

الأم، ١٤ (أجح أنيس بلاوصية يجزؤه (إذا أجح المذخور الذي لا يجرى برؤ الخ (هل الوصي أن يجع عن المبت بنفسه (إذا جعت مع زوجها تأزمه النفقة	
١٤ (أوصى أولاده أن يجعوا عنه نافلة ١٨ (ظهرت بعد أيام الخعر تطوف الخ ١٥ (لابأس بالخارج تراب الحرم	
١٥ * (كُلب النكاح ومطالبه) *	
(بحسب والجمع بين ناش الخمال وبنت العمة) يطالب بمخاض على نفسه (طابق المسئلة ثم تزوج كناية (عقد النكاح بالتركية (زوج صغيره بلاذ كرمهر (تزوج خامسة وحكم بالبطلان (له ثلاث بنات فزوجه واحدة ولم يعنهالم يصح (الأكراه على التوكيل بالنكاح (بصح النكاح لفظ العطية الخ (لا ينفذ اقترار الوالي الخ (في تزوج الشيعة بنتها الخ (لا ينفذ عقد	٢٠ ٢١
الولي على البالغ الخ (له تزوج بنت موطوءة أنيس (زوجها أخوها خمين بلغت اخذت نفسها (العقد الفاصل يمنع تزوج بامها (تزوج الآخر من باشارته (قال كل امرأة تزوجها كذا الخ (التعليل دون الرجوع (زوجته فضولي وأجاز بالفعل (قال كل امرأة تزوجها (لا تسلم للزوج حتى تطبيق (يجوز تزوج الاخت بعد موت أخيها	٢١ ٢٢
١٦ (قال كل امرأة تزوجها كذا الخ (التعليل دون الرجوع (زوجته فضولي وأجاز بالفعل (قال كل امرأة تزوجها (لا تسلم للزوج حتى تطبيق (يجوز تزوج الاخت بعد موت أخيها	٢١ ٢٢
١٧ (بصح النكاح بقوله هي الشاعطة ٢٢ (زوج عبده امرأة حر الخ (قال تزوجتكم نفسي الخ (قاله عطينتكم ابنتي لا بئنك	٢٢ ٢٣
١٨ * (باب الولي ومطالبه) *	

٢٢	(الشريف من الام ليس بشرى)
٢٣	لاذخ تزويج أخته الملتزمة الخ لو زوجها عنها الخ (لاوصى تزوج أمه اليتيم) باعها ببعض المهر الخ (لا يطالب أبو القاصر بالنفقة الخ (لا بعد التزويج بنفقة الأقرب إذا كان الأقرب لا يدري أم هو الخ إذا كان الأقرب لا يدري ثم عرف ٢٤ المهر) له تزويج بنت عمه القاصرة من ابنه (١٩) إذا استوى العصباء فزوج أحدهم (إذا زوج واحد من الولدين وجلا الخ (ابن العم أن يتزوج بنت عمه القاصرة) لها أم أب وأم أم يردان تزويجها الجدة لأب أولى من الجدة لام (وكانت الأم في تزوج بنتها البتة) لا بعد التزويج بعض الأقرب (إذا عاضل الأب ٢٤ زوجها القاضي ١٩) (لخص رسالة ٢٥ الشرنبل في الفضل ٢٥ (الولاية للقاضي بناية عن العاضل زوج الصغير نفسه الخ * (باب الكف ومطالبة) *
٢٥	المعتق ليس كفاً للمرة (زوجت نفسها من غير كف) (زوج الهاشمي بنته لغيرها شى الخ (وكل وجلا في تزويج بنت من كف الخ * (باب المهر ومطالبة) *
٢٦	(العبر بمهر السر (لا تسمع دعواها السنول الخ (لا تسمع دعواها بكل المجلى (لا تسقط الكسوة بالطلاق تزوجها على أن يعاها القرآن الخ (يرد السفر بها بعد وفاة المجل النفق) به أن لا يسافر إلا أن بها يجب نصف المهر إذا طلقها قبل الخلاف (يرد نفقها في قرنت القرية أن نقولها من دار أمها الخ ٢٦

<p>الغائب (إذا جاء الزوج بعد دفع النكاح الخ) (البينة التي اتصل بها القضاء لا تنقض (المختار) الزفاف بين العدين لا يكره (الزوج أن يقفل عليها الباب</p>	<p>(تزوج مرضعة بمصرية ثم طلقها الخ) (راجع مطلقه ترجعاً على دراهم معلومة (دعاه إلى مسكن شرعى فاستغنت الخ) (لأنفة الصغيرة التي لا تطبق الوطء (للمهر الزوج على السكنى في دار أبيها لا تلزمه المؤنة لو كان المسكن الخ) (تعوضت عن مهرها بامتعة معلومة الخ) (بالفة زوجها أبوها بلا ذنبا فردته الخ) (في السفرا بالزوجة قد تقدم في باب المهر (السفرا بالزوجة بلا رضاها (تزوجها في عدة غيره ولم يمه بها الخ) (للبالغة تزوج نفسها من كفء</p>	<p>وتجهيزها به ٢٧ (ليس لورثة الأم استرداد بعض الجهاز (تقبل بينة الأب أن مادفعه لبنته عارية (القول للأب بمجنه ان الجهاز عارية الخ) (زفت جهازاً قليل ليس للزوج المطالبة إلا بالزيمه تجهيز بنته من مال نفسه (للام أخذ بعض الجهاز إذا بنتها (يريد الأب استرداد لجهاز الخ) (جهزتها بامتعة ليس لورثتها القسمة</p>
<p>باب نكاح الرقيق والكافر ومطالبة (إذا طلق الذي تزوجته ثلاثاً الخ) (خطبها وأعطاهان نكاحاً الخ) (تزوجت أم الولد بلاذن سيدها الخ) (باب العنين ومطالبة)</p>	<p>٣٢ (تزوجها في عدة غيره ولم يمه بها الخ) (للبالغة تزوج نفسها من كفء (طالب الأب بما ضمنه من المهر (مبدأ العدة من الموت لامن بلوغ الخبر (زوج بنته الصغيرة وقبض بدل المهر أمتعة (ماتت قبل إجازة النكاح فهو غير صحيح الخ) (القول لها في انقضائه عدتها الخ) (لا عبرة بقوله وجدتها فيما الخ) (زوجته على أن يكون أحد العقدین عوضاً عن الآخر الخ) (لا تقوم الخطبة مقام عقد النكاح أصلاً (زوجها بما بين فاحش الخ) (تزوج امرأة لها أولاد من غيره الخ) (زوجتها أمها قبلت فاختارت (ماتت ولها أم لا تنجم دعواها الخ) (ما يمنع دعوى المرأة بمنع دعوى وارثها</p>	<p>٢٧ * (مسائل مشهورة من أبواب النكاح) ٢٧ (تزوج امرأة ثم تزوج بنت أختها (أدعت أنها وقت العقد كانت بالغة (بينة البلوغ أولى (أراد الدخول بها ولم يتعصبه أبوها ٢٧ (لا يجبر الأب على دفع الصغيرة للزوج (العبرة بالعمل لا للسنة (مات وتفرق وزوجته أنه اشترى ذلك الخ) (أجاز عقد أبيه له الدخول الخ) (زوج ابنته بالزواج وكاله الخ) (دفع له شأخي تزوجه بنتاً الخ) (أخذ أهل المراء من الزوج شيئاً الخ</p>
<p>(يؤجل العنين سنتين وقت المرافعة (باب الرضاع ومطالبة (يجله أم أخم رضاعاً ٢٢ أقر بالتم الرضاع الخ) (قال قبل الدخول والحلق لم يمتها بنت ابني الخ) (من رضع من امرأة حرم عليه أولادها الخ) (أخبرته أمه قبل الدخول أنها أرضعتها (قالت امرأة أنا أرضعتها (لبيت الرضاع بالمشهود العدل الخ) (لا تنفع الفرقة إلا بتفريق القاضي (لو شهد عندها عدلان على الرضاع الخ) (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدنا الخ</p>	<p>٢٢ (له التزوج بائنت أخم رضاعاً له) (التزوج بائنت أولاد أخم (أخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج بائنت أخت ابنه رضاعاً (ليس له الجمع بين الرأفتين الرضاعاً (لا تحل له من رضع معهما جدتها (قالت أرضعت زيدا ثم رجعت الخ) (أعطت تدبيراً صبيته ثم قالت لم يكن فيه لبن (تحل له أخت ولده ورضاعاً (لا يثبت الرضاع بشهادة النسبه وحدهن (في اختبار الواحد العدل الذم بالرضاع</p>	<p>٢٨ (أنفق على معسنة الغيرة وأبت أن تزوجه ٢٩ (أخبروها أن زوجها الغائب مات الخ) (لا يكون مجرد رقعة لا تنقض عقد نكاح (بعث لها هدية ليتزوجها (نكاح معسنة الغيرة فأسد (عقد عليها عقداً صحيحاً الخ) (بكر أخم بها ولها بالزوج والمهر الخ) (له التزوج بامرأة ابن زوجته من غيره (يجوز الجمع بين المرأة وأمرأة ابنها وجدتها زوجها مجذوماً ليس لها الفسخ</p>
<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>	<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>	<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>

٣٤ (في خبر الواحد بوضع طارئ على العقد

٣٥ (حيث رُفعت من أمة لتحل له وان كان الخ الرضاع لا يحرم بعد مضي مدته الخ

٣٥ (كتاب الطلاق ومطالبه)

(حلف ليحجب زوجه في هذا العام الخ (حيث انقضت عدتها صارت أجنبية الخ) أبانها وأقام معها ان اشهر طلاقها الخ (روى طالق رجى (لوعرف الطلاق باخباره تسع منه الخ (طلق وأخبره عدلان انك استثبتت الخ (حلف انها فرحت بموت أخيها الخ (الاصل فيما إذا أخبرت عما هو شرط الخنث

٣٦ (طلقها بانثا في مرض مسونه بلا سؤالها) أبانها في صحته أو في مرضه بامرها الخ (حلف لو زامني في الماء الخ (حلف أن زيد أخذ منه كذا فأنكر الخ (إذا طلق بحلفه شرط ابعده ما كنت الخ قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا الخ (طلقها قبل التحول ثم طلقها ثلاثا الخ (أقرانه كسر من القسط كذا) شرط العجز ان لا يمكن البرأصل

٣٦ الخ (ادعيائه لم يعطها نسباً يقع عليه) قال روى طالق وكرهنا ثلاثا (القاضي بأسور باتباع الظاهر (يرج التأسيم على التأكيد روى طالق رجى وروى قطعاً

٣٧ كناية (كل من كان القول قوله انما يصدق الخ (المراة كالتقاضي فلا تصدق الخ (لا يقع الطلاق اذا

٤٠ شلناه طلق أولاً لا يسكن القرية مادام فلان شيخاً الخ (لا يأكل هذا

الطعام مادام في ملك فلان الخ (حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا الخ (حلف لا يسكن صهره في هذه القرية الخ (وكذا اذا حلف لا يسكنه في الدنيا الخ

٣٧ (مادمت مع أمك يعني تكوفي طائفة (المضارع لا يقع به الطلاق الخ) ان

٣٨ عاد فلان ليخرجون فعادوا وخرجوا الخ (حلف لا يدخل دار فلان فأتا الخ (في طلاق المدهوش (القول قوله بيمينه ما نعرف منه الخ (حلف بالطلاق الثلاثها تروح الخ (لا أخليك نسكني يكفي المنع بالقول الخ (لا يدخل فلاناً يدخل الخ (حلف لا يدخل فدفع حتى دخل مكرها الخ

٣٩ (قبله دخل فلان عند زوجتك يفعل الخ) قالت له يا عمرى فقال ان كنت

٤٣ عرصتي الخ (حلف ليعطينها مؤخرها غدا فوضعه الخ (حلف بالحرام الثلاث أن لا يدخل مكان فلان الخ (حلف لا يدخل مكان فلان هذه الايام الخ (قال فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها الخ

٣٩ (اذا ذكر ان شاء الله في آخر الصلح الخ (حلف ليتزوجن برجمي رد العقد (اخبر بالطلاق كاذباً وقع قضاء لا ديانة (حلف لا يشركه فشاركه بماله ابنته (قال ان تزوجت امرأة ففى طالق الخ (فما لو قال كلما تزوجت امرأة أو عقدت النكاح

٤٣ (حلف بالطلاق وله امر أن له أن يوقعه

٤٤ (قل لامرأى تكون كذا فلم يقل لها (تكوفي مثل أى يوم ينوشا لا يقع (شك هل طلق واحدة أو

أكثرين الخ (حلف لا يحلها تروح فراحت في غيبته الخ (تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له الخ (حلف لا يشغل عنده طول ما هو معلم الخ (قال ان طلقنا الحديثه فأنت كذا الخ

٤١ (حلف لا يسكنه في داره فأجرها وأسكنه

٤٢ (حلف لا يزوج فأمر غيره بالبيعار الخ (لا يقع طلاق مريض اختل عقله (قال ان فت مهر بنتك تسكن طالق الخ (حلف لا يتزوج فزوج وجهه فضولى وأجاز الخ (طلقها بانثا بسؤالها ومات الخ (حلف لا يسكن عمى دار الخ (ان لم يكن زيدا أخذ الكرسى تسكن الخ (البنينة تقبل على الشرط وان كان نفسا

٤٢ (أبانها في مرضها وماتت في العدة لارتها

٤٣ (تكون طالقة على ألف مذهب رجعية (حلف لا يجتمع معه بموضع الخ (أراد أن يقول أنت خارجة الخ (أنت خارجة عن عصمتي كناية (قوله بالتركية وار بدن بوش أول رجى (حلف ليتزوجن لا يقع الا في آخر حياتهم (خاعها ثم سئل كيف طلقها الخ (طلقها رجعيًا وماتت في العدة لا رتها

(طلقها رجعيًا لها أن تحذر مؤخرها بعد العدة (ان كان للشرع في الطلاق الخ (قال لزوج أختته طلق أختي

(حلف ليتزوجن عليها فطلق الخ (له زوجتان فقال لاحداهما روى طالقة الخ (حلف ليرحلن من القرية (حلف ان لم يدفعها ثم تزكروا وقع (طلقها نلانا ثم زوجها رقيقه الخ

(الطلاق على مال	قتل الخ) بحسب دفع المؤخر لا يقع	(طلقوا انقضت عدتها الخ)
٥٢ (خلع الرخصة على بدل (خلع	٥٣ به طلاق (حلفان فلا تأخذ كذا	٤٤ (حلف لا يفعل كذا ثم غلماهما
الصغيرة على مهرها لا يلزم الصغيرة	وانكر الخ) (حلف لا يفسخ الشركة	تزوجها الخ
المال الخ	٥٤ فـ عنها شريكه الخ) (حلف لا يشكين	٤٥ (حلف لا يصير هذا الشيء ولا ندوقه
٥٢ (اختلعت منه في مرضه فبات صح	عليه ومات الخ	الخ) (إذا كرر الالفية بحثت الخ
ولا تره	٤٨ (حلف لا يأكل من حليب موائى	(حلف لا يدخل بيت نفسه الخ
(خالها ولم يذ كرما لا يرى من المجل	اخوته	(حلف لا يخرج الاباذ في الخ
(خالها بمباشرة وكيلها (المخالعة	٥٤ (إذا طلق مكرها وقع الخ	٤٩ (لا يقع طلاق المصروع حال صرعه
مع وكيلها مسقطا الحقوق (الفرق	(يصدق في دفع الدين الخ) (حلفانه	(حلف على عدم الاختلاف بينه
بين خلعتك وخالعتك الخ	بعث نفقة اليها الخ) (حلف بالحرام	بالينة وقع (لا يدخل في هذه السنة
(قالت له أراك الله وقم الخ	انها ضربته وانكرت الخ	فدخل الخ
(خالها على أمته معلومة الخ	٥٤ (عدت عنها وابن الاولاد كناية الخ	٤٥ (حلف لا يفتها بعد العد
(خال المراهق	٥٥ (إذا احتل اللفظ الطلاق وغیره	٤٦ (يقع الطلاق بصيغة المضارع الخ
(لا يقبل بحجوده البلوغ الخ	(حلف لا يسكن هذه القرية الخ	(حلف لا يتنحل هذه الدار وهي
(باب العدة ومطالبة	٥٥ (حلف لا يسكن هذه الدار فخرج الخ	فيها لا يحنث الخ) (حلف لا يأخذ
العدة من وقت الطلاق لامن وقت	(لا يظلمه بشغل الخ) (قال لابنه	٥٠ فن الهدية فآخذ ما به الخ) (قال
القضاء (العدة من وقت الاقرار	الكبير ان تركك تعمل الخ	أمره لي بذلك لها أن تطلق الخ
بالطلاق (أخبرت بأن زوجها	(حلف لا يخرج ساكن داره اليوم	(طلقها عاقتين ثم تزوجها بعد زوج
المسافر طلقها الخ) (العدة من وقت	الخ) (حلف لا يدخل داراً بها الخ	آخوات (تكاح الثاني مدام دون
الموت والطلاق الخ) (من عان الموت	(حلف لا يبعثها الا للجماع الخ	الثلاث (حلف أن لا يافرأى
وحده الخ) (جاء الزوج الاول سباً	(اتفقا على أصل اليمين واختلفا الخ	٥٠ اسلامول الخ) (قال لغیر المدخولة
فالولد الثاني (النسبة تزوج الذی	(دعوى الدفع مسموعة قبل الحكم	روح طالق الخ
بعدان طلقها الخ) (في المراهقة هل	وبعده (ادعت انه طلقها بلا شرط الخ	٤٦ (حلف بالثلاث لا يبيع أملاكه
تنقض عدتها الخ	(حلف لا يضرم ابغیر حرمه فالتوله	تباعها الخ
(في المدة التي تكفي لظهور الحمل	٥٥ * (باب الخلع والطلاق على مال	٤٧ (حلف لا تزوج ابنته الا من ابن أخيه
(لأعدة على ذمير وجهها ذی الخ	ومطالبة) *	حلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج
(تجب العدة بالخلوة الصحيحة	٥٦ (يسقط بالخلع والمبارأة ما لكل	٤٨ (ان انتقلت أنت ما انتقل الخ
(في الذميمة إذا أسلت الخ	منهما الخ) (لا يسقط الخ نفقة العدة الخ	(ولم يأت بالاعاق في موضع وجوبها
(تعسدت المرأة في بيت وجبت فيه	٥١ (خالته على نفقة ولده الخ	(العوام لا يميزون بين وجوب الاعراب
العدة (ليس له أن يخرج جهام	٥٢ (لو تركت والدة على الزوج وهربت الخ	٤٧ (حلف لا يتلا مع أيماء كثر
مكناها الخ) (تعسدت في البيت الذي	(لا يلزم تكفلها الولد بعد الخلع الخ	تلاهما
طلقت فيه (تنقض العدة بالسطح الخ	(العلم بالمؤخر ليس بشرط (خلعها	٤٨ (ما فانه لم يقل كذا العمر والخ
(اعتسدت عدة وفاة ثم تزوجت الخ	على مؤخرها ونفقة عدتها الخ	(حلف لا يؤمن له دينه الخ
(أخبرت رجلاً بنقض عدتها الخ	(الخلع طلاق بائن (لم يشترطوا	(وضع دراهم في يديها الخ
(طلقها قبل التحول والخلوة الخ	النية في الخلع لعلة الاستعمال	(مسئلة الكوز
(قالت المراجعة حضت الخ) (إذا	(صورة المبارأة (إذا حلف بالثلاث	(ادعى تعليق الطلاق بالشرط الخ
عاجت المراجعة للحيض الخ	ثم خلع الخ	(ان عدت ضرباً بالمال عامل على

<p>(إذا غلب الأب لا يؤمر الجسد بالانفاق الخ لها ابن فقير وابن موسر إذا كان الأب الاقرب عسر الخ لها أم وأخ عسران الخ إذا اجتمع موسر وموسر الخ له أم وأخت شقيقة موسر الخ الشقيق دون العلم لام إذا استويا في المحرمية وأهلية الارث الخ امرأة فقيرة لها أخ لاب الخ فقيرة مسنة لها بنتان الخ له أم وجدة لاب موسر الخ له جدة لام ونالان موسرون الخ في مسائل النفقات في ضابط مسائل النفقات كلها في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجسده بنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر العلم على الاتفاق على أولاد أخيه (يؤمر بالنفقة على بنته وابنها الخ اذن ويذكره ربان ينفق على زوجته الخ (الأصل ان ما يطلب به ويحبس عليه الخ لا يحبس الفقير فيما تجرد عليه الخ (لا تفرض النفقة في مال العلم الخ (يلزم الأخت المورثة نفقة أخيها) المسكن الشرعي لا يجب على الزوج مؤسسة للزوجة (لأب ان يكون المسكن بقدر حالهما (اسكنها في مسكن شرعي الخ (يكفي عايد اوله بأب على حدة (ليس لها طلب مؤسسة وخادم (لا يلزمه ان يسكنها في دار ذات ماء الخ (له منع أمها الا في الجملة مرة (له ان يقفل عليها الا عن الاو بن (ليس للزوجة الامتناع عن السكني الخ (دعاها الى مسكن شرعي فأبنت الخ</p>	<p>(في أن المراهق حكمه حكم البالغ الخ (البوغ شرط في الحضانة (لا خيار للوالد عند تأجيل البوغ إذا انقضت مدة الحضانة ولأبائه الخ (إذا بطلت حضانتها لها الرجوع (إذا بلغ غان سنين وأم حرة الأصل الخ (إذا انتهت مدة الحضانة فلا لب السفر بالولد (ليس للحاضنة السفر بالولد الا الى وطنها الخ (ليس للجددة الحاضنة نقل المحضونة الخ (تبقى القاصرة في حضنة جدتها الخ (إذا اكمل الصبي سبع سنين الخ (لا تسقط الحضانة بتزويج البنت المحضونة (إذا انتهت مدة الحضانة الخ (إذا لم يكن للصغير عصبة الخ (إذا طلبت الأم أجرة ارضاعه الخ (المبرعة أحق من الأم في الارضاع الخ (إذا اكمل له سبع سنين فلا بن العلم أخذه (لاحق لابن العلم وابن الخ (الحال في حضانة الخ (له الخال وعم لام وصى عليه الخ (أبوالأم أولى من الاخ والخال (حادث في طفل له جد لام وبنت عمه الخ (النساء مقدمات على الرجال في الحضانة (تحرر و قول المحط لاحضانة لبنت الخالة الخ (للم أن يضم اليه البكر البالغة الخ (إذا دخلت في السن ليس للأولياء الخ (تسقط الحضانة بالسكنى عند الاجنبي (الغلام إذا عقل وكان مأموماً الخ (غلام صبي بالغ غير مأموون على نفسه الخ (إذا بلغت غير مأمونة على نفسها الخ (إذا بلغت رشيدة عاقله الخ (باب النفقة ومطالبة (إذا كان الأب عسر لزمان الخ</p>	<p>(أخرجت المعتد من منزلها الخ (أدعت لها حامل الخ (تحرر خطبة معتدة الغير والخلوة بها (أم ولد أعتقها مولاها تزمها العدة (القننة إذا أعتقت لأعدة عليها (طلقها رجعياً ثم مات في العدة لزمها العدة (باب الحضانة ومطالبة (لا تسقط الحضانة بالاسقاط (إذا كانت أم الام عاقله الخ (في المسكن للحاضنة وأجرة الحاضنة (إذا احتاج الصغير لخدم الخ (تحرر برسالة مسكن الحاضنة (إذا استغنى الصبي عن الحاضنة الخ (إذا طلبت الأم الأجر والجددة الخ (إذا تبرعت الأجنبية فليست كالعمة (إذا تزوجت الأم بأجنبي (أرادت العمة أن تربيته بجائ الخ (يلزم الأب ثلاثة أجرة الرضاع الخ (إذا تزوجت الحاضنة بغير محرم الخ (إذا فقد المحارم النساء الخ (يقدم الأورع ثم الاسن (تقدم الخالة العازبة على الجد الخ (تقدم الجدة لام على الجدة لاب (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الاهل الخ (إذا اجتمع الساقطات ضعه القاضي حيث شاء الخ (للأب أخذ ولد من حالته المزوجة بأجنبي (تقدم العمة على خالة الأم (بلغت مبلغ النساء ولا عصبة لها الخ (الحاضنة النسيئة كسلة الخ (لاحضانة لام الولد (له أم مزروجة (باب ناله الخ (للأب نزاع الولد من الام الخ (تقدم الأخت المراهقة على الخالة</p>
--	--	--

٧١	(في بيان النائرة	مع جاريته لا نفقة على الذي لا ولد	بالميت الخ
٧٢	(لها الامتناع من النفقة مع الخ	أخيها الخ (إذا مات عن أم وولد	(في قول البصري لا بمن اصلاح
	(الاب المعسر ملحق بالميت) طالب العلم	الحاصل الخ (في نفقة زوجة	التون الخ
	الشري تج نفقته على أبيه) يلزم	الصغير الفقير	٨٢ (نفقة أولاد المجنون على عهدهم
	المسلمين ككفاية طالب العلم	(في نفقة زوجة الغائب على أبيه	ينفق من مال الصبي على أمه الفقيرة
	(التصدق على العالم الفقير أفضل	(على الفقير الكسوف أن يدخل	(نفقة ابن المسلمة على أبيه الذي
	الخ (إذا فرض عليه القاضى نفقة	أما الخ (للمجنونة النفقة إذا لم تمنع	(نفقة الام على أولادها بالسوية
	ولده الخ	نفسها الخ (عليه نفقة زوجة	(إذا اشترت الام للتيمة ما لا بد لها
٧٢	(أمرها بالاستدانة بنفقة ولدهم الخ	المرضة الخ	منه الخ (في أيتامهم دار وأخ موسر
٧٣	(النفقة غير المستدانة تسقط بالوفاة	(أنفق على معتدة الغير الخ	(فيما إذا كان الفقير والوالد الخ
	(تسقط الكسوة بالطلاق البائن	(لا نفقة على ابن العم (مرضة	(لزوج منع أولادها من غيره الخ
٧٣	(تسقط النفقة بالطلاق إذا مضى	بمكتم النفقة إلى بيت الزوج الخ	(نفقة الولد على الأب دون الام (إذا
	شهر الخ	(فرض عليه لطفه كذا وأذن لاه	منعته من النحول إلى منزلها الخ
٧٤	(نفقة العدة تسقط بغير المدة الخ	الخ (النفقة على الجسدة لام دون	(نفقة الزمن على أخيه الموسر
	(النفقة على الجسدة الموسر الخ (تفرض	الحالات (تجب نفقة العاقر على ابن	(للزوجة النفقة قبل الزفاف (لها ابن
	النفقة في مال الغائب (فرض على	بنه الخ (تبدأم النتيجة إذا فاق عليها	فقير وابن موسر الخ (إذا أنفقت
	نفسه لها ولو أبناها الخ (يلزمه نفقة	الخ (تحرر في مالها طلبت الام الاجرة الخ	على بنتها الخ
	زوجته ولو بحبسها (يسقط	٨٣ (لها أب معسر ومعة موسر الخ	(له استحقاق في وقف تفرض فيه
	أفرض إذا انفقا بعده الخ (فيما لو	(حادثه في صغير فوقيت أمه الخ	نفقة أبيه
	طلب تقدر والنفقة الخ (إذا قفرا	(للزوجة طلب الكفيل بنفقة شهر	٨٤ (لها طلب النفقة وأجرة الحضنة الخ
	للكسوة دراهم الخ (إذا اعترف	الخ (لا يحبس الجد الفقير بنفقة	(أذنت زوجها بأن ينفق على أيتامها
٧٤	الزوج أن لها بمته كسوى الخ	الصغير الخ (دفع لها شهر أو يزيد منه	(باب ثبوت النسب ومطالبة
	(إذا اعترف له قررها كل سنة كذا	كفيل الخ (لا تصح كفاة نفقة	(تزوج حبل من زنا فاحقه به الخ
	(إذا ادعت المطلقة أنها حامل الخ	الزوجة قبل الفرض	(يصح تزوج مريضة الحبل الخ
	(عليه دون وله استحقاق الخ	(تجب النفقة لصغيرة مطابقة الخ	(وطئ جارية أبيه وولدت منه الخ
٧٥	(مدونة له ثمار في غلاته بنفقته الخ	(إذا فرض عليه فوق القدر المعروف	(تزوج امرأته فولدت بعد ستة أشهر
	(يلزم الكسوف مكن لسته	تجب النفقة في مال الصبي لعنته الخ	الخ (لا تصدق القبة بمجرد قولها الخ
	الاب لا تغتال له أن يأتي بولده بكفايته	(الزوجة بالأرضاع عن الأم أولى الخ	(تزوجها فولدت لائق من ستة أشهر
	الخ (يفرض القاضى النفقة لزوجة	(على الزوج أن يأتها بطعام مهيا	الخ (استولجارية أمه وأقر به الخ
	الغائب الخ (في تقدر ومدة العينة	الخ (إذا امتنع الأم عن أرضاع ابنها	(كتاب العلق ومطالبة
٧٥	(لا يصح فرض النفقة عليه مع	(إذا تكفلت الحضنة بنفقة ابنها	(إذا قال لملوك هذا ابني عتق
	امكان حضوره	(إذا تعهد ولدى بنسبه بالانفاق الخ	عليه (في أحكام المذبر (المذرة تعق
٧٦	(لا تعرض النفقة على الاخ الغائب	(إذا غاب الأب وله اخوان موسران	يموت سيدها الخ (ولد اجرة من
	(تجب النفقة لمخاضها المولود الخ	(الأم أولى بحمل النفقة من سائر	العبد (إذا عتق شربك الصبي
	(ليس لها الا نفقة خادم واحد الخ	الاقارب	حصته الخ (تعتق أم الولد بموت
	أولاد لا يكفهم خادم واحد الخ	(لا يصح أمر الام بالاستدانة الخ	سيدها الخ (أسقطت سقلا ظهر
	(ليس لها الامتناع من السكنى	(تحرر في قولهم ملحق الفقير	بعض خلقه الخ (ينتقل الولد لابن

* فهرست الجزء الأول من الفتاوى الخيرية الذي بهامش الفتاوى الحمادية *

٤ * (كتاب الطهارة ومطالبه) *	٢٤ (مطلب في غسل تلاوة السجدة	* (كتاب النكاح ومطالبه) *
(مطلب الماء النفس الذي لم يتغير	هل يأتي بتكبيرتين أم واحدة	(مطلب فمن قدم الجمع قبل الزاى الخ
طعمه وثبه أموال	* (باب الجنائز ومطالبه) *	(مطلب في ألقاطي يعقد بها النكاح
٦ (مطلب في فارة وقعت في غسل	(مطلب في غسل فولي غسل ميت	٣٦ (مطلب يعقد النكاح بلفظ
والفتي به واضح	نصراني وتكفنه	النجس وإن اتفقوا عليه الخ
(مطلب في فارة إذا وقعت في زيت	٣٦ (مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت	(مطلب إذا قال رجل لاسم زوجتي
وفيه أقوال والفتي به واضح	مسلم وهي حامله (مطلب في المشي في	ابتسك لاني فقال لزوجة لا يعقد
٨ (مطلب في سؤراً كولا للعم ولبنه	الجنائز	النكاح أصلاً (مطلب في نكاح
طاهر بالاتفاق	٢٧ (مطلب في مقبرة متوقفة على المسلمين	أهل الذمة وثبه تفصيل وخلاف
٩ (مطلب في الحصة التي وضع على السك	في جهار رجل قبرا ودفن به ولده	٣٧ (مطلب لا تعرض لنصراني تزوج
بوضعها في حكم محكم الصبح أم لا	٢٨ (مطلب فيمن قتل نفسه خطأ أهل	نصرانية في العدة حيث لم يرافعهما لينا
١٠ (مطلب في كراهة السوال والمشت	يغسل ويصلى عليه أم لا	٣٨ (مطلب في امرأة أخبرها ثقات
والبل إذا كان باذن صاحبه	* (كتاب الزكاة ومطالبه) *	زوجها مات وصدقت تعدهم تزوج
(مطلب في كيفية الاستجمار والتجوير	٢٨ (مطلب فيما إذا وهب الدائن الدين الخ	* (فصل في المهرمات ومطالبه) *
١٠ * (كتاب التيمم ومطالبه) *	* (باب صدقة الفطر ومطالبه) *	٣٩ (مطلب لا يجوز الجمع بين المراتب بنت
(مطلب في التيمم لمس المصحف أو	٢٩ (مطلب في الصغيرة إذا تزوجت	بنت أختها الخ
التربة مع وجود الماء	وسلت إلى الزوج	٣٩ (مطلب تحل زوجة من الزوجة
(مطلب فيمن اغتسل وسرع ومن يتيم	* (كتاب الصوم ومطالبه) *	* (باب الأولياء والألقاف ومطالبه) *
هل يصح كن اغتسل والصبح ظاهر	٢٩ (مطلب في صوم النذر المعين إذا قوى	(مطلب يصح نكاح المكففة بغير
* (كتاب الصلاة ومطالبه) *	في وجبا آخر	رضا الولي
١٢ (مطلب في الصلاة على القبلة القديمة	* (فصل في النذور ومطالبه) *	٤١ (مطلب تحرم الخطبة على خطبة
المتأخرة عن الصلاة بوضعهم	(مطلب في رجلين نذرا أحدهما على	الغير وكذا تحرم إجابته أو بعز الجيب
١٥ (مطلب في البلدة التي وجد فيها	نفسه أن فعل هذا الأمر فعليه	٤٢ (مطلب يزوج أحد الأولياء المستوين
شمار بيم من غير وضع الصلاة والتأخير	خمسائة غرض	من نفسه ليس بالبيعة ردة
١٩ (مطلب في الإمام إذا كان أثنع يعدل	٣٠ (مطلب في متولي وقف ادعى على	(مطلب تقبل بينة الزوج إن أحاها
الراه الممثلة بالعين النجسة	مزراع الوقف أنه نذر للوقوف الخ	زوجها بالوكالة الخ
(مطلب فيما إذا أقضى غير الائتخ	٤٣ (مطلب مهم في النذور المتعلقة	(مطلب يزوج الاغ غير كفوم وجود
بالائتخ هل تصح على الأصح المفتي به	بالإنبياء والأولياء والناس الخ	الاب المختار ضاده
أم تصح عند البعض	٣٢ (مطلب مهم في نذر وقف إذا طاع	٤٤ (مطلب يصح تزويج الولي الفاسق
٢٠ (مطلب في إمامة الصبي البالغين	رحلا على أقلام النذور بقرى	٤٥ (مطلب زوجها وصيها بدون
(مطلب في إمامة الأعلى إذا لم يكن	وأما كن معلومة وهذا باطل بالإجماع	مهر المثل قالوا لا الاعتراض
من هو أفضل منه هل تكره أم لا	* (كتاب الحج ومطالبه) *	* (فصل في نكاح الفضولي ومطالبه) *
(مطلب فيما إذا كان على يده وشه	٣٣ (مطلب فيمن قدر على البغل أو الحمار	(مطلب قال كل امرأة أتزوجها
هل تصح صلاته وإمامته أم لا	هل يجب عليه الحج أم لا وفيه	خالق فزوجته فضولي
٢٢ (مطلب في الاختفاء والجهش في	اختلاف (مطلب فيمن قتل صيدا	(مطلب خطب من آخر أخته فأجابه
الصلاة وفيه اختلاف والصحيح واضح	هل يلزمه العقيقة أم لا	وامتنع من العقد لأجل المهر فعقد

عليها فصول الخ	والسلام المساوين نسائه	بعضائه بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
٤٦ * (باب المهر) *	٥٦ * (كتاب الرضاع ومطالبة) *	(مطلب لا يقع الطلاق بقوله لأحاجة لي فيك وان فواء
(مطلب زواج ابنته بنسب مشار اليه	(مطلب لا تحرم أم الصغير على الأب	(مطلب ادعت ابه علق طلاقها على
قبته أقل من عشرة الخ	لأورضته أمها وأم الأب	٧٥ (مطلب ادعت ابه علق طلاقها على
٤٧ (مطلب تجديدا النكاح وفيه أقوال	(مطلب لأورضت صغيرة فترزجها	غيبته مدة كذا بلا نفقة وفي هذا
(مطلب زوجه ان معها بدون مهر	أنحو المربعة وقضى الشافعي بصحة	المطلب فوائد
المثل هل يصح النكاح ويلي قبض الخ	ليس للحنن نقضه	(مطلب اذا علق طلاقها على غيبته
٤٩ (مطلب دخول زوجته فادعى انها ثيب	٦١ * (كتاب الطلاق ومطالبة) *	بلائة مدة ثم غاب يقع ولو فرضها لها
وادعت انها ذكر القول لها وعليه	(مطلب اذا قال لزوجه أنت طالق	القاضي في غيبته
جميع المهر	لا ردك قاض ولا وال يكون رجعا	(مطلب قال لها ان أوثقني أطلقك
٥٠ (مطلب اختلف القضاء في حكم	(مطلب اذا طلق المدخول بها ثلاثا	ففعّل فطلق له الرجعة
انفسر بالزوجة	بكلمة عصى وبه وبات	(مطلب قال لها روي طالق تحلى
٥١ (مطلب للاب مطالبة الزوج بمهر	(مطلب في طلاق من يفعل أفعال	الخنزير ويترجم على ثمر راجعها الخ
ابنته الصغيرة	المجانين (مطلب لا يقع طلاق المجنون	(مطلب لو قال انت طالق على
(مطلب سلم ابنته الصغيرة لزوجه	والاعتوه والمبرم الخ	المداهب الثلاثة يقع طلاق رجعة
فقبل قبض المجهل والآت بريدان	(مطلب قال لامرأته ان لم تلي ثنتان	(مطلب حارب بالطلاق الثلاث
يستردها الخ (مطلب زواج بانته	تكون في طالق	واستثنى وشذ في الاستثناء وفيه فوائد
الصغيرة وأقر بقبض مهرها مع الخ	(مطلب طلق زوجته واحدة رجعة	٨٠ (مطلب أقر بالطلاق بناء على اقتناه
٥٣ (مطلب غيب عن زوجته فقبل	فقبل عن ذلك فقال ثلاثا كذا	مقت ثم تبين عدمه لا يقع
لنحو ففهم انما هي الشافعي ثم	(مطلب حلف ثلاث لا يستعبد	(مطلب قال فنادمه ما حر على الطلاق
ما ان تزوج وزوجه الرجوع فتابعت	زوجته في ثلاثة ففهم في جامعها	الثلاث ما تعديعني ما تخدم (مطلب
(مطلب لا يزعم لامرأته وقت العقد	(مطلب علق طلاقها على عدم	قال على الطلاق الثلاث لأفعل كذا
أوز يدعاه (مطلب طلب مهرها	انفائها فرفضها في يوم معين (مطلب في	(مطلب قال فسحقت النكاح نأويا
المشروط تجهله وادعى الزوج اصاله	الطلاق بتروي وتكون بصيغة المضارع	الطلاق ثم قال لها تكون طالة ثلاثا
٥٥ (مطلب هرث من زوجها تكونها	(مطلب في طلاق المدهوش	وذلك قبل المدخول
لا تطبق الوطء فأنها أنها لا تثنى عليها	(مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث أنه	(مطلب قال لها ان أوثقني أطلقك
(مطلب زوجها أبوها بمهر مثل عمتها جاز	ما بحرث في مزرعة كذا حرث ابنته الخ	بلا ثلاث الخ
٥٦ (مطلب زوجت من غير تسمية	(مطلب اذا حكم الحاكم الشافعي بأن	٨ (مطلب أقر بطلاق امرأته منذ ثلاث
وجب لها مهر المثل ولها المطالبة	الطلاق الثلاث لا يلحق البائن بنفس حكمه	سنين الخ (مطلب قانت له أزال الله
فقبل المدخول كالسبي في العقد	(مطلب طلق زوجته ومات قبل	فقال لها روي طالق على الخ
(مطلب يسم الزهر بمهر المثل	انقضاه عدتها وأدعت انه رجي الخ	(مطلب قال لزوجته روي طالق تحلى
٥٧ (مطلب في الحبس في المهر المجهل	(مطلب قال المدخول بها على من	ليود الخ (مطلب في الفرق بين روي
وفي مختلف	الثلاث يعني المنة الخ	طالق وروي فقط
٥٨ (مطلب لا نفقتن لا تطبق الوطء وأما	(مطلب قال لها أنت محرمة على الخ	٨٦ (مطلب قال لها أنت طالق الى الستين
المهر الخ	(مطلب اذا طلب منه الطلاق فقال	يقع بعد الستين
* (باب القسم ومد اليه) *	مهر روي لا يقع الا اذا نوى	(مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال
(مطلب لم يجب على نينا عليه الصلاة	(مطلب لا عبرة بقوى الخنثى ولا	لها أنت طالق فطالق ثلاثا (مطلب

٨٨	(مطلب قال لا تحصى الطلاق الثلاث انك من أهل النار لا يقع الخ	١١٣	العقد عليها قبل انقضاء عدتها	١	وكاه في طلاقها ما قلها ثلاثا
٨٩	(مطلب حكم الحاكم الشافعي بنسخ نكاح الزوج الغائب ليس بغيره	١١٤	(مطلب أجل العنين سنة فاذا عت انه أنزل بكارتم الخ	٢	(مطلب إذا فرض القاضي النفقة على الغائب وحرها بالاستدانة فأقول لها في الاستدانة ما لم يمت الزوج (مطلب لا تسقط النفقة المفروضة بالطلاق
٩٠	(مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان الخ	١١٥	(مطلب شرط صحة فرض القاضي النفقة على الغائب أن تكون غيبته مدة لسفر (مطلب على الزوج السكنى والنفقة وإيضاها المجل حيث كانت الزوجة مشقة (مطلب رفعت أمرها إلى القاضي ليفرض النفقة لها على زوجها الغائب (مطلب لها منع نفسها ولو سلت نفسها قبل استحكال مجل مهرها	١١٦	(مطلب إذا أنفق أم الصغيرة عليها بأمر أبيها لم يرجع عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة غير جائز (مطلب استلزوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقها (مطلب حلف عليها ان ذهبت إلى دار والدها لا تعود إلا بعد سنة لها النفقة فان رضى بأقامتها في دار والدها (مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له مافاق وغلق على حدة (مطلب إذا كان الزوج معسرا وحكما كمنفسخ النكاح بنفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأدبه الفقراء
٩١	(مطلب إذا قالته أمك الله فقال لهار وحى طالق لا تنزع عليه	١١٧	(مطلب فيمن تزوج أمها وأخته (باب الحضانة ومطالبة) (مطلب في شيم ليس له سوى أمه وأخته وكل منهما مروة بأجنبي	١١٨	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه (مطلب لا تسقط حضنة الأم مادامت الصغيرة لا تنزع للرجال (مطلب إذا صار الغلام يأك
٩٢	(مطلب إذا قالته أمك الله فقال لهار وحى طالق لا تنزع عليه	١١٩	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٢٠	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٣	(مطلب طلق زوجته بوجبة فقيل له طلقها فقال بالنسب يصدق الخ	١٢١	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٢٢	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٤	(مطلب طلقها ثلاثا وادعى الانشاء منصلا (مطلب قال لزوجته أنت طالق إلا أن شاء الله بوصول الهمة أو الأوان لا يقع	١٢٣	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٢٤	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٥	(مطلب يتعلق بالنكسة في سباق النقي وفي مسائل تحوية	١٢٥	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٢٦	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٦	(مطلب أنت حرم متعل خمس سنين إلاما	١٢٧	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٢٨	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٧	(مطلب إذا وطئها في مدة الإلام يلزمه كفارة عين (مطلب علق طالق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر	١٢٩	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣٠	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٨	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣١	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣٢	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
٩٩	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣٣	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣٤	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه
١٠٠	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣٥	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه	١٣٦	(مطلب إذا بلغ ابنته ليس له أن يعبرها على السكنى معه

- ١٢٦ (مطلب في كسوة الفقير إذا كان زوجها فقيرا) (مطلب فرض القاضي عليه النفقة فإذا عي طلاقها منذ زمان
- ١٢٨ (مطلب إذا غاب وترك امرأته بلا نفقة حكم الشافعي بفسخ النكاح هل للصني تزويجها) (مطلب اختلف فيما لو طلبت المتسدة أجرا لحضانة أو الارضاع
- ١٢٩ (مطلب إذا امتنع من الفحول مع زوجها من نالس الى الذل يجب لها نفقة ولو قضى بها
- ١٣٠ (مطلب في بنت لها مهر ففرض القاضي لها النفقة بمطلب الام الخ) (مطلب ادعت على زوجها بجنس كسوة ولد فاضطاح
- ١٣٢ (مطلب لارب في الحرمة على من ترك زوجته بلا نفقة) (مطلب يجب عليه اسكان زوجته في بيتها على من حد واذ ائتم بحبس (مطلب لا تنقض النفقة على غير الزوج مع حوده
- ١٣٤ * (كتاب العتاق ومطالبه) * (مطلب في قيق سين امرأة وابنها اعتقته الام وابتنت من الاس فقط
- ١٣٤ * (باب الاستدلال ومطالبه) * (مطلب استعارت أم الولد حليب فطلب منها فانكرته الخ
- ١٣٥ * (كتاب الأيمان ومطالبه) * (مطلب إذا فعل الخوف عليه بعد أن أبانها لا يجنث ١٣٦ مطلب إذا حلف لا يشرب الخمر فأوجر في حلقه لا يجنث (مطلب حلف بالطلاق أنه يحضر في عند مجلس الشرع
- ١٣٧ (مطلب حلف بالطلاق الثلاث من زوجته لا تلحق بفسخه ولم يفعل (مطلب حلف بالطلاق الثلاث تكونوا عندى الية بغير تأكيد
- ١٣٨ (مطلب قال لغيره بالنبي أو بفلان تفعل أو لا تفعل (مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح لاهلها فخرجت لا مرثم أتت أهلها (مطلب حلف بالطلاق أنه لا يؤكل نأوا الاكل الكامل
- ١٤٠ (مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها ما تفعل هذا النفسا فدفعت لجارتها) (مطلب لفظ غير العربية إذا كان يحتمل الطلاق وغيره يكون من الكتاب كلفظ العربية
- ١٤٢ (مطلب لو قال لها أنت مني بثلاث أو قال أنت بثلاث يحذف مني الخ) (مطلب حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وهو في هذه البلاد
- ١٤٣ (مطلب حلف على صهره لا يرسل من هذه القرية فرحل فهرأضه * (كتاب الحدود ومطالبه) *
- ١٤٣ (مطلب لا يتخو وطع في دار الاسلام من مهر أو عقر
- ١٤٤ (مطلب حلف بفسخ زواج أو زوال بكر ثم أوهرت منه ويريد خصها يجب منعه الخ) (مطلب قذف محصنا فحده ليس له أن يجوده نائيا لهذا القذف (مطلب لا تقبل شهادة المحدود في قذف وان تاب ولا يقبل خبر القاص في البينات * (فصل في التعزير ومطالبه) *
- ١٤٥ (مطلب إذا أصر الناس يدينه لولائه وعخذ منهم مالا لئنه الخ (مطلب إذا رأى مسلما زنى يحل له قتله الخ
- ١٤٦ (مطلب في بيان أشقاعة البيعة (مطلب فيما أعدهم الوعيدان عات قومه على غير الحق (مطلب في الوعيد الذي أعدهن حالت شفاعته دون حد من حدوده تعال
- ١٤٨ (مطلب فحين سعى الى إلحاحكم السياسي في تغريم غيره وابتدائه يجب قتله
- ١٤٩ (مطلب إذا عاهد على منكوبة العير ووطئها عالميا بذلك يوجع بالاضرب سياسة الخ
- ١٥٠ (مطلب إذا امتنع الابن من الخروج من ملك الأب بعد طلب ذلك منه بعز وبعال يبق به
- ١٥١ (مطلب فيما إذا همس دار زوج أخته وهازوجة أخرى أجنبية منه وأخرج أخته سمع أمعتها (مطلب إذا كان يؤذى الناس باخذوطائفهم من غير جفأ الخ
- (مطلب إذا خان في الأمانة بزوجه الامر وقيم التعزير عليه * (كتاب السرقة) *
- (مطلب فيما إذا اتهم بسرقة أو غير هال بحبس بمجرد الاتهام الخ * (كتاب السير ومطالبه) *
- (مطلب ليس لاهل النعمة الزيادة في الكنيسة مستقوبانه (مطلب يجوز عند الجهور إعادة المهتم من الكائس من غير زيادة على ما كان ولا يجوز أعانته
- ١٥٤ (مطلب إذا هدمت الكنيسة ولو بعير وجه لا يجوز أعادتها بالاجاع الخ
- ١٥٤ (مطلب يمنع الذي من تعلية البناء إذا حصل منه ضرر لجارة في ظاهر المذهب (مطلب لا يجوز لأهل الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال عنهم
- ١٥٦ (مطلب رجل يخرج في بعض السنين زبارة القدس فيلحقه طائفة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة الخ
- (مطلب تبطل الكافر كفر * (باب العشر والخراج ومطالبه) *

(مطلب اذا رهن المزارعون الارض السلطانية سنين لا تبطل قديمته
 ١٥٨ (مطلب ارض سلطانية تجز من هي في يد عن عمارتها فادفعها للاستحلال له الرجوع
 ١٥٩ (مطلب ارض بيت المال لا ملك للناس فيها فلا يجوز بيعها الخ
 ١٦٠ (مطلب اذا ترك المزارع زرع الارض الصالحة للزراعة لزومه ان يخرج الموقوف
 ١٦١ (مطلب مات أحد الجند بعد ادراك الغلة تسحب الصرف الى قريبه
 ١٦٢ (مطلب ليس لقسام ارض القسم وضع شيء عليها
 ١٦٣ (مطلب رجل من قريته الى اخرى وصار زرع في ارض الخراج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية
 ١٦٤ (مطلب عشر الارض العشرية على المؤخر لا على المسأجر
 ١٦٥ (مطلب ثرية بعض ارضها وقف والبعض سلطاني اذا خرج اهلها منها لكنكره النظام لا يصحرون على العود
 ١٦٦ (مطلب في حكم المأخوذ من زراع ارض الوقف وارض بيت المال
 ١٦٧ (مطلب في ارض قرية وقفها السلطان وعرس اهلها فيه شجر زيتون فجندوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فانقول لهم في قدره
 ١٦٨ * (باب الجزية ومطالبه)
 (مطلب اذا عات أهل الذمعة وقالوا ان عادتنا ان لا نعطي الجزية عن لا عزم الى غير ذلك لا يلتفت الى قولهم
 ١٦٩ (مطلب اذا مات الذي لاصن تركه لا تطاب ورثته بالجزية
 * (باب المدين)
 ١٦٩ (مطلب في حكم سب سبدا ابراهيم
 ١٧٠ (مطلب في حكم سب سبدا محمد صلى الله عليه وسلم

(مطلب في نصرائي سب سبدا محمد عليه السلام (مطلب لو قال الجولاني التي ما فعلت لا يكفر وكذلك آخر ما مره
 (مطلب من قال ان النبي كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له تنقيصا بمقامه الشريف كفر
 (مطلب في تفسير قوله تعالى واذا تقول الذي أتم الله عليه الآية
 (مطلب لو قال المدعو الى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بعظ وتعظيم مستحقا كفر (مطلب من أدى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين هزر
 (مطلب من قال لا أعمل بالشرع بل أعمل بدعائم العرب (مطلب قيل له ارض بالشرع فقال لا أقبل ذلك فأجاب الخ
 (مطلب في حكم من تكلم بكلمة الكفر فطصيل بين كونه هازلا أولا وما وغير ذلك
 (مطلب في نحو حكم عرب السعادية الذين يطلقون نساءهم فيتر وجهها الرجل منهم به رجعة ولا يعتنون بعد الموت أيضا (مطلب في حكم البروز القائلين بالوهية الحاكم بأمراته و بعدم نبوة تبيين وغير ذلك
 * (كتاب القطة)
 (مطلب ادعى المالك الغصب والمتطاف القطة
 * (كتاب المفقود)
 (مطلب قبض الناظر اجرة مستعمل ثم فقد الناظر ولم يمكن الاستأجر الخ
 * (كتاب الشركة)
 (مطلب بنى أحد الشركاء في المشترك بعير اذن البقية

١٨٢ (مطلب لا يحرم الشريك على العمارة عليه يجوز الاستدانة على الوقت لعمارة
 ١٨٣ (مطلب باع أحد الشريكين نصيبه من فرس وسلمها للمشتري فهل يكتسب
 ١٨٤ (مطلب يضمن أحد الشريكين ما باعه أو وهب من تاج المشترك بغير اذن الخ
 ١٨٤ (مطلب في دار بين بالسبع ويتم وامرأة سكنها البالغ بلا استئجار حصة البيت مئة
 ١٨٥ (مطلب ما حمله الشركاء في المال بالا كسبا يكون بينهم بالسوية (مطلب ان خسارته على الشريك بقدر المالك
 ١٨٦ (مطلب اذا اشترى رجل شيأ من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تراء ذمته
 ١٨٧ (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك المسلحون على ان ما حصل من كل سفينة بينهم سوية
 ١٨٩ (مطلب اذا كبر رجل فرسا بغير اذن مالكها لا يبرأ عن الضمان بتسليمه لاحدهما
 ١٩٠ (مطلب اذا قال أحد الشركاء استندت من فلان ودفعته لم يصدق بينهما
 * (كتاب الوقف)
 (مطلب في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف ما كن الوقف الخ
 ١٩١ (مطلب اذا وقف رجل بمحدود يمثل الوقف جرع ما هو داخل الحدود مطلب ادعى رجل استحقاقا في وقف اشتبهت صافره (مطلب في رجل وقف على نفسه وولديه وعلى من سمح له من الاولاد الذكور والاناث ما دمن قاصرات
 ١٩٣ (مطلب وقف وقف على نفسه ثم على

أولاد المولى جود بن الخ	٢١٣ (مطلب إذا أتم - دم المسجد بياض	٢٤٨ (مطلب لا يجوز عزل صاحب
١٩٤ (مطلب وقف وقفه بغير إجازة	وقفه لمصارفته أن لم يكن من فائده	وطيفة بغير جهة
حسن وعلى بن سعيد له من	٢١٤ (مطلب لا يجوز إجازة المستحق للناظر	٢٤٩ (مطلب لا يجوز عزل صاحب وطيفة
الأولاد الذي كوروا عندون الأناث	(مطلب لا يصح تولية القاضي غير	لأمن السلطان ولأمن وكيله
ثم وثقات حسن في حياة أبيه	المشروطه الناظر من جهة الوقت	٢٥٢ (لا يثبت الوقف بمجرد طلب الوقف
وخلفه والده الخ	٢١٦ (مطلب للناظر أن يستدين لمصارف	٢٥٣ (مطلب لأمام والخطيب والمؤذون
١٩٥ (مطلب ليس للمتولى إبطال الوقف	الوقف مطلقا	سوا في التقديم
ونصف الأوصياء وتولية الناظر الخ	٢١٧ (مطلب اقتصر على مصرف لأرباب	٢٥٧ (مطلب استبدال الوقف يكون الخ
١١٦ (مطلب لا يعمل بغير دخل	الشعائر بأذن القاضي صحيح يكون	٢٤٩ (مطلب الفتوى على عدم جواز
١٩٨ (مطلب يجوز قسمة الوقف لخصم	في غلة الوقف	الاعتراض عن الوظائف
وأزواجه) (مطلب دفع الناظر ما طبل	٢١٨ (مطلب المتولى إذا مات بجهلا لغلان	٢٦٣ (مطلب لا أمر بغير الوقف بشرط
وقفه منه مدم بغير موافقة	الوقف لا يضمن وللعين ضمن بخلاف الوصي	الواقعة إلى انتها
بأجرة معسومة ففعل ثم زاد انسان	٢١٩ (مطلب ادعى على درنة المتولى	٢٦٦ (مطلب لا يعطى المدرس الحلال
١٩٩ (مطلب أرض وقف ببد جبعة	أنه مات بجهلا لعين فأدعى اليان	عن العلم ولو نص الواقف عليه
انكسروها كروما يؤذون - على	٢٢٠ (مطلب الصلح الفاسد لا يمنع صحة	٢٦٨ (مطلب اختلف المصاحبات في
عدد الأشجار قدر من المال الخ	الدعوى ولو حصل بعده الأبرار	صرف ربيع مسدود بغيره
٢٠١ (مطلب تقدر الوظائف للقاضي	٢٢١ (مطلب في رجل يبيع في أرض الوقف	٢٧٢ (مطلب يعمل في غلة الوقف
لأناظر إلا إذا شرط الواقف له ذلك	بغير مسوغ	بما هو مرسوم في دواوين القضاة
(مطلب لو كبس في حصة الوقف	٢٢٢ (مطلب إذا وضع جماعة ثما تطاع	٢٧٣ (مطلب إذا اتبعت بمصارف الوقف
بمن شاع بالمعنى الاستحقاق	بشأنه وقف تعديا يؤمر برفع أن لم يضر	ينظر إلى المعهود من القوام فيما سبق
٢٠٢ (مطلب مرض لا يثبت عن أرض	٢٢٥ (مطلب فحده اختلف فيها	٢٧٥ (مطلب إذا حصل التنازع في الوقف
ونصف ما به ما استأجر من مالها	٢٢٧ (مطلب في ترتيب المستحقين الموقوف	يعمل بدواوين القضاة وما كان
٢٠٣ (مطلب في رجل يبيع حصار ثم دعى	عليهم والشروط الواقعة في إدارة الوقف	عليه القوام السابقون
أنه وقف	٢٢٠ (مطلب العبر بجمعا تلفته الواقف	٢٧٨ (مطلب قول الواقف الطبقة العليا
٢٠٥ (مطلب التقرير بوقف الوقف	لأما كتب الكتاب (٢٢٢) مطلب إذا	تخلف السفلي
الحال بشرط واقف للمتولى ذلك	أقر المستحق لا خرب الاستحقاق شأوكه	٢٧٩ (مطلب في وقف لم تعمل شروطه ولم
٢٠٨ (مطلب لو حكم بزلوم الوقف بعد	٢٣٤ (مطلب اختلفوا في تقديم ذي	يعلم ما كانت تضع قوامه
شرطه لا يميل إلى إبطاله	الجهتين على ذي الجهة	٢٨٢ (مطلب إذا بقي الناظر في أرض
٢٠٩ (مطلب يسع الوقف قبل الحكم	٢٣٧ (مطلب لا يجوز لأحد أن يترافق	الوقف على نفسه
بزلومه ما يملكه	الأوقاف ولا التقرير في الوظائف	٢٩٠ (مطلب إذا قضى القاضي بيجواز
٢١٠ (مطلب لو أطلق القاضي للوارث	بغير شرط الواقف	وقفه الماشع نفذ
يسع الوقف الذي لم يحكم بزلومه مع	٢٤٠ (مطلب لا تصح مساهمة المستحق في	٢٩٢ (مطلب لا يصح بيع الوقف ويحب
٢١٢ (مطلب باع ثم ادعى أنه وقف وأقام	الوقف لأجرته الخ	على المشتري أجره المثل (مطلب
البينة قال لا يصح قبوله) (مطلب في	٢٤٤ (مطلب يسألن ولاء السلطان أن	مسائل الخلو
مدرسة احتاجت إلى نفقة ومصارف	يتعرض للأوقاف بخدش منها	٢٩٤ (مطلب مشتمل على معنى قول
ما حرمه من أن يكرهه المشايخ بغيره	٢٤٧ (مطلب في دخول البنت في الأولاد	الواقف عا د نمية لمن هو في درجته
فوقه قطعه من ماله بغير ما يقف عليها	وأولاد الأولاد خلاف	٢٩٦ (مطلب في تعارض قول الواقف عاد

ذلك وقتا شرعا على من هرق
درجته وذوى طبقته
٢٩٨ (مطلب اذا وقف على ولد الطفل
وعلى من سمعته فالصغير فيه
رجح للواقف
٣٠٠ (مطلب اخوان انشا وقفهما على
انفسها ثم من بعدهما على
اولادهما الذكور والاناث
٣٠١ (مطلب لانظار اخوة القرابة مع قول
الواقف يقدم الاقرب الاقرب الى الواقف
٣٠٢ (مطلب لمن السكتى لا يسقط
الاستغلاو بالعكس
٣٠٤ (مطلب لو طلب أحد الموقوف
عليهم السكتى القسمة أو لها يات
لا يحايلا ذلك
٣٠٦ (مطلب ليس للمتولى أن ينفرد
بالتصرف بغير اذن الناظر والعكس
٣٠٩ (مطلب الامام يسقط بقدر عمله
اذا عزل ومات
٣١٠ (مطلب يجوز الاستدانة على
الوقف للتعمير
٣١٠ (مطلب وقصر رجل جارية على
مصالح المسجد قباعها التولى بعد موته
٣١٢ (مطلب المعمول به كتاب الوقف
الاصلى المتصل بالقضاء
٣١٤ (مطلب يعمل في الارواق المتقادم
عهدا بما قيد بالسجل لا بكتاب الوقف
٣١٦ (مطلب رجل باع رثا ثم ادعى
اننى كنت وقتها
٣٢٠ (مطلب في حكم الارض المكتسكة اذا
مات الناظر والمستحكر
(مطلب الاحكام بالعين الفاشش
غير صحيح ولو أمضاهما كراه
٣٢٢ (مطلب وقفه على جهة بر وعين
٣٢٥ (مطلب العبرة بما تقوم عليه البيعة
لا بما يوجد من الحطوط

(مطلب وقف على نفسه ثم على
اولادهم معهم ثم من بعد كل منهم
على اولادهم الموجودون الا ان
متفاوتون في الدرجة
٣٢٧ (مطلب اذا اطلق الواقف فهو على
الاستقلال ٣٢٩ مطلب الاجارة
الطوبى له غير محصنة ولو يعقود
لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد
البلد والمحلة
٣٣٠ (مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على
كفاية بل البيعة
٣٣١ (مطلب في نقض القسمة
٣٣٢ (مطلب اذا استمكن حاكم البلدة
شخصا من دار الوقف يجب عليه الاجر
ويجهد ما يات
٣٣٥ (مطلب نقض القسمة بعد اقراض
الطبعة
٣٣٧ (مطلب لا يثبت وقفية شيء بكتاب
الوقف
٣٣٨ (مطلب ليس لاحد أن يقرروا طبيعة
في الوقف بغير شرط الواقف
٣٤٠ (مطلب لا يجوز احداث الوضائف
في الارواق
٣٤٢ (مطلب في زباده انتعت في الاحرة
٣٤٣ (مطلب وجد من مسحق الوقف
جبلته الذي كور والاثا ولم يعلم
ترتيب الموقوف حتى يعلم ما لكل
٣٤٦ (مطلب مدرسة تجوز مسجدا
أمرها متوليه وصرف آخرتها على
مصالح المسجد (مطلب العسر
والخراج لا يسقطان بالوقف
٣٤٧ (مطلب قولهم شرط الواقف
كنس الشارع ليس على عموم
٣٤٩ (مطلب لا يشترط في استبدال عقار
الوقف أن يكون البديل عقارا
٣٥١ (مطلب في استبدال الوقف بالفراشه
* (كتاب البيوع ومطالبه) *

(مطلب اذا أقراني اشتريته من
مال أبي لا يلزم منه كون المبيع للاب
(مطلب في بيان الغبن الفاحش
٣٥٢ (مطلب اشترى ثوبا فقبضه ثم سقط
فدفعه انسان فاذا اطلع على عيب
قديم رجع بالتقصان
٣٥٤ (مطلب اذا سرق المبيع من يد
البائع قبل القبض يرجع المشتري
عليه بعد دفع
٣٥٦ (مطلب المستعبر عن السر لا يمن
العلانية على المبيع
٣٥٧ (مطلب لا يتدفع أحد الورثة
شيا من التركة للمستغرة الا وضعا العرماه
٣٥٨ (مطلب اذا اشترى كرم فظفروا
أو شقوق
٣٥٩ (مطلب تراعى على نحن معلوم ثم
باعها لغيره
٣٦١ (مطلب في استحقاق البائع المبيع
من مشتره (مطلب اذا باع حصفا
داره وعد المشتري على البائع أنه
عند اخلاو اثنين يبيعه
٣٦٢ (مطلب اشترى حب فظن وزرعه
٣٦٥ (مطلب اذا اشترى ذى من مسلم
دارا في مصر المسلم في جبره على بيعها الخ
٣٦٦ (مطلب كره به أشجار متنوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
٣٦٨ (مطلب له أن يرد أحد الجملين
بغيره إذا لم يمسح به
(مطلب في حكم الرد بالعن الفاحش
٣٧٠ (مطلب واشترى غرا ثم معلوم من
صبرة مع (مطلب اذا أخذ رجل شربا
من أخوين غير أن يتفقا على الفئ
٣٧١ (مطلب لو كمل ما يبيع فسخ البيع
لغيره أنه حش حيث غره المشتري
٣٧٣ * (مطلب البيع الفاسد ومطالبه) *
(مطلب شراء الزيت على شرط
طبخه صاير فاسد

* (فهرس الجوز الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية) *

٢	٢	٢
١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥
٦	٦	٦
٧	٧	٧
٨	٨	٨
٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠

١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥
٦	٦	٦
٧	٧	٧
٨	٨	٨
٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠

١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥
٦	٦	٦
٧	٧	٧
٨	٨	٨
٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠

- ٢٠ (في العمل بالدفاتر السلطانية الخ)
 ٢١ (في دفاتر الخراج (مداخلة في تاجاره)
 ٢٧ (في ما يكتبه التجار على
 الاحكام من العلامة الخ) فيما اذا
 أذن لاستخراج الاتفاق الخ
 ٢١ (تقبل البيعة ثلوا فامها بعدعين
 المدعي عليه الخ
 ٢٢ (أنكر المال ثم ادعى الارواء أو
 الايفاء الخ) (أقر بالمال ثم ادعى
 الاية اقبضه لا يقبل (يصح اثبات
 الشراء في وجه مدعي دين الخ) (أن
 يقول اجعل حق في الحسم الخ
 ٢٢ (تقبل بيعة المملوك على أن بائنه تاج
 ٢٣ (التناقص لا يمنع دعوى الحرية
 (لا تسمع الدعوى بعد المساومة
 (لا تسمع الدعوى بعد الاراء العام
 (إذا ثبت أن نازعاً ادعى به متاع
 (لا يستحق كذا ولا غيره بحمل
 (الاراء عن الدعوى يدخل فيه
 الاراء عن الاعيان اح
 ٢٣ (أراء عن الدعوى ثم ادعى عليه الخ
 ٢٤ (إذا قال لأدعوى لي قبله ولا
 خصومة الخ) (أقرانه لا يستحق عليه
 حقاً ولا يميناً الخ) (يدخل في قوله
 لاحق في قبله (إذا أقر الأورث عن
 الدعوى الخ) (فيما إذا قبض تركه
 والده من الوصي الخ
 ٢٤ (ادعى دعوى معينة ثم أقر الخ
 ٢٥ (لا تسمع دعوى العكس بعد
 الاراء العام (باع عبداً ثم ادعى أنه
 كان أعقماً الخ) (تقبل الشهادة
 ٣١ حسب تدون الدعوى الخ
 ٢٢ (لا تقبل الشهادة بدون الدعوى الخ
 ٢٦ (لا تجوز دعوى الحسبة في حوكة
 العبد الخ) (الاستدعاء يمنع دعوى
 المثل (لأحد أو وثق الاستقلال
 من التركة (ليس له الدعوى الخ)
- (إذا زرع على الأرض وساقى على
 الغراس الخ
 ٣٢ (إذا أقر نفسه ليعمل في الكرم الخ
 ٣٣ (برهن على مديون مديونه لا يقبل
 (دفن الاب معها أمة عنه يضمنها
 (إذا تركت شمس الارث له المطالبة به
 (لا يجوز الاراء عن الاعيان
 (ذويت من دار كذى يوت في حق
 سلعها الخ
 (يقسم الشرب على قدر الاراضي
 (المستأجر لا يصلح خصماً في اثبات
 الملك المطلق (هل تشتتر حصة
 الزاين والمرئ الخ
 ٣٣ (التجارة لا يكون خصماً (الزعم
 لا يتبص خصماً للمتولى الخ) (ادعى
 الشراء ثم ادعى الارث تقبل الخ
 ٣٥ (تعددت القضاة في بلدة فالتجار
 للمدعي عليها الخ
 (برهن على قول المدعي نايم على الخ
 (تعارض المسقط والموجب الخ
 (التناقص في حمل الخفاء عفو
 ٣٥ (برهن المدعيون بعد القضاء على
 الاراء الخ
 ٣٦ (ليس المراد حصر ما بقي فيه
 التناقص الخ) (اختلف الناظر مع
 المستأجر في حواشي المصبغة الخ
 ٣٦ (الاراء العام انما يمنع اذا لم يتجاوز
 (إذا برهن على الايفاء بعد الجور
 يقبل (بخلاف الامانة ثم اعترف
 الخ) (بخسة الدعوى الخ
 (له الرجوع عما دفعه باذنه الى فلان
 ٣٧ (عدم التصديق لا يكون تناقضاً
 (التصديق لقرار الا في الحدود
 ٣٨ (من سعى في نقض ما تم من جهته
 (من أقر بعين لغيره لا يملك أن ديناً
 يدعيه الخ) (أجر الناظر بستان
 ٣٩ (الوقف ثم ادعاه ارناء الخ) (التصديق
 اقرار (لا عذر لمن أقر) (أقر الناظر
 بأرض في يده اتم وقف يصح
 (أقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل
 (لا بد في دعوى الاستحقاق من
 احضار الدابة الخ) (ادعى دار الكونه
 أقر له بها الاتصع الدعوى (إذا لم يجعل
 الاقرار سيداً للمالك تصع الدعوى
 (إذا ثبت استحقاقه فطلبه على من
 تناول الفلحة الخ) (من أقر بعين لغيره
 لا يملك أن يدعيه لنفسه الخ) (أراء
 عاماً ثم ادعى عليه ووصاية الخ
 (فبين باع ثم ادعى الوقف (من سعى في
 نقض ما تم من جهته الخ
 (في دعوى الوقف بعد بيعه
 ٣٤ (فيما إذا مات الزوجان فاختلف
 وورثتهما (تصع دعوى الوكيل على الوكيل
 ٣٥ (فيما إذا ادعت أن زوجها ملكها
 كذا الخ) (لا يكون استمتاع المرأة
 بما اشترا من زوجها الخ) (حيث ثبت
 حدوث الغراس في وجه المتولى
 (القضاء صان عن الافعال ما يمكن
 ٣٥ (أي بيعة تسبق وقضى بها لم تقبل الخ
 ٣٦ (الثابت بالبيعة كالثابت عينا
 (تقدم بيعة الحدوث (تقدم
 بيعة العاوض (لا تسمع دعوى التملك
 ٣٦ (إذا حكم الحاكم الخبيل بتمليك المرد
 (بيعة الخارج مقدم (دعوى
 الوقف من قبل دعوى الملك المطلق
 (من صار مقيماً عليه لا تسمع دعواه
 بعده (القضاء بالوقف كالقضاء
 بالملك (تقبل البيعة ثلوا فامها المدعي
 (هل البين حق المدعي أم للقاضي
 (يستخلف بلا طاب في أربع مواضع
 (أجبروا على أن من ادعى على الميت
 (هل يجوز التخليص بالطلاق والعق
 (دعوى السخيل باطلة (الدعوى
 متى ضل بالو - الشرع لا تمتنع

<p>(أقره بشجرة عليها غارخ) (قال) عبدى هذا الغلان يكون هبة الخ (قال دارى هذا ولدى الأصاغر الخ (أقرى حصة لزوجته بينا عساوت الخ (إذا أقره بالأرض يدخل الغراس (إذا قال بناؤها وأرضها لغلان الخ (قال أرضهاى وبناؤها لغلان الخ (قال أرضها لغلان وبناؤها فىهما للمقره (قال أرضها للغلان وبناؤها لغلان آخر ففهما للأول (قال بناؤها لغلان وأرضها للغلان آخواله (فبما إذا قال هذا الخ انتهى الإحصاء الخ (أقره لا يستحق قبله حقا الخ (أقر أحد الورثة بالدين يؤخذ منه (أقر بعض الورثة الوصية الخ (أقر أحد الورثة وارث آخر فإسجه (صالح الوارث وأبو أبا عا لما الخ (البراءة ما عا لما وأما خاصة الخ (الأبراء لم يخص بمجهول لا يصح الخ (الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط (إذا ثبت أن الأقرافى للصحة لا تصح (الاستيلاء والاستبداد إقرار على كذا اليد (تعليق الإقرار بالشرط غير صحيح (تعليق الإبراء بالشرط لا يصح الخ (إذا أقر بحق ثم ادعى أنه أقر كذا بما يحلف (إذا باع العقول بيمين معلوم من أحد الخ (أقر من الدين ثم أقر له بطل الخ (أقرار المقسول بالمتناول صحيح (أقر على نفسه وعلى أخيه وأخوه ساكت الخ (أقر ثم ادعى الغلط والخط لا يصح (وهن على قول المدعى أنه مبطل الخ (أقر فى مرضه بأرض فى يده لم يوقف الخ (الأقرار للصغير بالدين صحيح (أقرت بان جميع ما فى منزلها لآبائها الصغير الخ (أقر بربع حصته من الوقف الخ (من علية دين مستغرق لا يصح</p>	<p>ولده ليدعى عليه (من دفع المصد لصاحبه باذن المتولى الخ (ما لا عين وارث وعليه دين الخ (شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه (إذا لم يعلم الضارب لأصح الدعوى الخ (أثبت للمبلغ فى وجوه كل هند الخ (قال ما كان لك على شئ قط الخ (كتاب الأقرار ومطالبه) * (اقسموا تركه مورثهم الخ (تعليق الأبراء بالشرط لا يصح (أقرى حصة لزوجته بدين الخ (أقر بان الدار لاخته الخ (أقر بان الدار باسم فلانة الخ (إذا أقر بان الدين لغلان الخ (يصح الاقرار بالوارث حيث لا وارث الخ (أقرى حصة لزوجته بجميع ما فى داره الخ (أقر بجميع ما فى يده لغلان الخ (لا يجوز الأقرار بطلعة الخ (إذا ادعى أنه أقر مستعزنا (لا حلى قبل فلان يدخل فيه كل حق الخ (ليس فى البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة (لا حلى عنده لا يتناول المضمون (إذا ادعى بعد الأرافاع أن أرغ بشارخ الخ (لو قال برئت من دينى برب الخ (ليس لى معه شئ براعة الخ (التعليل يقع على ما فى الذمة الخ (أبرأت جميع غرماى لا يصح الخ (الدين الذى للذمة معروبلصك الخ (إذا قال جميع ما لى زوجى فهو هبة (جميع ما يعرف بى أو ما ينسب لى لغلان آخر الأصل أن أضاف المقره الى ملكه الخ (أقرت بجميع ما هو داخل منزلها لآبائها الخ (فى الأقرار ينصف غلة البستان أو العبد الخ (أقر بنصف القصب ثم أخلف فله الأصل والفرع</p>	<p>(إذا ادعى للأذن بالاتفاق أو بالدفع فى الدعوى إذا فصلت عن الخ (يصح الدفع ودفع الدفع قبل الحكم الخ (حكم الخارج بالتأجيل ثم وهن ذواليد (المقتضى عليه لا تصح دعوا الخ (لو أتى بالدفع بعد الحكم لا يقبل الخ (هل يكفى إمكان التوفيق (إذا قال أو دعيه فلان بعدما أثبت (فبين اسمه فضل التموذ كفى براعة (يجوز تعدد الاسم (غلط الاسم لا يصح (الغلط فى الاسم لا يمنع الدعوى (إذا ثبت بيع الماء للمرهونة الخ (لا تصح الدعوى بعد ٣٣ سنة (لا يلزم الابن وفاء دين أبيه الخ (باعت حصته لا يتام بلا وما به الخ (ليس للتبمارى أن يحد رسم الطاحونة الخ (قال المدعى بينة غائبة الخ (ادعت أنها دفعت للصامية زنا الخ (تصح دعوى الأم العارية الخ (أرادى من يبيع وهو ساكت (ليس له استيفاء دينه من مدونه (ادعى أن بعضه قرض وبعضه بالخ (لهم مطالبتهم بأجر حصة الخ (لحقهم خسار الدفع الخ (تصح دعوى البنات حصته بعد ١ سنة (ادعت أنها جلبت من زيد لاجنبي (وضع جذوعه على حائط جار الخ (لا يلزم هند دفع غرامات شركها (فى دعوى بفصل تنازع ذوى يد الخ (يقضى بالبلع لى ثبت سبق الشراء (لا بد أن تشهدوا أنه اشتراها من فلان الخ (له مشد مسكة فى أرض (فى دعوى الحدود والقدم (القول للمدعى القدم والينة يثبت الحدوث (اقسم الورثة أعيان التركة ثم تباروا (يكفه أهل حرقته أن يشاركهم لا يصح الخ (لا يكلف الأب احضار</p>
---	---	---

٧٩	الوديعة الى المالك الخ (فما اذا أودعه كسابقه فدهم الخ فما اذا أجزأه بالوكالة عن أبي الخ) اذا ثبت الوديعة من دار المودع لا يثبتها (اذا مات الجدد بجهل لا يضمن ٧٩ (في فاصلة من بنات الذم الخ ٨٠ (بضمن الناظر بجهل الخ (بضمن المأمور بالفسخ اذا مات بجهل (اذا وضع الترافيم في جيبه ثم فقدت الخ (وضعها في حانوته وهي حزمتها الخ (قام من حانوته الى الصلاة فضاقت الوديعة الخ (أجلس ابنه على باب الحانوت الخ الحاصل أن العبرة بالعرف ٨٠ ٨١ (دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه الخ (في رجل أودع صرتم الثال عند آخر الخ (في تحقيق المرا بالحرز فنه الخ ٨٢ (اذا ضاعت الوديعة فلم يرد المضامنة الخ (اذا طلب الوديعة وكيل المالك الخ (قال من جاعل بسلامة كذا فادفعها اليها الخ ٨٤ (اذا كانت امرأته غير آمنة بضمن للمالك بضمن الغاصب (لو دفع الوديعة الى أجنبيها الخاص الخ (بعت الوديعة بضمنه الصفي لا يضمن (أمره بالركوب في مركب ففقد الخ (الاصل أن الشرط انما يصح اذا كان مقبدا ٨٥ (وضع الوديعة تحت رأس موزان لا يضمن (أخذ الوديعة أجنبي ولم يمكنه دفعه (يقبل قول المودع باليمين في رد الوديعة الخ (كل أمين ادعى ايفصال الامانة الى مستغفها الخ (ادعى رد الوديعة أو هلاكها الخ (حول الأجنبي الوديعة بضمن محلها بلا إذن ٨٥ (اذا دفع وديعة العبد لولاه لا يضمن	٨٦ (دخل النمل في الصندوق وأفسد بعض الامتعة الخ (فما اذا كانت الوديعة يتخلف عليها الفساد الخ ٩١ (قال المودع ارسلهم مع رجل أمين ففعل الخ (أبين عبد الوديعة لا ضمان على المودع (دفع لعمر جسار على سبيل الامانة الخ ٩٢ (كاتب العارية ومطالبة) * (لو هلكت العارية في يد المستعير الخ لا يضمن المستعير وان شرط عليه الضمان ٩٣ (اذا مات المستعير بجهل بضمن بضمن المسعير محذور المكان الخ (تتكون العارية موقوفة نصا أو دلاله (لوصي طريقا فسلك آخر لا يضمن الخ (لو أسلكت العارية بعد الوقت ضمن الخ (المستعير أن ركب في الرجوع الخ (القول للمعير في الايام أو المكان الخ ٩٧ (القول للمعير في تقيد الانتفاع الخ (أخذ الله منه لم يضمن المستعير (العارية أمانة ٩٨ (بني في دار أبيه باذنه فالبناؤه الخ (أذن له بالبناؤه في الأرض المبررة الخ (لناظر الرجوع عن الاذن للغرض الخ (حفر سردابا في داره باذنه الخ (لو رثه الاذن رفع البناء (قاله المعير ايعتاهم مع شئت فبعه الخ (فما اذا جازع الخ الى المستعير وقال افى استعيرها الخ ٩٩ (استعاروا زرعها لم تؤخذ منها الخ (فحين استعاروا فاذبحه الخ (دخل داره ورثه العارية في السكة الخ (استعارها ليحمل عليها قدر معلوما (العارية الموقوفة أو مسكها بعد الوقت الخ (لوجاز المكان المقيد بضمن الخ (المستعير أن يودع	٩٠ (المستعير الاعارة في موضعين اذا منع العارية بعد الطلب يضمنها * (كاتب الهبة ومطالبة) * (القول بلدى القرض دون الهبة هبة المشاع فبما يحتمل القيمة باطلة (الهبة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض ٩٢ (نصح هبة مشاع لا يقسم (ينسب الهبة في الصحة تقدم الخ (لا تصح هبة البناء دون الارض ٩٣ (في مسئلة هبة البناء بدون الارض (وهي متخلصة قائمة لا يكون قابض الخ (هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز (وهي مرض موته ولم يسلح حتى مات الخ (في هبة واحد من اثنين (في الهبة وهب من اثنين (نصح الصدقة على فقير بن الخ (تم الهبة للمعير العاقل بقضه الخ (في فقر ومصلحة ما اذا قبض هبة الصغير من بعهه الخ ٩٤ (وهي مرضه لا يثبت له الخ (هبة المريض لا تصح (هبة الدين من فقير من عليه الدين لا تصح الخ (الهبة في مرض الموت وان كانت وصية الخ (هبة نصف الطاحونة لا تحتمل القيمة لا تصح (القول للموهوب له انه لم يشترط عوضا (وهب من أجنبي على أن يهب من فلان الخ (من الدابة تمنع الرجوع في هبتها ٩٥ (لا تصح الهبة لأم الوارد ولو في المرض الخ ١٠٠ (يسقط الرجوع في الهبة بالتعويض (الاصل أن المعروف كالمفوض (وهي دار تقسم من بناتها الأربع لا تصح (دفع لخادمه كسوة ليس له أخذها منه (اذا قال ملكه تخليصا حيا ولم يبين الخ ١٠١ (وهي حصص التركة قبل القسمة
----	--	---	---

١٠١ * (كتاب الاجارة ومطالبه) *
(اذا كانت الاشجار على المسنة
تجوز الاجارة) (استأجر قارنا
ومشعولا تجوز الخ) (اذا قدم ايجار
الارض على مساقاة الاشجار الخ
١٠٢) (استأجر الارض المشغولة بالاشجار
لايجوز) (اقرار الناظر على الوقف
لايصح) (هل يلزم من فسخ الاجارة فسخ
المساقاة) (وقدم المساقاة على الاجارة
لم تصح) (ما من له المصلحة ولا الخ)
(اجارة الحارس مؤررها لا تصح)
(حرم المستأجر من المؤثر لا تصح الخ)
١٠٣ (لو استأجر الوكيل بالاجار من
المستأجر الخ) (اذا لحق المؤجر دين
ثابت بالبيعة الخ) (يصح اقرار المؤجر
بالدين الخ) (هل يحتاج في فسخ
الاجارة بالعدوى القضاء الخ)
(أجر دين مساقاة لا يصح) (اذا أجرة
الناظر ولم يذكره من قول الخ)
١٠٤ (فيماء أجرة التسلو ولم يذكره
من قول الخ) (يصح حكم الشافعي بصفة ايجار
الاقضاء الخ) ١٠٥ (استفكر واستأجر
يجري ما ه ثم مات تفسخ) (استأجر
عقار أو حرم من غيره ثم مات الخ)
(تنفس الاجارة بموت المستأجر الخ)
(في المستأجر الاول اذا فسخ العقد
(استأجر ثم أجرة غيره ثم تقابل مع
المالك الخ) (استأجره ليجي له بعبارة
من ضمن الخ)
١٠٦ (استأجر جالا ليعمل الى بلد
كذا الخ) (اذا سكن المؤثر وجلا دار
او تقال الخ) (لا تجوز اجارة الارض
بالارض المزراع (سكن دار غيره
بعد ما قضاها بالاجارة الخ) (استأجر
محفظا كلها ومشرها الى مكة الخ)
(عمارة المجري استكر على جهة
وقعه) (استأجر أرضا للزراعة)

فقل ماؤها اله الخصاصة
١٠٧ (اذا انقطع المطر ويس الزرع الخ
(اذا زاد الماء الطاحون فخصه عن
الانتفاع مدة الخ) (اذا هلك الزرع ولم
يق مدة الخ) (ليس للمالك فسخ
الاجارة بزيادة الاجر) (لا تنفس
الاجارة بموت الوكيل) (لا تنفس
بموت ناظر استأجر بمال الوقف الخ)
(اخذل الراي المواتي في سكن
القرية الخ) (ليس للمحكر مجرى
الماء الخ)
١٠٧ (أجر الوقف يغيب فاحش الخ)
(لغوى مطالبة المستأجر بثمان
أجرة التملك) (أجر فاسد أو أذن
١٠٨ بالعمارة لا يصح الاذن) (له فسخ
الاجارة باقطاء ماء الرعي)
١٠٩ (اذا صار يطس أقل من النصفه
الفسخ الخ) (سكن دارا مشتركة بينه
وبيننا ثم الخ) (يقيم استعماله
اقرارا بوجوب الاجارة الخ) (اجارة الخائن
الوقف أكثر من سنة لا تصح الخ)
(اذا فسد العقد في بعضه فسدت
كله) (اذا كانت الاجارة قاسدة أجرة
الناظر الخ) (اذا زادت الاجرة في أثناء
المدة الخ) (في قولهم المستأجر الاول
أحق الخ)
١١٠ (أجر أو ضامرية يغيب فاحش الخ)
(أراضي بيت المال ككأرض
الوقف) (للتجارى اجرة ما جرة
انتقل (أراضي بيت المال لا تجر
أكثر من ثلاث سنين الخ) (فيماء اذا
أمر بعض الشركة المعد للاستغلال
(تجر روم في حكم اجارة الغائب
١١١) (اذا انقطع ملكه الجاه سقط أجرة
(حرموا تيملا زيدا لانه لا أجرة لهم
(لا أجر للشريك بعمله في المشترك
(ركب الى نصف الطريق ثم تفاسخا

(يصح ايجار الارض التجارية
للعامة فيها) (لناظر المطالبة بأجرة
المثل الخ) (ما يأخذ السلطان لا يلزم
كونه أجرة المثل) (أجرة المثل تعلم من
الاراضي المجاورة الخ) (ثابت أجرة
المثل في حصة يكفي) (استأجر ليؤم
الناس الخ)
(اذا حبس المأجور بعد المدعبل
استعمال الخ) (أجر منها مسوية
فهو بمنزلة التفصيل لم يعد المكاري
الجل وصدق الخ) (في ضمان الراي
الاجير المشترك) (مسئلة ضمان
الاجير المشترك الخ)
(صباغ ضاع منه أو ثوب الخ) (في بيطار
متقن لم يجاوز المصداق) (اذا صبغ
ردنا فاحشيا يغيب) (قتله شهر
بالامانة الخ) (اذا فسد الجمل في
الطريق الخ) (في كتابات الحرير
لا يغيب المكاري اذا خرج عليهم
القطع) (أودع الدلال عند أجنبي
وفارقه ضمن) (ضمن الدلال دون
صاحب الحانوت) (يصدق البقار
بيمينه الخ) (اذا خاف الراي في المكان
ضمن) (الدلال والسمار يجبران
على طلب الثمن) (يصدق القتال
بيمينه أنه رد الحر الخ)
(تصل الدابة ولم يجاوز المتداد الخ)
(استأجر لحفظ خان فضاع شيء منه
الخ) (في حارس السوق) (فيماء اذا
كسر قفل الدكان) (هناك الجار بلا
تعديلا ضمن) (دفع المكاري الجل الى
أجنبي الخ) (اذا دفع الحائل الثوب
لاجيره لم ينسجه الخ)
(أخذ الثوب من الدلال على سوم
النظر الخ) (فيماء اذا دفع لصاحب
الحانوت الخ) (الراي الاجير الخاص
لا يغيب الخ) (الاجير المشترك اذا

كان صالحا لا يضمن الخ (إذا انشق العدل لا يضمن المكاري (لو انشق العدل من روى المكاري الخ) يضمن فيها إذا ادعى البقار ود الأتواب على المالك الخ ١١٨ (الحيوان المدين يصلح جعله أجرة الخ (أجر الأرض المشغولة بزرع المستأجر الخ (تحوله عن صنغته إلى غيرها عذر الخ (إيتام لهم قدر نحاس استعماله يزيد (دفع ابنه الصغير إلى حائل لعله التمس الخ ١١٩ (استأجر حافونا للعبادة فأطلس الخ (إذا غصب الدار من المستأجر لا يلزمه أجرة الخ (أجر الأرض المشغولة بزراعة لا يجوز الخ (إذا كانت الأرض متكبلا أو موزنا الخ (جعل أجر الأرض من غلتها لا يجوز (أجر الناظر من زوجته بدون زيادة الخ (إذا أضر بغير جنس ما استأجر (أجر الوقف ولم يكن ناظرا عليه الخ ١٢٠ (يجوز بيع الماشق الخ (استقرار يجري الماء مع حقه (بحوز اجارة الشرب وبيعته تبعه الأرض (أجر المتحصل من ثماره لا يصح (اجارة التجماري صحبة ٢١ (في المقاطع والالتزام (إرادة السفر عذر في فسخ الاجارة (إذا استعمل سطوح الوقف لنشر الثياب الخ (استأجر سطحيات عليه الخ (تصح الاجارة المضافة ١٢٢ (استأجره ليصنع له نشا وبيعه (استأجره منزلا وتزوجت فيه الخ (سكنت في داره بشرط أن يعمرها الخ (دفع له داره ليسكنها وبعمرها (فبما إذا اتفقت مع زوجها على أن يعمر الخ ١٢٣ (أقرضه دارهم وسكن في داره ١٢٣ (زور في أرض وقف بدون إذن

صاحب المشد الخ (إذا زرع أرض الغير بلاذنه الخ (وهو المستأجر على أن الزيادة ضرر وتعت الخ ١٢٤ (للقاضي فسخ الاجارة إذا خيف من المستأجر الخ (لا يجبر الناظر على شراء التميز يجوز للمستأجر القرض ان لم يضر الخ (إذا مضت المدة وله غراس غلة استبقاؤه الخ (تحرر في مسئلة استبقاء البناء والغراس (احتكار واحترام (في إنبان مرصد على حافون الخ ١٢٥ (إذا أذن للمستأجر بالترميم الخ (استأجر دار الوقف وهدمها الخ (اختلف المؤجر والمستأجر في البناء الخ ١٢٦ (استأجر طاحونة ثم أجرها الخ (استأجر بحري ما وغرس عليه الخ ١٢٧ (يجب القضاء والافتاء بما هو أرفع للوقف (مسئلة الأرض المحتكرة (صاحب الغراس قبول الزيادة الخ (منع من اجراء الماشق فسد زرعها الخ (في الاجارة الفاسدة يجب اجراء المثل الخ (استأجر جلا من مكتر شرط ما كمله (دفع اليه غنمة ليرعاها الخ (دفع حصانه لرجل لعلفه وربيها الخ ١٢٨ (استأجر بيتا على أن يرمده الخ (دفع له قبالة يقطنه بكذا الخ (دفع ثوبا لضبطه ويحشوه الخ (في مشاركة العماري الخ ١٢٩ (إذا أكل الفار الزرع لا يجب تمام الاجرة (إذا انهدم بيت من الدار له فسخ الاجارة (لا تفسد اجارة الشاع من غير الترخيل الخ ١٣٠ (يجب عليه ما فسخ الاجارة الفاسدة (لا يلزم ذكر المدة فيما يقبله على الاختذاع (تسكاري دابة بمنزل ما تسكاري به أصحابه (يلزم المستأجر تمام أجر المنزل (الاجارة الطويلة

باطلة (الأذن بالغراس في الاجارة الفاسدة فاسد (أباطل التضمن بطل التضمن (استأجر غراس ثوب لا يصح (استأجر ملاح لا يجوز (لا يجوز الاستئجار على استهلاك العين (مستأجر الدار له ان يتنفع بنفسه أو غيره (ليس للمؤجر الأول مطالبة المستأجر الثاني الخ (ليس للمستأجر مطالبة المؤجر الخ (استأجر شقة لأربعة اشخاص (إذا أذن الناظر للمستأجر بمعاينه مصلحة الخ (إذا ادعى الأجير العمل لا يصدق الخ (استأجر شقة ففترت (خافوا العرق فالقرا ما في السفينة (استأجر سنانا من أقوام الخ (استأجر من اثنين فأت أحدهما الخ (لا تنقض عيون الناظر ولا يصح بيعه الخ (المسوق ليس له أن يؤجر الخ (أجرة الوقف أكثر من ثلاث سنين لا تصح الخ (العقد اذا فسد في بعضه فسد كله (فبما اذا عسر معاملة الوقف الخ (في معنى قولهم يجب أجر المثل في الفاسدة الخ (فبما اذا غشيت الأرض من المستأجر (أجر ابنه الصغير من أمه (انهدم بيت من الدار رفس عنمن الأجر بحصته (لا يكلف المؤجر ولا المستأجر بناء ما انهدم (استأجر دارا ولم يسم الرأ كبا الخ (وافق معهما على أن يعينه في البيع الخ (دفع له ثوبا وقال به بغيره الخ (له حبس المأجور لأجره (يلزم المستأجر تمام أجر المثل (لا يعتبر الانذار باجرة المثل الخ (لا تعتبر زيادة مادون الخمس في الاجرة (أجر الناظر وقاصص المستأجر بما عليه الخ (إذا أجاز المستأجر

البيع نفذ الخ (إذا أجاز المستأجر البيع يبقى المأجور في يده الخ (إذا قل ماء الطاحونة فلم ودعاه حتى طحن الخ (أجر أَرْضِ الْوَقْفِ أَكْثَرُ مِنْ سِنَةِ لَعْمٍ مَحْلَةٍ الخ (فِيمَا لَوْ أَرْضُ الْوَقْفِ أَكْثَرُ مِنْ سِنَةِ أَنْتَهَاءِ الزَّرْعِ (أَجَارَةُ الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْتَهَاءِ الزَّرْعِ لَا تَصَحُّ الخ (اسْتَأْجَرَ مَرْوَةَ الْوَقْفِ وَأَجْرُهُ لِمَنْ آخَرُ الخ

١٣٦ (اسْتَعْمَدَ وَجْهًا لِمَدَامَةٍ بِأَرْضٍ وَكُسُوهُ بِمَجْهُولٍ الخ (لَهُ أَنْ يَحْذَرَهُ بِشَيْءٍ مَرْدُهُ مِنْ مَحْصَلِ الطَّاحُونَةِ (الْأَجَارَةُ تَقَعُ عَلَى الْمَحْدُودِ بِتَمْلُكِهِ الخ (لَا يَصِحُّ الْإِيجَارُ لِبَعْضِ الشُّرَكَاءِ فِي الْفِرَاسِ الخ (لَا يَصِحُّ إِيجَارُ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ رَبِّ الْفِرَاسِ (فِي إِجَارَةِ أَرْضٍ تَبْنِيهِ لِكَيْ يَصِيرَ الزَّرْعُ الخ (يُؤْمَرُ الْوَالِدُ بِتَطْيِيبِ خَاطِرِ الْمُوَدَّبِ (رَجُلٍ نَصَبَ نَفْسَهُ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ الخ (الْفَتْوَى عَلَى جَوَازِ الْإِيجَارَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ الخ (فِيمَا إِذَا زَعَوْا لِلْمُعَلِّمِ أَرْضًا يَذَرُهُمْ الخ (قَالَ الْقَارِئُ انْخَسَمَ فِي الْقُرْآنِ أَوْلَا بِي (فِي حُكْمِ اسْتِجَارَةِ عَلَى التَّلَادَةِ

١٤٠ (فِي الْإِيجَارَةِ مَنْ غَبَرَ الزَّرْعُ الخ (قُتِلَ حَاتِلُ الْوَقْفِ وَعَطِلَ هَامِدُ الخ (الْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَأْخُذَ بِأَرْضِهِ الخ (لَهُ الْمَطْلَبُ نِصْفُ الْإِيجَارَةِ مِمَّنْ سَكَنَ مَعَهَا الخ (طَالِبَتُهُ بِالْإِيجَارَةِ فَسَكَنَ بَعْدَهَا الخ

١٤٠ (تَصَحُّ إِيجَارَةُ الْبُسْتَانِ وَالْمَسَاقَاتِ عَلَى سَهْمٍ مِنْ أَلْفِ الخ (١٤١) أَذْهَبَ حَاضٍ شَافِي بَعْدَ دَمِ الْفَسَاقِ الْإِيجَارَةَ الخ (فِي الْمَدِّ لِلْإِسْتِغْلَالِ إِذَا سَكَنَهُ أَحَدُ الشُّرَكَائِينَ الخ (لَيْسَ لِلشُّرَيْكِ أَجْرٌ حَصَصَ (فِي إِيجَارِهِ حَصَصَتْهُ بَدُونِ أَذْنِهِ الخ (الْحِلْفَةُ فِي إِيجَارَةِ الْمَشَاعِ أَنْ

يُؤْجَرُ الْكُلُ الخ (أَجْرُ مَنْ أَحَدُ الشُّرَكَائِ لَمْ يَجْزِ (غَضِبَ جَمَاعَةُ الْمَدَّةِ لِلْإِسْتِغْلَالِ الخ

١٤٦ (سَكَنَ فِي مَكَانٍ مَشْرُوكٍ بَيْنَ مَوْبِنٍ أَيْتَامٍ الخ (أَجْرُ مَنْ زَادَتْهُ أَجْرُهُ لَعْمٍ وَالْخ (الْمُسْتَأْجِرُ أَنْ يَسْكُنَ غَيْرَهُ بِأَجَارَتِهِ غَيْرَهَا (أَجْرُ الْوَصِيِّ عَقْلًا يَتِيمٍ بِدُونِ أَجْرِ الْمَثَلِ الخ (الْإِسْتِجَارَةُ اقْتِرَاءُ بَيْنَ لَامِلَتِهِ الخ

(إِذَا أَرَادَ الْمُسْتَأْجِرُ السَّفَرُ فَهُوَ عَذْرُ الخ (اسْتَحْكِرْ أَرْضًا لِبَنِي فِيهَا الخ (اسْتَأْجَرَ مِنَ النَّاطِلِ ثُمَّ أَجْرُ مَنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ الخ (يَلْزَمُ أَجْرَهُ مُنْثَلِ الْأَرْضِ لِحِفْظَةِ الْوَقْفِ الخ

١٤٣ (اسْتَحْكِرْ أَرْضَ الْوَقْفِ لِلْبِنَاءِ ثُمَّ خَرِبَ الْبِنَاءُ الخ (وَأَقِمْ مَعَ أَهْلِ قَرْيَةٍ عَلَى أَنْ يَوْمَ يَصَالِحَهُمْ الخ (وَأَقِمْ مِلْحَبَ نِصْفِ الْفِرَاسِ مَعَ النَّاطِلِ الخ (فِيمَا إِذَا اسْتَقْدَمَهُ فِي عَمَالٍ شَقِيٍّ الخ (إِذَا كَانَ الصَّانِعُ مَعْرُوفًا بِهِ الصَّغَاةُ الخ

(تَنْقُصُ الْإِيجَارَةُ بِالْعَذْرِ الْمَنَاعِ عَنْ الْعَمَلِ الخ

١٤٤ (أَجَارَةُ الْمُفْصَلِ مِنَ التِّجَارَةِ بِاطْلَةِ (عَشْرَ الْأَرَامِيِّ التِّجَارَةِ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ الخ (عَمَلًا قَنَادَةً لِأَرْضِ الْوَقْفِ وَزَرْعِهَا الخ (لَا يَصِحُّ نَاطِلُ الْوَقْفِ عَلَى الْإِيجَارِ مِنَ التِّجَارَةِ (لَا أَجْرَ قُلُودِ الْمَسْكَةِ (أَجْرُ قُطْعَتَيْنِ الْمُسْبَدِ بِالْإِضْرَارَةِ لَا يَصِحُّ الخ

١٤٤ (شَارَفَهُ فِي الْفَلَاحَةِ عَلَى أَنْ يَزْرَعَهُ كَذَا الخ

١٤٥ (الْكِرَابُ وَصَفَى الْأَرْضَ لِأَقْبَمَةِ لَهُ (الْمُسْتَأْجِرُ لَيْسَ بِمَخْصُومٍ يَدِي حَقًّا (لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْخَوَاجُ الْمُسْتَأْجِرُ الخ (إِذَا لَمَاتِ الْمُسْتَأْجِرُ لَيْسَ وَرَثَتُهُ أَحَقُّ بِالْإِيجَارَةِ (دَفْعُ الْأَرْضِ مَعَ

نِصْفِ الْبَذْرِ مَرَاوِعَةً الخ (فِيمَا إِذَا حُكِمَ شَافِي بِصِفَةِ الْإِيجَارَةِ الخ

١٤٦ (مُؤَدَّبُ الْأَطْفَالِ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ الخ

(فِيمَا إِذَا زَرَعَ أَرْضَ الْوَقْفِ سَنَتَيْنِ (لَهُمَا مَسَدٌ مَسْكَةٌ فِي أَرْضٍ وَقَفَ الخ (عَجَزَ الْحَاكِمُ فَتَرَكَهُ وَتَرَكَ النَّتَاجَ الخ (إِذَا عَصَفَ فِي السَّبْرِ حَتَّى هَلَكَتْ الْحَادِيَةُ الخ (فِيمَا إِذَا عَمَرَ الْمُسْتَأْجِرُ

بِلَاذَنْ الْمَوْجُوخِ الخ

١٤٧ (يَتِيمٌ اسْتَعْمَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَقَارِبِهِ (اسْتَعْلَفَ فِي الْقَدْرِ الْمَرْصُوفِ عَلَى الْعِمَارَةِ الخ (رَكِبَ حِمَارًا فِي الطَّاحُونَةِ الْمُسْتَأْجِرَةِ (بَنَى الْمُسْتَأْجِرُ أَقْرَصَ

(اسْتَأْجَرَ طَاحُونَةً ثُمَّ أَجْرُهُ لِمَنْ غَيْرِهِ الخ (أَذْكَسَ مَعُ زَوْجَتِهِ فِي دَارِ الْوَقْفِ الخ (جَاوَزَ بِالْحَادِيَةِ الْمَوْضِعَ الْمَشْرُوطَ يَضَعُ (فِيمَا إِذَا ذَهَبَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ الخ

١٤٨ (أَجْرُ أَحَدِهِمَا الْحَاكِمُ الْمَعْدُ لِلْإِسْتِغْلَالِ الخ (إِذَا أَجْرُ الْفَاصِبِ

مَامَنَافِعُهُ مَضْنُونَةٌ (فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَضَعُ فِي الْإِعَارَةِ الخ (أَمْسَكَهَا بَعْدَ

مَضَى الْمُدَّةِ (نَامَ مُسْتَأْجِرُ الْحَادِيَةِ فَسَرَقَتْ (فِي الْكِحَالِ إِذَا صَابَ الْهَرُوفُ فِي عَيْنِ الرَّجُلِ

١٤٩ (فِي مُسْتَأْجِرٍ نَجَحَتْ بِهِ الْحَادِيَةُ وَضَاعَتْ (كُلِّ مَوْضِعٍ يَضَعُ فِي الْإِعَارَةِ يَضَعُ فِي الْإِعَارَةِ (لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ

الْحَادِيَةِ الخ (فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ الْمُسْتَأْجِرُ الْحَادِيَةَ بَعْدَ الْمُدَّةِ الخ (يَضَعُ إِذَا عَطِلَتْ بِعَمَلِهَا مَا لَا يَحْتَقِقُ

١٤٩ (اسْتَأْجَرَ أَسْجَدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ الخ (اسْتَأْجَرَ عُلُومَ زِلْزِلَتِي عَلَيْهِ

(يَجِبُ الْأَجْرُ بِمَكْنِ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْإِسْتِغْلَالِ (فِيمَا إِذَا اشْتَرَى ثَمَرًا ثُمَّ قَالَ لَا تَحْرَأْ عَلَيَّ مَعِيَ الخ (قَالَ لِعَمَلٍ

مَعِيَ فِي كَرْمِي حَتَّى أَزْجَلَ بَنِي (قَالَ

مَعِيَ فِي كَرْمِي حَتَّى أَزْجَلَ بَنِي (قَالَ

- اعمل معي حتى أفعَل في حقلك كذا
 ١٥٠ (استعمل أياريق فهو في غيبة شريكه
 ١٥١ (للطيب أجرة مثله الخ (تفسخ
 الاجارة بخيار شرط أو روبة
 (لأرعى أن يبيع مع غلامه أو ولده
 الخ (لا يضمن الاجير المشترك عنده
 لو بيع مع صفيلا بقدر على الحفظ
 الخ (إذا عين لمكاري الرقعة فذهب
 بالرقعة الخ (أشهر أن في الطريق
 لصو صاقل لم يفت الخ
 ١٥٢ (الاجير الخاص لا يضمن إلا بالتعدي
 (من المستأجر في أثناء السد الخ
 (انقضت مدة الاجارة وزرع قبل الخ
 (الشريفي الأرض يتبع الأرض من
 كل وجه (ليس له سوق شر به إلى أرض
 له أخرى (نفع الاجارة بالتعاطي
 (هل العرض على المستأجر الاول
 لازم (حل حديدا بدل الحنطة يضمن
 ١٥٣ (أحق حصا إذا راض فاحترقت
 حنطت زيد
 ١٥٣ (لا تصح اجارة آله الهو (فيما إذا
 سكن المستأجر بعد المدنا الخ
 (المؤجر يبيع الحانوث إذا لم يدين
 الخ (إذا قطع المؤجر شجرة مقصودة
 الخ (المستأجر أو الأكل إذا أخذ
 منه الجباية الخ
 ١٥٤ (إذا عمر المستأجر بالاذن يرجع الخ
 (في قيم الوقف إذا عمر من ماله الخ
 (أجره إذا دب وخنق في مال الصبي
 (إذا أجز الوقف من له السكني الخ
 (غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح
 (تقبل اجولة ولهما يغل ويعبر (إذا
 قر المستأجر أن اسمه عارية
 ١٥٥ (الاجارة بالتصادق تصح (أو
 يتناهى أجز الدار لا تحرقه (استأجر
 الجاهي خلافا ولا كالأصل أن
 الاستئجار على عمل في محل ليس عنده
 لا يجوز (استأجر دابة للتحميل
 فتركها في الرجوع الخ
 (قال المستأجر بعد انقضاء المدة
 ١٦١ (فرغ الدار الخ (استأجر دابة البائع
 لأجله الخ (أجر ملكه ثم وقفه الخ
 * (كتاب الأكرام ومطالبة) *
 ١٥٥ (أكرم زوجته بالضرب حتى تبرئه
 الخ (أفسر بالكفالة مكرها لم يصح
 (لا تصح الكفالة بالأكرام (خوف
 ١٥٦ (زوجته بالضرب حتى وهب مهرها
 الخ (زانتهم بسرقة وخوفته بالحكام
 الخ (أمره ذو شوكة حتى أو أغرمه
 الخ (لا يصح مع الأكرام الإبراء ولا
 السكوت الخ (لا يصح الاقرار
 مكرها في إقرار السارق مكرها
 (أجر أرض مكرها الفسخ (لا يصح
 التوكيل مكرها
 ١٥٦ (إذا أكرم على عقد من العقود الخ
 (في التوكيل بالنكاح مع الأكرام
 ١٥٧ (أكرهها زوجها على رهن دارها الخ
 (الزوج سلطان زوجته الخ
 ١٥٧ (أكرم على بيع زوجته الخ
 (البيع مكرها يفيد الملك عند
 القبض الخ (في زوال المبيع فاسدا
 (إذا ملك المبيع كرها يضمن (شرط
 الأكرام قدسرة المكره على إيقاعها
 هدد به (يصح الأكرام من غير
 السلطان (منها أوها عن الزفاف الخ
 (أكرم أباه على أن يبرئه من دينه الخ
 * (كتاب الجور والمأذون ومطالبة) *
 ١٥٩ (إذا اشترى عبدا فمولا غير الخ
 (العبد وما يندم له من لولاه (في تفسير
 العتوه وهو كأمي العاقل (تصرف
 النبي والمعتوه ثلاثة أقسام (من
 يحصل له صرع إذا تصرف في حال
 أفاقه يصح (فيمن بلغ غير رشيد
 ١٦٠ (فيمن بلغ غير رشيد (التصحيح
 الصريح يقدم على الاتزامي (إذا
 بلغ التيمم لم يجعل بدفع ماله اليه
 (فيما إذا بلغ ولم يظهر حاله (إذا ثبت
 وشده وطلب حاله الخ (إذا بلغ قاضي
 أوه أو وصيه أنه سفاه الخ
 ١٦٢ (القنوي في الجور على قول صاحبين
 (إذا ثبت اعساره وليس له الامسكن
 واحد الخ (لو كان كاثون من حديد
 يباع الخ (إذا امتنع المدين عن
 أداء الدين وله عروض الخ
 ١٦٣ (أقر أنه بالغ وخلع زوجته مع الخ
 (المرأه قد أقر أنه بالغ قبل
 قوله (يشترط أن يكون ممن يحتمل
 مثله (استأجر العبد جلالا يلزم سيده
 (استقرض العبد المحمور مالا أو تلفه الخ
 ١٦٤ (في عبد قتل جلالا سحر (تشترط
 الدعوى على العبد بحضور سيده
 (ما استهلكه العبد يؤول إليه الخ
 (في الفسخ بين جنابة العبد على
 الأذى الخ (فيما إذا استهلك العبد مالا
 ١٦٥ (في دباغ عتق لحرقته الخ
 (في أن العقد يتوقف إذا كان له
 مجزأة العقد الخ
 * (كتاب الغصب ومطالبة) *
 ١٦٧ (غصب فرسا وباعها وماتت الخ
 (القول للغاصب في القيمة (بأه
 الغاصب وسلم للمشتري الخ
 ١٦٨ (ولدت الفرس مع الغاصب ونعتت
 قيمتها الخ (في نقص الغصوب بيد
 الغاصب الخ (فيما إذا خرج الحمار
 الغصوب الخ (إذا زال الغيب يرجع
 الغاصب بما ضمن (غصب جبالا
 معدة للاستغلال الخ (بني أو غرس
 في أرض غيره بلا إذنه الخ (بني في دار
 امرأته بأمرها أو البناء لها (٦٩ غصب
 حنطة وزودها فآزره (هدم
 بيت نفسه فأنه يهدم بناءه الخ

- (إذا وجد سدق زرع عدا به الخ)
(احترق حانوت فهدم رجل داره الخ)
(فبين هدم حائط غيره الخ) (الحائط ليس من ذوات الامثال) (إذا هدم حائط الوقت أجزع على بنائه
- ١٧٠ (تعلق رجل برجل ونصحه الخ) (في تعريف الفعاب) (جبرير جراحى ضاع عمله لا يفتن) (له أرض غير معدة للاستغلال الخ) (غرس في ١٧٨ أرض غيره يؤمر بالقطع) (إذا زرع في أرض موقوفة الخ)
- ١٧١ (في أرض وقسمت مسكنها لرجل الخ) (غصب أرضا معدة للاستغلال الخ) (زوع أرض غيره بلاذنه ١٧٢ (فبين زرع أرض غيره بلاذنه الخ) (غصب أرضا معدة للاستغلال يجب الاحرار ١٧٣ (سكن أحد الشريكين في الحانوت المعد للاستغلال الخ) (طاحونة مشتركة بين يقيم وغيره الخ) (إذا عطل الحانوت مسدة يلزمه الاجرة) (تجب الاجرة لحصة الشريك ١٧٤ (سكن أحد المستقرين في دار الوقت الخ) (أسكنهم التاجر بلا أجره فعليه أجره) (مثل) (غصب دار أو سكنها لا يلزمه أجره) (سكن دار اليتيم أو الوقت) (أهل الخ) (تؤخذ الاجرة من المتبوع) (فيما إذا انقص التصويب عند الغائب) (فيما إذا كانت قيمة البناء أو الغراس أكثر الخ)
- ١٧٥ (من ذبح شاة غيره مفلأكلها بالخير) (غصب شجرة صغيرة وغيرها في أرضه) (قطع أشجار غيره يلزمه قيمتها قائما الخ ١٨١ (الغيب مثلى وكذا الزيشون مثلى الخ) (عجب المثل في المثلى في تعريف المثلى
- ١٧٧ (العمم والكسمرى والمشمش واخوه مثليات) (غبار النخل كلها
- جبر واحد) (العنب مثلى وكذا الزبيب) (الخل والبقى والغالية الخ) مثليات) (السكان والاريسم والتحاس الخ) مثليات) (الماء والكاعد مثلى) (الزمان والسفر جبر والفتاء والبطيخ قبي الخ) (الفهم مثلى وكذا اللبن والزيت الخ) (في بيان المثلى من القمي الخ)
- (أغرغاس قوت مشاق) (أرواق الأشجار كلها من ذوات القيم) (الماء قبي على الاصح) (السرقة قبي) (الزيت مثلى) (أشغل في عين المصوب أو صفته الخ
- ١٨٤ ١٧٩ (تقبيل يمتثل لك أن القطن المصوب يفسده كذا) (باع المودع الشعر يلزم مثله) (منعمن الاتفاغ بالحسان المشترك الخ) (أمره يربط مهرته في داره الخ) (فإذا أقرق يمان كرم الغير ضمن) (حوش على البقرة المشتركة فلا ذن الخ) (انهم بسرة فقتله الحاك كز في ضمن الساعى الخ
- ١٨٠ (لوسى بغير حق يضمن) (لو كان الساعى عبدا يطالب بعد العتق) (يضمن للذى أخبر المكس) (مات المشكوك عليه من الضرب الخ) (إذا قوم اللال المتاع للسلطان يضمن فاحش الخ) (لا ضمان على الصير في إذا انطأ في النقد الخ
- *) (كتاب الشفعة ومطالبه) *)
- ١٨٦ ثبت الشفعة بما لجوار (جهالة آتمن تمنع الشفعة) (لا يسطح حق الشفع بقوله أنا أبيع حصتي) (الشفعة على قدر الرؤس) (إذا اشترى أحد الشركاء في الشفعة الخ) (يأخذ الشفع عثل الثمن لو مثليا الخ) (لا شفعة في البناء
- ١٨٣ (البناء لا تسحق به الشفعة) (لا شفعة في الوقف ولا بجواره) (لا شفعة في مشد السكة) (تسقط الشفعة بالاسقاط الخ) (فيما لو بنى المشتري في الدار الشفوعة) (من لم يطلب عبدا عما) (فيما لو أراد الشفع أن يأخذ البعض ويسترد البعض
- ١٨٣ (إذا لم يطلب بعد عمله طلب موائبة واشهد الخ) (في كيفية طلب الشفع الشفعة) (أنا سكت الشفع لا تبطل شفعة الخ) (فيما إذا ترك طلب الخصومة أكثر من شهر) (تبطل الشفعة بالسائمة يبعأ أو اجارة) (إذا حضر الغائب وطلب الشفعة قضى له الخ) (الأب يطلب الشفعة للصغير
- ١٨٥ (إذا بلغ اليتيم له طلب الشفعة) (لأوصى طلب الشفعة للصغير) (اختلف الشفع والمشتري في قدر الثمن الخ) (له طلب التملك بعد العالين) (إذا أخبر ابنه ببيع كذا فاسلم الخ) (الشفعة لا تختص بالدار إذا بيعت الدار للشريك لا شفعة للجار
- ١٨٦ (إذا سلم الشريك كان للجار الطلب
- ١٨٦ *) (كتاب القسم ومطالبه) *)
- (له قسمة حصص من الاراضى والغراسات) (فيما لو بنى في الدار بلا إذن شريكه الخ) (أن خرج البناء في نصيبه فهو الاهدم) (في قسمة التركة المشقة على أعيان دين) (إذا طلب ذو الكثرة القسمة الخ)
- ١٨٧ (لها المأوى في الدار الغير القابلة للقسمة الخ) (لا يشترط العهايا ذكر المدة الخ) (تجوز لها ما في الجنس الواحد وفي الجنس) (يجوز الا على المأوى من حيث الزمان الخ) (في المأوى في المأجور) (في قسمة

والاملاك من الغرامات	(أربعة أشباه على عدد الرؤس (بناء	الاجناس المختلفة
٢٠١ * (كتاب المزارعة ومطالبه) *	الحائط بين المصمين على قدر	١٨٨ (الاقدام على الاقسام اعترافاً بأن
٢٠٢ (اذا فسدت المزارعة فالخارج لرب	الحصص (اقسموا الدار وادعى	المقسم مشترك لدعوى الجهل باطله
البذر (ذ كرا للدم شرط في المزارعة	أحدهم ديناً في التركة تسع دعواه	(فسمه الورثة الديون باطله في قسمة
(اذا امتنع رب البذر من العمل الخ	اذا ظهر دين في التركة ترد القسمة له أن	الماعن الطالع
أرض من واحد وقرو عمل من آخر الخ	يعزل من التركة شأ الدين ويقسم الباقي	١٨٩ (حاذنة الفتوى (في قسمتها الطالع
٢٠٤ (بذرم واحد والباقي من آخر	١٩٦ (أجاز الغريم قسمة الورثة قبل	(في قسمة التركة اذا كان فيه غائب
فاسدة (العمل من واحد والباقي	قسما الدين له نقضها (اذا ضمن ماعلى	١٩٠ (الوزن لا تجوز قسمته بدون الوزن
من آخر صحيحة (فيما اذا اختلف	الميت ومضى الغريم بشرط براءة الميت	(في قسمة مساحة الدار (ذويت في
العامل مع رب الأرض الخ (فيمن	(في الحيلة لقسم تركة فيها دين على	دار كذى يوت الخ (فيما اذا أقر
زروع أرض غيره بلا أمره (اذا شرط	الميت (قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز	بالاستيفاء ثم ادعى القاطن الخ
رب البذر ورفع بذره الخ (اذا مات	(اقسموا الدار في غيبة الشريك	١٩١ (ما في المتون مقدم على ما في
رب الأرض والزروع بقسط الخ	لأنصح (اذا حضر الغائب فلم يرض	الفتاوى (اذا ظهر غيب غائب فاحش
اشتعلت كون المغارم على رب الأرض	بالقسمة ثم زرع نصيبه (القسمة قد	في القسمات الخ (تقاسم الدار ثم باع
(في المزارع اذا لم يعمل في الأرض شأ الخ	بارد (طفل وبالغ تقاسم ما شأتم	أحدهما حصته الخ (التفاض
٢٠٥ (اذا قصر في العمل حتى هلك الزرع	بلغ ونصرف الخ (تجوز للمهاجرة	في موضع انخفاض
الخ (شرط الحصاد والدياس	ويجوز الالة على علم لا يجبر على بيع نصيبه	١٩٢ (فيما اذا كان المزارع من جانب
والتذرية على العامل مفسد	١٩٧ (في قسمة المزرعة المشتركة (أقصر	بعدل ذراعين الخ (لا يدخل المزارع
(تسمى حطاباً في المزرعة فله على	بالاستيفاء ثم ادعى القاطن لا يصدق الإجابة	في القسمة بدون رضاهم الخ
البائع (من أراد أن لا يتعطل	(في المشترك اذا انهدم وأجر	١٩٣ (لا يقسم الطريق حيث كان فيه
فليعمل بالعرف الخ	أحدهما العمارة	ضرر (قسم المسيل (القسمة
٢٠٦ (دفع أرض مزرعة ومساقاة (فيما	(في السفلى اذا انهدم) لا تجمع حصة	بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي
نبت مما تنبتا من الزرع المشترك الخ	الأراضي في أرض واحدة الخ	(دار لا تقبل القسمة بأمر القاضي
(يجبر العامل على المضي (من عمل في	* (فصل في الغرامات الواردة على	الشركاء بوجه من ثلاثة (في قسمة
المشترك لا يستحق الاخره (فيما اذا	القرى ونحوها ومطالبه) *	المعصرة القابلة للقسمة (في معصرة
كان البذر من واحد والباقي من آخر	(ليس لاهل القرية ادخال المزرعة	دبس صغيرة (في قسمة بستان
٢٠٧ (زرع بذرا مشتركا بلا إذن	الخارجة عن قريتهم الخ	مشترك الخ (في قسمة الغرامات
الخ (ليس للمزارع نقل الزرع الى	(مؤنة الضيف على المضيف (ليس	المشترك بين مالكه ووقف (في قسمة
أرض أخرى الخ (دفع وحلان أرضا	لاهل القرية أخذ عوارض على	الدار المشتركة الخ
وبذرا ويقر الى جماعة الخ (في المغارسة الخ	البيوت الخ (ليس لاهل القرية أن	١٩٤ (قسمة الوقف من الملك حادثة (في
* (كتاب المساقاة ومطالبه) *	يجبروا من خرج من قريتهم الخ	نسبة الوقف من الوقف (فيما اذا احتاجت
٢٠٨ (لا أجر لمن عمل في المشترك (مساقاة	في غرامات القرى الخ	قسمة الوقف من الملك ان ذراهم الخ
الشريك لا تنفع (مساقاة كرم	١٩٩ (من لم يكن ساكناً في القرية لا يلزمه	١٩٥ (اقسموا واحد ما سبل في حصة
الوقف على سهم من مائة سهم الخ	غرامة الانقص (ما كان تحصين الابدان	الاخر (لا يقسم الوقف قسمة
قصه المساقاة على شجر التوت	لا يدخل فيه النساء والصبيان (من	تمسك (لا تقسم الدار يطلب ذى
لاجل الورق (المزاد من الثمرة	تولى قسمة الغرامات فعدل فهو	انقليل (تجوز قسمة الوقفة حصة
ما يتولد من الشجر (تجوز المساقاة	موجود (في بيان ما يخص الابدان	مهاجرة أخرى الاقسام على عدد الرؤس

على الشجر الذي لا يثمر الخ (لا يجر)
 للعامل كسرتي من الغصن الخ
 (لا يجر له أن يطم الضيف من الثمر
 إلا بالذن الخ له أخذ ما برز من الثمر
 في المدينة الخ
 ٢٠٩ (ليس للمساقي شيء فيلزم يبرز
 الخ وإنما يصح المساقاة إذا خرج من
 الثمر شيء الخ (إذا ثبت خروج
 الثمر في السنة فهو على الشرط الخ
 (إذا برز الثمرة بعد انتهاء المدة
 فالثمره للوقف) (إذا برز الثمرة في
 المدة ثم انقضت المدة الخ (مات العامل
 في السنة فولدت أن يتقوما مقامه
 (انقضت المدة والثمر أنخر الخ
 ٢٠٩ (ان كانت الثمرة مذكورة وقت عقد
 المساقاة الخ (٢٠٩) إذا انقضت الاجارة
 لا تنفسخ المساقاة
 (إذا كان العامل خائفا في الثمرة
 الخ (لا يلزم من عدم صحة الاجارة
 عدم صحة المساقاة (يطل عقد
 المساقاة بانواع الخ
 ٢١١ (إذا مات أحدهما قبل بروز الثمرة
 لاثني للعامل (إذا كان عقد
 المساقاة على أكثر من سنة الخ
 (لا تصح مساقاة الشريك لشريكه
 ٢١١ (في المساقاة على القراض المشترك
 مع أخيه) (في مساقاة المشاع ٢١٢) ليس
 للمساقي أن يساقى غيره بلا إذن الخ
 ٢١٣ (ساقى ما في مساقاته باذن جاز الخ
 (مستأين أرضين عليها أشجار الخ
 (يهر بينهما ادعاء أشجار النشابة الخ
 (ساقى على جميع الأشجار ثم ادعى
 ملك بعضها الخ
 ٢١٤ (لا تبطل المساقاة بموت الناظر
 (إذا لم يعمل المساقى شيئا لا يستحق
 شيئا من الثمرة (المرايا العمل ما يشمل
 الحفظ (في صحة التجارة إذا ضرب

لحامد قعساوية (فيما إذا انقضت
 مدة التجارة كيف يطل (في عدم
 صحة التجارة إذا لم يضرب لهامدة
 ٢١٥ (في القرض بأرض الغير بأمره
 أو بدونه (فيمن أذن لغيره أن يقرض
 في أرضه الخ ٢١٦ (الاذن في كيل الخ
 ٢١٧ (بابه شدة المسكن ومطالبة) *
 (في الترفيقين الغلاحة والمسكنة
 (في تعريف الكرابيا والكرادو
 ٢١٨ (في تحقيق معنى المسكنة والقيمة
 والجلبك والخلو والمرصد
 ٢١٩ (الغراغ موقوف على اذن التماوى
 الخ ٢٢٠ (التنويض بلاذن صاحب
 الأرض لا يجر لها الخ (إذا تصرف في
 الأرض الميرة يفسد شترين الخ
 (الأرض الميرة عوار في مال عايا
 (من كان في تصرفه أرض منها الخ
 (استأجر أرض وقف سائمة
 (المعسر الغراغ الصادر من المتولى
 دون غيره الخ
 ٢٢١ (ليس لهم مع أرض القربة
 ليأخذوا شيئا الخ (تقاضي أرضين
 بدون اذن المتولى لم تصح (يتوقف
 الغراغ على اذن متولى الوقف الخ
 (فرغ اذن المتولى ثم أراد الرجوع
 الخ (في مزرعة معطلة أخرى
 المتولون الخ (باع نصف غراسه وفرغ
 عن شدة مسكنه الخ
 ٢٢٢ (لا يصح الإيجار لغير صاحب المسكنة
 (سقط حق من المسكنة بتركها ثلاث
 سنين (صاحب المسكنة الغرض
 بلا صريح الاذن (حرف أو ضامعة
 وأصلها اذن المتولى (لا يصح تملك
 المشدول وجته بلاذن الناظر
 (لا يتوقف صحة قراغ الوقف على
 اذن العشري (ليس له مع الأرض
 وأخذ الزائد مما في تصرفه شركه

٢٢٣ (في وقف المسكنة (المسكنة عند الحنايلة
 لا تكون في الأرض الموقوفة
 (لا يصح القرض في الأوقاف عند
 الحنايلة (في حكم الحنبلى بصحة
 الغراغ الخ ٢٢٤ (إذا مات صاحب المسكنة
 لآمن ولها الخ (فوض الشد متولى
 الوقف لا يملك الخ (تفويض الأرض
 لابن الميت على وجه الاحقية (مات
 الابن عن أم وأمن عم الخ (مات عن
 أولاد كمو وأناث وله غراس في
 أرض وقف (ابن الميت أحق بالمسكنة
 من غيرها (مات عن ولد وولد زوجها
 التماوى لابن أخي الميت الخ (مات
 لآمن ولد فوجهها لأجنبي يصح
 ٢١٥ (في شدة المسكنة هل يرثه النساء
 أولا (إذا مات عن شدة مسكنة فيها
 غراس تكون لولته الخ (الأرض
 السلطنة لا تورث ولا حظ للنساء الخ
 ٢٢٦ (إذا سكن في شدة المسكنة
 تخرجت كغيره الخ
 (مسائل مهمة متعلقة بشدة مسكنة الأرض
 ٢٢١ * (كتاب البائع ومطالبة) *
 (تحلل ذبيحة النصراني مطلقا
 ٢٢٢ (الصكبد والطحال طاهران
 حلالان (المكره وتقرع من النساء
 سبعة أشياء (في حكم العقبة وكيفيتها
 ٢٢٣ * (كتاب القرض ومطالبة) *
 ٢٢٤ (له فرض في الطالع غيره رجل يعاد
 كما كان (ليس له منع إجماع الماله في
 أرضه الخ (فيما إذا جرى الماله إلى
 أرضه فتعدي إلى أرض جاره الخ
 (إذا اختصموا في الشرب يقسم الخ
 (إذا كان السكر قد عاين على
 قدمه الخ (في الاختلاف في قدم
 الجري وحدوده
 ٢٢٥ (يقضى للادبىق نالينا (احد
 القديم الذي لا يحفظ الاقران وراء

- هذا الوقت (القديم يبقى على قدمه
(لا يخرج شيء من يد أحد إلا بحق
نائب الخ (له نهر أو مزارب في أرض
وجبل فاختلغا الخ (تصعد عوى
الشرب بنهر أرض (إذا أراضى يقضى
للاسبق تاريخا (بيننا خلوت
والقدم بدون تاريخ فبها اختلاف
٢٣٦ (الاختلاف في ترجيح بيننا خلوت
أو أقدم الخ (ليس له أن يبنى بيتا
على حافة نهر (وضع اليد والتصرف
هبة قاطعة الخ (صاحب القاض
لا يؤمنه تكليس بركة الجار
٢٣٧ (لأنه اجازة الشرب وحده
(يحدث الشرب في البيع بعبالا
مقصودا (لا يجوز بيع الشرب
وحده بدون أرض (فيما إذا اشترى
الشرب وحده ثم باعه الخ
(يسمى الشرب وحده فاسداً الخ
٢٣٨ (إذا جرى النهر الخاص بأذن
القاضي يرجع الخ (كرى النهر
الخاص على أهله (في بيان النهر
الخاص (إذا جاوز الكرى نهر وجبل
الخ (لا ترفع مؤنة الكرى بمجازرة
القوهة الخ (في الطريق الخاص في
سكة غير نافذة الخ (في الفرق بين نهر
الشرب ونهر الأوساخ الخ
٢٣٩ (ليس لأهالي الأرض أن يسكروا
النهر على أهالي الأرض الخ (لا عبرة
للقديم مخالف للشرع القويم
٢٤٠ (نهر ردف في دمشق غير مملوك لأحد
(سؤال في خصوص نهر العصامي
٢٤١ (ماء النهر العظمى حق العامة الخ
(في قسمه للماء إذا تهدم الطالع
وأضر بميطان الجار الخ
٢٤٢ (لا يضمن من سقى من شرب غيره
بغير إذنه (ليس للطعان أن يفعل
ما يقلل الماء الخ (لهما بركة الخ
٢٤٣ (كافة ما لم تكن
على قدر الحصص (فيما يانم
صاحب القاض من كافة العمارة
(ليس له أن يسوق شرب أرضه إلى
أرض له أخرى الخ (في داره بغير نزل
فيه أو سانحه الخ (سقى أرضه سقيا الخ
(إذا كان في الطالع ثقب مسدود
من قديم الخ
٢٤٤ * (كتاب المداينات ومطالبه) *
(ليس للدين حبس استحقاق
الدين الميت الخ (أخذ بعض دينه
ليس للدين الأئمة وشاركتها الخ
(من عليه دينون له أن يقدم من أواد
ويؤخر من أراد (الدين المشترك
إذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه
الاستحقاق (إذا عين الدينون أن
ملا فممن الدين المشترك صغ تعيينه
القول قول الدينون لأنه المالك الخ
(ما يكون القول فيه للدينون
(القول قول الدافع لأنه أعلم بحجة
الدفع (بأع بالمرحفة فوالفسوة
للمشتري الخ
٢٤٥ (إذا دفع المراجعة بلا مبيعة تحسب
من أصل الدين الخ (أخذ المراجعة
بلا مبيعة ثم مات الخ (ماتناوله
ومحبا له حيلة شرعية فبأع
(لأباص بالبيع التي يضعها الناس
للقصر الخ (ورد أمرين لا تعطى
العشرة بارز من عشرة ونصف الخ
(لا يؤخذ من المراجعة الإقصد
ما مضى من الأيام (وايحسوه على
المراجعة السابقة لا تؤمنهم الثانية
(لا يؤخذ من المراجعة الإقصد
ما مضى من الأيام (قضى الدين قبل
(حاول الأجل يجبر على القبول
(اعطاه الدينون أكثر مما عليه وزنا
(الرب لا يسقط بالأبراء مادام قائما
٢٤٦ (إذا أراء من غن الساعلة أخذ
القرض حالا (بوت البائس لا يحصل
الغن الخ (تأجل الدين على ثلاثة
أوجه (الأجل لا يعمل قبل وقتها لا
بوت الدينون (الأجل في القرض
باطل (مات القرض فأجل القرض
وارثه الخ (أجل الورثة المهر على
الزوج لا يصح (إذا قبض الساتع غن
المبيع ثم رجع عن التقسيط الخ
(قضى دين غيره بنفسه لم يضمن
الرجوع (المبيع لا يرجع عما تبرع به
(دفع مرصداً أو بدون إذن المتولي
الخ (رخصت مصاري القرض رد
مثلها (القروض تقضى بأمانها
(طن أن عليه دينان فبأع خلافاً الخ
٢٤٩ (لا عبرة بالظن البين خطؤه (يسع
الدين لا يجوز (في الأمور بدفع الدين
(دفع دين غيره بغير حق القضاء عنه الخ
(لا يكف الدين بأخذ التركة الخ
(الوارث أخذ التركة ودفع مثل
الدين الخ (رد عليه غيره بدونه
ودع على غيره الاستحقاق (لا ضمان
على الناقد وترد على الدافع (صالح
الوارث وفي التركة دون على الناس
(يملك الدين من غيره من عليه الدين
لا يصح (قال الوارث تركت حتى لا يطل
٢٥٠ (إذا قضى الدين فله طلب التمسك الخ
(جعل الدينار في الروث أو الدرهم
في البصل الخ (أعطى المقرض مالا
لم يقبده الخ (أدعى إلى الله الحق
زائفا وقال انقضى الخ (الأجل حق
الدينون فله أن يسقطه فيما إذا أنكف
البائس شيئا من مال الدينون الخ
٢٥٠ * (كتاب الرهن ومطالبه) *
٢٥٠ (المسهرن إذا رهن الرهن بلا إذن
الراهن ضمنه
٢٥١ (الرهن مضون عند التعدى الخ

- (قضى دين غيره بلاذنه الخ) اذا
سرق الرهن يسقط الدين الخ (فيما
اذا نقص الرهن قدرًا أو وصفًا الخ)
(اذا استوفى الدين وادى هلاك
الرهن الخ) اذا هلك الرهن فاقول
قول المرتهن في قيمته (٢٥٢) اذا ادعى
المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن الخ
(فيما اذا ادعى المرتهن رد الرهن
في الزاها الخ) (اذا رهن داره عند
زيد ثم رهنها عند عمرو الخ) (٢٥٣) اذا ثبت
الرهن الاول فالثاني غير صحيح
(رهن عند جدين فسكره رهن من
كل منهما) (بيع بستان بيع
وفاه فهو في حكم الرهن الخ) (اذا باع
يقين فاحش وعلم البائع بالرهن الخ)
(٢٥٤) (بيع الوفاة لم يستره الرهن) (اذا
استجر الرهن الرهن من المرتهن
الخ) (باع داره ببيع وفاه ثم استأجرها
ببعته دارها ببيع وفاه ثم استأجرها
من زوج الخ) (اذا امتنع البائع وفاه
من رهنه الخ) (رهن عند مداره
وقال ان لم يملك دينك الخ) (الرهن
اذا استجره المرتهن بلاذن المرتهن الخ)
(اذا استجر المرتهن الرهن بطل الخ)
(في الرهن اذا باع الرهن وسلم الخ)
(في مشتري الرهن اذا لم يعلم انه
وهن الخ) (في المرتهن اذا باع الرهن
بلاذن الزاها) (ليس الزاها جبر
المرتهن على دفع الخ)
(في المرتهن اذا سكن في الدار الخ)
(رهن) (تسليمه صحيح) (ما قبل
ايبع قبل الرهن الا في أربعة
في رهن القيمة) (رهن المرصص
استعاد او ودهم لا يتبع الارض
الغير) (في الرهن المستعار) (فيما اذا
سرق بعض الرهن المستعار
(عاره متعقبة بغيره الخ)
- (اذا اختلف المستعير المعبر في التقيد
والاطلاق الخ) (الاجل في الرهن يفسد
(٢٥٨) (رهن كرمًا فاحكم الثمرة) (باع
المرتهن ثمرة الكرم المرهون الخ)
(المرتهن يبيع ثمرة الكرم بأمر
القاضي الخ) (يضمن كل القيمة يحصل
خاتم الرهن بخضره
(٢٥٩) (اذا امتنع من يبيع الرهن فطحاكم
بيعه) (الرهن قبل القبض غير لازم
(يعمل باقرار الزاها أو المرتهن قبض
الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن
ولم يدع القبض الخ) (كفل آتاه رهن
عند البائنه فأناب الخ) (أخذ من
الاصيل رهنًا ومن الكفل رهنًا الخ)
(٢٦٠) (رهن المشاع فاسد) (فاسد الرهن
كعصه الخ)
(٢٦١) لا يبطل الرهن بموت الزاها والمرتهن
(ان لم يملك دينك الى كذا قال الرهن
بيع لك) (رهن البناء فاسد
(اذا مات المرتهن مجهول يضمن الخ)
(يصح رهن أرض فها زرع
الزروع والشجر والتمر يدخل في
رهن الارض الخ) (في الرهن اذا مات
عن صفار وغيب) (للقاضي نصب
الوصي اذا كان الوارث غائبًا) (اذا
أمر الزاها بالمرهون لغيره) (يصح
رهن الجد مال ابنه النتم
(يصح رهن الوصي مال اليتيم) (اللاب
رهن ماله عند الصفير بخلاف الوصي
(رهن الزروع فاسد معاملة معاملة
الصحيح) (اذا كان الرهن الفاسد
سابقًا) (فيما اذا أنفق المرتهن على
الرهن باذن الحاكم) (تبرع بفضاء
دين غيره بوجه رهن
(المرتهن اذا أودع الرهن يضمن
في المرتهن اذا رهن الرهن بلاذن
(رهن المرتهن الرهن عند آخر باذن
- الزاهن (رهن عند رجل وادى
آخره مرهون عنده) (وضع الرهن
عند عدل ووكاله يبيع
(٢٦٥) * كلب الجنانيات ومطالبة *
(يجب في كل مفصل ثلثية الا ببيع
(أو قد نارا كثيرة فاحترق طيلة
جاره) (ألقى في التتور ولا يحميه
فأحرق بيته) (ضربت بطن نفسها فالقت
حينما ضمت) (الفرقة نصف عشر الدية
(٢٦٦) (ضرب رجلًا بعدا فقتله ستمين
في كيفية القصاص في السن
(أسقط رجل سني امرأة بعدا يلزمه
الدية) (للقصاص بين الرجل والمرأة
فيما دون النفس الخ) (في كل سن
من اسنان المرأة ربع عشر الدية الخ)
(أمر غيره بقتل ضرسه فقتل ضرس غيره الخ)
(دية سن الرجل نصف عشر الدية
(في كل أسبع عشر الدية
(دية المرأة نصف دية الرجل في
النفس الخ) (ما مثل من المفاسل
فكسبه حكم المقتول الخ) (كل
عضو ذهب نفسه فقيه الدية الخ)
(فقد الصبي لا يلزم ماله حضارًا الخ)
(خوحت الرصاص فلا يفل أحد
فقتله لا ضمان) (القتل بالرصاص
الجوارح يوجب القصاص الخ)
(الالة التي توجب القصاص الخ)
(لورثة الكبار القود قبل كبر
الصغار) (قتل أخو جد أم ووجه
(فيما اذا كان الكبير أجنبيًا الخ)
(يستحق القصاص من يستحق الخ)
(أم الولد لا ترث من تركه وله الخ)
(ليس لبعض الورثة الكبار سقاء
القصاص) (لا يبيع التوكيد
باستيفاء القصاص الخ)
(ما ثبت لجماعة فهو مشترك بينهم الخ)
(اذا كان أحد الورثة غائبًا لا يقضى

- تورك فطوح فأرطه فلم يفعل
(إذا أشهد على صاحب الكلب
العقور قبل الاتلاف يضمن
٢٨٥) (كأب يا كل عنب الكروم
لا يضمن الخ (ما يخاف منه تلف
الآدمي فلا شهادة فيه بقيد) انفلت
ثوره فأكل حنطه رجل الخ (في عين
الدابة وبوع قيمة الدابة الخ
٢٨٦) (انكسرت رجل الشووع عند
الشريل الخ (كسر الراي رجل
الجل يضمن قيمته يفرق بين الجنابة
على الدابة المأكولة وغير المأكولة
(له جل اعتاد العض فاشهر عليه
(الراي إذا قاده هرق يضمن الزرع
٢٨٦) * (كذب الحطاط وما يحدث
الجران ونحو ذلك ومطالبه) *
(إذا وقع الحائط على كسفه الخ
٢٨٧) (سقط الحائط بعد الطلب والأشهاد
يضمن (الأشهاد في الحائط المائل
غير شرط (طلب المستأجر من
المؤجرة بعض الطيلة المائلة الخ
(أشهد على شريكه في الحائط الخ
٢٨٨) (حضر ثرائي طريق العاهة فتردى
فيه جمل الخ (المراد بالطريق
الطريق في الأمصار الخ (فرض
الماء في الطريق (ليس له اجراء
اليزاب والبال إلى السكة (لوالى
أن يعطى أحد من الطريق لبنى
عليه الخ (ليس لهم قسمة سكة غير
نافذة الخ (ليس لأحد منهم أن يحفر
فيها بئر الخ (٢٨٩) (ليس له حفر بالوعتي
سكة غير نافذة (الكثيف والميزاب
ان حد بينهما الخ (لا يجوز
الاحداث في سكة غير نافذة الخ (عنع
من الخراج الزباب إلى ممر غير نافذ
ليس له حفر ثربا على باب داره
- فيه المعاملة (اشترى في تفسير
حكومة العدل (على الضارب المداواة
والنفقة إلى ان يبرأ
٢٨٠) (يجب على الجراح النفقة والمداواة
(ضربه بصاع على ظهره فالتخ
(الاحتياج الشاهد أن يقول ما من
جرحته (شهدا أنه قتله بالسيف الخ
(قال قتل فلا يابا بالسيف الخ
٢٨١) (إذا شهدوا عليه بالقتل باله جارة
الخ (احترق بعض ثياب بنت أجنبية فلا
صنع أحد الخ (أقر بالقتل خطأ وأدى
لولى العمد الخ (انهم يقتل قتال
كذا كان مكتوبا الخ (خرجت
بندقته من جماعة فقتل رجلا الخ
٢٨٢) (مغيرا سمعه رجل في عمل سقف
الخ (الاسلام غير مانع من إيجاب
القصاص (ضربا نحرى ذهب عقله
تأزمهما الدية (أمر رجلين أن
يتزلا في البئر فمات الخ (برئ من
الجرح ثم مرض به أحد أصابه الخ
(في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها
٢٨٣) (قتل جاعق رجلين بالسيف
(جرح جرحا مهلكا لا يعيش معها الخ
(ضربه أحد ههما بعصا الآخر
بسيف الخ (يجوز قتل من يؤذى
المسلمين (شهر عليه سلا حوالم
يمكن دفعه إلى بقتله الخ (في القسامة
٢٨٤) * (في جنابة البهائم والجنابة عليها
ومطالبه) * (وضع سم فار في وعاء
فأخذته بنت الخ
٢٨٤) (انفلت دابة بنفسها فأصابت شيئا
الخ (يضمن القائد ما صدمته الدابة
(فتحت الدابة رجلها أو ذنبها الخ
(انفلت حصانه وعوض حصان آخر
لا يضمن (ربط حماره فجاءه آخر
وربط حماره الخ (إذا انقضت الدابة
فقتعت برجلها الخ (أشهد عليه أن
- بالقصاص الخ (يجب القاتل إذا
أقام الحاضر عليه البينة (لا يجنب
غير المتهم الخ (لا تعقل العواقب عدا
ولا عبد الخ
٢٧١) (الدية في الخطأ أخص (في بيان
من يجب عليه المال في الجنابات
٢٧٢) (الدية في شبه العمد أو باع الخ
(في بيان دية شبه العمد (يصح صلح
الودي على أقل من الدية الخ
٢٧٣) (عمد الصبي وضلعوه مساواة (ضرب
امرأة فأنقبت جبينها بمات (في
سقوط العاقلة في زمانا لعدم الخ
٢٧٤) (لا عاقلة للجم (تؤخذ الدية من
العاقلة في ثلاث سنين الخ
٢٧٥) (دية العين نصف دية النفس الخ
(في عين المأثم ربع الدية
٢٧٦) (إذا كانت الجنابة بعد الأخبار
للعمى عليه الخ (يصح عقو المجروح
قبل موته عن الجرح الخ
٢٧٧) (في المفوض الجنابة أن كان في
حال العفة الخ (في الفرق بين قوله
عصفون عن الجنابة الخ (إذا عفا
بعض الأولياء سقط القصاص
(الدية تورث انفاقا الخ (عصفو
الأولياء قبل موت المجروح يصح
إذا عفا بعضهم فبقي الدية في
مال القاتل (فبما إذا عفا الولي عن
أحد القاتلين الخ
٢٧٨) (الإبراء لا يصح عن الدية بالإكراه
(الدية من الدين الضعيفة
(قطع يده اليسرى من الرسغ عدا الخ
(خوف امرأة بالضرب فالتقت
جنتينا ميتا (صاح على امرأة فالتقت
جنتينا (فبما إذا اتهمه بسرقة فشتكاه
لتحاكم الخ (يضمن الساعي بفيرحق
٢٧٩) (أخذ سكين عمرو وضرب بها أخواله
(تجب حكومة عدل في جرح لا يمكن

(لا صاحب طريق غير نافذ أن يضعوا فيه خشب (وضع أو ساخ داره) لصق جدار جاره الخ (أراد أن يقذف طيناً في طريق غير نافذ الخ (لكل من أصحاب الدخلة أسالك الدواب على باب داره الخ (إذا فصل مالدس من جلة السكنى بضم الخ

٢٩٠ (في ساحة الدخلة موضع معدل لقاء الزبالة الخ (الاصل أن ما كان في سكة نافذة يعرف حاله يجعل حديثاً الخ (مد الضوء بالكلمتين الضرر البين الخ (ليس له سدقارى الجار (إذا قل الضوء ولم يكن الضرر بينا لا يمنع (ليس له سد الضوء بالكلمة

٢٩١ (ليس له فتح شبابيك تطل على ساحة دار الجار الخ (ليس له منع من شبابيك تشرف الخ (له منع جاره من الصعود إلى السطح الخ (يمنع الذئب من تلبية لبنائه إذا حصل ضرر الخ (يمنع من فتح كوة تشرف على جاره الخ (لأقرب بين القديم والحديث حيث كان الضرر بينا (لها أن تبقى حائطاً ملاصقاً لحائط الجار (له أن يقذف غرفة يحجب بيت جاره الخ (لأعبر بوجهه أنه بسد عنه الريح والشمس الخ

٢٩٢ (تسد الكوة المشرفة على موضع النساء الخ (إذا كانت الشبائك تشرف على الاسطوخا (له تلبية صحفها سهل الصوداخ

٢٩٣ (له أن يبنى بيتاً في الجنة الخ (له أن يبنى في أرض الوقف يوافق الخ (له أن يقذف في ساحة كوة للضوء الخ (في جبر الالة على السرقة الخ (أمرهم إقامته يمتنع ما لم يمتنع للسرقة والنفقة الخ (حائط مشترك بينهما

لاحدهما أن يضع عليه جذوع الخ (ليس له أن يقذف ستره أو يقذف كوة على جدار الخ (جدار عليه جذوع لهما ليس لاحدهما أن يبنى عليه شيئاً الخ (جذوع أحدهما أكثر فلا تخرن يزيد جذوعه الخ (فيما إذا تعارضت بينة الخ (لاحدهما على الحائط عشرة جذوع لا توجب الخ (صاحب الاتصال والتربيع أولى من صاحب الجذوع (له أن يسفل جذوعه أن يضر بالحائط

٢٩٦ (لصاحب الجذوع موضع جذوعه والحائط لا تخر (في المنازعة في الحائط لا يكتفى الاتصال من جانب

٢٩٧ (صاحب اتصال التربيع أولى من صاحب الجذوع (يرجم جذوعه أسفل على من جذوعه أعلى (لزيد مشرفة على بيت عمر وليس لعمر ومنعه منها (تلت أغصان أشجاره إلى أرض الجوار الخ (أشترى بيت من سكة أخرى الخ

٢٩٨ (ليس له تحويل باب من أعلى الدخلة (له فتح باب آخر أعلى من بابه الأول

٢٩٩ (له فتح باب آخر في الشارع (له فتح باب آخر في رواق نافذ كبعضا كان (له سد بابه الجديد وفتح القديم إذا أقربه أهل الهلة (استخرج حائوا من داره وفتح له باباً في طريق عام الخ (في السفلى والعلو (إذا بنى صاحب العلو السفلى بأمر القاضي الخ

٣٠٠ (إذا هدم صاحب السفلى سفله يعبه صاحب العلو الخ (ليس لذي العلو أن يضع جذعاً حاداً الخ (إذا أحدث ذو العلو بناء يضر بالسفل يهدم (لا يجب تطييب سطح السفلى على واحد منهما لا يمنع ذو السفلى من فتح باب (سطح علوه لزيد لا يجبر صاحب

السفل على تطييبه (أو مرفوع الانحساب الموضوع بلاذن (ليس له الدخال وجهه الأجنبي في القار (لا يجوز دخال الأجانب في الدار المشتركة (عمر دار وزبته بدلائنها (في العمارة في دار الغير (فصل بحائط الجار ما وهه بضمه (هدم جدار جاره فجار بالجار الخ (يجبر الناظر على تعمير الحائط المشترك الخ

٣٠٢ (في عمارة المشترك إذا أنى أحدهما (بنى الحائط في غيبة شريكه بلا أمر قاض الخ (حفر الأرض للبحري وتعميره فوقع الحائط هدم بيت نفسه فاهدم جدار جاره الخ (قال أنا ضمن لما بناه هدم من بيتك (إذا أذن لا تخرى بال كواب على حائطه الخ (استأجر داراً وركب فيها باباً وغلقها بلاذن الخ (له مسيل على سطح الجار تحجب السطح الخ

٣٠٣ (له مسيل على سطح جاره الخ (له من تقف تنزل أو ساخه في ساطل الخ (له أن يدخل أرض غيره ليصلح نهر نفسه (قال أمان تتركه يدخل ويصلح وأمان تفعل أنت بما لك

٣٠٤ (اتخذت بيتاً ملاصقاً لجدار الجار الخ (عليه إصلاح بالوعته (يمنع مما فيه ضررين (أراد أن يقذف داره بستاناً (نهر حرمي في أرض قوم غريب أراضيهم (في نهر الأوساخ إذا هدم بعضه (يمنع من البنى الموهن بسبب حياكة العبي (يمنع من أحداث مدة للشباب الخ

٣٠٥ (أحدث في داره أصطلا (خرت الدواب جدار الجار بجوارفسرها (التسبب اغتواجب الضمان عند التعدى (يمنع من إخراج أو ساخ داره في الجرى المشترك (اتخذ في داره الوعة

فمنها ما طارده لا يجبر على تحريكها
 ٣٠٥ (له خبر بئر للمطهر في أرض داره
 وان ترخاها الجار
 ٣٠٦ (عمر الدار المشتركة بلا ذن بنية
 الشركاء فهو مطلق
 (عمر ومهر في مسئلة بناء الشريك
 في المشترك
 (ما اضطر الى بناءه لا يكون متسبعا
 فيه (ليس له أن يزيد في البناء على
 الحائط المشترك
 ٣٠٧ (رجل أزال بطنه فصار الجار يشرف
 من قصره على درج الرجل الخ
 ٣٠٧ * (كتاب الوصايا ومطالبه)
 (الموصى له ملك الموصى به بالقبول
 (المفوض الذي لا يزداد مرضه كل
 يوم كالصبي
 (وهب لوارثه في مرضه وأوصى له
 بشئ وأمر بشفه الخ
 (تبرع المريض في حكم الوصية
 (كل مرض يرى منه فهو مطلق
 بحال الصحة
 (الهيئة بعد الموت وصية
 ٣٠٨ (وهب المريض شيئا لوارثه لا يجوز
 وله الرجوع
 (أوصى لاشوته وله أب وأبن وصت
 (نصص الوصية بالسكنى ان خرجت
 الزوجة من الثالث
 (أرا تزوجها من مهرها وأوصت
 بتكفينها من مالها لم يصح
 (كفن المرأة على الزوج وان تركت
 مالا (إذا مات الموصى له بالسكنى
 تعود الدار الى وريثة الموصى
 ٣٠٩ (الوصية للوارث نصص حيث لا وارث
 سواه وكذا القتاتل
 (تركت زوجها وأوصت بصف
 مالها لاجنبي مع ولزوجه ثلث الثلثة
 (أوصت لزوجه ابنة فمالها

(أوصى بجميع ماله لاجنبي وله
 زوجة قتلها السدس والباقي
 لاجنبي (أعتق جارية وأوصى
 بوصت وصاق الثلث عن ذلك
 (يبدأ بالفساخن والواجبات ثم
 بما بدأه الموصى
 ٣١٠ (فما إذا اجتمعت الوصايا وبين
 تفصيل ما يقدم منها على غيره
 (في بيان ما إذا اجتمعت الوصايا
 وصاق الثلث منها
 (حادثة الفتوى في هذا في زمن
 شيخنا المنقح رحمه الله تعالى
 أوصى لابن ابنه بثل نصيب ابن من
 أبنائه الثلاثة جازوله الربع
 ٣١٢ (أوصى لاجنبي بكل ماله ولم تجز
 الورثة نصص في الثلث
 (أوصى بعشرة قروش لاسقاط
 الصلاة نصص (أوصت بثلاثة أساور
 متفاوتة لثلاث نسوة وضاع أحدها
 ولم يدرك الخ
 ٣١٢ (أوصى لرجل معين بدراهم
 لاسقاط صلته لا يجوز زمرها
 لغيره (أوصى بشعره في بيتان
 يصح (أوصى بأرض لا يدخل ما فيها
 من الزرع تبعها
 (نصص وصية الذي لاخ له مسلم
 (نصص الوصية للانثى ولا بشرط
 القبول (أوصى للجنين يصح
 (يعتبر قبول الوصية وردا بعد الموت
 (أجاز الورثة الوصية بما زاد على الثلث
 بعد موته ثم جوا ليس لهم ذلك
 ٣١٣ (لا وصية لوارث لأن يجيزها الورثة
 بعد موته
 ٣١٤ (لا نصص لاجزء الورثة في حياة الموصى
 وبعد نصص ولا رجوع إذا أقر لوارثه
 بعين وصدقه بنية الورثة في حياته
 لأحب ما إلى التعديق بعد الموت الخ

(مريض تصرف ووارثه حاضر
 (أوصى لموته لاجنبي بماله عليه
 من الدين يصح (انصت فهي لك
 يكون وصية
 ٣١٥ (تقليق البراءة بغير لايصم (الوصية
 للمعصية نصص (استقرض المريض
 بمعاينة الشهود فهو كدين الصحة
 (أوصى بثلث ماله وله دين وعين
 (أوصى لوارثه ولا جنبي نصص في
 حصة الاجنبي
 ٣١٦ (البيع في المرض للوارث لا يجوز
 ولو بثلث القيمة (اقرار المريض
 للوارث ولو بقبض دينه باطل
 (نصص الوصية ثم وله بخلاف
 الاقرار له بالدين (في هذا الهبة
 والهبة من الثلث (أوصى لجماعة
 بثلث ماله وله تركه وما قبل رجل
 فهل للجماعة التصوي عليه
 ٣١٧ * (باب الوصى ومطالبه)
 (لو كان الاب متافا مال ابنه ينصب
 القاضى وصيا يترع المال منه
 (لا يكف الوصى الى البيعة على دفع
 الوصية في المبرات (الوصى يصدق
 بهينه فيما سطر عليه شرعا (قال
 أنه نقت عليه مالك والنفقة تلحق
 المثل يصدق بهينه
 ٣١٨ (إذا لم يعامل الوصى على مال
 القاصر لا يلزمه مراعاة لانه ربا
 (لا يجبر الوصى على التجارة في مال
 النصي (يقبل قول الوصى بهينه في
 نفقة المثل (للموصى أن ينفق على
 النسيم من مال النسيم الخ (إذا كان
 المفروض لا يكفي القاصر الخ ادعى
 أنه دفع مال النسيم بعد بلوغه الخ
 (ادعى الاب بعد بلوغ ابنه أنه أنفق
 المال عليه ما خ (وكيل الوصى يقبل
 قوله بهينه الخ (للموصى أن يترك غيره

<p>(حجة عزل الوصي الحقة أو أن يدعى على المبتدئ بالخ (القاضي إذا اتهم الرعي يخرج جميع الوصاية (في الوصي إذا ادعى ديناً أو عيناً على المبت ٣٢٢ (لا يضمن الوصي ما له من الدين الوصي أو جرم عمل له (في الوصي أن لا يجهل له المبتدئ بالخ (في تحقيق مسألة أخذ الوصي الأجرة (ليس للقاضي نصب على ناظر الوصي الخ (لا ينصرف القاضي مع وجود الوصي الخ (ليس للقاضي عزل الوصي ولا أن يدخل معه غيره الخ (وصي الأب مقدم على وصي الأم (الوصي استرداد الإبراهيم التي دفعها الخ (إذا ثبت خيانة الوصي بعزل وتزول الإمامة الخ (بالجنون والعته تعود الولاية إلى الأب (الوصي التصرف بدون رأي الناظر وعمله (المشرف أي الناظر ليس بوصي به يقضى (يعرض الوصي أن تصرف بدون معرفة الناظر (لا يملك قاضي البر نصب الوصي (وصي أبي الصغير أو من أب الجد (الجد أو من الأم (للقاضي أن يحاسب الأمانة (إذا كبر الصغار لهم بحسبة الوصي ولا يجبر (إذا كان للصغير أب فقاره ضمون كفقار الوصي (شرى داواهم طهرانها وقت الخ (دفع غريم المبتدئ إلى الوصي برئ (قبض الدين الوصي لا للورثة (إذا قضى الوصي ديناً على المبتدئ الخ (الوصي أفاصة البيعة أو تخلف الورثة على الدين (أوصت إلى رجل ثم ادعى أخواتها أو وصت إليه (بطل فعل أحد الوصيين كالثلوثين</p>	<p>في حصر أتهمهم باعت بناء ما حوت لهم (كأهل البيت يجوز بيعه وشراؤه (ببيع بيع المخططة يتيم هو في غيره (تصرف واحد من أهل السكنى مال اليتيم (من يعول اليتيم له بيع مالا يضمنه الخ (ادعى ديناً على مبيت له ورثة الخ (قضى الواو شدين المبتدئ ثم ظهر غريم آخر الخ (في محبة بيع الوصي العقار (إذا قضى الوصي أو الوارث من ماله دين المبتدئ الخ (في الوصي إذا كفن المت من ماله نفسه الخ (أنفق الوارث في أيام الميتمن التركة الخ (كفنه الوارث بأكثر من كفن أمثل الخ (فيما إذا كفن المبتدئ الوصي أو الوارث الخ (مات ولا شيء له فكفنه الحاضر الخ (كفن الزوجة بلاذن فهو متبرع (قول الوصي معترف بالافتقار الخ (الوصي على المبتدئ دين له بيع شيء من التركة الخ (الوصي إذا مات يجهل للأثمان في تركته في الأب إذا مات يجهل لأمه وأولادها الخ (إذا مات الأب يجهل ماله ينته به منه الخ (الوصي أن يوجب اليتيم وسائر أمواله ٣٢٩ (ليس للوصي أن يفرض مال اليتيم لغيره لو رهن الأب أو الوصي مال اليتيم الخ (هل للوصي أعاره مال اليتيم (لأب عاروه ولو رهن في إبراء الوصي غريم اليتيم (بيع الوصي إلى أجل جائز (لا يسهأه مقوى على الخجل (في تحقيق مسألة أفاصة الوصي على الخجل (إذا كان الجد ممتكلاً للمال يزرعه القاضي منه (إذا أوصى إلى فاقع يخرج به القاضي من الوصية (في الوصي المختار إذا ادعى ديناً لنفسه الخ (أن لم يعرض الوصي عن دينه ولم يرى المبتدئ الخ</p>	<p>(المعتوه كالمعي) الوصي كالناظر ٣١٩ (لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر الخ (قبل قوله إلا فيما يكذبه الظاهر الخ (ينبغي للوصي أن لا يضيئ على ماله (ليرجع في مال اليتيم (إذا أنفق الوصي من ماله وأشهد الخ (أنفق الوصي المال ثم استقرض وأنفق الخ (الجل بشرط الشاهد ليرجع عما أنفق من ماله ٣٢١ (عرد اليتيم بآذن وصيه الرجوع (قال أمرني الوصي بالافتقار وصدقه الوصي الخ (أراد الوصي الاستدانة على الصغير جاز (في أمر أوصى على أولادها (وصي الوصي وصي في التركن (الولاية في مال الصغير لآبيه ثم وصيه (وصي الوصي له أن يوصي وهكذا ٣٢٢ (جعله وصي على أمتعه ودابته (بيع العروض من المخططة بخلاف المقار (وصي أبيه في شيء خاص يكون وصي الخ (الوكيل بعد المعاترة الوصي الخ (وصي القاضي يقبل الخصم الخ (جعله وصياً على ثلث ماله صار وصياً عاماً ٣٢٣ (في بيع الأب عقار الصغير الخ (إذا كان الأب مستوراً أو مجنونا جاز بيعه الخ (الوصي يبيع العقار لمحتاجاً للنفقة (لا يملك الوصي بيع الصغير بلا مشورع شرعي (بيع) العتق بلا مشورع باطل ثم إذا سدا (بيع الوصي يفسد فاحش الخ (الوصي يبيع الصغير بلا مشورع (أنشئ ليس كالعتق (البناء) والنقل ليس بمن العتق (البناء) والنقل من المذوق (البناء) أن يشترى له به بناءه الصغير (البناء) معكم كقول (أيتام</p>
--	--	---

(أوصى الرجل ثم أوصى إلى آخر
فيهما وصيان (وكل أحد الوصيين
الاستعجال انفراد الوكيل
للعبد البيع لقضاء دين الميت الخ
اشترى لا ولادها القاصر من
أبيه بماله مع البيع
صرف الوصي مبلغا من مال البتية
بمسبلة (فبما يأخذ القضاة من
الأوصياء وسمونه بحاسن الخ
الوصي إذا سافر بمال اليتيم
والطريق يخوف بضم (للأب والجد
والوصي يبيع مال الصغير بثلث القيمة
الودي خلط النفقة في ماله لغيره الخ
قرار الوصي على الميت غير جائز
في إقرار الوصي على الميت بدين أو
عين الخ (ظاهر للقاضي عجز
الوصي أصلا الخ (أوصى الرجل
أن يقضى دينه الخ إذا قال في مرضه
أقض ديني أو نفذ وصاي الخ
قال سلمت البك أولادي وتوفي
بإلزامهم الخ (الوصي له قبض ودبنة
الموصي للقاضي أن ينصب وصيا
عن الوارث الخ (القاضي يملك
إفراض مال اليتيم الخ
ليس للوصي أن يستقرض مال
اليتيم لنفسه (القاضي يملك الإفراض
الخ (لا يلزم الرجوع في مال اليتيم من
غيره عملة الخ (لا يبرح الوصي على
القضارة (دفع ورأهم لكتابة صلح
الفراغ لبيته ذلك
*) كتاب الفرائض ومطالبه *)
لبنت الم العصبه الثلاثان الخ
*) (اصبح أن ولد العصبه أو لى
بأنرجع الخ (التصحيح الصريح أقوى
من التصحيح الاتراخي
(كتب ظاهر الرواية خمسة (زوجته
وابن أخ لأم وبنتهم عصبه زوجة

وامن أخ لأم وابنا أخ أخ لأم الخ
(زوجته وأولاد أخ لأم وأولاد أخت
لأم) (زوجته بنت أخت شقيقة وبنت
أخت لأم (بنت أخ شقيق وبنت
أخت شقيقة (بنت أخت شقيقة
وابن أخ وبنت أخت لأم
(ثلاثة أولاد أخ لأم وابن وبنت
أخت شقيقة الخ (زوجته وابن خال
شقيق وابن وبنت خال شقيقة (ابن
ابن عم وابن بنت عمه أخرى الخ
(قسم على أول بطن أخلف (ابن
خال وبنت خال (زوج وبنت ابن
عم شقيق الخ
(ابن بنت عم وابن وبنت عمه شقيقة
خال وبنت خال) (ابنا أخت شقيقة وبنتها
أخت شقيقة (زوجته بنت عم عصبه الخ
(ثلاث بنات أخت شقيقة وبنت
أخت لأب (أربع بنات أخ شقيق
وبنت أخت شقيقة (بنت أخ شقيق
وأربع بنات أخت شقيقة
(ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق
(ابن ابن بنت أخ وبنت ابن عم الأب
(اصناف ذوي الأرحام أربعة
(لأبث أحد من الصنف الثاني
وهناك أحد من الأول
(بنت عمه لابون وبنت ابن أخت لأم
(ابن ابن أخت وعمه
(بنت عمه وبنت خال (زوج وابن
خال شقيق الخ (خمس بنات أخوات
شقيقات وبنت عم الخ
(بنت أخت شقيقة وابن ابن بنت الخ
(زوج هو ابن ابن ابن خال
شقيق وبنت خال لأم (ابن عمه
لابون وبنت خال لأم (زوج هو
ابن خال لابون وابن وبنت خال
آخر الخ (ثلاثة أبناء خال أحد هم
زوج وبنت بنتهم (بنتان وابن أخ

شقيق وبنتان أخت شقيقة وأخ لأم
*) (الأخت الشقيقة لا يصبها إلا أخ
لأب الخ (الأخت لأب لا يصبها إلا أخ
الشقيق بل يصبها (أخوة لأب وأم
حامل من غير أبيه (لا يبرح بأخبار
النساء بوجود الحمل فحق الإرث
(ماتت عن زوج وبنتين وأب
(أب وجد أم أب وجد أم أم أم
(ابن ابن خال وأقر بان فلان ابن عمه
(أقر بأخ وله عمه أو خال الخ
(ماتت عن أخوات وابن ابن عم الخ
(ماتت عن زوجة حامل وعن أخت
شقيقة الخ (أدعت الزوجة أن زوجها
ملكها أمعة معلومة فيما وقف للصعل
(أقرت الزوجة أن هذا المانع
اشترى الزوج
(لا يكون استمناها بما اشترى
الزوج دلالة على أنه ملكها ذلك
(وقع السفق على زوجين ولم يدر
أيه مات أولاً مات عن زوجة معتقه
وأخت معتقه الخ (الدولار ورث
(اختلاف الحار مانع في حق أهله
الكفر الخ (إذا كانت الأم حرة
الأصل فلا ولد لأحد على ولدها الخ
(ينقل الولد لابن عم المعتق دون
بنت المعتق وأخته
(لأبث العصبه عصبه المعتق
(مسائل ونوامد مشي من الحفلر
والأبوة وغير ذلك ومطالبه *)
(ترجمة هيدان أبي مسلم الخولاني قدس سره
(بني حانون ينجب حانون غيره
فكسدت الأولى لاثني عليه
(بعث شعاعا إلى مسجد في رمضان
للام أخذ الباقي منه الخ
(لا يلزم الوفاء بالوعد شعرا
(الحاقبة بالأجنبية حرام إلا في ثلاث
(يجوز النظر إلى الملام

<p>إشارة إلى ضعف ما قالوا (ونظيفة العوام النفس بما قالوا الفتهاء وأقوالهم) (لاختبار العالمى في أقوال الماضين (كل نفس يخالف قول أصحابنا يحمل على التسخ أو التأويل (يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحمل (في معنى التعصب والصلابة (يباح الكذب لأحياء محقه ودفع الظلم عنه (لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارة الفارسية (مراد العدد المخصوص في الأدكار معتبرة (في تقبيل الخبز (في أخذ العهد عن المشايخ الصوفية في ذم علم المنطق (كان العزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الذقاه (فيما إذا لم يوجد نص عن أبي حنيفة (لا يجب على الفقيه الاجابة عن كل ما سئل عنه (كان أبو حنيفة ربما لا يجيب عن مسئلة سنة (من أفق الناس في كل ما يستفتونه فهو يجنون (في سبب وضع التاريخ</p>	<p>٣٦٠ (يتخاصم شارح الحيوان لأوجهه لأوجهه الأوجه (في الانتقال من مذهب إلى مذهب (في سبب تحوّل الطحاوي عن مذهب الشافعي إلخ (في منع دخول المسجد ونحوه) أكل التوم ونحوه (في حكم قتل الجراد) ٣٦٢ بحسب قتل الآدمي المؤذى فضلا عن غيره ٣٦٣ (في الاسم المعروف (في حديث وغروا الغمي وأخطوا الشوارب (قد يرجع تحسب الهيئة إلى الدين (في أحياه أبوى المصطفى حتى أمثابه على الله عليه وسلم (فضلته عليه الصلاة والسلام إلخ ٣٦٤ (في الرد على من أفق بحمرة شرب الغصان (في أن العلماء أفضل إلخ (هل الليل أفضل من النهار (المرش أفضل من الكرسى والكرسي أفضل من السماء إلخ (في السؤال عن النفس والسعد (إذا ذكروا ثلاثة أقوال فالراجح هو الأول أو الثالث (كل مباح يؤدى إلى زعم الجاهل سنة أمر أو وجوبه فهو مكروه (لفظا قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ (في لفظ قالوا</p>	<p>(له النظر إلى بحر من مضاعا (اشترى جاريتهين زعمتا ثم ما اختار (بحرم لبس الحرير ٣٥٤ (لا تصح اجارة آلات اللهو (في سماع الآلات المطربة ٣٥٥ (في تحريم مسئلة لبس الأحمر ٣٥٦ (نقل الزاهدى ليعارض نقل المعتبرين (لا عبرة بنقل الفتاوى إذا عارضها نقول المذهب (العمل بما عليه الأكثر ٣٥٧ (في وضع السور على القبور (منع العلماء تعليم الأطفال في الساجد إلخ (اجمع العلماء على أن الدعاء للأموات ينفعهم ٣٥٨ (اختلفوا في وصول فرب قراءة القرآن (لا لغة التلاوة على وصول ثواب القراءة لمحب إلخ (في قول القارئ اجعل ثوابي مقراؤه زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (إذا تميب أحد على طاعة فلن علمه تظاير ترجمه (في إهداء ثواب القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥٩ (من البدع المذمومة تقاد القناديل الكثيرة (كانت سنة السلف أن يقدموا ليله الألوان دفعة إلخ (في تحريم الغناء</p>
---	---	--

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية التي جهشها الفتاوى الحامدية ﴾

٢	﴿ كتاب أدب القاضي ومطالبه ﴾ (مطلب في عقد ثبت لدى قاض ر بعه لأمراة فادعاها رجل ومنع منه ثم ادعا ابنه لعين من ذلك (مطلب اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث ينفذ الثالث قضاء الاول (مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى محبة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه	شافعي فقص النكاح ليس للقاضي الحق في نقضه ولا للمفتي الحنفى ان يقضى بخلافه (مطلب في امرأة تركها زوجها خالفتم في الفراق والنفقة فرفعت أمرها الى شافعي فقص بالفرقة ليس للحنفى نقضه (مطلب اذا حكم القاضي بمنع الشفيع لظن شرط لا يجوز نقضه (مطلب اذا منع السلطان قضاءه عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك (مطلب القضاء بقضض بالزمان الخ (مطلب اذا ولي الحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ (مطلب التنافذ الواقعة في زماننا بشهادتين جليلين غير معتدة (مطلب اذا مات القاضي المأذون له بالاستقلال هل تعزل نوابه أم لا (مطلب في حجر القاضي على المفتي ماجنا أو غير ما جنى وفي فتواه بعد الحجر (مطلب في بلاد دخلت من عالم رجوع اليه المسلمون هل تجوز المهاجرة منها (مطلب ادعى على آخر وكالة عن زيد الغائب (مطلب القضاء على الغائب لا ينفذ (مطلب ادعى اليه وكيل الغائب قبض الدين أو العين الخ (مطلب ادعى اليه وكيل العائ قبض الدين ان برهن عليه ما قبل الخ (مطلب في الدعوى المحصنة (مطلب علماء أو لا يسمحون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاء تف قاض (٢١) مطلب جميع الشرع ثلاثة (مطلب حكم لافقي لا يعد حكما الا اذا وقع بعد دعوى صحيحة
٣	(مطلب اذا حبس مدعى وظاهر للقاضي انه لا مال له اخلته من غير حضور رخصه بعد أخذه كقبلا بنفسه (مطلب يقبل القاضي البينة على الافلاس (مطلب لا يعد القسیر غنيا بشايه وكذلك بمنزله (مطلب اذا أكرن المدين الاجترار بدون تبايه الشئ بلبسها ببعضها القاضي وكذلك العقار وبيع كل مال يحتاج اليه في الحال (مطلب تطمين الباب على الميوس لا يجوز كمال يجوز الضرب (مطلب اذا نصب القاضي أمينا لضبط مال الميت لوارث الغائب والقاصر لا يكون كالقاضي الا اذا قال له جعلت أمينا الخ (مطلب اذا زوجها أو كملها هو غير ولي بدون مهر النسل ثم طلقها لا نا بعد التحول بها فطلب مهر النسل عند فاش شافعي فقص ذلك لعدم صحة نكاحه عنده ليس لصفي نقضه رمثب اذا فسخ قاض النكاح لأسرة أو زوج لا ينفذ الخ رمثب حين غلبت امرأة زوجها مدة موسيلة فسدت الامر ان نائب	٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣

استعار شيئاً ثم ادعى الملك فيه لاسمعه دعواه (مطلب في واضع يده على عقار ستمين سنة ادعى رجلان حصه فيه لاسمعه دعواهما (مطلب بشرط في دعوى العقار الموهون حضرة الزاهن (مطلب لو ادعى على المشتري أن البائع أحرأ ورهن منه قبل البيع لاسمعه الأصحرة البائع (مطلب تقبل يثبت على الزيادة إذا اختلفت مع زوجها في مقدار المهر (مطلب إذا أنكر المدعى عليه الدوينة وحلف ثم أقام المدعى بينة لا يعز الزاهن المدعى عليه (مطلب حاصله ان استئناف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بينة الغيبى الفاحش مقدمة (مطلب لا يقضى بالعلم والخطأ ولا يحلف عليه حامل على أصل المال (مطلب لا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين (مطلب جهزت ابنتها بجهاز ثم ماتت فادعى ورثتها العارية فالمدار على العرف (مطلب ادعت الام شيئاً ثم أعيان تركه ابنتها أنه عارية فالقول للزوج (مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالاذن فالقول في المقدار الذي صرفه لآخر بلا عين (مطلب في مستأجر ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء (مطلب اختلاف الزوجان في شيء فقالا لأعقبتك لك بنين وقالت هبة (مطلب باع لآخر ثوراً فأنكر الشراء ودعى الهبة (مطلب في امرأة وثق أبوها أما كن ثم ادعت ان بعضها وقت أمها لاسمعه (مطلب في ورنه اقتبسوا غلة كرم ثم ادعى أحدهم انه ملك كله أنه	الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق الخ (مطلب الوكيل بالبيع اذا مات مجهلاً فتمن يضمن (مطلب اذا وكله ان يزوجه ابنته فلان بكذا ولا يعقد عليها الا بعد قبض النصف (مطلب اذا أمر أحد الاخوين أخاه ان يزوجه امرأته يدفع مهرها عنه فدفعت من مال مشترك له الرجوع بقدر حصته (مطلب وكل ينسب في شراء عقار بيعته فاشترأ لنفسه (مطلب انهم يقتل أخيه فامر أخاه ان يدفع مالا لحاكم السياسة (مطلب اذا عزل الناظر نعزل وكله يقبض غلات الوقف (مطلب وكل آخر يقبض حقوقه وغلات عقاره فما مال الخ (مطلب الوكيل بالبيع لو باع بغير فاحش في خلاف (مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيته ويبيعها ثم يشتري شيئاً ففعل وزوج فالرجع الا أمر (مطلب وكل جالس على رجل في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف (مطلب وكلت بالالفسة أمهاني قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها (مطلب لا تجس الام في دين ابنتها (مطلب لا يلزم الاب مهر ابنته الا اذا ضمنه (مطلب الدعوى ومطالبه) * (مطلب ما نضر غير وارث فوضع تركته في بيت المال (مطلب ادعى انه ضربه مورته بعصا ومات بضربه وادعى الاخوانه مع بعد ضربه ومات الخ (مطلب لو باع شئ وبعض أقاربه يطلع على البيع والقبض ثم ادعى ان لا اسمعه دعواه (مطلب اذا	(مطلب نفيس في تقسيم الشهرة الى حقيسية وحكمية ٥٨ * كتاب الوكالة ومطالبه) * (مطلب لا يجوز لآب ان يمنع ابنته من وكيل الزوج بنقلها وان منع يعز (مطلب أراد الزوج السفرة فقال أبو البنت تريد ان تتركها من غير نفقة ٧٥ فقال الزوج الخ (مطلب وكل أهل بلد توطين منهم في تعاطي أمور بلادهم ثم بعد مدة عزلوهما فصرههما بعد العزل غير صحيح ٧١ وقوله ما فيه تفصيل (مطلب في تحقيق مسألة الوكيل بان قبض ٥٩ (مطلب لو استأجر الوكيل بالشراء مال الموكل ثم اشترى بماله نفسه ينفذ عليه ويضمن مال الموكل (مطلب دفعت لزوجهما صاعاً ليعده وينقذه واختلاف في قيمة فاقوله ٧٢ (مطلب في مسألة الوكيل بالقبض ٦٢ (مطلب في الفسة وكلت زوجها في قبض ما قبضها ٦٤ (مطلب لو ادعى الوكيل قبض الدين القبض والمدفع الى الموكل ٦٥ قبل العزل صدق وبعده لا الا بينة (مطلب الوكيل بالخصوص لا يملك القبض وكذا لو اطلق الوكالة (مطلب وكلت رجلاً اي قبض لها ما قبضها من الارث باجرة معا ومات الخ (مطلب لو أمره ان يتصدق على معين فخالف لا يضمن ٧٥ (مطلب المفسدة لها التوكيل بغير حصر وكذا اذا عجز عن الجواب (مطلب لو وكل رجلاً في خلق امرأته نفعا بعد عزه لا يصح ٦٦ (مطلب وكذا الجواب (مطلب وكذا الجواب (مطلب وكذا الجواب (مطلب وكذا الجواب ٦٧ (مطلب وكذا الجواب (مطلب وكذا الجواب ٦٨ (مطلب وكذا الجواب (مطلب وكذا الجواب
---	---	--

- ٨٥ (مطلب في رجل ادعى على آخوانه تعدى على فرسه وركبها (مطلب) بنى في أرض غيره وهو ساكن الخ (مطلب في رجل أقر على نفسه بيعاً ثم بعدد ادعى أن بعضه قرض و بعضه بالخ
- ٨٦ (مطلب تنازع خارج وذو يد في بقرة الخ (مطلب في رجل ادعت عليه زوجته مهرها المجل وقتره ظاهر (مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد النكاح أنها لم تقبض مهرها المجل (٨٧) مطلب في رجل ادعى على آخر شاة وأه غصبها (مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأة أن لها بهما الخ (مطلب ادعى ولادة البنية في نكاح بائع بائعه الخ (مطلب تسمع الدعوى على العاصب وإن لم يكن المدعى الخ
- ٨٨ (مطلب ادعى لغاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقرته ما نعه (مطلب في رجل اشترى عنب كرمه من واطع اليد ثم ادعى شخص على ٩٨ مشترى العنب أن الكرم كرمه وبطل به الخ
- ٨٩ (مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة مان أحدهم عن ثلاث بنين الخ
- ٩٠ (مطلب في خمسة أعدو من بيت رجل أموالا فظفر بأثنين منهم تسمع دعواه عليهما (مطلب دعوى المالك لا تصح إلا على ذي اليد ودعوى الضامن تصح على غيره (مطلب الاشتراء فيما لا يجزأ واجب التكامل
- ٩١ (مطلب ورهن على غاصبه أنه ملك لا تقبل (مطلب في ميت لا ورثته وعليه دين لا بأس الخ
- ٩٢ (مطلب في رجل ادعى عقاراً في يد خاله أدنا عن أمه وادعى الخال الشراء منها الخ (مطلب بشرط في كون سكيب الابن للاب اتحاد الصنعة وعدم مال الخ (مطلب في رجل ساكن بيت أبيه ولا يعرف له مال مخصوص هل يكون الخ (مطلب في رجل مات وترك عقاراً وزوجته وبناتاً وبناتاً فادعى وكيل الزوجة أن مات أقر لبيت بخصتها أن (مطلب في ميراث يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الخ (مطلب في رجل ادعى شقة أرنا في محدد جماعة فأجابوه بأنها اشترى بنان من زيد ويزيد اشترى من أبيس الخ (مطلب ادعى على عمة بتركة جده فقال كان أبواي في عيال أي ومات قبله الخ (مطلب في حاصل فيه بيان من عليه اليقنة وبيان من يصدق بهينه (مطلب انقطع له أرض من بيت المال لا يكون خصماً لدعى ملكيتها (مطلب وكيل بيت المال لا يصح خصماً أو ادعى أو ادعى عليه إلا بأذن السلطان (مطلب هل يكون المستأجر خصماً لمن يدعى عليه أنه استأجر قبله أو أنه ملكه
- ١٠٠ (مطلب في رجل باع داره فظفرت حاملته (مطلب باع الجدة أبو الأب عقاراً اليتيم بلامسوخ (مطلب الدعي العقار لا تثبت بتصادق المتداعين (مطلب بشرط أحصة القضاء البينة من المدعى أنه في يد المدعى عليه
- ١٠١ (مطلب بشرط لصحة الشهادة بان العقار في يد المدعى عليه المعانة (مطلب مان المدعيون عن أخوته يعالوا بدينه (مطلب إذا ثبت
- الدين في تركه ميت لا بد من تخليفه أنه ما استوفاه الخ (مطلب إذا أقر بقبض الوديعة لا يصدق في قوله أن تورث كذا (مطلب اشترى كرمات تصرف فيه زماناً وتلقاه منه ورثته (مطلب أقر الأب في حال صغريته أنه قبض من الزوج محل مهرها ثم ادعت الخ (مطلب ادعى الزوج بعد بلوغها أن أباهما أقر بقبض مهرها حال صغرها وأقام بينة الخ (مطلب أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بئتمناه أو أراه من جميع الحقوق (مطلب حاصلة أن القاضي لو حكم بصحة البيع لعدم ثبوت الغبن الفاحش ليس لا يجوز أن يحكم بخلافه (مطلب حكم الحنفى في موقوف بصحة الاستبدال بعد ثبوت مسوغاته ثم حكم آخر بوجوده بلهية الوقت لا ينفذ حكمه (مطلب حاصلة أنه دفع الدفء مقبول وإن ينفذ البيع بالغبن الفاحش أولى من ينفذ البيع على القيمة (مطلب حاصلة أنه لا يعمل بمجرد الخطأ وليس من حجج الشرع (مطلب ادعى أنه دفع الإحرة لناظر الوقوف ورهن ثم مان الناظر فطالب ورثته بمن المستأجر بخلاف أيضاً (مطلب ولدت غلاماً وما فادعى الزوج تقدم موتها وعكس ورثتها فالقول للزوج (مطلب تنازعت الزوجت مع وصي الإيتام فيما يصلح للزوجين (مطلب ادعى جاني الوقف المزل على جانيه إلا أنه تصرف سنة توليته زيادة فاحصل من الوقف (مطلب جماعة بصرى بن بالندق

فاصابت بندقوه صغير
 (مطلب دعوى النسب المجردة
 لاتسمع) (مطلب اذا وجد المدعى ١٢٢
 عليه بعدد يثبت خمس عشرة سنة
 تسمع الدعوى عليه) (مطلب مناع له
 صندوق فيه اسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الاستحواذ اشترى الخ
 ١١٢ (مطلب اذا باع ضعة ثم ادعى أنها
 وقف لاتسمع دعواه
 (مطلب رجل اشترى من جماعة
 نصف كرم أرضه سلطاناً ثم ادعى
 وقفه لاتسمع (مطلب وقف البناء
 والشجر من غير أرض الضمغ انه لا يصح
 ١١٣ (مطلب ادعى على آخر أن هذا
 الحدود الذى تحت يدي لى جارى وقفى الخ
 ١١٥ (مطلب ادعى على امرأة قد سر من
 الدين ودعيته وأقام بينة على اقرارها
 بالوديعة تقبل (مطلب اذا أقر القن
 بيه اية توجب الدفع لا يسرى على
 مولاه (مطلب مانع عن أخذ عليه
 دين وأقرت الاخت بان تركته
 تحت يدها ثم رأت تحت يدها فادعى
 (مطلب اذا أرادت الورثة دفع الدين
 وابقاء التركة لهم ذلك
 ١١٦ (البينة على الاقرار بالصبي مقبولة
 ١١٨ (مطلب لى رجل أودع صندوقاً عند
 رجل وأودع رجلان هنداً صندوق
 ووضعها على الاول فاحترق البيت
 ١١٩ (مطلب اذا أراد البائع والشتر
 على المشتري مدعيها ان ينفذ فأنكر
 المشتري كونه هو قال قول للبائع
 (مطلب اذا ثبت نكاحها فى وجه
 أبيها فادعت انها حبثت كانت بالغة
 تريد ابطال الحكم الخ
 ١٢٠ (مطلب فى بكر العسة ادعى زيد
 نكاحها وعروادى نكاحها
 ١٢١ (مطلب ادعى على آخر أنه اشترى

منه وطلبن بنا فأجاب باني تسليتهما
 لا وصلهما الى أبى
 (مطلب خطبت لابنها بكر او دفعت ١٢٢
 أمته لا يؤجرها فان الابن عنها وعن
 ابني عم يدعيان أن المدفوع تركه
 وادعت الخ (١٢٣ مطلب اذا أتى
 النائب لستينيه بما تجمد من معلوم
 الخ والمجالات فادى قدراً زاد
 لاتسمع (١٢٤ مطلب أشهد
 على نفسه فى محضه انه ليعر عند
 زيد يدعى ثم ادعى عليه بوديعة
 لاتسمع دعواه (مطلب فى صل مصادقة
 ١٢٦ (مطلب استأجر بيتاً ثم ادعت
 أنه ملكها لاتسمع (مطلب دعوى
 الملك بعد الاستيلاء والاستحواذ لاتسمع
 ١٢٧ (مطلب فى تنازع البيت اذا اختلف
 فيه الزوجان
 (مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم
 أراد الخلف لا يلتفت اليه
 ١٢٩ (مطلب اذا ادعى رجل فرساً فى يد
 أولاد الغائب لاتسمع
 (مطلب اذا مات أحد الشريكين
 فادعى ورثته على الآخر خونه كفل
 ١٣٠ من المبيع لاتسمع دعواه (مطلب
 استقرض بعض متكلى القرى
 مبلغاً من عرو ودفعه لزيد المقاطع
 فطلب عرو المبلغ منهم فاجابوا الخ
 ١٣١ (مطلب محضر حاصله ان التوكيل
 لا يدخل تحت الحكم
 ١٣٣ (مطلب دفع لينة مالاً بغير فيه فخرج
 معواشترى أو أتى بغير اذن أبيه ومات
 الاب بعد اقراره ثم ادعت بقية الورثة الخ
 (مطلب دعوى الوارث على الوصى
 داراً منهم من تركته والده بعد اشهاد
 على نفسه أنه الخ مسوعة
 ١٣٤ (مطلب اذا تصادق الاب مع زوج
 ابنته المتوفاه أنه قبض ما حصه و

يخص أمها فهذا لا تنفع الام من
 الدعوى (مطلب دعوى الارث بعد
 الاستحواذ والشرع مقبولة
 ١٣٥ (مطلب ادعى على آخر مبلغاً من
 قاش فادعى المدعى عليه وصول كذا
 منه ثم أقام بينة ان المدعى قال الخ
 ١٣٦ (مطلب دعوى البراءة عن الاعيان
 غير مقبولة لان البراءة عنها لا تصح
 بخلاف البراءة عن دعواها (مطلب
 ادعى على جماعة من أهل الذمة ما بلغا
 فرضا فانكروا واخذ منهم الحاكم لعدم بينة
 معه ثم ادعى عليهم آخر المال الخ
 ١٣٧ (مطلب لو وضع القاضى المدعى
 عن دعواه جرب الشرع ثم أراد
 المدعى استئنافه عند آخر أن يهاجم
 دفع تسمع وان كانت عين الاولى لاتسمع
 ١٣٨ (مطلب فى حائط بين شخصين تنازعا
 فيها ولا بينة لهما ولا حد هما يثبتان
 متصل تربيعا على وجه التشرية
 ولا آخر عقسد عليها فالحائط
 لصاحب التربيعة (مطلب سفل
 انهدم وصاحب العلو يريد البناء الخ
 (مطلب لو أراد صاحب العلوان
 يبنى في علوه بناء لا يضر بالسفل له
 ١٣٩ ذلك (مطلب يمنع من صاحب
 العلو عن صاحب السفل (مطلب
 فى ذى يد وخارج تنازعا فى بعيمة
 فادى ذواليد الخ
 ١٤١ (مطلب ادعى الحار ج محدودا على
 ذى يد أنه باع له بالوكالة عن الغائب
 فانكر ذواليد الخ
 (مطلب صلح بعض الورثة وأشهد
 على نفسه وبراءة عامات مات
 والاكت أولاده يدعون الخ
 ١٤٣ (مطلب أثبت العيب فى عبيسة
 البائع عند قاض واختار التمسح ثم
 أقام بينة بذلك عند قاض آخر بوجه

البائع (مطلب في وكيل أقر على موكلته أن لا استحقاق لها مع غيرها والمان ينكر أن وكالة أقر	و يحسنه تغير صحيح	وصل الخ (مطلب استأجر حرمه
١٥٩	* (كتاب الصلح ومطالبة)	بشرط دوران الخرج الخاسي ولم يدبر
١٦٠	(مطلب تخاصم على حسنة بلمدة	لغة المالم (مطلب إذا كان في أرض
	فدفع أحد هما لصاحب المال على تولد	التجار في بئهم مد بجوزة اجارها
	طلبها في الرجوع عما دفع	١٨٣ (مطلب شرط لخالة ابنته نصف
١٦٢	(مطلب استعراق التركة بالدين	مهراجل تربيتها ١٨٤ (مطلب رجل
	يبيع حصة الصلح عنها وكذا القسمة	يخرج الماء من بئر يسقي بقرا قرية
	(مطلب ليس لاحد المختار جين الخ	شارط على كل من مقدرا من الخنطة
١٦٣	(مطلب تسميع دعوى الخ ما قبله	١٨٥ (مطلب اجارة القسري والاراضي
	بلا فصل	التي في أيدي المزارعين لياخذ
١٦٤	* (كتاب المضاربة ومطالبة)	المستأجر من الخراج الحاصل الخ
	(مطلب القول للمضاربة في هلاك	١٨٦ (مطلب اشتري رجل جاودا بجاه
	مال المضاربة	ودفعها لشرطي عمل ليقتضاها
	* (كتاب الوديعة ومطالبة)	قربا بشرط لها نصف الرج
١٦٥	(مطلب اذا قبض الاب بمجل صدق	(مطلب بقر بين النخ وبنم آخوه
	ابنته الصغيرة ثم ماتت فادعت الرجوع	البائع باذن الولي يلزم مدد - ع الخ
	في تركته فادعي الورثة الخ	١٨٧ (مطلب قبض أجرة مأجور المزدول
١٦٦	(مطلب اذا سرق الوديعة والمودع	للمستولى لاه (مطلب الافلاس
	يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	عذر تقصيره في الاجارة والقول
١٦٩	(مطلب اذن المالك للخ أن يوصل	للمستأجر في الافلاس
	شأنه في دفعها لسلها الزاخي	١٨٨ (مطلب استأجر رجل أرض الوقف
١٧٠	* (كتاب العارية ومطالبة)	اجارة طوله وغرس فيها ثمرات
١٧١	(مطلب في البناء في دار زوجته	١٨٩ (مطلب وقف داره على ذريته
١٧٢	* (كتاب الهبة ومطالبة)	فكسبتها امرأ من ذرية الواقف
١٧٣	(مطلب وهب ابنه وابن ابنته صدودا	مع زوجها فغير معالم الوقف
١٧٤	(مطلب ليس لواهب الزرع أن	١٩٠ (مطلب رجل آجر بيتا كل شهر
	يرجع بعد دوسه وتفتته	بكذا ثم باعها لا تؤسكنه المستأجر
١٧٦	(مطلب هذه الاب لابنته الصغيرة الخ	١٩١ (مطلب آجر الموقوف عليه
١٧٧	(مطلب ليس لواهب الدين عن من هو	المشروط له النذر دار الوقف لرجل
	عليه أن يرجع	عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين
	* (كتاب الاجارة ومطالبة)	وأقر قبض أجرة جميع العقود الخ
١٧٩	(مطلب يحبس المؤجر على تسليم	١٩٢ (مطلب عين ربا لاجال المكاري
	العين المؤجرة	وأن يغفل المكاري بنفسه وطبعت
١٨١	(مطلب مكث الاطفال مدة عند	(مطلب اشتراط غفر الاجال على
	مؤذم ثم خرجوا من عنده	المكاري مفسد للاجارة (مطلب
١٨٢	(مطلب دفع ولده لفتقه بعل القرآن	استأجرهما فضاغ عنه ولو في حال
	ولم يذكر امته وشرط له كذا فلما	فوه لا ضمان عليه
١٥٥	مطاب قالت لا - حق في متركات	
	أجحة ثم ادعى ورثتها الخ (مطلب	
	أقراها قبض المهر قبل العقد صحيح	
	بخلاف أقرا ولو كيل بالنكاح	
١٥٦	(مطلب لا يثبت نسب ولدا لامة	
	قول السيد وطبعتها	
١٥٩	(مطلب أقرا من بوجه اصغر	

١٩٣ (مطلب اذا استأجر أرض الوقت ليغرس فيها ويكون الغرس له فهو له ولو العرف بخلافه	٢٢٤ (مطلب معين ثم زاد عليه فهو له اذا استأجر وحلا لا يستخلص لها ما يخصها من ارض آبها ولو بالاشارة	٢٢٥ (مطلب باعث في مرض مسرتها مكرهه وخلفت ابنا صغيرا مكرهه وخلفت ابنا صغيرا
١٩٤ (مطلب استأجر ذميا لتعمير ما لم يذم من البئر بشرط أنه مهما حدث في البئر فهو قائم به وكفله ذمي آخر بذلك (مطلب دفع لآخر يبتا يسكنه ويرميه ففعل ثم أخذه	٢٢٦ (مطلب استأجر أرض وقت مدة سنتين لغرس وانتهت المدد والغرس (مطلب رجل ربي شخص وصار الشخص يخدمه ويغيره فيكافئه الربوي	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مسرفا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب الغصب ومطالبة)
١٩٥ (مطلب اذا وقعت الاجارة على حصه غير معاملة كانت فاسدة (مطلب اذا استأجر يغلا ليعمل عليه فدفعه لغيره لا شغلته بحماره فهو له	٢٢٨ (مطلب وطبت وورثته الاخر من الربوي (مطلب أجر طاحون الرجل ثم أجزاها لاخر قبل ان تقضاهمده الاولى	٢٢٨ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة
١٩٦ (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدد لا يجب (مطلب الاستئرام والمقاطعة على ما يتصل من قرية الوقت من خراج	٢٢٩ (مطلب أخذ الجبل بفراذن صاحب وجهه يعرج بسبب ذلك (مطلب من خدع امرأ أو رجل يحبس حتى ردها أو عوت في الحبس	٢٢٩ (مطلب اذا استأجر سقينة لحل غلال الى محل معلوم ويجعل الخ (مطلب بشرط في الاجران كل من
١٩٧ (مطلب اذا استأجر يبيع وعدد اشجار وغنم لا يجوز (مطلب استأجر مقصودات الوقت من غلة كروم وغير ذلك لا يبيع	٢٣٠ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٠ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
١٩٩ (مطلب ضمن رجل قرية بيت المال من له ولا يهاجم مات وولى غيره يبيع أهل القرية بالمدفع اليه	٢٣١ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣١ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
٢٠٠ (مطلب اذا اتفق على الزرع بمعملهما وبقرهما وبذرهما سوية ايس لاحدهما ان يأخذ زيادة الخ	٢٣٢ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٢ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
٢٠١ (مطلب أجر أرض عشرين عقدا كل عقد ثلاثين سنة وشروط الخارج على المستأجر ثم ما	٢٣٣ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٣ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
٢٠٢ (مطلب جماعة عليهم عطاء في بيت المال يحالون به على قري لا يأخذوه من متحصله من قسوم وغير ذلك	٢٣٤ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٤ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
٢٠٣ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٥ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٥ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
٢٠٤ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٦ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٦ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما
٢٠٥ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٧ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما	٢٣٧ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما فلا حارة باطلة (مطلب اذا استأجر من شريك حصه في شجرة الرزق يتوزع المثل بينهما

٢٥٠ (مطلب الإقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين	(مطلب في الرقص في السماع وفي سماع الغناء	٣١٢ (فصل في الحائض المائل ومطالبة)
٢٥١ (مطلب فرس أحد الشريكين و يريد أن يتخص بالفارس دون شريكه	٢٨٦ (مطلب لو رحل أهل بلدته من بلدته واستوطنوا غيره لا يجبرون على العود إليها	٣١٣ * (فصل في الحيطات والطرق وما يتضرر به الجار ومطالبة)
٢٥٢ (مطلب إذا اقتسمت دعى أحدهما أن يأبى وقف عليه كذا وكذا لا يسمع	٢٨٨ * (كتاب أحياء الموات ومطالبة)	(مطلب لو أذفخ كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وجرعه
٢٥٤ (في اختلاف المتقاسمين في الحدود	(مطلب إذا أحيأ أرضاً مواتاً ثم رحل عنها لا يسقط حقهم منها	٣١٤ (مطلب ليس لأحد الشريكين ادخال الأجنبي في الدار المشتركة
٢٥٤ * (كتاب المزارعة ومطالبة)	٢٨٨ (فصل في مسائل الشرب ومطالبة)	٣١٨ * (باب جنابة الأبهة والجنابة عليها ومطالبة)
٢٥٥ (مطلب اتفاق على أن من كل منهما بقرا و بذرا فزرع كل واحد منهما بقرة مستقلاً	٢٨٩ (مطلب في حكم اصلاح الطريق الخاص إذا احتج إليه	(مطلب جرحه فرسه فأتلف أنساناً فان أثبت البينة الخ
٢٥٦ (مطلب زرع الزوجه الأرض بلاذن الورثة وفيه صغار وكو	٢٩١ (مطلب نهر لقرية وقف معها على جهة ليس لأهل قرية أخرى فوقع على جهة أخرى أن يسقوا منه شجرهم	٣٢٠ (مطلب نور قطع وقره رجل فكسرها
٢٥٨ (مطلب ليس لأحد أن يزرع أرض الوقف أو السلطانية من يمين زرعها	٢٩٢ * (كتاب الصيد ومطالبة)	٣٢٢ (مطلب في واكل شجرة خرجت بذوقه فقتل فرس صاحبه
٢٥٩ (مطلب في بيت التكرار الذي يستحق به القراض الأرض	٢٩٣ * (كتاب الرهن ومطالبة)	٣٢٢ * (باب جنابة المملوك ومطالبة)
٢٦٢ (مطلب إذا دعي لاخر نوراً على سدس المزارع فله جرح مثل النور	٢٩٤ (مطلب في بيان من يملك بيع الرهن	(مطلب إذا ركب عبده فرس الغير * (باب القسام ومطالبة)
٢٦٣ (مطلب المستجير من جرح الطعام	٢٩٦ (مطلب دعوى رهن حيث تقدم تأويلها أو من دعوى الشراء	٣٢٣ * (كتاب العاقول ومطالبة)
٢٦٥ (مطلب مرض عامل فقام آخر	٢٩٨ (مطلب إذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادى ورثة المرتهن علمه	٣٢٣ (امرأته ضربت أخرى فالتقت جنينا * (كتاب الوصايا ومطالبة)
٢٦٧ * (كتاب المساقاة ومطالبة)	٢٩٩ (مطلب اجارة المرتهن الرهن من الراهن باطله وكذا الرهن ان وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن	٣٢٤ * (كتاب الوصايا ومطالبة)
٢٦٨ (مطلب اشتراط على رب الأجير مفيد للمساقاة	٣٠١ (القول للمرتهن في قبضة الرهن	٣٢٦ (مطلب في بيان الأشياء المسوقة لبسع هقار البسب
٢٧٠ (مطلب في رجل يدفع كل منهما شجره لخصمه لصاحب يقرم عليه بالنصف	٣٠١ * (كتاب الجنائيات ومطالبة)	٣٤٥ (مطلب لا يسمع اقرار الوصي الخ
(مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كذا كرم	٣٠٣ (مطلب أصابه من رجل سهم في إحدى عينيه فمات دعى والده أن استأذه جله في قالة ديار وان الخ	٣٥٠ * (كتاب الخنثى ومطالبة)
٢٧٢ * (كتاب الباطح ومطالبة)	٣٠٥ * (كتاب الديان ومطالبة)	٣٥٢ (مطلب في حكم نكاح الخنثى إذا تزوج بختي
(مطلب في الصيد الذي يحل عند قوله التسمية	٣٠٦ (مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع	٣٥٥ * (مسائل شتى)
٢٧٣ * (كتاب لأخيه ومطالبة)	٣٠٧ (مطلب رجل ضرب أخته بعدا	٣٥٦ (مطلب في حكم لبس الحرير
(كتاب الكفر عند الاستحسان ومطالبة)	٣١٠ * (باب ما يحذنه الرجل في الطريق ومطالبة)	٣٦١ (مطلب إذا ارتحل لشخص من بلده
(مطلب ما سب لابي حنيفة من حوازل ليس له ربه من الناس ليس له ربه معه	٣١٢ (مطلب في أحداث شتى في طريق	٣٦٩ * (كتاب الفرائض ومطالبة)
٢٧٧ (مطلب في المعاصاة على الاحتساب		٣٧١ (مطلب هلك عن بنت عم لاب وأم وابن نال لابي وأم
		٣٧٢ (مطلب مات عن زوج حامل لها بمتمه ورع أم وثلاث بنات
		* (تمت)

(الجزء الاول)

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية
تأليف الشيخ الامام العلامه البحر الحبير
الفهامه السيد محمد أمين الشهير
بابن عابدين نفعنا الله به
آمين

— ❦ — ❦ — ❦ —

وبالهامش كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البريه على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفه النعمان نفع الله بها جميع الانام
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد
به الخير للفقهاء في الدين *
وهدي من شاء الى سبيل
المهتدين * والصلاة
والسلام على سيد الاولين
والآخرين * محمد خاتم
النبيين والمرسلين * وعلى
آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (وبعد) فيقول
السيد الفقيه إبراهيم بن
سليمان بن محمد بن محمد
الذي رقد وجددت جنتنا
العلامة * الرجل الفهامة
* الشيخ يحيى الدين طاب
ثواه * وكانت فسر اديس
الجنان له آواه * قد شرع
في جمع فتاوى والده شريفا
وأستاذنا وكتب لها بياضة
صورتها وبعد فقول السيد
الفقيه * يحيى الدين هذا
نزد سيرة من جم غفير *
من أجوبة عن أسئلة سئل
تحتها سيدنا ومولانا شيخ
الاسلام والمسلمين * خاتمة
الفقهاء المحققين * أوجد
الزمان في فتاه أبي حنيفة
النعمان * وحيد الدهر
وفريد العصر * سيدي
والذي انخير الدين المنف
* ومن هو خير من يحض
كاسمه الشريف * الأوهو
خير الدين * مع الله يطول
حياته المسلمين * فاجاب عما
سأله الصبح الفتية من

بسم الله الرحمن الرحيم

أجد الله على آله * وأشكره على نوازعنا * وأصلي وأسلم على حاتم أنبيائه * سيدنا محمد نجيب
أصحابه * وعلى آله وصحبه وأصحابه * (أما بعد) * فيقول السيد الفقيه * المولود القد محمد أمين *
الشهير بابن عابد * غفر الله ذنوبه * وملائم زلال العفوذ ذنوبه * ان كتابي مفتي * عن
سؤال المفتي * للإمام العلامة * والحر الفهامة * حامد أفندي العبادي مفتي دمشق الشام * عليه
رحمة الملاك السلام * كتاب جمع حل الحوادث * التي تدعو اليها البواعث * مع الضمير للقول الأقوى
وماعليه العمل والفتوى * لم أرا مبتلى بالفتوى أشجع منه * حيث جمع ما لا يخفى عنه * غير أن فيه نوع
الطباب * بتكرار بعض الاسئلة وتعداد النقول في الجواب * فأردت صرف المهمة نحو اختصار أسئلته
وأجوبته * وحذف ما شتهر منها ومكرره * وتلخيص أدلته * ووجهاة ما أثر وأخبر ما قدم *
وجعت ما تفرق على وضع محكم * وزدت ما لا بد من من نحو استدلاله أو تفصيله * أو ما فيه تقوية وتأييد *
ضاماً لذلك أيضا بعض بحران تفحصها في شاشتي على البحر المحمداة منحة الخالق * على البحر الرائق *
وما شأني التي علقها على شرح التنوير والمسموعة كالمختار * على الدر المختار * وما حذرته من الرسائل الغائقة
في بعض المسائل المعلقة * مع ما يقع به الفتاح العظيم في حال الحكاية من غير بعض المسائل المشككة *
والوقائع المعضلة * دون ذلك كما بدأ بالدر والفوائد * خاوية عن مستكررات الزوائد * هو العبد في
المذهب * والحري بأن يكتب بحام المذهب * حتى على جمعه من لاسيما الامتثال أمره * أفاض الله
علي * وعلمه من ابل خير وبره * (وقد سميت ذلك بالعقود والذرية * في تنقيح الفتاوى الحامدية) * وحيث
قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان من زياداتي أصدرته بلفظ أقول * والله تعالى هو
المسؤول * في بلوغ ذلك المأمول * والتوفيق والسداد * وانجام هذا المراد * وفي أن ينفعني به والمسلمين
فانه أكرم الأكرمين * وأرحم الراحمين (سئل) فحين أراد أن يتدنى في أمر ذي بال بهتم به شرعاً وليس
بحرم ولا مكرره ولا لجل الشارع عليه مبدأ بغير البذل فبما لا يتدنى بدأ حقيقيا * (الجواب) * بسم الله

الرجحان الجدي شوب العلين وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جئنا بين البسملة والجلدة لقوله عليه فضل الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أثر وفي رواية أحجم وفي رواية بالجلدة وخفنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تبنا ولاورد في ذلك * (فوائد تتعلق بأدب المفتي) * أدب المفتي أن لا يقول بصدق ذاته لا تعلم أنه أدب أن يقول لا يصدق بزايه من ثاقب الأيمان الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغة في انصاح الجواب لطلبه الجهل فتاوى ابن الشبلي من الحدود والتعزير وفي القصة تبس المفتي ولا تقاضى أن يحكم على ظاهر المذهب وترك العرف ونقضه عنه في خزائن وآيات يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله علماء الصلاة والسلام ما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اهـ (أقول) لكن صرحوا بأن العرف مخالف للنص لا يعتبر بأنه لا يصح بيع الشرب مقصودا وان تعورف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كسائل المزارة والساقاة التي ظهر الرواية عن الإمام عدم جوازها الفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وبعض ألفاظ الأيمان المبني على عرف المتقدم فإنه لا يلزم فيها فهم بل تحري على كل عرف حلت تأمل قال ابن الصنع في شرح المنظومة كل ما في القصة مخالفا للقواعد الثمانية المولاهل على ما لم يعضد نقل من غير عرف حسام الحكم المحققين لشمس بلالي وقد أفاض في استاذي ونهني بقوله أن فتوى مثل هؤلاء لا كبروا وأضرهم شأنهم النظر فهمان غير تقليدوا فتابعنا فيهمان غير حاطة بحكمهم من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتاء خطر قد يظن أن الإنسان أنه فهم المسألة على حقيقتها والأمر بخلافه أو شبه عليه حفظه فيضلي ولذلك إذا حقت كثير من الفتاوى المجموعة من أصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي الثاني ذا جاهه فتوى بأمرني بالنظر فيها وقول لطالبها ما أنت تصرحني تراجع النقل وأخذها فقول لي أنا عرف الحكم في هذا كما عرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى أن أقول هذا استحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز لا يبعد النظر والحكم لفتاؤه من أمثال المذهب ورحم الله تعالى اهـ والمراد من قولهم دين ديانة لا قضاء اهـ أنه استحق فقها يحسبه على وفق ما تولى ولكن القاضي يحكم عليه وفق كلامه لا يلتفت إلى نيته إذا كان فيما تولى تخفيف عليه كما لو قال على فلان ألف درهم وقد قضيت هل ترسم دينه بنفسه بالرافعة وإذا سمع القاضي ذلك منه يقضى عليه بالدين الآن بقية نيته على الإلغاء شرح مختصر الأخسبكتي للشيخ عبد القادر الجاوي من القسم الثالث من بحث الحقيقة المجاز على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي عالما بدين الكبريت وأن العلم بزازية في الثاني والعشرين من الأيمان (أقول) ولما سأل العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدل به بل يحسبه على اللسان فقط لتلاجه الحكم القاضي لطلبه الجهل على قضائنا من أدب المفتي أن لا يكتب في الواقع على ما يلزم بل على ما في السؤال الآن يقول أن كان كذا حكمه كذا كراما بن جرفي كتاب المستدبر وهذا هو زماننا مشكل لكثرة الجهل التي تقع في كتابة الأسئلة ولكثرة الجهل والخبث بحيث أن بعض البطلان إذا صوابه فتوى صالها على خصمه وقال المفتي أفتى عليك بكذا أو الجاهل أو ضعيفا لخال لا يمكنه منازعة في كون نصم مطا بقا أو لا اهـ من خط شيخ صاحبنا الشيخ عبد القادر الصغوري الشافعي (أقول) إذا دعا المفتي حقيقة الأمر ينبغي أن لا يكتب للسائل لئلا يكون معينا على الباطل بل لفظ الفتوى كما قدم لفظ الصمغ والأصمغ والأشبه وغيره خارجة من مسائل شتى وفيها من الكفاية والصحيح لا يدفع قول صاحب الحديث هذا هو الأصح وعليه الفتوى اهـ * معنى الأشبه أنه أشبه بالنصوص رواية والراجح أنه فيكون عليه الفتوى بزازية متى اختلف في المسألة فالعبرة بما قاله الأكثر يرى من قاعدة الأصل الحقيقة

(كتاب الطهارة)

مذهبنا في حنفية أو لا
 صفة كبر أهل المذهب
 لا اختلاف الصرا والبيان
 أحوال الناس رضاء
 الله طابا به رضائه تعالى
 عنه يوم الخلقه * فجمعتها
 وكتبها وعلى طريق
 الهداية رتبها ليحصل
 التسهيل والتقريب *
 المسائل والمجيب * ولم
 أرسم غالب الأماثل وجوده
 في الأسفار * وكثر وقوعه
 في غالب الباري * ولم يصرح
 به في الأواب * وان فهم
 من كتب الأصحاب (ومعها
 بالفتاوى الخبر به لنفع
 البر به) وبالله المستعان *
 وعليه التكالان * وهذا وقد
 أخبرني والدي المشاوبه
 * بمعنى الله تعالى بطل
 سيانه وأصبح نصحه على
 وعليه * أنه لا ينفى نفسه
 في تعلم القرآن وحفظه
 والاختص في تعويده * ثم
 الاعتناء بالفقه وتعليمه
 وتعميده * وأنه وحصل من
 بلده التي الرملة البيضاء
 سنن سبع بعد الانقاص
 مصر ولزم العلماء الجامع
 الأزهر وأخذ الفقه من
 جامع من فقهاء الحنفية
 كالشيخ عبد الله الصغوري
 والشيخ الحانوتي والشيخ
 أودان الشيخ محمد أمين
 الدين بن عبد المال
 وغيرهم وقرأ الأصول على
 الحنفي وجامعة والنوع على
 العلامة الشيخ أبي بكر

لشوائف وغیره وقرا
الفرائض وأكثر التردد
على الشيخ فائد الولی
المشهور ورجع من مصر
إلى بلده أو أمدى القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة
وألف انتهى ما كتبه
بجمع منها إلى باب الميز
واختبرته المنية ثم أتى
استقرت شئنا الصلابة
والله المذکور فی آياتها
على حسب ترتيبها فأجازنى
فاستقرت الله تعالى فى
ذلك وأكملها والله سبحانه
وتعالى أسأل وبنیبه
أقول أن يجعل سعياتها
مشكورا وأن يجعله
الصالحات لوجه الكريم
موصلا إلى الفوز بدار
النعم انه على ذلك قدیر
وبالاجابة جدير

*** (كتاب الطهارة) ***
(سئل) هل يجوز استعمال
الماء النجس الذى لم يتغير
طعمه ورجع فى غير
الشرب والتطهير كبل
العين وسقى الدواب
(أجاب) نعم يجوز ذلك قال
فى جامع الفتاوى وغسالة
الثوب النجس ان تغیر
طعمه أو رجحان بجم
الاستعمال كالبول والا
يجوز الاستعمال فى غیر
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب اه
وقال فى البرزخية والنجس
يتغيره فى سقى الدواب
وبل الطين ويجو انتهى

(سئل) فى فارة وقت فى سمن مائع وماتت فيه فأذا وضع فى الماء عروق السفل وصب عليه الماء ثم أخذته
إلى مامن أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطاف فرح ثلاث مرات فهل يطهر بكل من هذين الصنفين
(الجواب) نعم يطهر كفى طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبى يوسف عليه الفتوى كفى الجمع والبرزخية
وخزانة المفتى وغيرهما ربه حزم فى الظاهر به وصريحه فى البحر **(سئل)** فيما إذا وقعت فارة ميتة فى رغو
دبس جامدة بحيث لو شقت لاستلعم ورويت وقوف ومحوها فهل يكون الباقي طاهرا **(الجواب)** نعم يطهر
ويؤكل الباقي والجامد هو الذى لا يضمن بعضه إلى بعض إذا قرحا محله فائق أو استصعب به يؤكل ما سواه
يرى *** أفتى** قارى الهداية بأنه إذا غلب على ظن المتوضئ أنه بصره مسح وأمسح عنه المسح ولا يجب عليه
شئ وأفتى بوجوب اتصال الماء فى الغسل إلى داخل ثقب الأذن المتقوية **(وسئل)** قارى الهداية أيضا عن
الفسقية الصغيرة بوضئها للناس وينزل فيها ما يجد بهل يجوز الوضوء منها **(أجاب)** إذا لم يقع فيها غير
الماء المذکور لا يضر **(أقول)** هذا منى على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معتك عظيم بين العلماء
التأخرين حرره فى مشيقي المسألة وقد اختار على الدر المختار فراجعها فها بالاحتياط فى غيرهما والله الجدل
(وسئل) أيضا عن الهداية إذا ركبت على بدن من ورونها وعرفت وأصاب بدن الركب أو ثوبه من عرفها
الموت **(أجاب)** بأنه ينجس ولا يطهر بدن الحيوان إذا أصابه بول أو دود أو الإناث **(سئل)** فيما إذا وقع
ضفدع ماله فى عصير عنب ومات فيه فهل نجسه أولا **(الجواب)** حكم ما روى المائعات حكم الماء فى الأصح كفى
النهر والبر وموت الضفدع فيه لا نجسه كفى الكثر وغيره فلا ينجس العصير وفى الهداية والضفدع البرى
والبحرى سواء وقيل البرى يفسد لو جود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحرى ما يكون بين
أصابعه مترد وجمع فى السراج عدم الفرق بينهما لكن جملة **(أجاب)** ما كان ينجس دم سائل فإن كان يفسد على
الجمع يجرى عن شرح المنية وتعام القوائد فيه **(سئل)** فى دبس مائع مرط على جل ينعل يسمى زر بول ووطه
فأنتل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل تنجس الدبس به **(الجواب)** حيث كان النعل طاهر
لا ينجس الدبس المزبور **(سئل)** فى خابية تملأ مطمورا كثرها فى الأرض ولغ فيها كب فتزعموا ما فيها
وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وينشفونها فى كل مرة بخرقة طاهرة ثم ملؤها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء فى دلو
سبع مرات يخرج المائعين جانبها الخارج فى كل مرة وهو من خرف قديم فهل تطهر **(الجواب)** نعم تطهر
(أقول) قوله ثم ملؤها الخ نجاسة فى التطهير والافه غير لازم عندنا **(سئل)** فى الكبد والطحال هل هما
طاهران قبل الغسل **(الجواب)** نعم حتى لو طلى بهما وجها لخصوصى به تجوز صلاته كفى الخاتبة وهما
حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمل والجراد ومانا الكبد والطحال وهو بكسر
الطاء والمكروم فخرنا من الشاة سبع الفرج والخصيف والغنق والدم المسفوح والمرارة والمثانة وإن ذكر
ونظمها بعضهم بقوله إذا ما كتبت شاة فكلمها * سوى سبع فظهن الوبال
ففاء ثم شاء ثم غين * ودال ثم ميمان وذال
(أقول) وكنت جمعت فى حروف كلتين ونظمها بقولى
ان الذى من المذ كثرى * يجمع حروف فخذ مدغم
*** (كتاب الصلاة) ***

(سئل) فى المقتضى إذا كان الامام حذا مهل بنو به فى التسليمين أم فى البين فقط وهل قال به أحد أم لا
(الجواب) نعم بنو به فهم ما هو روابه الحسن عن أبى حنيفة توبه قال يحدو وقال أبو يوسف بنو به فى
البين فقط على ما فى الخاتمة وفيها زيادة لا بأس بها روى ان محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة فى الذكر
وفى كتاب الصلاة وأخرو هذه المسألة اختلف فيها أهل القبلة قالت المعتزلة جله الملائكة أفضل من جله بنى
آدم وقال بعض أهل السنة جله بنى آدم أفضل من جله الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم

اذ اخرج الماء النفس من
البئر كره أن يبله الطين
وبطن المسجد أو أرضه
لنجاسته بخلاف السعدين
اذ جيل في الطين لان في
ذلك ضرورة فلا يشبه الا
بذلك انتهى وفيه نقلا عن
الشجرة لأبأس ورض الماء
النفس في الطريق ولا
يسقى للهام وفي خزانة
الفتاوى لأبأس بأن يسقى
الماء النفس البقر والأبل
والغنم انتهى وفي النهر
وهل يسقى للدواب قال في
الذخيرة لا وفي الخزانة
لأبأس بذلك وأقول لما في
الذخيرة نواف في مافي البدائع
ومافي الخزانة مافي الاستبصار
فهما قولان متقابلان
لانقلان متناقضان انتهى
والله أعلم (سئل) في
الشارب اذا طال هل يجب
تخليله أم لا (أجاب) لا يجب
تخليله وان طال قال في
اعلام الاخبار وفي شرح
القدوري قال عزوا الى
رواية المحيط لا يجب اصال
الماء الى ما تحت الحجابين
والشارب بافقاء الروايات
قال الحلواني وانفقوا على
أن عس الماء شرع عليه
وفي صلاة النصاب اذا قص
الشارب لا يجب تخليله
وايصال الماء الى الشفتين
وفي النوازل لا يجب وان
طال اه وقال الشيخ علي
المقدس في شرح الكنز
٧ قوله وقال في النهاية الخ

وهم الرساكن أفضل من جملة الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة ونحوها
الملائكة أفضل من عوام بني آدم وما ذكره مجتهدا يدل على التفضيل لان الواو لجمع المطلق دون الترتيب
اه (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقيل الفرض هل هي عندنا
مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها وبعدها مندوبة
وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده قطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما
في النور (سئل) في اقتداء الحنفى بشافعي ورفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح أم لا (الجواب)
رأيت في مجموعنا الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبدالرحمن الرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة
للشيخ محمد بن أحمد مسعود القنوي الحنفى في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم يروها بالباطل عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا المكحول النفسي فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكيف يصح ما رويته بسم الله الرحمن
الرحيم (ان الله ولائكم تصلون على النبي) يعنون ما ظهره وشرفه وتعلم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه) اهنتوا أنتم أيضا فكأنكم أولئك يقولوا اللهم صل على محمد (وسلو تسليما) قولوا السلام عليكم
أيها النبي فان قلت لماذا؟ كذا السلام بالمصدر ولم يردك الصلاة قلت لما كذا الصلوات كذا سبعان
والجواب لا يجب صلوات الله وصلوات الملائكة والاخبار والنداء والامر بما نطق به ان السلام ليس كذلك
فا كده بالمصدر واللاية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا قال أبو السعود
العمادي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فالتين اللهم صل على محمد وسلم وتعود ذلك قبل المراد
بالسلام الاتي اذا لم يربا بالتسليم واللاية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطعما غير تعرض
لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كله جرد كره لقوله عليه الصلاة والسلام ورغم أنف رجل
ذكرت عنده فلم يصل على منهم قال تجب في كل مجلس وان تكررت كره عليه الصلاة والسلام ومنهم من
قال بالوجوب مرة في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن
يصل عليه كله جرد كره الرابع اه ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله
عنه بعدما علم النبي صلى الله عليه وسلم هذا اقلعت هذا وأعلنت هذا فتدعى صلاتك فتدعى التمام
بأحد هاتين علي التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية
أيه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجب ولكن ليس فيه أن لا يجب في الصلاة وأنها جبرها
فصم على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واحدة هكذا قال
الكرخي لان الامر بانفعل لا يقتضي التكرار اه وفي المحيط قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة
ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوي لا يلزم كمال جمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
واحدة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة قد ذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشرية وقد
اجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فقال نحن ما أنكرنا فرفضته وانه يجب في العمر مرة امتثالا
للأمر وهو لا موجب التكرار وانما لم يذكر كونه مذكورا في النقصان وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره
أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربنا لا يؤمنون حتى يحكموا فيما نحن بنهم ثم
لا يجسدوا في أنفسهم حربا معك فتب وتسلوا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة
ويقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جواز الحلبي يكفي المواهب أن تكون
الصلاة بمعنى السلام عليه (فوائد) * فمحم قرأ وأعلن جليلك بغير ما لا تفقد وعن جابر الله ملائكة
العرب تنكفي بالفتحة عن الألفا كصفاهم بالكسر من الباء ولورق أعذب الله لا تقصد أيضا كصفاهم
بالضمة عن الواو فتعني من باب حذف الحرف وان لا يادة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبو جها كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر ما يطعم على شقه الا يمين وفيه اختلاف العلماء من العصابة

تجني مافي هذه العبارة من السمة مولى على عبارة النهاية سالمة منها فالتراجم وقوله وأما الجواب اخ انظر ما الذي

والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال **الاول** سنة والذهب الشافعي وأصحابه **الثاني** مستحب وروى عن أبي موسى الأشعري ووافق من خذج وأبو نعيم مالك وأبو هريرة بن يونس عن النبي صلى الله عليه وسلم من التابعين محمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم **الثالث** واجب لا بد منه وهو قول محمد بن حزم فلا يخبره صلاة الصبح بدونه **الرابع** يستحبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله مابال الرجل إذا صلى إلى ركعتين لم يعمل كما يعمل لليلة والحار إذا سلم فقد فعل وروى ابن أبي شيبة أيضا وصحت ابن عمر في السفر والحضر فأما أنه اضطرع بعد ركعتين وفي رواية نهى ابن عمر وأخبارها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الأسود بن زبوار إبراهيم النخعي وقاله في ضبعة الشيبان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الاعتكاف إلى أنف وحكام القاضي عياض عنه ومن جمهور العلماء **الخامس** خلاف الأولى وعن الحسن أنه كان لا يحبها الاضطجاع **السادس** أنه ليس مقصود لذاته وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفرصة ما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو محكى عن الشافعي عني على الظاهر مختصرا (أقول) لم تعرض للنقل عن أحد من أئمتنا وقد رأيت في مسند الإمام محمد بن باب صلاته الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى حذرا كرم ركعتي الفجر ثم اضطرع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل من السلام قال محمد بن سعد بن عبد الله بن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة **هـ**

(باب الجمعة)

(مسئل) في تعظيم يوم الجمعة هو خصوص هذه الأمة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود عدوا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الأمة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب العريقة وما معناه وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا ثقة حديث وهو البصري عن أبي هريرة بن يونس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون يوم الله امتيذائهم أو أقوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلغوا فيه فهدانا الله والناس لنا فيه تبع اليهود عدوا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشرع على أنه فرض على الأمم السابقة من اليهود والنصارى فكان قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فوله نحن الآخرون أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في الميزة والعكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء قبل الخلاق ودخول الجنة ويبدأ بهم قال أبو عبيد تكرر معنى غير وعلى ومن أجل فكون المراد بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تكملة المدح بما يشبه القم لا مدح معنى النسخ أو على أنهم تشكروا تعليبه لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أقوا الكتاب من قبلنا فتكون آخر من لهم ثم هدنا إلى الجمعة وهو قبل السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والإنجيل أو الجنس أي حسن الكتب الميزة لصعود العزير اليه في أو أوتينا من بعدهم الآن يكون من باب الاستفهام فهذا والله بان نصه الله لنا ولم يكننا إلى الاجتهاد فيه ففرض عليهم أيضا تعظيمه ويعتبه الاجتماع فيه فاختلغوا فيه هل يلزم بعينه ما سوغ لهم إبداله بغيره من الأيام فاجتهدوا في ذلك فاختلغوا وروى أبو حاتم عن الرشد أن الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى أن الله يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا فجعله عليهم قالهم يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت لزمهم أنه يوم فرغ الله نفسه من خلق الخلق فقلنا واذك فضيلة توجب عظم اليوم فقلنا نحن نعظمه ونسبحه في العمل ونشغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم قالوا النص فضله وأما ما اشتمل عليه الحديث من أنواع البديع فيه الاحتمال وهو أن يكون شيئا لهم متعلقا فيذكر أحد الشينين ويحذف متعلقه ويحذف الآخر وذكر متعلقه كوله تعالى وإلى ما أعبد الذي ظفروا به ترجون قبل أمه وإلى

يحب تعظيمه اه وصرح في البحر بأنه لا يحب اتصال الماء إلى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يجعل قول من قال أنه يجب اتصال الماء إلى ما تحت شعر الشارب على ما إذا كان بحيث يمدون ما تحت الشعر وتجنبه في التخصيص من الآداب وصرح الولوالحي في باب الكراهية بأن الفقيه أنه لا يجب اتصال الماء إلى ما تحت الحاجبين **هـ** والله أعلم (مسئل) العلامة شيخ الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية وجه الله تعالى في العمل إذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته (أجاب) المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل إلى أن يغمسه ثم يعلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفضل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه كذا في فتاواه (مسئل) في فارة وقعت في زيت فعمل إذا وضع في ناعض سروق السفل وسب عليه الماء ثم أخذ بالمعسن أسفله ثلاث مرات تصورها نقله الإمام ناصر الدين أبو القاسم في الملقط عن أبي يوسف أم لا يظهر وهل إذا صب صابونا وصار مستقيلا ومهر أم لا (أجاب) نعم

يلعب الزيت بهذا الصنع
 وكذلك لو صب عليه الماء
 غطفا فرغ ثلاثة مرات كما
 ورد عن الثاني وقطع به في
 الظهيرة وعليه القترى
 كالإجماع وغيره ومظاهر
 كلامه الخلاص استخدام اشتراط
 التثليث وهو مبنى على أن
 غلبة الظن بحسنه عن
 التثليث وفيه اختلاف
 فصيح وتوسى وهي من
 المسائل المشهورة قبل غلبة
 الظن تكفي وقيل لا بد من
 التثليث ويصح كل قطع
 صاحب الخلاصة جزم على
 الأول وفيه صرح في مسألة
 الشوبه أنه قال وبوقت
 سكون قلبه البسمود وقع
 في بعض الكتب في هذه
 المسئلة فيقول فيعاولا الدهن
 الماعفر فرفع هكذا يفعل
 ثلاث مرات والظاهر أن
 لفظة ففعل من زيادة
 النسخ فأنالم فمن شرط
 التطهير الغلبان مع كثرة
 النقل في المسئلة والتبصير
 لها اللهم الآن وادباغنى
 الخري لم يجازا بقصر
 في مجمع الرواية شرح
 القدوري أنه يصب عليه
 مثله ما هو بحرق فأنالم
 ومسئلة طهارة الزيت
 الخمس باتخاذ صابون صرح
 بها في المجتبى والبراز به قال في
 المجتبى جعل الدهن الخمس
 في صابون يفسى بطهارته
 لأنه تعبر والتغير مطهر عند
 يحمىدو يقى به للباوى اهـ

لا أعبد الذي غطى في البسه أرجع وما لكم لا تعبدون الذي غطىكم واليه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر
 المرتب في قوله يبدأنهم أدقوا الكتاب من قبلنا راجع إلى الآخرة وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى
 السابق وفيه الإجماع وهو أنه أدقوا الكتاب من قبلنا فكون كتابهم منسوخا بكتابتنا فكون مدحنا وفيه
 تأكيده المذبح بما يشبه النعم وفيه الاستدراك في رواية وأوتينا من بعدهم النصير يرجع إلى الكتاب يعني
 القرآن وفيه الطبايع إلى الآخرة السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالتناس لنا فيه تبع جمع وما
 بعده تفريق في فيه سبعة أنواع يعبدونها ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نينا بمجد أفضل الصلاة وأتم السلام
 (مسئل) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب) نعم كذا كرم في التنوير وقال
 السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وهو أن أخذ قول الزيلعي وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد
 حواهم مدفوع وقال العيني في شرح الجمع وعليه الفتوى ومثله في إمامة فتح القدر (قائده) قال
 الشيخ خير الدين في شاشيته على العزمين باب الأذان لم أر لأئمتنا نصاصر بحال إذا كان الجوف هل هو مكروه
 أم لا والذي يحرران الذي بين يدي الخطيب فيه الشافعية قولنا الاستصحاب والكراهة وأما الأذان الأول
 فقد صرح في النهاية بأن المتواتر فيه إجماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصالح الجامع اهـ وفيه
 دليل على أنه غير مكروه لأن المتواتر لا يكون مكرهاً وهذا الذي بين يدي الخطيب المتواتر كونه
 بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعيه مستنداً فإما ما المعلوم حسنا فهو عند الله حسن وقال السرخسي في
 الأول أول من أحدث أذان اثنين معاني أمية اهـ (تفه) فيما يستحب فيه يوم الجمعة وليلة وما يكره مع
 ذكر ما أطلع على الخلاف فيه من السحب فيه الابتدال والغسل بالصلاة وإزالة الشعر وتقليم الأظفار
 لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكروه تقليم الأظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة فيه من معنى
 الحج وقبل الفرج من الحج قصاً للشعر وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الأظفار غير مشروع وجهاً في
 الأخبار من قلم الأظفار يوم الجمعة أعاد الله من السمو إلى الجمعة القليلة وثلاثة أيام أو ستة أيام في بعض الروايات
 أن من يقيم أو يقص يوم الجمعة عملاً بالأخبار فكأنه حج واعتقر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية إذا وقت يوم
 الجمعة أقبل الأظفار رأى أنه حلقها قبل يوم الجمعة ومع هذا في رواية يوم الجمعة يكره لأن من كان نظفه
 طويلاً كان رقه صفاً وان لم يبارأ الحد وقتته تبركاً بالأخبار فهو مستحب لأن عائشة رضي الله تعالى عنها
 روت من قلم أظفار يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى زيادة ثلاثة أيام ومنها الأدهان ومس
 الطيب لبس الثياب الفاخرة والتعرب من الخطيب وتغيير المسجد والتكبير البومالشي يسكنه ووقار وأن
 يقول عند الشكر والاهم اجعلني من أجمعين توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك وغب
 اليك وتأخير الغدا والقبالة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة للجمعة والمناقضين أحياناً تبركاً وقراءة
 الفاتحة والقولتين والاختلاص بعد هاسجاً ساجداً فعلى حفظه الله من مجلسه ذلك إلى مثله وقرأه سورة
 هود والكهف والذخار وعبادة المربوض يارة الأخوان في الله تعالى يارة الصبور وصلاة السبع وشهود
 الشكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلة القدر أارة الزهراء من سورة
 الكهف وبس والذخار ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة قرآنية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في
 مفر بها الكافرون والاختلاص من نور الله عبق بيان ظهر الجمعة للعلامة المقدسي

(باب الحنافة)

(مسئل) في إمرأته ماتت عن زوج وورثة غيره أمرها والزوج بشيئاً ذل على الكفن والجهيز الشرعي على
 أبيه حسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم (مسئل) في إمرأته ماتت
 عن زوجها وأولادها من صغير من منه فقد فتت الأم معها أمته من التركة تعدوا تلقى الامتعة بذلك فهل
 تضمن الأم ذلك (الجواب) نعم تضمن الأم حصه الزوج وولديه حيث تلقى الامتعة والابن يشي عليها بطلبه

مخرج به في فتح القسدي
 جواهر الفتاوى وجامع
 الفتاوى وأمينه صاحب
 منح الغفار في منه تنوير
 الابصار وهو منقول عن
 أجناس الناطقي وغيره
 وألله أعلم (سئل) فيقال
 قول لفعل العن لئلا هل هو
 طاهر محل شربه أم لا
 (أجاب) لا خلاف في طهارته
 لما في الجواهر من أن سور
 ما كولا ليعم ظاهر كبنته
 والظاهر من محل شربه ولم
 أن من مخرج به والله أعلم
 (سئل) في صاحب سلس
 السؤل إذا كان ينقطع
 ساهق يقطر ساعة كيف
 يكون وضوءه هل له المسح
 على الخفين وهل يقسم
 الفاتحة على الوضوء كالصحيح
 (أجاب) صاحب سلس
 ونحوه يشترط أن يقرأ
 فرض ويصل بوضوء فرضا
 ونفلا ماشاء ويصل
 وضوءه ويخرج الوقت فقط
 وهذا إذا لم يمسح عليه وقت
 إلا وذلك ما حدث وجد فيه
 وأما مسحه على الخفين
 فمختص بذلك على وجه
 الاختصاص أن أصحاب
 الاعتقاد إذا فرضوا العذر
 غيروا وقت وضوءه
 والبس في مسحه حكم
 الأصحاب ممن يرون في الإقامة
 هو وأوليه وفي السفر ثلاثة
 أيام وليسا بها من وقت
 الحدث العارض به بعد
 البس بخلاف ما لا لبس

لحمة كلهم صريح كلامهم في البحر وغيره (سئل) في المرأة إذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلقت تركه
 فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج (الجواب) الملقى به وجوب كفنها على الزوج وإن تركت مالا كما
 في التنوير والخاتبة ووجه في البحر بأنه الظاهر لانها ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبري
 أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل أخوان القبر الموقوف له ويريد أن يخرجه الميتة فما الحكم
 الشرعي (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة بغير ما أتفق فيولا يعمل الميت من مكانه كما في التنازلية
 كذا أفنى المهنداوى روح والمسئلة في الخبرية من الخنازير (سئل) فيما إذا قرر القاضي بدلا للمعماري
 في حرق قبر الموتى وتعميرها واصلحها للاحتياج لذلك لأهل بيته وأتقانه ويريد بعض الخطار ينمنعه من
 ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع
 * (باب بالزكاة والعشر) *

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بمشقة فهل المعتبر في ذلك فقراه مكان المال أولا
 (الجواب) نعم المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كما في البحر والنهر وطله من ملك في شرح
 المجموع بأنه محل الزكاة ولو هذا تسقط به لكا * رجل له ماله في يد شركه في غير المصر الذي هو فيه فانه
 يصرف الزكاة في قراه المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه من خلاصة من الفصل الثامن * وفيها
 لو دفعها إلى قراه بلدا خويل علم الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلده ويريد الحج
 وأصطعب مع من المال نصبا كثيرا فلم يخرج زكاته ما ويريد أن لا يزعم أنه لا يزعم زكاته إذا حال عليها الحول لكونه
 يريد الحج فهل يزعم زكاته (الجواب) نعم يزعم زكاة القاضل مع حب حال عليه الحول ولم يخرج
 زكاته ولا عبرة بزعمه كذا كورلان ماليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر
 والكفارة ووجوب الحج ومسدة الفطر وهدي متعة وأضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى
 والمباقي وكذا في العروة والنهر وغيرهما وأما الزكاة كذا كورلان الحج لا يجزعه من ملكه والله أعلم
 (سئل) فيما إذا كان لرجلي أشجار بمصر فأتته أرض عشرية فقطعها وأنتعصم بها فقام التسليم على
 العشر يطلب عشرها من مسافهل لا عشر فيها (الجواب) نعم لا عشر في الأشجار لأنها بمنزلة نخلة الأرض
 ولهذا تتبعها في البيع كذا في البحر وغيره ما من باب العشر بمثلته أتى الشيخ اسمعيل كما في فتاواه
 في باب البغاة (أقول) قوله لا عشر في الأشجار يعني الثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما عد للقطع في كل سنة
 ففيها العشر كما يأتي عن الخاتبة بخلاف نفس الثمران فيما العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مروج مجازية
 في أوقاف أهل بيته عليها عشر فرضا السلطان عز نصر من بدلتها ويريد أخذ العشرين من راع المزرعة
 ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لنظارها
 والعشر على جهة الأوقاف باخذ التمازي من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها
 والعشر على جهة الأوقاف باخذ التمازي من نظار الأوقاف (سئل) في قرية جارية بتماها في وقف
 مدرسة بزرعها راعها مزارعة يدفعون ما شرط لجهة الوقف عليهم وهو ربيع وعليها عشر لز يدفعون
 للمولى المقدسة أخذ ربيع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشرين ذلك وليس له بدليل عشر
 ذلك من الزراعة (الجواب) نعم كما أتى به المرحوم العلامة قالا في الاسعاف إذا دفعها إلى مولى
 الأرض الموقوف فصار عتقا خراج والعشرين حصه أهل الوقف لأنها الجارية معني وفي منظومة النسبي
 والأرض تستأجر وهي عشر * بعشها الاستأجر
 كذا من يدفعها مزارعة * يدفع للأرض بلا مدافعة
 لكن في الدرمن آخر باب العشر والعشر على المؤجر كبراج موقوف وقالا على المستأجر كستعين مسلم وفي
 الحاوي وبه ولهما ما أخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر والعشر على جهة الوقف في

بظهار العذر بان وجد العذر مقدار الوضوء وليس أول كلهما أو فيما بينهما واستمر حتى ليس فانه حينئذ لم يجمع في الوقت كلًا قوماً
 نطقه غير ما ينبغي به ولا يمنع خارج الوقت بتاعلي ذلك ليس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاسد على الوقتية سببها
 بحيث لو عكس لايصح اذا كان صاحب ترتيبه يكره اذ لم يكن صاحب ترتيب والله أعلم (سئل) هل الايلاج في فرج الهيمه ينقض الوضوء
 ولو لم ينقض منه شيء أم لا ينقض ما يخرج منه شيء (أجاب) بجواب الايلاج (٩) في الهيمه لا وجوب الغسل ولا ينقض
 الوضوء ما يخرج منه شيء

الاشياء وتفسد الاجابة باشتراط خرجها أو عسرهما على المستأجر وفي الخبرية صرح في الصرن فقلعن
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المأجور عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر ولا على المستعكرين شيء قلت عبارة الخاوي القدسي لا تعرض عبارة غيره فان فاضلنا
 من أهل الترتيب ومن عاداته أن يقدم الظاهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو العند وأقوى بذلك
 غيره واحد من جملتهم ذكره يأفندي شيخ الاسلام واصله ما افندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في
 الاسعاف والخلاف (أقول) فما أجابه المؤلف بسبني على قول الامام المتقي به وقوضع الجواب انه
 اذا كان الخارج من القرية مثلاً من الحنطة يأخذ المتولي أجرة الارض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون فغيره ثم يدفع المتولي من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أجرة لا عشر ما يأخذ المتولي فقط كما يفهم ويهمل ليس لصاحب العشر مطالبه الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافاً للصاحبين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نهى عنه قلت لكن في زماننا عامة
 الارواق من القرى والمزارع لولا المستأجر فيعمل غرامتها أو مؤنتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تفي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو يخرج الفاضل فلا ينبغي العدول عن الافتاء بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لطيفة الوقت ولا شيء عليهم من عشر وغيره أمالوا اعتبر دفع العشر من
 جهة الوقت وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كالايجي فان أمكن
 أخذ الاجرة كاملة بقي بقول الامام ولا يفي قوله ما لما يلزم عليهم الضرر الواضع الذي لا يقول به أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشره في موقوفة مقطوعة على أهل الوقف وجوب دفعه للسلطان
 فاختار رجل من أهل القرية بعض الارض التي يرد منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عني عنه الحمد تعالى الجواب كما به عم الوالد أجاب لوجوه أرضه مشجرة أو مقصية
 بقطعها ويبيعها في كل سنة كنفية العشر وكذا الوجه في القف والدواب ثمانية من أصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره مشجرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاها لزوع (سئل) أرض قرية تجارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زرع زرع عونها يدفعون ما على زرعهم من السهم الموزور ويأخذ التيماري عشره في
 كل سنة والآن زرعها أو أرضها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولي الوقف والتيماري
 ثم حصدا الزرع ويردون ثلثه الى أراضي قرية يهتم بدون اذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيمحق يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشر بل لما في محط السرخسي وجب العشر في جميع الخارج ولا يحسب لصاحبها
 ما يقع من سقي وعجارة أو أجرة حافظه لانه واجب باسم العشر وأنه يقتضي السركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكله حاق الغيبة ولا يصل وان أقر العشر
 بقره لآكل الباقى كفي المشترك اذا أقر وتصيب صاحب على كل واحد ان كان يفتيه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في خارج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً أو أما

الاشياء وتفسد الاجابة باشتراط خرجها أو عسرهما على المستأجر وفي الخبرية صرح في الصرن فقلعن
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المأجور عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر ولا على المستعكرين شيء قلت عبارة الخاوي القدسي لا تعرض عبارة غيره فان فاضلنا
 من أهل الترتيب ومن عاداته أن يقدم الظاهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو العند وأقوى بذلك
 غيره واحد من جملتهم ذكره يأفندي شيخ الاسلام واصله ما افندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في
 الاسعاف والخلاف (أقول) فما أجابه المؤلف بسبني على قول الامام المتقي به وقوضع الجواب انه
 اذا كان الخارج من القرية مثلاً من الحنطة يأخذ المتولي أجرة الارض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون فغيره ثم يدفع المتولي من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أجرة لا عشر ما يأخذ المتولي فقط كما يفهم ويهمل ليس لصاحب العشر مطالبه الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافاً للصاحبين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نهى عنه قلت لكن في زماننا عامة
 الارواق من القرى والمزارع لولا المستأجر فيعمل غرامتها أو مؤنتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تفي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو يخرج الفاضل فلا ينبغي العدول عن الافتاء بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لطيفة الوقت ولا شيء عليهم من عشر وغيره أمالوا اعتبر دفع العشر من
 جهة الوقت وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كالايجي فان أمكن
 أخذ الاجرة كاملة بقي بقول الامام ولا يفي قوله ما لما يلزم عليهم الضرر الواضع الذي لا يقول به أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشره في موقوفة مقطوعة على أهل الوقف وجوب دفعه للسلطان
 فاختار رجل من أهل القرية بعض الارض التي يرد منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عني عنه الحمد تعالى الجواب كما به عم الوالد أجاب لوجوه أرضه مشجرة أو مقصية
 بقطعها ويبيعها في كل سنة كنفية العشر وكذا الوجه في القف والدواب ثمانية من أصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره مشجرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاها لزوع (سئل) أرض قرية تجارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زرع زرع عونها يدفعون ما على زرعهم من السهم الموزور ويأخذ التيماري عشره في
 كل سنة والآن زرعها أو أرضها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولي الوقف والتيماري
 ثم حصدا الزرع ويردون ثلثه الى أراضي قرية يهتم بدون اذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيمحق يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشر بل لما في محط السرخسي وجب العشر في جميع الخارج ولا يحسب لصاحبها
 ما يقع من سقي وعجارة أو أجرة حافظه لانه واجب باسم العشر وأنه يقتضي السركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكله حاق الغيبة ولا يصل وان أقر العشر
 بقره لآكل الباقى كفي المشترك اذا أقر وتصيب صاحب على كل واحد ان كان يفتيه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في خارج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً أو أما

(٢) - (فتاوى حاكمية) - (اول)
 (جواب) لا يكون صاحب عذر هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لومع الجرح من السلطان يخرج من أن يكون
 صاحب الجرح السائل فأعاد أن كل صاحب عذر اذا منع تزوجه بدواء وغيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الخافض والله أعلم (سئل)
 تزوجه اجرة حافظة هكذا في نسخة تانز في نسخة اجرة حافظة دليل قوله ما عني فتأمل اهـ من هامش

هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كغيره شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والردود والسواك
(أجاب) أما السواك يسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي انه لا بأس به باذن صاحب موثقه المشط والميل وأما
قوله الناس فاما ذلك لكرهتهم وسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لتلاصق النقرة باعتبار أنهم يعانون منه فربما وقعت الكراهية بينهم بسببه
لأنه مودنه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف وجب محظوره تنوآله أعلم وأبقي في شرح الروض الشيخ الاستاذ مكرها

الشافعي وبسواك غير
باذن كره الاستاك وهذا
من تصرفه عبارة الروضة
وغيره لا بأس به بان يستاك
بسواك غيره باذنه بل زاد في
المجموع وتبعه ذلك في
الحديث الصحيح فالكراهة
لا أصل لها والله أعلم
(سئل) هل يجوز في المسوخ
أن يمسح المحدث أو يتلوه
الجنب (أجاب) فيه تردد
والاشبه بجواز فيه ما نسخ
ثلاثة وأقر حكمه لأنه ليس
بمكران اجابا كذا في
شرح مختصر أصول الدين
الحاجب للضد وإذا كان
هذا فافيا لتركه من باب
أولى الجواز فيما نسخ ثلثه
وحكمه والله أعلم (سئل)
عن كيفية الاستحباب بالماء
ما صورته (أجاب) أما
الاستحباب بالماء فلم أر من
صرح من علمائنا بكيفية
أخذ موصبه وقد أبيت في
كتب الشافعية وبسن أن
لا يستعين بيمنه في شيء من
الاستحباب بغير عنق فأخذ
أجر يساره بخلاف الماء
فأله يصبه بيمنه ويفسل
بيساره ولا مانع منه عندنا
فالظاهر أن مذهبا كذلك

خراج الوظيفة بحسب الذمة فيخله أو قبل لا يخله أ كل الطعام قبل نقد الثمن لغير البائع وقال أبو حنيفة
مأ كل من الثمرة أو أطم غيره ممن عشرة وعن أبي يوسف لا يضمن بقدوم ما يكفيه وعياله لكنه يعتصر في
تكميل الاوق وماتلفه أو ذهب منه بغير مسعفة عنه بقدره إذا أخذ من مثله ضمن ان لا يملكه
بدل ما لم يسترك اه (سئل) في أرض عشر به تسقى بماء العشر بد البسة ليس لها شرب غير ذلك فهل
يجب نصف الضمأ لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيها ما سقى بغرب أو دالة أو سانية نصف العشر
قبل دفع مؤن الزرع ومنه في التنو وبغيره والغرب الغلو الكبير والدالية جزع طوبى لغيره أو ساعدو
وربك الرجل الدرف الاخضر فيرتفع الغلو بالماء وقيل هي دولا وبالسانية الناقة التي يسقى عليها
(سئل) فيما إذا كان نذير غراس حور على حاقن نهري أرض وقف عشر به فقطع نذر في الحور وطلبه
صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشرين في ذلك كتبها الفقير محمد العمادي المتقي دمشق
السلام الحمد لله الجواب كراهة الم المرحوم أجاب قال الحدادي الاشجار التي يحلى المسألة لاني فيها اه
والثلاثة في البرازيه (سئل) في قر به بعضه أو وقف بعضه ما يرى وبعضها تيمارى ومذ كور في الدفر
السلطان انها في الأصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الحظنة أو درهم وريد ان تانظر الوقف
والمستكمل على الميرى والتيمارى أخذ القسم المعين في الدفر المرفوع فهل لهم ذلك أن كان في القسم حظ
ومصلحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب) لتانظر ذلك مادامت لفظة قائمة والا فلا أو المثل بالغامباغ
كتبها المفتي على العمادي المتقي دمشق الشام الحمد لله الجواب كراهة الوالد المرحوم أجاب (سئل) فيما
إذا كان نذر بدأ بشجار ثمرة قائمة في أرض قر به عشرة به جارية في تيمارى وحصل بر يد طلب العشر من غلوا
الاشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي التمار إذا كانت في الارض العشرية العشر وليس
في غلوا الاشجار نذر تبقى أرض الخراج شيء اه وفي محيط السرخسى كل شيء يتبع الارض في البيع بغير
شرط فلا عسر فيه لأنه بمنزلة أجزاع الأرض وكل شيء لا يتبع الأرض الا بشرط فيه العشر كالحبوب والتمر
الزرو والى لا يصح القر زراعة كبر والبطيخ وثمرات ونحوهما فلا عسر فيها لأنها غير مقصودة في نفسها
وانما المقصود غراسها اه واعلم ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت ثمرته وأمن عليها الفساد لا وقت
الادراك كما قال الثاني ولا وصوله في الحظيرة كما قال الثالث وانما خلاف يظهر في وجوب الضمان بالانكاف
نهر من العشر ومنه في الجرو المنح (سئل) في أرض وقف أجزاعها لاناظر من يد مددة طويلة معلومة
بأجرة معلومة ينفقها كتم شري راها وريد الناطر أن يقسم زرع الارض المزروعة قبل ان يهاجمه تجارته
فهل ليس له ذلك (الجواب) حبث أجزاعها بآجر المثل ولم تستعمله لاجازة ليس له ذلك والحالة هذه (سئل)
في تيمارى قر به له عائمة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفر الخاقاني والبراءة السلطانية
التي يده يقيم بكنز زرع القرية بدفع شيء من قطع القرية عينه سلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك
(الجواب) نعم يمنع (سئل) في المزراع اذا باع الفضة المشورة بمن معلوم وتسرف فيها المتري بدون اذن
التيمارى وريد التيمارى أخذ حصة العشر من غنها فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الطعام العشر
فأخذ صدق ان يأخذ عشره من المشتري وان تصرفه لانا الحبيب عشر كاتسعة أعشاره للمالك وعشره

وهذا هو المذهب للناس فلعلهم اغتروا كونه لظهوره والله أعلم ثم أبقي الضمان المعنوي شرح مقدمة الغزوي وبفيض الفقهاء
الماء يسد البني على فرجه على الأمان ويفسل فرجه بسد السرى اذا لم يكن عز فان كان بسده السرى عذر تمتع من الاستحباب ما جاز
لاستحباب البني من غير كراهة فهو بحمد الله كجنته والله أعلم (باب التيمم) * (سئل) في التيمم ليس الحصى أول ثلاثة القرآن مع وجود
لما والقدرة على استعمله هل يجوز أم لا وأضحو النالجواب معه لاولكم التواب ان الله جل وعلا (أجاب) المصير به عندنا أن ما كبسده

الطهارة شرط في دفعه وحده يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد للحديث وأما الطهارة شرط في فعله وحده فلا يجوز التيمم مع وجود الماء إلا في موضع يقتضي القنوت لا إلى خلف كصلاة الجنائز أو الصلاة التيمم لم ينصف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء التيمم لقرأة القرآن العظيم ينظر أن كان محدثاً فهو من قبيل الأول لجوازها بدون ذلك وإن كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدره على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد والقراءة (١١) ولو من المصنف أو رسمه أو كتابته أو زيادة

القبور أو لإعادة المريض أو لتطهير القرآن ولا يرد بها الصلاة أو تيمم لمن الت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو الإلام لتجاوز الصلاة بذلك التيمم عند علمه تأخر ولو تيمم لصلاة الجنائز أو وحدة التلاوة جائزة أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وعلم ذلك منذ كورفي كتب العلماء ورحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سافر بمجازة فباض وحل ليس بها ماء ولا حجر ونضاض وقت الصلاة فهل إن شئهم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال (أجاب) المصنف من مذهب الحنفية بجواز التيمم بالطين لأنه من جنس الأرض وصرحت التسون بجواز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض حتى على حجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا وجد الأطين ياطفه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقبل عند أبي حنيفة شيم بالطين وهو الصحيح لأن

للفقر أو لهذا صار المال ممنوعاً عن الانتفاع به فلم ينفذ به في مقدار العشر بخلاف ما لا يملكه مالك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر أو شاء أخذ من البائت لا لأنه جعل حق الفقراء وذلك في المقتضى وأن قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باعها كثيراً فبقيته فلم ينفذ به قبضه المشتري فلم يمسك أن يأخذ عشر الطعام وإن شاء أخذ عشر الثمن ويكون هذا إجازة للبيع بحيث السرخسي في بيع الطعام المتصور ولو باع العنب أو الزبيب أو العنبر يأخذ عشر غنمه أو ماله باع بعد ما جله ناطفاً يأخذ عشر قيمة العنب من زر كاترته الأكل (سئل) في قرية تجلو به في تيار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعون زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق لثلاثة ولا ن قبلهم أخذ قسم قام الآن أحد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية متقطوعة ممنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كسبه فقير ربه اسمعيل المفتي قضاء الشام الجديدة كذلك الجواب كسبه الفقير محمد العماد المفتي بدشق الشام الجديدة كذلك الجواب كسبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي بقضاء الشام الجديدة تعالى جوابي كذلك كسبه الفقير أبو الوهب الحنبلي الجديدة تعالى كذلك الجواب كسبه الفقير محمد العماد المفتي الشام (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشر التيمم على مال موقوف يدفعون زراعتها في كل سنة للمستكمم والآن قام المستكمم عليها يطلب أخذ القسم من زراعتها لم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لكنه يعمل بأنه في القرية عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم إلا أن يترامى مع الزراع عليه وكتبه في دفتر السلطان لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث يتعارف فهم والله تعالى أعلم فتاوى اسمعيل وفي أوائل كتاب الوقف من الخبر به لا يعمل بمجرد دفتر السلطان في ثبوت الوقف (سئل) في العشر إذا دخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتدخل لأنه مؤنة الأرض كالأجر وغيره من فضل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشرى أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الأشجار المثمرة كغلي الزيلعي والبر وغيرهما (أقول) وإنما العشر في نفس الثمر في الأشجار المعدة للقطع كما (سئل) في أرواق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلها عن الزاهد ماصورته قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عند نأوا وأقالها أنه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في حرر الفقه فقال يجب العشر في أرواق التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في أوان تقليم الكروم وغير ذلك اهـ (سئل) في شجرة حور بالمهمله ثابتة في أرض عشرية تيجار بقدر بلغت أو أن قطعها فهل للتجار أخذ عشره منها (الجواب) نعم ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الأم هل يجوز له أخذ زر كاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء إلا أن في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات أو أنقوا في ذلك رسائل وأقربها المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورواياته من أشرفها وجمها وقد سماها النور والفتن في الشرف من الأم وحزم بعدم حصوله على أحكام القرنيين لتصريح الفقيه بأن الولد يتبع أباً ميقين مستدين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن قال وجسدت له الولد للزوج لا ينسب إليها وإنما ينسب إليه ومؤنته عليه وحكمة النسبة أن خلق العظام والعصب والعروق

لأنه بعد روضه البدعي الأرض لاستعمال حرمة والطين من جنس الأرض إذا ناضار من غابا بماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحط اهـ لكن في الأول إذا ينفق وقت الوقت بالحنوبه بالطين وشيم إذا جف كذا يصير معنى المثلثة التي عن أبي الحديث الشرف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الأشباح حيث قال فيها أفرق فيما لمع والغسل لا ينقض الجنابة بخلاف المسح (أجاب) قوله لا تنقضه فهو بحكمة النسبة إن أعني بعض النصع وحكمة النسبة إلى أبيه دون أمه إن الخنوبه أظهر تأمل اهـ مصححه

الجناية بخلاف المسح أى لا تنقض الجناية الفصل وتنقض المسح وقد مر وأن الجناية لا تنقض كالتزاجى لا يجوز الجنب المسح على
 الخفس قال فى الصلوة والمحققون على أن الموضع الذى فلا حجة إلى التصور وقد تكلف علماءنا إلى التصور بأشياء بطول ذكرها
 والحاصل أن معنى قوله فى الاستبدال تنقض الجناية الفصل وتنقض المسح معنى السابق عليها فخرج المولى بسبيل الله الأرضها عنه وبزعمه
 يسرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقض (١٢) الجناية غسل الرجل السابق على الجناية الكائنة بعد اليس لأن الخف جعل مانعا من
 سريته الحدث إلى الرجل

والمسح انحطاع على ظاهرهما
 فنقض الجناية والجنب
 ممنوع من المسح فلا يسيل
 إليه معها فاضطر إلى ترك
 خفيه للغسل وبزعمهما
 يسرى الحدث فحبب الفصل
 بذلك لا يسبب أن الجناية
 تنقض فأملى والله أعلم
 (كتاب الصلاة)

(سئل) من نابى فى أهل
 مدينة قد عصى من مدن
 المسلمين قد بلغ إلى جمعهم
 بالتواضع عنى بأئمتهم
 وأجدادهم يصان على
 القبلة إلى جهة مستدلين
 عليها بمحارب المسلمين
 بمساجدهم التى باعوا زعمهم
 واجمعهم من قديم الزمان
 وإلى الآن أن هذه المحارب
 الكائنة بالمساجد من زمن
 سيدنا الإمام عسرى بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه
 وإن الملك صلاح الدين قد
 فتح بالمدينة المذكورة
 محصدا ووافق بحسبه
 المحارب المذكور وذلك لأن
 جاء شخص فذكر يقول
 أن هذه الجهة التى بها
 المحارب بايست جهتها القبلة
 وإنما صرفت وأن هذه

من ماله والحسن والجمال واليمن والهزلى مما يزول ولا يبقى كالصوم من ماله على كل حاله نسبة إلى
 المصطفى صلى الله عليه وسلم له شرف ما لا خطا حيث صوم من ذبه الشرفا وكناه ذلك شرفا * وما لم يتصل
 له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباها لانه أخذان كالأسيما وقد ذكر فى شرح الآثار أنه يجوز فى زماننا
 إعطاء الزكاة لغير هاشم الاختيار لعدم وصول شخص إلى هاشم بسبب إهمال الناس أمر الفتاوى والواجب
 عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار ما روى الإمام الجليل الطحاوى وهذا فى
 الهاشمي المجمع عليه فما خلف فى المشار إليه وقد جعلنا كونا الجواب واقعه تعالى الموفق للصواب (سئل)
 فى أراضى قرية ببلدية زعمتها بين زيد وعمر ومناسبة وعلى الأرض عشرين جربا عا سلطانة فزرع زيد
 حصتها من أراضى القرية وبه يدرى كعمرو مطالبته بمحتمل عشرين جربا فحل له ذلك (الجواب) نعم له
 ذلك (سئل) فى قرية وقف عليها عشر تيمارى وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها وبريد من الوقف أخذ
 القسم منهم ووقف حصتها لتيمارى من ماله الباقى بصرفه فى مصارف الوقف وجهه الشرى فهل له ذلك
 (الجواب) نعم وقد تقدم نقله عن الساعف وغيره (سئل) فى أرض تيمارى به عليها قسم متعارف يؤخذ من
 زراعتها وجب الدفتر القديم السلطاني والآن امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلة التيمارى ويكفنه
 أن يأخذ من القسم دواهم بدون وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحال هذه
 (سئل) فى يوم من أيام آخر السنة بعد ادخال الغلة وحصادها بعد أداء بدل زعامته وبقاء مسقطه وأخذ
 الوارث بعض الغلة وجهت الزعامته لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب)
 نعم (سئل) فى أيام صغارهم وصى زعامته بأرض يؤخذ قسمها من الزرع والشوية بعد حصادها ثم أوفوا
 وفى بعض الأراضى زرع وصيفة لم تصح ودجحت الزعامته ليدم أصحبت الزرع والزبوة وتناول
 الوصى قسمها ويريد بمطالبة الوصى بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم له بذلك

(كتاب الصوم)

(سئل) فى إسقاط الصلاة ليجوز دفعه بعد الدفن والصبيحة محصة (الجواب) نعم والصبيحة محصة
 والمستثناة فى القهستانى من آخر الصوم ومنه فى شرح الملتقى لعلا من الصوم والله سبحانه أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) فى رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات من ورنه وتركه لثلاث الأبنى بالحج عنه من
 بلد موالية لا يجزون إلا بدعة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ
 ثلث تركته احتسابا لأن قد أسقط الفرض عنه فإذا لم يكن على الكمال بقدر الأماكن كفى التوفير
 والبحر والمختار وصوبا الهداية والملتقى وغيرها (سئل) فى الحاج إذا البحر فى الطريق هل ينقص أجره
 (الجواب) لا ينقص أجره كفى البحر من باب الغنائم (سئل) فى رجل أوصى بأن يحج عنه مبلغ سماء من ماله
 ومات من وارثه لم يجز الوصية فظهر أن المبلغ المذكور هو جيع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث
 يبلغ (الجواب) نعم لا بد لعمدة المسمى فى الحج لأن الموصى به لا يختلف ضار كانه أوصى بأن يحج عنه ثلث
 ماله كفى انحطط للشرعى (سئل) فى رجل مات فى طريق الحج عن ورنه وتركه لثلاث الأبنى بالحج عنه من بلد

المحارب مطلقون فهاستدلا بالقواعد الفلكية تواتر لها والحال أن هذه القضية بلغت إلى قاضى البلد فظهر عنده وأوصى

وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التى بها المحارب باب الرقعة جهة القبلة عملا بأقوال العلماء منى الله تعالى عنهم حيث أعندوا والمحارب
 المسلمين وعرفوا عليها حكم بأن انقبضت والمحارب بالقد علموا موضوعا باحتجابا لا تبدل ولا تغير عن معتها التى أجمع عليها علماء المسلمين وأهل
 المدينة المتقدمون والمتأخرون وبأشهاد القديم على قدمه بالأكتفاء بالجهة حيث إن التوجه إلى عين الكعبة أمر عسر وتعب لا يطلع عليه

والفلسكى المذكور يقول حدث طعن في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا قبول القاضي في هذه المسئلة فهل في الحالة هذه يعمل بمقالة القاضي وسكبه على الوجه المذمور أم لا أو يعمل بمقالة الفلسكى المزبور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن فرض غير المسكى أصابة جهة الكعبة عندنا كما شئت عليه المتن وصححه أصحاب الفتاوى والشرح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولأن التكليف (١٢) بحسب الواسع ولهذا قال بعضهم البيت قبلة

لمن يصلى بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبلة أهل الحرم والحرم قبلة الأتاني وعن أبي حنيفة المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها هو الجانب الذي إذا توجه إليه الشخص يكون مستاناً للكعبة وأولها هما أما تحقيقاً بمعنى أنه لو فرض خط من ثلغ وجهه على زاوية قائمة إلى الأتاني يكون ما راعى الكعبة وهو هما وأما تقريباً بمعنى أن يكون ذلك مختصراً عن الكعبة وهو هما انحرافاً لا نزول به المقابلة بالكية بان بقي شيء من سطح الوجه مستاناً لها لأن المقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا نزول بها نزوله من الانحراف ولو كانت في مسافة قريبة

وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فاني الرجل أن يحج عنه فهل الوصى أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وإن أوصى أن يحج عنه فلان فاني فلان أو لم يابودفع الوصى إلى غيره جاز ولا يعتبر أن المقصود سقوط الفرض ولأن المصلحة تختلف باختلاف الزمان والأشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع إلى غيره زيادة تحصل منفعة لم يستلكن أن قال يحج عن فلان لا غيره لم يحج بغيره وكذا إذا قال أحج عن فلان أو لا يحج عن الأوصيات ذلك الرجل يرجع إلى روثته ولا يجوز أن يدفع إلى غيره بعده اه مختصاً بالتنوير وشرحه للعاني ومنازل الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى أن يحج عنه مبلغ سبعة من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز تحجيمه الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه أن يحج عن غيره لكن اختلاف الأفضل ويسمى حج الضرورة من الضرورة الشد قال في المصباح أصح على نفيه لأنه لم يحج بها في الحج وهل يجب عليه أن يكتب بمكة حتى يحج عن نفسه أم أروا الفتاوى أي السعد المفسر ومرويه (مسئلة) كعبه شريفه وأرميز بوقت عمره كجسرها يحجون تعيناً بتدبيره فمه الواب وعرويته حج إليه شرعاً أو لوروى (الجواب) أكره ما ترددوا ما دفعه حج أيدته أن يتدبره كركدروا وروندوا ووجعاً يثقل لازم أولوا واند ماجاد وأصبح عركه تحجى انعام الشمس أولوا وه قلت وفي هذا الكلام بهتت أن لم يوجد ثقل صريح بأنه حج بقدر ما لا يقدره نفسه وماه وإذا تم الحج قضى أشهر الحج فانها سؤال وذو القعدة وضرياً أعني كيف يجب عليه المكث حتى تأتي أشهر فإذا كان فقيرا له عائلته في ماله فوجوب المكث عليه إلى السنة لا تنية بلا تنقطع تركه إليه يحتاج إلى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء قاعاً من جمع الأنهر على ملتقى الأنهر مأمورة ويجوز إجماع الضرورة ولكن يجب عليه عند زيارته الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف إلى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد عودة أهله بماله وإن فقيرا فليخففوا للناس عن عاقلون وصرح على القاري في شرح منسكه الكبير بأنه بوصوله لكعبة وجب عليه الحج اه وفي نهج التبعات لابن جزيرته المسئلة من كلام حسن فلترجع (أقول) وقد ألف سيدي عبيد الغنى التالبي رسالة في ذلك جفت فيها إلى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد أحمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل انقطع في صلالة والديه منذ اثنتي عشرة سنة ثم قد على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين أهم وأقدم وبتأخيرها بأم فأرشدنا إلى ما هو الأولى والاسم والاحسن والاحكم (الجواب) إن كانت نفقتهم وافقة كلكتا الحاصلتين فلا بد من إحرازهما خلافاً له أن خالف دون الصلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اه (سئل) في المأمور بالحج الفرض إذا قبله وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال إلى غيره ليحج عن الأسم فهل له ذلك (الجواب) نعم لأنه صار وكلاً مطلقاً والمسئلة في شرح التنوير والرد وغيرهما (سئل) في امرأ أوجب عليها الحج ولها محرم فهل لزوجهما منها من الحج (الجواب) ليس له منعها من حجها لاسلامها وإذا جفت محرمات لا حلالها فلا غفر في الفرائض كجلى البحر (سئل) في امرأة أوصت بدارهم من مالها لرجل من ورثها لصحها عنها جهة الاسلام وأوصت بدارهم أخرى لغيره ما علمه والسكن يخرج من الثالث وماتت عن الواث المذكور وعن وروته غير لم يحج والوصية بالحج فكيف الحكم

في البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب من المستقبل أو شماله لا نزول ذلك المقابلة والتوجه لا انتقال إلى اليمن والشمال على ذلك الخط بفرامخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله دارو بلدن وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المتعدد لا يجوز المشرق إلى المغرب فإذا علمت ذلك فنهاية الفلسكى المذكور أن بعض الانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير مسدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع المحارب بوقاله في فتاوى فضيعة ان وجه الكعبة تعرف بالليل والليل في الامصار

والقرى المحارب التي نصبت لها الصلوات والتابعت بمرضى الله تعالى عنهم أجمعين فطنا لتابعهم في أسقية الحرب المنصوبه فانما تكن القسائل من الأهل اه فقد جعل السؤال من الأهل مؤخران الحرب بذكر بعضهم أن أقوى الأدلة القطب جعله من يأثم واهو الرملة وبالس وبب المقدس من جهة الشام كدمشق وحلب وجوزلكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه لا بد ذلك من فرع نعرف لاهل ناحية منها كنه لا ضرر كثرناه وهذا على قول من اعتبر (١٤) المجهو هو المختار في كثر الكتب بأمن اشترط إصابة العين بفعل الاعتراف

القليل مفسدا لكن لا يتحقق
 الخطأ بالاعتراف عنه وبسرة
 مع البعد عن مكملاته وانما يظن
 ويتعاضد اثرها والاشاعة
 ذلك يجوز والاجتهاد في
 المماريات عنه وبسرة ما عدا
 محرابه ومساعدته على الله
 عليه وسلم وأما الاجتهاد
 فيها أي في محارب المسلمين
 بالنسبة الى الجهة فلا يجوز
 حيث سلت من الطعن انتهى
 لم تنسب الى البصرة جمع
 من المسلمين أهل معرفة
 بسيرة الكواكب والادلة
 فمري ذلك مجرى لم يرد نقاد
 ذلك المماريات بل في الخادم
 لهم كقولهم في حاشيتهم
 قاسم وهذا كراهة الاجتهاد
 وأما الاجتهاد فظهره الخطأ
 قلنا وقولنا فإسلا وسوغه
 التقليد قطعنا بقولهم ذلك
 المماريات له والحاصل
 المفهوم من كلامهم انه
 يجوز الاجتهاد في المماريات
 بمنزلة بسرة ولا يجب وأنه
 يجوز تقليدها قبل الاجتهاد
 وبسرة لا يجوز له اذا ظهر
 خلوعها وأما الاجتهاد في
 الجهة فلا يجوز قبل الطعن
 أبابسة فمجرد عندهم
 المماريات بمنزلة المماريات

(الجواب) تصح وصيتها فيما عدا الحج المبرور ولو تدهم جارك في الخائبة والجرح من الفتح * أوصى بان يحج عنه بعض ورثته فأبازرت ورثته وهم جارك وإن كانوا أصنافاً أو غريباً أو كانوا أصنافاً أو جارك المبرور لأن هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تخوّر إلا بأجازة الورثة مناسك الكرماني * ولوأوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوارث أن يحج عنه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت ليحج عن الميت فإن أجازت الورثة وهم جارك جاز وإن لم يجزوا فلا نيل هذه بمنزلة التبرع بالمال الثانية (سئل) فيما إذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وتقبل له حين دفع المال إليه اصنع ما تشترى به من أن يدفع المال إلى غيره ليحج عن الآخر فهل ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير شرحه للعلاء وإذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت إلا إذا أذن له بذلك بان قبيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز ذلك مرض أو لآلانه صاروك لا مطلقاً اهـ (سئل) في المأمور بالحج إذا لم يكف مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكره أو عالة النفقة فهل يكون ذلك سائراً (الجواب) نعم والمسئلة في الخائبة وغيرها (سئل) فيما إذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه محلاً لسلام ومات عن أخيه المزمع ثم أوصى أخوه بان يحج عمر عن أخيه بن ذلك المبلغ ومات الأخ عن ابن عمه ولم يحج عمر عن يده ويرد ابن عم استرد المبلغ من عمر فهل ذلك (الجواب) لو لم يمت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم (سئل) في امرأة أكانت تستطيع الحج نعمت فهل يسقط الفرض عنها بإجماع الغير عنها (الجواب) إذا طهرت ألقى على الاستحاطة عقيب طهره إلا الحاج في الحال أو الأوصاف والمال لمن مناسك متلا على القاري (سئل) في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود إلى بلد أسرته (الجواب) نعم على الظاهر فيكون أداءه على طبق أداء الميت أو فرض أدائه فان الغالب بمنه أنه كان يعود إلى بلدته وأسنده في مناسك القاري (سئل) إذا تبرع الآن بالأحجاج عن أبيهم غير موصي فهل يسقط عن الأب الفرض (الجواب) نعم يجوز أن شاء الله تعالى كما صرح بذلك مصفلاً في النهروك وفي شرح المناسك لقاري وغيره (سئل) في المذود الذي لا يرجي ربه إذا أضر بان يحج عنه غيره ويحج عنه فهل يسقط الفرض عنه استمّر ذلك العذر أم لا (الجواب) إذا كان لا يرجي ربه يسقط الفرض عنه استمّر له العذر وأولاً وإن كان يرجي ربه يستمر طبعه إلى موته بكل الجبر وغيره خلافاً لما في فتح القد من اشتراط دوام العجز إلى الموت بلا تفصيل (سئل) إذا أراد الوصي أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز ذلك (الجواب) نعم إن أوصى الميت أن يحج عنه لم يزد أم قال الوصي أدفع المال لزيد يحج عن ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخائبة (سئل) في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تزعم نفقة الحضرة (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى أولاده أن يحجوا عنه فأفقه بمبلغ جهاد ومات فأذوا لأحدهم أن يحج عنه وحل ذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤثراً وميتونه أو بآب النفقة (الجواب) نعم وفي حج النزل يقع من الأمور اتفاقاً لأن الحسد يورث في الفرض دون النفل ولا حصر التواب أي ثواب النفقة شرح المناسك لقاري فعل هذا يلي عن نفسه وبنو عن نفسه أيضاً كالأختي (سئل) في المرأة إذا ضقت قبل الوقوف بعرفة يومين وعادتها في الحبس سبعة أيام ثم عرفت بعرفة وطهرت بعد أيام التفر فهل يصح طهرها وقتها ولو لا تلت عليها بالتأخير (الجواب)

عالم بخلافه بل بتعارض أو بعدم الخراب قال في ساستين قاسم و بدل على تقديده أي بتقديم الخبر أيتم حوزوا حضها
 و يماضي الحار ب. الاجتهاد عنه و سرت لم يحوز و اضعه و بنى الخبر أعذا من قول السبكي يجب الاجتهاد عنه و سرة على الحار ب. المعقلان الحار ب
 في الاجتهاد ب. الخبر بدليل أنهم يقولون الاجتهاد ب. أعذا و الاجتهاد ب. بدل على تقديده هذا أه الأثرى أي قوله عزلة الخبر الخ فإنه كاسر يرفي
 المستناع الاجتهاد عنه و يسر مع الخبر و بدل على أنه أعلى من الحار ب. تم فوز ع فياذ كرم في وجوب الاجتهاد عنه و يسر و فيا استدله

على ذلك وان ذلك ما نرى كما نرى ذلك معناه ان حرره الله تعالى فلما مل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على الحرب
وقد صرحوا بان الحار بيا التي وضعتا الصلابة يجوز فيها الاجتهاد بغيره فيجوز الاجتهاد عندهم في القرب الذي وضعه الملك صلاح الدين
على موافقة الحار بيا القديس الثاني وضعتا الصلابة والتابعون بالاولى وأما عندنا فقلنا اتباعهم في استنباطها كما ذكره في الحاشية وتغييرها ولا
يجوز العمل بقول الفقيه المذکور بل العمل بما لم يولد من وجود ما ذكر من علم القاضي وحكمه (١٥) بل وجود حكمه وعنده سيان لعدم دخول
المسئلة تحت الحكم لانها

من الحقوق الدينية الهية
وليست من حقوق العباد
حتى تدخل تحت الحكم فلن
حكم وعلى من حكم وهذا كما
صرحوا به في هلال رمضان
والحاصل انهم اسئلة خلافية
فذهب الخنسية بعمل
بالحار بيا المذکور فلو
بلفت الطعن المذکور
ومذهب الشافعية بلفت
المعنى بعمل به اذا كان من
علم بصيرت قولنا لعل في أن
مذهبنا سمح سهل حنفي
مذموم معسر فان الطاعة
بحسب الطائفة في تعيين
عين الكعبة حرج وهو
مدفوع عنه بالنص الشريف
وهذا ما ظهر في هذه المسئلة
للعبد الضعيف والله اعلم
(وسئل) أضعاف هذا
السؤال بصور أخرى هي
ما قولكم رضى الله تعالى
عنكم فيما اذا وجد في بلدة
محارب معتق الفتن غير
وضع الصلابة والتابعين
وبعضها موافق منطبق على
طبق الادلة الفلكية
الهندسية العقلية التي هي
عند أهلها يقينية عند فقهاء
الشافعية بمنزلة العقين لان

حيثما لا يتبع شيئا من تلكها الا لطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذ لم تظهر الا بعد ايام الحر فلو ظهرت فيها
بقدر أكثر لطواف لزمها التزم بتأخيرها والاول والمسئلة في التنوير وشرحه شرح العرجندي (سئل) هل
يجوز استخراج أجار الحرم وتزويجه الى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باستخراج تراب
الحرم وأجاره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم ففي الحل أولى اه كلزور عن فتاوى العلامة محمد
ابن حسين بن علي الطوسي

(كتاب النكاح)

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت الامة (الجواب) نعم لانهم ذكروا انه يحرم الجمع بين
امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا فحرم عليه الاخرى وهما لو فرضت احدهما ذكرا لا تحرم الاخرى فيجوز
له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطلق الوطء بمهر
معلوم وبعضه ماله وبعضه مؤجل وفرض لها عليه الكسوة حتى كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم
يدخل بها ولم يدفع لها المهر ولا دواهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويردأ بها مطالبة بذلك فهل له ذلك
(الجواب) نعم له مطالبة تزوجها بمهر المهر والمهر وبلغ الكسوة حسب اصطلاحها المبلغ المذکور كافي
الخير (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج ثالثة نصرانية فهل
يصح نكاحه المذکور (الجواب) نعم وان ذكره تزوجا (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كف
باللفظ تركية قائلا الزوج بحضرة الشهود وقاصرة فزني الله امرأى او زرم ورم وقال الزوج انهم يقول
انهم يعني الأب يقول المذکور هذه القاصرة بنتي على أمر الله أعطيتك ياهاو يعني الزوج قوله المذکور
أخذت وقبالت وسماهها وقامت فرينة على ذلك يدل على النكاح فهل صح العقد المزمور (الجواب)
نعم قال في جامع الفتوى لفظ الاتراك الدم ورم ليس يصريح موضوع للنكاح والعقد لا يذم من فرينة تدل
عليه وهي اما الخطية أو تسمية المهر وامادون أحد هاتين حوى بينهما ان يعقدوا عقد النكاح بذلك كما
ذكره صاحب القدرى (سئل) فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكركم فهل يصح ويحب لها مهر المثل بلوطه
أوموت أحد هاتين اذا يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فحين
عقد نكاحه على بكر بالقول كونه متزوجا حين العقد بار بعقود حكم عليهما كإعلان العقد ولم يطأها فهل
لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في الملقى ولا يجب شيء من المهر بلوطه على عقد فاسد ومثلها في
التنوير (سئل) في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم
زوج واحدة منهن بعينها وكرامها وصفها بما تميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الاول
(الجواب) نعم ومثبات أن تكون النكاح محتملة فلو تزوج بنته لم يسمها وله بنتان لم يصح بيع (سئل)
من قاضي دمشق الثالث سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالا كراهي (ص) (الجواب) قال السيد
أحمد الحوي في حاشية الاشياء بقوله في الزباني الا كراهه لا يمنع انعقاد البيع ولكن وجب فساد
فكذلك التوكيل ينقضي مع الاكراه والشرط الفاسد لا يؤثر في الوكالة كقولهم ان لا أسقطا
فأذا لم يعطى نفذ تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومعنى هذا انه لو أكره على التوكيل بالزوجة

المعقد عندهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الأدلة فهل يجب على الإمام الحنفي اذا مضى وراه شافعية ان
يعترف في أمر الخائف الى مقتضى هذه الأدلة لأجل صحة صلاة الشافعية ورواه خروج خلاف من أوجب صابة العين من أئمة الحنفية
ويكون قد ذكرنا خبرا ما به عن الكعبة أم لا واذا قلنا لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا وهل يجوز ذلك أم لا واذا قلنا وجوب اتباع حار بيا
المعينة فافقنا لزمه بتدبيره اذا وجد حار بيا في بعض الأماكن يتبع عليه فهل الامر كذلك أم لا ونودع هذا الامر في بعض محاربه

عن عمرو بن قنبل عن الحارث بن أبي العلاء قال إذا كنت حزيناً فقل عافاك الله وقبح في نفسه ثم قل عفا الله عنه وعلمهم يعرف هذه الآية فهل يجب عليه ما نأخذ بقوله أو يتم له هذه الآية أم لا وهل إذا خلف حنيني والطلاق الثلاث أنه لا بد أن يستقبل صدره من الكعبة في جميع صلاته فضلاً عن غير أبي خازم لهذه الآية يقع عليه الطلاق وإذا ضل في غير أبي موق لهذا الآية لا يقع عليه الطلاق أم لا وما هو عرف الحلبة التي إذا استقبلها الشخص صحت (١٦) صلته وإذا أعرّف عنهم تقع صلته وإذا أعرّف شاقني أرخصني وأرجئني إلى مستقبلتي هذه

وزوج الوكيل انه يصح وينقد ولكن لم أره مستقولا هـ وأراد بعض الفضلاء التلخيص خبر الدين الرملي في حاشيته على العبر أو المنع (أقول) وقد كنت هذه المسألة في رد المحتار على الرما المحتار من كتاب الأكرام فراجعها * وكسب على صورته دعوى حرمة من قاضى الشام سنة ١١٤٩ فعلم من الجواب بضع النكاح بلفظ العلة إذاؤه أرقامت غيرة فتمتد على ذلك وفهم الشهود المصنوع وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير شرحه وفيه أيضا من باب الولى ولو أقرتولى مصغير أو صغيرة أو أقرت وكل رجل أو امرأة أو أمولى عبد النكاح لم ينفذ لانه أقر على الغير إلا أن يشهد بالشهود على النكاح هـ فإذا كانت البنت البالغة غائبة كذا كرم فلا ينفذ تصديق الأب عليها ولا على الزوج الثاني لانه أقر على الغير (سئل) في خيمت زوجت بنتها البالغة القيمة بلا ذنبا ولا حصة شرعى فكيف الحكم (الجواب) ذكر في نظيره انه حسن صلحا وثا يانه لا يتعرض لاهل اللمة ذاتنا كسوا فاسدا ولا يفرق القاضى بينهم إذا علم في ظاهر الرواية لا أمر بآبائهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يميزان حيث كانا راضين ولم يترافعا بنحو مستندى فاض من قضاء الاسلام فإذا حاكما لينا نكاح بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في التلخيص فمن الفرائض ونقل في البر عن الهداية في نكاحهم المأمور انه لو ترافعا يفرق بينهما بالإجماع لأنهما افتعما كحكمهما هـ وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لوالدها ولو زوجها زوجها أمها أو غيرها لم يترفع على رضاها ولا ينفذ عقدا لولى على البالغة بغير رضاها كذا في العبر (سئل) في رجل له جارية أتت منه فولدت ثم نكحها فترقت باجني وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزوج ببنت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له التزوج ببنته موطوءة أو أبية سبب لم يكن بينهما نسب ولا رضاع في تحبس خواهر زاده لا يحرم على ولد الوالطى ولا على أبيه ولما أطول عتلا أمهاتها فتساوى الانقروى في الحرمان وجزا لان التزوج بأم زوجة الاب وبنتها بن الهمام وتظهير في العبر وفيه (سئل) في صغيرة يميز زوجها أخوها لبايها من زيد الكلب بمهر المثل ثم لب بالعت بالحاض اختارت الفسخ فورا عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم ففي الكنز وفيه لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأته نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل له أن يستزوج بها (الجواب) نعم كما في أبي بن عبيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى ما نصه كز البرزوى في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بها ولو شتهوا لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بآبائها خويل التفرق وهذا كدخول المسيس (سئل) في رجل أخس عقد نكاح بنته البالغة بشارة المعهود وورضت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون شارة واقعة مقام عبارته (الجواب) نعم والمسئلة في الاشياء (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحى فهي طالق ثلاثا فوجبر رجل فضى امرأته أو أجاز بالفسخ دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام نوايا بالطلاق انها لا تدخل هذه الليلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فإذا قبل نكاحها لنفسه لم تعلق أو لا بمن قبول فضى وإجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادى في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسى عن قال كل امرأة تزوجها ففى كذا

وزوج الوكيل انه يصح وينقد ولكن لم أره مستقولا هـ وأراد بعض الفضلاء التلخيص خبر الدين الرملي في حاشيته على العبر أو المنع (أقول) وقد كنت هذه المسألة في رد المحتار على الرما المحتار من كتاب الأكرام فراجعها * وكسب على صورته دعوى حرمة من قاضى الشام سنة ١١٤٩ فعلم من الجواب بضع النكاح بلفظ العلة إذاؤه أرقامت غيرة فتمتد على ذلك وفهم الشهود المصنوع وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير شرحه وفيه أيضا من باب الولى ولو أقرتولى مصغير أو صغيرة أو أقرت وكل رجل أو امرأة أو أمولى عبد النكاح لم ينفذ لانه أقر على الغير إلا أن يشهد بالشهود على النكاح هـ فإذا كانت البنت البالغة غائبة كذا كرم فلا ينفذ تصديق الأب عليها ولا على الزوج الثاني لانه أقر على الغير (سئل) في خيمت زوجت بنتها البالغة القيمة بلا ذنبا ولا حصة شرعى فكيف الحكم (الجواب) ذكر في نظيره انه حسن صلحا وثا يانه لا يتعرض لاهل اللمعة ذاتنا كسوا فاسدا ولا يفرق القاضى بينهم إذا علم في ظاهر الرواية لا أمر بآبائهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يميزان حيث كانا راضين ولم يرتعابا بنحو مستندى فاض من قضاء الاسلام فإذا حكا كمالا لينا نكاح بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في التلخيص فمن الفرائض ونقل في البرصن الهداية في نكاحهم المأمور انه لو ارتعابا ففرق بينهما بالأجلع لأنهما افتعما كحكمهما هـ وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لها لا لغيرها ولو زوجتها أمها أو غيرها لم ينفذ على رضاها ولا ينفذ عقدا لولى على البالغة بغير رضاها كذا في العبر (سئل) في رجل له جارية أتت منه فولدت ثم نكحها فزوجت باجنى وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد تزوج بنت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له التزوج ببنت موطوءة أو أبيه سيحتم لم يكن بينهما نسب ولا رضاع في تحبس خواهر زاده لا يحرم على ولد الوالطى ولا على أبيه ولما أطول عتلا أمهاتها فتاوى الانقروى في الحرمان وجزاء لان التزوج بام زوجة الاب وبنتها ان لهامد وتظير في العبر وفيه (سئل) في صغيرة يميز زوجها أخوها لبايها من زيد الكلب بمهر المثل ثم لب بالعت بالحاض اختارت الفسخ فورا عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم ففي الكنز وفيه لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأته نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل له أن يستزوج بها (الجواب) نعم كما في أبي بن عبيد وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى ما نصه كز البرزوى في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بها ولو شتهوا لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بآبائها خويل التفرق وهذا كدخول المسيس (سئل) في رجل أخص عقد نكاح بنته البالغة بشارة المعهود وورضت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون شارة واقعة مقام عبارته (الجواب) نعم والمسئلة في الاشياء (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحى فهي طالق ثلاثا فوجر رجل فضى امرأته أو أجاز بالفسخ دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام نوايا بالطلاق انها لا تدخل هذه الليلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فإذا قبل نكاحها لنفسه لم تعلق أو لا بمن قبول فضى وإجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادى في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسى عن قال كل امرأة تزوجها ففى كذا

اقتضاه قوله فان لم يكن فالسوء اللمن الاحل وهو خلاف مقتضى كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا
 فزوجهم
 الحروب المتنازع في حديث كان خارجا من الجبهة الكيانية تجاوز المشارق الى الغروب كقوله في فتح القند ولا يعبد عليه ولا يقتل لغنا الفتن لجمع
 المذاهب حينئذ الحروب المتخالف للجبهة لا عبرة به واذا انتهت عليه القبلة وعنده علمها بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يعزى والاطلاق لا يقع
 على الخالف انذ كروا لاسافة ايمن هذه التفتن وجهتها ان تصل لخط الخواصر من حين الحمل الى الخط المار بالكمعة على استقامة تعبت

يصل فائتمان أو يقول هو أن تتم الكعدة فيها بن حطين يلتصقان في الدماغ فحضران إلى العنسين كسافي مثلك كذا قال الضر والخطأ في
شرح الكشف فبعد منه أنه لو اعترف عن القبله أنحرألا تزول به المقابلة والكليجأز يؤيد صافاً قال في الظهيره اذا تبين أو تيسر يجوز أن
وجه الإنسان مقسوم فعدد التباين أو التباين يكون أحد حوزاته إلى القبله كذا قاله ملاحه وروى في رد الأحكام وقد كتبنا في معناه في الجواب
سابقاً ولا يجوز للقاضي أن يقول لأحد من يريد البحث عن حقيقة القبله مثل هذا القول (١٧) معتقداً زوال أسلاماً واثبات معصيته ولا

أن يتعرض لمكرهه لأن
المقصود إصابه المسواب
وأظهار الحق وتجرم المناظره
لأجل أن تزول قدم من
ناظر لثوان يظهر جهل من
ماتك أنظاراً لم يجب أن
يقصد بذلك وجه الله تعالى
وتعالى إذا العلم صلفه من
صفاته فإذا كنت متصلياً به
فلا تعداً بأحلك كيف
وربنا تعالى علماً كيف
نخاطب الجاهل بقوله عز
من فائسل وذا ناططهم
الجاهلون قالوا أسلاماً فليتنا
اتباع الحق والتكامل به
وليس علينا هدى العالم
والسئله وأصحه وحاصلها
إذا حقق خروجه من الجهة
بالكسبة لا يجوز اعتمادها
أجاء وأذا لم يخرج منها
جاز اعتمادها وإن كان فيه
انحراف قليل يجوز عند
الحنفيه ولا يجوز عند
الشافعية ومع ذلك من
هذا العلم لا ينكره أحد
وتعني على علم بان الصحابه
رضي الله تعالى عنهم أعلم
من غيرهم فإذا علمنا أنهم
وضعوا حجر الأيصار وضعهم
من هودوتهم وإذا علمنا أن
حجر أبا وضع من غيرهم بغير
علم لا نعتقد وأذا لم نعرف

فزوجهم فضولي أمر أو أجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل
تطلق وقيل لا تطلق لأن العين تعمل بنكاح الفضولي لأنه صار متزوجاً بها في الحكم اه وفي العماديه أيضاً
وحكي صاحب المحقق والامام نجم الدين والفقيه أبو جعفر أن كل جواب هرقتي قوله كل امرأه أن تزوجها
فهو الجواب في قوله كل امرأه تدخل في نكاحي اه وقد علم القول الثاني والتعليل دليل الترجيع وسئل
العلاقه القبراني عن جواب بصيرة العماديه ثم ألى ترجيع عدم الطلاق بقوله ولم يزد من رجح الطلاق
اه والاحتياط تزوجها بفضولي وأجازاً بالفعل عملاً بالقولين وإن كان عدم الطلاق هو المرجح أذهب المحلى
بالتعليل إليه أميل قال كل امرأه أن تزوجها طالق فتزوج امرأه أطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو
تزوج امرأه أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كقبي فنج القدر (أقول) وسألت في كتاب الطلاق عن جد
المؤلف سؤال فيمن قال كلمتا تزوجت فهي طالق ثلاثاً وإن عقد في النكاح فضولي وأحرز بقول أو فعل
فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وسألت في الحله في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته ما شاء وحلف بالطلاق الثلاث
من زوجة أخرى هل أن لا يزوج المطلقة فهل إذا تزوجها منه فضولي وأجازاً الحلف بالطلاق لا يباحث
(الجواب) نعم والمختار في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضافه إذا أجازاً الحلف بالطلاق لا يباحث وبالقول
يبحث ونعم في العماديه من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم
الشيخ اسمعيل الشيبه بالخائف عن رجل عزب بحلف بالطلاق وقال بالتركة آتية لأجنتي بسند نوب
أولسون أكر ووشى بانشاسم يعني كل امرأه أن تزوجها أو تزوجها ستكون طالقان فقلت هذا
الشيء ثم فعله فهل إذا تزوج امرأه تبين منه بغير العقد وإذا استدل العقد عليها ثانياً لا تطلق فأجاب نعم (سئل)
في صغيرة لا تطيق الوطء هرقت من بنت زوجها الضر وهانته من كثرة جهازها عنده فهل لا تقسم الزوج حتى
تطلق الوطء لا يباحثها من طلبة جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم والمسئله في العماديه وانظر بقوله (سئل)
في رجل مات زوجته المخدوم بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها بيوم (الجواب) نعم كافي
الخلاصة عن الأصل للإمام محمد وكفى بسوء طرد الإسلام كانه لله عنه التفهستي والمخط للإمام
المرحوم والبر والتأخر عليه من السراجيه وفتاوى الانقروى وقدرى افندي ومؤيد زاده ومجمع
الفتاوى ومصر الفتاوى ومجمع المنتخبين ونسج النجاة وغيرهم من الكتب المعتمدة وأما ما عزي إلى الشافعية
من وجوب العدة عليه فلا يعتد به وكسب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل القول ضائع * ولا كل خصل في المودة ناصع
عليك بأقواله دليلاً وما أخذ * وما هو في الكتب الشهير مزاج
ولا تعتد الأصد بقبحاً ترياً * وكن حامداً له فالأمر واضح
وقال ولئن في ذلك رسالة حينها بنقول القوم في جواز نكاح الأخت بعد موت أختها بيوم (سئل) في رجل
خطب بنته أمة بغيره فقال له أوهاهي لك عطية فقيل الرجل الذي بينه شرعة ولم يسمها مهر فهل يعتد
النكاح بمذاكره ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت إذا لم يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حدث نوب
الأب بذلك نكاحاً أو قامت قرينة على ذلك وفهم الشهود المقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت

(٣) - (فتاوى حامديه) - أول (شياً وعلمنا كثرة المألوف ونوافي المصلح على مرور السنين علمنا بالظواهر وهو الصفة وعدت تحتها
بالخطأ زوال الغطاء وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون معياراً للشارق إلى الغارب وقد علمت الأجوبة كلها على كلاً المذهبين والله أعلم (وسئل)
عنه أيضاً ما صورته فيما إذا وجد في بلد معمار بمتقالق من غير وضع الصحابه والتابعين ولا على سميت موضعهم ولا على سميت موضع ذوى العلم
الأنوفين بسميت معرفة القبله وقد طعن فيها قد يمازج واحد بناساً أنه قد تحضر أن بعضها منحرف فيمنع من مقتضى الأدلة وأستوي دوحه وبعضها

نحسا وسبعين درجته من القواعد الثلثة كما إذا كان الاعراف عن مقتضى الأدلة أكثر من خمس وأربعين درجة خمسة أو يسره يكون ذلك الاعراف خارجا عن جهة الربيع الذي فيه مكة للشرق من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلى أو يفتل هذه المحار بما لم يور اعرافها كثير فاحسب الاعراف فيها بسره الى جهة مقتضى الأدلة والحالة ما ذكرنا وإذا قلتم يجب فهل إذا عاند شخص ومضى في هذه المحارب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته (١٨) فاسد وتجرم عليه ذلك ويلزمه القضاء آملا وهل إذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتعمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالاحتراف المذكور المقابلة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامنا للكمة عدم الاستقبال المشروط لعمه انصلا بالاجماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه المحارب بالموسو فتجا ذكر قطعها وجوب قضاء المؤدى بعد العلم والتبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يجرم ويفسق مرتكبه ويعزل ارتكابه العصبية خصوصا في مثل هذا شأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهور دلالته بجرده جهل وهندافسوق وضاد نعليه أن يتوب ويرجع الى العمل بالأعذاب الاله لموجده وأما بحث الخاص العام فمن مشهور مسائل صول الاحكام والانساب كالمطلق والمقتضى هذا

أحد هذا ما يقع تراص على شيء (سئل) في رجل تزوج عبده امرأة حرة ثم باعها منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في الكثرة وغيره (سئل) في امرأة أبا لعتة عاقلة رشيدة تشبه بارجل فقالت له بخسرة الشهود ورجلت نفسي على سنتر رسول الله فقال لها قبلت على سنتر رسول الله فابذل ذلك قبول نكاحها ولم يذ كرامها فهل ينقذ النكاح بما ذكره لها مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزيد بخسرة الشهود بعد حران مقدمان النكاح أعطيتك ابني الصغيرة لابنتك فقال زيد قبلت ذلك مثلك لابني فهل ينقذ النكاح بذلك والبنات مهر المثل (الجواب) نعم (باب الولي) *

(سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة من زيد المولى بن الشرعي ثم بلغت البنت وتردها وبوها فعرض النكاح بمقتضى أن والدها الرجل شريف من أمه والزواج ليس كذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها ذلك ولا عيرتها المثل كذا لأن الشريف من الأم ليس بشريف كما أتت بذلك الخبر المولى وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الأم تحصله انه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أنه شرفا أراد به شرفا كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له أم كذلك أي عاوا ورفضه وهذا مما لا اعتبار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبتهما الى أبي أرحم حرره (سئل) في معتوه لها أن بالغ عاقل أهل الولاية من كل وجه يريد تزويجها من كفيعهم المثل فسله ذلك (الجواب) نعم والمعتوه إذا تزوجها الا أن أواله ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة إذا بلغت وان زوجها الأب أو الجد لا خيار لها وان زوجها البهلاء أو ابنة فممن أي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كزوجها الأب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادية عن الحانية (سئل) عن الرضى هل تلك تزويج أمه اليتيم المشمول بوصايتيه (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن عثيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغتهم معلوم دفع بعضهم وبايعها بالباقي طبقة معلومة يتيسر وقاعه على انه ان رد لها البنت ردته المبيع ثم مان عنها عن ورنه غير ما طلبوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) بيع الوفاء بمنزلة الزهين فالورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالغتهم عقد معها العصبية نكاحها بالوكالة عنهما على ابنه الناصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه الم فماله ولم يضمن النفقة ولا مال القاصر فهل ليس لها مطالبة عنها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فيجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا جسد في ماله لا على أبيه إلا إذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عصى غائبة تزوجها أمها لان أختها القاصرة قبل والدها الزوج بالولاية عليه فهل صحت النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط أي على ترتيب الارث وأوجب فان لم يكن عصبية فالولاية للأم ولو لم يكن إلا بعد التزوج بغيره الاقرب مسافة انصرفت في التنوير والكنز وغيرهما واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكف والخاطب جوابه ولو تزوج الابعد حال قيام الاقرب بوقوف على اجازته في شرح التنوير بغيره وإذا كان الاقرب بلا يدري أن هو ثم علم انه كان في المصر نحو ولده اذ لم يدري أن هو لا ينتظر الكف فيكون كالعصبية المنقطعة وترازيه (سئل) في صغيرة يتيمه هابن عم عصبى ليس لها ولي أقرب بيعة يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف بمهر المثل فهل له ذلك

أحد هذا ما يقع تراص على شيء (سئل) في رجل تزوج عبده امرأة حرة ثم باعها منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في الكثرة وغيره (سئل) في امرأة أبا لعتة عاقلة رشيدة تشبه بارجل فقالت له بخسرة الشهود ورجلت نفسي على سنتر رسول الله فقال لها قبلت على سنتر رسول الله فابذل ذلك قبول نكاحها ولم يذ كرامها فهل ينقذ النكاح بما ذكره لها مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزيد بخسرة الشهود بعد حران مقدمان النكاح أعطيتك ابني الصغيرة لابنتك فقال زيد قبلت ذلك مثلك لابني فهل ينقذ النكاح بذلك والبنات مهر المثل (الجواب) نعم (باب الولي) *

أقام بفاهر ذلك على علم اصطلاح العلماء الاعلام وموجب ذلك فليعلم أن المطلق يجعل على المقدرة حدث اتخذت الحادثة (الجواب) الحكم عندنا كما هو مقررف الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقدرة لا اتحاد الحكم وعند شافعي هو محمول عليه وان لم يحد الحكم فالحال في مثل ما نحن فيه يجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألتغ بديل الرأه الامهاله بالعين حجة فاذا أراد أن ينطق بالرجن الرحيم يقول النعم من الغصير واذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخبرج

الحروف من خشار جهابه باطلا لا يجوز امامته الفصيح وهل يحرم عليه أن يؤم فصحا وهل يكره له أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب) مثله لا تلغ فقد تكررت * سؤاها عن حكمها واستقرت ونظم الناس بها كلاما * يقتضى لكل سائل مراما ومنهم الغزير في تصفته * تقطعا من القول من محبته امامة الاثنى عشر للمغايير * تجوز عند البعض من أكابر وقد أباه أكثر الاصحاب (١٩) * لما انفرد من الصواب

قلت تقطعا عن الزمان
نرى ينظم الدر والجان
امامة الاثنى عشر
فاسد في الراجح الصريح
قال في البحر بعد كلام
كثير والحاصل ان امامة
الانسان لما تلهى به
امامة المسحاة والفضيلة
والخفى المشكل لثله ولين
دونه محبة ولين فوقه
لا تصح مطلقا اه والله
أعلم (سئل) فيما اذا
اقتدى غير الاثنى عشر
هل تصح على الاصح المقتى
به أم تصح عند البعض
وهل فاحش للثقة وغيره
سواء لكون النطق
بالحروف غير خالص في
الجلسة ليس منها لغفولا
عرفا كجهو الحق واذا
دارت الصلاة بين العصة
والفساد فهل تشمل على
الفساد اهتماما بشأن
العبادة أم على العصة
(أجاب) الراجح المقتضى به
عدم صحة امامة الاثنى عشر
عن ليس به لثمة وصرح
فاضخان في فتاواه بقتل
الشيخ الامام محمد بن الفضل
ان امامة الاثنى عشر لغير الاثنى
تصح لان ما يقوله صار لغته
ومثله في الظاهر به وغيرها

(الجواب) نعم قال في الدر يتولى طرفي النكاح يعني الايجاب والقبول واحد ليس يقضون من جانب ولا بشرط أن يتكلم جميعا بل الواحد اذا كان وكيلهما فاعتقل زوجته ما لم يكن كافيا له أو أقامها أو أصل وولي كان العلم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصل ووكيل كذا وكذا وكنت رجلا أن تزوجها نفسه أو وليا من الجانبين أو وكيلهما أو وكيل من جانب فوضو لي من جانب آخر أو فوضو لي من الجانبين اه (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها سوى أم وأبني عم عصبته وابن عم أخو عصبته والكل في الدرجة والقوة سواء لابن العم الآخر المذكور ابن صغير كف به يدعده كسبه على اليتيم المذكور فيمهر المثل متى عالها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدرم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدر جعل على السواقر تزوج أحدهما ما جزأ الآخر أو فسخ بخلاف الجارية بين اثنين تزوجها أحدهما لا يجوز إلا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليسين رجلا على حدة فالأول يجوز والأخر لا يجوز وان وقعاعمالا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الآخر ولا يدرى السابق من الآخر فكذلك لا يجوز له لو لم يزوج جازا بالعري والعري بالفرج حوام هذا اذا كانا في الدر حسو أو أاماذا كان أحدهما قريبا عن الآخر فلا ولا به إلا بعد علم الأقرب إلا اذا غلبت شبهة منقطعة ففسخ الأب بعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب كذا ذكره الاستيعاب بجهر (سئل) في يتيمة قاصرة وليس لها ولي سوى ابن عم عصبته بالغ يريد أن تزوجها من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدر (سئل) في يتيمة ليس لها من الولي سوى أم وأب أو أم تريد أن تزوجها من رجل كتب مهر المثل فهل لها ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالي (أقول) والذي خط عليه كلام الشرنبلالي في تلك الرسالة تقدم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر للغير المولى أن الجدة لأب أو ولي من الجدة لا تم قول واحد ففصل بعد الأم أم الأب أم الأم أم الأم ثم الجدة الفاسدة اه (سئل) في يتيمة ليس لها ولي سوى أم ثم زوج اليتيم وكيل شرعى عن أمها تزوجها عاقل هل صح العقد (الجواب) نعم (سئل) في يتيمة ليس لها سوى أم وابن عم عصبته قطعا ما يدالكف له بغير المثل ما منع العصبته المذكور من تزوجها منه بعد ما طلب منه ذلك فهل للأم تزوجها للكف المذكور (الجواب) يثبت للأم بعد التزويج بعض الأقرب وعصبته امتناع عن التزويج فيسوغ للأم ذلك (سئل) فيما اذا عضل الأب عن تزويج صغيره من كف بغيره المثل هل للقاضي أن تزوجها (الجواب) نعم اذا عضل الأب فلقاضى تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان امتنع ناب عنه به فوالشيخ حسن الشرنبلالي زوج الله تعالى رسالته في هذه المسئلة بما دنا كشف المعضل فبين عضل لمحضاه ورددسول فيما اذا عضل أو الصغيرة هل تزويجها حدها أو غيرها والقاضي ولو نابا فاجبت بان القاضي أو نائبه الذي تزوجها دون من سواه لكن ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها فمأن فعل أو نائبه منه فيه قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة النفاذ اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجدة اه ونقله أيضا ابن الشحنة عن أنفع الوسائل عن ابن شقيق ونصه اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجدة بل يزوجها بقضى اه ومثله في الفيض وقال الزيلعي عند قول الكنز والابعد التزويج بقية لا قرب

وأما هذا البسيرة فلم أر من صرح به من علمائنا ورأيت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام ذكر بارحائه تعالى في شرح الروض مأنه و كانت به بسيرة بأن رأيت بالحرف غير صاف لم تؤمر وشبهه لابن حجر والرملي رجعا لله تعالى عليه ما في شرحه ما على المهاج وتوابعه لا يروى إذا دار الأمر بين العصة والفساد فيجعل على العصة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث شريف الدين بسروى بن غالب الدين أحد الغلبة وراه البخاري ما يفظن أن الدين يسروا والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماما

البالغين أم لا (أجاب) اقتداءه البالغ الصبي فاسد لأن صلته نقل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المثلثون والشروع والفتاوى وقد اطلقوا في ذلك فصيل اقتداءه في الفرض والسنة كغير المختار في الهداية بقول العامة كما في المحصول ظاهر الرواية بخلافه الاستيعاب لأن نقل البالغ مضروب دون نقل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعرج اذ لم يكن ثم من هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب) نعم اذ كان أفضل ممن كان يؤتمر لاستكره (٢٠) امامته فان امامة عتيق بن مالك الاعرج بقومته مشهورة في العيصين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعرج على المدينة

كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب الجرحين المحيط هذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فشقاق في المنهاج والاعرج والبصر سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعرج أولى لأنه أخصع وقيل البصر أولى لأنه عن النجاسة أخصف ولتعارض المعنيين سوى الأول بينهما اهـ والله أعلم (سئل) في رجل على يده وثم هل يصح مسلاته وامامته أم لا (أجاب) نعم تصح مسلاته وامامته بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة خرج من بين أسنانه شيء من فضله الاكل هل يلقيه أم يبتلعه وهل يؤذن المصلّي ويقيم للفوات أم لا هل الأفضل للمسافر قصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتكباً حرمه أم لا وما حكم مسلاته الظاهر بعدم مسلاته الجمة (أجاب) يكره أن يتلعصق المصلّي ما بين أسنانه ان كان قليلاً دون قدر الحصة وان كان كثيراً اذ ادعى قدر الحصة

مسافة القصر وقال الشافعي تزوجها الحائض اعتباراً ببعضه اهـ ما قاله الزيلعي وهو يشد الاتفاق عندنا على أن الحائض تزوج من عضلها ولو لم يكن من رذائلها لمقتضى طهارة طهارة ولا تكون الولاية لغیر القاضى ممن دون من الأولياء كونه في مقام الاستنباهة وفي فتاوى العلامة أحد بن تونس الشافعي سئل فيما اذا عضل الولي الاقرب بنى تزوج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابدع والى القاضى الجواب لا تنتقل الا بعد بدل تزوجها القاضى اهـ فان قلت يخالفنا في خلاصة البراز به من أنهم أجبعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل ينتقل الولاية الى الابدع قلت لا تخالفه لأن الابدع في كلام الخلاصة والبراز يتصور القاضى لانه آخر الأولياء ففعل الفضل على بابه ولذا قال في الغرض بعدما قدمنا عنه لو عضل الولي الاقرب الصغيرة والصغيرة عن تزويجهما تزوجها القاضى لكن تزويجهما نية عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضى كف بد النية وفي الخلاصة أجبعوا أن الولي الاقرب اذا عضل ينتقل الولاية الى الابدع قلناه ثابت باذن الشرع اهـ كلام الفيض فهو نص في أن المراد بالابدع في كلام الخلاصة القاضى لانيته به في مقام الاستنباهة على انبئات الولاية للقاضى هان قلت قال صاحب البره وهى اعرجى في الخلاصة اندفع ماذ كره السروجي من انها تثبت للقاضى قلت لو نظر صاحب الجرائى ما قدمنا منه كلام الزيلعي وغيره لما وسعه أن يقول بهذا صار كل تناقض لانه قال بعدما تقدم بنصوصه قالوا واذا خطبها كف وعضلها الولي تثبت للقاضى نية عن العاضل فله التزوج وان لم يكن في منشوره اهـ فهذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قدمنا وتام الجد والملة اهـ ما في الرسالة مختصراً ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا التناهي في تزويجها غير فكأنه تزويج هذا القول وأدما قدمنا فهو غير متناقض وحل ماذ كره في الخلاصة والبراز به على الولي الابدع وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان كان غير ظاهر ولكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر

اذ لم تكن الا الاستنصاح كما في فاحشة المضطر الاكرو بها

على أن القاضى هو الابدع حقيقة كغير نعم غالب عباراتهم اطلاق الابدع على غير القاضى (وأقول) أيضاً يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل ويطهر أن الأولى عند عضل الاب أن تزوجها الجدة بل امر القاضى ليكون موافقاً لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخلاصة من انه مادام للصغير قريب فبالقاضى ليس بولي في قول أبي حنيفة وعندنا صاحبنا مادام عصبه اهـ قال المؤلفان ما ذكره قاضيان في تعدد الأولياء في مسئلة العضل في نقل المنهج عبارة الحائض في هذا المثل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن الجرد أن تزوج القاضى الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت الخيار لها وفي المتن عن محمد أن لها الخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق النيابة والثاني على انه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر من الجرم من قوله فله التزوج وان لم يكن في منشوره معنى على انه بطريق النيابة والاقتداء نصراً على انه لا ولاية للقاضى في التزوج على ما به نصه في علمه منشوره (سئل) في الصغيرة اذا تزوج نفسه بغير إذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام المصنف كره في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي وقصد ذلك على اجازة الولي فان اجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المهر غير

الاب

تفسد مسلاته وكذا اذا كان قدر الجص في الصحيح والفتاوى في المسحود كره كالصباغ والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى أن يفرض المصلّي من صلته فيلصق في محل صياحه ولا يلا كما هو قد ورد كذا الوهم وأطرحوا الفهم وهو ما يعلق بين الانسان منه أي ارموا ما يصغر جلاله وكذلك ما يقتل بين الانسان ويغيره بنفسه خصوصاً ان سكك كثير التغيره وان اسلم مع ذلك كرمات جها أيضاً قال بعض المتأخرين من شرح الكفر في قوله ولو تقرر الى مكتوب فيه فهمه أو يك ما بين أسنانه أو امر ما في موضع سجوده لا تفسد وان أم أي

فأهل ذلك أئمة الناطر والاسم والماروات علت النكره في الناطر والاسم كل من قل قد حضر من الخلق أئمة المعمر هذه يؤذن المصل للآئمة
 وقيم وكذا الأولى الفرائض وبغيره في الآذان الباقى فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الآئمة هذا إذا قامت صلوات فقتضاه في مجلس وان
 قضاها في مجلس يؤذن لكل وقيم لكل كما يحضر به ابن مالك فقلان الكفاية والقصر للمسافر وجب حتى لو لم يكون أغصا صلاته عز عة
 لارخصة قال يلى بن أسبقت لعمر انما قال الله تعالى ان شئتم وقد آمن الناس فقال عبت (٢١) مما عبت منفسا لنرسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال صدقة
 تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 منه صدقة وراسم وأما
 صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة
 للاحتياط فقد منع منها
 أكثر الشراح وصرحوا
 بأن الاحتياط في تركها
 وذلك مبنى على جواز
 التعدد وعدم جواز
 ولكن ذكر في التلواخات
 اختلاف المشايخ في القرى
 الكبيرة اذ الم يعمل بالحكم
 والقضاء فيها بل بعضهم
 يصلى الفرض ويصلى
 الجمعة احتياطاً وقال
 بعضهم يصلى الأربعينية
 الظهر في بيته أو في المسجد
 أو لا ثم سعى ويشرع في
 الجمعة فان كانت الجمعة
 صارت الظهر تطوعاً والجمعة
 صحت وقال بعضهم يصلى
 الجمعة أولاً ثم يصلى السنة
 أربعاً وركعتين ثم يصلى
 الظهر فان كانت الجمعة
 فهذا يكون تسلاً وان لم
 تكن الجمعة حاضرة فهذا
 فرضه وقال في الحجة هذا في
 القرى الكبيرة وأما في
 الريف فلا شك في الجواز ولا
 تعاد الفريضة والاحتياط
 في القرى أن يصلى السنة

الاب والجد
 (سئل) في امرأة زرية أوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح وزوجها المتوفى عنهما عتق ربه
 التزوج بها بلا رضا أبها هو غير كف عنه كل وجه كيف الحكم في ذلك (الجواب) المعتق لا يكون كفواً
 للعمرة الأصلية كفى الخاتمة فإذا كنهته بلا رضا ولها فرق القاضي بينهما يطلب الولي كفى الكتز وغيره
 وهذا ظاهر الرواية عن آئتنا الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فتبقى أحكام النكاح من الرقة والطلاق لكن
 المروى عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس
 الأمتا لسر شمس وهذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة في القاضي ولا كل قاض يعدل
 والأحوط سد باب التزوج من غير كف وقال الامام غفر الدين والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر
 المفتى به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلاً إذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده
 وأما كنيهاً من الولد فعلى المفتى به هو حرام كيعمر عليه الولد لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية ففي
 الولي الجلية أن لها أن تمنع نفسها ولا تمنع من الولد متى رضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدر الاسلام
 لو زوجت المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها اتصل الزوج الأول على ما هو المختار وفي
 المختات هذا مما يجب حفظه كغيره وفي فتح القدر ولأن الغالب في الحل كونه غير كف وأما بالشر
 الولي بمقتضى الحل فانما اتصل اه وكذا الولد يباشر لكنه رضى به ثم أقرول أى رضى به قبل العقد لا يفسد
 الرضا بعده كعمر (سئل) في هاشمي زوج صغيره لغيرها سمى عليها بذلك واسمها فهل يصح النكاح
 (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في صغيرة لها أب من جهة القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح
 وكل رجلان تزويجهما من كف فزوجهما من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غير بائناً (الجواب) نعم
 (باب المهر) *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على أنتمه كذا جمعة بعد ما اتفقا على مهر في السرو وماء جمعة فهل
 يجب ما اتفقا على أنه مهر ولا يجب ما جعل السمعة (الجواب) ان أشهد على السمعة لم يجب الزيادة
 بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السرو ولا يجب ما جعل السمعة كفى البراز به وشرح الملتقى والخبر به
 (سئل) في امرأة تزود الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها بها ثم قبض منه مهرها
 المشروط بحصوله فهل لا تمنع دعواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تمنع دعواها فيما بشرط
 تجهيله على المفتى به لانها لا تسلم نفسها عادة إلا بعد دفع المهر كصرح بذلك كثير من علما الاعمال
 اذ تمت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تمنع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فقولون كذا وجد بخط
 عبد الرحمن أئندى العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكه وسياق سؤال في دعوى بعضه (سئل) في
 رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً وله عليه كسوة ومفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط
 بالطلاق (الجواب) نعم والمساءة في التتو برع من النفقة (سئل) في رجل تزوج امرأة على أن
 يعلمها القرآن له قيم فهل يصح النكاح ولو مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا يجوز الاستيفاء على
 تعليم القرآن العظيم عند الدخول وهو المفتى به لانه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة

أر بعائم الجمعة ينرى أو بعاسنة الجمعة ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء الجمعة صحه فقد أدأها
 ومنها وان لم تكن الجمعة صحه فقد صلى الظهر الأربعين سنة والاربع فرسوة وكتبتا بعدد سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت
 الامام أباجعفر الهندي صلى الجمعة بركة ثم قام صلى ركعتين صلى أربعاً فقلت لها ما بال ركعتين والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر
 الجمعة بركة فقال لا ولكنى سلبت الجمعة من صلبى ركعتين ثم أرباعاً على مذهب على وقول الناس يصلى أربعاً بعبادة الظهر أو بعبادة صلاة الظهر

ليس له أصل في الروايات ولا ينفى جواز الجمع في القصة وفي شرح الجمع في قوله وبجعلها أي أبو يوسف السنة بعد هاسته لا يتم
اختلافه في رواية تلك الآثار مع قيل بنوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك جواز الجمع ثبوت شرطها أن يقول نوبت أن أصلي آخر
ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وفيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أو بعابنية السنة كذا في القنية اه والمسألة أفردت
بالتصنيف (سئل) عن مسألة الاختفاء (٢٣) والجمهور على القراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وهو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه

(أجاب) قال في التبيين
اختلاف في حد الجهر
والاختفاء فقال الهندواني
الجهر أن يسمع غيره
والخافتة أن يسمع نفسه
وقال الكرخي الجهر أن
يسمع نفسه والخافتة تصيح
الحرف فلا تقرأ فقل
السان دون الصمغ
والاول أصح لأن مجرد
حركة اللسان لا تسمى قراءة
بيون الصوت وعلى هذا
الخلافا كل ما يتعلق
بالتعلق كالتمسكة على
الزينة وجوب السجدة
بالتلاوة والعتاق والطلاق
والاستئناء وفي الجوهري
في شرح قول القسدي
وان كان مفردا فهو غير
أن شاعبه وأسمع نفسه
قال قوله وأسمع نفسه
شاعبه أن يسمع الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حد
الخافتة تصيح الحروف
وهذا قول أبي الحسن
الكرخي فان أدنى الجهر
سده أن يسمع نفسه
وأفصل أن يسمع غيره
رحم الخافتة تصيح
الحروف ووجهه أن
القرء نعل اللسان دون

زوج حوسنة الامهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر ينبغي على المفتي أن يصحح ما جازأخذ
الأجر بمقابلته من المنافع جاز تسمية صداقا كقصد من البدائع ولم أر من تعرض له اه واعترض في
الشرع بلالية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه ليس كل استعصارا استعدا
بدليل أنهم جوزوا واستبحر الابن ابامرعى الغنم والزراعتين لم يجعلوا خدمة تعليم القرآن بالآولى تأمل
(سئل) في دعوى سلم في بلاد حص وله أولاد صغار من زوجته النعمية ويريد تعلمهم مع الأولاد لم يمشي السأم
بعد ايفاءهم بمجاهدتها وهو آمن عليها والآخر بق آمن فهل ذلك وبتبعه أولاده في الاسلام
(الجواب) نعم أقول لما ذكره المؤلف من أنه السفر إذا أوفاهما المجل يظهر الزاوية وفي جامع الفصولين
أن الفتوى عليه لكن في الجهر أنه أتى الفقيه أبو القاسم الصدوق والفقيه أبو الليث بأنه لا يسافر بها
مطلقا بلارضأها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحط أنه المختار وفي اللؤلؤة أن قول
ظاهر الزاوية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب المصنف في شرحه وبه بقي ثم قال في البحر فقد
اختلف الائتاء والاحسن الائتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
القضاة في زماننا كافي أشع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها والحلوة بها وقد
دفع لها المهر فهل يلزمه تصفيق وبعود النصف ملكه بالقضاء أو الرضا (الجواب) نعم والمسألة في شرح
التنوير للعلاقى (سئل) في فردى زوج امرأة بدمشق وأوفاهما المجل ويريد نقلها إلى قرية التي بينها
وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا إذ في قرى
المصر القرية لا تتحقق الغربة اه وفي التنوير شرحه للعلاقى وينقلها بما دون مدته أي السفر من
المصر إلى قرية وبالعكس ومن قرية إلى قرية لا يسفر به وقده في التارخانية بقره يمكن الرجوع قبل
الميل إلى وطنه وأطلق في الكافي قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها
وأوفاهما المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعى خال عن أهلها بين جيران صالحين تamen فيها على
نفسها وماها فهل له ذلك ولا يلزم مؤنة (الجواب) حبساً لها ما كان شرعياً خال عن أهلها بين
جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزم ما تبينها بمؤنة والمسألة في التنوير وبغيره أقول قال في النهر ولم
يحد في كلامهم كالمؤنة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال إنه لا يجب ولا سيما إذا كانت تخشى
بحسب لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خالياً عن الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى
عن عهدها من ستمه اه ونظري في الشرع بلية بان البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعى وقال السيد
محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكن أقول لما ذكره قارئ الهداية يمتنع عدم الإزوم يجعل على ماذا
كان المسكن صغيراً كالساكن التي في البرقع بشرى إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إلا يلزم من كون
المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنة إذ لا تستوحش بان كان المسكن متسعاً كالدار وان كان لها جيران
فعدم الاتيان بالمؤنة في هذا الحالة لا شأن له من الحضارة لا سيما إذا خشيت على عقلها فقل أنه يختلف
 باختلاف المسكن كن ولوع وجود الجيران فان كان المسكن محالاً واستعانت بتجيرانه أئاعاً فهو حارس بعالم
بينهم من القرب لا تلزمه المؤنة ولا لزمته اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفاً أيضاً

الصمغ وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والخافتة أن يسمع نفسه هو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة
دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالطلاق والعتاق والاستئناء اه وفي البحر ولم يبين الصنف الجهر والاختفاء
للاختلاف مع اختلاف التصحيح فذهب الكرخي إلى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان الخافتة تصيح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
أدنى وأصح وفي كتاب الصلاة إشارة إلى أنه قال إن شاعبه وأسمع نفسه وان شاعبه وأسمع نفسه اه وأكثر الشايع على أن الصحيح أن

المهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كلما يتعلق بالنطق كالتمسك على الذبحة ووجوب المصداق بالسلامة والعناق والطلاق والاستنساخ لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف في الخلاصة لا أمام إذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرا والجهر أن يسمع الكل اه وفي فسخ القدر واعلم أن القراءات كانت فعل المسائل لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض الصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع والحرف عارض للصوت لا للنفس فيجوز

تصيحها بلا صوت أجماعا على الحروف بضرلات الخارج لأحرف فلا كلام بقي أن هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل إلى السمع بسل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الرسي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على أن الظاهر سماه بعد وجود الصوت إذا لم يكن مانع اه فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم أن في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي أن القراءة تصح بالحروف وإن لم يكن الصوت يحدث ويصح وقال بشر لا بد أن يكون يحدث لم يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني أنه لا يجوز له ما لم يسمع دونه ومن يقربه اه وقيل في المختار أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولنا 'بشر هو قول' الهندواني الأول وفي العدة أن ما كان مسموعا له يكون مسموعا

بأخلاف الأشخاص قال بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صحرا بين جيران فإن كان زوجا يبيت في بيت ضرتها مشلا وكانت تحض على عتلهما من البيتة وحدها ينبغي أن يؤمر بأربعة في ليلة ضرتها وألا سيما إذا كانت الزوجة صغيرة فيها المضار التي هي عنابن القرآن العزيز فاعتنم هذا الأمر والمصالح ما علقته على البحر في باب النفقات (سئل) في رجل بعث إلى امرأته أمتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذكر حجة عند الدفع ثم اختلفا فقال اليهودي قال هو من المهر فهل القول به بينه (الجواب) نعم كافي التتويروا البحر وغيرهما (سئل) في رجل مانع زوجته وورثة غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صدق مثلها ولا يثبت لها مثل القول لها في ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والنهر والنصرين والبراز وبغيرها (سئل) فيما أدامت الزوج وفي خدمته مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صدقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بكرا بالغة ثم بعث بها أمة واستأجرت ولم يزوجها أوطها ويريد الرجوع عما بعثه فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث المهر يسترد عنه قاتما وقبته ما كذا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسألة في التتويروا المهر والحاي الزاهدي أقول وفي الغناوي الخيرة سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع لها شيئا يسمى ملا كودارهم أبيضان عادة أهل الزوجة اتخذ طعاما لم يذكر أمر النكاح هل الخطاطبان يرجع فيه أم لا أجاب نعم اه أن يرجع ذلك بشرط عدم الأدن منه فإن أدن لهم باتخذوا طعاما للناس صار كأنه أظم الناس بنفسه طعاما له وفيه لا يرجع اه وفيها أيضا من كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأته وصار ينفق عليها التتويروا به وتحقق أنه إنما ينفق عليها لستر زوجها ما تمتعت عن التتويروا به وتزوجت بغيره هل يرجع عما أنفق أم لا أجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد أخذ كرا القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وبني أن يرجع لأنه إذا علم أنه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطا لفظا قال في التتويروا سئل والدي عن بعثت إلى أبي الخطيبة سكر أولادها ورجعوا ثم ترك الأب العاقدة هل لهذا الخطاطب أن يرجع ما استردا ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الله دفع فليس له حق الرجوع وإن لم يأذله في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما عاله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي الخيرة ينالتم (سئل) عن الأب إذا زوج ابنته امرأة بالولا لا يوصفها أو ألو كولو كبيرا ولم يضمن المهر فهل لأب الأب له من ماله (الجواب) نعم قال في الكتوزع ضمن الولي المهر قال في البحر أعلقه فمثل وفي المرأة توتى تزوج الصغير من والكبير اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى أفندي جمع شيخ الاسلام عطاءه فدرى تحت سؤال الولي زوج الأب طفله الصغير امرأته مهر معلوم لا يلزم المهر بألا إذا ضمنه وقال ما كنت وشارفت الفدر المهر على الأب لأنه ضمن دلالة تأداه على الكاح مع علمه أنه لا حاله ولا نكاح بدون المهر وبما نصرت على من أخذ الساق بالآرفاه على رضاه عنه والنكاح لم يدل على إبقاء المهر في الحل يمكن من ضروره ضمن المهر ولأن المعقود له إلى الزوج وجب تسليمه بدل عليه فمضوا لعاقدة مكره كافي مخرج الدراية عن التيسر ولا يحد من مالك مافي شرح الطحاوي من أن الأب إذا زوج الصغير

من غير شرطه أيضا إلى كذا البحر (وأقول) لنا كان أكثرنا شغل أن الصحيح قول الهندواني عود في التتويروا لا يزوج به جميعا يزوج نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف الصحاح في المسئلة ولكن بما قاله به وهو يزوج نفسه أولا ثم عتلكا عليه ما زاد دعوى خلاف فادخره قاله لكتل بعد إذا غلب اسرسله في المسئلة أن يكون مسموعا عن ذكر قول الكرخي والهنداني مع ظهوره ما به السكك وكونه وسد الذي لا يزوج حتى يتم له ما به

يختلف باختلاف المورد باختلاف معية حيث لا يجوز ولا يعقل أودته: فليلا لا تقول بل إن ادعى وجوب المصير للهو معجبه بليل أن من به صمم لا يسمع نفسه إلا استعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا ينبتا معه لا تسمع ما فمن الرق وعدم الخرج فإنه مع التحويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الأقوال وإنما يحذف هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصالحين من كل خاص وعام تقسب صحة ما استظهره المكال من الهوام والمحل بمحمول زيادة البحث (٢٤) ولكن الاقتصا على ما ذكرنا لأن الانحصار تنص عاقبه ما لا وإن تعلق بمصنف

السباع والحاصل أن
يقال في السنة قولان قول
الكروخي وقول الهندواني
ولا يعتمد على قول لهندواني
والله أعلم (سئل) في أصل
زيادة الجدة قبل يائي
بتكثيرتين واحدة أو موضع
وأخرى للرفع فلا وهل
إذا احتج بمعدة سلاوة
وقوت يا حديد (أجاب)
يكبر تكبيرين واحدة
أو موضع آخر السمع
وروى الحسن عن أبي
حذيفة أنه لا يكبر عند
الموضع كغيره عند رفع
وإن كان مع كفي بحسر
وهو سنة الشيخة واحدة
أو زودت فثبوت عزيمتها
في تميم جهة التزاد
مردود من وجوب
الحديثين فهو من
قوله حديثاً بفتح
ضم وفتحة هـ و
خريدته فستنزه قرت
أنوردوا بضم
واسجدوا ذهو وارد
في خبره بعد ذلك قضية
بكره ثمردوا بضم
همزة نون الهمزة
لنفسه كذا عرفت
ومعنى قوله

(ح) حيث برى عندهم وراعى غس السيرة وتكفنه ودفعه بالزعم نفسه ثم ولائهم ولكن ان كان له اثار بمن
...
...
... حسن بن ... وهو عوف بن ...

مرا عسفتي كفته ويدفنه في حفرة من غير حدود ولا قسمة فان راى مائتت العالما على في غسل المسلم وتكفنه ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله أعلم (سئل) عن مات حياها بوضا بلا مضضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم بوضا بلا مضضة ولا استنشاق لا طلاق الموت والشروع والطه في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق بدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظ والامام والميت اذا كانا (٢٥)

مخاضين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عنه وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المراء اذا مات سهل كفتها فيما تركت أم على الزوج كفتها وتجهيزها (أجاب) كفتها وتجهيزها على الزوج على ما علمنا الفتوى كما ان كسوتها وكأها مال حياتها عليه ووجده على العلامة شيخ مشايخ الشهاب الحلبي ماسوره قال في السراج والهاج والمراء اذا مات ولاد مال لها فندأني يوسف كفتها على زوجها كفتها كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة قد انتقضت بالموت فصار الزوج كلابني وأما اذا كان لها مال فكفتها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشي على التجميع مانصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن على الكرخون من يمكن له مال فكفته على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفتها لا يجب على زوجها عند لان ما بينهما انتطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد

لانه معاوضة ولم تتم لحاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهالك لان فيه معنى الهبة صرح به فاضعان في فتاواه مع من المهر (سئل) في رجل عقد نكاحه بوجه الشرعي على بكر بالغة بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحيات منه ثم زعم انه وجدها فزنا وان له استرداد المهر منها فوجب النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها مهر وكلاه مبلغا معلوما لمعاسها به من المهر فأنذره أوها لنفسه وعقدت نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها وأوطأته بنظره مأخذة أوها ويرد الزوج على أبيها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها فها قبل التحول بها والخلوة ولم يكن المهر مسلما فهل لأصدة عليها ينتصف المسمى وعاد نصف المهر إلى مالك الزوج بمجرى الطلاق (الجواب) نعم والمستهة في التزوؤ والجور وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة غير المدخول بها وعن أبير طليدون لجا صاعا سندا انتهى في محنته فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركه وتكون هي أسوة الغرما (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة أو زال بكارتها كره ابلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير مشتهة أولا ليجامع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن الحد أو المهر قال في التتقي وشرحه للعائني من باب الوطئ الذي يوجب الحد وما لا يوجب وان زنى مكاف بمجنونة أو صغيرة بجماع مثا واحد هو لاهي وفي عكسه لاحد عليها لان الأصل لم يحد فكذلك التبع الا في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر إلى قوله صبرة بجماع مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجامع مثاها كما هو المذهب من قولهم في تعريف الزمانه الوطئ في قبل مشتهة اذ لا وما ضا في الخلع والحد ووطئ اجنبية زنت اليه وقبل هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالحد لان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا اقلنا في كل موضع سقط فيه الحد عما ذكر يجب في المهر لما ذكرنا الا في وطئ بارتان وقطعت منه اه في مسئلتنا سقط الحد عن الوطئ بوطئ صغيرة فالزوجة تنع من المهر (أقول) وقد رد المثل على هذا الاستنباط الحسن وقد سبق في نظيره الامام الاستر وشني في ككتاب الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو زنى بصبيته بجماع مثاها لم يرضها بمهر المثل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد قد وجب وانما بنافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تشبهى لا يكون هذا الوطئ ناول هذا لموجب أو يحنفتو بحده حرمة المصاهرة ولكن أوجبا عقران أو شرب الجنابة اذ لم يرضها ثم قال وفي نكاح فوائده صاحب المحط الحد والضمان لا يجتمع لان الا في مسئلتين اذ في نكاح لا يشترط الحد ونقصان البكارة والثانية اذ شرب خمر الذي يجب الحد وقبحة الخمر اه وقد بقوله اذ لم يرضها لما ذكره قبله قوله واذا زنى بصغيرة لا يجامع مثاها أو قضاه فان كان اقضاه يستعمل البول فلا حد عليه لا خلاف ويجب عليه الاغتسال بنس الا اخرج وعليه ثلث البدية وعليه المهر وان كان اقضاه لا يستعمل البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الديوهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكل على المؤلف أن يفيد بكوه لم يرضها (سئل) في بكر بالغة زوجت بلامهر فدخل بها زوجها فزنا وقاه ويرد الزوج أن يطلقها فهل اذ خلقها يجب عليه

(٢ - فتوى حامدية - اول) وقال في الكبرى قال يمكن لها مال فكفتها في بيت المال لا على زوجها بل لا خلاف بين علمائنا يعني في ظاهر رواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة قول محمد لا يلزمه قول في التجميع وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لو جب على الا جانب وهو كان أولى بمجب كسوة عليه حال حياتهم في تزويج على سائر الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة بمجتهير فها على زوجها المختار لانه لو لم يكن عليه

لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلاف لالحمد فتخلص أن أصل الخلاف في الكف لأن ما عدا من
 التجهيز كان بفعل حسيه فليس فيه خلاف وإن التجهيز الحق به وكأنه لما صار لا يتحسبه اهـ ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدين والكفن وما يتصل بهما امرأة أو أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفنها باطلة
 ولكنها في بيت المال إذا لم يكن لها مال (٢٦) كذا أجاب أبو بكر الأسكافي وقال الفقيه أبو الثابت هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن أبي

يوسف أن الكفن على الزوج
 كالكسوة وعند عبد الله
 الكفن لا يجب على الزوج
 قال في العيون ويقول أبي
 يوسف تأخذ اهـ قال في
 الجمع عمر أمره بتجهيزها
 معصرة ونهيه بمجدوقال
 السني في مغاومته في باب
 قول أبي يوسف على خلاف
 قول مجدوقال لا بد حنفية
 لو مدت المرأة وهي معصرة
 كن على الزوج جهنم المخرجة
 قال في شرح المستصفي
 أي الكفن وغير ذلك مما
 يخرج إليه أنت اهـ وبه
 على أن ما عدا الكفن من
 سنوؤ وجوع غس وجس
 ودفن وغير ذلك من شؤ
 حفر قبر وسد على الوجه
 المستوفى فذكره على زوج
 على قول أبي يوسف لا يفعل
 معق التجهيز كونه لا يفعل
 حسب قوله علم (سئل في
 امرأة نصرانية تحت مسلم
 ماتت حامل فحمل يلدن في
 يدو المسلمين وفي مقابر
 المشركين (ج) صرح
 اهـ لامة الحنفية في شرحه
 انصرفت إلى أن تحت
 حصة نفقات بعضها تدفن
 في قبر المسلمين وقيل في

مقبرة وهي درع وخيار ومصلحة لا تريد على نصف مهر المثل الوازج غنيا ولا تنه عن نصف مهرهم لو فقرا
 وتعتبر بهما (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والرد ووجعهما (سئل) فيما إذا تزوج قاصرة بكرة
 من أبيها ثم طلقها قبل الدخول والخلوة أو أقر أبوها في حصته بقض نصف المهر وترغم إلا أن أمها كانت بالغة
 حين قبض أبيها مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فهل على الأب قبض صدق البكر البالغة (الجواب)
 نعم والأب إذا أقر قبض المهر فإن كانت البنت بكر أمصدق وإن كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل
 الثامن ومنه في أن يزاد في عقد حرة المهر المثل في فتاوى المصنف واحدنا فأرجع إليه وقال إنه لا قبض
 مهر بنت الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا اهـ وليس لغير الأب والجدة الأولاد قبض المهر الآن
 يكونوا أوصياء من أدب الأوصياء

(مسائل الجهاز)

ذكرها المؤلف مفرقة في الأبواب وجعلها تسهل مراجعتها (مسئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة
 بجهازها لمعلمة ما أهدت أن يضامن عارية والعرف في بلدته ما تركت كلف الحكم (الجواب)
 حيث كان العرف في بلدته ما شتر كذا لقول الامام عينا قال في الدر المختار جهاز بنته ما أدى أن مادفعه
 لها عارية وقالت هو طلق أو قال الزوج ذلك بدموت الرثمة وقال الأب أو ورثته بدموت عار به قال المصنف
 "نقول له الزوج وله إذا كان العرف مستمر أن الأب يدفع مثله جهازا عاريا وما إذا كان مشتركا
 كصورتها لقول الأب بطلو كان أكثر مما يجزى به مثله والامام كالأب في تجهيزها وكذا في الصغيرة
 واستحسن في تنبيهه القاضي أن الابن كان من أشرف الناس لم يقبل قوله أنه عارية اهـ وذكر
 المسئلة في كتاب العارية أيضا وقد كثر كمن كان القول قوله يلزمه ما بين الأقوال في مسائل أوصاه في
 شرح كذا في ينسب مسئلة بنسب هذه منها وفتى فاري الهداية بقوله القول قول الأب والامام أنها
 تملكها وشاهو عار بضامن كمن كان قوله دلالة أن الأب والامام يملكان مثل هذا الجهاز للامانة
 وسئل فاري الهداية عما إذا تزوج بعد زفت أسبا لجهاز وماتت فأنجب إذا زفت إلى الزوج
 وسألت أمه مع الجهاز لا يحرم من الأبوين أنه ليس له إلا بنته (سئل) فيما إذا تزوجت بنتها البالغة وتجهزها
 بجهاز لها منه في حصة مستمرة أو عارية أو غيرهما بدون حصة الجهاز بينهم مع البنت فهل ليس
 بهذا (الجواب) نعم والمسئلة في المخر وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو ثي
 تجهيزها بماتت عن زوجته فهل يكون ذلك له خاصة (الجواب) نعم قال في الوالدية إذا جهز الأب ابنته
 بماتت وغية وزية يملكون أقسام منه فإذا كان الأب اشترى لها من مهرها أو بعد ما كبرت وسلم إليها
 ذلك في حصة لا يزل رثتها ويكون ثلاثة حصص اهـ كذا في المصنف أو آخر المهر (سئل) في امرأة
 جهزت ثيها ليعقب بجهازها عارية أو غيرته فماتت عن زوجها لم يمت البنت عن مهرها أو غيرته فهل القول
 لأمه في ذلك (الجواب) حيث كانت لأمه تزوجت عن جهازها لقول الامام عينا (سئل) في
 رجل تزوج بنته بتعريفه وقض مهرها وبهره ولا كتابات أبنته وطلقها بأهجرها فهل يكون كل
 من قبضه شرعا صحيح (جواب) نعم ولو لم يهره بغير تزوج بغير تنصيص كانت صغيرة سواء كانت

مكة المشركين وقول تعذر عمر وروى في نسخة بخطه في بعض كتب المالكية بمجلس
 تعذرها في بقية ما وجد في غير هذه الروايات وهو حسن وذلك بشرطه وفي فتاوى إجماع الكافرة إذا ماتت في بطنها ولا
 مسلم قدمها في مثله لا يبيح عليه داجع واختلاف في المدفن وفي الشيخ عده بغيره من في مدفن المسكين وله في بعضه مدفن في مقابر الكفار
 في مدفن غير مدنه ومات (سئل) عن أبي النبي خلفه بغيره (جواب) في لا بد وأولاه حسن في زمانه النبي أمامها

يُبَيِّهَانِ النِّسَاءَ وَاللَّهَ أَعْلَمُ (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها عسر من بلى دفنها (أجاب) بلى دفنها جبراً لمن أهل الصلاح ولا بد غسل أحد
من النساء القبر لا نرى في الأجنبي ما يها في الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحفاة فكذلك بعد الوفاة عسر به الولوالجية والله أعلم (سئل) في
تبريد رجل غلط فيه أهل ميتة دفنوها به فلما ألبسهم قال الحكم (أجاب) لا لا، أن يكونوا أهلها بنسب القبر وأجابه ميتة بعدت المدة وأقصر
زلمهم الترك أن زاولك وقد عسر حواجر ميتات بنسب غير ضرورة وهذا الضرور حق (٢٧) العير فإذا استغفوا أحقهم جازوا أن كان فيه
اختلاف لا حل بالآية

لمعارضته لحكمة النبي بعد
اسقاط حقهم وهذا مستنبط
من تعليمهم لجواز لبس في
الارض المنصوبه بحق ائمه
وهذا اذا كان القبر ملكا
اما اذا كان في ارض وقف
فلا لبس مطلقا والله اعلم
(سئل) في رجل مات وعليه
دين لا تحرف صرف ورثته
جميع تركته في كفنه وكفن
مثله بتأني بسد سهاور بها
أو أثل أو أ كثر شافلا
هل يضمن الورثة الزاد على
كفن المثل أم لا (جواب) نعم
بضمن الورثة والخاله هذه
قال في منوال السراج وان
كان عليه من وراد الورثة
أن يكفونه كفن المثل قال
الفتاوى أبو جعفر ليس
لهم بذلك بل يكفن بكفن
الكفاية ويقضى بالباقي
الدين وكفن الكفاية
للرجل لو بان جديدين كانا
أو غسيلين ثم قال وهو
الصحيح وفي بعض النسخ
ليس للزمر ما من يتعوان
كفن المثل اه فعلم منه
ضمان ما زاد على كفن المثل
اجماعا والله اعلم (سئل)
في بصرى موقوفة لدفن

سليم في مهابرجل قمرادق فيه ولادته في ثاوث فقسقل ان يبل جسدهم عليه جاءته القبروا ثم خرجوا من القناتوت وكسروا القناتوت وانفقوا فيه ما لهم فسادا لزمهم شرعا (أجاب) بلزمهم ما أثق على القبروا ولا يحول بينهم قال في التنازعة: فقسلا عن الفتاوى أنفق مائة في راح قبرها رجل ودفن فيه مائة من كانت الارض موقوفة فعين ما خلق عليه ولا يحول بينهم مكانه لانه في وقف اه ولا شأنهم بمدة وقته قلت اني اناهم ولا شأنهم حثي في ما بالمت السابق ودوا وما فاعا على وجب التدي يعز وون لارتكابهم محرما

والذين يجعلون أن يصيروا صبراً مؤثراً فاعلموا أن الله تعالى قد جعل في الدين حلالاً لا يملكه أحد من الناس والمسلمة تنفصلها في الخلافة
والغاية وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة إلى بلد آخر قبل حينها هل يكبره أم لا (أجاب) نعم يكبره نقلها إذا كان في حينها بان
أخرجها بعد الحول أما إذا كان الأخرج قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهر وثابته أعلم (باب صدقة الفطر) (سئل) في الصغيرة
إذا زوجت وسلمت إلى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة فطرها أم لا (٢٩) (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا يجب على

الأب لعدم المؤنة عليها لها
وفي التاترنائية لا تسقط
عن صدقة الفطر وفي النهر
وفي القنسية تزوج صغيرة
معصرة فإن كانت تصلى
خادمة الزوج فلا صدقة على
الأب والأخت صدقة
فطرها والله أعلم (سئل)
من دمشق عن أخرج بن باقة
عن القدر والواجب في زكاة
الفقر هل قال أحد بان
فعله يكفر بذلك كقوله
بعض من يدعي العلم وهو
بعض الناس (أجاب) لا يكفر
باجتماع الآثام والله تعالى
أعلم (كتاب الصوم) (سئل)
عن النذر العين إذا
نوى فيه وجباً آخر هل
يكون عموماً ولا يلزمه
قضاء المنذور والعين أم لا
(أجاب) يقع عموماً
ويؤمر قضاء المنذور والعين
في الأصح كقوله الظهيرية
والله أعلم (سئل) عن قبول
خبر العدل باله لرمضان
هل يستغفر أم لا (أجاب)
يقبل بدون الاستسقاء في
ظاهر الزوايا كقوله الجوهرية
والله أعلم (سئل) هل يكبره
صوم يوم الشك عن واجب
آخر أم لا (أجاب) ذكر

المتقدم عن العمادية وهو مخالف للكلام الصحيح وأقول أيضاً في ما إذا مات
فهل يلحق بالأب أو الأم أو فاضل وكذا الوالي هو أومات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الأول عانى
الصبر لا أشكال في الرجوع في الجوع في في لا تقع فيه في هذه الصور حتى يرى تصحيح خلافه فيبقى أيضاً
ما يقع كثيراً في قرى من أن الشخص منهم يتخطب امرأة أو يصبر ينطق عليها أو يعطوا درهم لا ينفقه سنين
إلى أن يعتقد عده عليها الظاهر أنها ليست في معنى المعتدة بل هو من الهدية التي يخطبها فيسترد ولو فاضلاً
لا هالك لكن في الفتاوى الخبير بما يتخالفه كسرى في باب المهر (سئل) في امرأه أسافر زوجها إلى بلدة بعيدة
وعابدة سنين ثم أخبرها جارية ثقات أنه مات وشاهد واموته وقد وقع في قلبها صدقهم وأكبر أنها
أنه حتى فهل لها أن تعتد وتزوج (الجواب) إذا كان المهر ثقة وكان أكبر أنها هل حق فلا بأس أن تعتد
وتزوج صرح بذلك في الجهر من الجهره أخبرها عنه أن زوجها الغائب مات وأطلقها ثلاثاً وأنها منه
كاتب على يد ثقة بالطلاق أن أكبر أنها هل حق فلا بأس بان تعتد وتزوج علاني من باب العدة وفي
الصغرى إذا شهد اثنتان أن فلاناً طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل فإن شهد أحد المرأتين هل لها أن تقبل
وتزوج آخر وكذا إذا شهد عند هار جل عدل اه من الفصل الأول من نكاح العمادية (سئل) فيما
إذا خطب زيداً لثمة الصغرى بنت عمر والصغرى وقرأ الغائب تقول بحجر بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد
قراءة الفاتحة نكاحاً (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا بعث رجل امرأة شياً من المعلوم هدية ليتزوجها
فأكتها ولم يتزوجها ويرد الرجوع عليها بيمينها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في
امرأة مسلمة تتخلفها زوجها من عهته بعد النكاح على مؤخر صدقاتها على عهته بعد عشرة يوماً
عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد لازماً أو فاسداً (الجواب) نعم لا ينافي عدة العبر (سئل) في رجل
عقد نكاحه عقداً صحيحاً على امرأة ثم مات قبل الدخول واختلفوا فهل تحرم عليه أمها أو يصبر بحرمها
(الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغ تزوجها ولها الشرى بلا إذن من رجل كف عنها المثل ثم أخبرها الولي
بالنكاح والزوج والمهر جيعا فسكت فمخارعة ولم تزد النكاح فهل يكون سكوتها رضا منها (الجواب) نعم وإن
زوجها الولي بغير استمار ثم أخبرها بعد النكاح فسكت أن أخبرها بالنكاح ولم يزد كالأزواج والمهر اختلفوا
فيه والصحيح أنه لا يكون صحيحاً كالأزواج والنكاح لم يزد كالأزواج والمهر جيعا
فسكت كان رضا منها (سئل) في رجل له زوجة لها ابن من غير ممتزج بامرأة أخرى يتخاف عنه فأتى
الابن ويريد الرجوع إلى أمه بعد انقضاء عهدها بيمينها فهل له ذلك (الجواب) نعم يجوز الجمع
بين امرأته ونزوحها وأمرها بأنها عند الائتال بعت كقوله الجهرية لو فرضت بنت الزوج كرايان
كان ابن الزوج لم يجر أن يتزوجها لأنها طوأت أمه ولو فرضت المرأة كرايان لم يجر أن يتزوج بنت الزوج
لأنها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة وأمرها بأنها المرأة لو فرضت كرايان لم يجر أن يتزوج امرأة ابنه
ووفرضت المرأة لابن كرايان لم يجر أن يتزوج المرأة لأنه أجنبي عنه ما من المهرات ومثله في الجهرية وشرحي
المتقى والتتو برث على (سئل) في امرأة وحده تزوجها بمخدوما وترد الفضل والفرق بينه بذلك
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنتاً صغيرة الرضيع بمهر قدره مصرية

الزبط وغيره أنه يكبره ويصح الفلاني في ثم يذمه أنه لا يكبره نقله حصار الحلي والله أعلم (فصل في النذر) (سئل) في رجلين يختلفان على
صفة للندار به بقلعة بيت المقدس ضجراً أحدهما من مشتهقاً فنذر على نفسه نذراً هو أنه ان تعرض لهذه الوظيفة بالأخذ لها بعد
هذا اليوم مادمت في قدام الحياة فته تعالى أن تمسح على القبر اعظم سمانه عرشه هل إذا تعرض للأخذ ووجد ما هو العلق عليه يلزمه
التمسك بالنسبة ما عرش ولا يخرج عن عهده النذر إلا بذلك أم يخرج عن عهده بكفاة العيين ثم يفعل أحدهما أيهما خافه هل إذا امتنع

أضاف النذر إلى سائر المعاصي كان عينا ولم يمتنع الكفارة بالحنث **ووفعل المندور عصى** وانحل النذر كالحلف بالعصية **ينعقد التكفارة** ولو فعل المعصية المحلوف عليها سقط وأتم وصريحه أن النذر لا يصح إلا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في الحال كالتنذر بصلاة الظهر وغيرهما من الفروض وفي هذا الشرط أربعة أركان الأول أن النذر بصلاة الظهر ونحوها يخرج بالشرط الأول أو قولهم من جنسه واجب **ينشد (٣١)** أن المندور غير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون مستحيل الكون فالتنذر مسوم أمس أو اعتكف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر لأجل ما قسم وأما التنذر الذي ينذر فيه أكثر العوام كان يقول

يا سبى فلان يعني به ولما من الإتياء ان دغاني أو عوفي مرضي أو قضيت حاجتي فاك من الذهب والفضة أو الطعام أو السراب أو أريت كذا فهذا باطل بالاجماع لانه تنذر في غير ما يجوز لانه أي التنذر عبادة فلا تكون له أوف والمندور له ميتة والميت لا عاقبة وأنه ان ظن أن الميت لا يصرف في الامور كغيره لان قال الله اني نذرت لك ان فعات معي كذا أن أعلم الفقراء باب السبى فبسطت أو الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذا نذره عز وجل وذكر الشيخ لعل الصرف المستحقة القاطنين برابطه أو مسجد فيصير بهذا الاعتبار اذا مصرفا نذرا لفقراء وقد وجدوا لغيره غير محتاج فلا

نعم (سئل) في بكرة بالغة عاقلة رشيدة تزوجها أو هامن رجل على مهر معلوم قبضه منه بالوكالة عنها في ذلك ثم ماتت البكر قبل اتمام النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ورواها من هو له (الجواب) نعم (سئل) في امرأه طلقها تزوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة أشهر حاضتها غيبا ثلاث حض كوامل أو تزوجت بغيره بعد شري بعد حلفها على انقضاء عدتها كذا كقام المطلق يعارضها في ذلك ويكذبها في نقضاء العدة فهل يقبل قولها مع حلفها وعين المعارض والعقد الموزع صحيح (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بته بالانقضاء من زيد بالفاظ شرعية ثم بدى بالته بغيره ولم يسمها مهر ابل قال الابو كليل الزوج على أن يزوجه المولى بنت عمه فلانة التي هو عليها يكون أحد العقدين عوضا عن الاستروا منع الابن المذكور من تسليم بنته لزيد أعان النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا والتمت مهر الثلث (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خطب وكيل زينا بنصره والباغتي لم يسمع من الناس فاجابه الاب في ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان وصيت فيها والا فلا فرضني الخطيب ودفع الاب شيئا من الخلي واليسه لا يتسلم فيه فرض البنات بالخطبة وردت فهل يسوغ له ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (الجواب) حيث لم يجر ينسما عقد نكاح شرعي بايجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (سئل) في صغيرة تبت تزوجها معها العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها بغير فاحش فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الاب والجد وكان بغير فاحش فالنكاح غير صحيح كافي التنوير وغيره (سئل) في رجل فروى تزوج امرأته لها ولاد صغير من غيره ودلها ثم تزوجه بعد الاولاد ويريد نقلها إلى قرية أخرى مسافعة فيما ينسما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتتقل حضانه الاولاد لجدتهم الزوجة ونصحت كانت أهلا لحضانه (الجواب) نعم (سئل) في امرأه أفزجت بنته اليثيمة بالولاية عليها من رجل كف معها المثل ودخل بها ثم لم يلبث اختارت الفسخ فورا وبالسلو وأشهدت على ذلك المجاس وتقدمت إلى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك ونهض ينهضها ففسخ والحال هذه (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائها الشرعية بفسخ النكاح المذكور بالنسخ المذبور (سئل) في امرأته ماتت ودلها ثم تزوجها من غيرها على الزوج بانها لم يدفع له زوجته جميع مجمل صداقها وطالبته بنسبها من ذلك وهو يذى الاتصال في الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يذى الاتصال اليها لا تنع دعوى أمها بما تعترف بغيره لانها لا تسلم نفسها الا بعد تفصيل شيء عادة والامانة متناه فانما تنع بمعدعوها بغير مدعى الوارث والمسألة الاولى في التنوير من المهر والثانية في الحارز الزايدة من الدعوى * (قواند كرهاوا لم يفرقة بغيرها) * تزوج امرأة على اسم سلسلة فظهرت كاذبة ليس له الفسخ * اذا قال الزوج بعد اصدار العقد صبغة تزوجت نعم يا سبى في بيت هذا النكاح واقعه شرعي قوله نعم في المجلس قبل ان يشغل بكلام آخر هو النكاح * لقاضي تزوج الصغار كتب في منشوره أن له تزوج صغارا والا فلا يجوز على الزوج أن تزوج بنت ابن زوجته لانها لم يربيه بغيره عليه وان سفلت الكل من فتاوى قاضي الهادي * وفيها

بحر صرف لم يملوا كان ذان سبى ذلك الولي ما لم يكن فقرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغناء والاجماع على حرم التنذر للفقير روى في شيخ ان كان غنيا فاذ علمت هذا الغنا بغيره من الفقر اهرم والشعر واتر بغيره فاعتقل إلى صرائه الاولاد بغيره باليه لا إلى الله فقام حبل السبى ماله تصدوا الفقراء الاجماع قولوا حدوا وقد علم مما نقلناه ان ما نذر العوام لشيخ صراوا وعلى بن عليل وروى بيل لا يصح روى في لعمري نذر على له تزوج في الاذان نذر على وجهه اربعة المبتدأ وكان فقرا وعلم ان غير الحاد لم يذره عن عاهة صرودة

له ذلك وليس الخادم ترجمه منه لانه لم يملكه الا ان يكون الناذر عيسى في نذره كان فقرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي
 الغرياشي الخفي بتاريخ ذي القعدة الحرام من شهر ربيع الثامن وتسعين في نسخة من نسخة (أقول) قد استباح هذا الحرم المجمع على حرمة جاعة
 ونعوى منهم متفق عليه يقال في حقهم قدوة المسلمين ومري المريدون يبالغون في أخذهم بطالبون الناذر به فان امتنع قدموا الى قضاء هذا
 الزمن فيحكمون به ويرجمونه. فوايا شرطة (٢٢) وحكام السياسة قبل يفعلون بلغم من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون لجمع النواحي

التي تقع فيها هذه النذور
 من من امر أن يذهب جهاز زوجها نحو خمس عشرة سنة فقامت لها كبرى ففسخ نكاحها وأقامت عنده بينة انه
 غيبها ثم لم يترك له نفقة ففسخ نكاحها وسكن بمكة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك وجلا وحكم حاكم الضم
 بمكة التزويج ثم طلقها فحضرت الى قاضي حنفى ليرزقها روح آخر فحمل بسوغ الحنفى ذلك وإذا حضر زوجها
 العايد وقام بينة أنها موصلة بنفقة فاهل يطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب إذا فسخ النكاح حاكم
 يرى ذلك ونفذ نفقة من آخر وتزوجت غيره مع الفسخ والتنفذ والتزويج بالبرقلا يرتفع ذلك بحضور
 زوج واقاعه ثم تركه عندها ففققت مدته فبطلت وان أقام بينة بذلك لان بينة المرأة لم يترك عندها نفقة
 فبطلت القضاء فلا تنقض بعد ذلك البينة الثانية والله أعلم اه النكاح بين العبدین جائز وكه بعضهم
 زانوا في زواجه براهله ذكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالسيدة عذرة حتى أتته على عناء وعن أبو حماني
 شوال ترى بها قية وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العبدین ان معناه عليه الصلاة والسلام
 كان يرجع من صلاته في يوم الجمعة أقصر أيام الشاة فمرض عليه الانكاح فقوله حتى لا يفوته الزواج
 في الوقت الاضطراري ان تعيد الثاني وهو الجملة * هل للزوج أن يقل عليها البالبة أن يقل الباب فتاوى
 الشلبي من الفتاوى في باب القاضي * ان يتعلق عليها الباب من غير الا برين فتاوى الانثرومي من المهر
 * (باب نكاح الرقيق والكافر) *

التي تقع فيها هذه النذور
 فية طوع منهم وبضربون
 على كل واحد حجة بما بلغ
 من المال في بدنة يؤخذ
 منهم اذا تهي الاجل
 المضروب لبيده ماهر
 مهور بامسوية كل
 من خويلد له ضرر
 حصل بمرءه الشيخ ويري
 أنمن منه ذلك هل يكون
 سب فتنه حجة هذا
 النذور ان الشين زوجه و
 عي من منه وتنفى حجة
 وتزوج له لا يح - و
 او بوجه في من خويلد
 فان وجهه تنبيه تزوجت
 تولى سب منه لا بد
 ان الحكم معتد به
 ان يكسب كبير في بئر
 بامر سبعة من صهر
 البسرين ورتبنا حكمه
 فضاة او مهد وترى في
 اخر من روفه في حصة
 لا يحجره الا حتى يوفيه
 وذا تنبيه روفه في حصة
 فها ما شفي اعيان الامر
 في انه امر في اجال
 ومنه سعد وعت في عسر
 (سئل) - عي من
 وف سيد من رتبه
 فضاة روفه في حصة

(سئل) في ذممة طلقها زوجها الذي لا تالذي ينه عسوة طلبت التفريق بينهما فهل تعال الى ذلك
 (الجواب) امر لانه يعتد بدين الطلاق من قبل المثلوات كقول المعتقده ومصو السدد فمساكه
 بشهر من قبله ثلث خذ نمود عتساهاهم المدة لغيرهم على الظن من ميسو طالسرخسي في باب نكاح
 الكافر بمجموعة عتله انه اندي (سئل) في رجل خطب امرأة من أبيها الذي دفع له الماهية وبه نيشانا
 في الامه ثم اصرت خطوبة ويحبب بينهما فمأقدا صلابو جسم الوجه حتى بلغت رشيدة وطلب
 الخطوب تزويجهما عتله ان ذلك وهي تمتع وتريد تزوج بغيره فهل هذا ذلك ولا تجبر على نكاح (الجواب)
 (سئل) في مولا تريد التزويج بـ خريدون ان سيدها فهل اذا تزوجت ودم السيد يبطل النكاح
 (الجواب) نعم وتوقف نكاحه في أمن ومكاتب ومدبر وأم والسلي اجاز انولى فان اجاز نفذ وان ردة
 بسن من نكاح الرقيق * (باب العنين) *

التي تقع فيها هذه النذور
 فية طوع منهم وبضربون
 على كل واحد حجة بما بلغ
 من المال في بدنة يؤخذ
 منهم اذا تهي الاجل
 المضروب لبيده ماهر
 مهور بامسوية كل
 من خويلد له ضرر
 حصل بمرءه الشيخ ويري
 أنمن منه ذلك هل يكون
 سب فتنه حجة هذا
 النذور ان الشين زوجه و
 عي من منه وتنفى حجة
 وتزوج له لا يح - و
 او بوجه في من خويلد
 فان وجهه تنبيه تزوجت
 تولى سب منه لا بد
 ان الحكم معتد به
 ان يكسب كبير في بئر
 بامر سبعة من صهر
 البسرين ورتبنا حكمه
 فضاة او مهد وترى في
 اخر من روفه في حصة
 لا يحجره الا حتى يوفيه
 وذا تنبيه روفه في حصة
 فها ما شفي اعيان الامر
 في انه امر في اجال
 ومنه سعد وعت في عسر
 (سئل) - عي من
 وف سيد من رتبه
 فضاة روفه في حصة

(سئل) في كرمه برة زوجها وهو من رجل ودخلها ثم بلغت رشيدة فادعته عت وطلبت التفريق
 (الجواب) لا فري بينهما فرددوها هه عن مام تثبت عتته باقاره أو بقول النساء انها
 كرم برة من وقت ان ردة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لحها
 وفروجه منه فمعه ولا يتفريق ان طلبت تزويل العنين لا يكون الا بعد قاضي مصر أو مدينة
 سائل في ذلك الخبر ومن وجهه تعالى

التي تقع فيها هذه النذور
 فية طوع منهم وبضربون
 على كل واحد حجة بما بلغ
 من المال في بدنة يؤخذ
 منهم اذا تهي الاجل
 المضروب لبيده ماهر
 مهور بامسوية كل
 من خويلد له ضرر
 حصل بمرءه الشيخ ويري
 أنمن منه ذلك هل يكون
 سب فتنه حجة هذا
 النذور ان الشين زوجه و
 عي من منه وتنفى حجة
 وتزوج له لا يح - و
 او بوجه في من خويلد
 فان وجهه تنبيه تزوجت
 تولى سب منه لا بد
 ان الحكم معتد به
 ان يكسب كبير في بئر
 بامر سبعة من صهر
 البسرين ورتبنا حكمه
 فضاة او مهد وترى في
 اخر من روفه في حصة
 لا يحجره الا حتى يوفيه
 وذا تنبيه روفه في حصة
 فها ما شفي اعيان الامر
 في انه امر في اجال
 ومنه سعد وعت في عسر
 (سئل) - عي من
 وف سيد من رتبه
 فضاة روفه في حصة

* (باب رضاع) *
 (سئل) في رجل يربى ثورين ثم تبيع مضع فاعل بذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الثورين (سئل)
 سئل في رجل يربى ثورين ثم تبيع مضع فاعل بذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الثورين (سئل)

التي تقع فيها هذه النذور
 فية طوع منهم وبضربون
 على كل واحد حجة بما بلغ
 من المال في بدنة يؤخذ
 منهم اذا تهي الاجل
 المضروب لبيده ماهر
 مهور بامسوية كل
 من خويلد له ضرر
 حصل بمرءه الشيخ ويري
 أنمن منه ذلك هل يكون
 سب فتنه حجة هذا
 النذور ان الشين زوجه و
 عي من منه وتنفى حجة
 وتزوج له لا يح - و
 او بوجه في من خويلد
 فان وجهه تنبيه تزوجت
 تولى سب منه لا بد
 ان الحكم معتد به
 ان يكسب كبير في بئر
 بامر سبعة من صهر
 البسرين ورتبنا حكمه
 فضاة او مهد وترى في
 اخر من روفه في حصة
 لا يحجره الا حتى يوفيه
 وذا تنبيه روفه في حصة
 فها ما شفي اعيان الامر
 في انه امر في اجال
 ومنه سعد وعت في عسر
 (سئل) - عي من
 وف سيد من رتبه
 فضاة روفه في حصة

سئل في رجل يربى ثورين ثم تبيع مضع فاعل بذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الثورين (سئل)
 (جواب) لا فية مضعه في ذلك (سئل) في رجل يربى ثورين ثم تبيع مضع فاعل بذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الثورين (سئل)
 اشيع في شرح المروسي في سيرة كثر اعلم جواسي انه تعالى مريض أو ردة حتى لا يكون ذلك كذا في هذا النذر باطل
 والنجح في كيف يحترم مراهي لا يجمع ويكفر مراهي مضع عليه بلغم اني فاعلى عهده الا قائله وللعلل اسائل في هذه

التي تقع فيها هذه النذور
 فية طوع منهم وبضربون
 على كل واحد حجة بما بلغ
 من المال في بدنة يؤخذ
 منهم اذا تهي الاجل
 المضروب لبيده ماهر
 مهور بامسوية كل
 من خويلد له ضرر
 حصل بمرءه الشيخ ويري
 أنمن منه ذلك هل يكون
 سب فتنه حجة هذا
 النذور ان الشين زوجه و
 عي من منه وتنفى حجة
 وتزوج له لا يح - و
 او بوجه في من خويلد
 فان وجهه تنبيه تزوجت
 تولى سب منه لا بد
 ان الحكم معتد به
 ان يكسب كبير في بئر
 بامر سبعة من صهر
 البسرين ورتبنا حكمه
 فضاة او مهد وترى في
 اخر من روفه في حصة
 لا يحجره الا حتى يوفيه
 وذا تنبيه روفه في حصة
 فها ما شفي اعيان الامر
 في انه امر في اجال
 ومنه سعد وعت في عسر
 (سئل) - عي من
 وف سيد من رتبه
 فضاة روفه في حصة

المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الحج) * (سئل) عن لم يجد الزاحه وهي المركب من الابل وجدا بغل أو جار أو الفرس هل يجب عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لقد قيل في غير الزاحه من قبل أو جازاته لا يجب عليه ولم أراه صرحا بمصاحبا أو انما صرحوا بالكرهه اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في الغل والجار والفرس مذهبنا بالاستطاعة وهي أهم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل انه لابن الوردي عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا (٣٣) قائل شيء بضم السين * ويضمن القيمة للثلث معا (أجاب)

هذا حل باع صيد البحر ما
فما هي أحواله وما يرى
وأدلف الصديق المبيع جانبا
فيضمن القيمة والثلث معا
(سئل) عن لم يأت بالزمل
والسبي في طواف القدوم
والركن هل يأتي بهما في
طواف الصدر (أجاب) نعم
إذا لم يفعلهما في هذين
الطوافين فلهما في طواف
الصدر لأن السبي غير وقت
كالحصر به في البحر وغيره
وصرحوا بأن الزمل يعد كل
طواف يعقبه سبي فبه علم
انه يأتي بهما في الصدر لو لم
يقسمهما ولم أراه صريحا
وان علم من أطلاعهما والله
أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصى المتخس أم لا (أجاب)
يجوز والأفضل غسلها وفي
مناسك الشهاب الحلبي
والسنة غسلها لتكون
طاهرة يقبض فان المقبول
منها يقع في يد الملك والله أعلم
(كتاب النكاح) *

أن يترزوجها وقال أنطاس وصدقته على ذلك فهل له أن يترزوجها (الجواب) إذا أقربها أعتن من الرضاع
ولم يصر على إقراره أن يترزوجها أو أمر لا يحل له أن يترزوجها كذا في رضاء الخاتبة فإذا أراد أن
يترزوجها وقال أنطاس وأوصيت وصدقته فهاهما صدقتان عليه أنه أن يترزوجها كالحصر به في
المهر والهر (سئل) فدرجل تزوج بكر بالغه قبل المخول وانخلوه الصبيصة قال انها بنت ابني رضاء
وأمر على ذلك وقال اهتق كلفته والزوجة تكذب بها فالحكم (الجواب) يفرق بينهما ولو أنصف المهر
حيث كذبه ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبه فلا جبر المهر والنفقة والسكنى وان
صدقته فلها الاقل من المسمى ومهر المثل والثلث من النفقة والسكنى كذا في فتاوى فقري أنفندي عن
الضميرات (سئل) في صغير رضع من زوجة جميع بنت لهامنه في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير ويريد
الترزوج بشقة البنت المذكرة أو الراضعة أم هل صدقته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في المكافي
إذا أَرْضعت المرأة صبيا حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لأنهن أخواته وكذا ولو لها اعتبار بالنسب
لأنه ولد أخيه (أقول) وقوله الراضعة أمها لا حاجة لبلان من وضع من امرأته يحرم عليه أولادها من
النسب وان لم ترضعهم أمهم كما أشار اليه في الكثر وصرح به في النهر (سئل) في رجل عتق نكاحه على امرأته
وقيل المخول بها أخبرته أمه أنها أَرْضعتها معه وصدقها الزوج صبرا على ذلك وكذبها الزوج وصدقته فهل
ترفع النكاح ويلزم نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خاتمة الفقهر رجل تزوج بامرأة فقالت
امرأته أنا أَرْضعتها فمضى على أربعة وأوجه صدقها الزوجان وكذا باها وكذبها الزوج وصدقته فهل المرأة
أو صدقته الزوج وكذبها المرأة أم إذا صدقها فالرفع النكاح بينهما ولو لم يكن دخل بها وان
كان قد دخل فلهما المثل وان كذبها لا يرفع النكاح ولكن ينظر ان كان أكبر ربه انها صادقة في
اخبارها فقرارها احتياط وان كان أكبر ربه انها كاذبة فسكها وان كذبها الزوج وصدقته فهل المرأة يبي
النكاح ولكن للمرأة أن تسخط الزوج بانتهامه على أني اختك من الرضاء فان نكل فرق بينهما وان حلف
فمضى امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرفع النكاح ولكن لا يصد الزوج في حق المهران كانت
مدخولا به ولم يزم مهر كامل ولا أنصف مهر اه ومثله في الاثر وي نقل عنه (سئل) فدرجل تزوج
امرأته ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاء في صدقته ولم يدخل ولم يحتفل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر
لها (الجواب) نعم وإذا ثبت الرضاء بالشهود العدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما ما وان
كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة
والسكنى بمجموعه فتدري اندي عن الضميرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما إشارة الى انه لا تقع الفرقة الا
بتفريق القاضي كجاء في العرفي آخر كتاب الرضاء الى المحيط ثم قال ولو شهد عندنا عدل على الرضاء
بينهما وهو محمد ثم أتوا بما يثبت الشهادة قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه كالمشهدا
بطلانها الثلاث كذلك ونعم في شرح المنظومة اه أي المنظومة الوهبية قوله في الخاتبة بان هذه
شهادة قامت عند القاضي يثبت الرضاء فكذلك قامت عندها (سئل) في امرأتين احدهما يرضع ثلث
واحد منهما أولادها علي بن لاخرى ثم ولدت احدا هاما كرا والاخرى انثى ولم يجتمع علي ثلثي واحد بل لم

(فتاوى حامديه - اول) المسئلة اختلف فيها المتأخر ومن منهم من قال بعدم الاعتقاد ومنهم من قال بالاعتقاد وقد أفتى شيخ
دس دم بالسعد العمداد رحمه الله تعالى بالاعتقاد بين قوم اتفقت كتبهم على هذا اللفظة (أقول) وبما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود
مضى الظاهر به وغيره ارجل تزوج امرأته بالعرية أو لفظا لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان علمنا هذا اللفظ يعقده النكاح
كرت سكا عند السك وان لم يعلم معنى الففتان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح بهذه جملة مسائل الطلاق والعنا والتدبير والنكاح

والملح والأرءاء من الحقوق والبيع والمثلثة للطلقاء والعاقق والتدبير وأقر في الحكم ذكره في عناق الأصل فأذا عرف الجواب في الطلاق
واعتاق يثبت أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بغيره من اللفظ باعتباره لاجل التصديق لا بشرط فيما يستوي فيه الحدود الهل لا خلاف البيع
ونحوه اهـ فتأمل في قوله وأذا عرف الجواب في الطلاق والعاقق يثبت أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقعه
التصديق يثبت أن يكون النكاح نافذاً (٣٤) مع التصديق لا لأن معنى قوله يثبت بحسب ما في العزارة أن عليه الفتوى ولما في العز

ان ظاهره مافى الختمين
ترجيه فقد ظهر له هذا
حصة قياس السكاج على
الطلاق فتأمل ولان
الصادر من الجهة الانعام
له تصيف لا دخل لبحث
في الحقيقة والجاز والنفى
الاستعارة ترتب على عدم
الاعتناء بغيره بل في
سكناه الغرض وجهه انه تعالى
افاده الاصل وهو
ان يوسع وجهه ما اخرج
ملاحظ لهم صلاذ العلى
يعمل من اخر ذلك وجبت
كان تصيفه وانما تصيب
ما جبه به لا يوجب
المسئد وجبت اقر به
تصيف كيف يجب انقى
العلاقة والاسد لينا
ذكره السوروثه ثبات
عدم الاستعمال ولا
منكره بل مسلم كره
تصيفا بدل الحرف مكن
حرف فلي بعد الدليل صورة
المسئله ثم ولدي عرف
تأني فيما تانى في الانفاذ
الصرح بعدم الاعتقاد
وايه على تدرى شخص
زمن نعيم ومعاصره
فقه الدليل في محله حسد
وهذا هو حسد من الحرك

برضع الذكركمن أم اللثي ولا اللثي من أم الذكركأملاً فهل يسوغ للذك التزويج باللثي (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتفضل أخت أخيه رضاعاً كافياً للتزويج وبغيره (مثل) فوجله أخت نسبه وضعت من امرأة لها بنت نسبه فهل الرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم فالتزويج بائناً عنه (مثل) في امرأة تزني أختها بعد الرضاع ولد من لعمر وورثها أخوز يد التزويج بينت لعمر ولم ترضع من مزوجته يد أملاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي أختها ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه رضاعاً كما هو المستفاد من المتن ولم يذكر هذه المستثنيات (مثل) في امرأة أختها تزني رجلها أختها وضعت وجعلها يرضعها لجل ولادة هذا ثم ماتت تزوجته من المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت وبريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (مثل) في مائة أم مفرغ من خالته بنت لها في مدة الرضاع وريد أهوه أن يتزوج بنته أخته البنت التي هي أخت أخت ابنه رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعاً تحل كافي البراءة لغيره الأولى أخت ابنه رضاعاً (مثل) فلو رجل وريد أن يتزوج بنت خاله رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك لأن أمه خاله ونالته من الرضاع حلالاً كافي للبراءة والبراءة خاله بالأولى (أقول) أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب أو بالعكس كما صرح به في الجهر وكذا قيل في أخت الخال في مستأننا (مثل) في رجل له زوجة وريد أن يتزوج عليها بنتاً من رضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وأختها (مثل) في رجل خطب امرأة وكان رضيعاً من جدته لها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (مثل) في امرأة قالت أرعزت يدك كذبت نفسها وحلفت بالله العليم أنها لم ترضعها أملاً وصدتهاز يد على ذلك وريد أن يتزوج بأختها فهل ذلك (الجواب) نعم والمستثنى في التتور والرجل وغيرهما وفي القنينة امرأة كانت تعطي لها صبيته أو شهيرة فتدعي بهن ثم تقول لم يكن في يدني لبن حين ألقتهما ثديي ولا يعلم ذلك إلا من جهتهما لأن البنت أن يتزوج بهذه الصبية (مثل) في صغير وصغيره ترضع من امرأة أختها في مدة الرضاع وريد أن يصير أن يتزوج الصغيرة المزوجة فهل له ذلك (الجواب) نعم تحل له أخت ولم يرضعاً كافي الملقق والتتور وبغيرهما (مثل) في شهيدة أنفاسه وجدته على الرضاع هل تقبل (الجواب) نعم حقاً الرضاع حقاً سأل وهو موافق لعدلين وعدلين ولا يثبت بشهادتهما ونفسه وحدهن لكن أن يقع في قلبه صدق مخبرونه قبل العقد أو بعده كفي البرائة (أقول) أي ترك احتياطاً وذكر في الجهر عن الكافي والتهابة أنه لا يثبت بمخبر الواحد ولو جحد قبل العقد وبعد ثم ذكر عن محمد بن الحنفية أنه لو أخبر عدلين بثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز نكاحه وأن أخبر بعد النكاح فلا حرم أن ينفارقهما وفق بينهما محمل كل على رواية أو قول المازل علي بن الرضا عدل وكسفت في حديثي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الحنفية يؤخذ بقوله معناه يفتي لهم بذلك إذا صدقوا وشهدوا فتدأخروا فتوقفت على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم في شرح المقيتة يؤخذ بمعدلين بأن تزني نكاح امرأة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له ويقي ما لو أخبر الواحد ورضع ضارعي عن عقد كتزويج صغيرة خبر بان أمه مثلاً أرعزتها بعد العقد ذكر الزيلي أن خبر

[illegible]

(أجاب) نعم بنعقد كما يزعمون كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خروجه بك بشئ فأنه فقال لا تخربك ثم توفي الأب فماذا وجبها
نحوها بعد أن بلغت لا تسهره المصادرون الأب بنكاح حيث كان بحضور شاهدين فيسقط النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم بنعقد النكاح بلفظ
هبة على وجهه فالمصادرون الأب بنكاح والحال هذه فيسقط مصادرونه إلا على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل أن خلاص التهمة والله أعلم
(سئل) في رجل خطب بكرام والده وأصل مهرها بقدر معين بمضرة شهود وجرى بينهما (٣٥) أثناء الخطبة ما ينقذه النكاح كقولها

بست لنا طيبا ابتك فلانة

الواحدة فيه مقبول ونظام الكلام عليه في الجهر فراجعهم (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم ماتت
له بثلاثة أولاد ثم أُرِضت بنت عمر ورو يزيد زوج ابنة المذكور بنت عمر والمذكور زوجة فاعلم أنها تنقل
لكنهم لم يرضع من زوجته مع ابنة المذكور بل بعده هل حيث وضعت من زوجها صارت أمثا ابنة فلا
تحل لابنهما ولا عبرة بزعم المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم
أُرِضت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يحل للصبي التزويج بالبنت المذكور (الجواب) نعم لأن الرضا بعد سنين
ملته وهي ستان ونصف عند أبي حنيفة فلا يكون محرما قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف
وان لم يظلم وبه بقى القاضي الإمام اه

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل حلف بالحرام ليجتمع من زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدته ثم
بعد أيام راجعها بالقول طلاقا وذلك وجع الناس ورجعوا في العام المذكور ومضى من حجب المراجعة
المذكور غائبة أشهر وهو مقيم معها مقر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء
العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا ويرد الان من راجعها الصمت بنعقد بعد رضاءها بعد ثبوت حلفه
للمذكور أو لا واشتهر به فهل له ذلك أم المراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حينئذ لم يفعل
المخالف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقا بانه ملكك بها نفسها والمراجعة المذكور غير معتبرة لأنها بدون
تجديد نكاح وقيل الخلف وحسب انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
لصدقاته وله مراجعتها الصمت بنعقد بعد رضاءها كقوله الخبر الرمي عن القنينة وفي جواهر الفتاوى
أيضا أو أقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضي والا هو الصحيح وفي الخائنة أبا نهم أقام معها ما
ان مفرقا بطلاقها تنقضي عدتها ان منكرها اه (سئل) في قوله روي طالق هل هو رجي وهل يقبل منه
دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو رجي كما في بقية الخبر الثاني والخبر الرمي فراجع فتاويهما وفي فوائد
شمس الأئمة لا وزجدي لوعرف الطلاق بأقراره بسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبين لا يسمع كذا في
الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية (أقول) وسيأتي أنه تقبل دعواه الاستثناء ما لم يكن له منازع
(سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استئنيت موصولا وهو لا يدكر ذلك هل يعتد
على قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري
حازل أن يعتد على قوله ما لا خلاف فاضن من كتاب التليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) بسئل منها عن فرحتها فان أخبرته لا يقع وان أخبرتها
لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم الا من جهتها قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حقت حصة فانت
خالق فكنت عشرة أيام ثم قالت حقت وطهرت واغتسلت وكذب الزوج في ذلك فالقول قولها الاصل
في جنس هذه المسائل أن المرأة اذا أخبرتها عاها شرط الخلف في البين بطلاقها وكذب الزوج في ذلك ينظر
ان كان ذلك الشرط مما يطالع عليه غيره لا يقبل قولها إلا بمحض قائلها في ذلك الزوج والزوج ينكر
ون كان ذلك الشرط مما لا يطالع عليه غيرها كالطهر والحض فالقول قولها في حق طلاقها ان كان

النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا وهي لك بكذا افعال قبلها بذلك ولو بلغها الخبر فكتت أو ضايعت بما فعلت
حتى لا ينقذ عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) بنقد حدث علم بذلك وسكت فحدهم الالفاظ ما يعتد به عند النكاح كما صرح به أصحاب
التتوي وتسر ولا ينقذ نكاح غيره عليها والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تسو باركة ببتك فقال له جاءتك فقال له جزاؤها
من خسر هل نكاحها ينقذ أم لا (أجاب) لا يعتد لانه لم يأت بلفظ النكاح ولا تزويج ولا بما وضع الخطيب العين جلا والنكاح انما ينقذ بذلك

والله أعلم (سئل) في انعقاد النكاح الخلفا الخور (أجاب) نعم منه قد إذا كانوا من أئمتهم على هذا المثل ولو كانوا يعلونهم ناهل الاستماع كما في أبي السعد المعادي سقى الدار إلى ومنه هذا مما يجب القطع به والحال ههنا والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته بنتا وعنده صنف قاله مباركة فقال له قال له حزن وأهوا به هذه الفرس في مقابلتها ما أولم يقع بينهما ماوى ما ذكروا لورثة الصنف الرجوع في الفرس وتناجها لعدم انعقاد (٢٦) النكاح بخلاف كرام (أجاب) نعم لو تم الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح بخلاف كرام في الفرس ولو

مأذعت من الشرط فأنما وقت الاخبار وان لم يكن فأنما وقت الاخبار لا يقبل قولها إلى آخر ما ذكر في الخبر وفي نوع الاخبار المراد بما هو شرط الحنف في المين بالطلاق والمستثناة في التنوير في بابها التطبيق هي قولهم وما لا يعلم إلا منها فرجها (سئل) في رجل طلق زوجته المدخنة بالثمن في مرض موته وهو صاحب فراش من غير سؤال منها لثمنها في عدتها فهل ترث منه (الجواب) ترث منه إن كانت وقت الطلاق عن رث كذا في التنوير والفصولين وقاض حقا طلقها رجعا في حجة فأتى في العدة ترثه وكذا لو مات في العدة ترثه الزوج لألوانها في حجة فأتى في العدة وكذا لو أياها في مرضه بامر هال ترثه فلو أياها بالامر هال فأتى في العدة ترثه عند الألومات بعد مضيا فصولين من حجب الطلاق آخر الكتاب (سئل) في رجل تشارع مع رقيقه بينهما معاملات صدرت المشايخ لاجلها فحلف بالطلاق أنه أي الرقيق لو تزواج في الماه لأشربه قاصدا في ذلك عدم المعاملة معه من بعد فهل إذا راقع ولم يعمله لا يقع طلاق (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن يدا أن يخدمه سطر جله فأنكر ذلك ثم أقر فهل لا يقع الطلاق المذكور (الجواب) نعم لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر من بلدته وسكت فقال عرو وتودس يعاذل ولا أعود ما في حش متنان وسافر إلى بلدة بعيدة ومكث بها نحو شهر ثم عاد إلى بلدته فهل لا يقع الطلاق المذكور ولو لم يقل قوله المذكور بحلفه (الجواب) نعم قال في التحصير إذا ألقى باليمين المعقودة بعد سكوت شرطان كان الشرط الأول لا يقع بالاجماع وإن كان الشرط عليه بالحق وقال محمد بن سالم لا يقع به أخذ الصداق العهد اه وفي البرز به واختار قول ابن سلمة وهو عدم الاتفاق بعد الفراغ في الحالين وبه بقي اه وأقضى بذلك التمرناشي وفي الخلاف يسترجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا كن سكوتة لا تقطع النفس تطلق ثلاثا ولا تقاطع واحدة لأن السكوت لا تقطع النفس لا يفصل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل التحول بها طلاقا واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل ينت بالاولى إلى عدة فلا يقع عليه الثاني (الجواب) نعم لأن كل لفظا يقع على حدة قضين بالاولى لأربعة تصادفها ان يستوي بان تنقل يقع كذا في المتقي وقصره فله عند نكاحه عليها برضاها بعد جديد (سئل) في رجل بذم زوجته من مفسد عليه كل يوم مصرتين خلف لها بالطلاق أنه يدفع لها كل يوم مصرتين وثمن وقر بأنه كسر لهما من القسط خمس عشر قمصره لا عسار فما الحكم (الجواب) بمقتضى ما في في بة ان لا يترتب شيء وقع عليه الطلاق المذكور لأن شرط الجزأ لا يمتنع بالبر أصلا حيث يمكنه البر نحو استعراض أوجه وغير ذلك ولم يبر وقع عليه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر حتى يعطى زوجته جنة تسار ولم يعطها رجعة وأدعى أنه نسى ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم يقع خلافنا ساسا حقه فقط والعقد ان السهو والنسيان مترادفان كما في الاشباه (سئل) في رجل طلق زوجته بفسق وكرهات لا تلو بالذلة جنة واحدة وتأ كيدا للاولى زوجها وجرها وتزوج بها وهو يحلف بأنه العقيم أنه قصد ذلك لا غير فهل يقع عليه بذلك واحد رجعة واحدة حيث تزواجها وقوله مراجعته زوجته في العدة بدرت ان تها حيث لم يترتب عليها طلاقان (الجواب) لا يصدق في ذلك فناء لأن الشافعي ما مود ببيع اغنهر وانه يتولى اسرارها فادار الامر بين التأسيس والتاكيد تعين الجمل

بما ذكره في الفهرست ولو قالت المرساة ذهبت نفسي فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا اه فذهب صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لا خوصيرة من ولها حوى بينهما مقدمات النكاح لمذكور عند انعقاد اوليها خوصيرة من حيث فلانة بكذا فقال قبلت فهل يقع النكاح لمذكور عند انعقاد له لثمنه النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا اقامت يقع لهما ما قبل إذا علقها قبل التحول وزوجت بينهما من قبل له وهو نكاح لا عدة عليها وكيف الحكم (جواب) وقع النكاح لعدم ولا غيره فله مقدمات في البرز به حسب لايه وقال به النكاح الابن زوجت بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح لايه وان جرى مقدمات أنا النكاح لأن في المختار ومثله لو كمل اه وإذا طلقها الزوج المذكور قبل التحول وعقد له في عاها تزوج جاز لا عدة والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا عقد أحد المدة كذا

فجاء بينهما ثم تزوجا في ذلك ففسد ذلك ما اشكر فهل يسوغ تعدد ما يطله (جواب) المستثناة ذات تفصيل ان الفساد لعدم على اشهر أو في عدة كافر وجمه يسوغ لا تعرض لهم عند عدم مزا فزو واران في عطفه سأل بطلانها فزواجهم لا وان انقضت مئة وراثة الزوج والزوجة في بغير ما وقع حدهم لا يفرق بينهما عند الامام في حقيقته والله أعلم (سئل) في رجل خطب لانه بنت أخيه فقال أبوها وزوجها بقتى فلانة بكذا لا يصدق (جواب) لا يصدق (جواب) لا يصدق وجهه أن تزوج غير الزوج والله أعلم (سئل) عن رجل قال

في حكمه (أجاب) الفاهر عدم انعقاده أصلاً أم لا بل فلا احتياج إلى القبول أو المألن فلان الحبس شخص الاب قبوله زوجتك وانما سمعناه
 محبباً لأن الاحتجاب حصل بقوله زوجتك ولذلك يحتاج إلى القبول والله أعلم (سئل) فيما أذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل
 يصح أم لا (أجاب) الأصح الذي عليه (٣٨) الدامتان سماع الشهود كلام العاقدین شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل

زوجه صغره القاصرة في
 مرضه لرجل مجهول معلوم
 بحضرة شهود مجلس
 الشرع ثم مات هل يقدر في
 استحسان كون الابن في المرض
 وحل واحد الأولياء النازية
 رتبته من تسعة آلاف ن
 تعرض لمسح فمائل و
 نبره لا (أجاب) يس
 لعينه امثال النكاح اذ
 اولوية الابن على المهر المراض
 مع سلا لعل الترتيب
 هياض نزع تصرف باجاء
 ابيه والله أعلم (سئل)
 في امرء متبرع به ثمن
 رويده ثمن مات ووقع
 في ثمنه احدته من هان
 توتزوج (أجاب)
 نعم و ذلك في براية
 واسم هو زوجه والله
 أعلم (سئل) في جارية
 لوقت نرجل كستامة
 لذت دعتي هره ن
 تزوجه (أجاب)
 نعم ان تزوجه ان كانت
 متاعه أو وقع في ثمنه
 مدقة القمع طار ولا
 مد زوجه و تحرق من تحت
 له هره و هره نكاح
 هره هره هره هره هره
 نكاح هره هره هره هره

على حدة فقال الزوجت مدامت مع أمك تكون طاعة فطاعتها عن موافقتها وطاعتها ولفظ تكوني
 معلب في الحال ونية في المعصية المذ كور ماذا كرم الموافقة والا طاعة لها فالحكم (الجواب) صيغة
 المضارع لا يقع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة
 المذ كورة فاذا غلبت موافقتها وطاعتها لا يقع بها طلاق لان كلمة مدام غاية ينتهي اليهين بها كما تقدم
 عن التنوير وشرح (سئل) في جماعة تدعى في بابها كحفوف بالطلاق ان عازر يد خدمته ليخرجون
 من باب فاذا عازر يد خدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وركوا الخدمة مدقة فقول ربوا بينهم
 عادوا بعد ذلك إلى اباه وخدموا الا يقع (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته ان
 لا تدخل دار أبيها إلى سنتين ثم مات الابن الستين عن وريته وتركه وعليه دين غير مستغرق لتركه فهل اذا
 دخلت الدار الا لا يقع الطلاق (الجواب) نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فوات صاحب الدار ثم دخل
 الخلف ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث لانها انتقلت للورثة بالموث وان كان عليه دين مستغرق
 قال محمد بن سبأ لا يبحث لانها بقيت على حكم مالك الميت وقال الفقيه أو اليت لا يبحث وعليه القوي لانها لم
 تبقى ملكا للميت من كبره اه من البحر من باب اليهين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حصل
 دهش زاله بعقله وصار لا شعوره لامرء عرض له من ذهابه و قتل ابن خاله فقال في هذا الحاله يارب
 أنت تشهد على اني طلقك ثلاثة بنت فلان يعني زوجته المحصنة الثلاث على أربع مذهب المسلمين كلها
 حلت بحرمه فهل لا يقع طلاقه (الجواب) الدهش هو ذهاب العقل من ذهل أو له وقد صرح في التنوير
 والشرعية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدحوش فعلى هذا حيث حصل لرجل دهش زاله بعقله وصار
 لا شعوره لا يقع لاقوه والقول قوله بيمينه ان عرف منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء الابينة
 كما صرح بذلك علماء الحنفية فجهل الله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول
 بها انما تزوج طاعة قوم يسبق له عليها طلاق أصلا ودخل المضارع في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة
 ورجعة وله مراجعتها للغة فلاذنها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على أنتمه البالغة
 الساكنة في دار فزوجها ثلثا أو أختها تسكن مع حاتن في الدار المزوجة والرجل لا يملك منع
 مسكتها بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير بارا ولا يقع طلاقه (الجواب) حيث لم تكن الدار للعصاف
 فنعها بالتولدون الفعل لا يبحث كفي الحائصة والعزاية من الاعمان في ايمين على فعل الغير ورسائل
 انه ذمة الصبر نذو رجل حلف لا يدخل هذا الدار ان كانت الدار الحائفة فنعها بالقول ولم ينعها
 بالفعل حتى دخل صحت في عينه ويكون شرطه للمع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار الحائفة
 فنعها بالقول بدون الفعل لا يكون حاث اه حاستن الاعمان من حصل التزويج (أقول) وسبب أن زيادة
 قول في المشقة في آخر اليه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دار أهل زوجته فوقع عند بابها
 فتلت حجابها ودفعها إليها حتى دخل مكره غير راض بالدخول فهل لا يقع بها بالدخول مكرها (الجواب)
 نعم (أقول) معناه دخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يستدل به الدخول كالمسقط من
 علو رايه المراد انه كرهه بالدخول بالا كراه شرعي الذي يكون بالتولد وخوف التلف لما في البحر من

(سئل) في رجل خطب بكر من بناتها بمهر ووقع على مقدار المهر وتفرغ من غير عقد نكاح شرعي فبعد
 منه مهر وودعت من نصيبه ان يفرض نفقته أو يستدين ويقبض على الخاطبة ففرض بعضو والخطيب لم يسأله القاضي
 هل حبل عقد شرعي عليه أم لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجز بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجز بينهما
 نكاح ولا حبل عقد شرعي عليه أم لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجز بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجز بينهما عقد والله

أعلم (سئل) في الفتوى كذا شقها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها شعر بفوقها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولنزله بالشهادة منه لفرع من أهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وإنما تعريف لأجل الحاجة عند التمسك بصريح من أبيها وأبنائها وزوجها سواء كان الأشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل إقدام الشاهد على الشهادة عليها إعلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أمه فلا يشترط فيها (٣٩) التعريف أصلا فافهم والله أعلم (فصل في

الحرمان) (سئل) عن الجوع بين المرأة وبين بنت أختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها وأنت منه بنت طرحت ثم أتت ابن منسبه يبلغ سنه سقفا فاعلم بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خالة أمها فاستنع عنها فالحكم في ذلك السكاح وما يترتب عليه من الوطء جهلا بغيره الوطء ونسب الابن الحى وجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا قيل به إلا عثمان البستي ودارد الظاهري ومن لا ينعى به من الخوارج وأما الوطء فهو وطء شبهة يندرى به عدت الزانية فلا يحسد الزنا ولا يضرب حيث كان جهلا بحكمه غير عال بمهرته وأما الوطء فينسب منه ويحكم بسوته وأما المهر فالواجب فيه المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك معومن لا أن لا عدوله في وطء طارئة فخذوه ولا تحلل حتى يطلق الأولى وتوفت فحل نكاح جديد

انه يحدثه لما عرف أن الاكراه لا يعدم الفعل عندنا ونظير ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكراه عليه حتى أكله حدث ولو أصر في حلقه لا يحدث كذا في دفع القدر وفي المجتبى لو هبت به الريح وأخذته لم يحدث اه فاذالم يحدث فعل الريح لا يحدث بفعل فاعلم بخلافه في الأولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين (سئل) في رجل قال له زيد دخل محرم عند زوجتك بفعل شأفا حاشا فقال الرجل ان كان الامر هكذا فسي طالق ثلاثا ولم يصدر شيء من ذلك أصلا فالحكم (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا يطلق الا إذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان النكاح غيرهما (سئل) في رجل تشارب مع زوجه فقالت له يا هرعى فقال لها ان كنت عرصى تكونى طالق ثلاثا فكيف الحكم (الجواب) ان كان ذلك في حال الغضب فالحكم لان كلامه يحصل على المجازاة وان قال نويت التعليق صدق ذنبه لا قضاء وان كان ذلك في غير حالة الغضب فهو بى به التعليق ولم يكن متصفا بالشرط لا يقع عليه الطلاق (سئل) في رجل تزوجها بغيره أو باقر طين أو بأيا كسكان أو شيئا من النسم فقال الزوج ان كنت كخلفت ذنبت طالق ثلاثا اخذت في ذلك فقال النفسه أو جعفر أو أبو بكر الاسكاف تطلق المرأة كما قال سواء كان الزوج كخالف أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة فظاهر إذا لم يذم المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن في القضاء به محمول على المجازاة فظاهر وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في ذنبه التعليق قضاء وان لم يكن في ذنبه الغضب ينزوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كخالف يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتاب التعليق وقال في البرازيه بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة الغضب فلي المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبين في غداني بيت أهلي وأعطيتك حلق بى من مخرود أقومها فذهبت في الغد لبيت أهلها ودفع لها من خوها ووضع بهت تماله بها فانتفعت من أخذها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم بطلانها لقضين مالك اليوم لوجوده فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تماله به ولو أراد قبضه والا لا تنوي عن الظهيرة (سئل) في رجل حلف بالحرام الثلاث أنه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان خلفه في جمعة عبد الاضي فلم يدخله حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان يقع عليه الحرام (الجواب) الايام معرفة تصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه تقع على جمعة كفى للثلاثي حيث مضى من خلفه عشرة ايام لا يحدث اذا دخل المكان المذكور (سئل) في رجل طلب منه أن يزوج جته طلاقا فقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها لان ثلاثا ولم ينو المولى الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها ولو كيلي ثلاثا لنوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال بايع واحدة كازر وفي عن الحافق رواية في اخائه من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل ونها وكه أن يطلق امرأته واحدة فطلقها ولو كيلي ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال بايع واحدة اه لكن في مسندنا لا يقع بى عندهم جميعا حيث أنشأ قال في الملتقى من شئ القضاء ذكر أن شاعا في آخره يصل كله وقد شهدا آخره فقط وهو استحسن وهذا ضيف الانشاء المذكور الى شئ واحد فقط وهو

بعد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادي البديع الباعث الشهد أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجه هل تحل أم تحرم (أجاب) تحلل قالوا لا يحرم على المروضة من يتنابها به ليس بآمن به ولا تحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوجها ولا أم زوجها ولا بنتها ولا أم زوجها ولا بنتها ولا زوجة الراب والله تعالى أعلم (باب الاولاد والاولاد الكفا) (سئل) في حرة مكنت بكر زوجها بنت هاشم بن عمار وهو كفو ما هل يغفل ذلك كالح ولولوا برض عمار لا (أجاب) نعم بعد نكاحها لا يتوقف رض عمار ولا

هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالفتز وجهها أو هام من رجل بغير انشاء عقد النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح وذهاب أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد زهرها والقول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أو هامها بالولاية عليها لأن بها الصغيرة وقول عنه أنه وقد أقدم أبو هاشم على ذلك شارطاً صحت أم أمه المهر لغير ابنه الصغير عن المهر فإني أبا الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع إلى (٤٠) فاض برى عدم صحته مع العز عن المهر أو التفريق بالأصاف وقيل البطلان قضى بطلان

النكاح من أصله أو نفي
بالأصاف يصح فتاؤه ويرفع
الحلاف وعنده الحنفى أم لا
(جواب) إن كان صدر ذلك
من أبيها على وجه التعلق
فالنكاح غير صحيح لأن
النكاح لا يصح تعلقه بأمر
بصر به فاختار وغيره
ون كان صدر لأبي وجه
الطلاق فهو صحيح ومع
لوحكم كبرى عدم صحته
مع بصر به المهر أو يرى
انفريق الأصاف بعده قبل
البطلان به فخذ حكمه
واستمع الخلاف كصحة
غير واحد من علماء أهله
أعلم (سئل) في نكاحه علم
سواء لا يثبت ويصحب
انتهى في العواقب أن زوج
التي لا تعلق له به
والشرع يكره هل يصح
أم لا (جواب) قال ابن فرشه
في شرح المجمع لو عرف من
الأبوة الاختيار فصح
أو لم يصح لا يجوز عقده انفاذاً
وهذا في المهر رافع وقول
فيما يحرف شرح قول ابن
وغيره من قوله بركت
بغيره وحرفه بغيره
لغيره لا يجل وقوله
أشارت رغبة

الوكالة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوج من قبل مجرى الحاج فعقده بعهده على امرأة ولم يدخل به حتى جاءه الحاج فهل يبرئ منه (الجواب) نعم أتى به المهر المهر المسمى بالجميل قال في الأشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلأنه تحت بالعدله النكاح شرعاً بالوطء كفى كشف الأسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لو طء اه وهذا في النكاح في التزوج بالاولى قال في انبصر عن اصحاب النكاح الوطء وقد يكون انعقدت يقول نكحها ونكحت هي أي تزوجت وهي نكح من بني نكح أي ذات زوج اه ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزوج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا ملطقتا بعدت منها والحال انه لم يطلقها بل أشعر كذا بما في الحكم (الجواب) لا يصدق قضاؤه بدين فيما بينهما وبين الله تعالى وفي العلاء من شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الخبر كذا واقع قضاء الاذا شهد على ذلك اه وفي البصر الاقرار بالطلاق كذا يقع قضاء لا يمانية اه وبمثل أتى الشيخ السجمل والعلامه الخبير الرولى (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشرك فلأنما شاركه بجمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بجمال ابنه الصغير لا يحنث كصحة في البصر (سئل) في رجل عزب فله بالتركتها معناه بالعرية الذي أخذته والذي أخذ به النكاح بكون طالقين وبدا التزوج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فوضي وأجازوه بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أتى شيخ الاسلام عطاء الله اخندي والمسئلة في التلخيص في الثاني من الطلاق قال قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيصير بالفعل ولا يحنث اه وكتب أبو الحسن الأوجده بن محمد بن عبد الرحمن اخندي العمادى وهو سئل في رجل قال كذا تزوجت امرأة ففوى طالق ثلاثاً وعقد النكاح فضولى أو أرفق يقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وزاد التزوج فكيف الحيلة الجواب في التزوج حلتان الاولى أن يتزوج امرأة أو تطلق ثلاثاً فيصير وتصل اليه في حقها فيصير أن يتزوجها بعد زوج آخر وبه أبو يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجمع النسائية أن تزوجه بامرأة فضولى بغير أمرها فيصير هو فيصير وتصل اليه قبل اجازة المرأة إلى جاز له عدم انتمت بغيره المرأة فجازتم التعلل أي لا يثبت العقد فصدان النكاح بجماعة فضولى واجازتها كذا كره في جميع الفصولين فيما إذا طلق كل امرأة أو تزوجها أو يتزوجها بغيرى لاجل وأجيزه فهي طالق ثلاثة ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولى بكلمة ان وهي لا تقتضى تكرار انفاذاً فكانت تسبغ هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه اه مختصراً (أقول) وراجع إلى صدر أوائل كتاب النكاح وارجع أيضاً ما كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الأيمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأة وله امرأة أخرى أن يدخل بها ثم قال أردت واحد منهم ولا يمانية فهل يقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي التفسير ورجل له امرأتان لم يدخل به واحد منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما أم صدقه وبينه منه ولو كان دخل بهما ثم وقع طلاق على احدهما اه وجهه أن تفريق الطلاق على غير المدخولة بغير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحرم الطلاق الصريح (أقول) أي اذا كره قوله امرأتى طالق

لا يكون اليبس وسواء لا يحنث حتى يؤخر معروءة ثلاثاً وحلفه على ان يحنث قال في فتح القدر ومن زوج وله سبع عشرة ذبلة فطلق بغيره ثم عزم على امرأته فوطئها فوطئها بغيره ولا يحنث ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور اراءه من جهة تنزل نظر الشقة الا انه قد تظاهروا عليهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا يحنث في عدمه بغيره ولا يحنث في كفوهم ما ساءوا كان عدم كفة لعيبه بفسق أو لا حتى لو تزوج بغيره بغيره ويحنث في حرفة

ودنية ولم يكن كذا إذا انعقد باطل فصر الحق ان الهام كلامهم على الفاسق محملاً ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهر انه لم يتعد في الظهيرية يترك بينهما لم يقل انه باطل وهو الحق وإنما قال في المخيرة في قولهم قال النكاح باطل أي يطل له كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخرته بالغة العاقلة وهي الهر وقيل الانور كن قلبها الى الخاطب وأضر المهر وما بقي الا بعدد فرجع الاب لمطروعة عليه خطبة الاول فما الحكم الشرعي (٤١) فذلك (أجاب) المصرح به في كتب

الحنفية وغيرهم صراحة الخطبة على خطبة الغير قال في المخيرة يخطب النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستماع على سؤم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وإن لم ترتكب محرماً لم يرد فيه حد مقدور بعزوبكاً تحرم الخطبة تحرم بايها لانه اعانة على المعصية فيعزر العيب النها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأ تزوجت ابناً الصغير اليتيم صغيرة منها سبع سنوات أو دون ذلك بهر معلوم وجوده عصيته وامكان مباحته فمات البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجيزه عصيته هل يلزم اليتيم مهرها أم لا بطلان النكاح بموجبها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لأن الأم لا تلزم تزويج ابنتها مع العلم المذكور فطل النكاح بغير المعقود عليها قبيل اجازته لانه نكاح فضولي وهو حط به والله أعلم (سئل) في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرد بده أم لا (أجاب) نعم يرد بده

وله امرأ أن تنقضه بغيره ما وصفت للفتن الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تفرق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال أحد الفتن لان غير المدخولة لا يلقها باطلاق على طلاق لانهما يتبين بالاولى لا الى عدة يمتنع صرف كل واحد من الفتن الى امرأ حتى لا يلزم ابطال أحد الفتن املوا كائنات مدخولاً بما يمكن صرف كل من الفتن الى امرأ واحدة فتطلق بما طلقن لكن لا يفتي انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرار التعلق بل هو خلف باطلاق الثلاث لفظاً واحداً فلا فرق بين المدخولتين وغيرهما فانما الاستبعاد في البحر من البرازة من الاعيان ان فعلت كذا فاصراً أي طالق قوله امرأ أن أو أكثر طلق واحدة والبيان البهوان طلق احداهما باثبات أو جها ومضت عندها ثم وجد الشرط تعبت الاخرى الطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبان اليه اه (سئل) في رجل قال لا خير لي لامرأتي تكون طالقاً الثلاث ولم يقل لها الا تحسب فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في البرازة في نوع في ألفاظه (سئل) في رجل أخذت زوجته حادثة وامتنعت من دمه فقال لها ان لم تعطني اياه في هذا اليوم تكوفي مثل أي وأخني فلم تعطه في اليوم المذكور ولم ينب ذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزمه شيء (الجواب) حيث لم ينوب أهله لقولوا نوبت على مثل أي وأظهرها أو طلاقاً فاحتتموا لا ينوباً لغوا وفي الأول أي البريء الكرامة عاتق من الظهار وأفتى بذلك الخبر الرمي وقال لا فرق بين التعلق والتخيير فان الظهار بما يجوز تعليقه اه (سئل) في رجل شك انه طلق واحدة أو أكثر يفتي على الأقل (الجواب) نعم وفي الاشباة من قاعدة البين لا نزول بانك شك طلق واحدة أو أكثر يفتي على الأقل اه ومثله في التور العاتق (سئل) في رجل خلف بالطلاق انه لا يخطئ يعني لا يدع زوجته في بيت أنحها فهل اذا راحت في بيت بلا ذنه ورضاه ولا تخلفه لا يقع (الجواب) نعم حيث لم يذهب بخلفه والمسألة في أخيرة (سئل) في رجل قال لتكون زوجتي طالقاً الآن شاء أتمت مسامحة فقبل دعوا الاستنحاح لا تنازع (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المتعقلان الحاوي للأمام الجليل محمود البصري (سئل) فيما اذا خلف زيدا بالطلاق انه لا يشتغل عند عمره والوقوف طول ما هو معلم في هذا الاقوت وترك عمره والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد الاتن الشغل فيه عند عمره وهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الخلف غايه وهي طول ما هو معلم في هذا الاقوت وفاته يتخرج عمره ومنه كذا كفة دبطت عنه فاذا اشتغل الان لا يقع عليه ما ذكر وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما اذا كان لا يزوجتان فده وتحدثت فقال للقدمان طلقنا حديثاً فمات طالق قبها ثلاثاً فاطل القدمة طلقت جعبة ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديث وأراد مراجعة القدمة وعقد جديد برضاها فهل لا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القدمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدتها الاولى وقد اقبل البين ووجد الشرط لا في الملك فطل البين ولا يرتب عليه الجزاء نوات الحلية كما صرح بذلك في المنه والبر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعلق (سئل) في رجل خلف بالطلاق انه لا يسكن مهره في داره ثم أحوها من أجنبي والمستأجر سكن المهر المذكور في ثلث الدار بدون اذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالتفريق فما امتثل مهره هل لا يحنث (الجواب) نعم وثني الامة

(٦ - فتاوى حميدة - اول) الانسب لم يكن غائباً في نفوت الكفو الخاطب باختياره والله أعلم (سئل) في صغير تزوجها لها فبلغت وتزوجت النكاح هل يرد بده أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصية فروجها الخال معه يرد بدها فالتفت وان لم يكن لها عصية فلا خير لنفسها بالتعاضد والله أعلم (سئل) في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان فقالن أحدهما صغيرتان ان خرفهن اذ تزوجها الا الصغير سيجوز زواجهما أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الصغيرين حيثما شرطوا له ولا يرد كذا بده الا سخر

أدخلاه في الولاية سواء لكل منهما أن ينفرد بالانكاح والحال هذا موافقاً علم (سئل) في شيمتها أو بعداً باعتم كلهم في القوة والحرقة سواء
 بعد واحد منهم عند تكسحها عليها بنفسه مع المثل بغير شهود هل ينفذ نكاحه عليها وليس ليقبضهم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة
 تعدد الاولياء المتساوين قوة زوجة وإثباته علم (سئل) في صغيره وان عم صغيره ولها ماجة أم أبوهي وصية عليها ما حاضر ولكل منهما أم
 حاضر وان عم عصبية غائب فولاية (٤٢) الانكاح لمن عن ذكر (أجاب) ان أمكن استطلاع رأي أبان العم لا تملك واحدة منهما الانكاح

بل الولاية له والافتقار في
 الجرحين القنينة أم الأب
 أولى في التزويج وإثباته علم
 (سئل) في بكر مشتهة لم
 تبلغ بعد لها ثمانية وثم
 أم تزوجة بغير حائض أمها
 و أم أب عازية وعصم تزوجة
 جنسية فمن يضمنها من
 ومن تزوجه من (أجاب)
 الحضانة والتزويج لازم
 حيث لا عصبية أم أم تزويج
 فلما صرح به لأصحاب المتن
 فاطبة بقوله وان لم يكن
 عصبية فولاية لأد وهو
 طهر في تقديم الأم على أم
 الأب قال في أمه وهذا
 ان ترتيب يعني ترتيب الكثر
 هو المعنى به كفي للخلاصة
 وصي عن جواهر رده وعن
 انسقي تقديم الأم على
 الأم لا نهاس قوم الأب أقول
 وينبغي أن يخرج ما مر من
 القنينة من تقديم أم الأب
 على الأم على هذا القول
 أنه فقد علمت به من فائق
 القنينة لا معاً للمائدة
 الفتوى ما لحاظه فذكر
 طهر الرواية ان الأم
 والباية وفيه حتى يفيض
 وعلى الرواية المحترمة
 أنه في شيمتها أمه

ان نعيم على سؤال البرع المماصوثة في رجل حلف لاسكن فلان داره فسكن من غير إرادته هل يحنث أم لا
 فأجاب ان سكنت بعد كسول مأمراً بالخروج يحنث وان أسره ولم يخرج لم يحنث (أقول) تقدم عن الخاتبة
 ان كانت الدار للحالف فشرط البر المانع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان تكن للحالف ومنعه بالقول بدون
 الفعل لا يكون حاشاقتبه (سئل) في رجل حلف بما حرام أن لا يؤجر مكاناً له أو ماله وهو ممن يباشر بنفسه
 ويريد توكل غير بالانكشاف الحكم (الجواب) لا يحنث اذا أمر بالبيعان كان ممن يباشر ذلك بنفسه
 والمساءلة في التنوير وغيره من التوثيق في الامعان (سئل) في رجل مرض مرضاً ماضياً في مال استلزال العقل
 بحسب اختلال كلامه المخلوم وباع بغيره المكنوم وصدر منه ما يصدر عن المجانين فطلق زوجته في هذه
 الحلة فما الحكم (الجواب) اذا ثبت زوال العقل وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصداء اذا كان
 الحال على هذا التوالفانه حيث يتبعون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له
 ان كنت حقاً ابتد وهو المهر المورج تكون طالقاً لا تطلق الا فؤت من حقه اولاً فما الحكم (الجواب)
 انشاحه فتنادى على حط المهر عنه وراحت علق طلاقاً على فواته مهرها يعني حطه عنه وجوابه في الحال
 انه لا يغوث منه شيئاً فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوسد المعلق عليه فوراً (أقول) يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك
 حيث دخلت القرينة على الفور قال في التنوير وشرط الحنث ان خرجت مثلاً من خارج فعله فوراً اه
 (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانه فهل اذا تزوجه فصولاً وأجاز به بالفعل
 لا بقول لا يحنث (الجواب) نعم لا يحنث به حتى يكلف الدار المختار عن الخاتبة (سئل) في مريض
 مرض الموت طلق زوجته المذخول بها خلافاً بانسابها الهائم مات في عتبه فهل لا ترث منه (الجواب) نعم
 حيث أبانها بغير المال اترثه (سئل) في رجل ساكن مع عمه في دار خلف بالطلاق انه لا يسكن معه في
 دار ولم يعين المكرهاه ريدان الا قسمتها واقامة ما عليها بينهما ففتح كل واحد منهما باباً لنفسه ثم يسكن
 كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنث الخالف بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لياسكن فلاناً
 في داره وسمى داراً بعينها وقسمها وتوكل واحد بينهما ما طار ففتح كل منهما باباً لنفسه ثم سكن الخالف
 في طائفة فلا تنقض طائفة الحنث الخالف ولو لم يعين الدار في عتبه ولكن ذكر دارا على التذكير وبقي المسألة
 عندنا لم يحنث اه (سئل) في رجل عقده كسرى فقام ثم زواجاً بانه زوجه وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان لم
 باعده يدان كسرى المرقوم تسكن زوجته طائفة فافترها كسرى عند العير فكيف الحكم (الجواب)
 مقتضى لسؤاله علق طلاقاً على الشرط ان يفي بوجود كسرى عند العير فيحتمل انه بعد أخذها
 دفعه لغيره فحصل الشك والنكاح يتيقن في زوال بالشك الا ان يتحقق عدم أخذها ولو بالبيئة
 وان كان فيها قال في التمهيد والطلاق قبل على الشرط وان كان فيها كان من غير صيرورة
 البسطة صيرورة في هذا الموضع لم يحنث بطلت اه هذا ما ظهر لانا (سئل) في رجل
 طلق زوجته ثم رخص المذخول به في بيته خلافاً بانسابها مات في عتبه فهل لا ترثها الزوج والمز فوراً
 (الجواب) نعم قال في كثر من باب زواج المرض طلقها جميعاً وباتت في مرضه ومات في عتبه لم ترث
 اه قديتونه لانها لم توتج وهي مريضة في عتبه رثها الزوج لانه بطلاقها ما مرضى باسقاط حقه من

لأب معيه اذا كنت وصية وتزوجته في خلاصة فهم ولله علم (سئل) في صغير تزوجها أخوها قبلت ومثله
 فخنثت نصف غير جبري غوغى روحاً لها تزوجه وكسنة عن سماعه لا خيار لها وأدعت تزوجها بالولاية لبعثت ساقفة القصر
 ولها خبر فقول لا ثبت تزوجه دعوى بطلانها لانه لا يمكن له بيعة وتخلقه في ذلك تعالاً (أجاب) نعم اذا أثبت
 ابروح دعواه فاعل حياره لا يكون له عن الأب ذكر الأب هو أبهاً منسكاً وقد نصوا على ان غير الأبوا جذاً اذا تزوج امرأه

الصغير مع وجود أحدهما كان يغني عن ثبوت الولاية له بالنسبة للجزء من ذلك فلهما من ادخاله في زوج الولاية وإن يكن كذلك بل
 زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لها أو مثل الوكلاء السابقة لأجازه الاحتياط والحاصل أنه إذا كان بطريق النيابة لأخيار وإن كان بطريق
 ولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن يخلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو توكيل الاب لا يخفى فافهم
 والله أعلم (سئل) في بائنة علقه خطبا أم غيرها وزوجها الغير كفؤ هل لأبها الاعتراض وقضى (٤٣) النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب)

نعم إذا طلب الاب ذلك فرق
 القاضي بينهما وبين الزوج في
 ظاهر الرواية سواء دخل
 بها الزوج أم لم يدخل عالم
 تلذ أو يظهر حبها ولا مهر
 لها قبل الدخول وروى
 الحسن عن الامام أنه لا ينفذ
 النكاح من أصله قال في
 الحاشية وهو المختار في زماننا
 إذ ليس كل قاض يعدل ولا
 كل ولي يحسن المرافعة وفي
 الجنس بين يدي القاضي
 مذلة ضد الباب بالقول
 بعدم الاعتقاد أصلا اه
 وهذا إذا تزوجها أم غيرها
 باذنها أما إذا كان بغير اذنها
 فردّه بترددها ولا حاجة
 الى التفريق والاعتراض
 من الاب لانه فضولي فيه
 وإن أجازته فهو كباشرتها
 بنفسها فلا يهاب طلب الفسخ
 والتفريق من القاضي
 فيفترق بينهما على ظاهر
 الرواية وعلى رواية الحسن
 لأحالة ذلك لوقوع
 النكاح غير نافذ من أصله
 ولأنه أعلم (سئل) في بكر
 باغتزو زوجها أموهة الانثى
 من غير كفؤ باذنها ففسخ
 منه حق الاعتراض
 نكاحها منه تزوجها من

ومثله في الجرح المحيط (سئل) في رجل قال لزوجه تكون طالقته على ألف مذهب ولأنه فهل وقع عليه
 بمذكرة طلاق واحدة جديده مر اجبته في العقب لانها حين لم يكن مسبقا منها بالطلاقين (الجواب)
 نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجه ما لم يزوج مع جماعة
 للموضع الفلاني فهل إذا اجتمعهم فيه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو
 الواقع مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور تناوى الشك من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول
 لزوجه أنت خارجة عن طاعتى فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون مباحا يقع الطلاق أو
 كناية فيفتقر الى البينة أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق فإنه يقع قضاء قال في الحاشية وطلاق الهزل
 وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكمال وقوله فبين فسق لسانه واقع أى
 القضاء قال الكمال وسبغ كرى أنت طالق إذا فوى به الطلاق من الوفاق بين فمها بينه وبين الله تعالى
 مع أنه أصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالصريح مع
 على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا إلا بالبينة فقد صرح في الوجيز
 البرهان أنه لا يفتقر الى قول ففسخت النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع إلا بالبينة ولا يخفى أن قوله أنت
 خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفناوى المزبور وأما في الفروا المختار أن المفتى هو الذي أراد التكلم
 بغيره على لسانه الطلاق أو نأخذ به غير ما يعتاده أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصفحة يقع قضاء قطعا اه (سئل)
 في رجل قال لزوجه وجبت المدخول بها بالتركيب أو بغيره بدين بوش أو بغيره وحى من طالقته ويريد مراجعتها
 العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أو بغيره
 كما أفتى به شيخ الاسلام أو بالسعد وحجية من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها تخلف
 بالطلاق الثلاث ليتزوجين ولأنه سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها لم تكن قر بتدلى على الفور
 الحكم (الجواب) يجب أن الجال بما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخره من حياته أما إذا لم تزوج وفي
 هذه الصورة أذا عقدت كاحول لم يدخل بها يبرأ بالعقد كما مر بقره (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف
 طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال إن كان بالواحدة أو بالثلاث راحت ليسيلها ولم يزد على ذلك ولا سبق له
 عليها طلاق غير هذا أم لا ويردونها عصمتها بعد جديد برضاه فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء يحويه المذكور
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا جديدا عصمتها ثم ماتت في العدة فهل يزوجها (الجواب)
 نعم طاهر جعيا في عصمتها في العدة وتزوجه وكذلك الوات في العدة بزوجها عبادية من الاكمام في
 الطلاق ومثله في العدة من ملاق المريض والبر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته فخلعت منه طلقة
 واحدة ولها بتمسؤ نرسدا قها تريد أخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها
 في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها إن كان لك عرض بالطلاق تزوجي طالقته الثلاث
 وسألت فقلت بس لي عرض بالطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي عرض بالطلاق بعد تعليقه
 بغيرها (الجواب) حيث علق على عرضها ولا عرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في
 رجل قال لزوجه أنت طالق فقلت إن كان لك خاطر تكون طالقته فقال ادخ لي بس لي خاطر فهل لا يقع

زوجها من دخل بها هل يصح نكاح اشقي وليس للأول بعد رضاها (أجاب) تزوجها بها باذنها كزوجها بنفسها وهي مسئلة من تكلمت غير
 مؤثره كذا فيهم وفيه اختلاف الفتوى في كثير لعدم انعقاد أصله ورواية الحسن عن أبي حنيفة في المراجعة إلى قاضين
 زوجه ومختارته وفي زمة نزار ورواية الحسن وفي الكافي والبخاري وقوله قد سمع من المشايخ لا ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن
 أمره ولو جئوا بين يدي القاضي مذلة ضد الباب بالقول بعدم الاعتقاد أصلا اه وقد كثر نقلنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا

فالأخ الأب إذا ما وجدنا * أولى بها مثله أن يعقد
 فالحيلة الزوج صح مبرأ * مهر وأخرى بالذية أبذلا
 وههنا كونه مبرور * وفي صحاح كتناضير بوره
 قلنا في قلده السلامة * من كل ما سبقه الملامه
 وهذا نص المهر منه يبلل * أن كان النكاح فاحشا مثل
 حتى يصح ما خلافتنا * بمهر مثل وجوب التينة
 هذا وقد وسع إن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
 ولم يرض امر على العباد (٤٥) إلا أني الوسع على المراد

هذا ولو لامذهب النعمان
 اضاف حال الناس في الاصلان
 قاله بسبقه صاحب الرجه
 كجلاصهم شديدا الغمه
 بار مبخير الدين برجوا لخاصته
 بالخبر فافقر ذنبه باراجه
 قوله ينعقد النكاح بالفساق
 أي يعقد الاولياء الفساق
 ففيه حذف الموصوف
 وابقاء الصفة وقوله فالأخ
 إلى أخوه الأخ مبتدأ خبره
 ان يعقد وما نافية وأولى
 نائب فاعل وجد وأنف
 وجد اللان طلاق كالتف
 يعقدونوه فالحيلة إلى أخوه
 معناه ما صرح به علماؤنا بان
 الاحتياط في غراب الأب والجد
 أن يعقد النكاح مرتين
 مرتين ومرة بلا مهر في صح
 النكاح يقين لاه صرح
 التسمير بما يقع بدون مهر
 المثل فيكون باطلا ومع
 عده ما يقع بمهر المثل لا محالة
 فصح قطعاً وإنه أعلم (سئل)
 في امرأة تيب وكثير جلا
 أحبتني في زواجها من رجل
 فنقص الوكيل عن مهر
 مثاها هل لانها شققةها
 اذعترض فيكتمل الزوج
 مهر المثل وان امتع بغير
 بينهما (أجاب) نعم لا أخ

فعله المزور على ما يبعدهوم واجهوا وجه شرعي فهل اذا فعل الفعل المزور يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) نعم قال في الكتز وزوال المالك بعد العين لا يبطلها أي زواله بمادون الثلاث بان يطلقها بعد
 التعليق واحدة أو اثنين فانقضت عنها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بغير تمام الكلام فيه (سئل)
 في رجل أراد أن زوج ابنته من آخر في هذه الليلة فحلف لأخوها بالعلاق من امر أنه أن لا يصير هذا الشيء
 ولا ذوقه أنقض فصار ذلك الشيء بعين الزواج تلك الليلة فهل طلقها أم أنه واحدة فاذا راجعها في
 العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمتها أولا (الجواب) نعم طلقت طلقاً واحدة قال في الخلاصة
 في المصنف اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعماً ولا شرباً فذاق أحدهما حنث وكذا الوصف لا يكتم فلا زوال
 فلا أناماً اذا حلف لا يذوق طعماً ولا شرباً فذاق أحدهما لا يحنث اه يعني أن لا النافذة اذا أعادها في
 العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا سمين أو فطرين كجملتها واذا راجعها والحالة
 هذه تعود إلى عصمتها فتاوى الرحيمي (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كروا لنافذة
 أنه لو ذاق طعماً أو شرباً أيضاً يحنث مرتين لأنه صار يحنث وكذا في الصورة المسؤول عنها الآن يقال أنه
 فيها عين واحدة لأن قول الحالف لا يذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأن المحالف عليه
 شيء واحد قائل ولا يحنث بالمثل فالحال قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرمان أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل
 بيت زيد يدخل البيتين وليسبق له عليها طلاق أصلاً ويرد الآن مراجعتها في العدة ورضاها بعد عقد جديد
 فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا يخرج إلا بأذنه ثم قال لها أذنت
 لك بالخروج كلما أردت فهل اذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا يخرج في غير اذني أو لا
 بأذني أو بأمرى أو يعلو أو يرضى شرط للمثل لكل خروج اذن لا يفرق أو حرق أو فرق ولو لوى الاذن مرة
 دين وتصل بينه وبين زوجها مرة بلاذن ولو قال كلمته خرجت فقد أذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك
 صح عند محمود عليه ما الفتوى ولو الحلية اه علاق عن التتوي من بابا اليمين في الدخول والخروج (سئل)
 في رجل به داء الصرع يصصر في أوقات ثم شقيق وتكرر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهاب عقله
 لدى بيته أن خبروا بذلك فهل لا يقع طلاقاً لصرعه (الجواب) نعم والمصرع اذا طلق امرأته في حالة
 الصرع لا يقع طلاقه كذا أجلي صاحب المصنف عمادة من الاحكامات عن ثلثي الطلاق (سئل) في امرأة
 انقضت زوجها بأنه أخذها ما تنعمت معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذها ذلك
 فترافعا إلى حاكم شرعي وادعت عليه بذلك وأنه اعترف بأخذ ذلك وأنت ذلك عنده وثبت ذلك كانه
 بالبينة انشريعة فعمل عليه الطلاق انشلاًش (الجواب) حيث ثبت اقراره بالاخذ بعد حلفه على عدمه فقد
 وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين (سئل) في رجل حلف
 لا يدخل دار ابنته في هذه السنة فنقضت السنة المحلف عليها ولم يدخل الدار الا في غير مجرم السنة التي تلهاها
 الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزور كما صرح بذلك قاضيان والسؤال في
 النحر من الاعمال (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لم يطق زوجته بعد اليه يعني بعد وضمان سنة
 كذا ولم يتوالف فوراً ولا قرينة تدل عليه ويرد الآن أن يطلقها بعد العيد بطلاق جية وراجعه في العدة

أن يفرق بين تشعوم بين الزوجات لم يكمل مهر المثل لأنه الاعتراض بسبب التنقص عن مهر مثلها والمراد حتى الفرقه عند امتناع الزوج
 عن ذلك ثم حصل التفرق بعد الدخول فلها تمام المسمى وان كانت قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل ما يكمل مهر المثل تستمر طيلة ولا
 شرف يشه وينهاو بسم لها المسمى بالدخول وهذه لفظة مما يحتاج إلى قضاء القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا شهدت على خيار البلوغ في
 نكاح عبر لأب والجد وقت بلوغها ولم تقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم يحكمه من نفسها كفي الشععة وإنه

اعلم (ب) (تدليل) كراج الضوئية (م) (سئل) فيرجل قال قال امرأة أزواجها فهي طالق قال مجلس رجل ليلتك تزوجي ثلاثة أهل إذا تزوجته بحث آدم (أب) لا بحث لانه لم يتزوج بل زوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذا فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا بحث والاحالة بالمفعول كأن بيعت الباشا من المهر وان قل أو يقلها أو أجلسها بشبهة قول واحد أو بلا شريطة قول أو ههنا الناس فسكت أو أخذت تجهيزها كمنع عام في الخط فذلك كله (٤٦) أجازت بالفعل فلا بحث والله أعلم (سئل) فيها إذا أنصب يدعروا صبي تزوج ابنته

بلازمه اولر سبق له عليها طلاق اصلا فقول له ذلك (الجواب) نعم قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنانير بعد عشره أيام فأمرلك يديك في طلاقك حتى شئت فقت الايام ولم يرسل اليها التفقة ان كان الزوج اراد به النور له الا عاود الا فلا حتى عوت احد ههنا ان لم ابعث اليك البتة فقتن بخاري الى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل اليها قبل قضاء العشر من كرمته ما طلقته ثم حصول الشرط راز به قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز الطالع (سئل) في رجل قال تزوجت بك في طاعة فلا تايصني للمضارع وغلبا استعماله في الحال عرفا فقول يقع عليها نطق (الجواب) نعم كما تقي به الخبر الرمي وأطال الكلام على ذلك في حاشيتي على البحر فراجعا (سئل) في رجل سألني زوجته عطا لي انما انخل هذه الدار الساكنين بها في هذه السنة ثم بعد زمات ولا لما ذهبي اليها وادواها فذهبت بها فهل لا يقع عليها طلاق اذا لم تدخلها في السنة انزيرة (الجواب) نعم في الملتقى من باب ايمين في النخل والخروج وفي لا يدخل هذا الدار وهو فيها لا يحتتم بحرج م ينخل (سئل) فيما اذا دفع زني دعوى وهديته فقال عرو لا تأكلها وادفع فبها كغفر زيد باطلاق انه لا يدخل منها فنفذ عرو عنها الابن زيد البالغ بدون اذن منه ولم يأخذ منها مولا رضى بذلك ولا اجازة فقول لا يقع اطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بعض انه البالغ كذا كرو لا ينسب قبضه لايه لا تقاطع ولا يث عنه لبلوغ (سئل) في رجل قال تزوجت امرأك يديك بنوي به فبض الطلاق فهل لها ان تطلق نفسها في مجلس عليها ما تقيم أو تعلق ما يقبضه (الجواب) نعم قال اخناوي أو امرأك يديك بنوي به الطلاق لها ان تطلق في مجلس عليها وان طالع ما تقيم أو تعلق ما يقبضه تو من باب فبض الطلاق (سئل) في رجل هنق زوجته اندخلها في طلاقين لا يخرج بعد قضاء عدتها بثلاث حبس كوامل تزوجت برده ثم طلقتها زيد بعد اندخولها به ثم بعد قضاء عدتها ثم تزوجت بالزوج الاول وطلقتها مطلقا واحدا فوجبت ويرد الزوج مراجعتها الى صحتها فهل به ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يرد أي يعطل ما دون الثلاث من اعلاقات ايضا كجهنم حكم الثلاث اجماعا لا بد ههنا الثلاث في حق الحرية والتبني في حق الامة فمادون اولى خلافه فجدد في لا تحتجدهم لا يجد من طلق دوم أي الثلاث وعاد اليه أي الاول بعد زواج آخر عادت الى الاول ثلاث ههنا وههنا أي عند محمد ياتي من الثلاث والخلاف مقيد أي اذا دخل بها فان لم ينحل لا يسد انقضاء وانتهى كالحجج عايطول ثم قال فقله ان القول ما قاله وهو الحق وتقرى في البحر والشرع الملتقى ليعلى وفي نكاحه زوجه ثم الزوج الثاني مادون الثلاث ومثله في الوفاة وسائر الشؤ وقد صارت في ذيل الاحكام رحمة تعالى ولا شك أن العمل بما في الترتين والمسألة مشهورة في لاصول ونوع (سئل) في قروي كمنه ست ذفره ان يحمله به الطلاق الثلاث ان لا يسافر الى زمويل فغفر له لا يبري اليه يعني لا يدخله ثم نزع من الركبتين وجين اليها ولم يدخلها أصلا ولم يحلف كحمله لا ستدفع من حيث امرك لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال تزوجت بامرأة من خولها وهي ضيق وكره فاحتملها فقول بانها لا ياتي بالطلاق يقع عليه غير هو من حيث مقتضى حديثه (الجواب) نعم (سئل) في رجل سألني الطلاق الثلاث انه لا يقع في ذلك ولا دور بعد نفسه بعد خلافه كور يبعث بها حتى تحت ثم ان بعد نحو شهرين

نصف من مئة دينار من اموالهم وبقية اموالهم لاجل الله والآن بعد ان قد رزقوا من الله ما رزقوا من قبله فليعلموا ان الله هو الغني الرحيم

أو بالوت فظنر الى قيمة أياوط مهما كانت فخصب ثم كمل لها على العشرة يجب تسليمها ا اذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سنن) في رجل خلب من آخر اخته ودفع له شيئا يسمى ملا كادوراهم أن يضمن عادة أهل الزوجة أن تخلد طعام به ولم يتم أمر النكاح هل للخالط أب يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن من مكان أن تؤمن لهوسم بالتخلف وأطعمه للناس صلا كانه أطعم الناس بنفسه طعاما له وفيما يرجع والله أعلم (سنن) في رجل خلب بكرة بالغة وجوى (٤٧) يمتو بين أهلها مقدمات النكاح فعقد

وخلف تركه فهل اذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور بين وقوع الثلاث فلا اثر لز وجتن تركه كمشياً
والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا تزوج ابنته الباقلة الا من ابن أخيه فلان
فهل اذا تزوجت نفسها من كف بمهر المثل بمأشروك ليعاها ليقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح
الزور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنين في داره وحلف بالطلاق الثلاث
ان يخرج من هذه الدار وأشار الى داره المذكور الا بانه لا يحصم ثم نقلها الى داره ثم غلبت فرجعت
من داره الى الدار أبيها بالاندر وجهها فهل يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكورة
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا ساكناً مع زوج أخيه في دار واحدة فقال له زيدا الطلاق ان
انتقلت أنت ما انتقل أو يري زيدا أن ينتقل من الدار وحده دون زوج أخيه فهل اذا انتقل يضمن الدار
وحده دون زوج أخيه نعم بعد مدة انتقل زوج أخيه ليقع على زيدا الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وانما
يقع وان وجد من الحالف الانتقال لان الطلاق معني على انتقال الحالف المسترب على انتقال الزوج
أخيه فاذا انتقل قبله لم يجد المعلق عليه لكن ذلك في تعليق العهر المراضع التي يجب فيها اقتران جواب
الشرط والفاء وعندها الفعل المضارع المتي بما قال بعد كلام طويل فاذا عرفت ذلك فترجع عليه انه لو لم
يأت بالفاء في موضع وجوبها فانه ينجز كان دخلت الدار أنت طلاق فان نوى تطبيقه حين وكذا ان نوى
تقديمه عين أبي يوسف انه يتعلق بحال الكلام على الفأفة فحضر الفاعل والخالف بسبب على جواز حذفها
اختياراً فاجاب اهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول
الحالف في السؤال المار ما انتقل أنا أو وقع جواب لان الشرط يتوهم بغيره بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى
ما في البصرة انه يتعلق ولم يرتب على قوله ان انتقلت أنت بل هو مخير فصار كأن الحالف قال على الطلاق
ما انتقل فاذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال الزوج أخيه او بعده الا ان بنى التعليق
في زمن أي قبل منه دبابة لاقضاء أو بني في قول أبي يوسف لكن بخلاف المذهب كما علمت فتد وهذا ذكر
في العهر أيضاً قل باب الكتاب عند قوله فعلق واحد فترجع في اعتدلى واستمر في رجل وأنت واحدة
فقال ما مضى أو ملق في واحدة فاذا دانه لا معتبر عار بما هو قول العامة فهو الصحيح لان العوام لا يعرفون بين
وجوه الاعراب والخواص لا يلتزم في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا
على المنار أنهم يعمرون هنا واعتبروه في الاقرار فسيال قال درهم غير اتي رفقاً ونصاً فبحثنا عن الى الفرق
اه فاما ما قاله من تنقيس التعليق عدم اعتبار الاعراب هنا أيضاً الا ان قال ذكر الفاعل لا يسمى اعراب لان
الاعراب لا يعبري واسرائلهم من التغيير والاثار للظاهر والفاء كقربة ربط مع الجواب فلا يسمى ذكرها
اعراباً وفي الاشياء من قاعدة افعال الكلام اولى من افعالها ما نصوب ليس منها ما لو في الشرط والجواب
لا فاعداً يقول التعليق لعدم امكانه فينجز ولا ينوي خلافاً لابي يوسف اه هذا ما طهر في هذا المجل
وايه تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يزوج من ابنته كزوجها لا ما يعني في السابق
فصد ذلك له لا في معاينة كزوجها من غيره بل اذ من من غيرها كزوجها فمذموم ينعزل
منه فعل اذا عارها يابعد الحلف المذكور قبل ما يتقدم أو مساو به لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب)

بسم الله الرحمن الرحيم
 ١- «يؤتد انصر عليه كزمن الاحصاء في مصفاتهم وفي ايجاب التسمين احاف» لزوح وانه اعل (سئل في يميزو جهان ابن عها
 عصة بدوت مهر مثلهو قبض كتر و منوتو بلفت هل لها طلب مهر مثلهاو لا جوع ع بدفعه الزوج لان ابن عها حاشم يكن وصاعلها
 وهل يجب تجدد سكه و غوه لا (جب) اعلم انه ان كان ينفذ حش لا يصع ويجب تجديدا النكاح وان كان يغبن بسر يصع لتساهل
 مرده و لان ابن عها قبض في مهر المهر و ترجع على الزوج وهو اني الزوج و رجوع بدفعه في تركه ان ابن الع ان كان له تركه

والآن نعرض المطالبة إلى يوم القياسات والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيراً من أبيها ووقع له مالا على جهة التزويج، ولم ينعان استهلك المال ولم يتفق التزويج، ومات الخطيب ومضت مدة سنين والأبوان لم يخطبا، فبماذا دفعه أبوهم إلى أبيها فهل يلزمه ذلك والحال أنها لم تقبض منه شيئاً وأنه لم يترك ما أصلاً ولا حكم؟ (جواب) وما قبضه الأبوان استهلكه من عليه مطالب به في إرضائه فان لم يكن له إرضاء يلزم أحد من ورثته وفوقه ولا يلزم الخطوبة والحال (٤٨) هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أتت أبيها بمهران تزوجها الآن يدفع لهما الزوج كذا

[illegible]

زوجهها للبلية بجماعتين الفلاحين و يرفع النكاح ووزو حشدي انه اتفق بكارها فقل ذلك لا و بلزيمه التز برهول اذا
 رماها بالزنايب العان يطالها و هل على تعد راتها و حدث ثيبا يحكم عليها بالزنايمها قتل أو حذا و تفر برهول القول قولها أو ثنوا (أجاب)
 لا عره بقوله و جنبها ثيلاله لو وحدها كذلك حقيقة فعليه كل المهر على ما عليه الفتوى وليس له خبار الفسخ ولا يلزم من الثبابة
 الزالن البكارة تزول بونه أو حصة أو كبرسن و تحوذ فلا يلزم المرأة شي و من هل بها شي (٤٩) عما ذكر قد عني انه تعالى والقول
 قول المرأة والحال هذه

والمرحوم جميعه تقرر بانخاله
العصم فواذا رماها بالزنا
طالبت وجوب العات وعليه
قد تعلق الخال موضع عصمها
نحو محبس الى ان يتضررها
وتلقاها (سئل) في رجل
سئل زوجهما اكبرا بالغة
فاذى انه وجدها ثيابا فتسل
كيف ذلك فقال قد حثها
مراراً فوجدتها ثياباً
الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) الحكم جوب
جميع المهر وتقرر وعليه
بتمامه وكذا والقول قولها
في البقرة انسي العار عنها
واذا اتهمها بغيره يفر ولا
يقبل قوله في حقها وان
قد باهرى من الزنا وجب
عليه العات بطاها والخال
هزموانه أعلم (سئل) في
كسرة زوجهما اشهرها
بالوكة عنها وقبضت أمها
بمهرها وصرفه في جهازها
بلا اذنها ولا علمها ومات
الزوج فادعت على وصيه
فقال ادفع الزوج لاسك
ومسدته الامهل التت
اتخذ المهر من زكته أو
ترج على أمها بما قبضته
أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع

٧ - (فتاویٰ حامدیه - اول) لَاحِقَ كَلِمَةٍ لَّا جُنْبَ فِيهَا اخْتِادُ الْمَرْءِ مِنْ رُكْبَةٍ لَا يَدْرِي عَاصِيَ
وَهُوَ جَسَدٌ زَكَاةٌ فِي رُكْبَةٍ مِمَّ هُوَ وَالرُّمُومُ فَاعْتَمَادُ الْمَرْءِ عَلَى الْإِنْعَادِ وَالرُّجُوعُ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْيِيدِهِ
(سُئِلَ) فِي رَجُلٍ - زَعَمَ زَوْجَتَهُ فِي مَهْرٍ هَازِلٍ وَحَتَمَتْنِي مَهْرَ عَاصِيَةٍ وَهِيَ يَقُولُ دَفْعَ إِلَى أَمَلٍ وَالْإِمَامُ تَسْكِرُ
دَو - عَمَّتْ بِسَاحَتِهِ رُجُوعُهُ عَلَيْهَا أَوْ الْحُكْمُ (أَحْبَبَ) لِأَوَّلِهِ لِأَنَّهُ فِي قَضِ الْمَرْءِ سَاعَدَتْ أَيْنَتُ كَرِيمَةٍ

بما قضيه جع مع حب استملكه لانه قبض ما ليس له فمضوا استهلكه فخرج به عليه انك غايته المفاضة مثل ماله وان اشبه عليك الامر فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا الخبر والحاصل ان الزوج له مطالبة المهر بقبض ولو رتبها مطالبة الزوج فلانها نصف المهر والدم والزوج الربع والمهر ما يفي كماله والحكم في سائر ترتيبه بكتاب رب الله اعلم (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته أم لا (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا (٥١) وسواء دخل بها أم لا وكانت بكر أو العتوم

يسئل بها زوجها ولو لم تنسه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لكانت المطالبة به الا لو كانت عنها دخل بها أم لا والله اعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم هل لابها الزوج المطالبة بمهرها وجبه

أم لا (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا طوقا وان تزوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليسله بعب بنفس العقد اذ هو يدل البضع وقدملكه فطالب به وإذا كان كذلك فقبض فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله اعلم (سئل) فيما عسور في تزويج

سبيل السكينة وأبكر كونه حلف كما دعت فطالب من المدعية بينة فأثبت مدعاها بشاهد من فالحكم (الجواب) حيثما تفقأ على أصل المبين واختلاف في القيد فانظر الى القيد صار الرجل مدعيها والمرأة مدعي عليها لانها تنكر القيد للزوج فقطضا بطلبه بينة في انبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكينة دفع منه دعواها ودعوى الدفع مسروعة قبل الحكم وبعد دفع المدفع كافي الاشياء وغيره وان حصل قوله على سبيل السكينة شرط او اختلاف في وجود الشرط فالقوله مع المبين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفي كافي للتزويج وغيره (أقول) أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكينة في هذه الصورة وأنكر هو فالقوله الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فسمع لان بينة على الشرط المثبتة وأقول أيضا ما ذكره من أن الزوج صار مدعيها وان البينة تطلب منه لانها بخلافها في القينة من باب الدعوى والبيئات في الطلاق راضيا بالبرهان صاحب المصنف بما نصحهم ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضر بها وادعى هو انه لا يضر بها من غير ذنب وأما البينة في كمال الامرين وتطلق بايها كان اه لكن رأيت في هامش نسخة القينة مكتوبا عند آخر العبارة ما نصح هذا خلافا رواية الفضول فانه قال لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع المبين تأمل جذا اه ما رأيتوه ونقل في البحر عبارة القينة في باب التعلق وأقرها ثم نقل عنها القول لاسرائيه ان شرب مسكرا بغير ذلك فمهلك يملك ما قامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة أنه كان باذنها فبينة المرأة أولى اه ونقل هذا العبارة في تزويج البيئات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القولين نعوذك حيث قالوا ان ادعى تعلق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقوله اه ثم قال حلف لا يضر بها من غير حرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع المبين من انحرافه لصالح الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فاعين التفر في هذا العمل وتعمل ولا تفعل

(باب الخلع والطلاق على مال)

(سئل) في امرأتا تختلفت من بعلها على مبلغ معلوم من الدراهم فدفعته في المجلس ثم دفعها لتاقتقه على ابنته الصغيرة بمهني مدة كذا وقامت تطالب بمهر خوصد فاعليه فهل ليس لها وقسط بالخلع المذكور (الجواب) نعم وقسط بالخلع والمباراة كل حق للسكن واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كزوجه من المتوفى به بما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا وغير مقبوض قبل النكاح لها أو بعده والنفقة المأمنة لا نفقة عتق تام الا سقط لعدم دخولها تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليه بخلافه سقط وأما السكينة فلا يصح استقامتها بحال لما أثبت في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أقرته عن مؤنة السكينة وكانت سكة في بيت نفسها أو قطعت الا حرة من ما انفصل التزامها بذلك كذا في حق نقد رأي أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة به يسقط بالطلاق مطلقا كذا ذكره في مذهب الفقهاء بعض المصادر (سئل) في امرأة بعث زوجها على دفعته ولديه الصغير بن مهني مدة وهي معسر ثم صبه بنبه لفقتهن بمهر عليها (الجواب) نعم قال في التنوير ولو عتقه على نفقة وخدمه هرا

رد روح لا يرسل شيئا من ذلك شرط في ذلك وقت العقد قبل يكون هذا داخل تحت تزويج المعروف عرفا كالتزويج بشرط ايقون - بشرط ثم (أجاب) فيكون في السكن من قولهم المعروف كالتزويج بوجوب الخلق ما ذكره بالشرط وقول الامر الى ان ياذ كر يول - فانه في كذا تزويجها على مبلغ لدى جهه من النفقة وعلى المبلغ يسمى بأسرور حتى تصرف في انعام وأجرها لما شطه وغن الحناء وعسره وبلغ بنى يجدها فوشها ايضا أو بهو مال الطعام فبهو ان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليله البناء

معلوم القدر من الدراهم كان لازماً ومهر العلم به وعدم جهانه وان كان مجهولاً لرد انفاص صرفه أجرة الصمام والمناطة وعن الحناغير
ذلك في وقتها وجب فساد التسمية فلا يلزم كجرأ الحجام وكذا وكذا في ذلك الوقت وإذا فسدت وجب مهر المثل كالموخر ومشهور هذا إذا
ذكر على سبيل أنه من المهر وإذا ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكليّة لأنّ يسرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة
لأنه من معنى المهر لأنه لو جب فساد (٥٢) التسمية وجوب مهر المثل وفي الحائض تهاو كالصريح في ذلك قال فهاو جل تزوج امرأة

على عشرة دراهم و ثوب و لم
يصف الثوب كان لها عشرة
دراهم و لو طلقها قيل
المسحول بها كان لها عشرة
دراهم الآن تكون متعتها
استمر فكيف نأخذ ذلك اه
وقد حصل في انجر نسيئة
الثوب بنحو اقد زنا ففهم
صاحب الحسر و أخيه
صاحب الغر فعلا حول
ولا قوة الا بالله و جعله على
العدة و هو ما اكلام و ينفي
الملام و ائمه عم (سئل في
صغيرة سنها نحو تسع سنين
زنها و لها على زوجها قبل
قبض جميع محل صداقتها
والان يراد استردادها
اليه و المطالبة به المحرم
مدى البلوغ و منها عن قبض
هل يقبل قوله في البلوغ
حيث احتمل و منع الابن
المطالبة لا (أجاب) نعم
يقبل قوله في دعوى البلوغ
فتمنع الابن مطالبة
الزوج لا تلتطاع و لا تسه
بالبلوغ و انتهى و الحل
هو و ائمه عم (سئل عن
ولد بكر صغيرة زوجها
سبعين زواجا و قد انكح
عليها ثوبين مع محدود
و قد مضى من سنة في

[illegible]

عند انكارها وعدم اليقين بمقبول ان كانت وقتها بالغة والا فتقبل لعرفي البرازيه أقر الاب قبض الصداق ان بكره مدق وان زيد لا وقد صرحوا فاطمة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغ من ماله الانشاصك الاقرار والذي يقتصر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر قبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وصدق التيب بالطلاق يصح اجماعا وصدق البكر البالغ من ماله الانشاصك الاقرار والذي يقتصر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر قبض مهر هذا الثمن يروا لله أعلم (مسئل) في صغيرة زوجها أوها وقيض مهرها وأخبرناه أنه نقى (٥٣) عليها مهره وصرف على باب القاضى فهل

يقبل قوله في ذلك لا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم قبل قوله فيمالم يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه مصرف على باب القاضى مأهوا أجرة لأمه ورشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضى اما اذا أخذ مديونه ولم يكتبه منه لاضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة مثله أو أجاز يוכל ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائتا غرض وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه من فأوفاه الله وأتت قبل أن يتحول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقاقا عنها على الأب ان كان حيوا على تركه ان كان ستاملا لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الأب ان كان متاوان كان حيا يطالب به لأنه ضمن المهر لها فصارتا عليه مقسوت ويقسم على سائر أقارب الله تعالى وزوجيه بما تركت لنصف قطالبه وأنه أعلم (سئل) في بكر غلب عنها زوجها قبل الدخول لها غيبته متفحمة فقص

أوأنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلق على كذا و يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه ماله بغيره الطلع في الاحكام الا أن بدل الطلع اذا بطل يقع الطلاق باننا عوض السلاق اذا بطل يقع وجبا كذا في شرح الضرر فتلان جميع طلاق بان لهما التمسك المال الانشاصك بنفسها وذلك بالبينونة منع من الطلع فالتزوج بها أو أنك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقا وجبا بقم باننا المعاقبة بالمال وكذا لو قالت أو أنك على ما سلك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق انشاصك من الطلع (سئل) في مرض عرض الموت اختلعت من زوجها بمهر الذي عليه بسواها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها معنوع وورثه غيره فالحكم (الجواب) ينظر الى ثلاثة أشياء الميراثه منها والى بدل الطلع والى ثلثها ما قاي ذلك أقل بحسبه ولا تصب الزيادة هكذا ذكر في الخاتمة والعمادية عن شرح الطحاوى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال وقد كثرتم الدين في النكاح اذا اختلفت مرض من موته على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل من مهرها فقد نصف المهر بالطلاق قبل التحول والنصف الآخر وصية وهو غير الورث ويصح من الثلث ولودخل مهرها ماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لان الاختلاف تبرع وان ماتت قبل العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لان الزوج لم يبق وارثا لزوجها والفرقة وعند أبي حنيفة ينظر الى الأقل من ميراثه ومن السبي ومن الثلث لانهم ساهموا في حق سائر الورثة ولا يتهمان في الأقل وهو قطربا ما قلنا جعافى طلاقا بسواها مرض الموت وحاصل الفرق بين ماذا انقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيقسم الزوج قدر الثلث من بدل الطلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث فيقسم له قدر حقه من الميراث من بدل الطلع دون ثلث المال اذا كان الثلث أكثر نقلة في المحسب اه (سئل) في صغيرة غير عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وطلعت على ذلك ثم مات بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركها الحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلو لم يأخذ نصف صداقها القسدم والمؤخرين التركة والحالة هذه فان قبلت وهي عاقلة تفعل أن النكاح جالب والخلع سالب ووقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها خلق في ماله فاشمل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازيه والخلع على مهرها أموال أخرى سواء في البيع ام بحرقه من جوامع الفقه لطلعت بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقفت تطليقتا ببراءة اه ومثله في شرح التنوير للمصنف والعلاني (أقول) حاصله انه لا يلزمه المالى في كل من اخلع والطلاق على مال لكن في اخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كذا كره في العبر حيث قال وقد كرم صاحب المنظومة أن اخلع الصغيرة بمال الزوج ان كان بلفظ اخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها المرضي وهي محصنة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون اخلع الزور بتر ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلو اختلفت من زوجها وهي محصنة والزوج مرضي فخلع جائز بسببى فلذلك أكثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعد ها عمادية من الاحكام من كتاب

نقض نش في نكاحها من مذهبنا قال في ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع عما قبضت ثم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به وانورثته تقويعه من طلقها مأهوا واجبة ورواها قبضت واجبة شرعا لو كان حيا تقويعه ورثته متفحمة فمهرها قبله فقلنا والحال به والله أعلم (سئل) يسري حتى سار زواها كما زوجها ما باقنا هل يلزم الزوج بماله بجر بذكره نعم في المهر من أيضا وأوزن وغيره نعم لا دمت بمحض خبره (أجاب) الخاتمة المجيد الصمد الواحد الفرد الذي لم يلد لا يلزم الزوج بماله بذكره من أيضا وأوزن أو غيره

والغرض ما می وقت تقدیم آوزیدن عرض اها وقتند. هذا جواب الحی بالتمکین * قد قاله الفهرست فی الدین مصباحا واما ما
 * بجمله مقام کرم (سئل) فی امرأه اذعت علی زوجها بعد هالالمشروط فقبله بعد الدخول بها صغیرة قال ان تلقت وتطلمین الزوج
 وهو یدعی اصابه للاب فالحکف فذلک شرعا أفیدنا الجواب بالنقل المریج والنقل المصحح (أجاب) هذه المسئلة کثیرا فنقل فیها الکلام
 علیها واصل ما هو المرضی فیها لماننا (٥٤) فاما صاحب المذهب وهو الامام الایوب وصاحبه فقد اختلفوا علی ان لا یقبل قول الزوج

[illegible]

الابنية شرعية فلا بد من
بذمت يدعي أمه أو ابنة
على المدعى وقول قول
الزوجة لانها منكرة
والقول قول المنكر بهينه
وقول الفقيه والمسان
كان زوج بي ماضي
دخل في فدية ماله مقدار
ما حرز له فذا تحمله
ويكون القول قول المرأة
فما زاد على الحبس هذا
افسدت عادة البنات لم
به العسر ولا يكون ذلك
على هذا ذهب فقهاء
ياسر بن ابي ذر
مختلف عادة لان
نحو خلاف عسر وان
لا خلاف في خروج
الم (سئل) في رجل
زوج كرواحد سوية
لا تسوي النهرات
واحداهما تصيق خنساء
هل لا يخرج من سوية
حتى يسجل في صغيرة
صغيرة أم (أجاب) بحج
ولي التي تصيق اجلس على
نسلها ولا يحجر الا تحربل
حرم عليه حبسها ان
مما ستر حشيتة لثمتة
وه (سئل) في رجل
تزوج وولد له ولد

بصريح لا يفتي فيه وهو ان قربة التصدق بالحكم الشرعي في الدنيا (ع) كانت صفة محبة تفريق الزجل فيما
يسمى امور كثيرة وصغيرة بحسب ما يحب صاحب الروح من احواله من ان يستر لثمة من كانت عن فخره او ان ينظر اليها ان صلته
الروح له امر هام عياله وحول ذلك كانت من الاجلح - ثم يسر من قلبه من تلك فان نهاطيق انزالها وتعمل الجناح امر
لا بد منه الى ان روحه تفلن لا تفعل لا - ثم يذنب وانه (مثل) فيصعده لتعمل وطع خافت من زوجها بدت من تملأ بيت

أيهما؟ وثم أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم أمها التعزير بذلك حيث كانت لا تطبق الوطء لايصح تسليمها للزوج وتزوال أيها حتى تطبق فيسقط عليها الإلحاق بما ساء كماله بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاني تزوج ابنتي الصغيرة وتزوج غيرها فزوجها بانه لرجل وسعى لها مهر او تزوج آخره وسعى لها مهر او دخل كل واحد مستقبل قبض المهر وبنت الصغيرة ومات أبوها هل اذا اوكلت أخاها أو غيرها في طلب مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في نائب أخت الزوج (ج) اذا اوكلت في خلاص مهرها من زوجها

يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحد منهما أن يفرق في خلاص مهرها ولا يصح ان يهب أو الصغيرة مهرها لعمها أو غيرها اذا لم يملكه فيه بل هو خاص بملكها لا يملكها غيرها هبة ولا الإبراء منه وأجبروا على ان يهبه الدين من غير من عليه الدين لا يصح ما لو قدرنا ان له ديننا على زوج ابنته فوجب له لاني لا يصح الهبة في الخلاص ان المهر انما يتبع الزوج لا يبرأ عنه الا بأمره ورجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو ما دونها والله أعلم (سئل) في بكر بالعة زوجها أوها هل مهرها من مهرها هل يجوز النكاح عقد دار مهرها نفود أو امتنع معلومة النكاح أو قيمته وهل اذا تعرض لها كرها من المهر يلزم مهر أم لا حيث لم يذعن صريحا ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز النكاح ولها مثل مهر عتقها من كل شيء عتقها أم مهره علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن اذا لم يكن علمه عليه الحارص فعليه ان شاء قبل النكاح وان شاء رده

فما اذا اعترف زيد بالوفاة وبان مهره أربع عشرة سنته وبيع بمثلته فقام زوجته البكر بالساقعة بعد الخلو انما صحته تعالى من غيرها المعلوم لها فيه لم يصح خلعها ولا يقبل جهوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

باب العدة

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكرها فثبت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق لمن القضاء (الجواب) نعم وسئل قاضي الهذلي عن رجل طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانما كانت ثلاث حياض هل يسمع قولها أجاب الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعد من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادق عليه ويذهب المتقدمين انها تصدق في امر أسافر زوجها وبعد عدة سنين ثم أخبرها بقتل امرأته انه طلقها طلقة واحدة وقع في قلبها صدقها فهل لها أن تتزوج بآخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه فالتى فصول العمادى وذكر في العمود اذا أصحرت المرأة بموت زوجها أو رده أو بطلانها باهل المهر التزوج اه ومثله في جمع الفصولين والبراز به والجوهر هو المعروف بالخائفة فصل انتقال العدة المرأ اذا بلغها طلاق زوجها الفائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الطهر اه وفي الملتقى والتنوير ابتداء العدة في الطلاق والموت عتقهما وان لم يعلم المرأه ما في الموت مسئلة بحسب ما هو انه اذا لم يعان الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصح قالوا يجبر بذلك عدلا لانه فاذا سمع من قبله أن شهد على موته فيشهد جميع ذلك الشاهد يقضى بشهادته خلاص من الفصل الاول من الشهادات ومثله في البراز بقاها ان يلقها أو فاف زوجها فاعتدت وتزوجت وولدت ولما جاء الزوج الاول حيا كان أبو خيفة يقول أولا الولد لاول ثم رجوع وقال الولد الثاني خيفة قبل مسائل المهر (سئل) في ذمية طلقها زوجها السلم وانقضت عدتها من بسلات حياض كواهل وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير غيره (سئل) في قاضي دمشق انه تزوج قاصرة عراها بثلاثة سنين وطلقت فهل تنقض عدتها بالاشهر أو بالحض (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهي صيرة لم تنقض وقد دخل بها فاعلم ان تعد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وسكن عن الشيخ الامام محمد بن الفضل الحارثي اذا كانت الصغيرة صراها فاعتدت كل دخل بها انز و بعد عدتها تنقض بالاشهر بل يوقف امرها الى ان يظهر أنها هل حلت بذلك الوطء أم لا فان ظهر ثم حلت كانت تعد بعد بوضع الحمل وان ظهر أنها لم تحل كان انقضت عدتها بثلاثة أشهر ومثله في التناحية و البحر الرائق ويصنع فحق القدر ويعتد من التوقف من عدتها لانه كان يظهر جملها فان لم يهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره فبين لم تنقض لصغر وكبر الاشهر اه وسئل عنها ثلثان هذه صحت من مضى أربعة أشهر وخسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور داخل الجواب مضى ما ذكره في تعار عدة الموت نه لا بد من مضى أربعة أشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحمل ابنة لكن في البراز بين ابيح منه وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شراها أربعة أشهر وعشرون وان عقل لا وفي

ولا بد من زوجة كصرح به في الذخيرة وجميع الفقهاء وكثير من الكتب ولا يلزمه أخذ الكرم حيث لم يوجد منها ذن به صريحا ولا دلالة وشه فيه (سئل) في البنية اذا طلق ما كان من المهر مؤجلا ان اقرب الاطباء الى دفعه هو هل يتأجل ولا يتم الرجوع عن التأجيل عدة (أجاب) نعم يتأجل ولا يتم الرجوع ما ذكره صاحب الشارح في كتابه من عدة (سئل) من عرف من مولانا شيخنا من العلماء المتأخرين بقوله انما يغفر الذنوب رجلا من رجلا بدو

بأحدهما وذلك ان يأخذها ميتاً كذل يوم البذل وكان قبل لازماً لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل النكاح واجب فساد
سبب الملك اما في الشكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما أشار إليه في فتح القدر فإذا لم يوجد طلاقاً فالسبب صحيح موجب
لاشغال النصف فلهذا المطالبة بذلك لان المهر واجب شرعاً بحاله فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم أبانه لتصرف المحل لاظهار خطره فلا يستبان به وإذا
فقدنا كد شرعاً باظهاره فشرعاً به باظهار الشهادة ومصرعاً بالمال كما أشار إليه في الفتح (٥٧) فلو لم يسم نفسها قبل قبض مهر المثل
لزم الاستئانة به وجرى ان

لا يجوز (سئل) في امرأة مات زوجها وأما نسألهما ما سألنا في غيرهما بل خرجت الى غيره بلا ضرورة
وأمرها بالاب بالاعتدافه فهل تعتد فيه (الجواب) نعم وتعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وحيث فيه
ولا يخرج من منه إلا أن تخرج أو يهدم المنزل أو تخاف المهداه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت فتخرج ذلك
من الضرورات فتخرج لا يخرج بمصرع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد
(سئل) في رجل طلق زوجته الحامل من غير بدأ يغير جهام من السكن الجارية في ثوبه قبل انقضاء
علمها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وحيث المعتدة فيه ويضمنه فقهاء العدة (الجواب) نعم
والحالة هذه (سئل) في امرأة طلقها زوجها لثباتها ولها منه ابنان صغيران في حضنتها فهل تعتد في البيت
الذي طلقت فيه ويضمنه نفقة ما يسبقه ما بالمهر وضع نفقة عدتها الى انقضائها أو مسكن لهم
بدها (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلقته رجعية ثم استقضت سقطت استبان
خلقه فهل انقضت عدتها به (الجواب) نعم والمسئلة في المهر من الرجعة ومثلها في التنوير (سئل) فيما
اذا مات رجل عن زوجة وجدة عتدت بعدهم عتدوا فماتت عتدوا فماتت عليها شهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت
برجل ومكث معه شهر أو نصف شهر فتبين انهما حامل من الزوج الاول فهل يكون التزويج باطل من الرجل المزور
باطلاً ولا وإذا كان باطلا حصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصدق الذي دفعه لزوجته وجتو بمصارفه
عليها من نفقة وغيره وهل يلزم الزوجة بذلك أو يلزمها شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل (الجواب) يكون
النكاح باطلا ويرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع عما دفعه اليها ولا بمصارفه عليها ولا يلزم الزوجة ولا
الزوج شيء اذا حلفت ان لم تكن عالمة بالحمل وأنه الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه قال المؤلف هكذا
وأما بخط المؤلف الهامام العلامة الشيخ عبد الرحمن أفندي العماد مفتي دمشق وذلك بخط المصنف
والشهور (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحض وأخبر بذلك رجلاً وجعل على
طنه صدقها وهي فتنة له لابس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت
عدتي لابس أن ينكحها شرحت التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره (سئل) في امرأة طلقها
زوجها قبل النكاح لم اقبل الخلو فبها فهل لعدة عليها (الجواب) نعم المسئلة في القصة في وغيره
(سئل) في امرأة من ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي مريضة فقالت حضرت ثلاث حيض كوامل
فهل يقبل قولها بينهما (الجواب) يقبل قولها بينهما اذا كانت المدة تحتل ذلك وان كانت مريضة لانه
يتم تزويجه بالدم مع الارضاع كالص عليه الا نقر ويقتل عن عدة الفتاوى وفي نهج الجماعة عن السراج
سئل بعض المشايخ عن المريضة اذا لم تحيض فاجتمع حتى أتت صفر في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به
العدة (سئل) في طائفة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيها العدة وطلبت من مطلقها مزا
حدث شاء تعتد فيه فهل تجب الذلك ولو يلزمه نفقة عدتها الى انقضائها ووضع الحمل (الجواب) نعم ونفقاها
مأمر قريباً (سئل) عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قوله أو لها
النفقة محتاج الى قاله أو مضى مدته يظهر فيها الحمل (الجواب) اعزل لها واستقضى النفقة ولا يحتاج في ذلك
إثارة ولا لمدته يظهر فيها الحمل وينق عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل

(٨ - فتاوى حاديه - اول) والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه مهر زوجته المحمل ويثبت باقراره أو بالبينه لبقاضي
ان يحبس مع دعواه لا عاصراً (لا) (أجب) هذه المسئلة كثر علماء الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المترو وهي غالباً لا تسمى الا
على ظاهر الزوجه فهي طائفة على ان انقضت بحسبه في المهر المحمل يطلب المدعي قوله لان الانقضاء على الالتزام دليل اليسار والحصاص ذكر
في ذبنا قاضي ان يقول قول المطلبة لان العشرة صر في بي آدم فالمطلوبون مسئلة بالاصل والى البديعي أمر عارض فيكون القول قبل

المطلوب وذ كرمي المسوط فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بحال كالمهر وبدل الخلف القول قول المالكين في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي الجوز لا ينص بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة آقوا الو به علم ان ما في المختصر يعني الكفر بخلاف ظاهر الرواية والمقبح به ونقل الطروس في المسئلة خمسة اقوال بهذا وعن نفق بحسب في المهر المجمل يطلب المدعى منذر يادة على ستين سنة ائخذ بما في المتن وما شاءه كالمهر وما (٥٨) لم يشأ لا يكون والله اعلم (سئل) في صغيرة لا تحصل الوطء هل لها نفقة على زوجها ما لا وهل

يحسب في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما مهر فان كان مورا طسول به وحسب فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قبل ليس لآب ان يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة ان كان تصد بجمال تنفع بها وهو مذهب الشافعي الجديدي الاصح هذا اذا كان مورا فان كان مورا يجب الفقرة الى ابنة سبع اجاع السنين قال انه تعالى وان كان ذو عسرة فقتره الى بسة والله اعلم (سئل) لزوج آخر ابنة مضممة وعشرين غر شتمتها هل عن مهر مثله شارطا على الاخرين زوج ابنته من ابنه اباخ بعشرين وعقد لابنته فبنته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قدسودت وروده وشرط الاب ان زوج ثمة الذي هو ابنته بتمرة شرط ما فيه نفع وعند فوائه بعد الرضا بالمهر فيكمل مهرها له والله

خطب معتدة الغبرو زعم ان له الاختلاء بمهر وخطبها فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذا الخلو بم (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولد اعتقها مولاها وهي عن تحض فهل تنقض عدتها بثلاث حض كراول (الجواب) نعم كذا أم ولد ما من مولاها واعتقها فان عدتها أيضا اذا كانت من تحض ثلاث حض كراول دور ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا اعتق رجل قته البالغة العاقلة وحاضت بعد ذلك حضة فهل لها أن تزوج ولادة عليها بالاجماع (الجواب) نعم كذا البهر وأقوى به المهنداري (سئل) في رجل طلق زوجته بالدخول بها طلقته وجبة في حصته ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنهما فهل تكون عدتها صعدة الموت (الجواب) نعم كذا كرمي البهر (سئل) فيما اذا تزوج زوجة بحسب من زنا فوالت ولدا ثم طلقها ثلاثا قبل التحول والخلو تزوج بغيره فهل لهذا ذلك اذ لادة لها (الجواب) نعم والله تعالى اعلم

باب الحضانة *

(سئل) في حاضنة تصغار اسقطت حقها من الحضانة وترد الا ان اخذ اصغار وترد بهم وهي اهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال الحق الصغير فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه هذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى (سئل) في صغيرة يتيم في حضانة جدته لانه لم يبلغ سبعوا له جده أم أب قادر على الحضانة اهل لها من كل وجه وأم الامم مسنة عاجزة وعجبا غير اهل للحضانة فهل يدفع لام الآب القدرة لاهل الحضانة لالام الام العاجزة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها وطلب من أبيه مسكها ما هل يلزمه ذلك (الجواب) على الآب مسكها جميعا كذا في شرح النفاية عن البهر المحيط وتسقط أجرة الحضانة من غير رضاعه وكذا اذا احتاج الصغير الى خدمة يلزم الآب به كما في قاري الواديه وفي الفتاوى الرحيمة سئل عن صغيرة محبوسة لا مال لها هل يجب من المسكن الذي تحض فيه على من يجب عليه نفقتها ولا آيا بال قال العزامة ان تحجب في البهر الزاقي وفي الحاضنة عن النفاية في لا يجب في الحضانة آقوا المسكن الذي يحض فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال ولا نفق من يجب عليه نفقته اه كلامه صحيح فقدم فاضحنا رواية انفار في يكون الاظهر وانفتي به صنده ثل الرواية كنفقه اه مافي الرحيمه سئل في النهر وينبغي ترجمه ذو جوب الاجرة لا يستزوم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) فذكرت جعت رسالة حبتها الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة واستدركت فبها على مافي النهر بقولي وقال اخير الزم في حاشيته على البهر وما تزوم سكن الحاضنة فاختلف فيه والاظهر لزوم ذلك كذا في بعض الاعتبار وهذا يعلم من قوله اذا احتاج الصغير الى خدمة يلزم الآب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلنا يعلم ايضا من وجوب نفقته وقد قولوا ان نفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية التواني على الدر من النفقة انهم قالوا النفقة والمسكن قولان لا ينفك احدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملق والصغير اذا كانت في حضانة الام وهو من اولاد الاشرف تسقط على الآب خدمته فمهره فشره أو دستاره وفي شرح النفاية للآب فان في البهر لم يحط عن مختار في حصص سئل عن لها مال المسك الواديس لها مسكن مع

اعلم (سئل) عن رجل تزوج ثمة بتمز وجته قد فمهره ومان وقضت علقه وحتو بلغ البتم تزوجها ودخل بها الولد وهي حرة الاولى مختار اصغر كاهها في الدخول ولم يقض الفضة فبها في نفسه بعد فاحكم نكاحها (أجاب) أم الأولى في نكاحها صحح به اخبار النسخة باق عسرة انقضاه ما يقض به فهو حتى يتوارى بغير قبسه وسكاح البتمه في جميع لمافي من الجس من الحاله وبنت تحتها ولا فني شفع كساح دلي يسترد لها المدي دفعه لآب في شفع بخلاف ما في غير ليس بطلاق ويجب التفريق بين يميني بين الثانية والثالثة يلزم

أو تكال المحذور اغترار بصورة العشد ويحب لها بالوطعان نكروا لا كن من السعي ومن مهر المثل وإن أراد أن يحدد عليها عقد نكاح
بعد أن فسخ القاضي نكاح الأولى جاز زوال العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما وبثبت التسبب والعدة بعد ما طعن من وقت التفرق
ولا تنقذ له عليه فيها لأنه نكاح فاسد ولا تنقذ في عدة النكاح الفاسد والله أعلم * (باب القسم) * (سئل) في التي صلى الله عليه وسلم هل كان
عليه نكاح يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كاهو علينا (أجاب) المنصوص (٥٩) عليه في كتب الفقه وكتب التفسير إن

القسم هو المساواة في
البيتونة عليه صلى الله عليه
وسلم لم يكن واجبا على
الصحيح وقد ذكر الرازي
أن القول بوجوبه عليه
صلى الله عليه وسلم ضعيف
بالنسبة إلى المفهوم من
آية الشريعة والمأكل كل
والشراب واللبس المعبر عنها
بالنفقة عندهم فلا تجب
فيها التورية على أحد
عندنا على المقبح من
اعتبار حال الزوجين كما
حرمه شرع الهدايا وانكسر
في محله والله أعلم (سئل)
في الرجل إذا سافر من بلدة
له جهاز زوجة إلى بلدة أخرى
بينها وبين الأخرى زيادة عن
مسافة قصره له جهاز زوجة
أخرى هل يجب عليه أن
يقضي لها قسمًا مقدرا أم أقام
عند الأخرى أم لا (أجاب)
لا يجب عليه ذلك وما مضى
فهو ههنا قال في البسوط
وإن سافر الرجل مع إحدى
أمرأته لم يجز وأغبره فلما
قدم طلبة الثانية أن يقيم
عندها مثل المدة التي كان
فيها مع الأخرى في السفر لم
يكن لها ذلك ولم يحسب
عليه أيام سفره مع التي

الولد هل على الأب سكناها سكني ولها قال نعم عليه سكناها جميعا وسئل نجح الائمة البخاري عن المختار في
هذه المسئلة فقال المختار أن عليه السكنى في الحضنة اه واعتمد ابن الخصنة قال المختار ابن وهبان
وشجعة الطرسوسي والحاصل أن الوجه أوجه لزوم أحرم المسكن والألزم ضباع الويلاد لا يمكن للحضنة
مسكن وأما إذا كان لها مسكن فينسب إلى الانتعاج بحرفي النهر تبعًا لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد
قدمه فاضلان وأما الموقوف اه ما ذكره في الابانة (سئل) في صغيرين يبيع بائع أحدهما من العمر
عشرين سنة والآخر إحدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حرفة يكتبان منها أدوية ما يقفهما ولهما هم فقير
واحدة أشقاء ومسرور وأما تكلف عهم المزور الاتفاق عليه بما لا وجه شرعي فهل لا يلزم الم ذلك ويجوز
الأخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لأنهم أقدر على تأديبهما وتعليمهما قال في شرح الجمع (وإذا)
استغنى الغلام أي الصبي (عن الخدمة) أي خدمته من لها الحضنة بأن يأكل ويستغني وحده قبل
(يسمع) يعني استغناؤه بمقتضى يسع سنين وعليه القنوي (أو تسع) أي تسع سنين (أجاب الأب) أو للصبي
أو الولي (على أخذ) لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه (سئل) في صغيرين لا مال لهما وهما في حضنة أمهما
المطلقة من أبيهما والعسر ولهما مسجد ثابت تريد أن تربيهما بغير رعي والام نأخذ ذلك وتطالب الأب بالأجرة
ونفقة الولدين في الحكم (الجواب) حيث كان الأب معسرًا يقال لأم أم أن تملك الصغيرين بغير أجر وأما
أن تدفعهما البعده المذكورة ولا تعتبر الأم على ذلك وسئل أيضا عما إذا كان مكان الجدة عمة والمسلمة في
التور بروفاة ختان وأخلاصه هو الصحيح قال العلائي والعمدة ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى
الرحمة والعمدة ليست قيد بل كل حضنة في الجدة كذلك والأب ليس قيدا أيضا والنفقة غير الأجرة وقد
نص عليها اه (أقول) وهذا في أحرم الحضنة وأما أجرة الأراضة فالأم أحق ما لم يطلب زيادة على
ما تأخذ الأجنبية كبساتين بيته في سؤال وجوابه وقال الخبر المثل في سواشي الخبر ظاهر فتسديدهم
بكون الأب معسرًا يختلف الحكم المذكور مع يساره وانتخير بان المفهوم في التصانيف حجة بعمله بما تامل
اه أي فإذا كان الأب موسرًا يجبر على دفع الأجرة للأم نظرًا للصغير كأي الشرع لا ليعني ما لو كان الأب
معسرًا أو مبتالًا لكن للصغير مال فهل يدفع لها الأجر من ماله أو لا القاهر الشافعي لأنه وإن كان فيه نظره في
إبقائه عند أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ما لو كان أو موسرًا فإنه لا ضرر على الصغير في دفع الأجرة
من ماله أيه وسند كرمه في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أنضائي رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال في
آخر ولم أر من صرح بان الأجنبية كالمعة في أن الصغير يدفع المبالا كانت معترعة والأم تريد الأجر على
الحضنة ولا تقاس على العمل لأنها عصفنة في الجمل وقد ذكر السؤل عن هذه المسئلة في زماننا هو أن الأب
يأتي بأجنبية معترعة بالحضنة فهل يقال للأم كبقال لوتير عت المعقوف ظاهر المتن أن الأم تأخذ بحر المثل
ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف المعة على الصحيح الآن بوجود نقل صريح في أن الأجنبية كالمعة
وانتظار أن المعة ليست قيد بل كل حضنة كذلك بل الخلفه كذلك بالأولى لأنها من قرابة الأم اه
وتقبحه الخبر المثل وقال وهو نفقة حسن لان في دفع الصغير لمعترعة ضرره بالقصور شفقنا عليه فلا يعتبر
معه لضرر في المال لان حرمته دون حرمته ولذلك اختلف الحكم في نحو اعمق والحالة مع النيسار والاعسار فإذا

كنت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو أقام عند أحدهما شهرًا ثم خاصته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما
بمعنى فهو خير غير أنه هو فيه ثم لأن القسمة تكون بعد طلب من كل واحدة منهما فمضى قبل الطلب ليس من انقسمت في شيء والواجب
عنده العدل في نفسه لا ترى أن ماضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جرت نكاحها كذلك ماضى قبل طلبها اه والله أعلم
* (كتاب الرضاع) * (سئل) فيما إذا أضعف الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل يحرم أمه على أبيه أم لا (أجاب) لا يحرم أمه على أبيه

لأنها اختلته من الرضاع فلهذا يحرم من إرضاعها ثلثون بدلة كالسكر والهلالة والقنود ويؤتى بالابصار وصدر الشريعتوا كرم
كتب المذهب شرعاً ومثلاً وأوثقوا في كثره والفرور وقاضحان والولولة وعبارة قاضحان لابس الرجل أن يتزوج برضعة ولده
وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذ لم تكن ولده موطوءة فإن الجارية إذا كانت بين رجلين غامته ولده وأدعيه
ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة (٦٠) أخرى كان لكل واحد من المولين أن يتزوج ابنة شريكه وإن كانت أخت ولده من
النسب ونظائرهما كثيرا

كل موسر لا يدفع البها كما يفيد تنقيدها كثر الكتب إذا لضر على الموسر في دفع الأجرة به فقرر هذه
المسألة فافهم هذا القدر وراغبته فقد قل من تغفل له وإفاته تعالى الموقر اه وتعالى الفوائد في رسالتنا
السابقة (سئل) في صغير يقيم لأمه له أم من زوجة بائني وجدة لا من زوجة بحد لا من زوجة
بعده العصر أهمل لحضنته تريد أن تربو عنك كتر وأما الأم تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضنة ونفقة
الصغير فهل في الأم لا أم الأم أن تحسب الصغير بغير أم أو تدفعه لأم الأب (الجواب) حيث تزوجت أمه
باجني فقد سقطت حضنتها وصارت الحضنة لأم الأم دون أم الأب لأنها متأتية في باب الحضنة عنها لا يمكن
حيث كان الجد المذكر معسر أو أرادت أم الأب أن تربو عنها قال لها ذلك قال قاضحان صغيرة لها مال
معسرة وموسرة أرادت العمة أن تربي الولد بها بما جاز ولا تخفى الولد على الأم والام تأتي ذلك وتطالب الأب
بالأجرة ونفقة الولد لا تخفى الوافي معصم أن يقال للأم أم أن تحسب الولد بغير أم أو أم أن تدفعه إلى العمة
اه (سئل) في فاسر رضيع ماتت أمه وليس له مال وله أب موسر وله حدة أم أم أهل الحضنة فهل يلزم
أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضنة للأم الأم يلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة
الحضنة ونفقة الولد وأما في البحر ثم اعلم أن ظاهر الولولة الجارية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد العطف
وهو للمقابل فإذا استأجر الأم للارضاع لا يمكن في نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه إلا بل يحتاج معه إلى شيء آخر
كما هو شأنه خصوصاً الكسوة فقرره القاضي نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا يجب
على الأب لأنه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد الخ ونفقه فيه (أقول) والمسكن داخل في النفقة كما
قدمناه (سئل) في رضيع لها أم غيره أربع سنوات وهما في حضنة أمهما المعلقة من أبيهما فترجعت
باجني ولها أم من زوجة بها جدة القاصرين تريد أن تحضنها وحضنتها ما هي أهل الحضنة فهل لها ذلك
(الجواب) نعم من تكلم غير محرم سقط حضنتها قال في البحر بغير الحرمان الزوج لو كان ذارح محرم
من الصغير جائدة إذا كان زوجها الجد الأم إذا كان زوجها الصغير والجدة إذا كان زوجها الجدة
لا يسقط حضنتها لا تنقله من الرضيع اه (سئل) في بنته بلغت ثمان سنين ودخلت في النسابة وليس
لها من حق الحضنة من النساء ولها أخت أو ألاب يريد الأخ الكبير الشقيق ضيق ضيقها إليه لكونه
أكبرهم وأصلحهم وأدورهم من عليتها له وهو وصي عليها من قبل أبها بعرضه أخوه الشقيق الأصغر
منه سائر إجماله أحق منه بكونه وصيا عليها من قبل أمها فهل لأختها الأكبر الوصي المختار ضيقها إليه يمنع
أخوه المذكر من معارضته في ذلك ولا عبرة بغيره (الجواب) نعم لأختها الشقيق الأورع الأسن ضيقها إليه
دون أختها الأصغر والجدة هذه ثم العصبية تربيتهم يعني إذا لم يكن للصغير أحد من محارم من النساء
واختصم في أرجالة ولها به تربيتهم تعصيان الولية لا لأقرب فيقدم الأبوان علام الإخ الشقيق
ثم الأخ لأب أم الأخ لأب وكذا من سفل من أولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسن واختيار
علاق على الترتيب وروايت في غيره (سئل) في صغيرة عمرها ثمان سنين وليس لها سوى أب وجدة لا من زوجة
باجني وعمة بكر نسبتة هل للحضنة عازبة فهل تكون حضنة الصغيرة ظلماً العازبة المذكرة
(الجواب) نعم (سئل) في بغيره دون سنين أم تزوجت باجني وجدة لأب من زوجة بحد لا من زوجة

النسب ونظائرهما كثيرا
وفي الحاوي الزا هدي إذا
أرضعته أم أم لا تحرم
أمه على أبيه لأنها أخت
ابن من الرضاع اه (أقول)
وبذلك تبين عدم اعتبار
ما نسب إلى الوافقات العبي
إذا أرضعته أم أم حرم
مسه على أبيه أذا صارت
أخت ابنته من الرضاع اه
كيف تحرم وابست بنته
ولا يربيت وقد استنوا
قابلة أم لاخ وأخت الابن
من قومه يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب فقوا
الأم أختها وأخت ابنته
فاللقال يحرم أم الرضيع
على أبيه غير مصبل هو
تأخر في الوهم المحبب
(سئل) في امرأة أرضعت
صغيرة رضة واحدة
والمرضعة ثم تسبق
تزوجها هل إذا رفع أمره
إلى قاض شافى بعد أن
تزوجها وحكمه بصحة
انزوح حكما مستوفيا
ثم نفقة ينفق حكمه وختمه
إتصافى الحنفى أم لا
(جواب) نعم ينفق حكمه
وإن رفع في قاض حنفى
يختمه بأثر تزويجه

تختلف معاملةه ووقفني فيه في قاض آخر يرى خلافاً في القضاة معنى قضاء الأول ولا يقضوا لأم
تتبعه كمن بداه واه (سئل) في بكر باعته تزوج على خطيبته بناء على ما تقدم عليها أحدهم فاشاعوا أنهم ما رضاعاً نودي واحد
بفعل ما شاعه فلا (جواب) يعمل ما شاعه ولا يؤخذ بقوله نسبي ومحمدان عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد النكاح
والمخول بزوجته بوضع من هو وما يشاء حبره أرضعته ثم كذب نفسه ما ولاؤه وهل يصر رجوعهما أم لا (أجاب) حيث

لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما ما يصح الرجوع قال في النائية ما قلنا من المصطحي او تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اخفى من الرضاخ او ما أشبهه ثم قال او همت ليس الامر كما ظنت لا يفرق بينهما شخصاً أو لو ثبت على هذا التقاطع وقال هو سقي كالتفريق بينهما ما لو وجد بعد ذلك لا ينفصحه ووجد والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما هو واجب الفرة بشرط الثبات عليه اهـ وانه أعلم (سئل) في يتم رضيع له أم وجد أجواب وليس للقيم ولا لجداه مال هل يجبر أم على ارضاعه وهل يفرض على جده أجرة (٦١) ارضاعها أم لا (أجاب) نعم تجبر الام على ارضاعه ولا يفرض على

لامن وجبة لانه وهي أهل العضاة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجدته لامدون جدته لايه (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات والله أعلم وينتقل الى أم الجدة وان علت كلفي فتاوى فارى والهداية (سئل) في حاضنة ابها الصغير تزوجت باجنبي وليس للصغير غيره ما سوى عمته زوجة باجنبي أيضاً فكيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني نقلا عن الهيأة اذا اجتمع النساء الساقيات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اهـ واتفق الخبير الرمي تبعاً للعلامة الشهاب السلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاها الصغير عند أمه أو لى لكامل شفقتها (سئل) في صغير مات أم عمره سنوه أبوها ولان من زوجتان باجنبيين وهو عند احدهما وله أخوال وجدلام بر دبا فقاء عند خالته فهل لايه أخذه من خالته موضعها اليه ويمنع جده من معارضة في ذلك (الجواب) حيث كانت من زوجها باجنبي فلا يهأخذ منها والحالة هذه (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم من زوجها باجنبي وعمه شقيقة عازبة أهل العضاة وفاة أم عازبة فهل تكون حضانتها لعمتها المزور دون خالها أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان وفتح القدر وغيرهما ان بعد المعاتاة الأم لا بأم ثم الأم ثم الأب الخ ومثله في النسخ والعلاني (سئل) في بكر بلغت مبلغ النسا وهي ساكنة عند جدتها لا مهابهم صهرها لا اجنبي في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيره مهابهم من العصباء فهل يكون النظر فيها لعمها (الجواب) نعم كافي التتوي واخر باب الحضانة (سئل) فيما اذا أسلم جردى ثم مات من زوجه ثم وده وبنتين من مهابهم أكبرهما ست سنين وعن أب جردى موسر لم يترك المبتسأ والزوجة فقيرة أهل العضاة فهل تكون حضانتها لبنتها لهابحيت لم يعلا دينا ولا يخاف أن يالف الكفر وتكون نفقتها على جدتها (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحاضنة المقيمة ولو بمجوسية كسلمة لم يعقل دينا في نفقة بده وبسبع سنين لعمه اسلامه حيث ظهر أو الى أن يخاف أن يالف الكفر فيترع عنها وان لم يعقل دينا بغير اهـ علائ على التنوير ولا نفقة واجتمع الاختلاف دينا لا لزوجة والاصول والنثر وعلاوا وأسفلوا المقيمين لا الحريمين ولو مستانين لانقطاع الارث علائ على التنوير ومن النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم عصبة بر دبا أخذه من أمومضها اليه فهل له ذلك ولا حضانة لأم الولد (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولدها الصغير من غير مأونة عليها ما تخرج كل وقت وتترك كهابا تابعين بر دبا أو هما أخذهما من مهابح لاهضنة لهما غير هاهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم لو غير مأونة ذكره في المختار بان تخرج كل وقت وتترك لوالدها اهـ علائ (سئل) في يتم له أم من زوجها باجنبي خاله الوصي المختار عليه وعمته زوجة باجنبي وجدته لاهل يدفع اليهم لانه الذي كور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة تلبتها تزوجت باجنبي والبنات أخت لا بمرأهة عازبة أهل العضاة ولها نامة أضافا فهل تكون الحضانة للاخت المزورة دون خالها (الجواب) نعم وبمثله أقي العلامة الزملي قال اذا المرأهة حكمها حكم البلف في ذلك اهـ وفي الكثر من الحجر (وأحكامهما) أي أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر التصرفات شرح الكثر العيني (أقول) عبارة الكثر في فصل لوغ الغلام والجارية من كتاب الحجر كذا فان اختلفوا قالوا بل فاصداقاً وأحكامهما أحكام البالغين اهـ والمعنى انهما

ارضاعه ولا يفرض على جده جميع أجرة ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له أم عمره ولا مال للصغير تجبر الام على ارضاعه عند الكل كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فبأية بالجد والعسر والوجه في ذلك ان أمه ذات يسار بالسبب والعسر حكمه حكم الميت فقير وقد صرح الزملي بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله ويجعل الاجرة دينا على الاب أو الله أعلم (كتاب الطلاق) (سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا ردك فاض ولاول ولا علم هل يكون بائناً أم رجعي (أجاب) هو رجعي ولا علم آخر اجتمع موضوعه الشرعي بذلك وانه أعلم (سئل) في رجل قيل له أطلق زوجك لا تغير المدخولة واحدة أو تبتين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى: لا يواهل تطلق واحدة أو تبتين أو ثلاثا فقال ثلاثين غير نواحل هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بان السؤال

معدني الجواب فكأنه قال ظلفها السك أطلها ثلاثين ومسيغة المنار ع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المصطحي فاذا نواه فعد نوى حقيقته كذا معومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ونما في البحر والكوكب لمرى خذت هذه المسئلة فراجهما من سنت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فماذا عليه شرعا (أجاب) أما الذي فيه فانه مقرر على به كذا رواه الزملي عن مصنف أي بكرى أن في شدة قوله الدار فقلني في حديث ابن عرفة قلت يا رسول الله أرى نوططتها

ثلاثا قال اذا قد عرفت ذلك واثبت منك امر انك لو قال ابن عباس لم يخلو امره انه ثلاثا ينطلق أحدكم ثم تركب الجوق ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا من حيث لا يحتسب ثم قال الله فلم أجد لك مخرجا يصير بك واثبت منك امر أنك لو أودع وادع فطقت عن مجاهد اه وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد حُزمت المتون بان المطلق ثلاثا في مظهر أو بكلمة يدعى وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم ينف (٦٢) المهين الغفار وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهل وحل ما كان ينتمى من المهر الموزل الى

حين الفراق ووجب عليه
لهامادامت في العدة الاتفاق
والكسوة ان طالت واليه
احتاجت وحرم عليه
الزوج باختها وأربع
سواها مادامت في العدة
واذا اختلف معها في أمعة
اليث فجميع ما يخصها
باصلاحها يقول فيقولها
بينهما اذ غير ذلك مما عرفت
عليه علمنا في غيرهم
رحمهم الله تعالى واثبت علم
(سئل) في رجل سئل عن
حطه كم مقدار مدها
لغاف باطلاق ثلاثا فيها
مائة وعشرة امدلا في
ولا يخص على طريق الفتن
ثقت في ثلثة كلامه على
سبيل التيقن ثمانية
وعشرون فثبت ملامن
شهر فصل أو عشرين
وفي نفس الامر هي كورد
وأضرب في يافهل يكون
قوة أو عشرين مبالا
لكثرة الاول ومغيبه فلا
يقع عليه الثلاث (أجاب)
لا يقع عليه الثلاث والحال
هذه ولا يكون في سولا
نقص مدته من ثمانية
ووضعت فسوئها
مائة وعشرة ممدداته

كالبالغين بعد قولهما بلغنا وصحة عبدة الملتقى ونصها واذا رهاها وقال بلغنا صدقنا كالبالغ حكاه
وأما كونهما كالبالغ وان لم يقرأ بالبلوغ فلا يشوبه عاقل فاعل فاعل والامم صفة قرارة أي المراهق
وعنه وقته رتبة وهتو ويعبدون دعوى البلوغ وذلك ما طل فاعلم انه لا بد في مسئلتنا من ذلك أيضا
كثيرة العلامة الرمي في قتالها وقال بعده وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لاحق في الحضانة لانها
من باب الولاية ككل شرع للمجمع لا بملك وليس هو من أهل الولاية كالحريم في الاشياء والنظائر اه
وذكر العلامة الرمي أيضا في ما شئت على الصراخ انه يشترط البلوغ في حق من يحضن الولدان الحضانة من
باب الولاية والصغير ليس من أهلها وقد سئل عن من اطلق الحضانة فاجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ
ولم يوجد من هو اقرب جهانه اه فاعلم هذا القدر والفرق (سئل) في نعيم عمرها عشرين سنة لها هم
عصبة بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وترتيبها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها (الجواب) نعم والحال هذه
لا خيار لوالدها عندنا لمطاعا ذكر أو أنثى خلافا لما في قلت وهذا قيل البلوغ أما بعده فخير بين أوبه وان
أراد الانفراد به ذلك ثم يزداد معز بالعمنة اه شرح التنوير للعلامة وفي حاشية الخبر الرمي على المنع
قوة وبأخذ الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب بعد عدمه من حق الحضانة قال في المنهاج لجلال
الدين في حق من غير من محمد بن عمر الانصاري العقلي من الحضانة وان لم يكن له نصيب أو انقضت الحضانة فن
سواء من العصبة أو في الاقرب بالاقرب غير أن الانثى لا تدفع الا الى صهر ومثله في الخلاصة والتسارخانية اه
ومثله في حاشية على البحر (سئل) في الحضانة اذا ابطال الحق بنتها المحضنة ثم أرادت الرجوع على حضانتها
وهي عزة به أهلها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضانة
منه (سئل) فيما اذا كان زيدان صغيرين زوجته حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند غيره ثم سافر
ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام الابن بركن زيد أخذ الابن بلا وجه شرعي زعمان أباه كان عبد البكر
الزبور فهل ليس للبكر ذلك (الجواب) نعم قال في من الدرر من كتاب الولد الام ان كانت حرة الاصل عني
عدم الزن في أصلها فلا ولا على ولها ولا ابداً كان كذلك فلو كان زيدا بالاولاد على مطلقا ولو عجم بالاولاد
عليه لقوم الابن وزنه معتق الام وعصبة خلافا لابي يوسف اه ونعم التحقيق في شرحها (سئل) في بنت
بلغت من السن احدى عشرة سنة وهي عند أمها المطلقين أبيها يريد أباؤها أخذها من الام والسفر بها الى
بلده تنهى فوق مدة السفر فهل له ذلك حدث سقطت حضانتها (الجواب) نعم وفي المجمع ولا يخرج الاب
بولده قبل الاستغناء اه وعلمه في الشرح قوله لما في من الاضرار بالام ابطال حقها في الحضانة وهو يدل
على ان حضانتها اذا سقطت حازها السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولدا من ماضته
لزوجته هل له أن يسافر به فاجاب بان له أن يسافر به الى ان يعود حتى أمه اه وهو صريح فيما قلناه
وهي حديث الفتوى في زماننا يخرج من آخر باب الحضانة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن غة
غيرها من يسحق الحضانة أم اذا كان هنالك من يسحق الحضانة فبين أن لا ملك الاب السفر به بل ينقل
الحق الى الحاضنة وهذا ظهر واثبت نعم اه ورأيت في هامش فتاوى الانقري حاشية معز واية المولى
يجوز ذكره اه لا سقطت الحضانة بالزوج بل جازي أو بالاستغناء فلم أن يسافر بالولد اه (ولا يخرج

له كيد ونسحره من كيد لا يصل فكيف نصف ثمانية وعشرون قصيرا عليه بل لا يقع الطلاق اذا
عنت مائة وخمسين ومن أودع سبعة وخمسين في حق من تولى طلق واحدة أو لا في شرح قوله أنت طالق أن شاء
الله لو عنت (سئل) في رجل تزوجته ثوبتين من مهره فتم طلق ذواته فقال روى طالق روى طالق روى طالق فاصدا
بكل صنته من صنت ذواته وحيدة وهل ذاقصم الثوبين كيدوا واحدة وصنف ذواته من اجتهاد جابر اعلم ام لا (أجاب) حيث نوى

التاحس كذا كروقع الثلاث كذا والى بنو تاسبا ولائنا كذا وان نوى التأكد يقع طلقين واحدة وجوب الشرط وهو الراجعة وأخرى بالتعيين بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تخبر المرأ على نكاحها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه أنت على ما فويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق ان هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من النكاح والله أعلم (سئل) في امرأه فرق بينهما وبين زوجها فاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جدام حدث به وتزوجت بعد انقضاء (٦٣) عدتها ما من زوجها الاول الذي فسخ نكاحهما ولها بدتم مهر

نكاحهما ولها بدتم مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ المذكور أم لا يسقط ولها أخذ من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذ من ميراثه وان كانت الفسوة بطلها لتأكده بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفسوة من قاض شافعي المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن الفسوة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهب هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أقوالا ابن في الاماين حتى صار الى حلة حكم الحاكم الشرعي بحسبه باليهما رستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معنوا فاذا طلق بلاما في ذلك يقع طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان خفي لم يلزمه بالاستساقم كلامه وأفعاله الاندرا ويضرب ويشتتم فالدخول به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتتم فهو المعتوه وعلى

الاب والله قبل الاستغناء أي استغناءه ولده الحضانة لئلا يطلحق الام في حضنته (ولا الام) أي لا يخرج الام من المهر ولا يثقلها بالاب والابى وطنها الذي تزوجها به الفهم منه ان اخراجها ولده انما يجوز بامرين جميعا كون المقصد وطنها وكون تزوجها به كذا تزوج امرأه الشام فقدم بها الى الكوفة فولدت منه ثم طلق وانقضت عدتها فلما اخرجها فخرجت ولها الى الشام من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها به أو كان تزوجها فيوم لم تكن من أهل الشام ليس لها ان تخرج الى الشام الخ شرح الجميع لان ما (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها ولها من ابن صغير في حضنتها تريد ان تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه وطنها ولم ينكحها فاعقل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مر قريبا (ليس للمطلة ان تخرج بالولدين بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسها) وهو انتقالها به من المصر الى القرية لما يفسد من الضرر بالصغير لقلقه باطلاق أهل السواد فليس لها ان تنقله اليها الا اذا كان ما تنقل اليه وطنها ونكحها أي صدة طلعها (ثم أي هناك يعني في مكان هو وطنها وأراد بالعلقة المبانة بعد انقضاء عدتها لان المطلقة جميعا حكمها حكم النكحة (وهذا) أي ما ذكرنا من أن المطلقة لا تخرج الخ (في الام) وأما في غيرها فلا تقدر على نقله الا بان (سئل) في امرأة في حضنتها من قبل الدخول (سئل) في الجدة أم الام الحاضنة للصغيرة اذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر الى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مر قريبا (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما غيرها) كجد وقام ولما اعتقت (فلا تقدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الا بانه) شرح التنوير والمعلاني والسلف في العبر والنهر والنحو وغيرها (سئل) في شجة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضنة جدتها لأمها الاهل الحاضنة ولها التولاب يريدون أخذها من جدتها وضماها اليهم بلا وجه شرعي فما الحكم (الجواب) حيث كانت الجدة المرقومة أهلا للحضنة يتبع القاصرة المارزور في حضنتها انما يكمل لها تسع سنين وليس لآخرها أن تحذف ذلك بدون وجه شرعي (سئل) في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمه المطلقة من أبيه يريد أبوه أخذها وضماها اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه وإذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمته من أهله الحضانة بأن يأكل ويستهجي وحده قبل بسبع يعني استغناؤه مقدور بسبع سنين وعليه الفتوى أو نزع أجر الاب والوصى أو الولي على أخذها لأنه أقدر على تأديده وتعليمه شرح الجميع لان ما (سئل) في صغيرة غير مشبهة لا تفعل لرجال بلغ من العمر ست سنوات في حضنة جدتها لأمها الاهل الحاضنة زوجها فهل لا تسقط حضنة الجدة وزوجها (الجواب) نعم والمسئلة في التنتية في حق الاموم لها حق في الحضنة مثل الام في ذلك كجوها (سئل) في تيم بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت بنته بلغت عشر سنين وهما عند جدتها لأمها ولها أخت شقيقة توصى عليها بمائة مائة فادرة على الحفظ تريد ان تضعها عند هاباذن القاضي فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الغني من جواب سؤال مانصة اذا لم يكن للثبث المذكور مصحح ورحم محرر مسلم مكلف وضع الثبث عند امرأة أمينة مسلمة قادر على الحفظ اه (اقول) مفهومه انه اذا انتهت مدة الحضنة وليس بصغيرة مصححة فإلى فيه لتقاضى يضعه ابن شاء كذا كانت الحاضنة ساقطت ولم يره صريحوا وان الاخت الشقيقة وان كانت وصيا

كروقع طلاق الجنون والمعتوم والمبرم والنهوش والمنععى علوا وصروعه به في حلة تزول ذلك فلو عرف به الجنون فزال الجنون فكذلك وان الجنون قال قول فوب مع عيوان لم يعرف بالجنون مرته قبل قوله لا يبينه والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق وزوجه ثلاثا واعتزف لى قاض وكتب عليه ثم قال انما اعتزفت لان فوهمه وقوع الطلاق انتهى فكتمت به في الجنون هل يصدر أم لا (أجاب) اعلم ان الجنون والمبرم في عدم وقوع الطلاق سواء اعلنت ذلك فقه قال في الحاسة

ولنه ونفر قامن غير محقق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما أضحى عنه علما وإنما
 كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته بعد المدخول على غيبته صاهدا ثلاثة أشهر ولا ينفق ولا ينفق
 وغلب المدعى كونه تلافية ولا ينفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر الزاوي والعمادي وصاحب الشفيع وغيرهم أنه لا يقع
 عليها الطلاق علما بأنه قبل التحول غائب عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله أن (٦٥) يعتبر الغفول فلو كان يعرفهم أن يراد به

الغيبه المبتدأه لا يثبت قبل
 البناء ولو راد به الغيبة
 المطلقة يثبت أن يثبت ولو
 قبل البناء اهـ ولا شك فيما
 قاله وعرف بلادنا رادة
 الغيبة المطلقة فيثبت والله
 أعلم (سئل) في رجل قال إن
 تزوج فلان فلا تزوجني
 طالق ثلاثا فهل إذا زوجه
 فضولي يثبت أم لا (أجاب)
 لا يثبت وهي مسألة ماله
 حائل لا يزوجه فزوجه
 فضولي والله أعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته المدخولة
 واحدة زوجية فسنل كيف
 طلق زوجته فقال ثلاثا
 كذا في فصل لا يقع عليها
 ما كنت وأقسم الواحدة
 الواحدة فيكون مرجعتها
 في العدة (أجاب) نعم لا يقع
 في العدة إلا ما كان وقعه
 من الواحدة الرجعة فيكون
 مرجعتها في العدة والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في
 رجل حلف بالطلاق على
 ابنه ابان العاقل اهـ ما
 يتعلمان واح كان كذا في
 ذاره فحجز عن إخراجهم
 بالتول وإفعل هل يثبت
 أم لا (أجاب) لا يثبت كما
 يستدل من كلام الخلاصة

على الاب والاع الشعي وكذا تقدم أثبت الصغير ولو لام وكذا بانها وبنت الابن ومقتضى ذلك تقديم بنت
 الصغرى على بنت الكبرى على الجد لا يمكن قال القهستاني أيضا وفي الحصة لأختها لبنت الخالة والعمة
 كونهت الخال والم اهـ ومثله في البنات وهو مخالف لما تقدمناه موافق لما تقدمناه من شرح التنوير
 وقد وثق بين كلاميهما على ما في الحصة على أنه لاحق للمذ كونهت في حصة السلام لا الجارية بقرينة
 تعليقه في شرح التنوير بعدم الحرمة كغيره ويؤيد ما مر عن الجوهرة من أنه لاحق لابن العم وابن الخالة في
 كونهت الجارية ولهم نسق في كونهت العلامة لأنهم ساءلوا عما مر من أنها لاحق لابن العم وابن الخالة في
 أن أولاد الخالة والعمة والخال والم إن كانوا ذكوراً لم يثبت لهم حصة العلام فقط وإن كن ثنائيا لم يثبت في
 حصة الجارية فقط كابن خنيد عاذرنا من التعليل ومن عبارات الجوهرة فالحق على هذا التحريم بالرصيد
 وأسأله من فضله المزيد (سئل) في بكر حديثا السن بلغت مبلغ النسا وهي عند الابن لأم لها ولأب
 واحد ولها عمة صمأة بن غير مفسد يدعيها السحرف العلوي يتخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم
 ومن كانت الجارية بكر استعصمها إلى نفعه وإن كان لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن أما إذا دخلت
 في السن واجتمع لها رأي وعملت فليس للأولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحبت حيث لا يتخوف عليها
 الخبير (سئل) في صاهنة تولى من ابنتها زوجا وبنيها ولها أم تريد أمها تزوجة أولاد بن بيت الرازي زوج أم
 الأولاد وبها لا يرضى بذلك فهل له منعها من ذلك (الجواب) نعم لأن الزاوي زوج أمها أم اجني منهما
 ينظر إليه بما شرعوا ويعلم ما تروا فاقسط الحصة لتزوج الغير الرحم المحرم وبالسكنى عند البعض كما
 صرح بذلك في البحر وغيره (سئل) في الغلام إذا عقل واستغنى برأيه وكان مأمونا على نفسه فهل للأب
 صمأة (الجواب) إذا كان كذلك فليس للأب صمأة اليوم المسألة في التنوير وأحوالها (سئل) في
 صمأة صبي بالغ غير مأمون على نفسه يدعيه أمه أو ابنه صمأة أو غيره إذا وقع منه فعل له ذلك (الجواب)
 نعم وتعلقها في الخبر بمصلحة العمل لا بمنعها (سئل) في بكر بلغت مبلغ النسا وهي في حجر أمها التزوجة
 باجني وليس لها عمة محرم وليست مأمونة على نفسها ولها عمة أمينة فادعها على الحفظ فهل لتقاضى وضعها
 عند عمتها (الجواب) نعم فإن لم يكن لها أب واحد ولا غيره ههنا العصباء أو كان لها عمة مفسدة بالنظر فيها
 إلى الحال كما كانت مأمونة على نفسها تنفذ بالسكنى والأوصاف عند امرأ أمينة قادرة على الحفظ فلا روق في
 ذلك في بكر وثبت تنوير (سئل) في بكر بالغت رشيد عاقله دخلت في السن واجتمع لها رأي ساكنة في محلها
 أمينة عند أمها وحدها لا أمين عليها ولا يتخوف عليها ولا تخبر برأها عند أمها أو سكنها عنده
 لا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والصرف في مثل ذلك الخبر الرمي كافي
 فتأوه من الحصة

(سئل) في صغرة إن لأم لها ولها أم مفسدة أو أم مفسدة من وجه لا يبرح من أهل وزم الجاه ولا ينفق
 عليها (الجواب) نعم والحالة هذه فإن كان الأب زمانا في نفقة الصغرى على الجد ولم يرجع على أحد لا نفق
 وإن نفقة الأب في هذه الحالة على الجد وكذا نفقة الصغرة من التزوجة في فتاوى قاضي الهادي
 يجب على الجد لنفقة أمات الأب وإن غلب يؤمر الجد بالانفاق عليهم والرجوع على الأب إذا حضر وبسر

(٩ - فتاوى مدينة - اول) وابتازيه وغيره والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن يشاء لا يشي عذر زوجته في
 أسد يعي مدعها أو لا يشي في مدعها أو لا يشي عذر زوجته يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها طلاق والحال هذه لأن الشرط كون
 الشبهة في مدعها وهو وجود مدعها في المدعى لا يشي مدعها عليه (سئل) في رجل مر ثمانين مرة عذرة قالت له مرة طلق زينا
 فلو صلافة معاق على صمأة شاع عذرة طلق زينا (أجاب) لا يفصل الخبر كذا في باب ما كان الواقع كخبره طلق زينا

عابه بقدر ما يحصل من حرقته بعد أن ترك له كفاً شاملاً من النعمة وأن كان قد عسر قسطنطين العسر والله أعلم (سئل) في رجل حلفه فاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته وأنه يأتى بها بعد اكتمال بيمونه يحصلوا بأخذه في طلقا لو كان مدعى عليه فيه الشرط وتبين عسقه مضى القدر بحث ألا (أجاب) لا يبحث في الطلاق الترخاوية والعتبة وغيره قال لا لصاحبه إن لم يذهب بك إليه إلى متى قاض أنه طالق فذهب بهم بعض العار بقا أخذهم العس قسبهم لا يبحث في العتية إن لم يعمل هذه (٦٧) السنتق المزاوعة بينهما فاض ولم ينم

لا يتحقق الا بعد اوان تنفق من له خال وان علم على الخال انه محرم ولو استوفى باقي المهرمة كم ونحو الاربع الوارث للعالم المالك بمصر انفسا فجميع كالت علائق (مثل) في صغير مال له ولا كسب وله حدة لام موصرة وشلان موصران وعمان موصران فهل تكون نفقتهم على جدته المذكورة (الجواب) نعم قال المتنور والمعتبر في القربى بالجزئية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه اهل القارل لا حقيقتهما لا ينطبق لا يتحقق الا بعد اوان الخ ونحوه في الخاتبة والبارز بنوعيه هاتفي هذه المسئلة النفقة على الجد لان السفينة المذكورة جزوها وان قلنا باستوائهما في المهرمة انتهى ترته فرضا ردا واما العمان فلم يمانعنا كلتهما معا بعد ومانعنا منهما كما بسط في محله هذا ما ظهر والله اعلم (اقول) مسائل النفقات من اشكل المشكلات اذ لم يذكر والها ضابطا يجمعها بل تراهم نارة واعتبر وانها القربى بالجزئية دون الارث ونارة واعتبر والارث نارة واعتبروا ترجيح فقد صرحوا بانها لان الفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما سو لان العبرة بالقربى بالجزئية دون الارث وكذا في بنت واخت شقيقة على البنت فقط وان ورتنا وفي ابن وابي على الابن فقط لترجها بامال لا يملك في حد وان ابن له لم يملك الارث لعدم المرجع انهما استوفى القربى بالجزئية فان الفقير جزه لحد وان ابنه جزمته ودرجته واحد وفي أم وعصبة كاخ شقيق اوابنه أو أعم أو جد لاب نصب على الام وعلى العصبة اثلاثا باعتبار الارث مع أن الام اختصت بالقربى بالجزئية دون غيرها منهم وكذا في أم واخت شقيقة كالارث وفي عم وجد لأم على الجميع أن العهر الوارث وفي أم وجد لأم على الام قدسوانية الام على الجد لتمرهم اولم يقدموها على العم والاخ وابنته لتمرهم بالجزئية قبلها دونهم مع أن الجد لأم أو جهم بالجزئية فخلارأت الام كذلك حين وصول في الكتابة لهذا الباب في هذا المحل في شوال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرر بالتقوى في النفقة على الفروع والاصول ووريتها على ثلاثة فصول (الفصل الاول) في نقل جارية امتهاء (الثاني) فيما رويها على الجواب عنها بيان المراد منها (الثالث) في بيان ضمانها من الضمان واختراع ضابطا لتمرهم على الذي كروها والقواعد التي قررر وهما مشتمل على سبعة اقسام من انواع قرابة الاولاد وذوي الارحام مع عمر وكل فرع على محله وارجاع كل شيء الى أصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سهلة الرجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع انه لا يخفى انما ان يكون الموجد من تجب عليه النفقة واحدا أو أكثر فاول ظاهر وهو زوجها على استوفى شروط الزوجية بالانحلال أو ان يكونوا فسر وعاهذا أو فسر وعواشواي أو فسر وعوا ولا أو فسر وعوا ولا أو فسر وعواشواي أو أصولا وحواشي أو أصولا فقط أو حواشي فقط لا اقسام سبعة (القسم الاول) اذا كانوا فسر وعاهذا اعتبر فيهم القربى بالجزئية أي اعتبارا لقرابة جزيئات تفاوتوا قرابا بها ولا عبرة فيه الارث أصلا في وطن ولو أحدهما نصرانيا أو اثني تجب عليهم سو يتخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه يدائع وكذا نص في شنوان ابن على البنت فقط لقره هانضيرة يؤخذ من هذا أنه لا توجه لان ابن على بنته وتوان كن هو الوارث خلا في حاشية برملي على غير الاستواء انما في القربى بالجزئية لتمرهم بانه اعتبارا لقرابة في الاولاد ووجه في ابن وبنت ولان ابن نصراني في الآية المسبوبة (القسم الثاني) اذا كانوا فسر وعوا

الحجر. خبر دلالته من خبر وهو ارتد في الأمر أو بمعنى ذهاب العقل. قال في القاموس دهر كـ فردهش تعبراً أو ذهب عقله من
 هـ فدهوش هـ مذهب العقل بسبب خدعه ما دأبت ذلك علمت نسبوته في الحكمين إطلاق المجنون وبين إطلاق من ذكر
 هـ ما كان في حيواته إذ عرفت أنه من مرفد قو له وأولى الجنون فتكملت بذلك وبمجنون أن العقل قوله، فيمنع أن يعرف الجنون مرة
 من نوبته في كل مرة عتده مذهباً له لأن من هذا المذهب أن يعرف من الله شيء مرة قال لقل قوله بعبارة وإن لم يعرف لم يقبل

قوله قضاء الأبيضا باليدية كمن ثبت عاهه أمادية فيفسل لانه أختبر بنفسه فاعتزم هذا الشعر وفاته مفردة أنه علم (شئ) في غير
 وهو في خلق وجهه فوكل له نص بسلطانها، أعني أنه كذا غلبت عليه بصيرة وكلاهما فوقع ملاقة عليها ولها التزويج من غير
 توص (باب) يعبر وبالأعنة، فلهذا لم يعلق الوكيلة لشرط وقوع ملاقة ولها التزويج بمعنى شاعرت أنه علم (شئ) في رجلين خلف
 أحدهما لظلاله، شئ غلام له (٢٨) ان أراه من خلف آخره فعلق الثلاث على ما به ان يجوز فدين أنه ابن محمود ومحمود بن

[illegible][illegible]

سكن غير هاهنا النزول فاذا وجد سكناها عظيم يصدق على الثانية انها سكنت ههنا النزول بل سكنت ههنا السكنى الاولى فانتي شرط الحنث
كلوه ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل غارظ في افواه زوج اخته وعياله افسها رطله زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا ينزله مادام
مهر الهسم ناولا بالمنازلة الا انواع المعهولة فهل يحنث بسخوله بغير اذنه اذا اوسكت أم لا يحنث واذا لم تكن له نية او نوى حقيقة المنازلة هل
لا يحنث بسخوله عليه كانه حرام لكونه لا يعد منازلة لاحقية ولا عرفا (الجواب) لا يحنث على (٦٩) كل حال بدخول المحلوف عليه لان من
تعهد ان يمتنع بالزنا رتوا الا كل

في النفقة وان شاركته في الارث كالمالك كان الاب موجودا حقيقة كلف زواجه قبل هذا الفصل (في القسم السابع) اذا كانوا حاشي فقط بغيره الارث أي أهليته لاحقية وعند الاستواء في المحرمات أهلية
الاثر يرجع الى الوارث حقيقة ففي حاله وابن عم على الحال لانه رحم محرم أهل الارث عند عدم ابن النعم ولا نسي
على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يحنث بنقله على غير محرم أم لا سألوني في حاله وعم على العم
لاستواءهما في الرحم والمحرم مستور في العم بانه وارث حقيقة توفي عم وعمته فله على العم ايضا ولو كان العم
معسر اضل العموت والحالة ائلا كما نرى في حاله يجعل العم كالمعدم لانه يحوز كل الميراث هذا زواجه محرمه في تلك
الرسالة يعلم أسبق اليه لم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا يحول وقوفه دونك هذا
الضابط الجامع سهل المأخذ وعرض عليه بالتواجد وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فليكن ذلك الرسالة
والسلام ثم تعود الى كلام المؤلف فنقول (سئل) في النفقة المستدابة يا ماضي اذا اراد المأثني ان يحنث
من الزوج هل له ذلك (الجواب) لصاحب الدين ان يحنث بيمين الزوج ومن المأثني بدون الامر به ليس له
الرجوع الاعلى المرأة كما يحرم بذلك في النهر والبحر (سئل) في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك
زوجته بلا نفقة ولا منفق وله مال بدمية جاعلة من ربه وبالزوجة من جنس حها فهل يفرض لها القاضي
نفقة من ماله الزور (الجواب) نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضي انه لم يعطها النفقة وبأخذ
منها كقبول كذا في المتن والتنوير وغيرهما (سئل) في رجل له بنت قاصدة في عصانة معها المطلقة أذن
لجد العاهرة لاهما بان ينفق عليهما من ماله في كل يوم كذا الرجوع به على القاضي فانفق الجد القدر المذكور في
مدة معلومة ويرد الرجوع على الاب فغير ما نفقة بعد يثبوت الاذن والافتاق وقدره فهل له ذلك (الجواب)
نعم وفي هذه الصورة لو أذن الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الابن اذ في كان مقصورا
على مدة الحضانة فالجواب نعم له الرجوع لا يطلق الاذن اذا اذن فوكيل (سئل) فيما اذا غلب يد وترك
اولاده الصغار الفقراء اهل نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة له أو خ حاضر موسر فالحكم
(الجواب) حيث كان أخوال العائيب موسرا فلقاضي أن يعبره على نفقة الصغار يرجع على أبيهم اذا حضر
كفي العائيل عن واقعات المقتين وهي ايضا في القنية والحواشي (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال
له ولا كسب من زوج لهامعسر مدون مسجون بدنه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تعبد اجنيا ببيعها بنسبة
أو يقرضها ولها أب موسر فهل يومز بالافتاق عليها وعلى ابها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أيسر
(الجواب) نعم ذكر في شرح المختار ان المرأة العسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن موسر أو خ موسر
فتمت على زوجها يومز بالافتاق عليها وعلى ابها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو
الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزاقي فحينئذ ان الادانة لنفقة اذا كان الزوج معسرا دعى
معسرا فحبس على من كات يجب عليه فقته ولا لزوم على هذا لو كان له معسر أو ولد صغير فلم يقدر على
ايفاقهم فحبس فقهته على من يجب عليه ولو الاب كلام والاخ وانعم يرجع به على الاباد أيسر تعرف
سقة اولاده كبحر حبس لارجع عليه بعد انسار لانها لا تحبص الا عسرا فصار كلبت اه وقدره في
فتح قد روي يتيقن ان يكون بحسبه اذ لم تعبد اجنيا ببيعها بنسبة أو يقرضها فيشدي تبين على ولدها

والشرب عنده لا يبالاه
بازل مهره لاحقية ولا عرفا
اذ المنازلة مغايلة فيسقط
الحنث وجوز فعل النزول
من كل واحد منهما وذلك
معدوم وأما الوجه الاول
وهي تقد رجعها استعارة
انما له الا نواع لا حنث أيضا
فقد قال في التارتاجية قولا
حسن المهيض وروى عن أبي
يوسف اذا حلف لا يزوج
فلان ما كان المحلوف عليه
في حال الحلف لم يحنث الا
أن يعبره الى مثل ما كان
عليه وان لم يكن في عهده فهو
على ما نوى ولودخل المحلوف
عليه بغير اذنه فراه فكفت
لم يحنث اه وهو ظاهر لانه
لم يزوج وانما رأى اليه
بنفسه والله اعلم (سئل) في
رجل سافر زوجته في
مقابلة الابراء الصبح طارفا
بائثا ثم طلقها وزوج في عدة
مغفرا لانهما في حكم حاشي
رى عدم حقوق الطلاق
انذ كور بالمباينة في عدة
البائش وجهه الشرعي وهو
المعصومي للصحة هل يحنث
د يرتفع الخلاف به ولا يحوز
نقض أم (ج) بغيره

حكم كانه في ذلك ولا يجوز قضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قوله اذا دفع اليك قاض مضاه ان يحنث
سكتا بنسبة مشهورة والاجاع وما روى المتعلمة لهما في طائفة ما في العدة لارجوزي وحدث موضوع عن كمن عا ستي
كهو هو ماهر لم تسب عدم وقوع ثلاث في صورة اذا ملق رجل امرأته بائنا ثم نهاني العدة متعلق بعبء علماء شارح لم يثبت
و حصل له حكم في الاختلاف وهو رفع الخلاف والله اعلم (س) في سائق سافر زوجته في عدة سكناها لاهو كونه عسرا لا

أواء معجم ويدخل كلها * فكذا غلبه كدهت على الناس * فاذ علموا العقل والخالقه * في عصمتهم فرقت أمان * واذا ادعاهم بيمينته
 * ان لم يكن معتاده بيمان * واذا تكونت بذلك عاقبة * فصدق فيه بلا برهان * فاذا فهمت مقالتى ويطلبها * خوابها استفتيت في تبيان
 هذا المحرم من كلام أئمة * هم على نذهب النعمان * وبذلك خير الدين أقي فاضنم * نحر وبالمسطور بالاقنان (سئل) في رجل
 طلق زوجته وما قبل انقضائها ما هو دعى أن الطلاق روجى فترث والورثة دعى أنه (٧١) بأن فلا ترث (أجاب) القول قولها تترث

لانهم يدعون الحرمان وهي
 تنكر فيكون القول قولها
 بيمينها وعلى الورثة البينة
 والله أعلم (سئل) في جماعة
 يطغون الصاوي وضع
 عندهم رجل ز بتوا امرهم
 أن يطغوه ففعلوا عليه
 بعض على قلبه بالطلاق
 انهم ان لم يطغوه بعد
 هذه الطغاة التي على النار
 لينقلز يتيمن عندهم
 ويشكوه الى الباشا فهل
 اذا طغوا به بعد الطغاة التي
 على النار ولورثة يت وقع
 عليه الطلاق أم لا طلاقه
 فيمينه (أجاب) لا يقع عليه
 الطلاق لشغل القليل تحت
 الاطلاق والله أعلم (سئل)
 في رجل قال زوجته بروحى
 طالق ذكر وهاتان انا يا
 بذلك جميع واحد فهل يقع
 عليه واحدة غلبت الرجعة
 عليها معها ودين أم يقع
 ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه
 واحدة بذاتها حبث واذا
 فقط كذا ذكره الزيلعي في
 الكتابات وغيره والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع
 زوجته فخلعت منه الطلاق
 فقال لها ابرئني فقاتلت
 ابرأ الله فقال ابرأ وحي

يؤذيها وفرع البرزخية فيها اذا كان في البيت أحد منهم مطلقا اذ المراد بالاذية بالاذية بالقول والفعل كجهر
 ظاهر فاذا أغلقت لهابيتها غلق من دونها آجاء واولا يضرونها يقول أو فعل فليس لها طلب غير موافق آذوها
 لها طلب غير موافق ماله في الخائفة بخلاف البيت اذا كان فيه أحد منهم فان لها طلب غير موافق لم
 يؤذيها يقول أو فعل فافهمه صاحب الأمر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة الى قوله لكن ينبغي
 قتال اه (أقول) وما صلح انه لو كان في الدار امرأة أو أحد من أقارب الزوج يؤذيها لم يكف بيمينته
 غلق وموافق وان لم يكن أحد يؤذيها كفى ولو كفى نفس البيت أحد لم يكف مطلقا وفي الأمر وأعلم أن
 المسكن ايضا لا بد أن يكون يسدور حالهما ككل الطعام والكسوة فليس مسكن الاغنياء مسكن الفقراء
 فقوله يسدور النقطة الهامشيل الثلاثة لما في الخلاصة ان النقطة اذا أطلقت تنصرف الى الطعام
 والكسوة والسكنى اه فمضوا وخوفوا في نهر قنبه ذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعى
 ليس فيه بر ما ولا حوض ماء لكنه باتها بجميع ما تحتاج اليه من الماء في الحكم (الجواب) حيث كان
 مسكنا شرعيا رافقه الشرع بين جيران صاحبين تأمن فيه على نفسها وما لها و باتها بجميع ما تحتاج اليه من الماء
 لا يلزم غيره كإعلاء بامر من البصر (سئل) فيها اذا كان لا يزيد وجعها واشتبهت على سفل سكن أو معاول
 مشتمل على ماء أقي ومطبخ ويستعمله مسكنه وسكن زوجته غلق على حدة والام لا تؤذيها يقول أو فعل
 ولا ضرر فيه على الزوج ولا تنصع الصوت فيمين الا سفل فهل يكفي ذلك مسكنا لزوجة (الجواب) نعم
 وتساها ما من المنع وحاشيتها الرمي وفي فتاويه ايضا قائل ذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن
 شرعى خال عن أهلها ما بين جيران صاحبين تأمن فيه على نفسها وما لها وتكلفه الى مؤسسا الى خادم عندهما
 والخال انه قوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج اليه من السوق فهل ليس لها تكليف بذلك (الجواب)
 نعم (أقول) وقد مر الكلام على المؤسفة في باب المهر راجعه (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في
 مسكن شرعى خال عن أهلها ما بين جيران صاحبين تأمن فيه على نفسها وما لها وتكلفه أمهات باتها بجميع
 وأن يسكنها في دار ذات ما عمار ومساكن متعددة أو تسكن هي معها وهو يضر من ملازماتها الى السكنى
 فهل له اسكانها في المسكن الشرعى المزبور وليس لها تكليف بما ذكر وله منع أمهات من الدخول عليها الا
 مرة واحدة في كل جمعة (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في مسكن شرعى خال عن أهلها
 الا بوزن فهل له ذلك (الجواب) نعم كفى فتاوى الشلبي والنفري وعن التتارخاني وفي فتاوى أبي الليث
 الزوج أن يغلق الباب بطعام الزوار غير الا بوزن شرح أدب القاضي للخصاف فتاوى عطاء الله أفتدى
 ومثله في حاشيتاين على الاشياء تحرك باب النكاح وهي مسئلة بنفسه يكثر السؤال عنها (سئل) في امرأة
 رجل ساكنته في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع ثم امتنعت السكنى معهم
 وطلبت مسكنا على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا تجلبها السكنى في بيت
 تلحق أهلها سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأم ولد (سئل) في رجل سكن مع زوجته في بيتها أهلها
 ثم وفدها مع أهلها سكن شرعى خال عن أهلها فقامت فهل تكون نائمة لا تغتسل لها ما دامت كذلك
 (الجواب) نعم ولا تكون نائمة في بيت الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والتناثرة في

الحسين سوادا يريد دفعها عن وجهه فلا طلاقا هل يقع الاطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الاطلاق عليه بذلك لان روحى كاذبه
 وهي من قسم ما يقع جوابا وادوا لا بد فيمين ان ينقطع لسواء كان في حله مذكرا طلاقا أو لا وسواء كان في حله الغضب أو لا وراهو محتاج
 الى اليقظة القول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعني الميتة والدم أو لحم الخنزير ونحوها
 ما لا قول اذا قيم وقوعه لا يخلو يكون طلاقا بالتلا ثلاثا لحسنه نواهاه ان تزوج بها ولا تحرم الحرة المطلقة فلا (أجاب) نعم لا تزوج

الحكم بعدم الوقوع أصلاً أو وقوع واحدة بمصلحة أن يسأل هل إذا نفذ نكاحاً (أجاب) نعم ضمن الثلاث في قول عامة العلماء المشهور من من فقهاء الأصا والاعتين خالفهم في ذلك أو حكى قول مخالفهم الرادعي الخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور وإذا حكمنا بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كالمعروف مسطور وفي الخلاف ما ذكر من كتب علمائنا التي لا تعدل وقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثاً بجملة أمها واحدة وبأن لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين (٧٢) وغيره في كتاب القضاة ان القضاء بجل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر

لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رجع إلى ألفها حكم ونفذ لأن الفضله وقسم بالطلاق لخالفه الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يرد مصححا بالتكليف اه قال الكمال ابن الهمام وقول بعض الخبابة القائلين بهذا المذهب في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين وأنه فهل معكم عن هؤلاء أو عن عشرة عشرهم القول بيزم الثلاث بضم واحد بل لو وجدتم لم ينفذوا نقضه عن عشرين نفسا باطل أم لا ولا جاعلهم ظاهره انه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عشرين أمضى الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل يميز في جلد كبير حكم واحد على أنه اجماع كقولنا وماتنا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحق والعبادة وزيد ابن ثابت ومعد بن جبل

بحا فرض لا طفل سأل عن شرط الرجوع الاستدانة بالنفس هل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولاً على اني لم أر ذلك في الخلية وأما ما ذكره من أن المرأة إذا فرضت لها النفقة طلقا كلت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالطلاق ومن على الزوج اه نعم ذكر في البحر من الخلية قول علي بن جابر لم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا منهم مال بغير الام على الاتفاق ثم رجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع إذا اتفقت من مالها بالاشتراط استدانة ولائذ من ما يختلف ما إذا كسوا من المسئلة ولا يخفى بعده فان قوله بغير الام معناه أن القاضي بأمرها بالانفاق من مالها فإذا طلق ترجع كمال أمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمره لانه لا رجوع لها كالأول طعنهم من المسئلة وما في النزاهة من أن ملو أمرها بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليهم من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع لانها لم تطلق خلافاً لمقامه صاحب البحر لان ما من من الخلية فيما إذا أمرها بالاتفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا أقبح إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لخالفها أمر القاضي بطلبه عليه الخير الرمي ولا يخفى عليك أن هذا كله مخالف لاصل البحر من الزيلعي من استثنائه الصغير أيضاً من جملته كالأول وجعل مخالفه أيضاً طلاق المتون ولذا لم يعتبره المؤلفون في خلافه فتنه (سئل) في رجل جعل له زوجته كسوة ومفروضة ما مضى في ست سنوات غير مستدانة بأمر فاض وما قبل أداها فهل تسقط عنه (الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً لا بالقضاء أو الرضا ويوجب أحدهما وطلانها يسقط المفروض الا اذا استدانت بأمر فاض فلا تسقط عت أو طلاق في الصبي تنوير وشرحه العلائي (سئل) في رجل حلف بالجرم على زوجته أن لا يخرج الابانة وخوجت بدون اذنه ولها عليه كسوة ومفروضة غير مستدانة بأمر فاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما شرح بذلك في التنوير والخاسية والظهير يتوأتى به الشيطان الامام الصدوق الشهيد الشيخ الامام طهيري الدين المرتضى صاحب الظهيرية والعلامة طهيري الرمي قيسا على المتون لكن فرق في المنع نقلنا عن جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قالوا الفتوى في الرجعي أن لا تسقط كذا لا ينفذ الناس ذلك حيلة والمسؤول عنه هنا طلاق بائن لان الحلف بالحرام بائن كما صرحوا به (أقول) هذه المسئلة فيها كلام طويل بل فقد ضعف في البحر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو بئنا واستدل به بأمر وطال ونازه المقدسي في شرح نظم الكنز وأطال أيضاً ثم قال الذي يعين المصير السائل تأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقاً حيلة للسقوط أو لا كذلك نازعه أخوه صاحب النهر والخبر الرمي لكن انتصره الشربلاقي في شرح الوهبانية وقال هو الأصح ورماد كره ان النسخة وينكر كلام الشيخ علاء الدين بالبل الموقد بسط ذلك في حاشيتي على الحرفيتي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله اعلى اه قال المؤلف في الرمي في حاشية البحر وقيد السقوط بالطلاق شخناً الشيخ محمد ابن سراج الدين الحوفي في اذني شهر يعني فأزده وقيد لا بد منه تأمل اه (مقول) بل صرح بالمسئلة في البحر والشربلاقي وكتب فيما عاقتهم في البحر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً لا بالقضاء أو الرضا وأما ما في المصنف فمثل المدة الغلبة لكن ذكر في العاية أن نفقة تبادون شهراً لا تسقط وعزاه الى

(١٠) - (فتاوى مدية) - اول - وأما رأيهم في رد قليل والباقيون يرجعون اليهم ويستقون منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإشباع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فلهذا بعد الحق الضلال عن هذا القول وحكمهم بأن الثلاث بضم واحد طلاقة واحدة ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف الاختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وأنه لا يقدح في شذيل بل يجب على كل من رفع اليمين الحكماء الحجة وغيرهم من بعد عدم جواز أن يحال على المجتبي وغيره فيما أحببنا

بما وافقوا لمن في الوقوع خلافاً لانهم اوجبوا الحل في من وطئها في العدة وقال الشريفي وسكن من الحائض من او طأ طأ ثمانية اشعة
والظاهر انه لا يقع منها الا واحد واكثر من المتأخرين من لا يبعثه فاقتربه واقترعه من أخيه الله تعالى اه وقول الحق السكالي وقول
بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أتى من طهر الله فزاد منهم ونقض
عن بصيرته بما وافق الاجماع من حديثه (٧٤) فهو المحدث ومن يضل فلن يجده وليامر شدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق

زوجته ثلاثاً وتزوجها في كل واحدة واحدة فأتته حبلى
المذهب به بعد الوقوع
فإنه مفسر معارض الزوج
سبب الفتوى المذكورة
من اثنين فهل يعمل بآثاره
لحفظ المذ كور الاول
انصل به حكم منه كيف
الحال (جواب) لا يصح
والفتوى المذكورة لا
يفيد قضاء القاضي بشيء
ووفيقه كلف قض
ويخبر عن حكم المسكين
أن يفرض فيه قال بعض
العلماء وحكم من الجرح
ارضا وتوافقه من شعبة
واخذه به في دفعها
الواحدة ولا تزعم
المتأخرين من لا يبعثه
فأقتربه واقترعه من
أخيه الله تعالى اه
(سئل) في رجل طلق زوجته
المدخولة في عدة ثم تزوج
معها باسمها فأنزلها
ما كان في عاتقها هل اذا
استقرحت في كل عاتق
أبى يقع عليها طلاق فلا
يكون له بسب في عدة
وهل ذو قوى سبها له
في عدة في نفسه
تحتو بحضرة توحدة

الخنزيرة فكانه جعل لقليل مما لا يمكن الترخي عنه اذ لو سقطت بعض السبعين المدة لما تكفنت من الاخذ أصلاً
اه يجوز نحو وفي الشريعة لا ينعى البرهان اه (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة
العدة وتزوجها بالآل ان بالنفقة الماضية في المدة المزرع في فرض فاض ولا تراض فهل سقطت
المدة الماضية (الجواب) نعم وفي الجنب وثقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعض المدة لا يفرض أو صلح الخ
وفي الخلاصة المدة اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها اذا لم تكن مفروضة اما اذا
كانت مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن خمس الآيات الحالواني انه قال المختار عددي انها
لا تسقط اه بجملة في آخره واخلاق المتون يشهد لهذا اه واذا فرض القاضي نفقة العدة وقد
استدانت على الزوج أو لم تستدنت ثم انقضت عدتها قبل أن تقضى شيأ من الزرع فان استدانت بأمر
القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستدنت أصلاً لم يصح أنها ترجع أنفع الوسائل وفي
وكن الآيات الصابر الاستدانة لا تسقط من استدانت هل تصرح في استدانت على زوجي أو تنوي اما اذا
صرحت فهو كذلك اذا نوى والتمصرح ولا تنوي لكن استدانة عليه ولو ادعت انها نوى الاستدانة
وأن الزوج يقول كذا في الجنب اه مع العار (سئل) في أتيتم لأمه لأم ولا كسب ولهم أم
مفسرة وجد لا يجوز ولا يبرهن فقام على جدتهم (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب (سئل) في
رجل سافر وترك زوجته لافقة ولا منقورة قدر استحقاق ما معلوم من جنس النفقة فتبذأ أخيه الناظر على
نفسه وودعه في ذلك من زوجة هل أو أن طلب من القاضي أن يفرض له النفقة في الاستحقاق المذكور
ويطلبها من العبد بعد هذه النفقة ولا يخدمه كفيلاً (الجواب) نعم (سئل) في رجل فرض على نفسه
رضاً تزوجت به العبد برهنه في كل يوم كذا النفقة ما مضى في ذلك عدة شهراً دفع منها بعضها وامتنع من
دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزم ما سبق (الجواب) نعم لأن النفقة لا تصير مالاً بالقضاء والرضا كفي
المتبرع (قول) هذا مسلم لا يضر في نفقة الزوجية فلا يسقط بعض المدة بعد فرضها أو بالظن في نفقة
المفترق فممنوع حتى ما قبل صنع عن الزلعي من انه كالزوج وقد علم ما سبق (سئل) في رجل حبس بدين
شرعي عليه وتزوجه لاجزما لا أخذ في زوجته كونه مبيعاً مافهل يلزمه نفقتها ولا عبرة بزمجه (الجواب)
نعم والمسألة في بغير منقولة وفي شرح التلويح رويهما من المختارات (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل
في دار أبيه وفرض له نفقة ثم في كل سنة يتواضعها من نفقاتها واداره وانفق على الكل نحونا من غير
تقدير فهل بعض فرض السابق لرضاه يثبت (الجواب) نعم كفي الألق والنجهر والنهر وسئل قارئ
هذه في عدة تدر رافقة ولا وادها درهم هل ذلك لأجل لا يوجب له الواجب عليه طعام وادام
على الخبز من نفقاته عدة أو عدة من كذا في نفقاته وادها درهم هل ذلك لأجل لا يوجب له الواجب عليه طعام وادام
بطلان الفرض اه بوضوح في ذلك ففرض عليه عدة أو امتنع من أن يفرض شيأ من نفقاته وسئل
في بغير تزوج به مملو من سفوف في بغير كسبه عليه وحكم كذا في فرضه وطلب كسبه فاشا
في عدة في نفقاته كسبه بغيره وحكم كذا في بغير كسبه عليه وسئل أيضاً اذا
دعت عليه بغيره وسببه عرفه رويها من نفقاته في عدة في نفقاته بغيره وسئل أيضاً اذا

من حبس حتى عدته (حب) حيث يمكن في كل له وهو الله تعالى يمدون في حقيقة كلامه ولم يكن له تبة أصلاً
ان
لا عدته لا مد ولا ينقض المدون في نفقاته واحد من حمله لا شدة على نفسه والله أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وجعل في نفقاته كسبه عدة (حب) ذكر في عدة في نفقاته قد صرح في آخره والحائض العازلة وأكثر من
الكتب وهو في عدة في نفقاته كسبه بغيره وسئل أيضاً اذا دعت عليه بغيره وسببه عرفه رويها من نفقاته في عدة في نفقاته بغيره وسئل أيضاً اذا

ووجبه مع والده فقال غلى الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هربى الامن الحصيد ثم تقدمت عليك والآن تنكرن زوجت طافا
بالثلاثين فقلت مع عدم الخوف القدر وعند عدم مهل تكون طافا (أجاب) لا تطلق والحال هذا والله أعلم (مثل) فبماذا اذعت المرأة
على زوجها بعد حضوره من غيبة ظالم ولم يكن دخل مما له علق على نفسه أنه متى غلبها هامة كذا تزوركها بالنفقة ولا تنفق فهي طالق
وان النسبة مع عدم النفقة المتفق قد وجبت فاقرب بالغيث وأنكر التعليق وعدم النفقة (٧٥) والمنفق فأظهرت جهنم كسبية بدمشق

أن يستقيم منه لئلا ذلك قضاء أو تراش منك فأجاب الكسوة الماضية لما تقر في الذمة بقضاء أو تراش فإذا أترأها في ذمتك أترأها ولا يستقيم القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى يتدعى الزوج وأن لا يفتنه كسوة مضاعفة بقضاء أو تراش وسئل أضافين أذعت عليه بكسوته الماضية فذكر أنه فرها بكل سنة كذا وكذا فأنكرت الزوجة فهل يلزم الزوج ما أعترف به فأجاب إنما يقضي بالكسوة والنفقة الماضية إذا سبق قضاءهما بما أو تراش من الزوج حين فإذا قالت لم أرض بما قرره فقد ردت إفراؤه لأنها قد لا ترضى بالتقليد وترضى بالترك وسئل أيضا إذا قالت المطلقا تمام حامل وأنكر المطلق فشهدت القوالب الجلل أو أنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحل بهذه المدة فأجاب إذا ادعت أنها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فإن مضت مدة الحمل وهي ستان فثابت كنت أمكن أني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فأما النفقة ما أتى أن تحض ثلاث حوض وإن طالت المدة اهـ (سئل) فيما إذا كان على زوج يدون لجساعتها عليك شيئا له قدر استحقاق في وقت أهلي فهل يزوج ما يفضل من قدر الاستحقاق الزبور عن نفقته بين أو باب الدين (الجواب) نعم كتبه الفقير عبد الله بن الجواب كليه عم والده أجب ابنه (الجواب) لأصحاب الدين من البتة بذلك (سئل) فزوجك كسوب يفضل شيء من كتبه عن قوته وله بنت بالغة فقهرت طلبت منه مكالها فهل لذلك (الجواب) نعم لأن نفقة البنت البالغة للعسر على الأب كالمصغرة كالتي خلاصتها الزينة وغيرهما والله أعلم (سئل) فزوجك له ابن صغير يريد أن ينقل عليه بقدر ما يكفيه المعروف من مأكل وملبس وتابى حاضنته لا البراهم فهل لا تقسدر النفقة بالبراهم (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالبراهم والدنانير كالتي لا اختيار لكن في العرعري الصطام الغني أن شاء القاضي فرفضه أسنفاً وأقومها بالبراهم ثم يقدر بالبراهم كذا في المرافعات (سئل) فزوجك غلبت ترك زوجته وأولاده الصغار مبالا نفقة لا تمنق وليس الصغار مال ويد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة عليها ولهم وبأمرهم بالاستدانة لترجع على الزوج إذا حضر بعد تحللها من الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ترضى ولا مطلقا مضت عليها بعد تحللها فأما ما يستعمل النكاح أن لم يكن القاضي عالما بالنكاح فهل لهذا (الجواب) نعم رجل ذهب إلى القرية وتركتها في البلد القاضي أن يفرض النفقة غيبته ولا يشترط له غيبه سفر اهـ فتية (أقول) ومنه في القهستاني وفيه أيضا وينبغي أن يفرض نفقة عرض المتورق في البلد ويدخل في المفقود اهـ لكن في العرعري الصغرية تقيد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو قد حسن بحسب حفظه أنه فيما دونه بهل أسأله ومراجعت اهـ وكذا أنه الخبر الرمي في حاشيته عن التارخانيه فوكتب في حاشيته على المتصدق وقال العرفي يقضي بها أي بالنفقة على الغائب وسئل القاضي اليوم على هذا أفيتي بها منصفه (أقول) سألت عن رجل تقدم إلى القاضي وقاله أن هذا الحاضر بالبلد وزوجه ابنتي ولم يدخل بها ولا ينق عليه ففرض عليه نفقة فرفض عليه ولم يحضر ليعترض ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وما ينال بما فرض ثم لا فاجبت أنه لا يصح لأن جوابي وترأها في وقت أهلي أو القاسم أو ما أسخسه المشايخ وأقوا به العاجز ما دنى يمكن أحضاره ولعدم غيبته فلا قال من علمنا بنحو الفرض عليهم غير حضور وهو متيم ببلد

لا عبر لأمر به إلا أنه لا ينقسم مكان مكان فلهذا راحه مكان الأزواج وذلك بعد أن بني بها وعمل في الخبيرة بأنه قبل البناء بها غالباً
صناعتها بحث في جامع الفصولين بحثاً يختلف كلاماً يقتضيه فاطمة وأما مسألة قبول قول أحد هملو مع التعليق بأن لم نقل عنها فقد اختلف
علماءنا بها على ثلاثة أقوال قبل أن نقول قوله أي يسنو وقولها أي يسنوها وقال في الخبيرة القبول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله أي
في عدم الوصول إليها وهو متصل حسن لأن كلامهم مدع وسنكر فزوج يدعي دفع النكاح وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق

فهي ما تائه طلاق وجيء والله أعلم (سئل) في رجل قال للزوج جئت أنتعصر منك يا ابتلع هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه ليس بصريح ولا كتابه والله أعلم (سئل) فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجتيه بتطليق الاخرى في الحيلة الشرعية في بقاء الطلاق على واحد منهما دون الاخرى (أجاب) الحيلة في ذلك ان يطلق التي يريد قامها على مال فيقول طلقك على الف مثلا فتقول لا تأبيل فاذا قالت لا تأبيل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق قال في الخاتمة في باب التعليق ان (٧٩) أطلقك اليوم ثلاثا فان طلق ثم أراد

أن لا تطلق امرأته لا يصير حائثا قالوا الحيلة في هذا ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا تأبيل فاذا قال ذلك ومضى اليوم كل الزوج بارأى عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لردها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطلقا ألا ترى أن مجدا رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبل فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطلقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كن من جهة الزوج وهو ايجاب الصلح بخلاف التعليق لان التعليق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدما قبل وجود الشرط ونفسه في الخاتمة والبراز به والفتاوى

والخير الرمي انه لو كان الابن مورا يجب على دفع الاجرة للام تطر الصغير اه وهذا في مسئلتنا لصغير شمال في دفع منه الاجرة للام تطر الهاقي باقامتها عند أمها على ما لو كان أبوها مورا قلت قد علمت علمان النظر لها في اقامتها المأجدة اليه في صغرها وكونها أو من النظر لها في اقامتها عند أمها بخلاف ما اذا كان أبوها مورا فانه يؤمر بدفع الاجرة من ماله فان فيه نظر الهاقي لضرر رعلها والحاصل انه قياس مع الفارق فان النفس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أسلا بخلاف النفس فانه وان كان فمفع من جهة تكن فيه ضرر من جهة أخرى وهذا هو الجواب عن جلدته الفتوى في زماننا وهي صغيرة فوقيت أمه وتركت مالا وله أب مسعر وجدة للام وحيدة لابن مترو وجتجد الصغير وأرادت أمه تزويجه بأجر من ماله وأم أبيه ترضى بترتيبها فاذا قد كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميتها بالانابة عن أشغال الاجرة على الحضنة ومثلت فيها الى الجواب بدفع جلدته التبرع عند ذكره أن نفاذها ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر وتخفى زوجته أن لا يتفق عليها وترد أن تأخذ منه كفلا بنفقة شهر فهل يجبها القاضي الى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البصر وقد أفتى عنه الخبير الرمي (أقول) وأطلقه فتأمل صحة الكفالة به لولم تكن مفر وضو به صرح في البصر عن النخبة وبأنى تمامه قريبا (سئل) في حاضنة لا ينهار تر يد المسمى على جد الابن بنفقة ما سبتمبر وضو عليه للابن وحسبه بذلك وهو فقير فهل لا يجب بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر شهرا ودفع له زوجته نفقة شهر وكفله الى أن يأتيها بكفيل يكفله الى بابته فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة لزوجته بغير رضا هل تكون حصصة (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض والتراضي على معين لا يصح وبعد أحدهما يصح كافي النخبة بغير تمت قوله ولا يجب نفقة مضت الاب والرضا والقضاء (أقول) هذا في غير مسئلة الكفالة لم يرد السفر أمافها قطع مطلقا كمنه مناه ذاعن النخبة ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبتها على الاستحسان وقتنا بالزوجة كقوله فاذا لم يشترط في حصتها الفرض كما أشار اليه الخبير الرمي في حاشية البصر لكن نقل عن التتار حاشية عن كلب الاضيح رجل ضمن لامرأته النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل الآن يسمى لكل شهر اشيا ومعه ان الزوج مع المرأة يصلحان على شيء مقدور نفقة كل شهر ثم يصح من رجل غني ينفق زوا الضمان ولكن لا يلزم الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرمي وتقدم له كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الاب وعلى الفتوى وذكر في الخلاصة أن الاب لا يطالب بجهز زوجته انموثفتها الآن يصح والخلق مظاهر مجواز الضمان مطلقا الآن يحصل على التقيد وحله على مستعين فوقيين كلالهم اه أي فيحصل كلام من أطلق حصص الكفالة جاعا على ما اذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال ان مسئلة مراد السفر كذلك قول النخبة ولولم تكن مفر وضو لا ينبغي اشتراط التراضي والاصطلاح على شيء معين فوقيين كلالهم أيضا فليتأمل (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة متعلقة بلوطه فهل يجب نفقة على زوجها (الجواب) نعم وفي البراز به ولا نفقة لصغيرة لا تصح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصح للموايسة لا غير اختلفوا فيمؤمن من هذا الزوج لزم النفقة عليه قالتم لا يلزم والالتزام باطل وان كان الزوج صغيرا أو مسنرا لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يؤاخذ

لا شرعية لو اؤعله الفتوى ولشيخ علي المقدسي رساله في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام ليكرهه وحاصله ان الشرع المعلق عليه طلاق الاخرى وحده هو التطليق فهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا أو ستنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو نفقة الاثني عشر ما حكم شرعه أو هو الاثني عشر ما حكم شرعه بعد شرعه بحث أم لا (أجاب) لا يجب للسكنا صرح به صاحب الحنفية في مسئلة ان كان لا عدا بين لاني في البراز به طالق لا يجب لانه يحمل فلا يقع بالشك كجواز

يسبب طبع خلق أحدهما أنه غراب ولا يحرم ولم يعلم ذلك لا بعينه أحدهما وفي الجامع الأصغر لم يجد بن وليد السمرقندي قال لها ان
كان رأيي أنقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع له ولا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشركين وقع الشك فلا يقع الطلاق ولو جرد
الشك لا احتساب لان التعليق على أنه الآخر منهما ما لا طردت كذا على تناقضه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا يخبر عليه بشهد بعينه
من شرائها انقضت نسكن لديه والله أعلم (٨٠) (سئل) في رجل دخل في القاضى ما أقر به حاله فمضت من طلاق زوجته ثلاثا إلى حالة البرسام

بها بلا ضمان اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضى ولديه الصغير بن نفقة فوق القدر والمروء
وفوق ما يكفيهما بكثير ظهر أمره للقاضى وأخبر جماعة بفقره فخط عنه جانبوا أن يقدروا ما يكفيهما
بالمروء فهل يكون الخطا محصا (الجواب) نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكبر من نفقتهم
بزيادة سيرة فهي بغير وهي ما يدخل تحت تقد والمقدين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان
لما صلح عليه أقل بان كان لا يكفيهم زاد إلى مقدار كفايتهم بغير (سئل) في امرأة فقيرة عازلة لها ابن أخ
يقيم غنى فهل يؤمر الوصى بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسئلة في البصر والنهر تحت قوله
وأقر به بغيره فقير عازلة من الكسب بقدر الارث (سئل) في مسألة فمضت عندها ولها ابن وضع فطلب من
أبيه على ارضاعه آخره زائدة والاجنبية ترضع بها فهل تكون الاجنبية أولى فترضعه عنده أم لا (الجواب)
نعم (سئل) في امرأة أمة متعت من الحيز والطين وهي عن ليقيم لعلها بها فهل على زوجها ان يأتيها
بطلعها معها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أمة ترضع ولدا فهل لا تبصر على ذلك ولو يستأجر الابن من ترضعه
عندها (الجواب) نعم ولا تبصر الا لم ترضع ولدا يبيع فضاوان له ما يدايه لانه كالكفنة وهي على الاب
والاطلاق نعم ما إذا لم يكن للاب ولا للسفيرة وذ كرا انصاف انتهى في هذا حاله فخير قال في الاشتبار وهو
الصحيح وفي الاجنبية تبصر في هذا حاله عند الكل وما إذا لم يجد من ترضعه أو وجد الا أن الولد يأخذ ثدي
غيرها لانه يتغذى بالدهن وغيره من المباحات لكن الأصح انها تبصر ايضا وعليه الفتوى وقال في الفقه انه
الأصوب لان الضرر الذي يستأنس الطعام على الدهن والشرب سبيل ضرر ومونه ويستأجر الاب
من ترضعه عند الاطلاق والحضنة والنفقة عليه وفي شرح التنوير والعلاني ولا تبصر من لها الحضنة عليها
الا اذا تمت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغيرة مال (سئل) في حاضنة لابنها كانت بنفقتها
مدة ثم تزوجت ذلك مالها ماتت بياضه فهل تكون نفقتها ماله (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة
الشامي في امره فقيرة لها زوج غنى طلقها وباتت منه بانقضاء عدتها وامه بنت صغيرة أو أوردت السفر بها
فغناها حتى تتكفل يستلها ما من متافرة فتكفلتها فهل تكون هذا الكفالة محبة أم لا وأذا تزوجت عنها
كيف التخلص بدفع الضرر واجب الذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالا يلزم وانما محصيه
مشائعا فيما اذا خالها وأطلقها لانه حيث تدفع بدلا عن تغلبه صوابا نفسها ولها ان ترفع أمرها لعلها كم
قد أمرها بالاستدانة النفقة الصغيرة المذكورة ترجع بنفقة ذلك على أبيها اه لمخاض ومقر بياض
التراز به قوله ولو نزل هذا الزوج لزم ومن النفقة على فالتراز مالا يلزم والالتزام باطل وماله في الخيرة من النفقة
(سئل) فيما اذا تمهيد بديان بنفق على ولديه بنته الصغير بن وله مال حاضر وموسر ويريد بالان
الرجوع عن تمهيد فهل له ذلك (الجواب) نعم لمصرأ نفا (سئل) في سفار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب
معسر غاب وتركهم لانسفة ولا متفق وله اخوان موسران حاضران هل يؤمران بالاتفاق على الصغار
ليرجعا على أبيهم اذا أيسر (الجواب) نعم في الخيرة اذا كان الاب معسرا والام موسرة أو مرأت تنفق
من مالها على الوالد فيكون ذلك ترجع به عليه اذا أيسر لان نفقة الصغير على الابوان كل معسرا كنفقة
نفسه فكانت الام قاضية تحت واجبا عليه أمر القاضى فترجع عليه اذا أيسر ثم جعل الام أولى بالعمل من

ودهته خامس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك
وطلب عنها البينة وغاب ثم
عاد وقال نسبت بل كان
حالة البرسام ثانی عشر صفر
السنة المذکور وقوام
ربنة شرعية تهدد به ذلك
هل تقبل هذه البينة ولا يقع
عليه شيء والقول قوله
في الغلط تبسعين الوقت
المذکور ولا يكون اقرا
بطلاق آخر أم لا (أجاب)
نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه
اذا البينة تدينوا القول قوله
في الغلط قال في الاشياء
وانظر اذا أقسر بشي ثم
ادعى العطل لم يقبل كفى
الحضنة الا اذا أقر بالطلاق
بناء على ما أتى به المتفق ثم
تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع
كفي جامع الفصولين والفتنة
اه فهذا في نفس الطلاق
فكيف في التراجع فطلعا
لا يكون اقرا او اطلاق آخر
باجماع ثمتنا رجهم لانه
نقائي والله أعلم (سئل) في
وحصل تزوج صغيرة بعد
زوجتها باو كلفتها
فطلعتها لا تباعد بالمحلول
بها هل اذ رفعت أمرها إلى
مالك أو شقي فحكم

به اطلاق الشك والخلان حادثته أجنبية عنه عليه يصح ويعقد عليها انما انعقد اصحابه وينفذ أم لا (أجاب) نعم سائر
نفسه لانه فصل يمتد فيه فبذلك الحكم به وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة تنقل في
الرجوع من هذا الغلط رواية ابن زبائن بحقيقة انه لا يلهى أى النكاح الا العصبان وعليه الفتوى قال وهو قريب لحاشيته المتون
الموضوعات لبيان فتوى بوع غراب وهو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي انتهى براموا اذا بطل ما وقع الزوج فبذلك وجهنا انما بعد صحيح

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لحامه الخمر على الطلاق ما تعدد فيما تقدم في هذه الماهل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار العربية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمى لا لأفعل كذا وعلى الطلاق لا لأفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله في منخ الغفار شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعروضة في حال حياته قال وهو مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كلابتفى اه (أقول) ولا يفتى فساد قوله وهو (٨١) مبنى الخ بقوله ليس بصريح ولا كناية

سائر الأقارب بحر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال ويضم معنى النسخة أنها ان كانت فقيرة تستدين من الأقربى لا قربى من أهل الابن فان لم يوجد في قريبها ويكون ذلك ديناً يرجع به على الابن كان معسراً ويقاس عليه الغائب اه وفي البرازية وإذا لم يكن للصغير ولا لأمه مال فامر الحاكم الأم بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بعد بوعه لا يصح ولا ترجع اه (أقول) مر أول باب النفقة أن الأصل انه إذا اجتمع لمن تحبب له النفقة في قرابته موسر ومسر ينظر إلى المعسر ان كان يجرى كل الميراث يجعل للموسر الخ ومقتضى هذا الأصل أن تحبب النفقة على الأم الموسرة بل لا رجوع وكذا انحب على الأخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال في النسخة قال في الكتاب الجديزة الأب في استحقاق النفقة عليه إذا كان الأب ميتاً أو كان الأب حياً إلا انه فقير لأن الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اه وصرح بعد بيان هذا هو الصحيح في المذهب خلافاً لما ذكره القدوري من انه لا تفرض النفقة على الجدة وانما يؤمر بالانفاق ويكون ديناً على الأب الفقير ثم قال وان كان الأب ميتاً فنفقة الصغار على الجدولم يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الأب في هذا الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار اه وحاصله ان الأب إذا كان فقيراً غير من تحبب نفقة الأولاد على الجد للموسر خلافاً للقدوري وان كان الأب فقيراً من ماله في الجد انفاقاً ظاهر التعليل الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصاً بالجد ولا يكون الأب ميتاً بل يكتفى مجرد فقره وهذا مخالف لما سار ولا طلاق المتون قولهم لا يشارك الأب في نفقة ولله أحد ولقول الحاشية نفقة الأولاد الصغار والأناث المعسران على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اه وهذا الاشكال قوي جداً يصرفه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاماً طويلاً من النسخة فمن جلت ما سرت له عنهما قال بعد وحاصله أن الأب وجوب على الأب المعسر انما هو إذا انفتحت الأم الموسرة والأقارب كليت والوجوب على غير طو كان ميتاً ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كلابتفى اه كلام الحر يعني أن قول المتون والشروح لا يشارك الأب في نفقة ولله أحد ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان الأب موسراً أو كان معسراً وكان الأولاد أم موسرة فان النفقة على الأب وانما تؤمر الأم بالانفاق عليهم ديناً عليه وأما إذا كان الأب معسراً لم توجد في المسئلة أم موسرة بأن وجدتها الجد الموسر مثلاً فان النفقة تحتجب على الجد بل لا رجوع على الابنة على ما يحصيه في النسخة من الحاق الأب الفقير بالميت في هذه الصور وقد وجبت النفقة على غير الابن مع وجوده وهو وارد على إطلاق المتون والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقييدها بفقره في هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسى بعمل ما في المتون على ما إذا كان الأب موسراً لكن ما تقدمناه من الحاشية صريح في التعميم وأجاب الخبر الرطب بقوله لا حاجة لصلاح الانه واراد على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين على ما اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما تقدمناه عن القدوري من أنها لا تفرض على الجد وانما يؤمر بها ليرجع بها على الأب إذا أيسر وحاصله انه لا فرق بين الأم الموسرة وغيرها كالجدة مثلاً أن النفقة تنما تجب على الأب الفقير ولكن تؤمر الأم أو غيرها بالانفاق على الأولاد لتكون ديناً على الأب فكلام المتون والشروح ما شئ على رواية القدوري بعدم جعل

لا ينمى بصرى ولا كناية لا يقع به طلاق إجماعاً فإذا أخذ الرجل بما أفتى به شيخ الإسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤخذ به والله أعلم (وسئل) امرأة أخرى عن رجل قال على الطلاق ثلاثاً لأفعل كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم يقل عن المتقدمين فم انقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو نابت قبل يقع واحدة رجسة قوى وأولاً مختاراً عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اه وروايت بعض المتأخرون أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازياً للبرازية معطالاً بأن ما في النسخة لا يلزم وجوده في الخارج وقال السكاكين الهمام رحمه الله وقد تمور في

(١١) - فتاوى حامديه - اول - عرفت في الحلف الطلاق يلزمى لا لأفعل كذا ريدان فعلت لزم الطلاق وقم فصب أن يجري عليه لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا اعترف أهل الارأف الحلف بقوله على الطلاق لا لأفعل اه قال العلامة الغزى رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيان استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فصب الاقتناء وقوع الطلاق به من غيرنية كيهو الحلف في الحرام يلزمى وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به لا تعارف في ديارهم الشيخ قاسم في نصيبه مختصر القدوري اه (أقول)

الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهارة في معنى التطلق وإنما القول بعدم الوقوع به من مجرد غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للآفة من الجبهة الطغام الذين لا يخافون الميمن السلام فتسأل الله الحماية بحوله وقوته عما عليه من الملام هذا وقد مرص الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقاله الصيرفي أنه صريح وهو الوجود قال الزركشي وغيره أنه الحق في هذا الزمان لا شهارة في معنى التطلق وهو موافق لما قاله الغزي ونقله عن العلامة قاسم فيجب (٨٢) الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم (سئل) في رجل

الاب الفقير كملت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيهاً تلك الرواية على خلاف ما مضى في الذمير وهذا جواب حسن يجعل عقدة الاشكال لا يمين التقيد بكون الاب غير من ادل كان وما يجب منة في الاولاد على الحد اتفاقاً لأن نفقة الاب نفسه واجبت حتى تدعى الحد كسهم فلهذا المسئلة خارج عن اختلاف الرايتين وإذا علمت ما قرأناه ظهر لك أن قولهم في الأصل المار إذا كان المعسر يحرز كل الميراث يجعل كالمعسر ليس على الإطلاق أيضاً بل هو مقيد بما سوى الاب العازل من الميراث من أن الاب إذا كان غير من لا يجعل كملت على ما اختاره أصحاب المتن والشرح فاختاره هذا الفقير بالرقي بدالتي يطوق الضرر الضيق (سئل) فيجنون مطبق فقير عاقله أولاد قاهرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعسان مصيان موسران فهل تكون نفقتهن على العيين (الجواب) نعم (أقول) أي بلار جوع على الاب إذا أيسر له هنا فقير من فيجعل كملت بالاتفاق كعالة ما حرمناه (سئل) في يتيمة ذي مال أو يساره أم معسرة لا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أم في مالها (الجواب) نعم واتفقوا على وجوب العسر وانطرح في أرضه على غفقر وجهه وعياله وقرابة كالبالغ أشباهه من أحكام العيانية (سئل) في غنبة أملت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لأمه وعلى الاب نفقته (الجواب) نعم ولا تصح مع اختلاف الدين الابال وجبة والولد لئن لا يكون والاجداد والجدات والولد والده الولد (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها أولاد كور واثان موسرون وهل تكون نفقتهم عليهم بالسوية (الجواب) نعم في طاهر الرواية وهو الصحيح لأن المعنى يشملهما وفي الخلاصة وبه يفتي وفي الغرض وهو الحق بحر (سئل) في يتيمة في حجر أمها لها درهم فاشتت الأم للتيمة لا بد لها من نفقة فهل له ذلك (الجواب) نعم الأم والأخ والأخت والأخوات لا يكون الاتفاق على الصغار من مالهم إلا بأمر الحاكم لهم ليس لهم ولاية انصرف في المال وانفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد أنه استحسن في ما لا بد الصغير من نفقة الفساد واختار أنه إذا كان من جنس النفقة ملك في حجره أم لا وإن لم يكن طامعاً له درهم ثلاثان كان في حجره والأولاد كان يحتاج إلى بيعه لا ملك البيع والاتفاق الآن يجعله الحاكم وصاياً (سئل) في أيتام لهم دار وليس لهم مال سواها ولهم أم لا يسرهم وأمر وصي عليهم تكفي الأخ الاتفاق عليهم فمن تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من غنمها وتنعى الأم من تكفي الأخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في الحجر وحاشيته الخبر الرمي (أقول) وبعبارة الصريح عند قول الكثر ولعله الفقير وان كان الصغير عقالاً وأردية أو ثياباً واخرج إلى النفقة كان للاب أن يبيع ذلك لغيره فيفق عليه لا غنى بهذه الاشياء اهـ وبعبارة الخبر الرمي ومثل الاب في ذلك الأم وهي واقعة أخرى إذا أتم أمهم بالتمتع عليهم وليس لهم سوى حصه من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أم لا والذي يظهر أنهم تبع في ذلك وتنفق عليهم من غنمها السكنى من النفقة فإذ فرغ وجبت عليها اهـ وكتب في شتي على الحجر بعد ذلك عبارة أرسل المذكرة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وإن كان له عقالاً إذا كان الصغير لا يحتاج إليه اهـ إذا كان محتاجاً للسكنى عقالاً وليس يساهه ورديته لا تنفق في بيع ذلك لغيره لو يباعها لالاحتياج إلى شراء غيرها وانظر ما يأتي عند قوله ولغيره بحر

تنزع مع أمه في ضم تيمم
النفسه وترينه فقال على
الطلاق ما أحله روح
عندك في ما لا يخفى الثاني
نحية الخالف وأخذ اليتيم
هل يحسن الخالف في غنمه
أم لا (أجاب) لا يحسن
والحال هذه لعدم وجود
النفقة بغيرته والله أعلم
(سئل) فيما إذا طلق الرجل
زوجته التي تزوجها غير
أبها مع وجود ثلاثين
تزوجها قبل الحمل فكيف
شافعي ببعثه وإن لا يقع
طلاقه السابق هل يصح
أم لا (أجاب) نعم يصح قال
في جامع الفصولين راضاً
للعدة وللأولاد وجندي
إشافي أن يبعث للشافعي
أن يصح تكاثر بعد شهادة
النفقة وللعنف أن يفعل
ذلك وهي مسئلة الحكم على
خلاف مذهبه كذا في نكاح
بلاوي لوظفها ثلاثين
تزوجها قبل الحمل إذا حكم
ببعثه وأن لا يقع الطلاق
أخذ بقول محمد وقيل لم يحز
وسكن لو بعث الإشافي
للعنف فهو صحيح بالصفة
في زولوا ياخذوا
وأنما ورشاً وهذا الحكم

لا يظهر أن النكاح الحرام أو شبهة كذا في رواية النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذمير وكثير من علمائنا حيث
وهي مسئلة الحكم إذا وقع بشروطه فيها الخالف فيه لا يجوز له قضاءه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته العبر المدخول بها بعد ما قبله
مات زوجها هل يفسخ النكاح وبالله أم لا قل هو مطلقاً لا يقال تسكنى طلاقاً لا هل يحل له أن يتزوجها قبل أن تسكنى زوجها
غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له قبل أن تسكنى زوجها غير الأولى بابت قوله فيفسخ النكاح بانه الطلاق لا إلى عدة فلا يعمل قوله تسكنى

طالقا نالاشيا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجه في دار أبيه عن أمه على تزويج أمته رجل في أثناء سنة ١٠٩٩ فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا الاصل كذلك ولا أقدم على في المدينه السنة فصار يخرج لزوجته نحو خبز وخبز من ثيابها الخروج ولزوجتها له فقل امتنع لم عدم عنك من غير من الذي يقول يكتم بها ومضت السنة المشار اليها قبل حنث بذلك أم لا وهل اذار حرج الى المدينه بعد انقضائها واقعد بها حيث أم لا (أجاب) لا حيث بذلت والحاله هذه لعدم المساكنة والفقود (٨٣) معلن قلنا بانقاد اليين بقوله على

الطلاق وهو مذهب البعض

وأما اذا قلنا بعدم انعقاده

به من الاصل فالمراد واضح

اذ لا عين فلا حنث وهو

مفسد كثير من علمائنا

فاهم ومن المقرر المعروف

ان المعروف بالاشارة ينتهي

اليين بحضه فلا حنث عليه

بعد انقضاء العدة اليين اذا

رجع الى المدينه بنوعه معه

وساكنه والله أعلم (سئل)

في رجل هجم على أمته وهي

في بيت زوجها شاهرا

ساكنه عليه طالبا أخذها

فهراروغا ففسر عليه فقال

ان أخذتها فهي طالق

بالثلاث فقل عليه وأخذها

فهراروغا ففسر عليه فقال

انه ففسل اذا نوى عدم

عنك من ماله يمكنه تطلق

نلتا أم لا حيث نوى ذلك

(أجاب) حيث نوى ذلك

وقامت فربعد الله على نفيه

لا تطلق سواء كانت القرينة

قوله أو عليه كافي الخاتمة

وفي فتاوى صاحب التنوير

مستدلل بما في فتاوى قارئ

الهداية ما هو صريح فيها

أفتينا والله أعلم (سئل)

في رجل وقع بينه وبين

زوجته تشارف فقال لها ان

حيث قال في العبره انك واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقل هو الذي تحصل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قربة المومر فيه اختلاف الزاوية في روايه لا يستحق حتى لو كانت أمته الا بؤمر الا بغيرها وكذا لو كانت بنتا أو أوفى واية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال العلاني في الدر المختار بحيث تحصل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الخاتمة معسرته لها مسكن تسكنه ولو لها أم ومسر قالوا لا يصير الا بغيره على نفقة قال الخفاف يجب وقال شمس الاثمة الحلواني الصبح قول الخفاف والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا يجب نفقة على ذوى الرحم المحرم وفي الوادين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة عندنا على كل امرئ ماله ولو لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان يكون يكفيه ان يسكن في ناحية ويبس الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يبيعها ويشتري من غيرها خصية وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الصغيره فقالوا يستوي في هذا الوادان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع على هذه الزاوية التي قال انها الصواب بان يسع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا عين على أحد السكنى بالكرامه وانزل المشترك اه ومقتضى هذا التعليق انها لا يتبع وان كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فاعتنم هذا الكلام والسلام (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها ابنة كبر من غيره ما تكون معها في مسكنه بل افاته و يريد منهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا نصيبها السكنى في بيت خاله عن أمه سوى طفله الذي لا يفهم الجاه وأما ولدها وأهلها ولو لم يهاجروا غيره فلا حق على التنوير (سئل) في بكر بالغه لأمه لها ولا كسب ولها أب ومسر فهل تكون نفقة ما علمت من أمها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغه ولا ين بالغه زنا أو عي على الأب خاصه بقتي وقيل على الأب ثلثا وعلى الأم ثلثا كاره ملحق (سئل) في المرأة اذا لم تكن زوجه من النكاح في منزلها الذي يسكن فيه بعد النكاح هل باقيل أن تساله النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لنفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير زمن له أخ ومسر فهل يجب نفقة على أخيه المومر (الجواب) نعم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بمهر معلوم دفعها لها ثم امتنع من النكاح بها والاتفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفقة وإذا طالبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلا ثم طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عاب الفتوى اذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبيل الطلب وكذا لو تمتع نفسها بحق زراية (سئل) في امرأة فقيرة عازبة عيالها ان فقير لأمه له كسب لا ينفق نفقة ونفقة عياله ولها ابن ومسر فهل يلزمه نفقة (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لخطبته مراهم لنفقةها على بنتها منه الصغيرة فزوجت باجنبي بعدما انفقت البعض وانتقلت حضانه الصغيرة الى أم أبيها ويرد مطالبة أمها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز ولعالت قدر استحقاق في وقت أهل تحت بدناظر الوقت القريبه وبالا نوى طلب الاب فرض نفقة من القاضي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب عن ذلك في نفقة الزوجه وكذا في نفقة الاولاد (سئل) في

أرأيتي طلقك بالثلاث فقلت له أراك الله بقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلا (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على إرائها ما عاقله أراك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إرائها لعدم وجود الصفة فلا تعليق على اللفظ خاصة ولو بدلا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد قررنا ما ثبت الضرورة بتقديره قد هو ثابت براءة الزوج تصحيا لقلوبها فيفسر على موضوعه وبراءة الزوج ولا يتعدى الى الطلاق المعلق على براءته لانه لم يوجبه ما حقيقة ولا هجوم لم يقتضى عندنا من يقول

بعدمه لا وقع عليها الطلاق بهذا التعليق فمحمل خبره الولي العراقي الشافعي فكيف عتد من لا يقول بعومهم وان كان مع ابراء في العرف
للضرورة ولا عتد بتخصيص الشافعي حتى يختلف المذهبان بسيماها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجتي المخلول بهم أنت مطلقته
ثلاث سنين وهما يجتمعان هل تطلق الاثنتين أم وقت احداهما والحال ان المرأة تقول لا أدري في الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت
الانقضاء وتفرع الاحكام على ذلك والله (٨٤) أعلم (سئل) في رجل خلفها الطلاق من زوجته انه لا يؤويهها هذه السنة فهل اذا أوتى المكان

بنفسها من غير أن يؤويها
هو بنفسه يقع عليه الطلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق حيث لم يكن قصده
أن يجتمعان المأوى والله
أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت
عدها واسافر فسئل عن
زوجته هذه فقال طلقها
وانقضت عدها فقال له
انك لم تطلق بل قصدت
مضارتهها وتركتها معانته
فقال هي طالق ثلاثا فهل له
الترزوج بها والحال هذه
أم لا وهل اذا أدى ذلك
وصدقته بصدقانه التزوج
بها أم لا (أجاب) حيث
طلقها واحدة وانقضت
عدها صارت حبيبة لا يقع
عليها شيء واذا كان نقضاء
العدة معلوما عند الناس
بصدقانه التزوج بها
والزم لم يكن معلوما وشده
عدلان فكذلك كنهه في
القنية والله أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته في مشاعة
أو ثوبين حتى أطلق فلما قالت
له الله سبحانه الحق
والاستحق فقال له روي
طائفة على مذاهب المسلمين
فهل تطلق واحدة زوجة أو

حاضنة لبنتها التيبة طلبت من جد البنت لياها نفقة البنت وأجرة لحضانتها من مال البنت الذي تحت يده
فهل تجاب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأته تسمى على أيتامها ذهنت زوجها بان ينفق عليهم
و يرجع بنظر ذلك عليهم في ما لهم عند حصوله فانفق مبالغها وما لو يرد بالرجوع بنظره كما ذكر فهل له
ذلك (الجواب) نعم والله أعلم
(باب ثبوت النسب)
(سئل) في رجل تزوج حبي من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت له اقل من ستة أشهر من حين تزوجها
وادعت أنها لحبل منسوبة الى والده ولم يصدقها على ذلك فهل لاصديق حقه ولا يثبت النسب منه بذلك
(الجواب) نعم قال في التتويج روي عن رجل من زنا لحبل من غيره اه وفي فتاوى ابن القيم من باب
التعزير ان جامعته لستة أشهر كما ذكر ثبت منه والافلا الا ان يصح قوله بقرائه من الزنا في التتويج وقال ان
نكحها فهي طالق فحكها فوالت لنصف حول عند نكحها لزمه نسيه احتضاها اه (سئل) في الزاني
اذا أراد أن ينكح من بنته الحبل منه هل يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها والوالده وتزومه النفقة (أقول)
ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما اذا ولدت لسته أشهر كما ذكر كماله بمقابلة وفي الفصل الثامن نكاح
الولي الخبير رجل زني بامرأة فماتت منه فلما احتبنا حلما تزوجها الذي زني بها النكاح جائز فان جاءت بولد
بعد النكاح لسته أشهر فصاعدا ثبت النسب منه لانه جاء في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت
به اقل فلا اه (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنته بلا وجه شرعي وجعلت منه وولدت ويرد
الرجل بعضها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولى بجارية أحد أبويه أو وجداه وأمراته وقال فطنت حلما
في فلا حد لهما ولا نسب الا ان يصدقته فمساوان ملكه فوما عتق عليهم من شرح التتويج ولعلنا من آخر
باب الاستيلاء على أبي المولى بطل ذلك أيضا فمن وطئ جارية امرأته (سئل) في رجل تزوج امرأته
بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل ثبت نسبته من ان لم يده وتزومه
نفقته (الجواب) نعم (سئل) فحين ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطؤها
والحال ان السيد لم يدع الولد ولا أثر به فهل لا يثبت نسبته بمجرد قولها (الجواب) نعم (سئل) في المعتدة
عن طلاق بان اذا تزوجت بائنا من العدة ثم ولدت ولدا ما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح
الزاني فهل يكون الولد الاول لفساد النكاح الثاني ولازج الثاني ان يحدد العقد عليها رضاه (الجواب)
نعم المعتدة عن طلاق بان اذا تزوجت بزوجة أخرى في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت
طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كل الولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من
وقت طلاق الاول لا يلزم الاول بنفتران ولدت لسته أشهر من وقت نكاح الثاني قالوا للثاني والاولا خاتمة
من فصل النسب (سئل) في رجل وطئ جارية أمه قبل متزوجا بان الرجل منه وادعاه بعد الولادة
وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل ثبت نسبته منه (الجواب) نعم
ونقلها ما مر والله تعالى أعلم

(كتاب الحق والاستيلاء والتدبير والولاء والايق)

أكثر من ذلك (أجاب) نعم واحدة وحده لا يقع البراعين شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته (سئل)
فتنازلت منه طلاقا فقال له تمت مطلقته من شهرين ويقول نوبت الان خبر في الماضي كذا فهل يقع عليه الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له
أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء لاده وتعلي حكم القضاء من اجتهاد في العدة بغير عقد وبعدها بقدر جديد بحيث لم يصدق منه سوى ما ذكر
والله أعلم (سئل) في رجل تقدم مع جماعة فقال تكونت فلان يعني زوجته طالق بالابن المذكور فقام الحاكم فيهم ما ان لم يطلبكم

فهو طالق هل يتعلق الطلاق بالجماع حتى اذا طلقهم لا يقع الطلاق أم يتغير أم لا يقع مطلقا فلا يكون تغييرا ولا قطعاً (أجاب) قياس ما قاله
الكامل في فتح القدر وقد تعرف في الحلف الطلاق لا يرمى إلا كل كذا يريدان فليست من الطلاق ووقع فيجب أن يجزى عليهم لأنه صار بمنزلة
قوله ان فعلت كذا فأنت طالق وكذا تعرف أهل الأرافاء الحلف بقوله على الطلاق لا أقول أنه يكون قطعاً لاتحاد الجماع وهو حسان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل التيقيد ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله (٨٥) أعلم (مثل) في رجل قال في حال الغضب

وسؤاها الطلاق وزوجته

تركت عنها زوايا شرعيها

تبين بذلك أم لا (أجاب) لم

أرمن تعرض لهكذا في

كلامهم لكن ذوات فروعا

متعددة في الكفاية تقتضي

أنه يقع بثلثة الطلاق البائن

اذا وجدت النسوة وأولاده

الحال فبعين الاختراع وقع

في الحادثة واذا علنت هذا

يصلح جوابا لراوية شعبة

وتأملت في فروعه ذكرها

صاحب العروة والتراخية

وغريهما قطعت بما ذكرنا

والله أعلم (سئل) في رجل

حلف بالطلاق من زوجته

على عري فبأنه تبرأ من

فلان بكذا حتى ترك نسبه

والعرف منكحل يقع

على الحالف الطلاق أم لا

(أجاب) لا يقع لأنه محتمل

ولا يسري إنكاره عليه والله

أعلم (سئل) في رجل قال

زوجي طالق تحلى

للهود وتحرى على وعن

فالروح طالق تحلى

لنهار وتحرى على

(أجاب) بأنه جسي لان

قوله روح طالق صريح

فيه وقوله تحلى للهوداد

لنهار برغولانه خلاف

(سئل) في رجل قال لمملوكه الأصغر منه ستانها ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بانية
بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابناه قال في المتن ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بانية وكذا هذه أمي
وعندهما لا يعتق أن لم يصلح أن يكون ابناه أو أبيا أو أما اه (سئل) في رجل قال لبريعة أنت عبد
فكيف حكمه (الجواب) المذموم يعتق بعون سيده من ثلث ماله ان كان له مال وبسي في ثلثه ان لم يترك
غيره وله وارث يجوز التدبير وان أجاز عتق كله وبسي في كل ماله ولو ناوله بغيره المذموم يستأجر والمولى
أحق بكسبه وارثه (سئل) في رجل دربار بنى حصنه ثمان عن تركه فخرج الجار بتمن ثلثها ويريد بعض
ورثتها فهل له ذلك (الجواب) تنقته الجار به المذموم كورثته من ثمان عن تركه فخرج الجار بتمن ثلثها ويريد بعض
حكم الوصية لكونه تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت فينتفعن الثلث (سئل) في رجل له جارية تملكها من غيره
فتزوج لابن المذموم كورحها بوجه الشرى وجاءت منبأ ولاد فهل هم أحول (الجواب) نعم قال في السراج
ولاد الحر من العبد حر لأنه تبع لها (سئل) في جسيمة ترك بين صبي وكبير أعتق الكبير حصته فكيف
حكم حصته الصغر (الجواب) قال في البصير ان أعتق نصيبه فشرى به أن يجزى أو يئسق والولاء لهما
أو يضمن لومسرا ويرجع به على العبد والولاء ثم قال بعد وقتين وأطلق المصنف في الشرى له وهو مقيد
بمن يصح منه الاعتاق فلو كان الشرى له صبي ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما
فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء عتق أو كاتب لانه ضمان نقل الملك فصار كالبيع واختار السعيا
كالكتابة ولقوى ولا يتبع مال الصبي وكفاية عبده وللغاضي أن ينصب وصيا ليعتق أحدهما وليس لهما
اختيار الاعتاق والتدبير والجنون كالصبي كجلى البدائع اه (سئل) في أم ولعان مولاه هل تعتق بجمته
من كل ماله ولا تسق لغيره (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبرور والاشياء (سئل) في الامة اذا قالت
من سيدنا هذا ظهر بعض خلقه فهل نصيره أم ولو لا يجوز به بيعها (الجواب) نعم وتقول الاولى من التنوير
في الحبض والثالث يفتى في الامتداد (سئل) في معققة مات سيدها من بنتها تحت الشفقتان عه العصى
فهل يقتل ولا يزالان الم العصى (الجواب) نعم والمسئلة في الولاة من المتون (سئل) فيما أبق عبد زيد
فأخذ عرو وأشهادا أخذوا لبردمولاه ثم أبق من يده بعد الاشهاد المذموم فهل لا يضمنه (الجواب) نعم
والمسئلة في التنوير وشرحه (سئل) في امرأته مرضت بغيرها فقالت لغيرها ان ماتت هذه الجارية يضمن
مرضها المذموم دفعي حرة ثم مرضت من مرضها المذموم وتزوجها فاعتقت بذلك فهل لا تعتق (الجواب) نعم
وان أضافه إلى ملك أو شرط صرح أي ان أضاف العتق إلى ملكه بأن قال انه لملكك فانت حر أو الى شرط
كقوله لعبدك دخلت الدار فانت حر فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر (سئل) في رجل
زوج أمته من عبده الجار بين في ملكه ثم ولدها من ابن فهل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم (سئل)
في الاب هل عتق عتاق جاز به ابنه الصغرى ولا (الجواب) قال في المبسوط لا عتاق الوصي اعتاق عبد الصبي
ولو على مال ولا يضمن نفسه وكذا الاب لان الاعتاق اضرايحض الصغير (قلت) وكونه على مال ليس
الا حله منه للعبد وما بعد العتق وسعه من نفسه اعتاق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصاء من
فصل الاعتاق (سئل) في عاولة اشترا من يدين سيده بن معلوم قبضه وتسلم الشرى المعاولة وذهب به

المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرى أي حرة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا صريح الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجتي روح طالق طلاقا حراما بئانا واذا قلت فقلت روح جسيما الفرق بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روحى ناو بانه طلاقا
حيث أفتيته بانه بائن (أجاب) بأنه في قوله روحى طلاقا معانده روحى بصفة الطلاق فوقه بالصرح بخلاف روحى فان وقوعه بلفظ الكتابة
والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ بانيان طعاما للضيوف فتمنع فقال له أبوه زوجك بئنين بدلا وتخالف امرى طالق فقال طالق طالق

ولم يذكر الزوجين بل قصد الاستغناء به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحد منهما بقوله هذا أم لا (أجاب) لا يقع قال في البحر وذكروا
اسمها أو أضافتها إليه كتكلمها إذا قال طالق قيل له من عنت فقال امرأتى طلقت امرأتى ومقتضاه أن لو قال ما عنت امرأتى لا يقع والقول
قوله في ذلك أنه هو أعلم بقصد والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوج على وكيل الزوج أن متى تزوج عليها أو تسرى عليها تكن طالقاً
هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج صحيح (٨٦) الشرط (أجاب) لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم

مع آخر في داخل بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي بخارجة مثل ابنتي ما يصير لها دخول إلى شهر عاشوراء ولا يئنه في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه شيء أم لا (أجاب) لا يثبت عليه شيء والجواب إجماع المنتقد فهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه أهلها فقتل أخته بخراجة إلى ما أقربك غيرة أو طلاقاً هل تعلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا لا يعلق في الحقيقة قوله لا يملك في علمنا لا يملك في علمنا خلطت به الخلق بذلك لوقوع ذلك في مسأله كذا نطلاقاً في الغضب وقوله في قول أبي حنيفة أنه لو يولف لا يصدق ومعنى أنت بخارجة أنت منتقدة معاذة بما تكرهه وهو قريب من معنى هذه اللفظة والله أعلم (سئل) في رجل قالان دخلت من حدة قريبة هرق ما في متى بعد ودخل (أجاب) لا يعلق بة

منقاد الفرق واستخدم ما اشترى سنين ثم ادعى المالك أنه حر الأصل وأقام بيعة عاده تشهد له بما ادعاه فهل يقبل بيئته ويقضى بوجوبها (الجواب) نعم حيث أنقذ الفرق لا يقبل قوله إلا بهر أن شرعي كما صرح بذلك في البراز به وغيرها (سئل) في رجل أعتق عبده في عتقه من الذي بيته شرعية ثمان من ورثة زعمين أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له مكاله بعتق فهل يكون الاعتناق صحيحاً ولا عبرة بوعدهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل أعتق عبده من غير الذي بيته شرعية ولا يبريد بغيره إلا أنه كان مدنياً عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بوعده (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب الأيمان والنذور)

قدمنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلاف بالطلاق فترجع هنالك (سئل) فيما إذا اعتكف رجل من ذنبه وطعن بالله تعالى أن لا يفعله وإن فعله يكون دينه لا كفر ثم فعله فهل عليه كفارة عين أو لا وهل يكفر بذلك ولا (الجواب) أما الخلف بالله تعالى فبغير كفارة عين إذا فعل المأثم عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فيجب كفاً من حواه في كتاب الأيمان وأما الكفر بالاعتقاد لا يكفر إن كان صنفه في اعتقاده به عين وعليه كفارة العين وإن كان جاهلاً وعنده أنه يكفر بعبادة الشرط في المستقبل يكفر بعبادة الكفر وعليه تعدد الإسلام والنكاح كصرح بذلك في التنوير وشرحه والبر والهر وغيره وفي المختصر والمزج بالاعتقاد القوي في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر إن كان الخلف يعتقد مثل هذا البين كذا كفرًا بكفر والافلان الأقدام عليها يكون مضياً بالكفر اه وفي المجتبى والخبرة والقوى على أنه ان اعتقد الكفر بكفر والا فلا اه وأقضى بذلك شيخ الإسلام على أفندي (سئل) في رجل أشهد عليها أن أخذت من جسدها ما في ذمته طاحض والى البلية كذا من قروض فهل إذا أخذها من جسدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لأن النذور لا يكون لغايق ولا تسمع للعوى عليه بذلك ولا يفتى القاضي بالنذور وإن كان صحيحاً كفى ابتغية وغيرها (سئل) في ذي صباغ شهده على نفسه أن من صبغ صوفاً صبغاً فمرفق بكنه عليه نذر العبد ومن كذا من القرامه فهل إذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم عدم صحة النذور لغايق وشرط النذر أن يكون من مسلم كافي البدائع وغيره فلا يصح النذور من كافر ولا من غير مكفول ولا من مضيه بما كذا كرهه إلى باقي في الجروأما الحر به فإست شرطاً فصح نذره لعله لعله من رسالة العلامة بن نجيم في النذر بالتصدق (سئل) في رجل قالان فعلت كذا ففعلت كذا مبلغ قدره كذا من القرامه على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل اه كذا من القرامه وكان النذر مستوفياً لشرعية الشرعية يكون مضياً بغيره اه الشذور وكفارة عين ولا يقضى عليه بالسدر ولو كان النذر صحيحاً (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقاً بشرط لا يريد فيه غير ما بشرطه بل يندور وكذا ما بين على المذهب كفى التنوير وفي التنوير به يقضى وفي البراز به وعليه بقوى كذا ما بين وفي هذا لأن فيه معنى البين وهو المنع وهو بانه نذر فغير ويميل إلى شيء في المجتبى شيء من لوفه بالسدر وكفارة عين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يغير لغايق على ذلك لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في تنويره والله أعلم

• عما يبحث بقوله من دون قدر فعل والله أعلم (سئل) في رجل تشجر مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى سنين ولا (كتاب تبعه في الحكم (أجاب) بقوله عليه السلام من سنن طلاق واحد من جهة صرح بالحكم اه كذا وصاحب البحر والبراز به والولو الجنب وغيرهم من كتب الحنفية قال في زوجة رجل دخلت في الحنفية من جهة هذه إضافة الإجماع إلى ما بعد السنن وفي البراز به تكون البينة بعدلان تامر بل نوبت - ويمكن رجل ذيقه له والحال هذه أن يراجعه عدله في عتقها بغيره أو على أولياها والله أعلم (سئل) في رجل قال

زوجته أنت على حرام فزى بذلك الطلاق ثم قال عبيد الله في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنا والأول بائنا والباين لا يلحق البائن (أجاب) نطلق ثلاثا كما يحرم به غير واحد من علماءنا قال في فتح القند والطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق بصريح بائن ومثله في البصر والنهر ونحو الغلظ وغيرهما من الكتب وفي مثل الأحكام والباين لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا (٨٧) وهي حادثة وقعت في حبل رجل أبان زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أتى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لأنه بائن في المعنى والباين لا يلحق البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأتت بعضهم بوقوع الثلاث قال في الفتاوى الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه قول شيخنا يعني الكمال السهم في نفعه الحق في واقعة حبل وهي ان رجلا أبان زوجته ثم طلقها ثلاثا في العتق وقوع الثلاث اه وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو الامر الذي عليه الفتوى الى قاضخان وحز علي في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حرر علي في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم يوجد ما يدفع ذلك كيلا وهو مخالف لما نقله في مثل الأحكام عن المبسوط من قوله أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاث والله أعلم (سئل) في رجل

(كتاب الشركة)

(سئل) في شر يكرهان شرط الرج والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما الآخر بان يدفع ليعال الاذن من ماله كل يوم كذا ويعمل في الشركة كعمل ودفع ما أذن به دفعه ليعال في مدقة معلومة وحصل خسار في أصل المال بل تعدوا لتفسير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقتل قول المأذون بيمينه في ذلك لولا احتساب ما أذن به دفعه ليعال (الجواب) نعم قال فائز الهداية القول قول الشرية والمضارب بقدر الرج والخسران مع يمينه ولا يزعم ان ذلك الامر مفصول والقول قوله في الضياع والرد الى الشرية والاقرار (سئل) في رجلين زعيا أرض ووردة مشتركة بينهما نصفين يقرهما وعملهما حتى استقصوا يريد أحدهما الاختصاص بحصته متلا بكونه ما كلفي القرية ويطعم الضيوف الواردين اليها دون شركة الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشترك بين زيد وجرير وبها عاهة يفتت بد ولعمر وباقها طلبها عمر ومن زيد وار التكون عنده في فوته فاشتغ ثم كواها بئار بسبب عاهة بها فبئار ذنر وعمل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويزيد عمر وأن يضمنه ما نقص من قيمتها منها الوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرجعية سئل في فرس مشترك كواها أحد الشركاء لعله بئار بفراذ من الباقين وبغير معرفة فأدى ذلك الى هلاكها هل يضمن ما نقصه من أجاب الشرية ان جني في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج الاذنه صريحا أو دلالة حيث اتنى الاذن مطلقا لكون المعالجة على تفاوت فته الناس ضمن الشرية لما يخص بقصة الشركة فوم التعدي ضمان السراية بطريق الشرعي اه ولا يخالف هذا ما في الدر المختار دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كباها كواها الحاضر لا يضمن اه ومثله في الحاروي الزاهدي لان هذا اعتماد على قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر الى قوله بغير معرفة والى قوله صريحا أو دلالة فظهر لك وجه عدم المخالفة لظهور ما شافيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا تشارك زيد وجرير وعنانا في مبلغ من الدراهم تسلم زيد بادن ورجل بجرير والرجل على قدر المال وانجر به مدون دفع لعمر ومنه مقدار ما علموا بحاجته اذ تفاخضا لشركة ثم يحدده وما أخذ من زيد من مال الشركة فهل يقتل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها صامرا نقا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجرير وغيره قاله القصة سكنها زيد وحدهم ولا يرضى عمر بالسكنى معه فها قال امان ثوري حسنك أو تسامحوني حتى أوبسكنها كل ما نفعهم به بحسب حصته مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم ويا عمر القاضي يد باختيار وحسن الاوجه الثلاثة أو يخرج جهناز يد وتو حرا لاجني ويقيم الجان الاجرة بحسب حصصه ما والى الحالة هذه وأتت بذلك المرحوم الجدي عبد الرحمن أفندي العمادي (سئل) في مرة مشتركة بين زيد وجرير ونصفين وهي تحت يد يدفعها للبستاني نترى في أرض البستان وفار قبالا ذنر شركة ثم تقبلت بلانعتن البستاني ولا تقصير في حفظه ولا تعذر احتضارها فهل يضمن زيد بيمينه نصيب شركة (الجواب) نعم والسر في ذلك أن الشرية حكم في حصة شركة حكم المودع كماله في الخيرية من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الودعية ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد ما قسروا ن قبلها لا ضمان بخلاف مودع العايب

فلحقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يضمن أم لا (أجاب) لا يقع شيء في كافي الحالك من كتاب الو كاله ولو كانه ان يطلق امرأته فطلقها الو كبل ثلاثا فان زوى الزوج الثلاث دفع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة فوالا يقع واحد حتى يمتد منه في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل أدى على زوج أخته بالو كاله عنائه لطلقها بعد النكاح لم يطلبها هو عرضا فها وسأل سؤاله فاجاب بانها استثنى فطلب منها ثيابا لاسنة فاذكر أن لا يبينه هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه فهو دابة أوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما هو

وجب عدم الخنث في واقعة الحال اذا الخنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم كونه من أهل النار وهو خائف عنا وعن سائر الارز والاشرار ولا تعلم الا المؤمن المجهن العر والجار هذا وفي البخاري الزاهد يهاجر عرج مرض (م) ليرهان صاحب النبط ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه يحتمل فلا يقع الشك كقول حلقا بسبب طريق خلف أحدهما ولا غراب والاخره جام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما ومرض تلوه الجميع الاصغر محمد بن وليد السمرقندي قال له ان كان رأسي أثقل من رأسي (٨٩) فانت طالق ثلاثا لا يعلم الا يعلم اه

وهذه صراحة في واقعة الحال
اذ لا يعلم كون العون الذي
هو العرف المذكور من
أهل الجنة دار القرار ومن
أهل جهنم التي هي دار
العقار والفساد والكفار
واقعة أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في طلاق زوجته
ناويا واحدة فطلقها ثلاثا
متفرقة بالحكم (أجاب)
يقع طلاقه واحدة وهي
الاولى وتكون رجعية
ويغفر الزائد وله مراجعتها
في عدمها والحال هذه والله
أعلم (سئل) في امرأة فقيرة
غلب عنها زوجه وها غيبة
منقطعة ورزقها بالنفقة ولا
منفق شرعي وقضرب بذلك
ضربا ينافي ادعت عليه بذلك
وأنه غاب فقيرا معسرا
لا قدرته له على نفقة تاركا
لهافي منزله وعمل طاعته ولا
قدرة لها على أن تصر على
ذلك افقرها وطلبت من
الحاكم الشافعي فسمع النكاح
فأمرها باحضار بنته
تشبه بعمادتي فاحضرت
رجلين عدلين شهدا على
طبق ما ادعت به فمك بفسخ
النكاح عليه مستوفيا

ثم قال أحدثش بكى العنان افي استقرضت من فلان ألف درهم لتجارته خاصة دون صاحبه لان قوله
لا يكون بحجة لازما الدين عليه وان أمروا عدمهم من صاحبه بالاستدانة لا يبيع الامر ولا يملك الاستدانة
على صاحبه ورجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكل بالاستقرض
والتوكيل بالاستقرض باطل لانه توكل بالتسدي الا أن يقول الوكيل المقرض ان فلانا يستقرض
منك ألف درهم فحنثت يكون المال على الموكل لا على الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) وبأن
تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما اذا استقرض أحد شركى العنان مبلغا معا لهما من
الدراهم لأجل الشركة وريدا لشركى المستقرض أخضع للقرض المزمع وبفعله ذلك (الجواب) نعم
ولو استقرض أحد هما لانهما مالان الاستقرض تجارة ومبادلة معنى لانه عكس المستقرض ويزم منه
خسائه المصارفة والاستعانة وأجها كان نفذ على صاحبه جميعا الشخص من فصل ما يجوز ولا أحدثش بكى
العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شركى العنان مالا اقتضاه لزمه لانه تخليصا بمال فكان
بجزءه الصرف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الولو الجعية فظاهر أن الفرق بين هذا وبين
ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقرض هنا ثابت باعتراض الشريكين وفيما مر انحيت باقرار
المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الاستحقاق ففسد التعليل المار بقوله لا يكون بحجة لازم الدين
عليه لكن أفتي الخبر الرمي فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته
د يته بان القول قوله بينه قال وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها
ان كان المال في يد المقرض صحيح أن يأخذ المائة دينار صرح بذلك في المتفرع عن جواهر الفتاوى
اه وقال في سائتي على المتعاضد وجه ذلك ان اذا كان المال في يده وقد تقر ربه أمين فسد ادعى ان
مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما إذا لم يكن في يده لانه يدعى دينه عليه وأقول لو قال في يده المال الذي
في يدي كذا يقبل أيضا لانه ذواليد والقول قول ذي اليد فيما يبيده انه كما يقبل قوله انه لغير تأمل وهي
واقعة الفتوى به أفتيت اه كلامه فاذا أن قول الخاتمة فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه مجموع على ما إذا لم
يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن بشكل على هذا ما في الجرحن الصيا ونصه ان لم يكن في
يده مال ناسر وصار مال الشركة أعيانا أو أمتعة فاشترى بدواهم أو ذنان برسيبة فالشرع له خاصة دون شركه
لانه لو وقع على الشركة تصار مستدنا على مال الشركة وأحدثش بكى العنان لا يملك الاستدانة الا أن ياذن له
في ذلك اه ثم نقل في الجرحن ذلك بعد وقتين عن البرازية ومثله في الولو الجعية لانه لو وقع مشتركا
تضمن إعجاب مال الزائد على الشركة كونه مرض بالزائد على رأس المال اه وفيها أيضا وان أذن كل منهما
لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شركه وهو
الصحيح لان التوكيل بالاستقرض باطل قصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين وكذا في كونه
عكس الاستدانة بالاذن ولا فلتا بل وقد فرق بين ما في البصر وبين ما مر قبله بحمل ما في البصر والولو الجعية على
انه يلزمه ما استدانه افي لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الاستحقاق من موكذ الو كان فاعيا يطالب

(١٢ - فتاوى حامدية - اول) شرأطه الشرع عليه ثم تزوجت بعد انقضاء عهدها منه زوج آخر شرها وحضر الزوج
الاول وريدا بطل الحكم له ذلك أم ليس له ذلك حديث كان عن ضرورة كناية متوفرة (أجاب) حيث ثبتت الضروريتها واشتدت الحاجة إلى
ذلك مع الفسخ على الغائب كما في بقية قارئ الهداية وغيره وليس الضيق ولا غيره باطلا هذا هو الحق به عند المحققين من علمائنا والله أعلم
(سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك فأنتم عن المحل حده برهنا لحق النساء من الاضرار والمصلحة
والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن التفسير جيلتين احدهما يدعي كفاية المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان

ثُمَّ الْعَدَمُ عَلَى بَرَقِ الْعَقْرِ وَتَالِبِ الْإِدَاعَةِ بَعْدَ مَا كَرِهَ بِحُكْمِ الْغَرَقَةِ الْعُضْمَانُ قَالَهُ هَذَا فِي الْجِهَانِ فَلَمَّا وَجَدْنَا فِي تَصَانِيفِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلَكِنْ يَبْقَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْتَاطَ فِي مَجَامِلِ هَذِهِ الدَّعْوَى نَظَرًا فِي الْغَائِبِ ثُمَّ قَالَ أَقُولُ وَفِي هَذَا الْحِلَّةِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَفِي الْحِلَّةِ الْأُولَى مِنَ النَّظَرِ رَدُّنَا (سَه) الْحَلَامَةَ قَالُوا وَذَلِكَ النَّظَرُ قَدْ مَضَى ثُمَّ قَالَ وَلَكِنْ مَعَ هَذَا الْحُكْمِ بِالْغَرَقَةِ عَلَى الْغَائِبِ نَفْذُ حُكْمِهِ لِاخْتِلَافِ الْمَشَافِئَةِ وَفِي الصَّرْحِ اثْبَاتُ طُلُوقِ (ق) الْغَائِبِ كُلِّهَا عَلَى التَّعْفُفِ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ كَالسَّبَبِ اهـ وَقَدْ مَعَ فِي سَامِعِ الْفُصُولِ نَقْلُ

هذا انه قد اضطررت في

مسائل الحكم الغائب وعليه

ولم يضر عنهم أصل قوى

ظاهراً تنبئ علمه الفروع

ملائقہ، ابولا اشکال

فَالظَّاهِرُ أَنَّ تَأْمِيلَ فِي

القائمة و يلاحظ الحجم

والضم و دات فبفتح عسبها

حوازا وفسادا ثم قال مثلا

لَمْ يَلِدْ. أَمَّا أَنْتَ فَيَعْبُدُونَ الْعُذُولَ

خُغَابٌ أَوْ غَابُ الْمَدِينَةِ:

المَدِينَةُ نَقَبُوهَا

الفائت والطمان قلب

القائم وغلبه ظنونه

لا تتركوا ولا تتركوا

حتى : وروى عنه عليه السلام
شيء أن يحكموا الغائب

وَلَا يَكُنْ مِنَ الْخَائِبِينَ

الفرع من انذروا له

وَقَالَ لِيَوْمَ يَأْتِيكُمُ الْمَلَأُ مِنْكُمْ يَجْعَلُوكُمْ مُدَبِّرِينَ لِيَقُولُوا هَؤُلَاءِ حَقَرُوا أَعْيُنَنَا وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْمَكِئَةِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَ بِهِ الْمَسْخَرِينَ

وَمَا مَنَعَهُ لِيُؤْتِيَهُهُ الْغَلَمَ (س)

تبیان در شرح اسلام
الشیخ محمد بن عبد الوہاب

الرحوم السبع عشرين

عبدالله العربي المبراسي

في منتهى نمو الإحصائي

باب الطلاق الصريح قوة

بمخلاف ا كره بالتاء المثناة

من فوق فانه يقع به الشلات

ولا يرس في الواحد بعد

تصريحه بوقوع "واحدة"

البينة ان لم ينو ذلك في قوله

أكبره بالباعمل قوله فيه

بالتقاء المثناة من فوق مضبط

الثالث لو قدر وقوعه من يقدر

الحال بين النبي فيه وعد الله

اصحیح الجواب منصفہ ہے

وانڈ کورفی کلاسیک

به المستدين وحده وذلك بانقضى أن المستدين له أخذها أو أخذها له أو خلط أعمال الشركة وأنه يصدق في ذلك إذا كان المال يملكه أمين واثقه تعالى أعلم وهذا هو أصل الاستدانة بالانقضاء تقع كثيرا بحيث يكون كل من الشريكين في البلدة يشتري كل منهما بالتسوية ورسول إلى الآخر بأنه ولا شأن له ولا شأنه أن يشتري ما اشتري الآخر أو لا يشتريه ويتجاوز فهو يتجاوز ولا يحتاج في بيان الصفه والقدر والوقت لان كلاهما صار وكلاهما الآخر في صفه ما اشتريه وبغرضه بذلك فكثيرا يرجع وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه والظاهر ان هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الحاشية وليس أن يبيع حصصا بغير ما اشتري الا بانه اه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشتري أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بصفاته لاهوا لم يبق بدينه درهم أو دينار لها من زعم انه اشتري بعد ذلك بصفاته لاهوا درهم ودينار وتلفت المصانع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم بكونه خاصا حيث لم يبق في دينه درهم ولا دينار كإص عليه في النسخة في الفصل الخامس من شركة العنان ومثله في البحر المحيط (سئل) في جماعة مشاركين عتافا في نوع خاص من التجار وهو البان ومال الشركة تحت يد بعضهم بأنهم تسافروا بدوا اشتري ببعض مال الشركة بتنا وببعضه أمتعة معلومة لخاصة من غير جنس تجارهم ما فقدوا الامتعة المربوذة في أثناء الطريق وبزعم زبدها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصا هو ملك عليه (الجواب) نعم ولوا اشتري من جنس تجارهم ما أو شهد عند الشراء انه يشتره لنفسه فهو مشترك بينهم ماله في النصف بقوله الكل بشرائه شي محسن ولوا اشتري ما ليس من جنس تجارهم فهو له حصلا من هذا النوع من التجار لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب ما يجوز لاحد شريكي العنان ومثله في البحر بتسلا عن المحيط أيضا مجموعا لا تفردى * وفي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا اشتري أحد الشريكين عتافا ونقد اثنين من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه ما هل يقبل قوله أم لا اجاب ان كانت شركة عتاف وله يبنائه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فاشترى به وان لم يكن له يبنائه فان تقدم مال الشركة فاشترى على الشركة اه (اقول) لعل قوله فاشترى له مقبدا على ما لم يكن من جنس تجارهم مما وقوله فاشترى على الشركة مقبدا كان من جنسها فليتأمل ثم اربط بخط بعض العلماء معر بالمعولف مانصه قول لم يستند في ذلك قارئ الهداية في النقل فلا بد من عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارهم ما لموافق عبارة المحيط والحال ان صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاقه فجه اه (سئل) فيما اذا مات الشريك لمجهلا مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وبضمن انشربل بقوله لم يضمن نصيب صاحبه المذهب اه ومثله اذا مات المضارب عتافا في تركته كإفائه العتاف في طرح التنوير في آخر كتاب الضربة عن طرح الوهابية (سئل) فيما اذا باع أحد شريكي العتاف من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع بها يشتري عن ذلك إلى الشريك الآخر الذي

بأنه أئمة من نون ضبط بجمجمة وظلم صريح وأهوه حريه والقلم وسبق له كنه القضاء والقدر وكل تقدير
الثالث لو قدر وقوعه من يقع لأخذه غيره من بين أئمة الثلاثة وقروا بينهم بما جاعله أنه هل يكون لأمام واحد أئمة أم جميعهم أم يفرق
الحال بين التباين وعدمه والتباين وهل لأئمة بغير ذلك المستلزم خصوصاً في مسألة أئمة الثلاثة من فوف نص ضعيف أو صحيح أو أدلة تقوم مقام
صريح الجواب منسلاً على وجهه لا بينه وبين غير ذلك الأحسن بما لا مزيد عليه (تنب) قوله في المتن المذكور والتباين من فوف ذهول
والذكور في كلامهم بأنه أئمة تفتي البحار أي هو معروف فقال وأبعد يعني صاحب السكرت أخص الطلاق إلى كل وصف كان على أهل

لأنه للتفاوت وهو يحصل بالبنونة وهو الخس من الطلاق الرجعي فدخل تحت الطلاق وأسوأ وأشد وأخشن وأكبر وأخطراً طوله وأعرضاً وعظمه أقوله أكثر بما للثلاث فإنه يقع به الثلاث ولا بد من إذا قال في ست واحدة اه ولم تر أحد اضبطه بالثاء المتناهي من فوق وإنما الكل ضبطه بالثاء في مقابل أكبر بالموحدة فكان عن سهو طبعهم الواقع بالثاء كما سبق القلم هذا الفاضل فالتى يقضيه نظر الفقيه أنه يقع به الثلاث ولا بد من قبل على ذلك المعاصر به فاضحيان في ذلة القارئ في فروع كبيرة (٩١) فالأما مرجعه إلى أنه لو ذكر سهواً كان

لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ من حصه البائع (الجواب) نعم يكفي البعروا الخلاصة والمنع (مثل)
فما إذا سكن أحد الشرىكين في الدار المثلثة فكتبه صاحبها بطريق الملك مدة الاجارة ولا أجر لحصة شرىكه
والآن يكلفه شرىكه الذي لم يسكن ان يدفع أجر حصة من المثلثة المزبورة أو يسكن في الدار بقدر ما سكن
دون وجه شرعى فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة الحنية

مع السنين والطاء مع التاء
عنداً كثر المشايخ وذو كـ
أيضاً مع الخطا في الأعراب
إذا كان يفهم منسياً يفهم
من الصاد لا يتفهم أيضاً

لأول أحدين الشرير يكن سكن * في الدائم متضمن من الزمن
قليل للشرير أن يطالبه * بأجرة السكنى ولا المطالبه
بأنه يسكن مثل الأول * لكنه إن كن في المستقبل
يطالب إن هاجت الشرير كما * بحاج فافهم ودع التكميكا

يُحْدِثُ لَنَا انْطِقَافِي الْأَعْرَابِ
عَمَّا لَا يُمْكِنُ الْأَحْتِرَازُ عَنْهُمَا
كَانَ هَذَا فِي مِثْلِ الصَّلَاةِ
وَمِثْلِ الْحَدِّ لَا يُوَثِّرُ فِكْرُكَ
بِهِ فِي الطَّلَاقِ وَقَدْ غَلِبَ عَلَيَّ

ومثله في التنوير والصور والمسائل وغيرها (سئل) في داوغيه مقسومة مشتركة بين حطين غاب
أحدهما و بر يد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته قول ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما واسع
للعاصر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وإذا كان بينهما غاب أحدهما فالعاصر أن يستغني
عن حصته وفي الدار لا يركم الحاضر لثقله والناظر في المركب لا العكس. والاستغناء في الغائب

ألسنة الناس ذكراً أكثر
وكثير ولا يفهم منهما إلا
ما يفهم من أكثر وكثير
فصب أن يقره ما يقر

لا يمنع من التصرف فيما يملكه من ثمنه أحد قلنا في واحد الاجز برعيل سر بعه ملو صيد ملو قلو واذا
يصدق انك انك انك حتى سر بيه فكان كفايا سر بيه صدق الاجز برعيل المالق واما نصيبه
فيعطيه هذا الساكن غيره اما لو كان بنفسه ليس له ذلك ديانة فباساره ذلك استعسا اذ انه ان يسكنه بالا
اذن سر بيه كمال حضوره اذ تستعز عليه الاستدانة في كل مرة فكان له ان يسكن في حال غيبته بخلاف

بِالْأُخْرَى وَصَرَحُوا قَائِمَةً
بِقَوْلِ الطَّالِقِ بِاللِّفَاطِ
الْمُصْفَةِ وَهِيَ تَلَقُّ وَتُلَاقُ

اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلاذن فكذلك في غيبته وفي القنصين واقامنا التاخي ارض بينهما قناب احدثهما فلترى به ان يزرع نصفها ولو اذن ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة ان القاضي ياذن للحاضر في زراعتها كلها كي لا يضيع الخراج اهـ (مئل) فيما اذا كان لكل من الزوجين عقار في ملكه عند وقت انعقاد النكاح من غير العقار بينهما فلهن واستعمال

يعتبر وافيها ببدال الحروف
ولو اعدم الفراغ للاطالة
لكتبنا في ذاك رسالة وفي

ذلك تسع سنوات والحال أن بيع عقار زيدا يذيمطالغقر والتدراثة التي دفعه لعمرو بناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة كذا زورة قفيل يسوغ بذلك (الجواب) الشركة كذا زورة غير معتبرة بحيث كان بيع عقار زيدا كترتين أن ما دفعه لعمرو من ذلك بناء على أن أنه واجب عليه ومن

ففسه لا يحنت أم لا (أجاب)
هما فعلية لا يحنت بال دخول
جلز وج ابنه الصغير ووجه
تطلق اغساد الشرط (أجاب)
كان معلقاً أو مخبراً والله أعلم

دفع شيئا ليس واجب عليه إلا إذا دفعه وجاله به واستند المانع في دفعه
 الوهاب وغيره من الغتبان (سئل) فيما إذا كان زيدوع وحوش مشترك بينهما نصفين ولو دفعه
 معز خاصته فاجتمع مع غيره فادق الحوش وزعم عمر وأنه نصف ذلك باعتبار الشرك في الحوش ولم يكن

ففسه لا يحنت أم لا (أجاب)
هما فعلية لا يحنت بال دخول
جلز وج ابنه الصغير ووجه
تطلق اغساد الشرط (أجاب)
كان معلقاً أو مخبراً والله أعلم

فإنه من تزوج ابنه الماذكور أو أنسرى عليها فهي طالق من قبله الصغور تزوج عليها أهل طالق من قبله الصغور تزوج عليها أهل طالق من قبله الصغور

النسب عند أي سبعة فإن زالت الحمة المنصوص عليها إلى الكنب ولما وهي ستة أشهر وانما نقل ثبت سبعين الزوج لأنه هي والعسي الذي لا يعلق لا يثبت نسب لعدم تصور الولد منه وقد اجعت حلقاً ما على أنه لو جاءت امرأة أو العاصي ولابد لا يثبت نسبه منها إذا علمت أن عقد الحمل له غير صحيح علمت أن طلاقه وعدم طلاقه سواء أذهى أحنية عنه وليست تزوجته والحال هذه وكذلك عقد أحيمه وقع باطلاً وتجاوز به ما يفرضه لاثو نسبها وألا علمت أن الحلق ما تم اتقوا جميعاً في النكاح الصحيح وقد علمت أنه باطل وطلاته (٩٣) لغوا إذا طلاق من أحنية هذا بناء على

أنه لم يجر قضاء قاض يرى وقوع طلاق الأب على ولده بعرض ولا قضاء قاض يرد وقوع طلاق الأب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى ظاهرا لمساء بمجال في الحكم المركب من مذهبي المصادر من حاكم أو مسكين فلا نشر بالبحث فطلع عليه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طاعة واحدة رجعة فأعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمجنون صدقتها فقبله فطلقها بواحدة فقال: يا ناسين هل يصدق أنه قالها كاذبا ويدين أم لا (أجاب) نعم يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذبا لا يقع وبإبادة الأما كان أوقع نقله في الحر وغيره والله أعلم (سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له يا ناسينها طلقها فقال ان كان لك بها صالح تكون طاعة ناو يا ناسينها قل طلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أثير وزوجه فطلقها فلا نا أنشأ متصلا بحبها جمع وأهم الحاضر من فعل إذا

الظاهر والشريك يرجع بمصروفه والاجنبي لا يرجع الا اذا قاله امصرف على اواصرف لترجع على وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الاخر والله أعلم (سئل) فيما اذا سافر أحد شركه العنان بمال الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته معلومة وكره في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربه النفع الشريك اذا سافر بمال الشركة لانفقته لانه يمر بالتعارف به ذكره النسفي في كافيهِ ومصرح في النهاية بقوله يرجع بمال الشركة اه ومثله في العلائق ذكر في التتارخاتيقن الحانية قال محمد رحمه الله تعالى هذا الاستحسان اه أي وجوب التفق في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لمعلمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست ههنا خبير الدين على النفع وفي النفع من الشركة وموثة السفرو الكراه من رأس المال وقال محمد فان رجح حسب النفقة من الرجح وان لم يرجح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب اه ومثله في شرح التتو والعلائق نقلا عن الخلاصة (سئل) فيما اذا مات أحد شركي العنان وعمل الشريك الاخر في مال الشركة ورجع فهل تنفخ الشركة بموته ويتصد بمرجحصة مال الميت (الجواب) نعم تنفخ الشركة بموته والعامل بعده كالغائب فلو رجح من حصة نفقة عليه ومارجح من حصة ماتت يتصد به كالميت الا في النوازل وفي الصرعين التتارخاتيقنسل أبو بكر من شريكين جن أحدهما وعلى الاخر بالمحترج أو وضع قال الشركة بينهما فاعطاه إلى أن يتم طباق الجنون عليه فاذا مضى ذلك الوقت تنفخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالرجح كمالعامل والوضع عليه وهو كالفصل لمال الجنون فليطير الرجح عليه ولا يطالب مارجح من مال الجنون فتصدق به اه وتنفخ الشركة بقوله لا أعلم معل كبقائه العلائق في شرح التتو برجع النفع وفي التتارخاتيقنسل أبو بكر الاسكاف عن رجلين اشتركا فاشتر بائنة ثم قال أحدهما للشريك الآخر لا أعلم بمك بالشركة ولم يقسم شياً وغلب وعمل الحاضر ورجع قال مارجح بقوله وضمن لصاحبه قيمة نصيبه اه (سئل) في اخوة خمسة تلقوا تركضن أبيهم فأتخذوا في الاكساب والعمل فباجله كل على قدر استطاعته في مدد معلومة تحصل ربح في المدد وورد على الشركة غرامة فدفعوا من المال فهل تكون الشركة وماحوا بالا اكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأي كترتوصوا (الجواب) نعم اذا كل واحد منهم يعمل لنفسه وانفخه على وجه الشركة وأجاب الخبر الرمي بقوله هو بينهما مساو به حيث لا يميز كسب هذان كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا زيادة على الاخر اذا التفاوت ساقط كملتقضي السبائل اذا خلاطما التقطوا حيث كان كل منهم صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهم بائنة حصته الا تزول كان أحدهما صاحب يد الا تزول جابوا خلفا فقول لا ذي اليد والبيئة بينة الخارج اه وهذا بناء على الاصل في الشركة انها بينهم سوية بحيث لم يشترطوا شيئاً وأما اذا شرطوا زياداً لاحد منهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لا تحققاقال برجم اجتماعهم على العمل لانه غير شرط لتفضله هو كله ولذا قال في البراز بمأثر كاوعل أحدهما في غيبة الاخر فليأخذ حصته ثم غلب العامل وعلى الاخر فليأخذ الغائب أي أن يعطيه حصته من الرجح ان الشرط أن يعمل جميعا وعاشق

يقالوا لنسمع وأسمع ونفهم نفهم انما هو قول الله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجع عندي
أن القول قوله لأنه ظاهر الرواية وعلو المناهضة فساد الزمان وقبسه نظر اذا فساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أضاف قسطنطين
الاستدلال به وجوب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) فما زال وجهته أنت طالق الآن شاهنته تعالى
ليرفع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الأولان لا يقع له هذا استثناعا ولا يقع اذا بقاع الاستثناء
لا يبيح باقاع كذا قال فلا فان وقال ثلاثاً لم يكن لان هذا كله مشروط بالايقاع والحققة شرط لم يبق ايقاعاً كذلك صرح به علماءنا ومنهم

وكذا لا يصح أن يقال لكل أحد هل على درهم أو ما واحدة منكز فشكله منقبة فتم والناض لكل واحد على درهم ومثله في شرح الجمع للمصنف ولأن ملك وفي الكوكب الذي لا سنى مسئلة النكزة في سباق النقي تم سماعنا أنها الثاني نعماً أحد قائماً بأمرها على ما نحو ما قام أحد وسوله كان الثاني ما ولا ولم أولى أوليس أو أن ثم ان كانت النكز صادقة على القليل والكثير كشي أو لازمة للنقي نحو أحد أو أدانته أيها من نحو ما علم من رجل أو واقعة بعد لا العاملة عمل أن وهي لا التي لنقي الجنس (٩٥) فواضع كونه العموم وما عدا ذلك نحو

لأرجل فأجاب بنصب الجنس
وما في الدار رجل فالصحيح
أنها للعموم أيضاً ونقله شعثا
أوجبان في الارتشاف
والكلام على حروف الجر
عن سيويه لكنها ظاهرة
في العموم لأص في ولهذا
نص سيويه على جواز
مخالفتها فنقول ما فيها رجل
بل رجلان ولا رجل فهنا بل
رجلان أي يرفع رجل كما
تقرر عن الظاهر فنقول به
الرجال إلا يذهب المبرد
إلى أنها ليست للعموم
وتبعه عليها الجرجاني في أول
الايضاح والزجشري في
تفسيره قوله تعالى ما لكم
من الخيرة وقوله تعالى
ما يأتيهم من آية كذا
أطلق الضميمة ولا بد
من استثناء شيء فقد كرهه
في كتاب التمهيد وهو سلب
الحكم عن العموم كقولنا
ليس كل عدو وجافان ذلك
ليس من باب عموم السلب
أي ليس حكماً سلباً على
كل فرد ولا يمكن في العدد
زوج وذلك باطل بل المقصود
بهذا الكلام إبطال قول
من قال ان كل عدو زوج

أحدهم من الذين يلزم الباقي والحالة هذه والباقي من مطالب المتزوجين بنصيبهم من المهر الذي دفعوا والحالة
هذه قال في التنوير ما مفاوضة تضمنت وكالة وكفالة وتساو واما لا تصرفا دوني أن قال في اشتراء
أحدهما يقع مشتركا كالطعام أهله وكسوتهم والباقي مطالبة أي بما شاء بهما ورجع الاستحوا على
المشتري بقدر حتمه وكل دين لم على أحدهما بخاره أو استقرض أو غصب أو استهلك أو كفالة بمال بأمر
لزم الاستحوا ولو باقرا روادا ادعى على أحدهما كفالة تخفيف الاستحوا (أقول) انظر كيف قسد المؤلف
رحمته تعالى الجواب بقوله حيث كانوا مشاركين شركة مفاوضة فانه يشترى ما ذكرناه أنفاس أن
كون المال بأيديهم يعملون فيعمل السوية لا يكون مفاوضة بدون عقدها الشرعي وشروطها الشرعية
التي صرح بها الفقهاء فتبين ذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرحاً به في فتاوى الحانوتي وقوله الجدل (سئل) فيما إذا
كان زبد وعرو والاحوان شركين شركة مفاوضة فاشترى زبد واحد بمال الشركة المزبورة أو زكراً
فهل يقع ذلك مشتركا بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فاشترى أحدهما يقع مشتركا
الاعطاء أهله وكسوتهم بخلاف التور وفي الأخير به من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصص بشرط المفاوضة
وأقام بينة أنها من الشركة تقبل ويحكم بحصة وان كتب صلح التبايع إنما اشترى لنفسه إذا تقرر أن
احد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ اه (سئل) في اخوة خمسة
سبعهم وكسبهم واحد وادعوا بأنهم واحد فخصوا بسبعهم وكسبهم أم لا فهل تكون الاموال المذكورة
مشتركة بينهم أخصا (الجواب) ما حله الاخوة الخمسة بسبعهم وكسبهم يكون بينهم أخصا (أقول) هذا
في غير الاب مع انه الزوج مع زوجه وتعلمنا انه المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البراز به ونفسد كسر
شيخ الاسلام جلال الدين في أبواب كتابه ولكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال الكل للاب
لان الاب إذا كان في عاله فهو معين له أن يراه في غير شجرة فقهي للاب وكذا الحكم في الزوجين اه
وانظر الى ما سذكر في كتاب الدعوى عن الفتاوى الأخير به (سئل) فيما إذا اشترى بدينه بضع
معلوم من عرو وبني معلوم قبضها من عرو ثم قاله بكر أشركني بصفها فأشركه زبدها بكر يعلم غنها
فهل تكون الشركة المزبورة حصصاً يلزمه نصف غنها (الجواب) حيث كان بعد القبض كذا كركون
الشركة المذكورة حصصاً يلزمه نصف غنها ومن اشترى بعد اذ قاله آخر أشركني به فقال فعلت
ان قبل القبض يلزم وان بعده حصصاً يلزمه نصف الغن وان لم يعلم بالثنى خبر عند العلم به تنوير (سئل) في
دار مشتركة بين شخصين غالب أحدهما وأخر الحاضر جانيها بما حازة فذهبا حضر الغائب ويرد مطالبة
الحاضر بآية نصيبه التي قبضها فهل ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها (سئل) في أحد شركي عتبان باع زبدا
عدة جلود معلومة بثمن معلوم من الدراهم وغاب البائع فأم شركة الآخر بطالب زبدا المشتري بثمنه فهل
لا يكون للشررك قبض شئ من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئاً من
الثمن ولا يتخاصم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك التي التي ولي العقد فان قبض الذي باع أو وكل وكيله باع
عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة لعنان ومثله في الجر والنم والخلصة والعالي (سئل) فيما إذا

اذ علمت ذلك فتفرع عليه مسائل وذكروا ثلاثاً قال الربيع إذا كان له زوجات فقال والله لا أطأ منكز فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد
الامتناع عن كل واحدة فتكون مولى ما من كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لأغير فيقبل قوله لاحتمال
الافتقار وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمتع بالصحيح الأول ثم قد يردها بغيره فتأمر أن ادعيتها فهو مولى منها يؤمر بالبيان كافي
العلاء ثم قال وان أراد واحدة منهن ما بهمة أمر بالثمين قال السرخسي ويكون مولى ما من احداهن لأعلى التعيين ثم قال الحال الثالث أن
يطلق اللفظ فلا يسمى تمعياً ولا يتخصص به بل يجعل على التعميم أم على التخصيص واحدة وجهان أحدهما الأول وبه قطع البغوي وغيره

يلزم كفارة بمن والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه كونا عرس مني على من هذا الوقت هو يسره السنة الا سنة بعد هذه الا سنة
وكان في شهر ذي القعدة فاذا يلزمه بوطئها (أجاب) هذا الا بعينها فانه لو طه كل واحد منهما قبل مضي أربعة أشهر كفارة مستقلة
لتعد الايلاء كذا كره في البصر واذا مضت أربعة أشهر من وقت الحلف بالاجماع وقعت طلاقاً بائناً على كل واحد من بعضي أو بعة أشهر تقع
أخرى ان كانت في العدة كفى الذهبر به أو بعد التزوج بها كائن عليه الكفر (٩٧) وهكذا الى أن تقع الثلاث على كل واحدة

منهما فليدارك أمره
 بالوطع قبل وقوع ذلك والله
 أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته الحرة
 المدخول بها على صفة هي
 أنه إذا وطئها قبيل عشرة
 أشهر تخفى فهي طالق فما
 الحكم (أجاب) هذا باطل
 فإن وطئها قبل أربعة أشهر
 طلقت طلاق رجعية عليك
 مراجعتها على عتقها لحته
 قبل مضى مدة الإيلاء وإن
 لم يعا حتى مضت أو أربعة
 أشهر بانتهى ليقام الإيلاء
 لعدم الحنف بالوطع قبلها
 وبالحنف بالوطع قبل مضى
 الأربعة أشهر انتهت عنه
 بالطلاق الرجعي وبطل
 الإيلاء فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل دعا امرأته
 إلى الخروج من القرية
 معه فأبت فقال لها إن لم
 تخرجي معي فأنت حرام من
 الحول إلى مثله نأوي بالجمود
 الحرمة لا الطلاق فلم يخرج
 معه (أجاب) هو بين أن
 فنت فيها بالوطع قبل أربعة
 أشهر كفر كفارة البين
 يمضي حكمها وإن لم يحن

١٣- (فتاوى جلدیه - اول) الطلاق البائن وبقعة أحكام المولى لازمة علمه حيث يحبب بالوطء عند نأواقه أعلم (سئل في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة على من الجعته إلى الجمعة أو بالحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عين لعدم وطئها في الفدة المخوف عليها هي من الجعته إلى الجمعة فأنه أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوفي على مثل أخواني من اليوم إلى مثل اليوم ناويا عدم قربانها أسبوعا وتكوفي على السبع الحرمان وبها حرمة المجرعة فماذا يلزمه (أجاب) أماقوله تكوني على مثل أخواني فقد ارتفع بعض الأسبوع وعلمه وبني الحكم في قوله وتكوفي على السبع الحرمان ناويا بالحرمة فهو عين يلزمه بقرانها كفارة بالعين وهي إما طعام

عشرة مائة كين أو كسومهم أو كسر رقبته فهو شريفي أو أحسن من هذه الثلاثة وإن لم يقدروا على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالتا لله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال جميعها الله على مدة أربع سنين مثل أبي وأختي وبني قاصدا إيجاب نكاحها لهذا المدة فقط فإذا
يلزم بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل مضي أو بعد شهر من وقت القول بكفر كفارة عين فعبر رقبته أو يطعم عشرة مائة كين أو كسومهم
وإن عجز عن النحر والاطعام والكسوة (٩٨) صام ثلاثة أيام متتابعة ثم صمت أو بعد شهر قبل الوطئ وقت عليه طاعة بائنة فيجهد
عندها عليها ويؤثره ويكفر

الوديعة إذا قول الوكيل قبض الوديعة ودفعها للموكل ليس فيه سوى نفي الضمان عن نفسه أماما مثلنا
ففي نفي الضمان عن نفسه وإيجابه على الميت فيقبض قوله في حق نفسه دون غيره فليأتمل (سئل) في تبين
مشترك بين زوج ومناصنة أعز بدنيصية من منكر بدون إذن من شريكه عرو فهو لكون البيع حائرا
(الجواب) نعم (أقول) هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المشاعة من شجر أو أرض فإنه لا يجوز للأبائن
الشريك كسألت في نكاح ربي كلب الوقف وطالب البيع عن شاء الله تعالى (سئل) في أحد شركتي عنان
وضع منه شركتي الشريك وتوافق مع شريكه على أن ربع الربح لكونه أكره لربا والباقي للآخر فهل
تكون الشريكة صحيحة الربح على ما شرط (الجواب) نعم قال في الملتقى ومع التفاضل في رأس المال والربح
ومع التساوي فيها وفي أحدهما دون الآخر عند علمهما معا مع زيادة الربح للعامل عند علم أحدهما
فقط اه (أقول) وثالثا لم يشر فهو على قدر المال وإن شرط غير ذلك كفي الملتقى أيضا فتبين (سئل) في
شركة العنان إذا شرطوا أن يعملوا جميعا أو شقوا الربح بينهم بالسوية ففرض أحدهم ولم يعمل والبقية
في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط (الجواب) نعم كذا في البرازية (أقول)
وتقدمت عبارة البرازية قبل ثلاثة ورقات ومعها عبارة طويس في عبارة الحط قوله أو شق أي متفرقين
فتقدمه لو كان الشرط أن يعملوا جميعا فافهم من قوله الشرط هذا وقد ذكر في الظاهر به عبارة الحط
الساغة ثم قال بيان ما ذكر فيتميز كرمح في الأصل إذا جاء أحدهما بالقدوم والآخر بالفين واشتركا
على أن الربح بينهما متفان والعمل عليه فهو جائز ويصير صاحب الانصاف معنى الضارب لأن معنى
الضاربة تبين بمعنى شركة والعبرة بالأصل دون تبين ولا يضرهما شرط العمل عليهما وإن اشترطا
العمل على قدر من مالهما لأنهما اشترطا العمل على صاحب الانصاف يجوز وإن اشترطا الربح
على قدر من مالهما لأنهما اشترطا العمل من أحدهما كذا في البرازية وإن شرط أن يكون الربح والوضعية بينهما
نصيبين فشره موضوعة نصيبين فسد ولكن هذا لا يبطل الشركة لأن البطل بالشرط الفاسدة
اه وقد كتبت في شقني عن البحر أن قوله وإن شرط الربح على قدر وأمالهما الخ فيفسد ما يقع
كسائر ما ينقل كسائر ما أحدهم كسروا ولا تخول كل واحد من أحدهما سبعة آلاف مثلا ومن
الآخرين واشترطوا بزيادة الأول ولزمه في العمل على الثاني فإنه يصح لأن قوله والعمل من
أحدهما يشمل ماله كذا في العامل الأقل مالا ولا يجوز أن يستفاد من عبارة الحط أن الربح عند
يكون على قدر المال فراجعتم مالا (سئل) فيما إذا باع أحد الشركة نصيبه من الفرص المشتركة كسولها
لمشتري أو طلب الشريك البائع أن يحضره الفرس فيمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفعه قيمة
نصيبه فهل يكفي اشترائها بالبائع حضارته لم يحضرها يلزم قيمتها (الجواب) نعم كذا في الشريك
البائع باع حصة ردها لم توجد لزمه قيمتها كسبه الفرس بعد ربحه العمداء في عينه (سئل) في أحد
شركتي العنان شاركت في أعمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك
الشركة الأبائن شركة متروية شره ملاء (سئل) فيما إذا باع أحد الشريكين عانا سائما من مال الشركة

لأن هذا يبطل حكمه
ما ذكرنا والله أعلم
(باب الخلع)
(سئل) في صغيرة خالها
عها على زوج غير عين الزمة
فهل زوج جهاد ذلك هل يلزم
عها فور وسع ولا يصدق
من مهرها أم لا (أجاب)
لا ينقطع شيء من مهرها
ولزم المهر فور وسع بالزما
لبطل الخلع المذكور والله
أعلم (سئل) في رجل سأل
زوج بنته الكبيرة أن تحجب
بها أن يخالفه على كذا
دوامه عاهه فمخلفه على
البطل المصنف في لابل
يصح الخلع ويطلب الأب
وبطل الذي التزم وجهه
عليه والمهر فطالب الزوج
بمالها عليه بحيث كان يبر
أنتم ولا يرجع الزوج عما
أخذته منه في الأب وكيف
الحكم (أجاب) حبس
نصف الأب البطل في نفسه
مع ولزمه وسع يسقط من
مهره شيء فقط بالزوج
بما عليه ولا يرجع به
على الأب إذا رضخ ذلك
ياحب يزمه ما بطل إلى

توه في قدر خلع والله أعلم (سئل) في امرأة استأنت من أخيها فتمت التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالها بالنسبة
زوج وقت امرأة العائمة بينهم بعد الطلع هل يسقط من الأخ وإذا قامت لا يسقط فهل يطلب الزوج أم لا وحبس (أجاب) لا يسقط من الأخ
به ما يهد سائرته غير (سئل) في رجل قال لزوجته لباة المدخول لم تلتقي وتنتون غرسا فكل من طلقها لا ماله يستحق
لست مني عن الأب مالا ومنه ما تزوج معا علم من مهره (أجاب) لا يستحق ذلك ولها ما بنت مهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجانا
تدفع بدنه وجهه لله في كسر حبه في كسر وغيره فراجعها في الله والله أعلم (سئل) في رجل أعز زوجته بعد المدخول لها قبض

محيل صدقاتها على مال معلوم ولم يذكر المهر له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كقوله صاحب العرس المحط
ومصر به في جامع الفصولين عن قتادى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يفتقر زوجها جاهدتها أو أيها رجل بمهر معلوم ثم دعت
المصلحة إلى الخلع وأراد الحد والاب صحت الخلع على وجه سقط المهر عن الزوج فما الحل في ذلك (أجاب) ذكر البرزنجي في ذلك ثلاث محيل
* أحدها أن يتخلى الزوج على مال قدر المهر فيجب البذل على الأجنبية للزوج (٩٩) ثم يحل الزوج بمعايله من الصدقات له

ولابد قبض صدقاتها على ذلك الأجنبي فبما الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثالث أن يحل بالصدقات على الأب يعني أن كان وإن لم يكن فعلى الجد كفى مسئلتا نسباً الزوج منهو ينقل الذمة إذا كان أملاً من الزوج أو مثله قال ود كالحاكم حلية أخرى أن يقر الأب يعني أو الحد بقبضه ثم يطلقها وبسبب الزوج في الظاهر وتعقب هذا وقد صرحوا بأن الزوج إذا خالها على صدقاتها على أنه ضامن له صرح الخلع ويضمن الحد للزوج نصف الصدقات الواجب بالطلاق قبل النكاح والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته أن يطلقها على أراض ولها الذي هي حاصل به وعلى أمساك مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك بل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعاً فقد صرحوا بصحة الخلع على أمساك الولاية مدة

بالتبينة وهناك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم ولكل من شرى العنان والمفاوضة أن يبيع بتدوينه تنو بروفي البرازية من الشر كقول القسيد بالمكان صحيح حتى قال أحد السريكين صاحبه أخرج إلى خوارزم ولا تتجاوز مع فلو جاوز عنه فمن حقه شرى كقول القسيد بالنقد صحيح حتى قال لا تبس بالنقد مع ولو اشترى كعنا نألي أن يبيع نقداً ونسبة مع ثم إذا اشترى أحدهما صاحبه من البس نسبة مع اه (سئل) في شرى عتق سافر على الشر كقاصد بلدة كذا فاحضر قبل وصوله البهايان جماعة كثير من ذوي معة قاصدين الأعراس على أهلها فتنزل في قرية أمانة وأخبر شركاه بذلك بنهوه عن مجاوزة القرية وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فالفهم ودخل البلدة فأغار الجاع على البلدة ونهبوها مع مال الشر كقوله حيث كان الخالما ذكر في ضمن الشر أن المزرع نصيب شركاه لتعدي به ذلك (الجواب) نعم (سئل) في شرى كعنا فإلّا لا ترقى غيبة شرى كعنا ومات شرى كعنا ورثه العامل الاختصاص بجميع أصولها فهل ليس له ذلك وتكون الأجرة مشتركة نصفين بينهما المتوفى ثورث عنه (الجواب) نعم (سئل) في فرص مشتركة تبين بدو وع ومنافعة امتنع بدين الاتفاق عليها وضرب شرى كعنا وعرفه بغير بدعي الاتفاق (الجواب) نعم (سئل) في بتر متفق مشتركة تبين بدو وع ويطاير منها الماله النفس بشرى كعنا شرى كعنا وعرو وبسببها فطلب عرو ومن بدع منها وعمازها لمع منع الضرر فهل يجوز بدعي عمارتها مع (الجواب) البتر لا شرى كعنا ولا بدع وبسببها شرى كعنا على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضايا من الجرة تعلق تهذيب القسلائي وفي شرح التنوير عن عدة كتب (سئل) في حمام مشترك بين وقف ووقف أعلى احتاج إلى حرمه مضروور به لا بد منها في ناظر الوقت الأهل أن يجمع ناظر وقف البتر فهل يملك البتر في ذلك (الجواب) نعم ولا يجرى الشرى كعنا على العمارة إلا في ثلاث وصى وناظر ومنزورة تعذر قسمتها لخلع من الشر كقوله في ذلك الأخير الرمي كفى فتاويه من القسم في الأشيا من الأبا آتبع بالي الولو الجلو لوعر أحد الشرى كعنا الجاهل بلاذن شرى كعنا فانه يجمع على شرى كعنا بخصه اه واتفق التمرائي مؤيداً بذلك بأنه مضطراً لا يمكن قسمته بعضه الخ والمصلحة وقع فيها اضطراب كذا كره الرمي في القسمه وأت على علم بأن هذا في الملك وأما الوقف فبحر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمته ذلك وألا قد صرح في البحر بأن امتناع المتوفى من العمارة الضرورية بخيانة وفي البحر من شتى القضايا بعد نقل كلام إذا أراد أحد الناظرين المرموق في الآخر بغير الاتي على التعمير من مال الوقف اه (أقول) وفي الخاتمة تحلم بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شئ منه واحتاج إلى الرمة فأراد أحدهما الرمة وامتنع الآخر وأختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي وربما بالأجرة أو يؤذن لأحدهما في الأجرة والمرة من الأجرة قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد لأن عندهما يجوز الحجر على الحر والنقوى على قوله صافي الحجر وقال بعضهم القاضي يأذن لغيره أي المتعطل بالانهاء عابيه ثم منع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصة والنقوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهابية ونقله في الحجر به من الشر كقوله في لكن أفتى في الحجر به من كسب القسمه بأنه إذا اشترى

كأن رضعاً وإن لم يبين المدقو رضعاً وحولن والطلاق الكائن على عوص يتزله الخلع وعمن صرح بذلك صاحب الوحي وغيره بل هو في هذه المسئلة من جهة ما يطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهرة أنه عبارة عن عقد بين الزوجين المال قسم من المرأة تبذله فطلعاها أو يطلقها وفيه أيضاً وألفاظ الخلع خسة كرم جعلها طلق نفس على ألف ولان أمساك الودار ضاع مدة معينة من معة معلومة وهي تتقوم بالعقد فصح عليها لأن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا أستطيع أمر أئلك هذه البقرات الأربع وعلى عشر من قرشاً على فعل هل يصح ذلك ولا يدفع البقرات الأربع والعشرين من القرش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ولا يدفع

ما التزمه كإصرار به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم * (باب النكاح) * (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي ستين فما الحكم (جواب) هو لا على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظاهره ووجه أنه قول السكندر فأذا عرفت أنه نكاح فالأزواج عليه أن كانت غنيًا عتق وقبضتان لم يجد أي يقدر فصيامة شهر من ستين ليس فيها رمضان ولا أيام التهنئة الخمسة المعروفة فإن لم يقدر أظهر ستين فقبرًا غداً وعشاً شامعاً (١٠٠) ولا يجعل لها الخروج ولا البرم إلا خرجها من بيت زوجها لبقائها على عصمتها فإن جامعها

في أثناء الصوم استأنفه

أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون منبرًا وقال ويرجع بقية البناء بقدر حصته كما حقت في جامع الخمولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية اهـ فان جلى على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مقلد به فيكون في المسئلة قولان معصيان وإن قيد بالامرار ترفع الخلاف (سئل) في دار لا يقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت إلى إعادة الضريبة فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمر وأبى أن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمر وبقيتها بخصم المعمار المازر وروى فهل له ذلك (الجواب) نعم وأنتي مثل ذلك الخبر الرولى كفى فتاويه من القسمة (ع سئل) فيما إذا أراد أن يؤجر دارًا للمزبورة يأخذ نصفها أنفق على البناء من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم فإن بين شر يكتن أنعمت فقال أحدهما بينهما وأبى الآخر أن القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار روى أو حله أو شئ لا يحتمل القسمة كمن طالب البناء أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة ثمانية من فضل قيمة الرضى والاب المشترك إذا أنعم فأي أحدهما المعمار فإن احتل القسمة أجبر وقسم والابن ثم أجبر ليرجع اشياء من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وطهران يدور بها بلاذن من شر بكمه ولا وجه شرى ويريد الرجوع على عمر ويأخذ نصفه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة أنعمت فبني أحدهما بغير إذن شرى كانه لا يرجع على شر بكمه شئ عمداً في الحائط المشترك لونه في الفصولين (أقول) أى عمر فقبل الاستئذان والامتناع من عمارتهم فلا يخالف شيأ مالم لا سيما إذا كانت قابله للقسمة فإنه لا رجوع عما قام (سئل) فيما إذا بنى زيد قصرًا على نفسه في دار مشتركة بينه وبين أخوته بدون إذنهم فهل يكون البناء كله (الجواب) نعم وإذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن الشرى له أن ينقض بناءه ذكر في التارخية نتم من مفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين جماعة في بناء بعضهم بناء لا ينقسم بينهم يهدون أذنًا بغيره ويريد قسمة القسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابله للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابله للقسمة يتوقف على نصيبه والقسمة فليقمة الشرى ذلك ما بناء بحيث كان بدون إذنهم أن وقع في نصيب الأبناء بعد قسمة الدار فهو انعمت والأهدم البناء في التور وغيره (سئل) في فلا مشتركة بين زيد وجماعة آخر من صرف زيد في لوازمها مبلغ من الدراهم بلاذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا حدثت دسرا في داره ويريد تسليم أو أساخدا في سربا قد ميثرت بينهما وبين جماعة وكسره في سربا القديم بلاذن من الشرى كاه ولا وجه شرى فهل ليس له ذلك الأرضاهم (الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ما مقدم في مكان معلوم فسه فرض مع جمعة يجرى من ماله لا رابها باعق معاوم أراد أحد المستحقين فيه أن يظل الطالع في مكان آخر بدون إذن بقية الشرى كاه ولا وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

(باب الرقة والعتق)

واستغفر به فقط وهي زوجته من كل وجه وان توبت الأحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة تأوبا الحرة المهر ذنبا الحكم (جواب) هو جسد على ما صرح أنه قول السكندر نكاحا موقت بغير فسخ البتة ولا يلزمه شئ بالعدو بعدها كنص عليه في الخبر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل نكح امرأة زوجته فقال لها روى طالق محرمة مثل أختي أو مجرد الحرة الطلاق مثل أن ينكحها فلا (جواب) هو ما وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقره محرمة لا ذلها الحرة المحررة يكون ظهرا فافهم كناية الفلن لغيره مثل أختي الذي هو شئ منكم كونه بمحرمة تلج على التأييد وهي ختمته والله أعلم (سئل) في رجل له زوجة وقد خرجت من بيتها ثم عودت وتبين فيه تكون من شئ

(سئل) هل تارة غرقه بنس الرقة والعتق تارة تعلى أم لا تلتن فضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنس الرقة في التور أو كثر وزاد دسره فسخ في الحل وقال فاضنان في باب الرقة أجمع أصحابنا

ثم تعدد الحكم (جواب) ان روى برأ وصياداً ومطافئ ففكر في ذلك فمكن له نكاح كلامه ولا شئ عليه ذلك ما أخذنا على ذكره في سهر في مسئلة شئ من شئ ولا فرق بين انطبق واختير من الظاهر بما يجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غصب من أبي زوجته فتدعى مثل أختي فإذا لم يجرم (جواب) أنه يمكن له بغيره فهو على دليله ما شئ والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته أنت محضرة في تكون مثل هذه المتحلى وهذا هو المستحق فتح عليه ذلك طلاق أم لا (جواب) لا يقع عليه طلاق وتصبر به مظاهرا ان دخلت في السوء فله روى فله ثم سكتا راسه وهو حق رقة فان قدر ما وان قد نكح من موم شره ستين فان لم يستطع فعله أن

يعلم ستين فقير والله أعلم (سئل) في رجل تخصص مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أخي نأى بالحرمه ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف صحيح كونه نكاحا فيلزم فيه سقر روقه أن قدر وأن لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه مرضات ولا أيام منهيه فان لم يقدر أطعم ستين فقير والله أعلم (باب العنين) (سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد النكاح لم يأنه عنين لم يصل إليها فطلقها على مال فزوجهما وأنها بعد عشرة أيام لغيرها هل يصح تزويجها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عدتها في الوجود الخلقه انقضت كما صرح به علما قاطبة

والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبوها أحداها إلى قريتها ومنعها عن زوجها وبلغت فادعت أن تزوجه عنتهل يرق بينهما بمجرد دعواهما أم لا (أجاب) لا يرق بينهما بزوجته بمجرد دعواهما لأنه عنين وعلى تقدير تزويج عنتها قراه أو بقول النساء لم يكر بوجله من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تنحب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبتها عنه ولو بمجهوهر وجها منه فان وطئ ولا يأنس منه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أحل ستوادعت زوجته البكر البالغة انه أزال بكان بها في اثنتا عشرة باسعة لاثنتا وهو يدعى انه أزالها بالثنتا فرضت عليه العين بانه ما أزالها باسعة وانما أزالها بالثنتا فكل عن العين هل يفرق بينهما وبينه بتكوله عن العين بعد اثنتا السنته أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بتكوله عن العين

على أن الردة تجعل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة إلا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمته فبطلت حتى لو قتل القاتل بغير أمر القاضي عمدا أو خطا أو بغير أمر السلطان أو بالتلف وضوا من أعضائه لا يثنى عليه اهـ وقال البرازيه ولو ارتدتوا العباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجوز النكاح بعد اسلامه وبعد الخلع وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والولد بينهما قبل تعدد النكاح بالوطء بعد استحلال الكفر ولزنا اهـ (سئل) في رجل قال لزوجته بلغف ترك ديني اغزني سديكم فقال له آخ بلطف ترك آدم بوسوزي دعه كلوا ولوروسن فقال له رجل عتب النبي بلغف ترك بن كور سلطان أولم وأكر المتدي ذلك وتبعت عليه بالبينتالز كلة لطفله ذلك كله يلزمه بذلك وهل بانته امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن بكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه كبرا بالاتفاق اهـ وفي العبادية مسلم قال انا لمهذب بكفر لان المحدث كافر اهـ وفي الخائبة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اهـ وفي البرازيه لو ارتدتوا العباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجوز النكاح بعد اسلامه وبعد الخلع اهـ وفيها واردات أحدهما فسحق في الحال اهـ فظهر مما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعود انه صامح لفظيه بزوجته هنالك اغزني ود ينه شتمت يلسه سعا زيمه لازم أولور اهـ الجواب نعم يرشد ويجذب ايعان لا زمره وهند بلدوك كسنيه ولور (سئل) في رجل قال لرجل من الاشراف بزوتني تسر كلور فذا يلزمه (الجواب) قوله بزوتك معناه بالمرية العرس بالسين وقوله العوام بالصاد وقيل التزير بكفى المتقي وغيره وقوله ديسر معناه الذي ليس له دين يسدن به وهو مراد في زنديق في الفخ الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه التزير وأيضا بكفى المتقي وغيره وقوله كلور بمعنى كافر قال في التنوير وعز الشافعي بكافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر انهم والالاه بفتى فعل هذا يلزم هذا المتعدى ان ذكر التزير والشديد الاثني بحاله الرادعه ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافر فانه يكفر وتجري عليه أحكام المرددين من تحديد الاسلام والنكاح (سئل) في ذي قال ان دخلت مكان كذا أكن مسلما فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما (الجواب) نعم اذا لا يمين التبري كما هو مرق في الكتب المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشرط كما صرحوا به ولا شك أن الاسلام تصديق بالجنات واقرار بالسان وكلاهما محلا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء لا يرد كونه غالبا في قصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف يجعله مسلما بعهده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يرد كونه والاسلام على خلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما بمجرد النية وأقضى بذلك التبرائش والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزلعي ان الاسلام على خلاف الكفر فانه ترك وظاهر الإقامة والصام فلا يصير المقيم مسافرا ولا انما هم فطر ولا الكافر مسلما بمجرد النية وصير إلى المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فاعلقه المسلم على فعل وقعه فانظر انه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام صورته عوى يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأه بما ذكرنا

والحال هذه اذ هو مما يختلف علمو يقتضي فيه النكاح لانه اذا أقر يلزم به ففصل فان هو حلف والاقتضى عليه كاهو أظهر من أن يذ كرو الله أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحت نصرانية بالغة أنوها بدين ففرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا واذا ادعتانه لم يصل إليها أهله استأذنته في دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقائه الكاينة في نكاح الكاينة اذا أسلم مرق في الكتب مشرونا وشروا وناوئ ولا يصح التأجيل الا من الحالك الشرعي ولا غير متأجل غيره قال في الخائبة ناجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة أو تأجيل غيرها اهـ والمصرح به في زوجة العنين اذا أهله الحالك مستوطبت التفريق بانته اما بانه الزوج

واما ينفر بقى القاضى اذ انى الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد انشاؤها كالمهر مخرج في كتاب الحنفية فانه والله اعلم (سئل) في زوجه العنين
 المؤجل لها سنة اذ اهرت أو أخذها والهدا وجسها عنهما هل تحبس تلك الامام أم لا (أجاب) لا تحبس والله أعلم * (باب العدة) * (سئل) في
 امرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهر أم لا بمن الحيض وليس قول ابن الحنفية في شرح الوهبانية تسع شهور تنقضي عدلتى *
 غذا طهرها بتدقيها بمجرد (١٠٢) (أجاب) هو خالف الجسع الروايات فلا يفتي به نعم لوضعي ما لى به ونفذوا لى الى الافتاء بقول

فنعقد أنه خطئ بمحصل
 الصواب مع إمكان الترفع
 الى المسكر يحكمه ونفت
 عما رواه ذلك فى نكاح
 الخلاصة فى حنفى ما مذهب
 الشافعى كذا وجب عليه
 أن يقول قال أبو حنيفة
 كذا ذكر فى التفرغ
 من الفلانة الروايات وغرابته
 وهم نقله انه المذهب
 الذى عنى لا يذهب والواجب
 طرد الفراء ابو حنيفة
 المذهب عنها وان لم ذكر
 ذلك على سبيل الارشاد
 ودفع الضرر عنها يقال
 قضى بذلك ما سكت نفوذ
 نظمت فلما سأل من اعتد
 نقات
 لثمانة شهر تسعة أشهر
 وقاعدة ان المسكر يقر
 ومن بعده لا وجه لفتن
 هكذا
 به لا يلبس عليه ينفر
 والله أعلم (سئل) فيما اذا
 نفى ملكى المذهب في
 محنة انهم باقتضاء العدة
 تسعة أشهر بنفذ
 (أجاب) لا لا اذا قضى
 مسكى مذهب في محنة
 انهم به يقتضاه بعد تسعة

بمجرد الاتيان بالشهادتين لعدم التبرى وهو شرط في كل يهودى ونصرانى كعهم في ذلك في الدرر وقتاوى
 ابن تيمية والفرقائى وغيرهما كفى الدر المختار وأفتى قارى الهدا يتأبه يحكم باسلامه اذا تلفقا بالشهادتين
 وان لم يتبرأ ولم يتابع (سئل) في صبي عاقل عيز من أولاد النعمين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه
 (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا لا اسلام غير احتى أفتى قارى الهدا يقضى صبي عيز أسلم وهو
 سكران بمصدا اسلامه كالباية السكران لكن اذا زال سكره ما عاد الى دينه ما عجز عن العود الى
 الاسلام بالحسب والضرب ولا يقتل اه والذى يعقل الاسلام يعنى مئة لا اسلام وهو ما ذكر فى حديث
 جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت
 واقدر خير من الله تعالى كذا فى فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذى يعقل أن
 الاسلام سبب انجاو تميز الخبيث من الطيب والخاص المراد فى التنوير وشرحه العلائق وقدرة فى المجتبى
 والسراجة تسبع سنين ويؤبد أن النى على الله عليه وسلم عرض الاسلام على على رضى الله عنه وسنه
 سبع وكان يفتقر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما ما بلغت أو ان حلى
 وسبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم هتقى وسنان عزى اه
 واذا ادعى اوه النصرانى أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فاقول لى ان أبا قارى
 الهداية به بعض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (سئل) فى النصرانى اذا حصل له جنون فى عقله بسبب
 عشقه لكنه يقصر الجواب ويذهب الخطاب فأسلم ومدح الاسلام وذا كفر واندر ذلك فهل يصح
 اسلامه * (الجواب) * أبا قارى الهدا يتأبه عيز فصح اسلامه ولا يقبل رجوعه بمجرد العود الى
 الاسلام (سئل) فى المرتبة اذا مات من نكح * (الجواب) * اذا نكح ثلثاها بعد اسلامها بالوجه الشرعى
 ثم ماتت وحى كذلك فى سيرة الاشياء واذا مات وقتل على رده لم يدين فى مقام أهل ملة وانما يلقى فى حفرة
 كرسكب * (سئل) * فى رجل مسلم نكح بكلمة الكفر والعبادة بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه
 ونكاحه لا يقتضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارادوا العبادة بالله تعالى تحرم امرأته ويحذف النكاح
 بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقض عددا الطلاق كفى الدر المختار ويعيد الحج
 وليس عليه إعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل تجديد النكاح ولو ط بعد التكم بكلمة الكفر ولا
 رتاء ان فى بكلمة الشهادة على العاد لا يجوز به ما يرجع عقابه لان باطنها على العادة لا يرتفع الكفر
 ويؤمر بالتوبة وان رجوع عن ذلك ثم بعد النكاح والاعتماد على الكفر والانكاح هو القتل كفى
 انما شتم امرأته من ردها اذا كانت عسانا محالة كفر وما لا الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر لم يدونها
 كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعدو الجاهل وقال بعضهم بصر كفر اذك ومن أفتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم
 أنها كفر الا أنه اتهم من اختيار كفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعدو بالجسول اما اذا اراد أن
 يتكلم بقرى على نية كتمان الكفر والعبادة بالله تعالى من غير قصد لا كفر كصرح بذلك فى الخلاصة (سئل)
 فى رجل عوانى مفلس فتمسك ببعض الارض لئلا يفسد ويقع الشعر الشين العباد ويغرى على أخذ الاموال

سهر يذبحه زنا فذبحه بغير خلاف سكب ولا شهور ولا لاجل ومة علم (سئل) فى امرأه توفى عنها بالباطل
 زوجها بنية وبز به هل من نكح من نكح قبل ان تقضى عدته فلا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) فى الحرمة
 انطلق هل يخرج من بيت ممتو حى به فلا يتخير على العود اليه ذاهى خرج قبل انقضائها وتجب نفقتها عليه وكذا سوتها
 (أجاب) لا يخرج ممنوعه من عليها ما لم يفر له تعالى لا يخرج جوه من جوهن الا به قال ابن عباس النافذة لا تزاقض لا قائمة لخدمتها
 وبه لا يكون وفل بن عزى خرج قبل انقضائها وتجب على العود اليه اذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان الحرمة

لا تسقط بآذنه حقه تعالى فلا تخرج للابلا ولا تنهار احدى الى حصن داورها منازل لغيرة خلافها اذا كانت له وصروحوا به اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادره على دفع الاجرة تبليس لها ان تخرج منه بل تحكمت وتذفع الاجرة وترجع ما عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهله ان يسأوا ولو أمرها او اهاها بذلك عليها ان تعصم ما وقد حشو اهل ملازمة النساء ليؤمنن مطلقا ٣ وانكرن من غير مطلقات فانه يحل لهن الخروج باذن الازواج بخلاف المطلقات اذ لا اذن فيها في معصية الله تعالى ويجب (١٠٣) عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها

الكسوة اذا طالت بأن كانت حليلا وعمدة الطهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن مع مبيت يستحق المبت فيه السكنى بسبب شرط الوافق فأنخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه وغما عليهم أم لا ولهم اخراجها (أجاب) نعم لهم اخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر فلا تأو او رسل بذلك كتابا الباهل يصدق في اسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ طلاقها عليه وفاء مهرها والمشروط حاله بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبه فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا أن المتأخرين اختلفوا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها او أربع سواها جزا له حبس كتم طلاقها لكن

بالباطل وذبح العباد يؤذي المسلمين بيده ولسانه ولا يرتد عن تلك الاعمال الا بالقتل فما حكمه (الجواب) اذا كان كذلك وأخرجهم من المسلمين بذلك يقتل ويشاب قاتله ما ليس من دفع شرعن عباد الله تعالى (سئل) في رجل عاى شتر وجلس من علم الدين الاسلام وألبيت النبي عليه أفضل الصلاة وآتم السلام وحرقهما واستغفم ما بالدين مع كونه شررا ساعيا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرى يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقه أو العاوى فاصدا الاحتفاف بالدين كقوله قال الزيلعي في كتاب الجنائز الساعى الى الأرض بافساد يقتل عاراه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكنتز قال أصحابنا ونظر انسان الى عالم فطره اهانة أو ذكروه بما وجب الاهانة بكفر يكفى عبدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورونة الانبياء وروايت بخط بعضهم عن روضة العلماء يجوز لفعالهم أن يجلس بين العلماء المتعلمين وان جلس فواجب على السلطان أو القاضي أن يمنعهم هذا احتفافا وأهانة أو خذوا قلوب جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم أو المجلس لو كان على وجه الاحتفاف طلقت امرأته ولو كان على وجه المزاج يعزى باجتماع الأئمة العلامة ابراهيم اليربى على الاسما من كلب السيرة والردة (سئل) في دى شتم خصما عليه بالفاظ قبيحة أو آذاه بذلك فهل يؤدب أو يعاقب على ذلك (الجواب) نعم (سئل) عن جودى قذف جودى بالزنا هل يلزمه القذف (الجواب) لا يلزمه القذف وانما يلزمه التعزير كازر ودين ان نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن ذنبه للصاوى من فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة عين أو يمين (الجواب) ان كان الخالف جاهلا وعقده أنه بكفر مباشرة الشرط في المستقبل يكفر وعليه تجديد الا سلام والنكاح وان كان عند من اعتقده أنه عين فقط فعليه كفارة عين بذلك وحلف بالله تعالى كفارة عين آخر وهذا متعذر بعد الظرف كتب أصحابنا أئمة الهدى رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سئل منه شئ فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خلق الكون لاجله ما أقبل رجاءه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولا نه متف بلكما اتفى بذلك العلامة الخبير الرضى بالافلا عن جامع الفصولين واتفى بذلك السبكي والرملى من الشافعية فاجتمع المذهب على عدم كفره وأعلن انهم اجماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموع شيخ الاسلام عبد الله أفندي حفظه الله المات الاسلام حين زارني في الجنة وقت قدوم من المدينة المنورة على منوره أفضل الصلوات وآتم السلام سنة ١١٤٤ م صوره ما قولى كدما فظلم كورضى الله عنكم ونفع المسلمين بعالمكم في سبب وجوب بسم الله الزاوض وجوز اقتلهم هو البنى على السلطان أو الكفر واذا قلم بالثاني فاسبب كفرهم واذا أثبت سبب كفرهم فهل يقبل توبيتهم واسلامهم كالرئد أو تقبل كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا يمين قتلهم واذا قلتم بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفر او هل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجزية أو بالامان المؤقت أو بالامان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نساءهم وفزار بهم اقنونا ما جوزين أم يملك الله تعالى الجنة المجدد للقب بالعلمين اعلم اسعدك الله ان هو لا لكفر والبغاة القبرية جمعوا بين أمسنا الكفر والبنى والعناد أو نوع القسوق والزندقوا للحاد من توقف كفرهم

لانفقت لها ولا كسوة ان صدقة في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري فمن وقت الاقرار وان صدقة في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقه باعلى النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها والمشروط حاله بطلاقها اجاء والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منها بابت ربيعة فتدعى منها ما لحالها من درهم سمعت اهل بعض أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر وادام الصلح الى جل امرأته على نفقتها بقوله وان كنتم من غير طلاق كذا لا بالاصل الذى في يدنا وتأمل اه

فأدانت في العدة على دراهم مائة لا يزدها عليها حتى تنقضي العدة ينظر أن كانت عدتها بالحيض فلا يجوز الصلح بها وإن عدتها بالحيض فلا صلح الصلح بها بالعدة ويجب عليه النكاح فادامت تحيض وأنه أعلم (باب ثبوت النسب) (سئل) في ابن الهاشمي هل هو هاشمي أم لا وأدانت له لاهل بيته شرفاً أم لا وأدانتهم نعم هل ينسب في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أنه شرفاً وأدانت له أولاده أم لا اصل النسب فخصه بصلح بالأمه أو الفاتل هذا (١٠٤) فذهب المنهج الواضح واتباع الوجه الآخر إذا بدى في نسبته لمصلحة الله عليه وسلم ثبت

الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القول لأن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده أن آخر الأمر لوجود نسبته من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوز والعلم في مسألة الشرف من الأم فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع إليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الجواد ابن الإمام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ولادته وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وحمل أهمامة الحضرة علي رؤسهم ولا (جواب) يتعلق عليهم أنهم شرف لأشبهه ذاتهم الشريف يطلق على كل من كل من حمل البيت سواء كان حسناً أو حبشياً أو عربياً أو جعفرياً أو عسقلانياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الأول وانفصر الخلفاء الفاضلون اسمهم في ذرية الحسن والحسين فقط سكنهم

شرف لأن من نحر عنهم لصدقه لا شرف النسب المصلي الله عليه وسلم فإن نخلهم رجعهم الله تعالى ذكره وإن من شخص مصلي الله عليه وسلم نسب إليه أولاداً فإنه لا يندرج في ولادته ثبتاً فإنه خصوصية الطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة إلا بجهة الحسن والحسين وهم كدور زينب ينسبون إلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون إلى أبيهم فيسبوا إلى الله عليه وسلم وأولاد زينب ينسبون إلى الله عليه وسلم لا في أصلهم بل في نسبهم لأنهم أولاد بنت نسله لا أولاد بنته بحسب الأصل فيهم على ذلك من شرف في أبيهم ينسب إليه في النسب لا في أصلهم فخرج أولاده من موحدها خصوصية التي ورد الحديث بها وهي

مقصودة على ذر به الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا زال يعلمهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة المصلى الله عليه وسلم فلا فاهم واثم أعلم وأما العلامة لخضره أو العلامة لخضره فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنن ولا كانت في الزمن الشريف ولكن ليس بها بدع متباحة لا يمنع منها ولا يؤثر فيها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائر أن يختص بها المستبصرون المصلى الله عليه وسلم وهم ذر به الحسن والحسين وأن يعمم في كل أهل البيت كل جائر شرعوا الله أعلم (سئل) (١٠٥) في رجل مانع أن تستلم لامرؤفة

عند الناس طلبت الانتصاف بالارث فرفضوا فاذى جماعة منهم أبناءهم عصبته وليس لها سوى السدم من هل يعطون بمجر دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عصبه يكتفى بذلك في شهادتهم أم لا بمن ذكر الحد (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكروا الحد الذي يجمعون فيعصب المبتل لاصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر صريح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل تزوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيها اذا وضعته لاقبل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا كتر منها منه وعلى تقديرها أنها كانت حاملا عند التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذلك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أماتني المولى

بدا الحرب ما تروك موضع خرج من ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذراريهم بتعاليمهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى أعلم كتبه آخر الورى فوج الحنفى عطا الله عنه والمسلمين أجمعين اه ماقى المجموعه المذ كورته بحرفه (أقول) وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لا سيما يد بالنصرة العقلية في الاتفاقي شأن الشيعة المذ كورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألوفه السائل ومن أفتى بخودك فهم الحق المفسر أو السعود أفندي العمادى ونقل عبارة العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه على منظومته الفقهية المسجلة الفرائد السنية ومن جهة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو ما مر فلذا أجمع علماء الاعصار على اباحة قتالهم وأن من شأنك كفرهم كان كافرا فندد الامام الاعظم وسقمان الثوري والاوزاعي أنهم اذا نأوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل ورجى لهم العفو كسائر الكفار واذا نأوا واما عند مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل قوتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حدا الخ فقد جزم بقبول قوتهم عند امامنا الاعظم وفيه مخالفة لمرعى المجموعه ونظري أن هذا هو الصواب وهذه مسئلة مهمة ينبغي تحررها والاعتناء بها ياد على غيبرها فقد وقع فيها ضبط عظيم وكان يضطرني أن أجمع فيها رسالة أذكر فيها ما حورته في حاشيتي على الفرائد المختار وغيره فلا بأس أن أذكر في هذا المقام ما وضع المرام اسماعا لاهل الاسلام من القضاء والحكام وان استندى بعض طول في الكلام فنقول وبالله التوفيق اعلم أننا ممرى الصدر الشهير من أن سابع الشيعين رضى الله تعالى عنهم في الدارين لا تقبل قوتهم بعد عزاني الجبر الى الجوهرة شرح القدوري وقد قال في التبر هذا الاوجه في أصل الجوهرة وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل منه انه لا ارتباط له بمقاتله اه وقال العلامة الجوى في حاشية الاشياء بعد نقله كلام التبر (أقول) على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة فلا وجه لظهور ما قدمته من قبول قوبة من سب الانبياء عند اختلاف المالكيين والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول قوبة من سب الشيعين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الائمة فيما أعلم اه واعلم ان مسئلة عدم قبول قوبة سابع النبي صلى الله عليه وسلم اول من ذكرها عندنا صاحب البرازية وتبعه الحق ابن الكمال الهمامي في فتح القدير شرح الهداية وتبعه التبر تاشي في معنى التبر وروى كذا ان نعيم في البحر والاشياء وأفتى به في الخبرية سكن العلامة التبر تاشي بعد ما عارض ما في منتهى البرازية قال في شرحه عليه المسمى مع الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالباراميرية أن صاحب الفتح تبع البرازية في ذلك وأن البرازية تبع صاحب الصارم المسؤول فانه عزاني البرازية ما نقله من ذلك ليس موافقا لغيره الى أحد من علماء الحنفية اه وفي معنى الحكم معني الى شرح المحاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أو بعضه كان ذلك منزهة وحكمكم المريدن اه وفي التفتين سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من يد وحكمكم المريدو بفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقلوه بفعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول قوته كليا يخفى وعن نقل انوار دهن أبي حنيفة القاضي عياض في الشفاء اه ماقى مع الغفار لمصانم اعلم ايضا

(١٤ - فتاوى حامديه) - اول (فصح مطلقا المصرح به في كتب علمنا فاطمة عهتني ولد أم الولد من المولى وسواء ولدته لسة أشهر أو أكثر من وقت النكاح وأما في الزوج فلا يصح اذا اتى به لسة أشهر أو أكثر واذا كان لاقل يصح نفقه موم عهته نفقه لا يثبت نسب من المولى مع نفقه ولا جناح على السيد في ذلك والله أعلم * سئل من ولد المرحوم الشيخ محي الدين قنملا) * بامن سمعنا بعلم * أضفى ما يكمل لال ما لئان كل بنادى * انا بن عم ابن خال (أجاب) هذا انوارى * مزوج بالحلل اختلعا وهذا كذا فافهم مقال

فان كل ينادي * آباء بن عمي نكاحي (مثل منه نقلنا ايضا) يا ابا الخير الذي * نزل الجواهر اودعا ادا وفتهاوا لحد يث من مولا وطرعا
من ذا زوج أمه * رجلا واختبه معا من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا أشرعا (أجاب) أما أنت يا بن ودي * لا تسين فادعيامعا
وهما الكل منهما * بنت من الغيرة سمعا (بابا لخصا) (مثل) في صغير يتبه له أم متر وقباجني وأثلا ب كذا كذا فهل تحضنه أمه أم
أثنت (أجاب) حيث لم يكن الصغير عصبة (١٠٦) يحرم ولاد ورحم من غير الصبات كالآخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكور

والاثن المذكور وقد قام
أن البرازي قال إنه كان يدعي لأنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصرفه خلاف لأحد لأنه حق تعلق به
حق البذل فلا سيطا بالتوبة كسائر حقوق المسلمين إلى أن قال ولولا مثل المسئلة تعرف في الصادم المسلول على
شاتم الرسول اه وقد واجهت كلب الصادم المسلول لعمدة الشافعية الشيخ في الدين السبكي فرأيت مذكر
ما روي على البرازي حيث ذكر السبكي ولأعن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الإمام الشافعي موافق
للإمام مالك في ردته وعدم قبول توبته وإن يتبه قال أوجه فتوا أصحابه والتي روى وأهل الكوفة والأوزاعي
لكنهم قالوا هي ردته ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته يعلم أومن أصحابه من صرح
عنه بذلك إلى أن قال هذا ما وجدته للشافعية في قبول توبته كلام فر يمين الشافعية ولا يوجد
للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم فر يمين كلام المالكية هذا أخر والمتقول في ذلك وأما
الدليل فيقتضد نافي قبول التوبة قوله تعالى قل الذين كفروا أن يتوبوا فقد كذبوا أن الله يغفر لأهل التوبة
بإعادي الذين أسروا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا إلا به وهذا لا ينافي في قبول
توبة المرتد وعمره ما يدخل فيه السابق وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام بيمينه ما قبله والتوبة بحسب ما قبله ولا
لا تحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد إسلامه أو القول بأنه حق أدى فلا يسقط بالتوبة صحيح لكما
علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأيتهم ورأيتهم وسفقتهم أنه ما تقدم لنفسه فقط فكيف يتقبله بعد موته اه
كلام السبكي مضمنا وتعام الأحرار به مبسوط فله وقد أطال في ذلك أطالة حسنة ينبغي مراجعتها فبما ذكرناه
كفاية ولا شك أن التي السبكي والقاضي عياض يقتضيان ثبوت عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية
أن مذهبه قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الإمام الطحاوي وغيره من هو
أعرف بأن مذهبه البرازي يمين وقال في الدر المختار وقد مر في التفصيل معين الأحكام وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهدي وغيره بيان حكمه كالمراد اه ولعلامة الأخر والشهير بحسام جلبي من عظماء علماء
دولة السلطان سليم خان بن بارتيدخان العثماني رسالة لطيفة ألفها في رد على البرازي وقال فيها أنه تقبل
توبته ولا يقبل عند الحنفية والثافعية خلافا للمالكية والحنابلة على ما صرح به في السلف المسلول وذكر
في الحاوي من سبالي صلى الله عليه وسلم يكفر ولو توبه لا سوى تجديد الأيمان وقال بعض المتأخرين
لا توبه له أصلا فيقتل حصد لكن الأصح أنه لا يقبل بعد تجديد الأيمان ثم قال وبالجملة قد تبعتها كتب
الحنفية فتم تجديد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في أول
الرسالة اه وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في إصلاح جامع الفصولين ومنه تلخصت
ما نقلته عنها قال فله توبه بعد ما ذكره من غلط في البرازي به ما ذكره في بعض الفتاوى نقلها عن كتاب انخراج
للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر فان باب قبول توبته ولا يقبل عنده
وعند أبي حنيفة خلافا لمدرسه أنه ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتي رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة بما صله أن المسئلة لا تفسد فتقدم عرض على السلطان الجهادي في سبيل الرحمن
سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القوانين والزراعة للمؤمنين بأن الأول أن ينظر إلى حال الشخص
المتبوعين سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهم من جهة التوبة وحسن الإسلام ومصلح الحال يعمل

بكل منهما مانع من استحقاق
الخصانة فأبواؤه عند أمه
أولى من أبائه عند أخته
لكمال شفقة الأم كما أثنى
به شيخ الإسلام شهاب
الدين الحلبي رحمه الله تعالى
وأثنت أعلم (مثل) في امرأة
اختلعت من زوجها بأرضاع
ولده الذي هي حامل به
وحضانتها وأثنته ستعمل
يجوز أم لا وهل إذا طلقت
على ذلك أجرة بعد السنة
والأب معسرة أخت لابه
توضعه وتر بيمينها وأب
أمة ذلك الأبالحة فترجمها
ويدفع للاخت أم لا (أجاب)
يجوز الخلع على ذلك ويلزمها
الوقاعه وإذا أثبت أمه
امساكه وأرضاع الأبالحة
وأثنت تقبله بما يدفع
إنها صرح به في الحاشية
والبرازية والخصاصة
والظهيرية وكثير من الكتب
والله أعلم (مثل) في الأم
تحضن الصغيرة إلى متى وهل
يلزمها كقبول كغفلة خشية
أن تقبيلها أو تسافر أم لا
(أجاب) الأم أولى بها حتى
تحضن كغيرها من الرواية

وعليه المتن وقد روي به محدثي تشيخي وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كقبول كغفلة فبما ذكرناه أعلم (مثل) بقول
في الأم الحاشية المبسوطة "المنقضية بعدتها إذا طلقت أجرة لخصانتها ولا لها الصغار هل تجب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم
بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجب إلى ذلك كما ذكره هو واجب على الأب ككسوتهم وخفقت طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن
الخصنة من الظاهر صرح به عمرو لحد والله أعلم (مثل) في كبر "نقطة عاتلة تهاوى برديها أن يضمها وهي تأتي ولا يزال إلا أنضام إلى

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذنا من القواعد الفقهية ثم رأيت مصر يحافى الفتاوى بالخبر به في كتاب أدب القاضي حيث قال مثل فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنين الدعوى هل يسترد ذلك أبدا بل إذا أطلق السماع لم يمنع عن بعد المنع جاز وكذا لو لم يطلق له ذلك يعجز على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مان السلطان وولى سلطان غير فولى قاضيا ولم يتعبد بل أطلق له فالإطلاق ليعتق بين الناس بآثاره سماع (١٠٧) كل دعوى إذا أتى المدعي بشرا لم يصحها الشرعية والحاصل أن

القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصصه تخصص وإذا عم تعمم والقضاء بتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف الذي والمدعي عليه في المنع والأطلاق فالرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق بالمتداعين به فإذا قال منعني السلطان عن سماعها لا ينزع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الزعي في ذلك وإذا تأخر الخبر بالتمنع من عدل أو كلب أو رسول عمل به كما يعمل بالشافعية السلطان ومن غلته وكيل عنه وعلم الأحكام الوكيل استقر مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهناك الأصر وانكشف له الحال والله

بقول الخفية في قبول أو نفيه بكتفي بالتعزير والحس ناديا وإن لم يفهم منه الخبر يعمل بذهب الغير فلا يعتمد على قوله وإسلامه ويقتل حدا فامر السلطان جميع قضاة ماله أن يعموا أو بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سبحانه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير والعمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعود ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الحق والرضوان ببيع قضاة ماله لا يبق إلى اليوم لأنهم ماؤوا وانقضوا فلا بد من قضاة زمانهم أمر جديد لكل قاض حتى ينفذ حكمه بذهب الغير ليكون نائبين عن السلطان بذلك الحكم وما اشترى من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويباع عليه حين توليته لا يكتفي بذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضاة ما مور به بل لا بد لهم من أمر جديد حين توليهم فإذا ولى قاضيا في زماننا أو كتب في منشوره أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه بالأفلا ولو عزه ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد لثاني كلاً وكل أحد وكلا يصح شيء من معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكله نفسه ثانياً ولم يقيد بالثمن تكون وكالته مطلقاً حتى يأتي بالتشديد وقد صرحوا بأن وكيل عن السلطان في الحكم وأائب عنه فإذا نصص قضاة زمان أو مكان أو شخص أو وحدة أو مذهب تنقص والأفلا والقضاة في زماننا يؤمرون بالحكم بما صرح من مذهب سيدنا أبي حنيفة تفرجه الله تعالى وقد ذكر في رسم المفتي أن المقلد لا ينفذ قضاة بخلاف مذهب أصلاً فلا بد من حديث من قوله قاض حنبلي أو مالكي لحكم بذلك فينفذ ما لفتي والحاصل أن هذا المقام من مدارج الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام وبعد ظهور والنقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحة الشريعة عليه الصلاة والسلام ميراث عن القلتون والأوهام لا بد منه سابع المقام فعلى المفتي أن يجتاط في خلاص نفسه في ساعة القضاة من قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الإمام فقل خلاص نفسه في خلاص نفسه في ساعة القضاة من قتل المسلم به من دواعي الحدود والشبهات والتبايع عن قتل أهل الإسلام قوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام آخر دواعي الحدود عن المسلمين ما استعظمه فان وجدتم لمسلم يخرجوا أسيريه فان الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة ورواه السيوطي عن عدة كتب فقام والاتصار الرسول مقبول فيما به أمر لا فيما به نهى وزجر فهذا ما تقر وعما تقر فاحفظه والسلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما إذا غاب رجل عن بلدته ومعنى ذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا خوار عندهم يقر بها فهل ينسب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقوقه بما لا وكيل له فيه (الجواب) نعم والمسئلة في المقتى (سئل) في الرجل المفقود إذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي يبيع فتاوى الديناري إذا فقد رجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائباً غير مفقود لا يملك بيعها (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيداً يجمع من حجر والمفقود لتعالي

تعالى أعلم اه منه م قوله لقوله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الحديث قال في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة الحدود تدبر بالثبوت وهو حد يشرواه السيوطي معن بالي إلى أن عدى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أن قعدوا الحدود ما سئلهم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة نادروا الحدود عن المسلمين ما سئلهم فان وجدتم للمسلمين مخرجا فاولوا سيولهم فان الامم لا تخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً قد أودروا الحدود وقتل عن بصلاد الله ما سئلهم وفي فتح اقد راجع فقهاه الأماص على أن الحدود تدبر بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وثقلته الامتثال بقول اه منه

أتمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضعها اليه مجبرا أم لا (الجواب) لا يقدر عليها ذلك ولا يمنعها من التمسك عند أمها والله أعلم (سئل) في
مراهقة نصرانية تتنازع في ضيقها النحوت المسلون واخوتها النصرانيون كل يريد ضيقها لنفسه فعند من تكون (الجواب) تكون عند من
اختارت السكن عنده والمرأه تحكمها حكم البالغ في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجة أم أو أخت شقيقة ساطنات الحق من
الحضنة لكونهن مفرجات بأجانب ولها (١٠٨) أخ لاجل له أن يرضعها أم لا (الجواب) نعم ساطنات الحضنة بالتزوج بالأجانب كليتات

كفي العسر وعسره حتى
الحضنة للأخ والحالة هذه
وفي التاترانية بعد أن رضى
للحبيب وإذا اجتمعت النساء
ولهن أزواج الجانب يضعه
القاضي حيث يشاء والله
أعلم (سئل) في صغيرة لها
عم مصيبة أو أم تزوجت
بالأجنبي ونال فسن يلى
أن كحاها وحضنتها (الجواب)
الم هو الذي يلى الأنكاح
وأما الحضنة فليست بوجود
من يتقدم على الم مثل
الجنة والاعت والندة
والعموتعوا فافهم أخذها
والله أعلم (سئل) في أب
معسره من مائة صغيرة
سها أزيد من ستين أيت
أتمها تربية أو تحضنها
بالأجرة وقالت جدتها
أبها أن أرى ولد ولدى
الفقير بلا أحرل تسقط
حضنة الأم وتكون الجنة
أولى بها أم لا (الجواب) نعم
تكون أولى بها في الصحيح
كما صرح به في البحر وغيره
والله أعلم (سئل) في غلام
صبي باع هل لآبيه ضمه
اليه ومنعه من السفر وإذا
وقع منه شيء هل يوثقه

مصلحوه وأهل ذلك والمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرتها فهل ليس لابن ذلك
(الجواب) نعم الأب وجه شرعى (سئل) في صغيرة قامت عن أبيه فقود لا يدرى حياته ولا موته ولها ابن عم
صبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي الصغيرة ومدة دار
مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته ما له ميتا في مال غيره ما أن قالو يوقف نصيب المفقود إلى أن
يظهر حاله اه باختصار (سئل) في مفقودات أقرانه في بلدته فهل يحكم بكونه وجه الشرعى (الجواب)
نعم يحكم بكونه بغير أقرانه في بلدته على المذهب تنو وفي الرأى تسعون سنة قال الصدوق عليه
الفتوى اه ولابد من القضاء بكونه لأنه أمر محتمل وزعمه على من رثه (سئل) في القيم الممنوب
عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصما فيما يبدى على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب) نعم
قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس خصم فيما يبدى على المفقود
من دين أو دين أو شركة في عقار أو رقيق ونحوه اه (سئل) في مفقود له مبلغ قرض معاوم في ذمته
المتر بالمبلغ المزبور وليس المفقود وكيل له أم وأخت شقيقة إذا نصب القاضي أمه فبقت عنه وكانت أهلا
لذلك فهل لها قبض المبلغ من زبد وحفظه على أن يظهر أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها مأمرا (سئل)
في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت صغيرة المتوفى في ابن آخر بالغ نصبه القاضي قديما عن عمه الغائب
لبسط الغائب قدر ما يخصه من ممتلكات أبيه المتوفى فبسطه له ذلك ونصير ذلك ليدى كما كشاف في حكمه بأن قبض
القيم المذكور صحيح وإن كانت القيمة ليست بمنقطع عن كان الناصب حفيضا بحدثة ذلك كمنهيب الدعوى
الشرعية وكتب حجة أتم معنى مذهبه بصحتها وأنفذ حكمها كحفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل
بضمومها بعد تبينه شرعا (الجواب) نعم (سئل) في أسير في الدار الحربية لا يدرى حياته ولا موته وله عقار
ومال في بلدته فهل إذا نصب القاضي ابنته الآمنة وكيلات أخذت من عقاره وحفظت ماله وقوم عليه فهل
يكون النصب المذكور صحيحا (الجواب) نعم هو قائم بدم موضعه إذا العلى بالمكان ولو بعد الاستئزم
العلم بها أي بالوت والحياة غالبا فنخل من أسره العدو وتعلم حياته ولا موته كجلى المحيط تهر وأوصعه في
البرغانة الأضاح (سئل) في مفقود له حصه من مائة من دار وله قيم خاف خرابها وانهدماها وليس الغائب
مال تعمره ويريد بيعها باذن القاضي بمن المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم ويبيع القاضي
ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بداية لقاضي يسع مال المفقود والأسير من المتاع والريق
والعقار إذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها النقطة عيا لها وما أباها لحرف الضاع فصار تدرأهم أو ذائب
يعلى النقطة منها بغير شجاع الفصولين وفيه وجهان فيهما النقص فقولوا فعل نفذ ولو باع لقضاء منجزا للقاضي
يسع عبد المفقود وأرضه إذا كان يخص بعض الأيام وفي المحيط ولو باعها للقضاء ينجز وكذا لو علم حياته
لكن لا يرجع منذ سنين قديمة بزيادة (سئل) في رجل مات عن أخ لأم مفقود وعن أخ
لأب وخلف ترك تركت كيف يفعل (الجواب) تقسم تركه كذا في شرح ما يجب أخا حقه شرعا من ستة أسهم
لأخت لأم السدس سهم واحد والأخ المفقود سهم واحد وقوله إلى أن يتبين حاله والباقي للأخ لأب

(الجواب) نعم له ضمه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء في آخر نقل عن القنبرية والغلام إذا عقل واجتمع
رأيه واستغنى عن الأب ليس لأب أن يرضع له نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فليرضع له نفسه وليس عليه نفقته إلا أن تبرع
وفيه نقل عن الولو الجنة إذا كان يرضع له شيء لا أب أو أم من الأم وقت نقل عن الأبيحي أن لاب أن يرضع له والده البالغ إذا وقع منه شيء وفي
التأخرية يتوالى المراد إذا كان صبيها أن أراد أن يرضع إلى صلب العلم فلا يرضع له أن يتعنه في كراهية الخاتنة ولكن يجوز للحسن صبيها فكان

(سئل)

أوحى إليه روحه الله تعالى يجلس في درسه خلف ظهره أو خلف ساوية مخالفة لحياته البين مع كمال تقواه اه وفيما قبله نقلا عن الغيبة الصبي
إذا بلغ مبلغ الرجال إذا لم يكن صبيحا لحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عور عور في قدمه وفي المنتط بعنى لا يحل للرجال
النظر اليه بعنى عن شهوة فاما النظر لاعتن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملقط الناصري فاما السلام
والنظر لاعتن شهوة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حتى ان واحدا من العباد روى (١٠٩) في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال كل ذنب

استغفرت منه غفرت الا
ذنبا استحييت أن استغفر
الله تعالى فعدت بذنبي
الذنب ففعل به ما هو قال
نظرت الى غلام بشهوة قال
القاضى سمعت الامام يقول
ان مع كل امرأة شيطان
ومع الغلام غيبة عشر
شطانا اه وفي الخبر في
كتاب الحج نقلا عن النوازل
ان كان الابن امرأ صبيح
الوجه الا لا ان تمنع عن
الخروج حتى يلقي اه
والاصل أن طاعة الوالد
واجبة بالنص وهو حكم
ظاهر في الشرع الشريف
والآيات والا حديث في
ذلك أكثر من أن تحصر
وايه أعلم (سئل) في غلام
عاقل الا أنه غير مأثور
على نفسه فمن فضله اليه
(أجاب) قال في الظاهرية
الغلام اذا عقل واجتمع
رأيه واستغنى عن الاب
ليس للاب أن يضنه الى
نفسه الا اذا لم يكن مأثورا
على نفسه فكان له أن يضنه
الى نفسه اه وقال في
منهاج الحنفية للعقيلي
وان لم يكن للصبي أب

(كتاب القسط والقطعة)

(سئل) في صغير لقطعه عمره سنة التقطوا جل حبله بنق عليه ويريمو يريد جل آخر أجبت اخذ منه
فهر ابتصر وضاه فليس له ذلك (الجواب) نعم كفى التتو وغيره (سئل) نهبنا اذا التقط رجل صباة
ووجد هاهنا في غيره هل ذلك المصومة يده أحق (الجواب) الصحيح أنه المصومة لان يده أحق كفى
النهر عن السراج (فرغ) قد كثر السؤال عنه وهو ما للحكم في الحاج ونحوه اذا أعيى بهم فتركه فقام به
غيره حتى عاد حاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب القطعة عند أحد والى عليه
و يرجع بمصاهرة عند مالك وعند أبيه السابعة لا يملكه ولا يرجع بشئ الا اذا استأذن الحاكم كفى الاتقان
أو أشهد عند فقده انه ينفق بنية الرجوع أو نواقط عند فقد الشهود لان فقدهم هنا غير نادوم من أخرج
منا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه اه ولا شك عند الحنفية انه لا يملكه
ولا يرجع بشئ الا ان ياذن له القاضي أن ينفق و يرجع وقد ذكر البزازی وصاحب الخلاصة وغيره في
آخر كتاب الهمته ما هو كالصريح في ذلك فارجعوا تأمل كذا في ما شئتم من الدين آخر كتاب من القطعة

(كتاب الوقت)

رتبه على ثلاثة أبواب *(الباب الاول)* في أحكام المتعلقة به من محضو بطلان واستبدال وشروط وما
يصح بيعه منه وبما يصح ثبوت أحكامه المعلقة في كتبه ومكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك
(الباب الثاني) في أحكام استحقاق أهله من زيمه واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع
انقضاء مواتجاره وقسمته ونقصه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعجارته وسكاه وأرباب الشعائر
وغير ذلك *(الباب الثالث)* في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفرار
واجبار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك *(الباب الاول)* (سئل) في امرأة
وقفت في مرض موته وأوقفا على شخص ثم على جهته موته وما تمت منه عن ورنه لم يحضر والوقت وحلفت
تترك تبرج الوقت من ثلثها فهل يصح الوقت (الجواب) نعم قال في الاسعاف اذا وقف المريض أرضه
أو داره في مرض موته صح في كلها ان خرجت من ثلثها وان لم تخرج واجازته الورثة فكذلك والا يبطل
قبيل اذ على الثالث اه (سئل) في وقف أهلي فقد كُتب وقفه ولم يوقف على شرط واقعه ولم يصلم كيف
نصرف لنظاره في شئ من أموره وليس له رسم في دواوين القضاء وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه ويذكر
واحد من الذرية بقدر معلوم من غايته يتناوله من نظاره ثم ان خص من الذرية لاعتن ولا يفعل بصرف نصيبه
من ريع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر بصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية
مستحقه من غير تمييز كره على أني ولا تقدم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم
نصرف القوام السابق ولا شرط واقفه كفى البزازی في الخلع والخصية وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم
من مومن غير والى الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده (سئل) في وقف تقدم
أمره ومات شهده له رسوم في دواوين القضاء وقد عرف من قوامه صرف غلته الى جماعة من صبيح جلا

وانقضت الحضانة فمن سوا من العصبية أولى الاقرب فالأقرب اه فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأثورا عليه ولتقديم
الأقرب فالأقرب من العصبية وثلث في اشتراط كون العصبية فاق يتخلى عليه العصبية لديه والضياح عنده واثمة أعلم (سئل) في الصبي اذا
انقضت مدة حضانته هل لعمه حصته أم لا (أجاب) نعم فيها لم قال في المنهاج لجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر
الناصري العقيلي من الحنفية فان لم يكن له صبي أب وانقضت الحضانة فمن سوا من العصبية أولى الاقرب فالأقرب والله أعلم (سئل) في الملبانة

المتقدمة عنهم اذا طلبت احوال الحضانة لابنها الصغرى من الادبيل تجاب الى ذلك واذا وجد الادب من غير محار من يحضنها بما يكون أولى من الام أم لا (أجاب) نعم تجاب الى ذلك بغير فرض لحوال الحضانة ولا دفع لمن لاحق لها الى الحضانة ولو تمتعت في حاله تامين الحالان كالحضانة كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكرة الفقة علة مستقلة برأيه الهام وأب ريد أن يسكنها مع صرة أمها أو بقرق بينها وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث كان لها رأي (١١٠) وعقل ودخلت في السن ليس لها أن يكرهها على أن تسكن معها لاسماع صرة أمها ولها أن تتركها حيث

بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستقري ريعه عن غيره ولو أسفل منه يصرقون نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الميت هل يجب احواله على ما كان عليه من الرسوم ولا يكف أحدهم الى يئنه في نصيبه الى الواقف حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل (الجواب) نعم يجب احواله على ما كان عليه من الرسوم في داوون القضاة ويعتبر تصرف القوم السابقين ولا يكف أحدهم الى يئنه في اتصال نصيبه الى الواقف (سئل) في وقف أهل قديم تصرف نظاره فهو بصرفه لذكور من ذخر بقوا قدمون الاناث جيل بعد جيل من قديم الزمان حتى انصرف رجل من الذرية من طريق الثالث من أيها المتصرف في ذلك قبله كذلك بالامعاوض ولا منازع والا تن قامت امرأة من الذرية تطالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها منقطع الثبوت ولم يسبق تصرفه مع الوقف للاثلاث من الذرية بأسلاف التصرف لذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوته شرعا ولا عبرة بغيره ككتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم قال في الحائصة رجل في بعض صفة فاعرجا جيل وادعى أنها وقف وأحضر مكافئ خطوط العدول والقضاة لما مضى وتطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصلح لان القاضي انما يقضى باعذاره وانما الصلح لا يصلح بغيره لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود اهـ (سئل) فيما اذا وقف زيدوا خمسة نصف دار لهما شائعة ما يمكن قسمته ولم يفرزها وأثناء على أنسها منهم من يرد كل منهم على أولاده ثم وهم ولم يحكموا كم حصص الوقف في حصة الشيوخ فعمل القاضي ابطال الوقف حينئذ يقع في حكم فاض وجهها الشرعي في حصة ذلك (الجواب) نعم قال في التتوي وشرحه صرح وقف شائع قضى بجوارز لانه يجتهد فيه فخلصني المقلدان بحكم حصصه وقف المشاع وطلانه لاختلاف الترجيح (سئل) في رجل له حصص شائعة معلومة من دار معلومة فوقفها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته على جهته وتمت له وحكم الحيا كم حصصه وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس فهل صرح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف شائع لا يمكن قسمته كالجمام والبر والرحى واختلاف في الممكن فأجازه أبو يوسف وبه أخذنا ما يجزى وأبطله محمد بناء على اختلافهما المتقدم فنقول تقرعنا على قول أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصص من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصرح عند أبي يوسف بجل غلة الوقف والولاية لنفسه ملتي من الوقف (سئل) فيما اذا وقف هند حصة شائعة على غراس قبل القسمة فأنهى أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهته وتمت له بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحمل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف وبصح عند محمد والشعر من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الاعظم ابطال وقف المنقول في كسب الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند أئمة الثلاثة كما نفى ذلك العلامة الشيخ اسمعيل المتق بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاويه من الوقف وفي فتاوى الشيباني وقف البناء بدون الارض صحيح والحكم به صحيح

أحببت حيث لا يتصرف عليها صرح بذلك في النظرية وانه أعلم (سئل) في بنت أدي زوج عمتها أباه قبل موته وزوجها ابنة الصغرى وقيل النكاح لتزويجها العتمة من أمها هل على نقد ثبوت ذلك بالبيعة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط حضانة الأم مادامت الصغرى لا تصلح للرجل صرح به في البحر والمنفرد عن القنية والله أعلم (سئل) في العلام اذا استغنى عن تمسكها يأكل ويشرب وليس ويسمى وحده هل لاته على حضانة أم لا ثم يصير أبوها حق ضمها اليه تأديه ليتخلق في آداب الرجال واختلافهم (أجاب) نعم اذا كان هذه الصفة انتهت عنه حضانة أمه موصرا أبوها حتى يضمه وقد ابيحت على هذا المتون والشروح ولقد روي وانه أعلم (سئل) في صغرة سنها يزيد على ثلاث سنين ولها زوج وتم تزوجه بجنسي لا غير ذلك من العصبان وغيره ما زوجها

يختص عنهم من الذرة وزوجات يعصاهم فيضيع حق نكاحهم غير بين ويختص أيضا منها ما يأكلها بها باطل هل لكن قوبه فواجده ان يمكن كتاب الوقف على رجل القاضى لمخوفه ولا على به استعسافا ان يمكن عمل تصرف النظار للماشين وفي الفتوى نظيره اذا كان وقف كتاب في دون القضاء المسمى في عرفه لم يعمل وهو في أيديهم اتبع ما في استحسانا اذا تنازع أهله فيه ولا يتنزل في المهود من حله - بما سبق من زمان من أقوامه كيف كانوا يصرون وان لم يعمل الح في ما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو ان يثبت برده حكمه اهـ من

القاضي أن يضعها حيث شاء على من على نفسه أو مالها أو بأمر الزوج بالاتفاق عليها من مهر هل حق تطريق الرجال فيها من عدل لا يقبض بقبض مهرها من الزوج ودفعها إذا بلغت وأسد وشدها أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد سحر حوا في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن الصغير عصبته أو لأم له حق حضانة يضعها القاضي حيث شاء وسقطت الحضانة كالأحياء وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن الحنفية فكيف لا يكون له ذلك مع الحنفية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد والله أعلم (سئل) في شققة لأمال لها تريد عنها (١١١) خضانتها بجواز أمتهار تريد أن تفرض أخوة

لحضانتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أتت الأم أن تخضنها إلا بالاجرة تدفع إلى العمت ولا يصح للأم أن تفرض لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها باجتماع العلماء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي وأهلها أم وأهل يدفع للاب أم خلافة الأم (أجاب) تدفع خلافة الأم لأن النساء أقدر على الحضانة من الرجال فتدفع خلافة الأم إلى انقضاء مدة الحضانة والله أعلم (سئل) في رجل معسره ابن وضيع من مباتته وبنت سهاست سنين وأمته تريد خضانتها بمجانا أو أمتهما تأجيل ذلك إلا بأجر هل يدفعان للجنة أم لا (أجاب) المصحح به في الزيل وغيره أن الأجنبية إذا تبرعت بأرضاعه والأم تطالب بالأجر ولا ترضعه إلا بها فالأجنبية أولى وأما الحضانة فالصحح أن يقال للأم أمان عمنك الولد وغيره وأما أن تدفعه للجنة أو لمن لها حق مافي الحضانة كإلى الخائسة والبرائة والخلاصة والتظهيرية

لكن في وقفه على نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أباهز أو يوسف ومنعه محمد ووقف البنات بدون الأرض من قبل وقف المنقول ولا يقوله أبو يوسف بل محمد فتكون الحكمه من كل من مذهبين وهو لا يجوز ولكن الطرسودي ذكر أن في منية المفتي ما يشهد بجواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا يتخرج الحكم بوقف البنات على نفسه في مصر في أو قاف كثيرا على هذا القطع حكم بها القضاة السابقتون ولعلمهم بنوعه ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت مقفورة للاحتكاك وتزلزلة منزلة مال وقف البناء مع الأرض من جهة أن الأرض يبس أدوار البناء يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا تعرض أحد لهم فيها ولا يزعجهم عنها وإنما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده الخصاص هذا ما تقرر من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشامي المذكور ما نصه فإذا كان وقف الدراهم لم ير ولا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شيئا فلا ينافي وقفها على النفس حيث تدعى قوله لكن لو فرضنا أن كل حنفيا حكم بمسألة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فتقول إن النافذ في حق القول بمسألة الحكم الملقق ويكفي التلقيق أن الوقت على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقوله إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملققا من قولين كما ترى وقد مضى شيخنا بخلاف العلامة زفر الدين قاسم في ديباجة تصحيح الفتوى على عدم نفاذ ونقل قضاة من كتاب فوقيف الحكم في غوامض الأحكام أن الحكم الملقق باطل بأجماع المسلمين ومضى الطرسودي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رآه في منية المفتي فليظن من أراد اه (أقول) ورأيت بخط شيخنا بخلاف ما نقله في الركني في مجموعته الكبيرة نافلا عن خط الشيخ ابراهيم السؤالاتي بعد هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى الشامي مانصه أقول وبالجواز أفتى شيخ الاسلام أبو السعدي فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه ما رأيت بخطه عن الشيخ ابراهيم المذكور (وأقول أيضا) قد وجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم له باطل إلا بالأجماع لأن المراجعين بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بمسألة نكاح بلال أو بناء على مذهب أبي حنيفة بلاشعور وبناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملققا من أقوال أصحاب المذهب الواحد فإنها لا يخرج عن المذهب فإن أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة وهي أقوال المرو يقتضونها وإنما نسبت إليهم لا لئلا يستنبط لهم لها من قواعد أول احتياطهم إياها كما أوضحته ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا من بد عليه فأرجع اليهودي به ما من عن الشامي من حكم القضاة الماشين بذلك وكذا ما في الدر من كتاب القضاء عند قوله القاضي في مجده فيه بخلاف رأيه ناسبا بمذاهبنا فخذ في حنفية فلو عدا أفسدوا بئان حيث قاله المصنف والمختلف الراي خلاف أصل المذهب كالحنفية إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحوهم أو بالعكس وأما الحكم الحنفية بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهم ما من أصحاب الإمام فليس حكم بخلاف رأيه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال ما نصه ومضى أخذ المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعا

وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضعه إليه ما تعلقه من جده وجده ثم نفعه إليها وسنه ما نفع البلوغ ويخفى عليه عندها في الأولى منها ما يضعه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى ورأيه انتهت حضانة جده ولم يبق لها عليه حضانة وإن خشي عليه لاحد فيه إلى نفسه كاستقلاله من كل ما له والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنتها من أخوة يريدون أن تزاعما من أمتهال له ذلك أم لا أم أحق بحضانتها ما دامت عازبة إذا طلبت لحضانتها أو أهل نقاب إلى ذلك أم لا (أجاب) ليس لاحد أن تزاعما من أمتهال أو بطلان حضانة الأم أحق من غيرها من كل أحد ما دامت عازبة وفي البراءة فإن الأم تستحق أخوة على الحضانة إذا لم تكن منكسرة ولا معدة لايه وهو

ياطلاعه في أي مال المضمون أو مال الابن كان لأماله وإن لم يكن له مال ولأب وجب عليها حصانته ودينه والله أعلم (سئل) في تيمم مبيع سنة دون سنتين أو خمسة دون خمس سنين أو خمسة دون سبع سنين فرض القاضي الحنفية أنهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غن فاحس هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما نحن الفاضل في مال الابن فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويستردونها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها الأجرة فمختلف قيل لا يستحق (١١٢) فقد سئل قاضي القضاة محمد بن عبد الله بن عثمان عن المشونة هل لها أجرة الحضانة بعد فطام

الولد قال لا وموضوعه إذا كان هناك أب والوجه أنها حق لها والنقص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف يستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تكل من مال أولادها بالمعروف لعل وجه آخر حضانتها وقيل تستحق على الأب ولأب هنا والحضانة واجبة عليها لتقدمها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحريم بهذه المسئلة وأما من عنه فلا يرون وقد كتب على حاشيته يستحق جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة ما به سلمه من المتوفى عنها زوجها الأجرة لحضانتها من يب أولى لكن إذا كانت محتاجة وتولد لها ن كل منه بالمعروف وهي كبيرة لتوقع تخلفها والله أعلم (سئل) في تيمم مبيع لأماله وبه أن لا يمسحس وتمتد أن لبن هل إذا طلبت من القاضي أن يرضع لها أجرة ترضاعه وحضانته عليه يجبره فلا يجبر على إرضاعه وحضانته بها

أن القول الذي أخذ به هو قول أبي حنيفة فإنه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول الأدهي رواه عن أبي حنيفة وأصحابه أبا ناعلا قال فان كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى في المقصود جواب ولا مذهب إلا أنه كذا ما كان وما نسب إلى غيره إلا بما رآه أو هو قول القائل قول أبي حنيفة ومذهبي مذهب أه (سئل) في مرض مرض الموت وقف فيه عقاره على أولاده ثم مات من مرضه المذكور منهم ولم يميز والوقف المزبور ولم يتحكم به حاكم شرعي روي عنه فهل يكون الوقف للزور وغيره (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث بالطلقة فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم سئل شيخ الإسلام عن رجل وقف دار على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على أولاده فلان وفلان كذا وقف عليهم وقصد به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا موجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث بالطلقة قال وبني أن يحتاط في ذلك فليكتب في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السادة الإمام أبي شجاع وهذا الطوابيع جميع فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غيره صحيح فيما إذا لم يكن له وارث آخر من أولاد الناصر عشر من وقف التتار خاتمة وقال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي يوفى ولدي ونسلم قال وقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا يجوز روي ولولاه تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولما الصلح حياقة قسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فمأصبا ولما وقفوا لهم وقف وما أصاب ولما الصلح فهو ميراث بين جميع ورثته حتى يشاركهم الزوج والزوجة غيرهما فان مات بعض ولما الصلح فالغلة تقسم على عدد رؤس ولما ولد ولما الباقي من ولما الصلح فمأصبا الباقي من ولما الصلح يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموات كل من كان حيا عند موت الوقف أه من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسئلة الوقف على الأولاد يكون وصية والوصية للوارث لا يجوز قال في التنوير وغيره ولا يصح لوارث الأباة ورثته أه قال العلاني لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث لأن يميزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر فكيف بعدة أخ واحد لم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسئلة الوقف على الأولاد لا يجوز ولا يصح لوارث الوصية من باب العلق في المرض اعتاقه ومجانته وقفه وصحانته وصية فتعبر من الثالث أه ولا شك أن هذا في حق الأجنبي لقوله فيما تقدم لا يصح لوارث الخ والوصية على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا يجوز أه ولصريح كلام شيخ الإسلام أيضا فقهر وأن الوقف على الأولاد وصية والوصية للوارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة وإذا لم يميز ولا يجوز الوصية فكذا الوقف سبحانه وتعالى الموقوف (أقول) في البحر عن التناهي يترجل وقد داراه في مرضه على ثلاث بناته وليس له وارث غيرهن قل الثالث من الدار وقف والثلاث من علق يصنع جهما شئ قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يميز أم إذا أجز من الكل وقفا عليهم أه فعلم أن الثالث صار وقفيا في مسئلة التناهي لا يجوز الأولاد لا ينافي الوصية من الثالث لا توقع على الأجرة فتقتل من الثالث وإن كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر منازع وأما الثالث فلا يجوز فيه الوصية وإن كانت للوارث ولا منازع لأن

(ج) لا يجيب القاضي الذي قبله لو كان الرضيع تبعا لغيره أمه على إرضاعه كما صرح به في البحر فتعلق الحانية فكيف التبرع الأخ للحضنة بهذا الحكم الأولوية والله أعلم (سئل) عن الحقة أم الأم إذا كان لها حق الحضانة وطلب من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم بذلك والله أعلم (سئل) في صغير تيمم بلغ من السن سبع سنين أو ثمانية وثلاثة أجيال طلب من عمه المهر فيجب الذي ذلك أم لا (أجاب) لا بدعي لا حق لأن كرا لا يجوز دفع المال في المنهاج للعقيل وإن لم يكن لاصي أبوا نقضت الحضانة فمن سوان من العصبية

فهل ان قال الزوج أو وكيله انهما تسندت وقالت هي استسندت يكون القول قولها في الاستدانة والانفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الزوج مع ما عليه من النفقة كروية سواء استدانت أو لم تسند لانها واجبة لها على جميع قدرتها بخلاف نفقة الأارب لكن اذا قدر سقوطها مثلا بالموت واقعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة (١١٤) حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الأمر يكفي لعدم السقوط وانما قلت

سئل في رجل صحيح مدون ديناً مستغراً قال اذا وقف وقفنا على وجهه براتعة طلع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً ثم مات فهل ينقض وقفه لأرباب الدين أولاً (أجاب) حيث صار الوقف منسحباً لا ينقض لذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط لصحة وامة التمتن الدين المستغرق بالاجماع هذا اذا لم يكن محجوراً عليه بسفه أو بدن على رأي من يراه ولا يثبت الحجر الا بالقضاء كما صرحوا به قال في الاسعاف وان لم يكن محجوراً عليه يعني المدون يصح وقفه وان قصد به ضرر غيره اهـ وصرح به غيره فقد خالف وقف المرض مرض الموت المحيط ينبغي عليه لتعلق حق الفرماء حيث نال العين وهذا لا يمتنع حتى يبي علمنا الاحكام على ذلك وما اذا كان محجوراً عليه ما حكم اهـ (أقول) قال العلائي في الدر المختار وبطل وقفه اهن معصومي بن مص مدون بجمعة بخلاف صحيح قول الجرح قال قلت لكن في مريض مات المني أي السعد وسئل عن وقف على أولاده ومريض من الدين هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوع من الحكم وتسهيل الوقف بقدر ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدلوا العلائي بما في المعروضات وأقره وقد تبعد تلبذه العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي في فتاوه به سئل في رجل عليه دين لزيد وله دار ملك فقال لا ينبغي ثمنها بقدر دينه وليس له ما يوفى به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين (أجاب) ليس للقاضي أن ينفذ هذا الوقف ويجبر الرجل المزبور على بيعه وقام الدين والقضاء ممنوع عن تنفذ مثل هذا الوقف كما أقامه المرحوم المفتي الاعظم أبو السعود أفندي غيره والله يعرفه اهـ (سئل) فيما اذا وصى رجل في مرض موته بمبلغ معلوم من الدوام ليعمر به سبيل ما في مكان مهمل البنا في طريق لبشر يمينه المارة وقف كرمه على ذلك تصرف غلظه في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركه بنحو المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح (الجواب) نعم وقف عقار على مسجد أو مدرسة ما كانا قائماً قبل أن يبنيا اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلظت على الفقراء ان في بني واذا بنيت ردت اليها الغلظة بان الهمام على الهداية من الوقف وذل المؤلف عن جده ماصو ربه سئل فيما اذا أنشأ رجل وقفه على مسجد يسميه عرفان تعذر الصرف عليه فجعل بهما أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد للوقوف على يولاً علم كانا التعمير فهل يكون الوقف المزبور باطلاً وتقسماً الا ما كن الموقوفين وروية الواقف على الغرض الشرعية أم لا (الجواب) الحمد لله كوفي كتب الفتاوى رجل هاهو مضع البناء المدرسة وقبر أن يني وقف على هذه المدرسة سقري بشرائطه وجعل أخرى للفقراء وحكم فاض بعته أفني القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معلا بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأقنى غير من أهل زمانه بمصنوعه بجزان بعضاً من المسجد بل هو الاصل فيها قد كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع المبنى البناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يبن موضع البناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أحقر بما عاين به الامام صدر الدين من البطلان والله اعلم كسبه الفقيه عبد الرحمن النعماني في عنه (سئل) فيما اذا وقف هند دارها بمنزلة على أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم ثم على جهة غيرهم يحكم بوجوب الوقف كما شرع حكماً شرعياً على وجهه

بالموت لان الاطلاق باقيا منه فيه خلاف قال في الجبر والذي يتعين المصلحة على كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط لما في منته من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها اليه في مقاديرها انها تدعى أمراً عارضاً وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر وصرح به والله اعلم (سئل) في سترة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتدال فيه ومعت في ذلك أمر زوجها حتى صارت تشاركه فيجب لها النفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم (سئل) في الزوج هل عليه ان يسكنها دار مفردة ليس فيها أحد من أهلها وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها وديناها ويعينون الزوج عن ظلمها ان اراده وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد من دار ذات بيت من غير مرافق (أجاب) نعم على

الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهلها وعليه أن يضاً ان يسكنها في قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها وديناها ويعينون الزوج عن ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيت لأن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت وخلوة وما يحد به من انفسه ان يسكن كما صرح به كذا علمنا والله اعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدة الغائب عن مجلس الحكم زوجته وولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبسرها لاشتققة على يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في الجرح في أول باب النفقة ان يشترط لوجوب الفرض على القاضي وجواز منه شرائط احدى ما طلب المأثرون ان في حضرة الزوج وانما عجل

يقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس اليه وذلك في القبيضة السفر وحيث كان حاضر في البلد ميسر الحصار المتأخر لا يجوز الفرض في شيعة ولا يلزم كالمعصر بخلافهم والله أعلم (سئل) في رجل ولي تزوج غريمه ولم توجد النكحة بعد وهو يتعهدا بارسال النكحة فمن الرملة الى غزة فرضت عليه دراهم لئلا يفاضي غريمه وهو في الرملة من غير ما راجعته احضاره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) فرض النكحة من القاضي قضاء كالمصروا به وقد (١١٥) يجوز ولو وجب الغائب على قول زفر لحاجة

الناس وفقالهم وقد صرح في البحر ناقلا عن الصريقة ان شرط صحة ايجاب النكحة في شيعة الزوج ان تكون المسافة مدة السفر فالهوى قيد حسن يجب حفظه فانه فيبطلونها سهلا احضاره وصراحتهم اه فقد انتقلت العلة التي لاجلها خالفنا نأهرا في رواية وعلنا يقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في شيعة الزوج مع سهولة احضاره وصراحتهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بنية شبهة من امهاودخل بها قبل ان يوفها بالمحل والا ن تركها عند امها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبة بالنكحة والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معترفا به لا (أجاب) على الزوج وزفها وكسوتها واسكنها حيث سكن وايفاء ما بذمته من مهر مداتها واذا امتنع من ذلك يجبس لينفق عليها ويجبس ليوافها ما عترف به من مهر مداتها والله أعلم (سئل)

في حادثة ذلك وماتت عن اولادها المزبور بن ثم انتقروا اولادها باعوا القمار بعدما أطلق لهم قاضي القضاة بيهما فهل يصح البيع ويكون حكاية بطلان الوقف أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكاية بطلان الوقف حيث لم يحكم بيلز ومما كثر في وجهها الصبح الشرعي وأطلق القاضي القوارب البيوع كالمصريح به في التتو روعه ووافق بذلك الثرثاني والمولى أبو السعود وغير الرمي بطلان المعتران وفي الاسماعيلية فيها اذا وقع بذرا اساعلي نفسه ثم وثم على جهة رتمته وتزك بها كحنبلي في غير وجه خصم ثم باع الواقف القمار ايجاب حيث لم يكن الوقف مخصصا له فلها اكم أن يحكم بصحة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على المحرم الشرعية مانعا من ذلك اه وأفتى بذلك على هذا السؤال المارحوم المولى عبد الرحمن أقننى العمادى مفتى دمشق (أقول) وبصحة بيع غير المسجل أقننى نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أقننى سراج الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال في بحرمان هذا على قول الامام المرجوح أى من أن الوقف انما يتب بالقضاء وعلى قوله حال الزايع المفتى به فان كان حذبا مقلدا لمصعبه ما حل لانه لا يصح الا بالصحيح المفتى به فهو مزيل بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تفر بعالي الصبح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد أفتى به العلامة قاسم وأماما أقننى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية بتن صحة الحكم ببيع قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي يجتهد وسهونه اه كلام البحر وأقره في النهروان والدر المختار وبأنه ان العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه انا خلافا لما ذكره أولا كإقتضاه ما شئت على البحر فرأجها وأماما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غير اساسه من المتقول ولو كونه وقفا على النفس فلا بد له من حكماء كراه (سئل) في قاعة قديمة عامر محكمة البناء في محلة أمينة مرغوب في السكنى فيها تزوج بامرئ من أهلها وأرضها مفر وشة بيلاط قديم من عهدوا افتقار الا ن يريد بعض مستقفي الوقف بيع البلاء المزبور بلا وجه شرعى وفي ذلك تغيير صبغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عمدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الانشجار الموقوفة المخرقة قبل قلعها بخلاف غير المخرقة اه بحر من البيع الفاسد تحت قول المان وما وسط ومثله في العمادى بيمين الفصل العاشر ولا يجوز لناظر تغيير صبغة الواقف كأقننى به الخبر الرمي والحاو في وغيرهما فكيف يتابع الحسين بالمسوغ شرعى (سئل) في انشجار الوقف الغير المخرقة اذا ثبت يسهوا وشاها وعدم الانتفاع به الا لاطباو في بيعها وقامها الحنفى والمصلحة لجهة الوقف ثبو تا شرعا بعد دعوى شرعية فهل يجوز قلعها وبيعها (الجواب) نعم وفي فتح القدر ورسائل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يبيع بعضها ويبقى بعضها فقال عابيس منها فاسيله سيل غلثها وما تبقى فتركه على حالها اه وفي التبراز بقوله الفضلى وبيع الانشجار الموقوفة في الارض لا يجوز وقيل قلع كبيع الارض وقال ايضا اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غلثها والمخرقة لا يتابع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف وفي التتو روعة توت وقف على ارباب معين في يمتد باع ورت انشجار التوت بماز لانها بنية النكحة فلما اراد المشتري قلع فواتم الشجر غلث لانه ليست ببيع ولا امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع القوائم كان

في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة فهل اذا رفعت أمرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وأمرها بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة وتزولها حيث كان عالما بالنكاح أو رهنه عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى البحر وهو المختار في كثير من الكتب وبه فتنى صرح به في النهروان والقسا عليه اليوم للحاد فقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره ميسر والله أعلم (سئل) في المرأة اذ حملت نفسها قبل استكمال ما شرط فقله لاهن المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها منه وهل يجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا (أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلت نفسها به

هرحت المتون فاطمولا ظهر على السكتي مع فتر ما في بيت بل ولا في دار حبل ثم تفرغتها بالمائة من الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ونفي زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كالتزامه بالقضاء ولا تسقط بحسب الزمان ولا بنسبة الزوج (أجاب) نعم النفقة تصدر بنافي الزوج الرضا كالتزامه بنافه بالقضاء ولا تسقط بحسب الزمان والنسبة والله أعلم (سئل) في امرأة تريد زوجها أن يعيب عنها وتخشى من عدم (١١٦) النفقة وتريد أن تأخذ منه كثيرا بالنفقة قبل بيعها القاضى الى ذلك أم لا (أجاب) نعم يحبسها القاضى في أخذ الكفيل الى

خليفة منه اه من الفصل السابع وفيها قبيل الفصل الرابع والعشرين الانحجار الموقوفة اذا كانت غير مصرية يجوز بيعها قبل القطع لانها هي الفسلة بيعها والمثرد لا يجوز بيعها الا بعد القطع كبناء الوقف اه (سئل) في مبروق وقف غير مبرور يد التولى بيعها بن المثل قبل القطع لما رأى فيه من المصلحة لا وقف فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة الماذ كونه قائمة بينة أخرى أن الفرض من البيع كل مفرق تدريج البيعة يكون لمن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بينهما وبين الآخر ميثاقا لا يباع الوصي دار الصغير من رجل قائلا أنها متوجهة الى الخراب وقصر المشتري فيها زمانا وعمرها قليلا كبر الصغير وصار بالغ الذي على المشتري بان يبيع الوصي اياها باطل لان الدار كانت معمورة حين باعها الوصي منه كان القول لله غير أصح قوله ان الدار كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقد وقبل بينة المشتري على أنها أي الدار كانت خربة وقت البيع لانه ثبت صحة البيع وبينه الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لان تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا يجزى تفصيل بينة المشتري ولا لتقبل بينة الصغير كذا في فتاوى التجار بة والفتاوى الصغرى وغيرهما اه وكذا باع المتولى اشتجارا والوقف وقلت وادى أهل الوقف أنها كانت مفرقة وقال يابسة واجبة القطع بقدر الهلاك قبل قوله بينة في براءه تنقسم الضمان وكذا بينته عند تعرض البيعتين كذا في هامش القول لن في البيوع وفي الخبر به للمصر به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفاها على الوجه الشرعي وفيها تنقلان الكافي من كتاب الشهادات اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترة اه في المسئلة بعد ثبوت الشلو وعدم الانتفاع والحكم بصحة البيع كيف تسع بينة المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشباه من الدعوى أي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى (سئل) في دار موقوفة على الزرية سكنت بها امرأة آمن خربة بالواقف مع زوجها وقد غسبر زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غسبه الى ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى ابن اشلبي رفع أمر الشخص المذ كرو لولي الامر في امرهم بسد منه واعدة الوقف على ما كان عليه ويؤدبه على ذلك التأديب الزجره الا لا تقبه و يثاب في الامر ايد الله الدين وقع العادة والمعتدين على ذلك التواب الجزيل اه وفيها جواب عن سؤال آخر لشيخ الاسلام نور الدين الطبرالسي جميع ما غسره يلزم ما عا له الى ما كان عليه وهدم البئر وقلع الاشجار وتغير النول واجب عليه ما لم يزد وكذا يلزمه عمارات ما لبس البئر والسقي وأخر ما تنضم اه وقال سراج الدين فاري الهداية في تناواه ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غسره اليه أنفع لمصلحة الوقف أو أكثر بعادئذ منه الاخر وفي مغير لمصلحة الوقف وهو متبرع عيما نفقة في العماره ولا يحسبه من الاجرة وان لم يكن أنفع لمصلحة الوقف ولا أكثر رعا أن يزدحم بسد ما صنع واعدة الوقف الى الصفة التي تكن عليها بعد تخرير وما يليق بحاله اه والمسئلة مذ كورة في الخبرية من كلب لا يار ان في فتاوى الكازر وفي تنقلان الحلو في جواب سؤال المانصة ويطالب بسد ما غسره بصفة عين الوقف حيث لم يكن الوقف فيه مصلحة الى آخر ما حرره (سئل) في ناظر وقف باع حماما ونفعا لاحتياجه الى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدر وشوكة فاشتراه منه وقلع الحمام

شهر وهو قول أبي يوسف استحسانا ما نوع عليه الفتوى كجلى الولوالجية والظاهرية وبرهما والله أعلم (سئل) في امرأة فضحت السر من زوجها فطلب منه كفلا بالنفقة فكفله والله فيها وفيما يسترتب لها عليه شرعا فسافر الزوج فرفض أمرها الى القاضى فرفض لها ما يكفيها وابتنها مقدارا معلوما لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على والده الكفيل فهل هذا الكفالة صحيحة فهاهنا تطالب أجمع ما شئت بنفقة أم لا فلا تطالب بها الا زوجها (أجاب) نقل في البحر من الذمير بجواز أخذ الكفيل في مسئلة مرد اسفرواه كانت الفتوة مفرضة ولا فراجعه ان شئت ولا تخلفه مبسوط على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كصريحه في الولوالجية فطلبها مطالبة أجمع ما شئت بنفقة هي كجو ظاهر والله أعلم (سئل) في النفقة المستدانة

بأمر القاضى بعد موت الزوجه فله ان يطالب الزوجه وأما البتوتها ليدوام تركها أو هو خير (أجاب) هو خير وبني لما صرحه صاحب البحار فله أن يهرها بالاستدانة دون أمر الزوجه ما أن يصير له المطالبة على شخص الزوجه والمرأفان طالب الزوج فلا كلام انه وفيه نازله في ما له وان أصبح التركة فأنضم منها ترجع الوتة عن الزوج بحسبهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجت رجل دفعها أبوها لجلس وأمره أن يغفل عليها برهبان أن تخطل زوجة جدها وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكنل الزوج ذلك دفع منها عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطالب العشرة اليه فحق له ذلك حيث كانت قيمته بنفقة حتى نفقه في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربعاً تر يدأ له (أجاب)

نعم له ذلك قطعا أبجسما شاعره بمحس من المهر والله أعلم (سئل) في شتمه لأماله الهائم ونال وإن شاءهم ميسرون فغسل من شتمه بقصتها (أجاب) تجب على أمهال على خالها ولا على أبنائها أمثال الخال فليأمر حوايه من تأخير أبي الأم عن الأم فكيف يأنه الذي يدعيه وقد نص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبية لم يخرج غير العصبية كخاله ولهم مشاركة الأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر أبو الصغرة أمهال التي هي منكوحه الغير بالانفاق على الصغرة من مالها وترجع عليه (١١٧) ففعلت ثم مات هل ترجع في تركه أم لا

(أجاب) نعم ترجع في تركه كما أوصفت ذلك في ساشني على البعير الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالحيض بسمة مقر وش فدل بضع ذلك أم لا وإذا قام بعدم الصنعة هل يلزمه رد الزائد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب) لا بضع هذا الصنعة كما حرمه في البصر فلا عن النسخة وترجمه في الترخاينة نقلا عن الفتاوى الكبرى وبخبره في الوالولية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جواز كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الأرجح إذا دفع بناء على أنه لازم له رجوع فيما زاد على نفقة مثلها كما نالو طالت عدته ولم يكن لها المصالح عليه تطالب بكفايتها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل قبض بعض مهر بنته الصغرة وأنفقه عليها وعلى نفسها معسرًا وماتت هل ما بقي موروث على فراش الله تعالى ولا يرجع عليه بعمى أم أنفقه أم لا (أجاب) نعم ما بقي

وبني مكانه دار أهل بضع السبع المزرع على الوجه المذكور ولا بعد ذلك فيما يلزم عليهما (الجواب) أما لناظر فزله العزل وأما ذو القدر فزله من قطع ماله وضمات قيمة ما قطع مودعه إلى متى الوفاء مع صلحة الجلم فإنه لا قدر في مقابلة قدرته تعالى لأحد من خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف (سئل) في انقضاء الوقف المشتبه على أبحار وأشباه مكسرة ملقطة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لمجملها وعدم الانتفاع بها للوقوف وأبعها للتوريث بسبب ذلك من رجل بن هو ضعف عن المثل الثابت ذلك مع الحفظ والمصلحة للوقوف بالينة الشريعة فهل يكون البيع جائزا أم لا (الجواب) مسئلة بيع أنقضاء الوقف صرح بها في كثير من المعبرات من جهة ذلك صاحب الهداية فإنه قال ما لم يدم من بناء الوقف ولا تصرفه لم يحل كفي عبارة الوقف احتياجا وإن استغنى عنه أسكه حتى يحتاج للعمارة فنصرفه فيها لأنه لا يدمن العمارة يليق على التأيد فيحصل مقصود الوقف فإن مست الحاجة إليه في الحال صرفها فيها والأسكه حتى لا يتعذر عليه ذلك وإن الحاجة فيبطل المقصود وإن تعذر إعادة عنيته إلى موضعه يبيع وصرف غنائه إلى المزمة صرفا للبدل إلى مصرف المبدل ولا يجوز أن يقسمه يعني النقص بين مسقفي الوقف لأنه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه وإنما حقهم في المنافع والعيون حق الله تعالى فلا يصرف إليهم غير حقهم اهـ وقد حصل بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف لم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن إجارته وتعميره هل يتاح أنقاضه بقوله إذا كان الأمر كذلك مع بيعه بما راحا كم ويستري ببنه وقف مكانه فإن لم يكن وده إلى دورته الوقف واحد أو لا يصرف إلى الفقراء (سئل) في خرابه حارة في وقف أهلى تعمل الانتفاع بها وضعت عن الغلة وليس في الوقف غير حاجتي يعمر بها أو أدت الضرر وادى الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما فيس الحفظ والمصلحة للوقف ولو بالارهاق لم يشتري بها دار أخرى كترفعها وأد ريعا وأحسن متعافا هل انقضى ان يفعل ذلك بوجه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ماصوره هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجاب الاستبدال إذا تعين بان كان الموقوف عليه لا يتفق به وقت من يرغب فيه ويعل عليه أرضا أو دارا ليعمر به بعد نفقه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصور وقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الوقف يبيع ولكن يربح شخص في استبدال أن أعلى به اهـ أشترى به ما منه في حق أحسن من صفق الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه ولا خلاف جاز اهـ قال العلامة صاحب التهذيب في الفتوى المذكورة ما نصه ورأيت بعض الموالى عمل إلى هذا ويخبره وأنت تخبر بان المبدل إذا كان قاضي الحنفية فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالارهاق والدان بركة الوقف اهـ وقد أفتى بجواز الاستبدال بالذو وإذا كان قيمة مصلحة للوقف جماعة من العلماء لا اعلام منهم العلامة خليلي الرملي وتليذه الفهامة السيد عبد الرحيم اللطفي والحق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم من العلماء الاعلام روح الله تعالى روحهم بدوا السلام والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في البر المختار وفيها في الأشباه لا يجوز استبدال الصغار إلا في أربع قلت اسكن في معروفات الفتى أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الأمر الشريف بمنع استبداله وأمر بان

بذمتهم ورث على فراش الله تعالى ولا شيء على الأب ما قصه وأنفق ماله كونه معسر الله ذلك حال أعاذه نص عليه كثير من علماؤنا والله أعلم (سئل) في كبره فقيرة تهاجر وأهل تعب لها النفقة عليها أم لا تأم تجب على الأب (أجاب) تجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم (سئل) في شتم لأماله وله ابن عم فقير وأهل تعب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم وحده أم عليهما أم لا (أجاب) تجب نفقته على أمه لا على ابن عمه ليس يعمر وإن كان وارثا وشرط النفقة على القرى بأن تكون محرما لله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعى من البيت الذي كان عليه لكامله لم يبق له ما كان في دار أخرى تعتانها هل تكون أنشرب ذلك تسقط نفقة عدتها

أم لا (أجاب) نعم تكون نائمة فقسقا نفقته أو مضيقا بالعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر فلا عين الذخيرة المندة إذا خرجت من بيت العدة تنسقط نفقتها ما دامت على النشور وفي الزايلي شرط وجوب النفقة أن تكون عسيرة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت خنيس المايعة ولم يختلف أحد من أئمتنا في سقوط نفقة المندة بالشرع من بيت وصحب عليها أن تعتد فيه بغير وجع شرعي والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أي أن يسلم غطلقها (١١٨) ولها من غطلقها هل يلزم الزوج مؤخر صدقاتها ونفقة عدها أو نفقة الطفل وهل لها صدقاته

بصر بأمر السلطان تبع التراجع صدور الشريعة اه فلحفظ اه (سئل) في دور متعددة معلومات من قبل واقفها المتعدد من المختلفين يبعث دار منها بحكم ما بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يرى ذلك وحكم بحسبه فبمن معلوم وقضه نظار الوقف ليشتريه واه عقار ابده والا لاحتاج بقية الدور ولتعمير الضروري ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور ومقتضية بآخرة مجله تصرف في التعمير ويريد النظا الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لأجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من غير المازد كورة (الجواب) نعم لأن ثمنها صار وقتا بمنزلة عينها ولا يسلمع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في فتاوى القلي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدراهم معلومة استبدلها بصحرا صوابه فبعضها هل يكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشتري بها ما يكون وقفا مكانه وقد تصرف في عبارة الوقف الضرورية باذن قاض ذلك ويستوفى من غلة الوقف بعد العمارة يشتري بها ما يكون وقفا كالأول ولا تكون ملكا للموقوف عليهم ولا راسمة الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج إلى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف لا تناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم كالأصفي على الفقه النبوي والله تعالى أعلم اه فقتضاهما أن تصرف البدل في عمارة الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المال والله أعلم (أقول) وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بأنه بعمر من مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف فعلا لعدم الضرورة اه ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا يصرف ببيع وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله من حوادث الوقف ولو كانت البينة الشاهدة بتسوغات الاستبدال يكذبها الحس بكوشود وملائبان الدار ساعة للاستبدال لا لتهدياها وحكم القاضي بشهادتهم وبيع كذا كرم شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة آن الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يقضي بأن عمارتها آن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالتضاء بهادة هود الاستبدال حيث بداطل اذهو ميني على ينسبة يكذب الحس فهو غيرة مالي راجع جابعا لحكم بوجوه أما إذا لم تكن كذلك فلا رافقه أعلم خبره من الوقف ومثله في فتاوى الشلبي والشيخ اسمعيل (سئل) في فاطميتين على وقف أهلي استبدلتا بساتين معلومتا بخره في الوقف المرقوم من رجل استبدل الأمر عاصمستوفيا لشرائع الشرع مع ثبوت الحظ والمصلحة في ذلك الوقف بمحكمة ما يستدل ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعية عين فهل يصح ذلك وإن كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه (الجواب) نعم قال في العبري وأبلى كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعين في بلد القاضي إذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كقوله في الخلاصة والرازية وبالله أن تنهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقصر على الصلة الامام فخر الدين فاضلنا في فتاواه المشهورة كقوله الاشيا من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح وإن لم يكن في ولايته والمسئلة منصوص عليها في ديب القاضي التخصاف (سئل) فيما إذا كان نصراني دار معلومة وقفها في حقه ميمر على قسافس

(أجاب) نعم يلزم الزوج مؤخر صدقاتها ونفقة عدها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الشاب وهي أحق بمصانعة ما دامت أيتها الله أعلم (سئل) في رجل مات عن أثر أو بعة وأولاد ذكور وبنات كانهم قاصرون وعن ثلاث بنات بالغت وليس القاصرون مال ينفع عليهم والأخوات الثلاث البالغات يدين الفقر ولهم حصة شقيقة مرسرة هل يجب نفقة الأيتام القاصرين على العمة المرسرة أم لا (أجاب) نعم يجب نفقتهم على عتهم المرسرة والقول قول الأخوات أنهم معسرات بايمانهم وعلى مدعى اليسار عليهم البينة وقد صرح عثمانو بأن المعسر كالتب والمصلحة صرح بها في البحر والنديرة والولاء الجيتو كثير من الكتب قال في البشارة وهذه النفقة تلجب الأختي النوسرين فلا تلجب على اقراء لا قبل ولا كثير لأن هذه النفقة تلجب بطريق ايسله والشرع تلجب على الانبياء دون الخقر امواله

أعلم (سئل) في رجل تشهر بزوجته فادعت الذمة باني دار والدها فبمطلق ان ذهبت إلى دار والدها لا تعود النصارى ان ذره إلا بدخلة استودعت الذمة باني دار والدها بغير اذن زوجها ثم اتى بغيره في عدها إلى شتام السنة الحولف عليها هل يلزم زوجها نفقة مدة فتمت عدها أم لا (أجاب) نعم يلزم زوجها نفقة الزمان ما قامت باعتداله فصدق في فتح القد برأى النشور المسقطا للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بغير زوجها أو امتنعها عن أن تنجي إلى منزله وهما موافقة الزوج على أقامتها عند والدها تشبه بالحس موحدة زوجة سقوط نفقتها أم لا (سئل) في رجل غلب عن زوجته هل يجب أن ينفقها أم لا (أجاب) لا تلجب كما

صرح به في الخلاصة ثم بالامتناع الرجوع عليه ما ذكره الله أعلم (سئل) في صغير من اهلنا أم فقيرة عاترة وقع عليه له وأب غائب غيبة منقطه تهل بلزم عهدهما فقهما أم لا (أجاب) نعم بلزم عهدهما فقهما لا يجوز إلا غيبا لا قريباً بأثمة الأم وفقرها وغنى الم وجبت عليه نفقةهما الحامل لهما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم وعم معمران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب) تجب على الأم لاعلى الم لانها أصل والنفقة على الأصل ولو كان معسراً وغير الأصل إذا كان معسراً حكمكم الميت والله (١١٩) أعلم (سئل) في المرأة إذا كانت فقيرة

ولها ثيمان لهما مع غنى
أمرها القاضي بالاستدانة
والنفقة عليها فاستدانت
هل الاستدانة تكون على
من تجب عليه النفقة فتكون
على الم حيث كان غنيا
وكانت فقيرة ترجع عما
استدانت عليه أم لا (أجاب)
نعم تكون على الم إن كان
غنياً وكانت فقيرة وترجع
بما استدانت عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله
زوجة وبنات قصر وابن أخ
يتيم فاصروحه ما يتصل
من أُملاك له نفقة زوجته
وبناته القصر وابن أخيه
اليتيم القاصر والغائب
عليه دين وبعد مودحه
ما يتصل من الأُملاك لبعض
أصحاب الدين فهل يدفع
ما يتصل من الأُملاك
المذكورة لعله لنفقتهم
ووجعيتهم أم لا صاحب
الدين وابن الأخ المذكور
له نصف الأُملاك فما الحكم
(أجاب) المقر وعندهما
والمتطوع في كتب علمائنا
إن الغائب إذا كان له عقار
له غلة لقاضي أن ينفق على
زوجته وأطفاله من غلته

النصاري الموجدون يومئذ ثم من بعدهم على القساقس وإن تعذر ذلك فعلى قراء النصاري وكتب بذلك
ملك فهل يجوز الوقف ويكون لفقراء النصاري (الجواب) يجوز الوقف المذكور وقال الإمام الخفاف
في وقف أهل النعمة قلت فما قولك قال جلدت على هذه صدقة موقوفه تجرى غلتها على فقرا مبيعة كذا
وكذا قال هذا جزأ من قبل أنه إنما صرف في هذا إلى الصدقة الأخرى أنه لو وقف وقفاً على قراء النصاري
أنى أجبر ذلك وكذلك لو علم ولم يخص فقال بحري غلة صدقي هذه على الفقراء قال هذا جزأ قلت فما تقول
لو جعل الذي أرمأه صدقة موقوفه فقال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فإن خربت هذه البيعة كانت غلة
هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء والمساكين
ولا ينفق على البيعة من ذلك شيء قلت وكذلك إن قال تجرى غلة هذه الضيقة على الرهبان والقسيسين قال
هذا باطل قلت فإن خص الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى
قارئ الهداية إذا وقف الذي على الكنيسة أو البيعة فهل يجوز أجب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث
عنوك إذا وقف على الرهبان والقسيسين وإن وقف على قراء النصاري جاز اه (سئل) في ذبي سريض
مرض الموت وقف داره على نسيه النسيين ثم من بعدهم على كنيسة كذا ثم هل من مرضه المزبور بعد
ثلاثة أيام عنهما وعن زوجة وأخوين شقيقين لم يجز واذل فهل يكون الوقف غير جائز (الجواب) نعم
قلت وكل وقف وقفه الذي يعمل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكنايس وبيوت النيران
والاسراج فيها ومربتها ليس ذلك باطلاً قال بلى اه خفاف من باب وقف الذي ومثله في الاسعاف
والجور وغيرهما والوقف في المرض وصية فقيرتين الثلثان كان أخنياً والورث لا يجوز إلا بإجازة الورثة
ولم يجز واذل في مسئلتنا (سئل) في ذبي وقف وقفاً على نفسه وعلى ذريته فإذا انقضوا فعلى الحرمين
الشريفيين بشرط أن لا يورثا لاعتقاد بقدره ولا يتعاضداً ولا يعمل بماله الا ضرورة ثم إن الواقف آجر من آخر
وتجمل لست سئلت من كل سنتين عقد وحكمه بحليل ثم فرغ عن الوقف فهل بالفرغ لا ولاده يفسخ الإيجار
ويضيء مال الساكنين وهل له حبس الوقف حتى يستوفى ماله (أجاب) وقف الذي على نفسه صحيح وأما
على أهل الحرمين الشريفين فنلوا كلامهم أنه لا يجوز لأن وقف أهل النعمة لا يجوز إلا إذا كان مقر به عندهما
وعندهم حتى لو جعل داراً مسجداً للمسلمين لا يجوز وإنما يجوز وقفهم على مسجد القدس لأن ذلك قربة
عندهم الآن يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشريفين ويلي قوله على أهل الحرمين
و يكون آخره للفقراء بناء على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤداً وإن لم يذكر التأييد وأما الإجازة
المذكورة فإن حكم فيها حكم براها بعد تقدم دعوى ارتفاع الخلاف وهذا الجواب أمثلته من تحت يدي
على ورقة السائل لعدم خشيته والله تعالى أعلم فتاوى الكاظمي من الوقف على الخائف ولو وقفها على
مصلحة بيعة كذا من عمارة ومرة وسراج وأخرت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس
أوقاف للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة لاسراج أو الفقراء والمساكين ولا ينفق على
البيعة منها شيء اه اسعاف من باب أوقاف أهل النعمة فتأمل فله فيسعد ما قاله الخائف من قوله الآن

وليس له أن يقضي دينه وإن كان الذي سده مقر به لانه إنما يرضى في حق الغائب بما يكون نظراً له وحفظاً للملك وفي الاتفاق على
زوجته وأطفاله من ماله حفظاً ملكه وفي وقاؤه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفتق في ماله فينفق عليه من غلة
نصف أملاكه كذا في الحري وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضي لليتيم قدر من النفقة أمر حلالاً بنفق ذلك عليه من ماله
ولنا احتياج اليتيم إلى نفقة لم يكن له ماله أصري بنفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به فعلى هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع في
ماله إذا ثبت ذلك وإنما احتج إلى الإتيان لأنه يدعى ديناً ودي الدين يقتصر إلى البيت وإنه أعلم (سئل) في رجل يجمع بين امرأتين في دان

بالعسر من والمعرض على القاضي أن ينظر بقوى الله تعالى في ذلك واقفه بما عملوا بمصر فله في عبادته الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير
والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأه فصار ينطق عليها التزوج ويحسب حقا أنه إنما ينطق عليها التزوج فما امتنع عن التزوج به وتزوجت
بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الحائض بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المحقق رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع
لأنه إذا علم أنه لم يتزوجها لا ينطق عليها كأن ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطا لفظا (١٢١) وفي التمسك والدي عن بعض آل أبي

الخصية سكران ولو زوجوا
وقرأ ثم ترك الأب المعاقبة
هل لهذا الخاطب أن
يرجع باسترداد ما دفع فقال
أن فسر ذلك على الناس
بأذن الدافع فليس له حق
الرجوع وإن لم يأذنه في
ذلك فله ذلك أه وهو
مرجع لما علق في الحائض
وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي
أن يبدل منه والله أعلم
(سئل) في رجل عسر
تزوج بكر ابنة ولم يدفع
لها مهرها الشروط فجعله
ولم ينطق عليها ولم يكسها
وقد أضر ذلك بها لاجدا
هل يجب عليه أحد الأمرين
الذين أمر الله تعالى بهما
لقوله تعالى فامسك بيمينه
أو تسريح باحسان وهل
إذا فسح النكاح كما يرى
الفسخ بذلك يفسخ لنسبة
الضرورة الاحتشام
واضطرابها له أم لا (أجاب)
نعم يجب على الزوج أحد
الأمرين اللذين أمر الله
تعالى على رسوله صلى الله
عليه وسلم بقوله عز وجل
فامسك بيمينه أو تسريح
باحسان وفي صدور الشريعة
وأخصنا بلا شاهد والضرورة

التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب
الوقف المذكور وكفى الرجل إثباته على لفظه الواقف به قال في الحائض أو ما الشهادة على شرط الوقف
وجهاه ذلك ثم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الشهادة على الشرط والجلال ما لتسامع
وهكذا قال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ طهري الدين رحمه الله تعالى أه وأفتى بذلك العم وغيره (أقول) في
فتاوى الشيخ السمعيل سئل فيما إذا كان زيد طائفة في وقف ومشرط مبلغ معاوم في كتاب الوقف فهل
إذا اعترف الناظر أن هذا الكتاب المشروط فمذكور في كتاب الوقف بغير ما عطاها معاوم الوطائف على مقتضى
شرط الوقف الجواب نعم أه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي قبل القسم الثاني من مسائل الوقف
من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف ليحسم بحايه أه والظاهر أنه يلزم بذلك
إذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما قلناه عن الشيخ السمعيل وحديثه ففعل ما في مسئلتنا
على ما إذا لم يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما إذا كان زيد يقار فقال إذا امتنعت فقد وقعت
عقارى على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه (الجواب) حيث علقه بغيره فلا يروى به ملكه قال في الهداية
وهو الصحيح كذا في التبريد لم يرد بعد الموت من ثلث ماله لأتبعه بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله
الرجوع عنه إذا حكمه بمك الوصية فيصير بيعه وقال في التنازع لا يجوز تعليق الوقف بالاضافة إلى وقت الاداء
أضافه إلى الموت المطلق فهو وصية فيصير ولو رجع عنه صهر رجوعه (سئل) فيما إذا كان بغير بدأرض
معاملة متصرف فيها بطريق الأرباب لمعاوضه ولو رثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة ولا زالت قائم ناظر
وقف أهلى يعارض فيها بمقتضى ما يأمى في الوقف المزبور مستند في ذلك مجرد ذكره في كتاب وقف يسيد
منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا قبله من نظار الوقف وضع يدها لجهة الوقف فهل حيث كان الأمر
كذلك نعم الناظر من معاوضته يدفعها بعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر
الأرض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم لأن جمج
الشرع الشريف ثلاثة البينة والأقرار والنكول وكتاب الوقف إنما هو كأعده بخط وهو لا يعتمد عليه ولا
يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا ولا يتزوج شئ من يد أحد الأبيح ثابت معرف (سئل) في امرأ أم وقفت
وقفا وشرطت لنفسها فقط بعدة أضعفها ما واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد يردون بيعه فهل لهم
ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في النسخة في الفصل السابع من الوقف وإن شرط في الوقف
أنه أن يبيع ذلك الوقف بشرط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال بحمد الوقف باطل وعن أبي يوسف
الوقف جائز والشرط باطل ذكره انخفاف أه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو قال على أن
إلى بطله أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو وهنه أو قال على أن لفسلان أو لورثتي أن يبطلوه أو يبيعوه وما
اشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجاء على قول يوسف بن خالد السبني لا بطله الشرط
بالحقه أبى بالعق أه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعها أو صرف عنها إلى حاجته فالوقف باطل وهو المختار
للقوى ومثله في الجرعين البرازية قلن أن المقتضى به البطلان (سئل) فيما إذا كان بيد زيدا

(١٦) - (فتاوى حامد) - أول (في التفرق لأن دفع الحاجة إليه لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تخدم بقرضها وغنى
الزوج في المال أمر متوهم أحسنه أن أن يصب القاضي أثبا شاق في المذهب يفرق بينهما وقد اختار كثير من علماءنا ذلك عند شدة
الضرورة وهو عما ينشر صدر الفتنة لما ضمن دفع الحرج والاضرار بالنساء والله أعلم (سئل) ما شقة تال زوجة الفقيرة على زوجها
النفقر (أجاب) نفقتها ما أتد به النفقر ضمن الطعام فإن كانت معه مائنا كل فها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فإن لم ترض
وطلبت فرض الدراهم فمذكور وقدر ضررهم ما دام على حاله وإن أخذت بغيره عرها أو رخصه يقوم بحسبه كقول المفتي به والله أعلم

(سئل) في رجل قررت عليه زوجة فمقتو كسوة ففعلها طلاقا وجعلها قبل هذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فأزاد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وإن كانتا مقررتين كما في البرازية والنصرة ومذ كور في فاضلنا ومقتضى كلام الخصاص وأقبح به صاحب الحر والفتوى بخلافه فالشهر رواه أنه علم (سئل) في رجل طلق زوجته وأتوا كان القاضي فرض له عليه نفقة في غيبته فهل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) (١٢٢) نعم يسقط وقد سئل صاحب الحر عن شخص عليه نفقة مقدرة وزوجته وكذا كسوة

ومنت المسدول يدفع لها ذلك ثم إن طلقها طلاقا رجعا هل يسقطان أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة إن كسوة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في غيره فكل من طلق في طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما جتمع عليه من الشقاق بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا أن الزوج عندهم سقوطها بالطلاق كالزوجة خصوصا وقد أفق به الشخان كما في الأخيرة وبني السنين الصدر الشهيد والشيخ الإمام ظهير الدين المرغناني ثم قال فتأخر كلامهم أنه لا فرق بين الطلاق الرجعي والبان لأن في صيرة الخاتمة والظهير به قد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي وقدم قبله عن الأخيرة ما ضرره ولو طلقه الزوج في هذه الوجوه يسقط ما جتمع عليه من الشقاق بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الإمام أبي علي الأسدي وكذا قول وجدنا رواية هذه المسئلة في كل

مما لم تصرف فيها بل ريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعلمه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلا عارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعي أنها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد ما مائة على ذلك فهل إذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بمجرد ذلك قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفا على زيد بن عمرو وذو واليد بعد الوقف ويقول هي ملكي وأقام الذي بيننا أن يدعوا وقفا على زيد بن عمرو وذو واليد بعد الوقف كان ذلك في يده يوم وقفه فلان الإنسان قد يوقف مالا على كسوة وقد يكون ذلك في يده بعد إجازة أو عار به أو نحو ذلك اهـ وقد أتى بجملة العلامة الشيخ اسمعيل المفتي بدسوق كجهود كور في فتاويه بخلاف ما إذا شهدت البيئة أنها وقف عليه وقفا فلان فهو ملكها فاتها تقبل (أقول) قد مرح بذلك أيضا في الخبر به من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بخلاف كرايس من الوقف أيضا ما نصه وقد ذكر في جامع الفصولين زاهرا للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع لو كان قديما وقفا مشهورا قديم لا يعرف واقفا مستولى عليه ظاهرا فادعى الموتى أنه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالتحيز به يجوز اهـ فاما أن يجعل ماصرعي خلاف المختار أو يجعل ما نقله في الخبر به عن جامع الفصولين على ما إذا كان غصب الظالم ثابتا بأحد الخيخ الثلاث أو يجعل ماصرعي الاسعاف والخصاف على ما إذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا يمكن علم الشهود على الوقف بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة به وقفا وهو ملكها فلتأمل (سئل) في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل الشهادة بالشهرة لا يثبت شرائط الوقف في الأصح كمرح بذلك في البر والفتوى بروايتي على أن قدس أيضا بان الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير مقبولة (سئل) فيما إذا كان يدين بدعوا معلوم بتصرف فيه هو أو من قبله من مدة تزيد على أربعين سنة لا معارض ثم مات عن ورثة قام عروا لا تدعي عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوا على ذلك ومضت هذه المدونة مع عمره وبذلك ولا منعه مانع شرعي والسك في بلدته فهل لا تسبح دعواه المزبورة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك المدعى ثلاثا وثلاثين سنة لم يكن له مانع من المدعى ثم ادعى لا تسبح دعواه لأن ترك المدعى مع التمكن يدل على عدم الحق طاهرا اهـ وقد أفق في مثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المفتي بالمعالي العثمانية وسئل في هذه الصور عما إذا جتمع القاضي بين الشهادة وحكم بزعم العقول والوقف من يدالورته وكسبه جعله فينفذ حكمه أو لا وما يلزم ذلك القاضي فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر جملته بعزل (سئل) فيما إذا وقفت هند حصة مشاعة منقولة غير متعارف وقفا قابلة للقبض على نفسها ثم وثق ذلك الذي حاكمه ولم يحكم بغيره كما كراهوا وجهه الشرعي فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وقفت مبلغا معلوما من الدراهم على وادي بنتها فلان وذلان وقتها صحابتهما أسما لا الموتى مصلحا يحكموا ما يبتجى وجعلت آخره مائة ولا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور أمرا (الجواب) نعم وثق بذلك مفتي الدولة العلية المرحوم على أفندي وفي الخاتمة من وقف المتول عن زفر رجل وقف المراهمة أو طعام أو مكيل أو يوزن قال يجوز قبله كيف يكون قال يدفع

ومن المسدول يدفع لها ذلك ثم إن طلقها طلاقا رجعا هل يسقطان أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة إن كسوة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في غيره فكل من طلق في طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما جتمع عليه من الشقاق بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا أن الزوج عندهم سقوطها بالطلاق كالزوجة خصوصا وقد أفق به الشخان كما في الأخيرة وبني السنين الصدر الشهيد والشيخ الإمام ظهير الدين المرغناني ثم قال فتأخر كلامهم أنه لا فرق بين الطلاق الرجعي والبان لأن في صيرة الخاتمة والظهير به قد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي وقدم قبله عن الأخيرة ما ضرره ولو طلقه الزوج في هذه الوجوه يسقط ما جتمع عليه من الشقاق بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الإمام أبي علي الأسدي وكذا قول وجدنا رواية هذه المسئلة في كل

الطلاق وبه كذا في المصدر لشهدوا الإمام ظهير الدين المرغناني اهـ وقدم قبله عن النوبة أنه حرم بسقوطها الدراهم بالطلاق كقول مسو يابنهما وكذا في الظهور كذا في غيرهم من كتب وهذا إذا لم تكن مستدانة بأذن القاضي كاهو الصبي والله أعلم (سئل) في الخلاء هل هو موطأ فرض لا نفقة تنقيرها القاضي بالزوجة أم لا (أجاب) نعم هو موطأ للنفقة المقضي بها مما تناولوا كان الطلاق رجعا تصرح به في الخلاء والبرازية وغيرهما من الكتب وأقبح به الشيخ زين بن يحيى وولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاوه صرح به في الخلاء بغيره وقد عطف أبنا عن الخلاء نعم ان الطلاق رجعي والمسئلة ظهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بتجلايهض مع

صرح النخل بالسقوط وقد أثبتنا فهاهنا كما في الصدر الشهيد والامام يظهر الذين وفوا رد النخل به واستفاض واقفه أعلم (سئل) في رجل
محبوب مستغفر غائب عن وجوده تحت انه يطرع نفسه في الاحوال ولا يعتل أصلاً ما قبل لولا رد على سائل جواباً به وإذا أشد به الجوع أكل
منه أو راوا يعلم الذي به ما يكون غير انه أشد حلا من هو محقق الجنون لا مال له ولا نول له وجهاً أضرب بها هذا الحال لأنها بسببه عادمة
المعاش وفائدة الرأس وله أموسر هل يفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) (١٢٣) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت

الزوجه والأعصار بسبب
ما شرح في السؤال من سوء
الزواج وعدم الاعتدال
وجبت نفقته على أبيه الموسر
وكذلك نفقته زوجته إذا
احتاج إلى خادم يقوم بأمره
ويذكر كاهن المحرق في المذهب
والله الفقهاء الذين يذهب
في البصر نقلاً عن الخلاصة
يجوز الابن على نفقته وجهاً
أبيه ولا يجبر الابن على نفقة
زوجه أبية وفي نفقات
الحواشي قال غير وابتان
في رواية كقولنا في رواية
المتأخر نفقة وجهه والاب
إذا كان الابن مريضاً أو به
زمانة يحتاج إلى الخدمة أما
إذا كان صحيحاً قال في
المصنف فلي هذا لا فرق بين
الاب والابن فإن الابن إذا
كان بهذه المثابة يجبر الاب
على نفقة خادمه اه وظاهر
ما في التسمية ان المذهب
عدم وجوب نفقة امرأة
الاب أو جارية يتهم أم ولده
حيث لم يكن بالاب علة وأن
القول بالوجوب مطلقاً كما
هو رواية عن أبي يوسف
اه ما في الصريح وقد عرفت به
أن المذهب عند الحاجة إلى

البراهم مضاربة ثم تصدق بفضله على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ووزن يباع يدفع عنه مضاربة
أو بضاعة كالبراهم اه ومثله في الدرر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من أصحاب زفر اه (سئل)
في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كاهل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كالحصير بذلك
العلامة الأسفل في خزائنه قال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام حطيب والمؤذن يعبر
(سئل) في مدرسته معلومة متجمل واقفها لها المام أو جعل له معلوماً من البراهم في كل شهر ورتب مقدارا
من الشئ وقد فها وقت مسلاة التزويج وصرف الامام في المعايير المذكور وفي فاضل الشئ المرقوم مدة
حياته وما أن الواقف وصرف الامام في المعايير وفي الفاضل بعدم مدة الثلاث قام بعض خدمة المدرسة
بعارض الامام في أخذ فاضل الشئ المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في
ذلك الموضوع أن الامام يأخذ فهل الامام أخذه (الجواب) نعم بعث شيعا إلى مسجد في شهر رمضان فاحترق
و بقي منه ثلثه وأدونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذ بغير إذن الواقف ولو كان العرف في ذلك الموضوع أن
الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه قنينتين متفرقات الوقف (سئل) في بناء
دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع فتمسك بقول الامام الهمام فعرضه المتولى في ذلك وتمسك
بإزوم الوقف على قول الصحابين وحكم الحاكم بجمته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضي
لم يصادف قول محمد بن جهم الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كذا في المتن ولقول أبي يوسف
من جهة وقف المتقول لأن أبو يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكرام كاخيل والابن في سبل الله
تعالى فقط لا في غيرها فالحكم حلق في أنه باطل بالاجماع وعبارة المتن في هذا (أقول) وصرا الكلام
في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة ثم صلبها لكو بر يدناظر الوقف
الآن الدعوى على الرجل بغير ان الغراس في الوقف بتصرف النظر قبله في جهة الوقف واقامة بينة عادلة
على ذلك فهل تسمع دعواه ويثبت وقفه على الرجل من ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لاخوين
عقار وقفاه على نفسهما ثم بعدهما على أولادهما ثم وشرط أنه مادام كل منهما حياله أن يدخل في
الوقف ويخرج من شاه ومات أحد الاخوان عن بنت ثلاث وماتت أحداهن عن أولاد فخرج الواقف
الحى وأولادها من الوقف ثم جعل لهم حصصاً ثم رجع الواقف وراد الأولاد فخرجوا عن
بعض أو أقر زه الواقف المزور إلى ما شرط لهم قبل الإخراج فهل ليس لهم ذلك والأخراج صحيح (الجواب)
نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤنث جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤنث معين الوقف سنة ثم بعد مدة
فرغ أحد منهم لبنه الثلاثة فباعه وقرهم القاضي في ذلك وصاروا شركاء في البشارة لا لأن لم يعين
الواقف جماعة معينين ولا عداً مخصوصاً بل أطلق وقال على مؤنث الجامع المذكور يدخل البنون
المذكورون في الوقف لأنما فهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والسئلة مسطوية على الخبرية من الوقف
(سئل) في اقتضاض الوقف إذا تعدد عودها لملها وتجب ضيعاها وعدم الانتفاع بها إذا باعها ناظره بن معلوم

الخادم يجب نفقاته وجهاً أيضاً لأنه لا احتياج إلى الخادم صارت من جهة نفقته فوجب عليه فقير وأنه إذا ثبت ما شرح فيه نفقته ونفقة
زوجه عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يشتهى الطعام الكثير ويكثر زوجه تناوله ولا يجبر عليها في تناوله لما يكفها منه فهل إذا ثبت
ذلك يفرض القاضي عليها نفقته من البراهم أم لا في الكسوة وماهى وما قدرها وما اعتبارها هل هو بماله أم بماله أم باعتبار حالها معاملة
(أجاب) النفقة نوعان يمكن وتلك التي تكفي من معين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتمسك المرأة من تناوله مقدار كفايتها وليس
لها أن تطالب بغير النفقة كذا صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها حاله من مقتضى طلب القرض

وان لم يكن هذا الوصف فان وثقت أن تأكل معه فهاو لعمت وان شاعته يرض لها بالمعروف على قدر ما لها أسوة أمثالها محبت ظهر
للقاضي أن يضربها ولا ينطق عليها وأما الكسوف فقد ذكر في الظهيرية أن عمدا ذكر درعين وخيارين ومخلفتي كل سنة أرادهما صيفيا
وشربا اه والرع والقصص يعني بخصاوصها والصف وخصاوصها والشتاوفي المحتين ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعدات
فيصعب على القاضي اعتبار الكفاية (١٢٤) بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولاشأنها باعتبارها لهما كما لفتحة والله أعلم (مثل) في

رجل قد دللنا به الصبر عقد
نكاح على صغيرة سنهات
سنوات فرفض القاضي
على الصغيرة في غيبته لهذه
الصغيرة نفقة قبل النكاح
بها بطلب والدها هل يصح
انفرض المذكور ثم لا ولا
يلزم الوالد الولد (أجاب)
لا يصح الفرض من وجوه

٣ قوله وكتب على صورة
دعوى مأمورة له الخ هكذا
وجسد في بحر نسخة شيخنا
المتفق التي يخطونها على
علم من هذا الارتباط
بما قبله ولانما بينهما
تفاهر كما لا يخفى والذي ظهر
في أن يخل هذا بعد نحو وثقة
من هذه النسخة عقب قول
شيخنا المتفق قد يسهل آخر
كلامه بعد جواب العمادى
عن السؤال الثاني بعد
هذا ليكون استشهاده على
جواب العمادى منه
حديث اسأل الاتى
بعد هاهنا كورثه أن
أولاد الميت يختلفوا مع
عهم في شرط الواقف
وقدرت في نسخة شيخنا
المتفق مذ كورثه أيضا بعد
قوله في آخر كلامه

من الراهم هو غن المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور موصيا (الجواب)
نعم وفي جوابها الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد اقروا ودعوا المسجد الى الخراب
وبعض المتعلمة يستولون على حشمة المسجد فانه يجوز أن يباع الحشمة باذن القاضي وبمثل الثمن وبصرفه
الى بعض المساجد والى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام آتى شجاع في رباط
خبره هو في بعض الطرق ولا تنفع به الماروة أو قال يجوز زعفران الرباط آخره تنفع به الماروة لان
الواقف غرضه من ذلك انتفاع الماروة يحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام
الدين من القسم الثاني يؤيد بالاحكام في قرية تغرب القرية وانقرض أهلها وعند هذه القرية بقرية
أخرى فيها حوض يحتاج الى الاتحسين تلك البئر يجوز أن تؤخذ الا حرم تلك البئر وينفق في الحوض
ان كان عرف البئر لا يجوز والا بدنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف البئر فطريق في ذلك أن يتصدق
بها على فقير من الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة القبطن لو أراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق
لا بأس به اه (٢) وكتب على صورة دعوى مأمورة له اننا ملنا شرط الواقف فوجدناه مكتوبا فيه ثم من
بعد أولاد الموجودين فهذا اسم سائر أولاده الموجودين وقوله فلان وفلان قد كثر الشئ لا ينفى ما عداه
فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا انتم واحمروا بكم عليكم ان
لا تشرکوا الا به مع الله تعالى قد حرم أشياء كثيرة قال عليه الصلاة والسلام لا أحد منكم اكبر
الكثرة قالوا يا رسول الله قال الاشارة بالله وعقوبه والدين مع الله وردا أشياء كثيرة انهم أم اكبر الكثرة
وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معرقة بطريقين فنقد المفسر فكون معناها أن أولاده
الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أى لا موجوده من الاولاد غيرهم فعبد الرحمن المذكور لا ينكر
بقسمة هل الوقف أنه ابن ابن الواقف فيكون يقتضي ما ذكرنا حديثه بعد الوقف صوتا الكلام
الواقف عن الغرض ودر شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من يصح له من الاولاد أو ما يجوز من اثبات كون
جسده حدث بعد الوقف فهذا لا ينفى استحقاقه اذا كان واضع اليد ومتصرفا بصحة من الوقف فان وضع
الريضة فاطعوا ما قلوبهم وضع يده كان بطريق المصادقة وقد مات المصدقون فبطلت المصادقة واولادهم
تج المصادقة فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومتصرفا قبل المصادقة
(أقول) أول كلام المؤلف بوجه أن تعيين الاولاد باعلا لا ينفى من عداهم والمتقول خلافه في أوقاف
الخصاف من باب الوقف على ورثة فلان مانس واولاد على ولده بدوهم فلان وفلان فعند خمسة أنفس ومن
بعدهم على تنقرا كانت الفلانة لولاه الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولده بدوهم فلان وفلان من حديثنا
من الولد من مانع من هؤلاء الخمسة كان سهمهم غلظة هذه الصدقة لهما كين وكذا الحال في كل من
عوت منهم كسهم لهما كين اه ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عتاق وقف بيد اثنين من مات
أحدهما من ولادتهما متفاوت عهده في شرط الواقف انهم يدعى أن شرط الواقف بطلنا بعد بطن وانهم
لا يستحقون في حصة المذكور حصة ولادتهما يدعون أنه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصة أبهم

تنبه فكنه وانه غير مختار كما يباد ليكتب فيه السؤال الاتى وجوابه للمؤلف وماله هو بعد المؤلف العمادى في
جوابه بعد ما يدكرامة من هذه العمادى بقوله وكتب أى المؤلف للعمادى على صورة دعوى مأمورة له الخ استشهاده كما قد علمنا لكنه
م يفسل فيمنضيق بيبض كورثه ذكر جميع ذلك ثم لامة تعالى على كين كل طبعه رحمه الله اذا كان الامر قلنا ان يسهل على
هلمنى سمته من عمل هذا الذى ذكره عن المؤلف فى العمادى وما قلته بعد ما بعد آخر قولى تنبيه في آخر كلامى بعد جواب المؤلف
عن اسؤال منى بعد هذا والقدره ثمة ثمة تنبيه معنى هذا فى هامش نسخة نسبنا أيضا لاستغناء بغيره والله سبحانه أعلم اه أجد

منها أنه لا نفقة لصغيره لا تطلق الجماع ومنها أنه لا يصح على الأب نفقة زوجته وأبنائه خصوصاً غير المحتاج إلى خادم بخدمة ومنها أنه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد ولا الخال هذه مائة أعلم (سئل) في امرأة أُرسلت إلى زوجها وهو في موضع قبيح من رسل لها النفقة المقررة لها عليه والخال أنه كان يدعوها النفقة التي موضعها دون مسافة تقصر فأبى هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن أجاب ليس لها ذلك حيث وقفاها المجهول على (١٢٥) ما هو المذهب خصوصاً ما دون مدة السفر

لأنهما مطلق في ذلك فنسرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكومة بها بالحكم بالنفقة للناشرة بالمثل وأما أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في الصنفين البديع أنه الصنع نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وأما في غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي مسرة أو وجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز ذلك قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فنفسقه والباقي دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في الجروقيه يعتبر في الغرض الأصح الأيسر والحاصل أنه لا يكلف فرق طاقته ولا يجبس في شيء لا يقدر عليه لعدم ربه وأما أعلم (سئل) في زوجين معسر بن تطلب

وكل برهن على ما دعاه فأبى البيهقي أولى (الجواب) بينت دعوى الوقف بطنا بعد بطن أولى كما صرح به في الدور والنفقة وغيرهما والوقف بين أصحاب من مات أحدهما بقي في يد الخالي وأولاد الميت ثم الخالي برهن على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيبه والوقف واحد قبل وينصب خصم من الباقي ولو برهن أولاد الآخر أن الوقف مطلق عليهم وعلينا فيمنه مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى كذا في القنية تدور من آخر الوقت (أقول) ولعل وجهه ما قالوا إن البيهقي ثبت خلاف الظاهر والظاهر لا يطلق وإذا اذالم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف على الزرية يصرف إلى الجميع بالسوية كما صرح في ثبت التقييد ثبت خلاف الظاهر وقد رجحنا ما ثبتت أن زيادة نفقهاز يادعوه وهذا كله قبل القضاء بأحداهما والأول سبق أحدهما وفتى به باقي الأخرى لما قالوا إذا تعارضت البيهقي وسبق القضاء بأحداهما لفت الأخرى فتنبه (سئل) في دار معلومة بغيره في ملكه يزوجه لسكران منهما ما صحت معلومة بغيره ففاه على نفسها ثم من بعدهما على حصة ومصلحة وسلمها لهما لولد وصود ذلك منهما في حصة ما فهل يكون الوقف جائزاً (الجواب) نعم ولو كانت الأرض بين زوجين قصد قايماً بجاهل صدق موقوفه على المسكين ودفعها معالي قيم واحد جاز اتفاقاً قال الماتع من الجواز عند محمد والشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولو جردها لوجودهما معاً معهما ولو وقف كل منهما ماضية على جهته جعل القيم واحد أو سلمها عاجزاً اتفاقاً لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة بر منة وسلم الكتاب لولد أو لآخرين ريد الرجوع عنه أو أخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في الخبر تحت قول الماتع ومنقول فيه تعامل وجوز الفقه أو البت وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اهـ (سئل) في بستان جاري وقفيه له حائط محيط بجوانبه الأربع أنهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته والوقوفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم قال في الخبر نقل عن الأصناف إذا امتنع يعني الناظر من العماره وله أي الوقف غلة أجبر عليها فإن فعل فيها أو أخرج من يد مخرية أو أائل الوقف (سئل) في واقف جعل غلة وقفه والولاية يصلي لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز لواقف عند أبي يوسف أن يشترط انتفاع من وقفه وقوله بنفسه لما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته أي من وقفه ولا يحمل ذلك إلا بالشرط فعلم أنه مشروع لأن الله لم يكن أميناً فلقاضي عزه ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت إليه لأنه مخالف للشرع فدفعنا الضرر عن الفقهاء ولو صار بعد لا يبعد لا ينتقل الولاية إليه كذا في المحيط شرح الجمع لابن ملك (سئل) في تدوير نخاس موقوفة وقهاز يدعى زيد ثم قام رجل من المستحقين يكلف الناظر به ما بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه على جهات بر معينة وجعل فاضل الوقف لغيره وأن يكون توجيهاً للبر المأذون بتولي الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالبر من غيرهم فكيف الحكم (الجواب) قال في الأصناف يجب صرف الغلة على

زوجه من زوجها ما فوق نفقة المعسر من جلا قدرته عليه فإن نفقة المعسر من المفروضة عليه (أجاب) ليس لها ما فوق نفقة المعسر من وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ماعته المعسر وقد اعترفوا به إلا أن كل خير للشعر والنزول في بيت وليس للزوجة من القطن ونحو ذلك إذا طلبت فوق ذلك لا تجاب إليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في أزواجين إذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الأغنياء وما حادفتي في باب النفقة (أجاب) نعم يجب نفقة الأغنياء قال في الخبر اختلاف في سد السائل أو أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما أنه مندر بصلاب كذا قال في الخلاصة به يقتضي واختاره الوالحي مع الإلزام بالنفقة تجب على المورس ونهاية اليسار لأحد لهما ولديتهما نصيب

فيقدر به والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وبمعناه في الخبر ١٤ والذي يظهر للفقهاء البلوى في انفقته ان الاول اولى بالقبول لان النصاب بنام سريع النفاذ اذا توافقت عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فان تكون كسوها (أجاب) لها من جس كسوها لغيره في كل سنتين وان اى قيسان واحد للشاة وواحد للصيف ونجاران كذلك وحلقة مما يكون مثله (١٢٦) فقراهم اهل الاعصار المتوسطين ولا ذوى اليسار والرجوع في ذلك العرف وتختلف

باعتلاف الناس والاوقات
 هذا خلاصتها قاله علماءنا
 في ذلك والله اعلم (سئل)
 فيما اذا غلبت زوجة وجتمعت
 باليهما الى مصر من الامصار
 وتركها بلا نفقة ولا متفق
 ففرض القاضي لها بطلبها
 مبلغا يرمي بنفقة زوجها
 ففرضها مائة دينار واذا
 لها بالاستدانة للفرض
 المذكور فاستدانت ذلك
 وانقضت مدتها غيبه
 طويلا وقد طلقتها الزوج
 في اثنا عشر من ذلك المص
 ومضى على طلاقه مدة ولم
 تعلم به ثم علمها انها قد
 قصود والى الا ان لم يثبت
 الطلاق فهل لها الرجوع
 بتغير ما ستدنته وانفقته
 الى ثبوت الطلاق ام ليس
 اهذهذا (أجاب) نعم لها
 الرجوع بذلك ولا تستقط
 النفقة المستدانة بالطلاق
 مطلقا بانها زوجها واذا
 كذبت في استناد التلاق ولم
 يثبت بينة يصح في حقها
 كونه طلقها في الحال وكانت
 ابعة - فحق النفقة
 واسكني والله اعلم (سئل)
 في رجل فرض عليه ان يرضى

فقهر كسوها الزوج ومضى مدته على طلاقه وانقضت مدته من اجل ان صدق ونسب النفقة والكسوة المقرتان
 واحدة وثيقة عدة فلا (أجاب) ان كذبت في الاستدانة لم يقربها من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقت
 فلا نفقة ولا سكنى وأما النفقة فكسوها المقرتان فيصدقان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصبي والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض
 القاضي محضونة الام المقيم قدر استغنىها واذن لها في افاقها بالاستدانة كذلك لترجع بما انفقته في مال البنية فانفقته الام مدتها في الحال اذ
 لم ير لها بمال مدتها ولها في يومين غنى وتريد الام ان ترجع بدل ما انفقته في المدخل التي من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة البنية فيها

لهذا التام لا (أجاب) نفقذي الرحم المحرم لا يجب بدون القضاء لانه من العلق والخصومة كجرحه في العرق فقلان البدائع
فلا يجب ذلك إلا على أن الإلزام يرجع عما نفقت في اللغة المذكور وعلى القول الأول الكويرة غير مقضى عليه ولا يتأصل في تقديره ما مضى عليه
باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضره القاضي عليه وغيرها وأما الاستدانة ليس لها الرجوع أيضاً فشرط الاتفاق مما استندت
لأن ما في العرق لا في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما استندت كقيدته (١٢٧) في المسبوط النهاية وغيرهما حتى قال

الفقهاء هنا في مفهوم كلام

صاحب الهداية وقال اذا

أذن القاضي في الاستدانة

ولم يستدن فانها لا تسقط

وهذا غلط بل معنى الكلام

أذن القاضي في الاستدانة

واستندان انتهى وأيضاً

المذكور الرجوع بما

أنفقت على مال البنية

لا على العمى وأذا لم يكن للينمة

مال لا يصح أصل القرض

المذکور لتقييده بالرجوع
في المادة الأولى

في حالها والحاله انه لا مان
من اكله

لها ما صرح به في البرية

وغيرها وبه طلب البصائر
الكتاب في التلخيص المصنوع

مايكسبي اومالى اسراى

خليل

عيسى عتمان حسني

حسن	اولاد
محمّد	اولاد

اولاد
أولاد

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تجيب بقوله عليه السلام

ما يورثه من غيره ذلك

من شأن القضاة كثيرا

ما يقع الغلط في هذه المسئلة

لعدم التأمل في كلام

الفقهاء وقلة التمييزين

بقربه لطلبها أخوها المضر

سنۂ نبایں واستمرت بہا وکان

فيما عدا الشهر المضروب لها

أليس وانسكرفالقول، وله أن

يُصَحِّحُ هَذَا اللَّهُ بِمَنَ وَ يُطَالِبُ

ذوره عن غير ولد وأولاً أصل منسأ إلى الأقراب فالأقرب إلى الوقت فهو نصب شوق الذكر وإلى أمه فخط دون أخته غير (الجواب) متى ذكر الوقت شرطين متعارضين بعمل بالآخر منهما عندئذ لا نه ناسخ كما في البراءة فآخر الوقت ذكر في الأصل سابق قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ونفعه الكثر روي عن الحنفية فيعود نصب التوفى المذكور إلى أمه فقط دون أخته غير لكنهما أقرب إليه منهما قال في الاستيعاف ولو قال أرحى هذمه صدق توفيقه عنه عز وجل إلى أقرب الناس مني أرقأ إلى ومن بعده على التساكن إلى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون لفظة لا معدون أخوته شرط واقف بتصرف فقلناه أن من مات من في الحنفية والخبر بالبرهانية (مثل) في وقوف أهلي ثمة من شرط واقف بتصرف فقلناه أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فقصيه ولده فمات امرأة من أهل الوقف لا عن ولد بل عنها بل لها بنان مات في حياتهم فاهل ينقل نصيبهم من بيع الوقف لابني ابنها لور حيث لم يكن لها ولد بل عنها (الجواب) حيث شرط الواقف أن من مات عن ولد فقصيه ولوه ينقل نصيبهم من بيع الوقف لابني ابنها لورور بن حيث لم يكن لها ولد بل عنها ولم يتم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الواقف حقيقة في ولد الصلب أو البطن الذي كان لم يكن ولدا الصلب أو البطن بنسبه وقد لا ين كلفه الور والاشيا موفيهما وقيل ولده أو أرحى ولده زيد لا ينحل ولده إن كان له ولد صلب فان لم يكن له ولد لبطن بنسبه ولدا إن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم النحول وصحح فاذ ولد الوقف ولرجع من ولد ابن السيلان اسم الواقف حقيقة في ولد الصلب وهذا في المرد أما إذا وقف على أولاده دخل النسل كذا كرات الطبقات الثلاث بلطف الوالد كلف في الغدر وكأنه لعرف نفسه والأولاد مفرد أو جماعة حقيقة في ولد الصلب أشباهه تعالى أعلم (أقول) في مسئلة الوقف على الأولاد لمغا للجمع كلام سابق فخر يما (مثل) في واقف توقفت وقفا على جهات معبرات ومعاقل من المعابر المذكورة تصرف لأولاد أرحاها نخل المذكور والآتي سواء مات أخوها نخل من أولاده الثلاثة وهم عيسى وعثمان وخديجة ثمات عيسى عن ابنه حسن ثمات حسن عن ابنه محمد ثمات خديجة عن أولاد أولاد أمات بآزهم في حياتهم ثمات أولاد أولادها عن أولادها الموجودون الآن عثمان بن نسيب ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة نخل يخص بالفاضل من ريع الوقف المذكور بعد المعابر المذكورة عثمان بن نسيب بغيره (الجواب) نعم كما صرح به في الاختيار شرح المختار بقوله ولو قال وقف على أولادي يدخل فيه البطون لعموم اسم الأولاد لكن يقدم البطن الأول فإذا انقضى ثالثي فمن بعدهم يشترك جميع البطون على السواء فربهم وبعيدهم اه وأما إذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذا كرات الطبقات الثلاث بلطف الوالد كلف في الغدر وكأنه لعرف نفسه والأولاد مفرد أو جماعة حقيقة في الصلح أشباهه قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة وفي سائنها للتسليم المقدس لكنه يحتاج إلى تفرق فإن في الترتاب ما يتخلف ظاهره أنه قال ولو وقف على أولاده وجعل آخر الفقراء ثمة بعضهم تصرف إلى الباقي وإذا ما أوصى بصرى إلى الفقراء أو بصرف إلى ولده اه وأجاب المؤلف بين بن الكلامين فرفق أن الذي في الأشيا موقوف على أولاده فقط وأما في الترتاب في فإنه

لفرع كثرة الاستلابه كمنزوع مثل هذا الحادثة والله أعلم (سئل) في امرأتين من زوجها
 عرض أنهما ينالسا فاحلها مع بشر لأن تعود في شهرها وان مضى الشهر وتعرض فهي طالق فكثرت
 ندور ولها نائب الحكيم ينالسا نفقة زوجهما المذكور وحضر أخوها الطلها وهي مقبلة تنالسا لها ليل النفقة
 جلاني النية أم لا (أجاب) حيث عصت أمره صارت ناشرة فلا تسحق نفقتها إذا ادعت أنه أطلق ليل الا لاها منه بدية
 لأن بسنة العنوا والله أعلم (سئل) في شخص ضيق ما يترتب بدية بكون من كسوا امرأته المجرى عليه أدهل

الضامن بما ترتب على الزوج بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نكحان الضر والتأثيرات بقوله غيرهما والله أعلم (سئل) في أن يسحب هل تحب نفقة على ابنه المعسر (أجاب) إذا كان الابن معسرا لا كسبه أوله كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تحب نفقة عليه كما أقدمه كلام النزاهة وغيرها والله أعلم (سئل) في كسب ولا يفضل من كسبه شيء عن نفقة هل يفرض عليه القاضي نفقة لأمه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض (١٤٨) لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما إذا كان كسوبا له عيال بعدهما إلى عياله وينفق على

الكل حيث قدر على ذلك قال في البصر ناقلا عن شرح الطحاوي ولا يحبر إلا على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسرا إلا إذا كان كسبا زمانة أو فقرا فقط فانهما يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الحاشية ما هو قريب منه فراجع إن شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غلب منها زوجها وتركها لا نفقة فيكم بضع نكاحها القاضي اشافى ونفذ القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها زوج نفسها لم يأت. في الحنفى أو يشترط أن تقع كاهها على مسند الهادي بولي وباشترط أن تكون حادثة عنده غير حادثة الحنفى (أجاب) نسأل أن زوجها الذي حبس قلنا بنقض الفسخ خالية عند الحنفى أيضا وقد سئل قاضي الهادي عن امرأه أعتقت قاض أن زوجها سائر عنهم ولم يترك لها نفقة ومالت بضع نكاحها بغيره وماتت على ذلك وحكم به كغيره

جعل آخره للفقراء فيحصل على ولد الصلب وبعد للفقراء وأما ما في الأشباهه يصرف إلى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التناهي (أقول) وفيه نظر وإن ذكر الفقراء حذف من كلام الأشباه اختصارا لأن كل وقفا لا بد أن يكون مؤبدا أو يكون ماله للفقراء وإن لم يصرح بلفظ التأبد على قول أبي يوسف المعتمد وعندنا لا بد في جهة الوقف من التصريح به أو يأتي عقب هذا عام الكلام ما في الاختيار والأشياء (سئل) من قاضي الشافعي حرم سنة ١١٤٩ فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ممن بعده على أولاد أو غيره مضانهما على وشعبان وعلى خضر أو غاسو به بينهم ثم من بعده على وشعبان المذكورين على أولادهما المذكورين ثلاث ومن بعده خضر أو غاسو به أولادهم وأنسابهم المذكورين ثلاث على الفرقة الشرعية لذكر مثل حظ الأنثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم وأعقابهم عن ولد أو ولادة أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك أولاده أو ولادته أو نسله أو عقبه من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم وأعقابهم من غير ولد أو ولادة أو نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في وجهه وذوي طبقته من أهل الوقف يسد في ذلك الأقرب فالأقرب إلى الترتيب ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف ترك ولدا أو ولادة أو نسل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا أجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم وليتق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على مصارف ومساخ الحرمين الشرعيين هما مكة المكرمة والمدينة المنورة وعلى منورها الصلاة والسلام وعن ميراث وأوقاف المرقوم وأل الوقف لشعبان وعلى خضر أو غاسو به المذكورين أعلاه ثم نسلهم أعلاه المرقوم عن غير ولد أو نسل منه ثم نسل شعبان عن غير ولد أو نسل أسفل منه وتصرف على نصيبهم ما من ريع الوقف لكونه في ذر جهم ما أقرب إليهم مائة ذر على أو بعين ستهو وأولاده وذرية لا تتعد ذلك إليهم عن ذكر حتى يختصروا في الأثر من ذرية على المذكورين وهن فقراء الأموات متولى وقف الحرمين يريد تزوج الوقف من أيديهم بقتضي الشرط المذكور فهل ليس لهم تولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (الجواب) المحمدية الهادي إلى سواء السبيل وهو حسي ونعم أو الكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين الشرعيين مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بقتضي ما ظهر لأن من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال في الأسعاف في باب الوقف على أولاد نسل الولد ولادة الولد أي ما تناهوا لأكورا كانوا أو أمانا اه وقد شرط الواقف المذكور انتقاله للحرمين الشرعيين إذا لم يبق لهم نسل فع وجود النسب لا ينتقل إلا بالشرط المذكور وقوله أنه على شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الأصول في بحث الحروف أن على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا يعقوب على أن لا يشركن بابه شيئا وذكر بعده على الشرط حقيقة توفى شرح المنار لأن ملك كذا على تدل على الشرط حقيقة أي ثم قال فيحصل عليه ذلك مكن اه والشرط إذا تعقب جلا متاعا لطفه متصلا به فانه للكل كما

ذات وقسمه فقبل يجوز لبعض زوجها إذا حضر الأول ما حكمه فأجاب بقوله إذا أهتت بينة عند القاضي صرح أن زوج عنها ولم يترك به نفقة وطلب من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ هذا الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند مؤدية من منهم راءة فإذا وجد منهم لم يؤمنه القاضي القول بفسخه بسوغ الحنفى أن زوجها من الغير بعد قضاء عنها وإذا حضر الزوج وقام بينة خلاف ما أذعن من تركه فلا نفقة لا تقبل يستأنو بينة الأولى تحت بالقضاء فلا يجل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل ملق زوجته مولاة وجبت العدة هل إذا لم يسبح حجة لحياة ولها منه ولا رضاء تعاقب أم لا ولا يفرض لها عليه

مادامت في العدة لانفقة العدة (أجاب) ما نفقة للبانة في العدة فواجبة لها عند ما أو ما نفقة الارضاع والحضانة في الكثرة لا أم لو منسكوحة أو معتدة أو طلقه فمثل ومنصب صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الأول والخالص ان لها طلب نفقة عنها عند ناسي تنقضي وليس لها طلب أجر الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتن فيها بعد ما اجرأ لها والله أعلم (سئل) في امرأ أدبت أن تعزل مع زوجها من بابل الى النجف تكون نائرة فتسقط نفقتها لاسيما (١٢٩) وقد دخل جهابذة ما يلزمها اذا أقبلت

ذلك (أجاب) نعم تكون نائرة بما تمناعها عن التزول معه وتوسعة نفقتها به ويلزمها التعز ولا تزكيتها بالصية ولو قضى القاضي بم الإيجوز فقد نصحوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء بنفقة النائرة والله أعلم (سئل) في رجل يصر له زوجة بالرملة لها أخ بالقدس فصر لذي قاضيا وطلب أن يفرض لانته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي يصره أجابه وأطلب بيته على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كفيها ولا ضربت بنفسها ولا حلفت أنه ما ترك عندها نفقة ولا سأل على حالهما أفتقران هما أم غنيتان أم أحدهما غني والآخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل فرض على الغائب للغايبه دراهم غير متكشف عن حاله وكتب صكاً مضمونه فرض بسم نفقة فلانة وزوجها وأوليا يحتاجون اليه من غن لحم وتزويز وتدخل حمام وصاوت وغسيل أو ثوب وما لا بد لهم منه وقد روى كل يوم غسانة قطع

صرح بذلك العلامة بن نجيم في بحر من شئ القضاء ومثله في المخوذ كره الحق العلامة العسدي في شرح مختصر المنتهى أصول جلال العرب العلامة ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذ كره أيضا الصلابة ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البيّنات وفيه عبارة وقد تنقل الامام عن الحنفية فوافقنا على عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخر لفظا فهو متقدم تقدرا وقال أيضا قبله أن توسط الحرف الموضوع للتشريع بالجامع يجعل الكل بمنزلة جهة واحدة اه فيكون قول الواقفي على أنه راجع للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصا ولا دخضر وبساعدا ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التخصيص والمبا في أولاد على وشعبان كجوده أبي الواقف اذا أوجعناه ولا دخضر فقط ويؤ كدرا راجع لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخوهم وبعضهم تصرف النظار السابقين من على وذو يتامله المذ كورة بمصلحة خضر في الفتاوى الخسيرة لا يصح فعل النظار على المخالفة أي لشرط الواقف لانه فسق بعد عن التوهم اه وهو أيضا أقرب بالى غرض الواقفين الذي يصلح مخصصا كفى حاشية الاشياء للعلامة الرازي يري زاده ناقلا ذلك عن التتوهم وفي الاشياء من قاعدة أعمال الكلام أول من اهماه اذا تعارض الامر بين اعطاه بعض التزوي وجرمانهم تعارضالا ترجع فيهما اعطاه أو لانه لا شك أنه أثر بالى غرض الواقف اه وقوله المذ كورود الاناث خاص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط لانه وصف الاولاد به على ما بقي به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العبادي من أنه اذا وقف على أولاده فقط يعمل على أولاد الصلبي ومثله في الحاشية وعبارة رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فغن بعضهم قال هلال بصرف الوقف الى الباقي فان ما يوصف الى الفقراء لا لى ولد الولد اه ووافقه على الخلاصة والرازي يقول خزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتفقيده المذ كورية مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فأدخلهم بقوله على أنه أو يقال على انه متأخر ناسخ للأولاد كرام الامام الجليل الخصاص في كلهم الاحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الأخير يفسر عن مراده فذلك لا عملنا اه وفي حاشية يري زاده الشروط اذا تعارضت وتمكن العمل بها وجب العمل بالآخر منها سواء في ذلك الواووم كما هو ظاهر لا غبار عليه وان أرضنا العنان وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد كفى الاشياء والاختيار وان كان قولنا بخلاف السابق المشاهير المعترضة من عدم دخول النسل كله وقوله على انه أى مع ملاحظة صفة المذ كورية في ذلك انه قد وصفهم الواقفين او قد انترضوا فنقول لا يؤيد أيضا المحرمين الشر يقين على هذا التأويل الثاني عن غير دليل لانه شرط عود اليها ما بعد انقطاع النسل ولا شأن أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فانسل بأن فلا بعد اليها ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه للفقراء كاهو المشهور عندنا والمتأخر على السنة علمنا نوع ذلك حيث انهم بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة صلة ومعضود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر فاما واهي أشار عليه الصلاوات والسلام بقوله لامرأة ابر مسعود رضى الله تعالى عنها حين سألتها التصديق على زوجها لك أجران أجر الصلوة وأجر الصلاة اه

(١٧ - فتاوى حامديه - اول) مصرية ماهو رسم الزوجة أربيع قطع وما هو نفقة ولها أربيع قطع على زوجها الغائب وأذن لها كما باغناق ذلك عليها وعلى ولدهما سوية بينهما والامانة عند الحاح الرجوع بذلك على زوجها الغائب فزواذا ما مقبولين له من وكلها شقيقة ذلن والحالات ولدهما اغلام استعنى عن أمه موبت فطمعته فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ما هو شرط لعنته وهو طلبها الذي لا بد منه عند اشتباها سرهم ومنهم زفر وجهه الله تعالى ولا ينبو طلب أنحها عن طلبها وطلب البيعة على النكاح لازم على القاضى لاسيما الذي لا يعمل به وكذلك أخذ الكفيل كمنع عليه شمس الأمة السرخصى وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شيئا وعلى القاضى

أيضا أن يطفئها أخا البست ناسرة قال في الخاتمة يطفئها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن يستكسب عن النفقة كأنشور وغيره
ويأخذ منها كقبلا ويطفئها نظرا للغائب ومن اللازم أيضا قبل أن يفرض النفقة لسؤال العن حال الزوجين فقرا وعنى ليهتدى إلى طريق
العلم بالحال يفرض بحسبه فانه إذا فرض أكثر من ماله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاءهما كهلوفي البحر وغيره والحاصل أن موانع
معه الفرض المذكور معتقدة ولو لم يكن (١٣٠) منها لعدم ثبوت التوكيد لكفى وليت شمرى متى سأل الحكم المحكوم له على المحكوم

ولا ينزع شي من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشي تكرر في سياق النفي فتم الاموال والحقوق والاستحقاق
فلا ينزع الوصم من أيديهم و يبقى معهم إلى انقراض النسل فبعد للورث من الشرفين هذا ما ظهر لنا بعد
التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي وعلما عثماني * انصاح ما اشتمل
عليه الجواب مع ثبوتنا في رسالة أبي وسفر رحمه الله تعالى ليس الامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق
ثابت معروف وشيئا تكرر في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فتاوى التراثي ووافقتنا في عود الشرط
الى الشكل الشافعي رحمه الله تعالى ففي فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أن الجلب الولي العراقي في ضمن فتوى
رفعت اليه في عود الوصف بالذكورة في جميع من تقدم من المتعاطفات أن يخص بالانبياء بقوله يعود إلى
الجميع علقا بعبارة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جعل الأمهات من شرط أو
استثناء أو وصف أو غيرهما إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالانبياء ثم رد على من خاف في ذلك أو طال
فيه بما يرد بآية لا فرق بين الواووم اه وكذلك وافقتنا الحنبلي في شرع الانتفاع فلو تعقب الشرط ونحوه
جلا على الشكل قال الشيخ تقي الدين بن جعبا ذكره اه ما بينا في فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى في عود الشرط ونحوه للسكينة لانه لا فرق
بين العلق والواو أو بالفاء أو بشي عموم كلامهم اه ملخصا وفي عود أولادهم على الفقراء هل يدخل
أولاد الأولاد الجواب في مختلف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وفيه على أقننى قوله أى صاحب
البر والفر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا الخالف لما في الخاتمة صريحا
والخلاصة انما يجوز في تزويج الفتاوى وزوجة المفتين والتنفق نعم قال في الاختيار ولو قال على أولادى يدخل
فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فإذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترط
جميع البطون فيه على السواء فيهم وروى عنهم وروى عن بعض الكتب أيضا ما وافقه وقد استقى بعض
العلماء من مولانا أبي السعود وأرجح في سؤاله عبارة واقعت في بعض الكتب وأما ما وافقه وقد استقى بعض
ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما حاصله انه هذه المسئلة أحطأ فهاضى الدين
الشرعى في محصله واعتمد عليه صاحب البر اه كلامه وما قاله حق بطابق الكتب المعتمدة كما حققت
وما يضاف من شواذ الأقوال لا يحمله ولقد أسلب المولى المزبور في التنبه ان كور جعل الله سبحانه مشكورا
وعلمه معروضا ثم انما في البر وغيره ما في تلك القول الشاذ أيضا كطه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن
الأول ثم البطن الثاني ثم الأشترال بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب البر في استواء
الاقرب والابعد وأولوا آخر اه عزى هذه على البر (أقول) وبما خلفنا في الاختيار والحيط أيضا
مما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولدى وروى على أولادهم ففى أولادى يدل عليه
وأولادهم فإذا انقضى زادهم ساكن وان قال على ولدى وروى على أولادهم فلهم جميعا ولو أسفل
منهم لانه حتى ثلاثة بطون فصاروا بمنزلة النخلة تنكح من مافى الاختيار والحيط ما من الشيا معزيا
الى دفع القدر ومثله أيضا ما فى الاعراف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى بصرف إلى أولادى
وأولاد أولادى أم امانت أو لا يصرف الى الفقر اعماد واحدهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول

عليه دعوى الغير على الغير
بغية كل منهما مجرد هواه
الوكالة هذا الاقائل به حكمه
كالعدم باجماع كل من
القضاء والغتوى مسلطه
القول والله أعلم (سئل في)
بقية الامال لها ولها أم ومهم
طلبت الام أن يفسر
القاضي لها النفقة ففضل
بغية الم ولم يعلم الفروض
عليه هل يصح ذلك أم لا
(أجاب) لا يصح ان شرط
وجوب نفقة القرب غير
ذى الوالعا للطلب والخصومة
بين يدي القاضي فلا يصح
على غائب ولو معينا فكيف
مع عدم تعيينه به يعلم عدم
حصه ما يفعله كثير من
التوابى في فرض النفقة
هؤلاء والله أعلم (سئل)
في امرأة ادعت على زوجها
أنها استحق بدتمه كسوة
ست سنين اثنين وأربعين
غرا شغل دواعتين ونصف
وصحابتين وزنا وشنبر
ولباس وبابو جين هل تصح
دعواها من أسهلها أم لا
(أجاب) لا تصح دعواها
والحال هذه باجماع علمائنا
على سقوط النفقة لما نصه
الخاتمة من القضاء والرضا

في الزمان الذى قدمنى واتقضى وأضاهذا القدر المدعى به وهو المزارعتان والقيمة والصمدتان والزنا والشنبر الكل
والبدن واللباب جائز اعمان عن الواجب لشرعها عن الكسوة والواجب تدون وتجاران ولحقه كما صرح به الجوهري وغيره
فكيف تصح دعواها بذلك هذه المسئلة هذا الاقائل به والله أعلم (سئل) في صفر سنة ثلاث سنوات هل لامة المالبة أن تمنع أبها عنه أحيانا
أم لا وهل إذا فقه بطعام وكسوة لم يمنعه عليه أم لا (أجاب) ليس الامتناع عن أبيه أحيانا ولا تمنع من الدرهم
للنفقة فقد صرح علمائنا بآية النفقة الطعام والشراب والكسوة ذات لولاه بذلك لا يصح على دفع الدرهم وانما تمنع كفايته

لادفع الدرهم لا ممحق تشتري بها نفقة وفي الخبر قولنا نيسو البحر وغيرهما من الكسب ومن شاعنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها اليه ثمة يدفعه لهما مساويا يدفع اليها به وان شاء أمره بغيره فان ينقض على ولده يعني القاعلم وان شرب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فترغ ما عليم من الثياب وتخرج من بيتها على الأبرى كانه وله والدفتر يرتقي فوافقت شقيقة توثق لأم وأخ لاب وابن أخ شقيق صغير له ماله من جنس (١٣١) النفقة كالمطوق الدرهم عند من

الكل بخلاف اسم الولد انه يشترط فيمذ ك ثلاثة بطون حتى تصرف الى النواقل ماتنا ساولا اه وبعد كل البعد ان يكون هؤلاء الائمة كلهم قوادوا على اخطاها للناسب التعبير بانه خلاف الصحيح كما جرى له انه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة في وقف القول بتخصيم أحدهما وترجيح على النقل عن أحد من أبواب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها ادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان الواقف نفسه في مدته حياته لا لنفسه والله بالقاضي المزبور أدخله وأخرج من حياته بعض أولاده بموجبه شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد أملاك معلومة وقفها في حصة على نفسه ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا ينقطع وقفها حصصا فلان أحد الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصصا بهم مع وجود أولاد الواقف المزبور بن بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئا مع أعيانهم الموقوفين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقفي كتاب وقفه الثالث المضمون بنقص القسمة بقرض الطبيعة وانقرضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة (الجواب) نعم (أقول) بنقص القسمة بانقرض الطبيعة في الوقف المرتب بان لم يشترطه الواقف كما سنوضحه (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها ان من مات قبل استحقاقه لثمن من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا استحق ذلك المثلوك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه فمات ان ينزل الواقف في حياة ابنه ابنين فامر من ثمان الواقف عن أولاده عن ابني بنته المتوفى في حياته ويريد أو الواقف من مطالبة الناظر بما حصل ابني من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحق ما كانت والديهما تستحقه أن لو كانت حية ولو لمهما مطالبة الناظر بذلك على بشرط الواقف المذكور (أقول) قد أفنى في ذلك في مثل هذه الصورة بالشهاب ابن الشلي في فتاواه المشهورة ورد على من أفتى بخلاف ذلك زعما منه ان بنت الواقف المذكور لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون المراد ما تستحقه على فرض حياته عند موت أبيها وسيأتي تعلم الكلام على مسألة الدرجة لعل به هذا وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على ان من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف ثم أخته المذكورة عن أولاده عن أولاد من مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب بعض أهل عصرنا نعم وأجبت بلا لكن الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لاحقية تولا حلاله غير مستحق وبالبرضية أن يصير مستحقا لكونه مستحقا في الوقف فلم يدخل فيه أصلا ان أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سببه جبره والمات عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه اذا استحقاقه بل ليسوا من أهل الوقف أصلا كما بهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاده ولولا قال على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أم يداننا ساولا وكان له أولاد وقد مات بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الاحياء أولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله

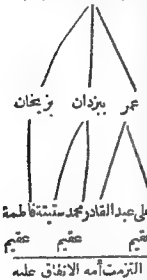
يقر به هل يفرض لولده فيها نفقة دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض لولده لا لغيره ممن ذكر في الكسوة وغيره وفرض لزوجته الغائب وطفله وأبو به في ماله بعض الذي من جنس النفقة عند من يقر به بالتشديد بالزوج والطفل والابن احتراز عن غيرهم والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بنتان أحدهما بنتها ستة عشر غرضا وتطلب فرض النفقة عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل اذا وجبت نفقة ما علمها وهما طالبان ضمها الى عيالها لئلا كل عيال يكون وتشر بمما يشربون وتكتسب بما يكتسبون وهي تريد فرض النفقة درهم بحريهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليها نفقة ولها مال تنفق منه ودراهم أو دينار أو عقار أو مواش أو غير ذلك مما يمكن به والافتاق منه وان لم يكن لها ذلك فليعلم ضمها الى عيالها وتلا كل عيال يكون وتشر

عما شربون اذا علم ما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وما فرض الدرهم فلا قائل بتعنته لهما وان كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لهما عليهما نفقة لأن الواجب ديانة عليهما لأن لا يحوي حالها في مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلاما به بخيله ورجله لجمع له غلات زعامة ويحفظها له بعد عن مكان الزعامة فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضيعها ان انتظرت مراجه فذهب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها على خله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه فنقل ذلك مصلحة للأغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حسب تعنت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق رجع الماجور بما أنفق في ذلك

يقال لادم امان عيسى الولد يسر احوال ان تدفعه لعمه مصرح بذلك في العرف فلا عن الوالدين والاسئلة مصرح بها في الخاتمة والاراز به
والخلاصة والتظهير بواثقه اعلم (سئل) في صغيرين بحضور تين لعمه ادم باحوه قدر حافظه مصرح به في كل يوم او وهما معسرون ر بدأت
تصكر في احوال الحضانة باكرتهما وله ماجدة ثم أتت برأتان تحضنهما بجانب ناهل يدفعن لهما أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال لادم امان ان تحسبهما
مجانا واما ان تدفعهما لادم الاب كفى الخلاصة والوالدين الحيوة غيرهما من كتب المذهب (١٢٣) والله اعلم (سئل) في صغيرين فقيرة لهما أخ
لاب فقير هل يجب نفقتها

سئل وجه آخر من يدفعان حصة ألت اليهما من أهمهما المتأخر في ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم أثبت
الاخوان بوجه أحد الناظرين المذكورين أن الناظرين السابقين قبلهما كانا بصرفان غلة الوقت
لاولاد الكور والاناثا ولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأى الثبوتين يعمل
(الجواب) أن الثبوت الثاني غير صحيح لوجوه الأول كون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حاضرة
الاستحوا ولا رايه وقد صرح في الجوهر باشتراط رأى الاستحوا ولم يوجد الثاني ان البينة اذا قضت نقص
قضاء ترد كما صرحوا به الثالث أن المقتضى عليها لتقبل منه البينة قال في التنازع بين العشرين في الدعوى
متولد ويدبرهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك بحكم الملك الخارج فلو برهن المتولى بعده على الوقف
لاسمع وبه يفتى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقتضيا عليه مع من يدعى تلقى
الوقف من جهته اه الزايم أن البينة تعقب من طرف مدعى الخصص بأولاد الكور وهما الناظران
والقول للمدعى التعميم على الكور والاناث وهما اللدعان لانهما متسكان بالاصل وهو الاطلاق والتعميم
وقد صرح في ترجع اليان أن يثبت مدعى الخصص أو من يدعى حقه مصرح في الدرر أن يثبت مدعى
الوقف بطلان بعد بطلان أولى كالم نقل عبارته في الخاتمة وجل مات وترك ابنتين في بدأ أحدهما ضامعة يدعى
أثم ما وقف عليه من جهة أيمو الابن الآخر يقول انها اوقف علينا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره
القول قول ذي اليد والأول أصح اه وفي الشبهة وهو المختار لانهما تصادقا على انها كانت في يد أيهما
فلا ينفرد أحدهما بما يستحقه الا بجهة اه والله تعالى التوفيق (سئل) فيما اذا وقف بأولاد كره على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده الكور والاناث بينهم على ان يرضى الشرعة على أن من مات
منهم عن ولد فخصم بولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فخصم بالابن من هو في ذرجه
وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي أجدأ برتبة عشر
قبرا طائفتان الشهابي أجد عن ابن يدعى عمر وبنتين احداهما مدعى بزخخان والاخرى بزندان ثم مات عمر
عن ابنتين احداهما مدعى عليها والاخرى عبد القادر ثم ماتت بزندان عن ابن يدعى محمدا وبنت مدعى ستية ثم
ماتت بزخخان عن بنت مدعى فاطمة ثم ماتت فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذلك ولد اناثا وهما
مجد وستية وابناثا لهما وهما على وعبد القادر ثم مات محمدا عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذلك ولد اناثا وهما
ستية وابناثا وهما على وعبد القادر ثم ماتت على عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذلك اخوه عبد القادر
وبنت عمته ستية فالحال أن بعض من في ذرجه المتوفى ينسب الى الواقف بأبيه وأمه وهو محمدا وأخته ستية
والبعض الآخر ينسب بأبيه فقط فهل يكون من ينسب الى الواقف من هو في ذرجه المتوفى عن غير ولد
من جهة أيمو أمه اقرب الى الواقف من ينسب اليه بجهة أيمو فقط عما يقول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف فسحق ستية بغيرها نصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين مضافا الى نصيبها في الوقف
المذكور أولا (الجواب) الجدلثة يكون من ينسب الى الواقف من هو في ذرجه المتوفى عن غير ولد وبجهة
أبيه وجهته امه اقرب الى الواقف من ينسب اليه بجهة أيمو فقط عما يقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب

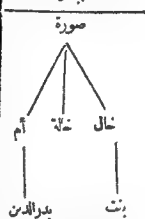
عليه أم لا (أجاب) لا يجب
اذا شرطها اليسار وهو يسار
القطرة على أصح الاقوال
وعليه الفتوى والله اعلم
(سئل) في القريب المحرم
كان الاخ اذا كان قادرا
على انكسب هل يجب نفقته
على عمه أم لا (أجاب) لا يجب
فانها لا يجب على أبيه اذا
كان قادرا على انكسب
فكيف يجب على عمه مع
قدرته على انكسب صرح
بذلك في الاب صاحب الصر
والنهر والتاخرمانية فخلا
عن الحاوي والامريسيه
ظاهر والله اعلم (سئل) في
يتيم له مال وأم وابن عم لاب
مات ابن الواقف الشهابي أجد



الترتبات أمه الاتفاق عليه
خمس عشرة سنة متعرة والترم ان اله أنه لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمهما لتمام الأولاد ان تمتنع عن الاتفاق فليس له مشرعة
نحو صامع عجزها عنه وتنق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمهما الما التزم اذهو التزم ما يلزم ونفقة واجبة في ماله والله اعلم (سئل) في رجل
من طابة العلم الشرع يفقه اخوة من أبيه تطلب اليه منهم بفقته وهو معسر فهل يلزمه نفقة اخوة مع اعساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقة اخوة
القريب العاجزون انكسب لا يجب على قريبه الا اذا كان معسرا واختلفوا في هذا اليسار على أو بغير اقوال الأصح منها قولان أحدهما انه
مقدور بنصاب ان كاه فلا تعقب درهم لا يجب قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الواجب وانما يمانه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب

إذا انقطع فلان الذي جعل الخالف دوا م تردد شرطا لثبته العين عن التردد انتهت العين فلا يثبت الخالف بالشكول على الخالف عليه
وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كماله ما دام غاية تنهى العين بها كما صرحوا به فاطمة والاقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها
عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معاوية وانقطع عن عادته فقد انتهت العين والوجه في ذلك أن الخالف عليه
بدوا م التردد بانفس التردد والتردد (١٣٦) ودوامه شيء آخر قال في العبادية والفاظ التأقيت عا دما م وما هو حتى والى فلو قال ان فعلت

كذا ما دم بتجاري فامر أنه



كذا انخرج من تجاري ثم عاد
وفعل لا يثبت وفي فتاوى
الفضلى وعلى هذا الخلف
لا يثبت مادام فلان في هذه
البلدة وفلان امر بهذه
البلدة فخرج الامر الى بلدة
أخرى لأمرة صد الخالف
قيل رجوعه بعد رجوعه
لا يثبت في عينه لان العين
تتبع بغير فروع الأمر اه
والفروع في مثل هذه كثيرة
هذام من عادة الامام في
حقيقته انه تعالى فيما
لم يرد فيه تعدد في حمله الى
العبادة وفروعها لرى
المبنى والتردد الاختلاف
وفيها من زيادة المبالغة
وحصول أصل الفعل مرة
بعد مرة كمن صاب على أهل
انصرف الى الخلق فذا ترك

• سخط يدى بدر الدين ويده ثلث عن غير وهو له بنت خال وخالة لكل منهما ثالث فهل تنتقل حصته لبيت
الخال أو لخالة أو لهما فأجاب جرحه الله تعالى الخديعة الذي يقسم أن أرا به خبرا في دينه ووفقا لخبر
مسائله وراهنه والصلوات والسلام على مذهب الحق بلا خلاف في حقه وعلى آله وأصحابه الذين ميزوا من
غث الشيء سمينه صلواته على يوم كل نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلف جوا من نسب الى العلم
نفسه ولم يحش القبرى على الناوحن يحل رسمه فكسب أولاته ينتقل ما يده لخالته لكونها أقرب بغفل
عن اعتبار الدرجة والبطقة قبل الاقربيه وهذا خطأ لا يصد منه علمه عن له أدنى انانية ولو علم شرعاً منها
واشتقاقها لغتومنها م صدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بأنه
ينتقل لبيت الخال بناء على ما صرح به بغنى أنه أراد الجمع بين الجوين والتوفيق فذكر أشياء ينكرها من ثم
راحتا تحقيق وسط الكلام في الرد عليه مما يليق فأقول الحق في المسئلة والله التوفيق ان أريد
بالدرجة والبطقة المساواة في النسب الى الوافق وهو الرافعة لبيت الخال والله سبحانه وتعالى
أعلم قال فقترى الخالف الخفى محمد بن محمد الهنسى الحنفى حامدا مصليا سلميا (أقول) ووجوه ما اقتضت
ذكره المؤلف من حيث أنه أعطى الحصة لبيت الخال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها أحد في درجتها
ولم يعط الخال مع أنها أقرب نسباً للمتوفى لان الواقف اعتبر الدرجة أولاً ثم الأقربية فيها والخاله أعلى
درجته فلا تعنى وان كانت أقرب حيث وجد في الدرجة أحد وان انفرد والخاص ان حيث شرط
الواقف الانتقال لأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسباً فها هو وجدهم فيها غيره أولاً
وساوم جدهم هو أقرب نسباً منه في غيرها أعلى منه درجة وأما في أوله ثم تفسير الواقف جدهم كرايى
ما صرح في فتاوى جدهم المؤلفين أنه اذا لم يقيد الأقربية تنصرف الى المتوفى الى الواقف لان هذا في بيان
معنى الدرجة والبطقة بأنها مساواة المتوفى في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد من الدرجة بعد تحقق
الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه اذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساوية في النسب الى الواقف
وقد أطلق الواقفية يقدم من هؤلاء الجماعة المساوية له في الدرجة من هو أقرب نسباً ورحاله
الى الواقف (مثل) أيضاً من المسئلة التي قبلها فها اذا وقف بوقف على نفسه مدة حياته ثم من
بعده على أولاده وسماهم وعلى من سجد لله الله تعالى من الأولاد المذكور والاناث على الفريضة
انصره لذكر مثل حقا الاتنين ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم مثل ذلك على أنسألهم وأعتاقهم
وان سفلوا يثبت بعد بيان الطبقة العليا منهم تعجب السفلى على أنه من فوق منهم أجمعين وولد وأولاد
أولاد أو عقب عا دما كمن جاور عليه على ولده ثم ثم مثل حقا الاتنين ومن مان منهم غير ولد
ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاور على المتوفى من هو معه في درجته وذوى طبقة من أهل
الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب ويستوى فيما لاخ الشقيق والاخ لأب فالمن في درجة المتوفى
من يساويه فعلى أقرب ابوين اليمن من أهل الوقف ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على ولده ثم على
نسله وعقبه على شرط والترتيب المذكورين ثم على جهة متصله بموجب كتاب وقعه الشرعى ثم مات

ذلك حكم ما يقع عدو ثم ان ترددا انتهت العين ولا تعدد بعده له لعدم تصور رجوعه للخدمة بعد انقطاعها فاهم والله أعلم الواقف
(مثل) في رجل خلف لاشرب الخمر وخرق حلقه هل يثبت أم لا (أجاب) لا يثبت كفى الخمر فقلع فخر القدر في الكلام على قوله في الكثر
لا يوجب نسخ ووجه علم (مثل) في رجل خلف العلق للأمن زوجته فلانة له بمحض فغلج الشرى عر بعد ان أمره الحاكم الشرعى
بالخروج لمجسه لم يحضر هل يثبت الثلاث أم لا (أجاب) نعم يثبت ما لا يثبت بان يوجب مجلس الشرع عجل انصافا لشرع الحاكم والموضر
في صدق دية ولا يثبت وأنه علم (مثل) في رجل خلف لاشرب الخمر فغلج الشرى عر بعد ان أمره الحاكم الشرعى بالخرج لمجسه لم يحضر هل يثبت الثلاث أم لا (أجاب) نعم يثبت ما لا يثبت بان يوجب مجلس الشرع عجل انصافا لشرع الحاكم والموضر

لا تترن بالآلام والنون على ما سبق والله أعلم (س١) عن رجل حلف أنه لا يدان بروح كركو النهارا إلى فلان فذهب إلى مكانه المعهود فوجد أنه غائب عن الدنيا التي بها مسكنه هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث وإنه أعلم (س٢) فرب رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام يعني ما دام ليسكن هذا البيت مشرا إلى البيت من هله يسيل إلى سكاكولا يحث أم لا (أجاب) سيده أن يخرج من الشام إلى غيرها ولو إلى قرية قريبة منها بعد فسيكنه ولا يحث إذا لمسل (١٣٨) أن الحلف إذا جمل له غايه وفاتت تبطل ألين عند أبي حنيفة محمد وسرجوا على ذلك فروا

الواقف وله كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان عاريا عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصص بعضها بعضه تخصيص بلا تخصص على أنه لو كان الذي آل إلى التوفي من جهة درجته أو قلنا أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعدمونه إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وأهمال اقتضاء كلام الواقف من إطلاق الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من الأهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى فالحار ولو سلمنا أن ما انتقل إليهما من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليهما تلك الدرجة عوده إليها بدونه لأنه خرج عن كونه نصيبها بمصدر ودرجته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله إليهما لم يمتدح من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه أهمال كلام الواقف مان ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه أهمال كلام الواقف بالكيفية ويلزم عليه أسماء آخره تظهر بأن تدبر ثم إذا رتب الواقفين الطبقات بشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى فيمتدح يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقى التوفي بما في يده كما من أى طبقة كان ذلك منتقلا إلى أعلى بشرط الواقف لأنه حدث ذلك العمل بشرط ترتيب الطبقات وبشرط انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه الصور وأن كان الشرط الثاني داخل العموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان للتوفي درجته واحدة ففوقه درجة والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسئلة من له درجتان متفاوتتان ومات لأحد من الواقف عود نصيبه إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من في درجته سواء كان نصيبه أصليا أو ثلثا إليمن إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم الترجيع إلا إذا كان الواقف مرتبا بمشروطا فيه حجب الطبقة العليا إلى السفل فيختلص ينتقل نصيبه إلى ما من في درجته كافي بمسئلتنا في دفع نصيبها وأهمال لايه أحد لكونه في الدرجة العليا وأنه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا وقف بدوقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه على ابنته وأختيه والنصف الثاني على فقرا المقتضين بدوقفه الميسرين بالثلثة وهم فلان وفلان وعدهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غلب واحد من الفقرا المذكورين على دمشق وأعمالها إلى بلدة يعود وليس له بدمشق زوجة ولا بيت ولا تعلق أصلا ولا بنت قط البتة لم يوجب نصيب أبنائها على إيس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف بدوقفه على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فاعتصم أمره أنها من تلامذته يدو طلبت حصص من ريع أوقف لكنها ليست من المنصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقفت على أولادهم فلان وفلان وعدهم ثم بدخل نفسه سائر أولاده ومن بعدهه فهو كما ترى قد نفى التناول بالعين والعد كذا في آخره وقفا الحريه (سئل) فيما إذا وقف بدوقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وعماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وانسابهم واعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه ومات وتصرف الوقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفل من مدة مدته فهل يعمل بذلك ولا يعطى لأهل الطبقة أسفل شئ مادام واحد من العليا (الجواب) نعم (سئل) في

منها أن فعلت كذا مادامت
ببضارى فكذا الخرج منها
ثم رجع وفعل ذلك لا يحسن
لأنه جعل اليمين موقفة بوقت
فتنتهى بانتهائه مادام أو
كان أو استمر أو استقر أو
طول لها الأمر كذا أو ما زال
وعو ذلك، من كل ما يجب
التوقيت بتعقيل الدوام
وعدم الانقطاع لبقاء اليمين
فإذا زالت الدعوى ومنع
ذلك الفعل فعله واليمين
منتهية فلا يحسن صرح
بذلك في فتاوى التفتاوى
ظهير الدين وجامع الفتاوى
وفتاوى المغنلى وفتاوى
أبى الليث والعيون وأضر
وكثير من الكتب وعجازه
المر لا يفعل كذا مادام
ببضارى فيخرج فتنتهى عنه
بأنفروخ فإذا دعاد أو اليمين
منتهية فإذا فعل ذلك
الفعل لا يحسن في عينه اهـ
والحاصل أن الفعل مستقيم
في المسئلة وأنه أهم (سئل)
في رجل شاعرجع ابن خاله
غلب بالطلاق الثلاث لا آكل
من الطبخ الذى يخبئه أولئك
نور الطبخ فقط هل يحسن
بهره لا وهل نفس اللحم

لغيره من أول نفس الصبح ! كلام (أجاب) هذا يخص لعام ونه يخصص العام بحجة الإجماع كما صرح به في وقف
 ذاتي به غيره وجهه غيره بحث ! كلام (أجاب) هذا يخصص لعام ونه يخصص العام بحجة الإجماع كما صرح به في وقف
 البحر وغيره فخصصا سبعا فبما ينسوي الله تعالى فلا بحث غيره وإذا أتى به غيره وطغى غير لا بحث لعدم وجود شرط الخت والله أعلم (سئل
 الجسد بمحل الصور * وسبب الأجبار في الرض عبر ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي حرد حقاصارما وآله وصحبه وجنده
 * ثم الذين تبعوا من بعده وبعد هذا رجوع من آخر * ونظم النظم التقدير هو الذي قد فاق أنباء الزمن *
 في قوته جميع أيضا والحسن ومن ذى أوجاعا شغلا * بعلق وفعله ونه هو الخليل اعتبر خير الدين * وهو الخليل في الذكار والبن

ايضا قوتي عن سؤالي هذا * مينا طر فاعلنت سدا في قسم على الذي يدعو * لاجل قتل اولياي له
 * وبفسان قتل كذا الاتفعل يلزمه شرعاه الاجاه * فاقنتا وجه الاصابه وما الذي يلزمه ان يحب * وما عليه خلاف قد يجب
 احب سرعاسا لا قدحا * رجوعا ما شافنا كسا لازلت ترقى في سما العالي * كهفا عليا على المثال ودمت في هناسرور *
 ما هنرت الاغصان في شاطي النور قد قاله الذي يرى وهو الشمس * ابن أبي البقاء اعني القدسي (١٣٩)
 الراجي عفو جليل ذي الجلال

(أجاب)

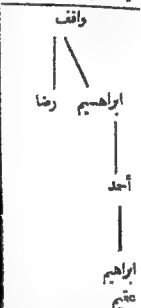
جدا لمن ألهما الصوابا
 علما لسؤال والجوابا
 وهو الذي بذاته قد أقسم
 ومن لا راق الوري قد قسم
 وأفضل التسليم والصلاة
 على الذي قد صر بالصلوات
 وآله وصحبه الكرام
 وجنده بالفضل والاعظام
 وبعلمن يقسم بغير الصمد
 قليل مكر ومساو السند
 وقيل لا وانه المعتمد
 قالوه في فمه لا شدد
 والنبى يحول على من لم يكن
 مقصوده التوفيق فانهم
 واستين
 اما اذا قال بحق له
 وسورنا قبل وما لحاها
 فهو كاصا على مكره
 بالافتقار هكذا كروه
 وان يقل باصاح بالاله
 أو بالنبي أو بحق الله
 لا يلزم الاتيان في شرعا
 ولم يكن في ذلك بدعا
 والاحسن الاولى اذا قيل له
 بالله أو بحقه أن يفعل
 قد قاله الوملي خير الدين
 من تجل ما دار في الحين
 معترفا للفضل ذي السكال

وقفا أهلي مرتب ثم لاذ كمثل حظ الاثنين ومن شرطه أن من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من
 ربع الوقف لمن هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب بالأقرب بآله ثم مات امرأتين الموقوف
 عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته والى الطبقة التي فوقها أحد في الطبقة التي تلي طبقته
 جماعة من أهل الوقف ليس منهم أقرب إليهم من ابن أخيها وبنت أخيها فهل يعود نصيب المرأة إليهما
 لاذ كمثل حظ الاثنين (الجواب) نعم (سئل) في وقف أنشأه واقفه على نفسه ثم من بعده على بناته لطلبه
 الأربع وعلى أولاد ابنه ابراهيم لاذ كمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم جماعة على أولادهم وعلى أولاد
 أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم ثم على أن من مات منهم عن ولد أو ولدوا بوجع نصيبه لولده
 أو ولد ولده من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه بوجع نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته من أهل
 الوقف ثم على جهة مرتبطة ثمان الواقف عن الموقوف عليهم لاذ كورين ثم ما واصل أولاد ثم ماتت الاثنتان
 امرأة من الأربعة الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موته في درجته أحد ولم يبق من
 الموقوف عليهم سوى جماعة في الربعة التي تلي درجته النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيها
 وأولاد أولاد بنتي عمة أبيها فلن يرجع نصيبها من ربع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف المذكور
 أولاد ابنها وهم في درجة أولادهم وطبقتهم وأولادهم كذلك ورث الطبقات ثم وجعل نصيب من مات عن
 غير ولد لمن هو في درجته وذوي طبقته ولم يكن في طبقة المأذون المذكور أحد فيرجع نصيبها من ربع الوقف
 المذكور وللدرجة التي تلي درجته النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيها وأولاد أولاد بنتي عمة
 أبيها والله تعالى أعلم (أقول) في كونه يعود إلى أعلى الدرجات فقط كلام شعر فوجدته المؤلف بقوله حيث
 جعل الواقف الخ على أن أولاد أولاد بنتي عمة أبيها في درجة أولاد أخيها وان كانوا من ذرية ابراهيم ابن الواقف
 وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في تفسير هذا الحادثة أن أولاد
 ابن الواقف أنزلوا درجتهم أولاد الواقف وكذا أولاد الابن أنزل من أولاد الواقف وهكذا حتى
 من مات من أولاد الواقف أو أولاد أولادهم عن غير ولد فنصيبه من درجته منهم ولاشي إلا ولاد ابن الواقف أو
 أولاد أولادهم زعمهم أنزل طبقة باعتبار ابايهم ولا شبهة في أنه زعم فاسد منشؤه اشتباه الطبقة النسبية بالطبقة
 الاستحقاقية فان أولاد ابنه من حيث النسب أنزل طبقة من أولاده ولكن الواقف جعلهم في طبقة واحدة
 من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم وفي قوى العلامة ابن الشامي عن الحق
 ابن العرس صاحب الفرائد البيرية للتعريف بطبقات الاستحقاق الجلية لطبقات الاثر النسبية وربما كان
 الأقرب طبقة بعد سبوا الفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب بطبقته هذا أقرب بسبوا واقف تطبيق الواقف
 وترتيب أهلي نسب واحد لا يكون سببا للاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها
 اه فرجه الله ما أنزل عبارته اه ما في تناوي الشهاب ابن الشامي ثم لست شعري ما يقول هذا الزاعم فيما
 لو وقف الواقف على أولاده وعلى رجل آخر أخيه معهم ثم على أولادهم وأنسابهم أما ينظر إلى أن
 يجعل ذلك الاجنبي في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجنبي في درجة أولاد الواقف فنظر إلى الطبقات

محمد الذي بالافضل واتهم في عالم الصواب * وهما حسن القول من جواني والله أعلم (سئل) في رجل خلف بالطلاق من زوجته
 ثم ماتت تروح في هذه السنة لاهلها فذهبت قصد الحمام أو الجبانة أو قصد ما غير الرواح اهلها ثم أتت اهلها بعد نوحها بقصد ما ذكر
 هل يقع عليها الطلاق بذلك حديث لائمة (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لان الزواج محيى الذهاب وان رجح الاعتبار للبعد
 عند الخروج فاذا خرجت لعلم اهلها ثم أتت اهلها بالبحث والله أعلم (سئل) في جماعة يجتمعون أخيارهم وقت غداهم فلا كل أحضر واحد
 منهم خبز أو داجا يكاد أن لا يؤكل فامتنعوا عن كلمة بعد صوم وصاحبه بدعهم إلى كلمة خلف واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل كل ناويا

لا كل الكمال لا من جهة المعتدله بل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور
 كناية عن رداءه واحتقاره والعرف فأنشأه فلا تحتلجته وبهذا يعلم كثيرا يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أتى فبين
 حلف بالطلاق الثلاث قائلا على الطلاق نفعتي بعد العشاء بقية هذا الفلانة طريق مشير إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق مع إلابان الطلاق
 المذكور كناية عن احتقار المشار إليه (١٤٠) والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه فما الحليلة في إيقاع

الصلح بينهما من غير حنث
 (أجاب) إذا حلف المدعي أن
 لا يصالح عن هذه الدعوى
 أو عن هذا المال فوكل
 فيه وكلا لا يحنث مطلقا



وإذا حلف المدعي عليه
 بذلك ثم وكل به ذن كان
 عن إقراره لا يحنث وإن كان
 عن إنكاره أو سكوت يحنث
 والحيلة فيه أن يصاح
 فضولي وتقع الإجازة الفعل
 وكذلك إذا كان الحلف في
 الصلح عن دم فالحيلة صلح
 الفضولي وإن كان المبراد
 الصلح للعوى الدافع للعداوة
 وانعطف بترك التكليم بما
 فيه الصلح المعروف ولا
 يضر التكليم مع حديث

الاستحقاقية الحيلة التي جعلها الواقف ولو كان لغترا الطبقات التيسير لم يخرج ذلك الإجماعي وأولاده من
 الوقف أسلافه هذا الاعتاد ظاهر وقد عقد لهذا المسئلة مجلس حافل من أعيان الأفاضل واجتمع رأى
 الجميع على خلاف ما ذهب إليه الزاعم وبني هومسند في غلطه ولم يزل إلى الآن زائد في سطوته تعودوا بالله من
 شرور أنفسهم وبنات أعمالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه مخرجا
 على ولده إبراهيم وعلى بنته زماما دامت حية بلا زوج لزيد كرمي لحظ الاثنين وإذا تزوجت سقط حقه
 وإذا ماتت سقط حقها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقا من بعدهم إبراهيم المذكور وعلى أولاده وأولاد
 أولاده وتسليمهم وعقبهم بصلته بعد يمين وطبقه بعد طبقه كورودن الأناث على أنه من مات من الموقوف
 عاينهم عن ولده أو ولده كان نصيبه لولده أو ولده ولده من مات منهم عن غير ولد ولا ولد كان نصيبه لمن
 هو في درجته وذوي طبقته فإذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على
 أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشرح فإذا انقرضت عصبات الواقف ونزلت الأرض منهم
 كان ذلك وقفا على مصالح الحرم الشريف فإن إبراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه إبراهيم ثم مات
 إبراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف إلى عصبات الواقف (الجواب) لا يؤول الوقف المذكور لعصبات الواقف
 لأن الواقف شرط عودته لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقرضوا مع وجود رضا المذكور بشرط في
 نصيب من مات عن غير ولد ودون هو في درجته وذوي طبقته ولم يوجد أحد في درجة المتوفى فيكون منقطع
 الوسط فلا يؤول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا زال كونهم اليست في درجة المتوفى بل يؤول
 للفقراء اقتداء بخصصتها وهي الثلث مده حياتهم أو من بعدهم ولا دها لأن قوله على أنه من مات من شرط
 متأخر من الأول والثلاث للفقراء كذا كراي انقراض رضا وراد في بقا قول الوقف جميعا إلى عصبات الواقف
 قال في الأسافل ولو قال على ولدي هذين فإذا انقرضوا في أولادهم أو لم ياتوا نسبا أو إذا انقرض أحد
 الولدين ونظف ولدا بصرف نصف الغنله إلى الباقي والنصف الآخر إلى الفقراء بحر ونحوه في الحانسة
 والحداد والبرار وقال التارخانية وفي ذلك الخلاف وفي العلامة الخبير الرمي رحمه الله تعالى هذا إذا كانت
 رضا غير فقيرة أو أما إذا كانت فقيرة فيصرف إليها حصتها المتوفى أيضا مع حصتها لأمه بنت الواقف وذرية
 الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لأنهم مدة وصوله لأم من حيث الاستحقاق والله تعالى التوفيق
 (أقول) وقوله ومن بعدهم الأولاد دها الخ أتى بعشله الخير الرمي في فتاوا محدث أعطى أولاد بنت وقف
 بشرط فيه عمله أو أولاد أنفقهم ثم قال فإن قلت مات فعلى قوله أولاد أنفقهم ومنهم دون أولاد البطون
 قلت قد تقرر أن الواقف إذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أنه من مات منهم عن
 ولد فقصيه لولده الخ فتأمل هذا ما ظهر نفهمي القاصر ومن نظره خلاف ذلك فليقدمه الإحراز الوافر
 وما أوردت هذا الجواب لإبعاد النظر في كلام الأصحاب والاختلاف المذكور من عباراتهم بفهم والله تعالى
 أعلم أنه كلامهم أقول أيضا نعم العمل بالمتأخر من الشرطين المتعارضين إنهما هو حيث لم يمكن العمل بهما معا وهو
 في مسئلتنا نحن بأن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ إلى إبراهيم

عبره إذا طرأت بعد إيقاع الصلح المبردة ولا تحت الإبه ونزاح إبراهيم من باب التمين في البيع والشراء وأولاد
 في شرح قوله ما يحنث بالباشرة لأنه لا يضره غير بن يطلب الوتوفى عن محبة كتر ما بدبت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من
 دمشق إلى بيت المقدس فلفط أحدهما فلا يرافقتهم إلى بيت المقدس نأوا به لا يستقرق معا لطريق هل نصيبته فلا يحنث حيث
 فارقه قبل المشول إلى بيت المقدس فلا (أجاب) نعم نصيبته فلا يحنث لأن ذلك لم يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاع صدره
 من الإقامة في قرية فلف أنه لا يرضى سكاها هل إذا سكاها فبراعض بل بعد في زوجته يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأن خلفه على الرضا ولم يوجد

حيث سمها في راض بسكها العلم المذكور وواقته أعلم (سئل) في أخو بن يثيم ما قس ينفع منه الحصر خلف أحداه بالطلاق من زوجته
أنهما تسع من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركة هل إذا باع الأخ حصته وانقطع عنه نسبت لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق
واقته أعلم (سئل) في رجل خلف أحداه بالطلاق أنه إذا رآه تركه وأخلفه إلا تركه الطلاق أنه ما سته أو منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو
هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما الجاهة واقته أعلم (١٤١) (سئل) في رجل خلف بالطلاق الثلاث من
زوجه أنهما تفضله هذا

الظهر لنفسها فذخسته
لجارتها وفضلته أهلها هل يقع
الطلاق أم لا (أجاب) ان
كان من عداها لا زوجة إنما
تفضل بنسبها لا غير لا يقع
طلاق وان كان من عداها
إنها لا تفضل ولما انفصل
لها غيرها وعلم أن زوج ذلك
يقع وإن كانت نارة تفضل
بنفسها ونارة غيرها لا يقع
الأذا عسى الزوج الأمر
بالنفصل لا يقع وقد أخذت
الحكم من مسئلة ذكرها
في البحر فقلنا عن التوارف في
شرح قوله ولا يحنت بهما
فن وقع عنده شبهة في ذلك
فلمراجعو يتأمل واقته أعلم
(سئل) في رجل طاف
بالطلاق الثلاث من زوجته
أنها ما تفضل هذا الظهر
لنفسها فدفعته لجارتها
وفصلت كبد به لا غير
هل يقع طلبة الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع واقته أعلم
(سئل) في رجل سافر
مع زوجته بمحضة أمها فقال
لها بالتركتها معناه فذهي
مع أمك فقالت أمها
بالتركت معناه لا تتكلم

وأولاده وتسبله دون بنت الواف وهما المذكور وللدل عليه صريح كلام الواقعة من أنه ليس
لأولاده في الوفا حق مطلة أفردت به وأخصته على تخصيص شرطه العام المتأخر بعد أبي إبراهيم وتسبله
دونها وحيد فلا تعارض بل فيه العمل بنقض الواقف الذي هو صريح في كلامه وقد قال في الأخير به
قد صدحوا بوجوبهما باعتراض حتى نص الأصوليون أن الغرض يصلح مخصوصا له فليقتل وأنظر
أيضا ما في الصفحة الثانية (سئل) في واقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على
زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على بنوهم وعقبه أبا ماتنا سألوا
ودادنا ما هو على الغرض الشرعية فماتت الواقفة فولد الوفا لزوجها ثم مات زوجها عن ابنتين وبنت
مات أحد الابنتين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولادها فلما بعد نفصها إلى شقيقها أم إلى
أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف ثم فعود نفصها إلى شقيقها ولا يعود لأولادها مادام شقيقها
موجود قال الإمام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفته عز وجل على ذرية به زيدا
ماتنا سألوا ثم من بعدهم على المسكين قال الواقف سائر ويكون لذرية زيدا بقية منهم أحد فإذا انقضوا
كانت للمسكين اه وتقل في الأصناف في باب الواقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولو ذكرا والبنون الثلاثة
ثم قال على الأقرب فالأقرب وأقال على ولدي ثم على ولد ولدي ثم أقال ولدنا بعد بطن يسد أجداد به
الواقف ولا يكون للبن الولد الأسفل شيء ما بقي من الأعلى أحد اه وفي فتاوى فاضلن والخلاصة والبراز به
ما يؤيد ذلك (أقول) وهذا حيث لم يجعل الواقف نصيب من مات عن ولد ولديه فان شرط ذلك أخذ الولد
نصيب أبيه مع أهل طبقته أبيه كالمظهر (سئل) من فاض الشام سنة ١١٤٩ عن وقف رفعه على نفسه ثم
من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بن عفره ثم من بعده على أولاده المذكور دون الأناث ثم على أولاد
أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده فظهر ذلك ثم على أنسائه وأعتابه شبهة ذلك على أنه من مات منهم ومن
أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
عقب عاصميه ولولده وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
وأولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاصميه من ذلك ان هو في درجة وذوي طبقته من أهل
الوقف المذكور دون الأناث يقدم في ذلك الأقرب بالأقرب إلى المتوفى الخ وبعد انقراض ذرية ولده
الزبور بعد ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد الأناث المذكور أيضا دون الأناث والحكم فيهم كالحكم
في أولاد ولدا الواقف على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقضوا باجمهم فعلى جهة جوعها ثم مات عبد
الرزاق عن ثلاث بنات لهن أولاد كور فلما بعد ربيع الواقف المذكور (الجواب) الذي طهر لنا من
هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه يرجع لأولاد عبد الرزاق
المذكور وأما البنات فلهن من خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك بامعان النظر والله سبحانه التوفيق
(أقول) يعني أن قوله على أن الخ لوعاد عبد الرزاق وأولاده لكان ربيع الواقف إبانته المذكور وان دون
أولاده المذكور مع أن إنبات خارجات في صدور كلام الواقف وهذا مخالف لما أفتى به المؤلف نفسه في

هذا الكلام فيكون ضررا على نكاحه فقال بالتركتها معناه الذي تكلمت به يكون لا نافع له يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد ثم لا يقع
الطلاق أصلا وهل يقتضي التبع حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال حال مزا كرت الطلاق ولم ينه لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي
يوقف على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالمازسة أنه إن كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في
الطلاق فهو صريح يقع بالإنشاء أو الضم إلى المأزسة استعمال استعمال الطلاق وغيره فمفهوم كتاب الفارسية حكمه حكم كتاب العربية في
جميع الأحكام والمراد بالمازسة تخلاف العربية كمرحوبه في كتاب الصلوات فاعلم أن أصحاب الفتاوى وبعض الشرع صرحوا

باربعة فروع في الاطلاق بطريق الاصل ولو قال أنت الثلاث فوئى لا يقع لانه جعل الثلاث حصة للحر لا لصفة الطلاق الغضير فغنى فوئى بالاحتية
لفظه فلم يصح ولو قال أنتى ثلاث فوئى الطلاق ملقت لانه فوئى ما يحتمله وان قال لم أنظر الطلاق لم يصدق ان كان في حال هذا كره الطلاق
انه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث واضر الطلاق يقع كله قال أنت طالق ثلاث كما صرح في المحطوط ظاهره ان أنتسى بثلاث وثبت ثلاث
يحذف منى سواء في كونه كتابية وأما أنت (١٤٢) الثلاث فليس بكتابية وفي التاريخاينى فتاوى الفضل اذا قال هل أنت منى ثلاثا

مسئلة رضا المتقدمة قيل ورفضت جعل المتأخرنا حلالا مع تصريح الواقف بأنه ليس لاولاده في
الوقف حق مطلقا لكنهم يدل على انه هناك والظاهر انتقال الربع الى اولاد البنات المذكورين دونهم كما
ذكر وان عاقده على أن الخ الى عبد الرزاق أيضا ان الواقف لم يجعل للذات في وقفه حظا مطلقا في جميع
الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الاولى ثم قيد أيضا به فيما بعدها بقوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله
شبه ذلك ثم قيد به بعد أيضا في شروط فلا يبقى للبنات بعد الرزاق بعد موته نعم ينتقل لاولاده ان المذكور
أخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية وله علمي من وجود من اولاد البنات المذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن من مات منهم عن غير ولد عاد نصيب لمن هو معتمد في ذريته وذوى
طبقة المتناولين لم ير به يقتضى في ذلك الاقرب منهم فالأقرب بالى المتوفى فانتصر امرتهم من غير ولد وليس
في ذريته سوى اولاد بن خاله أمها المتناولين ولها اولاد أعمت متناولون أولادها من غير ولد نعم قلن بعد نصيب
المرأة المتروكة المذكورة (الجواب) يعود نصيبها الى اولاد بن خاله أمها المتناولين المرقومين لكونهم في
درجتهم من ذوى طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون اولاد أعمت المتناولين وان كانوا أقرب بالهاعلم
دلى عليه كلام الواقف انه اعتبر الأقرب المقيده بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كسبه
محمد العمادي الملقب بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد في درجته مع قيد
الأقرب وقد علم نسأوى اولاد بن خاله أمها في الأقرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم
كسبه انفق حله العمدى الملقب بدمشق الشام (سئل) فيما اشترط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا
منها ان الوقف متصل بالابتداء والوسط والانتها فابتداء وعلى الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود
نصيبه موقفا على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على أئسلافه وأعطاه على الفرصا الشرعية بلذ كمثل حظ
الاشنين على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا ولدا أو نسلا أو عقبا عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده
ثم على نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولدا ولدا ونسلا لا عقب عاد نصيبه من ذلك وقف على من هو
في درجته وذوى طبقتهم من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحقى الوقف المربوز كورا
وانا من غير ولد ولدا ولدا ونسلا لا عقب فترافع بعض مستحقى الوقف مع بعضهم لدى قاضى القضاة
بحضور ناظر الوقف المربوز في خصوص حصص من مات عنهم على من في درجتهم وذوى طبقتهم فطلب بعضهم
توزيعها لذكر مثل حظ الاشنين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فأنهم الحكم المتدا على به وهكذا شرط
الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوائم السابقون في ذلك فاجابوا بأنه
هكذا شرط الواقفون وانه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوائم السابقون بشئ مما
وقع النزاع فيه الا ندرزوا كتاب الوقف فوجدوه مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور فأمهلوا وعرفهم
أنه ليس ثم شرط منافس لاول السكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناضحا للاول أو مستقلا بنسبه ليس
بتابع للاول بل هو نادر للاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على اولادهم ثم على
اولاد اولادهم ثم على ذكور مثل حظ الاشنين ثم فصولا وبينوا كيف يوزع فقالوا ان من مات عن ولد ونصيبه

أى جلته انتهى عنه فله ان يضر بكون ثلاث فهو اراد الحصة وله لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أع خطها لولده
منه من خاله خلف بالطلاق ثلاثا هل لا بد من هذا حاله من غير اولاد فهل اذا فوئى به الخطا بطبقتهم وان لا يكتفيهم من الزوج فزوجت نفسها
فهر اعلم من غير الخطا لاول بل يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب
من لبن فصر بصره نسوت في لداؤه ونسب من دونه هل يحنث أم لا (الجواب) لا يحنث للعرف كما لا يأتى كل لحاذا كل لحم السمين والله
أعلم (سئل) في رجل من قرية فلسطين تاجم مع زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا أنه ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأتاني مثل

هذه البلاد فهل اذا سافر عن مسمى قلبه ملين كانا كان في عيون التجار أو عكاشا في ذلك اليوم يرى في عينه أم لا (أجاب) نعم يريه وبكل قرية أو بلد عن يده بعد الاشارة مع غفلة على علم بان هذا التقرر يساوقه أعلم (سئل) فرب جل حلف على سهره انه لا يرسل من هذا القرية فقل عليه ورجل فها هو جل حلف على ما أتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الفريسي مستدلا بما في فتاوى دارى الهداية انه اذا نوى لا يمكنه فرجل فها هو لا يجتنب والله أعلم (سئل) فرب جل حلف على زوجته انه (١٤٣) ما يظلمها وروح الى عرس أخيها هل اذا استغثته وواحدة بحث

أولاه ومن مات عن غير ولد وولد له فتنصيب لمن هو مع في درجته وذوي طبعته من أهل الوقف فقد أجابوا
 أو لا تم صلوا وبنوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم تقدرا وليس بشرط مناض
 الاول لا بحث لا يمكن التوفيق حتى يجعل تأخير بل بشرط منهم الاول وسينظر في بقية نوزع مع ملاحظة ذلك كـ
 مثل خط الاثنين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للشرط والجمع فيجعل الشكل بمنزلة جله واحد ويمكن
 جله ايضا على انه بمعنى مع فستر الوصف المذكور ملاحظا في جميع ذلك فحكم الحاك كانه يوزع نصيب من
 مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته ممن أهل الوقف المذكور مثل خط الاثنين وأمر الناظر
 المرقوم بالتوزيع كذلك كما وأمر اشرع عين بالتماس شرعي وكتب بذلك بحسب شرعية فهل يعمل بمضمونها
 بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة انه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم
 ثم على القرية الشرعية المذكور مثل خط الاثنين بشرط أن من مات عقيبما فنصيب لاهل درجته فاذا مات
 أحدهم عقبيا وفي درجته كوروات ووزع نصيب المتوفى بينهم المذكور مثل خط الاثنين وان ترك الواقف
 التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم بشرط المناصفة وهو قد اشترطها
 الاولى في قيمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جعل ذلك بقسمة نصيب المتوفى عقيبما على أهل درجته
 فينصيب الشرط عليه وان لم يصرح به في ناله قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أو لا من قوله على أولادى الخ
 وهو كلام في غاية الحسن ويشهد ما في فتاوى المحقق ابن حجر من فضيلة العلامة شيخ الاسلام القاضى زكريا
 عما حاصله أن زيدا ملك عرا الاجنبى ارضا بقضا عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمر وقفا على زيد ثم على
 أولاده انما عودتهم على أن من مات منهم عن وادوان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيبما فنصيبه على
 درجته ثم على أولادهم ونسألهم بطلنا بعد بطلان فأتى بدشمان أحد أولاده الخمسة عن بنت ثمانية البنت
 عقبيا وفي درجتها أولاد اعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بانه يحتمل أن ينتقل نصيبها الاقرب الى
 الواقف وهو الرجل الاجنبى الذي جعل واسطة لانتطاع الوقف في حصتها على بقية شرط الواقف في
 الاولاد ويحتمل أن ينتقل لن في درجتها وهم أولاد اعمامها تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان
 متوسطا وهذا هو الاوجه لا طراد بل للقرينة وهى الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف في
 مثل ذلك وان يكون منافع الموقوفه ولو تميزا لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال
 نصيب المتوفى عقيبما الى من في درجته اعاد كرفي أولاد زيدا خمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسألهم
 لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركوا في الشرط المذكور فصار من جملة ما جعل للجميع تسوية بين المتعاطفين
 للقرينة المذكورة وهى كون التسوية بينهما هي الغالب ويكون غرض الواقف الاتصال وعدم الانتطاع
 ان لم يصرف نصيب البنت الى أولادهم صارت منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الاقرب الى الواقف عند
 لسانه في ذلك تأييدا لما أتى به المؤلف من صحة الحكم بما مر لا قال بخلاف ذلك ما في آخر كتاب الوقف
 من اختلفوا الخبر بعمامه انه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على شمس الدين ورجب
 ورجه على القرية الشرعية ثم على أولاد المذكور المذكور دون الاثنين ثم على أولادهم أبدا

أولاه ومن مات عن غير ولد وولد له فتنصيب لمن هو مع في درجته وذوي طبعته من أهل الوقف فقد أجابوا
 أو لا تم صلوا وبنوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم تقدرا وليس بشرط مناض
 الاول لا بحث لا يمكن التوفيق حتى يجعل تأخير بل بشرط منهم الاول وسينظر في بقية نوزع مع ملاحظة ذلك كـ
 مثل خط الاثنين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للشرط والجمع فيجعل الشكل بمنزلة جله واحد ويمكن
 جله ايضا على انه بمعنى مع فستر الوصف المذكور ملاحظا في جميع ذلك فحكم الحاك كانه يوزع نصيب من
 مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته ممن أهل الوقف المذكور مثل خط الاثنين وأمر الناظر
 المرقوم بالتوزيع كذلك كما وأمر اشرع عين بالتماس شرعي وكتب بذلك بحسب شرعية فهل يعمل بمضمونها
 بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة انه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم
 ثم على القرية الشرعية المذكور مثل خط الاثنين بشرط أن من مات عقيبما فنصيب لاهل درجته فاذا مات
 أحدهم عقبيا وفي درجته كوروات ووزع نصيب المتوفى بينهم المذكور مثل خط الاثنين وان ترك الواقف
 التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم بشرط المناصفة وهو قد اشترطها
 الاولى في قيمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جعل ذلك بقسمة نصيب المتوفى عقيبما على أهل درجته
 فينصيب الشرط عليه وان لم يصرح به في ناله قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أو لا من قوله على أولادى الخ
 وهو كلام في غاية الحسن ويشهد ما في فتاوى المحقق ابن حجر من فضيلة العلامة شيخ الاسلام القاضى زكريا
 عما حاصله أن زيدا ملك عرا الاجنبى ارضا بقضا عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمر وقفا على زيد ثم على
 أولاده انما عودتهم على أن من مات منهم عن وادوان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيبما فنصيبه على
 درجته ثم على أولادهم ونسألهم بطلنا بعد بطلان فأتى بدشمان أحد أولاده الخمسة عن بنت ثمانية البنت
 عقبيا وفي درجتها أولاد اعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بانه يحتمل أن ينتقل نصيبها الاقرب الى
 الواقف وهو الرجل الاجنبى الذي جعل واسطة لانتطاع الوقف في حصتها على بقية شرط الواقف في
 الاولاد ويحتمل أن ينتقل لن في درجتها وهم أولاد اعمامها تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان
 متوسطا وهذا هو الاوجه لا طراد بل للقرينة وهى الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف في
 مثل ذلك وان يكون منافع الموقوفه ولو تميزا لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال
 نصيب المتوفى عقيبما الى من في درجته اعاد كرفي أولاد زيدا خمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسألهم
 لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركوا في الشرط المذكور فصار من جملة ما جعل للجميع تسوية بين المتعاطفين
 للقرينة المذكورة وهى كون التسوية بينهما هي الغالب ويكون غرض الواقف الاتصال وعدم الانتطاع
 ان لم يصرف نصيب البنت الى أولادهم صارت منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الاقرب الى الواقف عند
 لسانه في ذلك تأييدا لما أتى به المؤلف من صحة الحكم بما مر لا قال بخلاف ذلك ما في آخر كتاب الوقف
 من اختلفوا الخبر بعمامه انه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على شمس الدين ورجب
 ورجه على القرية الشرعية ثم على أولاد المذكور المذكور دون الاثنين ثم على أولادهم أبدا

(سئل) فرب جل حلف بالطلاق انه لا ترك هذا المهر فؤود دعته الحاجة الى تركها فهل في ذلك في تركها أم لا
 (أجاب) لا يحل له في تركها الا ان نوى بيمينه ما مات مهره ولا يقاس بالائس هذا القميص لانه عندنا بحث بانه بعد تزوجه شيئا من ثمنه
 بيمينه لا يسميه والله أعلم (كتاب الحدود) (سئل) في فلاح اختطفت بنت ابن ابن عمه وهى نكاح الغزو والى بكارها كرهانها فاجاب
 عليه (أجاب) ان لا يدع شهقة فخذ الزاوية عليه بوجهه الشرعى بتمام عليه عدد الزمان ادعى شهقة يندرى الخدعة بها وجب لها مهر
 المثل لانه لا يخلع وطه في دار الاسلام مهر أو عقره والله أعلم (سئل) فربا أو أقر بانسرة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع

وأما نحن فنصحت بحكايتها والله أعلم ﴿فصل في التفرغ﴾ (سئل) في معون تفرغ من فراشه إلا عانة في بيان صفة قنانه من أجل وأداء هذه الألفاظ فاحتجته لغيره فأنشأ أن يرتب عليه وهل يلزمه إتيان راسة الأمانة الصادقة أم لا تحري وأجزم بنسبى أم لا (أجاب) يرتب على الأثم المذكور وأبانه وتبديده التفرغ والشديد لكرهه ما لحق وبغضه الصديق إذا أقر راسة الأمانة والتفرغ بالانوار إلى بانية لأشبه فيها ولا عار ولا حمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك ثم عقاب وهي تجلب لهم التواب (١٤٥) فالعزض عليه غير مصيب والله أعلم

(سئل) في شرب ريش

الذ كور والاثان عن أولاد ذرية ذكور واثان فهل يدخل أولاد الاثان مع أولاد الذكور في هذا الوقت بمقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجبن الخ أولاد يدخلون بيننا الجواب بما يظهر لكم من الصواب (الجواب) الجدة تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الاثان يدخلون لأن الواقف عزم آخر على أن من مات منهم أجبن الماذ كره الفقهاء عزمهم الله تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متنافيتين فإن أمكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجوب المصير اليهما فإن لم يمكن يعمل بالتأخير منه أو يكون ناقضا للاول وقالوا أيضا إذا تعارض عبارتان في كلام الواقف أحدهما يقتضى حرمان بعض الموقوف عليهم والآخر يقتضى عدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم لا يقصدون حرمان أحد من ذر بهم فغير صحيح الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غايته إكفان الواقف مرجع عن الشرط الاول لزم منه حرمان بعض ذر يتفعده بقوله على أن من مات منهم أجبن فقد نص أولاد في كلامه على أولاد الظهور دون أولاد الباطن ثم عزم بقوله على أن من مات منهم وأ كذا بقوله أجبن فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون بالتأخير كما صرحوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن حل الثاني على الاول لأن الضمير في قوله منهم راجع إلى ما تقدم المؤكد بقوله أجبن والتقدم الذكور وبنات الذكور فيرجع الأمر إليهن أيضا فيدخل في ذلك أولادهن وإن أوجنا الضمير إلى الذكور فقط فصحبنا الكلامين فيحتاج إلى شيء يدل عليه وليس هناك شيء يدل عليه من الجملة الثانية فيبقى شرطان متناقضان فيعمل بالتأخير منهما وهو ادعاء أولاد الذكور والاثان جميعا كإدخاله عليه قوله أجبن ويؤيد ما ذكرنا ما أجابه الشيخ الحان في رحمة الله تعالى بعض فتاويه بقوله وأما نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد الباطن ثم عزمهم بالذرية فيعمل به أيضا لأنه متأخر والعمل على التأخير ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه وبشبهه ذلك ذكرنا ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفته تعالى على ولدى لصلى ماداموا أسيما ميجرى ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى يتصرفوا إذا انقضوا تكون الهبة لولد ولدى وأولادهم وتسلم أدياننا تساموا ثم بعدهم على المسكين وكلما حدث الموت على ولدى لصلى كان نصيبه لولدهم من بعد ولده ثم ولد ولده أدياننا تساموا وكل من مات من ولدى أو ولد ولدى عن غير ولد كان نصيبه واجهالي أصل الوقف وجاز بإجراه كان الوقف جائزا وتصرف غلته لما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل نصيبه إلى ولده على ما شرطه ثانيا من انتقاله إلى ولد ولده وانتمسح به قوله لا يخرج عنهم شيء منها إلى لكونه متأخرا مفسرا اه ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاد وهذا ما ظهر لنا لا أن سجد كرفي السؤال من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلى شروطا منها من مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذوهم عنهم عن ولد نصيبه لولدهم ومن مات عن غير ولد ولد ولد ولدا نسل ولا عقب عا نصيبه من ذرجه وذوهم طبقته من أهل الوقف قدم الأقرب بقوله لا قرب إلى المتوفى ثم مات منهم رجل عظماء الموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته مود نصيبه لنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبا الأصلي والآل إليهما بشرط الواقف فقام أولاد ابن الخالة يعارضون البنيتين في نصيب الرجل

(١٩) - (فتاوى حامدية) - اول (نظر في ما يله لا يرجع بالانقضاء وأما السعاية والنوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة عما انه بناب قاله لما عمن دفع شرع من عباد الله تعالى وقد ذكرنا الزاى المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور راسمها الزاى في الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجانيات وقال في جوابه الفتاوى في الباب السادس قال الفتاوى الامام ملك الملوك أبو العلاء الناصح لما سئل عن مدبر يسوق في الارض بالقاصد ويقوم بين الناس الشرر فقال السلطان ما يجب عليه القتل مشروع عليه واجب لغساده واقتل فيمقتع شاهان شاهان الملك أبو العلاء نظم الجواب لكل من هو يبرع اه وفي المجتبى رأى مسلمان بن يحمل به قتله

وعلى هذا القياس المكبر بالظلم وقطاع الطريق وطمع الكس وجميع الظلم يادى شئ به فتموجهم الساعة فيميت قتل الكل ويثاب ثأله
والمقصود هنا كمالهم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات والله اعلم (مسئل) في ساعى في الارض بالنفساد وجب عليه نزع ولا تقي
بجمله وادع علامته ارادوا في الامر فامد ذلك الواجب عليهم فصاروا عن الاسلام والمسلمين حسبما قصت عليه علماء الدين وأفتى به جل المفتين
فترض له جماعة استقلاله من يده (١٤٦) وترك اقامة الواجب عليه واسئلوه وتكفلوا وظلموه من حبه بشغافتهم فاما انى

يستحقونه بذلك ويستوجبونه
عندما لا اله الا الله (أجاب)
الهم توفيقا للصواب لا شك
انهم يستوجبون بذلك
ما يستوجبونه من شفع شفاعته
سنة قال جل من قائل ومن
شفع شفاعة سنة كنه
كفل منها قال اهل التفسير
الكفل النصيب أى عليه
من وزوها نصيب مسأولها
في القدر قال القاضي أبو
السعود والشفاعة السبئية
التي لم يقصد بها ما عدا حق
المسلم ولا دفع الشرعة ولا
جلب الخير اليه ولا بغا
وجه الله تعالى وكانت في
أمر غير جائز أو كانت في
دفع حدم من حدود الله تعالى
ودفع حق من الحقوق وقد
ورد عن ابن عمر رضى الله
تعالى عنهما قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من حالت شفاعته
دون حدم من حدود الله تعالى
فقد ضاهاه عز وجل وعن
عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
مثل الذي يعين قومى على
غير الحق كمثل يعبر تدرى

المتوفى المزبور والاسباب لا مهمما راعين انه ينتقل اليهم بعونه فهل لا ينتقل اليهم ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم
أقول لمقتضاه ان لا ينتقل اليهم شئ أصلا من النصيب الا سئل عن الرجل ان ينت خالته بعد موته وان كان
أولاد ابن الخالته مساوين لها تين البنتين في الدرجه وفي الاقر ينتقل الى الرجل المنتقل عنه ذلك النصيب لان
مالا له ان ينت خالته صواب يسمى نصيبا فينتقل مع نصيبها الاصل الى شتيها ويشكل انتقال مال الالب الى
بنتيها بما في شرح الاشياء البعري حيث قال في القاعدة الثالثة ما لنفسه وههنا دقيقة أخرى وهي أن النصيب
المنتقل يشترط فيه أن يكون المنتقل عنه استحقه بنفسه بشرط الوافى الاول حتى لو مان الابن المنتقل اليه
نصيبا يمس لا ينتقل هذا النصيب الى ابنه لانه ليس نصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو الذي استحقه
أو ومن الوقت بنفسه فتأمله فقد جعله الكثير من أهل العصر اه لكن فيه نظر فان غالب الاتصاف في
الارواق المشروطة فيها انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولداؤه وانما تكون بطريق الانتقال من الاب
الى ابنه ثم منه الى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقض الصفة فتراض كل طبقة عليا على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال
الى أهل الدرجه ولم أر من قد كذلك بالنصيب الاصل الى الاماظة الموائف عن مفتى طرابلس بوله مسئل في
وقف ثابت الخومين شرط واقفه في كليب وقفه شروطا منها أن من مات من المسحقين فيه غير ولد ولا ولد
ولدا نسل ولا عقب عدا ما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معفى درجته وذوى طبقته من أهل
الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب وما تر جل من المسحقين فيه غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فانتقل نصيبا الى يالذى هو أقرب من يساويه في درجته ومتر بذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه عن
أصوله فهل اذا مات يدا يضاعف غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب بدرجه
لمن يدا يدا في أقرب بترجته من الميت الاول عمل بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب بويكون
نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لا أقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبه معالاقرب من يساويه في
درجته أو قواما جورن الجواب لا يكون لا أقرب من يساويه يدا في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله
وأما النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب بدرجه من الميت الاول فيكون لمن هو أقرب اليه بدرجة بعدد يدلها
يقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب بحيث مات زيد انتقل ذلك النصيب لمن هو أقرب من الميت
الاول بعدد ما لا يوجد له الاقرب من يساويه يدا في درجته لزم الفاعل قول الواقف فالاقرب بواض الواقف
كخص الشارع قال أبو بكر الخصاص رضى الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرانه الاقرب
فالاقرب بولوا نرجلا جل أرضه صدقة تموقوفه عز وجل ابداعى قرانه الاقرب فالاقرب ومن بعدهم
على المساكين فالوقف جائز تكون غلة هذا الوقف كلها لا تقرب بقرابه منه واحدا كلن أقرب بهم أو أكثر
من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا أقرب اليه قال تكون الغلة لمن يلهم اه وقال اضافى الباب
المذكور فان قال أرضى هذه صدقة تموقوفه لعل عز وجل ابداعى فقره اقربى وأهل بيتي الاقرب منهم
فالاقرب قال الوقف جائز فاذا جاءت العلة اعطى أقرب بهم الى الواقف فان مات أقرب بهم وهو الذي كان يأخذ
الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب واعطى الغلة لأقرب بهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد

المفتي

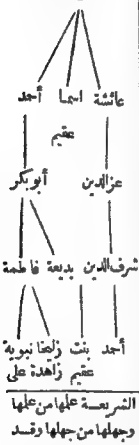
في برقهو ينزع منها بذر وادأودوا بن جنان في صحبه قال الحافظ معناه انه تدوق في الامر وهالك كالبعداذا

تردى في برقهو نزع ذنبه ولا يقدر على اخلاص وعن أبي الفرداعن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعارجل حالت شفاعة دون حدم
حدود الله تعالى بل في غضب لله حتى نزع وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حد
من حدود الله فقد ضاهاه في ملكه ومن أعان على خصوص لا يعلم أحق أم باطل فهو في خطا انتهى نزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أعان ظالميا باطل ليدحض به حق فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله واه الطبراني والاصهاني وعن أوس بن شرحبيل انه

جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم لم ينج منه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الاسلام واما الطريق الى التكبير وفي الرغبة والترهب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سبي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سبي في سبيل الشيطان وكبيرة ضد الميادين يستحقون بها في الدنيا الالهة والتعز في الآخرة عذاب الموت وتحويل جهنم بقس المحرقة والله اعلم (سئل) في ذي صلاح وعلم دين سرق كتب من حجره السكينة بمجده جار من المتهم فقلب على ظنه (١٤٧) انه السارق لها فخر فاضى بلدهم اثم اخبر

حاكم العرف الذي لم يعهد منه أخذ بعنف حسامان يتبين له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة لواقعته هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذى صنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظلم الفاجر فوسى من

واقف



المفتي في طرابلس الشام عني عنه (وأقول) وفي هذا فطر ظاهر وما استدله من كلام الامام الخفاف لا يفيده مدعى بيان ذلك ان من استحق شيئا من ربح الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحق من جهة أصوله أو لا ليعين أهل درجته جميعا ما استحقق بذلك كوروم آل اليسع بنصيبه وجاريا عليه فاذ ماتوا بدع غير ولد عا نصيبه المذكور الى الاقرب اليه الى الاقرب الى التوفي الاول علام يقول الواقف عادما كان جارا باعله الخ فكل من توفي عن غير ولد شهله قول الواقف من مات عن غير ولد ان كلمة من عامته والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه بالاقرب ما عدلى كلمته العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه الى الاقرب الى اوله متوفى والا لزم اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بان ينظر الى الاقرب اليه بسو حده ثم الاقرب الى آخر الدهر ويلقى فيمن سواه أيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جارا باعله الى ذلك لكونه اقرب اليه ثم بدع من ولدانه لا يعطى وادع نصيبه المذكور بول ينظر الى من يري في اقرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الغافق قول الواقف من مات عن ولد نصيبه لولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب زبدي قول الى ولده على ما شرط الواقف والحاصل ان الحظوة اليه مستلزمة بالنسبة الى الاقرب به ليس شخصا واحدا بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب فالاقرب أنه ينظر اولاً الى الاقرب اليه كالأخ الشقيق مثلاً فان وجد نقلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالأخ الاكبر وهكذا أو أمانا نقله عن الامام الخفاف فالحظوة فيه الاقرب بماتلى شخص واحد وهو الواقف فكل مات من هو اقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف وهكذا كالجو كان الواقف أعزهم وابن عم تحمى ربح الوقف أو لا لا يخفى ثم لان الم ولا ينظر الى الاقرب بل لا يخفى ان الواقف شرط الاقرب يستأله الى المتوفى كلفه مسئلتنا حتى ننظر كلامات أحد الى الاقرب اليه فظهر ان بين المستثنين وانما بعدوا بما قرأناه أيضا دفع ما قدمنا من البرى ولم نمنع على ذلك من أصحاب الاختلاف ولا رأينا له شيئا يعضده أصلاً بل زاهم ينظرون الى ما في يد المتوفى مما تنقل اليه عن أصوله أو لا ليعين أهل درجته فيعطونه لولده أو لأهل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر الى الأذهان ويقصد الواقفون في اطلاع على نقل صريح مخالفاً لذلك فليست ههنا وله الآخر والتواب والله اعلم بالصواب (سئل) فيما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة وأسماء والشهابي أحد الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكورة والاثني فيسواء ثم من بعدهم على أولاد الذكور ثم على أولادهم كذا هم كذلك ثم على أنسائهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد الذكور على أولاد الإناث فاذ انقرض أولاد الذكور بأجمعهم عادما كان جارا باعله من ذلك على من يوجد من أولاد الإناث من الله كورومهم والاث على الفرقة الشرعية على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأنسائهم وأعقابهم عن ولد أو ولدوا من سفل عادما كان جارا باعله من ذلك على ولده ثم ولدته ثم نسله ثم عقبه بهم على الفرقة الشرعية ومن مات منهم أجمعين عن غير ولد أو ولد ولد وانسل ولا عتب عادما كان جارا باعله من ذلك على من معه في درجته

صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة وقد صرح في الخبر بتلاعن الخنيس في العرف بالسرقاذا جرد رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالدرق فليس له أن يقتله وله أن يأخذ وللامام أن يحبس حتى يتوب لان الحبس لزجرتونه مشروعه اه والله اعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل أنه اغرم ذماسة على قتل رجل طلبا لشيء عا عدول فذاذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقر وعد العلماء ان التعز في كل معصية ليس فيها حد مقدور والاخر اعطى قتل النفس العصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعز فيجب على المتقرى المذكور ويجوز الفرق فيه الى القتل قال في الخبر الراتق شرع كذا لا يقاتق وقد ذكرنا بعض العلماء التعزير بالقتل في أشياء وذكر من جعلها جميع الكثرة

والاعونة والسعانة والظلمة ما في شيء فمقتد ف الساعى على قتل نفس معصومة ظلمة فله يجوز قتله نكراناً من الغيرة عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها وانه علم (سئل في شيء يأتى خروا حاكم السباعية سماعاً كاذبة فاصد انفرجه واذا ماذا بانه شرعاً) (أجاب) هذه المسئلة أكثر على أن ابراهيم في كتبهم ويجهل مسألة السعانة والاعونة واقتوا وجوب قتل الساعى فيها وقال القاضي الامام أبو العلاء الناصح فيها قتلها هو القتل مشروع عليهم (١٤٨) لفساده والقتل فيه مقتنع شاهات شاهك الملك المولود أبو العلاء نظم الجواب لكل من هو يبيع

وقد ذكر البرازي في المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات وذكرها في منخ الفغار شرح تروى الابصار وغيره من مصنفات الحنفية ورجعته تعالى عليهم أجمعين وحشرنا في منكرهم أمين فتواهم القتل مشروع عليه واجب الخ وجب على حكم ايقاع القتل عليه ركهس له معصية من معاصي الله تعالى وانه علم (سئل في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية المارقة وجعل نفسه فلاحاً لهم والفلاح يستعبد من استخضعه يبيع فيه ويشتري ويسهل أمواله بل ونفسه وعياله وما كناه ذلك سعى بانه أيضاً لهم وقال لهم هذا أيضاً فلاحكم سلطهم عليه فإذا يلزمه شرعاً (أجاب) اعلم ان هذا الشئ البعد الطريد من رجعت الله تعالى الساعى في اضمار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد العزير وروايع اختبروا ولا شبهة في جواز ارتقى

وقد روى القتل لان الساعى لهؤلاء الكفرة والاشقاء انهم يتولون ذلك ساعى في الارض بالفساد في ازمه الى ذلك وذر به الحكمين من قوله عز من قائل انما حراهم من عمارون الله ورسوله الا به ومن شاهدوا فعلى الاعراب المارقة قطع كفهم بيمين وبان السكوت منهم مع القدرة عليهم من كبر معاصي الله تعالى واستحلالهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل في ذنوبهم سكوتهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا فلو اذن قادر على ازالة الشكر ولم يزل في بلاد الله فخله من الورز والخطيئة وما ورنه بالاحاديث الثلاثة ولا يحصى ومن جانتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه واعرز لا يغيرون عليه الا

تقر به الى القتل لان الساعى لهؤلاء الكفرة والاشقاء انهم يتولون ذلك ساعى في الارض بالفساد في ازمه الى ذلك وذر به الحكمين من قوله عز من قائل انما حراهم من عمارون الله ورسوله الا به ومن شاهدوا فعلى الاعراب المارقة قطع كفهم بيمين وبان السكوت منهم مع القدرة عليهم من كبر معاصي الله تعالى واستحلالهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل في ذنوبهم سكوتهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا فلو اذن قادر على ازالة الشكر ولم يزل في بلاد الله فخله من الورز والخطيئة وما ورنه بالاحاديث الثلاثة ولا يحصى ومن جانتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه واعرز لا يغيرون عليه الا

البرية بل عن الاضافه المضاف محتمل أي لغدير طر يتي أو لغدير طر يقتل القوم أو لغدير طر يقتل الناس ولغدير ذلك كما هو واضح من أن
 يشرح وأظهر من أن يذكروا الله أعلم (سئل في شيء) أي دائما في حقوق أي هو يأتيه بكل ما يشئ من عليه يؤذيه سا كلمة بداره مسيئا
 في حقه قائما في أمره يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويؤي إليه بالضرب ويشرح في سبب وشتمه وتلاف عرفه
 وهتكه وقد كان زو جصاص أفعلاه (١٥٠) الذين هذا السبب وسأله الأئمة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفرت نهرت صفيت

الشقيق والأخ لا يقي وقفا شرط فيه الأقرب فالأقرب ثم قال وكان قاضي القضاة تقي الدين الشافعي السبكي
 قد تحدث في وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نفسه فوافقه عليه وقتله هذا موضع اجتهدوا به
 وجهه عندك في مذهب الشافعي وأجدوني في الجمله فانه ضعيف لانه يلزم منه الغايصة أقل بلاد ليل والغاي
 مقصود الواقف من تقديم الأقرب وهو مشكل اه ملخصا (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم
 على بنته فاطمة ثم على أولادها وأولاد أولادها الذي كور دون الاناث ثم ثم الخ فبات الواقف وبنته فاطمة
 واقترعت أولادها ولها وأولاد أولادها فكل يكون لفظ الذي كور قبل الأولاد أولاد فاطمة فدخل الذي كور منهم
 سواء قبل الذي كور أو باني أو يكون قبل الأولاد فاطمة أو أولاد أولادها فدخل من أولاد أولادها من بني
 باني (الجواب) اعلم أن القيد المذكور أعني به لفظ الذي كور قبل المضاف فدخل جميع الذي كور سواء
 أدلى بذ كور أو باني كتبه الفقير ابراهيم الحنفى يمشق الحمر وسعفي عنه طاب الجواب وطابق الصواب
 كتبه الفقير محب الدين عفي عنه ما أقاده العلامة أعلاه هو الحق يتوفيق الله كتبه أحمد بن تونس
 الدين شافعي الشافعي (أقول) أعني العلامة من يحجم بخلاف هذا حيث قال في الاشياء والنظار من الواقف
 وقعت سادته وقف على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم من بعدهم على أولاد الأم فلا من ثم من بعدهم على
 أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعضهم من الذي كور ناصدة دون الاناث فإذا انقضى
 أولاد الذي كور صرف إلى كذا فاسل قوله من الذي كور قبل الأباء أو الاناث حتى لا يستحق أن يولد وأن يئى
 أم هو قيدي الاناث دون الاباء حتى يسقط الذي كور لولم من أولاد الاناث أم هو قيدي الاباء دون الاناث
 حتى يستحق ولذا الذي كور لو كان أن يئى فأجبت بأنه قيدي الاباء دون الاناث لان الاصل كون الوصف
 بعد متعاطفين لا خير كسروا به في باب الحمر ما في قوله تعالى من نسائك الا قد دخلتم به ثم بعد قوله
 تعالى ورايتكم أو ميات نسائك ولان الظاهر أن مقصود حرمان أولاد بنات لكونهم ينسبون إلى
 آباءهم ذكورا كانوا أو إناثا وتخصص أولاد الاناث لكونهم ينسبون إلى أمهم بقوله بعده
 فإذا انقضى أولاد الذي كور ولم يبق أولاده الذي كور ولا بناته الأولاد ثم يئى أن بعض الشافعية جعله قيدا
 في الاباء والبنات موافقة بعض الحنفية فريأت الامام الاستوى في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع
 إلى الجميع عند الشافعية وإلى الأخير عند الحنفية وان جعل كلام الشافعية فيها إذا كان العطف بالوار
 وما ثم فيعود إلى الأخير اتفاقا اه مافي الاشياء والنظار وحاصله أنه جعل الوصف الذي كور قيدا للمضاف
 إليه في قول الواقف أولاد أولادهم فدخل في جميع الذي كور والاناث من أولاد الذي كور وما ذ كور من
 عود الوصف إلى الأخير قال المحقق ابن الهمام في التصريح بأنه الاوجه والحاصل ان لفظ الذي كور يستعمل
 أن يكون قيدا للمضاف فقط أو المضاف إليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الأحكام كما علم من صدر
 عبارة الاشياء والأول أعني به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال الذي كور والثاني أعني به صاحب
 الاشياء ولم يقول أحد منهم على كونه قيدا لكل من المتضايين وقدمت على علمه العلامة ابن حجر في فتاواه
 ونقله عن الولي ابن زرة عملا بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات الذي كور بعد جعل أو مفردات من شرط أو

عقبت وقد كبر الات
 وضعف بمقاساة أخلاقه
 ويجز عن الاكساب وابنه
 المذكور في عفوات الشباب
 فهل يلزم بنفقة ونفقة
 والله و يجب عليه أن
 يحسن عشرته معو ضمه
 إلى عائلتها يلزمه بارتكاب
 هذه الاخلاق اتقوا ولكم
 الثواب من العبد المخلوق
 (أجل) يلزم هذا الشق
 العاق بأفعاله التضرير
 المبلغ بأجماع من الأئمة
 واتفاق لارتكابه كبيرة
 لم يقع فيها خلاف بين اثنين
 وقد قال صلى الله عليه وسلم
 وبجمل وعنه وكرم ذم
 أغفم ذم أغفم ذم أغفم
 قيل من يارسل الله فالمن
 أدرك والده عندنا كبر
 أحدهما وكلاهما لم
 يدخل الجنة وعن عبدالله
 امر عن الله قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 الكافر شتم الرجل والديه
 قالوا يارسل الله وهل يشتم
 الرجل والديه فقال نعم
 حسب أباه الرجل فسب
 أباه حسب أمه فسب أمه
 ويلزم بعينه خبر وجسم

شروا متناعين ذلك تنزهوا لا تقي حصه عاهة الزواجل لثمة لاثمها عصية أخرى محرمة بالاتفاق وبجز الاب عن الكسب استثناء
 فوجب تلبية لأجماعه الاتفق بل صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكذا أيضا بلق بالشاب الكسوب أن يكف أباه إلى التعب
 والجسد وقد اوعده لعاقب بذب النار في أحاديث تخرج عن الحديب الا كثارا والحاصل انه ان استمر على ذلك كان بمن حرم الدنيا
 والأخرى يرجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فبما صار به بارتكابه ذلك فقد وقع نفسه في أشد المآل والله سبحانه وتعالى نسأله
 السدعة في العرض والدين وأن يحتم لنا بالصالحات والمسلين أجمعين والجدد قرب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته

بغيرته وبغير اذنه وبهزوجة أخرى أجفنة عنه فهم عليها وقل أجمع جميع مالها من الأسباب إلى دار مصابها لم يحرم عليه ذلك و يكون
من تركه صمتين معاصي الله تعالى يلزمها التعزير واللاق به وهل إذا صدر صاحب الامتعة بالدعوى عليه ما هو في موجوده عنده للعالم
الزامه بأخضار البشار عليها بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك وبغير لارتكابه المصيبة التي قد نهي عنها رعاؤه ورفع
لشخصه الشيخ محمد بن الحنفية مثل هذا فاقى بمأصونه في فتاواه يلزمه رد هارودج (١٥١) الامتعة إلى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب
على المتعدي بأخذه الزوجة

استثناء أو وصف أو غيرهما إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر بل لا فرق بين العطف بالواو و ثم تقدم
نقل المؤلف هذه القاعدة عن الخليل أيضا لكن هذه القاعدة كما يظهر من باقي المتعاطفين دون
المتعاطفين وقد اختلفت كلام علماءنا في مسئلة الوصف بالذ كور هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف
عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما قبله قيد المضاف اليه فقط فلم أره لغير صاحب الاشباه في أنفع
الوسائل عن وقف هلال البصري ما منه قال قلت أ رأيت أن قال على وادى وولد وادى الذ كور قال نفى لمن
كان ذ كرا من ولده وولد وولد قلت والذ كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم الأخرى أنه لو قال صدقة
موقوفة على وادى وولد وادى الفقراء في أعطى من كان قسيرا من ولد البنين والبنات فكذلك
قوله الذ كور وقوله الذ كور والفقراء واحد اه فقد جعله قيدا للمضاف للمعطوف وكذا جعله
قيدا للمعطوف عليه حيث خصه بذ كور وأولاده صلبي وذ كور وأولاده ولو كانوا أولاد بنات ولو
جعله قيد المضاف إلى كافي الاشياء لكن الذ كور والامان من أولاد الذ كور وما قبل هذا الانافي
عاقب الاشياء لانه مبني على رواية تدخل أولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
لان قول هلال نفى لمن كان ذ كرا من ولده وولد وولد صريح في كونه جعله قيد المضاف للمعطوف
واله موقوف عليه والمضافة لظاهر الرواية وقفت في قوله بعده والذ كور من ولد البنين والبنات سواء تقدم
دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذ كور يقي قيد المضاف في عبارة هلال كما
لا يخفى على ذوي الكمال وفي الاسعاف ولو قال على وادى وولد وادى الذ كور لكان من ولده دون
ذ كورهم والامان من ولد الذ كور والامان ومن فيه سواء اه فهو صريح أيضا في انه قيد للمضاف
المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمعطوف عليه أيضا ونقل المؤلف عن جواهر
الفتاوى رجل وقف عقارا وجعل ولايته في نفسه مادام حي ثم إلى ولده فلان ما عاش ثم من بعده إلى
الاعز الارشد من أولاده فانها مصر فتاوى الابن دون الواف لان الكافية تنصرف إلى أقرب المكينات
بقية في الوضع وذلك مسائل ثلاث احدها اذا وقف على زيد وبعده ورسله ان الهاء تنصرف إلى عمرو
لحسب وكذلك اذا قال وقف على وادى وولد وادى الذ كور ان الذ كور يتراجع إلى وادى وولد وولد
الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بنى زيد وبعده وانه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه أقرب
إلى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامة الحنابلة بأصفيان وقال الهاء تنصرف إلى الواقف
دون ابنه والصحيح هو الأول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف
اليه فقرر أنه في جعل الوصف قيد المتعاطفين معاً وأوله معطوف فقط خلاف مبنى على الأول هلال
ومصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واسترجعها من الهام في الضرر بركامه ونهاه في
ان الاوجه الأول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحد منهم من ريع الوقف الا
إذا كانوا ذ كورا وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة متصلا
بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو لآخر وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وبعده

استثناء أو وصف أو غيرهما إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر بل لا فرق بين العطف بالواو و ثم تقدم
نقل المؤلف هذه القاعدة عن الخليل أيضا لكن هذه القاعدة كما يظهر من باقي المتعاطفين دون
المتعاطفين وقد اختلفت كلام علماءنا في مسئلة الوصف بالذ كور هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف
عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما قبله قيد المضاف اليه فقط فلم أره لغير صاحب الاشباه في أنفع
الوسائل عن وقف هلال البصري ما منه قال قلت أ رأيت أن قال على وادى وولد وادى الذ كور قال نفى لمن
كان ذ كرا من ولده وولد وولد قلت والذ كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم الأخرى أنه لو قال صدقة
موقوفة على وادى وولد وادى الفقراء في أعطى من كان قسيرا من ولد البنين والبنات فكذلك
قوله الذ كور وقوله الذ كور والفقراء واحد اه فقد جعله قيدا للمضاف للمعطوف وكذا جعله
قيدا للمعطوف عليه حيث خصه بذ كور وأولاده صلبي وذ كور وأولاده ولو كانوا أولاد بنات ولو
جعله قيد المضاف إلى كافي الاشياء لكن الذ كور والامان من أولاد الذ كور وما قبل هذا الانافي
عاقب الاشياء لانه مبني على رواية تدخل أولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
لان قول هلال نفى لمن كان ذ كرا من ولده وولد وولد صريح في كونه جعله قيد المضاف للمعطوف
واله موقوف عليه والمضافة لظاهر الرواية وقفت في قوله بعده والذ كور من ولد البنين والبنات سواء تقدم
دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذ كور يقي قيد المضاف في عبارة هلال كما
لا يخفى على ذوي الكمال وفي الاسعاف ولو قال على وادى وولد وادى الذ كور لكان من ولده دون
ذ كورهم والامان من ولد الذ كور والامان ومن فيه سواء اه فهو صريح أيضا في انه قيد للمضاف
المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمعطوف عليه أيضا ونقل المؤلف عن جواهر
الفتاوى رجل وقف عقارا وجعل ولايته في نفسه مادام حي ثم إلى ولده فلان ما عاش ثم من بعده إلى
الاعز الارشد من أولاده فانها مصر فتاوى الابن دون الواف لان الكافية تنصرف إلى أقرب المكينات
بقية في الوضع وذلك مسائل ثلاث احدها اذا وقف على زيد وبعده ورسله ان الهاء تنصرف إلى عمرو
لحسب وكذلك اذا قال وقف على وادى وولد وادى الذ كور ان الذ كور يتراجع إلى وادى وولد وولد
الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بنى زيد وبعده وانه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه أقرب
إلى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامة الحنابلة بأصفيان وقال الهاء تنصرف إلى الواقف
دون ابنه والصحيح هو الأول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف
اليه فقرر أنه في جعل الوصف قيد المتعاطفين معاً وأوله معطوف فقط خلاف مبنى على الأول هلال
ومصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واسترجعها من الهام في الضرر بركامه ونهاه في
ان الاوجه الأول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحد منهم من ريع الوقف الا
إذا كانوا ذ كورا وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة متصلا
بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو لآخر وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وبعده

بغير حجة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع امره إلى الحاكم لئلا يمتنع فقد قال في الظهير رجل يصل ويضرب الناس يدهم ولسانه فلا
يؤمن بعلام السلطان به والله أعلم (سئل في) أمير أرسل رجلا يصار إليه في فرقة ما لا يسعه بحجة فقام منها فباع البعض وبيع البعض وأحق فردة
ووضع مكانها فردة تصرف في وانكسب أمره بالحيطة وكسب ذلك في حجة الزمالة وأحب بكافة القاضي بأبلى عليها باعترافين يده وجعل ليعرض
على حضرة الأمير ليرد عن بعض مثل ذلك هل الأمير ردعه ونفقة ربه أم لا (أجاب) نعم الأمير ردعه ومنعه ومنعه ومنعه وأقامه التعزير برعليه
وايصال التحقيق إلى لارتكابه الحلية وخونه الأمانة ومن ارتكب المعاصي فهو حذر بالأخذ بالنواميس فليس من بعض المهين حرمه وما لذي

يقى الفساد مقام والله أعلم (مسئل) في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا حاداً انت مسلم ولا أولئك بل كافر مشرك بالله ما ذا انت متب عليه (أجاب) يعز القاتل فقد قال في الظلم الوهابي ولا تكفر من يا كافر وهو مسلم وباعبها اخلوا ولا يعزرو وقد كرشخ الاسلام ابن النخعة في شرحه ان المختار القتيبي في هذه المسئلة ان القاتل لثل هذه القاتلات ان أراد ان يتم ولا يعقده كفرا لا يكفر وان كان يعتقد كفرا لثا عليه بهذا باع على اعتقاده انه كافر بكفر (١٥٢) لانه لما اعتقد المسلم كافر افتقد اعتقدين الاسلام كفو من اعتقدين الاسلام كفرا كافر اهو قد اجعوا على الله يعزرو

والله أعلم

ونسفه وبها صرح الخصاص ايضا واما جعل الوصف قد افاض الى كاعل عليه صاحب الاشياء فلم اره

[illegible]

واقف
خضر
مؤمنه
محمد
سایمان
مؤمنه عاشه
أحمد
بكرى
نغرى
تقى
قاربه
الاحداث وندرك في شمسها

وقد ورد في الحديث الشريف أدوار الحدود بالشبهات والتجسس ولائع عذاب قال في الحرفي التجسس لا يفتي بعقوبة في
 اساق لانهم لا يفتي به والله أعلم (سئل) فدرجل يتم بسرقه وغيره ما يجب فيه الحد أو القصاص هل يصح مجرّد الانهزام أم لا بد من
 شاهد عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا تجسس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التمه لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم
 حربه بغير ذلك من غير علم أو شبهة صاحب الحرفي كليا الكفالة والله أعلم * (كاتب السير) * (سئل) في كتبه ببلد غير بها
 مسجد هل لع المسلمين وشركه مسجد لغير المسلمين أيضا فقام بكل منهما شعار الاسلام والثنائي وبينها طاعة يتبعها أهل المسجد من في

التوصل ومباشرة الوضوء ومثلثات الصلوات وبها شعر يستغفر به عباد الله تعالى فبعد تصاري البلد في الشعر الذي يقطع وهو قاطو ما بها جدار أو أضافوها إلى الكنيسة رفعين أصواتهم ينادون المسبح على وجه الانظار ثاقبين أنواع أقطعة لمصلحتهم الضصيح والخطاط مظهرين أنواع الفرع والسرور والاستبشار لاضاعتها الكيسهم وانتصارهم على أهل الاسلام بمنع المعبد عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والابلام فهل يمكن من ذلك مع أنه لم يعد لهم ذلك فيما علف من (١٥٣) الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا

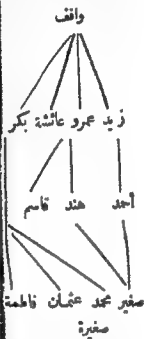
لما قسم المذلة والاهانة بأهل الامان (أجاب) المصرح به في كتب الحنفية وغيرهم أنه لا يجوز الزيادة في الكنائس القدسة على النمط الاول لاني البناء ولا في الارض وضاة البقعة في الكنيسة زيادة في الارض والحدار زيادة في النافذة لا يجوز واحد منهم بال يجب أن يمتنع واذا وقع وقوع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساخدم فلا يحل للعاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم اعانتهم عليه ولا يباح نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل توسيع واعاد مطلقا وانتصر له والجهور وان قالوا بترك التعرض لهم في عادة التهدم وزعمه كما كان من غير زيادة بنش أو تزوين أو ارتفاع أو اتساع انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة إلى الدار الاخرة لانه مجرد معصية حتى في

في فتاوه فهذا اضاف فيه بيان المبادي التي يستوعب عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يبعوا قوله يستوي فيه الذي ذكره الثاني والطبقة العليا والسفلى فاحفظا الترتيب المستفاد من جميعها الترتيب في الذي ذكر فقط دون الترتيب في الترتيب فكان ذلك المتأخر ارجا إلى جميع ما تقدم فكيف يكون بيع الوقفين سليمان ونغري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى و يرضعها من من أنه اذا كلف في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الوقوف عليهم وما يقتضي اعطائهم ترجع الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخالص في ذيل مسئلة قلت قد شرط الاميرين جميعا فلم أعلم الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه الا ترى أنه لو قال بغيري فلهذا المصدق على ولدي لصلي فاذا انقضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي لصلي ردصص على ولده ولو ولده ونسبه أبدا اني أردت نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولدهم ولا أحل للمساكين الا بعد انقراض آخرهم اه وكذا يقال ههنا الشرط الاخير فسر عن مراده من أنها ليست لترتيب الطبقات وكون التقيد للاخير قد علمت ما فيمن السكلام لا يقال ان هذا التقيد يعين ارجاعه للنسل لانه لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون التقيد كيد لالادنا نقول ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلاً عطف بقية المقيدة للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيها يتم مقدا على الخامس والخاص على السادس وهكذا إلى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح بالواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الحاشية ونصه ذكره لاني في وقت ما اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب يراد بعده في سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب لا قرب أو يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولدي أو يقول بطنا بعد بطن فليتم يد أم يباديه الواقف اه واذ في الاسعاف ولا يكون البطن الاسفل شي ما يق من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم ايضا بشرط في وقفه الطبقة العليا ومن دونهما الا اذا قال الاقرب بالا قرب أو عطف بين البطون الثلاثة ثم أو قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبة بتقديم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا إلى انقراض البطون كلها ولا يخص الترتيب البطان الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب ففهم ان أن تغفر بعبارة انفاضة المذكور وقوله تعالى الحمد ثم رأيت التصریح به في صورة فتوى متولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفتي حلب الشهاب حيث قال والتسليم في كلام الواقف معطوف بكلمة ثم الترتيب فكان الترتيب ثابتا إلى احوال البطون اه فاعتبر هذه الغائصة بعد كتابي لهذا العمل رأيت هاشم اخير به بخط المرحوم الشيخ يحيى التتحي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم عطف النسل ثم ايضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجواب الشيخ خير الدين بأنه رجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوي الخ فهذا عين ما قلناه وقوله الحمد والمنة

(٢٠) - (فتاوى حامدية) - اول) حقه اضعالى القول بأنهم مكفوفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول والافعل فهو حرام لاشية ودد وقع بعضهم قاموهم والترم في ذلك في نصهم فرأى على ربه في عالم الرؤى به عمالة نصرائي أجاز الله تعالى والمسلمين من أن يكون أعوانا في مثل ذلك وأنفذت بينهم وكرمع من هذه الهاوى والمالها والواجب على كل مسلم أن لا يعطي الذي يفتي دونه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد كرف الاشياء والنظر في آخر الفن الثالث ان السبكي نقل الاجاع على أن الكنيسة اذ هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادتها ذكر السبكي على في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة تعذر كرامه اهل قلت يستتب من ذلك انهم اذا قلت لا تنفع ولو بغير اذن

شرى كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة معارثه ورواه قالها الشيخ محمد بن الياس فاضى القضاة فلم تقع الى الآن حتى ورد الامر السلطاني
بقتضائهم بتجاسرهما كما يشقها الخ ووجهان في اغادتها بعد هدم المسلمين لها استحقاقهما وبالإسلام وأخذ اللههم وكسر الشوكتهم وانتصارا
للكفر وهو لا يجوز والسكلام في ذلك العلماء رحمهم الله تعالى رجحوا ستروا الله أعلم (سئل هل يجوز للفتى تعلية بناءه أم لا) (أجاب) بما أجابه
قارئ الهداية بقوله أن أهل التمتع (١٥٤) المعلنات كالمسلمين ما يواز المسلم أن يفعله في ملكه يجوز لهم وما يجوز للمسلم أن يفعله

يتمتع من تعلية بناءه إذا
حصل ضرر لجار من منع
ضرو وهو اهذه هو ظاهر
المذهب رد كرا القاضي
أبو يوسف في كتاب الخراج
القاضي له أن يتم أهل
الذمة أن يسكنوا بين المسلمين
بل يسكنوا من غير أن وهو
الذي أفتى به أنا انتهى
وقوله رد كرا القاضي أبو



يوسف الخ يفهم منه انه
يتقضى عدم تعلية بناءه
وهو ظاهر لانه اذا منع عن
السكنى بينهم فلا يمنع
عن تعلية بناءه عن بناءهم
كان ذلك أولى وسئل قبله

(سئل) في رجل ودفن وقعة على نفسه ثم من بعدهم على أولاده الستة وهم حسين واراهم ومصطفى واسماعيل
وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنسأهم وأعقاهم وذريتهم وبعد الانقراض فلي الحرم من الشرع
سكة والمدينة فالتنويرين وان تعذر فلي فقراء المسلمين القيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن
أولادهم ماتت عائشة عن ولدهم مات حسين عن بنت والسكك فقراء فلي بصرف نصيب المتوفين إليهم جميعا
(الجواب) نعم حيث كانوا فقراء وإذا انقراض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم إلى أولادهم (أقول)
هنا من مسائل متعلق الوفاة فيصرف نصيب من مات إلى الفقراء ما دام منهم واحد ولا يصر نصيبه إلى
الباقي منهم وفي الحان يفرج رجل وقف أرض على أولاده وجعل آخره للفقراء فلي بعضهم قال هلال يصر
الوقف إلى الباقي فأن ماتوا صرف إلى الفقراء إلى الباقي ولو لم يولدوا يصر نصيبه إلى الفقراء فلي فلان
وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فلي واحد منهم فانه يصر نصيبه إلى الفقراء فلي لثلاثة الأولى
لانه في الأولى وقف على أولاده بعد موت أحدهم بقي أولاده وهما وقف على كل واحد وجعل آخره
الفقراء فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتبة بين العتيقات على أن من توفي
منهن عن ولدا أو ولد له أو أسفل منه - فنصيبه لولده أو ولد له أو أسفل منه ومن توفي منهن عن غير ولد
ولا ولد له ولا أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب
فالأقرب إلى المتوفى زيادة عايشه ثم على ولدهم انتقل البسطة ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير
من أولاد أولاد الواقف له استحقاق إلى اليمن أممو المورودين مونه جسد لايمن الواقف وبنت
الواقف وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متناولون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف
آل الهام من أبها والمورودين موتها إلى الواقف وبنت الواقف المذكور وان وعيها وعيها ولد ابن آخر
لواقف فلي ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة إلى بورن إلى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين
لكونهما أعلى طبقته من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستعمل من لفظة ثم عيش ثم نصيب الواقف على
ما يسطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحدهم من أهل
الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعيها المذكورين الذين هم أسفل درجة أولا (الجواب) الحمد لله
نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المذكورين إلى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى
طبقته من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستعمل من لفظة ثم عيش ثم نصيب الواقف على
المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف كتب الفقير عبد الله بن عني عنه الحمد لله وحده من
محمد أكون استند التوفيق والوعود جوابي كما أجابه شيخ الإسلام العلامة نفع الله تعالى بعلومه العباد إذا لوجه
لا تتقال ما كان لهما في الحال والمآل والعمدة مع وجود ابن الواقف بنته وموتها ما عني أحدهم طبقتهما
رجع استحقاقهما إلى أصله الواقف وذريته والله سبحانه أعلم كتب الفقير خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى
حامد صلياً مسلماً (أقول) هذه الحادثة بعينها أفتى فيها العلامة الشرنبلالى ورسالته المسماة بالانقسام
بأحكام الانقسام ونسقى نسبة الشام ورد فيها على مفتى الشام وانتهاه عهدها الدين المذكور ولان الترتيب

هل يجوز لاهل الذمة أن يبنوا على بناء المسلمين ويسكنون داراً عائنة للبناء بين الجيران المسلمين فأجاب لا يجوز لأهل
الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمنون بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لأهل الذمة
ذلك مخالف لقوله وإنما يمنع من تعلية بناءه إذا حصل ضرر لجاره لكن على ما ذكره القاضي أبو يوسف لقوله وهو الذي أفتى به آؤافى النظم
الوهيات وليس رفع لبنه وعصر قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشار ظاهر يمنع من انشاء البناء على اهل بناء المسلمين اه
وهذا وإن أفتى به قارئ الهداية لكن الأول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضاً أقوى مدرك الحديث أنشره في الملحق لكونهم لهم مالنا

وعليهم ما عليهن وانه أعلم (سئل) فيد بعد لکن رهبان طائفة الا فریح القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية في ملكهم وتصر فيهم ملاسقة بنجر الدبر وقد تشعت غالب بناته والدور قد اتهم غالب بناتها وقد ورد الامر السلطاني بتعريضهم والد بالعدل لکنهم وملكهم فهل لهم تعبير ما تشعت من بناته الدبر واعدتها اتهمهم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل مجرد ربههم ليسكنوا بها او يتخفوا او وقع بناتهم بالكون البناها انعاما من دخول الموص اليهم ليامنوا بذلك على مالهم وانفسهم أم لا (١٥٥) (أجاب) نعم لهم اعدتها اتهمهم كما تظاهرت

عليه المثلون الموضوعة
لجميع من مذهب الامام
الاظم لافرق في ذلك بين
الدبر والصومعة والكنيسة
وبنيانها وتعميرها ما تشعت
منها واعدتها اتهمهم من
البيوت والدور الجارية في
ملكهم العدة للسكن حارة
بلا خلاف لا لتخضع للاجتماع
فيها للعبادة واطهار شعائرهم
واذا احكموا بنائها يوتهم
ودورهم للتخف ظان
الموص ليامنوا على
أموالهم وانفسهم لا تعرض
لهم في ذلك وان كانوا قد
نصوا على أنهم ليس لهم رفع
بناتهم على المسلمين لان علة
منعهم عنه مقيدة بالتعلي على
المسلمين فاذا لم يكن ذلك
ولكن للحفاظ ليامنوا على
أموالهم وانفسهم كما شرح
لاعتنوا كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في يهودي
يملك طبقة من جملة دار
تلقاها راعان أبيه اليهودي
را كبة على بيت من جملة
دار اسلم تلقاها بضار راعان
أبيه وكل منهما ما سكن في
الدار التي له كما كان يسكن
أبوهم قبسه وريد اسلم
الآن أن يمنع اليهودي

بتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باسقاط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وصافي تمام
الكلام على ذلك (سئل) فيما اذا وقف يد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده فاته على أولاد ابنته
فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى زور الدين ومنصور سوية بينهم ارباعا ثم من بعدهم على
أولادهم الثلث ورودون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم
وأعتابهم شيعا للث كورودون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل
عن ولد انتقل نصيبهم من ذلك لولده ثم لأسفل منه الذ كورودون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم
وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولولده انتقل نصيبهم من ذلك إلى من هو مع في درجته وذوي طبقة
من أهل الوقت يسبقهم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين اعداها
انقضت أولاد الذ كورودون ليعلمهم نسل ولا عقب اعد ذلك وقفها على من يوجد من الاناث وأولادهم وذريتهم
والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذ كوروم على جهم لا تنقطع فانقرض الاناث أولاد الذ كورودون الموجود
الآن من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكروا واناث فهل يعود الوقف لذ كوروسوية بينهم أم لا ذكروا
والاناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد الذ كوروا ن على الذ كورودون الاناث وجعل
الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد الذ كورو يعود الوقف لذ كورالذ كوروسوية بينهم دون الاناث فجاء
بشرط ما ذكروا والله أعلم (أقول) رأيت في هذا العمل على الهامس بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم
الفرزي السامحاني رحمه الله تعالى ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف اعد ذلك وقفها على من
يوجد من الاناث وأولادهم وذريتهم وأيضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل أو اخوانه مع عموم لفظه
فقلنا من صرحه نعلم قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذ كورو على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى
وذهيب من مات وقد صرح هو وغيره أن فرض الواقف يصلح لمخصصاته انتهى وحاصله أن الحكم في قول
الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عموم وقد وقع في نظيره هذه المسئلة اضمارا في الفتاوى الخيرية سئل
فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على
أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسأله وأعتابه على الفرعية الشرعية لذ كورمثل حظ الاثنين يستقل
به الواحد منهم اذا انفرد ويشتركون في اثنتان فافرقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا اعد
ذلك وقفها على من يوجد من اخوته لا يبيد ذكورا كانوا واناثا بينهم على الفرعية الشرعية على الحكم
المعين اعداها فاذا انقرضوا باجمعهم اعد ذلك وقفها على الزاوية الفلانية الى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه
ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد ابراهيم اخوة لابن قتلوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد
أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية بالزور يقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم
وذريتهم أولا أجاب الأقرب الى فرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لأميرين الاول الاقرب الى
غرض الواقف كقصد ماله الثاني قوله على الحكم المعين اعداها عرفت باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم
اللفظ والعلم يبق على عموم حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكر الكل ذلك في العناية شرح الهداية

من سكنى طبقة والتعل عليه فالا لاسلام يعاول ولا يعلى عليه له ذلك أم ليس له ذلك لان المالك مطلق التصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد
جوزوا ابقاء دار الزاوية العالمة على دار السلم وسكانها اذا ملكوها لم تنهدم فانه لا بعد لها عالة كما كانت ومن صرح بذلك ان الشخص في شرح
المقيم الوهابي وكثير من على اتناؤه أعلم (سئل) في أرض قرا حجارة لترية أهل النعمة ما عاها ملكها بن معلوم نخض وسلمها له الخلية
٧ قوله كيف يعطى الفرع الخ أو يخص بالذ كور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجد حجارة لها بن وبنت أن يعطى الابن فقط دون
أصله أي أمه ودون اخوته وهو بعيد اه منه

هل يجوز بيعها واشترى أن يصفها أثر به المذموم في أموال النصارى أم لا (أجاب) حرم على الله من وقفها المسلم إن الملك معلق
لنصرف المال كمن قالهم بيمان شأوا واشترى التصرف في ملكه باخذهم مقرر فودع في التنازلية بذلك قال فيها وسئل شيخ الإسلام
عن قوم من اليهود اشترى داراً أو بيتاً من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقراً لهم هل تنعوت عن ذلك فقال لا لأنهم ملكوها بمعاونة
ماشأوا كالمسلمين اهـ وإليه أعلم (سئل) (١٥٦) في رجل يبعده السوق الزبارة المقدس والحليل تقرباً إلى الله الملك الجليل فيخرج في

بعض السنين من بلده فيلقح
به جماعة من المسلمين ومائة
من أهل الذمة فيصيرونه
لأهل من على أنفسهم
وأموالهم ويقرنونه
عند خوفهم من ظلم أو
قاطع ضرب يلبسهم
هل ينكر عليه ذلك أم لا
(أجاب) لا ينكر عليه ذلك
أحكامهم حكم المسلمين
فمنع جماعة عنه المسلم
كرز والمزج واللب بالحلم
وقد كان يمنع عنه المسلم
كل الذي والفواش ولا
منع من الخروج مع قافلة
المسلمين الخرجة لزارة
القدس والحليل وفي الأبناء
والنظر في نقله عن الملقح
كل شيء امتنع منه المسلم
امتنع منه الذي لا يخرج
والخزير ولا يكره عبدة
جده الذي ولا يضافته اهـ
ولم يزل أهل الذمة يخرجون
مع قوافل المسلمين في
أفكارهم من غير تكريم
من يأوهم ويدلهم على
الطريق أو يعلمهم أو
يسبقهم أو يستخدمهم و
يحسن انهم أو يمتنع عنهم
أبد لعاديه ويسلمهم من

الفتنة وفتنة الضيقة بغيرها
أصل أصيل في الجواب عن هذه القضية وأنه علم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذوا له عرساً وضربت خلفه الطبول
والترديد وطبع في شوارع المدينة وسوقها وبين يديه جموع تذكروه ويقفه مشيعو مختلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من
مثل ذلك ويحرم على المسلمين بمشيعو يعززون على ذلك أم لا (أجاب) المنع به في كتب علياً لأنه يبعي على أهل الذمة اظهار الله والصغار
مع المسلمين ويجرم على المسلمين عدمهم واختلاف في تقدير بحثنا إذا استعمل على المسلمين حل لألام قتلته وصريح في منعهم من التلب

الفاخرة مورا أو غيره كالصوف الرابع والجوخ الرفيع والارواد الرقيقة ولا شأن هذه الأشياء المذكورة أولى بالمنع مما صرحوا به
ويعز معطاهم لا تركاب الخرمو كذا كهم حيث ارتكبوا المنع عليهم فله يلزم يسوق إلى انشاء النظار تجبيل الكافر ظلم كافر فلو لم
على الذي تجبيل كافر اه والله أعلم * (باب العشر والخارج) * (سئل) في العطاة الذي أتى بالعبر عن لى أهله بالتجار اذا عزل السلطان
فصره الله تعالى التجار إلى المقاطع عليه جبر الخافعة من قري بيت المال وقر في غير (١٥٧) ولم تكن الفقه حينئذ أدركت فهل تكون

لمن عزله السلطان أو ان
ولاه أم تكون بينهما أم
فوضع في بيت المال حتى
يتصرف فيها السلطان وأيه
أو أيايه المفوض إليه ذلك
من قبله (أجاب) المصريح به
في كتب علمائنا من مات
أو عزل من أهل العطاة في
أثناء الخول حرم العطاة
أى منع العطاة فلا يعطى له
شئ لا جوار ولا استحبابا
لأنه نوع صله وليس دين
ولهذا يسمى عطاة فلا علة
الاب القرض وبسقط بالموت
ومن صرح بأنه صله فلا علة
قبل القبض صاحب النور
والفرقى كحله المذكور
فإذا تقرر ذلك علم ان الفقه
المقاطع عليها فوضع في بيت
المال ولا يستحقها واحد
منها حتى يرى من به أمر
بيت المال وهو السلطان
أومن أيايه منابه في ذلك
رأيه فيه فصرقه في مصارقه
بما تقتضيه ورفضه والمسئلة
في غائب كتب الذهب ذكرت
في السير في باب الوظائف
والجزية والله أعلم (سئل)
في ذى عطاة خاص بارض
معاوية من السلطان تناول

ورحم يحتاجه فكون ولا وفرا لله أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز دفعه إلى غيره وإن كان يجعل
قاض بل على وجهه الاستحسان والاضطيقول عزل القاضي أو مات يجوز أن يعز به عليه وأن
يطلبه لعدم كون فعل الأول قضاء ومن مات منهم أو استعفى حقا حقه وكرهته حكمه ان كانوا
أقارب بالوقف وكذا جبر ان الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الفسلة ما يرى
اه لكن قيد ذلك في الخفية بما حد شرطين حيث قال رجل وقف في حصه أرضا على الفقراء فاحتاج بعض
ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء باحد شرطين ان يصرف البعض اليهم
والبعض إلى الأجناب أو الكل إلى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن
الناس انه وقف عليهم فربما يخذونه ملكا اه (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقعه المرتبة بشئ
شروطه ما إن مات من ذبه أو توقف عليهم عن غير ذلك أو أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف إلى
من هو في درجته وذوى طبقة من أهل الوقف فإن رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوى
طبقة الموقوف عليهم أخواه وجماعة آخرون البعض منهم متناول والبعض غير متناول لحيه باصه فهل
يعود نصيب الرجل المتوفى الزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين ولا يخص بذلك أخواه
الذكور ان علبا بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير واد ولا أسفل ممن من
ربيع الوقف لجميع أهل درجته ولا يخص بذلك أخواه الذكور ان علبا بشرط الواقف المذكور لأن
المراة من أهل الوقف من حق ما حال أو ما لا والله أعلم بالصواب كسبه الفقير محمد العمادى المتقى بالشام
عني عنه الجواب كسبه المرحوم أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكا زوى عن الحانوفى ضمن
سؤاله أجاب من مات عن غير واد ولا أسفل من ذلك ولا أع ولا تحت اسفل ما كان له إلى كل من هو في طبقة
وذوى درجته علبا بقول الواقف على أن من مات عن غير واد الخ لانه متاخرين قوله الطبقة العليا تحجب
الباقية السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كاهو المصريح به ويستحق ذلك جميع من في طبقة سواء
كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان يحجبها باصه علبا بقول الواقف انتقل إلى من هو في درجته وذوى
طبقة المستفاد من لفظة من ومن قوله في درجته وذوى طبقة لان كلامهم مضاف والاصل فيه أن يعرأ ما
قول الواقف مضافا إلى ما يستحقه وليس قيد الدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وانما هو
لرفع قوهم من يتوهم أن من كل منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شئاً اكتفاء بماه من
الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يفرد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك ما فعلة من الاستحقاق
من ذلك الميت الذى مات عن غير واد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا وما علبا على أنه ليس
قيداً احترازاً بأنه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل حصه
ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا إلى ما يستحقه فعمل أنه ليس قيداً احترازاً بل للدفع التوهم
كإيناه اه ملخصاً (أقول) وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافا إلى ما يستحقه عند إمكانها أى
على تقدير أن له استحقاقاً يؤيد مقامى الاعفاء مما حله أنه لو قال لكذا كرم مثل حظ الذين ولم يوجد

مأذوره بعض الخراج منها فاعمله بأذنه بعد قضائه بشئ معلوم ثم عزل عن العطاة وولى آخره له يصعبه لكونه ملكه بالقبض لا أم (أجاب)
صرح علمائنا أنهم لا يعطون له صاحب العطاة ذلك المقبوض فله به لا سيما بعد قضاء بفاهم مقتضى من ملك شاء أن التصرف فيه بالبيع
والهبة وسائر التصرفات الساعة لما لا شرعاً وليس لذى ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانة تيد من أروعين تعاقبون عليها
بالزنج علبا بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لأهل القرى فعلى مبلغ معلوم قبض منهم شاطرين عليهم ردها لدهم عذر ذلك مبلغ فردوا المبلغ
بعد سنين وردوا الأرض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت مضمرة على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون أنهم ألهم وأنكروا الاثران حل اذا

ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدمتهم بمحل كذا لا ترك أهم به أصفي الرهن وإن لم يصح وإنما يتصل بقديمتهم بالترك اختياراً ولو جحدوا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطنة تتوارد عليها الزراع أبان جحداً اختلصوا فبعضهم يريد أن يبقوها على ما كانت قد سماها في بقى القدم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك (١٥٨) علماً والله أعلم (سئل) في أرض سلطنة لبنت المال جارية في تيمار شخص آخر هاضم أرضها

الأذ كور فقط أو أنات فقط قسم بينهم أو بينهم بالسوية لأن المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اه
وأتى قري يما يندفك من وجه آخر هو أن الاستحقاق يشعل النصيب المقدر (سئل) في وقف من شرطه أن من مات عن غير ولد أو أسفل منه عا نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أو لداء عن غير ولد ولا أسفل منه هو صالح من بعد الله وليس في درجته سوى ابن عمه جده وغيره لكنه محجوب بابيه محمد المستحق في الوقف بالفضل فهل يعود نصيب صالح المذ كور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول) رأيت بخط شيخنا شيخنا العلامة الفقيه منلا على التري كافي أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الفقهية الكبيرة ما حاصله إذا كان في الورثة جماعة غير متناولين فقط محجوبون بأصولهم فالأقرب بينهم أنه ينتقل حصة المتوفى إليهم لأن أعمال الكلام أولى من أهماءه والمحجوب يصدد الاستحقاق قسمته من أهل الوقف جازة كصريحه الإمام السيوطي وأما في الأشباه وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيره وأما إذا كان في درجته متناول ومحجوب فاختلاف الاتفاقية بعضهم أثنى بعدم مشاركة المحجوب للمتناولين منهم المولى عبد الرحمن أفندي العمادي ومحمد أفندي المديد الفتيا يدمشقي لأن المتناولين من أهل الوقف حقيقة والمحجوب من أهل الوقف مجاز وأعمال الحقيقة أولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار إلى الجواز إلا إذا لم يمكن العمل بالحقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أي بان لم يكن في الطبقة إلا المحجوب وأثنى البعض على مشاركة المحجوب للمتناولين منهم العلامة الكواكبي وتاج الدين الحنفى الأزهري ومحمد بن شاهين الحنفى لعدم من والدرجة في قول الواقف في درجته وذوى طبقته لأن المضاف به والاصل فيه أن يتم التناول والمحجوب والعصوم في الأوقاف حجة بخلاف ذلك كرهه البلقيني رحمه الله تعالى في الدلالات والعام عند الحنفية قطعي كالحاصل اه وأقول أيضاً قد يقع في بعض عبارات الواقفين تعيين أهل الدرجة بالمستحقين أو المتناولين من يعملوا إخفاه حيث قد عدم دخول المحجوب ورأى خطاً منلا على المذكور أيضاً تفتاقلن الحقيقة بل بخر الملك الشافعي من أصل أحكام الوقف الغفلية فائدة يقع في كتب الأوقاف ومن مات أنقل نصيبه إلى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لا تأكيد فعمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الانصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل إليه نصيبه ولا يصح حله على الجواز أيضاً بن راد الاستحقاق ولو في المستقبل لأن قوله من أهل الوقف كاف في إرادته إخراجهم عليه الغاء قوله المستحقين وأنه لم يرد التأسيس كدرو التأسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل يعمل على ما بين النصيب المقدر مجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرين وكذا ينبغي أن ينقل إجماع المتأخرين بقوله أو يخصص بالحقيق لأنه الأصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه جماعة كثيرين أيضاً بن راد الأول قول السبكي الأقرب في قواعد الفقه والمئة أن الدرجة الثالثة مشللاً محجوب بغيره يسمى موقوفاً عليه لتعمل لفظ الواقف له قال وإذا كان موقوفاً عليه كان نصيبه بالقول بالفضل أو بالتوقف على انقراض غيرهما أو أخذ لدخوله في الموقوف

بدرهم لم رجل فزرها المستأجراً وكل زرعها الجراد هل ثبات المزارع الاجارة المذ كورة أم لا ذلك الاجارة تكون له ملكة فيها (أجاب) قد تقررات أراضي بيت المال بسلطانها سلك أرض الوقف وان اجارة غير اطره لا تنفذ والأراضي الآن التي في أيى المزارعين ليست ملكاً لهم وإنما هم ضارصون فيها لا تملكها ملكها كحجره الكمال ابن النعمان ونس لهم فيها حق الاحق المزارعة التي هي مجرد منفعة نه السككن في دار الوقف لها وفي فتاوى شيبان الخوفا من من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يكتنصره لا يعطى في العارية دون الاجارة لان له اعادة الاوقاف حقاً لمستهير لانه بمنزلة نصف ارضه بخلاف الاجارة فانها توجب جحد المستأجر وهو لم يشرطه له فلا يصح هذا وفي الأشباه ونحوه أن لا يجوز للأرض كخراب على المقيم فانه استجره لزراعة فحصل الزرع فتوجب

منه قبل تصد له وسقط ما عده هذا من غير الاجارة فكيف من لا ملكها لا يتقوا له أعلم (سئل) في رجل كان يده عليهم أرض مملوكة يدها يجهل السلطان قسمها فظفر عطله عن مخرج من كانت يده عن عمل ثم العلم إلا قد نفها الشخص واستمر يده ثم سبقت ودفعها إلى من استمر يده سنة وربع من كانت يده أولاً أن رجح في أخذها والحال أنه لا بناء ولا غرس والثالث قد كرس وجهه في أرضه هل له انضمامه انقل على عمارتها أم لا (أجاب) الأراضي التي لبنت للمال والناس تزوعها على الثالث أو الرابع وانحس ويجوز ذلك لا مانع من ذلك لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا اجبتها إلى غير ذلك من الأحكام التي تجرى في الملك فلا رجوع الأول فيها وإنما حق

الاصطلاح والتمتع بالسلطان أو أيا ما يوافق عليه (مسئل) في أرض ليت المال بها أو يرميهم إذا رغب في شرائها اتسك بضعف قيمتها بل يجوز شرائه لها من ولاه السلطان نظير بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز به هذا الشرط كلما ذكره في العري شرح قوله والسواد ما وقع ضوابطه قال فيما كبا عن الفتح كسبت في فتوى رضى التلى في شراء السلطان الاشراف رضى الأرض عن ولاه نظيره تماثلها بل يجوز شرائه ومنه وهو الذي ولاه فكسبت إذا كان بالسلطان حاجته العباد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم (١٥٩) كأنه أجاب لا يجوز كالأجني وهو مبنى على قول المتقدمين أما على

قول المتأخرين المقتضى به لا ينصرف جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وقفاً إذا كان على الميت دين لا وفاقه الاثمة أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك يقول الامام بيع العقار للغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته على المقتضى به وهذه مسألة مهمت وقع النزاع فيها في زماننا فيفتش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسعمائة حتى ادعى بعضهم بأن المباعين من بيت المال غير مضمومة ليشترط بذلك الى ابطال الأوقاف والمخبرات وهو مردود بما ذكرناه اهـ ومنه في النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعلم نصره الله في مال بيت المال مسئلة واليتيم وجازولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته لانه ولو كلفه فعذلك هذا ما نظر اليه صاحب الجروا لحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غرض على فقهه والله أعلم (مسئل) في

عليهم وعلى هذا أفتيت في سوق على محمد بن علي بن شيبو وعتيقة فلان على أن من فويت منها ما تكون حصتها لاخرى فتوفيت احداهما في حيلة الواف بعد الوفاة ثم محمد بن الاخرى وفلان بان لها الثلثين والعتيق الثلث يؤيده أن الواف ليجعل العتيق في حصة بنته ما شئى انه ر بما انفرد مع احداهما فيما نصفاها فانخرج ذلك بقوله على أنه الخ وبن أن احداهما متى انفردت مع العتيق لم تنافسه بل تأخذ ضعفه بدلت في الفتاوى ان يحل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد التصيب ولو بالقوة كحلها ثم رأيت في كرتي بعض الفتاوى ما حاصره الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصدا الواقف أنه لا يصح أحد من خريته وأعلى ما بالفعل لانه المتبادر من لفظة فيكون حقيقة فقهه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد دفع شرط لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حوزته في كتيب سوايخ المدد أن الرجوع الثاني وهو الذي رجع اليه شافعي يعني القاضي زكريا بعد افتائه بالأول ودعوى السبكي وآخرين ومنهم الباقين اعتمادهم الأول اهـ وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر وما نقلنا عليه أهل الاقتاء من علمائنا الحنفية أنه إذا دال الواقف المستحقين لا يدخل المحبوب باصله وان لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحق لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا القول الواقف في شرطه على أن من مات عن ولد أو ولدوا وولدوا انتقل نصيبه أو انتقل ما كان يستحقه الى ولده أو ولده الخ خاص عن مات عن استحقاق بالفعل أو آمن مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما في به في الخبرية في غير موضع ونقله في أواخر كتاب الوفاة عن فتاوى الشيخ أمين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال في المسألة معتزلة عظيم واضطراب طويل الخ فمن شرط الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه بحيث يقوم مقامه فيما كان ينتقل الى أبيه لو كان أو لم يصب على ما قدم من الكلام الا في الدرجة الحليلة وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة؟ كما لو كان كور في الفتاوى التابعة للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فان ذلك كرهاتهما القائدة قال في الفتاوى التابعة لشيخنا من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ هـ إذا أنشأت الواقعة وفقها على نفسها مدة حياتها لا يشترط كراهية مشاركتهم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة؟ كما لو كان للثلاث على أولادها على جلي وهم محمد ومطفي وحسن ثم من بعد وفاتها بنتها الحاجة؟ كما لو كانت الثلث على أولادها على أولادها بنتها على أنسها لها وأعتاقها لاذ كرم مثل حظ الاثنين ويكون الثلثان من بعد وفاتها أولادها بنتها لاذ كور بن على أولادهم ثم على أنسهاهم وأعتاقهم لاذ كرم مثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولدوا عدا نصيبه الى ولد أو ولدوا له ومن مات عن غير ولد أو ولدوا له عدا نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته ما تبنت الواقعة الحاجة؟ كما لو قبل موت أمها الواقعة وخلفت الحاجة؟ كما لو بانوا بنتا ثم ماتت الواقعة فهل يرجع نصيب الحاجة؟ كما لو كان وليها لاذ كور بن أو لاذ حاجت لا شريك في انتقال الثلث الموقوف الى ولدي أو كان لاذ كور بن لكن لا بطريق التلقا عنها ذهبي حسين الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الأرجح في المسألة من كون النصيب المشروط انتقله عن مات من أولاد الواقعة وأولاد أولادها عن ولدي ولده صاحب المتناول

أرض خارج المقامة كأرضي بلاد النواجر والى الخراج على صاحب الأرض في كل سنة مبلغا معلوما للغرس فيها فلم يتيسر له الغرس وضمت مدة سنين ولم يغرسهم فأفردوها نحو الخواطوا الشعر هل يلزم المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقامة (أجاب) لا يلزمه الاخراج المقامة فسادا لجعل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض فهو التزام لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للامان أن يحول الخراج الموقوف الى خارج المقامة لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول الخراج المقامة الى الخراج الموقوف كجهوظ لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنهم أنصحبوا وصارت لبيت المال كن دفعها بالحصة من اعمتوا بالدراهم أو درهما من الدنانير والعروض وما يصلح

أحراراً قتلهم فيه أحكام الجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أن يوجب حدث القتلية ثم إن لزوم الاحراز من التمكن من الغرض
 وغیره ترجع إلى الجارة في كل حكم والله أعلم (مثل) فيما ذكرنا من لزوم إخراج المالك من الأرض لغيره لظن الصالحه للزوم بلزومه المخرج أم لا
 (أجاب) بلزومه المخرج زرع أم لا والله أعلم (مثل) في غراس يندرج ملكا وأرض القراس عبارة في تملكوا الأسباب وعلى الأشجار المذكورة
 لصاحب التجرار قد مر من أن غاب (١٦٠) الأشجار فثبت بقي بعضها ويرد صاحب التجرار أن يأخذ عسرا للأشجار الفائية والباقية

بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين العلماء مبنى على
 ما ذكرناه بل باعتبار دخول أولاد كبر في أعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقفة ثم بعد وفاة بنتها
 الحاحية كبر يكون الثلث على أولادها لخال لهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف على
 هذا الشرط يظهر ظاهره وبما قرره علمنا أن استحقاق أولاد كبر الثلث الموقوف على اتفاق من يقول
 بأخصاص التصيب على ما بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أو بأشياء غير خلاف أنه لا دخل مع مستحق
 الثلث الموقوف لستحقق الثاني الموقوفين في ذلك أصلا لأن كلاً منهما موقوف مستقل لا دخل لأحدهما مع
 الآخر فافهم والله أعلم اه ما في الفتاوى المتجوزة رأيت بعضها نحو قولها الشيخ عبي الله التاجي على الهامش
 أن أحادهم في مسألة كبر وسأله عما فرغ الجد والوالد الشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورأيت
 بخطه أيضاً أجوبه على ما في ذلك فتعالمها أجابه مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الحنفى الأزهرى
 بنجل مام وكذا أجاب العلامة أحمد أفندي الكواكبي مفتي حلب الشهادة كرسور ترجوا به
 ثم ذكر عن شجرة العلامة الشيخ أبي جعفر الحائلي أنه حين مات كبر في حياة والدهما فلا شيء لهما
 وبموت أبيهما بعد هذا لا يكون لوليهما شيء بل يصر في الثلث إلى الفقراء ثم ذكر أنه فرغ هذا السؤال إلى
 العلامة الشيخ عبد الفتاح النابلسي المفتي دمشق الشام وإلى الشيخ عبد الفتاح السبائي المفتي بدمشق
 فكتب إليهما بالواقعة الشيخ أبي جعفر (مثل) في وقف أهل مصر بمصر على أنه من مات من الموقوف عليهم
 من ولده فقصيه لولده من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب قال في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك
 الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فاصحرو به في جماعة من القرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد
 ولا نسل وليس في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقتين التي فرقه أحد في الطبقة التي تلي طبقته جماعة من
 مستحق الوقف وليس فهم أقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيب السيد خليل فقط (الجواب)
 نعم حيث كان الوقف من تباينهم ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها أحسن أهل الوقف فينتقل نصيب
 السيد محمد من ريع الوقف المذكور ولا على الورجات وهي الدرجة التي تلي زوجته فقد قامت الورجة التي تلي
 درجة مقام درجته المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الأقربية وليس في أهل الدرجة المذكورة
 أقرب إلى المتوفى من السيد خليل المذكور فخص به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة
 المتوفى على ما يقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ولأن مراد الواقف بقوله الأقرب
 فالأقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة فالأقرب إلى الورجات وهي الدرجة التي تلي زوجته فقد قامت الورجة التي تلي
 الواقفين بالصراف بسبب مفهوم أو ضمن قول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب وفي التحويل على غيره
 انما ظاهر كلامهم ذلك حرمان اعتبار الأقرب بسبب التي هي الداعية إلى الشفقة ومن الدرجة وإلى بذل
 المال بلا شكالة اعتبار الأقربية أو في غرضهم الاعتبار عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف يصلح
 مخصصه هذا ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علمائنا المحققين والله الموفق به وأستعين
 (أقول) انما هي درجة السيد خليل أعلى للورجات لأن فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس

وأبوه من قبله كمن قد مر زمان والآن تبارى ذوى عطاء يرد في أيديهم عنها ودفعها الغير هم له ذلك شرعاً فيها
 أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعاً بل يترجع إلى يد زاعه المتقدمين إذا لم ير له فيها إجماع العلماء وانما حقه فيما علم من إخراج وليس له فيما لم
 يوجبه جوازاً فقط بهن شجرة نسب وعباراً فاعادة المنهورة الأصل انما كان على ما كان والله أعلم (مثل) في رجل تدعو الناس محمد بن
 خالد بالحق فيجد وعلمه تبارى برأه سلطاناً والملكوت فيها اسم الحقيقى محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافاً في رايه أم لا (أجاب) لا لا يجب
 لعدم تعدد الأسماء أمر به في عرفنا والسعي واحد فإذا استغنت عن استدراكها هذا الأمر ما هو نافذ هذا ولا يستدل بثلث في التعريف

لان الفرق هو العلم وهو حاصل باحد الاجنحين كغير ما هو والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الجند بعد ان أحرقت الفيلة والى يتبع القرية التي في تيمارده فهل ذلك مستعمل في رتبة المطالبة أم لا من بيت المال أم لا وجه الساطع نصر الله تعالى التيمار (أجاب) صرح على أن في كتاب السير بان مات من أهل العطاف في آخر السنة استحب الصرف إلى غيره لانه قد أوفى تعبه فيسحب العطافه كذا في الخبر وشرح تنوير البصائر وفيه نقل عن حاشية أنحزاد لموات في آخر السنة صرف إلى غيره ببلاده قد (١٦١) أوفى بتمتع فيصرف إليه ليكون أقرب إلى الوفاء أما اذا مات بعد

تمام الاستحقاق أن يخرج عطافه فالصحيح من الجواب انه لا يصير ميراثا لأن استحقاق العلماء بطريق الصلوة والصلوات لا تتم الاقباض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلطه وارثه كذا في البيانية والله أعلم (سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلاتها من صبيق وشوي وشجر زيتون وغيره أمر السلطان نصره انه تعالى يصره إلى جهة صدقة معلومة هل المستكم عليها أن يتمتع من دفعه بمحضها ما هو لوقف ولا يثنى عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يتمتع من دفع العشر فان علمنا

صورت ذلك واقف ابن

زيد وعبد بكر خالد بشر في عقيم عقيم عقيم محمد

عاطية صرحوا في بابها يجب

فيها أحد ولا فرقها أحد فصار له الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات وما أتى به هناكه كلام لا فرق بها (سئل) في وقف أهل إنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على أولاده أيذا ماتنا سأل على الرضاة الشرعية ثم يابدين البدول ثم على أنه من مات منهم عن ولد أو أسفل منه فخصه ولولده أو أسفل ومن مات عن غير ولد أو أسفل فخصه من معه في درجة وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فان متفق عن غير ولد أو أسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف رجل واحد ممن مع في درجته وذوي طبقة هو محمد بن زليخا بنت سلطانا واقف ورجلان من أهل الطبقة التالية لطبقة ثابث أترلمة فدرجة واحد ماتت أهمها قبل الاستحقاق في حياة أبيها المستحق وانتقل الهمام عنه فخصها الغرض لهما من استحقاق أبيهما لو كانت موجودة برهان أن بنار كاجمدا في نصيب عبد النبي المذكور فاختلف في ذلك فخصهم من ذهب إلى ما قاله السبكي من أنهم ما شاركوا محمد في نصيب من مات عن غير ولد لمن أهل طبقة ومنهم من ذهب إلى ما قاله السيوطي وحقة العلامة بن أبي شريف من الشافعية وأشار إليه بحسب الاشياء العلامة الشافعي على المقدس من الخفية من أن محمد اخذ خص بذلك ومنهم سألوا أن لفظة الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لا يلزم الجمع بين التضاد وأعطاهما الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه حرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضا على إعطائه فيه كذا اذا مات المتوفى أو بعد قبل الاستحقاق عن غير ولد وان أعطينا نصيب أهل طبقة وأهل طبقة أبيه معا جعنا بين الحقيقة والمجاز وان أعطينا أهل واحد منهم مادون الأخرى فان كانت طبقة تكون أهلنا المجاز به وقد كافرنا من أهلها وان كانت طبقة أبيه نكون أهلنا الحقيقة بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها بصرح شرط الواقف فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقة وأعمال الكلام من بحسب الامكان واثنا ان غرض الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي لو فرض أو محسبا للقاء عن أبيه وأمه تشبه والذين مات قبل الاستحقاق ولو لم يمت بعده من الإعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن تثبت المشبه بقدر أو أدا على المشبه اذ لو لم يمت بعده الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأى القولين عليه يقول وهل بعد الثاني أم الأول افتونا ما جورين أتا بك الله الخ بجنب وكرمه أمين أقول لم وألوموا فخرجنا باعن هذا السؤال ولكن ترتب السؤال على هذا النوال بشرى إلى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المثل عن شرح الاقتناع الحنفى ما فيه فادق على قال أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان أسفل وال الحال في الوقف إلى انه لو كان المتوفى موجودا لدخل قام ولهم مقامه في ذلك وان أسفل واستحق ما كان أصله يستحق من ذلك أن لو كان موجودا فاختص بالوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة وأولاد مات أحد هم في حياة والده وترك ولدا مات الرجل عن أولاده الأربعة ولولده ثم مات من الأربعة ثلاثة عن غير

(٢١) - (فتاوى حامدية) - اول في الاراضى الموقوفة فتوالله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان إلى الآن ويريد المستكم على القرية وهو السبكي الآن يأخذ عليها خراجا له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقدير يثنى على قدمه وحل أحوال المسكين على الصالح واجب ما يمكن لا سيما في مساجد المسلمين المنة للكرام والسجود في حق ما كان على ما كان ولكن أحدث على بيوت الله ما نأخذ من سبب الله ورسوله ورجع بالذلة والوهان والله أعلم (سئل) في ناظر مستكم على وقف يفضل على من أوجبه كذا في الحظلة وقد أشبهه الأمر على السائل لان السبكي قائل بعدم المشاركة والسيوطي قد عليه وقال بالمشاركة كسبطة في الاشياء اه منه

والشعر والعقل وغيرها بامداد معاونتهم وقناطرهم بعد الحدس والتعقيد وضوا أروضها هل هذا جازله شرعا أم غير جازله اذ الكفى
المزارع ان حصة الوقف نصت على الفضل يكون القول قوله بنبه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جازل شرعا بل هو باطل قطعا ولا يثبت
في ذمة المزارع لأنه لا يجوز بيع مجهول ليعلم في ذمة المزارع اذ ما في الكسب مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازة الأثر
التي ما روي عن جاورته عليه الصلاة والسلام (١٦٢) نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كلبا بكليل المسمى من التمر واما مسلم والنسائي

وانما اشترع في مثله التمييز
والقسم بما لكل والمجازفة
في ذلك مجازفة في الدين على
الخصوص في الوقف الذي
يقصد به التقرب الى الله
وبمثل هذه الاوضاع يكون
تقربا الى النار وقد نص
سائر على ثبوت القول قول
المزارع بمنع قدس كان
أرطاة خيانة المزارعين
فارسل اليعرب رضي الله
عنهم امرهم الى الله تعالى
ومن قوى تلك في ما لمخالفة
لخلفه وكل امره الى الله
وهذا الشرع الشريف ين
ساده فانه قوي متين وقد
ورد عنه عليه الصلاة والسلام
أهون الربا كذا ينكح
أتموا لله أعلم (مسئل) في
أراضي القسم التي يزرعها
الناس بالحصول لقسماها
أن يضر او عليها شيئا معلوما
في مقابلة حشمتهم بعمونه
فلا وذلك على وجه الخرز
والتعظيم ولا يطابق ما ينص
حشمت بل زيد نازق ينقص
أخرى أم ليس لهم ذلك
خصوصا على وجه الجبر
(أجاب) ما يطعمه بعض
انقسام مع المزارعين

ولقد بقي منهم واحد مع ولد أنحبه استحق الولد الباقي أربعة أخماس ربع الوقف وولد أنحبه الخمس الباقي
أقبحه بالبر محمد الشهادي الحنفى وتابعه الناصر العلوي الشافعي والشهاب أحمد البهوتي الحنبلي
ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف المخصوص على استحقاق الولد
لنصيب والده المستحق في حياته لا ينعقد ما لم ينص عليه من مات من أخوة والده من غير ولد بعده مونة بل ذلك انما
يكون للاخوة لا لغيره لا ينعقد ما لم ينص عليه من مات من غير ولد بعده مونة بل ذلك انما
أبيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حل الفضل على حقيقته وفي ذلك جمع بين الشريطين
وعلى بكل منهما في قوله ذلك أولى من الغاء أحدهما اه شرح الاقناع الحنبلي من الوقف قبل فصل
والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده كذا كمثل حظ الاثنين أقول وللعلامة الشيخ حسن التريزيلي
رسالة في هذه المسئلة وذكر الاقتناء بذلك من الجساسة المأثر في عبارة شرح الاقناع وعن الشيخ زاهر
الدين القاني المالكي والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعي والشيخ محمد اسرى الحنفى والشهاب أحمد
ابن شعبان الحنفى والشيخ زين بن نعيم الحنفى وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم وذكر على كل واحد منها
بالنقص والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ على المقدسي أنه قد نفى ما في قول الولد يقوم مقام أبيه من
كل جهة فتأخذ ما كان مأخذه أو من أصوله ومن فروع أصوله فيأخذ ذلك في الوقف في صورة المسئلة
المذكورة في عبارة شرح الاقناع نصف الوقف فعل عملا خمسة نال وقد أفتى بذلك طائفتان من أعيان الفقهاء
وفقهاء الأعيان وقالوا التمس في القسمة مستويان لأن لفظ مقام في قول الواقف مقام مقامه مضاف وقد
صرحوا بان المضاف يعم وكذا لفظ ما في قوله ما كان يستحق من أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله
ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد النحول فان ذلك الولد كان أو بهما شارك أو بهما خونه في
حصة أبيهم وكذا في حصص من مات منهم عقيب يقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لافي حصته التي استحقها
أو به ولو كان جلي من أبيه فقط وقد نص الامام الخفاف الذي اذعن لفضله أهل الوفاق والخلاف على
أن العدة لاخير من كلام الواقف ولا شأنه أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك
أفتى الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشباة عن السيوطي خلافا لما زعمه السائل حيث كان السيوطي
قائل بالأول كما مر في السؤال لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربع بقوا على ما في
شرح الاقناع كما جمعت على أن المحقق الشيخ عليا المقدسي قدوافهم في حاشيته على الاشباة ورد على
السيوطي بما مر في السؤال من قوله لتسايزم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الاقتناء بما عليه جمهور أهل
الاقتناء وان كان ما عليه المقدسي المعقل فيه مجال أعرضت عنه من خشية التطويل والاملا بل بقي هنائي
لم أومن بنبه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا هو انه اذا شرط الواقف انتقال نصيب من مات من غير ولد
أو ولد والى إلى ولده أو لولده بشرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله كافي صورة السؤال
الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيله ابن وبنت ما في حياته قبل استحقاقه ما لشيء وخلف
الابن خمسة أولاد والبنات ثلاثة ثم مات زيد المذ كور عن أولاد بنو بنته الثمانية المذ كورين فهل يقسم

و يسمونه فضلا مخرج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين النيف و زاد بعد ان فعله جبروا وقهر السيوطي فاعلموا به الى نصيبه
الجور والظلم بأخذ الزائد عن حقهم من المزارعين كجور مشاهدته الواجب منهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجازة الحق المبين والامام
تقريب العالين (سئل) في قوله على أهله اقسامها زرعها بامداد معاونتهم مختلفا لعلها للشرع والحق وهو قسم غلها بالربح حسب غلتها
فيما يخص أهل القرية على توزيع ماضيه على قرار بما أهل القرية وفيهم من لواعثت القرار بما واعتبرت نفس الزرع والغلة التي
تقسم لما خصها به عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون التوزيع لهذا المثل لتجنب كل من رغبها بحسب الفضل من الغلة

لا على وجه الجور والعتى مع ثمان يحصل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز نزع به أهل القرار على أن الفصل جعل على الزرع الخارج من ذى الزرع الذى يقسمه القسم وأخذوا الحصة لا القرار بها والقرار لما إذا كانت على الأملاك فهي بحسبها وإذا كان على النفس فهي بحسبها كالمواضع والله أعلم (سئل) في رجل له غراس في قرى به مائتو منها شجرة يتوزع وما لبثت المال وقد مضت سنون وهو يعلى ما عين عليهم الخراج وأهل القرية بمن في أيديهم الرومان يريدون (١٦٣) أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الرومان هل لهم ذلك أم لا (أجاب)

هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا سلك بالقرى من المائت سلك الرومان الذى لبثت المال إذا ألجأ في هذا غير الواجب في ذلك لأن ما هو لبثت المال مفوض للإمام أو نائبه إن شاء عرر لبثت المال من مال بيت المال ودة جميع الخارج في بيت المال وإن شاء عامل عليه حصصه من الخارج وأما هو ملك في أرض خارج الخراج الموقوف فلا يجوز فيهما ونفسه عرر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خارج المقاسمة فكيف بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه وإن كنت مصرفه مصرف الموقوف فهو كالنوقف مصرفا كالعشر مأخذا فاقترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الرومان الذى لبثت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قرية تدعى أخرى جارية في تجمار جندى فكيف مدة سنين يزرع ولا يعلى خراج المقاسمة في أرض خارج المقاسمة شاليس وقد قرت بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه

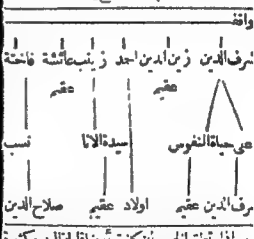
فصيبه بين جميع أولاد ابنه أو بنته على عدد رؤسهم عدا بالشرط الأول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد له إلى ولده أو ولد له فيقسم بينهم أمّا إذا لم يلقوا الولد فهل الواحد للمتعذر أو يقسم نصيبه على ابنه أو بنته على تقدير كونها حين تم يعلى ما أصاب ابنه إلى أولاده وما أصاب بنته إلى أولادها فيقسم أولاد كل مقام أصله عدا بالشرط الثاني فيقسم نصيبه في الصور المذكورة من ثلاثين لأن كسار على مخرج النصف وتبان عدد الدار رؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حين لم يشرط تقضيل الذر على الابن وقت هذا الحادثة ولم يحدد من تعرض لها والذى ظهر في الأول ولأن كل من الشرطين متعارضان لأنه لا يلحق واحد منهما بالآخر فيقسم بينهما على الثاني مختصا للموم الأول بين مات عن ولد فقط ترجيح المتأخر من الشروط كجها الأصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني إدخال ما خرج بالأولاد بيان ذلك أن قوله في الشرط الأول من مات عن ولد أو ولد له معناه أنه ينتقل نصيبه إلى ولده إن كان له ولداً ولو لم يكن له ولد ولم يقتضه أنه لا شيء لو ولد له الذى مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلى بشرط الشرط الثاني وهو أن مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه بشارع عنه في نصيب جده إن يقسم على الطبقة الأولى ويغرض الميت منها جواً واحداً كان أو أكثر فأصله يعلى لولده واحداً كان أو أكثر وأما إذا لم يوجد ولد صلبى أصلاً بل وجد أولاد أولاد فقط مات أصولهم في حياته جدهم قبل الاستحقاق كفى الحادثة فإنه يقسم على عدد رؤس الفرع وعدا بالشرط الأول إلا حاجة إلى اعتبار الشرط الثاني لأنه إنما يعتبر لإدخال من ولد لا يخرجوا وهنالك يخرجوا بل استحقوا بأنفسهم من غير واسطة والله تعالى أعلم ثم اعلم أن صاحب الأشياد كرهه المسئلة في القاعدة التاسعة تركهم عليها من وجهين الأول ما ذكرناه من أن الثاني القول بنقص القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكر ما الموقوف فلتعرض له تنقيح القاعدة المذكورة وقوله فتدلى حاصل المسئلة أن الواقف إذا ترتب بين الطوبى ثم أو بالفاعل كن قال طبقة بعد طبقة ثم أنه شرط أن من مات عن ولد نصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أو لاد مثلاً فيقسم الوقف بينهم فإذا مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه إليهم عدا بالشرط المتأخر وهكذا إذا مات أولاده عن أولاد وكذا إذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع إلى أن يبقى منهم واحد فإذا مات هو الواحد هو العاشر آخون يبق من الطبقة الأولى لم ينتقل نصيبه إلى أولاده لو كان له أولاد وإنما تنقضى القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من نسو أو مفاضلة بين الذر والابن ويخرج من كان من أهل الطبقة الثالثة والرابعة ولا يخص أحد بنصيب أبيه لأن أهل الطبقة الثانية صار والآلات مستحقين بأنفسهم عدا بالشرط الواقف على أولاد أولادهم بشرطه انتقال نصيب من مات إلى ولده إنما هو عند وجود من يساوى الميت ثم إذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم من ولداً إلى ولده إلى أن تنقضى الطبقة الثانية تنقضى القسمة وأما وتقسيم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أقي بنقص القسمة السراج البلقى من بحقي الشافعية كلاً أي في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت

خراج المقاسمة ولا يتجارى خارجها من أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من خراج المقاسمة لأن خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد رتب له وأستهلكه فيصير قطعاً وفي خراج الوطيفة كذلك على الصحيح كما مرص في التارخانية من الأخيرة وأما الخراج من القرية لكونه مضرًا فصحيح عليه لا سيما كونه أفاضلاً بل الأملاك فيها وقد نفي عروضى الله عن جلا كانت تقتضيه الرجال والنساء مع ما كان له من المثل أو الصالح في الدينة فكيف بهذا التزبل إلا في الذى الأملاك بالقرية مع أضرارها والله أعلم (سئل) في قرى به لبثت المال ينصرف فيها السباهى فتلحقها به فيعمل أن يقطع غراس يتوزع بها سباح لاهل القرية سابقاً ولا حقاً أم لا (أجاب) ليس ذلك أهو ليس بمالك إنما له تناول الجرا المعين له من

تب السلطان لا تلاف ما فيه ضرر على يات المال والله أعلم (سئل) في ضيعتمو كوفه على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجرز ثون في أرض
فصل لأحد المتكلمين على إحدى الجهات الرقوفة الضعطة عليها تنخص بماتلى شجرز ابن ثون من عداد القروى قصره فالتكلم عليها دون
بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس ذلك بأجانب السلب إن الأعداد المعروفة في هذه البلاد في غرس الزا ثون ونحوه بما يدفعه
الغارسون في مقابلة الاشتغال بالأرض الموقوفة أو السلطانية (١٦٤) أو المملوكة فيغيرى على حسب ذلك ويدفع لكل جهتا استحقاقها الذى

قدما وأقربت بمذاقها ووافق عليها كما رواه العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح
بها في أوقاف الخصاص وفيها ما يجزم بما أقربت به اه كلام البقيني وأقره الحق ابن
جبري فتاوا وما وضع وقال قد تبعه على ذلك السيد السهمودي ونقل عبارة السيد
الذ كورود ونقل في الاشياء القول بنقض القسمة عن الامام السبكي والجلال
السيوطي وقال أفتى به بعض علماء العصر أخذ من كلام الامام الخصاص ثم
اعترضهم بأنهم لم يتأملوا كلام الخصاص ثم فصل في المسئلة بن ما إذا كان العطف بين
البلون بشرى وماذا كان بالوا وقتتقتض القسمة في الأول دون الثاني وأما في
تقر بذلك ورد عليه جسم من بعده من العلماء في حواشى الاشياء وغيرها كالقدسى
والبري والخسار الرملى والحرى وقد بسط المسئلة الامام الخصاص وكذا صاحب
الاسعاف وأفتى بذلك أيضا الخير الرملى في عدمه وراض لكنه غفل عن ذلك في موضع
وكذا أفتى بذلك العلامة الشهاب أحمد الشاى الحنفى في فتاواه فنقض القسمة
بأنراض طبقة الثانية وقسمه على أهل الثالثة قسمة مستأنفق من كان يستحق
من أهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث أفتوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح
والصواب بنقض القسمة كاقضاء صريح عبارة الخصاص ولا أعلم أحدا من مشايخنا
خالف في ذلك بل وافقه على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر أن خالفى
الاشياء غير صحيح حتى أن العلامة المقدسى رسالة في الرد عليه ذكرها العلامة
الشرىبلى في مجموع رسالته فلنذكر حاصلها بما يوضح المسئلة مع ترك التمرض لرد
كلام الاشياء فانه مبسوط في الحواشى وذلك أن العلامة المقدسى سئل في شخص
وقد وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فضل فعلى من لو جسد من
أولاده ذكورا أو أنابا بالسوية بينهم ثم على أولادهم ذكورا أو أولادهم وذريتهم
ونسلمهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل فحسب الطبقة العليا منهم أبدا الطبقة
السخلى على أن من مات وترك ولدا أو ولدا أو فحل انتقل نصيبه اليهم من مات لا عن
ولدا أو أسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاوكين في الاستحقاق فان لم يكن له
اخوة ولا اخوات خالين في قدرته فان لم يكن في قدرته غيره فالى أقرب الطبقات الى
المتوفى وعلى أن من مات قبل استحقاقه لشي ترك ولدا أو أسفل منه ولى الى الوفاى
حال لو كان المتوفى حيا باقيا لاستحق قام ولدا أو ولدا ولم يقم مقامه في الاستحقاق واستحق
لو كان أصله يتخذه لو كان المتوفى حيا باقيا على جهة ولا يتقطع فبات الواقع عن
سنة أولادهم شرف الدين وزين الدين وأحمد وزين وعائشة وفاحة ثم مات
شرف الدين عن ولد على وحيدة النفوس ثم ماتت زينب بنتها سيدة الانام ماتت
سيدة الانا عقيما ثم ماتت عن ابنه شرف الدين ثم ماتت حياة النفوس عقيما أيضا

يخصها كالجزى في الزرع الشوى والصينى وجب
ما زرع من مائة الفات وسائر الخضر اوان وانخصاص
جهة بذل لمن هذا الوجه لا يقبله شرع ولا عقل ولم
أت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في فقرتين
خبرتان الظلم وكثرة التكليفين بالبيعة وما شاة
وكذلك وهو موقوف أو موقوف على ما شاة أو أنواع
من الظلم بطول تعداها لأصل لها في الشرع ولا
العرف الثاني ولا عقل قسم الربيع مع تقدير
صدم هذه الفلا مات فحل متواها قسمها من
الربيع الى الخس لمارأى من أن لا عبارة له ما دون
ذلك فحسب قسمها الخس ورفع تلك الوظائف
البيعية بغير فضا كالمشرع الشريف وكأية جهة
بذلك لمارأى من المنفعة لعامة على الوقف بذلك
وأنه اذا رام قسم الربيع عليها ليعمر أهل مافعله
اتولى وأقر عليه فاضى الشرع الشريف موافق
لشرع والصواب واجب تقديره لانه اذا أعيد الربيع
امتنعت الزراع من زرع أو اضمح بها لكيفية أم لا
(أجاب) قد تقرر لدى العلماء ان الظلم يجب اعدامه
ويجزم تقرر موهذ حلت الأرض مالا تقبل كان
علما يجب اعدامه ولا شبهة بان خراج المقام على
حسب الطاقة قد لا تنفق لربيع ينقل الى الخس



بس اذا تم تقضى الخس بان كانت أرضا قبله الربيع كثيرة
أنون بحيث يفر عليها الخس تعطل ولا يغزل لربها حتى بعد الموت وكان يحضر من ماله بنقص عن الخس وقد صرح عن عمرضى ثم
انه عنه أنه لو لم يعلمه لعلك حلتها الأرض مالا تنطق فقال لا بل حلتها ما تطبق ولو زادت الطاقة وقد نص السكا كانه اذا حلت نقصان عند
قيام الطاقة فنقد عدم الطاقة لغير بقى الاولى ذكره في البحر فظهر ان مافعله المتوفى وقررها كالمشرع موافق لشرع الشريف فيجب تقرر
ويجزم بنقضه لانه ظلم والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض وقف يودى متولها كل سنة العشار غرس ثمانية اعمام عليها العشر هل للشراوات
بطلب الا من عس استأجرها واستحكرها أم ليس له عليهم سيل (أجاب) صرح في البحر بقتل العشارين البديع وغيره ان العشر يجب على

المؤرخ عبد أبي حنيفة وتعود عنه على المستأجر والقول لما قال الإمام فليس على المستأجر أن يسل على سبيل عند الحاجة هذه الآية
أعلم (مثل) في رجل يبدأ أرضي بضمها وقدر بعضها قالت المال تزعمها الحسن في طلبها ذلك فقضى بدمه على فراض أنه تعالى
أم إذا دأبته لاهل أراضه أحد بين المزارع عدلها براضه عتق تصرف في هامة عثمان هل لزوجة له وسأله أنه أن يخامنه بنيه فيها ويقاسمهم
فيها كقصة أملاكهم ويحرم على الفراض التسمية لاحل لمن فيها (أجاب) (١٦٥) أرضي الوقت وأرضي بيت المال لأملاك

ثم ماتت عائشة عقيباً أيضاً ثم مات بن الذين عقيباً أيضاً ثم ماتت فاختة عن بنتها نسب ثم مات أحد عن أولاد
ثم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فهل تنقض القسمة بتوفات أحد المذكور ولأنه آخر أولاد الواقف
ويقسم ربع الوقف على أولاد أحمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد رؤسهم بلا
تفاوت بينهم أَمْ لا تنقض القسمة بالنسبة إلى شرف الدين وصلاح الدين ويخص كل واحد منهما بما تلقاه
عن والده قل أو أكثر (الجواب) تنقض القسمة بتوفات أحد المذكور لكونه آخر أولاد الواقف
موتاً أو يقسم ربع الوقف على عدد رؤس هذا الملققين كان موجوداً أخذ نصيبه ٣ ومن كان ميتاً وله
وإن قام وله مقام واحد نصيبه على بقول الواقف المذكور وقد وقعت هذه الواقعة أوقفي فيها شياخ
مشايخنا وبعض مشايخنا من القسمة منهم الشيخ الحق الحافظ الزبي قاسم وذكر أن بعض
المحققين من الشافعية كالشيخ والشيخ قد تبعوا الإمام الخفاف في ذلك وألغى ذلك رسالة سماها العدة
في نقض القسمة ومن طالعها طالع على ما بين العليل ومنهم شيخ الإسلام عبد البر بن الشيخ الحنفى وتبعه
الشيخ الحق نور الدين الهللى الشافعى والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسى الحنفى وقاضى القضاة البرهان بن أبى
شيتافور الدين الطرابلسى وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملى الشافعى وقاضى القضاة البرهان بن أبى
شريف الشافعى وتبعه العلامة الدين الأحنفى وغيرهم وانقضت القسمة بتوفات آخر كل طبقة
ولا ينتقل نصيبه لأولاد دور كقول الواقف على أن من مات عن ولد نصيبه لأولاد لا يوجد بعضهم أى
بعض أهل الطبقة التى تليه يسبق بنفسه لأبائه فعملنا بذلك وقسمنا القسمة على عدد رؤسهم كذا قاله الخفاف
وقوضه الواقف قدرتب في وقته ترتيباً يقتضى استحقاق البطن الأعلى مقدما على غيرهم فقدمه بعض
البطن الأسفل مع وجود البطن الأعلى فجعل نصيب الميت من الأعلى مردوداً ولهم أن سفل قصد العدم
حرماته من الوصول إلى شئ من وقته بعد موت أبيه الذى حصلته أياً مما كان فكان كلامه مستلزماً لترتيب
ترتيب أفراد وهو ترتيب الفرع على أصله وترتيب الجله وهو ترتيب استحقاق جله البطن الثانى على انقراض
جله البطن الأول وهو ترتيب جله فيكون الوقف مختصراً في البطن الذى يليه ويصل حكم ما نقل عن الميت
في البطن الأعلى إلى وادمن الأسفل ويسبق جمع الوقف جمع البطن الثانى لأنه في البطن الثانى يسبق
بعموم قوله ثم على أولاد وأولادهم ولم يلق حجتهم في ذلك ولا يحتاج فيها إلى انتقال نصيب أحد إلى ولده لاستواء
أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الخفاف يقتضى أن كلأى
الواقف متعارضان ورجح الثانى للاستحقاقهم بأنفسهم واستحقاقهم في الأول بأبائهم والاستحقاق بالنفس
مقدم على الاستحقاق بالأب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة وليس بواسطة أراج ٥١ مافى الرسالة
ملخصاً ونظام الكلام فيها (سئل) فيما إذا شرط واقف وقفاً على قبط أو قبط على تقيبه بين الطبقات
بشرط وطاعها أن من مات من ذرى يمتنع غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا يعقب عنه نصيب من ذلك إلى من هو
معنى ذرى هو ذوى طبقتهم أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات رجل منهم عن
غير ولد ولا أسفل منو بمس في طبقة أحد من الوفاق عليهم وفي الدرجة التى هى أعلى من ذرى المتوفى عنه

سنة أجروا من عليه خراج كما
نوله وعلى أن من مان قبل
نفع نصيبه لولده عملا بالشرط
فتمت الغلة على أهل درجته
اد منه

مرحبه عليه السلام قال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع المتوفى الى الارض من راعها خارجا أو العشر من حصه أهل الوقف لانه اجاره بمعنى انتهى
 وفي أوقاف هلال رأييت القاتمه امر هذه الصدقة اذا دفع الارض من راعها بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي
 لاهل الوقف فاذا كان الطالب لا يلزم المزايعين بالحصة كيف يظنون للعود الى بلدتهم جبر الاجل ما هذا الاختلاف يبدو بمثله نقول اذا كانت
 الارض لبنت المال وتدف من راعها للمزارعين (١٦٦) فالأخذ منهم بدل اجاره لاخراج كاصح حبه الكمال بن الهمام وغيره وما هو مصرح

به ان خارج المقامه لا يلزم بالتعطيل وان أرض بيت المال لاخراج فيها المأخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لوعطها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها به علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزايعه سكن مصر فلا شيء عليه فغافلهم الظلم من الاضرار به فقام صرح به في البصر الواقع وفي النهر ما يفصل الآن من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويعني ذلك فلا حرج واجباره على السكن في بلد معينة ليعمر داره ويزرع الارض حوام لا يشبهوا جعرا على الاقتصاد عند العجز والفاقة أو الهروب عن الارض الخراجية على انه امان يدفعها السلطان مزارعة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها من راعها اجراها وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصلب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المزارع مقدارا ما يتفق في عمارة الارض فضاها او وهذا قول الصالحين وأما قول

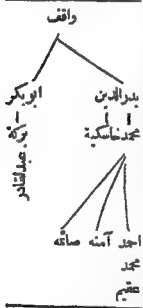
شقيق والدومعه لانه من أهل الوقف المستحقين المتناولين به فلن تنتقل حصته المتوفى (الجواب) تنتقل لم المتوفى الشقيق لكونه أقرب اليه (مأقول العليا مرضى الله عنهم) * فبماذا كان الوقف على الزويه من تبدين الطبقات ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالغة ومنع أهل السفلى على ما ترتب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه الحديث بقوله نعمتي الجواب كذلك في مذهب الامام مالك والله أعلم بما هناك وكتبه الفقير أبو القاسم المالكي عني عنه (أقول) المنصوص عليه عندنا في الاسعاف وغيره انه اذا سكت عن حكم من مات عن غير ولد وبصرف نصيبه مصرف الغلة أي يقسم على جميع المستحقين من الغلة كذا كتحققه في بياننا علمنا ما أتت به المؤلف في هذا السؤال وقيل من بقا اعتبار الآخر فيحتسب فقدت الدرجة موافق لما أتت به نفسه في مواضع مما حذفنا اختصارا ونقل المؤلف عنه من العلامة الشيخ محمد الحلي الشافعي في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مر تبته على أن من مات من ذرية الواقف عن ولدا أو أسفل منه عدا صبيه لولده أو ولدا أو أسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عدا نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب الى المتوفى فمات امرأته منهم أصحها من غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي أتت منها أحد وفي العاقبة التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقرب اليها خالتها أم تتوفى الطبقة التي هي أعلى من أمتة جماعة أيضا خالتها أقرب إليهم فلن ينتقل نصيبها لجواب ينتقل نصيبها من بيع الوقف لخالتها فقط على ما يقول الواقف الأقرب فالأقرب دون من في درجتها لها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الاقربية في الدرجة وحيث تعددت الدرجة تفقدنا التي قوله لن في درجته وفي قوله الأقرب فالأقرب فيصاحبه صوابه عن الالغاء أعمال لشرط الواقف ما أمكن اذ شروط الواقف كصوص الشارع في الأعمال كذلك ولما أعطى نصيب المتوفى عن غير ولد خالتها التي ليست في درجتها ولن شارك خالتها في درجتها عدم الاقربية فيهم لا لغينا قوله الأقرب فالأقرب أيضا مع امكان أعماله بتقديم الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجتها لها دون من هو أعلى درجته من خالتها المذكورة والترتيب بين الأشهر ما عاين من هو أعلى درجته من المتوفى نصيب المتوفى فضلا عن كونه يقتضيه ادخل الدرجة وتزولها لادخل في الترتيب بين مع قوله على ان من مات منهم الخ الأخرى انه في صورة الوقف المذكورة في السؤال لو مات أحد أخوين عن ابن أم الابن عن ابن فنان ابن الابن رث نصيب أبيه المتوفى الى أبيهم أمه على ما يقول الواقف على أن من مات منهم الخ مع وجودهم أبيه الذي هو أعلى منه في الدرجة فله أن لا يدخل في الدرجة مع الترتيب بينه وبينه على أن من مات منهم الخ وهذا ماخلص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره انه أطال في ذلك واعتمد ما ذكرنا كتبه محمد الحلي (أقول) نقل المؤلف عقب ذلك سؤالا آخر في وقف مر تبته على أن من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل

الامام لا يسع ولا يرى الجرح مثله وقبل انه قول السك فاقصاهم على ذلك عن تعرضهم لجرح المزارع والتعرض اليه منه شيء مما ذكر في السؤال ويقضي بانه ظلم ولا يصلح بحال ولا حول ولا قوة الا بالله انه المرجع والمآب (سئل) في أرض خراجية ألقى عليها تسعين حصاة بعض أجدر قتر رباها زرعها لمكان اصلاحيهم بها هل يجب عليهم خراجها لو تلف عليها ولا يعفون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (ج) نعم يجب عليهم الخراج ولا يعفون بتركه مع امكان اصلاحه قال في الخاتبة وان كان في أرضه عشب أو طرفة أو صنوبر أو خلاف أو غير لا يغير نظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويحضره اربعة قلم ففعل كان عليه اخراج وفيها بعده بقليل وان كان في أرض اخراج قطعة

أرض سفلتة لا يصل إليها الهاتان أمكنة صلاحها كان غلبه نراجها وان لم يكن فلا يخرج طبقه في غير هاتاه أعلم (سئل)
عن ما حكم غزاة إذا أخذ خراج القاص من الزرع مدة سنين فاستخفت الأرض بان ظهرت وقتها صا داهل يؤخذ من الزرع ثانيا لا ويجري حوت
من العهدة (أجاب) قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التارخية وثاله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع آفتى أرض
الخارج بنوعيه هل يستطام لأومثل الزرع الكرم والربط فيخود ذلك وكذلك في أرض (١٦٧) العشر لا (أجاب) في التون والشروح
والقنوى إذا أصاب الزرع

منه عا نصيه الى من في حرجه من أهل الوقت المتأولين به يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب فبات
منهم شخص عقيب وليس في درجته من المتأولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتأولين رجل اسمه بن
الدين بن أحمد قبل يعو نصيب الشخص المتوفى الذين الذين المذكور ويخص به زيادة على ما له من أصل
الوقت لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعو نصيبه الى الذين الذين المذكور ويخص به لكونه وحده
أعلى الطبقات من أهل الوقت كتبه الفقير محمد العمادي الملقب بنمشي الشام عني عنه قال المؤلف ومثله
أقهر أجدر أفندي المهنداري والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلي والعلامة الفقيه الشيخ عبد الغني
النابلسي معالين بما صاله بكل ما يشعرون لهم العهود فهو كما ترى مخالف لما أفتى به التحليل ووجه ما هنا
أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب قيد لاهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال انه يجب
اعمال شرط الواقف اما يمكن ولا شأن أن المقيد اذا اتى التقي التيدوي كد كونه قد اوقاه الاقرب في ذلك
فان اسم الاشارة وجب الى الدرجة فاحاصل انه قيد لشرط لا شرط مستقل نامل (أقول) ووجه المخالفة
انهم لم يذكروا أن بن الدين المذكور أقرب من غيره بل أعطوا لمجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على
عدم اعتبارهم الاقرب بمتى فقدت الدرجة فجعو نصيب المتوفى لمن في أعلى الدرجات وان كان شخص من
هو أقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى إلغاء الاقرب بحيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضا
وقال وأفتى بمثله شهاب الدين أفندي العمادي وخير الرمي والذي أفتى به شهاب الدين أفندي في وقف
مرتب بمثل أن من مات من غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب اليه فبات شخص منهم اسمه محمد
صن غير ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف عدة أبي المتوفى المذكور وهي خاسكية بنت
بدر الدين بن الواقف وعمها المتوفى وعمها أمتوصا فثبت محمد بن بدر الدين المذكور وان بنتهم جد المتوفى
وهو جد القادري بركة بنت أبي بكر ابن الواقف فجاب بأنه يقتل نصيبه الى خاسكية فليس نصيبه لمن في
درجة المتوفى أحد بعد الهم ولم يذكروا الواقف حكم من مات من غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط
منقطع الوسط فرجع الحكم الى أصل الوقت المرتب المقضي لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى
ولا شأن أن خاسكية أعلى درجته من المذكورين فلاحزم أنها اختصت بنصيب محمد المذكور وكتبه الفقير
شهاب الدين العمادي ولا يخفى أن هذا مخالفا لما أفتى به أولا كالمعلامة الحنبلي فقد ناقض المؤلف نفسه
حيث أفتى باعتبار الاقرب بما لشرطه ثم أفتى بالغائب واقفا قبل أوراق مائته الواقف من العلامة عبد
الدين حيث أفتى بالغائب أيضا وأعلى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات وواقفه على ذلك الشيخ خير الدين
وقد مانت العلامة الشرنبلالي على معنى الشام عبد الدين أفندي بن العلامة عبد الرحمن أفندي
العمادي المذكور في رسالة سماها الانبسام بأحكام الاقام ونشق نسبه الشام فلنذكر حاصلها ثم ذكر
ما يتخص في هذه المسئلة فته ولذكر الشرنبلالي جواب الشيخ عماد الدين الذي قدمه قبل أوراق وهو انه
ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبور بن في الوقت الى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهما أعلى طبقتين
بقية أهل الوقت عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم من حال الصغير ودون عم الصغيرة وعمها المزبور بن

والاقرب بان العدل والابعد عن الظلم وقد صرح علما قواني هذا الباب انه مما يحمد من سيرة لا كاسرة انهم اذا أصاب الزرع آفت غرموا له
ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الرخخ فإذا لم يعطه الامام شيئا أقل من أن لا يفرمه الخراج والله أعلم
(سئل) في أرض قرية قسمها الربيع وهي وقف ارصادي من حمرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن المتولين
قديموا وحديثا غاب التسليم عليها وان جدنا زيتونها خافوا عليها الهلاك ففقدوا نصيبه بغير اذنه والآن يشطط عليهم في حصة الوتف ولا
يعيد قيم في مقابلهم فهل القول لهم في ذلك وهل عليهم عقوبة بلجدهم في غيبته الصبر وردة أم لا (أجاب) القول لهم في ذلك لان كل شخص



تعلق ذلك بعين الخارج
فيهما فكانا بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والربطة
وتحويهما وهذا هو الصحيح

والاقرب بان العدل والابعد عن الظلم وقد صرح علما قواني هذا الباب انه مما يحمد من سيرة لا كاسرة انهم اذا أصاب الزرع آفت غرموا له
ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الرخخ فإذا لم يعطه الامام شيئا أقل من أن لا يفرمه الخراج والله أعلم
(سئل) في أرض قرية قسمها الربيع وهي وقف ارصادي من حمرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن المتولين
قديموا وحديثا غاب التسليم عليها وان جدنا زيتونها خافوا عليها الهلاك ففقدوا نصيبه بغير اذنه والآن يشطط عليهم في حصة الوتف ولا
يعيد قيم في مقابلهم فهل القول لهم في ذلك وهل عليهم عقوبة بلجدهم في غيبته الصبر وردة أم لا (أجاب) القول لهم في ذلك لان كل شخص

[illegible]

أَوَّلَا يَتَسَوَّعُونَ بِمَا فِيهِمْ يَأْخُذُونَ
بِقَوْلِهِمْ وَعَلَى حَاكِمِ الشَّرْعِ
وَالْعَرَفِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِمْ بِدَفْعِ
الْوَجَابِ عَلَيْهِمْ شَرْعًا
وَيُزْهِمَهُمْ عَنِ التَّرَفُّعِ عَنْ
دَفْعِهِمْ لَزِيمَهُمْ بِمَا هُوَ مُقَدَّرٌ
فِي الشَّرْعِ شَتَاءَ أَهْلِ الْعِلْمِ
وَهُوَ مُقَدَّرٌ أَمْ يُؤْخَذُ بِهِمْ
شَرْعًا وَعَلَى مَنْ يَتَّعِبُ الْجُزْءِ
(أَجَابَ) لَا لِتَقْتِصَاتِ التَّوَلُّهِ
وَلَا لِتَسَبُّعِ كُلِّ مَنْ أَمْتَنَعَ
عَنِ أَنْ يَأْخُذَ بِدَفْعِ زَجَرِ
وَيَصْعَقُ وَيُؤْخَذُ بِهَذَا وَقَسْرًا
وَجَعَلَ الْأُخْرَى بِهِيَ هِيَ الَّتِي
عَمَّتْ دَعَايَهُمْ عَنْ سَوْفَاتِهَا
وَمَنْعَتْ أَيْدِيَانَهُمْ قِتَالَهُمْ
وَقَتْلَهُمْ وَأَسْرَقَتْهُمْ قَالَ
عَزَّ وَجَلَّ فَاسْتَلْزِمُوا الَّذِينَ
لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَلَبَّائِمُ يَوْمِ
الْأَسْرِ لَأَنْقَضُوا بِأَعْقَابِهِمُ
الْمُؤْمِنِينَ فَكُلُّ مَنْ فِيكُمْ
يَقُولُ سَوَاءٌ لَنَا مَنْ يَدِينُ
أَلْفًا مِنْ بَنِي أَوَّلَادِ الْكَافِرِ
مَنْ يَبْغُوا الْإِخْرَاجَ عَنْ يَدِ
وَهُمْ صَافِرُونَ وَقَالَ صَلَّى
إِلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرًا
قَاتِلِ النَّاسَ مَنْ يَقُولُوا
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَاتِلْهُمْ
عَمَّا مَنَعَهُمْ دَعَايَهُمْ وَأَمَّا لَهُمْ
الْإِخْفَاقُ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ
تَعَالَى كَذَلِكَ يَجْزِيهِمْ وَإِذَا

لكونهم أدنى درجة من ابن الوافد وبنت الوافد ثم قال الشرنبلي قلت هذا الجواب خطأ ونقلوا عملاً أما
نقلنا قاله الأمام الخفاف ان كان الوافد كحال من عوت منهم وعلى من رجع منهم أمضي على
ما شرط من ذلك والافتراف الى من كان موجوداً يوم تقع القصة فحسبنا القصة بينهم وأسطقنا منهم الميت الآن
يكون الميت من منهم بعد ما طلع الفقه قبل وقت القصة فيكون سهم ذلك في رثته اه كلام الخفاف
فقد صرح بطلان ذلك الجواب لانه ان كان معقداً على عدم بيان نصيب الميت بل يصرف في نص الوافد فلا
وجه لفحصه بنصيب الميت أحد من المسحقين وان كان معقداً على بيان نقل فلو جوده وأما خطؤه
علاقته لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المسحقين
المتفاوتين بدرجة عاوه وسلفية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الأدنى بدرجة لان الترتيب الحاصل في نص
هذا الوافد هو منع الفرع الجواب بما سلفه لا غير ولا فائتال بحرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق
هو أعلى درجة من نصيبه لم يشترط الوافد حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الفقه والأسفل والأعلى
فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاف وقد نص الوافد على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب
من مات من غير ولد والاقر بـ فالأقرب الى المتوفى ولعلنا نقول ان الأقرب الى المتوفى شروط انتقال نصيبه
اليه بوجوده سواء في طبقة كخ وابعر فيتنى للشرط بانتفاض شرطه ويكون من قبيل الانتفاع
فرجعت الى العمل ثم وأجريت الترتيب الذي ذكرته فنقول في رد الطبيعة تكون طبقة استحقاق جلية
لا طبقة اثر نسبية وهنا كذلك فداً شرط الوافد تقديم الأقرب فالأقرب الى المتوفى والأقرب الى الخال لابن
شتمه والعلم والعملان الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلي ولخصه أن الوافد حيث رتب وقفه
بين الطبقات بشرط عود نصيب من تخيم الى من مع من أهل درجة الأقرب فالأقرب منهم ولم يوجد
في درجاته في أحد ينتقل نصيبه الى الأقرب اليه من أي درجة كانت ولا يلتقي شرطه الاقرب وان فقدت
أدركه وهذا موافق لما نحن الخليلي عن ابن حجر ويخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين
من أهل الاعتناء بمشق الشام واقول أيضاً التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفريقين
فأنت نعم أقول السعيا * واجمع حواشي الكلمات جمعاً

ويعلم أن الواقع إذا تبين الطبقات الثلاثة فاجعل كل طبقة حاسبة التي تلها ثم شرط أن من مات عن
والتفصيل ولله من مات عن غير والتفصيل في درجة الأثرية لا قرب في ذلك فقد نسخ هذا الشرط
عوم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط منزلة الاستعانة فكانه قال إن الوقف يخص بالعامة العلما بالي
لها وهكذا إذا مات أحد عن التفصيل ولله أو عن غير والتفصيل في درجة فقد أدخل والد المتوفي
وأول درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق فأخا عوم ترتيبه السابق باستثناءه إلا حق ونظيره قوله تعالى
فإن يكن ولد وورثه أو فلامه الثالث فإن كان له أخوة فلامه السدس إذا لم يكن والد المتوفي فلامه
الثالث إلا أن يكون له أخوة الثاني أن يكون له أخوة كان لها الثالث المفروض لها عند عدم فرع الميت
فقد مسئلتنا إذا مات ميت لأحد ولد وليس في درجته أحد بكر في كلام الواقع ما عايناه من طه السابق

ما لولا دعواه الخ بانه صلى الله عليه وسلم في اثني حديث طويل رواه احمد وسلم والترمذي ولا يلق بقبول
 الخ بانه انتهى فتدل كمنتهى بالا سلام وفي الحسن ان عفة بن عماره قال قلت لارسول الله انما تقوم فلامه بضيفن اولاهم يكونون
 منتهى منهم من الحق ولا احبهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابا الاثان نأخذوا كذا في الصايغ وهي عندكم وقوم
 اصح من النصف على شيء لي اعقبكم في سنة اثنا عشر قروا على الوفا ضغفه على المكتوف ضغفه بدهم عزه الله تعالى عنه وهو ما كان
 في عشره من مؤثر سبعه قبل والحق معلوم بغير ما عليه ولا اسلام الى الا ن وقوم على اليهود اسامه والنصارى والمجوس والوثني

ههنا اذا كان ههنا وتوخذ من الصائفة عند أي حصة من جملة تعالى لا عند ههنا ونههنا الله تعالى ومن كل النعم هو كان متروكاً وأوحي
متروكاً وسمايتهم وملكهم تؤخذ الجزية منهم وهذا الاسم لا ينسقط الجزية عنهم ولا تؤخذ من وتي عري ومن دوسمي وإمرأه أو بعد وما تب
وزمن وأعي وقصر غير معمل وأهل لا يتخالط وشمل العبد المذنب وإن أم الولد وشمل الزمن والأعي الفلوج ومقطوع الدين والرجلين
والشيخ الكبير والعاجز وتسقطها لسلام الموت والسكرار ولا تقبل من هذا أرسلها على (١٦٩) يثبتها في أمع الروايات بل يكف أن

يؤدبها بنفسه فأخاها القاض
قاعد في رواية يأخذ بتدبيره
ومجهز هو أو يقول أعط
الجزية يأذي كذا في الهداية
لأنهم مأمورون بأعطائها
حال كونهم صاغرين ويبحث
الجزية طويلاً فتقتصر على
مأذ كرمها وقلة أعلم (سئل)
في ذبي ما لأع تركه هل
تطالب ورثته بجزئته أم لا
(أجاب) لا تطالب ورثته
بجزئته من الماله بالاجماع
أما عندنا فلتسقطها بالموت
وأما عند القاتل بعدم
سقوطها بقول أنها كدين
الآدمي ولا يلزم الوارث
وفاقه من ماله والقول قول
الوارث بيمينه أنه لم يترك مالا
وأته أعلم (سئل) في نصرافي
غائب وعليه جالبة لعل تلزم
زوجته وأخاها أم لا (أجاب)
لا تلزم الجالبة إلا من هي
عليه فلا تطالب بها أباً بانه
ولأن باي فيها كالدين
السرعي الثابت بذمة
المدون لا يطالب به أحد
غير موأته أعلم

(باب المردن)

(سئل) في شق لعن نبي
الله تعالى سيدنا إبراهيم

فيمضي ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى الذي كور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الوافق
ويقسم كل في غير الوافق ولا يخص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا وغيره لاحتياج قيد
الوافق الاقرب بكونه من اهل درجة المتوفى لأن الوافق لم يعط نصيب المتوفى لطلق الاقرب بل لاقرب بنص
فأعطوا ولا قرب من غير درجة تخصيص لكل المواقف عباليس فيمقتعين الفاء الاقربية حيث فقلت
الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ريع الوافق
كما قلنا ولا يخص به اهل الطبقة العليا فقط خلافاً لما قاله الجماعة الذي كورون لما قلناه الشرنبلالي عن
الامام الخصاص فيمضي أنفان من أنه يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله
الخصاص أيضاً في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه ومولده ونسله إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة
على وادي ولد وادي ونسلي وعقبى ما نساها على أن يبدأ بالبعان الأعلى منهم ثم الذين يأتونهم بطناً بعد بطن
حتى ينتهي ذلك إلى آخر الباطون منهم وكل صاحب الموت على أحد من وادي ولد وادي وأولاده فتصفيه
مردود إلى واديه ومولده ونسله وعقبى بطناً بعد بطن وكل صاحب الموت على أحد من وادي ولد وادي
ونسلمهم وعقبهم ولم يترك ولداً ولا وادياً ولا نسلاً ولا عقباً كان نصيبه واجعالي البطان الذي فوقهم قال
هو على هذا الذي شرط الوافق قلت فإن لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك إلى أصل الغلة ويكون لمن
سقطها اه كلام الخصاص واختصره في الاسعاف بقوله وقال وكل صاحب الموت على أحد منهم ولم يترك
ولداً ولا نسلاً كان نصيبه منها واجعالي البطان الذي فوقه ومات أحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يترك
في سهم من غير من غير ولد ولا نسلاً شيئاً يكون نصيبه واجعالي أصل الغلة تجاراً يجرها أو يكون لمن
يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد أن تراضهم لقوله على وادي ونسلكم أبداً اه واختصره
العلاني في الفرار واختار حيث قال وقال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبهم قومه لم يكن فوقه أحد
أو سكت عنه يكون واجعالي أصل الغلة لا الفقراء ما دام نسله باقياً اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث
لم يوجد ما شرطه الوافق في نصيب المتوفى يرجع نصيبه إلى أصل الغلة كما لو سكت ولم يبين حال من مات منهم
عن غير مولد وفوضه أنه لو وجد جماعة متناولين في نفس طبقات خلافاً لشرط الوافق انتقل نصيبه
مات عقيباً إلى أهل الطبقة تالتي فوقه فمات من أهل الطبقة الثانية رجل عقيباً فنصيبه لاهل الاولى فان
لم يوجد فيها أحد فنصيبه لاهل الثالث والرابعة والخامسة ولا يخص به أهل الثالثة وإن كانت هي الأعلى
الآن وهو نص في مسائل تناوهم ما إذا شرط انتقال نصيبه لاهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يخص بنصيبه
أحد دون أحد بل يسقط سهمهم وتقسم الغلة بينهم على المستحقين بقدر انصابتهم كان هذا المتوفى لم يوجد
فيهم وليس في ذلك الغلة الترتيب بين الطبقات المستغنيهم أو بقوله طبقة بعد طبقة بلان معنى الترتيب
الذي كور أن الطبقة العليا تصيب التي تليها سوى أولاد من مات من أهل الطبقات شاركوا أعمالهم ومن
في درجته أعمالهم وكذلك مات هؤلاء الأولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة يشاركون أهل الطبقة الاولى في
غلة الوافق بشرط الوافق فله الوافق متكررين الجميع فكل من كان منهم جباراً أخذ نصيبه ما يدفع

(٢٢) - (فتاوى حامد) - اول الخليل الذي أتى عليه الله الخليل في القرآن الكريم بأنه أو أمه لم يترتب على وهل
أدعاء أن تاب من قبل نفسه واجعالي ما يدفع عنه من جبارة الذي هو القتل والحكم فيه (أجاب) يقتل حدوا لونه به أصلاً في التزابة
وغبراهن كتب الفتاوى والفتاوى لها والارثوا العباد بالله تعالى تعزم امرأته ويجدد النكاح بعد سلامه بعد الحج وليس عليه إعادة
الصلوات الصوم كالسفر الاصل والمولود دينها قبل تحديد النكاح بالوطء بعد النكاح بكملة الكفر والفرار ثم أن أتى بكلمة الشهادة على العادة
لا يجوز له ما لم يرجع بمقالة لان باتيانهم على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب

الكفر والارتداد وهو القتل اذا اصاب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فانه يقتل حدا ولا قوة له أصلا سواء كان بعد القدر عليه والشهادة أو به تابا من قبل نفسه كالتردد فإنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لا حد له حتى تعاقب به حتى العبد فلا يسقط بالتوبة كما ترحق الاكس من كسده القذف لا يزول ما توب به بخلاف ما اذاب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم (١٧٠) المرأة الامن أكرمه الله تعالى والبارى منزلة عن جميع المعاصي بخلاف الارتداد لانه معنى

يفترده المرتد لا حق نفسه لغريمه الاكس من لكونه بشر اقلنا اذا شبه عليه الصلاة والسلام سكان لا يعنى ويقتل حدا وهذا مذهب أتى بكره الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لأعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال يحسن المالكي اجمع العلماء على ان شاعه كافر بحكمه القتل ومن شئت في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أيضا ثمقوا أخذوا وقتلوا قتيل سنة الآية وروى عبدالله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقته ومن سب أصحابي فاضربه وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل كسب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أقرع اليهودي وكذا

البيان خرجت غلة ستون كان بعضهم مناسقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرط انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد فحينئذ ينظر ان كان ذلك الاحد موجودا دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كانه لم يمت والباقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الا يحل ولا يقتضى الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يتخلف في نصيبه اذا لوجه ترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة لا يقتل بل يزعم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذه أو وهم والواقف انما شرط دفع نصيب ابهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لم يزد بانهم على ابهم لا يتناول ما نصيبهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزداد سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوهم في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرة دراهم أما كنت تدفعها لأولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله قبحه المقتول وليس ذلك بمنزلة من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان بمجرد دفعه فقد أوجبت ذلك ما يحل الفهوان كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقاله مع من نقلناه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم بقديده ونحن نقلناه ما قلنا من الخصاص الذي أذن بعضه لأهل الوقف والخلاف وصار عدة أهل المذاهب مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر أولئك آباءي فحينئذ يتلهم * اذا جعنا تباشر والجامع والحاصل أن الوقف اذا كان ميراثا ميراثا قد سكت الواقف عن نصيب من مان عن غير ولد أو شرط صرفه لاهل درجته وأغريهم ولم يوجد للشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى ما صرف العلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الوقف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كقصدنا من الاسعاف لكن يبي هنا حتى يحصل له نوع تفرق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فثارة يقول ان في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك أنه جعل الاقرب قدي في أهل الدرجة فثبت فقدت الدرجة فثبت الاقرب لانه اعتبر الاقرب في نوع خاص وهو أهل درجته المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله وحذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بلا محاقلة وثارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمتبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضا لا مطلقا ولكن يحتمل أن رادته تقديم الاقرب مطلقا بقرينة قطعه معاقبه بقوله يقدم وكان الخليل لحظ هذا المعنى فاعترضه بالاقرب بقرينة عقد الدرجة ولكن لا ينبغي أن يسهل أفضل التفصيل أعني لفظ الاقرب بمخوفة تقدمهم وهم والغريب فاعترضه بأهل الدرجة وباري يقول يقدم في ذلك الدرجة الاقرب في نوع خاص في ذلنا شارنا في أهل الدرجة فثبت قوله منهم ويحتمل كونه إشارة الى النصيب أي يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشريفي لحظ هذا المعنى فاعترضه بالاقرب بقرينة تفقد الدرجة فثبت أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بديل الصلة الفقد فان تقدمهم منهم أي من أهل الدرجة كقلنا وقدرتهم من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد

أمر بقتل من خطئ هذا وان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسائل على شاتم الرسول وفي انتهى وفي الاشياء كل كافر تائب بقرينة مقولة في الدنيا والالاخوة لاجاعة الكافر بسببني وبسبب الشعين أو أحدهما ما بالسحر ولزادة في أخوابه المسئلة مقرره مشهور وفي الكتب غنية عن الاطباء والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المتور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام وانه أعلم (سئل) في مسلم سببني خلق الله تعالى اجمعين بخدا رسول الله والذين وشمتمني وسطه السوق مر شكة عظمه السوق فاحكم هذا الشقي العين أقتونا ما جاورين (أجاب) حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنف حيث

قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فله مردود حكمه المرددين و يفعل به ما يفعل بالمرتدين ومن فصرح بذلك ابن الملاطون في كتابه المسمى بعين الحكم حيث قال فالتأخير شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبنته كان ذلك منه رد حكمه حكم المرتدين وفي الأشياء والنظائر كل كافر تاب توبته بمقبولة في الدنيا والآخرة لا جملة الكافر بسب النبي وبسب الشيعين أو أحدهما الخوف في البراءة في المرتد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح وزواله عن موجب الكفر والارتداد (١٧١) وهو القتل إلا إذا سب الرسول صلى الله

عليه وسلم أو أحدا من الأنبياء عليهم السلام فإنه يقتل حدا ولا قوة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو بعده تابا من قبل نفسه كالمرتد فإنه حد وجب فلا يستقبل التوبة ولا يتصور فيه خلاف لا حد لأنه حتى يتعلق به حتى العبد فلا سقط بالتوبة كسائر حقوق الأتسين وسقط القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما إذا سب الله تعالى ثم تاب لأنه حتى الله تعالى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس تطعمهم المذرة إلا أن أكرمهم الله تعالى والبارئ من ذنوبهم

وفي درجته جماعة توفي غير هارجل أقرب اليهم من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الأقرب البهوت أهل درجته ولم يفر أحد قال بذلك أسلاقتين الغاه اعتبار الأقربية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى إلى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب إليه الجماعة المذكورة من أن غلة الوقف لا تقسم إلا بين من مات في غناه أو بما تقدم عن الجماعة المذكورة وعليه بقوله لا انقطاع الذي صرحوا به أنه يصرف إلى الأقرب فالأقرب لأنه أقرب فرضه على الأصح اه فهذا يقتضي أن مات فقلعت عن انصاف وغيره خلاف الأصح فليبق لك مستند على دعواك قلت لم أر أحدا من أهل مذهبنا قال أن النقط يصرف إلى الأقرب الواقف وإنما قالوا يصرف إلى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكأني سمعت قوما يقولون ذلك أو شبه عليه مذهب غيرهم يؤيدهم ذلك كرهه نفسه في فتاواه الخيرية به حيث قال والنقط الوسط فيمنع خلاف قبل يصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمناظر على السنة عملنا ثم قال بعد أن طرأ في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعية فالشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف اه ولا يخفى عليك أن سبقتنا هذه ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المسحق من أهل الوقف بنفس الواقف ولذا قال في الإصعاف يكون نصيبه إجمالا إلى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شي إلا بعد أن قرأهم أي المستحقين لقول الواقف على وادى ونسلمهم أبدا اه والمنقطع إنما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الأول ومصورته ما في الخاتمة لوقال أرحمى صدقة موقوفة على من يحدد من الولد وليس له ولا يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وإن حدث له وبعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال ولو قال أرحمى صدقة موقوفة على بني وأبنائ أو أكثر فالغلة لهم وإن لم يكن له إلا بن واحد وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء الخ فالغلة الأولى منقطع الأول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تنقضى الزمنية أو الجماعة الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول إلى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة سقها من البيان فلتكف عنان القلم فيها عن الجربان (سئل) فيما إذا وقض بدوقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم وأسألهم وأعطاهم لذك كمثل حظ الاثنين على الشرط والترتيب المعين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا السفلى من متعدد فهل يعمل بما ذكر فلا يعمل لاهل الطبقة السفلى شي مادام أحد من العليا (الجواب) يعمل بما ذكر (سئل) في واقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعده على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وسأله وعقبه على الفريضة ثم عرسه فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنين و بنت ثم مات أحد الابنين عن غير واد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها إلى شقيقها أم إلى أولادها (الجواب) حيث رتب الوقف به فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود إلى أولادها مادام شقيقها موجودا قال في الإصعاف من باب الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولو ذكر كراهي الطول الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال



المرد لا حق فيه لغريم من الأتسين ولكونه بشر فقلنا إذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا نفي و يقتل أيضا إذا وهما مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والأمام الأعظم والبيروني وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخليلي لأعم أحد من المسلمين اختلف في وجوب بقله إذا كان مسلما وقال سجنون المالسي أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أي يمتنعون أخذوا وقتلوا وتعتلوا لسان الله لا به وروى عنه ابنه من موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقترأه ومن سب أصحابي فاضر به أو أمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الاشرف بلا اذنا وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر يقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خلط
بهذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في ثياب الصارم المسلول على شاتم الرسول وجماعته فيوقى فتح القدر وما يقرب من هذ
ونقله عنه صاحب البر والبحر والله اعلم (سئل) في نصرا في ثمر اهل الجناب الرفيع المحمدي صلى الله عليه وسلم بالسيف اذا يؤمر شرعا خصوصا
اذا كان قصده غيظ المسلمين وملحة (١٧٢) النصراينة ومنفعة الاسلام (اجاب) ما يلحق في عقوبته ولو القتل فقد صرح علماء اربانه

على راي ثم على ولداي ثم ورم اوقال بطنا بعد بطن يسد اعياد ابيه الواقف ولا يكون البطن الاسفل
شي ما بقي من البطن الاعلى احدى اه ومشله في الحانيس من باب الوقف على الاولاد والاقارب ومثله في
الصلامة والبرازية وقد اوجب العلامة ان خبر الرمي عن مثل هذا بقوله لاشي لا اولاد اولاد الواقف
مادام احد من اولاد الواقف ذكر كرا لكن او اني لترتيب الاستحقاق بينهم كداه بقوله الطبقة العليا
تخصب السفلى الخ والمسئلة ايضا في فتاوى الحنفية في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا
من مفعوه ما نقله ان الوقف المسمى كور يعمري اجوره ومنافعه على السادة لاشراف بني ابي الجن
الحسيني وعلى اولادهم وذريتهم من اولاد الظهور دون اولاد البطن ولا تنمات شخص من ذرية
الواقف عن غير ولدوه اخذت شقبة وبقية مستحقين منافع الوقف المسمى كور من الذرية المسمى كورة فهل
حصلة الميت المسمى كور تعود على اخيه المسمى كورة او عليها وعلى بقية الذرية المسمى كور من ومنه من اهل
الوقف حيث اطلق الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولدوه وانما الله تعالى في ذلك اقنونا
(الجواب) الجدة تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المسمى كور بين جميع مستحقين الوقف من اولاد الظهور
بالسوية ولا تخص بها احدون احد وانما الميت تأخذ اسوة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم كتبه
الفقيه يحيى الهمسي الحنفي في سنة الجدة لما اوجب مولاهما الجواب كتبه اجد بن تونس الفياض
الشافعي الجدة الجواب كما لو انا اوجب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب كتبه الفقير اجد بن علي
الواقف الحنبل في سنة في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده واولاد
اولاد اولاده ونسبه وعقبه المسمى كور مثل حظ الانثيين ثم على جهة تراتل تنقطع فهل كل من له استحقاق
ودخل في الوقف يستحق في غلته من يدليه حيث لم يترط الترتيب اوجب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم
بحسب قوتهم وكثرتهم فيسحق الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة خير الدين الرمي (سئل) فيما اذا
شرط واقف وقف اهل ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد عاد نصيبه من ريع الوقف اهل من هو في
درجته وذوي طبقته من اهل الوقف بقسط في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ثم مات الا ان شخص من
الموقوف عليهم عن غير ولد وترك اما حلا من عمه العصة التي هو من جهة الموقوف عليهم ثم وضعت
الحامل يتابعه شهر من موت الشخص المسمى كور ومن طالع الغلة وليس في درجته الشخص اقرب اليه من
أخته المسمى كورة التي كانت حلا من مونه فهل يعود نصيبه لاخته المسمى كورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث
كان الحامل اذ كر (سئل) في وقف آخر مشروط فيه كذا كرفه فان من الموقوف عليهم امرأة
وليس في درجتها وذوي طبقته سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متساوين فيهم بما هو لهم
والكل في القرب اليها سواء فبعضهم اولاد بنت عم امها والبعض اولاد ابن عم امها والبعض اولاد بنت عمه
امها والبعض بنت ابن عم امها لها خال من اهل الوقف المتناولين من اهل طبقة اعلى من طبقته يزعم ان
نصيبها من ريع الوقف ينتقل اليهم دون اهل طبقته المسمى كور بن فلان ينتقل نصيبها من ريع الوقف
(الجواب) ينتقل من هو في درجتها وذوي طبقته لا يقدم احد منهم حيث كانوا في القرب سواء عمل بشرط

يجوز الترتيب في التصرف راي
القتل اذا اعظم وجهوا
شي من موجبات التعزير
اعظم من سب الرسول صلى
الله عليه وسلم وهذا الذي
تميل اليه نفس المؤمن
قريب لحكام المسلمين قتله
كلاي غير اعداء الدين الى
اسواق ائمة المسلمين بسب
نبيهم من الكفرة المتمردين
وعلى الله سبحانه وتعالى
اصلاح الاحوال ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الكبير المتعال ولله اعلم
(سئل) عما نقله الزاهد
في طوبى بقوله يخرج قبله
في الخروج الدار الحرب
تخصر اطفال الكافر ودار
الحرب خير من دار الاسلام
والمسلمين فان اراد به ان
البرقة ان كثر لاضرر وان
اراد به ان يذهب خير كثر
قالوا لكلامه هذا وجه
احسن منه ان الكفار خير
من المسلمين في المناسلات
والتعارفات لقلته تمناتهم
وغيرهم وقلة الظلم على
التجار وعدم اخذ ولاتهم
اموالهم بغير حق او يمن
خص وهو القاتل لا كثر
ان لم كانوا خيرا من المسلمين

في المعاملات الخ مع ان اساسهم على تقوى و اساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة او سبب جلي (اجاب) الظاهر الواقف
ان السبب في ذلك كثر تعرض الشيطان لهم خشي فوامهم من يده فوجد اثم المارقون الارادة الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فوائهم
واستراح منهم وتركوا التعرض لهم وايترهم من اهل الله تعالى عن سواء الطريق والله اعلم (سئل) في رجل سئل شي فقال لاهل الله
صلى الله عليه وسلم ما فعلت او نحو ذلك هل يكفر ام لا (اجاب) لا قال في جامع الفصولين ارضا احصا وقع بينه وبين مهره خلاف فقالوا
يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اتمر بأمره لا يكفر وقد اتفق به من الشافعية السبكي والزمي مع اربانه يدل على التعميم وبانه متف بلو

وإنه لو قدر بحسب موافقته وعدم قبولها لا يكتفى فذهب في قضاء الميراث قبل كل شيء من ماله الميراثية فقالوا وحلوا وأبو لهذا فقاتل
أشأمر في قالوا ولكن أشفع قالت لاحتفي معهما حتى يذهب عن كره والذي يظهر أنها أجازته بآية على (مثل) فخر حل بدعي
العلو زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى امرأة أو أجنبيته مسطحة بمحرمه نظر سواه كأنها زوج أولم يكن ويدخل بها هل إذا
نكح هذا الكلام بين العوام تنصيص مقام الرسول عليه أفضل الصلوة والسلام ترتب عليه (١٧٣) بذلك الحكم الزديقيام عليها بياض على

الواقف ولا شيء للعالم من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل) فيماذا وقف يدوقفه منجزا على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته سلمة وعلى من سيحدث لمحمد من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أن من مات منهم على ولد فنفصموا له إلى آخر ما ذكر في كتابه وقفه فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد وقفه على من يوجد من أولاد الواقف وأصحابه والحكم فهم بالحكم في أولادهم ومات الواقف وابنه محمد وانقرضت ذرية ابنه محمد والموجود الآخر من ذرية الواقف ولما ابنه همدان أحد وأبو الصفاة وابنتان الواقف همدان وبنت سليمان فهل ينتقل على الواقف إلى ابن الواقف أحد وأبي الصفاة ومن ذرية سليمان (الجواب) ينتقل لأحد وأبي الصفاة ومن ذرية سليمان عما لا يقل الواقف الحكم فهم بالحكم في أولادهم ومحمد أولاد محمد الواقف فهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فهم إلى أولاد الواقف وأحفاده هذه والله أعلم (أقول) لقائل أن يقول باتباع الفقه إلى جميع الأربعة لا وجود من ابني ابنه وابنته بنت ابنه المذكورين عما يقول الواقف عادو فقائل من يوجد أحفاد فانتقل عن علمه تشمل الجميع والترتيب إنما يعتبر بعد الفسخ في الوقف لأن المرتب لأبيه من مرتب عليه والأربعة المذكورة من ذرية الواقف وجدوا عند انقراض أولادهم فعاد الواقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر بهم الترتيب المستفاد من كلهم العاطفة والعطف إنما يكون بعد المعطوف عليه فدخل الأربعة المذكورة في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم وثم فحققت الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى الحاصل من العطف بهم وهو تقديم كل طبقة على التي تليها فإنه حكم العطف بهم فيقول الواقف والحكم بينهم إني أعفاه أنه يعتبر بهم ذلك التقديم ورأيت فتاوى الشهاب أحد الزملي الكبير الشافعي سؤالا له هل يفتن وقف على أولاد الظهور مرتبا بهم وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم على الشرط والترتيب فمات أولاد الظهور ووجد من أولاد البنات جماعة محتفلون بالرجال فأجاب بانقل إلى الوقف أقرب الرجال إلى الواقف وهذا ما يؤيد لما أجابه المؤلف فتأمل (سئل) فيماذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نفسه وعلى الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن غير ولد ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه إلى من هو معه في ذرية ذرية طبقة ثم على جهة ترتملة فمات الواقف وأولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم فمات الواقف في جماعة من النسل والعقبين ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أحدهما على أولاده فدخل أولادهما في النسل وبسحقون في بيع الوقف (الجواب) نعم قال في الأحصاف النسل الولد وولد الولد أبدا ما ناسا أو ذكورا كانوا وأنا ما والله أعلم (أقول) هذا الجواب يحتاج إلى بيان فلا بد أن يراعى ما راد على عادتنا في هذا الكتاب من التحفظ بغير الفوائد وهو أن دخول أولاد المرأتين المذكورتين مبنى على مسألتيين قد طال فيها الجدال وكثر اقل والتال **■** أما المسئلة الأولى فهي ماذا شرط الواقف في الوقف المرتب انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في ذريته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كله الواقع في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولده إلى ولده أم لا وقع نظيري في الفتاوى الحيرية فأجاب بقوله لا شيء

وذلك الذي صلى الله عليه وسلم خلق زيناها لتطعموا عليه بأنه زيناها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية أتاني الله في غمركم وأسكن عليكم زوجا ولو لم يعلم أنه بقارعهوا وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يدر أنه بأمره بالطلاق لما علم أنه ستر وجهها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحقنوا من الناس في أن يتزوج زينا بعد زدها مولانا وقد أمره بطلاقها فآتته الله تعالى على هذا العزم من أنه خشي الناس في شيء فقد أباحه الله تعالى بأن قال أسكن عليا زوجا فجلس عليه أنه يطلق وأعلم أن الله تعالى أخفى بالحشية في كل حال قال فالعلماء وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراغبين

كأزهري والشافعي يكرهن العلماء القسري والشافعي أي يكرهن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم هوى ثياب امرأته يدور بها طلق بعض الجنان بعضي الفسقة عشق وهذا إنما صدر عن جاهل بصحة الثاني صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستحيف بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشاف ما يكتنف القتاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة رقى أسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له (١٧٤) أي ما كان عليه من ثم فيما أباح الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في

الذين خلوا من قبل من الاتيها وبتلناه لهم عليهم السلام كدارود وسليمان وهذا مما ليس في مقتضى العمل الطبيعي الذي لا يكد بسلم الاذى منصوصا كان أو غير مضموم فلما انتشر الذي صلى الله عليه وسلم الى امرأته يدورها قبله ان طلقها يدور بها والباح لا يستحي منه والله تعالى أخبرنا ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسباحي الامور التي شرعية فكان جواب المناقذين وقد طلقها زيد وخطبها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى بذلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرت وقات الامر به ورسوله مرجح رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار فخطبته صلى الله عليه وسلم وتزوجها اباهما يعذر بذلك القائل كان اذا نظر الى امرأته أو أحبته حاشته بمجرد نظره وبخل بها بغیر القائل بتكلمه بين العوام تخفيا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة

الاولاد والاولاد اوقاف مادام واحد من الاولاد اوقاف ذكر كما كان أنثى الترتيب الاستحقاق بشم مؤكدا له بقوله الطبقة العلوية منهم حسب الطبقة السفلى ولا يتناهي قوله على أن من مان منهم عن غير والد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بغزنجي كذلك هذا وقد أفتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق الاولاد المبتع وجود من بين من اولاد اوقاف قال لهم انهم انبسطوا من تسببهم بموتهم او لغفلة الكاتب عن ضرورة انحصار علة الوفاء في ذرية الوافق ما بيني منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك من العلم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير ان استحقاق الاولاد المبتع هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم ان الاستحقاق عند الاولاد لا يكون لن في ذرية الوافق ما بيني منهم أحد بل يلزم منها استحقاق اولاد والد الوافق مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام ذكر ما للشافعي الانصاري أفتى بما أفتيت في وقتي وان لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر قالون أفتى به أي يرجع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى على مفهوم الشرط ان مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لن في ذرية الوافق ما بيني منهم أحد بل يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه لا لشرط الوافق بل لكون الوفاء منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس الى الوافق اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرزلي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ ولي الدين العراقي والله اعلم اه ما في الفتاوى الغير يقول لا يخفى عليه ما في ذلك أما اول قوله ان المفاهيم غير معمول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس كيف وقد صرحوا بان مفاهيم الكتب يحقوقه وتفسرهم من ذلك أيضا في موضع آخر وقوله شرط الوافق كنص الشارع لا يخرج عنه من كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والزم أنه لو قال وقتض على اولاده الذي كور مثلا أن يلقي مفهوم تيسده بالذكور ويحكم بمشاوره الاناث معهم لم يخلو في لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلقي تقييده انتقال نصيب العقب الى أهل ذرية غير ذلك من المذودات التي لم يقل بها أحد وأما ثانيا فقله اذ مفهوم ما خ نقول هو كذلك لكن قد صرحوا بان غرض الوافق بصلح شخص او هاتين الماشي رة انتقال نصيب المتوفى عن غير والد الى أهل ذرية جعله أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن والد الى ولده لانه الموافق لا غرض الواقفين ولذا ترى علمتهم بصر به فحصل المفهوم عليهم ان احتمال غير احتمالا بعيدا ان الحل على أقرب المحتملات أولى فلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ شرف الدين العراقي والشهاب أحمد الرزلي الشافعي هو الاطوهر وبمثله أفتى التمرناشي صاحب التتويرو وقد رأيت تأليفا مستقلا في هذه المسئلة العلامة ابن حجر المكي الشافعي رحمه الله بسوانغ المدقق العمل بمفهوم قوله الواقفين من مان عن غير ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال به صرح الرزلي في بحره ووالده وأقرهما الاذري وأفتى به الامام السبكي والولي أبو زرعوا البلقيني وغيرهم ورد على شيخنا القاضي ذكر ما أو طاف في ذلك وأطلب خراجهم فاتفق هؤلاء المتأمنون بما أفتى به البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاص في باب

والسبب من هذا الكلام أن يقتل بعد من يطاق في الاسواق وتقبل له قوة عندنا كنصت عليه علما بأنه اعلام والله أعلم الرجل (سئل) في رجل ذم لا خرقته شر فغنم شيء الاسلام فرماها الى الارض وصرقها واستهزأ بها فاذا يلزمه شرع (أجاب) صرح كثير من علما بتكفيره قال في الحرفي تعدد الكفرات وبقائه الفتوى على الارض حين أقيم احصاء أي يكفر بالقاء الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لوعرض عليه خبثه فتوى الاثم فذمها وقال جازماته فتوى أو رده قبل كفره حكم الشرع وعبارة البرازي بكفره بفعل قبل ولو قال ليس كذا أفتى أو قال لا يعمل به ذمها رادها بامر المنكر وهذه عبارة جامع النولين والتردد إنما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع وأما

لو كان ذلك مع الاستبراء بالشرع والدين بكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الولي لا يثبت استبراء الشرع الواضح
الجليل الجليل أعادنا الله تعالى من اللواقح ونعم لنا والعلمين بالصالحات والله أعلم (مثل) في متول على أوقاف سيدنا خليل الرحمن على
نفسا عليه أفضل الصلاة والسلام ملك جامعته الفلاحين وصحبهم طما بقرطريق شري فوكوا جامعته عشرتهم لياؤا الحاكم العرفي
الولي من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستثنوا به ليضرمهم مع (١٧٥) غيرهم مجلس الشرع الشريف حضروا

واسعة بانوا فارسل الحاكم
الذي كوروا إليه حضروا وأحضروا
الجامعة فدعوا مجلس الشرع
الشريف فقال لاذهب
الشرع وماذا فقال له الحاكم
اذهب إلى الشرع الشريف
فقال ألا أنظر هذه الدعوى
بالشرع بلفظ تنوعاظم
مستقتنا بالشرع الشريف
وبنت استفتاه بالبيننة
المعدلة إلى الحاكم الشرعي
وامتنع وطاول على الحاكم
المذكور ورفع صوته
مستغفاه قائلا بالتركية
بانه سواه بلفظ بله
أبذاه وهو في مجلسه ومحل
حكومته المولى فهاهم قبل
السلطان شذا يترتب عليه
حيث امتنع عن الذهاب
للشرع الشريف مستغفاه
وما يلزمه على ماصدونه
من سوء أقواله وشيخ
أفعاله (أجاب) فقد رعدت
علما بالسلام وهذا الامام
أن من استغف بشرع النبي
عليه الصلاة والسلام فقد
ارتد باجماع المسلمين ولزمته
أحكام المرتدين المقررة
المطروقة في المذنب والشرع
والفتاوى المستغفينة عن

الرجل يجعل أرضه وموقفه على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أتت به الحسرة الرولى وهي اذا وقف أرضه على فلان
وفلان ومن بعدهما على الساكن على أن من مات منهم ما لم يترك ولدا كان نصيبه الباقي منهما فمات
أحدهما وترك ولدا يرجع نصيبه الفقرا الباقي منهما لان شرطه أن لا يترك ولدا ولو لم يترك لان الواقف
لم يجعل ذلك لولد الميت اه مخلصا فلم يعتبر مفهوم قول الواقفين مات منهم ما لم يترك ولدا الخ اذا لم يعتبر
لاصلى نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المثلثين بأن الاولاد في مسئلة الخصاص ليسوا من أهل الوقف
أصلا لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحق المساكن فلذا ألغى المفهوم اذا لم يرم من اعتباره
الفاطر والواقف وادعاه من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلتان الاولاد فيها من أهل
الوقف بنسب الواقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه منى من المحذورين بل في اعتباره أعمال غرضه كما
قررناه ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت في ذواته وان كان له ولد كما أتت به في الأخير لم يبعد بقوله
من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقا هذا ما ظهر لفهمي السقيم ونوف كل ذي علم عليم *
وأما المسئلة الثانية ففى أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذلك هل يدخلون في نسل الأولاد
والذرية وقد كنت عزمت على أن أضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغفنت عن ذلك بما
أحرمه هذا فأقول قد ذكره المسئلة الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل ثم قال بعدما طال في التناول
ما حاصله ان في دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وأولاد الأولاد اختلاف الرواية في رواية الخصاص
وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية بقول النسل
والعقب اختلاف الرواية وفي الأخير يدلك كرامى وكذا لفظ الأولاد والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد
ولا يدخل أولاد البنات قال وقطعت ذلك في ريتين وهما

آل وأولاد وأولاد كذا عتب * نسل وجنس كذا فرية حصروا
فلا تدخل أولاد البنات قتل * فبما ذكر تقدم الذي ذكرنا

قالوا رأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولاد أولادى وأولاد أولادى ان أولاد
البنات يدخلون حيث من غير أن يقول في المسئلة وايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاب بذلك
لو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين إلى آباؤهم دون
أمهاتهم اه لمصادق كرامه العلامة ميرزا في قاعدة الاصل في الكلام بالحقيقة ان الذى عليه غالب المشايخ
أن الذرية يقول النسل خاص بالاولاد لا بغيره وان أولاد البنات وعليه الفتوى وبأنه اختلف هل يدخل ولد البنت
في قوله على ولدى وولدى قال في الحقيقة لا يدخلون في ظاهر الرواية يتوعد بما الفتوى لانهم ينسبون إلى الأب
لا إلى الأم واعتمده في التخصيص وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفى وقال وهو الذى يقتضيه
وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن النخبة فهو محتمل وما لا يقول عليه عند المقابلة لما قاله نقلة
المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاختلاف لان المقر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسئلة فالعبر على ما قاله اكثر
والاكثر وعلى عدم الدخول وما قاله الخصاص بخلاف ظاهر الرواية لان عند انقراض أولاد الاولاد

الشرع والتميز من وجه الالهة الخسيس وكشف الشهية والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستغفاف
بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايمان المسلمين وعبادته تعالى أجبن فقد صرح الكثير من أئمتنا ورحمهم الله تعالى أمين ان من أذى غيره يقول
أوقعل ولو بغمز العين عرّف من باب أولى مما هو جوبح حوق بعبد أذ بتن الالفاظ الخسنة المستعملة للاستغفاف والالهة المؤذنة بالاستغفار
خصوصا بدوى المناسبات المتلقاة من الحضرة الخافسة فان الله تعالى أوجب علينا ما عظمه وأزنا ما جابته وحرم علينا الاقتباس عليهم
والاستهانة بهم اذهى مؤذية على خلق الاحكام ونسأد النظام فوضع الالهة في موضع التكريم مضرب فيج ذم والحكم موضع الاحكام

ويحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الحق لا أدب له مع الحق فهو آثم محرم ومن بين الله فله من مكرم والله سبحانه وتعالى وإلى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق (سئل) في طائفتين الفلاحين دعوا إلى الشرع الواضح الدين في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وحوادث فأوقا ثانياً لا تعمل بالشرع وانما تعمل بدعائم العرب والفلاحين ماذا ترتب عليهم شرعاً (أجاب) أن قالوا ذلك لاعتقادهم عدم حقيقة الشرع أو استخفافاً لأرباب (١٧٦) في كفرهم بإجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين ولم يكن واحد

منهم فقد اختلفت في كفرهم قال في جامع الفصولين قال لخصه حكم الشرع كذا فقال خصهم من رسوم كاري كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه اللفاظ أنا أعلم بالعادة لا بالشرع وأما القول الأول بغير من عماد الدين ومن ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتمزجهم وأهانتهم فواجب على حكم المسلمين لأن العرب والفلاحين غلب عليهم إهمال الشرع والرجوع إلى العادات ودر بما ظفروا إلى هدم الشرع بقية الكلبة ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارتخاء أعنتهم في الضلال وإهمال أمرهم فيما يجوز فيه الإهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طلبنا صيرت العصابة بدونه يسوفها حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شذصله وقام فالتعنين على حكم المسلمين والاسلام وسائر ولائنا لم ندارك هذا الأمرنا فطر المسكر وتلافى هذا الشئ الصعب المذهل

يفسح بدخول أولاد البنات كأي خزنة الكل ووقف هلال اه مختصا سكن في الخاتمة فالحلصه لوقال على ولدي فافعله لولده الصليح كرا أو أثنى لأن اسم الولد مأخوذ من الولادة والولد متوجودة في الذكرك والائني فان لم يكن به وقت الوقف ولده صليبه وله ولداً بن فافعله دون من دونه من البنون ولا يدخل فيه ولده البن في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذ كرا انحصاف عن مجده به يدخل أيضاً والصحيح ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم لا إلى أمهاتهم بخلاف ولداً الابن وذ كرا في السير ما وافق ظاهر الرواية فيما قال أهل الحرب أمونا على أولادنا أن أولاد البنات ليسوا بأولادهم وولداً لمصدق وقفعلي ولدي ولده ولدي يدخل ولده صليبه وأولاد بنيهم ولا يقدم ولده الصليبه لأنه سري بينهم وهل يدخل فيه ولداً البنات هلال نعم وقال الصلي الرأزي إذا وقف على ولده ولده له يدخل ولداً البنات ولوقال على أولادي وأولادهم يدخل ولداً البنات والصحيح قول هلال لأن اسم ولده ولده كرا ينشأ من أولاد البنات ينشأ من أولاد البنات فانه ذ كرا في السير إذا قال أهل الحرب أمونا على أولادنا أولادنا يدخل فيه أولاد البنات وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسي لأن ولداً لولده اسم من ولده ولده وبنته ولده بن ولده بنته يكون ولده حقيقة بخلاف ما إذا قال على ولدي فان ولداً البنات لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لأن اسم الولد ينشأ من ولداً الابن لأنه ينسب إليه عرفاً وعن محمدان ولداً لولده ينشأ من ولده البنات عند أصحابنا اه مافي الخاتمة فالحلصه ومثله في الاعاف ومقتضى ما نقله عن شمس الأئمة اه إذا ثبت بالبيان الثاني كقول على أولادي وأولاد ولدي لا اختلاف في دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما إذا اقتصر على البنات الأول وبه صرح في التفسير حيث قال والجواب في الوقف على تولد شمس الأئمة إذا وقف على أولاد أولاد دخل أولاد البنات رواية واحدة اه لكن ذ كرا السرخسي عن كثير من كتب المذهب التصريح بان ظاهر الرواية بعدم الدخول في ذلك وبعبارة ابن السخنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب التفسير عن شمس الأئمة إذا وقف على أولاد أولاد دخل أولاد البنات يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السغدوي والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذ كرا انحصاف روايتنا لدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سري ذك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة لفظاً فلقمناه اه كلام ابن السخنة أقر عليه الشرنسباني في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالة ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى بخلافها قال نفاقي المسئلة اختلاف فصيح وترج القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن الفتى به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحد الشاي مانصه ورد على سؤل في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد أولاد الأولاد وسلمهم وعقبهم أم لا يدخلون فذكر ذلك القاضي القاضي القاضي نور الدين الطرابلسي فخرج إلى اختاره انحصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كائن عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المسألة بيننا فيه في البروس فقال ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة والحديثة على دخولهم كاختاره انحصاف فينبغي في الافتاء

والشفقة بوجه مثل هؤلاء إلى الشرع المجدي وترك ما عدا ما علم نزل الله به من سلطان ومن أبي وعادى منهم في الضلال بما يجب أن يعامل بالقتل والقتل والاحول ولا تقاتلنا بالالهة الموهين المتعالي اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم تومن سماه الشريعة وارفعه هاديتوا فاتها بما عكس السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين (سئل) في رجل سكن داره لثلاثه وثلثه الاثلاث لا تحرق بل ان شريكاً طلب قسمة البار ما أن تستاجر حصته أو نهايته فقال لا تأجل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم كارض بالشرع فقال لا تأجل بذلك وأجاب به مفتياً به حيث تلف الشرع فقد كفر وبانت زوجت من يوزم بتجديداً لماله ومراجعت زوجته

وكتب عليه ذلك جعل فهل يمت ذلك كفر أم لا (أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشر بك شيئا وأنا أعلم وأستغفرك عما لا أعلم انك انت علام الغيوب أعلم أن علماء ناصروا في كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعلم اذا وقع البطلان أن يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة سلام المكروه الاسلام يعلو والكفر شيء عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبر السليخ زين بن يحيى وروى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من (١٧٧) الايمان الا بحدود ما أدخله فيه ثم ما يتقن انه ردة يصح بها وما يشك انه ردة لا يصح بها هذا الاسلام

الثابت لا نزول يشك مع ان الاسلام يعول فبني على العالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه قضى بصحة سلام المكروه (أقول) قدمت هذه لتبصير ميزانها فنقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد كثر في بعضها انه كفر مع أنه لا يكفر على قياس هذه المسألة فلتأمل اه وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا أجل المؤمن كافر اثنى وجدت وبإني انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل كلمة كفر عدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالغير ولم يعدد الضمير على الكفر وقال بعضهم بكفر وهو الصحيح عندى لانه استغف بذنبه اه وفي الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقتضى أن يجعل الوجه الذي يمنع التكفير تحدينا قلنا بالنسب زاد في

بما اختار مع التخصيص على اختيارى والله الموفق اه والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المقتضى به مطلقا سواء كان بلفظ الجمع ككأ ولأدى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء قصر على البطن الاول ككلمتنا أو ذ كر البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العائد على الواقف كأ ولأدى وأ ولأدى أو العائد على الاولاد كأ ولأدى وأ ولأدهم على ما في كثر الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جمع ما ذكر وعلى ما قاله على الرازي ان ذ كر البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولدى يولد ولدى لا يدخلون وان ذ كر بلفظ الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كأ ولأدى وأ ولأدهم دخلا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تلذذ الامام محمد رحمه في الخلية يستدل بالماضي السير وقد قالوا ان الامام فاضل من أجل من يعتمد على تضعيفه لانه فقيه النفس وقالوا ايضا ان السير الكبير للامام محمد وسأله الكتب الستة ان هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصنفها فانه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الاولاد انما هو في الامان فدخلوا للاحتياط بخلاف الوقت لا نقول ليست هذه هي الصلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من تناول اللفظة حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لكانوا يضافون أولادى أعنى البطن الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فعلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وانما لا يجب من القول بعدم الدخول فان أولاد أسلم من الولاد تو نصف بها كل من الاب والام وذلك سيما والدين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكيف يكون الولد لا يسه كذلك يكون ولدا لأمه بل هي أحق بذلك لما قلنا فاولاد الشخص كل من ولد من ذ كر أو أنثى ويدخل في ولدانه لكونه بنسب الميوان لم يكن مولودا له بخلاف ولد بنته لا تنفاه الولادة والنسبة دلالة قوله تعالى ووصيكم الله في أولادكم لذكركم مثل حظ الانثيين فانه للذكور والاناث من أولاد الصلب وأولاد الان دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل او امرأة يسمى ولده حقيقة ذ كر ان كان أو أنثى فكذا كل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك يدخل في قوله اولاد اولادى كل من أولاد الاناء وأولاد البنات حقيقة فلا شك ان البنت من أولاد ولدها ولد ولد حقيقة وكون ولدها بنسب ليه لا لها ولا لبا لا يخرج جمعة كونه يسمى ولدا لها والالزام أن لا يدخل في الوقف على أولادها فعلم ان الوجه الوجه دخولهم به بخلاف ككذب اليه هلال والخصاص اللذان عليهما المؤلف في مسائل الارواق وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الرواية تصنفها ومضى عليه شمس الأئمة السرخسي الذي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوب من البئر ونأهيه عنه من امام وقد رحمه فقيه النفس فاضل ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه فمما وجدنا ناسا في فرضاته لا ر واية في الدخول أصلا ينبغي ان يفتى بالدخول لما في الاشياء من فسخ القديان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعالم ان العرف واختلاف الزمان معتبر

(٢٣ - فتاوى حامدية - اول) البرازية الا اذا خرج بارادته موجبا للكفر فلا ينفعه التأويل حيث ذ وفي الترخاينة لا يكفر بحتم لان الكفر نهى في العقوبة فيستدعى فيها بقاء الجنابة يتوهم الاحتياط لانه انما كان من تكلم بكلمة كفر هازلا أو لاجبا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتداده كما صرح به فاضل خان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر بما عند الكل ومن تكلم بها بخيار عاملا بانها كفر فمضاهي اختلاف والذي تقرره لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حل كلامه على عمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولو ر واية ضعيفة فعلى هذا فكثر الفاظ التكفير المذكور لا يفتى بالتكفير بها ولقد

أثبتت نفسى أن لا أفتي بشئ منها اه واقه اعلم (سئل) في نحو عرب السعادة وبني علي وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذين يطلقون اسمهم فيترجح الرجل منهم بوجه الاخر المدخوله بعد خلاصه جمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ولا يستعانون بذلك وإذا قوف أحدهم عن عشر نيات مثله ابن عم ونحو ذلك من الصبغة وان بدلتهم بوروا البنات مطلقا مع بل بقدره من بانفسهم ميرا نوا وورثون ذلك لعصبه فقط (١٧٨) ويستعانون بذلك ويصدقون بعصمى الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور

في تغير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الامام اه ان هذا الاختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان وتقليد بل هو خلاف لا يتقيد بالقدما في عرفهم من الضمومة وفي عرفنا من الزوال فليس في حل المين على عرفنا نالقه لاسل المذهب وكذا في كثير من المسائل ونقدم في صدر الكتاب عن القنبه وغيره انه ليس المعنى ولا المقاضى ان يحكم على ظاهر المذهب بتر كالعرف أى فيما لا يخالف النص كجدا كراهته والعرف في مستلزامه ما في النص قرآن العظيم كاتلوا ولو وضع الفسه كتابا قررنا وظاهر الرواية كاحلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك انهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على اولاد الصلب ونحو ذلك فلا حرج ان قضى القضاة نور الدين الطبري على جع اليهودية الدخول وواقعه العلامة الشلي وابن الشحنة بن نعيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطبري على العلامة البري نظره على حجر الرواية فالامام لا يوافقنا لما قلنا فالان ما استند اليه من القول مبنى على ما اذا لم يتعارف خلافنا قلنا ولا في سامع القسوليين من أن مطلق الكلام في بيان الناس بنصرف الى التعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل القنوه ظاهرا لا لوجها كلامه على اللغة ومخالفة عرفه لكأثر زمانه بجماله قصد كلاً وأوصى لمصره مثلاً في عرفه أن الشهر اسم لزوج البنت ونحوه ما من محارمه مع أن الشهر في عرف الفقهاء كل ذي رسم حر من عرسه فلو جازنا الشهر عليه لم يدفع المال الى غير من أراد به الوصي ومثله الوقف وفي الخاتمة لو قال وقت على ولدى ونسلى له ولد ولو ولد دخلا في الوقف لان التسلي يشتمل القرب والبعيد القريب بحيث يقتضيه البعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف ادخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فلم انما قالوا انه ظاهر الرواية المعنى به لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على لحنى ان هذا هو الحق ولا نزاع لادفعه بل يقبله ورفضه كل فقيه من غايتهم هذا الصرح بالذي لا تكاد تجد في غير هذا الكتاب واتمه اعلم بالصواب وحيث اتينا بخلاف ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو انفع الوسائل من دورنا قلنا وفراد الفوائد واتينا بما بهاها وحررنا منها اجل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوي المراهة والجد لله رب العالمين

﴿الباب الثاني في احكام استحقاق اهل الوقف وأصحاب الوظائف واحكام بيع الوقف وبيع انقاضه واشجاره وقسمته ونصبه واجلونه واجزائه ومساقاة اشجاره ومجارته وسكناه واداب الشاعرة وغير ذلك﴾

(سئل) فيما اذا كان زيد بطيعة في وقف متصرف فيها بالامان المعلوم العين هو جيب مستندان يسهه بطريق التلقين عن ايموجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة لا معاوض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللاً بأن راعاه يسه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها اربع عشرة لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق لشرع القويم ولا عبرة بشعلة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف بدمسجد او وقفه وقنا وشراء ما فضل من مصالحه بتره ثم بعد مدة وقف مكانا آخر على المسجد وشراء ما فضل من ريعه على الطلبة من ذريته فله ذوقه يتحقق في الطبقات فاحتاج المكان المزبور الى

اذا قيل للاحد منهم ان بنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يشقون الصلاة ويؤتون الزكاة وادبهم المساد في الارض وقطع اعطريق وقتل الانفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبعون الحررة ولو باعته هذا فلا حرج ايعلمن شئت كيف شئت وانصرف فيبه الرحمن كيف شئت مستحقين ذلك ومن قبائحهم الواحد منهم اذا جاءه زوجة الغير مضية من زوجها وكان بينه وبينها أدنى قرابة بغير شاة ويطعمها لاهل حبه وينخل عليها في الحرام وبعدها زوجها معتقدا حل ذلك في حكم الله تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكماء في حقهم شرعاً من نهيهم لهم عن ذلك صراها وأمرهم لهم بالاستسلام والاعتقاد للاحكام الله تعالى فلا يزادون الاختلافه وخروجاً عن أمرهم (أجاب) فسدل عن هذه المسئلة شئ من بحثنا الزاهد

الورع اعلم اشجع أمن الدين محمد بن عبد انعال الحنفى وجماعته تعالى فاجاب بما حاصله المرقوم عبارة في قنا ومن استحل حكمه علم امره وحيثه في دينه نيسا جمدلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث فهو او عطا امر او اخل قتلهم وقتالهم وأخذ أموالهم ثم غلظ في حاله انهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا تعرض لهن فعلن الاحكام وان لم يكن كذلك حصل سببهن ويجهن كالحرييات اه وحيث قطعوا الطريق وقتلوا الانفس واتخذوا الاموال بغير ائوهم ما كر الله تعالى في كتابه العزيز قال فمن قاتل اعداء الذين يجارونهم ورسوله وسعوى في الارض فساداً أن عذلولاً أو يصبوا أو تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفون

الارض ذلك لهم حتى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفاروا به يعلم حل قتلهم مطلقا والحال ههنا شائب قائلهم
 وأحر القتال لهم كاحر القتال لأهل الحرب مع خلوها من النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (مسئل) في طائفة البرور والقاتلين
 بالوهم الحيا كرام الله العبدى وبالتناسخ وبعدهم نبوتيننا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلابة
 والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويزن عليهم أحكام الاسلام أم لا (١٧٩) لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر واظهار
 الاسلام واذا اثار المسلمون

وسبهم فاشترى مسلم من
 تلك السبيا لما حكمها
 (أجاب) صرح العلامة
 السكال بن الهمام في فتح
 القدر بأن من يعلن الكفر
 ونظهر الاسلام فهو المنافق
 ويجب أن يكون حكمه في
 عدم قبول قوله كالزندق
 لان ذلك في الزندق لعدم
 الاطمئنان الى ما يظهر من
 التوبة اذا كان يحق كفرة
 الذى هو عدم اعتقاده دينا
 والمنافق مثله في الاخفاء
 وعلى هذا فطبق العلم
 بحاله ايمان بعثر بعض
 الناس عليه أو يسره الى من
 آمن اليه والحق ان الذى
 يقتل ولا تقبل توبته هو
 المنافق والزندق ان كان
 حكمه ذلك فصب أن يكون
 مبعثا كفرة الذى هو عدم
 الدين بدنه ونظير دينه
 بالاسلام أو غيره الى ان
 ظفر نابه وهو يرى الافلو
 فرضناه مظهرا لذلك حتى
 تاب يجب أن لا يقتل وتقبل
 توبته ككافر الكفار
 المظهر من كفرهم اذا
 أظهر التوبة اه وفي

ههنا زناد على ويعنى سنو يريد المتولى اخذ الزناد من بيته وقف المسجد الاول وصرفه في عمارة الثاني
 مع اختلاف الجهة التي وقف لها فاعلموا الذين شرطوا قبل بيع الوقف الاول عليهم لاي رضى بذلك فهل
 حيث اختلفت الجهة وتحدد الوقف لا يجوز له صرفه الى ذلك (الجواب) نعم كفى التبرار بتغييره او المسئلة
 في الدرر والتنو ومن الوقف (مسئل) في وجوب بيع حصة معلومة من دار معلومة من يدين معلوم قبضه ثم
 ادعى ان البيع وقف عليه فهل لا يسمع دعواه (الجواب) لا يسمع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع
 (أقول) أتفى بذلك الخبر الرولى وفي المسئلة اختلاف فصعب وتفصيل بين في الطبيعة وبغيرها وفي المرفق المختار
 في مسائل شتى آخر الكتاب أنهم يقتل على الاصح خلافا لما صوبه الزليلى اه وكتبت في حاشيتي رد المحتار
 على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصواب والشهد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لكان لا تأخذ
 به تنازعنا وبه اه بالة ولا تأخذ هو الاصح عمادة تقبل البيعة وان لم تضع الدعوى خلاصتنا زنا بة
 وعصمى كثير من الفتاوى وقيد في البحر عماد ابرهن انه وقف يحكمه بلزومه والافلال بمجرد الوقف
 لا يزل الملك مثله في فتح القدر وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه أفاده في المنع قلت المفتي به أن الملك
 يزول بمجرد وقفه اه ما كتبه أى أن التفصيل المذكور انما يخص على خلاف المفتي به والله أعلم
 وفي الفتاوى الأخيرة أيضا أجلب لا يسمع دعواه ولكن انما أقام البيعة تحتلوا في قبولها والاصح القبول
 نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلو ما ان الوقف حق الله تعالى فتسمع نية البيعة بدون الدعوى
 وفرق بعضهم بين الوقف المجل المحكوم به تقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا له الاصح واذا ثبت
 كونه وقفا وجبت الاجرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اه وقوله وجبت
 الاجرة أى وجبت أجرة قسمل الوقف على المشتري وان كانت سكتا ما وبل ملك لان عدم لزوم الاجرة في
 السكنى بتأويل الملك انما هو في المعدل للاستقلال لا في الوقف كبايات وما في الاصحاب يمتنع عدم لزوم
 الشارى الاجرة في الوقف ضعيف والمعمد على كبحصره به في البحر فتدبر ثم اعلم أن قبول البيعة مقبضا اذا
 كان الشاهدان لم يروا شهادتهما بعد العلم بالبيع فلو اثارها بلا عذر لم تقبل لنفسهما بالتأخير كما تفى به
 المزلت في كلب الشهادات أخذ الماعنى الاشياء وغيرها من أن شاهد الحسبة اذا اثار شهادته بلا عذر شرى
 مع من يمكنه من أدائها لا تقبل شهادته (مسئل) فمن اشترى دارا من يدين معلوم مقبوض ثم مات البائع
 عن اولاد وتركه وظهر أن البائع وقف الدار على اولاد موفد بنه وقفا فصح ما يجب كلبه وقفه الثالث
 المضمون وريد المشتري الدعوى بذلك على اولاد البائع فطار الوقف واقامة بين شرعية تشهد بالوقف
 والرجوع بالنفي في التركة المزبورة فهل ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى المتع على بائعه أن الارض
 التي يبيع في وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الباقب وبه نأخذ
 وقيل لا تقبل والاول اصح كفى الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تضع الدعوى هو المختار اه
 معن المفتي من الوقف وقد أتفى بذلك العلامة طحطا الرولى فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه
 (أقول) حاصل ما في الخبر به قبل آخر الوقف بغير كراس ونصف نفع لا عن عده كتب أن دعوى المشتري

الخائسة قالوا ان شاء الزندق فآثر انه زندق قتال عن ذلك تقبل قوته وان اخذ ثم تاب تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبا فقد قال في
 الخائسة بلدة يدعى أهلها الاسلام بصومون وصلون ويرقون القرآن وبعدهم الاولان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبهم فاشترى منهم
 مسلم من تلك السبا قالوا ان لم يكونوا مقرين بعبودية والرق للملكية يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذل كورا الكار لانهم ان
 أقروا بالاسلام ثم صدوا الاولان كانوا مقرين بعبودية واسترقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق السكران ولا يجوز من أهل الردة ان كانوا
 مقرين بالرق والعبودية للملكية فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم اه والله أعلم (كتاب القطة) (مسئل) في رجل التقط

بهمية فاذى المالك انه غاصب واذى هو اللقط ولا اشهد ولا ينطق لقول من بينهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث اذى انه غاصب ولو صدقه في الالتقاط واذى انه لنفسه لانه اختلف امتناعا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول الملتقط ارجع الى الصريح المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين بغير اذن مالكيهما ونحياهما في يمينه ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما البرة هما الى مالكيهما لم يعرف (١٨٠) عليهما مع تيسر التعريف بل جسمهما في يمينه حتى غصبهما متغلب لا قدرة للمالكين على

خلاصهما من يده هل يضمن تسع على البائع ان كان هو المتولى والافصلى المتولى وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية بتردد الن من ياتيه اه وظاهره ان الذي يقيم البينة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يفيده ما في الخبرية عن الهط ولكن فيها من فتاوى التعيين والصفة ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر (سئل) فيما اذا كان نزل بأرض حاملة لغراس فباعها مع الغراس من عمرو بثمان معلوم مقبوض ثم اذى المشتري الا ان الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل على المشتري هذه المحصورة (الجواب) لا على المشتري هذه المحصورة (أقول) أي لان البائع ليس هو المتولى وانما له خصامة المتولى فاذا ثبت على المتولى الوقفية رجع المشتري على البائع كذا كرنا اننا لو ظهر انه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذا اقتيد بالسؤال المتقدم بكون اولاد البائع نظارا للوقف (سئل) في متولى وقف يرد دفع أرض الوقف في يد لغيره فهل يضمن ذلك مدونة لغيره من الرجل فيها شيء ثم دفع المتولى الأرض لغيره واذى ان يفسر فيها غرا ساقى مدونة لغيره على ان ما يحصل من الأغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه منصفة وغرس عمره فيها على المتولى المزور فهل تكون المغلوسة النابتة حائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمصلحة في الخاتمة والخبرية عن الوقف هي شهيرة (سئل) في امر أو وقف دارها على نفسها ثم على اولادها ثم على جهة تولا تقطاع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الاطلاق للاستقلال بالنظر ايجارها بأجر المثل عن شاه (الجواب) نعم (أقول) وسياق في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها (سئل) فيما اذا ادعت هند على ناطر وقف أهلى مدعى ما كسرعى بان لها اسحقا فافى الوقف فبذره كذا يقتضى انها حبيبة بنت محمد بن شهاب بن أجد بن عبد الرحمن بن علاه الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر وتبين انها ليست ابنة محمد هذا واسم أبيها يوسف بن محمد الحري الهلى وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجره وسميت نفسها حبيبة بنت يوسف وهو نفس الامر وبنت في وجهها بالبينة العادة أنهم حبيبة بنت يوسف المزور وانما حوالت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك وأسقطت دعواها وعرفت انها حوالت نسبها وكتب بذلك حجة مدعى فاض شرعى فهل يعمل بيمينها بعد ثبوت شرع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له سند قدرا استحقاق معلوم في وقف أهلى وماتت عن بنت بنت فاصرة انتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناطر ذلك لوصيلها ورى الوصى مطالبة الناطر بذلك من مال الوقف من حين موت هندوا أخذت الفاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلى مشتمل على عمارات وحوانيت يؤجرها الناطر مباشرة ومباومة قبض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة و يطلب المستحقون من الناطر استحقاقهم من القبوض فهل لهم ذلك والمصلحة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الاشياء (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم مصرفه بثناؤه من ناطر الوقف بل السبب ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارضة له ثم مات الناطر وولى الناطر رجل ينكر استحقاق المستحق المزور وثبوت نسبة الواقف فهل اذا ثبت المستحق ما ذكر وجه الشرعى يؤمر بدفع استحقاقه

خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشداه أم لا وهل يقبل قوله أنه شهدت بلا بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما لبرة هما الى مالكيهما فان اذى ذلك ولم يقرب على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبى يوسف اذا كذبه المالك في ذلك واذى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله التقطهما لارة هما واذى انه التقطهما لنفسه يكون ضامنا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية جه مغارة غدا به لا يعرف لها مالك اتخذها من أربع من ضراوى القرية يدبالات من صنده هل عليها أم لا (أجاب) لا عليها بذلك وانما عليها بتجليل السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزاور يدبالات من عنده لزمه أحرمته ما ينبت المالحل كونها حصة من الالات السلى له تجل التيم اذا استعمل بغرارة على الخيرة والله أعلم (كتاب المفقود) (سئل) في ناطر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد المزور الناصر ولم يكن المتقبل من الاستعمال فاذى ان يرجع على الناطر والناظر مفقود له استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كذا شرح هل المتقبل ان يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماء فائبا ليس للقاضي أن يقضى في مال المفقود ولا عليه بتسليم قالو لو لم يقضى عليه بدى به مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر القضاء على الغائب عندنا نزع دوى مسئلة شهيرة فلا يعرض بغير ثقة بل لا يجوز للقاضي أن يوفيه شيء من دينه لان قضاء حبابه بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة

المزور استعمل بغرارة على الخيرة والله أعلم (سئل) في ناطر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد المزور الناصر ولم يكن المتقبل من الاستعمال فاذى ان يرجع على الناطر والناظر مفقود له استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كذا شرح هل المتقبل ان يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماء فائبا ليس للقاضي أن يقضى في مال المفقود ولا عليه بتسليم قالو لو لم يقضى عليه بدى به مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر القضاء على الغائب عندنا نزع دوى مسئلة شهيرة فلا يعرض بغير ثقة بل لا يجوز للقاضي أن يوفيه شيء من دينه لان قضاء حبابه بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة

ما تدين ابن مقفود فوضع أمين بيت المال يده على عتاق من تركها وأبعد قبل القضاء عنه فحضر المقفود يعلمون البائع فما الحكم (أجاب) للمقفود رد البيع وأخذ العتاق ورجع المشتري على البائع لأن وان تعذر تأخير مطالبته إلى يوم القيمة وأنه أعلم (مثل) في مقفود بنت موهة بكون ابنه لى ما كثرى ثوبا شرعا له وأغاب غيبة منقطعة نصب الحيا كالمشرك فباعه لسماع الدعاوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزور بمؤخر صدقها بدمته وأثبتته وجه القيم المزور بثبوت الشرعى (١٨١) والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصة في دار فسل القيم يسع الحصة

المزور فلو فاعض خوصداق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له يسع الحصة لذكور ولإنا صدق الزوجة لانه دين بذمتك في العمدانية وكثير من الكتب والعبارة لها إذا كان الميت تركه من توفى وورثته في بلد آخر وأدعى انسان عليه عمالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي ومسالن الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المثلث كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالتقرب عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتكثرة والله أعلم

(كتاب الشركة)
 (مثل) في دار مشتركة بالارتبى أحد الشركاء فيها بناء فحكمه شرعا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بنى بغير اذن الشركاء وطلبت النسخة يقسم فإذا وقع تنازع في نصيبه فها ولا هم وهذا إذا بنى بأجاره وآلان هي له وإن بنى بنقص مشترك من الدار وكان يصيب لوجدهم لا قيمه لوضع

المزور (الجواب) نعم (أقول) وأقضى مثله الشيخ اسمعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع البدن أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسوة الناحية جعل الحال يعمل تصرف النظار السابقين ويؤمر بالنظر باعطائه اه لكن في الفتاوى الخيرية بقى نحو النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال جواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو والده وحده متصرفون في أربعة قرار بلا يثبت به المذنى إذا يلزم من التصرف الملك واللاستحقاق فيما لك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور أو رقيقة الطريق على آخر و برهن انه كان يرضى هذه الاستحقاق به شيئا كما صرح به غالب علمائنا ومما امتلأ به بطون الدفاتر ان الشاهد اذا نفي القاضى انه يشهد بعمانية اليد لا يتقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا محل للحكم بالاستحقاق في غلبة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوهم وحده متصرفون فقد يكون تصرفهم ولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه مافى الخيرية ويؤيد مافى الفصل الحادى عشر في الوقف على القرابة من التارخانية وإذا وقف على قرابته وجعل رجل يدينه من قرابته أو قام ببنفسه هو أو أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لاستحقاق هذه الشهادة شيئا وكذلك لو شهدوا ان القاضى فلانا كان يدفع المبيع القرابة في كل سنة شيئا لا يكون دفع القاضى حجة اه فليأمل في ذلك فان سببا بالتصرف القديم يؤدى الى فتح باب خلل ظلم (مثل) فيما لا غير المستأجر طائف من معالم الوقف يسده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تزلزم إعادة ما غاب الى ما كان عليه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبر يمتنع الاجابة ومستانی ان شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقدم بعض السلام عليها في الباب الاول من فتاوى قارى الهداية والمفتى أبى السعود وغيرهما فراسحه قال المؤلف رجل استأجر جانا وقفا على الفقراء فان بنى عليه غرف من ماله وينفق بها قالوا ان كان المستأجر لا يربى أجره الخافى على مقدار ما استأجره فانه لا يطلق له في البناء الا أن يربى الا حرج ولا يتألف على البنائين تلك التي يادعون كان هذا الخافون معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يربى هو في الاخرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف (مثل) فيما اذا حرمت الوقف عقار الوقف من آخر باجر متعاقبة من الدوام هي دون أجر المثلث يغبين فاحش فهل تكون الاجارة المزورة غير جائزة (الجواب) لا يجرى الوقف الا بالمثل فاجارته بغير فاحش غير جائزة قال الخافون في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل اذا بنى نائمة أو كان دين أمال الجارية بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف ذلك لمافين تعرض نزول الوقف ضمن المثل كما تنصوا على أن الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مسقفا لربعه باجره وكان ناظر اليه أن يؤجر ويؤجر المثل اه (أقول) وسأنى في الباب الثالث نقل المسئلة مع بيان مالوا الذى الناظر في أنسا لعدلة أن الاجرة دون أجر المثل وقت الاستحقاق (مثل) في مستأجر حائز جارية في وقت بر من متولى الوقف مثله معلوم باجره مقبوض فاجارته شرعية فزاد يدعى في أثناءه المذموم فادتمت مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم (مثل) في مصبنة وقف جارية في فواجر يدوجرو بدون أجر المثل بغير فاحش وله ما عليها من معلوم

من عنده لا يهدم ولا يرجع شيء مما أنفق على العمله وان بائنا من النقص المشترك من ماله فله ماله بنقصه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك قالوا لقول الربانى فيه يمينه والبنية على قبلة الشركاء الذين اذهم خروج عنه موهودو بدو الحال هذه والله أعلم (مثل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير اذنه منقطة على العمارة من ماله فما الحكم الشرعى (أجاب) ان بنى بانقضاء اقاليناه مشترك ولا رجوع الباني بما قيمته اذا هدمه فلا ينتج هدمه واذا طلب النسخة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير انقضاء عمله فبقه وطلبا النسخة أو أحدهما هدمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباني فيها والاهم بناؤهم وأخذ أعانه

التي بناها لانهم ملكه ولا يخرج عن ملكهم غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركا فيها الزاوية يسكنه بعمارتها وأصلها حيطانهم ومن ممتلكاتهم معتنعون هل يجوز على العمارة أم لا (أجاب) لا يجوز على ذلك كما صرح به غير واحد من علماء أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دار كان مشتركة بين جماعة تفصلها شاة عاقوق (١٨٢) على جهة بركة وبالساقية آخرون استرمت ببل آلت إلى السقما وتأتي الملك على ممتلكاتها

مانز يد بعد انقضاء العدة الاجارة عن وريثة وضوا أيدهم مع مجرعي المصنوع وانفعوا به اهداه فاحرق بعضها ثم باعوا بعض أنقاضها ومجروا بالباقي بأقراض جديدة اشتروها من المالك مع صرف الاجور اللازمة لكل ذلك بالاذن من المولى والوقف ولا وجه شرعي يريد المولى بحاسنته بقبضه ممتلكات القلع حيث أضر قلعها بالوقف السابق وقلعها بنوهد بالاقراض الجديدة لجهة الوقف بقبضه مستحق القلع حيث أضر قلعها بالوقف ومقاصصهم بئلم أحوال المثل في مدة اتفقا معهم واشتاعوا من ردهم من ممتلكاتهم السابق فوسل به ذلك وكل من الصرف والبناء غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في أرض معلومة تجار يقيمون أوقاف بتر وفي ممتلكات مسكنة زيدوا تجار من أدبها بالوجه الشرعي ففرس زيدها غير اعملا على مدة تواجدهم بغير اذن من المالكين عليها والفرس لا يضر الأرض ولا تنقض مدة اجارته فهل لز ذلك ويبي القراض (الجواب) يجوز لز ذلك المستأجر الفرس في الأراضي المذكورة بدون صريح الاذن من المالكين لا سيما له فيها حق القرار العبر عنه عند المسكنة (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكتها امرأة ممتدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المولى عن ابن تولى الوقف بعد موته زيد الرجوع عليها بنجام أجرة المثل في المدة التي بورة بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار موقوفة للاسفل على رجل ثلثها على جماعة من الملاكين والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها يريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقبضته عن سكاكن في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة وأمر آتين ونصفها الآخر في وقف عليهم من جدهم للاستقلال تسكن الجماعة في كل ماله مدق معلومة بالقبلة بدون اذن المالكين ولا وجه شرعي ولا أجرة وتريد المالك مطالبة الجماعة بأجرة مثل حصصهم من الوقف عن المدة التي بورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لهم ما ذك (الجواب) نعم قال في الاشياء من كلب الغنم والوقف اذا سكنه أحد ماله بالقبلة بدون اذن المالكين سواء كان موقوفة للكني أولا للاستقلال فإنه يجب فيه الاجراء ومثله في البزاز فيقصور المسائل وصرة الفتاوى (سئل) فيما اذا كان له تقدير استحقاق معلوم في وقف أهلي مشتمل على دار للاستقلال تحت نظارة امرأة أو له دار بورة زوج سكن معها في الدار مذبلة الاجارة من الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعي وقد دقت الناطرة هل يند قدر استحقاقهما من الوقف في المدة التي بورة وتريد الناطرة مطالبة زوج هند بأجرة مثل الدار في المدة التي بوجارها من الغير بأجرة المثل فهل لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا حشر بدارا موقوفة بغيرها بادن ناظر الوقف فزوجهما بولادان الناطر ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدركه ولم يضر بالارض فهل يؤمر بمجرب بقلعه (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها ونبت قلعها أن أمر الغاصب بقلعه ولو إلى قلعها قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تعصيب نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها قلعها بغيرها ما شأنا آخر لا يضمن المالك اذ قلص ما يفعل القاضي من فصولين ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر بقلعه وفي فتاوى سمرقند ان غصب رجل أرض وقف ونقص منها فإن أخذ منه لا يقرن على أهل الوقف بل

والتولى ويهداه بطالهم بمساواته في تصغيرها وليست قاطبة القسميولا يتوصل التولى إلى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملك على مساواة التولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملك بما خصهم (أجاب) صرح علماء أئمتنا بالمشتركة اذا انهدم فأبى أحد الشركيين أو أحد الشركة العمارة ان احتل القسمة لا جبر ويقسم والا بنى الشرىك ثم يجرى ليرجع قال في الاشياء والنظائر في كلب القسمة المشتركة اذا انهدم فأبى أحد ماله العمارة فان احتل القسمة لا جبر ويقسم والا بنى ثم أجرة ليرجع وصرح علماء أئمتنا ببيان الوقف اذا احتج إلى تصغير ميازت الاستدانة عليه بادن القاضي حيث لم يتيسر اجارة عينه ولو بشر امتناع أكثر من قبضته ويبيع ويصرفه على العمارة كما حرموا بن وهبنا وذلك كله للمبادرة إلى منعة الوقف والاحتكام به فنفذ الى هذا الامر الذي

أوجب مراعاة الوقف ارتكبه ولو أمره القاضي بمتن بكف التولى بعمارة ويرجع على الشرىك بحصته وان شه أمره بجارته وسيدعها لشرىك ثم بعد الاستيلاء يرجع إلى نصيبه بالتصرف والحال هذو فحقه بقضى بكل ما هو أشرف للوقف وفي الخلاصة في أصل الثاني في الحنفية وبجاءته لو كانت الدار من غير من لكل واحد منهما موصى انهدم متراعى أحد ماله العمارة فالوصى رفع الامر إلى القاضي حتى يجمع العمارة طاحونة أو حاصم مشتركة لانهدم وأبى الشرىك العمارة بغيره اذا بنى شيء فما اذا انهدم الشكل وصار هرا فان كان الشرىك معسر لم يقاله أنفق حتى يكون رد بناعى الشرىك انتهى وفي الحاشية حمام بين رجلين غلب قدره وأوحوشه وأوشى

بصرف

منه واحتاج الى المرمق اذ احدثهما المرمق متع الا^١ وتاخذوا فيه قال بعضهم^٢ وجرهما القاضي وجرهما الاخر اذ ان لاحد هما في
 الاجازة الى مقيم الاخر قبل هذا قول أبي يوسف وعبدلان عندهما يجوز ان يجر على الخراف القنوي على قولهما في الخبر وقال بعضهم القاضي
 اذ ان اغيره أي المتع بالانفاق عليه ثم عني صاحبهم الانتفاع به حتى يؤدي حصته والقنوي على هذا القول وما عليه القنوي هو الذي صدرت به
 في الجواب وما ألقناه هذا الاظهار ان القنوي عليه أيضا يجوز الحكم به والله أعلم (سئل) (١٨٣) في رجل باع خرصة قرار بط معلومة

في فرس بشن معلوم ثم باع
 المشتري الخرصة لثالث
 وسلمها لغيره من الاول
 فهلكت عنده هل يضمن
 البائع الثاني للاول قبة
 نصيبه أم لا اذا قلتم بالضمن
 هل تؤخذ القيمة من تركه
 اذا مات أم لا (أجاب) هو
 أعني البائع الاول يضمن
 شاة ضمن المشتري منه
 لتعديه بتسليمها لثالث
 بغير اذن بائعه فاذا ضمن
 المشتري منه المذكور
 ليس له أن يضمن المشتري
 منه لانه ملكه بالضمن
 فكان دفعه له دفع ملكه
 ولا ضمان عليه أي على
 المشتري الثاني لدفع المالك
 ملكه والضمن البائع
 الاول المشتري الثاني
 لا يرجع بما ضمن على بائعه
 هو لانه عامل في القبض
 لنفسه ومن مات من اختار
 نفسه من مات من اخذ الضمان
 من تركه والله أعلم (سئل)
 في فرس مشترك بين اثنين
 أحدهما لربيع فيها
 ولا خالبا في باعها والربيع
 ربيع فيها لرجل وسلمها له
 بغير اذن الشرى هل

يصرف الى حرمة لان حكمهم في الغلة لا في الرقبة وهذا الضمان بدلا للرقبة وان زاد الغائب فبها زاد من
 عنده نفسه فان كانت شاة ليس بجال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فأتاحتها امراس والبناء
 أمر القاضي الغائب برفعها وقبضها اذا كان يضر بالوقف فانه عني عنه لو اذ ان يفعل ويضمن القيمة أو
 القاضي فبذلك ضمن غلة الوقف ان كانت الا بوجوه الوقف ويعطى من آخره عماد يضمن العاشر في دعوى
 الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغيب لافضين الا في ثلاث ماله اليتيم وماله
 الوقف وللمعدلا لاستغلال منافع المعدلا من مضمونة اذا سكن بئرا ويل ملك أو عقد كبيت سكنه
 أحد الشرى يكن في الملك أمال الوقف اذا سكن أحد هما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا لاسكن
 أو لا واستغلال فانه يجب الاخر ويستقيم من ماله اليتيم مستغنى سكت أم مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما
 ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية أشباه (سئل) فيما اذا سكن أحد الوقف عليهم في دار الوقف
 المشروطة سكتهم في عدة مساكن منها تر يدعى حقه الشروط له متعة معلومة بدون اذن السابق ومنهم
 الانتفاع يصح منهم من ذلك بعد طلبه ذلك منه مرارا وامتاعهم من ذلك والآخر من يدعون مطالبة بغيره
 فيما سكنه وشغله وأنداعى حقه المشروطة في السكن في المدة المأزورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
 في أراضى قرى يتعمل تجار بعضها في وقف أهل وعشرها في قرى يتعمروا وعليها قسم معلوم فتناوله
 التجارى المذكور في كل سنة ويصرف فيه لنفسه يدفع لتأخر الوقف المأزور في كل سنة يبلغان
 الدراهم موضوعا يخص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر
 المأزور أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضى الوقف وحقها بنفسه من التجارى من المبلغ المأزور في المدة
 بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض جارية بوقف أهل تحت ظلال توت
 من ذرية الواقف سامة لبناء جارية ملكة يدونها بالوجه الشرعى وهما يدانان جهة الوقف في كل سنة
 مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المساكين بغير اذن جارية ذلك دون أجر المثل بغير فاحش ويريد الناظر
 مطالبة بمسألة أم أجرة المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أجرة دار
 اليتيم مدته طويلا من سنوات باعوه معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف
 وهي لا تجوز أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ (أقول) وفي الجوهرة وعلى
 هذا أرض اليتيم وأقول قد أتى صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا تجلده الشيخ العلامة الغزى
 وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه الحق به وعليه أنه كايضا ان الوقف يصان ماله اليتيم عن
 دعوى الملك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجهة المصرحة بالنهي عن قرانه فليكن عليه
 المعزول وأقول لا يشارك في مقدار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجازة في فتاوى
 الكاظمي من الاجازة فتعلقان فتاوى المرشدي ضمن سؤالهما كون أراضى بيت المال هل تؤخذ حزمة
 طويلا أو قصيرة لم أجس مصرح بذلك لكن لم يقصد وهما بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض
 اليتيم وأطالهم متى جواز الاجازة مطلقا قلت المدة وأكثر الخ اه فقتضاه أنه جزيه بان أرض اليتيم

ضمن حصصه ان هالكت ويجب عليه مردها للشرى بان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم ان شرى بك تسليمها للمشتري ضمن حصصه شرى به وان
 كانت باقية بمجرد ردها عليه وان شاء ان شرى بك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشرى يكن اتعت تناجا
 كما حلب الشرى شاة من تناجها لكون في يده فوفى بتمتعته منه حتى هلك بعضه عند دعوى بعضه عند مشترى من له منه بغير اذن شرى بكمو بعضه
 وهما يذيان ولا عليه لا يمكنه استلامه من يده فهل يضمن البائع والتسلم للغير بغير اذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن اذ ان شرى بك حكمه في حصصه شرى به
 حكم ودعوى المودع بالبائع ضمن لما هلك عنده بعد البيع ولما باعه له لانه شرى به بلا اذن شرى به وهو يمسكه ذلك وهو ظاهر متدقيقه

والله أعلم (سئل) في فرض مشتركة بين ثلاثة أركبها أحدهم إلى آخره فيراذن الثالث فهل تفتحه هل تضمنان أم لا (أجاب) نعم تضمنان
وغير في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغیراذه أقصد مقر وعند الطاهر جهه الله تعالى ان في شركة المالك كل واحد من الشركاء اجنبي في
حصه الاخر وفي الهداية الدية المشتركة كلا ركها الشريك بغیراذن شركته يضمن فيضمن بالركوب لتعديبه والله أعلم (سئل) في فرض بين
ثلاثة لو احدهم نصفها ولكل واحد من الاثنين (١٨٤) ربعها وقع على أحدهما ربعه على كرم العرف فذفع الفرض بأمر شركته وهلك

عنده هل يضمن الشريكان
حصه صاحب النصف
أم لا (أجاب) نعم يضمن
الشريكان أما بالنفع فلا
وقوف فيه وأما الآخر
فقطه أمره فيما عاك فكانهما
سلبا معا والله أعلم
(سئل) في فرض اتفق
الشركاء على وضعها
عند أحدهم جاء واحد منهم
وأخذها من عنده بغير
إذن الغائب فهل تفتحه
بما خرج بها هل للغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له
ذلك أقصد صرحوا في الداية
المشتركة بأنه يصير غاصبا
باستعمالها فلا يرأى
التضمن بالبارد والله أعلم
(سئل) في شركتين في فرض
لاحدهما الثلثان والآخر
الثلث باع صاحب الثلثين
ثلثهما لاجنبي ولم يسلم ولم
يأذن له بأخذها فذهب
إليها فوجدتها في الصراء
فأخذها بغیراذن البائع
وبغیراذن الشريك فهل تفتحه
عنده هل على البائع ضمان
حصه الشريك الذي لم يسلم
أم الضمان على المشتري
(أجاب) حيث لم يسلم البائع
فرض للمشتري ضمان وانما الضمان على المشتري خاصة اذا البائع لم يتعد بمجرده البيع على حصه الشريك وانما
يثبت التعدي لوسم وبما يثبت الحكم المذكور مافي العارضة في الوديعة قال يفت الوديعة توقفت فيها لا يضمن مالم يقل دفعه إلى المشتري
وقد سئل قاضي الهادي عن جماعة قسرت كمن في فرض باع أحدهم حصته من اجنبي وسلم الفرض للمشتري بغیراذن بقية الشركاء فهل تفتحه
عنده فاجاب الترك كغيره وان شراؤه من الشريك وان شراؤه من المشتري منه انتهت وانما كل ذلك لوجود التسليم ولا تسليم من
البائع في مسئلتنا والله أعلم (سئل) في دار معدة للاستغلال بين بالغ وشبه وامرأه أمكنها الشريك البائع بالاستعجار حصه القيمة سئل بلزم

لا تؤول إلى البائدة القصير وماذا كره في أرض بيت المال من جواربها تملكها فالتفاهم عن الشيخ خبير
الدين والوجوه ذلك ما قاله الخبير الرمي كما يعلم ذلك من عباراتهم (أقول) وأبعد ذلك في حاشيتي والاحتار
على الاختيار أول الأجزاء على دعوى الخبير من أن أراضي بيت المال حرة على رقبتهما أحكام الوقوف
المؤبدة (سئل) فيما إذا كان لزبداً ختمه عند دار معلومة ثلثها ولها ثلثها فوقها ما عجزا على جهة ثم على
جهة ثم بتمتلة وشرط الولاية والسكنى فيها المماثل لزوجه ثم بكتب بذلك صلح ثم أحرز به الدار من عمرو
مدته معلومة ففعلت تكون الأجزاء غير صحيحة (الجواب) نعم ثبت شرطها في السكنى لهما والمسئلة في العرو وغيره
من المعتربات وستأتي (سئل) في أرض صغيرة بطريق الوقف وفيه مستسكنون بدوله فيها استجار فائمة فسات عن
زوجة وأخت لهما ابن بالغ أخبرها أن الأرض سليمة فليس فيها استجار ووضع يد عليها ثم ماتت أمه عن وعن
أخت طلبت من حصتها من الأشجار وضبط ما قاما بهما من الأرض باذن المتولي ففعل لهما ذلك (الجواب) حيث
كان الحال ما ذكر لا ختم موضع يداه على ذلك وطعها أجرة مثل ذلك لجهتها لوقف ولها أيضا موضع يداه كان
في وسطها فخيرتان كبيرتان مختلفا مالو كانت في جانب من الأرض كالسنة والجدول كما في الخاتمة وقد
أفتى بذلك العلامة الكاظمي وفيه من الإجارة (سئل) في متول أحر حواشيت الوقف من بدستين إجارة مضافة
والحال أن الواقف أهمل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول بالمقتضى به كما أفتى به
المهمنداري (سئل) فيما إذا أحر المتولي بساتين الوقف من بدستين طوله معلومة متقطعة غير ناله لتعقد
إجارة تزد قبلها بإجرة معلومة وأذن المتولي لزيد بقدر الإجارة المذكورة بالفرض في البساتين لجهة الوقف
ومهما يصرفه بأخذ من غلة الفرض وصدر ذلك إلى قاض شافعي أفتى بمقتضى مذهبه بطلان الإجارة لكونها
على الوجه المذكور فهل يكون كل من الإجارة وما في ضمنها فاسدا (الجواب) نعم تكون الإجارة الطويلة
المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فلا إجارة تملك تصح لم يصح ما في ضمنها قال في
الاشباه اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم لاذ بطل المتضمن بطل الكسبر بطل المتضمن وبني عليها
فروع على أن قالوا قالوا كما في الخزائن لو أحر الوقف عليه ولم يكن ناظر ارضي لم تضع وأذن للمستأجر
العسكرة فانفق لم يرجع على أحد وكان متوقفا فقلت لأن الإجارة تملك تصح لم يصح ما في ضمنها اه
(سئل) فيما إذا عين واقف في محله وقفه أن لا يورثه وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استعجاره
سنة فهل رفع الامر إلى القاضي حتى يورثه أكثر من سنة (أجاب) نعم وإن خالف شرط الواقف من فتاوى
الشيخ اجعل من العرف في ناظر وقف أحره في الوقف بالتقدمه معاومة مستقبله بإجرة معلومة وقبض من
المستأجر بدل النقد المزبور وأسيا بما عيشه فهل يكون الناظر مشتر بالنفسي وعليه ضمان مال الوقف بد
المستأجر أجب نعم من فتاوى أحد أفندي المهمنداري ثلاث فتاوى إن نجح المنتخبة (سئل) في ناظر
وقف أهلى أحر أرض الوقف من بدستين معلومة متقطعة فقبضها وأسقط الوقف ثم مات الناظر في أثناء
المدة فهل لا تنتفع بالإجارة بكونه (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنتفع بالإجارة بعزل الناظر
كفي المنع والعسكرة وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انقضاء عقد الإجارة والمساقاة في ثلثي مزرعة

البائع أجرة مثل حصه التيمم أم لا (أجاب) فداقني كثير من المتأخرين من وجوب أجرة مثل في ذلك صانعة لقال النبي والله أعلم (سئل) في شخص قطن بين رجلين قسمه أحدهما في غيبة الآخر وجعل على حصته وترك لخصه ثلاثة خراج قطناً وأخذ ماله هو وخصه وص به أم شترته بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يخص به الشريك الحارث والله أعلم (سئل) في زوج امرأته وأبناها اجتماعاً في دار واحدة وأخذ كل منهما يكذب على حدوه فيجمعان كسبهما سواء فخلاصا بكتبهما أم لا ولا يعلم التفاوت (١٨٥) والاحمال هذه يكون المال

المجتمع ما واقع به كسبهما
سويه أم لا (أجاب) نعم
هو بينهما سويه بحيث لا يميز
كسب هذا من كسب هذا
ولا يخص أحدهما به ولا
يزيد على الآخر التفاوت
ساقطاً لملكته السبيل
إذا خلطوا ما لقطوا بحيث
كان كل منهما صاحب بدلا
يكون القول قول واحد
منهما في قدر حصه الآخر
فلو كان أحدهما صاحب
بدل والآخر خارج واختلفا
فالقول للذي اليد والبدنة
بينه والخارج والله أعلم
(سئل) في أخوة أربعة
تلقوا عن أبيهم تركه
فاخذوا في الأكتساب
والعمل فهاجله كل على
قدر استطاعته هل تكون
جميع التركة وما حصوا
بالاكتساب بينهم سوية
وان اختلفوا في العمل
والرأى كسرة وصوابا
(أجاب) نعم يكون الجميع
بينهم أرباعاً لكل ربع وان
اختلفوا في الرأى والقوة
اذ كل واحد منهم يعمل
نفسه ولاخوته على وجه

وأستجارهما بموت الناظر بعد حكم فاض شاق في ذلك وتنفيذ الحق له قال في الاسعاف ولودفع الناظر
الارض من زراعة والخصر مسافة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لأنه عقد ماله الوقت يختلف ماله
مات الزرع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لأنه عقد نفسه اهـ (سئل) في قطعة أرض وقف
استأجرها زيد من المتولي مدة معلومة بأجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف فيها بعد ذلك مدة فطالب المتولي
بأجرة المدة الثانية فأنكر جريها في الوقت وادعى ملكيتها وثبت جريها في الوقت فطلب أن يستأجرها
من المتولي ويخضع على رقبته الوقت فهل لا تزجر منه (الجواب) حيث تبين أن المستأجر يخاف منه
على رقبته الوقت فلو كان مستأجراً فسحق القاضي الاجارة ويخبر ضمن يده كما صرح بذلك في الاسعاف
والامام انصاف ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقت فسحق القاضي الاجارة ويخبر جرحه
من يده اسعاف (سئل) في رجل استأجر أرضاً وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر
استبقاؤها بأجر المثل (الجواب) له استأجر استبقاؤها بأجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
ولو أوى الموقوف عليهم الاطلاع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأقضى بذلك علامة
فلسطين الحسبة الرمي (أقول) في هذه المسئلة كلام أوضح في حاشية البر المختار في كتاب الاجارة فراجع
فانه مهم (سئل) فيما إذا كان زيد بائناً قائماً في أرض وقف وأجرة في احتكار من ناظر الوقت مدة
معلومة بأجرة معلومة بناء على نفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه مدة سنين وفي كل سنة يدفع
لجهة الوقت الحكر المرتب على الارض وهو أجرة المثل والا تولى الوقت متول جديدر يدفعه الحائون
بدون وجه شرعي فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في خان معلوم جاري وقف أهلي وفي قواسر
زيد من ناظر مده معلومة بأجر المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد باده وادعى انها ضرار ورجع على دعواه
بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زائدة ضرار وتفتت ذات ثبت ذلك
لا تقبل الزيادة المذكورة في الحالة هذه وتقبل الزيادة وشهدوا وقت الضد بائناً مثل والا فان كانت اضرارا
وتعتنا لم تقبل اشياء من الاجارة ونظامه (سئل) فيما إذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقت
عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرة تمسكها معلومة من الدراهم والا تسمى الناظر أن
المبلغ المذكور دون أجرة المثل يغني فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجرة المثل فهل القول له
في ذلك بينه وبينه وبينه والناظر (الجواب) نعم قال في الخير يمين الاجارة القول قول المستأجر وان الاجرة
أجرة المثل لا تنكاه الزيادة وعلى الناظر البينة اهـ وفيها وصروحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بينه
لا ينكره الزيادة اهـ (سئل) في دار جارية في وقف وفي قواسر يمين ناظرها مدة معلومة بأجرة المثل
وفيها غلة مستمرة تصرف في دفع ثمنها في المدة بدون مسافة على اول وجه شرعي فهل يلزمه الوقت مثلها بعد
التيوت حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم ثمار النخل كلها حسن واحدا لا يجوز فيه التغافل لقوله عليه
الصلاة والسلام التمر بالتمر ثلاث مثل عبادة وستاق عبارتها مفصلة في النصب ان شاء الله تعالى (سئل)
في أرض وقف ماله لغراس وبناء جارين في مثل رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقت دون أجرة مثل الارض

(٢٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الشركة ولأنه أعلم (سئل) في أخوة بر منعهما واحدة فحاصلا بسعدهما أم لا
من موش وغيره والا تترك بدلهما مع فرق الاخر ومقامهما مال منصفه وأبى الا تخلفه والحالة هذه جميع ما حصله بسعدهما
وكسبهما مشترك بينهما بحسب قيمته بينهما منصفه أم لا (أجاب) نعم ما حصله بكتبهما مشترك بينهما لا يجوز أن يخص به أحد همدون
الاخر ولأنه أعلم (سئل) في رجل باع شتره كاشرة وجوه واشترى من جماعة بضاعة منصفه والآخر كذلك فغسرت تجارها فهل تكون
الحسرة عليهم سوية أم لا (أجاب) نعم ما خسروا فيه عليه ما بقدر ملكهم في الشتر وهذا الحكم بآب عليه ما سواه باعرا عقد الشراء أو

بأنه أحدهما التضمنه والى كذا والله أعلم (سئل) في جوابه أنهما قد اتفقا على أن كلما يلقى في الأرض من يدومها بينهما فكل واحد منهما
فصل بين شريكه البذر ليقبض في الأرض بينهما فسلمه بعد كيله حتى يذوقا فمعا لهما ما اتفقا أن أحصبا أحدا البذر من ضعف الآخر
والآن أحدهما يقول لشريكه بذري وبذلك لك فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما ضعفه ونقصه أم لا (أجاب) الخارج
بينهما هو الحال وهذا والله أعلم (سئل) في (١٨٦) مفر بين اشترى كواعلى أن يغربوا بالناس بقايا جروهم ويكون المفضل بينهم سوية فغرض

أحدهم وتقديره واحد منهم يرش على ما يحصل بعمل يقيهم بقسم بينهم على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمعرض أم لا (أجاب) المفضل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كهو مصرح به في كثير من الثبوت والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم منه من (أجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخفيفه على الخيانة لئسمة لم يملك كفى الأشياء والنقد لكن في ماوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشترى كواشركة فاسدة وصحفت أحدهم فادى الذى بيده المال عند اعادة قسمه ان له كذا وصدده شريكه وكذا وصدده التت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم انقول قول من بيده المال انه فيه كذا وكذا اذ ليدنه فيصدق

كما يقوه والله أعلم (سئل) في وجوب لكل منهما أو في تخمس معدة يطبخ الدبس اتفقا على أن هو جواز ذلك والاجر بينهما بتعمر فتعطلت آنية أحدهما وادعه الآخر على الطبخ في آنية فالحكم في ذلك (أجاب) الشركة انذ كورة فاسدة وما عطف في آنية أحدهما فاجزأ لصاحبها ولا شرا حجة مثل عمله معومته الذى تعطلت آنية ما عطف فها قبل أن تتعطل واحدهما لصاحبها ولا شرا حجة مثل عمله مع من دفع له شرا حجة لا يسع برأى ظهره على ان له بينهما الشركة فاسدة بآنية الشركة بالعروض فالرجح للمالك البر والمالك البداية أحس له ولو كرجل أحدهم بول وبشرى غير اشترى كواشركة انه يؤجر جواز ذلك والاجر بينهما فاسدة وسوية يقسم على عمل البغل والباعر والفروغ

الشاهد ذلك كثره والله أعلم (سئل) في ثلاثة عشر كاهنًا وشي من الشريك بينهم فاشترى بابه أحدهم لرجل ذي قبله منه ثم دفع الثمن لأحد الشراكه فادعى واحد من الشراكه المذكورين على الذي بعاصوره أدى فلان بن فلان على فلان أن من الشريك بينهما وبين كل من فلان وفلان فاشترى بابه بابه على عليه بكذا من الثمن وتسلمه من الذي عليه دفع عنه فلان الذي هو أحد شركيه بغير إذنه وبطله بذلك وأعماله لا يلي قبض الثمن إلا المباشر للبيع وما لساواه عن ذلك فاجاب (١٨٧) بأنني اشتريته بكذا من شرريك فلان الذي ادعى أني دفعته له

بتمتعير محتاج اليه فعمر المستاجر بأذنه في الحافوت عبارة يرجع معظم منفعتها للمالك الا أن يريد الرجوع على المالك بنظير ما نفق في التعجير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي القنية قال المالك أو القيم لمستاجرها ذنت لك في عمارتها فعمر بها بابه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار أو كالبالوعة أو شغل ببعضها كأن تنور فلا مال بشرط الرجوع ذكر في الوقف اه فعلم به انه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم منفعتها على المستاجر حوى على الاشياء من الوقف ومثله في البحر والمنع وغيرهما (سئل) في الموقوف عليه الغلة اذا أحرار الوقف بدون تولية او اذن فاض فهل تكون اجارته المزر بوجه غير صحيحة (الجواب) نعم والموقوف عليه الغلة لا عاك لا اجارة الا بتولية او اذن فاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة لان حقيق في الغلة لا العين شرح التنوير للعلاء (سئل) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز عمرها الحاكم بآمرها ثم ردها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير وبالعمارة الشربلاني يوسع في ذلك مما يقتضي السواد بشرط الرجوع واستحقاق سكنى الوالد قال فيها واذ مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف وتورث الورثة رفعه فان اراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيته ليس له ذلك الا برض الورثة واصطلاحهم على شيء فان كان الميت عمره بالاجر حيطانها وجسمها وأدخل فيها الجذوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولو رضى به المستحق الا أن للسكنى لما فيمن الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعد العمارة فان له تحصيل الضرر لا خصامه به ويقال للذي صار له السكنى الا أن شت فاعطى الورثة قيمة ميراثهم الساعة فتكون له فان أي أو موت فاعطى الورثة قيمة ميراثهم ان جرت بهم ثم بعد المدة للمستحق فان كانت المدة التي رماها الميت ليست قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالجص ومثل الاثارة في الارض وسقي الفضل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد نفق في نفسه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشيء قائم بعينه يرى ويفهر كن غضب ثوبا وقصر لم يستحق آخره بأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شأ ولكن ان أثار أرض غيره ليس على صاحباته اه واعلم أن من له السكنى لا عاك الاستغلال بالاتفاق كاتقوله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشربلاني في الرسالة المزر بورة والعلامات ان نجيم في بحره وصاحب التتارخانية وقع القدر برأمانه الاستغلال على ملك السكنى نقل في التتارخانية أنه ملكها وهو الذي يصحح وجه الفاضل المزر بورة في الرسالة فتقاع العتبرات ومن جعلها أوقاف انحصاف اه وفي التتارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهم أي امتازوا ساوا فأراد السكنى ليس له ما حق السكنى اه قال الجوى في حاشيته هذا صريح في أن الوقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للغلة لا للسكنى وهي كثيرة الوقوع فلتحفظا بالعون لحظ اه (أقول) وهو صريح بأضافي أن من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذي في البرازية ومشي عليه انحصاف في محل آخر وكذا في فتح القدر وبروجه

الشريك الذي يدن قرضه شره وان توهمه بسبب عدم إذنه وان كان مباشر العقد البيع أذله الرجوع على المشتري فوجب ما طبل داخل لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع لأحد شر كاهل المفاوضات موجب لرافعة المدون لكونه وكلاءه في ذلك كاهل مستفيض في كلام علمائنا فاطمة وتالله أعلم (سئل) في أخوين شركيين شقيقين متفاوضين والكبير موفض للصغير في التصرفات المالية والعقود البيهامة فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشترك بينهما وان كتب اسمه فهو عاوه أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما لا طعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام الثنون والشرح والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغصيرة اشترى كوا على ان كل

فما يحصل من كل سنة بينهم سوية على عدد السفن قبل جملها وكثر هل تصير هذه الشركة أم لا تصير وتخص كل سنة بآخرة جملها (أجاب) لا تصير هذه الشركة فلا يقسم التحصيل على عدد السفن بل آخرة كل سنة تقسم على عدد السفن ولا يشترك غير فوائدها علم (سئل) في دباغين اشتركا فاسلم أحدهما رجلا في الجاهل للآخر المظالم بينهما من السلم أو برأس مال السلم أن لم يصح بيع متصف بشركة العنان أم لا (أجاب) الطالب للسلم والمسلم إليه الامتناع عن (١٨٨) البع لشريكه وأنه أعلم (سئل) في أسكافي اشترى مع آخر على أن يشتريه الجاهل بحاله

وهو يصنعه فعالا والرج بينهما انصافا لهذا النصف بعماله ولا تخالف بجماله هل تصير هذه الشركة أم لا تصير وإذا قلتم لا تصير فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصير هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجاهل وللعاقل آخرة مثل عمله لأنه عمل فيها بذنه على أن يكون له نصف ما زاد فيها وهذا سديد إذا دفع جارة متصفان طبيب وقال عالجها فان برئت فإزداد في قيمتها لانه يتنا فاه لا يصح ولطبيب آخرة المثل وقد رافق في فن الادوية وأنه أعلم

(سئل) في ستمائة اشترى شركه وجوه على أن يشتروا لبنا من رجل ووجههم وبيعوا للرجل بقدر المشتري ففعلا وأدخل اثنان منهم رجلا ثالثا بينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا لستأتم ثلاثين أم لا ولأن عمل مع الاثنين ماذا يستحق منهما (أجاب) لا يكون شريكا لأن لم يأذنه بل اجاعا في الجوع على خلاف ما عرفت في البيع والرجل الذي سعى في البيع لم يشرطه ما قالوا وعلم أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا بآخوته وقد عرفت أن الغاصب يكون الآخرة سكن لا تملكه له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا قلنا فيناظر ولم تصح توليتهما وحركتكون الآخرة كذا في فتاوى الكاكر وبنى والاسعاف والعرو في الحاوي الزاهدي سكن رجل دار الوقف بأهل وأولاده وخدمه فأجره المثل عليه (أقول) وأقضى في الاسعاف لانه ملك الآخرة فكل ما كان عليه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اه (سئل) في مدرستهم قسما سكنوا رجل ببعاله وأشغل أما كتبها بذلك مدة بالتغلب بلا اجازة ولا آخرة ولا وجه شرعي وطالب بموتوليها بآخرة متلها مدة سكنه فيها فهل يلزم ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم إذا منع العصب غير مضومة إلا أن تكون وقفا أو مالا يتم أو معدة للاستقلال كإحدى التتوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة جده عبد الرحمن العمادي والم الحرم محمد العمادي وأقضى بذلك أيضا فتاوى النفس الخبير الرمي قال لا نعم لناظر ذلك فقد أنشئ الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت فقوة فقال يلزمه آخوته مثله مدة سكنه بمأفقه وبعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضومة عندنا بالعصب بآخوته اه وأنه أعلم (سئل) في مسجد متول آخرة قطع من قبل لبنين فيدار ابلا ضرورته أجمع ذلك شرعا فهل يكون يجرده اندك أو غير صحيح وجرده ما بين (الجواب) نعم حيث لا ضرورة

في الجوع على خلاف ما عرفت في البيع والرجل الذي سعى في البيع لم يشرطه ما قالوا وعلم أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا بآخوته وقد عرفت أن الغاصب يكون الآخرة سكن لا تملكه له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا قلنا فيناظر ولم تصح توليتهما وحركتكون الآخرة كذا في فتاوى الكاكر وبنى والاسعاف والعرو في الحاوي الزاهدي سكن رجل دار الوقف بأهل وأولاده وخدمه فأجره المثل عليه (أقول) وأقضى في الاسعاف لانه ملك الآخرة فكل ما كان عليه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اه (سئل) في مدرستهم قسما سكنوا رجل ببعاله وأشغل أما كتبها بذلك مدة بالتغلب بلا اجازة ولا آخرة ولا وجه شرعي وطالب بموتوليها بآخرة متلها مدة سكنه فيها فهل يلزم ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم إذا منع العصب غير مضومة إلا أن تكون وقفا أو مالا يتم أو معدة للاستقلال كإحدى التتوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة جده عبد الرحمن العمادي والم الحرم محمد العمادي وأقضى بذلك أيضا فتاوى النفس الخبير الرمي قال لا نعم لناظر ذلك فقد أنشئ الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت فقوة فقال يلزمه آخوته مثله مدة سكنه بمأفقه وبعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضومة عندنا بالعصب بآخوته اه وأنه أعلم (سئل) في مسجد متول آخرة قطع من قبل لبنين فيدار ابلا ضرورته أجمع ذلك شرعا فهل يكون يجرده اندك أو غير صحيح وجرده ما بين (الجواب) نعم حيث لا ضرورة

بالشراعتين ثابت يكون له الشئ في خمس النسخ والرجل الذي سعى في البيع لم يشرطه ما قالوا وعلم أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا بآخوته وقد عرفت أن الغاصب يكون الآخرة سكن لا تملكه له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا قلنا فيناظر ولم تصح توليتهما وحركتكون الآخرة كذا في فتاوى الكاكر وبنى والاسعاف والعرو في الحاوي الزاهدي سكن رجل دار الوقف بأهل وأولاده وخدمه فأجره المثل عليه (أقول) وأقضى في الاسعاف لانه ملك الآخرة فكل ما كان عليه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اه (سئل) في مدرستهم قسما سكنوا رجل ببعاله وأشغل أما كتبها بذلك مدة بالتغلب بلا اجازة ولا آخرة ولا وجه شرعي وطالب بموتوليها بآخرة متلها مدة سكنه فيها فهل يلزم ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم إذا منع العصب غير مضومة إلا أن تكون وقفا أو مالا يتم أو معدة للاستقلال كإحدى التتوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة جده عبد الرحمن العمادي والم الحرم محمد العمادي وأقضى بذلك أيضا فتاوى النفس الخبير الرمي قال لا نعم لناظر ذلك فقد أنشئ الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت فقوة فقال يلزمه آخوته مثله مدة سكنه بمأفقه وبعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضومة عندنا بالعصب بآخوته اه وأنه أعلم (سئل) في مسجد متول آخرة قطع من قبل لبنين فيدار ابلا ضرورته أجمع ذلك شرعا فهل يكون يجرده اندك أو غير صحيح وجرده ما بين (الجواب) نعم حيث لا ضرورة

لشركة واشترى من الشركة وان ادعى ان الكرم مشتمل لشكون الغرس مشتمل لا يلزمه من الفساد الذموي والحال هذه والله اعلم (سئل)
 في اخوس متفاضين تزوج أحدهما زوجا وتزوج الآخر ابنة اناضو حبيته وقضى المهر من مال الشركة هل الذم الاخران بما لبس نصف
 ما وافته ان يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له ان يعاينه نصف المهر من ويحسب لانه ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فبضم حصة أخيه
 واذا ترتب ذلك بذمته يحبس فيه ان لم يوفه الله اعلم (سئل) في فرس مشتمل بين اثنين (١٨٩) تعدى عليها رجل فركبها اميرا فذهبا فم
 سلبها لاحدهما فقاتت
 عنده قبل ان تصل الى
 الاخر هل له ان يضمن
 المتعدى أم لا (أجاب)
 لا يخلص من الضمان في
 حصته بعد ان تعلق به الا
 بوصولها اليه أو بأجرة فعل
 المتعدى على القول بان
 الاجازة تحقق الادعاء وهو
 الصحيح صرح به في آخر
 الرابع والعشرين من
 جامع الفصولين وذلك لما
 تفردوا شرك الملك اجنبي
 عن حصته شركه فكانه
 دفعها لاجنبي فبضم كما
 أشار اليه في جامع الفصولين
 أيضا في أواخر الخامس
 بقوله (فتم) مثل مولانا عن
 موافق لهما غاب أحدهما
 فدفع الشريك الاخر
 كلها الى الراعي فهلكت هل
 يضمن نصيب شركه أجب
 انه يضمن اذا مكنته حفظها
 بسد أجبر فلا يصير مودعا
 غيره ولو تركها الشريك
 العائب في الصحراء ولم
 يتركها بيده مكنته ان رفع
 الامر الى القاضي فينصب
 قميما يحفظ كذا أجب والله
 اعلم (سئل) في رجلين اشترى

داعية الى ذلك وما اذا كان هناك ضرورة باحتياج العمارة الضرورية وليس هناك ما يعبر به فقد اختلف
 فيه فالذي صرح به في الخلاصة لجواز به أفتى الخیر المولى عن الناطق وحيث كان الناطق مصلحا لتضي
 الفساد وانه يعلم المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد
 اذا قيل بانه تؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان
 كان مسجدا فقام فيه الصلاة اذا وجرى بغيره فان يصير اصطبل أو لكتنى الناس فكان التغيير الى
 حالة أخرى من الحالة الاولى فالصرف في الارواق باعتبار الاعظم لها لا باعتبار الادنى اه ثبت لضرورة
 فالبيع المذکور باطل فبعدم ما بنى (سئل) في مدرستين ببيضا وليس في وقفهما مال حاصل بغيره
 مانوب منها ولها عقارات معلومة متوقفة على طهور يمدون وقفها لبيع بعض العقارات متدة معاودة
 مستقبلة بأجرة معجلة بصرفها في تعميرها الضرورى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع
 جذوع عنبه على حائط مسجدا وتعدى ما لم يتولى المسجد فهدا في ذلك مصلحة للوقف ولا ضرر لما لحاظ فهل
 للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي العمر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذوع على جدار المسجد وان كان
 من أرقاه اه ثم قال بنى بيتا على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز أخذ الاجرة اه (سئل) فيما اذا
 كان لزيد غراس باوى ملكه فقام بالوجه الشرعى في أرض بستان وقف فباع من محروم فباعه لغيره ووقع
 مكانه غراسا لنفسه بلاذن ناظر الوقف ولا وجه شرعى فالحكم فرسه (الجواب) حيث كان غراس محروم
 المذکور لنفسه بلاذن الناظر فللناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فان أضرت بملكه الناظر
 بأقل التبعين للوقف متروكا وغيره من أعمال الوقف وقيل هو المبيع له فليس له ان يخلصه كما في
 الاشياء وقبرها (أقول) هذا في غير المستأجر على الفقه يجوز للمستأجر من غراس الاشجار والكروم في
 الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما حصل للمتولى
 الاذن فيما زيدا لوقف به خبرا قال صاحب الفقيه قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها ما اذا كان فلا
 يحرم الحفر والغرس لو وجود الاذن في مثلها اه كذا نقله في الجرح وانحصر العبارة في الباقي المختار بقى الكلام
 فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد ان يغرس بستانا من ناظر الوقف حتى انه لو غرس
 بلاذنه ينازع فيه في ذلك اذا لم يكن مشروطا بعقد التواجر وينبى أن يقال ان ذلك بمنزلة النهى
 الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا للشرط شرط طمع أنهم شرطوا لعمارة الارض بيان
 ما يزرع فيها أو يغرس أو تعمم الاذن بان يزرع أو يغرس ما شاءه والا فلا يصح الجواز فتأمل (سئل) في
 أرض وقف حاملة لغراس جارفي مالين يدعى شمسكته وتواجر بالتعاظم من مدة تزيد على خمسين سنة
 وفي كل سنة يدفع ماعاها لجهة الوقف فغرس فيها اشجارا لجماله لنفسه بلاذن المتولى فهل له ذلك ويكون
 الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أرض قرية عابها في كل سنتين لقطع
 مدفعه أهلها للمكتمل على القرى يتولى طريق استخراج الموطن من مدة تزيد على مائة سنة وينصرف أهلها في
 أراضي القرية ليلحقوا غصنها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي وبني بعضها نكتة

تخمين قرية ليلعبها في المزرب على الخج فباعا عشرين وكسد الباقي فساخره احدهما الى دمشق الشام وقايض به فرسا وركبها الى بيت
 المقدس وهلك معه ولم يوجد من شركه اذن بذلك فهل يضمن قيمته الشريك من القريب ولا ينقد على عماله شركه أم يضمن قيمة حصته
 من الغرس (أجاب) نعم يضمن قيمته شركه في الترتيب ان كانت شركة ملك ولم ياذن بالبيع وان كان أدله بالبيع يضمن قيمته حصته في
 الغرس لتعدي بركوبها في كل واحد من شركى الملك اجنبي في حصته الاخر فيمنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقرر من مذهب
 الامام ان وكيل البيعة له البيع بما عجزه وان يأتى غن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالقليل ما عجزه من جواز البيع بالعرض وان كان

فأضاهى وأما أن كانت شركة عقدت بينه مكافأة ضمن فإذ عين له للزويستحوذوا إلى العيش ضمن لتقصير الشركة بالمكان كما نصوا
للمدة فاقية والله أعلم (سئل) في فرض يبدأ أحد الشركاء ببيع من حصته وسهلاً للمشتري ثم ردها للمشتري ليبدأ به فأنت عنده قبل وصوله إلى
لا تخرجه على واحد منهما ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لأنه ردها له والالتصدي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في
رؤية شركائنا قال الذي يده المال (١٩٠) كنت استندت من فلان كذا الشركة ودفعته له دينه هل القول قوله بينه أم لا (أجاب)

نعم القول قوله في ذلك بينه
وقد صرحوا بأن الشريك
إذا قال قد استقرضت مائة
دينار وأخذ عودها من
كان المال في يد المقر فلا قرار
صحيح وإن يأخذ المائة
صرح بذلك في شرح تنوير
الإبصار نقلاً عن جواهر
الفتاوى وإليه أعلم

(كتاب الوقف)

(سئل) في وقف صورة

وقف على فريضة وصالح
ولدى المرحوم حربين
منهم من بعدهما على
مصالح الجامع المعروف
بجامع الساطون بنابلس
يجري ذلك أبداً لا بد
منه من غير أن يفتقر
غلة لتجديد أم لمصالح الجامع
أم لتجديده (أجاب)

لا تصرف غلته لتجديده ولا
لمصالح الجامع بل للفقراء
الذين آمنوا لا الخ الثاني
فيصرف إلى مصالح الجامع
جميع غلته الوقف لأن صرفه
لصالحه مشروط بعبادتهما
وصرف حصته لأخيه بعد وفاته
مسكون عنه فلا تصرف
لأنه لا إذا كنت فقيراً
بجهة كونه من الفقراء

وروقف الأراضي الأخرى على التكليف يدفع تقطار الوقف في كل سنتين فوضت إليه القرية فخرج الموقوف كما
كان قبل شرائه لها ولو تصرف النظار بذلك مدة تزيد على عشرين سنة والآن يريدن فوضت إليه القرية
مطالبة بزراعة الأراضي الجارية بقى الوقف بالمصالح لجهتها عما أن الوقف على هذه المصالح جميع فهل الوقف
الزويروجع وليس أن فوضت إليه القرية بمطالبة الزرع والقسم وأعماله المبلغ المعين على الأراضي المزورة
(الجواب) نعم (أقول) وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الخبر بتوأم الأراضي التي حازها السلطان لبيت
المال ودفعها للناس من أربعة لا يتابع فلا شفعة فيها فإذا أدى واضح البدل الذي تلقاها بأمر أو أثار أو غيرهما
من أسباب الملك أنهما ملكوا به يؤذى خراجها بالقوله وعلى من يخافه في الملك البرهان أن صحته دعواه
عليه شرعاً واستوفيت شروط الدعوى وانما كذا في ذلك لكثر وقوعه في بلدنا حاصلاً نفع هذه الامة
بأفادتها الحكم الشرعي الذي يحتاج إليه كل حين والله أعلم اهـ وهذا يقع في بلدنا كثيراً أيضاً يغلب
فيه كثير غير أنه لا يخبر على هذا التنبيه قال المؤلف رأيت أسوة لمقلد الفلاحين والفصل والخروج وأجره
السكن وأجره المثل في الكرم وغيره يؤدى ما اقتنى في دعوى من خصوص بسنن الجعري وجوزعلا
الجاري في ذلك في وقف الجامع الأموي ما قول السادة العلماء في قرع موقوفه على جماعة من جدهم فمما قاله
الواقف في كتاب وقته أنه وقف جميع القرية الفلانية المشتهة على أراضي كذا وكذا ومنه عاصمة
برسم سكني فلاحها ويحيط بها ويجمعها كلها حدوداً أربعة وذلك كراهة من الفلاحين سكان القرية
غرسوا أشجاراً وكرماً وعروا بواباً بالذين من المستحقين فهل فعل ذلك وهل العينة داخلية في الوقف
جميع ما حوله الحدود الأربعين جبل وسهل وعروا بواباً بزم الفلاحين أجره السكني وهل لهم أن يعمروا
قدراً أو ما على سكنهم ويلزمهم أجره أو يكون قول الواقف منصرفاً إلى الفلاحين لا إلى السكن بل
أجره وإذا كانوا يدفعون كل سنة قدر أسيراً يزعمون أنه خارج عن الكرم والأشجار فهل يكون قبض
المستحقين لذلك ومنهم من أن أجره الأرض الحاملة لهذا الغراس أم لهم مطالبتهم بأجر المثل من المدة
الماضية وما احتجبتهم بما قبضوا (الجواب) ليس للفلاحين بالقرية المدة كورة أن يغرسوا أو يتوأمها من
غير إذن شرعي فإن فعلوا فإنه لا لينة لأن شرعاً مخبراً شاه أني ما فعلوا بأجر المثل حيث كان ذلك أصح
لجهة الوقف وان شاعهم جميعاً وأما كان داخل في حدود الوقف في المدة كورة حتى البنية فهو داخل في الوقف
وجار عليه حكمه وليس لأحد سكه ولا إحداث عمارة به بغير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في البنية
المدة كورة أنها برسم سكني فلاحها إنما هو وصف لها لا شرط وإذا كان كذلك فطلبهم أجره السكني لجهة
الوقف وأجره مثل ما أشغله بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الأجرة عنهم بما دفعوه مما يسببه خوفاً
بل عليهم أجره المثل ولا يمنع من مطالبتهم قبض القدر المسمى بالخراج بل بتمام هذا عليهم من أجره المثل
ويستوفى الماضى منها كتبه من الصرف في الشافعي ثم ذكر المؤلف جواز المتخوة وفي أخوه كتبه أبو الفضل
الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضاً وفيه وأما البنية فطلبهم لجهة الوقف وليس قوله برسم سكني فلاحها إذا
لهم ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي أخوه كتبه محمد بن جزء الحسيني الشافعي

والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الأولاد نصل فيه الواقف أم لا كن الوقف جعل منها ولا ما هو

منصور على الأولاد فهو ومنه ما هو مشترك من تمام أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شرطاً وطامناً أماناً أحد الموقوف عليهم عن ولد
أو ولد ينقل نصيبه وإذا مات عن غيره فإن في وجعته ومنها أن الطبقة العليا تتجسس السطلي فهل حصص من مات عن ولد أو ولد ولد فيما
تأخر له عمل بقوله المذكور أم تكون لدى الطبقة العليا بما لا يترتب السابق بمرور الأجيال الظاهر المراد بقره العليا تتجسس السطلي ويكون
حكمه مخصوص بالأولاد النهور والشملة واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنين فيم هذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط وقفه

هذا شرط وانما راجع الى المشترك والخاص لانهم واحد باعتبار معنى الوقف والحكم فبما باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحد ولا ينافي
اشراط الترتيب بين الطبقات لانه عام يخص بقوله على أن من مات عن وناحل خروفا عمال الكلا من واللاحق مؤ كد على عادة الوافعين من
آبائهم بالمو كدات كقولهم طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسل والمراد ان الأصل يحجب فرع نفسه لآخر وعغيره والله أعلم
(سئل) في حدود وقفه ما سبي حدوده الاربعه ودخلها مشتمل على خور ومصره (١٩١) زيتون آفني بداعبر ان كتاب الوقف

فيه اسم الفاخو وقولس
فيه اسم البسوق هل يشمل
الوقف جميع ما هو داخل
الحدود وعلا بالمقيد أم
يخص الفاخو وقودون البند
علا بالتبعية وما للحكم
(أجاب) يشمل الوقف
ما أحاط به الحدود اذا الحدود
وقع عليه الوقف وهو اسم
لما داخل الحدود ذاتيه انه
تزل شيا لا يشترط ذكره
اجزاء وأيا قد تقرر ان
العقار تقع المعرفة بمحدوده
لا بما سمي اشترط ذكرها
في الدعوى والشاهد وهذا
ظاهر والله أعلم (سئل) فيما
اذ اولى السلطان اطارا على
وقف هل له عزه بغير حجة
ولامصلحة أم لا (أجاب)
منسوب السلطان ومنسوب
القاضي بيان وقد صرح
في الحاشية ان منسوب
الثاني لا ينزل بغير حجة
ولامصلحة كذلك منسوب
السلطان اذا القاضى
كلو كبل عنه كما افاده في
البر وغيره والله أعلم
(سئل) في وقفها شتمت
مصارفه كيف يفعل في غلته
(أجاب) ان لم يوقف على

ثم ذكره أيضا وفيه والمنتد داخل في الوقف وقولس لاحد ان يصمر بقدر انما على مسكنه وفي آخره
كتبه محمد بن الناسخ المالكي ثم ذكره الاول وقبول الوقف شامل لكل ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه
بما هو داخل في الحدود فيسقطه الموقوف عليهم كتبها ابراهيم بن أبي شريف الشافعي ثم ذكره جوابا آخر
لناظر على ذلك بل عليه مطالبتهم باجر مثل الارض ومنهم من أن يفرعوا شيئا فيها الا بطريق شرعي وله أن
يقلم ما غرس بغير طريق شرعي مجازا ولا يجوز لاحد أن يحسم الغراس ولا يبيع من على ما يخالف الشرع والله
أعلم كتبتكم كوابن محمد الانصاري الشافعي جوابي في كتابه شيخ الاسلام واضع خطه أعاده قال ذلك وكتبه
محمد بن محمد الطرابلسي الحنفى ثم ذكره جوابه في آخره فيمن ذلك (سئل) فيما اذا كان له نذر غراس قائم
بالوجه الشرعي في أرض وقف فتشكره وهي واضعة دها عليه بطريق الارث من آثارها المتصرفين قبلها
من مدة تزيد على خمسين سنة يدعون الحكم المرتب على الارض لجهة الوقف بالمعارض ثم بعثت حصته
الغراس من يد توريثه ببيع الباقي بعارضا ناظر الوقف في ذلك يريد أحد شئ من غراس البيع وزعم أن
البيع يوقف بصفته على اذنه ويكلفه الى اظهار كتاب احترام بنسبها لاول قبلها بالملك فيقول البيع
للمرور صحيح ولا يتوقف صفته على اذنه وليس له تسكينها (الجواب) نعم (سئل) في قرية جارية في اوقاف
بمستعددة وله ازارع وزرعونها يدعون أجزائها لجهة الاوقاف في كل سنة تجوز حسب سنتها شرعية
والا كان يتمتعون من دفع ذلك متمسكين بحجة ما يدعيهم متضمنة أنهم زافوا الذي قاض شرعي مع أحد المتولين
على الاوقاف وذكروا أنهم يدعون كذا من البراهم في القديم وأن القاضي المتراعى اليه عرف أن القديم
يترك على قدمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره مدون آخر المثل يقين فاحش فهل يكون
التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في اراضي الوقف أخذ الانغم للوقف من أجل أول القسم المتعارف
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يسد يد ارض جار بقرى وقف مسجد وزرعها حنطة ويدفع
هنا في كل سنة زلزلة واحدة لجهة الوقف هي دون أجرة مثلها يقين فاحش يدون اجارة من جهة الوقف
ويريد المتولي الآن أخذ قسم الزرع من المجلس حسمها يوسع من الاراضي المجاورة لها وها أنتع للوقف فهل
يسوغ ذلك (الجواب) نعم أما في الوقف فان فيه تحجبا لخدمة الاجرة باى جهازها أو سكنها أعدت
للزراعة أو لا وعلى ذلك استقر فتوى عامة المتأخرين فصول من ٢٢ (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف
أجرة عقار الوقف بمجمله عن سنة كذا واقسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز
ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض استقصاؤا في الظاهر به وغيره هان الكتب فان غلبت الاجرة
واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجرة
بقدر ما عاش ولكنا نحسن ولا تنقض القسمة وكذا على هذا الشرط فيجوز لاجرة اه ومثله في خزنة
المقتن يري على الاشياء من الوقف ولومات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء امد الاجارة يكون ما وجب من
الغلة إلى أن مات لورثته وما يجب منها بدمونه لجهات الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة بمجمل ولم تقسم
بينهم وبعدا القسمة كذلك في القياس وقال هلال غير أن في أحسن اذاقهم المجلل بن قوم ثمات بعضهم

شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقا لم يعلم فعل القوام أو يضاعف أصل المصروف على الذر به تصرف الى الشكل من غير تغيير
ذكر على أني ولا تقيد بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه
معلومه يبقى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتمت بمصارف فادعى
شخص على المنكح عليه استحقاقه فاعاد الحكم حيث اشتمت بمصارف ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد له من أن يثبت دعواه
بالبينة لا لا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه اصبه الموجودين الا أنهما اتفقا جازين

الذين عهد القادر والربى اسحق البالغ الرشد الخالى العارضين وعلى من سجدت له من الاولاد الذكور والاثبات بينهم على حكم الفريضة الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم بعد اولادهم الذكور على اولادهم ثم على اناثهم واعقابهم يستترلفه الاثبات في فوقهم بالسوية وينفرد به الواحد عند عدم المشاركة فيصيب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولولدا أو أقل منه نصيبه لولده (١٩٢) وأولادهم ونسله وعقبه على الشروط والترتيب المشرور حين أعلاهم من مات منهم عن غير

ولد ولا ولولده ولا نسل ولا قبل انقضاء الاجل الى لأرء القسمة وأجيز ذلنا اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البزاز بقمن الوصية عن محمد أقوام أمر وأن يكتبوا مساكن من بعدهم فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم وأخرجوا الزهراء على عددهم فمات واحد من المساكن قال يعلى وأرئه ان مات بعد دفع اسمه اه (أقول) ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهاى مكة المشرقة المذنبات للزوجة وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أثبت بدفع ذلك لورثته بقيد والله أعلم اه يبرى على الاشبا من الوقف (سئل) فيما اذا أقر الموقوف عليه أن زيد وعمرا يستحقان ريع الوقف دونه وصدقاه على ذلك وكتب بذلك جهة فهل يكون الاقرار بالزور صحيحا في حق المقر (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا تصادق مستحق وقف أهلى مع جماعة أجايب غير مستحقين في الوقف بأنهم يستحقون من ريع الوقف الخصوة قدرها سبعان وثلاث سبعين من سبعة أسابيع وكتب بذلك صل ومضت مدة ثم مات ثلثان من الجماعة عن أولادهم الباقين عن غير ولد ونوعم أولاد الميتين أن حصصه أو يومهم من حصص الباقين من ريع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكرة (الجواب) نعم قلت ان كان الوقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكن قال الوقف جازفاذا أقر زيد بهذا الرجل بهذا الاقرار قال بشارك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للمساكن ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر ولم يبق الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكن والنصف لزيد خفاف من باب الرجل الموقوف عليه بقرآن الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) فيما اذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقين على أن ريع الوقف يستترك بينهم وبين زيد العائى وآخرين من ذرية الوقف لكل واحد حصص معينة وصدق العائى على ذلك وحسب زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بتوهمه في حق (الجواب) نعم نقلها من انخفاف المتقدم وبجمله أفتى الخبير الرضى نقلا عن الناصح والتشراعية ومثله في الاشبا من الوقف لان الاقرار جهة قاصرة اه وفي الاشبا أقر الموقوف عليها فلان استحق معه كذا وأنه يستحق الى ريع دونه وصدق فلان سهم في حق المقر دون غيره من أولاده وذو ربه ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكره الحنفى في باب مستقل وأطال في تقريره اه (أقول) وفي آخر الاقرار من التوهم والرد المختار (أقر المشرط له الريع) أو بعضه (أه) في ريع الوقف يستحقه فلان دونه صح وسقطه ولو كذب الوقف بخلافه (ولو جعله لغیره) أو سقطه للاحد لم يصح وكذا المشرط له النظر على هذا كفى في الوقف وذكر في الاشبا فتوهنا في الساقط لا يعود فراجع اه وبعبارة المقر المختار في الوقف بعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو أقر المشرط له الريع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغیره لا يصح ما خلا الاقرار اه (وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة انخفاف المتقدمة أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصدق عليها الى من بعده من شرطه لو افلح ان اقراره جهة قاصرة على نفسه ولو مات المصدق له لا تبطل المصادقة يعني أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى المصدق

ولد ولا ولولده ولا نسل ولا عقب فصيلى على وجوده طبقة وذوى درجاته من مستحق الوقف من مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لشيء منه وترك ولدا أو ولولدا أو أقل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أسله واستحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا بعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم ثم من الذين أبى اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث على الشرط والترتيب المنصوص عليه ما أعلاه وشرط الواقف شرطاً منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبقى الوقف الموحدين آت الوقف وهما أصيل وعائشة في كل سنة غنائم قلع فضة سليمانة وسلك بنت مستعدت للواقف المذكور في كل سنة غنائم قلع فضة واذا أوفت بنات الواقف

ذراستحقاق لاولادهم في الوقف المذكور وللاولاد أولادهم سواء كانوا ذكورا أو إناثا فان أولاد البطون ليس لهم لآقراره استحقاق في الوقف المذكور وهذا اللفظ الواقف مات الواقف وولده المذكور وان بناته لم يولد بعد له أولاد بعد الوقف وبقا أبناءه وبنات أبناءه وأولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين آتاؤهم من الاحباب استحقاق في الوقف أم لا وهل لبنات أبناءه استحقاق أم لا واذا قام لهم استحقاق هل لاولادهم من الاحباب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهم بالبلوغ فنقل الواقف على الشرط والترتيب المذكور من أعلاه وقد ذكر في حق البنات الصليات ما من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ يصرف الى من سواهن في الدر جيتن انخون بناتهن

لجميعهم وأخوانهم بنات أعمامهم القاصرات حيث لا دجفوقهن لعدم صرفه إلى أبنائهن وبنتلاتهن من الوقف سنة الموتين بصفرة الذوى ودرجتهن أم خصصه اخوتهن عبد لبقول الواقف على أنهن منهن ولأولاد ولولاء الخصة بولاه أولاد ولد من مملكتهم من غير ولاد ولولاه ولانسل ولاعب خصصه لى وجرى طبقته فيكون صرف نصب الميت إلى ذوى الطلقة تسر وطاعدم الموت عن الولد أو ولاد ولدوه الأعي والهن ميتة عن ولاد لا يضر تراعى الاستحقاق إلى حين باوغ (١٩٣) الاخت وكاهو قرب إلى غرض الواقف

لاقراره بأنها ليست له ترجع الى الساكن لعدم من يستحقها ثم ان الخصاص فرض المساكين موقوفاً عليهم بعد زيد المصدق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذرية ثم من بعدهم على المساكين فاذا تصادق بينهم عرو على أن غلة الوقف بينهما مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذرية ولو كان الميت عمر المصادق له رجعت حصته الى المساكين لا الى ذرية لما قلنا ولا الى ذرية لان استحقاقهم بعمومه للتقريب بينهم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورها كما في الاسعاف وغيره ولو وقف على وابيه هذين ثم على أولادهما بدأ ماتا ساوا فإنا أحدهما عن ابن تصرف نصف الغلة الى الوفاة الباقي منهما والنصف الاخر الى الفقراء فاذا مات الوفاة الاخر تصرف جميع الغلة الى أولادهما لان مراعاة شرطه لازم وهو انما جعل الاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما تصرف نصف الغلة الى الفقراء اه ثم اذا كان أولاد ذرية فقراء تصرف اليهم لفقيرهم على ما مر به في الباب الاول بقي أن ما قسمناه عن التوزيع وشرحنا أن الاقرار بالنظر كالاقترار بالربع يقتضي أن الشرط له النظر لو تصادق مع آخر على انه يستحق نصف وظيفة النظر مثلاً في اخذ باقر وامداد ماجين فلو مات المصدق فالحكم ظاهر وهو أن المصادقة تبطل وتثبت وظيفة النظر كلها ان بعده من شرطه له الواقف أو مالومات المصدق له ففي مسئلة تقري في زماننا كثيراً وقد سلطنا عنها مرامراً في موضعها فنقلنا صريحاً والذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضاً كالومات المصادق اذا لم يكن أن يقال هنا باننا نقلنا حصته النظر الى الساكنين اذا لاحق لهم وفي وظيفة النظر فيعين القول بطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصاة الى المصدق مؤخذة باقراره وانما تجوزها القاضي لمن أراد من مستحقها من أهل الوقف لا يصح ان الاقرار بناء على أن الواقف يرجع عاشره شرط ما أقرب المقر كما مر عن الاشباح وحجته فيصير كأن الواقف شرط النظر لهما ما اذا مات أحدنا نظرين المشروط لهما فأقام القاضي به آخر فكذا هنا هذا ما ظهر لي والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لا يقدر استحقاق معلوم في وقف جده فأقر في حصته ثمان القدر بل يوم من غلة وقف جده لعمر في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولم يزل الاقرار به بذلك وتصادق على ذلك تصادق فاعترض عاشره ما لم يصبه شرعية ثم بعد ذلك أقرب في الدائم برأ أن غلة الوقف الموقوف بكبرى في المدة المرقوم قوله يصدر مقر والمقره الاوّل ولا أجله فهل يكون الاقرار الاوّل معتبراً دون الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفته ولم يزل الاقرار به قال أنزله بذلك وجعله كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقره قلت وكذلك ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها عشرة أشهر كذا من سنة كذا أو نحوها في شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته ولم يزل الاقرار به به قال أنزله ذلك وأجعل الغلة للمقره مادام جاهد العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك وددت الغلة الى من جعله الواقف بعد المقر قلت فان لم يمت المقر ولكن السنوات العشر انقضت قال ترجع الغلة الى المقره بدأ مادام جاهد امان وددتها الى من جعله الواقف لخصاف من الرجل الموقوف عليه يقربان الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلة الى المقره هكذا أتيت في غير هذا الموضع

(٢٥ - فتاوى حامديه - اول) لو جسد در حقیقه سابقه فهو مقسوم بین أھلھا كذا فی وأما التوھم الذم كوری التوحہ
 للاختصاص أخو من یستحقاق فہو ملتف الی لان ما دخل فی استحقاقہن القسط من نسبة التبت عنہم بل بق من نصیبہ فدل بخل فی تول
 الوافق علی أن من مات عن ولاد أو ولادہ فنیصیلو لہ ما خزل ہذا استحقاق مستقل أو ترفع عن صاحبہ صفة الاستحقاقہ بالوفا غیر فی
 الوقف علی ماقتضی عبارۃ الوقف التقدمة ولاعتبر ہذا التوھم لنا استحقاق شخص مع وجود من ہو علی منہ کما ہو ظاہر فہذا توھم ساقط
 الاعتبار فلیت بل واللہ أعلم (سئل) فی رجل وقف وقفاً بشفہ مودودہ فہم من ہر علی أولادہ الموجدین الا توھم عبد الذکر

شهاب الدين واستوصا لحقوام الفرج وعلى من بعده من الاولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم كور المذكور من اعداءه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات اولادهم كور الموقوف عليهم اذا كن ثلثات من الارواح يستحق في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقطت عنهن واذا تعزبن عادت عنهن على الشرط والترتيب المشروح اعداءه فاذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث متزجات او غير متزجات فاذا انقضى

معر بالانصاف وكذا اذا بقيت نسق كالأوقاف انصاف ثم راجعت نسخة أخرى فأنته كذلك وهو مشكل اذ مقتضاها ان التقيد بالثمة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كالأوقاف على مال فموجله وصدقه الرجل ويظهر ان الأصل ترجع الفلحة الى المقر بصفتها اسم الفاعل بدون لفظة وان لفظة من زيادة النسخ بقرينة قوله ترجع والاقبال تبقى لان الفلحة تبقى لان الفلحة كانت للمقرلة لم تخرج عن مقتضى ترجع اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعد ذلك لان الاقرار بمقتداه لا يحتمل أن يقال ان الجار والمجور وفيه متعلق بالمقر بصفتها اسم الفاعل والعبرة فيه بما عدل على الشخص الا ان المقر له أي الذي أقره هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر على صفتها اسم المفعول يكون الجار والمجور نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجهين المذكورين فتأمل والله تعالى أعلم (تنبيه) قال العلامة السبكي بعد عبارة الانساب المارّة أغتر كثير من أهل العصر بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق السوابق ان السقوط مقيد بشروطها الفقهية قال العلامة الكبير انصاف اقر وقال غلة هذه الصلة فلان بن فلان هذا دون الناس جميعا ما عرق واجب ثابت لازم عرفته ولو نفي الاقرار به بذلك قال نعم اصدق على نفسه وأقر به هذا الرجل مادام ما جاز ان الواقف قال انه ان يزيد ونقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حتمه ويرى نحن من هذا القاضي لو علم ان المقر انما أقر بذلك لاختفى من المال من المقر له عوض ذلك لكي يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار حال عيالي حب تعصمه ما قاله الامام انصاف وهو الاقرار الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله اه كلام البيهقي لم يصرح بما قاله الامام انصاف عن المخرج ان من له ولو جعله لغيره أو أسقطه للاحد لم يصح في اقراره الى اجماعه في امرأة أقرت بان فلان يستحق ربع ما عساه من وقف كذا في مدته معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لانه يبيع الاستحقاق المدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين والطلاق قوله لم يوافق الشروط الى ربع أنه يستحق فلان دونه يبيع ولو جعله لغيره لم يصح بقضيه بطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة قال المؤلف مستثناة في وقف اذ عرجل من ذرية الواقف أنه وقف جسده على ذريته وأقام على ذلك يستحق القاضي بها وبعد مدة أقر المدعى المزبور بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يبطل القضاء المذكور (الجواب) يعتبر اقراره في حق نفسه ويقتضي من ربع الوقف وأما بقية الفرية فهم على ما هم عليهم من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الاسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لان هذا بعض اقراره لا اسقاط حق وأنه أعلم (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة اخذ اجماعنا في الخاتمة بان الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط وبه أفتى الخبر الرمي كما في فتاواه آخر كتاب الوقف فيعين حل ما أفتى به المحقق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه بعض اقراره رأى أن اقراره بأنه لاحق له في الوقف ليس اسقاطا حتى يقبل هو بمجرد اقراره امتنع أنه يبطل في دعواه فيؤاخذ به وحده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كزاولم بشرط واقفه تقدم العمارت لطلب مستحق الوقف استحقاقهم من القبض المذكور فهل يسوغ

الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبان الواقف على الشرط والترتيب المشروح اعداءه هذه عبارة الاوقاف من الواقف واولادهم الجيع ما عدا انتبه ام الفرج وبنات ابنه عبد الكريم امرأة تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ربع الوقف الا ان في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينهما وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج كما هو عاز به وكيف الحال (أجاب) ربع الوقف ينحصر الا ان في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابن أمه ففكرتهم متروكة وجميع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يستحق من بعد الماردم أهل الوقف من دخل باللقب السابق من الواقف آن الوقفية وان لم يستحق بعد وأما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد من بين الطبقات

فلا ولا خلاف مع وجود بنت الواقف اذ ترتب بين بنات الواقف وبين اولاد بني الواقف لكونه أقربهم لهم بمحكم مستقل حيث قال اما الاناث الخ ولولا الاستحقاق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهم صاحب محجوب بالاسقاط قلت كيف دخل ولدا البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم كالجور ظاهر ان صيغ اصبع امرأه أصابع في علم الفتوة والله أعلم (سئل) في واقف وقفه وشرط في كتابه وقف ما نصه أنسا الواقف أنه الله تعالى وقفه هذا من غير اعلل ولد اطفال المدعو حسن ومن بعده من اولادهم كور المذكور ان الاثام ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد

أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الله كورون الأناش على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولادهم عن غير ولد أو ولد أو نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في حرجه وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب للموتى وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك التروك ما كان (١٩٥) يستحقوا له لأن كان حياته قامة مقامه

في الاستحقاق فإذا انقرض
الذ كور على هذا الترتيب
الذي كور عاد ذلك وقفا على
أولاده الأناث سكن
موجودان فإن لم يكن فعلى
الزوج ومن أولادهم
وذي ينهن ونسلهن وعقبهن
على الشرط والترتيب
الذي كور أمهات ثم أولاد
الوقف المذكور للدعوى
حسن مات صغرا في حياة
أبيه وحده والوقف وأهله
اسمه بمجد وانحصر استحقاق
الوقف فيه ثم مات وأعقب
بنات فماتت وأعقب ولدا
ذكر اسمه بمجد فهل يستحق
مجد المذكور هذا الوقف
بمجهته دخوله في عوم المذكور
في قول الواقف ثم على أولاد
أولادهم المذكور أم بمجهته
دخوله في ذكر النسل
والعقب بقوله ثم على
أنسألهم وأعقابهم المذكور
أم بالجهتين أم لا يستحق
بمجهته (أجاب) كل من
الشرطين لو انشأ ذلك في
عله في دخول مجده المذكور
وقد تقرر أنه لا مانع من
تراسم العلل والاضافة هنا
إلى الأولاد لآلى الوقف

لهم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة لم يستحق ذلك وليس للتأخر أن يتخربا عند عدم الاحتياج كافي الاشياء أو نحو ذلك الوقف ومجاورتها
فقد استندنا أن الوقف إذا شرط تقديم العمارة في المنازل منها المستحقين ككله الواقع في أوقاف القاهرة
فانه يجب على الناظر إمسالة قدم المحتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان إلا أن الاحتياج الموقوف إلى
العمارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيقر بين شرط تقديم العمارة في كل سنت أو السكون عنه فانه مع
السكون تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يدخل لها عند عدم الحاجة إليها مع الاشتراط تقدم عند الحاجة
ويدخلها عند عدمها ثم يرقى الباقي لأن الوقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء ثم إذا شرط الواقف تقديمها
عند الحاجة إليها لا يدخلها عند الاستغناء فعلى هذا يدخل الناظر في كل سنة قدرا للعمارة اه وتعمدها
قال بعض الفضلاء من اختاره الفقه أو المثل هو القول بالمعتمد المختار لانه متى في المذهب كافي جامع المختار
اه حموي (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم من بشرط الوقف واحتياج المسجد لتعمير
ضروري وغلة الوقف لآلى في الصرف للمجمع وإذا قطع على المذكور بن يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون
محققين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف شرط الوقف أم بشرط إذا كان
مما لا يمكن ترك عمله لضروريين كالامام ونحوه فعلى معها أو أم لا يس في قطعه ضروري فانه لا يصح زمن
العمارة إذا لم ينف بالصرف للمجمع مع العمارة (سئل) فيما إذا ضارب مديروا للمدرسة مديروا
وسئول وكاتب ومعلم وقارئ حديث وقارئ مآبيس فكيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملائم
للتدريس فيها إذا كان عالميا يتقيد وكانت تعطى في بيتها إذا لازمها بدفعه المشروط ولا يكون المدرس
من أرباب الشعائر إلا إذا لازم التدريس على حكم شرط الوقف المتولي من أرباب الشعائر والكاتبين
أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقيتهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفتى المهنداري وفي
الفتاوى الرحمة تسئل في وقف مسجد علمي ضارب بعض أرباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن
وغيرهم وعن أرباب وظائفه فمن يقدم أجاب يقدم أرباب الشعائر الذين هم أقرب إلى العمارة إذا باشروا
العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية وبصرف إليهم ما شرط ثم إلى المباشرين كآص
الواقف من سائر أرباب الشعائر كآص في ثم من أرباب الوظائف كآص الجرحى القديس وفي الاشياء
أيضا اه وفي فتاوى الكازروني في الحانوف تسئل هل يقدم الامام والمؤذن في الصرف على مؤبد
الآية وعلى الآيات مع أن الوقف عين لكل قدرا أجاب هذه المسئلة لم تنفع على من نص عليها إلا بعض من
الحنفية ونصوه الذي يتدبره من ارتفاع الوقف عبارة ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم المصلحة كالامام
للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم إلى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر الصالح لكن
قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا إذا لم يكن معناه أن كان الوقف معناه على شيء صرف ماله بعد عمارة
البناء اه فتخصي كلامنا التقديم المذكور لأرباب الشعائر إذا كان لغير معنى كآص وقص على المسجد
وشعائره ومدرسه وطلب من غير تعيين أم إذا عين وجعل لكل شخص قدرا معلوما فلا يقدم أحد ويدل على

نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الإضافة إلى الال والال اعتبارا بماهي إليهم لا بالعلو ولا شأنه ذكر من أولاد أولادهم كآص ذكر
من أنسألهم وأعقابهم وإن كانت حدة بخت زاعنا بمهنة المذكور فيسحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف مسجد
أبطله نائب قاض مستندا إلى عدم لزوم عند الامام الاعظم فهل للناصب ولاية إبطائه لعقبي المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي
الأسفل (أجاب) قال في الصرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي نصب الوصي والمتولي ويكونه النظر على الأوقاف
قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فترو لهم في الاستدانة بأمر القاضى المراد به قاضى القضاة على كل موضع ذكر والقاضى

في أمور الأوقاف اه فهو صريح في أن نائب القاضى لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك لخاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب
 الولادة الاوصاف وفرضه أمور الأوقاف وبنى الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سريخ الدين الحانوتي على أن طلاق مثله لا يوجب
 في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة لاص فيما يخص مصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب
 البرور وانما استخراجها فها والله أعلم (١٩٦) (سئل) فيما اذا وجد قتر سلطاني جديد ان الطاحونة الغلانية وقف على زيد ثم على أولاده

ذلك قوله يصرف اليهم الى قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك تعيين انما يصرف لهم ما هو العين والله أعلم اه
 وقوله بعض من الخلفه تصريده صاحب الحاوي ولم أر أحد احر هذا التصريح فليست به فانه نفيس
 جدا (أقول) حاصل هذا أن تقدم بعض أرباب الشعائر على بعض انما هو فيما ذم من الأوقاف لكل واحد
 قدر انما يتقدم من هو أعم مصلحة أما اذا عين فلا يتقدم لكن لا يفتي ما فيه لأن تقدم بعض على بعض
 لا يتأتى فيما اذا كان بيع الوقف يكتفي الجبيع بل فيما اذا ضاق بينهم وحينئذ فلا بد من تقدم بعض على
 بعض سواء كان الوقف ميعنا أولاد يتقدم هو أو قريبات العمداء أي من يلزم من قطعه تعطيل المسجد
 كالأمام والمؤذن ونحوهما وكذلك مدرس المدرسة التي تتعمل باقطعا بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد
 ذكر المؤلف بعد ذلك سؤال مع جوابه لشيخ قاسم الدفوري وفي بيان أن قول الحاوي هذا اذا لم يكن ميعنا
 الخ راجع لقوله يصرف اليهم قدر كفايتهم لا الى أصل المسئلة بصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله
 الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رجع لعلماء الاسلام انما الاعلام
 سؤال على لسان أهل الحرمين الشريفين والمقامين المنفين وهو ما يفيدوا لينا من شيخ الاسلام أدام الله
 تعالى الأقباد اليهم والانسلاص في واقف شرط في كتاب وقفه خطيبا واماما ومؤذنين وبوابين وخدمة
 ومدرسين من المذاهب الاربعية وطلبة وقراء أو غير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور انه اذا ضاق ربيع
 الوقف عن المصارف فقدم ما هو من تب من جهة الوقف للحرمين الشريفين والحال أن الأوقاف عين لكل من
 المذكورين قدر امعينا وشرط للحرمين الشريفين قدر امعينا فهل اذا ضاق ربيع الوقف على الحكم
 المذكور يتقدم جهة الحرمين بما شرط لهم عملا بالشرط المذكور أو يلقى هذا الشرط ويسوي في هذا
 الوقفين جميع المستحقين من أهل الحرمين وغيرهم أم تقدم أرباب الشعائر بما شرط لهم وان شرط
 الواقف تقديم الحرمين أو ثنونا ما يجوز أن أتاكم الله تعالى الجنة آمين (الجواب) الحمد لله تعالى العالين رب
 زدني علما قال في الحاوي القدسي من كتاب الوقف ما لفظه الذي يسدأ به من ارتفاع الوقف عبادة شرط
 أولاهم ما هو أقر بالمعارة وأعم المصلحة كالامام والمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم
 ثم السراج والبساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشباه والنظائر من كتاب الوقف
 ظاهر هذه العبارة أن المتقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفرش ومن كان بينهم تعيينا لغيره بالكاف
 وظاهرها فيفسد أيضا تقدم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالمعارة ولو
 شرط الواقف استواء المعارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم أي المعارة عليهم فكذلك اه ما ذكره
 الشيخ رحمه الله تعالى على مقتضى ما أقاد من أن عبارة الحاوي تفيد أن أرباب الشعائر يقدمون على غيرهم
 من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب أن يقال تقدم أرباب الشعائر في هذا الوقف
 المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء أرباب الشعائر بغيرهم لا تخرم أرباب الشعائر بالكتابة ومع
 ذلك أتى شرط الاستواء ليعاوض في حالة قد يصحسون فيها بالكتابة وهي حالة شرط تقدم أهل الحرمين عليهم
 بتقدير أن لا يفضل شيء لأرباب الشعائر عليهم بالاولى ثم وقف فيما أقاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض مشايخنا

وأولاد أولاده ثم ثم وإذا
 انقضى ما كان الحرمين
 الشريفين وكتب وقف
 ان زيد اوقف ثلثي الطاحونة
 على أولاد الظهور ودون
 أولاد البطون ولا تعرض
 فيه لثلث الثالث وهذه
 النسخة المصنوعة بهذا السؤال
 بحجة الصق بها السؤال
 كتب عليه الجواب فهل
 يثبت وقف الطاحونة
 المذكورة جميعها بموجب
 البقرة السلطاني وتفتح أولاد
 البنات بموجب قوله فيهم
 صلى أولاده الخ الموجب
 لانخراج أولاد البنات كما
 صرحوا به أم يعمل بهذه
 النسخة أم لا يعمل بشيء مما
 ذكر واذا قلتم بالاحترام
 يوجد في الثلث الثالث
 تمسك يعمل به شرعا
 واشتبهت مصارفة فما الحكم
 فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد
 البقرة ولا بمجرد النسخة
 صرح به علماؤنا من عدم
 الاعتماد على الخط وعدم
 العمل به مكتوب الوقف
 الذي عليه خطوط القضاة
 الماضين وانما العمل في
 ذلك بالبنية الشرعية وكيف

يعمل بهذه النسخة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور ولا يجوز
 ولا يعلل حقهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور وقبرا طوا واحدا ونصف قبرا ط
 والثاني يخص عبد المقدار وبراهيم المذكورين قبرا ط واحدا ونصف قبرا ط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لاجماع المذاهب بأسرها فلو
 شدد على المذيعين المذكورين المذبحهما عروبة القادر بالبنية الشرعية لوجب ان يقسم ربيع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد
 الظهور وأولاد البطون سواء لا يفضل فيه الذكرا لأن في ذلك يختلف بكثرتهم وقلة من أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات

ومن بشره قلدين كانوا أو كثر من قرا طوا نضفا وصد القلادوا ولهم بانظر ادعاهما قرا طوا نضفا وبقسمة أولاد الظهور كثر وأثم قراوا خمسة قرار بط فهذه خمسة تختلف أجام المسلمين فكيف يعمل بالشرع أو الحكم بما ألف الألبان باطل وهذا الحكم لا يستند فيه إلى دليل شرعي الثالث أن أصيل دعوى المدعي غير مسموعة شرعا لجهالة المدعي بقوله وأن استحقاق عرافة اللذ كور مع من بشره الخ وقد قرآن من جملة شروط صحة الدعوى معافية المدعي ومدعاه لنفسه بمجمل لا يدري بمقداره وليس (١٩٧) خصمان غيره إلى غير ذلك من الوجوه التي

لا تخفى على أهل العلم فإذا علمت ذلك فالاصل أن من أثبت بالبينة صحة فهو له فحب على القاضي أن يطالب أولاد البنات ببينة شهد عدها لم لأن استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث يحق واستحقاقهم مطلقون فكانوا مدعين والبيئة على من ادعى فإذا عجزوا عن إقامة البينة طلب من الآخرين بينة فإذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد صرح علماؤنا بأنه ينفسر إلى المهور ومن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيموال من يصرقونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وإذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعنى لأولاد البعلون شيء لثبوت في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء هذا وقد اطلعت على ما في أدبي الفر يقين من الحجج والتمسك فلم أجد ما يسوغ

أطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه قال لا نسلم أولا أن يقاس حكم أو باب الشعائر على حكم العمار على أن انتظام مصالح الوقف باقمة شعائر وليس كانتظامه بامعينة يقاس عليه ألا ترى إلى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم العمار على غيره وأن شرط تأخيرها من قولهم لا نألو باعتبار بشرطه أدى ذلك إلى اضطرار العين الموقوفة فيعود الأمر على ما قصد من الوقف لا بإبطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الأشباه من تقديم أو باب الشعائر على غيره من بقية المستحقين إذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمار قياس مع الفارق وينتد رتسليمه فالشيخ قد اختصر عبارات الخاوي وجعلها دليل على ما أذاعه مع أن الظاهر من تمة كلامه بنافي ما أذاع الشيخ وتمة عبارة الخاوي هو أنه قال به دما ذكره الشيخ عنه هذا إذا لم يكن معناه فإن كان الوقف معينا على شيء يصرق إليه بعد عبارة البناء اه كلام الخاوي والظاهر من هذه التهمة أنها قيد واجب لاصل المسئلة فيفيد كلام الخاوي أن تقديم أو باب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة مخصوصة وهي ما إذا لم يعين الواقف قدر ما يعل على لكل مستحق أما إذا عين لكل قدر ما يعنى فلا يصلح أن يكون كلام الخاوي دليلا على هذا المدعى هذا حاصل ما أذاعه المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول بأن يقال أن المنظور اليه في تقديم أو باب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه وانما هو من حصة اشترأ كهمافي عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وان تفاوت النفع بين العمار وأو باب الشعائر طالما اشترأ كافي عموم النفع بالنسبة إلى الغير اشترأ كافي هذا الحكم وهو تقديمهما على الغير وأن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الخاوي القدسي وجدته شاهدا على هذا المدعى ويجب عن التوقف الثاني بأن اسم الاشارة الواقعة في تمة كلام الخاوي وهو قوله هذا إذا لم يكن معينا ليس راجعا لاصل المسئلة ليكون قد اهلوا وانما هو راجع لا قري بعد ذكره في كلامه وهو قوله يصرق اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول أن محل تقييض أمر الصرف المتعلق إذا لم بشرط الواقف قدر ما يعنى لكل مستحق أما إذا عين فانه ينبى شرط وقد أقصع عن هذا الإمام الزاهد في كتابه فتية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس والمتعلم والإمام ما نصه الاوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا فلقم أن فضل البعض ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم مخصوص وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علمائها يجوز لقم أن فضل البعض ويحرم البعض إذا لم يعين الواقف قدر ما يعنى على كل واحد اه فهذه العبارة وهي قول صاحب القسمة إذا لم يعين الخ أزلت اللبس وأوضحت كل تخمين وحسن هذا وما يوجب دما ذكرنا ما قلنا من أن المنظور اليه من جهة المعنى في وجه تقديم أو باب الشعائر على غيرهم انما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد باقمة شعائر وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قدر ما يعنى لكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف تقييض أمر الصرف المتعلق فإن غرض الواقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدر ما يعنى وبين ما إذا لم يعين وهذا ما ظهر قال ذلك وكتبه المبداء لفقير الواثق بالله طاف الخفي قاسم الله توشى الخفي في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين (سئل) في دار جارية في وقف أهلى

لقاضي الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البيئة الشرعية فليشد القاضي فواجده على طلبها منهم فإن لم يقموا بها عنهم وليتبدرو خشيعة الاتهام فبما لا يجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى والى العصمة والتوفيق نسأله الهذبة إلى سواء الطريق عنه وكرم وسوابغ نعمه والله أعلم (سئل) في عتار يد رجاعة لفقير الارش عن أبيهم من جدهم برزالاتن وجل يدعي انه وقف جدس مستند إليه موجود فالدقة السلطاني في وقف جدهم هل يجوز وجوده في الدقة السلطاني كافي في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) بحجج الشرع ثلاث البيئة والاقرار والانكول لا يجوز لخالق انه علامة لا يتبنى عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل يجوز زاملا (أجاب) أن كانت قسمة تلك فبى باطله

وان كانت قسمة تناوب نحو زضره في الفتاوى الحظية وفي الاسعاف عايد ودهواته أعلم (سئل) في أرض وقف على الزبده يجرؤان
تقسم قسمة حفظ وعبارة للمعمر كل ما عين لنفسه لقسمة تلك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع
كل واحد نصيبه ما زقد كرا استاذاً استاذاً شهاب الدين الحلي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيما تروا مستهله بمسئلة الأرض
المذكورة وفي الفتية ضعية موقوفة على (١٩٨) الموالى فلهم قسمة ما قسمة حفظ وعبارة لقسمة تلك ففعل ما في الحصاف والمون والنسوح

وجعلناهم مكسعين زمن واقفها ثم سقط كسها وريد الناظر اعادته من أجلها على الصفة التي كانت عليها
زمن واقفها وتزويد الاجرة به فهل له ذلك (الجواب) نعم وأقبح المسئلة الخاف في كاتله عنه الكارز وفي
كتاب الوقف وبسط في الجبر أيضاً قبيل الوزير والنوافل وفي الخبرية من الوقف أيضاً دار الوقف المدة
لاستغلال لأذني صهر سيجها للعدل على الاشياء هل يجب عملونه من أجلها أجب نعم يجب عبارة
من أجلها فقد صرحوا بوجوب العبارة في الأوقاف على الصفة التي كانت عليها زمن الوقف حتى قالوا
البياض والحرق في الحمان ان لم تكن في زمنه لا تفعل والاتفعل اه (سئل) في الناظر اذا عمر في دار
الوقف عبارة غير ضرورية وغير لازمة لمحوها ونقض ومصب دون خط ومصلحة ولم يكن الأوقاف فصل
مثل ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء بريد احتساب ما صرف في ذلك على مسقوق الوقف وهم لا يرضون
بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الصر والمخاض حتى الصغار قطعه بقدر ما يبق الموقوف
على الصفة التي وقفها أن قال به هذا علم أن عبارة الأوقاف ياد حتى ما كانت العين عليه زمن الواقف
لا يجوز الأبرار المسحقين وظاهر قوله بقدر ما يبق الموقوف على الصفة التي وقفها والجرعة على الحظا من
مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلامع وبمثلة أفتي الخبير الرمي واقعة الفتوى في رجل
استأجر حيف وقف من ناظره وعمر فيها ما تولى بكن الناظر اذنه في شيء منها فهل تلزم العبارة جهة
الوقف حسب ما بذت الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذ كروا أي بالاجرة أم لا
(فاقول) أفتي سدي الجدي شيخ الاسلام محمد بن عبد الله بن العمار المذ كروا تلزم جهة الوقف والناظر مضمير
بين أن يملكها الجهة الوقف بغيرها مقلوعة أو يكلف المستأجر قطعها وتسوية أرض الوقف فيفعل الانفع
للوقف والله الموفق لسان الحكم من وأخوال الفصل الثامن عشر في الاجارات (سئل) فيما إذا اذن
مولى وقف على ما هو مستعمل من مستغلان الوقف بتعمرهما كان ضرر دواو بر جمع معظم منفعته للوقف
والصرف على ذلك من ماله لكون مرصداً على الوقف فعمر المستأجل ذلك وصرف عليه من ماله مبلغاً من
الدرهم مصرف المثل وريد المستأجر الرجوع على الآذن بما صرفه بالاذن الشرعي فهل له ذلك (الجواب)
نعم ومنظرها عن القنية وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسمعيل مانصا العبارة الغير الضرورية لا تكون
لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة ان ثبت في وجه الناظر الاذن على الوقف بعد دعوى
محجية شرعية اه (اقول) وقيد في السؤال بقوله ما كل ضرر وبالمات فتاوى الشيخ اسمعيل أيضاً في
جواب سؤال ان الاذن لا يمين قبل الناظر وان ما صرف على العمارة المزبورة يمكن مرصداً على البار غير
معتبر لكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلاً في هذا تكون العمارة المزبورة ملكاً للمعمر يصح بيعها
اه فتأمل ولم يقيّد المؤلف هنا الرجوع عما إذا كان التعمر بالاذن القاضى لان الظاهر ان اذن المتولى
يكفي لان ذلك كتعمر بنفسه لانه مأموره وكيل عنه وليس ذلك استناداً على الوقف كما سألني فصر في
الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة (سئل) فيما إذا احتاج عقارات وقف للتعمر
الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل تعمر منه مولى برغب أحد في استحقاقها مده مستقبلة بأجرة مجله

من عدم جواز قسمة الوقف
على قسمة التملك لقسمة
الحفظ والعمارة وفتاوين
الكلامين والله أعلم (سئل)
في ناظر وقف وكل جرسلا
بجار مستغل الوقف وقبض
اجرة ودفعها لمفعل وعزل
الناظر هل للناظر الجديد
ان يدعي على الوكيل بما
قبض أم لا وهل اذا أنكر
العزل اصال الفلأه اليه
يقبل قوله أم لا (أجاب)
قد تقرر صحة وكيل ناظر
الوقف مطلقا وناظر القاضى
اذا عمره وقبول قول الوكيل
في دفع ما قبضه موكمه مع
عنه فلا ضرورة بانكار المزل
ولقول قول الوكيل في
الدفع بيمينه لان الوكيل
أمين وقد أشير عن اصال
الامانة فيقبل قوله بيمينه
والله أعلم (سئل) في اصيل
وقف منهم جدوا له واسقته
سله ناظر وقفه لرجل يعمر
بماله ويتنفع به سكوا سكا
بأجرة معلومة في كل سنة
فقطه المستأجر ويبنى فيه
بناء حتى صار ذرية فرد
انسان عليه من غير زيادة
الاجرة في نفسه هل تنقض

الاجرة أم لا (أجاب) قال في الصريح بقاء من المحيط وغيره ما تولى وقف وعبارة ملك لرجل أي صاحب العمارة أن يستأجره
بأجره مثله نظرات كانت العمارة في رعت استأجرها كثر ما استأجر صاحب العمارة كغيره المارة بوجوه من غير ان نقصان عن
خراش لا يجوز من غير ضرر ودواو كان لا يستأجرها كثر ما استأجره لا يكتفي بذلك الا جرح فيه ضرورة اه والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بدجاء اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر ما من المال والا ن قبت الاشجار وصارت الارض ملساء
زروع وتستعمل في كل سنة والمتكلم عليها يطالب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف فهل له ذلك للضرر والبين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب

التعمير لكونه أنعم الوقت وعند تردّد كلفه العلماء على طبعه ذلك ومصرحوا بأنه يلقى بكل ما هو أنعم الوقت ولا فائل بذلك وقد صار من الأرض
ملاسه نزع وقت يستعمل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر والكل على الوقت ولا فائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقفها يدعى من أرضه من مدة
لكل قدر منها في يد من قدم الزمان أدى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يتقاضى في ذلك كله ذلك أم لا ويبقى
القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدي شيئا مما في يد (١٩٩) إلا إذا اذلت كان زائدا وقد يكون

لغيره وأما المتكلم على الوقت
والاصل الصحة والله أعلم
(سئل) في رجل وقف وهو
بحال الصحة فمخّر أوقفا على
نفسه ثم مريه على ولده
محمد وعلى من سجدت له من
الذكور والأناث على
الفرصة الشرعية أما
الاناث فلهن الاستحقاق
ياوقف اذا كن خاليات من
الازواج فاذا تزوجن سقط
حقهن وكلتا تأمن عاد
حقهن وليس لولاد البنات
من هذا الوقف حق ثم من
يهدهم على أولادهم
وأولاد أولادهم ونسلهم
وعقبهم أبادا متاسلا
ودائما ما تعاقبوا طبقة بعد
طبقة وشرط الواقف المذكور
شروطا وقفه هذا منها
أن يكون النطر في وقفه
هذا لنفسه متجدداته ثم من
بعده للارشد فالارشد من
الموقوف عليهم أن قال
واذا انقرض الموقوف عليهم
عن آخرهم ولم يبق منهم
نسل ولا عقب كان ذلك وقفا
على أقرب عصبات الواقف
واذا انقرض عصبات
الواقف ولم يبق منهم أحد
كان وقفا على مصالح حرم

فصرف في تعميرها فاذا نفاذ لم يبق في تعميرها من ماله ومهما صرفه يرجع به في مال الوقف بعد ما أذن
القاضي العلم للناظر المرقوم بذلك فعرض يمين ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم ثبت ذلك
بموجب حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في خان جاري وقف بئر
وفي أواخره يدعى من توليه مدة سنة باجر معلومة متعل عليه في نصف السنة قد حلت الاجرة واحتاج الخان
للتعمير الضروري ومنتفع المتولي من تعميرها بنحو يكفّر يد تعمير من ماله نفسه ليعمل له امر صدى على
الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولي تعميرها من مال
الوقف حيث له ماله موجود (سئل) فيما اذا كان كل رجل مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف
مرصده باذن المتولي في تعميرها الضروري بطريقه الشرع قد فتحت هذا لهما باذن المتولي بل يدعى كما كثر
حكم به في ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا لمذهبهم أقرن لى بينه شرعية أن المبلغ المذكور
لزوجه لا يستحقه دونها للاحق لهما فيه فيكون اسمها في أصل المبلغ عارية وصلة فهل يدعى ذلك فهل يعمل
بأقرارها المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع بد على دار وقف عدة سنين
بوجرها في كل سنة خمسة وثلاثين قرشا يدفع لجهة الوقف نحو ما أخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار
كانت في أواخره تدور له وله عليه مرصدا من ماله من أجرة ما يدفع لجهة الوقف يستحق
بعضه نظير ربح المصد المزبور والموروثه عن جدته والبعض صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون
اجارة لهما من ناظر الوقف ولا اذن منه في التعمير ولا وجه شرعي ويريد الناظر تكليفه بوزن المبلغ لجهة الوقف
والحال أن الاجرة أجرة المثل أو مقاصته من المصد بعد ثبوته فهل للناظر ذلك ولا يرجح للمصد ولا يصيب
له ما صرفه في التعمير بدون اذن شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان مبلغ في معلوم من الدراهم
مرصده على دار وقف ثابت له وجهه الشرعي ثم ما نزل يقبل استيفاء مرصده ويرد ثم تجس المأجور
لا استيفاء مرصده ولم يكن الوقف غلة ولا وجه سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضروري
باذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري ولا مالى في
الوقف ولا من يستاجرها باجره مجتمعة فاذا نفاذ ناظر لم يبق في تعميرها او الصرف عليها من ماله ليرجع به في مال
الوقف بعد اذن القاضي العلم للناظر بذلك فعرض يمين ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم ثبت ذلك
القاضي غيب القسوى الشرعية والكشف على العمارة وتقويمها حكم به في ذلك واذا نفاذ ناظر يدفع المبلغ
لز يد دفعه باذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبانه تعمير متبرع وكتب
بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أذن له في المستاجر
دار الوقف المزبور بان يصرفها قاصرا ثم يرجع عن الاذن ونها عن العمارة لما رواه الناظر من الخطأ
والصحة لجهة الوقف وعلم بذلك بالهوى والرجوع عن الاذن فلم يتوعد قصر المزبور بل وجهه شرعي ويريد
الناظر أن يكفّر ماله من لا يصرفه بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا لم يصرفه بالوقف وان
ضرب ثبسا لجهة الوقف من ماله الوقف وقيل هو للضيق لعله فليتر بص الخلاصه (سئل)

سيدنا خليل عليه الصلوة والسلام مات محمد في حياته أسبأ الوقف بعد أن أحدث لبقته ثلاث بنات فتزوجن وحديثه لهن أولاد فهل
يصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأدهن أم لعصبة الواقف أم لحرم سيدنا خليل عليه الصلاة والسلام أم أغير ذلك وهل يجري شرط
القائم في النظر كيجرى في الصرف أم لا وهل غسل تناولهن من ريع الوقف وجبا للحكم في ذلك أو ضحوا ان الجواب مفصلا (أجاب)
اعلم أنه قد اجمعت على أن المذكور من ماله من الصرف أمانات الواقف فليسقط حقهن بالأزواج وأما ولأدهن فليسقط من الوقف بقول
الواقف وليس لولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذا الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم

لان مراعاة شرطه لازم فيسوقه وانما اجل الاولاد هم بعدهم فلا يسرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الوارثين وجهه حرم سدنا
انخلل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كاصح حواجه في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين
فاذا انقرضوا في الاولاد هما يدما ناسا لو قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد الولدين وشلف ولدا بصرف نصف العلة الى
الباقى والنصف الاخر بصرف الى (٢٠٠) الفقراء اذ امان الولد الاخر تصرف جميع العلة الى الاولاد ولاد لان مراعاة شرطه لازم في

الوقف وهو انما يحصل
لاولاد الاولاد بعد انقراض
البطن الاول فاذا مات
احدهما بصرف نصف
العلة الى الفقراء وفي فتاوى
شيخنا العلامة الشيخ محمد
ابن سراج الدين الخانوق
في مثل هذه الواقعة صرح
بالصرف الى الفقراء مستدلا
بما نقلناه من الاسعاف قالوا
والمرسل عندهم مساو لهذا
يعني فكان النص فيه نصا
في مساو به فصح الاستنباط
ومثل ما في الاسعاف في
الخاصة والحلصة والبراز به
والثالثة واثنية وغالب كتب
الفتاوى والنشروح المطولة
فاذا علمت ذلك والصرف
ان امتنع بجهة النشر طوار
الحق فيه للفقراء او كن
هن واذا وجهن بصفة
انفقراء علمت جواز الصرف
الهن والى اذ واجهن
والاولاد هم بجهة كونهم
من الفقراء وخصوصا
والوقف مخير في التصغير
مضاف الى ما بعد الموت
فليس من باب الوصية وقد
صرحوا في مثله بجواز تنازل
اولاد الواقف الفقراء عنه

في قرية مشتهلة على بيوت وارض لها فاقنا متعنتة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع اراضيها
ويوتها في وقفين وتجار لكل حصته معلومة في ذلك فقدم بعض البيوت واحتاجت القناعة للتميز في فصل
يكون تعميرها منهم من البيوت وقرى القناعة على جهات الاوقاف والتجار بحسب الحصص (الجواب)
نعم (سئل) في بستان مشتمل على جد وقد تم تحيطه به وحق شرب بما رزق ذلك كله في وقف اهل وعلمه عشر
وتحتاج جدده الى تعمير وترميم وماؤه الى تميز بل طريقه يحتاج الى تعدي تصبوه مستاحق فهل يكون
ما ذكر على جهة الوقف دون مستحقه (الجواب) نعم (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت
الدار للتعمير وهي في تاجر رجل ساكن فيها يعمرها من اجرتها ويريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير
فهل ليس لذلك وتعمير من اجرتها (الجواب) نعم ليس له ان يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى
الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالشجرة كذا في البصرى الظهيرية (سئل) فيما اذا استدان
رجل باذن متولى الوقف دراهم للعمار تبحر بحتو يريد الرجوع بالمرحبة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم كل صرح به في البصر وغيره واقفي به انظر الى المثل (أقول) وباتي تمام ذلك في اوائل الباب الثالث
(سئل) في دور ثلاث حاربان في وقف اهل للاستغلال منصرف بها في زيانا ظهروا واخذوا نحو به فيها رأ
في ديم اخوته على ان يسكن ز يدوا تحت في دار معينة منها ويسكن كل احم من الاخوين في دار من الدارين
الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر
من يد بيع الوقف ففعلوا كذلك ثم ختمت الدار التي مع ز يدوا تحت وكيفية تعميرها ز يدعى سبعين قرشا
ويريد الناظر تعميرها من يد بيع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عمارتي ملك زيد ووصفته
سفل جاري وقف يرتكس بعض اشخاص السفلى فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب)
نعم والمسئلة في الخبر به من الوقف (سئل) في وقف وقف واقفه على مبرات عنها ومهما فضل عن المبرات
والتعمير يكن لزيد يتصدق الناظر المبرات مستحقها وجر عمارات ضرورية في الوقف وصدت الفير به على
أن العمارة المزبورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصديقهم
بعد بثوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف
جارية في تاجر هامة ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيه مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من
الاخوة وقد وقع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن اولاد فتنقصت الاجارة ويريد المتولى
تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع احوال الدار في المستقبل بعد ثبوت احوال المصلحة
لوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كما به بناء على أن توافق المستاجر المتولى على اقتطاع
المرد من الاجرة قد صار به المرصدة مقسوما و جلا وقد اتفق في الفتاوى التابعة في مثل هذه الصورتان
المتولى يجبر على دفعه ما اذا طلبه المستاجر لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ
مناجنا الخليلي في كتاب الاجارات من فتاوى المشهورة اه لكن اتفق الشيخ اسمعيل في عدمه موضع من
فتاوى كلب الوقف بانه ليس للمستاجر اخذ مالا حيا وضى بتأجيله وتبسيطه كل سنة كذا يقطع من

قد روى وامامته للفقراء فلا شك انه لا راد منهن بلا شبهة فادرسه فلا راد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم
من ائمة وقف عليهم وان قام من مانع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحقق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا يخبر عليه والله اعلم (سئل) في
دكان وقف ورجل يده عليه مدعيه في مالك البشارة من زيد بن علي ظهره ميتا في جوفه بني شراواتنفع بالذكاب ويطهره وجوفه مدة
سنتين ثم ثبت وقفة طارئة لدى الحاكم الشرعي بالبنية الشرعية بحسب ما وجد في كلب السجل بالسجل المحفوظ لحكم به الحاكم الشرعي ووقع بد
واصد البالد كور عمه هل تلزمه اجرة المثل انما في مدة وضع يده عليه وعدم بناءه أم لا (اجاب) نعم تلزمه اجرة المثل اذ منافع الوقف مضمونة

صاحبه هـ ان أدى الفلذة وهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فان ضره فهو أحمى الباني المضيع لملكه فليتر بص الى ان يهدم موعده أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناءاقل القميين للوقف متروعا وغير متروعا عمال الوقف بثله من حرق الاشياء والنظار وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرر بالوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترط له الواقف ذلك (أجاب) تقرر بالوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف (٢٠١) في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه

الواقف له كما صرح به في البحر أخذنا من الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاده وأولاد أولاده ثم مات ومن حله الوقف دار ودار كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحاكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بانه أجز الدار ونصف الدار كان بمثابة غرض وان الاصل للموكل يستحقان في الفلذة الربع وبطالان وكيل الاجارة المذكور بقرشين منها فاجلب الوكيل بان خطلا لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصل والموكل من ربح الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى خصمه ثم أضر المدعيان شاهدان شهدا ان الاصل واخوته وأولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحاكم بحكمهم باستحقاقهما ربح الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصل والموكل ومن

الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليتأمل (سئل) في دار من موقوفين للسكنى لا للاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اجازة له من حق السكنى في الدار من المذكورين فهل له ذلك (الجواب) نعم له حق السكنى في الدار ان يسكن غيره بطريق العار يعدون الاجارة لان العار يتلوا وجب حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة كجلى الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معاومة وقفها صاحب على سكنى ذريته وهم ما يكون فيها سافر فخص منهم وغاب مدة اختيارا من غير ان يتبعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع و يريد ان يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزمورة اعماهم سكنوا جميع الدار و يريد ايضا اجازة حصته من الاتوقض آخرتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لا يقدر استحقاق معلوم وقف أهلى فغاب عن بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في ذريته وتقدم الاقرب بالموتى وفي ذريته يجتمع من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو أقرب بالموتى من غيرهم فهل اذا شهد عدلان بموته بآثرانه ببلدته بقضى بموته ونقل نصيبه من ربح الوقف للأقرب اليه من أهل ذريته (الجواب) نعم والمعتبر في موت المتفقود موت آثرانه في بلدته على المذهب كالفي التنوير وفي ابرزان ما تسعون سنة قال الصدوق الشهيد وعليه الفتوى (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس المستحق للبقاء في أرض الوقف من غير الشريك فيه بدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا (الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي مفتي السلطنة العلية سابقا وكذلك العلامة القزويني وغيره وهو المعتمد كآثره العلامة قاسم (أقول) سألني الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (سئل) في اشجار مثمرة بالعتيق بل في وقف جامع فاقطعت أرض الوقف لعدم جل وقطعها وتصرف بها بدون وجه شرعى فهل يلزم قضايتها فاقطعت يوم قطعها و بعز بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) حيث قطعها وتصرف بها يلزم قضايتها لانه تلف غير المثل اذا الشجر والخشب والحطب من ذوات القيم كالفي العمادية والفتاوى الهندية وتولها كما نزع روميا يليق بماله لانه تعاضل بمصصة لاحد منها قال في الاشياء وكل مصصة ليس فيها حصة مقدر فيها التعزير رجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره بغير صاحب الدار ان شاة ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة فاقطع لانه أضاف عليه شجرة فاقطع وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الحارم الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن فضل ما بينهما خاتمة من الغصير رجل قطع اشجار انسان في كرمه يضمن القيمة و يعرف ذلك بان يقوم الكرم مع الاشجار المألوفة مع الاشجار التي هي غير مألوفة فيضمن فضل ما بينهما بآثرانه (سئل) في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلى بلا مانع شرعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وتوهم بالتون مقبوضون في بلدة الوقف وهم ونظاره وقد ضمن السلطان أقر الله أنصاره سمع الدعوى في غير عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة و يريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة لمنع السلطاني (الجواب) نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل الماء المطلق لا هي في

(٢٦ - فتاوى سامية - اول) يشركهم ان الاجرة المذكورة وهو فرضان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لان وكيل اجارة دار او الدار كان لا يصلح خصم لاني دعوى استحقاق في الوقف لانه ليس بما ذكر في معنى جامع الفصولين وكيل اجارة دار اذا ادعى الساكن انه يعمل الاجرة لوكيله و يرضى بوقف ولا يتحكم ببعض أجزائه حتى يحضر العائيل ولا تستحق يصلح خصم للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف والملك للدعوى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تجمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف وقضى للدعوى بشرط محبة اقصاء مفقود وهو ان خصم القضية عليه أو يضاف شهادة الشاهد بان الاصل

واخوته والموكل من ذرية الوافق لا يستقي حتى تبين اذ ان البنت لا ينفصل مع ان القر به لعلق النسب فلا يصح حتى تبين بان لا ينفصل عنه انق
ولا تسكن الشهادة بانه من ذريته كما لا تسكن الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر والقبرية والعجب من امره بان يدفع ما ينص الاصيل والموكل
ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضي له وايضا لو قيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل
هو وكيل بنقض استحقاقه او بدعوى (٢٠٢) استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل بدفع ما ينص الاصيل والموكل

ومن يشركهما ما هو فرسان
لا يصح كونه مدعيلا استحقاقه
في الوقت لانه وكيل في مجرد
القبض وهو خصم فيه لاني
اثبت استحقاقه فافهم والله
أعلم (سئل) في وقف أهلي
وقته أو الوافق على نفسه ثم
على أولاده المذكور والاثان
تعاقدت عليه نظاره يصرفون
ريعه بين أولاد الظهور
والبطون لذك كمثل حظ
الاثنيين ناظر ا بعد ناظر مدة
تزيد على مائة أو بعين سنة
الى أن توفى عليه الاثن
ناظر فصرف على أولاد
الظهور والبطون كجبرت
عليه الظاهر من قبله مدة
تزيد على عشرين ا تابعا
لما هو في كتاب وقته المسجل
في السجل المحفوظ فنع
الاثن من الصرف على
أولاد البطون منكر ا كون
الوقف صادرا عن أبي الوفا
المزبور ومدعيان الوقف
من قبل الشرقي تونس عم
أي الوفا المزبور واثان خاص
بالذكور دون الاثان
وأولادهن وأبرز من يده
لدى نائب الحكم بختلها
تنفيذ القضاة الماخين

واحد بعد واحد هلمكتوبان الشرقي تونس وقف الاما كن المذ كورة على نفسه ثم على ولدي أحبه أي الوفا وشقيقة فهل
أبي البقاء وولده أبي السعدان ثم على أنس لهم المذ كور دون الاثان فترت وجوب وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت
الوكيل ولم يسددها فكت نائب الحكم للناظر بختنهم أولاد الاثان بمجرد الخجة لقر رقبته ومن جهة ما كتب ما عرف يعني نائب الحكم
الوكيل أن وقف الشرقي تونس يخص بالذكور ولا يثن الاثان ولا أولادهن بموجب شرط الواقف المحسني والشرع وح في الخجة المذ كورة
ولكن يسد الناظر كتاب وقف نائب بذلك ولا أقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في وجبه الى وكيل المذ كور بمجرد الخجة بانه وقف

ونسوانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن يحملن جرداً لحقة المقر وله به وكسبه بذلك محقونه مسمى حكمه الواقع على الوكيل المزور
على من يوجد من ذرية الاناث معلل بأن واحد منهم خصم من السابق فهل حكم القاضي عليهم جميعاً بمجرد هذه الحجة صحيح أم غير صحيح - يعمل
بكتاب الوقت الموجود المحصل بالمصل المحفوظ - وبصرف النظر عنهم بما اختلفوا به على العمل بمجرد ذلك (أجاب) الحكم بمجرد
الاحتياط لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقين الموافق لكتاب الوقت المحفوظ في السجل (٢٠٣) المحفوظ قد صدر في الذخيرة بأنه اذا

اشتبك مصارف الوقت
ينظر الى المعهود من حاله
فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون
فيعالي من بصرفه فينبى
على ذلك لان الظاهر انهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة
شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسكين فيعمل على
ذلك اه وفي كتاب الوقت
للتصاف وهذه الارواقف
التي تقدم امرها ومان
الشهود عليها كان لها
رسوم في دواوين القضاة
وهي في أيدي القضاة أجزرت
على رسومها للوجود في
دواوينهم استخساؤا وقد
سئل بعض العلما عن هذه
المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد
شرط الواقف فلا سبيل الى
مخالفته واذا قد عمل
بالاستخساؤ والاستيارات
العادية المستقر من تقدم
الزمان والى هذا الوقت اه
وقد صرحوا بأنه يعمل حال
فحيث أن يعمل حال من سبق
من النظار على انهم كانوا
يفعلونه على موافقة شرط
الواقف ولا يعمل فعلهم

فهل تقسم أولاً (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في البصر عن الخلف والفتح
من أن الوقت لا يقسم بين مستحقين اجماعاً محمول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لو قسمه الواقف بين أولاده
ليرزق كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع دون شركائه فوقف على رضاهم وقول أهل الوقت ذلك فيما
بينهم بارون أي منهم بعد ذلك ابطال اه لجله على قسمة التهايو كما حره الخبر الريلي في حاشية البحر
(سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يها به أو يقسم على صغير مستحق في الوقت نصيب
الصغرى في الوقت مع متوليه قسمته فمظنم بلغ الصغرى شديداً ويرد القسمة فهل ذلك (الجواب) نعم
(أقول) ليس ثبوت الردة بسبب شرط الواقف المذكور بل ما علت آتفا من أن لكل من أي منهم بعد
ذلك ابطال اه (سئل) في عقارات موقوفة يستقر بها جاعقة توافق على قسمتها بينهم قسمتها بأية ثم ماوا
عن أولادها تنقل نصيبهم اليهم ويرد الأولاد نصف القسمة فهل لهم ذلك ولناظر تحصيل غلة الوقت وقومها
للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) في رجل له غلة معلومة في وقف أهلي والوقف جهات تحت يدناظره
ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مساهمة يطلب الرجل من الناظر دفع معلوم غلته من المشاهرة
عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقت فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك
(الجواب) نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة مجهة مدة أفوقه ما وهي حواجتي في كل سنة فهل
يجوز على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجله أو لا يدفع لهم الا ما مضى سنة بسنة فأجاب الشيخ على
المقدس بما صوره لا يجوز على دفع حصص المستحقين مجزأً وإنما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كل ما مضى سنة
دفع لهم استحقاقاتها أو علم فتاوى الكاظمي ومن الوقت فلا عن فتاوى الحائري في رجل له قدرا استحقاق
في وقف أهلي والوقف جهات تحت يدناظره على الوقت المزبور ورجل يأخذ أجرة البعض مشاهرة
والبعض مساهمة يطلب الرجل من الناظر أن يدفع له قدرا استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله
من غلة الوقت فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اجمعين من
الوقف (أقول) قبل قبضه بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان
الناظر قبض الاجر مجزأً هو ما أفتى به العلامة المقدسي آتفا (سئل) في دارى وقف متلاصقين لكل منهما
بما قدم على حدة فسد الناظر بأجر واحد ما وقع لها بما من الدار الاخرى وجعلها داراً واحدة بلانفع
ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقت فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة
ذات مسكن موقوفة للسكنى فاشترى واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق
أجرة أن لا يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرة من الوقت (سئل) فيما اذا كان له قدرا استحقاق
معلوم في وقف أهلي فاشتت عن ابن وبنت وصاعداً هما عليه وتناولا من ناظر الوقت في مدة تزيد على خمس
عشرة سنة يوجب شرط الواقف والأولان ظهر لها ابن ابنتان في حياتهما وله استحقاق في نصيبها يطلب
الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل عليه من تناوله لاعلى الناظر لعدم تعديده بعدم علمه
مطالبته به شرعاً عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرة من الوقت (أقول) وسياق بقية الكلام

على مخالفة لانه سبق فيسعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكيم لانه جعل وكيل المستحق في الوقت قبض
استحقاقه خصماً فقبيل ليس وكلافه وهو انبات وقف عن الشرقي ونسوا بطل كونه عن أي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن
فهو أشبه وكيل قبض غلة الدار من ساكنها بالمشترى اذا ادعى المستأجر انهما كذا علم عليه مدينة انهما ملكه فانه لا يكون خصماً في ذلك
اجماعاً ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصماً في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى ساكن من يوجد من ذرية الاناث معلل بأن
الواحد منهم خصم من السابقين نعم في ذرية الله تعالى من الزين والضلالة وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل)

في أرض وقف بعد الزراعة بالحصة ما ضررها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن زرعها بالحصة كما كان جده يفعل مدة ثلثة
 أربعين سنة بعد ترك البنين زرعها باختيارهم والآخرين يريدون دفع يد ابن الابن عن ضررها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذا
 المسئلة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علما وقابان حق الزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالحصة سواء كانت
 أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجزى (٢٠٤) فيها الأرض والله أعلم (سئل) في رجل استهلك من مهربته خمسة وأربعين قرشا ثم فرغ له

على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيها إذا اعترف المتأولان باستحقاقه أو كان ذلك
 المدعى عذرا مرسوخا لسماع المدعى والا فقدم أن دعوى الاستحقاق لا تسع بعد خمس عشرة سنة (سئل)
 فيها إذا كان لهذا القارة وظيفة قراعتا تسير قراعتهم من القرآن العظيم وأداء ثواب ذلك لأوقف مدرسة
 كذا بما لها من المعلوم عوجب تقرر شرعى بطريق الفراغ من أيها المتصرف بذلك قبلها عوجب تقرر
 أيضا وصرفت في الوظيفة مقدمة ثم تكسر لها عند الموت نحو سبع سنوات مباشرة القراءة معها بمنع من دفع
 ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيها إذا كان جماعة
 استحقاق قرار بما معلوم في بيع وقف أهلى والناتر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة قدر ما معلوم دون
 ما يخص الحصة المزبورة ويرون الآن قدر ما يخصهم بقدر القرار بما المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب)
 نعم (سئل) في مستأجر حائز وقف مضطمة ما جازته فقتل الحائز وعطّلها وامتنع من تسليمها لجهة
 الوقف وأما أن له كذا وكذا مزايا من هذا الناطر وإن له حصة من غيرها من وقف أو غيره حتى يدفعه مرصده
 فهل يلزمه أن يقرضه في مدة تعطيلها (الجواب) نعم منافع النصب استوفاه وأعطاهما لا تخفى عندنا
 الآن أن يكون وقفًا وأمال يقيم أو مديلا لا يستغلل تنوّر بالابصار وفي التبريز به من الأجرة قبيل مسائل العذر
 ما موصوفى الأجرة العلو يلا إذا انقضت يتيق المسأجر عجب سبب الجارة كفى موت أحد المتعاقدين
 فغدا صارت لها من الجبس جال الأجرة لأنه تجبس عن الوقف وعطّلها فافهم (أقول) هذا المغادر غير ظاهر من
 العبارة بل الظاهر منها أن الباء للسببية لا لابتدائية أى تجبس المأجور لاستيفاء مال الأجرة الذى عليه قالى
 التنوير في مسائل شتى آخرها كالأجرة ففسح العبد تعجيل البذل فاعمل جبس المبدل حتى يستوفى
 مال البذل اه وفي جامع الفصولين ما حاصله أنه لو استأجر بيتا ولو بعد فاسد فان قبضه ومات المأجور فله
 جبس البيت لأجره وإن لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كمال يدل على لزوم الأجرة في مدة الجبس نعم قد
 يقال يلزم أحرا مثل في الوقف ما علمت من ضمان منافعها ولا يلزم من كون الناطر ظالما بعد دفع المجل
 للمستأجر سقوطه من منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور مظلما كافها

*) (الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ

وبحار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك) *

(سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف
 هكذا في فتح القدر وفي الاسعاف لاولى الأمان قادر بنفسه أو نائبه يستوفى في ذلك الذكر والانتفى وكذا
 العمى والبصر وكذا الحد وفي قذف أن نائبه يشترط لصحة عقده وبإوغه بحر وقد أتى بعدم صحتان
 يكون الصغير ناظر على الوقف العلامة من الشلبي رحمه الله كفى قنائه في كتاب الوقف قائلا من يصح الاستناد
 لا أنى حيث كانت متصف بمجاهد كروا أما الاستناد الصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على
 سبيل المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولى عليه لقصوره فلا يصح أن يولى على غيره
 والله أعلم اه لكن في الاشياء ما يناقضه فانه قال في أحكام الصبيان يصح وصياها ونظره يقيم القاضي

عن نصف أرض وقف
 مخدرة بجهة بده نظير المبلغ
 المذكور هل يصح أن تكون
 أرض الوقف عوضا عما
 استهلكه أم لا (أجاب)
 لا يصح ذلك والحال هذا
 لا اعتراض بأرض الوقف
 المحكوم به لا يجوز زواله
 بالحكم عن ملك الواقف
 لآلى مالك فلا يجوز أن
 يكون عوضا عما استهلكه
 من مهربته والله أعلم
 (سئل) في أما كن متعددة
 تعقدت الباعة فيها واحدا
 بعد واحد ومضى على بيع
 البائع الاخير منها مدة سنين
 والآن ادعى هذا البائع
 انها وقف على جماعة
 معلومين من قبل جدهم
 فلان من فلان هل تسع
 دعواه بعد بيعه أم لا وهل
 يستوفى الحال بين أن يكون
 البائع وكلا أو أصيلا
 (أجاب) لا تسع كائن
 عليه أكثر علمائنا قال
 قاضيان رجل باع عقارا
 ثم ادعى انه باعها موقوف
 اختلف المشايخ فيه والصحيح
 انه لا تسع وفي الزيلعي
 لا تقبل وهو أصوب وأحوط

وفي فتح القدر ومن باب الاستحقاق باع عقارا ثم رهن ان ماله وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك
 التامر لا يخلو باع عقارا ثم رهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العمدية رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفًا أو أراد تخلف المدعى
 عليه ليس له ذلك لأن الخلف يعهد به المدعى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيقبل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم
 قالو ينبغي أن يكون الجواب على التضمين ان كان الوقف على قوم باعها ثم لا تقبل البينة بدون المدعى عند الكل وان كان على الفقراء أو
 المجعدين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا أفضل الامام الفضلى وهو المختار وهو فتوى أبي الفضل

مسكاته

الكرمان والنقل في المسئلة مستغن ولا شهتان الوكيل في البيع أصلي في سقوط غلاظ في ذلك بين أن يكون وكيل أو أصلا ولا أن يلقوا
الجواب في المسئلة لم يقرقوا بينهم وهذا الاعتبار عليه والله أعلم (سئل) فيما إذا قرر المتولي في وظائفه الأوقاف فهل يصح مع وجوده القاضي
أم لا (أجاب) بحاق الشبهة والنظر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة ومع علمها فروعاً قال في هذه المسئلة
القاضي التصرف في الوقف مع وجوده ناظر لوقوم قبله اه وقال في البصر في الفتاوى (٢٠٥) الصغرى إذا مات المتولي والواقف حي فالرأى

في نصب قيم آخر في الواقف
لإلى القاضي فان كان
الواقف يتناقصه أولى من
القاضي فان لم يكن أوصى
إلى أحد فالرأى في ذلك إلى
القاضي اه فإذا نال ولاية
القاضي متناخضة من الشروط
له ووصيه ويستفاد منه
عدم صحة تقرر القاضي في
وظائف الأوقاف إذا كان
الواقف شرط التقرر
للمتولي وهو خلاف الواقع
في القاهرة في زماننا وقوله
يسير اه كلام البصر في
النهر وظاهره أنه لو كان
يعني المستحق للوقف ناظراً
ملك الأجرة والدمرى فان
أبي أحوه الحاكم بقي هل
له ولاية الأجرة مع عدم
إبائه بحكم الولاية العامة
بحزم في الأشباه والنظائر بانه
ليس له ذلك أخذاً بما أفتى
به الشيخ قاسم من أنه لو
شرط التقرر للناظر ليس
لغيره ولاية ذلك ولو كان
قاضياً بديل علمه ما في القصة
القاضي لا يمكن التصرف في
مال اليتيم مع وجود وصيه
ولو كان منصوبه اه وفي
البحر شوش الجواب في

مكانه بالغالى باوغة كفى مشغولاً بغيره وبه من الوصايا اه (أقول) لم يذ كر ابن وهبان قوله وناظر
وكان صاحب الأشباه الحق به الوصى لاستواء الناظر والوصى في غالب الأحكام على أن البرى في ساشية
الأشباه ذ كر ان في صحة جعله وصياً بخلاف المشايخ وذ كر عباراتهم وعبرة البحر عن الاسعاف ولو أوصى إلى
وصى يعل في القياس مطلقاً في الاستحسان هي باطلة مادام صغيراً فإذا كبر تكون الولاية له اه وذ كر ان
في حاشيتي على البحر عن أحكام الصغار لإلزام الاستروتن عن فتاوى رشيد الدين أن القاضي إذا فوض
التولية إلى وصى يجوز إذا كان أهلاً للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك إذن الصبي وان
كان الولي لا يذ كر كذلك التولية اه فتوجه يجوز إذا كان أهلاً للحفظ أي بأن يكون عاقلار بما يفيد
التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما إذا كان صغيراً لا يقبل وما تقدم عن البحر من اشتراط باوغة بحمل على
القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولو شرط النظر للأرشد فالأرشد من أولاده فاشترطه أن يفتى المتولي أبو
السعود معاً لابن أفل التفضيل يشتمل الواحد والتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الاسعاف شرطه لا ينزل
أولاده فاستوى بأفلاصهم ولو أحدهما أروع والآخر أعلم بما هو الوقف فهو أولى إذا أمن حياته اه وكذا
لوشروطه لأرشددهم كافي أنفع الوسائل علائق على التنويز من فروع الوقف ولو أوى أفضلهم فكل يسه
استحساناً قوله لأن أفضل التفضيل الخ ذ كر البصاوى عند قوله تعالى إذا نبعت أشفاها علائق على المتنتي
ولو امتو يارشداه وكان أحدهما عالماً فانه يقدم هل يستوى الذين يعلون والذين لا يعلون كذا أفتى الشيخ
اسماعيل (مسئلة) رجل وقف وقفاً شرط فيه النظر لرجل يصنع من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكمه
بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حكم آخر صلاح امرأتهم وحكم لها بالنظر هل يشترط أن تقدم المرأة الجواب
إذا شرط الواقف النظر لرجل يصنع من الذرية ولم يرذ على ذلك وثبتت الصلاحية لرجل وحكمه بالنظر فلا حق
للرأة بعد ذلك ولو كانت تصنع ولا نظر اختصاص ذلك بصيغة أفضل التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضاً
لأن الحق إذا ثبت لواحد لم ينقل إلى غيره ولم يتعدل بشرط الواقف بصيغة أفضل التفضيل كالاصح والأرشد
وثبتت الاصحية والأرشد يتلو أحد وحكمه ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينقل له الحق لأن العدة
بين في هذا الوصف في ابتداء لافي الإنشاء والام يستقر نظر لا حد ونظر ذلك إذا قلنا لا تنعقد امامة المفضل
مع وجود الفاضل فذلنى الابتداه لافي الدوام ومقصود الواقف تفويض النظر إلى واحد يصح إلى كل من
يصنع واللاذى إلى جعل النظر لجميع الذرية إذا كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة
ما يردى إلى فساد الوقف فالأولى في حمل ما في كلام الواقف على التكرار للوصف فلا على الموصولة وحيث ذ
لا يجوز فأنه أنكر في الابتاء فلا يلزم بل وفرض فيها عموم كان من عموم البديل لأن عموم الشمول حاوى
السوطى من الوقف (أقول) ما ذ كر علماؤنا من هذا في البحر عن الاسعاف ولو صار المفضل من
أولاده أفضل عن أن أفضلهم ينقل الولاية إليه بشرط ما بهما لأفضلهم فينظر في كل وقت إلى أفضلهم
كالوقف على الأقر فالأقر من ولدهما يعطى الأقر منهم وإذا صار غيره أقر منه يعطى الثاني ويحرم الأول
اه وفي السادس من التارناتية ولو في القاضي أفضلهم ثم صار في ولدهم هو أفضل منه فالولاية إليه

مسئلة الأجرة والحاصل أن المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة المختصة بان الناظر المشروط له
التقرر بل وقرقوا رخصاً فهو المعتبرون تقرر والقاضي إذ لا يملك ذلك مع أماله لم بشرطه ذلك فلا ولاية له في التقرر فلا تشمله القاعدة كما هو
المفهوم من فروعهم إذا كان الواقف شرط التقرر للمتولي ومفاهيم التصانيف معمول بها فإذا رفع المفتي ذلك بحسب بانه أن كان الواقف شرط
له التقرر في الوظائف تقرر بهو الاعتبار لتقرر القاضي فان لم بشرطه له المعتبر تقرر والقامى والله أعلم (سئل) في واقف نص في كل وقفه
على أن تقرر بالوظائف الناظر بقوله يقررا لا يقرر هل يكون التقرر بالذكور ناظراً أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرر بالوظائف متناخضة

عن الناطق المشروط له التقرب من الواضف فلا يصح تقرب القاضى معيولته أعلم (مسئل) في وقت صوره أنساب الواضف وفهذه على رايه الصغير حسن وعلى من سجد له من الاولاد الذكور خاصه دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم وأعطاهم الذكور دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأسابيعهم من ولد أو أمقل منها انتقل نصيبه الى رايه أو الاسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم (٢٠٦) عن غير واولاد واولاد نسل ولا يحجب عان نصيبه الى من هو في درجته منهم في ذلك

ثم ماتت البنت عن ابن اسمعيل محمد بن اسمعيل ثم مات محمد بن اسمعيل وصفيته اسمعيل
في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذا الصور ان ابن بنت محمد استقل بمحمد المذكور بالوقف ومنع عثم صفة وابنها عنه فقول
لاستقلته به ومنعه لمعناه وجه ام لا وجه له لما وجه استحقاق بنت محمد ابس الواقف الذي ترتب له استحقاق اولادها واولاد اولادها مع
قول الواقف واعطاهم المذكور وقوله فاذا انقضت المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم اقدمتم الحكم في ذلك وتوالت به مناقضتهم عنه
بعض الناس فاسألوا الان ايفلح ذلك بل ولولهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمد بالوقف دون غيره فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن

هو بل روي القصة المستنبط من أصوله علم وأن سبق إلى فهمه أنه ذكر ابن ذكر فقد فاته أن خدته المذنبه التي وإذا اعتبرنا أنه كور به قد
 لا يتأول إلا بنفسه استحقاق لها ولا ينالها ولا يثبتها ما هي فلكونها التي وكذا يثبتها وأما أنها فلكونها من أين التي وإذا لم تستحق هي ولا يثبتها ولا
 يثبتها فمن أين يأتي استحقاق ابن أبي حمزة والشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو سفل منه وليس على هذا الزعم الذي
 سبب نفاذه محمود وصفيته وأهم ما من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة (٢٠٧) السما لا لمقطع العذ كور المتسوين

إلى الوقف ان محمود ليس
 منسوب إليه وما محمود منسوب
 إليه وأوه ليس من ذرية
 الوقف بل هو أخني عنه
 ولو اعتبرنا هذا لزم صرف
 الوقف إلى السما بموت
 محمود ابن الوقف لكنا نظرنا
 نظر الأصول لما رافق الفرض
 الوقف وهو أن العام نص
 في إقراره ويعارضه الخاص
 فينسخه إذا كان متأخر عنه
 فنظرنا إلى قوله وأعطاهم
 الذي كور فرأيناه متقدما
 على قوله على أن من مات
 منهم ومن أولادهم
 وأتسألهم عن ولد أو سفل
 من مات نقل نصيبي إلى ولده أو
 الأسفل منه فخصنا به
 فأعطينا بنت محمد الذي هو
 ابن الوقف استحقاقا إليها
 على هذا العام المتأخر إذ
 لا يثبت شال في دخولها نص
 قوله على أن من مات منهم
 الخ إذ محمدهم وبتمدأ خطه
 فيسمى الولاد هو أعسم
 من الذي كور والتي ولولها
 الاعتبار لم يكن لاستحقاقها
 وجه وبه كانت تنقطع هذه
 الجهة لأن الوقف والحال
 هذه يكون على الذي كور

فرض الأرض لغير الأرض كان ذلك مخالفا لشرط الوقف الذي قالوا فيه أنه كس الشار فكيف نص
 مخالفة في ذلك ولا سيما إذا فوض لغيره الصغير كايك كثيرا مع وجود الأرض حقيقة من كل وجوه وعلت
 قبل ووقا الكلام في صحة تولية الصغير ولو بشرط الوقف فكيف هنا وليس فيما ذكر من النقول
 سوى ما في الأشباه نص في صحة التولية ليس فيها نص يرمان الوقف بشرط النظر للأرض ولا أن الفوض
 فوض لغير الأرض وأما ما في الأشباه فمذلة على ما قاله ولكنه قد اعترضه محسنه الجوى فقال بل يجب أن
 ينتقل لها كونه لو فوض الاستقلال وهكذا يفرض شرط الوقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد
 لما قلنا ويريد أيضا ما في فتاوى الحنفية في شرط النظر للأرض من فريته ففرغ الأرض لزوج ابنته ومات
 فأجاب بأنه ينتقل بعده على بشرط الوقف اه لمصلحة وكذا في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلي إذا شرط
 الأرض بغير فوض الأرض في المرض لغير الأرض ونظرت خصايته ولي القاضي الأرض لثلاث الفرض
 المخالف بشرط الوقف لا يصح اه ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ إبراهيم الغزي
 السافعي في خطه نقل أول ما في الأشباه وقال أنه درج عليه أثناء الشام ثم رد بما اقتضاه عن حاشية الجوى
 وعن السماع عليه ثم قال ونقل سيدي عبد الغني التالبي قدس سره عن وقف هلال لوجه الله تعالى جعل
 الخ لغير الله ثم من بعد من يدافوا عن عبد الله بكره وأن يكون النظر لزوج ولا يشاركه بكره قال يعني سيدي
 عبد الفتى وهذا نص على وجوب صاحب الأشباه فأجاب عنه بعضهم بأنه يعمل ما في هلال على حالة الصفة
 فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره بأن مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن أثناء الشام
 بأنه محمول على ما إذا كان الفوض إليه أرض لثلاث الفرض الأصغر وأما إذا فوضه لغير الأرض
 فقد خالف شرط الوقف والأصل اه (قول القليل) أمّا نص هلال فيجوز على إطلاقه ولا يخص بمجواب
 صاحب الأشباه المقدوح فيهم أنه فهم مخالف لشرط الوقف على أنه تقدم أن الناظر إذا لم يرع شرط
 الوقف ينزل ليعزل القاضي فكيف يدر شرط الوقف لأجل عدم مراعاة الناظر وحدث وجد نص هلال
 المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف أن الأرض
 مختار الوقف إذا اختار غير الأرض صا غير الأرض مختار الاختار فيكون مختارا ممنوع لأنه تعطيل على مخالف
 لإطلاق المنقول عن هلال ولأن الوقف اختار الأرض بغيره فكيف يكون غير الأرض مختارا له وأيضا لو كان كل
 مختار الناظر مختار الوقف ما كان ينزل إذا لم يرع شرط الوقف والجيب من حل نص هلال على حال الصفة
 وعدم الحل في أثناء الشام على النظر الذي عكسه الفوض وهو كونه للأرض اه كلام الشيخ إبراهيم
 الغزي أمين الفتوى بدسحق وهو تحقيق بالقبول لمحقق قد وضع اللبس وأزال كل تخمين وحسد
 وقد أمّا قنائه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تلطف والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ إبراهيم الغزي
 المذكور ما نصه في وقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للأرض من فريته ثم أقام ابنه المعلوم ناظر في حياته
 وبعده موته بلا مشارك له ومات قام ابنه الاستحادي أرض بتمت إلى ابن الناظر وأثبتها لطلب الحكم
 بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسبلا ولا يمكن الرجوع عن

من أولاد الذي كور وبن محمد تنقطع الذي كور من أولاد الذي كور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الأناث أن لم تكن فعلى الموجود من
 أولاده من معدومة نصيب السما على هذا الاعتبار لكنا نظرنا إلى اعتبار التأخر من الشروط كما صرح به الإمام الخفاف أو ينعان
 الاعتبار عما تقدم صا وعرض الوقف اختصاص الوقف بنسب له أو لمن كل جهة فاتفقوا بنسب إليه بجهة ما يورثه يده قوله
 في آخره إذا انقضوا عن آخرهم وخطت الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد إلى الوقف سريع على سما سيدنا الخليل وبقائه بنت
 محمد بن النسل فلا يصرف السما معها وإذا استحققت سق أولادها وألا محمود وصفيته وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط منية إذ كور

وعرف بمجود انصرفت حصته له فقط بحسب ما يقوله على أن من ماله منهم ومن أولادهم الخ ولو اعتبرنا ذلك كونه في الالة بالابناء عسرا
فهم لا يستحقان لزم استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الوقت وان سفلت بنت البنت المختلطة حومان بنات ان الوقت وهو لا وافي
غرض الوقت وقد صرحوا بوجوب ما عارضه حتى نص الاصوليون ان الغرض يصلح تخصيصا وقد كان عرض على هذا السؤال من قبل
لصحة فمذكرنا فثبت بالنسبة الوقت (٢٠٨) محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشربلاني بصدقته على جهة السباط

ولم يتعرض لجهة صفة
لعدم ذكرها فلا يتوهم
اختصاصه بالوقت دونها
لذلك كيف وهي أقرب
للاوقات منه وقد قال
يقدهم الأقرب بالأقرب
لتمت في فاذا اعتبر الأقرب
فالأقرب المتوفى باعتباره
الأقرب فالأقرب إليه أولى
ولولا قوله على أن من مات
منهم ومن أولاده الخ لجنب
بها وأما قوله فاذا انقرض
الذ كور على هذا الترتيب
الذ كور فعنه اذا انقرضوا
هم وأولادهم وأبناءهم
وأحفادهم على ما سبق من
الترتيب المشروط وقد ذكر
في شرطه ان من ماله منهم
ومن أولادهم وأبناءهم
عن والده أو أسفل منه انتقل
نصيبه إلى ولده أو إلى
منه فهذا هو الترتيب
الذ كور فمثل ترشدين
تأمل فيما قلناه وراى
الاتصاف وجانب الاعتصاف
ظهور الحق الذي لا يحيد
عن الرجوع إلى الحق
خبر من التبادى في الباطل
والحق أحق أن يتبع والله
أعلم (سئل) في وقف حكم

الموقوف طلبة المشروط كالوذن والامام والمعلم وان كانوا أصغر اه ولا تغفل عن قوله المشروط وان كان
أصغر وفي الصرا التولية تختلف سائر الشروط بانه التغيير فها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق
بين الاوقات والناظر من حيث ان الاوقات الخ لا يتغير لغير الارشاد تختلف الناظر (سئل) في ناظر وقف
مرض فتوى وأسند نظر الوقت لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذ كور وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة
بمقتضى الخوض والاستناد المذ كورين فهل يكون كل من التلويض والاستناد المذ كورين والتصرف
المذ كورين المدة المذ كور تغيير صحيح (الجواب) نعم كافي الاشياء (سئل) فيما اذا نصب القاضي امر أمن
مستحق الوقت ناظر عليه فقام رجل منهم يعارضه في ذلك زاعما انه أحق منها لكونه ذكرا أو أشد منها
والحال أنهم أمينة أهل النظارة كافي بمصالح الوقف ولم يشترط الناظر لا رشدها فها من معارضتها
والحال هذه (الجواب) نعم غن جبت الحال معاذ كرا لا يوجب شرعى ولا عصره من المذ كور والاقوة لا تمنع
الرشد (سئل) في ناظر وقف شرعى صلح دلهما فالغالب فاقصد في الفراض ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه
وعجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فأمر جملة القاضي عن وظيفة الناظر ونصبه مكانه رجلين من مستحق
الوقت أخرجا ونصب شرعين فهل صح كل من الانحراج والنصب المذ كورين (الجواب) نعم لان تصرف
القاضي في الاوقات مقيده بالمصلحة ويوجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقت بحيث رأى القاضي
المصلحة في عزله لتعطيل مصالح الوقف بذلك فقد صرح عزله قال في التهور يترفع التولي لو كانا شأى يجب على
الحاكم ترعه اذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزا فانتظر الوقف اه ومثله في الذر المختار عن
الفخ وفي البرازيه فان كان ترعه مصلحة يجب عليه اخراجه ذلك فها من الوقف وان شرط ان لا يترعه
أحد فشرطه مخالف للشرع اه وفي البحر عن الاسعاف ان الولاية مقيدة بشرط الذنار وليس من النظر
توليها لخاصة لانه يصل بالمقصود وكذا قولنا لعلنا لان المقصود لا يصلح به (سئل) في ناظر أمين على وقف أهلى
طرا عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصلحه بر بعض المستحقين عزله بمجرد العمى فهل
يصلح الاخير ناظر ولا يزل (الجواب) نعم كافي الاشياء (سئل) في ناظر وقف بعثت جاني الوقف إلى
بعض مستحقه استحقاقه في الوقف والجاني بدى الاصل والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فهل
يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بينه لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض
حتى انه لا يسقط حقه عن الناظر (الجراب) نعم لما في فتاوى الانقروى عن شرح الطحاوى لا سيما
وكذا في الثلاثين من وكالة التنازعات ونصوص عبارتها واذا دفع رجل الدرجل مال لا يدفعه لرجل فذكر
انه قد دفعه اليه فكذب في ذلك الامر والمأموره بالمال قال قول الذي بدى الدفع إلى المأموره في براءة
نفسه عن الضمان والقول قول المأموره انه لم يقبض ولا يسقط ذنبه عن الامر ولا يجب اليه عليه ما جبا
وانما يجب على أحدهما لانه لا بد لا محرم من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فوجب اليه على الذي
كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يخطئ الآخر بالقبض فان حلف لم يسقط ذنبه ولم
يظهر القبض وان نكل ظهره فمضى سقط عن الآخر مدعيه بان صدق الآخر انه لم يقبضه وتكذب المأمور

حاكم حتى أوعيه بلزومه بعد استناده شرط الحكم من وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل لحاكم آخر حتى فانه
أوعيه أن يحكم بقبضه وجواز بيعه الاوقات وأوعيه أم لا وهل اذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بقبضه وكان الواقع في نفس الامر
ما لا يصح باعتباره القبض كشرى ولم يكتب ذلك فيه وقت بينته شرعية عليه من بيع ونحوه (أجل) بعد ان حكم بالزوم على وجههما كم شرى
لا سبيل إلى بطلانه ونقضه لان ما ان الوقف لا يلزمه الاعتناء بالقضاء لائى مالك هو بعده لازم فاذا مضى لا بد عليه من تقاضى فلو نقض ما كنهه على انه
لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم ثم بين انه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لقاع الحكم فيه بالاطلاق وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض

جميع ما تروى عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد مر جوابان الاعتبار في الشرع والمأخوذ واقع لنا كتب في كتب الوفاء فلو اقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوفاء على ما يلازم يبعد ذلك لان المكتوب خطير ودلا على صحة ولا على بطلان هو خارج عن جميع الشرع الشريف والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع بغيره بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المتفق به ودعوى الوفاء والناظر الزوم يحكم كما شرع على وجهه، بعد الحكم بالاطلاق دفع وهو مقبول كما شرعوا هذا (٢٠٩) مما لا يشك فيه والله اعلم (سئل) في وقف

لحكم بلزومه كما اذا بيع وحكم بصفته ببيع فاض يصح بكونه باطلا له أم لا (أجاب) نعم يصح وبطل الوقف كافي غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كافي في الخامسة من سبل الواقف ما وقفه للموتى ثم يراد الرجوع فينازع الموتى بعدم الزوم ويختصمان الى القاضي فيقضى بلزومه فاذا فصل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذا الحكم بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجد بلزومه قال في المحرر فقلع البرزاية أما اذا بيع الوقف وحكم بصفته فاض كان حكما يبطال الوقف اه ثم قال بعده فلتسأله في وقف لم يحكم بصفته وزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مستصلا أي محكوما به وتعلم فيه والله اعلم (سئل) فيمن وقف عقارا كاملا وشاعا صفقة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصفته بلزومه بعد تقدم

فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل ازم مادفعه اليه وكذلك لو ادعى عند رجل مالا ثم امر المودع أن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اه ومثله في وكالة الاشياء مع حاشية البيرى بولسان الحكماء والحاشية فتاوى ابن نجيم من الوكالة فتساوى قارئ الهداية من الدعوى (سئل) في ناظر وقف غاب وزل في الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف فهل للقاضي اقامته على ما تقدم (الجواب) نعم ويصرف القيمة في الوقف بما ينمي من النفع لوقف والمسئلة في الخبرية عن الامعاء واجاب قارئ الهداية عما اذا لم يكن النذر لاحد بأنه اذا مات عن غير وصي فالنظر للحاكم وان مات عن وصي في تركه فالوصي مستحكم في وقفه (سئل) في ناظر استدان لاجل ضرورته في الوقف مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل عن النذر وزعم أنه استدان المبلغ بوجهة يقتضيه أنه اشترى من الدائن شيئا يسيرا فاجلجأ لادعائه أصل الدين وأنه لم يوجع في غلة الوقف بالزائد الموزر فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال نفسه (الجواب) نعم والمسئلة في التنازعانية والخبر بقوله المحرر وغيرها وفي الحاوى الزاهدي قال أهل البصرة القليم ان لم يتم عدم المسجد العامر يمكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وان خالفه بعض أهل الحلة وليس له التأخير اذا أمكنه العاقل فله هدمه ولو لم يكن فيه غلة للعمار في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا بوجهة في غلة العشرة وعليه الزيادة اه (أقول) هذا يخالف لما في الاشباة قاله ابو الجوزي المتولي ان يشترى متاعا بكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه في العماره يكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كما مره ابن وهبان اه وتبع في البراءة قال الرمي في حاشية المحرر الان يقال لم يلزم الاجل في مسئلة القرض بين شرائه البسر بين كثير فمحمض ضروري الوقف بلزومه الزيادة فكانت على القيمة بخلاف مسئلة شرائه المتاع وبه لزوم الاجل في غلة الثمن اه وكنت فيما علمت على البراءة في المحرر ان منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقف على الحكم عن تقدمه ثم ذكره المحرر عن الحاوى وقال هذا الذي يقضى به اه ويؤيده قوله في الصريح بعد ذكره ما مر أيضا وبه ادفع ما ذكر ابن وهبان من أنه لا جواب للمنازع فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث مخالف للمعقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (سئل) في ناظر وقف أهلي ثقة قبض أجره دأوى الوقف وصرف بعضه في عمار ثم حاورهما الضرور بين اللزوم من مصرف المثل في مدته فله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازروني عن الحافوي القول بقوله مع يمينه كفي لا سعاف وقيل كافي القنيتان كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ ما هميسل بأنه يقبل قوله من غير يمين ويكتفي منه بالاجال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوى الزاهدي من كتاب أدب القاضي ان الوصي بالنفقة على اليتيم أو القسيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده ونحو ذلك من الامانة مثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل يستحلف بالله ما كنت تحت في شيء مما أعجبت به الخ (سئل) من فاضى الشام سنة ١١٥٢ في صرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوفاة هل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا

(٢٧ -) (فتاوى حامدية - اول) دعوى صحبته شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا حكم بالصفوة والزم لا يمين بيان الدعوى والمدعى عليها واحدة والحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقاره هذا الوقف بكونه حكما باطل جميع الوقف أم بعباعه (أجاب) الاصل الصحة واستيفاء الشرع وطعنا على الوقف والنفق لا يحكم به الا على أنه تعالى فاذا نزع في حبه واستيفاء شرع له فاقول لا يصح ما يبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرعا بصفه والا والا اصل أيضا في الاستبدال استيفاء شرعا بصفه ولا يحسن الظن الذي هو الاصل في الزمن ولا يكون بيعه حكما باطلا لجميع الوقف اذا لوجه والله اعلم (سئل) فيما لو اطلق القاضي وارث الوقف يبيع الوقف الذي

لم يحكم باز ومحاكم على وجهه بان يتم بعدلته من ختم شرعي على ختم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الوقف يكون ذلك منسحباً بملات الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لان الوقف يطل بعدد إلى ملك وارث الوقف ويسع مال الغير لا يجوز في الخلاصة وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل (٢١٠) هل يجوز بيع الوقف أجاب الشيخ الامام ظهر الدين انه لو أطلق لوارث الوقف يجوز البيع

(الجواب) الذي صرحوا به أنه يقبل قوله فيما يتبعه من الصرف على المسحقين لا يبنية لان هذا من جهة عمله في الوقف وأقضى به التبرائى رحمه الله تعالى وقال واحتقروا في تحليف واعتمد شخصنا في الفتاوى انه لا يخاف اه قال العلامة لغير الزم في سائته والفتوى على أنه يخاف في هذا الزمان اه وذكر في البحر من أوقف الناس على أحوال الوقف أو قبضه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاقت وأفرقتها على الموقوف عليهم فأنكروا وقالوا قوله مع يمينه اه وفي سائته الجوى على الاشباه في باب القضاء والشهادات والقاهر من كلام صاحب القنبه أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعى عليه شيء معين وفيما ليس هناك منكر معين من كلام فرجيه ان شئت وفيها أيضاً من باب الامانات الناطر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الخبر المولى يبنى أن يتصدق ذلك لان يكون الناطر معروفاً باخذته كما كثر نظار زماننا اه وأقضى المولى أو السعدون اذا كان مفقداً مذبوا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أقضى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمسحقين مع يمينه مادام ناطراً اه لكن في سائته الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النسخة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمسحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النسخة على الوقف من المال الذي تحت يده أم لا لم أراه صريحاً لكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصریحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكه وقبضاً إذا دعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصي لو ادعى بعد موت النبي أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاه وبأنه أسنده إلى حالة منافاة الضمان وقد صرحوا بان المتولى كالوكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف الاول وقال محمد الثاني وعلاه صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل نزع عن القنبه قال وكذا لو كلفه عامه بان يقوم بامرهم ينفق على أهله من مال الموكل ولو بعين شأ لا ينفق بل أطلق ثمرات الموكل فطالبه الودعة يبين ما أنفق ومصرفه فان كان عداً لصدق فيما قال وان اتهمه مطلقاً وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أودا الخروج من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا يثبت البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى الاتفاق ولو بعد العزل وتحققه أن العزل لا يضر به عن كونه أمناً يبنى أن يقبل قول الوكيل بقض الدين أنه قد فعل ما كلفه في حياته في حق براءة نفسه كما أقضى به بعض المتأخرين كما تقدم اه مافي الجوى ويستنبط من ذلك أن الناطر يصدق بيمينه في الدفع للمسحقين بعد عزله كالوكيل في قبض الدين اذا مات الموكل وأصدقته الودعة في القبض وكذا يوفي الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار المال في يده وبعده قد صدقهم بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف ورثي وان نكل لزمه المال وقد أقضى المرحوم أبو الباقه يصدق بيمينه مادام ناطراً ولم يذكر نقلاً والمسئلة تحتاج إلى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما جرى في الكتاب والله الموفق للصواب وأما قبول قوله بعد موت المسحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذا يقبل

و يكون سكا بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علماء تناولوا المادى قولهم اذا لم يكن مسجلاً أى محكوماً به على وجهه وأصله ظاهر وهو أنه قضاء بقول الامام فنفسد وكفى لا و قد حرم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (مثل) في رجل وقف عقاراً وشق قصان عقاراً لى ما كرم شرعى وكتب ما حصله وقف على نفسه ثم على ولديه وان أشبه ثم على أولادهم المذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم ورجل انظر لنفسه ثم لا يرشد فالأرشد الى ان كتب ووقع الواقف يملكه ووضع يد فقاره ثم ذكر و حكم بوجبه حكماً حريماً ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه وتراجع فيه مات الواقف فملقت ابنته الديون الفاسدة فباع الشقص بعد ان أطلق القاضي الشرعى له يبعه فباعه و حكم بفسخ البيع وتسلية المشتري نفسه فهل حيث لم يحكم بزم الوقف ما تم بعد دعوى صحته وكان على نفسه وكان مشاعاً ولم يقض ما كرم بجواز فضاقت في الشرط يصح البيع ويطل الوقف فيما أملا (أجاب) نعم يصح البيع ويطل الوقف في الخلاصة اذا كتب يعنى القاضي شهيداً للثبوت في الصلح باعياً بغير احتجاج كالحكم بفسخ البيع و بطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل بعنى غير محكوم بزم ومهل وجوب بنقض الوقف أجاب الامام ظهر الدين انه لو أطلق يعنى القاضي لوارث الوقف يجوز البيع ويكون سكا بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا ما اذا بيع الوقف رضى القاضي بفسخ البيع

الوقف ما تم بعد دعوى صحته وكان على نفسه وكان مشاعاً ولم يقض ما كرم بجواز فضاقت في الشرط يصح البيع ويطل الوقف فيما أملا (أجاب) نعم يصح البيع ويطل الوقف في الخلاصة اذا كتب يعنى القاضي شهيداً للثبوت في الصلح باعياً بغير احتجاج كالحكم بفسخ البيع و بطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل بعنى غير محكوم بزم ومهل وجوب بنقض الوقف أجاب الامام ظهر الدين انه لو أطلق يعنى القاضي لوارث الوقف يجوز البيع ويكون سكا بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا ما اذا بيع الوقف رضى القاضي بفسخ البيع

كان حكم بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبي السعود العمادى مفتي الروم عن واقف باع شيئا من ماله ببيع وصلى عليه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعنى بمحكم ما يوزن ومعه قد باع غير رأى القاضى تبطل وقفه ما باعه والباقي على ما كان تقه في منع الفقار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يبطل هل اذا حكم قاض ببيعه ببيع حكمه ويبطل الوقف (أجاب) نعم ببيع الحكم ويبطل الوقف قال في البرزاه انه اذا بيع الوقف وحكم ببعته قاض كان (٢١١) حكم بطلان الوقف قال وقد كرمش

الاسلام افقر الوقف
واحتاج الى الوقف مرجع
الى الحاكم حتى ينقض ان لم
يكن مسجلا وهذا ظاهر
على مذهب الامام وما على
مذهبهما فيصير انشأ وقوعه
في فصل مجتهد فيتحوره
في خلاصة الفتاوى والمسئلة
شهره والنقول فيها كثيرة
والله اعلم (سئل) فيما اذا
أوقف شخص وقفا وحكم به
القاضى ثم ألحق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه الوقف للمحقق وحكم
القاضى ببعه ببيع هـ
ينفذ بيعه ولا يكون
حكمه حكم الاول أم لا ينفذ
بيعه ويكون حكم القاضى
في الوقف السابق حكما في
اللاحق (أجاب) لا يكون
الحكم في الوقف السابق حكما
في اللاحق باجماع العلماء
فثبت له أى اللاحق أحكام
انحلل عن الحكم فاذا باعه
الواقف أو وارثه وحكم
القاضى ببعه ببيع نفذ
الوقف لا يزول عن ملك
الواقف الا بقضاء القاضى
والقضاء المتقدم لا يكون
في التأخر فينفذ ببيع

قوله لو اذنى دفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في تنقذ انما خلفت الظاهر اه وأما دفعه
لارباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود افندى العمادى
مفتى السلطنة العلية عن سؤال الوقف اليه في دفع الوظيفة العلية في الوقف للخطيب أو الامام أو المؤذن هل
يقبل قول الناطر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيه من جانب الاجارة وهو لو استأجر أجرا لمصلحة المسجد
ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلافه ما ادعى الدفع للموقوف عليهم كما ولاد الواقف فان القول قوله في ذلك
بيمينه وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله اعلم قال العلامة الشيخ محمد
الفرزى الترنائى في فتاوى به بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اه وقال المولى
عطاء الله افندى في مجموعته سئل شيخ الاسلام ز ك ر افندى عن هذا المسئلة يعنى مسئلة قبول قوله فأجاب
بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى أحر لا بد للموقوف من اتيان الاداء بالبينة والا فهى صله وعطية
يقبل في اتمامها للترنئى مع يمينه أو من بعده من المشايخ الاسلامة الى هذا الزمان على هذا متمسكين
بجويز المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال الترنائى المتقدم في كتابه شرح تكملة الاقران بعد
ذكر هذه الفتوى وهو قس حسن غير ان علماءنا على اقسام ثلاثة اه قلت فالمد كور في الاسعاف
واخلاف ووقف الكرابيسى والاشباه من الامانات والزاهدى من وقف الناصحى وغيره أنه يقبل قوله في
الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الآن يجعل على الترية لا على المرتقة فيحصل التوفيق بين
الكلامين بلا من وقد اعتمد تفصيل المولى أبي السعود ابن الترنائى المذ كور في كتابه الزواهرى الاشياء
والنظار لكن بدون جزالى كتاب وقاه العلائى في شرحه على التترو وقد عزا لحاشية آخر زاد من
العارة بزيادة لا بغير ما ذكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اه فليحفظ قال العلامة خير الرملى في
حاشيته على البحر والجواب عما سئل به العمادى أنهم ليس بالحكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم ان فيها شوب
الاجارة والصلوة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق ربيعة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين
فيما فيه فله فبزم الضمان في الوقف لانه عامل وفيه ضرر بالوقف فلا تقام عليه آقاله العلماء متعين وقول الفرزى
هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمن الناطر اذا دفع لهم بلا بينة لتعديده فانهم
اه (قلت) تفصيل المولى أبي السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناطر وجاز في
عمارة يحتاج الى البينة في الدفع فهى مثلها وقول العلماء محمول على الموقف عليهم من الاولاد لا ز باب
الوظائف المشر وط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالأحرار لاجل حاله وهو
كانه أجبر فاذا استكملنا بيمين الناطر ببيع عليه الاجر لاسيما انظار هذا الزمان والله المستعان وهذا
ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامور واعتما دى
(سئل) فيما اذا دفع الناطر استحقاق رجل توفى من المستحقين الى جماعة في درجته توفى من أهل الوقف
فاذى رجل آخر من مستحقى الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذ كور ويطالب الناطر بمقتضى
من ذلك في السنين الماضية فهل اذا أتمت دعوا بالوجوه الشرعى فطلب على المتأخرين لذلك لاعلى الناطر

قضى ببعته القاضى لانه فصل مجتهد والله اعلم (سئل) عن حاكم جنبل حكم ببعه سبع حصصه من موقوفه على جهة تبرطة وقف آخر اشتراه
ناظره الشرعى لهاعلى قاعدة مذهب الشرع بمسوقه فيه ثم رفع الى حنفى فامضاء في وجهه ناظره البايع المرقوم بعد المرافعة واستفادها شرائط
صححة الحكم المقررة والاشان البايع بدعى فساد البيع وطلب الفسخ به هل له ذلك بعد حكم الجنبل وامضاء حنفى وتنفيذ حكمه على وجه
الشرعى أم لا (أجاب) الذي يجب أن يقول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم مرجع الخلاف فيه حيث
كان الجنبل راو قد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضى فيهم من أهل الجنة فانفس به مطمئنة والله اعلم (سئل) في واقف ذكره

على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ بيعه أم لا وهل يتقيد ببيته بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) بيع المكره غير نافذ مطلقا يبيع الوقف المحكوم به غير جائز إذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجه الشرع رد الوقف إلى جهته وزفت به المشتري عن اجاع من العاقر جهنم الله تعالى وقد تقدم من الألتام في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعد وأجبتنا عليه القول في الإلتام والقضاء (٢١٢) وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في

(الجواب) نعم إذا تناظر دفع مالا يستحقه غير المدفوع اليه عن نل أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده بعلمه المستحق وله مطالبة به عدم الضمان وقد أفتى بذلك الخير الزملي في الوقف والعلامة الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل بتقلا عن نقد المسائل من أنه إذا دفع الجماعة بغير قضاها جمع بما يخصه على الناظر والأرجح على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي إذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فأنهم قالوا أن دفع بغير قضاها جمع الدائن عليه والأعلى القاضين المخ إذا دفع في مسئلة التناقص بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاها (أقول) نامل فيها أجاب به وعن دفع المناقاة لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان قتاوى الشيخ عبي بن الشيخ زكريا سأل في وقف على القرية فرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أبت واحد منهم منسهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فقبله ذلك أجاب أن دفع الجماعة بغير قضاها جمع بما يخصه على الناظر والأرجح على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي إذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فأنهم قالوا أن دفع بغير قضاها جمع الدائن عليه والأعلى القاضين ولا يعارض ما في الفتوى فقبول أولاد البنات ببعض سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لأني الماضي إلا إذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه فلا تفاق اه وهذا ما مر نقله عن صو والمسائل وقد كرر المؤلف سؤالا آخر مما مر ثم ذكر الجواب بما نصح الذي وقفت عليه في السادس من الوقف من التنازلة في ضمن مسئلة انه اذا رهن على القرية ر جمع عليهم فمما قبضوه وذلك نظرو هو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي للمحرم الرجوع على الناظر لتعديده أعلى المستحق لاخذ من مالا يستحقه والناظر هذا لم يتقدمت الجهة الأخرى وعما يدل على ذلك ما قاله من أن الوصي إذا أدى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليهم وإنما يشاركه والله أعلم وبمثل ذلك أفتى الخير الزملي أيضا وهذا المسئلة تقع كثيرا فلتحفظا فانهم مهممة وأفتى المهنداري في أع دفع لاخته نصف الوقف طائا أنه بينهما أنصافا فظهر أنه اثلاث ثمانية الرجوع عليهم بما قبضته (سئل) فيما إذا احتساب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من غلة الوقف في سنة متعاقبة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورة زمانا من كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وتكب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصدق بعد ثبوته شرعا وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الشيخ اسمعيل أيضا (سئل) فيما إذا كان ز يمتروا على وقف يورث كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بغير نقض القاضى بموجب دفتر محضى بأمره والآن أخذت من التركة ز يدو يكافى بها أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية ثانيا فهل يعمل بدفتر المحاسبة المضاة لذلك كورة (الجواب) نعم يعمل بدفتر المحاسبة المضاة بمضاة القضاء ولا يكفى إلى المحاسبة ثانيا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب كتبه محمد بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب

المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر من باب الاستحقاق باع عقارا ثم رهنه وقف محكوم بازومسه فتقبل اه قال في من الغفار بعد نقله لما في فتح القدر وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزأ إلى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يعول عليه في الإلتام والقضاء اه فالجواب انه اذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كلف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كلف في رفعه فانهم والله أعلم (سئل) في عقار موقوف من قبل ز يد على أولاده وذريته على جهة بر لا تنتفع آل الوقفاني زيد من أولاده نظرنا واستحقاقا فباع حصته من رجل والآن يريد الدعوى بذلك هل يسمع دعواه أو ينقض البيع وله المطالبة بالأجر في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة تختلفوا في قبولها والأصح القول نص عليه في الخلاصة كتبه من الكتب وعلاوه بان الوقف

من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه من أنه إذا ثبت كونه وقفًا وجبت الأجرة في تلك المدة لأن منافع الوقف مضروبة على المقي به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت إلى نفقة لعمارة ما من مائها وليس هناك ما يتصرف به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفع عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤجر من السبل إلا إذا احتج إلى نفقته فوأسر بقدر ما ينفع عليه وهذا المسئلة دليل على أن المسجد احتاج إلى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفع عليه اه وبه يعلم الحكم في المدونة الأولى وقد بحث فيه الطرسوسى بحثا يوجب رد ولا

اعتبار بعينه وقد قال الحق ان الهمام ان الطر سوس لم يكن من اهل الوقف وقد نقل كثير من علمائنا ان الناطق الاستدلال المذكور
وسماه غفر يصح موعود ان الفرق بين الناطق والطر سوس كما بين السملع الارض وحيث كان الناطق مصلحا ليعتدى الفساد وانه يعلم
المفسد من المصلح والله اعلم (سئل) في معبد انهم من جانب وليس له مال يعمر به هذا المذهب وان ترك انهم جميع المصداق فاعترفوا
الواقف لا غلة لها في السنة الا ما قل وليس هنالك من رغب في استجار هامة هل تباع لاجل بناء (٢١٣) هذا المذهب أم لا (أجاب) ان ما كان
عمارة المصعد يملأها شيئا

فشيئا ولا يخشى انهم دام
المصعد بحب عمارته منها
وان لم يكن تباع ويعمر
المصعد منها قال في
التراخي نة لخص فتاوى
النسفي سئل عن اهل محلة
باعوا وقف المصعد لاجل
عمارة المصعد قال يجوز بأمر
القاضي وغيره اه وهو
موافق للقاعدة المشهورة
اذا اجتمع ضرر ان تقدم
آمنهما ولا تعلم ان احدا
من علمائنا في هذه
المسئلة لا ساوا الوقف لهما
مقد والله اعلم (سئل) في
خان مسبل احتاج الى المارة
هل يجوز اجارة جانب منه
لنصف على عمارته من آخره
أم لا (أجاب) نعم يجوز اجارة
جانب بل يجوز اجارة جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك
بل صرح في الخلاص وكثير
من الكتب ان مثل ذلك
أي اجارة تقع من المصعد
لعمارة حارة فمالك
بالخان وفي المجتبى قال محمد
في الدار السكنى الغزاة
والمرابطين والباط والخان
اذا احتاج الى المارة يؤجر

كتبه الفقير عبد الله بن عبد الرحمن العمادي كذلك الجواب كسبه الفقير حامد بن علي بن ابراهيم بن
عبد الرحمن العمادي عني عنه كذا وجد بخطوطهم رحيم الله تعالى (سئل) فيما ذكرنا هذا الناطرة على
وقف معاصر يباع في اعطى مصلح الوقف من قبض وصرف وقعه وبغ ذلك بما شر ذلك مدقوبض غلة
الوقف وصرف بعضها في اوزم الوقف ومهماته اللازم مصرف المثل في عدة تحتسبه فهل يقبل قوله بيمينه في
ذلك حيث لا يكتبه الناطر (الجواب) نعم والمسئلة في الخبر به من الوقف في موضع وفي البحر وغيره
(أقول) وسأني تمام الكلام عليها واخر هذا الباب (سئل) فيما اذا بنى ناطر وقف أهلي في أرض الوقف
بنا لنفسه وأشهد عليه بذلك بنهوه يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر
ولا يكون ذلك شيانة موجبة للعزل وعليه أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشياء ما لا ينافي في أرض
الوقف فان كان الباني المتولي عليه فان كان يعل الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
وان لنفسه فهو له (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر انه سئل خاتمة الحقيقة الخبر الرمي عن
وجل بني في أرض الوقف بغير مرسوم شرعي فاسمعه أجاب ان كان الباني هو المتولي فان كان من ماله
الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له ويكون متديان في وضعه فيجب
رضعه بل يضر فان أمر فهو المصنع له لا لانه لا يملك رفعه لانه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من
التصرف معه ارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي ويسقط العزل لعدمه بهذا
التصرف وأفتي كثير من بانه يتكك الوقف بأقل الثمن من زرع وغيره زرع عمال الوقف في صورة الضرر وان
كان الباني غير المتولي فان بنى الوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان يضر ارض الوقف فان
أضر فالسك ما تقدم ذكره فقد حلت الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة اه (سئل) فيما اذا غرس ناطر
وقف أهلي في أرض الوقف فاسمعه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل
كون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة للعزل (الجواب) نعم كذا أفتي به جدي العلامة محمد
لرجن العمادي بكل آية بخطه (أقول) فيما علمت مما تقدم أن غراس الخبر الرمي من أنه يكون متديان في
جامع القبول ليس الوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا ليقب أن يزرع في أرض الوقف اه
قال في البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه زرع ينبغي أن يكون شيانة يسقط بها العزل اه الا
أن يعمل على ما اذا لم يكن يدفع الاجرة لمحقق تأمل (سئل) فيما اذا كان يدمر رافي امامة جامع
معين بموجب راعسة طائفة مباشرة او يتناول معلوما المعين من جهة الوقف مدقة يدقالات ان زرع ورو
راعة مقدمة ان تاريج متفتحة لتوجيه الامامة ورفع يد عنهما أن كثر من سنن وقام بطالبين في ما جعلهم
الوظيفة قبل ذلك ويلم يعلم بذلك فهل يمنع عمر ومن ذلك ولا يسقط المعلوم من التاريج الزبور (الجواب)
م قال في الاشياء من قاعدة قاطنة تطلب التفسير وقتنازل الوكيل على علمه دفع العرج عنه كذا القاضي
وصاحب وظيفة اه وأفتي بذلك الشيخ السجعي ما أخذها لناظر هو بطريق الاجرة ولا جرة بدون العمل
بحر عن الخاتبة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه بها العمل لا ياتم عذابه

منها شيئا أو يبتعن أو ناحة فتسقط من غلها في عمارته وعنده ان يترك الناس ستور من آخره اه وفي جامع النورين في آخر الفصل الثالث عشر
ولم يكن المستعد واقف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه ومن الخطوط المجتبى ايضا قال الناطق وقاسه يعني في القرم
الحبيس حيث حازت اجارته بقدر نفقته في السعد ان تجوز اجارة سطحه لمرتمه والنقل في المصعد مستفيض وهو مما يحبا احترامه فكيف في
الخان المسبل المسافر من والمزارين وجواز ذلك مما لا شك فيه نفسه والله اعلم (سئل) في مثل موقوف على جهة غير من واقف معلوم وعلا
موقوف على جهة غير آخر من واقف آخر انهم السفل فانهم العالوا بانهم دامه تتعهد بعمارة ناطر العلوس ماله متبرعا ثم قيل ان يعمره

بالفرغ من النذر لو لم يمت أو لم يعمه باذن القاضي لصل إلى الجارة العالما رأى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا به ولو لم يمت كوراء
بينه متبرعا لم لا يكون متبرعا به ولو لم يرجع بما أنفق (أجاب) قد تقرر أن ولاية القاضي عامتوانه ولاية الأمر بالاتفاق في كل موضع له
ولاية الجبر وهنالك ولاية الجبر قال في البحر تعلقا عن الخلفا إذا امتنع يعني الناظر من العمار قوله أي الوقت غلة أجب عيها فان فعل فيها ولا
أخرج من يده اه وأذن القاضي (٢١٤) موجب الرجوع في مسئلة الحاشا المشترا والقن والزرع المشتري وفي البحر أذن الشريك

تعالى غاشته أنه لا يستحق للمعلوم اه بحر وفيه أيضا لا يستحق الامن بأمر العمل اه وفي الاشياء وقد اختلف
كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا ما لم يمت أو لم يعمه باذن القاضي (سئل) في وقته له ناظر من
ذو به الواقف عوجب حجة بقر يده وهو عدل أمين كاف بهما للوقف فام رجل آخر من الزب يعارضه
في النذر بدون وجه شرعي زاعما أنه فرور في وظيفة الناظر بمقتضى أن الواقف شرط لوقته ناظرا ومتوليا
من النذر به مستند في ذلك لكاتب وقت ببد منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة بقر الناظر المذكور
أنه مقرر في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الناظر قد جمع بين الوظيفة وبين الحال
أنه لا يسبق تصرف من النذر به وظيفة فولية ونظر منفردا كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من
زمن الواقف إلى الآن بل التصرف في وظيفة الناظر وحدها ليس هناك وظيفة فولية ولا تصرف بها أحد
أصل من القديم إلى الآن فكيف الحكم (الجواب) حيث كان التصرف المذكور للمد المتأولة
على النذر المذكور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد نرى أمره على شغور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود
ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما يفسر حجة والقيم والمتولى الناظر في كلامهم يعني واحد كما تشهد به
فروعهم خيرية (سئل) فيما إذا وقف يدوقا وحله متوليا أو ناظرا أي مشرفا عليه فهل يجوز أن
يجمع رجل واحد بين الوظيفة (الجواب) لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متوليا أو ناظرا
لأنه يلزم على ما ذكرنا الناظر أنفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفا
ولم يرض واحد كذا في الخبر يتوغيرها (سئل) في وقته له ناظر ومتول عوجب شرط واقفه في كُتب
وقته وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوب من قبل المتولى ولا يكلا عنه ولا مأذونا
من طرفه من يد المتولى التصرف في الوقف وحده من علم الناظر ولا ربه ولا اطلاع فهل ليس له
ذلك (الجواب) في الفتاوى الحسرية القسم والمتولى الناظر في كلامهم يعني واحد كما تشهد
بذلك فروعهم المتعاقبة عليها تلك الألفاظ فهم ذلك من كل من أهل الفقهاء عرف اصطلاحهم
وشبه اسم الفقهاء اه وفي الاشياء عن الخلفا بتأمره الواقف لائنين ليس لاحدهما الانفراد اه وفيها
من وكالة الشيء المقرض لائنين لعلك أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه
في التنوير فان الواقف اعتمد على رأي اثنين وعدهما فلا يجوز أنفراد أحدهما وقد أتى بذلك كثير من
العلماء وان قلنا أنه أي الناظر بمعنى المشرف في أدب الاوصياء لا يجوز لقوصي أن يتصرف بدون رأي
المشرف وعله اه وفي الخبر به من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستقي من الوصية وأن سائله تنزع
منها وهذا ظاهر لا يخبر عليه ويظهر للفقهاء في ما نقلناه اه وفيها وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
الوصي إلا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر يعني المتولى أو بمعنى المشرف وهما ما
وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلي كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر ولا اطلاع
على ما ظهر لنا كما ذكرناه أو ما إذا كان الناظر منصوب من قبل المتولى فيكون وكلا عنه أو ما إذا كان قبله
وفضل الوكيل والمأذون يتفعل في الموكل والأذن والله سبحانه الموفق (أقول) لا يخالف هذا ما نقله

كذلك القاضي فيرجع بما
اتفق كما حرمه ابن الصنع
في شرح الوهبانية والفرع
الدالة على الرجوع في مثل
هذه المسائل إذا كان
الاتفاق باذن القاضي
أ كثر من أن تعدوا الله أعلم
(سئل) في دار وقف آخر
بعض المستحقين حصته فيها
لناظره على تصح اجارته
أم لا (أجاب) لا تصح لامور
ثلاثة الأولى المستحق من
غلة الوقف لا تصح اجارته
الثاني ناظر الوقف لا يحل
استقرار دار الوقف لنفسه
الثالث انها الجارة مشاع وهي
لا تصح كإحدى عيمنتون
المذهب والله أعلم (سئل)
في ناظر وقف أهلي يجعل
طاحونة للوقف مبنية
وآذنه انفق عليها لا
من مال نفسه بغير إذن
القاضي ويرد الرجوع
بما انفق من غاتها هل
ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد
قوله انه فصل ذلك باذن
القاضي أم لا (أجاب) ليس
له ذلك لأنه يدعي ديناهي
الوقف لا وجه لزمه بغير
إذن القاضي قال في الصر

لو كان الواقع لم يستأن القاضي بحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما به غير الأذن بشرع اه والله أعلم (سئل) في متول المؤلف
على وقف من جانب السلطنة العلية بأمر نفسه أو بتأمره تعاطى ما فيه نفع للوقف فعد في عزل وتولي غيره وفي بيع الوقف عوائد قد تمعهودة
يتناولها بغير بيعهم هل له طلب تناولها كإحدى العوائد القديمة أم لا (أجاب) نعم له طلب تناولها العوائد كالمشروط قال في البحر في
شرح قوله وان حصل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم يستحق الرجوع سواء شرطه القاضي أو أهل الجهة أم لا لأنه لا يقبل القوامة
ظاهر الأباخر وأمهود كالمشروط وقال في الاشياء والنظر تعلقا عن اجارة الغلخيرية والمحرور عرفا كالمشروط شرطا اه فهو غير مصرح

في استحقاقه لمساكنه العادة والله أعلم (سئل) في شخص وقف عقار على جهة ترشيد في ملك الوقف النظر والتولية لنفسه متعده ثم من بعده الزوجة ثم إلى أولادها ثم إلى الأرحام من عقاقه ثم إلى أولادهم ثم ثم إلى الوقف إلى عقاقه وتولى النظر والتولية عليه أرشدتهم حسب ما تشبهه شخص أجنبي ولم يسم القاضى أن ينصبه ناظر أو نائباً أو الخالة أن الناظر المشروط بنص الوقف عدل كأن هل يحسبه القاضى إلى ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضى هل لقاض آخر رفعه وأبقاه الناظر (٢١٥) الذى شرطه الوقف حيث كان عدلاً

كأن أم لا (أجاب) ليس له نصب قال في البرزاري في الأصل الحاكم لا يخلو القيم من الأجانب ما دام في أهل بيت الوقف من يصلح لذلك فإذا لم يجد فمهم من يصلح ونصبهم غيرهم ثم وجد فمهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الوقف ومثله في جامع الفضولين وفي العصر نفسا جامع الفضولين معز بالي فوالد شيخ الاسلام برهان الدين شرط الوقف بأن يكون المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل القاضى أن يولي غيره بالإختيار ولا ولاهل يصير متولياً قال لا اه فقد أجاز حرمة تولية غيره وعدم جعله الوقف اه فالحاصل أن تصرف القاضى في الاوقاف مقدور بالصحة لأنه تصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الاوقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما إذا صرف المتولى على المستحقين وأخر العمارات الغير الضرورية هل ضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا

المؤلف في محل آخر من فتاوى الشلبي من الوقف من القسم الثاني ونصفه ثم ولز يد المذكور أن يجمع بين وظيفة الحياة والمباشرة بالوقف المذكور إذا لم يوجد في شرط الوقف المنع من الجمع بين وظيفة الحياة والمباشرة في القيام بالوظيفة بل في عام الجاني وظيفة مباشرة أشد منه طافان الغالب أن مأسر الوقف إنما يعتمد فيما يصح على إملاء الجاني والله أعلم اه لأن هاتين وظيفتين متباينتين بخلاف النظر والتولية فانهم مجتمعين واحد كما علمته فإذا شرط الوقف ناظر أو متولياً فانه شرط وظيفة النظر المرادة لتولية شخصين فلا يجوز أن ينفردهما واحد لحد الفقه شرط الوقف لا مقصوده اجتماع رأي شخصين في تعاطي أمور الوقف وليس رأي الواحد كإثنين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الحياة والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفة بين سواه اجتماع رأي شخص واحد أو في شخصين كالمشروط وظيفة مائة فإذا انفق مقامهما واحد لحصول مقصود الوقف وقد نقل في البصران الحنولي أن يستأجر المولى من خدمه المسجد بالمثل اه وسأقتر بما يؤيده أيضا (سئل) في نظار وقف بر معارض متولية في التصرف في أمور الوقف الأباذنه ولم يعلم أن نظارهم بشرط الوقف فهل ليس لهم ذلك الآن ثبت نظارهم بشرط الوقف (الجواب) نعم كافي به الشيخ اسمعيل (سئل) فيما إذا سكنت هندی داره وقوفه فلا استقلال عدة سنين بالتعقب بلا جارة ثم طلبها الناظر بالاجرة فامتنعت بلا وجه شرعي فأدعى عليها بذلك لدى ما كسر ثم أكرمها بالاجرة ورغم بسبب ذلك مبلغ دفعه من مال الوقف لادله من دفعه و بد احتسابه على الوقف فهل ذلك (الجواب) نعم كافي بالخبر (سئل) في متولى وقف أهلي عمر في الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها من مال الوقف صرف المثل فلم يصدقه المستحقون وشكوا عليه للعاكم والنمسو الكشف والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعديل والتزيم والحاسبة على إيراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كالحسوة فإذا العمارة المذكورة تباينة في مصالحها كما تفره المتولى وثبت ما أذاعه بالوجه الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية وقد فتر بعضه بإضاه القاضى ورغم الناظر من مال الوقف على ذلك لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف يد أمارة لا بد عدوان حيث أخذ من المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكن دفع الأشخاص عن أخذه فلما نظر احتسابه على الوقف وفي البحر وكثير من الكتب القيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب الفتنى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أذى ذوى الشبهة تخبر به من الوقف ومثله في الفقيه من باب تصرف القيم وفيها أيضا وقد صرح علماؤنا فاطمة بأن يد الناظر على الوقف يد أمارة لا بد عدوان قال في الشريعة وإن باع الأرض بقبض البن فله أن يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمارة وأخذ القاضى وأعوها المال كالأخذ للصوص وقد قال كثير من علماؤنا المتأخرين عن ضمانة ما تم تسوما باسم النضمة وهم باسم الصوص أحق فلا ضمان حيث لم يمكن دفعه والله أعلم يجوز والأخذ على نفس الكسابة ولا يجوز للأخذ على نفس الحاسبة لأن الحساب واجب عليه بحر من تصرفات الناظر (سئل) في ناظر وقف أهلي منع دعوى بدو عمر واختصاصهما بكامل ريع الوقف لأنفرادهما في البرجة العليا وأثبت أنه بين

(أجاب) لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يتخض ضرر بن قال في الحاشية إذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى العمارة فبوت ذلك لبرقانه بنظر أنه لم يكن في تأخير ما صلاح الأرض ومرتته إلى الغلة الثانية ضرر وبين يخاف خراب الوقف فانه بصرف الغلة إلى ذلك البرو ويؤخر للمرة إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرتة ضرر بن فانه بصرف الغلة إلى المرتة ففضل شيء بصرف إلى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز أن تصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية فإذا تخلف ضرر بن فإن اتفر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المغزول بمداغ للمستحقين والحال هذا ومع موقع الاستراحة

من بحث الرجوع عليهم وعده فقال قد وقعت المناظر بين العلم من أهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مع القاطن وهذا لا يصح على إطلاقه ومن قائل بصر الرجوع عليهم مادام المدفوع قاعدا لا هالكا واستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قاطنا ويقتن به مستهلكا لأنه مادفوعه على وجه الهبة وانما دفعه على حق المدفوع البعده وهذا أصح الوجوه وفي شرح النظم الوهابي الشيخ الاسلام عبد البر بن دفع شيأ ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه (٢١٦) على وجه الهبة واستهلكه القاضى اه وقد صرح حواين من ظن ان عليه ابقاء خلافه

جميع ذرية الواقف المتناولين لذلك فيجب حجة وصرف بسبب ذلك مائتي قرش وثلاثة قروش ونصفوا قطع منها مائة من مال الوقف وبدا قطعاً بقيت مائة على صرفه وأثبت بالينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الرجوع ممن هو أسفل ممن المستحقين بسبب المنع (الجواب) الغلة الخاصة من الوقف بعدم مصادرها لا يراها موروثة لهم والدعوى التي صرف لأجلها متعلقة بالغلة وليس له دفع غلته عن نفس الوقف قبل عن شركته في الغلة التي هي ملكه ولهم وإذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع الأجسغى على الوقف بل عن شركته في الغلة التي هي ملكه ولهم وإذا خسر الابن فيها وخضع خسار بسبب الدعوى لا يرجع اه فلا رجوع له عليهم الا أن يقولوا له شيأ يجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لأنه ليس له دفع غلته عن الوقف ولا جليب منفعة قاته يبقى على حاله سواء ثبت أنه للمدعى أو للممنوع عنه وليس بدعى متعلقة بعين الوقف على أنه ان كان صرفه من ماله لا يرتبط بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع الا باذن القاضي كما صرح بذلك في الجهر وغيره وهذه الدعوى ليست له دفع مائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أهل الغلة وفلان ولا دخل الوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع عما صرفه بسبب ذلك في مال الوقف ولا على المستحقين الا بوجه شرعي والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لوقف أهل ثلاثة نظرات تحت أديمهم مبلغ معلوم من الزهراهم بدل عن بعض عقارات الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحق الوقف على النظار بان لهم حصته في المبلغ وطالب بهم بقسمته عليهم فترافعوا مع النظار بتخصيصها لهما كم شرعى فنفهم الحاكم وكتب به تحت شرطه فقرر النظار من مال الوقف بسبب ذلك المالا بدنه فهل لهم احتساب ذلك (الجواب) نعم كما مر (سئل) في جباية له متول وامام وخليفة مات بعضهم وبجز البعض ونظر خيابة من البعض فقرر القضاة الوطائف متعاقبة على رجل أهل وحمل واستحق لها شهادة أهل الجامع وعرض الامر الى السلطان نصره والرجح فقرر الوطائف على الرجل المرقوم وادعى سلطانية فهل يكون التقرر والمذكور صحيحا (الجواب) نعم (أقول) ومصر قبل نحو ورقة تقتل المسئلة (سئل) في ناظر وقف أهل مقر في وظيفة النظر بموجب صلح من قبل فاض شرعى لم يجعل له شيأ في مقابلته عمله في الوقف يسر به لشرطه له الواقف شيأ وعمل في الوقف فهل يستحق أجراً مثل اذا عمل في مقابلته عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر وما يدين ماله فان كان من الواقف فله المشروط ولو كان أكثر من أحرار مثل وان كان متصوفاً للقاضى فله أحرارته واختلاف أهل يستحقه بلا عين القاضى فنقل في القنية أولاً ان القاضى لو نصب قهراً لمطاوله يعينه أحراراً فيستحقه فيستقل في شئ وانما ان القاضى يستحق أجر مثل جعبيه وسائر شرطه القاضى وأهل الحجة أحراراً ولا يلائم لا يقبل القرواة طاهر الأبحر والمجهود كالشرط اه ووفق الخبر الرسمى في حواشي جعل القول الاول على ما اذا لم يكن معهودا (سئل) في الناظر اذا أحوال المستحقين على الحوائث والبيوت وهم باخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معاول ذلك أو لا (الجواب) لا يستحق معاول ذلك والحالة هذه والمستلثة في الاشياء من الامانات ومثله في البحر وغيره (سئل) في الناظر اذا أراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظيره وهو قدر أجر مثله وبما رخصه بقية المستحقين وأعين أن له

وجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بسببه فانه أعلم (سئل) فيما إذا الدالة بان متولى الوقف باذن هذه اسرع الشريف في الانفاس وقف ولوازمه أكتفاه حثام يكن فيه (سئل) الاستدانة هل يجوز له ذلك والمستندان منه المطالبة أم لا (أجاب) الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقته جاز ذلك لنا خسروا ولم ياذن القاضي لان شرط الواقف كنه الشارح وان لم يشترط الواقف يجوز باصر القاضي او اذنه وان لم يوجد أحد الامرين فلا تسكن جواز الضرورة الا لقيام بتركه فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح به في البحر وغيره وأما المطالبة الدائن للناظر بدنه فليمنع منها أحد من العلماء والله أعلم (سئل) فيما إذا صرف متولى الوقف في عبارته مبلغا معلوما بآذن الحاكم الشرعى هل له أن يأخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف

ولم يدفع المستحق الوقف شأحي يستوفي جميع ما صرفه للوقف الا على كغيره في تقديم العارية أم لا (أجاب) العارية عشر مقدمة في الوقف الا على غير ما لا في الامم والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بصره وبين الوقف الا على كغيره والله أعلم (سئل) في متول على وقف استدان امر القاضى مبلغا صرف على مستحقه الذين ليسوا من أرباب الشعائر كمدى المسجد ونحوهم وبأجر يتامو قوا على التتو برخصه وفي غنم ذلك الذين له هذه الاستدانة جازته أم لا وفيه ما بعين التتو وبأدائهم بضمين هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا (أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لخاصة لا يجوز له أن يستدين معالقوان كان لئلا بدله عنه

فإن كان بأمر القاضى جازوالا والعمارة ما لا بد منه فيستدرك لها إذن القاضى وأما غير العمارة كالصرف على المسقف فانه يجوز ولو كان
 باذن القاضى لانه عنه بدأ كذا فى الجرد واستقبل من قوله عنه بدأ من مالابده منه كالأمام ومن يتعلل المسجد بيبه ملحق بالعمارة وأما مسئلة
 بيع الزيت الموقوف للتو رولو فاقدم من صرف على المسقف المذكور من فهو غير جائز إجماعا وبضمن خلافه شرط الواقف وهو كس الشارح
 وله الرجوع عما دفعه على المسقف المذكور من كمن دفع المال لا خزرا عما أنه لفظه رانه (٢١٧) لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله

أعلى (سئل) فى متولى وقف
 طلب منه أو باب شاعر
 الوقف معلوماهم بعد تمام
 الحول فادعى انه لا شئ تحت
 يده من غلات الوقف
 فاستأذنت القاضى فى
 الاقتراض لصرف المعلومات
 فاذنه فافترض وصرف ثم
 عز لهذا المتولى قبل دفعه
 بدل القرض الى المقرض
 فهل هذا الاقتراض صحيح
 شرعا بحيث يثبت أخذ بدله
 من غلة الوقف بالاخر ولو
 من غلة سنة أخرى أم لا اذا
 قلتم لا فهل اذا دفع المتولى
 الجديدي شيئا من غلة الوقف
 الى المقرض فطمانه زوم
 ذلك فى غلة الوقف يرجع
 عليه بما دفع اليه أم لا كيف
 الحال (أجاب) حيث أذنه
 القاضى بالاستدانة لا وباب
 الشعائر وقعت الاستدانة
 صحيحة فيرجع فى غلة الوقف
 وأرباب الشعائر الامام
 والحليط والمؤذن والمدرس
 لهم رد صرف ما بدعنه للمعبد
 فلا رجوع عليه مولا على
 المتولى الجديد والله أعلم
 (سئل) فيما لو أذن متولى
 الوقف لمتأخر مستغل من

عشر الفاضل بعد المصارف فهل ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجر مثله ولم يجعله الواقف شيئا
 أخذ من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) فى ناظر وقف أهلى جعله القاضى عشر المتحصل
 من غلة الوقف فغيره فى الوقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عفى الى الوقف اذا كان
 ذلك قد أجر مثله كفى الخلاء والبرازي وبالصواب أن الزاد من العشر أجر مثله حتى لو زاد على أجر
 مثله رد الزائد كله ومقر معلوم وبو يده أن صاحب الولوالجية بعد أن قال جعل القاضى لقيم عشرة غلة
 الوقف قال قدر أجر مثله ثم رأيت فى اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعله عشرة أى التى هى أجر مثله
 لا ما فوقه أو باب الاغراض الفاسدة الخ يرى زاده الى الاشياء من القضاء (أقول) وكنت فى حاشيتى على
 البحر عن حاشية الخير الرولى عليه بعد كلام مائه فقروا أن الوقف ان عنه له شيئا فهو كثيرا كان أو قليلا
 على حسب ما شره على أولم يعمل حيث لم بشرطه فى مقابلة العمل كله ومفهوم من قولنا على حسب
 ما شره وان لم يعينه له الواقف وعينه له القاضى أجر مثله جاز وان عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجر المثل
 هذا ان عمل وان لم يعمل لا يسبق أجره ويملكه مصرح فى الاشياء فى كتاب الدعوى بان نصبه القاضى ولم
 يعينه له شيئا فنظر ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأمر المثل فله أجر المثل لان المعهود كالشرط والا فلا شئ
 له فاغتم هذا الشر يفانه يجب اليه المعير لانه انفقهم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اه (سئل)
 فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا يتعاطى عنه أمور الوقف ولم بشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيدا ذلك مدته فهل
 ليس له أجره على ذلك (الجواب) نعم ولا أجره لو كل الا بالشرط اشباهه من الامانة وقية العامل لغير امانة
 لا أجره الا الوصى والناظر فسحقان بقدر أجر المثل اذا عفا الا اذا شرط الواقف لناظر شيئا ولا يستحقان الا
 بالعمل اه (سئل) فى ناظر الوقف الا على اذمانات يجعل غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها
 (الجواب) نعم كفى التو وشرحه (أقول) وهكذا أطلقت المسألة فى كثير من الكتب ووقع فيها كلام
 من وجهين الأول ان فاضلت قبضت لثمتى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومن غير بيان قال العلامة
 البيرى أما اذا كانت الغلة مستقصة لقوم بالشرط فيضن مطالبا بدليل اتفاق كلماتهم فيما اذا كانت الدار
 وقضالى أخوين غالب أحدهما وقبض الحاضرة غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
 وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم على هذا
 الوقف كان للغائب أن يرجع فى تركه البتة بحصة من الغلة وان لم يكن هو القيم الآن الاخوين ارجاعا
 فكذلك وان أجز الحاضر كانت الغلة كلها فى الحكم ولا يطيع اه كلامهم وهذا مستغل من قولهم غلة
 الوقف وما مضى فى هذا الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحق بالشرط قال فى الاشياء من القول فى الملك
 وغلة الوقف عليها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وبنى أن يقضى بغلة المعبد اذا شرط ترك شئ فى يد
 الناظر للعمارة والله أعلم كذا حرره شيخ مشايخنا فمسلا على التمر كفى رجسه الله تعالى الثانى أن الامام
 الطرسوسى فى أتمع الوسائل ذكر كبحته أنه يعين اذا مال به المستحق ولم يدفع له ثمات بلا بيان أما اذا لم يطلب
 فان محمودا مع وفا بالامانة لا يضمن والاخرين وأمره فى البحر على تقيد ضيماله بالمال على أى فلا يضمن بدونه

(٢٨ - فتاوى حامديه - اول) مستغلان الوقف فى الصرف على مرته ليكون ما صرفه ينال على جهة الوقف صرف مالا معلوما
 واستقر ذلك الدين أجر المتولى ذلك المستغل من زيدا بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب يد ينمن المتولى فاعتذر بان لمال الوقف تحت يده
 يوفى منه فاذن للمستأجر الثانى أن يدفع اليه يد نه ليكون بدنه على جهة الوقف كما كان لدارول دفع اليه بدل ذلك الدين وكتبه بذلك صل
 عند القاضى مات المتولى و يريد بالرجوع عثل مادفع الى الدائن الذى هو المستأجر الاول فهل له الرجوع على المتولى الجديدي فمال الوقف
 الذى تحت يده أو فى تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديدي فمال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصرح به ان الوقف لانه

وان الاستدانة من القيم للوقف ثابت الدين في الوقف اذ لا منه ولا ثبت الدين الا علمه ورحم به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولي الوقف بعده قال الفقهاء أو جحران القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط أن تكون الاستدانة بأمر الحاكم لان ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا أن يكون بعدا عن الحاكم فلا يباين أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كبير (٢١٨) والشئوى على أن الاستدانة فيما لا بد منه كعماله تموز والاولى ان تكون باذن القاضي

وقبل الاولى خلافه ما علم من تغير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولي الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولي الجديد والحال ما ذكرناه أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف في عمله مكان من أماكن الوقف فاستقرض الرجل من أساس الشجرة ربيع وعقد في الربيع عقد اشريعا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلامسه بل يصونها من مال نفسه (أجاب) أعلم وألان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول أن تكون لضرورة كتصغير وشراء بئر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة العين والصرف من أجرها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويسحق الغزل واذا وجدت الشروط فاستدان العشرة مثلاً لاني عشر اذ لانه عشر وعقد في الزيادة عقد اشريعيان اشترى من المقرض شأ يسير لم يفتد صر في

أما به فضمن وهو ظاهر به أنفق الشيخ اسمعيل الحائلي لانه صار متعبدا بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر انه يرى ضمن وان لم يطلبه المستحق لانه لم يات بمجهلا فقد ظلم وقيد بمقتضى ما اذنت بقائه اذ اذات على غلظة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما اذات بعرض ونحوه وأقره العلائي في الدر المختار وكسبت فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فمات بمجهلا لم يضمن عقب قبضه الغلة تأمل والحاصل ان المتولي اذا قبض غلة الوقف ثم مات بمجهلا بان لم يوجد في تركه لم يعلم ما ضمنه الا بضمنه في تركه مطلقا كجهل المستقمن أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لم يسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها سهل بضمنها مطلقا ما يفهم من تقيد فاضحان أو اذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كبيعها الطر سوسى أو اذا كان موته بعد مرض لاخافه كبيع حق الزواهر فليتأمل وهذا كمن في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يات في ريبا (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه يدعى عتقه محكوم بعهده وهو تحت يد امرأة منهن ناظر عليه فماتت عن تركه بمجهلا ولم يوجد في تركها هل تضمنه في تركها (الجواب) نعم الناظر لو مات بمجهلا لمال البديل ضمنه كمال الاشياء أى لئن الارض المستقبلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوف على القول بجواز قاله المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في زواهر اه علائي على التنوير من الايداع (سئل) في يد ر أو قاف تحت يده الناظر الشرعي فهل الناظر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده والناظر بعده يبينه شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلة موهل اذا ألقاها تقبل وتصرف في مصلحتها المعالومة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يد يقر راق وظائف عمل مشبهة على امامة تولى وتغيرهم من وظائف العمل بما لهم المعلم المعين من جهة الوقف في زاوية بعبه مستند شرعي يبدو بأمره المدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يسحق من المعلوم بحسب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كمال الاشياء وأنفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقض ببطاونه على ذو بتمز عمر جل منهم أم مقر ر في وظيفة عمل في الوقف المزبور ومستند ذلك لذك كره في ما اعتيد به مطالب متولى الوقف بعلمهما من مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة أصلا والمتولي ينكر وجود الوظيفة في الوقف فهل على قدر ثبوته جلا يسحق معاومه مسامحة المدة المذكورة (الجواب) نعم في الصبر لا يسحق الامن بأمر العمل وفي الاشياء وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومرغمات في فتاوى الشلبي القول قول الورثة مع العين في عدم وصول المعلوم لابيهم ولهم أخذ من ربيع الوقف اذا ثبتت الوظيفة في شرط الواقف واذا انكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة المأذ كونه فاقول قول الورثة في المباشرة مع العين لانهم قاتمون مقامهم ولهم والقول قوله في المباشرة مع العين لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اه (فائدة) أنفق علامة لوجود المتولي أو العود مفتي السلطنة السلجانيان أو قاف المألوف والامراء لا يرى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليهم حاشية لا يشاء قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذ كرا السيو على في

التلخاثة والقيمة تارة رجح بالعشرة الاصلية في غلة الوقف وضمن الزادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف رسالة متقولا فيه تعامل على أولاده الصغار من بعدهم لجهة غير مقطوعة ثم أقام وصي على أولاده المذكورين وأمره بتعهد الموقوف وحفظه الى ابناس الرشد في أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بمقاومة الية ثم مات بمجهلا وواع الموقوف وأونس الرشد في أحدهم فهل يضمن بموته بمجهلا ونؤخذ ضمانته من تركه أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فأدعى انه مات بمجهلا وادعى انه بن ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله أم توليهم (أجاب) أعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا نصبه عن موته وصيلا ولم يترك من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولايته وقته بل جل

ثم جعل آخر وصيه يكون شرى كالموتوى في أمر الوقف الا ان يقول وقتت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولائها للذات وجعلت فلا وصاى تركه وجعل أمورى تحت يد نفرد كل منها بما فى اليد كذا فى الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصى متولى على الوقف المذكور وقد نصوا على ان المتولى اذا مات مجهول الغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهول المال البدل يضمن وقد استغنينا عن ضمانه بالبدل فداننا من الموقوف وهو نادى فى مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن بالموت عن تجهيل المتقول (٢١٩) الموقوف فان قلت ما تصنع بقولهم الوصى

رسالة النقل المستور فى جزاء قبض المعلوم من غير حضور بانه ابقى جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزلكافى وابن عدلان وابن حجر وابن جماعة والاذاعى والزرى والبغنى والاسنوى وغيرهم بان هذه اوصادات لا واقف حقيقة فالعلماء انزلوا ان ما كملوا منها وان لم يباشروا وظانفهم اه وفى شرح الوهبانية ما باخذوا الفقهاء من المدارس لا آخر لعدم شروط الادارة ولا صدق لان الغنى باخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاستئصال حتى لو لم يحضر والى من بسبب استئصاله وتعلقوا باخذهم الجماعية معين المفق من آخر كل الوقف وقيد كل عرقا فان من له حق فى اوان الخراج كالتأجيل والاعانة والمعلمين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعوا ولا يستقبلون الاصل رغبنا وذكروا فى مال الفتاوى ان لكل قارئ فى كل سنة فى بيت المال عاشر درهم او اثنى درهم ان اخذها فى الدنيا والاخذ فى الآخرة من رسالة السيد احمد الحوى فىما رتب وارصد باوامر الزوار المصرين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة قال لادن مسبوط نظر الاسلام يضمن واذا مات من له وظيفة فى بيت المال لحق الشرع واعتراض الاسلام كجواب الامامة والتأخير وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين والعتبات ابناءه براعون ويقرون حق الشرع واعتراض الاسلام كما يرى ويقيم الاب لا امام ان يعلى وظيفة طالب لبلانها لثابت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع واتخاذ كسر قلوبهم والامام مربي تغلف الموتى باذن الشرع والشرع امر باقاعا ما كان على ما كان لبلانها الميت لا غيرهم اه قلت هذا مذهبنا وهو عرف المحرمين الشريفين ومصر والروم المعمور ومن غير نكير من ابقاه ابناء الميت ولو كانوا اصغارا على وظائف ابايهم مطلقا من امامة وضمانه وغير ذلك وامضاه على التقر والقران لهم بذلك وتقر بهم بعد وفاته عرفاهم ضامقوا لان فيه احياه خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد فى الاستئصال بالعلم وقد ابقى يجوز ذلك طائفتين ا كابر الفضلاء الذين يعول على اقتنائهم والانه اهل يرى زاده على الاشيا من كتاب التفرغ (سئل) فيما اذا كان لواقف وقفة به يصحون للتولية فهل لولى احد من الاجانب مع وجود التولية (الجواب) مادام احد يصح للتولية ليقن اقرارا لواقف لا يصح للمتولى من الاجانب كفى التوزيع من اوقف (سئل) فيما اذا كان يدمقر امان قبل القاضي فى وظيفة قراة ما تيسر من القرآن العظيم وهو مباشر لها ومتصرف فى معلومها فانها غير للقاضى انها شاعرة عن مباشر قراة ما عليه بناء على انها مخالفة فهل لا عبرة لانها مخالفة (الجواب) نعم كفى الخيرة وفى الاشياء ليس الامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف اه وفى الخبر يقى رجل عزل عن وظيفة تحتجته ولى رجل غيره شهد اهل الجهة بعد التوقيع ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود به بغير حجة هل ينزل ولولا للقاضى بقاءه على التولية اجاب قدس سرح العلماء به لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير حجة والقاضى ابقاؤه على وظيفته اه وفيما يرى رجل مات فتر والقاضى فى وظائفه جماعة ثم ان رجلا نهي الى السلطان امر الميت فتر وفى وظائفه بناء على شغورها بالموت غير عام بتر والقاضى السابق فهل العبرة بتر والقاضى أم بتر والسلطان مع انه اتماقر ومن بناء على ما نهي اليه غير عام بما فعل القاضي اجاب العبرة بتر والقاضى لا بتر والسلطان بناء

الى ما ذكر من الاجام بخصوص مسئلة الوصى المسطرة فى كتب آئتنا الاعلام واذا تقر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين موت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم وفاته معروفة ثم هلكت او انه وهى حياته لمستحقها فالقول اطالب بيمينى على الوارث البينة كما صرح به فى الاشياء وغيره ووجه ان الوارث يدعوا اليان يدعى امره اعارضنا مسقطا للضمات بعد تقرر بالموت والاصل علمه فهو يدعى خلاف الظاهر وشخصه يتسلب بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبينة على من يدعى خلافة والله اعلم (سئل) فلو رجل وقف على نفسه من بعد على اولاده الموجودين يومئذ والمحدثين من تازيحه الذكور والاناث لاذ كرمثل

حفظاً لا يتبين ثم على أولاد أولادهم على أولاد أولادهم ونسلهم وعرضهم أبدأ ما تناولوا بعلمنا بعد علم شخص الطبقة العلماء منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد البطون ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد له انتقل نصيبه إلى ولده أو ولد له ومن وجد طبقة العلماء واستحق ما كان يستحقه والده وأجد هذه عبارة الواقف من واحد من الطبقة الثانية عن ابن أبي ابن ماني في حياة والده بل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لو أدى ابنه معه أو استحقاق معه (٢٤٠) مع وجود طبقة هي أعلى منهما لم لا وإذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب

الميت ابنه ولا شيء لو أدى من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتهم فإذا انقرضت استحقاقاً ولم يعمل باشتراك انتقال نصيب الميت إلى ولده حيث ذلك كون الواقف قال على أولادهم على أولاد أولادهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاف جسمنا نقله عن الأئمة والنظار والله أعلم (سئل) في رجل حصل يثمه وبين أحته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهم بأساؤها له في الاستحقاق وقد كان استلهاً ما عساهمة سنين فوقف السلطان وأحرق الصلح بينهما وكتب الصلح بالساواة بموجب الشرط وكتب نفسه إرأه الاخت لاخ وإقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بقوى الأئمة بأن موجب شرط الواقف أن يكون لذكر مثل هذا الاثنين هل يعمل الإرأه والاقراء الجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب)

على ما تمى إليه كسألة الوكيل إذا أجاز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لو وجد من السطان تخصيص على عزل المقر وفالصادق منسحب على أمرتين خلافة فلا يصح اهـ ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشرط ولا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في الأشياء لكن قال يرى زاده يعني أن يقيد إذا لم يكن فيه فائدة للوقف أما إذا كان عزله خيراً للوقف عزله بكل جامع الفصولين ويؤخذ من مجواز إعطاء النظر لغير المشرط له إذا فعله بلا عزم عند امتناع المشرط له من قبول ذلك الأجل بشرط في الوقف حيث كان فيه نفع الوقف يؤيده قول المؤلف يعني صاحباً لا شياً فيه ما يأتي وشعبين الامتياز في الوقف ما هو الانفع والاصح للوقف كفي الحاروي القدسي ورأيت في النسخة مناصه ويختار في الوقف ما هو الانفع والاصح للوقف اهـ ثم بعد مدققة آيت ما يؤيد بما نقله في الحاروي الحسبي وتأخر عن وقف الأضرى فإن لم يكن من تولى من جيران الوقف قرأته البرزوق يفعل واحد غيرهم بغير رضى قال ذلك إلى القاضي ينظر في ذلك ما هو الاصح والأحسن اهـ (سئل) فيما إذا أدى ناظر وقف على رجل بأن يقر به في قراءة ما ليس بحد أحد له الناظر الذي قبله وأنه عيسى شرعى لعدم مشروطية التوجيه فقول إذا ثبت الأحداث وعدم مشروطية التوجيه يعمل بقرره أولاً (الجواب) إذا ثبت الأحداث لا يعمل بقرره لأن القاضي ليس له الأحداث بدون مسوغ شرعى فكيف المتولى وقد صرح في النسخة والولو الجنب وغيرهما بأن القاضي إذا قرأ قرأها لم يجد بغير شرط الواقف يعمل للقاضي ذلك ولعمل الفرائض تناولوا المعاد اهـ وحيث لم يكن مشروطاً للمتولى وجعلوا طوائف فتوجهه غير معتبر لأن بقرره وطوائف للقاضي للمتولى الذي بشرط له الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرط الواقف كما صرح به في الجبر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى (أمول) ذكر في الجبر أن تصرف القاضي في الأوقاف مقيد بالصلح فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فإليه يصح الإصلح طاهرة ثم نقل ما صرح في النسخة ثم قال فإن قلت في بقرره والفرائض مصلحتك يمكن خدمة المسجد بدون بقرره بان سبأ حرام للمتولى فإرشاه والمنوع بقرره في وظيفة تكون حقاًه والناصرح فاضحاً بأن للمتولى أن يستأجر خادماً للمسجد بأجرة المثل واستفد منه عدم صحة بقرره القاضي في بقية الطوائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالأولى وحرم المرتبات والأوقاف بالأولى اهـ كلام الجبر فتدبر ثم هذا كله في غير أوقاف الملوك والأمراء لأنه لا رأي شرطها كما صرح في بيان المولى أي السعود (سئل) فيما إذا وقف رجل وقلعاً على جهة بقرره وجعل فيه وظائف وشرط توجيهها بقرره وبذلك المتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية فغيره غير بقرره وظفته لعدم وجوب بقرره وبراءة عسكر بنفوجهم المتولى الوقف المشرط له ذلك لكونه عرض بذلك الدولة العلية فتوجهها السلطان عز نصره لكونه بقرره وروى صدور أمر شريف بعدم العمل بالقرره لذكور والبراءة العسكرة بالرقومة فقام بقرره وبما عرض بذكره في ذلك بدون وجه شرعى فهل يمنع من معارضة في ذلك أو يعمل بتوجيه المتولى والأمراء الشريفة السلطاني (الجواب) نعم (أمول) ومثله في انصاري بحث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن بقرره بالوظائف الناظر فهل يكون بقرره فاجاب

الارأه والاقراء في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال العزازه في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلحين ولأية المتابعين وكتب الصلح وفيه أمر أكل منهما الآخر ص دعواه أو كتب وأقر الذي أن العين المذمومة عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمتين وأراد المتضمن أن يعود إلى دعواه قبل لا يصح الارأه السابق والمختار أنه تصح الدعوى والارأه الاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولذا هذا اختاروا أئمتنا وأروم أن رسم الارأه العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستثناء بأن بقرره الحصم بعد الصلح ويقول بأنه إرأه إرأه عام غير داخل تحت الصلح أو يقول بأن العين له إقراراً غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن ما كلو حكم بطلان

هذا الصلح لا يمكن للمدعي من اعادة هوانه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حنفية ما شرعت المعاملات والمناكحات الانقضاء
الخصام واطفاء نيران النفاق اه فقد علمت انه حيث لم يوجع ما يدل على استئناف الامور والاقرار بطلان بطلان الصلح والحال هذه والله
أعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعى فما حكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان
كان من ماله الوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه (٢٢١) لو لم يضر فان أضر فهو المضيع لئلا يله

لا يملك دفعه لئلا يضر
الوقف ولا الانتفاع عما فيه
من التصرف معه بارض
الوقف فقد ضيع ماله وفي
هذه الصورة فسق المتولي
ويستحق العزل لتعديده
بهذا التصرف وأفتى كثير
بانه يملك الوقف باقل
القيمين من موزع وغير موزع
بمال الوقف في صورة الضرر
وان كان الباني غير المتولي
فان كان باذن المتولي
ليرجع فهو وقف وان لم
يكن باذن المتولي فان بنى
الوقف فهو وقف وان لنفسه
أو أطلق رفعه لئلا يضر
بارض الوقف فان أضر
الحكم ما تقدم ذكره فقد
علمت الاحكام كلها في هذه
المسئلة والله أعلم (سئل)
فيماذا بنى أحد المستحقين
في الوقف عليه على سلطه
من بيوت الوقف لنفسه بغير
اذن ناظر بمحارمة من نقض
الوقف بحيث لو هدمت
لا يكون لعبهرا قيمة هل
لناظر منع من الانتفاع
بها وتجري في جلة الوقف
على شرائطه أم لا (أجاب)
نعم لناظر منع من ولحقه

ولاية القاضي في تقرر والوظائف مستأجرة الناظر الشروط له التقرر ومن الواقف فلا يصح تقرر والقاضي
معوايه أعلم اه (سئل) فيماذا كان يذناظر اعل وقفا أجده فقضى عن التقرر في مرض موته لعمره
المستحق في الوقف الا هل ذلك لئلا يضر في ذلك قام بعض المستحقين الا تعارض عمراني ذلك أنه
قرر في الوظيفة من محلول في بدعده فانه فهل يقدم التفرغ ويمنع المعارض (الجواب) نعم (سئل)
فيماذا وقف في القاطن ببلدة كذا عاقرا له بعضا في بلدته المزبورة وبعضا في دمشق وشروط التولية
على الجسم لقوته تقرر ذلك واحد بعد واحد من عادتهم انهم يقيمون مقامهم في جلا في تولية
الوقف السكان بدمشق وهم في بلد تجدهم بعد ادب ينهوا ويعرضوا لهم لحضرة السلطان عن نصره
ويطلبوا منه نصب الرجل فيما ذكر في نصه بموجب رابعة تقرر في دمشق رجل عوج براءة
سلطانية بعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرره قاضي القضاة بدمشق
على ما ذكرنا لا تتصل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف بدمشق بما فيها حفظ والمصلحة فهل يصح
ذلك (الجواب) نعم لان الناظر التصرف في الوقف بما فيه حفظ والمصلحة بحث عرض المتولى الشروط
له النظر السلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكور ومتوليا على الوقف الذي بدمشق فاقامه السلطان
من نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الى كماله عن الشروط له بدلالة الانتضاء وهي جعل
غير المتولون منطوقا فاصح الكلام وصونه عن الانتفاء فيكون عرض المتولى الشروط له ذلك كانه قال
وكتبت في قاضيه عن في ذلك وقدمت صدور الشريعة في التوضيح للانتفاء نحو اعتق عبدك عنى بالف
فصار كانه قال بع عبدك منى بالف وكن وصي لى في الانتفاء فتصرف المتولى المذكور بجميع ولا سيما وقد
قرره القاضي في ذلك لكون الناظر غائبا بنى بالوقف عن الضياع في الايعاف ولوجعل الولاية لتعاليه
أقام القاضي مقامه جلالا ان يقدم فاذا قدم تروا له والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف
غاب وترك الوقف لا وكيل يباشر عنه وتصلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشره هل للقاضي اقامة قيم على
الوقف بغية ناظره الى ان يقدم ويسوغ لقيم التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه (الجواب) نعم
والمسئلة في الخبر ية من الوقف فلا عن الاسعاف (سئل) فيماذا صدق ناظر الوقف لرجل بنى على الوقف
وأقر به هل يكون اقراره صحيحا أولا (الجواب) اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى التجازية
لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار المتولى على الوقف لا يصح اه
ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوق من الاحاق والتصادق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار
الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي فتاوى الخبر ية من الوقف تنكول الناظر واقراره على الوقف لا يصح اه
(سئل) فيماذا اقر الناظر انه موصل من زيد بلسوق اقرار الوقف الجارية في نواجره فيما مضى الى سنة كذا فهل
يؤخذ باقراره (الجواب) نعم (سئل) فيماذا اقر ناظر وقف أهلى مختصر بغيره وفي جماعته من
ذرية الواقف بان هندا الاجنبية تسحق من ريعى كل سنة كذا من الدراهم وآمن من أهل الوقف وهم
ينكرون ذلك فهل اقرار الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقطاع ثنى عليهم من استحقاقهم من

بجملة الوقف وارجاءه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع عما أنفق على العملة ولا على الحص والطين كاهو صريح كلامهم في الاستحقاق
والله أعلم (سئل) في علي بنارية في وقف هدمت فاذا ناظر الوقف لرجل أب يعمره من ماله فعمره من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة
لوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب) اعلم أن عمارة الوقف بادن متولية ليه جرح عما أنفق نوجب
الرجوع باتفاق أصحابنا عما أنفق واذا لم يشرط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما ذكروه كعمارته فيقع
الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والحاوى الزاهد بالرجوع وان لم يشرط ماذا كان يرجع بمقتضى منعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل)

في جناحه وشبهوا حالنا على بناء وقف تعديا هل يؤمنون بجمعه (أجاب) نعم يؤمنون وفيه ان لم يضر بالوقف فان اضر فهو المضاف له
فلينزل من الزواله وقد صرح علماءنا بأن لناظر تلكه الوقف متزوعا وغير متزوع بحال الوقف وقد انفق علماءنا على انه يفتى بكل ما هو انفع
للووقف وأقوى علماء المتأخرين باجرة المثل في منافع الوقف اذا انحبس فيقضيهما في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
بيتا بوا بالقيمة بثمن معلوم فاشتغل بتغيرها (٢٢٢) معلوم لم يكن به لعدم صلاحية السكن وباعها واشتق لجهة وقف فهل يلزمه اجرة

ألم لا لعدم تصور الانتفاع به
ارباع الوقف بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دعي متولى وقف على ز يمتولى
وقف برا خ وقف عمر وبان وقف عمر وجا في وقف البراء من ز يمتولى وقف عمر على المدعى فهل يكون
غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر ناظر وقف أهل بان مستأجر حانوت الوقف يستحق على الحانوت
الز يور وقبلة معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون اقراره على
الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية (سئل) فيما اذا أقر الشرط له النظر في الوقف
أن فلا يباستحق منه ماله وصدة فلان فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كلب الاقرار
أقر الشرط له الربيع أنه يستحق ماله ماله وصدة فلان فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر الشرط له النظر في هذا
اه وذ كره في الاشياء في مواضع (أقول) ومرا الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل)
فما اذا وقف ز يداره على نفسه ثم على بناته الاربع ثم ثم شرط النظر لنفسه أمام حياته ثم تصادف مع
أخوه على أن سلكه معناه مشترك بينهم أن لا تأثم مان عن بناته المز ورائت وريد أخوه أخذ حصتها
من المسكن فيقتضي المصادقة المذ كونه واقرا أو صحيحا بذلك فهل يكون اقرار الناظر على الوقف بعين من
أغنياء غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقفي كطب وقفه أن من مان من الموقوف
عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من بيع الوقف إلى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك
وتصرف النظار والناظر المعترف بذلك والآن أنكر الناظر المعترف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ
بافراوه لا تصرف المذ كونه ولا عبرة لا تكاره (الجواب) نعم يؤخذ باقراره الواقف بشرط الواقف ولا عبرة
لا تكاره (سئل) فيما اذا شرط واقف وقفه على نظره وقفه للأرشد فالارشد من الموقوف عليهم وقول
الأرشد منهم فقرار الوقف وثبتت أرشدته بالوجه الشرعي ثم فرغ من حصته عن وظيفة النظار الز يور بعض
الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض عام فهل يكون الفراغ الز يور غير صحيح (الجواب) نعم
رجل آل له النظر الشرعي على وقف جسد وقد ضعفته عنه عن القصد على الوقف المذ كونه فهل له أن
يأذن لأحد أن يعذب عنه هل الوقف المذ كونه بقبضه أم لا وهل له أن ينزل لأحد عن النظر أم لا
الجواب شيخ الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستبمس فيه العدة والكفاية ولا يصح تزوله عن النظر
لشرطه ولو عزله فليس له يعزل وواقفه شيخ الاسلام الحنبلي والشمري المالكي والحنفي فتاوى
الطرابلسي من الوقف جمع شباب الدين أحمد الشهير بالشلي (أقول) وفي الاجماع على جواب عن سؤال
فانبروا الناظر كونه شرط الارشدة ما تصادف لا تكن المرأة والفرد غلها معاملة للمرأة الفارغة
في الارشدة وفي كونه من ذرية الواقف لا يصح فرغها لها ولا تصرف بها في النظر وان عزلت نفسها تعزل
ولها الطلب بعد العزل اه ومقتضاه ان الفر وغل لوساوي الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية
يصح الفرغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البرازية والمنظومة المحبة وغيرهما أن الناظر انما يصح
تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا الاذا شرط له الواقف ذلك فماله ثم نقل المؤلف عن الفتاوى
الرحبية ما تصدق في الملو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده للأرشد من الموقوف عليهم وما نصيب

ألم لا لعدم تصور الانتفاع به
مع ما ذكر (أجاب) لا تلزمه
له اجرة والحال هذ لان
قولهم ضمن منافع الغيب
صريح في اشتراط تصور
المنافع ومع ما ذكر لا تصور
والله أعلم (سئل) في رجل
وقف وقفا على نفسه ثم من
بعد وفاته يبدأ الناظر على
ذلك والمتولى عليه بمعاونه
ثم يصحان على لكل واحد
من أصلها قدر ما علموا وما
فضل من الربيع لبيت فلا نة
وبان وجد من أولاد الواقف
استند ثم لا ولادهم وأولاد
أولادهم وتسلم ولد النظار
دون ولد البطن ثم ليس
لا ينقطع شرط الناظر
لنفسه وبعده لشقيقه وبعده
لبناته المذ كونه ثم للأرشد
من ذرية الانتفاع آل
النظار لرجلين من ذريته
لا أرشد بينهما فقر القاضي
معهما من الز يور متوليا
غير الناظر بدلو مختلر إلى
أن قول الواقف يبدأ الناظر
على ذلك والمتولى عليه
بمعاونه اقضى ناظرا
واقضى متوليا غير فهل
يصح تفر ومتوليا غير

الناظر بعلوقة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بناء على الوقف بناء على لعل الواقف الفاضل عن المصارف المعسة القاضي
للأولاد والذرية ولم يصح عن متولى غير الناظر عليه بعلوقة وهل يستفاد من كلام الواقف المذ كونه جواز نصيب متولى غير الناظر أم لا (أجاب)
لا يصح تفر بمتولى بل يوقع الناظر من المذ كونه لانه احداث وظيفة الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف
مقارن التولى للناظر لان هذا من باب حفظ النعت على النعت والمنعوت مقصد كالأختي ولذلك اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز
للقاضي التصرف إلا بما فيه مصلحة الوقف ولا يصح في جعل متولى بحال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا بان منسوب

القاضي لا يستحق ما قرره الأعلى جهة الامن لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا زاد له بل هو المثل هذا لو لم يكن الواقف ناظر اذ اذا
عن لا يجوز لغيره ان يبيعها او يعجز عنه فكيف مع ناظر ينسحق ان النظر بشرط الواقف وبمعلن بلا حرج ولو كونها
من أهمل الاستحقاق في الوقف يعرضان على القائم بمصالحهم غير مقابلة بقدر متول بعاقبة هذا القول له احدث من العلماء فيصير دما تناوله
من العاقبة على ذلك الجهة الوقف لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض قراح وقف (٢٢٣) على العمارة العامة بالقدس الشريف

يزرعها لو جمل ويؤدى حصة
الوقف من الخراج منها
هكذا مرة تدعى عشر من
سنة ومات المزارع وصار
وارثه يفعل فيها كفعله
والان مر شخص بزمعانه
كان من ارضها فيها غمر
من الزمان وريد ان يباعها
من يده واعطاه القيمة
له ذلك بغير ان يتولى
الوقف المذكور أم لا وهل
ذلك أرض الوقف موضع اليد
عليها من اربعة أم لا (أجاب)
أرض الوقف لا تملك بمثل
ذلك فلا تباع ولا تورث
ودفعها الى المزارعين موقوف
الى متولها وليس لزريعتها
مسدة ثم عرف به عثمان
يشرف فيها بالدفع لمن شاه
اذ لا حق فيها كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في أرض
وقفها المكها على ذر ثم
على جهة تولا ينقطع غلة
واستغلا لاسر الاستفاعات
الشريعة دفعها الى الناظر
لزارع يزرعها بالحق
ذلك المزارع يدفعها لزارع
آخر بمال يأخذ منه في
مقابلتها أم لا ولناظر دفع
يدها ولا يصح بيعه ولا

القاضي احدثهم ناظر والحالة انه صبي والارشد فهم امرأته لتستحق النظر الا تدونه أولا (أجاب) حيث
انتظم أفضل التفضيل المعروف بلام الجنس المذكور والاشي الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأقبحه مثل المرأة
الرشيدة تستحق النظر وحدها لانها صاها حدى الرشيد المذكور وأعمه والرشيد المذكور في القرآن
الغالب كونه مصحفا ماله فقط كما هو عليه في كتابنا بخروا ما في الوقف فقال صاحب العرفه ان الظاهر
صلاح المبال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشيد المسمى الآخر يقرب في الصبي بخلاف المرأة والحالة
هذه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا ثبت في وصية جبره أنه ارشد منصف قظر اوقاف اجدادها
بالبيعة الشرعية كما ذكر في النظر عن رفعه و بعد اعتراضها بشرط الواقفين الارشدة يتم ادعى عمرو
الات أنه ارشد من يذوقه قبل بيعة أم لا (الجواب) حيث أثبت يدارشدة يتفق وبجملته بالبيعة
المزكورة وحكمه بها وقر في ذلك ولم يصد عنه بعد ما هو وجب عزله بحكم بقاء ماله وجد المزيل ولا تقبل بيعة
المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينقل الى غيره ولم يتعد قال في الاشياء من القضاء المتضمن على
حاذية لا تسمع دعوى اولها بيعة الا اذا ادعى تالي المالك من المدعى أو التنازع أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره
العمادى اه وفيه ايضا منه أى بيعة سبقت وقضى به لم يقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا
تضمنت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بوجه الشرع لا تنقض ولا تعاد وفي حواشي السيوطي
من الوقف لو شرط الواقف بصفة أفضل التفضيل كالصاغ والارشدة وثبت الارشدة بتوال الصلحة ل واحد وحكمه
ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو ارشد لم ينقل له الحق لان العرب قل فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء
والام يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدمت عبارة السيوطي باسبغ من ذلك أول هذا الباب وكتبنا
عقبها عن الجور والخصاف والتأنيبية انه اذا صار الفضول أفضل تنقل الولانية له وكان المؤلفم والنقل
في مذهب حتى الى المذهب الغير ومعلوم ان مذهب الالافى على مذهب وجوه مذهبنا وهو العدل انه
يلزم على ما مر مخالفة شرط الواقف الذي هو كس الشارع فبما لو أثبت امرأة مثلا ارشدة بى على صبي
بانح الصبي وصار عالما عاوقا بامو والوقف يباشرها بنفسه فاذا على تحصل غلته تقبلا افضل منها من كل
جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقصدا عليه في حاذية فوايه أن هذه حاذية أخرى
لانه قضى عليه في حالة تجزؤه وعدم رشده وهذه حاذية أخرى على أن ما عزا الى حواشي السيوطي قد اعتمد خلافه
العلامة ابن حجر كما أثبت في فتاويه تابعيا في ذلك لرواى من أنتم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا
فقال لو شهدت بيعة رشدة بى ثم اراد أن يثبت ارشدة بى فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن
بينهما بحيث لا يمكن صدقهما معا فاشترى كهما وان طال فمقتضى المذهب
أنه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا امر متعدي اه وبيان اجر هذا التفصيل على قواعد مذهبنا انه
ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها ارشدا فاشترى كالان أفضل التفضيل ينتظم الواحد
والاكثر كما هو من كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر وعندنا أن البيتين اذا تعارضتا سبق الحكم بأحدهما
لفت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صاها الات ارشد من الاول فتقبل

فراغهم ورجع المزارع الثاني الى المزارع الاول بعد دفعه من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا زرعها ولا ملكها للمزارع ولا
تصرفه فيها بالفرع من مذهبها بل يدفعه مزارع آخر ليزرعها لنفسه لان انتفاعها بالثابت باذن ناظرها يجوز حتى لا يجوز له الاعتراض
عنه بما اذا أخذنا في مقابلة الاعتراض عنه بستره منه صاحب شرعا والوقف يحرم بيعه مما قاله تعالى يمان من ذلك والله أعلم (سئل) في
أرض وقف حاربه في مغر ذي بني هبارا وقرس اشجارا وصار زرعها شربا وصيغها باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه باده عن عشر سنين
هل لاحد ان يرفع يده عن ارضها كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في القنية (رح) هل حق القراري أرض وقف أو

سلطانة تصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد قال قال الرضى الله عنه قول (ي) أحوط وقد ذكرناه في بحث حق القرار في الوقف ثلاث سنين فكيف يمكن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المذخولة فيها كذا وهو البناء والاشجار فلا شبهة في منع الغير ان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدمته اذا تركها الاختيار والحاصل انه أحق بالانتفاع به من غيره والحال هذا والله أعلم (سئل) في وقف على قريان له متول وكل ذكيا لمرم مقامه (٢٣٤) في التقاضي وبمباشرة قسم الغلال الصفي والشورى وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقوف على

الحكام وارسال القصاد ونصب المبشرين وتخلص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكله غايمة مطلقة مفوضة لآرائه وسائر الموكل وتصرف الوكيل ككله مفوض اليه فهل تكون يده بأمانة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع الشريف هل يصلح لجل قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه لا يبدل ذلك المال يكون ضمانه أم لا (أجاب) صرح الخفاف بان القسم ان وكل ذكيا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنني الحصر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به فموضعي وقال يكون المال في يده بأمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كموكله وفي دعوى الهلاك وحيث علم له التوكيل وناب الوقف

وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتمد هذا الخبر بالرفد (سئل) فيما اذا كان له يدو نظفة اذ ان في جامع كذا بناء للمسلمين من وقف الجامع بموجب تقرر فراض شرعي فخرج عن بناء الذي فاض شرعي لاشيون قررهما فباوا واعطاهما جهة ترويا بأمرهما مدة ولا تان قام عمرو بعارضهما فباوا اعمالا ترويا صاحبها الاول كان فرغ غده فباع قبله ما الذي جماعه ولم يكن ذلك بين يدي فاض شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر لاشيون فقط (الجواب) العبرة بالفراغ الصادر من يد لاشيون المذكور بين يدي القاضي الذي قررهما في ذلك دون ما زعمه عمرو من الفراغ المذكور قال في الرسالة ان ينييه فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانعه ومبناها من أسقط حقه من وطيفة لاسقطه وكذا من فرغ عن وطيفة ولم يكونا بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاضي فتاواه ائني يسقط حقه بالفراغ لغيره وان لم يفر والنظر المنزوله ولم يستند الى النقل ونحوه في ذلك اه ونقل ذلك السيد احدى حواشي الاشياء وائني بذلك الخبر الى المي (سئل) فيما اذا كان على زيد تيماء فرغ عنه لعمرو بمبلغ معلوم من البراهم دفعها ليدم ان السلطان أعزاه الله أنصاره لم يقبل فراغ عمرو وأقبل على تيماء كما كان وريد عمرو والات الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذي دفعه فهل يسرع لعمرو ذلك (الجواب) نعم يسرع في ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيماء المزبور ولم يقبل السلطان عزضه فراعهم وأقبل عليه والمسألة في الأخير بمن الوقف في موضع ثم قال فيها لان مجرد الفراغ بسبب مضيقه قد كره في الاشياء أو طال فيها الغش (أقول) ظاهر تقييد المؤلف الرجوع بالحشية المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغ عمرو وهو حاصل ما ذكره السيد اجد الجوى بحشى الاشياء أن بعضهم قال لا يجوز الاعتراض عن الوظائف لمال لانه وشؤون العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم الكثر استخرج من ذلك من فرغ ذكره السرخسي في ميسوطه مذكوره ثم ذكر عن شرح المنهاج للنسب المي عن واليه انه ائني بصحتك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الأخيرة بأنه لا يصح وائني به مرارا قال لان القائل يجوز منه على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الاشياء الفتوى على عدم جواز الاعتراض عن الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتراض عنه كالاعتراض عن حق الشفعة اه وأما اذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لخدمة واعام أو ابرار من مناصه فلا قائل بالرجوع اه ماقا الأخير بمن الوقف لمضام ذكرفها أول سلك الصلح فرعا عن البراز يتوغيرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز التزول عن التيمارات وان المنزوله يرجع لمقدم ككله ظاهر وان كان تزول عنه لان نفسه الخروايت خطا بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام على أئني معنى السلطة ما وافقتموه بالنزك (يذكر برامعه خطيب أولان عمرو خطا يني كسندويه فراغ ان ينيك البيوت ايكو زغر وشو وروب عمرو وني خطا يني في فراغ ايلسز يدمبلغ من بوري عمرو ن استرداه فادار اولوي (الجواب) أولور اه (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن وطيفة كانت عليه بعض معلوم من البراهم دفعه وله ثم أبرأه ابراءا على يني شرعية ومضت مدة ولا تين يدمعروا لرجوع بديل الفراغ على زيد متعللا بعدم مجيء برامته جهوان الغير أخذها فهل

نا بقول يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاصحابه عليه بما سأل الرضى ومن المعلوم أن الوقف يستقي من الوصية اذا خصوصا وقد اذن له حاكم الشرع الصرف ومضى أمر الحاكم على الصحة فتقول اذن لما راي من المصلحة للوقف والفقير في الوقف ما هو الاصل في جميع أمورهم والنظر على ما ذكرنا كسيرة مستندة في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على واديه ثم على اولاده هماغز في الوقف اشجار وقت السيد الخليل عليه وعلى نيشا وعلى سائر الاشياء الصالحة والسلام افقر الوقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم كما يلزم به بعد دعوى شرعية قبضه أو شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جواز بيع الوقف على نفسه أو بسبب

صدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب غلظ زرعها أصلاً كما هو مذهب الأعلام الأعظم يجوز بيعه بغير ذلك (أجاب) نعم إذا حكم ما كمرى ذلك نفذ لأن هذه فصول تختلف العلماء فيها واستخالفوا في تلك المسألة ولا اجتماع كما نص عليه علما فافادته والله أعلم (سئل) في ما طرأ على أرض وقف جرت العادة زرعها بالحب كالرعي مثلاً وهب لبعض من أربابها خاصة الوقت منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما يجوز زهبة الوصي والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع (٢٢٥) انقاض الوقف من جبر وطوبى وخسب هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز

الافى موضوعه من عند تعذر عوده لعله وعسده خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عبارة فرجعنا ثبوت ما نص عليه (سئل) من فاضى دماط في حادثة اختلاف فيها قنبا جماعة بمصر في واقف وقف وقعا على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمر ثم على أولادهم ثم على أولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على أن من مات عن ولداً أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وإن سفل فأن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل الى أخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على رعيته مات الواقف وتناقل الوقف ذريته بطناً بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فانت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثمان عن غير ولد ولا ولد ولد ولا أخوات وكان من جملة المستحقين حالا فاطمة ثم زيد وعمر

إذا ثبت الإبراء العام المذكور وليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا غرر بغير علم وعن عثمان معاوية في جوابك العسكر بين بغير عوض وأجاز ذلك من له التكليف عليهم ثم مات الفارس عن وريثة يكونون عمر الأوجه شرعي أن يدفع لهم مبلغاً من الدراهم عن عثمان فهل لا يلزم عمر ذلك إلا بوجه شرعي (الجواب) حيث حال المأذون لا يلزم عمر ذلك (سئل) في ما طرأ على وقف أهلى سافر من دمشق بعد أن وكل رجله جلا من مستحق الوقف أهلاً للقيام منه بما لحقوا به من طاعة عامة أو شيئاً من نفسه أو كبل عنه بموجب جهة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم أو انتهى اليه وأن طيفت بالنظر الى ضرورة شاغرة عن مباشر مباشرها أو طلب منه أن يشر وفيها الشغور وهاجر وفيها ما يعلى انما له الخالف لى نفس الامر مع وجود التوكيل المذکور فكيف الحكم (الجواب) لا تعدل الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما والنمى هو الوكيل على أنه يجرى السفر لا يصير شاغراً ويحتج بالثبوت على الانتهاء الخالف لم يصادف المحل الشرعي (سئل) فيما إذا كان زيد ذكراً وكافياً مسجداً بقاءه عمرنا تابعه في ذلك مدة معلومة وجعل له تقديراً لأجرة معلومة ما شرها عمر وفي المدد المذکور وهو بدم البتة ما جاز بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل ذلك (الجواب) نعم ونقلها في البحر والخيبة (أقول) ذكر العلامة البيري عن المفتي أبي السعود أن الاستنباط نصح فيما قبلها كالنذر يس والافتقار فيما قبلها كطلب العلم واقرأه وذلك بشرط العذر الشرعي وكون النائب على الأصل أو غيراً منه فتصعق الى زوال العذر لأن المعلوم بتمامه يكون النائب ليس للأصل معه الآن يتبرعه النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يجوز حوله شيء من الخوف والحياء اه وأقره البيري والذي حرره في العمر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لأن الاستحقاق بالثبوت ودرجته يستحق الأصل السكل أن على أكثر السنة ولو عين الأصل للنائب شيئاً فالظاهر أنه يستحقه لأنها الجارة وقد وفى العمل بنص على قول المتأخرين من جواز الاستحقاق على الإمام والتدريس وتعليم القرآن وصرح الخلفاء بأن القيم أن يوكّل ويكلفه بقرم مقامه أو أن يجعل له من معلومه شيئاً كذا في الاسعاف اه وهذا أفتى الخبير الرمي ولعل محل ما مر عن المفتي أبي السعود ما إذا أتاه ولم يعين له أجرة ولم يعمل الأصل أكثر السنة لأن المقر في الوظيفة قد أقامه مقامه يستحق معلومه كالقرم فيها أصالة بخلاف ما إذا جعل له أجرة معينة من معلومه فليس له أن يدعى ذلك فليتنامل ثم لا يخفى أن هذا كما إذا كانت الاستنباط بعد شرعي والأصل يستحق شيئاً وليس من العذر عدم أهلية مباشرة الوظيفة لأنه مع عدم الأهلية لا يصح تفرع عنها فلا يستحق شيئاً كالحرف في أوائل الثالث من الاشياء وحيث فلا نصح أتابه وغيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم هذا هو ما سألنا في جوابه المؤلف تبعاً لجدولهم في شعبة الفتاوى وقد أتممتي مجموعته منسلا على الترتيب كفى أمين قري المؤلف ونصه فيما إذا كان لؤذ في جامع من مراتب في أوقاف شرطها واقفوها هل في مقابلة ادعية يباشرونها الواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذين لهم نواباً يقومون بالاذان والادعية المذكورة وهم فهل يستحق التواب المباشرون والاذان والادعية المذكورة بالمرتبات المرقوم متدون بالجماعة المذكورين الجواب نعم كتبنا الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب كماله جدي المرحوم

(٢٩ - فتاوى سامية) - اول (وحضرة وطبقتهم فافادوا طبقة فاطمة فتنازلت فاطمة معهما في حصص تدعى فاطمة أنها أقرب لزديفهي أحق وعمر وخصصه ثمان على الطبقة واثمنا عليه أحق منها كجهو مقضى قول الواقف تحجب العليا السفلى واقتضاها به علم منسكاً بعلو الطبقة ثم أفتى عام آخر بانتقالها الى فاطمة متمسكاً بقرينته وكوثرها شاركه في الاستحقاق خاصة لتكونها من أصل واحد وهو هند وأن ما دعيه من غير من علق الطبقة بمنوع بان حب الطبقة لعليا السفلى لم يحل على حبها الأصل لفرع بدون فرع غير فيما إذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولداً انتقل نصيبه اليه كونه العلامة بن تميم في الاشياء وأن انتقال حصصه يدانها

دون خصصه وعمره وإن كانت أعلى طمة لتكون ذلك أعجب بفرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن قرعه ولعدم تخفى
 بحسب خصصه وعمره لها كإحدى الأقسام وكون كل من خصصه وعمره فاطمة مشاركتين في الاستحقاق غير أن مشاركة خصصه وعمره فاطمة
 ومشاركة فاطمة متعاقبة فعل الحال كان زينب والبز يعلم وجود أن حصتها انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأقوى بعض
 العلماء ينقض القسم في هذه القضية (٢٢٦) ورجوع حصته ليدل بالوقف وتوزع بها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة

واختلاف هذه الأقوال
 (أجاب) لا يشك شك ولا
 برزاني أن نصيب زينب وعمره
 ينتقل إلى أعلى الدرجات
 من أصل الوقف بالترتيب
 المستفاد ثم المؤكد بقول
 الواقف طبقة بعد طبقة
 ونسلا بعد نسل ولم يستثن
 منسوبي من مات عن ولد
 أو ولد ولدان سفلى ومن
 مات عن أخوة وأخوات
 وقد صدق على زيد ذلك لأنه
 لم يمت عن ولد ولا ولد ولد
 وصرح بكثير في مثله بعوده
 إلى الطبقة العليا لأجل البطن
 الأعلى البطن الأسفل في غير
 ما استثناء الواقف فينتظر
 إليه وبعول عليه بصريح
 كلام الواقف من غير تردد
 ولا توقف والواقف قد
 اشترط الترتيب في الطبقات
 وأكده وهو عام خصصه
 بقوله عن أي من مات منهم
 عن ولد أو ولد له في قوله
 احتل إلى أخوته وأخواته
 المشاركة في الاستحقاق
 فيبقى ما وراءه هذين على
 العموم وهو استثنائي من
 لم يمت عن ولد أو ولد ولا
 عن أخوة وأخوات فيكون

أجاب والله الموفق لصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور
 عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامداً فندى عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلنا على لفظه حيث
 شرطه الواقفون المذكورون لباشرهم باستحقاق التواب المباشر واللاذنان والادعية المازورة المراتب
 المرقومة وتدون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط من لا على (سئل) فيما
 إذا كان لأخوين وطيفة عمل معلومة في جامع كإعلاء الهام المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير
 القاضي العام في البلدة المقوض اليه بذلك من قبل السلطان عز نصره وهما باشران لهوا ومصرفان بها
 وبما لهما بقضائه من المتولين واحد بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية من تقدم الزمان
 بلا معارض وتولى الوقف الآن تولي قام بعرضهما في الوظيفة وبكفهما الطهار براءة تشهد لهما بذلك
 زاعماً أنه لا يكتفي بقر راضي البلدة فهل يكتفي ومنع من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما
 ذكره معهما بقر شرعي تمتح التولي المذكور من معارضتهما في ذلك الأوجه شرعي (سئل) في وظيفة
 معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره لجامعة مصر وفي بني النديس بموجب براءة شريفة سلطانية
 ودافئاً قانية فهل يشترط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعبأ أحد منهم
 فيشرط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما إذا كان زيد بمسكة في أرض وقف
 سابقة تصرف فيها من تقدم الزمان ومات لأبن ولدهم دفع أرض الوقف مقوض إلى متوليها وأرض الوقف
 لا تورث (الجواب) نعم كما أجب بذلك في الخبرين الوقف (سئل) فيما إذا كان على صبي وظيفة
 تولي بمدرسة فيمن أوصى المذكور بقر راضي البلدة الغير المقوض له التوجيه أخوه الصغير بن في
 التولية المرقومة ثم عرض لدولة العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره وعرضه وجه التولية المرقومة لرجل
 يستحق من أهل العلم والصلاح فأم الآن ولي الصغير بن بعرض الرجل المذكور في ذلك متسكراً بقر راضي
 القاضي المازور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره ومنع ولهما من معارضة الرجل بذلك (الجواب)
 نعم وفي الفتاوى الرحيمة مسئلة عن خطي في قرع عن وظيفة بتدني تحليل عليه الصلاة والسلام إلى قاضي
 مصر القاهرة وجهها قاضي مصر إلى المقر وعه فهل يصح هذا القرع والتوجيه أجب حيث لم يكن قاضي
 مصر شرعياً له ذلك ولا في ولا يتمسأوا به ولا يعتد بتوجيه كانه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة
 قاضي ذلك التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذي وظيفة في مدرسة يكاتب متوليها دفع معلوم وطبقته من مال
 نفسه قبل حصول غلة الوقف وصورها إلى يده فهل يمنع من تكليف المتولي بذلك ولا يلزمه والقول به بينه
 في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف هند دارها على خطيب جامع معين وعلى إمامه وعلى زيد
 وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوباً لها ثم على جهة رضى ثم ماتت وصار أخوها ناظرًا
 على الوقف وصار زيد المازور خطيباً وأماماً بالجامع وتناول من ربح الوقف من الناظر المازور جميع
 ما يتحصنه ونافعة القراءات والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر وصار ابن أخيه ناظرًا مكانه وامتنع
 من دفع ما يتحصنه زيداً من جهة الامامة والخطابة من ربح الوقف بلا وجه شرعي فهل يؤمر بدفع ذلك

صروفاً لأعلى الدرجات كاتنا من كل العالم نص في كل فرد من أفرادها فإن كانت حصته وعمره من أعلى (الجواب)
 الدرجات ولا يشترط لهما في ذلك اختصاصه وإن كان لهما مشاركتين في الاستحقاق وإن كان هناك طبقة أعلى من طبقة مات فلا شيء لهما
 فيه للترتيب الشرعي وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذو كراتنقال نصيب الولد للدفوع وتفصيل ذلك الأصل فكان التمسك
 بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأتمها إلى عمره وحصته أعلى منها فهما أحق منهما كاهو مقتضى قول الواقف تعجب العلماء السفلى
 لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكونه عاود رضىهما على سائر المستحقين الوقف وليس في الكلام ما يدل على موطنه أن يقول أن انحصارها الدرجة

المصوبين للإمامة بالسعد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم ما تعتمد حضور الجماعة واختص هذا الإمام باسم المعين وقامان السلطان
بأولئك الأئمة فآذاسا فاحدهم لتعاطي النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتخصيل الاموال أو سافرا إلى مدينة
أسطنبول ونحوهما من البلاد القاصية لتخصيل الوطائف والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا وورعها طالت شبته فبلغت الحول
أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب (٢٢٨) بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا

فيسحق العقوبة وإخراج
تلك الوظيفة عنه أم إنما
يلزمه القيام بخص
منهم عند مرض أو سفر
وأجب أم كيف الحال
(أجاب) إنما يلزم المعين
القيام عن تركه ضرورة
شرعية تمنعه عن حضور
الجماعة بالكيفية إذا سافر
أحدهم لا ضرورة فحلت به
لا يستحق المعلول بل صرح ابن
وهبان أنه إذا سافر الحج أو
لعله الرحم لا يستحق المعلول
مع أنه سافر من عليه
فكيف عابس كذلك
وحيث كان لا يستحق
المعلول يستحق العزل
لا تركه الاضرار عاوه
لازم عليه محتوم به يعلم
ان المعين إذا ترك ذلك
لا يكون عاصيا شرعا ولا
يستحق العقوبة ولا إخراج
الوظيفة عنه لعدم الوجوب
لذلك وهو المرض أو السفر
الواجب ونحوهما مما يقع
غلبة الظن لرضاه من
حضره السلطان لقصد
الشراف به التخصيف على
العبد الضعيف لا يخفى
ما غير أحد هاتين الآخريتين
وقد صرحوا بأنه لا يجوز
عزل صاحب وظيفة بغير

حجة فلا يكون المعين واجبة بالتخلف في غير نزول ضرورة وموجبه أي للإمام الأصلي ومثل ذلك لا يترقب فيه فقده والله
أعلم (سئل) فيما إذا وقع بدو فقهه بغير إعلانه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد بن علي أولادهما وأولاد أولادهما وأولادهم
وعقبهم على الفريضة الشرعية لئلا كرم مثل هذا التثنية على أن من مات من أولادهم أو أولاد أولادهم أو أولادهم أو أولادهم أو أولادهم
ولما استحق والدهم ولو لم يكن استحقوا له ولو كان حيا من مات من غير أولادهم أو أولادهم أو أولادهم أو أولادهم أو أولادهم أو أولادهم
وذوي طبقته على الشرط المذكور بحسب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقرضت ٣ قوله أحد المفتي هو المهنداري الحلبي ٨٥ منه

ذو البروقف عليهم السلام بين لهما فبطل ولا حجب عند ذلك وقاضى من سعدت والواقفين من أولاد الذكور والآن على الشرط المذكور من جهة برتعة لمات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمود ستيتو وسام ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت ذى مريم ثم ماتت ستيتة عن ابنتي وبنتين وهم محمود ابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين وهم محمود بن ستيتة عن ابن وبنتين وهم محمود ومؤمنة وحاسكة ثم ماتت وساعتين ذى قضاء ثم مات ابراهيم بن ستيتة عن ابنتي وبنتين (٢٢٩) ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت

في السؤال والرد جهات الاتن أعلى البرجن ولا ينيل الى نقض القسمتم وجودها فلا يصرف تضيق قضاءها للعلو ثم جهتها وقول السائل أنت قضاء من أولادها لا تما فادلان الموجد أولادها لها ثابتة كملو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموقوف وقد كرهدهم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال عن ابن وبنت أعامت أو هما قبل استحقاق لثمن من منافع الوقف فانه فاسد والخال هذه لانه ان اراد الابان ابن الاخ استكفا فلا أع موجود حتما تقضيها العبرة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكرهما معا ليدفع لو ادعى ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان اراد الابان ابن الابن ليطعها فلا يناسب أن يقول عن أولادها والموقوف بنت أع لا ينحصر

قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعده السكك وموت واحد منهم لم يبق حتى ينقطعوا باجماعهم وفي منقطع الوسط الاصغر صرف على الفقهاء
 وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف وأنه أعلم (سئل) فيما إذا ادعى ناطر وقف على من كان ناطرا قبله مبلغ
 معلوم الوقف من الثمن ودسماء في دعواه أنه استهلكه حتى في ذنبته طه الوقف وطالبه له فاجاب بالانكار قائلا كان الوقف تحت يد مائة
 قرش بل على بستانه وخمسة وسبعون سلما تيا كانت بدمقرجل وقد أخذ القاضي (٢٣١) الفلاوي وجرحه جرحا جسيما فغير حق

وبغير وجه شرعي وما
 أمكن دفعهما من ذلك هل
 القول قوله بمنه في ذلك ولا
 ضمان عليه (لا أجاب)
 نعم القول قوله بمنه في ذلك
 ولا ضمان عليه وقد صرح
 علماؤنا بأبينة بيان الناطر
 على الوقف بدأ مائة لا يد
 عدوان قال في التخيرون وان
 باع الأرض فقبض الثمن
 فهل في يده فلا ضمان عليه
 ويكون الثمن عنده أمانة
 وأخذ القاضي وعونه
 المال كالحق للصوم
 وقد قال كثير من علمائنا
 المتأخرين عن قضائهم
 تسموا باسم القضاء وهم
 باسم الصوم أحق فلا
 يضمن حيث لم يتكتم دفعهما
 والله أعلم (سئل) في ناطر
 الوقف إذا تمعذر عليه خلاص
 الدين لعسر المتقبل يلزمه
 ضمان ذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزمه ضمان باجاء
 العلماء لأنه فصل ما هو
 مفروض عليه شرعا فكيف
 يضمن والله أعلم (سئل) في
 الناطر على الوقف الذي هو
 من جهة المستحق فيه إذا
 ادعى عليه شخص أنه من

آخر الوقف قال في الفتح ويزول الناطر بالجنون الطبق إذا دام سنة فإذا عاد إليه عقله عاد إليه النظر اه
 والنظر أن هذا في المشروطة النظر أمام منسوب القاضي فلا يتم ولو حل بالناظر آ فممكن معهما الأمر والنهي
 والاختصاص والاعطاء له الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يغير وجه الحاكم الاجتهاد طاهرة
 وان رأى أن يدخل معه جلا آخر فعل ومعلوم بأنه اسعاف من فصل فيما يجعل المتولى من غلة الوقف
 (سئل) في متولى وقف أذن لساكن دار من دور أن يعمر فها من ماله بطريق الاستئذنة على الوقف
 ومهما صرفه فيها يعطى من أجره في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون إذن من قاضي
 القضاة فهل تكون الاستئذنة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم ونقلها في البحر مفصلا (سئل) فيما إذا
 استدان ناطر وقف من آخر يملكان الزهرام لاجل الوقف لا إذن القاضي ويرد أخذ من غلة الوقف فهل
 ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا تصح الاستئذنة على الوقف إلا بإذن القاضي إذا لم يشرط الواقف للناظر ذلك
 قال في البحر المتعذر في المسذهب أنه ماله منه بدل يستدين مطلقا وان كان لا بد له من ذلك كان باعرا القاضي جاز
 والا لا (سئل) فيما إذا صرف ناطر وقف من ماله لم يسدواهم معلومة في مهمات الوقف ولو أزمه
 الضرورة به صرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعدما أشهد عليه ببنية شرعية أنه صرف ذلك بنية
 الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد إذن القاضي به بذلك وثبت صرفه وأشهد به على ما حكم شرعي
 فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر المتولى لو ادعى أنه استدان
 بإذن القاضي هل يقبل قوله بأبينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبولا لقولنا أنه براد الجوع في الغلة
 وهو أخا قبل قوله فيقال يدعى على هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذن القاضي بحرم عليه أن يأخذ من الغلة
 لماله غير الأذن من جوع وقد علمت مما قلناه عن قاضيان أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جديده في الوقف
 لا يكون من باب الاستئذنة لأنها منحصر في القرض والشرع بالنسبة على هذا فلو صرف المتولى للمستحقين
 من ماله لا يكون من الاستئذنة ولا الرجوع لكن قاضيان قيد بالانفاق على المرتفعة في جامع الفصولين
 بأن يشهد أنه أنفق لرجوع فوقع الاشتباه بالصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناطر
 إذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجي العلة لرجوعه إذا جاع العلة له يكون من باب
 الاستئذنة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له وأنه كصرف الناطر عليهم من مال نفسه فله الرجوع
 ان قلنا رجوعه اه أي ان قلنا رجوعه في مسئلة صرفه من ماله على المستحقين كإتي الاتفاق على الرمة
 وكتب في حاشيتي على البحر في هذا المثل أقول في فتاوى الحنفية ما نصه الذي وقف عليه في كلام أعجبا بان
 الناطر إذا أنفق من مال نفسه على عسار الوقف لرجوع في غلته له الرجوع دينه لكس لو ادعى ذلك لا يقبل
 منه بل لا بد من أن يشهد أنه أنفق لرجوع كما في ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك
 ليس من الاستئذنة على الوقف والالجاز لا بإذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحده بل يمكن من الاستئذنة فلا
 مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمار من ماله ثم الاستئذنة على الوقف
 لاجل الصرف على المسحق لتجوز وانما تجوز وهذا لا بد للوقف منه كالعامة وهذا ما ظهر اه كلام

جلا المستحقين فأقر بما ادعاه وأثبتت فيما سلف أنه نفذ أقراره عليه مناصو بشاكره فيما حصله إذا مات المتروك وانقطع استحقاقه منه بطل
 أقراره ويقسم على الباقي حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من بعده شيء أم لا (أجاب) نعم بطل أقراره ويعطى ما كاله وللقره باقراره
 الخ من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كاصرحه الناصحي في مختصر ومثله في التارخا منعت الحط وكذا في الاسعاف وغيره
 ومنع المقره لان المقر انما ينفذ أقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف ويجوز به ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره فبطل أقراره والله أعلم
 (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهم كوروا لا بالثقل كرم حقا لاثنين ثم من بعدهم

على أولادهم الذكور دون الإناث فمن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأحفادهم الذكور دون الإناث ثم على أن من مات لأبن ولد ولا ولد ولا بنتقل نصيبه إلى من في درجته من أنقرض أولاد الذكور وعاد ذلك ونقضي أولاد الإناث من ذرية الوافق ومن زوجته وأل الوقت على ابن ابن ابنه ومن هذا الآن من ابن بنت ثم الآن من بنتين وعن ابن آخر مجهول لا يعرفه استحقاقه بأنه في الوقت كذا فاشركه في حصته (٢٣٢) وبطل إقراره بعتوه عن أخيه وعتوته فهل يصر ما كان يستحقه والمقره إلى عتته أم لا

الحائز وبالحاصل أن اتفاق المتولي من ماله على الوقت ليس من الاستدانة المتوقعة على اذن القاضي لانها منحصرة في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن اتفاق ما ذكروه كاففاته ولا وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضي أيضا وتقدم أول الباب الثاني عن القنية ما حصله اذا عمر المستاجر بأذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستاجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقدر الرجوع باذن القاضي وأقرب مما في القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كراي في بقائه في وقتها وبطلان ما في العلامة الخبير الرمي حيث سئل في عليته بقاءه في وقتها ثم خدمت فاذا نظر الوقت لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقت بعد منازعة الناظره فما الحكم في ماله الذي مره بانه على عمارتها أجب اعلم أن عمارة الوقت باذن متوليه يرجع بما أتفق في حيا الرجوع بانفاق أصحابها واولا اذ بشرط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما ذكروه كما مره فيقع الخلاف فيها وقد خرم في القنية الحواشي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة إلى الوقت اه فلم يقدر أيضا باذن القاضي مع قصره عما استظهرناه من أن فعل ما ذكروه ككفله وما ذالك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قرأنا وما يظهر من ذلك انه اذا أذن للمستاجر بعمارة دار الضرر به ليكون مأثقه مرسدا على الدار وجهته الوقت يكفي ذلك بلاذن قاض ولا حاكم قاض حنبلي وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا من قبله فليتأمل في ذلك وفي الفتاوى الخبير يستدل فيما لو أذن متولي الوقت للمستاجر في الصرف على مرهته ليكون دينه على جهة الوقت فصرفه مالا معالوما ثم أخره المتولي لا آخر بعد انقضاء عمدة المستاجر الاول فطلبه دينه فاعتذر المتولي بأنه لا مال له الوقت فحقت يده فاذا للمستاجر الثاني أن يدفع اليدين ليكون دينه على جهة الوقت كما كان الاول يدفع وما من المتولي فهل للمستاجر الثاني الرجوع بما دفع للمستاجر الاول على المتولي الجديد في مال الوقت الذي تحت يده أو في تركه المتولي الاول ورجع ورثته على الثاني في مال الوقت أجب المصرح به أن الوقت لازمة له وان الاستدانة من القيم لا تثبت الدين في الوقت اذ لازمة ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقت ورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه المثلث ثم يرجعون في غلة الوقت بالدين على المتولي الجديد اه مخلصا عما يؤيد بذلك أيضا ما نقله المؤلف بقوله أجرة من لا جارة طوبى له وهذا المنزل موقوف عليه كن وقفه عليه والمود على أولاده أبدأ ما تأسوا وانفاق المستاجر في عمارة هذا المنزل بغير بعض النفقات باصر المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقت كان غاصبا لم يكن على المستاجر الا المسمى وذلك للمؤجر بتصدق به وان كان له ولاية في الوقت فعلى المستاجر المثل ٣ في المدة التي كانت يده لا يعرفها من قليل الا حرق السنين الاول ورجع المستاجر الذي أنفق من غلة الوقت ان كان للمؤجر ولاية في الوقت والافه متنازع فيما أنفق لا يرجع به لاعي المؤجر ولا في غلة الوقت لانه اذا لم يكن للمؤجر ولاية في عمارة وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد من الاجازة في ناظر على مسجد والمسجد وقف فاذا نظر لحصره أن يكسوا المسجد ويكون غرض الحصري من ريع الوقت ففعل وعزل

أخيه أم يستمر المقره على استحقاقه كنف الحال (أجاب) يصر ما كان يتناوله المقر والمقره للآخرين لانهم في درجته والعمه من درجة أبيهما فلا تستحق معهم الا بشرط المذكور فاستحققتا مضافا لما كانتا استحقاقه قبيل موته ولا شيء للمقره لان المقر إنما ينفذ إقراره على نفسه فيما يستحق في الوقت ووجوبه ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره في بطل إقراره كإصره في الناحية في منحصره ومثله في التنازعانية عن الميراث وكذا في الاعساف وغيره والله اعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقت الاهلي مختصا بآبائه الوقت المدعوة فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصا بابن الوقت المدعو ومنصور وصديق جماعة من ذرية منصور وذرية فخر لرجل أجنبي منهما من ذرية أبيهما أنه من نصفها المختص بها بذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا متعلق باليمن أنه فاطمة تولى فاطمة من

أمنها وحيث بنت فرح ابنة الوقت المذكور ثم مات المتصدقون جميعا من أولادهم ظهر كتاب وقف متصل للمدعوة الناظر أمهات بنت خديجة التزور وثمانين تكون فاطمة المرقومة ليست ابتدحية وانما هي ابنة تزوجها من غيرها فهل يعمل به وتكفأ أولاد الاجنبى إلى انايت نسبهم ولا يصير ينصرفهم ونصرف أبهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر إنما ينفذ إقراره على نفسه خاصة قال في الاشياء والظاهر أن المقر فاعلم بان لا يستحق معه كذا وأنه يستحق الرجوع دونه وصديقه فلان صريح في المقر دون غيره من أولاده قوله فعلى المستاجر أن يملأ الجارة الطوبى له الزائدة على ستة فاسدة اه منه

وفرنه ولو كان كمال الوقت مخالفة جلا على ان الوقف يرجع بمشروط وشروطا آخر به للفر اه وقال الناصبي في مختصره قال انحصاف
 آقوه ان أبي برى ذلك عن محمد بن الحسن بوجمل وقف وقضاه يرد واوله ونسبه فأقرز بديانه وقف عليه وعلى نسبه وعلى فلان فان ما يحدث
 من الغلة يتهم بها أصاب زيدنا شركة المقره فيمولا يصدق بديها يصيب واوله ونسبه واذا مات زيد بطل اقراره وكانت الغلة تؤولف بديونسه
 ولم يكن للمقره شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما فرغ من النواياه اعلم (سئل) فيما اذا شرط (٢٣٣) الواقفي كتاب وقفه الثابت المضمون
 المحكوم بخصته ماصورته

انما الواقف وقفه هذا على
 نفسه مدة حياته ثم من بعده
 على اولاده لصلبه الموجودين
 حالا وهم هبة الله واولاده
 الله ومن سيرة الله تعالى
 من الاولاد كورا وانما
 بينهم على الفريضة الشرعية
 لذ كرمثل خطالثنين ثم
 من بعدهم على اولادهم
 واولاد اولادهم وانسألهم
 وأعقابهم أبدا ما عاشوا
 ودامت أبقوا الطبقة العليا
 تصيب الطبقة السفلى على
 انه من مات منهم عن ولد أو
 واولاد أو نسل أو عقب عاد
 نصيبه الى ولده وولده
 ونسبه وعقبه ومن مات
 منهم عن غير ولد واولاد
 ولانسل ولا عقب عاد نصيبه
 الى من هو في درجته وذوي
 طبقته من أهل الوقف
 يقدم الاقرب فالاقرب الى
 الواقف ومن مات منهم
 أجعين قبل استحقاقه شيئا
 من الوقف وعقب اولاد
 استحق وانما كان يستحقه
 اوله ولو كان حيا من بعدهم
 على جهة برصته ثم ان
 الواقف انتقل الى رحمة الله

الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال أن الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيئا فحصل
 يلزم الناظر الثاني تخليص حق المحصر لان حصه معلق بريع الوقف أم يلزم الناظر الاول الجواب
 لمشيخ ناصر الدين الثاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق المحصر ودفعه من ريع الوقف ولا يلزم
 ذلك الناظر الاول حيث عذر بواقفه سعي الجود الشيخ نقي الدين الحنبلي فتمدهم الله تعالى برحمته فتاوى
 الشئ من الوقف (أقول) لكن قال في البراز به قيم المسجد اشترى شيئا المونة المسجد بلاذن الحاكم
 بجاله لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره أنه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق
 ليرجع أو لا وسواء رفع الى القاضي أو لا وسواء رهن على ذلك أو لا وكفى العسر قبل ذلك عن اخلاصه قيم
 الوقف اذا اشترى شيئا لم من المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد له أن ينفق على
 المرمم من ماله كلوصى في مال الصغير وان أدخل المتولى جذعا من ماله في الوقف باز وله أن يرجع في غلة
 الوقف اه وكتب الرملي في ما شئت قوله وفي اخلاصه الخ اقول في فتاوى شخصنا الحان في اذا أشهد عند
 الانفاق أنه أنفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسببا فخذ كرهه منقول عن جامع الفصولين اه كلام
 الرملي فاذا حل ذلك على ما اذا لم يشهد وصار جميع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من ماله
 في عماره فالوقف فلا أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والالاء ورافض ما في البراز به أيضا من قوله قيم الوقف
 أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو أدى ما يكون القول
 قوله المتولى اذا أنفق من ماله نفد ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع رجوع والا فلا اه وعلى
 ذلك أيضا يجعل كلام البراز به السابق (الآن يدعى الفرق بين الشراء والانفاق في الممرة قليتا مثل (سئل)
 في وقف رقيه وظائف يستمن الشعار وهي مقر رطل على أربابهم الماه من المعاصم العيين من جهة الوقف
 وقد قبض متولى الوقف أجور عقاراته من سنة اثنين وأربعين ومائة وألف سلفنا وغلبم بدفع لارباب
 الوظائف شيئا من علائقهم عن السنة المذكورة وكيل في الضبط فقط يكلفه أرباب الوظائف المذكورة
 الى الا ستدانة على الوقف لاجل دفع معاليهم أربعض أجور العقارات المذكورة سلفنا عن سنة ثلاث
 وأربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان في التولية وتلا شرط من الواقف ولا وجه شري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) نعم وانما تدعى السؤال بانهم يستمن الشعار لان الناظر في الشعار يستدين قال في
 البحر لكن رفع الاشياء في مسائل منهاهل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد من ذلك
 فتكون باذن القاضي فقط أو لا الظاهر أنه يستدين لهؤلاء القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة
 مصالح المسجد الخ ولا يجوز صرف ريع سنتي سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في توليته
 صرح بالسئلة شيخ شيخنا الحان في فتاواه خير به ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان
 متولى الوقف دراهم للمعاقر بمقتضى برى بالرجوع والمرابحة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
 نعم كفى البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) وقدمنا تعام الكلام عليه أوائل هذا الباب (سئل)
 فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرع بالوقف فهل يصح ذلك (الجواب) نعم وهي مسئلة وقف

(٣٠ - فتاوى حامديه - اول) تعالى ولم يترك سوى هبة الله واولاده واما ما عداهم من الاولاد مات سال حيا الواقف من غير
 نسل فاقسم كل من هبة الله واولاده والوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومصر فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولد بن محمد
 وكريمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد دخري ثم ماتت عن ولد بن منه هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبها لهما ثم ماتت كريمة عن ولد يقال
 له علي فانتقل نصيبها لهما ثم مات محمد عن أربعتين هبة الله ومصلح الدين وولد دخري فانتقل الله وأحد من امرأه أخرى فانتقل نصيبه لهما ثم
 ماتت مصر عن ولد يقال له مصطفى فانتقل نصيبها لهما ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ شقيق هو هبة الله المذكور
 ماتت مصر عن ولد يقال له مصطفى فانتقل نصيبها لهما ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ شقيق هو هبة الله المذكور

وفضل الله واحد وهما اخوان لآبوا بن خالته وهو مصطفي ابن مريم وابن عمته وهو علي ابن ابي طالب فكل يكون نصيب مصطفي من ابيه وامه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القربى الى الواقف سواء لان كلامهم يدل على الواقف واسمهم فان الاخوة اولاد محمد بن عبد الله بن الواقف وعلى ابن كرمي بنت جدهما بن الواقف ومصطفي ابن مريم بنت داود ابن الواقف او يختص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب (٢٣٤) الى الميت كالقرب الى الواقف او يختص به الاخ الشقيق لكونه اشأ شقيقا فتكون القوة

بقرينة القربى يكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه يدل على الواقف بحيثين بالابوة والامومة تكون اقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو به الله بن محمد بن عبد الله بن الواقف وهو ايضا بن دسري بن داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما صرف نصيبه فهو لن في درجته بالايجاع لان قوة ولان تحت بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة بقول الواقف يقدم القربى فالقربى فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان زيادة الجهة قوة لا أثر في بعضها يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان القربى تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لآبوا والاخ لا مؤخذ عدم الاخ لا يؤمن بسوى بين الاخ لآبوا والاخ لا مؤخذ لان الذي من قبل الاب ارتكض معنى صلب الرجل والذي من قبل الام ارتكض معه

في رحم الام فليس أحدهما باقرب بس صاحب ولا يكون هذا على المواث قال ابن الصباغ في جديتين احدهما من جهة واحدة والاخرى من جهتين فيوجب انهما ما يستويان وقال بعضهم في تعاضد الزوجين معنى الاقربى تفت المسئلة ولا تحضر بها فاشكلت المسئلة علنا في جعلنا الى المعنى رأينا ان تقديم القربى الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين الى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى أن يصالحوا لأن اقربا فعل تفصيل من القربى عند البعد فاصل معناه يساعدهم قال بالسواة والذي يظهر ترجعهم من أقوالهم في قرابة الوالد المساواة بمصالحية فالتفصيل في القربى بلا سبب في جهة قرابة الولادة قال في مختصر النسخ في باب الواقف على الاقرباء يبدأ بالاقرب

قالا قرب قال أو وسفي قوله أروى مدقتمو قوف على قرايش الاقرب فالاقرب بقدرته مذهب محمد وال بالذهب هلال تكون الغلة لاقرهم
 وأبعدهم الى الأوقت بينهم بالسو قال هلال وهذا القول عندى ليس بشئ والقول هو الأول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر أنه
 حثرت جئت الى الاقرب فالاقرب الى الوقت وهي قرابة الولادة لقراءة الاخوة المتفرقين مساواة الجميع من بدلى من قبل أو به أو بيه لانه
 يلزم من اعتبار أروى بجدي الجنتين على ذى جهة فإن هو ابن عم وأخوين أجني كسامة (٢٣٥) تزوجت ببن عمها ولها منه ابن ومن

أجني ابن آخر ووقفت
 على الاقرب فالاقرب بالها
 من أولادها ونسبها ووزيتها
 فرع أحد بنها وهو الذي
 من جهة بن عمها على الاقرب
 وهذا يصحح ما عارض
 الواقفين وأما من أدلى بالام
 فقط فله تردد ولو قضى
 القاضي به عن اجتهاد نفذ
 قضاؤه لانه حصل اجتهاد
 وموضع نظر كقدرته لكان
 وفي شرح المنهاج للرملي في
 شرح قوله كيان مصرفه
 اقرب الناس رجلا لارنا
 فقدم وجوب ابن بنت على
 ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما أتى به العراقيان المراد
 بهما في كتب الاوقاف ثم
 الاقرب الى الواقف أو المتوفى
 قرب الدرجة والرحم لاقرب
 الارث والصورة فلا ترجع
 بهما مستويين في القرب
 من حيث الرحم والدخوة
 ومن ثم قال لا يرجع عم على
 خال بل هما مستويان ومثله
 في شرح المنهاج لابن حجر
 والله أعلم (مثل) في أرض
 موقوفين قبل زلزل يدها
 أشجار يتسوق وقف من
 قبل عمر وعلى جهة برعية

وافرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر ووقفت فقبل شهادتهم الحكم الشافعي بعد
 التزكية وحكم بصفة الاجارة المذكورة وبكونها أحوال مثل ويكون الزيادة ضرر ووقفت بعد فسخ
 الاجارة الزيادة الى انتهاء مهلتها وان زادت أحوال ذلك في المدعو بعدم انفساخها زيادة ولا يغيرها حكم شرعا
 موافقا لمذهب مستوفى شراطينه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور على ما حكم حتى حكم بصفة الاجارة
 وزوجه وادعاهم انفساخها زيادة ولا يغيرها أو ينقض حكم الشافعي المذكور بفساده ودعوى شرعية وشهادة
 مستقيمة كتب بذلك حجة أخرى في أننا المدة على الناظر المذكورة ان الاجارة المزبورة بدون أحوال مثل
 وأضرر الشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينقض بشهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة
 أولا (الجواب) الاجارة بدون أحوال مثل يغني فاحش غير جائز كأمس حوايه وحيث ثبت أن الزيادة
 المذكورة زيادة ضرر ووقفت فلا تقبل كأمس حوايه في الاشياء قال فان كان اضرا او اعتقلا تقبل اه أي
 هذا الزيادة وأما دعوى الناظر في أننا المدة فلا يتأول أمره وأمر شهوده اما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت
 حين العقد بدون أحوال مثل وانه زاد السرعة لا التحسين بشهادتهم فان كل الاول فلا تقبل ولا هبة لكثرة
 الشهود كأمس حوايه لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعاهما حين الإيجار من بدو حكم بصفة
 الاجارة من حاكمي حنفي وشافعي وشهوده هذه تضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء ترد
 وبينة الاثبات بانها أحوال مثل مقدمة على أنها بدون أحوال مثل وان كل الثاني أعني زيادة السرعة فان كانت
 الزيادة من قبل منعت أو رعبا لا تقبل كالأزاد باقل من نصف ما سأل وأما إذا كانت الزيادة في
 نفسها للعلاء سعرها عند الكل فغير ما يثبت في لسان الحكم من أن خوف فصل الاجارة متولى الوقف إذا أحو
 أرض الوقف بأجرة مثله يجوز فان زادت أحوال مثلها بتفسير سعرها وكثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد
 ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانيا على
 أحواله مالم يزد كذا ذكره الواو الجي وفي أدب القضاء للامام السروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس
 له فسخ الاجارة إذا كانت الأجرة هي أجرة مثل حلة العقد وان زادت بدرة البدرة عشرة آلاف درهم وفي
 الحائيقوا لاسعاف رجل استأجر أرض وقفس المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرة المثل فلما
 دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في المحاور فزادت الأجرة فها قالوا ليس للمتولى أن ينقض
 الاجارة نقصان الاجران أحوال مثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان نكل المسمى حلة العقد أحوال مثل فلا يضر
 التغير بعد ذلك اه وفي حاوى الحصري لا ينقض لان العقد صحيح وازيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة
 السعر في القيمة ذلك غير مفيد فكذا هذا قال مولانا زاذ زيادة فاحشة كان للمتولى أن يفسخ الاجارة
 وازيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجرة به أولا لان الاجارة تتعد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة
 فكانت أحواله هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع اه وفي النخبة وإذا
 زاد أحوال مثلها بمدة مضى مدة على فتاوى سمرقند لا يفسخ العقد على رواية شرح الطحاوي يفسخ ويحدد
 العقد وحكي الباقي في شرح الملتقى يصحح كل من الروايتين وفي المتن اذا زاد أحوال مثل في نفسه من غير أن

وأن القسم على الوقف عمر ونؤدى ما علهما من الميعن في كل سنة لهما وقف في بلعين بقدر زبذ بالز بوروان القيم على وقف ز يدعوى وزرع
 زرع ابن أشجار الزتون الجاري في وقف عمر وبسبب ربح شري وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلها أقل مما
 يحصل منها سابقا هل في قيم وقف زبذ زراع ابن الأشجار الجارية في وقف عمر وأرض أشجار المزبورة وهل لزراع الأرض المزبورة وهل قسم
 الزرع المزبور يكون وقف زبذ لهما وقف عمر وأم كيف الحال (أجاب) نعم ضمن القيم الزرع على وقف ز يدعوى ما ليس من الأشجار
 الجارية في وقف عمر وبسبب ربح شري حيث ثبت أنه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الحيارين ان شاء الله أخذ الحطب لهما للوقف

فما سئم ومما شق سقائه وتلاى ما عرف على الخراب من مستغلاته وهل مع احتياجه الى عاكر يجوز صرف بعض غلاته الى نفسه بالخص
وزخره بجهه الشبه القضا والازر ورد نحو هان اللون أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاء عدم ما ذلك الحد ثان وقطع تلك المرتبات فقد
صرح العلماء بوجوبها وعدم تناول علونها فيكون قطعان باب زالة المسكر وهو فرض على من له بسطة يدوق بدو على ذلك قال في البحر
تصرف القاضي بالارواق مفيد المصلحة (٢٣٨) وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح وإذا قال في الشبهة

وعبرها اذا غرق القاضي
فراشا في المسجد بعشر شرط
الواقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل
للفرض تناول المعلوم ثم قال
استفيد منه عدم صحة تقرير
القاضي في بقية الوظائف
بغير شرط الواقف كشهادة
ومباشرة وطلب بالاولى
وحومة المرتبات بالواقف
والاولى وفي الاشياء النظار
أيضا في القاعدة الخامسة
بعدم مسألة الفرائض وبه علم
حومة احدث الوظائف في
الارواق بالاولى وبه علم
أيضا حومة المرتبات بالاولى
وقد ذكر المسئلة في القاعدة
الاولى من النوع الثاني في
القاعدة الخامسة من
النوع الثاني أيضا في كتاب
الوقف والدعوى اعتناء
بشأنها وهي من المسائل
الشبهة والنقول فيها
كثيرة فلا ينبغي على من له
بالفقه أدنى الملم بل أطن
ولا العوام وسواء كان
المسجد مستغنيا عن العمارة
أو محتاجا لها فكيف صح
احتياجه الى العمارة
والترسم وتلاى ما هو

المستبدل ولا على ورثة في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناصر خسرات وبدفعه البديل خرج عن
عهدته وبق في عهدة الناصر الخ اه لو لم يجز الوصي بمال الصبي هل يجب على التجار قال لا يجمع الفتاوى
(سئل) في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف
الضروريه فيمال يكذبه الظاهر وحلف على ذلك وتعذر تفصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل
قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفي منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة يقبل قوله
في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يصح على التفسير شافعيان كان منهما
يبيحهما القاضي على التفسير شافعيان ولا يحسب ولا يكتفي بحضرة ومين وثلاثة ويجوز فوه به مدان لم يفسر
ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الزاهد واليصر عن الفتية ويثله أئقي القرائن وفي أحكام الاروايه
الاولى في الامانة قول الامين مع عينه الآن يدعى أمرا يكذبه الظاهر فيحذر نزول الامانة وتظهر الخيانة فلا
يصدر يرى على الاشياء وعلى هذا لو ظهر خيانة ناطر لا يصدق قوله ولو بينه وهي كثيرة لا توضع فلحفظ
(أقول) ومما يحكم الكلام في أول هذا الباب على قبوله وعدمه (سئل) فيما اذا أذن متولى وقف
بتر الحاي الوقف في قبض أجور حوائث الوقف ودفعه للمستحقين أم باب الوظائف قبض البعض وتعذر
عليه احتصاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لار باب الوظائف ودفعه للمتولى ثم بعد المتولى مادفعه الحاي
وطالبه بذلك فهل الجاني الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكذبه الظاهر (سئل)
فما اذا كان يذمقرافي وظيفة شجاية في وقف بموجب براءة سلطانة وتقرر برفض شرعي ويتصرف
بها من متعدد تام المتولى الا أن يزعم أن دفع المساجين الاجرة الجاني غير صحيح وأنه له الرجوع بها
عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزم المتولى المزبور (الجواب) نعم لما
في وقف البحر من أن جمع المال من المساجين من هلالا بنو خراجا وظيفه الجاني مات المتولى والجماعة يدعون
تسليم الغلة اليه في حياته ولا يئنه لهم فانهم يصدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم أن
الجاني والمتولى انما تصادقان في صرف مال الوقف الى مصادره الشرعية أو تسليمه الى من له حق القبض شرعا
ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عدا أبي حنيفة وأما عند ما قبضت أن لا يصدق قالان كلا منهما أحبر
مسترك للوقف والاجرا المسترك انما يصدق بينهما عند ما لا عند ما مات المال ليس أمانة في يد الاجير المشترك
عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه وزم الضرر للوقف ينبغي
للقاضي أن يعمل بمذهبهما فنظر الوقف فتأمل من القولين للمولى عبد الحليم أن يذم أخزاده (سئل)
فما اذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده (الجواب)
نعم قال في أغنى الوسائل في المسئلة السادسة عشرة ناقلا عن خزنة الاكمل لو مات الواقف وأوصى الى رجل
ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو ضمن الوصي في أموره فهو وصي في كله
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ بما خصه اه (سئل) فيما اذا وقف بدعقار له مع لوم ما عجز اعلى
الحرمين الشريفين وشرط وظيفة النظر لعمرو وودريته ثم من بعدهم لتولى الحرمين الشريفين مات

مصرف على التوقع من بنائه لحادث والقديم أو ببناءه مستغلاته والمتولى قاطبة قد ترددت على أنه
سرا من عاتق بعمارة لا يشرط لأن قصد الواقف صرف العلة مؤ بدا ولا تبقى دائمة الا العمارة وكذا الشروع والفتاوى فلا ينكر ذلك الامن
أصله انه تعالى وبعده واقعاء من رحته وطرده فلا يحتاج الى الاطناب برادة على هذا الجواب وأما نفسه وزخره بجهه كرم مال الوقف
غير مطلقا كما صرح به علماؤنا وبضمن الناصر المال الذي صرفه به قال في الكافي وهذا أي نفي الكراهة في نفسه اذا قل من مال نفسه
أما المتولى فيفسل من مال الوقف ما يحكم الباعون النقش فلو فعل ضمن لمافيه من قضيسع المال فان اجتمعت أمور المسجد وخاف الضياع

بطلع الغلة فيها فلا بأس به حديث ١٥ وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الشياح الخ يعني وهو مستغن عن العماره وقوله لا بأس الخ يعني ولا يمتنع وبدون ذلك يعنى لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للعسلين بالصلاة فيه فخلوا وأتوا مدرسة أضافوا قضاها على المشتغلين بالقرآن العظيم والأحداث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ القرآن ويرويهما الأحاديث النبوية وسأئل العلم الشريف وشرط أن يكون الإمام بالسجد المذكور وجيع (٢٣٩) المستحقين في وقف المسجد والمدرسة

من أهل مذهب الإمام
المجل أحمد بن حنبل يقيم
القيم ربع الوقف بينهم على
ما أراه وان تعذر الصرف
على بعضهم بصرف إلى
بقيتهم وما له لفسقراه
المسلمين وشرط النظر في ذلك
لنفسه ألام حياته ثم
بعده لا يأم أخيه ثم لا يرشد
فلا يرشد من ذرية ابن أخيه
فان عدوا أولي يكن فيهم
من يصلح للنداء فالنظر فيه
لشيخ الخليفة الفاضل
يعتبر الوقف للناظر شأ
من الغلة فهل يعطى له شيء
من ذلك أم يعطى الجميع
للمذكورين بعد العماره
بشرط الوقف وهل اذا
تصدرا الصرف إلى بعضهم
بصرف إلى بقيتهم كما شرط
وهل اذا أدى رجل منهم
ذرية ابن أخيه الوقف وأنه
يصلح للنظر بعمل مجرد
قوله وهل يجوز تغليب باب
المسجد أو ما منع المسلمين
فيه وفحقه كل يوم جمعة
للتساءض من فيه بالوقوف
ورفعن أصواتهن فسمعن
كل من مر على باب المسجد
أم لا واذا قلنا لا غاية قرب

الواقف وعمره وتصرف وظيفة النظر المذكور رجل من ذرية عمره وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين
الشريطين بعرضه في التصرف بالنظر على الوقف المذكور وبشرط الوقف فهل ليس متولى الحرمين
مع ارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى تنقضى ذرية عمره المذكور على بشرط الوقف المذكور ولا نه كص
الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الاشياء (سئل) من قاضي الشام سنة
١١٤٧ اذا مات متولى الوقف بمجهلا غلات الوقف ولم يوجد في تركته وعلى الوقف مكر لوقف آخر فكيف
عدة سنين ويريد متوليه طلب من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أو من تركه
المتوفى المتوفى (الجواب) المحذور كذا كور يؤخذ من مال الوقف المحذور لاجله ولا يلزم تركه المتوفى
المتوفى شيء من ذلك كذا أنفى للرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا متولى المذكور قدمت مجهلا غلات الوقف
ولم يوجد مال الوقف في تركته وقصر بعدم ضماؤه في الوهابية وغيره واهوا بها
وكل أمين مانع العين تحصر * وما وجدت حيناً فديننا صير
سوى متولى الوقف ثم ما نوص * ومودع مال الغنم وهو المزمع
(أقول) وقد مناقبنا الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف شتمل على مقارن قد ض
ناظره أجور هابداً سنة اربعة اقباه سنة كذا وشرط واقفه تقديم العماره ثم الفاضل عنها المستحقين وأمسك
الناظر قدر ما يحتاج اليه الوقف من العماره في المستقبل فطلب مستحق الوقفها سنة اربعة اقباه من ذلك القدر
المسؤول للعماره فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الوقف تقديم العماره
ولم يقيد عند الحاجة اليه لانه حينئذ يجب على الناظر ازالة ما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان
كان الا أن لا يحتاج للوقوف للعماره على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للوقوف حدث والوقوف
بحال لا يغل في ذمة الصرف إلى المستحقين من غير اذعن في التعمير إلى خواب العين المشروط تعميرها ولا
كما في الاشياء قال حبيب الجوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقهاء أو ليس بوجه الله تعالى هو المعتمد
المختار المذهب كما في جامع الترمذ (أقول) وفي هذا الباب ما لم بشرط الوقف تقديم العماره
(سئل) في ناظر أهل للظاهرة ولاد قاض وأ كده براءة سلطانة فأنهى جماعة أنهم شاعرة وأتوا بفرمان
بعض مخالفات فهل يمتنع باعتبار أنهم هم المخالف الواقع أم لا (الجواب) نعم يمتنع فان عزله وأعطاهم
بناء على ما تم وهو مخالف الواقع فيكون فاسداً والمبنى عليه مشله وحيث بنى على ما أنفقوا فالظالم والتعدي
من الاخذ من مصوب القاضي والسلطان حيث كان أهلاً لولاية ليس لاحد رقة بغير رخصة ولا مصلحة
كما صرح بذلك في الخاتمة والسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشياء والعلا في شرح التنوير ووافى
بذلك العلامة الخبير الرضى مفصلاً كما هو مذكور في ثوابه من الوقف (أقول) ومن نظير ذلك (سئل)
فما اذا قرر القاضي هنداً في وظيفة النظر والتكليف على وقف أهل بطريق الفرع من أهم المقرة في ذلك
قبلها بالوجه الشرعي وهند أهل ذلك وكتب لها حجة تقدر بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت
مضمونها شرعاً (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام في مسئلة الفرع عن النظر فراجع مستاملاً (سئل)

عليه بطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاس في الوقف رفع يده عن وقف شيخ الخليفة الأطرا بولي ما حكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم
بشرط له الوقف شيئاً ولا فرضه القاضي لا يستحق شيئاً واذا انصب القاضي الأطرا لم يصب فيه وسعى ستة مثلاً لا شيء له لان
المنافع لا تتقوم الا بالعقد ولم يوجد قبل استحقاقه جرمه لانه لا قبل ذلك ظاهراً إلا بأمر والمعود كالشروط فيعمل الأول على ما اذا لم يكن
معهوداً جاعاً بين القولين فعلم بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئاً بدون شرط الوقف أو اذ لم يعط شيئاً يعطى الجميع للمستحقين المنصوص
عليهم وبصرف ما نفذ ذمراً فعلى بعضهم ليقسم على ما أراه القيم بعد العماره واذ لم يكن نسب إلى رجل المدعى من ذرية ابن أخه الوقف

معروفه لانه من بدنة تشبهه بمعد ولا يصلي بمعد ودعواه ومجرم عليه قتل باب المسجد في أوقات الصلاة ولا واحدا يدخل ذلك في مجرم
قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويرد على ذلك لاسيما وقد ممكن التسامع ضرب الدخوف ورفع أصواته
واذا ثبت خبائثه وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف أن يعزله القاضي والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيقتل قال
البحر ومقتضاه أي مقتضى ما مر به (٢٤٠) البرازي بقوله أن عزل القاضي الخائن واجب عليه وعليه الا انه شره فاذا عزله القاضي ولم

يوجد أحد من ذرية ابن
أخيه أو وجد وكان بمن
لا يصلح فالنظر فيه للشيخ
الحنبلي الذي شرط الواقف
أن شرط الواقف كمن
الشرايع وكل ما أئتمناه من
عليه علمنا والله أعلم
(مثل) في أحد المستحقين
في الوقف اذا ساق على كرم
موقوف أو أجزأ الواقف
وكتب في صلته المساقاة أو
الاجارة انه ساق أو أجزأ
بجمله من الولاية الشرعية
على ذلك والحال ان الناظر
على الوقف غيره بشرط
الواقف ان لا يرد شفا لا يرد
هل نصح مساقاة أو اجارته
مع كونه ليس ناظر اعلى
الوقف ولا ولاية له عليه انما
هو من أحد المستحقين أم لا
واذا قام لاتصع فالحكم
في ريع الوقف (أجاب)
لاتصع مساقاة المستحق في
الوقف ولا اجارته انما ذلك
لناظره للمستحق في غلته
باجماع علمائنا ولو كتب
في صلته المساقاة والاجارة
ساق أو أجزأه من الولاية
فوهما أن استحقاقه في الوقف
موجب له ولاية على الوقف
إذا عبره لما في نفس الامر

لما كتب في الصلح وإذا قلنا بفساد المساقاة لريعه كونه موضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب على في الوقف بفكر
اجارة نافذة بل ترد ذات طهره فكيف اذا لم يعمل كذا كرتي السائل بلسانه فاستأناله والحال ههنا من ريع الوقف حرام بحيث يجب رده الى
مصارف الوقف والله أعلم (مثل) فيما اذا وجه مستحقين قراءه كلب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو اهل ذلك
هل يجب على الحاكم اخراجه عن توجهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك وقد مر جوابان الخ كما اذا أعطى غير المستحق
فقد ظلم من اثنين مرة باطاعة غير المستحق ومن يتبع الحق عن المستحق والله أعلم (مثل) في قرية خاوية يصرف تسعة أعشار خراجها للمدونة

مقصودة والعشر العاشر لبيت المال مصر وفي الجندی هل اذا تناول الشكك على المدرسة تسعة الا عشرة و في العشر بدعته اوعاها طالب الشكك على المدرسة بمقتضى بيت المال ما يقضى أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وإنما المطالب به الزارع الذى اخرج لزمه شرعا وليس ذلك شركة بوجوه من الوجوه حتى يقال ما لست ترك قبض على سبيل الشركة بل القبوض نصيب المدرس لا شركة الجندی فيه بل يمكن الشكك على المدرسة متعددا في قبضة وصرفه المستحق فلا ضمان عليه لعدم تعديه قبض ماله قبضة شرعا وصرفه (٢٤١) مستحقه كالأختفى على قبضه والله أعلم

(سئل) في الوقف هل يبدأ

النظر من غلته بعمارة أم لا وهل التوقف قوله في الصرف الى المستحق أم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينة القبوض بيده هل تاطر هل لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من

المرتقة بعلوقه بقرية يحصل من غلته أضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب)

نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يتبقى كذلك الابالعمارة والقول

قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم لانه أمين يدعى اتصال الامانة الى مستحقها واختلاف في تحليفه

واعقد الشيخ ز في فوائده انه لا يحلف وقبل يحلف في هذا الزمان وعلقه الفتوى

ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضوا واستلوه وليس للمستحقين أخذ

القرى بماله من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه أضعاف

أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف القصة

الى رجل وادعى انه قد دفعه الى بامر صاحب الوديعه وانكر صاحب الوديعه الامراف القبول قوله مع بعمانه انه لم يامر به ذلك ولو كان المال مقبوضا على رجل كالقبض على يد الغاصب والدين فامر صاحب الدين أو المقبوض به بان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضت قال القول قبول فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الابالبينة لان في ذلك ابراع نفسه من الضمان الا اذا صدقه الامر في الدفع فيثبت دبرا ولا يدفعه على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع بعموله كذب الامور انه لم يدفع وطلب المأمور من بعمانه يحلف على العلم بان بعماله لم يدفع فان حلف أخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب الشلي من أوائل الكلا وكذا في جملة الاقروى (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي استقلال عقارانه من مستقبلها وفي سائر أمور الوقف فباشر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فبالد من صرفه لا كتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانه باذن القاضي حيث لا مال في الوقف حاصل ولان رغب في استيفاء عقاراه مدته مستقبله باجره محله وفي ذلك مصلحة للوقف وبريد الاتجار لرجوع به ذلك في غلة الوقف بعد ثبوته شرعا هل ذلك (الجواب) نعم المعتمد في المذهب انه ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازوا الا بصر من بحث الاستدانة وفي أوائل الخيرية من الوقف ما نصه قد تقرر رخصة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا علم اه والمسئلة في الثانية والفتية والغفولين وفيها وحيث جمع التوكيل وناب الوقف نائبه لم يمكن دفعه الا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه الخ (سئل) فيما اذا كان في أرض وقف غراس قد جرى وقفها في أرضه متصرفون فيه وقد دفنوا في الأرض أحدهم وطال عهده متولى الأرض باثبات وضعه وحسنه فهل يمنع من التعرض لهم بذلك بترك القديس على قدمه (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أجر التملك لجهة الأرض في هذه المدد المديدة من غير منازع في القراس كذا أفتى به الشيخ عبد الرحمن العمادى كتبه الفقير أحد المفتي بمسقط الشام عن عني الجدلة جوابي كذلك كتبه الفقير حامد بن علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى المفتي بمسقط الشام عن عني (سئل) في ناظر وقف أهلى يقتضي خلال الوقف وصرف بعضها في غرر وغراس لأرض الوقف وغيرها من الاوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير حامد العمادى عن عني الجدلة جوابي كذلك كتبه الفقير محمد بن النزي المفتي الشافعي عن عني الجدلة كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أو الفتح الحسيني المالكي المفتي بالشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الحنبلي المواهي المفتي في الشام (أقول) ومرا دلائل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان زيد موظفة في وقف بماله من المعطوف وقدره ثلاثة دراهم عثمانة مقرر فيها راءه سلطانا؛ وقد وافق الوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عهده ستين على حساب ثلاثة عشر عسرا طائما انه ذلك ثم ظهر له انه معلوم الوظيفة ثلاثة

(٢١) - (فتاوى حامديه) - اول (الاستقلال اذا اضر بصهر بمجاله المتعلل الا شئ بهل تحب عبارته من اجزائها لا (أجاب) نعم تحب عبارته من اجزائها قد صدر جوابي بالعمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه من الزاوية حتى قالوا بالبياض والجرعة في الحطمان ان لم يكن على زمنا لا يفعلان والا فلا والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على وابيه أمين الدين محمود وعلى من سهره من ذكور وناث على الفريضة الشرعية ثم دفع الى أن من مات عن ولد أو ولد له فبني عليه ما مات الواقف عن ابنيه المدكور ثم مات أمين الدين عن بنته فأكل جميع الغلة أخوه محمود مات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما (أجاب) ما أكله محمود من

مصلحة بنت أحمد وهو النصف فضمنوا عليه يؤخذ ضمانه من تركه يؤدع لها أو ما قسمته على الوقف بعدم موت محمد فنفى على رؤسهم أن يأتوا
فما انتقض القسم بموته كاتص عليه الخصاص ونعطي كل واحدة ثلثا ولا ننظر إلى قول الواهب من مات عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه له وقد
غلط من أتى به من نفى القسم لئلا يضمن من خلفه فغرض الواقف فافهم والله أعلم (سئل عن مستحق) فيما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام
حياته ثم من بعده على أولاده المذكور (٢٤٢) والأما لا يثبت على الفريضة الشرعية لئلا كرم كل حظا الاثنين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد
ويستقل فيه الاثنين فما

عاشنمو برء المتولى الرجوع عليه بالزائد الذي دفع من ماله في المدة طأناه يستحقه فهل له ذلك (الجواب)
نعم (أقول) وبمر الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة (سئل) في متولى وقف عزل
وتولى على الوقف غيره بمرأته سلطانة فتوفر برفضه والوقف غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والأجور
للمتولى المنصور بحال دون المعزول وإذا لم يباشر المعزول وطبقا للتولية لا يستحق معلوم التولية (الجواب)
نعم (سئل) في ثلاثة أنفار متولين على وقف بتر آخر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من
الباقين ولا إجازة فهل تكون الإجازة الماذ كور غير محبصة (الجواب) نعم في دار وقف أهل لها ناظر أن فسخ
مستأجرها بابا باذن من أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بصدقه يكون تصرفا أحدهما بدون إذن الآخر
بأطلاه بالجواب بحث كأنما شيدن وأقيم بقتر بين القاضي أو بأمر سلطان فلا يجوز تصرفه أحدهما
بدون الآخر وأما هذه كسبة الفقير على العمادى عفى عنه (سئل) فيما إذا كانت هنك مقررة في نصف
وطبقا فخر وفي جدهم فلا تنفلت فوكلت شريكها في دار الوقف وفي تعاطى أمور الوقف فافر وكيل
المزور ان دعوا المسئلة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة لم تصدقه الموكلة على ذلك فهل
يكون قراره من نفسه صار عليه ولا يسرى على الموكلة تلتز بودة (الجواب) نعم (أقول) وبمر تمام الكلام
على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل) في وقف أهل له ناظر أمين وجاعة مستحقون لرعيه يعارضون
الناظر المزور في التصرف في أمور الوقف من قبض وصرف وإيجار وتعمير وغير ذلك راجعين أنه ليس له ذلك
الاجتزاء وهم وأطلاعهم فهل ينعون من معارضة ذلك ولا عبرة بغيرهم ولا يشترط حضورهم وأطلاعهم
(الجواب) نعم (سئل) في وقف أهل له مستحقون ناظر وفي بيع الوقف عواقد عتقه مودة يتناولها
كل من كان ناظر على الوقف بسببهم في أمور الوقف من مئة تزيد على خمسين سنة يجب دفعها
الوقف المصنعة بأمره القضاء هل لناظر تناولها كما حرمته العادة القديمة (الجواب) نعم (أقول) تقدم أن
لناظر أخذ الشرحيت كل قدر أجر مثل عمله والأليس له أخذ الزائد إذا شرط له الواقف شيئا فهو له
مطلقا وهذه العوائد كانت مثل العوائد التي يأخذها الخفاف في زماننا كالذي يأخذونه من المستأجر
ويشجونه خدمة نفوس في الحقيقة تكملها لآخر المثل لأنهم يؤجرون عقارات الوقف بدون أجر مشبه حتى
يأخذوا الخدمة لأنفسهم فهذا ليس لهم فيحق وفي العواقد المختار عن فتاوى العلامة الترمثي ليس للمتولى
أخذ زائد على ما قرره الواقف أصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من غناه وعوائده الشرعية وعرفه فيصارف
الوقف الشرعي ويوجب على الحاكم أمر الترمثي بالزور على الرأى غلب الدعوى الشرعية اهـ

(كتاب البيوع) *

(سئل) في رجل باع آخر عتق من الفلايين ولم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع فهل البيع
الذي كور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بيع المعلوم كإلى البيع الفاسد من التور وغيره (سئل) فيما
إذا اشترى زيد من عمرو دار معلومة ثم اخلفها فقال المشتري اشترى بها بانا وقال البائع بعثا فداء فلن القول
منهما (الجواب) القول بل يدى البائع بيمينه واليمين على مدعى الوفاء لا بدعى خلاف الظاهر واليمين تدعى

أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لئلا من منافع هذا الوقف وتزولوا أو أولادهم وأنسألهم وأعقابهم ذلك خلاف
المتروك لما كان يستحقه المتولى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلامه مات الواقف المذكور
عن ابن يسمي عمرو عن أولاد ابن ماني في حياة الواقف ثم مات عن ابنين وبنين ثم مات ابنان غير بنين عن غير ولد والموجود الآن
أنهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل نصيب البنين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أنهم المذكور غير دها ولا يشار كها فيه
أولادهم المذكورين أم لا (أجاب) نعم ينقل نصيبهم إلى أحدهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتساويين

لر به فاعلاذ عمر مثل خطا الاتيين زياته هابيد وهذا الماشك فيعلاذ شوقه والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ماصوره وهذه الصورة اذا مات أحد مسخري الوقتين وقد واولاد أو لاد مافرا في حياه أبيهم قبل استحقاقهم لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون أولاد أولاده الذين مافرا في حياه أبيهم أم لا اجاب يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين مافرا في حياهه فما أصاب الحي أخذوه وما أصاب الميتين دفع لأولادهم وعلاوقه على أن من توفي منهم ومن أولادهم (٢٤٣) وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا

أو ولد والداستحق ما كان يستحقون كان حاله في هذا أيضا على المشابهة في الحال هذه والله أعلم (مثل) فيما اذا وقف زيه حصته من بستان في مرض مانقه على نفسه مدحهاته ثم من بعده على ابنته صادقه على من سعت له من الاولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنساليهم وأعطاهم ثم على جبهته منقطه وسهله إلى عرو بعد ان حمله معه شر بكافي النظر على وقفه المسطور وبعد اراده إلى جوع عنه حكم الحاكم الحنفى شب الترافع لديه بوزمه ونفوقه ثم مانز يبعده السجيل من بننه المذ كورة ووزوجه وأخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزور لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوقه من ثلث المال فقلته تقسم ميراثه حياة صادقة بنت الوقف المذ كورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازما وتخص بنت الوقف

خلاف الظاهر قال في الخاتمة في أحكام البيع الماسدون أذى أحدهما بيع الوفاة ولا تحريعا ما كان القول لمن يدعي البات والميتة على مدعى الوفاة اه (مثل) في دار معلومة ذات بيت معتق مشترك كجميعها بين زيد ورجلين لكل منهم حصه معلومة مشاعفة فيها فباع زيد شامعينها من زوجته بن معلوم فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم وللشريك بطلان فالبازية في مسائل بيع المشاعداو بين اثنين باع أحدهما بتمامه من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه في شرح المحاربي باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا شران يبطله اه ومثله في الخاتمة والعمادة ملعين بنصر الشريك بذلك عند القصة وأفتى الرمي رحمه الله تعالى بين المثلثة (مثل) فيما اذا كان زيد يفتقر مبيع باع رجلا ثبات في ملكه بالوجه الشرعي كالتن في دار مشتركة بينه وبين أخوته فباعها من رجل لا يجوز وعرو يعا بانا شريعا بن معلوم مقبوض فهل صح البيع (الجواب) نعم ولا ينافي ذلك ما أفتى به الخبر الرمي لان ذلك في الاشتراك في نفس البيع وهذا البيع كله ملك شخص بالبيع (مثل) في مريض مرض الموت باع فيه جار يشور بيع داره من زوجته الوارثة المستقرة في حتمته من البيع بن معلوم هو دون غن المثل بغن فاحش وأقر قبضه منها من البيع وكان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراض وكان قيامه عن تكاف ومشفة بسبب المرض المزور لم تطل مدة الأرض بل كانت دون شهر ومانعه من زوجته وعن أخوة أشقاء لم يجز والبيع ولم يصدق به على الإقرار فهل لا يصح كل من البيع والإقرار المذ كورين والحالة هذه (الجواب) نعم لا يجوز الإجازة الورثة وتصدقهم قال في العمادية مريض باع من وارثه شيئا وأقر بأشفاه الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراض وكان قيامه عن تكاف ومشفة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة فخره اه قد كره فاضتيان في وصايا فتاده (مثل) فيما اذا كان زيد دار أو لاد ففرض مرض الموت وصار له حاله الضنى ولزوم الفراض وقبضه عن تكاف ومشفة فباع داره المذ كورة من واحد من أولاده المذ كورين بن بن أقر قبضه من المرض المذ كورين منه بعد شهر عن أولاده المذ كورين فهل يكون البيع والإقرار غير صحيحين الإجازة الورثة والحالة هذه (الجواب) البيع في مرض الموت لا يجوز لا يجوز عند أبي حنيفة الا اذا الورثة وان كان يمثل القمقوى الخلاصة من الزادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير إجازة الورثة في مرضه ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن اذا كان بغن أو بحاجاة تغير الوارث المشتري بين الفسخ وانما لم يفتى في ذلك المصنفات أو كثرت كالحال العمادية وأما الفرائد المذ كورين في مرض موته الوارث ولو قبض دينه من غن أو غيره فباطل لان مقتضى الورثة كالموصرح به في المعتربات (مثل) فيما اذا باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المعاملة من جماعة معاوين أبا جنبه بن معلوم هو غن المثل فاصوبه بما يستحقونه في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تاريخ بيعه ارفه ذلك ولو ببقائه في ذمته وليس عليه من غير المبلغ المقاصص به لأن من دين لم يفي مرضه بسبب معروف ولادن لم يفي الصحة ومان من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذ كوران صحيحين (الجواب) نعم قال في التنوير وترحه للعلا في اقرار

المذ كورة بقلته لكون الوقف نحر الوقف وسله في حياهه وليس في حكم الوصية بعد وفاته أم لا (اجاب) المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يتخير المريض بان يقول وقتت على كذا أو وصي به فقد صرح هلال في أوقافه بان قوله أرضي صدقة موقوفة على ولدي الحى والوصية الوارث لا يجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جرح الوقف المذ كور بن الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على أولاد أولادها الخ فإز على أولاد أولاد من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا تجز بقية الورثة ذلك يخرج القدر الموقوف المحكوم به بخص من ثلث المال أو لم يخرج تقسيم غلته جميعا على فرائض الله تعالى ما عانت صادقة فإذا ماتت صرف غلته

مكمله الى أولادها من خروج من الثلث والاصحابه لجواز الوقف عليهم والذي وثق على ذلك من جملة ما كره في الخبايا وغيره ما هو المشهور
من ترك مرضه على بناته ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أي بامتنان أو إذا انقضت مصلح المسجد ثم امتنع من ماله ذلك
وخلقت ابنتين وأختاوا لانت لا ترضى هذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جاز الوقف بقدر الثلث ويعمل فيما زاد على
الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا (٢٤٤) للورثة جميعا على فراش الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها الى أولاده

والأولاد أولادهم لأبني
فلانحت من ذلك قال لان
الوقف في المرض وصوبوا
لم تجز الانحت بطلت الوصية
للورثة ويجوز لأولادهم
وأولاد أولادهم غير أن
الوقف انما هو في أولاد
الارلاد بعد موت الورثة كانه
قال أوصيت لأولاد وأولدي
بقوله هذا المنزل بعد خمس
سنين وذلك جائز والوصية
بالغلة لابنتين وان بطلت
فانزل وقضى على حله فإذا
جاءت ثوبه أولاد الورثة
صرفت الغلة اليهم والله
أعلم (سئل) في خلع أرض
بقرية موقوفة من جانب
السلطنة على مصالح زاوية
منسوبة لولي وقفا رصديا
هل لبن ولاد السلطنة على
تلك القرية أن يتعرض له
بطلب شيء على تلك الأرض
مع ان غيره من تقدم من
الولاة تعرض به بالسلطنة
من متولى من التسوية
السابقة أم لا (أجاب) ليس
له أن يتعرض له بطلب شيء
إذ السلطان نصرة لله تعالى
انما أطلق له فيما هو خارج
عن أوقاف المساجد والزوايا
والرباطات والمقابر وأما

المرض بدن لاجني فان من كل ماله لا تورع رضى الله عنك ولو بعين فكذلك الا اذا علم عليك له في مرضه
فيستبد بالثلث كره المصنف في معيته وأثر الارث عنه ودين الحق مطلقا وما زنى في مرضه بسبب معروف
بينة أو بما عينة قاض قدم على ما أقرب به في مرض موته ولو المقر به ودعيه عند الشافعي وجهه تعالى الكل
سواء السبب المعروف باليس يتبرع كشكاح مشاهد بغير المثل أما الزيادة فباطلة وان جاز الشكاح عتابة
أه بلفظه ومثله في شرحه على الملق وفي العمدية من أحكام المرض من كتاب البيوع المرض الذي
عليه يدين بيمينه إذا باع شيئا من أعيان ماله من أجنبي بغير يسير لا تصح الهابة عند الكل أجازت الورثة
ألم يميزوا ويقال المشتري ان شئت فقلع غلام القبية وان شئت فاقسح البيوع وان لم يكن عليه يدين بيمينه
إذا كانت الهابة بقدر الثلث أه بلفظه وكشع الاسلام من باب مرضه المرض على سبيل الاستشهاد
ومثله شراء المرض من وارثه وقال الأثراني من ماله ما اشترى من وارثه بيمينه الشهود وأعطاه الثمن كان
جائزا إذا لم يكن فيه حماية كجاءه من أجنبي قال غة الوارث انما يخالف الاجنبي في الاقرار وأما فيما ثبت
معاينة قال الوارث والاجنبي فيه سواء ولم يذكر في المسئلة خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المرض من
الوارث عند الكل أه من الفصل ١٦ من تصرف المرض من بيع النخبة وفي الفتاوى الخبر به سئل
في مرضه بيمينه لان بنتها المحبوب عن ارثها بيمينه او بنتها طاروا بيمينه عاتقان قراط بيمينه بقر وش ثم
ماتت عن ذكركما الحكم أجاب لولم يكن هناك دين على المرضة وكان الثمن لاجني فيه فاحش مع البيوع ولا
شيء على المشتري وان كان عليه دين مستغرق لا يجوز الهابة أو بيع البيوع وان كانت الهابة بغير فاحش
أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يشفع البيوع لان وفاة الدين مقدم على الهابة وان لم يكن الدين مستغرقا
وخرجت الهابة من الثلث سلم له البيوع بغير شيء كالوصية لاجني والله أعلم (سئل) في امر أتم إذا مبالغ
طال نحو ستين ولم تصرف ما جبر فاش فبطلت فيمز وجهها حصص معاومة من عقار بمن معلوم مقبوض لدى
بينة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيوع والقبض صحيحين (الجواب) نعم والمقتد والمفوج
الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكالمصنع وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لا يعلجه صاحب فراش فهو
كالمصنع كالتي فتاوى فاضلنا وذكر في أواسط هذا الفصل من فتاواه المسؤل اذا طلق امرأته وقد طال
ولم يضمنه كل بيمنة الصنيع وأما المقتد والمفوج قال في السكاب ان لم يكن قد عاينها فهو بمنزلة المرض وان كان
قد عاينها فهو بمنزلة الصنيع لان هذه علمه من متولست بقاتله وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله لم يثبت
بغير من الثلث وتكلم المشايخ في حال محمد بن سليمان كان رجلا بيمنة بالسدواي فهو بمنزلة الصنيع والانهو
بمنزلة المرض وقال أبو جعفر الهندوائي ان كان يزداد كل يوم فهو مرض وان كان ينقص فهو مرض يزداد
أخرى بنات من مات بعد ذلك بسنة فهو كالمصنع وان مات قبل سنة فهو كل مرض وروى أنوفس العراق عن
أصحابنا أنه ينظر ان كان يصلي مضطجعا فهو كل مرض وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بماله
قال مشايخ بلخ اذا عجز على القيام بماله وجو انجه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصنيع وقال
مشايخنا اذا عجز عن القيام بماله خارج البيت يعتبر مرضا وفي وصايا الجامع الصغير المقتد والمفوج

أوقاف هذه المواضع الخيرة فهي مستثناة مما مر بها أولاد في مسائل ابن نجيم فان قلت هل له بيع السلطان نصرة
الله تعالى أن يصير أرضا وقف على مسعد قلعة ثم ذكركا فاضلنا ان له مصادف الخراج بناء المساجد والتفقه من على تعميرها ونهوا لوقف
السلطان أو ضمان بيت المال على مصنفه السلطان جاز الوقف في منظومة من وهبان ولو وقف السلطان من بيت المال على الخطة عمت يجوز ونزح
وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لفر من الملك العلام أن يملك لاحد من الامام أن يتناول ذلك السحت الحرام والله أعلم (سئل) فيما إذا
أسكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه جلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدهل بحسب عليه أو مدهل له ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له

أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجرة ماله ولا يبيع أو اء النطر ولا السحق منها الذي ياتى في ذمته ولا يملك واحد منها ما لم يمتنع ببيع أو اءه
ولأن الوقت قد نظر أعليه ما هو مقدم عليه كالعامة فإراقه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على جهات برعيها ومهما فضل من
بيع الوقت بعد مصارف البراثة عينا يقسم على أربعة أسام يعطى لأولاد ابنه ومهر يدويكر وقاطعة الربع من ذلك ثم لأولادهم ثم لأولاد
أولادهم ونسلهم وعقبهم أبادا متساوا وادعما ما بقوا أولاد الظهور ومنهم دون أولاد (٢٤٥) البتون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة

السفلى على أن من مات
منهم عن ولد أو ولد
انتقل نصيبه لولده أو ولد
ولده فإن لم يكن له ولد ولولده
ولده ينتقل نصيبه إلى من هو في
درجته وذوي طبقة فان
لم يكن انتقال من هو أقرب
إليه لذكر مثل حظ الأنثيين
على الفرصة الشرعية
وبقصة ذلك وقدره ثلاثة
أرباع لبنات الواقف المشار
إليه وهن عسرة بكرة
وزينب بنتهن سوية لكل
منهن الربع من بعضهن
لأولادهن ثم لأولاد أولادهن
ونسلهن وعقبهن بدأ
متناسلا وادعما ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب
الطبقة السفلى على أن من
مات منهم عن ولد أو ولد ولد
انتقل نصيبه لولده أو ولد
ولده ومن مات عن غير ولد
أو ولد ولده انتقل نصيبه وما
كان يستحقه في ذلك لمن هو
في درجته وذوي طبقة
فإن لم يوجد له ذرية ولا
ذوية فتنتقل لمن هو أقرب
إليه لذكر مثل حظ الأنثيين
على الفرصة الشرعية فإذا
انقرضوا باجمعهم كان وقفا

والسؤال إذا تطاول ذلك وصار بحال لا يتحقق منه الموت فبعض من جميع المال ذكر أو ألباس الصنفان
في أحكامه أن أصحابنا قد اتوا في التطاول بسنن وقال فيه القعداء والمجوع إذا وهب في أول ما سابه ثم مات في
أيام تكون الهبة من الثلاث العلة لم تصر عادة وذكر فاضين في الجامع الصغير صاحب السبل والدين
قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قليلة لو عين قابل مرض فإدام يخرج في
حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعض بضاعة الناس عادية من أحكام المرضى من كتاب الطلاق
ملخصا (أقول) وكنت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي ذلك ما ذكره مائصف في العراج وسئل صاحب
المظلومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت فيه أحوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن
لا يقتدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والرأه لحاجته داخل الدار لصعود السلم ونحوه اه وهذا
الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزبلي قلت والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي
طالت ولم يخف منها الموت كالنكاح ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائج فلا يخالف
ما جرى عليه أصحاب المتن والشروع هنا اه (سئل) فيما إذا مات من يدعي ورتة وتركته مستغرقة بالدين
فباعها الورثة من عرو وبأن القاضي والغرماء بين المثل وأدوا به الدين للغرماء فهل جمع البيع (الجواب)
نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بمن فيه غن فاحش ودهيه
منه وما من ذلك المرض عن ورتة لم يجز ذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ماذكر
وصية يعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في المتن وفي كتاب الوصايا اتفاق أصحابنا وجهت وقفا وضمانه
وصية فيعتبر من الثلث اه (سئل) في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف فرس
بثمن سمانية ولما له سواها ثم مات من مرضه المزبور عن ورتة لم يجز ذلك فهل يكون محاييا بخصمائه
فتنفذ الهبات بقدر الثلث ثم يقال المشتري ما له أن يبلغ الثمن إلى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئا وأما
أن تقس (الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من بيع المريض (سئل) في امرأة لها دار في
ملكها ارضاء بناه باعت نفسها شاعرا من جماعة معلومين بمن معلوم بعبا بأهل جمع البيع المذكور
(الجواب) نعم كافي العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين وجليه بنصرف البيع إلى نصيبهما فان
أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المحبر وهو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار
فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفه فان لم يجز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف
إلى نصيبه أما بيع الفضولي انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما باعت اجازته في ربع الدار فصول
العمادية من في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشروع بعد كلام إلى أن
قال فالوجه الأول وهو بيع المبيع من أجنبي على صفين إما أن كان لكل له فباع النصف وكان بين اثنين
فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع أبعد هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشروع وأجمعوا على
أن يبيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من يبيع التارخانية ونقل التارخاني في فتاواه من باب
الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الإجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد إجارة الشائع

على الفقهاء والمساكين ثم إن زيد أو بكر أو لم يعقبهما ماتت فاطمة متوا عقت أولادها فهل ينتقل نصيبها لأولادها أو إلى من هو في درجتها من
الموقوف عليهم لكون أولادها بنسب أو أولاد الظهور وهل المراد بقوله إن هو أقرب إليه قريب النسب أو كال من غير الموقوف عليهم أو
يخص القريب بالموقوف عليهم (أجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع جملة من الربع عن مصارف الوقف العينة لأولادها لأن
هو في درجتها لا يقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولده كان مرجع النصيب في قوله منهم إلى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد
م قوله مجرى الخ أي من أن الأمراض المزمنة كالنكاح ليست مرض موت اه منه

الظاهر وقد شرط أن من مات منهم عن ولد أو ولادة انتقل نصيبه إلى مقتول نصيبه فاطمة ولا ولادة له من مقتول نصيبه مثل حظ الاثنين والوجه في استحقاقهم الربع كان زيدا وبكرهما ما دام بمصر صرف ما كان لهما الفاطمة تقول الواقف قائم يكن له ولد ولا ولد له ينتقل نصيبه من هو في درجته فصار الربع مائة نصيبه فاصرف في الولادة والدخل لاهل الثلاثة الأربع فبطل هو وقد مستقل على أولاد ابن الواقف الميتين فيه ثم لا ولادة لهم حتى أن مات من (٢٤٦) أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد له يساه في درجته من أهل أحد ينتقل نصيبه من

الامن شريكه بعد بطل الكلام الا ترى أن هبة الشائع لا تجوز ويبيع يجوز اه فقرر أن بيع الشائع جائز من التبرك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الفراس والزرع وقال العلامة قاسم في رسالته في مسائل الشيوخ مثلت عن بيع حصة شائعة من عقار فاجبت بالجواز ثم أجبر عن بعض من يزعم العلم بالقصة أن ذلك غير جائز فقلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف في بيع الحصة الشائعة من العمارة والبيع الجواز قال جلال الاسلام في فتاويه أرض بين رجلين أو ثلاثا والزرع فيها نصفان فباع أحدهما بغير إذن شريكه لم يجز شره بغيره شره بغيره لم يجز في نصيب البائع ومثل ذلك في العبد المشتركة وقال باع نصف خشبة متقوعة أو نصف عملة متاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر وقالوا مبيع نصف العمارة مشاعفا بها اختلاف الروايتين والشائع والجواز أعرج وأرفق اه قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة والوالي قالوا لأن العمارة البقاء فاشبهت الرقبة في الصغرى ببناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجني بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز اه ماقى الرسالة وفيه فوائد (سئل) في بيع الحصة الشائعة من البناء والارض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) قال في فتاوى الترنائى من باب الشركة وفي شفقتهم زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء مع نصف الارض سواه باعه من أجني أو من شريكه ولم يسمع الشفعة واذا باع نصف البناء دون الارض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء محققا وما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من أجني ومن شريكه لا البناء اذا كان بغير حق كان القلم مستقفا ومستحق القلم كلقوع ولو كان متقوفا على حق جاز هذا في غالب الفتاوى (أقول) قد علمت أن الجواز أصح وأرفق ويأتي تمام الكلام عليه (سئل) فيما إذا كان لزيد مند سكة في أراضي وقف سلطنة ونصف فراس شائع جاز نصفه الآخر في ملك عمر وقام له وجه الشرعى في بعض الاراضي المزبورة فباع المشد المزروع مع نصف الفراس المزروع من زيد الاجنبي بدون إذن عمر والشريك ومنولى الوقف ولا وجه شرعى فهل يكون البيع المزروع بغير صحيح (الجواب) نعم كما أتى به الترنائى والجسد عبد الرحمن العمادى والوالد والم وهو المعتمد كجائز العلامة قاسم في رسالته وكذا في أنفع الوسائل (أقول) وبه أتى المرحوم الشيخ اسمعيل في مواضع من فتاواه واضطرب للافتاء من الشيخ خير الدين فأتى أولاد باع بيع احد الشرك كحصة في الفراس في الارض المشتركة من أجني صحيح واستشهد به بما أتى به ابن نجيم في تحريده وأتى ثانيا بخلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد بيع نصف الشجر المستحق للبناء لغير الشريك فاسد كما حرجه عليه علما فاطمة اه (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها بدو صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم كما في النزاهة والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل (سئل) في بيع نصف الثمار مشاعفا قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا (الجواب) يبيعه لمن شريكه جائز ومن غيره لا يجوز وكذا في الخلاصة (سئل) فبما باع نصيبه من الزرع المشترك وهو قتل ولم يسمع البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزروع جائزا أو لا

هو أقرب إليه فسيبان قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البعوت قلت قد تقررت الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم من ولدهما متأخر عن حوله أولاد الظهور فتأمل هذا ما ظهر لنهى القاصر ومن ظهره خلاف ذلك خلفه وله الا حوالا فبرز هذا الجواب لا بعد النظر في كلام اصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم بفهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده وأولاد أولاده وعقبه لئلا كرم مثل حظ الاثنين ثم على جهته بتر لا تنتفع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدخل به بحيث لم يشترط الترتيب أم لا (أجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكرتهم فستحق الامم مع وجود والده والحال هذه والله أعلم (سئل) في

لوصف على الأولاد أو لاداء الأولاد أو لاداء أولاد الأولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (أجاب) لا يدخل والابنت في الوقف على المانع ولا مفردا أو جماعا ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى كما في البحر وفيه بعد هذا وصح فاضحان دخول أولاد البنات فيما اذا وقف على أولاد أولاد أولاد وصح عدمه في ولدى اه فقد فرق فاضحان بين الجمع كجلى واقعة الحال فصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة اختلفا في صح وترجع القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المقتضى به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد

أولاد أولاده ثم على ذريته ونسبه وبهته المذكور والاثبات بينهم على الفرقة الشرعية طبقه بعد مدة وسلاسله نسل الخ وحكم بمقتضى رواية
 حاكم شرعي هل يدخل في الوقت المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أقدمت أن في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختاراً
 لرواية هلال وانحصار مقتضى ارتفاع الخلاف أم لا (أسباب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الأوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية
 هلال وانحصار أن أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثير ما أتت (٢٤٧) بظاهر الرواية وكثيراً أخذت برواية هلال

وانحصار قال صديق
 شرح الوهبانية في لفظ
 الزرية وينبغي أن تخرج
 الرواية القائلة بالدخول في
 هذه الأعصار لأن عرفهم
 عليه ولا يعرفون غيره ولا
 يسرى إلى أذهانهم غالباً
 سواء وقال فيه في لفظ
 الأولاد قلت نقل صاحب
 النخبة عن شمس الاتم إذا
 وقف على أولاد أولاد فلان
 يدخل تحت الوقف أولاد
 البنات رواية واحدة ثم نقل
 عن علي السغدري والشنخي
 الإمام شيخ الإسلام هذه
 المسئلة على الروايتين
 وكذلك كرا انحصار رواية
 الدخول عن أصحابنا ونقله
 عن محمد قال واضح بذلك في
 كتاب جمع على ما هو هذا
 عندنا أحسن والله أعلم
 قلت وينبغي أن تصح رواية
 الدخول فطعن في انحصار
 الدخول عن أصحابنا والمراد
 بهم في مثل هذا أو حنفية
 وأبو يوسف ومحمد وقد انضم
 إلى ذلك أن الناس في هذا
 الزمان لا يفهمون سوى
 ذلك ولا يقصدون غيره وعليه
 عملهم وعرفهم مع كونه

المائع (الجواب) نعم دجل باع نصيب من الزرع المشترك لا يجوز وإن لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز
 لزوال المائع كإلحاق الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى يخرج من البنات باعاً ثانية في فضل بيع التمار
 والزرع وزرع بين رجلين أو غار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الإدراك لم يجز لأنه لا يمكنه
 تسليمه إلا بضر صاحبه لأنه يجبر على القلع لعله وفسه ضرره ولو باع بعد الإدراك جاز لعدم الضرر أنفع
 الوسائل (سئل) فيما إذا كان في يد جارية غرة فتباع مشتركة بين الجسع لم ينصفها ولصاحبة الباقي
 بطريق الشيوخ فباع بضعه المزرع وشاعلم رجل أجنبي حال كونه التمرة على أشجارها وقبل إدراكها
 وبدون صلاحها فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان في يد زرع غير مدرك
 فباع حصته منه معلومة بدون الأرض بمن معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث كان
 الزرع غير مدرك فالبيع المذکور فاسد قلوم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جازراً كما صرح بذلك
 في العمادة في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كل طر جلي باع نصفه من انسان بدون
 الأرض إن كان الزرع مدرك يجوز وإن لم يكن مدرك لا يجوز لأن هذا البيع يقع في الحاق الضرر بالبائع
 في غير ما يتداوله البيع فيكون فاسداً كبيع الجذع في السقف وإذا لم يجز بيع نصف الزرع فالوم يفسخ
 العقد حتى أدرك الزرع انقلب جازراً لأن المائع من الجواز قد زال فالو يعلم من هذه المسئلة كثيراً من
 المسائل الخ وقد قدمنا لها من الخاتمة (سئل) فيما إذا كان في يد أولاد نصف غراس قائم بالوجه الشرعي
 في أرض وقسم مشترك بينهم ونصفه لا يخرج من الأرض جاز في الوقت المزبور فباع بـ نصف من عمرو
 بمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في التجازية شعير بين رجلين باع أحدهما
 نصيبه من أجنبي لم يجز وإن من شركه يجوز وإن بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وإن باعها مجزئة
 يجوز اه ومثله في أنفع الوسائل (أقول) قد مر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما طالع في سرد
 النقول ما حاصله الذي يحذر لئلا من هذه النقول أن يبيع الحصص من الزرع المشترك والمطلقة المشتركة والثرثرة
 بفرا الأرض لا يجوز من الأجنبي فالورثي شره كما هل يجوز في الأخيرة والمطلقة لا يجوز في الأخيرة والحائفة لا يجوز
 والذى يظهر من التوفيق حمل الأول على ما إذا كان قصد المشتري إيجاب الشرط على القلع لأنه لا يجوز
 على تحمل المهر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لأنه يتألمه المشتري
 بالقلع فيضر بالبائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر فصار كبيع الجذع في السقف وحمل الثاني على ما إذا لم
 يقصد ذلك فيجوز وينبغي على حاله إلى الإدراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المصلحة بقوله لأن فيه ضرراً
 والإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وإن رضيه اه ثم إن دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جاز
 إلى وقت الإدراك ولا يلزم من ذلك نظر المشتري فإن طلبه هو أو البائع النقض ففسخ البيع لأنه فاسد
 مستحق النقض وإن سكنت إلى وقت الإدراك انقلب جازراً لزوال المائع وأما بيع هذه المذكورة من
 المشترك كرض بينهما ونها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشره كبدون الأرض
 ففي رواية يجوز وفي أخرى لا عليها جواب عامة لا يجب ولكنها تحمل على ما إذا كان في صورة يحصل فيها

حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ
 الأولاد فبحر في ما اختاره انحصار من الدخول فقلت له أن الفتوى بخلاف ما اختاره كجئنا عليه في أنفع الوسائل وغيره وقد تقدمت المحاوره
 بيننا في البروس فقال لي إن عمل الناس في جمع مكاتبتهم المدة والحد شغل دخولهم كاشتراء انحصار فبيننا الاقتناع بامتنار مع
 التنصيص على اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زكريا التي التقطها والده الشيخ أحمد بن خط والده المزبور أن أولاد البنات من الزرية
 على القول الرابع اه وقد جزم في الاسعاف بأن النسل الأولاد والوالدة أبداً متساوون كبروا كانوا أو أنافذاً أعلنت ذلك وتحقق قوته رواية

[illegible]

ضرر بالقلم كبيع رب الأرض من الأكل وحسبته من الزرع فلا يجوز لانه بكاف الا كالأقلع فيضرر أما
لو باع الأكل وحسبه من الزرع أو الثمرة لرب الأرض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان الباع لم يطالبه
بالقلم ليعرغ نصيبه من الأرض ولا يمكن ذلك الا بقلم الكل فيضرر المشتري فبيعنا بشرته وهو نصيب نفسه
الحق فخلص أنه ان باع من شركه بكذا للاحق له في الأرض لا يجوز على المختار وأما بيع الحصة من الفراس
المشتري الاجنبي أو الشريك فان كانت الأرض لهما فلا يجوز بيع أحدهما حصته من الاخر بدون
الأرض قياسا على الزرع كملكو ان كانت لغيرهما بان فرس سابق فان غناصتو باع من به الأرض جاز أو من
الشريك الذي لأرضه لا يجوز وان باعوا لا يجوز بيعه لمن شركه ولا من أجنبي وان كانت الأرض
لاحدهما فان باعوا رب الأرض لشركه لا يجوز أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة من البناغان الأرض لهما
بائع أحدهما فنصيب من الأرض والبناء جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي
لا يجوز وان من شركه لا ينبغي عدم الجواز سواء كانت الأرض للبايع أو لألمشتري وان كانت لغيرهما بأجرة
فان أجرة البايع نصيب من الأرض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء مع البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن
البايع تكليف المشتري القلع وان باعوا لهما مائة معلومة فان باع بعد مضايعه والا فيسبى جريان
الروايتين وان ينصب بيع البيع من الشريك والأجنبي لانه مستحق القلع فكان كالقلع حقيقة والحاصل
أذا وقع في القاضى بيع حصته من البناء فطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء المذكور مستحق للبقاء
في القرار عمل فعله في مقدمته من التفصيل وان ثبت عنه أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع وحكم به وكذا
الجواب في الفراس والزرع وهذا خلاص ما حرواه الامام الطروسى في هذه المسائل في كتابه أنفع الوسائل
وازع فيما يلقى المتقدم أن في جواز بيع العمارة مشاعا لاختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق
بأنه لا يضر من ماله القدورى من الأصل وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذي
تقاوروا به وما في القية اختيار فتوى بعض المشايخ وأما اختلاف الروايتين فهو في الشريك أماني الأجنبي
فلا محذور ونقل ابن حزم التغبى في كلهم نهي الحجة عبارة الطروسى في مسئلة بيع الحصته من البناء على
التفصيل الماروقا في آخره وقد أقر على ذلك صاحب العصر اه (أقول) أيضا الحاصل أن المناطق في فساد
البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما ظهر من عباراتهم من عيار ولا تزعيه فأن من فيه الضرر جاز
بيعه ولا خلاف في بيع الحصته من الثمر بعد نصيبه من الزرع بعد ادراكه بصح ولوس الاجنبي بل اذن الشريك
أذا ضرر على الشريك ولو لم يطلب الشاوي القطع ومثله الشجر المعد للقطع بعد بلوغه وأن القطع كالخور
والصفصاف ففي اختياره ولو لم يولد الحياة ذاباع نصيبه من مشجرة بغير اذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار
قد بلغت وأن القطع فالباع جاز لان المشتري لا يضرر بالقيمة وان لم تبلغ فالباع فاسد لانه يضرر بالقسمه
وعلى هذا حكم الزرع اه لكن البيع قبل الادراك وكذا بيع الناصر قبل النضج فيما التفصيل المار الذي
فقعه الطروسى فوقيان عباراتهم وكذا في مسئلة بيع البناء ثم اعم أن غالب ما يقع في زماننا أن البناء
نما يكون في الأرض المحترقة وفي أراضي القرى السلطانية فإذا كانت الأرض الحاملة للبناء جارية في تواجر

مثل حفظ الاثنين أولاد
 الفاهور منهم دون أولاد
 بالبطون الطبقة العليا منهم
 تتحجب الطبقة السفلى على
 أن من مات منهم عن غير ولد
 ولأولاد ولدان تنقل نسيبهم
 هو في درجة فاذا انقرضوا
 بأجمعهم عائد ذلك وقفا على
 أولاد البطون على الحكم
 والترتيب المذكور وجعل
 أخوه لجهة برسميهامات
 الواقف عن أولاده
 المذكورين ثم مات من بعده
 مصطفى وله أولاد ذكر
 وأبنت هسل لأولاده بنتي
 الوقت مسم وجسد أولاد
 الواقف المذكورين أم لا
 متى لهم إمام واحد منهم
 موجود الكونه لم تعرض
 لذكر من مات عن ولدان تنقل
 نصيبه اليوما الحكم في ذلك
 (أجاب) لائتي الأولاد أولاد
 الواقف مادام واحد من
 أولاد الواقف ذكر كان
 أو أبنتي لترتيب الاستحقاق
 بهم مو كذا بقوله الطبقة
 العليا منهم تتحجب الطبقة
 السفلى ولينا فيه قوله على
 أن من مات عن غير ولد كما
 لا يخفى بل هو مقدر فان

من مان عن غير ولد يكون له استحقاق الآذان كان في درجة ليست محسوبة بأعلى فصرف نصيب من هوي في درجته الشريكين
 وهم أهل البرجة العليا فإن من ذلك أن لا شيء لأهل درجة أعلى ما زادوا أحد من أهل درجة قطبها يسمى الحسم كذلك أبدأ ما داموا واحد من
 أهل الاستحقاق من جود الله أعلم (سئل) في رجل مقرر في وتطبيق خطابه وإمامة تعينه سفر اضرة فزاد فاستجاب له جلاؤه ومهم مقامه فبأش
 عن عمدة أشهر ثم أخذها من عائلة التي تغير حصة فاسترد هاتين من السلطان وأولاده السلطان عامه كان وأخذها النائب
 ثانيا كأخذ الأول هل يصح أخذه أم لا يكون به بلا حجة فزاد قلتم لأن الحكم في معلومهما (أجاب) صرح العلما عرضي الله عنهم بأنه لا يجوز

ولا يصح عز لما صاحبون في بيعه فجمعوا المسئلة في الحر وغير مودر اشهرت اشهر افلاحتاج الى ان ترددها لظواهر وصح في الحر ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوطائف ان على الناس بالتاخر على جواز الاستنابة في الوطائف وعدم اعتبارها شاغر وموجود النابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استغلافه بلاذن خلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وتلفه شاغر ووضعه النابة وقد رد على الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجعت ثلث والمسئلة وضع فيها (٢٤٩) رسائل ويجب العمل بما عليه الناس

وخصوا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المساليم المستنبط وليس للنائب الا الاجرة التي استأجر بها في مدة النابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه وفي العمل الذي استأجر عليه فهو ذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى ان الاستنابة على الامامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة تولى على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ابتكر ما ذهب اليه وكيل السلطان وذكر له ان المتولى المذكور اخبره الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك ثم ابتكر ما جاء به امره شرعية تضمن الاعطاء بناء على ما ذكره روضه على قاضي الشرع فلم يستدق في ذلك لعدم ثبوتها انما وأبني المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يجعل

الشريكين في البناء باع أحدهما حصته من الآخر بعد ابتعاها حصته من الأرض المحتكر فوافقه عن مشددة مستكن في الأرض السلطانية ووقع بعدها بجواز البيع اذ لا يلبائع على الأرض حتى يكفه ما قطع وأما بيع ذلك الغير الشرعي بالمقصود عليه في عدة كتب أنه لا يجوز البيع معاذ بأنه لا يمكن تسليمه الانقبض البناء في ذلك ضرر لكن ظاهر كلام ائمة القضاة جواز مطلقا ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم ويؤيده ايضا لا فرق بين الحصص البناءا لخصص الثوب أو العبد وقد قال شيخنا متبنا مثلا على التراضي بعد نقله عبارة القنية وغيرها ببيع الحصة الثالثة من العساو بجواز على الأصح لانها اشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى في زماننا بمشقة والعلامة قاسم ثبت ثقة اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه على القنية وحاصل الجواب ان الناقلين لاختلاف الرواية في ذلك فتحت الثابت مقدم على الثاني والله أعلم وأما الشبهة فالتعليق فيه ايضا أن يكون فاعلمت ما في رأسي الوقت أو بيت المال بالاجرة فاذا باع الشريك من شركه وأجره حصته من الأرض والتم الشاري بمطالبة الجهة الوقت أو بيت المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما البسم من غير شركه فلا بد منه فلا يجوز لكن نقل في أنفع الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من اجني وزرع لم يدر كنه باع صاحبه بعد ذلك نصيب من ذلك المشتري انقلب البيع الاكلا فاذا انزل المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من الاجنبي باذن الشريك فالتى عليه الاتقاء في زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما قبله من الخلاف وما وفق به الطرسوسي اخذا من قول فاضيلان لو ان الشريك الذي لم يبيع اجاز بيع الشريك له أن لا يرضى بعد الاجرة قاله ذلك لان قطعه ضرر والانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه وقاضيان ذكر ذلك في مسئلة المبطحة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والقرى ايضا فاذا اجاز الشريك البسم من الاجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القطع أو القطع له أن لا يرضى به وذلك فيفسد البيع ما لم تنضج الثمرة أو يدر الشجر أو ان القطع لعدم الضرر حيث ذكروا هذه كلها لم يبق للبائع بدعى الأرض والام ببيع البسم لزوم الضرر على المشتري بأمره بالتفرغ وأما كل الجبيع للبائع ولا شريكه فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الأرض الا اذا أدرك الزرع فينقلب جازا كغيره في كلام المؤلف وظاهره انه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم فيسب الجواز فيه وجهان البناء أشبه رقية الأرض في كونه معنات البقاء لا يفسد قلع موقعه بخلاف الزرع والظاهر ان الفراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه متلا أو جزء نصف الأرض لى حاكم يرى اجارة المشاع وحكم بذلك أو فرغ عنه من نصف مستطو كانت الأرض سلطنة فانه يصح كما يظهر من تعليمه بالضرر لانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له بدعى أرض الحصة المبيعة من الفراس واذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالتقسيم لان قسمة الفراس يمكن فاعلمت هذا الآخر والمستطاب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا كان له دينه دار قامة بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق المحاكرة فباعه من غيره وبعها شرعا بين معلوم مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحا نافذا ولا يتوقف على اذن متولى الوقف (الجواب) نعم (سئل) في غراس

(٣٣ - (قنوي حامد) اول) ليكر راءته ولا اذنه في التصرف ولا قربت البراعة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعهم من التصرف فهل يجوز اخراج الوطائف عن اوجابها بغير جحقة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال باذ كراذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعددا أم لا يسلطوا الجواب (أجاب) قال في الحر الرائق وأما عزل القاضي في قسمة طه ان يكون بجحقة واستدل عليه بما نقله في الاساف وجامع النصول ثم قال فقد أجاد حصة متول غيرة بالاختيار وعدم صحته فحصل ثم قال واستدعي من عدم صحة عزل الناظر بغير جحقة عدمها لصاحب وظيفة في وقت واستدل بما نقله عن البرزنجي وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز عزل من

انه نزل عنها الاستحرام بقدر ذلك في التفرع كما اقي به بعضهم وهو ظاهر بل لو تفرع مع علمه بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعف لا يلزم
انضمام تفرع الناظر اليه ولو جدد فقدم المقر اه والله اعلم (سئل) في رجل يمدو منطقة لتفتر بقر فراض اخذ عن رجل منطقة التولية
ببراءة شرعية فهل ينزع ليعن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفته كل واحد منهما منطقة مستقلة ذاتها بان عن النظر لشخص
والتولية لآخر أو جعل لهذه معلوما ولهذه معلوما لينزع عن النظر لأننا أخذنا (٢٥١) ما علمه والا كان الأخذ لعله فينزع

حيث اجتمعت شروط العزل
لاطلاق القفلين على الاستحرام
كما يعلم ذلك من آية المام
بالفقه وقد تقرر ان احداث
الوظائف لا يجوز فلا يجوز
أن يحصل متول بعاقبة
مستقلة مع طائر الوقف
بعاقبة مستقلة لانه احداث
وظيفة في الوقف وهو لا يجوز
والله اعلم (سئل) في رجل
عزل من التولية على مسجد
يحتوي على رجل غيره شهد
أهل المسجد بما للتعاقبه
ثم روى الأول بانها اموال غير
الواقف وعزل المشهود له
بغير جحته هل ينزل أم لا
وللقاضي بقاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء
بانه لا يجوز عزل الناظر ولا
عزل صاحب وظيفة ما غير
جحته ولو عزله الحاكم
لا ينزل بغير جحته وللقاضي
بقاؤه على وظيفته والله اعلم
(سئل) في رجل مات فقتر
القاضي في وظائفه جماعة
ثم ان رجلا اتهم الى
السلطان أمر الميت فقتره
في وظائفه بناء على شغورها
بالموت فغير علم بتقرر بر
القاضي السابق فهل العبرة

وكتب بذلك صل شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم وتقدم نقلها في بيع المضم
والمزكش (أقول) بما يناسب ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما لو جدد طرف الثوب أو الشاش من
علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابل قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو
السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا يسكن واستنبط عدم الاشتراط من قوله ان ما يدخل في البيع
على وجه التبعية يمكن له حصه من الثمن إلا التبعية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة بيع أمية عندها
طوق فضة وبيع سيف على تختص حليته بالضرر حيث يبطل البيع فيما بالافتراق من غير قبض
ما يقابلهما أو تحوّل الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لان الطوق غير متصل بالامعة والسيف اسم
للحلية أيضا وان اقلصت به فكانت الحلية من مملو مختلفا لعلم الثوب فانه ليس من معنى المبيع فكان
دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابل حصته من الثمن اه مخلصا لكن بشكل علم مسئلة المفض
والمزكش الان يفرق بان ما في ذلك المقصود بالشرع كالطوق والحلية أنه ليس شيئا آخر غير المبيع
فكان من معنى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة في الفخورة واذ ابلغ في ما منسو جازيها بالذهب الخالص
لا بد لواز من الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل أكثر في المتني بالنون أن في اعتبار الذهب في
الاستقبر وبتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يعتبر اه وقال في التارخانة وفي
الباقى ان في اعتبار الذهب في الاستقبر وبتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى القاضى ولو
يأخذ اراى فسوقه فذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا لمختلف علم الثوب
فانه لا يعتبر لانه يبيع محض اه فهذا نقل مرجع في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تباع محض وتعام
الكلام على هذه المسئلة في علمه على الفرائض فرأى (سئل) في امرأه باع حشمتها في دار مشركة
بينها وبين أخيهما من أخيهما المزور بين معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فبطل البيع
المزور فاسد (الجواب) نعم رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهرا أو دابة على أن يركبها البائع يوما
يكون فاسدا خاتمة من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من آخر موقعة في الأرض معلوما
وجودها فابتن معلوم ويرددها إذا رآها وبعضها فهل ذلك (الجواب) بيع ما علمه غائب وعلم
وجوده يجوز وله خيار الرؤية ان شاء عوده وان شاء أخذه وتبكي رؤيته البعض عندهما وعليه الفتوى كما
في شرح المجموع والتوير ومثله في البحر اه وكذلك أقي قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في
الأرض كالقفل والبصل والجوز والقلقاس واذ اقلعه البائع فلم يشترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر
بقوله اذا اشترى شيئا يعين على الأرض فهو شرائه يره وحكمه أن المشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية
لانه ليس بالزمن في حقه فان لم يفسخه وقلم المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض بغير المشتري ان
شاعرضي وان شاء فسخ وان رضى بالمقوع عزه المبيع في الباقي اذا كان على صفات المقوع وأجاب ايضا بانه
يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغني في قشره بعد بدو صلاحه والمشتري الخيار اذا رآه بآلة
قشره ان شاء أخذ وان شاء رد فان قلع شيئا منمن الأرض بطل خياره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو

بقر بالقاضي أم بتقرر بالسلطان مع انه اقترعه بتاع على ما انتهى غير علم بمقتضى القاضي (أجاب) العبرة بتقرر والقاضي لا يتقرر بالسلطان
بناء على ما انتهى اليه كسئلة الوكيل اذا اقترع ما وكله الموكل خصوصا لو حرم من السلطان تفحص على عزل المتمرذ الصادر منه سبى على
أمر تبين خلافه فلا يصح والله اعلم (سئل) في ناظر وقت أراد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل ورجل أودعه لا تحفظ على الآخر يعمر في
الوقف بغير اذن القاضي ويتناول الآخر بصرها كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز و يرجع على من
عليه الغلبة ويكون المتصرف متبرعا بذلك (أجاب) تصرف بغير اذن القاضي والمتولى لا يجوز فان كان بين الوقف فهو وقف لكن بغير اذن السلطان

ناه ولا يرد اذما استأجر من الاخر اذ دفع له فلا يلزم الزجوع عليهم وهم طه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وان بنى لنفسه أو أطلق ربه
لزم بضرو ولا يملكه القتم باهل القيمين بمنز وعافر بمنز وعمال الوقف فان أبي يبرص الى أنه يخلص ما له كياتر في مسئلة تعمير الانجي
في الوقف بلا ذن وانه أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلو به الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا واذا قلتم يجوز فهل اذ
أثبت رجل منهم انه علوى بوجه الوقت (٢٥٢) بشهادة رجلين شهدا بانه علوى لشهره عندهما بذلك ثبت بنسبه ويدخل في الوقف أم لا

بصلامد كانا باقى أرضه معلوما وجوده فيها سره محجوا وتسلم المبيع وقطع من أرضه بعد ما دفع بعض غنه
لبائعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه تحسره فقبل لا عبرة بتعلله (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية
الثلث للبائع ولا عبرة بتعلله لئلا كور لا يبيع ما أصله غائب اذا ثبت وعلم بوجوده فهو جائز كافي شرح الجمع
المسكى عن الخاتبة كذا في شرح التتو والعلا من البيع الغاسد (سئل) في رجل باع عدة الاجابات
حال كونها غير موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لانه يبيع معدوم
(سئل) فيما اذا كان زيد باع دار معلوم قباضه من عمرو بعبارة مشعر بان معلوم هو عن المثل قبضه
البائع ثم بعد ذلك شهد عليه عمرو والمشتري أنه ان دفع له زيد فقبل المثل بعمده كذا يكن بيعه مردودا عليه
ومقالا فيه وان لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحقه في بيعه ومضى المثل ولم يدفع له ذلك لعدم ومات عمرو وعن
ورثة باعوا المبيع من بكره وسلموا منه فقام زيد بكف بكراد المبيع له بالثمن متسكبا بالشهاد لئلا كور فهل
ليس زيد بذلك (الجواب) حيث كان البيع بغير المثل والشهاد لئلا كور بعد البيع المزمور فهو معدوم
المشتري فلا يصح على ردّه والمسئلة في الخبر به من البيع ومثله في الترتائي والتبازي (سئل) فيما اذا
كان له نذر فلاح قباضتها من اشخاص بمثل معلوم فيمغب فاحش وأطلق البيع ولم تدكر الوفاء الآن المشتري
عهد اليها بعد البيع الذي يفتقرية انها اذا وفته لمثل غنه يفسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قبل ايقانها
له مثل الثمن وترد ايفاء الورثة مثل الثمن واستردا مبيعها بعد ثبوت ماذ كرنا بالوجه الشرعى فهل لهادك
(الجواب) نعم ولا ريب في أن يفسخ الوفاء حكمه حكم الزهني في جميع الاحكام على ما عليه الاكثر كافي
الخبر به والحاوي الزاهدي وهو الصحيح كافي جواهر الفتاوى وقد بسط البازي نفسه الاقوال الى أن قال
واذا مات المشتري وفاته ورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ (سئل) فيما اذا كان زيد يبيع معلوم من
الزهرام بضمه وعرو قباضه عرو حجة بين معلوم وهلك عند البائع قبل تسليمها للمشتري باقصة سماوية
فكيف الحكم (الجواب) يبطل البيع بهلا كه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو بدنيه
والمسئلة في التبازي به (سئل) فيما لو اشترى شاة وبشر رجلا ليقبضه قبضه وهو كافي من جهك (الجواب)
جهك من مال المشتري لان المأمور لما قبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع
(سئل) في صبي باع شاة ولم يقل اني بالغ والاكن قال اني حين البيع لم أكن بالغ فهل يصدق (الجواب)
نعم وفي منقر فان بيع البعيرة صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغ فان قال في وقت
يبليغ مثله في ذلك الوقت لم يثبت في وجوده وقتا اثنا عشر سنة وهذا حقيقة أخرى وهو انه بشرط بعد بلوغه
اثنا عشر سنة أن لا يكون بحال لا يحتل مثله أحكام الصغار لاستروتن في مسائل البيوع ادعى الاقرارني
الصغر وأكراه المقر له قال قول المقر لا سند الى حاله معهود فمقتضى الثبوت القول بان في الاقرار المدعى عليه
جاءت بالبراءة فقال المدعى كنت صبي وقت ابراعه قال قوله لانه أسنده الى حاله متنافية لضمنا القول بان
في الدعوى صبي باع واشترى وقال أنا بالغ وهو ما انتفى عشرة سنين ثم قال لست بالغ لم يثبت في قوله ولو
كان ابن احدى عشرة سنة ثم قال لست بالغ صدق جامع الفتاوى من البيوع (سئل) فيما اذا كان لصغار

(أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخاتبة وهو المختار فاذا ثبت رجل منهم انه علوى بوجه الوقت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ثبت بنسبه ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح بها في كتب من الكتب وانه أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا واذا قلتم غير جائز هل اذا وقفناه على الصوفية فمات لان وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى أن يجعله مدرسة ويقسم لهامدرسا فاراد المدوس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصرح به في كتب اصحابنا ان الوقف على الصوفية وصوفي فانه لا يجوز ككله الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والتبازي به وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السفدى الرواية من وقف انصاف انه لا يجوز زعلى

الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اهـ فاذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعله مائدرسة وقسم مدرسا نصف ولا يباح منعه عن التدريس وله أن يحد ما هو مذكور حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف ولا ينهاه الحال هذه قطعا لسلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زاده ادى حصة فتقار يد رجل انها وفقت على مصالح الراوية من قبل عم المدعى عليه وأتى بكتاب وقف يتعلق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد ذلك الوقف ولا يثبت اليه لان الجمع الشرعية ثلاثة لا يثبت الاقراء والاشكول فلا يقتضى القاضي بغير واحدة منها والله أعلم (سئل) في وقف ضاير بعه من الصرف الى مستحقين من خطباء أو متقوسين وشعائين وبوابين

وتنبره وقدر ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب) الذي شعر من كلام صاحب العز نقلا عن الحارثي القدسي أن الذي يديه بعد العمارتها هو أقرب إلى العمارته وأعم لفصلها كلاما المسند والمدرس للندوة ينبغي الحاق المؤذين بالامام وكذا الميثاق لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء الخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة قال في العزم السراج بكسر السين أي التقاديل ومرا دمع وزنها والبساط بكسر الباء أي الخصير ويلحق بهم ما علم خدامه وهو الوفا والفرش وتعبيره (٢٥٣) يتم دون الواو يدل على أنهم مأخوون

عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته المدرسة لتدريس الايام المشروطة في كل جمعة ولذا قال المدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع اه ومن رام الزيادة يرجع الى العبر والله اعلم (سئل) في مسجد له امام خطيب ومؤذنون هل يقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم منساوون (أجاب) الامام والخطيب المؤذنون سواء في التقديم لامتية لاحدهم على الاخر والله اعلم (سئل) في مسجده خطيب وامام ومؤذنون وخدام ايهم يقدم في صرف العلوفة واذا صرف الناظر الى المؤذنين وحرم الامام والخطيب هل هو مخلى أو ميب (أجاب) ان لم يبق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان شاق تقدم الثلاثة الاول في الصرف على الخادم وانظر ما كتبه في الاشياء نقلا عن الحارثي القدسي زل عنك في ذلك الاشتباه ولا ريب أن الناظر في

نصف علوا وبقية في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا لتنفق ويزيدونهم بيع جميع العلويين المثل فهل ذلك والحالة هذه (الجواب) تم وفي الثانية بيع الابداع ملطف من الاجنبي على ثلاثة أوجه لان الابداع ملطف أو مستور أو فاسد في الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عقار أو بغير العن فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان الابداع شققوا فيه ولا معارض له فالظاهر أن مباشرته على الخير به فتنفذ فلا واذي الابداع بعد ما طلب منه التي بعد البلوغ ضياحه أو الاتفاق عليه هو ونقصته في ماله صدق بيمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الا بان يكون بضع القيمة لمعارضه لظاهر الشفقة فحالم تظهر الخير به لا ينفذ فالصيرقة بعد البلوغ وهو المختار ونظام مسائل بيع الابداع في الاربعة اوصافها من البيع الابداع المبذول للمسد المتلف اذا باع أو ضاها لولد الصغير وأتق غنها على نفسه اياها بعد فائز لتبوء أصل الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع التي اليسر بنزعها للقاضي من يده بسله الى ثقة ينقذه بالعرف جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيع ولكن في الفصولين وغيرهما ما نقله من أن بيع الابداع عقار الصغير اذا كان مفسد لا يجوز الا بضع القيمة اللهم الا أن يحمل على الضعف قائل (أقول) هو واويان نص عليهما في أحكام الصغار لا سترو شيئا وذكرنا الفتوى على الثانية أي المذكورة في الفصولين وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته الحاصل على ما عليه الفتوى أن الابداع باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغيره ولو محمودا عند الناس أو مستورا ولو مفسد لا يجوز الا بضع القيمة والوصى في بيع العقار مثل الابداع لمفسد لا يجوز بيعه الا بضع القيمة أو الحاجة للصغير وأذن الاب وفي العروض حكم الابداع الوصي واحد فلا يباع الاب والوصى عروض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تعبد بأحد الشروط الثلاثة اه والمفهوم من علم اعتبارهم أن الابداع غير مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير الى مسوغ من المسوغات التي ذكرها في بيع الوصي ونقل الجوى عن الحنفى التسوية بينهما في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر فخالفتها في مفهوم كلامهم كما ترى الآن وجد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله اعلم (سئل) فيما اذا كان لعتوه وصى شرعى وحصة قليلة معلومة شائعة في بناء ممكن معلوم جار بقبته في ملك اخوته فباعها وصيه المذكور من اخوته بنى معلوم من الدراهم قبض من المشتري الذي قاض شرعى ثبت لديه بالبينات الشرعية لحظا والمصلحة في البيع المزبور وأن الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالبيع وحكم القاضي بصحة البيع المذكور فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لمريض ابن كبيره ابن صغير فباع الصغير بستان كذا بن قدره كذا ولم يقبل الصغير أو لم يورق المجلس حتى مات المرء من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حبش لم يقبل أو لم يكون البيع غير صحيح والله اعلم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم ابى الاب ثم الى وصيه ثم القاضي الختم بر (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقفا على اجازة المستأجر أو متى مدة الاجارة (الجواب) نعم وتوقف البيع على اجازة المستأجر في أصح الروايات وان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجارة نفذ البيع كذا في الثانية وغيرها (سئل) في رجل رهن داره العلوفة عند زيد بنناشر عيا مسلما ثم باعها من

خصمه ما دفع المؤذن وحرمان الامام والخطيب مخلي غير ميب والله اعلم (سئل) هل القاضي أن يقر شخصاً بثلثة وخمسة في وقف مدرسة بغير شرط الواقف أم لا (أجاب) ليس القاضي أن يقر بثلثة وخمسة كماله في الوقف بغير شرط الواقف ولا لجل المقرر الاخذ بالنظر على الوقف كما في الفتاوى انما يشترطه الله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا مشاعاً في عدة وولم يفرز بولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله لورثته أم لا (أجاب) نعم لقاضي ابطال الوقف والحال هذا حيث لم يقع فيه حكم قاض وجه الشرع من تقدم دعوى صحة شرعية على مال الابداع أو وجوده متى علم مع اقامة بينة ونحوها من الجمع كالأمر بالبيع القضا عليه كاهو مشهور والله

أعلم (سئل) في رجل وقف مائة على نفسه مائة حبة ثم من بعده على أولاده لصلبه المرحوم من الآلات وهم لونه وبعد السكرم وأحد وسعد الذين جميع الزغب بينهم بالسوى لا مزية لأحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذرهم وتسليم وعقهم أي ما داموا أو ادعاهم أو اقبلوا بغير دخل أولاد البنات في هذا الوقت أم لا (أجاب) نعم يشترط أن أضاف إليهم قال في الخلاه والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد (روى) أولادهم كان ذلك الحكم يدخل فيه ولد الابن وولدا البنت اهـ وهذا الخلاف فيه أما إذا

بكر بدون إذن المرحمن كيف الحكم (الجواب) يكون البيع موقفاً على إجازة المرحمن أو قضاء الدين أو الإبراء منه بيع المرحوم غير نافذ في حق المرحمن وليس له أن يبرأ من حق الفسخ كالمستأجر أو يقر بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع فأسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرحمن لازم في حق البائع حتى إذا قضى الدين أو تمت الإجازة لزم البيع برأيه من الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما إذا كان له دغراس غيب قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف عارضة مدها في تصرفه فباع ربع القراس من هند وفرغ لها عن ربع المصدوق صدق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع زيد يده على الجميع وقصر بقية ثم لم يدفع لها شيئاً وامتنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضتها ويؤمر بشيئها المبيع ويلزم مثل ما تصرف به من الغيب بغير قطع المثل (الجواب) نعم (أقول) فتم المؤلف عن العادة أنه لو كان الزرع كله فباع نصف من انسان بدون الأرض كان الزرع معدوكماجز والأفلاخ وعلمت لزوم الضرركما وقسمنا أن الظاهر أن القراس كالبناء وأن الضرر يزول بالبيع والفراغ (سئل) فيما إذا اشترى زيد ثيابي عشر شاشا من عمرو بين معلوم من الدراهم وقضاهم ثيابها من بكر بين معلوم وقضاهم بكر ثم باعها من عمرو وصاحبها بين معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البيعة الزبورية صحيحة (الجواب) نعم وفي الأصل في آخر باب العيب شري ما باع باقيل بما عاين من الذي اشتراه أو من واره قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بماله ثم يؤول بمقتضى بيعه والثمن الثاني من جنس الثمن الأول أو كان هو باع بالثمن نسبة سنته اشتراؤه بثمنه سنتين فهو قاسد فلو باع بالدراهم ما اشترى بالدينار لم يبرأ شخصاً إذا أضاف إلى آخر بيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل باقيل ما جاز ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اهـ خلاصته الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان له يمدد مسك في أراضي وقف شامل بعضها القراس جاري في ملكه فباع القراس والأرض معلوم عمرو بين معلوم من الدراهم فهل بيع القراس ببعض من الثمن دون الأرض (الجواب) حدثت من الملك وهو القراس المذكور الوقف وهي الأراضي المذكورة يصح بيع القراس دون الأرض بكيفية ما شئت من وغيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم ووعده أن يعطيه قطناً بالسعر الواقع ثم أرسله القطن بالسعر الواقع يوم الأرسال وكان السعر معلوماً ومضى مدة فلا سعر القطن فيها بعدما انحسار وتساقط على غن القطن بالسعر الواقع أو بالأول لا ثم يرد ببطا السعر ويبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس له بذلك (الجواب) نعم كما في خبرنا في الخبر الرمي وصرح به في جميع الفتاوى والمجتمعي معزى إلى النصاب (سئل) فيما إذا استدان جماعة من يمددوا معلوماً من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر معلوماً من الخنطة فغما أقل من الباقي بسعر ذلك الوقت للمعلوم بينهم وتصرف بالخنطة ثم طابهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب الخنطة من أصل الدين زاعماً أنه نظير صبر عليهم مدة تكيف الحكم (الجواب) تكون الخنطة المذكورة بيعاً بالدين حيث كان السعر معلوماً بينهم فتجب بسعرها الواقع المذكور من أصل الدين يكفي للمجتمعي والتقنية

أضافه إليه بأن قال على أولادى وأولاد أولادى أولادى وولدوا لى بصفة الجميع أو الأفراد في دخولهم وعدمه بخلاف المشهور المعاد في كتب أعياننا وأنه أعلم (سئل) في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرًا يتصرف في المال ورابع يصرف من الربح للقراء على موجب ما عينت الواقعة في شرط وقفها ثم بعد مدة مضى من مال الوقف شعراً فزمن فبماه السابقة وصارت عاوقات القراء على حكم التوزيع فهل الناظر إلا أن له أن يختصه لو فتنه تماماً على حكم ما عينته الواقعة في شرط وقفها أو لا يدخل مع القراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف بالمعينة تماماً حيث كان في مقابلة عمله وكان قدر آخره ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الأشباه عن الأسيرى استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف

أذهبنا فرجع إليه بظاهر ذلك جملة ما أفتت به وأنه أعلم (سئل) في واقف وقف على ولده أحد وجال الدين ثم على ولادتهما وأولاد أولادهما نصيب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير أن من كان له ولتين إلا بأه وأولادها انتقل نصيبه إلى ولده أو ولادته رالا كان نصيبه من هو في قدر جهته عبارة الواقف ماتت واحدة من بنات أبناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختها حيث كانت هي الطبقة العليا من سواها من أهل الوقف دونها أم لولدها (أجاب) لا يصرف استحقاق المنة لولدها ولا لولدها ولا لولها ولا لولها من كره له ولدين إلا بأه فالقبول بالماضي خروج اللامهات فلا ينتقل نصيب من مات من اللامهات لولدها ولا لولها ولا لولها لا يصرف لولها الطبقة

وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الارشدمن النساء أو نائبه في نفس المسجد المذكور (أجاب) النظر لنائب السلطنة الشرعية بفترة الحرس وتولوا نظر النساء من ذر به العقاقه لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من التنازل فلهن ولو آل الصرف إلى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فثبت أن نائب السلطنة بفترة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامور والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وتلقاها الناظر وأما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه للناظر ولا أمين بيت المال إذ لا دخل لو كمل بيت المال في التصرف (٢٥٧) في الوقف بحال فإذا صار الموقوف يصطفي عبادة للاستبدال فالقاضي أو نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا نقل زلها لا فسخاً وصارت بحال لتصلح للزراعة أولاً

تفضل غلها من مؤتمها
وملاح الوقت في الاستبدال
حاز الاستبدال لقاضي اللجنة
المفسر بذي العلم والعدل
ومستلة الاستبدال شهيرة
مذكورة في أغلب كتب
المذهب والمقرر للفقهي
ما ذكرناه وأما حكم المسجد
بعد خرابه وتفرق المصلين
عنه فقد اختلف الشرحان
فيه فقال محمد إذا خرب
وليس له ما يحرمه وقد
استغنى الناس عنه لبناء

مسجداً خراباً لخراب القرية
أو لم يحرمه لكن خربت
القرية بنقل أهلها واستغنوا
عنه فإنه يعود إلى ملك الواقف
ان كان موجوداً أو ملكاً
ورثته ان لم يكن وقال أبو
وسف هو مسجد آباد إلى
قيام الساعة لا يعمد ميراثاً
ولا يجوز زنته ولا نقل ماله إلى
مسجداً حرموا كانوا يصلون
فيه أولاً والفقهي على قول
محمد في ثلاث المسجد

الاصطفقة وكذا كل مبكى وموزون ليس في تبعه ضرر وما زاد البائع لوقوع العقد على قدر معين علائق من
اليوم (سئل) فيما إذا باع يديار ينتمى عمرو بيعاً باسم عيسى بن قدره ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد
ما أسلمها عمرو ومضى شهران طال البز يدعى بالثمن فباعه الجارية سلمية بثمانين وخمسين قرشاً ودفع عمرو
لزيد خمسين قرشاً بقية الثمن الذي اشتراه به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل
بما اشترى قبل بقدر الثمن والثمن مخد يكون البيع الثاني فاسداً ولو بدمطالبعمر وبقيتة الثمن الأول وانه
أعلم وقد شرعنا ما باع نفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حكماً كونه بالأقل من قدر الثمن الأول قبل فقد
كل الثمن الأول وصورة باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة عشر بجزء من نفس السورار باخلاقاً
لشائقي رجاء الله تعالى شرع التنوير للاثمن من البيع الفاسد (سئل) فيما إذا ساءم زيد من عمرو وباتت المعلومه
وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمرو غيها وهلك عند الساموم فهل تكون مضبوته بالقيمة (الجواب)
المقبوض على سوم الشراء بعد ما بين الثمن مضبوط بالقيمة العقب ما بلغت كفاي النهر ولو شرط المشتري عدم
ضمانه كما صرح به في التزايه كفاي العلائق في خيار الشرط (سئل) فيما إذا استأجر يدين عمرو وأرض غنم
ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند الساموم فهل يكون غير مضبوط (الجواب) المقبوض على سوم الشراء ما
يكون مضبوطاً كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أو بالثمن في بيع العيون فإنه ذكر إذا قال اذهب بهذا
الثرى فإن رضيتة اشتريته بعشرة فهل كانه بعض القيمة وعليها للفقهي اه كذا في البحر وفي تكملة
فروق الاشياء لا شجر غير تنعيم المقبوض على سوم الشراء مضبوط عند بيان الثمن والافواه أمانة والفرق
أنه إذا بين فاعلم أنه لم يرض بيده الاجتهاد وعند عدم ذكره هو قبض ما دون فيكون أمانة اه (أقول)
وأما المقبوض على سوم النظر فغير مضبوط مطلقاً كفاي الدرا المختار في سوا ذلك الثمن أولاً وصورة أن
يقول هاته حتى انظر اليه أو حتى أرى به غيبي ولا يقول فان رضيتة أخذته كذا في النهر (سئل) في
رجل اشترى من زيد أربعة أحبال من الشعر والكسنة المحبون المسمى عراً فاما المعلوم بثن معلوم ثم
باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح (الجواب) لا يصح بيع منقول قبل
قبضه كفاي التنوير وغيره (سئل) في رجل باع خمس غراس ز يتون من شريكه في الباقي وسلمه من تصرف
المشتري به نحو عشر سنين والاثنتي على الرجل أنه كان فضولاً وأن المبيع لغيره ولم يجر فهل لا يقبل قوله
(الجواب) نعم كما أتى به انظر إلى (سئل) في رجل رهن دار من ز بدين وقالة انه لم يؤلف الدين الى
وقت كذا أيكن في ميعال ثم أجاز المثلث الرهن من الزاهن باجره ما وقد دفعها للمثلث من ز بدين الرجل أن
يحاسب المثلث بالاجر من مبلغ الدين الذي عليه فهل ذلك والبيع الموز غير صحيح (الجواب) نعم
والسئلة في الرهن من الفتاوى الخيرية (سئل) فيما إذا كان زيد من معلوم من الدراهم بدينه عمر وقد دفع
لزيد معلوم من الحنطة وقال شذلاً حاسبك به من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكر ائتمناً
فأخذ وقوله كذا كرهل يكون ذلك بيعاً لدين بالسعر يوم الاخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة مطلقة

(٢٣ -) (فتاوى حمدي) - اول) كالتقاضي والحصر والبراري وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حيشة التأييد
والمسئلة طرية الذيل ولكن فيما ذكرنا الكتاب به لأنه كلاً منهم والله أعلم (سئل) في وقف على شاعر مدرسه ستم على بيئته شرعية مقدار
ما شرط الواقف لمتولي أو أرباب النعائم من العلافات انتصب على هذا الوقف لانه متولين وكاتبه سليمان يقول كل منهم قد نص السلطان في
مراعي على ان من الملوقة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستقر نصفه الوقف مع ان عامهم في الوقف على حقير جدا فان مستغل الوقف
رض تزجر بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ أجرتها من المقاطع دفعه واحد في كتابه كتاب دفتر الوقف في أقل من درجته لم يفتل بجوابون الى ذلك

فما ضل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى الميراث وباقي أرباب الشعائر أم كفت الحال (أجاب) حيث لم يعمل قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر إلى ما كان معهوداً من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المثلون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعمل ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان الميراث يصرف بأذن القاضي فالواجب أن يثبت لهم وينع عنهم الزيادة على أجرة المثل هذا لأن الميراث لا يستحقون أجرة وأن نصيبهم القاضي ولم يعين لهم شي ينظر أن كل الميراث لا يعملون إلا بأجر (٢٥٨) المثل فلهم أجرة المثل لأن الميراث لا يستحقون أجرة المثل والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف رجل طاحونة على نفسه

زوجه أو لثاني فصاحبها سلامتها ثم بعد شهر مضت المرأة وباعته في ثلث كرم وجنبته أرضاً وافرغها سائر ذلك البيت بالوجه الشرعي وما تبين من ذلك المرض عن بنته وورثة غير هاهنا ولا لزوجها والبيع المزمور صحيح (الجواب) نعم والمستلة في بيع الخير يتوقف البائع من العدة (سئل) في رجل باع أرضاً لثاني من آخر تبين معلوم من الدراهم وقها ناهل بنصوا عليه من البيع فهل يدخل البائع في بيع الأرض بلا ذكر (الجواب) نعم كائن عليه في الكثرة وغيره (سئل) في رجل باع داراً من آخر تبين معلوم وأن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فادعى ابنه أن الدار ملك ففعل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) حيث باع وأمنه حاضر يعلم به لا يسمع دعوى الابن والمستلة في التنوير من شئ الوصاية مثله في المثلث والكثرة وأقوى به الرأى (سئل) فيما إذا كان له بدعي معز فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم كاصرح بذلك في بيع البحر (سئل) في رجل اشترى من آخر فرساً على أنها حامل فظفر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الغنابة وجارها في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن البائع يادع مزرعة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز له ومثله في البزاق بقوا في ذلك القرأني وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت فيما جاب سقطت البائع فان حلف برئ وان نكس ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقداراً من الفطن تبين معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفلساً قبل تدان الثمن والفطن موجود عنده فهل يكون البائع أسوة للغير (الجواب) نعم كإلى آخر بيع التنوير وغيره (سئل) فيما إذا كان له كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من غيره تبين معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة أشجار غير شجر الكرم موضوع عنها للقرار زعم البائع أنها تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم أو لم تذكر (الجواب) نعم قال في التنوير يدخل البيع غير جائز (الجواب) نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع (سئل) فحين باع جلد جوامس وهو حي فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم يبيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كإلى البحر والعلائي من البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان لثاني عتق بتمشرك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصصاً حصصاً شرعاً فمن أجنبي بدون إذنهم ولا جازتهم ولا وحشياً فهل يكون البيع صحيحاً في حصصه بدون حصصه شرعاً (الجواب) حيث كان مشتركة بينهم وملكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لاجنبي في حصص البائع صحاحدون حصصه شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم لأن المشترك في الابتداء مختلطة اشتراكها كانت كل حصص مشتركة بينهم باختلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة ملوكة كلاً خرفاً باع نصيبه لاجنبي لا يقدر على تسليمه الاختلاط بنصيب الشريك فيتوقف على إذنه بغير من كلاب الشركة لمخلصاً (سئل) فيما إذا اشترى من غيره حصصاً معلومة تبين معلوماً أو كآله الكيال

ثم من بعده على والده لصلبه البرهاني إبراهيم من بعده إبراهيم على أولاده ثم على أولاده ثم على أولاده ثم على أفعاله على الغريضة الشريعة لذكر مثل حظ الاثنين يستقل به الواحد منهم إذا انفردوا بشرط فيه الاثنان فافقوا فلهما فان مات إبراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاذاً وفقاً شرعاً على من يوجد من أخوته لا يبدى كراً كان أو أنثى ذكراً كان أو أنثى بينهم على الغريضة الشرعية على الحكم المعين فيه أعلاه فإذا انقرضوا باعهم وأباده الموت عن آخرهم عاذاً وفقاً للزواوية الكائنة بباطن دمشق المروفة بانثاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فإذا تعدد فعل الفقهاء والمساكين المسلمين فإن أمكن الصعود عاد وشرط النظر لنفسه من بعده لولده إبراهيم الذي كورم للردود فلا يرشد من ذرية

إبراهيم وإنه وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وثيقة تامة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه إبراهيم بعده ولم يعقب فوجد لإبراهيم أخوة لاب فتناولوا الوقف ثم أنقضوا عن أخوهم ولهم أولاد وأولاد أولادهم ينتقل الوقف إلى الزاوية المزمور بقاقرض أخوة إبراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الأخوة وذريتهم أم لا (أجاب) الأقرب إلى غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة إبراهيم لا من الأول الأقرب إلى غرض الواقف كما قدمنا في الثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فانه عرف بالأم وذلك للعموم والاعتبار لعموم اللفظ العام يبنى على عمومته حتى لا يتبرع بمخصص السبب وبذلك كرا السبل ذلك في العناية شرح الهداية في كلب الصلح عند قوله والصلح صحيح

مع اقرار أو سكوت أو إنكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والعلم حرفة باطلاقة يتناولها معنى الثلاثة وإن كان في صلب الزوجين قال لان الاعتبار
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو منادى في مسئلتنا بصحاح أو لا دلالتنا ما ابراهيم لهذا من الامرين الذي هما غرض الواقف واخاذه للفظ له
والحق أحق بالاتباع والله أعلم (سئل) في النزول عن الوفاة بمال يعطى لأصحابه هل يجوز ولا يزم أم لا يجوز ولا يزم (أجاب) قد صرح في
الاشياء والنظر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفرع عليه وفرعاً عن النزول عن الوفاة بمال يعطى لأصحابه ما يعطى لاعتباره وبني
الجواز (أقول) قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد (٢٥٩) قال العلامة القندسي الفتوى على عدم

جواز الاعتياض عن
الوظائف لانه حق مجرد فلا
يجوز الاعتياض عن حق
الشفعة اه والله أعلم
(سئل) في رجل فرغ
لاخرين وظيفته وأعطاه
مالاً بمعاذة على مصنعه من
باب المقابلة ثم بعد مدة
أخذها شخص عنه بحكم
السلطان بمجردها هل
للمعروف غلة ان يرجع بالمال
المدفوع والحال هذه أم لا
(أجاب) ليس للمعروف غلة
ان يرجع على الفارغ
بالمال المدفوع والحال هذه
إذا عقبه أي الفراغ ابراء
عام أو خاص منه وهذا
بإتفاق وإذا خلاصتهما
فالسماخون كلام في
الرجوع عما بذله من الحظ
عوضاً عن الوظيفة منهم من
منعه بناء على اعتبار العرف
الخاص ومنهم من قال به
معللاً بأنه حق مجرد والحق
المجرد لا يجوز الاعتياض
عنه وأما إذا جعله من باب
المعاذة على الصنيع أو لحقه
ابراء عام أو ابراء مخصص
فلا قائل بالرجوع والحال

فهل تكون أجرة الكيل على البائع (الجواب) نعم لانه من عام التسليم والله أعلم وأجرة كيل وعدوزن وذرع
على باع وأجوزون عن وينقد على مشتر تنو من كتاب البيوع (سئل) في دلال على بين البائع والمشتري
وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد
صاحب المحيط الدلال اذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد
حقيقة وتجب على البائع الدلالة لانه فعل بأمر البائع هكذا (أجاب) ثم قال ولو سأل الدلال بينهما وباع المالك
بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فله وان كانت عليهما
فعليهما عمادية من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير ولعل من البيع (سئل)
في دلال سعى بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري
رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ذكر في
الصغرى دلال باع بواو أخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بفساد وغيره لا تسترد الدلالة وان انفسح
البيع لانه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يبعد عليه عمادية من أحكام الدلال (سئل) في دلال قال له زيد
اعرض داري على البيع فزعم أنه عرضها وان رجلاً طلب شراءها بكذا فمضى زيد وأعرض عن بيعها
وأجراها من عرو ثم جاءها من بكر بالحدود والدلال يريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم والمسئلة متفاضلة في جامع الفصولين من الاحكامات آخوالكتاب (أقول) وفي نور العين سئل بعضهم
عن قال له لاني عرض أرضي على البيع وبعها لك أجرة كذا فعرض ولم يتم البيع ثم ان دلالاً آخر باعها
فالدلال الأول أجرة بقدر عمله ومثاله وهذا قياس ولا استحسان لأجوله إذا جازى المثل يعرف بالقبولة والتجارب
لا يعرفون لهذا الامر اجزأ به نأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى اه (سئل) فحين اشترى فاسد ما باعه
لغير بائعه بما باه يفسد فساداً فغير البائع ففسد المبيع الفاسد واستحق الفسخ (الجواب) نعم فان
بأه أي باع المشتري المشتري فاسداً بما باه يفسد فساداً فغير البائع ففسد المبيع الفاسد شرح
التنوير ومثله في المتن (سئل) فبما إذا أقر زيد في محضه بأن المكان الفلاني لعمرو ثم ادعى بدان الاقرار
المزبور صدر منه لعمرو على سبيل التلجئة والمواضع فصرها أو قام بينة شرعية عليها وعمر ونكر ذلك فهل إذا
أقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها (الجواب) نعم وان اختلف ما أدى أحدهما أن البيع كان
تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعي التلجئة لا يثبت ويستحق الفسخ الاخر ضرورة التلجئة أن يقول
الرجل لغيره اني ابيع داري منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة وشهد على ذلك ثم يبيع في
الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بنية بيع الهالول وعن محمود حمادة تعالى في بيع التلجئة
إذا قبض المشتري البعد فحقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المبكر لانه في الحكم بنية البيع بشرط
اختيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كلاً يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن قول لا تخاف
أقول في العلانية بمال وفواض على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له البدائع وان ادعى

هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لآخر بعض وقدره القاضي لها سنة ومنذر المعروف له للفارغ اذا رد له المندفوع
يخرج له ثم فرغ المعروف له لا يخفف وقدره القاضي كذلك والا بنزاعه الفارغ الاول متعللاً بالنذر السابق فهل تقبل ما لقاضي للمدفع له
بعد ان فراغ جميع ما أخذت كان أهلاً ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يزم الوفاة شرعاً أم لا (أجاب) نعم والقاضي للمنزول له عن الوظيفة
صحيح بلا شبهة فانه من مخرج عن وظيفة شخص فقد عزل نفسه عنها فحق العلامة فاسم ان من فرغ لانتسان عن وظيفة سقط
حقه منها وسواء مقر الناظر للمنزول له أم لا قال في البصر القاضي الاولى ولا يزم ما لو باع بمنازاة النذر لا يزم الوفاة بالشرط وهي متعلقة

في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فاعلم ان لا يفتى به على النادر كما مر جوابه فاطمة اذ وجوب الوفاة في حال اجتماع شرائطه فيما بين النادر وبين الله تعالى افعال الحكم فمختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كافر في نفسه وأما صحة الفرع من أصله بمعنى جواز الاعتراض عن هذا الحق فقد تسكمت فيها بعض أهل الفخر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وان سألوه انه عزل نفسه عنها وقضاه العير بعرض فصع العزل وبطل ما سواه وأما مقر بالقاضي الممنز له فمما استأذنت عني بحته هذا هو المقرر في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل تزاد لآخر (٢٦٠) عن رجل فمطلوعة ثنتين ان ليس عليه تلك الوظيفة بل لا تخوان برجع المبلغ الذي

دفعه له (أجاب) أنه ان رجع به بل ولم يتبين ذلك لانه اعتاض عن حق مجرد وهو لا يجوز مرهوبه فاطمة ومن أفتى بطلانه فقد أفتى بخلاف المذهب ليناؤه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتاخرين رسائل وتبايع الحادثة أولى واقه أعلم (سئل) من دمشق) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على هبة ومعتبة وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجته أو أفتان كانت موجودة قبل وجود حين ذلك من ولاد الوافق الذكور والامهات بينهم لاذ ذكر مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد من الاولاد والزوجات المذكورة عند الانفراق ويشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبادما عاشوا واداء ما ماتوا ثم من بعدهم لاولادهم ثم الاولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد

أدركهم ان هذا الاقرار هو لولم يتوآدى الاخرائه حذفاً لعل على الجدوى الاخر البينة من الناس من يبيع بالتنازحانية (سئل) فيما اذا كان لزيد فرس لهامه فرس من رجل يفتى بمعلوم ولم يأت بالمهر لعل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح بذلك في البحر وقصدي الناقدون والامكان والجعل البقرة والحل للشاة ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه العرف والا فلا يخرج من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه وفرق في الفقهية بقا ان الجعل يدخل والجعل لا يدخل لان البقرة لا يتبعها الامع الجعل ولا كذلك الاتان اه (أقول) قال الخبر الرمي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام اخذ ما صرح في أن الام لو كانت غائبة وتبعها وباعها باهاسا كان عليه لا يدخل لفقد الشرط الذي كورده واقعة الفتوى فتأمل اه (سئل) في رجل باع غرة كرمه البارز من زيد فقال زيد انما تخسر فقال البائع بهما فان خسرت فعلى فباعها وزعم انه خسروا وانها تازم البائع فهل لا تازمه (الجواب) نعم قال المشتري انه يخسر فيه فقال البائع بعد ما كان خسروا فباعه باهاسا تازمه شي براز به من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما الوزن من الخمر بر بئ من معلوم شراها جميعا وزنه بنفسه بأوزانه بخسروا والبائع واخذه وأقر بتخس جيع المبيع لدى بيعة شرعية ومضت مدة ثم ادعى انه نقص كذا درهم فهل لا تسع دعواه بعد اقراره بالزبور (الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع لقابض لانه المتكر الى ان قال ويحمل كلامه على القول المشتري بعد قبض المبيع موزنا وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين كافي صلح خلاصة اه ومنه في البحر باسط عبارته بمثله أفتى علامة فلسطين الشيخ خسر الدين (سئل) فيما اذا باعت هذا بنتها بعد الباقعة لمعتة معلومة بئ من معلوم من الدرهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت بعد قبض اداء الدين عنها وعن ورثة توارث كقول محل الدين بموتها ويقدم على الارث (الجواب) نعم في البرزاق يتقوت البائع لا يحمل الثمن المؤجل ويجوز المشتري يحمل (سئل) في الاخوس اذا باع بالامهات المعروفة منه هل يكون بيعه صحيحا معتبرا (الجواب) ايها الاخوس فيما ذكره معتبرا كما مر جوابه والمسئلة في شتى الفرائض من التثنية والثلثي والكثرة والاشياء من أحكام الاشارة (سئل) فيما اذا كان لزيد طلبة يقول مروعة قباعها من عمرو بئ من معلوم على ان يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم باع زرعوا هو قتل على ان يقطعوه ورسول دلت عليه معار البيوع وانه على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الوطبة والبقول خاتمة من فضل بيع الثمار والزروع (سئل) في امرأة باع لابنها البالغ ارضاً حطلة لفراس وسكت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع شاع وقال يمتلك بعير عمر أو قال يمتلك على أن لا يئنه كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا كافي قاضحان في البيع الباطل (سئل) فيما اذا كان لزيد مئذ من الورد اليابس موضوع عند عمرو في حفرة على سبيل الامانة فباعه من عمرو على أنه كذا اقتطاع افرزته عمرو فوجده ناقصا

الظهور خاصة لاذ كرم مثل الانثيين طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى انه ان قوتت الزوجة انتقل عا صبيها من زوجها من اولاد الوافق فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من اولاد ولدته وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من اولادها فان لم يكن له ذلك فلا ولا اولادهم وبناتهم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من اخوته ونسواته الماشركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا تقرب الطبقات الى الواقف وعلى أن من مات من اولاد الوافق ونسلهم من اولاد الظهور قبل خلوته في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعهم وترك ولداً واولاد له أو أسفل من ذلك من اولاد الظهور والواقف الى حاله كان التوفيق باقيا لاستحقاق ذلك أو بعضه فاقم من تركه من الظهور ومعه واستحق

ما كان أصله يستقل كل حي أو على أنه من مائتين أهل طبقه مسو به وأنتقل فميد على أن من ظهره أو الوقف إلى انقراض أصله
تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل إلى من هو أصل منها استحقاق من مات فيه بالفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه فنقض القسم
السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لن يوجد من أهل الطبقة التالية تلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فان لم
يوجد أحد من أولاد الوقف وزوجته بعده صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم ولا ولاهم وذريتهم وتسليمهم على
أشطر والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا (٢٦١) كان ذلك منصرفا إلى ما صرفه من جهة

البر المصلحة فانحصرت الوقف في
الوقف ثم مات الوقف عن
ابنته ستمتة وعن ابن ابنة
بدر الدين ثم ماتت ستمتة
الذ كور رة عن ابنتها محمود
وانحصرت الوقف في بدر الدين
الذ كور ولاشي لمحمود
لكونه من أولاد البطون
ثم مات بدر الدين الذ كور
عن بنت ابنتها عابدة وانحصرت
الوقف فيها ثم ماتت عابدة
المعينة عن ابنتها سليمان
وعن بنتها بابسة بنسرين
الدين وانقرضت أولاد
الذ كور حين موت عابدة
الزوجة ووحد أولاد
البطون من اثنتين من عابدة
الذ كورة ابنتها سليمان
وبنتها باقية المزوروة من
سنتة المزوروة ابنتها محمود
الذ كور ثم مات محمود
الذ كور قبل استحقاقه عن
ابنته خليل وعن بنته عاشة
ثم مات خليل المزور قبل
استحقاقه عن أربة أولاد
ذ كور وهم أجد ومحمود
وزين الدين وعبد الرحمن
ثم مات عبد الرحمن الذ كور
قبل استحقاقه عن ابنته

بحال قاله في رد المحتار لم يرق بعد وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون
القول قول عمرو بينه (الجواب) حيث قال لم يرقه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالنقد المقبوض قال القول
قوله لأنه قابض إذا لم يعلم أنه انتقص من المهور لم يكن نقصان عما يجري بين الزوجين كما صرح بذلك
نعيم بن بحر عن البيهقي (سئل) فيملاو باعدار الملك ووقفنا فكيف الحكم (الجواب) هذه مسألة يبيع ملك
ضم إلى وقف وهو صحيح بصفة الملك فقط خلافا لما أفتى به الولي أبو السعود من عدم الصحة فنقد رده صاحب
البحر (سئل) في رجل اشترى من آخر زرع من ماله على سعره الواقع في آخر السنة وقوضه وذلك عنده
فهل يكون البيع المزرعة فاسدا وعلى المشتري رد ماله حيث لم يتقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن
مجهولا فالبيع المذ كور فاسدا وعلى المشتري رد ماله حيث لم يتقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع
صرح به في العرفي أوائل البيع وأفتى به الحنفية المولى وكون حيا للقطن مثل ما يصح به في التنازع خاتمتين
الشركة وسأفني نقل ذلك في النصب إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد واثنتون نصف مصرعة
وباتت بالرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له إن لم أدفع لك ذلك عند
حلول الأجل يكن سدس المصرة ملكا لك في مقابلة ذلك ثم حل الأجل ولم يدفع له نظير الدين وزعم
الرجل أن الحصة المذ كورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زبدية قمحا معلوما من دار بين معلوم ثم ماتت عن بنت
وإن زعم الابن أن القسم المذ كورة له لكون بعض الثمن من ماله أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها
ميراثا عنها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لخاصة بقر ما معلوم مع حق من الماء
الجاري إلى يدوهم فباعوا منه حصصا معلومة بمقتضى الحال معلوم من وجيلين يعاشر عيا بين معلوم فهل
يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرور والشرب تبعها كافي لاختلافه (سئل) في رجل
وطئ جارية أمراءه بلا وجه شرعي وحلت منه ولم تصدق المرأة على ذلك تزويدها عن شاعت فهل لها ذلك
ولا تكلف على بيعها منه (الجواب) نعم ولا يستوفى جارية أحد أو يه أو امرأته وقال طهنت حلها فلا حد
ولا نسب الآن يصدق فيها ما كان ملكه فباعه عليه تنوير وشرحه للعلاء (سئل) فيما إذا كان لزيد
حصتان في دار من قباع الحصتين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع
غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لأن جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمرو بسلامة كان بائنا في أرض معلوما ووجد فيها ثمره معها وتسليم المبيع وقطعه بأه بعد
مادفع بعض ثمنه فهل يلزم دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذ كور صحيح لأن بيع ما أصله غائب أذا ثبت
وعلم وجوده صحيح كأي شرح الجمع للملك ناقلا عن الحنفية والمسئلة في شرح التنوير وللأشرف باب البيع
الفاقد (سئل) في رجل باع شعيرا من آخر بشعر متفاضل نسبة في النعمة ومضت المرأة ولا تان قام بطلب
الأن من المشتري ويكفها أخذ المبيع فهل ليس البائع ذلك والبيع المذ كور فاسد (الجواب) نعم (سئل)

سليمان المذ كور فهل تنسحق بنت محمود المذ كور وهي عاتمة المزوروة وأولاد ابنتها خليل المذ كور ابن محمود المذ كور ابن ستمتة ما كان
يستحق محمود المذ كور لقول الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف
وترك ولدا أو أولاد أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المثل ما كان يستحقه المتوفى إن لم يكن حيا أو ما مقامه في الاستحقاق أو لا
وقدر هذا السؤال بعينه ثابته أدام القحطانية ومصرورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجود من المذ كور من حين موت عابدة المذ كورة
أولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفرض الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأمه وفرع غيره فلا يصح قول الواقف

فان لم يوجد احد من اولاد الواقف لمخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من الجاهلون حينئذ ذلك اولاد يجرى الجاهلون في كبري
في اولاد الظهور استغنا قارحونا وحبوا نقصناو كل شرط شرط في اولاد الظهور يجب مراعاته في اولاد الجاهلون بمسألة بقول الواقف بعد
ذكرهم وذ كر اولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لأوجه القول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تأخذ كرههم
وذ كر اولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب أن يجرى كل شرط شرط في اولاد الظهور وفي اولاد
الجاهلون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقراض (٢٦٢) اولاد الظهور بالموقوف عليهم صار الوقف على اولاد الجاهلون على حسب ما شرطه الواقف

في رجل باع في محته من ابنه البالغين عقارات في بعضها أم متعة وأغنام ومجسبل وبقر وحصص معلومة في
خيل آخر معلوم ذلك كله بيعا بالشرع عا سلبا بشئ معلوم أبرأ متهم من الدعوى به ومن الدعوى
بالضمن بارأه شرعيا مقبولا لدى ما كمر شرعي وكتب بذلك حجة شرعية ففعل بعمله بمحضه ما بعد ثبوته شرعا
والبيع المزور صحيح نافذ (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع ما يملكه من
نقود وبضائع وغير ذلك ففعل بصحة ذلك فأجاب ان يعلم المشتري جميع ما يملكه البائع مع البيع ولا يضر
جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا خير بعتك جميع ما لي في هذه القرية بقر ومثلها في الدقيق وأولاد
أرأ الشياطين ففانخص مسائل احداها هذه الثانية الفار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الخواقي وكل
وجهه على وجهين اما ان يعلم المشتري بما في هذه المواضع او لا يعلم ان علم جاز والافق في القرية والدار لا يجوز وفي
البواقي باقر اه (سئل) في امرأة اشترت من آخر حصة شاة تعمن غراس سحق البقاء قائم في أرض وقف
بالوجه الشرعي بدون اذن الشرع ولا تصديق منهم وقصر بقره والحصة ممتدة ثم حكما كم ففساد البيع
لعدم اجازة الشرع كما توعد بهم بعدما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكه من الثمرة (الجواب) نعم لان
الزيادة المنفصلة التولية تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخبر بقره من البيع الفاسد ومثله في البحر
والفصولين وغيرهما (سئل) في درج الفار المتصل بم الاتصال قراره هل يدخل في البيع (الجواب) نعم قال في
التنوير يدخل البناء والمناجيع والسلم المتصل والسرور والدرج في بيعها اه (سئل) فيما اذا كان لز يد
نصف أغنام معلومة متروكة في ناحية معلومة من فواحش دمشق في مكان معين فباع النصف المزور ومن
عمر وهما بدمشق بشئ معلوم مقبوض ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة ونجست نتاجا ونقلت الى فواحش
وجمادات طلب عمر ومن زيد تسليم المبيع في المكان الاول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك
ويكون نصف النتاج بايعا للمبيع (الجواب) نعم كما اقتضاه ما في الفصل الرابع من مبرور النخبة حيث قال
الاصل ان متعلق العقد يقتضي تسليم العقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في
مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب
تسليمها بالسودان ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهدية في الفصل السادس
نقلنا عن المحيط وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر دارا ببلد وهما ببلد أخرى وبين البلدين
مسافة طويلة ولم يقضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع القليلة الشرعية لتسليمه فهل يصح ذلك وتكون
القليلة كالتسليم أجاذا لم تكن الدار بمحضهم ما قال البائع سلمتها وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك
قبضا ما لم تكن الدار قريبة فيقتضيها بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها ولا اغلاقه فحينئذ يكون قابضا وفي
مسئلتهما ما تمض مدة يمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اه (سئل) فيما اذا أرسل زيد
رجلا لعمره وأرسل له قدرا من الخمر فقرأه مع الرجل الذي كوروا ببيعة الرجل من آخر يدون اذن من
زيد وعمر ولا اجازتهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بغير فاحش وتعذر استرداده من مشتريه فهل

في قسم اوله على خليل
وعائشة وتادى محمود على
الفرصة الشرعية فما
أصاب خليل صرف على
أولاده الا ربعه بموجود أحد
وزين الدين وعبد الرحمن
وبصرف ما أصاب عبد
الرحمن ولده سليمان وتصح
من ستة لعائشة اثنتان
ونحوه وواحد لخيريه أحد
كذلك ولزين الدين مثل
ذلك وسليمان ما يخص
أباه عبد الرحمن ولأشئ
لاولادهم مع وجودهم
ففيهم لهم بوجوب الترتيب
استفاد فيهم بعض الواقف
فقد أوجب فيهم ما أوجب
في اولاد الظهور وفي اولاد
الظهور لا ينال الفرع شئ
من منال الوقف مع وجود
أصله هذا اذا ماتت عائشة
تقتض القسمة وقسم
الوقف على الدرجة التالية
لزوجها حسب ما شرطه
الواقف وهذا مما يعين في
هذا الوقف أعني يجب
الاصل فزعه ولا يجوز خلافه
والحال ههنا وقد يختلف
الجواب باختلاف الموضوع

لنرفع لاهل الفتنى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام ورجع
في ذلك ان أحسن الوقف اختلفو في حصته قليل وأجبهه وصلت اليهما بالتق من محمود بعد القسمة على محمود ومن طبعته أم بغير تلق
كتب ما صورته لا يقسم على محمود لا تقراض جميع طبقه سوا ندراس أهل درجته ذاتا تقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة
لنأخذ عنها لهدم انقراضها وجود عائشة وقد صرح العلماء مثل هذا الوقف بانتقاض القسمة بانقراض كل بطن وقسمه الوقف على
بطن الذي يلبسه على الاحياء والموات منه فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الموات بصرف لاولادهم ان كانوا اولاد اولادهم

بضم

أوالأصل منهم أن لم يكونوا فكذلك قسم عليهما أن لا يخلط ثلثان ولعاشة ثلث عشرين شرط الموجب فضل الذي كره في الأثنى فما أصاب
عاشة لهما ما دامت حاجتهما وما أصاب أحدهما خذلا المذكور صرف لا ولادة إلا يعقبا سوية فما أصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم
بانتقال نصيب عائدة لولده سليمان وباقي ثلثان الشرط المحرور في استحقاق أولاد البطون أن من مات منهم أي من أولاد البطون عن ولد أو ولد
والخال فصيبه وعائدة ليست من أولاد البطون فلم يشمله المحرور ولم يصدق على ولده المذكور أنهما زاندا أو يدلن لها فلا يصح صرف
مالها لولدها لا تنقطع الحكم عن أولاد الظهور وجمعها واستقلال أولاد البطون بالوقف (٢٦٣) بشرط مستقل فافهم والله أعلم (سئل) في

وقف أهله متول ومشارف
والأمر نظره بشرط الواقعة
إلى إتيانها وأرادت الناطرة
أن تترك كل مشارف الوقف
الآيل إليها في مصالح وقفها
والدعوى لدى السادة
الحكام فيما تلتس منه
والتصرف فيها في أموره
فهل للمتولى معارضة
المشارف الذي هو وكيل
الناطرة أهله التصرف بغير
رضا المتولى أذهب أنفع لجهة
الوقف (أجاب) ليس له
التصرف بغير إذن المتولى
أذ ليس لبنيت الواقعة الناطرة
نفسها ذلك لمع المتولى وقد
صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
الوصى إلا بعلم المشرف
فكيف المتولى وأما اختلاس
المتولى فلما ضاعى أن ينظر في
ذلك أو يفوض الأمر إلى
من يثق به في النظر فإن تبين
له اختلاسه وخيانتة عزله
والله أعلم (سئل) في ساقية
مسجلة يعطى إدارتها
ومصالحها رجل يأنظرها
يسمى بداريق الناظره
مباحا يشترى به شعرا يعلفه
لبعالها شترى وصرفه كما

بعض البائع مثله لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي لو سلمه فله أن يبيع
أيهما شاء فأيهما اختار ضامنه برئ الآخر (سئل) فيما إذا دفع بذل عمر وخبر الليم ثم طلبة بالثمن
فقال بعضهم من أجل لا عرفوا سلمته ولم يقدروا عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل البيع بعته من وجب
لا عرفوا سلمته ولم يقدروا عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القيمة متوحي دفع إليه القيمة وقال دفعها إلى من
يصحها فدفعها لم يعلم إلى من دفعها لم يضمن كي وضع الوديع في بيتهم ونسبها وقد هلك ثم يضمن مؤذبه
وقتها يضادف الخذلان ولو البيعه فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي سائر وضعت
بضمن زوايه اهـ (سئل) فيما إذا باع ذبأ ثم تعلمت من عرو وها ما دمشق الشام بين معلوم القدر من
القروض الفضة لغير المشار إليها أو طلق الثمن والمال متروك وجسمتو يان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري
الثن على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل له ذلك يعتري في ذلك بلد العقد (الجواب) نعم وإن
أطلق الثمن بعد تسمية قدره من الوصف والإشارة وقد البلدان استولى التقدور ووجهها مع البيع
ولزم دفع ما قدره من أي نوع كان فدفع المشتري أي نوع شاء وان اختلفت وأجمع استواء المالية أو اختلافها
في الأرواح في بلد لانه معلوم عرفا وهو كالعلوم شرعا وإن استوى وأجبالا لمالها عند البيع للجهالة عالم
بين المشتري أحد التقدير في المجلس ورضى به البائع لا ارتفاع المسد قبل تفرقه فالمسألة رابعة شرح الملقى
للثاني (سئل) فيما إذا كان لا يدبر معلومة فباعها بحضرة وجه من عرو وسلمها عرو وبقيت عنده مدة
وتجبت عنده من أضافت الأذن وجرت يدتي أن البقرة لها فهل لا تسمع دعواها (الجواب) حيث كانت
حاضرة حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسألة في شيء الفراض من التنوير الملقى والكنز وغيرهما
وبعبارة المنع باع عقارا أو حيوانا أو فواشيه وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسمع دعواه
تخلاف الأجنبي ولو جازوا إلا أن تصرف فيه المشتري زرعوا بناء فلا تسمع دعواه اهـ وقد أضع المسألة في
الخبر من الدعوى فراجعها (سئل) فيما إذا قضى بذم عراهم له عليه وقضاها عرو ومن غيرهم بغير
فوجد القرم بعضهم بغيرها أو فوافرها على عرو بغير قضاها عرو ويذكرها على زيد فهل له ذلك (الجواب)
نعم كافي البحر من خيار العيب (أقول) وسأني لهذه المسألة خبر يدل على باب الخيارات (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمر وممكنه للعلوم شراء شعرا بكل حقه ولم يكن المزبور بشر بمعلوم فهل يدخل
الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حقه قال في البرور لا يدخل
الطريق والمسبل والشرب إلا بخلاف الحق بخلاف الإجارة أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض والمسكن
الأبذ كل حق ونحوه (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر قطعة أرض معلومة فلا سطران من ذلك
لداره وفيها بناء متصل بها أو اتصال قرارها شعريا بغير معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعاً (الجواب)
نعم ويدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر لكونه متصلاً بالقرار فيدخل تبعاً الخ بغير (سئل) فيما
إذا كان لا يدار معلومة متبارية في ملكه فساومه عمر وعلى أن يبيعها منه فأجابها وعرضها على عمر معلوم

أمر به وعزل وتولى ناظر غيره ومراعاة الرجوع على دفعه هل يرجع على البياري أم على الناظر أم لا رجوعه بشئ (أجاب) أن كان المبلغ من
مال الوقف فلا رجوعه على أحد مطلقا وإن كان من ماله وقبلا بآذن القاضي فكذلك لأنه لا يملك الاستدانة على الوقف إلا بآذن القاضي
وإن كان بآذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجدي ولا على البياري فيقتل إلى دخول مال الوقف وروى في من ماله الله اهـ
(سئل) في مدرسة انتقل مدرستها بالوفاء إلى زوجة الله تعالى وروى بمتوليها أن يدعى على زوجته بأنهم باعوا المدرسة بغير إذن من ماله الله
مشروط له معينين وروى بماله ليعمر به ما يرضى من محتاج إلى العمارتها والحال أن لها بغير من القرى والأزراع الموقوفة عليها اهـ

وذلك وبقيل مجرد قوله انه لم يدوس (أجاب) اعلم اولاً انه اذا ادعى التولي على و ربه للردوس انه لم ياشترطه التلوس و ادعت الو و ثباته
 ما شرها فالقول قول الزينة في المباشرة مع الجس يعني على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قائمون مقامه و منهم والقول قوله في المباشرة مع الجس
 لانه آمن فكذلك و وثته كاصحوا و من جله من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه اذا علمت ذلك فاعلم ان العمار فاعلم
 تقدم اذا ضاقت الحصول فلا يوجد سوى ما يعبر به بقدر ما يقيق الموقف على الصفات التي وقعوا واقف عليها و كان في تأخير العمار ضررين
 أما اذا ايقن ان كل هذا الحصول من (٢٦٤) ربيع قرى الوقوف و اراعه في حثمته و يعمر و كذلك اذا ضاقت و لم يقش ضررين يجوز

انصرف على المستحقين
 وتأخير العمارة الى مدرس
 الثانى خصوصا على مدرس
 المدرسة لانهم قالوا الذى
 يبدئه من ارتفاع الوقف
 عمارته شرط الوقف لا م
 ثم ما هو اقرب لعمارة واخر
 للمصلحة كالامام للمسجد
 والمدرس للمدرسة ثم وثم
 وقد علم بذلك عدم جواز
 أخذ ما تناوله المدرس من
 المعلوم الشرط له واخذ
 النسخة المعينة من بيت
 المال لانه حق وصل الى
 مستحقه فلا يؤخذ من ورثته
 والحال هذه والله اعلم
 (سئل) فى ارض محتكرة
 فتح اثمارها وذهب كرواها
 وبريحتها كرها ان تستمر
 تحت يده بالحكر السابق
 وهو دون احر التل وكانت
 قدما قبل الاحتكار تدفع
 للمزارعين بالربع على
 طريق المزارعة بحكمه
 ببقائها تحت يده بالحكر
 السابق جبر على الناظر لا م
 والناظر ان تصرف فيها بما
 فيها لحق الجانب الوقف من
 دفعها لحق المالك كرواها

دفعه عمرو في المجلس يد البائع ثم ذهب عمرو قبل أن يتسلم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحا وكفى
الاطماع من أحدا الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البديل شرط فيه أو أحدهما كاف بخلافه أنفي
الحوالي بالاول وفي البرازيه وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحط وهو المختار عندي واكتفى
الكرمان بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجب زال إذا كان بيع
مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص جملة أنه يثبت قبض أحد البديلين وهذا ينظم الثمن
والمبيع وقوله في الجامع أن تسليم المبيع كفى لا ينبغي الاستحسان فتحقق قوله ولازم أيضا بتعاطي ومثله في
العرو والنهر والخم وشرح الماتني (ستل) فمما إذا كان في ذمتابع أو له في تاريخه بضاعة لم يأق بها بعد
أن يقوتها ففعل التابع ذلك وهو جائز في ذمتابع غير أن قام التاجر بطالب التابع الرسول المزبور
بأنه بدون وجه شرعي فهل ليس ذلك (الجواب) ليس لمطالبة الرسول والمسئلة في الخبرية بمن البيع
(أقول) يأتي قرين ساعتمام الكلام عليها (ستل) في رجل باع من آخر شئ معلوما بثمن معلوم من الدراهم
هو من مثلهما يباعا تأثر عيانه أن المشتري عهد أن البائع بعد البيع المطلق أنه إذا أوفى مثله فبذله المبيع
الزبور ليس بينة شرعية فهل حيث كان البيع بين المثل يكون البيع بالاراهنا (الجواب) نعم (ستل)
في معتقل اللسان إذا باع بأشارة المعهود فوثق على عقلمته فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم وظاهر
كلامهم في هذا الموضع أنه إذا أقر بالأشارة أو أطلق بها أو باع أو اشترى يجعل ذلك موقوفا فان مات على
عقلمته جاز ذلك كله مستندا ولا فلا على هذا الوجه بالاشارة لا ليحل له وطاؤه وجه لعدم نفاذ لكنه إذا مات
بعاله حكاه نفاذه فيسوق لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم
بأنه مخ من شئ الفراض ونظام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والأشياء وغيرها (ستل) في بيع
المأجور إذا أجاز المستأجر ووصل اليه ما بقي من الأجرة فهل ينفذ البيع وينزع للأجور من يده
(الجواب) نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلاذن المستأجر ينفذ حق البائع والمشتري لا في حق
المستأجر فلا وسط في المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة إلى التقيد به وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر فنفذ
حق السكك ولا ينزع من يده حتى يصل اليه المبلغ أو رضاه البيع يعتبر لفهم الأجرة لا لا تنزع من يده وعن
بعضنا أنه لو راع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه ٨١
اشترى دارا في أجرة فأنسان فقال له أخو المشتري أن أشتري الدار التي في أجرة تملك فقال مباركة بارف هذا
أجاز من يبيع العقبة في البيع الموقوف (ستل) فيما إذا كان يذق قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من
عمرو بقطعة أرض مثلهما يبيع مقايضة يباعا تأثر عيانه الذي يذق شريطة هل صح البيع المزبور
(الجواب) نعم (ستل) في مسكن مشترك بين أخوين من مناصفة فأعمر رجل بهن معلوم واستثنى بغيره
المعلوم وأنه قد بداخل في البيع المزور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في
الخبرية ولو قال أبيعك هذه الدار لأطرق بقائمة فمن هذا الموضع الباب الدار ووصف الطول والعرض

الطريقة المروية وأحاط بها بالدرهم والدينار وأغرها بما يرى فيمن الخطأ والعملة الجانب الوقت لم (أجاب) لا يحكم به
بذلك والحال هذا بل الناطق تصرف بجانب الخطأ الجانب الوقت من إياها من مائة التل أو دفعها لم يحصلوا الحكم لا يجب استيفاءها في يده
أدعى ما روي وشهري وقد مر حواجا يجب الاتفاق في الوقت بكل ما هو الاتفاق فيجب فعل ما هو الاتفاق على التنازل من الجارة أو الدفع
بالحصول على طريق المزارعة والله أعلم (سئل) في فتوى الوقف إذا صرف حال ولا يتعلم بأدعائه من ربه بعينه ذلك يتعالى الوقف
سأله ولفي الجبر والنهر الظاهر أن قوله والنهر سبق قل لأنه قد عزم المسألة إلى النهر كما ترى اهـ أجد

ورجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عارضا لوقف ونحوها (أجاب) الذي نعر في هذه المسئلة من كلام علي أنان العيص من المذهب أنه لا يصبر ذلك بدنه على الوقف قال في البحر والمعتد في المذهب أن ماله منه فلا يستد من مطلقا وان كان لا يملكه فان كان باصر القاضي جاز والأدلة والجماعة لا يمتنعها فيستد من لها باصر القاضي وأما غير العارضا فان كان لأصرف على المسحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه منه بد كما صرح به في الفتية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فأصرف من ماله لما لا بد منه بغرض أن القاضي لا يرجع على الصحيح في ما لا يحدث لوقف بعد بحث لأمال حينئذ للوقف وإذا (٢٦٥) صرف من ماله فيه ما بدعوه ولو باذن القاضي

لا يرجع أيضا على ما هو العيص من المذهب والله أعلم (سئل) في واقف شرط وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد الغلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين راتبين فالمراد بالدرهم الراتب هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرفا لهما الفهم عند الاصطلاح ان كانوا قد اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الامر فلم يعلموا واختلف المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) بنصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبنية الشرعية أنه أعيى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه وإذا أشكل ولم تكن بينة فالقول

بما لا يبيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكامل بالباقي بعد التناهي فكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بغير من البيع تحت قوله ولو استثنى منها ارطال معلومة صرح (سئل) فيما إذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة (الجواب) نعم المسئلة في الخبر به من الدعوى بمفصلة (سئل) في رجل باع دابة بمحضور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكوته لا يكون رضا كما صرح به في الاشياء (سئل) في رجل باع دابة بدينه منه بدينه فهل لبس له ذلك (الجواب) نعم زلت أم ضمن السيد لم تأكل وأما بقوله لم تأكل أنه لا يجوز له بيعها ولا لغيره ولا إخراجها عن الملك بغير من الاستيلاء (سئل) فيما إذا كان رجل ابن قتيبه في أموره ومصرفه وتعاظم مصالحه فأنشد ابن من التجار عرضا بمن ماعوم في سبيل الرسالة عن أبيه فقام الات بأب العروض يطالبون الرسول بذلك فالتن أنا بعناهم منك ونعنا عليك وقال الرسول كنت رسول والدي ونحن لكم على فسل يكون القول قول الرسول بيمينته في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر وفي الدرهم أوائل البيع الرسول معبر ومصرف كلامه كلام المرسل (أقول) وكذا أفتى في الخبر به وعز ذلك الى الخلاصة وغيره ما قال وعبرة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأه اشتريت من رجل ثم اختلفا فقال المرأة كنت رسول زوجي الملك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولدي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبنية للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال وأقول أيضا نذكر في الباب لا تتفاخر بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافة العقد الى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى وجد نفذ لم يتوقف فاذ لم يصف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول وفي مسئلتنا اذا كان المشتري أضاف العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان وإلى هذا يشهد قول الخانية كنت رسول زوجي الملك وكان البيع على وجه الرسالة فتقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافا الى المرسل وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر إضافة العقد الى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينته ثم أفتى في البعري كتاب الوكيل وكذا البائع بالثمن فالقول للمشتري والبنية على البائع اليه أشير في بيع ع الخانية وشرطه الاضافة الى مرسله اه أفتى بشرط كون القول للمشتري إضافة عقد الشراء الى مرسله فلا إضافة الى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته وثقه الجد (سئل) فيما إذا اشترى بمقدار معلوم من البصل من عمرو ثم خسر نفسه ورجع على عمرو البائع بمحضره راعيا أنه فعنه في ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلا (الجواب) نعم لأنه ما ضمن لما يخسره كمال بعضهم نظرا الى قوله على لانها لرجوب فلا يجوز كماله قال رجل باع في السوق فاشترت فعلى الخزني من الكفالة وفي شرح التنوير للعلاء لأنه ما ضمن الخسران أو لو قيل بمجهول وذلك

(٣٤ - فتاوى حامديه) اول قول الناظر باليمين لان نكروا على اقراره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما تعدد بعد زمن الواقف الى ما كان قبل اصطلاح أهل زمانه لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ الجملة في الوقف تحصل على العرف الجاري في الخطابات التي تليق بوقوع اشهرهم فراعدهم المعروف عفا كالتسوية لشرطه اعملا لا يبيع فيه والله أعلم (سئل) في حرام وقف على حجر لا ينبو به على الحال بها أفضل الصلاة أو أم الفضل للقاضي ولاية يتجاوز مع حضور المتولي عليه وعدم ائتماعه بجماره أم لا (أجاب) صرح في الخبر أنه مع حضور المتولي لبس للقاضي اجازة لوقف الا اذا أتي بغياب غيبة متعقبة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة هذا ما تقر من كلامهم والله أعلم

(سئل) في واقف أثأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده المسمى بأحد ثم من بعده على أولادهم وأولادهم وأولادهم ونسأهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مان أحد الذي هو ان الواقف عن ذكر من هياحي ومحمد أثأ هي آمنه فهل تستحق آمنه المذكور شيأ مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا شئ في الاستحقاق آمنه لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لا تنبذ كروأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أثأ فخرجوا (٢٦٦) بهذا القيد فهي بالصفة لا بوجه فلا استحقاق وأولادها بالصفة الموجبة لعمامان وقوله

أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأثني التي هي بنذ كر تستحق لكونها بنذ كرو أولادها يحرمون بكونهم أولاد أثأ فالحرهم ابن الأثني لا الأثني التي هي بنذ كرم أولاد أولاد الواقف المذكور دون بعدوا والأمر ظاهر في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسو حتى قام بشأها ومدرسو شافعي صغير بعد في المكتب وفي دفأ ترالوقف التي هي بسد اثنتوسين سابقا ولاحقا للثسوية بن المدرسين في العالوفة هل يعمل بمأني الدفأ وبن سبستوى الزمن يعملون والذين لا يعملون أو يصرف إلى ذلك المدرسو الخفي ما يكفيهم غسلة الوقف ولا يدفع إلى المدرسو الشافعي شئ لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في تدريس عالوفة المدرسو لكنه لا يقوم بكفأيته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه والمال راد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العالوف من

باطل اه وهذا المص مآلى الزبلى وغيره ومسألة بايع في السوق صرح بها في الحاشية بقوله ورجل قال لا خير بايع فلا نألى أن أمأ أصال من خسران فعلى لا تصح الكفألة (سئل) فيما إذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمذى الصحة يمينه (الجواب) نعم إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد بشرط فاسد كان القول قول مذى الصحة والبينة بينة الفساد اتفاق الروايات وان كان يدعى الفساد في صلب العقد مان أذى أنه أشتري بالفحرمه ورطل من غير والآخر يدعى البيع بالفحرمه فيعروا بتأان عن أي حقيقة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة لا شئ يكفي الوجه الأول في رواية القول قول من يدعى الفساد خاتمة من أحكام البيع لفساد المسألة في الاشياء من الدعوى (سئل) فيما إذا أشتري بيمين عروءا ربين معلوم من العراهم وعلى المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وقاله خليف بينك وبينه وسد ذلك البينة شرعية وما حكم شرعى فهل يكون البائع قابضاً الثمن (الجواب) نعم قال في الخبر يدون تسليم المبيع والثمن أن يغنى بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الأجناس مع ذلك أن يقول خلعت بينك وبين المبيع قابضه خبر من المبيع قبيل بايخباو الشرط ومثله في الخبر باسط عماها وكذا في المنع (سئل) فيما إذا أشتري بيمين معلوم من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وتصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعليه رد مثله حيث المثل موجود (الجواب) نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذ به فلان علم في المجلس مع والبطل شرح التنوير للعلا من فصل بيع الفضول (سئل) فيما إذا كان لأمراء أمة وغرأسات فباع ذلك في محضها من أيتها البينة بشئ معلوم من الدراهم أو أذمة بانتهامه إياه شرعية مقبولا من عهها الوصى الشرعى عليها المباشر عقد الشراها ورولها يدعى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة زعم أن البيع كان في المرض والوصى يدعى أنه في الصحة فهل إذا أقام بينة تقدم بينة الصحة (الجواب) نعم رجل كان صالحا ففسد وجرأ القاضي عليه وقد كان انسان أشتري منه شيأ فقال المشتري كنت أشتري تعقب على الخرج عليك وقال لا بل بعدا لخرج على فالقول قول المحجور عليه لان البيع حادث قبضاف إلى أقرب الاحوال وان أقام البينة فالبينة بينة المشتري لمعينين أحدهما أنه يثبت الصحة وبينه مثبت الصحة أولى والثاني أنه يثبت التاريج قال وكذا أولئك عنه الخرج ثم قال أشتري بمعنى في حالة الخرج وقال المشتري أشتري بمعنى بعد الاطلاع فالقول قول المشتري وذلك لما قلناه يدعى أمرأ حادثا قبضاف إلى أقرب الاوقات انقروى من ترجع إليه ينعن من محض شرح أدب القضاء في أحوال الخرج وإذا تعارضت بينة الصحة والمرضى فالبينة الصادقة من الزوجاته كان في محضه مرجحة لانها المدعية والورثة ينكرون والبينة للمدعى لا للمكسر صرح به غير واحد من علمائنا خبر به من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقف وإذا تعارضت البيتان كونه في الصحة وبينه كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا الخوصى باع شيأ فأدعى الورثة على المشتري أن الوصى باع من قبل بعد

العزل العلم الذي بعد في المكتب ولو جدي دفأ ترالوقف النسوية بينهما في العالوفة لان ذلك يكون حال أهلية الاثنين لانقاء الدروس ولازمة المدرسة بأناتهما وأبائهما لما شرط عليها وقد أنكر ابن نجيم في الاشباع على كثير من فقها زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم ان عالوفة المدرسو لا تقوم بكفأته وكانت المدرسة تعطى بغيره عن الدروس وفي الوقف سعة يعوز زبأته بما يكفيه بلا سراف ولا تقدير والله أعلم (سئل) في مدرستها مدرسو حنفى وشافعي وثلاثة متولون وثلاثة نظار وكاتب ومشراف وثلاثة خبأة وثأب ناظر وتوابو مؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بعالوفاتهم على وجه النمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر

سهمهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد التولين وعلى الدروس بسوى الرئيس والمدرس أو يصر في المدرس القائم بشعار المدرسة من اقرار الدروس في العلوم النافعة بما يقوم بكفائته ولو استغرق غلة الوقت بعد العماراة الواجبة ويحرم غيره من مدرس من مباشر وظيفة أو غيره من ذلك كذا (أجاب) يتقدم المدرس الملازم للدروس في هذا إذا كان عالما بتقيد وكانت تتعلل بغيته إذا غلب عنها قدفع له المشروط بنص الواقع وإن كان لا يتقيد به وكان غيره مثله في العلم والورع والدين ورضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا الأساوى الدروس به فقرر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العماراة لأنها تتعلل وعرض (٢٦٧) الواقف بما يولد له من أرباحه وليس لمن لم مباشر وظيفته استحقاق المشروط

العمل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه كان وصيا وقت الشراء فبينة المشتري أولى لما فيها من إنبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ حاوي الزا هدى من ذلك البيتين المتضادتين (سئل) فزوج اشترى رقيقة وعقدت كاحه عليها ووطئها ولم تحمل منه ولم تلد ولا صدرا منع شرعى من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم (سئل) فبماذا كان له يفتن بفتن ثمانين في حجرها شترت لهما مال بدل لهما منه كالتفتة والكسوة فهل يكون ذلك جائزا منها (الجواب) حيث كانت في حجرهما لم يكون شراؤها ذلك سائرا منها وأقام موقعه الشرعى (سئل) فبماذا كان لقاصرة بنتي حصة معلومة في دار معينة ولها مال وحصة في أوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصى الشرعى عليها الناظر على الأوقاف المزبورة والحصة في بنفقتها وكسوتها ويريد أخوها بيع حصة ثمانين الدار المزبورة بدوس مسوق ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فبماذا اشترى من يمين عمرو بضاعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلد التي وقع فيها عقد البيع وتسلم في يد المبيع ولم يندد الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها إلا أنها راجحة في التغيرات فهل على المشتري رد مثلها للبائع (الجواب) حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهو راجحة في التغيرات فعلى زيد المشتري رد مثلها لعمرو والبائع قال في الجوهره قيد بالسكاد لأنها أغلقت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فصل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا روح في التغيرات فسد البيع وهو عتله ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقد صرحوا كانت الدراهم بعد لتغير تروح في التغيرات إلا أنه انتقص قيمتها بفقد البيع ويمكن له الاذ لكوعن أبي يوسف أنه أن يسحق في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمتها تلك الدراهم قبل الانقطاع عند مجد وعليه الفتوى اه ومثله في الخلاصة والبرازية (سئل) فبماذا كان له بدعوة شائعة معلومة من ينادى قائما بالوجه الشرعى في وقف أرض محتكرة وباقية ذلك جماعة معينين ويريد بيع حصته من أحدهم فهل يصح بيعها إذا أجاز الشراكه أو حكم به ما كرمي بعتن من غير الشراك (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على هذه المسئلة وتطارها (سئل) فبماذا اشترى من يمين عمرو ويتما معلوما شراعيها سلبا بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر أن المبيع صرته عند بكر مسلبة فهل يكون البيع موقفا على إجازة الرهن والمشتري بالخيار إن شاء صبر إلى فناء الرهن أو رفع الأمر للقاضي فيفسخ البيع (الجواب) نعم (سئل) فبماذا أودع زيد عند عمرو مقدار معلوما من الثمن وأسلمه عمرو منه ثم باعه عمرو من بكر مسلبة بدون إذن من زيد ولا بإذنه ولا وجه شرعى ونصرفه بكر والآن يريد أن يشتري بكر أخته بعد الثبوت الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العرق باب بيع الفضولي ولو سلمه فلان فلان ما كان أن يشتري أختها ما شاء فما اختار ضمه لرى الاستحسان في التضمن فليكن له فماذا لم يكن أحدهما لا يمكن تملكه من الاستحسان فكذا اختار تضمين المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كخدا العين ورجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وإن اختار تضمين البائع ينظر أن كان قبض البائع مضمونا

أعلاه وبعد انقراض على جهة مرئصل فبات الواقف أحمد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولدته شمس الدين محمد وبن العابد بن وزير المذكور بن ثمان شمس الدين محمد عن ولد بن عمرو رقية ثمان بن العابد بن ابن وبتين هم محمود وحبيبة ونخبة بنت ثمان كل من محمود ونخبة عن غير ولد ولا أسفل منه ثمان رقية عن بنت تسمى فاطمة ثمان بن وزير عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حنين مومنا عمر ابن أختها شقيقها المذكور وحبيبة بنت أختها بن العابد بن شقيقها المذكور ثم ابن عمر بن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حنين مومنا حبيبة بنت عم المذكور فاطمة بنت أخت المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما

بالعمل وهذا التفرير محض مما صرح به علماؤنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فبماذا أنشأ الواقف وقفه على ولده همام أحمد وعابدة وعلى أولاد ولدته أبي بكر وهم شمس الدين محمد وبن العابد بن وزير بينهم على الرقبة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم من ولد أو أسفل منه أحد نصيب من ذلك إلى ولدهم إلى الأسفل منه وعلى أن مات منهم ومن أسفلهم من غير ولد ولا أسفل منه أحد نصيب من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسألهم وأعتابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك أولاد أو أسفل منه استحق ذلك المترك ما كان للموتى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين

أجاب) لفاطمة بنت زكية تصيب أمها وهو ثلاثة فراروا بنحو خمس فراط والباقى وهو عشرين فراطا ورأى أعماس فبرأ طحيطه إلى جوف البحر
 بخدعة لأن ولد انتقل إليه بها لمجاءه فموت فربما لأن ولد انتقل نصيبها لحبيبة وعمره لا تقطع المصروف به أنه بصرف
 في الأقرب لو أوقف له أقرب لعرضه على الأصغر وموت عمر لأن ولد انتقل نصيبه لحبيبة لتكونها في راحة ولا شيء لفاطمة بنت زكية أخت
 برمن نصيبه بعد رجوعها عنه والله أعلم (سئل) في سامع كثيرا يقطع اتصال عماره المدينته ودرها وهدمت سقوطه الموقوفة بالطين والخر
 صارت تشبه السبول شتاء وتشتوب (٢٦٨) الشمس جميع أرضه صيفا فتحتل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يأمن على نفسه

عليه تنفيذ بيع الضمان لأن سبب ملكه تقدم عقده وإن كان قبضه إمارة فالحاصل ما مضى فاعلمه بالانقضاء بعد
 البيع فلا ينفذ بيعه بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع
 بتضمين البائع ووجهه أنه سلم أولا ثم صار مضى فاعلمه ثم باع فصار كالصوب كذا في البرزاية ١٥
 (باب الخيارات) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من العلف في ظرف عدة ورأى ما في ظرف واحد من مقدار فوجده
 جيدا ثم فسخ الباقى منه فلو جدهما قسرا رد منه ما عاود يرد فسخ البيع في الباقي فهل في ذلك والقوله بينهما
 هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه (الجواب) نعم ورتبه بخلاف العيب كافي العرو وغيره والقول لبقا بضمها
 بينهما قدرا أو صفة أو تعيينا كافي شرح التتويعين الفسخ (سئل) فيما إذا أطلع المشتري دابة على عيب فيها
 ولم يجد ما لكها البائع فاعطى ما أسكه أو لم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل يرد ما عليه إذا حضر
 ورجع بنقصان العيب إذا هلك (الجواب) نعم أطلع على عيب في الفلام أو الدابة فلم يجد ما لك
 فاعطى ما أسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا فلو حضر ورجع بنقصان ذلك وفي الجاوى
 القديس أنه إذا أسكه بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضاه ورضى به بالمعتمد أنه على
 التراخي يحرم من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجده عيبا فذهب إلى البائع ليرده فطعن في
 الطريق فأنه هلك على المشتري ثم المشتري أن ثبت العيب ورجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور
 المسائل من فصل العيوب من يوع الخاتمة (سئل) في رجل اشترى من آخر جلا فاعلم على عيب فقدم به
 بعد غيبة بائعه فهل يضمنه القاضي عند عدل إذا برهن المشتري (الجواب) نعم لم يرجع بشىء المشتري البائع
 العائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فأذا هلك هلك على المشتري إذا أفاض القاضي بالقاضي بالرد على بائعه
 لأن القضاء على العائب بالانحصار ينفذ على الظاهر ولا ينعى عن الرد (أقول) ومثله في البرزاية وفي القضاء
 على العائب كلام يأتي أن شاعا به تعالى في التضامون كرت فيما علة على الرد المختار قال الرمي في شأية الحر
 وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت أخذ ما في الخبر وفي آخره نفقات أنه
 لا يرضى القاضي لها على أحد نفقة لأن الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك
 يتق عليه دابة بان يتفق عليها ولا يحرم القاضي ١٥ (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا فوجده فطوحا
 به جميع على الناس لينظفهم ولا يتقاد للحرث ولا له مرقود كذا عند بائعه ثم رد المشتري رده على البائع
 بعد ثبوت ما ذكره في ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الأصل النص عيب وهو بالنزول والحاد المجمة
 الطعن وفي جواهر الفتاوى انقضاء الرجوع فيه أيضا النقص عيب من لوازم القضاء للحاكم من القسم الثالث
 رجل اشترى بقره على أنها لترعى ولا تمنع فولدت فاذا هي تمنع وترعى فاراد ردها ليس له ذلك لأنها ولدت لم
 يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى (أقول) قوله لم يكن له ردها أي لا بالولادة
 عيب حادث لكن في البرزاية أن الولادة في البهائم ليست بعيب لأن توجب نقصانها وعليه الفتوى ١٥

بما هلك وتفرق الناس
 عنه ولا يتوقع عوده ولا
 يطمع في أن يتصرف بعد
 حقاؤه عوده من داخل
 الماد ينتصم معمر بالصاوات
 وشعاره فائقة كل الأوقات
 قد ألفه المصلون وروى
 نعم الملتصون الآن ويوع
 وقته قليل ويحتاج إلى
 مصرف جم خيل فهل
 يصرف ريع الجالس
 المتعطل الخراب إلى مصالح
 الجامع المعمر بذكر الله
 تعالى العز زال وهاب حيث
 لم يتوقع عوده ما عاد تلك
 الباقى أم يكون مرانا لورثة
 الباقى أم لا ولا الجواب
 مفسلا (أجاب) نعم بهذا
 المقام بما لا يرد عليه من
 الكلام أن المستفاد فيها
 خلاف بين المتقدمين
 فقال أبو يوسف يبق مسجد
 أيد إلى قيام الساعة لا يعود
 ميراثا ولا جبر زفقه ولا بقل
 ماله إلى مسجد آخر سواء
 كانوا يصلون فيه ولا وعند
 محمد يعود إلى صاحبها
 كان حيا أو ورثته كان
 ميتا وإن كان لا يعرف به

أو عرف ومات ولورثته واجتمع أهل العلم على بيعه ولا ستاعة يضمنه في المسجد إلا خوف فلا بأس به وتصرف أو فاته
 إليه وفي الأصناف وكثير من الكتاب بعضهم ذكر أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر أن قوله كقول محمد رحمه الله
 محمد يقول أن الباقي آخر حصة عن ملكه لمجتمعة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالسكن إذا اقتصر الملت
 السبع عاد إلى ملك الورثة أو أبو يوسف يقول أنه إسقاط للملك فلا يعود إليه كالاعتناق الأثرى أن المسجد الحرام استثنى عن بقية من الفترة ولم
 يعد إلى الورثة الباقي والفتوى على قول أبي يوسف في الجاوى القديس وفي المجتبى وأ كثر المشايخ على قول أبي يوسف وجهه في دفع القدر به

الأوجب ويصح قول محمد وفي الواقعات المصدر الشهيد المصدر الآخر وهو عيسى لا يعرف بأبيه وبني أهل المعبد معبدا آخر فباع أهل المعبد المعبد الأول واشتافوا ثم غنم في بناء المعبد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وأن كلاً مني به جاز وفي خلاصة البراز به عن الخواص أن أحارب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أو قاتله في مسجد آخر وفي النوازل وكثير من الكتب أنه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فخر من هذا القول بأن المسئلة اجتهادية ولا اختلاف فيها مجال ولا جهاد فيها ساسخ فإذا توفرت شروط الحكم على قول الإمام الثالث الذي روي موافقة فيه لقول الإمام الأعظم بعد الظرف المصلحة للمصلين (٢٦٩) والإعانة للمتدبرين فلا شك في صحة ونفاذه

ونظامه فيما علقنا على البر المختار (سئل) فإرجل اشترى من آخر فرسا بين معلوم فوجدهم بصر قاعداً كان عندها لبايع وبريدوها عليه بسبب ذلك ولو جدهما على الرضا بعد روية العيب فهل إذا أثبت قدم العيب عندا لبايع له وذهاب عليه (الجواب) نعم ولو اشترى جماراً فوجدهم أخرج فعالجه فعلم أنه قد ربح ثم علك الرد لأنه لما اشتغل بالمعالجة فقد ربح بالبيع جواراً للفناوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قبل عرج فقال البائع هذا عارض يزول بيومين فدفع له درهم ليتجدها ففعل ولم يبرأ وظهر أن العيب قد ربح فأرددها ليس له ذلك لأنه لما عالجها بعد علمها بالبيع سقط حتى الرد (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دابة ورجل مني وعاء من وقضها ولم يرها ثم باع بعضهما وبدا لا تدها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له دها بخيار الرؤية لأنه لو جيب فخرق المصفة وهو بعد التمام جاز لاقبله كالمحروك انك (سئل) في رجل اشترى من آخر قربة لومة بئس معلوم على أنها تحلب كذا رطل من الحلب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع الزور فاسداً (الجواب) نعم ولو باع جواراً على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لأن الناس يريدون العلف فيما يستقبل غائبة (سئل) في قروي اشترى من آخر قربة فوجدها تحلب ومثلها يشترى الحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقرة للحلب فوجدها تحلب فله أن يردّها لأننا اشتراها للعم بكل الشجرة فكذلك في الغنيس والمز يدقناوى الكرك والولوا لجيسة وهذا فيما إذا لم يطلب أما إذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن مستقوماً فليس له الرد لو جود الزيادة المنفصلة من الأصل إلا الرجوع بالنقصان لما راجع الحوازم الفضاة وفي الفناوى اشترى بقرة فوجدها تحلب ان كان مطلبها يشترى الحلب فله الرد لأن المعروف كالمشروط وان كان يشترى اللحم لا يرد ذخيرة (سئل) فيما إذا باع زيداً من عمرو وبئس معلوم على أنه ان يقدغنها على عشرين يوماً ما يكون بينهما البيع والأفلا ولم يقدغه الثمن فهل يكون البيع المزور وغير صحيح (الجواب) نعم فإن اشترى على أنه ان لم يقدغه على ثلاثة أيام فلا يصح مع الآخر أربعة فألا ان يقدغى الثلاثة عزتوا من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه أما أن لا يبين الوقت أو يبين وقتاً يصح له أن يقول على أنه ان لم يقدغاً بأما أو يبين وقتاً معلوماً وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه الصور وكلها فسد إلا ان يقدغى في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتاً وهو ثلاثة أيام أو دونه فانه يجوز منع (سئل) فيمن اشترى من زيد دجلاً بئس معلوم على أنه ان لم يقدغنها على ثلاثة أيام فلا يصح ولم يقدغ في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كفى النهر عن الغائبة ولو باع على أنه ان لم يقدغ الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يصح بينهما مع وإعلم أن ظاهر قوله فلا يصح يقدغه أن لم يقدغ في الثلاثة ينسخ قال في الحائبة والصحيح أنه يفسد ولا ينسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاثة فنسخت كان في يده من خيار الشرط (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو كروماً معلوماً بئس معلوم من الدراهم وأقر وعفاً يداً يشترى ثمان من المشتري عن ورثة يدعون أن موثرهم لم يبيع وأعين أن لهم خياراً أو يقتلوا لئلا يشترى لهم ذلك (الجواب) نعم بخياراً أو يبيع بالحدوث الثمرة والزاد في يداً المشتري أو وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد

ونظامه فيما علقنا على البر المختار (سئل) فإرجل اشترى من آخر فرسا بين معلوم فوجدهم بصر قاعداً كان عندها لبايع وبريدوها عليه بسبب ذلك ولو جدهما على الرضا بعد روية العيب فهل إذا أثبت قدم العيب عندا لبايع له وذهاب عليه (الجواب) نعم ولو اشترى جماراً فوجدهم أخرج فعالجه فعلم أنه قد ربح ثم علك الرد لأنه لما اشتغل بالمعالجة فقد ربح بالبيع جواراً للفناوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قبل عرج فقال البائع هذا عارض يزول بيومين فدفع له درهم ليتجدها ففعل ولم يبرأ وظهر أن العيب قد ربح فأرددها ليس له ذلك لأنه لما عالجها بعد علمها بالبيع سقط حتى الرد (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دابة ورجل مني وعاء من وقضها ولم يرها ثم باع بعضهما وبدا لا تدها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له دها بخيار الرؤية لأنه لو جيب فخرق المصفة وهو بعد التمام جاز لاقبله كالمحروك انك (سئل) في رجل اشترى من آخر قربة لومة بئس معلوم على أنها تحلب كذا رطل من الحلب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع الزور فاسداً (الجواب) نعم ولو باع جواراً على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لأن الناس يريدون العلف فيما يستقبل غائبة (سئل) في قروي اشترى من آخر قربة فوجدها تحلب ومثلها يشترى الحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقرة للحلب فوجدها تحلب فله أن يردّها لأننا اشتراها للعم بكل الشجرة فكذلك في الغنيس والمز يدقناوى الكرك والولوا لجيسة وهذا فيما إذا لم يطلب أما إذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن مستقوماً فليس له الرد لو جود الزيادة المنفصلة من الأصل إلا الرجوع بالنقصان لما راجع الحوازم الفضاة وفي الفناوى اشترى بقرة فوجدها تحلب ان كان مطلبها يشترى الحلب فله الرد لأن المعروف كالمشروط وان كان يشترى اللحم لا يرد ذخيرة (سئل) فيما إذا باع زيداً من عمرو وبئس معلوم على أنه ان يقدغنها على عشرين يوماً ما يكون بينهما البيع والأفلا ولم يقدغه الثمن فهل يكون البيع المزور وغير صحيح (الجواب) نعم فإن اشترى على أنه ان لم يقدغه على ثلاثة أيام فلا يصح مع الآخر أربعة فألا ان يقدغى الثلاثة عزتوا من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه أما أن لا يبين الوقت أو يبين وقتاً يصح له أن يقول على أنه ان لم يقدغاً بأما أو يبين وقتاً معلوماً وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه الصور وكلها فسد إلا ان يقدغى في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتاً وهو ثلاثة أيام أو دونه فانه يجوز منع (سئل) فيمن اشترى من زيد دجلاً بئس معلوم على أنه ان لم يقدغنها على ثلاثة أيام فلا يصح ولم يقدغ في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كفى النهر عن الغائبة ولو باع على أنه ان لم يقدغ الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يصح بينهما مع وإعلم أن ظاهر قوله فلا يصح يقدغه أن لم يقدغ في الثلاثة ينسخ قال في الحائبة والصحيح أنه يفسد ولا ينسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاثة فنسخت كان في يده من خيار الشرط (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو كروماً معلوماً بئس معلوم من الدراهم وأقر وعفاً يداً يشترى ثمان من المشتري عن ورثة يدعون أن موثرهم لم يبيع وأعين أن لهم خياراً أو يقتلوا لئلا يشترى لهم ذلك (الجواب) نعم بخياراً أو يبيع بالحدوث الثمرة والزاد في يداً المشتري أو وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد

منه على الحالة التي كانت عليها سابقاً والله أعلم (سئل) في وقتين اتفقا فاتفقا وجهاً متخارباً أحدهما هل يعمر من بيع الآخر (أجاب) نعم إذ غرض الواقف احصاء وقفه في منع ذلك أما تنويعه صريح بذلك صاحب البراز به يتلacen الفتاوى الحوازم وأما أعلم (سئل) في وقتين اتفقا فاتفقا وجهاً متخارباً أحدهما لا تخوم لا يضمن فاعل ذلك وبداً يجهت ليصرف عابها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما إلا بحيث لا تخاف الجبهة بل راعى شرط الواقف في كل منهما ولو ضمن والله أعلم (سئل) في ما يطر يستبيع صرف غلة وقف إلى وقف آخر غير اتفقا فاتفقا وجهاً متخارباً أحدهما لا تخوم لا يضمن فاعل ذلك وبداً يجهت ليصرف عابها

صرفه الى الآخر بعد انحسار في العرفي شرح قوله ويدل من غلته بعمارة بعد ان قدم بقوله في المسئلة وقدم منه انه لا يجوز للموتى الشبهة
بالتأخره صرف أحد الوقفين للآخر وقال في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي الغلة قيم بطلان غلة البهين غلة البراري فهو
سارق خائن اه ومثله في الزا هدي ورضعلا التاجري ولا يصفانه للعا كم تاديه على ذلك لا رتبة كنهه معصية لا حد فيها مقدار والله أعلم (سئل)
في قيم المسجدهل القول قوله بما لا يكذبه الظاهر فيه كالعامة والصرف على مصالح المسجدة التي لا يمتنها أم لا (أجاب) نعم بقل قوله في ذلك
وفيما حصل في يده من غلة الوقف صرفها (٢٧٠) فيما لا يمتنع كالخبر والدين وأجر انعامه ونحوه وفيما صرفه على العماره بما لا يكذبه

الظاهر فيه وجب مع مصالح المسجده والله أعلم (سئل) في رجس وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه على أولادهما المذكورين كل حظ الانتشين ثم على أولاد المذكورين بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشم شارطان من مات لآخر نسل فضيحه لمن في درجته بعد انقراض أولاد المذكور على أولاد الأناث آل الوقف الى ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن بنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فافر هذا الابن بن لا يعرفه استحقاق بان له فيه كذا فنفذ عليه لاهل عته وأخته ومات لآخر أولاد بطل اقراره ففقه عن فادى المقر له على الاثنين بما كان أكثر له به المبت وأبى بمعاصة شهدا وعاند نائب الحكم بما لفقه انه هو والبدويهما متصرفون في اربعة قرار بها من قديم الزمان الى الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد أحدهم ان الاربعة

بالحال تناولها أولم يتناولها انقرض ومن فصل أخبار الرتبة ولاورث أخبار الرتبة كلالورث أخبار الشرط خانيوم مثله في خزنة الغنيين لكن في يبري على الاشبا من سخط الفرائض وفي شرح الجمع لابن الضية وأما أخبار الرتبة فالصحيح انه ورث اه فلتونقل ابن الضية ليقام المتون الموضوع لثقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سلبية ومكثت عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قديما كان عند البائع محدثه في تلك المدة فالتقوا البائع ينكره في القول البائع يمينه وعلى المشتري البينة (الجواب) حيث كان مما محدثه في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب لم يكن عنده لانه كاذب فيحال الى أقرب الأوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فله تحلف البائع بانه بعته وسلمته وما به عيب فان نكرهه لا لو تحلف كافي القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عذراء جال وأمتعتها بملابس ثم معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري انه ميساويان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين أنهم ميساويان أكثر بقدرة العشرة في الجال ونصف العشرة في الغن فاحش وريد البائع استرداد المبيع بخيار الغن المذكور بعد بوث الغن والتغرير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا ريب في فاحش هو ما لا يدخل تحت تقوم المقومين في ظاهر الرواية وبه أفتى بعضهم مطلقا كجكي القنيون وفتى بالرد فتاب الناس وعليه أكثر روابات المضار بان غره أي غر المشتري البائع وبالعكس وأغره الدلالة في الرد والا فلا به أفتى صدر الاسلام وغيره وتصرف في بعض المبيع قبل علم الغن غير مائع مع م في رد مثل ما أفتى وهو يرجع بكل الثمن على الصواب اه علا على التور من المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهوايه اذا اشترى بن فيه غن فاحش وكان البائع غر بان قال أخطيت فيه كذا فاشترته بناء على اخباره ثم تبين الغن الفاحش له الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره (سئل) فيما اذا اشترى زيدا بوجه فوجد حدها جلي فهل له ردها (الجواب) نعم ردها بعيبا جلي والجل عيب في الجارية لاني البها ثم والنكاح في الجارية يتو الفلام عيب عيني على الكثر ولو اشترى الجارية بتوقيضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه وبها القاضى النساء فان هي جلي يحلف البائع أن ذلك لم يكن عند موافق قلن ليست بجلي فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء وفي معرفتها يرجع الى الأطباء ثم في الداء يرد بشهادتين جالين اذا شهدا أنه قد يم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وأخبار ورى عن محمد انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادتين النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء أما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتين خائمتين فصل العيوب وجل اشترى جارية مائة مظهرها لادرام يدعى ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الأطباء في الداء وبشرط اثنتان في الحبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا بأحد هذين السبين ليس يعيب فلوا دعى

قرارها الزوجه من الستة عشر قريطا الموقوفه على أولاد المذكور وزاد شاهد آخران علوان يعني بالمدعى ابن عطاء الله سبب جلد المدعى وهو ابن عبد الرحمن محمد يعني والمقصود بالمقرض قال نائب الحكم المذكور ومن حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصديق وأما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذا الطائفة لا يكونون الا بخريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادتين وسؤال قوله في رد مثل ما أفتى قال الشيخ العلاقي بعده في لو كان قتيلا أمه اه أى فيحتمل أن يقال رد الباقي وقيمتها صرف فيه أولا يرد شيئا ويرجع بقدر الغن اه منه

الشهود والحاضر من الاعطاء المنع واقع امره أم لا (أجاب) كل ما ذكره ليس واقع امره الذي وافق المنقول للنصوص عليه لأن الشهادة بأنه هو والدوبه مستصرفون في أربعة أقرار يط لا يشتبه المدعى إذا لم يثبت من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيها فكان وفيما يستحق فكيف يمكن ادعى حق الرور أو دقة الطريق على أن خوروهن انه كان عتيق هذا لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علماءنا وما امتلأ قلبه بعلون الدفاتر ان الشهادة افسر القاضي انه يشهد بما يتأيد بالدلائل شاهدته وأنواع التصرف كثيرة فلا يصلح الحكم بالاستحقاق في غلبه الوقت بالشهادة انه هو أبو وجدته مستصرفون فقد يكون تصرفهم ولاية أبو كاله أو غضب (٢٧١) أو تحوّل للمصرح به ان دعوى

بنسوة المقتحج الذي ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليس بصريح معقول ان نسبته بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقعد وهذا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الا على تحقق العمومية بأمر من العلم بالعم والسؤال ممن خسر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم ان الحق وصديق مع كون الحق لا يظفر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علمهم بذلك خلل في الحضر لاسماع قولهم ايصال الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الا بغير نص فانه أقوى دليل على اشتباهه مسمى خريص فأبى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خيما وهذه دعوى على المستحق ولا تسمع الا على الناظر وفي

سبب الحبل عن محمد وبيان في رواية ان كان من وقت شرائه الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام لم يسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا يروى رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم المختلصة من العيوب ثم قال ولو اشترت امرأة أنها حبل أو امرأة أو أكثرها لاجلهم ما بصحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فاقاضي يختار من لها بصيرة وقوض الجارية على يدها أو أمسكت حتى يبين جملها ان أنكره البائع والنقطة على المشتري لانها ملكه كأي جواهر الغدوى و زول عيب الحبل بالولادة على رواية كتاب السورع فاذا قبضها فوجدها حاملة فلو لدت فلاراد جوع الآن يبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كأي الخصير ولو ازم القضاء من القسم الثالث في تعداد العيوب (أقول) وسنذكر بعد أركان أن العيوب أربعة افعاً افعاً مسميان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بكر فوطئها وأزال عذرتها ومضت مدة والآن يدعي أنهما اجنوا قديماً كان عند البائع ويرد دهايه فهل ليس له رد دهايه الى الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو سهاها بشهوة ثم وجدها عاصياً يرد دهاها مطلقاً سواء كانت بكر أو ثنية انقصها الوطء أولاً لان كلاهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا قبلها البائع أي رضى باخذها لان الامتناع كان لحقة فاذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعترات ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئاً فحدث به عيب ثم اطعم على عيبه القديم لم يرد لان حدوث العيب عند ما تمنع من الرد اذا زال جازاً لرد العود بالمنوع عز والمانع من الغفار (أقول) ما ذكر من امتناع الرد بالوطء ونحوه صريح به في الخاتمة أيضاً مسمى عليه في الدرر ولكن ذكر في الثانية أيضاً موضعاً خوشراً على أنها بكر ثم قال انها ثنية وقال البائع انها بكر فاقاضي يرد دهاها مطلقاً بكره قال البائع بل ابيين وان قلن ثنية فالقول بالبائع بينهما فان وطئها المشتري فصل بالوطء فلو زال بها كجاء أنها ليست بكر بل ابيت فله الرد والامتناع الجارية ولا يرد دهاها ثم رأيت في رواية نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثنية بالوطء جتمع الرد ثم قال فليتمل فيهما الصواب اه قلت قد تدبر في الثاني عواقب لما هو المذكور في كثير من المعترات كجاء عن المحقق في القول بان له الرد بانه ارض الوطء اذ القول بالرد بلا ارض مخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التصرف في باب الاجماع ونقله شارحنا لمحقق ابن أمير حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكايته القولين الملبس عن النصابة وانهم اتفقوا على ان الوطء لا يلزم للمشتري بما قاله قال يرد دهاها ولا يرد دهاها شيئاً فثبت ان أو لم يصحبه وكفي بهم حجة اه ثم نقل بعد عن ابن المنذر ان شر محاد الفتي يقولون بكر ارد دهاها ردمعاً عشر فتيها ولو يبياد دهاها نصف عشر فتيها عن على أنه موضع عن المشتري قد مر ما يقص ذلك العيب من غناها به قال ابن سيرين والزهرى والثوري وامحق و يعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي ولو يبياد دهاها ردمعاً شيئاً ولو بكر فندمها ك ردمعاً ما تنقص الاقتضاء وعند الشافعي لا يرد دهاها بل يرجع بنقصان العيب اه ملخصاً ثم قال ابن أمير حاج وسكن ابن قدامة عن أحد

البرازة وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى على المستحق وهذا مذهب كرهها المدعي علمه ناظر وغير ناظر والحاصل ان خلل الحضر المشمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهل آخر ناظر الذي هو من تجله المستحقين رجل بأنه يستحق في الوقف المذكور أربعة أقرار يط فخذوا قراره على نفسه مطلق يتناول الاربع أقرار يط من استحقاق الناظر المقتضى ان الناظر المقتضى ان اقراره يقتضى الحق وخلص الوقف جميعه لامر أدوم بنتي شقيقها فادعى المقتزله انه مستحق في أربع أقرار يط بالتلقي عن والده فلان والده عن جد دهمان الوقف الا ان المحضر في مسمى المدعي عليها التي هي الناطرة المذكورة وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية أقرار يط ولهن ثمانية أقرار يط بما يطالبه الناطرة

المدعى عليها بالثبوت مقراربط فأبكرت كونه من أولاد الظهور كونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهد اشهد أن الناظر المدعى كونه المدعى عليها بميرة بنت محمد بن حود وعلى أن المدعى هو علي بن عوان بن عطاء الله بن عبد القادر وأن حود وعبد القادر اخوان ولدا لخطيب بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور لعدم حق باجماع الجلاء لعدم صدور دعوى المدعى إلا يلزم من كونهما من الاستحقاق في غلة الوقت فلا اعتبار بما فهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للإجارة استعمالها ورجل زاعما (٢٧٢) أنه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال في الحكم (أجاب)

في الثبوت واثبت لا ردّها كما قال أصحابنا و ردّها بلا شيء كما قال مالك والشافعي اه فصل من هذا أن مذهب أصحابنا عدم الرضا مطلقا وهو الذي نفيه أن المنذر عن أي حصة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به أبو يوسف فليدأ ما من النعمان وهو مؤدب لما تقدم من منع الغفارة غنم هذا النحر رفاهه من منع الغفارة ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى عاربه وأقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حاملان في كل من المشرين الولد وأراد الرضا على البائع فأجاب أقل ما يخلق الولد في أربعة أشهر فإن ادعى المشتري الحمل أريت للنساء غنم قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها الأولى من حمل فإن حلف برئ وإن نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الأول اه وقوله ردت عليه يعني أن رضاه يأخذها الوافي بأمر من المنع والرد فترد بر (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدار من الحديد فله فخر منه لأن خصومة وجهه في الكور لغيره به بالناظر وجد به عيبا ولا يصلح لذلك إلا أن فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقصان ولا يرد كذا في الحاوي الزاهدي فيما يقع الرضا العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر حمارا وتسلمه وزعم أنه وجده به عيبا دعيا كان عند البائع ثم ركب مرامرا بعد اطلاع على العيب فهل يكون الرضا بالعيب (الجواب) ركو له الحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأقضى قارئ الهداية أنه إذا طلع فله الرضا ثم يتصرف في المبيع تصرفا قبل على رضاه وإن طالت المدة اه (سئل) في رجل اشترى من آخر حمارا ثم وجدها كيات على ظاهر بطنها عن داهو ويرد دعاه على بائعها فهل له ذلك (الجواب) حيث كان الذي عن داهو ولم يوجد منعا يديل على الرضا بعد رده بالعيب يسوغ له ردها والسئلة في التنوير والجواب والبراز يتوقعها (سئل) فيما اشترى زديمن عمر وجار يتوجع عيب قديم اطلاع عليه ورضي به ثم ظهر له عيب آخر قديم ويرد داهيه فهل له ذلك (الجواب) حيث ظهر بها عيب آخر وجب الرضا له ردها بذلك حيث لا نعت هناك (سئل) فيما إذا اشترى من آخر عبدا فأقبح من عدم مرامرا إلى دار سيده وأنكر البائع بأنه عنده فكيف الحكم (الجواب) إلا بالعيب وجب الرضا على البائع إذا أقبح من المشتري إلى البائع في البلدة ولم يخفف عنده فانه ليس بعيب كفا في التنوير وشرحه للعلاق وفي الخلاصة والبراز به الصريح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أي بالعيب ففتح الرضا وهذا إذا ثبت باقعه عند ما تبعه ثم عند مشرته إذا أنكره البائع كما صرحوا به وفي فتاوى قارئ الهداية لا يقلد بنية البائع ما دام أبقاها ثابتة عنه وقام بنية أنه كان أبقى عند البائع بعد البلوغ جمع حيث بنقصان العيب وإن كان أبقى عند البائع قبل البلوغ فباعه فأقبح عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بقلا وسافر به ثم وجد به عيبا فدعاه كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه به روية العيب ما يدل على الرضا به فهل له رده (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون المضى على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرضا في الخلاصة ولم يجد في الردية عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون

يلزمه آخر مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقت فيجب والحاصل أن النافع منها ما لو وقف يجب (سئل) في حانوت وقف أهل بوجر كل يوم بقطعة أخرى ناظره سنة ثمانية فروض أسدية هل يكون غنما فاحشا فلا يجوز إجارته أم لا فنقصو لاسما إذا كان المصلحة (أجاب) الإجارة المذكورة صحيحة لاحتلاله والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه تصرف على الواردين والمجاورين له وولاه تصرف ريعه للواردين فقط للمجاورين المالكين له على هذا مدة سنين وكما لو وقف منقطع الثبوت فهل يعمل على كسب الوقف فصرف على المجاورين أيضا أم يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدم فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محضوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم

استحسانا تصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع ولا ينظر إلى العهد من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كنف رضا كانوا يعملون فعملوا من بصرفه فينبى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجدو على بنته عاشور جتو على من سجد له من الأولاد ثم بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم لئلا ينفذ كرم مثل حظ الأنثيين على أن من مات عن ولدا أو ولدا أو أسفلى منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطن فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عدلى أقرب بعصبات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد

ذلك وقفال، سما مسدداً للخليل فإذا اعتذر لعدو قفال فقرأ المسلمون بشرطه وطمأنوا أن النظر على وقفه لنفسه مفسدة حياتية ثم بعد ذلك لارشد فالأرشد من الموقوف عليهم وإذا آل الوقت لقسما ظناً ظاهراً وإذا آل إلى الفقراء فطفاضي الشريع الشريفة بعد نبذ السيد الخليل على ديننا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الله على الخليل ومبانيه من تزوجت من الأناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا أتت عاد استحقاقها هذه الصور ماتت الواقفة عن ذكر من أجدود وجوعا ثم ماتت رجعة مات أجدود لم يقبوا ونحصر الوقف في عائشة وقوامها مانع التزوج الموجب لغير ماؤها وأولادها من الوقف هو أقرب عصبات الواقف فهل يصر في حق (٧٣٢) الوقف لها وأولادها ولا يخفى الواقف

ورضا بالعيب اهـ ومثله في التارتاجية والبرازية (أقول) وفي الجعر عن فتح القدير ووجهه عيبا في السفر
خلفها فهو عذر اهـ (سئل) فيما إذا اشترى من عمر ومهره فوجدها حراما أو ما عدا البائع هل له
ردها (الجواب) الحزن على وجه الاستقراء لا تقاد إلى كعب عند العطف والبرص بكائي الجهر فثبت
كان قد عدا ولم يوجدهم المشتري ما يدل على الرضا به برؤية العيب المذكور يسوغ الرد بما ذكر
(سئل) في رجل اشترى من آخر زرع بطيخ وزرع فسلم بئب ففهل ليس له الرجوع عنه (الجواب) ليس
له الرجوع على ما عهده بمجرد ثباته لأنه يكون اسباب أخروما لم يثبت أنه فاسد عند ما ثبت رجوعه
أدى حيث لا مال له وإن كان له مال يثبت من شيء آخر يسقط قدره ورجوعه عاقي ويسأل لا كبر
العتل إذا لم يثبت كذا الشيء الذي رجعه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة في الفصولين والاسمادية
ومرأته وأوقفي قاري الهوا ببقاء ما ثابت أنه كان معيبا رجوعه نقصان العيب (سئل) فدل على باع
آخر قدرا معلوما من الزمان بشرط الراجعة من كل عيب بين معلوم من الدرهم وتسلم المشتري البيع وزعم
أنه وجده عيبا يريد رده به، إلا جرحه شري ففهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ومع البيع بشرط الراجعة من كل
عيب وإن لم يسم خلافا لما سألني لأن الراجعة الحقوق للمجهول إلا تصح عنه وتصح عنه عدم إضائه إلى
المنازعة يدخل فيه الموجود الحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد عيبه ويخصه محمد وما لك رجعهما الله
بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث مع عند الثاني وقد عند الثالث شهر اهـ علائ على التنوير
(سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكرا البائع أنهما عتقة الحارس وهو جنس مشهور والجود
بين معلوم ولم يوصف بذلك لما اشتراه هذا الثمن ثم ظهر أنهما جنس آخر ولا تساوى هذا الثمن وبين
الثمن تفاوت فاحش وريد ردها بعد ثبوت ما ذكر ما جرحه شري ففهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأقضي
بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى تاروي الهداية بين اشترى من آخر فرسا ذكرا البائع أنهما من نسل
خيل فلان لفرس مشهور فوجدته من تبين كنهه هل له الرد أم لا لاجاب إذا اشتراه باع على ما وصفه بين ولم
يضفها هذه الصفات لا شري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمن فاحش وهي لا تساوى ما اشتراه به له الرد إذا
تبين بخلاف ذلك اهـ وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا على أن سانهة فظهر أنه سنان فاجاب أن كان كبر
السن أو صفه مما ينقص قيمة البيع وبعد عيبا عند أهل الخبر زوجه والادلاء الله أعلم اهـ ولو اشترى سمورا
على أنه ظهر فاذا هو فقا أو رجل أو اشترى وشقال أنه ناتج فاذا ظهر بني أن يكون لا يشتري الخيار
لأن القفا غير الظاهر في الغيرة للقيمة وكذلك الناتج وغيره من لوازم القضاة النوع الثاني في الشاب وفي
الحمل المذكور اشترى مداس من السخيتان على أن بطانتها من السخيتان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي
أن يكون لا يشتري الخيار لأن البطانة تتبع الظاهر وهي وصف شرط فواته وجب الخيار اهـ وفي
الزبالي ولو اشترى عبدا على أنه حجاز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو ترك لأن هذا وصف مرغوب
فيه مستحق بالشرط في العقد فواته وجب اختياره لأنه لم يرض به دونه بخلاف ماله باع شاة على أنها حامل

السكن في بيت الشيخ أم لا وهل له الخيار في السكن إلى غير من المدوس وهل له أن يسكن في بيت وكب على المسجد الأقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بأن الوقت إذا اشتبهت مصارقه بنسايك كابه ينظر إلى المعهود من القوام فيما سبق فينبى عليه فثبت حري العرف أن الباب يسكن في محل مخصوص ليس له أن يتجاوز ذلك غير ما ليس له منازعة في البيت المأد للشيخ وليس للباب ولا لغيره أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت وكب على المسجد الأقصى لأنه مسجد آل عمران السما فلا يجوز اتخاذه مسكنا له يؤدي إلى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه و ثبت (٢٧٤) وجوب الزامه في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر لا يقيس من الشمس

أوتحب كذا وكذا وطلاحت ففسد البيع لأنه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد اذا لا يعرف ذلك حقيقة لأنه محتمل أنه لن أو انتفاع حتى لو اشترى أنها حليب أو لبن لا يفسد لانه وصف ولو قال يخبر كذا صاعا أو كذا قدر أو يفسد لاذ كرنا اه وفي الحر ولو اشترى فوباعه أنه هروى فاذا هو بلحى فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزائن الفتاوى (أقول) ولعل وجهه أن الهر وى والبلحى جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهر وى فظهر أنه بلحى ففسد البيع لعدم وجود حقيقة المقود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خبز فاذا هو غير خبز فإنه صحيح لو حوالا حقيقة وتغير لفوات الوصف وكذا الفرس في مسكنا أو بدل على ذلك معاني البيع الفاسد من الحر عند قول الكنز فيما لا يجوز بيعه وأما تبين أنه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كسبا فاذا هو فحتمه حيث يقع البيع وتغيره والفرق أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا في مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويطل لا تعدا موقوفى بمقضى الجنس يتعلق بالشار ليسمو يتعدى لوجوده وتغير لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خبز فاذا هو كاتب أو كذا كروا الاثنى من بنى آدم جنسان للفرق في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتحارب فيها وهو المعتدرون الاصل كالحل واللبس جنسان والوداوى والزنجبى على ما قالوا و جنسان مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسئلة الكتاب أى الكنز باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه الموقوف على كثير من لا يتفاوت الغرض منها فاحشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منها فاحشا بلا نظر إلى الذاتى قال في فتح القدر وروى المختلفي الجنس ما اذا باع فصاعلى أنه باقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باع ليل على أنه باقوت آخر فظهر أنه فصرح وتحرر كذا اذا باع عبدا على أنه خبز فاذا هو كاتب اه ماقى الحر لمصطفى فتح القدر واعلم أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشرطه فوجده بخلافه فثابتة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على العتق مثبت للعتق حري الجواد وتارة يستمر معها ولا ينسار للعتق وهو ما اذا وجد خيرا ما شرطه مضابطه ان كان المبيع من جنس المسيح فيه الخيار والشياب أجناس أعنى الهر وى والاسكندرى والمروى والكان والقطن والذ كرمع الاثنى في بنى آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط لجنس التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وعده أو باب من الثياب القطنى على أنه هندى فظهر أنه نجى وبينهما تفاوت فاحش وريدز يرددها على الباتم فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) عتقنى ما قرناه آتفان البيع باطل لا يصح مع التقدير تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وجار به على أنها حبشية فظهر أنها نجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن وريدز يرددها على الباتم فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى ابنه على ما وصفه به ثمن لم يصفه بهم هذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهى لانسوى ما شرطه عليه الراداة بين بخلاف ذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر خرسا تجلود جاموس صفة واحدة بثمن معلوم وسلم الجلود ثم وجد بواحد منهما عيبا وريدز المبيع فقط بخصته من الثمن سالما بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى الجلود المذكور وصفتها واحدة وقبضها جميعها ثم

وحيث وادق فطوبى
السكن له ايهود فيه فيما
سبق لا يجوز التعرض له
بالمنع والله أعلم (سئل) في
مدرسة لها أبواب يسكن في
خلاف من خسلوا بها يخرج
منها الطلبة ففسد كذا نائب
المتولى فلما أراد الباب
الرجوع اليها منع منها
واسمها ساكت فهل له ذلك
أم لا (أجاب) ان عرف لها
شرطها من المواقف فهى
على ما شرط ولا ينظر إلى
ايمود فيما سبق فينبى على
ذلك وان لم يعرف المعهود
فيها فلا سكتي لهذا ولا لهذا
بهاذ ليس من لوازم صاحب
وظيفة من الوظيفة ذلك
وقد أخذت ذلك من النسخة
فيما اذا اشتبهت مصاروف
الوقت فراحسان شئت
والله أعلم (سئل) في امرأة
وقفت وقضلى بنسائها طامة
ثم على أولادها ثم على أولاد
أولادها ثم على نسائها ثم
بعدها ناضرة على ابن أخيها
فلان ثم على أولادها ثم طوط
بزلان قطع ماتت طامة عن
بنسائها ولى ثم ماتت منى

عن أولادها أحد وعلى إبراهيم وسيتت و طامة ثم ماتت لى عن ولدها عبد الجواد و طامة ثم ماتت أحد من منى عن أولاده فظهر
علاء الدين و امهيل و طامة ثم ماتت إبراهيم عن أولاده سليمان و خليل و رضى وعز ثم ماتت طامة بنت منى عن ولدها يوسف و آمنة ثم ماتت
آمنة عن بناتها فريدها ثم ماتت عبد الجواد عن أولاده أبى بكر و صالح و طامة توصية فهل يصرف بيع الوقت على المذكورين جميعا بالسوية
قوله الوذارى بشق الواو وكسرها وانما انال ثم اعمهله تسبعا إلى وذار قرية من قرى سمرقند والزنجبى برأى ثم نون ثم دل مهمله ثم نيام
جهم نسبة إلى زينة بشق الزاى والنون الاخيرة والجهم زينة على خلاف القياس اه منه

أما يخص به أعلامه بطنا (أجاب) يخص به أعلامه بطناهم على وفاطمة بنت لبي وسنته فيكون بيع الوقف بينهم أن لا السلك منهم الثالث
 لا تنبى ثم وعدم التخصيص على التفضيل هذا وقد ذكر في عل المذكور أنه مشرف على الجمع وأنهم يستحقونه سو بهل بنفذ أقراره
 على نفسه لا على فاطمة وسنته فأجبت بأنه ينفع على نفسه وأخذته بأقراره فيقسم بيع الوقف أن لا تملك فاطمة وتلك ليست بثلث
 الثالثين على وبين المأثر لهم سوية كما علم من باب الأقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على ذرية واقفهم أن أولاد الظهور
 وثلثها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا (٢٧٥) تملك يقطع لاحدهما بل هنالك يحسم مع كل

منهما لا يقوم بحاكم شرعي
 لمافها من الخلل عند أهل
 العلم وأشباه الأمر في المصرف
 في الحكم (أجاب) حيث لم
 يكن لهذا الثلث مرسوم في
 دواوين القضاة وتنازع فيه
 أهله في أثبت من الفريقين
 حقا بالينة لتسريته فهو له
 هذا إذا لم يحله على فيما سبق
 أما إذا حله على فيما سبق
 من الزمان من أن قوامه
 كيف يعملون فيه وإلى من
 بصرفه فينبى على ذلك لأن
 الظاهر أنهم كانوا يفعلون
 ذلك على موافقة شرط
 الواقف وهو المنفون بحال
 السليم فيعمل على ذلك قال
 في التارخانية في الأوقاف
 التي تقدم عهدا ومات
 الشهود الذين يشهدون
 عليها وتنازع فيها أهلها
 تنحى على الرسوم الموجودة
 في دواوينهم يعني القضاة
 وأن لم يكن لهار سوم
 فالقاضي يجعله موقوفين
 أثبت في ذلك حقا يقضى له
 به وفي واقعات الناطي فان
 اصطاع الفريقان على شئ
 فيما بينهم فالقاضي ينفذ
 ذلك ويقضى بالغة بينهم اه

ظهر واحد منها عيبه رد المبيع فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبد من صفقة واحدة وقبض
 أحدهما وجد به أو بالاً خريصاً أخذها هو ودهما ولو قبضهما رد المبيع فقط لأن تمام الصفقة بالقبض
 وقبل القبض لا يجوز تفرق بقالانه يكون بيعا بالحصه امتداهما ولا يجوز بعد القبض يحوز لانه يكون بيعا
 بالحصه بقائه وهو جائز كما تقرر في كتب الأصول اه ومثله في الملتقى والكنز وغيرهما من المعتبرات (سئل) في
 رجل اشترى من آخر قدرا من اللك الذي يصبغ به ثم وجده عيبا رد المبيع به بعد ما صبغ به بعضه وجد
 الباقي منعتي هذه الصفقة ويدر الباني على بائعه بعد التثبت شرعا فهل ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة
 جرم على أنه من دباغ فزنته فالتى انسب في الماغبان أنه دباغ عاج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل
 البصيرة في البقيان قالوا أنه من دباغ الساج ردو رجوع نقصان العيب في الانسب وكذا في الأبريسم
 إذا اطلع على عيب بعدله رجوع بالنقص ولا رد لانه عيب رازية من الساج في العيب وفيه أربعة أنواع
 عليك بها في هذه المسائل وأشبهها (أقول) ذكر في سنن التتو بر وشرحه لعل أن له لوقض كلبا أو وزنيا
 ووجد بعضه عيبا وذلك وأخذ به لعله كشي واحد لم أي بخلاف القبي كشره بعد من صفقة كاسر
 قر بيامن أنه رد المبيع فقط وظاهر هذا اتخاذه ما أتى به المؤلف من أنه رد الباقي مع أن اللك من المثلثات
 لا اقيمت لكن كتبت فيما علقته على الدراختار ما في التتو بر يحول على ما إذا لم يتصرف ببعض المبيع أما
 إذا تصرف ببعضه ثم عيب عيبا كفي مستثناة ما أن يكون تصرفه بخو المبيع مما فيه خارج عن ملكه أو بغيره
 كالأكل ونحوه ففي الأول رد الباقي بعينه من الثمن ولا رجوع بنقصان ما عا وكذا في الثاني لأنه لا رجوع
 بنقصان ما أكل وعليه لغتوى هذا خلاصتها حوزة في المسئلة من الحاتية وغيره لو عا منها فترجعه
 (سئل) فبر جل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعها منكسرة ويدر الدار بخيار العيب فهل ذلك
 (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد أحد جذوعها منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة
 الفتاوى وقمعة الأصل لوازم القضاة من بادي عوى الدور والاراضى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو
 عبدة جلود فرم ظهرها بعت قد تم بنقص الثمن عند التجار وبعده عيبا ويدر دها بخيار العيب
 بعد ثبوته شرعا فهل ذلك (الجواب) نعم ومن وجد بشره ما ينقص الثمن عند التجار أخذ به كل الثمن أو رده
 تنو بر وكل ما أوجب بنقصان الثمن عند التجار المراد بهم أو باب المعرفة بكل تجارة وصنعة مخ فهو عيب شرعا
 ملقى وما أوجب بنقصان الثمن عند التجار فهو عيب كزولا على الثمن في الفر وبنقص الثمن فهو عيب
 فيرده قال في النزاهة في الثالث من كتاب الرهن وان انتقص الرهن عند المزمين ذانا أو وسفاسط من
 الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فالوهر فرواقيته أو بعون بعشرة
 فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة مثلكه الرهن بدهم من نصف وسقط ثلاثة أو باع الدين لعل كل
 ربع من الفرور به فيق من الدين بأضار به اه (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير
 وبعدها قبضه وبه بالماء وجد به عيبا قد عا كل عند بائعه ينقص عنه بقضا حاشا عند تجاره ويرد

وفي أنفع الوسائل ذكر في النسخة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور اشتهرت صار فوقد مرصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى العهود
 من ماله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون إلى آخر العبارة التي قد منها فبما ذكر في الحكمى المسئلة والله أعلم (سئل) فيما
 إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعدالى كسبهما وروى بنى مكانه جوامع معظم منفعة ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف وصادقه
 الناطور بقيقة المستحقين هل يرجع الباقي على أخفى على الناظر أو على المستحقين ولا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقل
 عن القنية أنه إذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة أن كان معظم منفعتها ترجع إلى الوقف يرجع على الناظر والابن كان ترجع إلى المستأجر

وقد ضرر بالبارك البالوعة أو شغل بعضها كالتنوير لا يرجع ما لم يشرط الرجوع والله أعلم (مسئل) في حاقوق وقف عليها بما علم جل انهم قد
 قد تدهورت مات هل تطالب ورثته ورفع وأجر المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السلف له وإنما هو حق الوقف (أجاب) نعم تعالى هو رثته ورفع
 وأجر المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السلف له بل كان الوضع بطر بق التتدي والرفع مشروط بما إذا لم يضر بالوقف وإذا أضر فهو
 المضاعف له ليمر بص الى خلاصه وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماءنا أن لناظر ملكه ما قبل التفتين الوقف من زرع وغيره من زرع عمال
 الوقف والله أعلم (مسئل) في مدرسة (٢٧٦) موقوفه فكيف حاله بالثغلبه من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة بقوله

السالك من متسكنه بها
 باجره المثل وتؤخذ الاجرة
 من تركه أم لا (أجاب)
 نعم لناظر ذلك فقد أضحى
 الشيخ على بن غانم المقدسي
 بذلك في مسجد تعدي عليه
 وجعل جعله بيت قهوة فقال
 يلزمه أجره مثله مدة شغله
 بما فصله ويعد كما كان
 والاصل ان منافع الوقف
 مضمونة عندنا بغير
 صيانة والله أعلم (مسئل)
 في مستأجر خان وقف استمر
 فعمره المستأجر باذن الناظر
 والقاضي من ماله ليكون
 ديناً على جهة الوقف فتبين
 الغبن في الاجرة زاد عليه
 رجل آخر واستأجره لانه
 الاول عند دفع لناظر ماله
 من الدين باذن الحاكم
 ليدفعه فدفعه لناظر
 ومات وولى عليه غيره
 وانقضت مدة اجارة الثاني
 فطالب دينه من ورثة الناظر
 المستوفى هل ذلك أم لا
 (أجاب) ليس بذلك والحال
 هذه اد لناظر رسول عن
 المستأجر الثاني فلم يتعلق
 بدفعه من لكن حيث

الرجوع على بائعه بنقصان عيبه بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى
 ابريسماو علم بالعيب بعد البذل لا يردو يرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البذل والبذل عيب يمنع الرد
 اه ومن العيب الحادث المانع من الراد إذا اشترى حديثاً فبغض منه لان النجارين وجعله في السكور
 لغيره في النار فوجد به عيباً لا يصلح لثلث الا لا تمانه يرجع بالنقصان ولا يرد به كمال القنوقية أيضاً
 بل الجلود عيب حادث فتح الرد به له وكذا الابريسيم بحر (مسئل) في الرد بتغيير العيب بعذر وثبته
 هل يكون على التراضي (الجواب) خيار العيب بعد رد به العيب على التراضي على المتعذر ولو خاصه ثم
 ترك ثم خاصه له الرد ماله يوجد بمطل كدليل الرضا كذا في التنوير وغيره (سئل) في رد جبل اشترى
 جارية فوجد بها معالفاً قد راعها عند البائع ويردها به فهل له ذلك (الجواب) نعم والسعال القديم
 هو ما كان عن داء أم المعتاد فلا يكفى الفتح وهو المراد بكونه قد علم ان داءه يد على الداء وإنما قال في
 جامع الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلامن وشبهه في المتيق ولو كان معاجد مثله في تلك المدة
 فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فصالح الى اقرب الاوقات الا اذا رهن المشتري على قدمه
 والادله تخليفه بالله يمينه وسلمه وما به العيب فان شكل يرد له لو حلف القول لن (سئل) في رد جبل اشترى داراً
 ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانين يريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كما تقي به الخبير الرمي
 وفي نهج التجارة عن التارخانية ما اشترى أرضاً وداراً على أنها حرة من النوايب فإذا طوب المشتري النوايب
 له أن يرد هاتين الباتع جابو على ورثته بعد موته (سئل) في رد جبل اشترى من آخر داراً بما اشقت عليه
 من البناء فظهر أن أرضها وقف محترق فلم يعلم المشتري بذلك ويرد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك
 (الجواب) نعم والسئلة في الخبر يقيم البيع بغيره جمل اشترى أرضاً وكما فظهر أن شره كان على
 ناوقة أي عيباً بوضع على ظهره أو موضع آخر كان له أن يرد لان ذلك بعد ما علم عند الناس خائفة من
 فصل العيوب رجل اشترى داراً وقبضها فادعى رجل فيها سبيل ماء وأقام البيعة قال هو عيب والمشتري
 بالخيار ان شاء أمسكه بجميع الثمن وان شاء رد خائفة من فصل فيما يرجع بنقصان العيب (مسئل) في
 رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها عيب فقدم كان عند البائع مستنداً
 في ذلك لغير قولها وقول طبيب ذي وأن له ردها بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بمجرد
 ما ذكر قال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه الا اطباء كذا ان جنس وسل وحى قد يمتنعو هاتين القاضى أن
 يريه واحداً منهم والاثنان أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسبلين عدلين له قول ملزم
 فلا يدفعه من العدد كالتشاهدة ومثله في العماد يتو أجب فأرى الهداية بان العيب ان كان يخص بعرفته
 الاطباء قبل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان محالاً يطلع عليه الرجال
 كالعيوب بالنساء ككتفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل أيضاً هل يقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب
 وحدوده إذا لم يكن بالبداية طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فأجاب لا يقبل قول الكافر على

أذن الحاكم الشرعي به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المسلم
 المتولى عاصماً إذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه
 لاولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث لذلك كرم مثل حفظ الاتنين خلاصته لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لاولادهم ثم لاولادهم
 ثم قوله فانه يرجع بالنقصان ولا يرد أي لا يرد ما أدخله في البار أم لو كان منه شيء لم يرد مثله النار فانه يردو يرجع بنقصان ما أدخله النار كما يعلم
 بما قررناه فينا والله أعلم اه منه

ثم للسالم وأعطاهم على أن من ثوى منهم عن والدوان سفل عاد نصيب مولده وإن سفل ولسله وعقبه ومن مات لاهن ولدوا سفل منه ولم يعقب
عاده نصيب من ذلك إلى من هوى درجته وان لم يكن في دوحته أحد فلا قرب الموجود من إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين
قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وتزول ولداً أو ولداً أو سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن يبي حياً أباً كان أو أمّاً أو جداً أو
جدّة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الأراض على جهة تبرع بها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أم في حياة أمها المذكرة
قبل وصول شيء من الوقف إليها لا ينقل نصيبها لباهدون ابن بنتها المتوفى في حياتها قبل (٢٧٧) استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب)

اعلم أن البنت التي ماتت في
حياة أمها المذكرة ولو
كانت حية لشاركت أختها
بمقتضى قول الواقف أن من
مات منهم قبل وصول شيء
إليه من الوقف وتزول ولداً
أو سفل منه استحق ما كان
يستحقه المتوفى أن يبي
حياً أباً كان أو أمّاً فإن
البنت المذكرة يستحق
ما كانت تستحقه أمه ولو
كانت حية أذلو كانت
موجودة لشاركت أختها
ولا ينافي هذا اشتراط
الواقف بسم لا بذلك عام
خصه قوله على أن من مات
عن والها فلو علمنا بعموم
اشتراط الترتيب زمنه
الغايه الكلام أعني كلام
الواقف بخلاف ما إذا أعلنه
وخصناه بعموم الترتيب
فإن فيه أعمال الكلامين
والجمع بينهما وهذا أمر
ينبغي أن يقطع به وقد
اختلف افتناء السبكي في
هذه المسئلة فتارة أجاب
بعدم النحول وتارة أجاب
بالنحول وهو الذي جزم به

المسلم ولا يثبت شهادته حكم على مسلم وإفاه أعلم من الشهادات وفي مجموعته بزيادة يقبل قول الأطباء من
أهل الكفر أرى في الخصومة واليمين وقد كثر ذلك في كتاب لزام الفضا والحكام لخصي أفندي وفيه كلام
طويل ومائل حسنة في كيفية تخلف البائع فراجعنا شئت وفي البحر العيب أعلم أنه لا منافاة بين
قولهم يعتبر بقول الأمتين قولهم والمرجع إلى الجبل إلى قول النسا في قول الأطباء لا يحصل
اعتبار قول الأمتين لاجل لا ينقطع الدم لتسوية الخصومة إلى البائع فإذا أوجعت إليه بقولها وعين
المشتري أنه عن سبل رجعت إلى قول النسا العلم بالجبل لتوجه العين على البائع وإن عين أنه عن داه
وجعت إلى قول الأطباء إلى أن قال نقل عن الخاتبة تواسري جارية ثم قبضها ثم قال إنها لا تحيض قال الشيخ
الامام محمد بن الفضل لا سمع دعوى المشتري الآن يدعى ارتفاع الحيض بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى
بسبب الجبل ربحه القاضي للنساء قلن هي حبل يعلب البائع أن ذلك لم يكن عندهم قلن ليس بجبل
فلا يمين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف عام عبارة الخاتبة وأن الجبل يثبت بقول النسا في حق
الخصومة ولا ترد شهادتهن وأما نحو القرن والرتق فإنه ترد شهادتهن إن كان قبل القبض وإن المرأة
والمرأة تين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد شهادتهن جرتين وقوله إن كان قبل القبض احتراز عما لو كان
بعده فإنه لا رد بقولهن بل لا بد من تخلف البائع كافي الزاي والمخرج وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح
الجامع الصغير لقاضيان كان بعد القبض لا ترد شهادته النساء بالاتفاق لكن يخلف البائع فإن خلف
لا تردوان نسكل ترد عليه بنكوله وإن كان قبل القبض ذكر الخصاص أن على قول أبي يوسف رد من غير
عين البائع وقال محمد لا رد حتى يخلف البائع ومن محمد في النواذر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه من جال
أنص حجة الردوان كان بعد القبض اه رأيت في مجموعة صحت أفندي عن زكراً الفتاوى ما لا ينظر إليه
الرجال كالفتر والرتق إذا أخبر امرأه وأحدية بثبت العيب في حق الخصومة خلاف في الرد في ظاهر الرواية
اه وهذا أظهر أن عافي البحر نفع القدر ومثله في الشهر منه أنه ثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما
مفر وض فيما إذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا قولهم
في كتاب الشهادات أن نصيباً فيما لا يطلع عليه إلا النساء امرأه واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون
المراد أنه تقبل شهادته في حق فوجاهة الخصومة على البائع لا في حق الرد كاحرزة فيما علقته على البحر
وهذا أظهر جواباً لحادثة الفتوى فحين اشترى جارية زوجية لتسري فباشرها امرأه فوجدها تهاوناً أخبرت
النساء أنها تهاوناً فاجبت بأنها لا ترد ولكن يخلف البائع فإن نسكل رجوع المشتري عليه بنقصان العيب لأن
مباشرة ما علمت من الرد في حق الخلاصة وفي الأصل رجل اشترى جارية ولم يرأمن عيوبها فوطئها ثم وجد
بها عيباً لا يخلو دها سواها كانت بكر أو لا نقضها الوطء أو لا خلاف الاستخدام وكذا قولها وأولسها بشهوة
ويرجع بالنقصان الآن يقول البائع أمّا قبلها اه ونحوه في الخاتبة وكذا في البحر عن الظاهر به وفي
الفتية قال أبو القاسم اشتراها على أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها تباين زانها بالبلت فله الرد ولا

السوطي قال الشيخ من نعيم في أشباهه ما تخالفه في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجب له كراهه عمله به استحفاق ابن البنت التي ماتت في
حياة أمها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفى خرافة أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومان شهوده وله
وسوم في دواوين الفضا وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جبالا بعد جيل على حبس جرائده على ما كان
عالمه من الرسوم ولا يكفون إلى بنته في اتصال نسبهم ولا لحال هذه أم لا (أجاب) نعم بحسب آراءه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بنته
حيث كان في أيديهم جبالا بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسألة أشباهه صار في الوقف بحكم ضياع كلبه كيف يعمل فيه ذكر في النخبة

قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشبهت مصاروقه قدما بصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو انفقون بحال المسلمين فعلم على ذلك اهـ ومن القواعد الفقهية ان اضى ما يستدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لفضاء العهد لا يتصفى في انزاعه من بدهل الشوكه هل له اخذ ذلك المال من ارتفاعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي العروق كثير من الكتب القديم صرف شيء (٢٧٨) من مال الوقف الى كتب الفتوى وبحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدى ذوى

الشوكه والله أعلم (سئل)

في ناظر وقف لم الدينة

والسكون واستأجرأنا

من حربه للعمل الواجب

عليه القيام بنفسه فيه باجرة

فاحترقوا طلب أجرة على عمله

ألف قرش أحدث لكل

ناظر ولم يكن له ذلك فيما

يسبق هل يسوغ له ذلك أم لا

اسوي وماذا يلزمه (أجاب)

أعلم أولاً أن علماءنا صرحوا

بان الباطل اذا لم يشترط

الواقفه له شأ لا يستحق شي

ماله يعمل لان ما يانده

يطريق الاجرة ولا أجرة

بدون العمل واذا شرط

كان من جملة الموقوف عليهم

فقد دفع له ما شرط قال في

الجر وقد نكس بعض من

لا خبرته بقول فاضلنا

وجعل له عشر الفسلة في

الوقف على ان لا يقاضى أن

يجعل للمتولى عشر الغلات

مع قطع النظر عن أحوال المثل

وهو غلط ثم قال فقد أضاف

القاضى الثاني بضم ما زاد

على أجرة المثل فأفاد عدم

مجة تقدّر للقاضى الناظر

معلوماً أكثر من أجرة

لزمته ثم روى وقال الربيع عن الرود وهو المذهب اهـ والله تعالى أعلم والحاصل أن العيوب أربعة أقسام
الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مثله كاصبع زائدة بقضى القاضى بالزديلا تعاقب
الاذا الذى البائع رضا المشتري أو الإبراء عنه ففعل المشتري باقمارضيه وكذلك في عيب يحدث ولكن
لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو حدث فمثلهما فانكر البائع كونه عند عيبه يحلف البائع بالله ما له حق الرد
عليك ثم هذا العيب الذى يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا الأطباء كدق وسل وحصى قديمة قبل في قيام العيب
للعامل وتوجهاً لمصومقوله واحد منهم ثم لا بد من عدلين لا يثبتان عند البائع فيرد عليه اذ لم يدع الرضا به كافي
الزبلى وقاضيان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه ما تقسم الرابع ما لا يعرفه الا أهل
المطبخه كالباق وسرققو ولوى الفراش وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسمع خصومة المشتري ما لم يبرهن
على وجود العيب عند زمانه ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ما سرق أو ما أبى أو ما جنى أو
ما مال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا الا فلا يثبت على المشتري على عيب في يده فنعسدهما يحلف البائع انهما
يعمل أنه سرق عند المشتري أو أبى أو جنى أو مال في فراشه لا يحلف عند أى خبيثة اذا لم يبرهن توجه به عند
جمعة الدعوى والبيئة على العيب شرط توجه المصومقوله وجد وتعام الكلام على هذا الاقسام بسبوط
في جامع الفصولين وفي اصلاحه السعي نور الدين فرجيهما (سئل) فيما لا يصح عرض بعض مقايضة ثم
وجد باحدهما عيب رقبه فهل يرد بخيار العيب وينقض البيع في الباقي (الجواب) نعم باع العرض
باعتراض ثم استحق أحدهما أو وجده عيباً فانه ينقض البيع في الباقي كالمى التحريم من آخر الفصل
اثنا عشر اهـ لوازم الحكم اشترى عبد اشوب وقتاً باضاً ثم استحق العبد وقد هلك الثوب بغيره لم يضمنه
لانه وجب عليه رد لان البيع انفسى في العبد فليزمرده له وقد عجز عنه فليزمره قد عجزت ولو كان الثمن
جارية فوالت من السيد وأعتقه هائم استحق العبد بلزم المشتري قيمة الجارية اهـ انقروى عن جميع
المرحضى (سئل) في رجل اشترى من آخر حصاناً بدين معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعدما طلع على
عيب قد به كان عند باعهم يريد استحساناً من منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعى فهل له
ذلك (الجواب) نعم له ذلك استحساناً عندهما وعليه الفتوى اذ لم يصدروا منه ما يشد الرضا بالعيب بعد العلم به
كذا في شرح التنوير والى ما عني من باب خيار العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة او طالع من الفزل
المسمى بالخزولة فزوجه بعد أيام ففحصه وكان وطبا فليس فهل له الردان صدقة البائع في الرطوبه (الجواب)
نعم اشترى غزلاً لسان فوزيه بعد أيام ففحصه فان كان وطبا فليس فهل له الردان صدقة البائع في الرطوبه وان
اشترى غزلاً ففحصه البائع لانه يتكرو وجوب الرد ولو نكس الفزل وحصل الفيلق ابره سمائم ظهر ذلك رجوع
بالنقصان بخلاف ما اذا علمواى الزاهدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع (سئل) فيما اذا اشترى
زبد من عمرو والأجنتين بدين معلوم من المرأه سم على أنهما كذا كذا اذا راعاهم ظهر أنهم سأل من الفزع
المزبور فهل المشتري لخيار ان شاء أخذهما بكل الثمن أو تركهما (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وغيرها

المثل قال لفسقه المحض انه حدث شرط الواقفه له شأ أخره والامام يعمل فيدفع له أجرة مثله فالجواب انه لا شيء (أقول)
نه ما لم يعمل واذا عمل فله قدر أجرة المثل لا زاد عليها والرائد صحت حرام لا قائل بطله ويزم مراً أخذوا ثدا عن أجرة مثله والله أعلم (مسئل)
في واقف وقف وقضاه نفسه أيام حياته ثم بعد على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذر يتخذ كروا فاذا انقضى كان ذلك
وقضاه على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقضى كذا كروا وانما فاذا انقضى كان ربع ذلك
مصر وفاطمة بركة لا تقطع الخ فصل قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في الجميع

اه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واستتغاف به يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وقيل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاثر
 فالاقرب من الميت نصري في الدورات كلها ذلك فانهم والله أعلم (سئل) في ما نطرقه اهل يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف بتقرر
 القضاة للمانية وأحكام السلطين المتقدمه تزيد على عشرين سنة وتقوم القلة بينو بين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
 ليس من الورثة ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقامه هل تسهم دعواهم ما ذكر أم لا تسهم (اجاب) لا تسهم
 مع ما ذكرنا من المنازعة في الاستحقاق بينهم (٢٨٠) لا في نفس الوقف المستثنى بالسماع والنفي لا يحيط به الاعمال الله تعالى والله أعلم (سئل) في

دعوى مستحق في الوقف
 على مستحق فيسهل على
 مسجوعة أم غير مسجوعة
 الجواب مصرح فيه بنقول
 الاصح (اجاب) اصح
 به ان الدعوى من الموقوف
 عليه لا تصح قال في البحر
 الدعوى من الموقوف عليه
 غير مسجوعة على الصحيح
 يبقى كذا في جميع الفصول
 قال في التتارخانية ولو ادعى
 انسان في الوقف لا تسهم
 الدعوى على ارباب الوقف
 وانما تسهم على القيم او على
 الواقف اه وفي فتاوى
 شيخنا الشيخ محمد اسراج
 الدين الحافظي واما الدعوى
 على المستحق فهي جائزة
 حيث كان واضعا في موضع
 يده نعم الدعوى من المستحق
 قبل التحول والحق ان الوقف
 اذا كان على معين تصح
 الدعوى منه اه لكن قال
 في سماع الفصولين في هذه
 المسئلة وبقى بانه لا تصح
 لان حقه أخذ العلة
 لا التصرف في الوقف اه
 وفيه ايضا من مستحق غلة
 الوقف لا يحل الدعوى غلة

قبض ووكيل شراء لورثة رسول المشتري تنو ومن خيار الورثة ونظر الوكيل القبض أي قبض المبيع
 مسقط عند أي حنفية خيار روية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كمالا انظر الوكيل بالشراء بسقط خياره وقال
 هو كالرسول يعني نظر الوكيل القبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لانه لو وكل
 رجلا بالورثة لا تكون رويته كرويته الموكل اتفاقا كذا في الخاتبة إلى أخوات كره الشارع ابن ملك والمسئلة في
 التناول وأطلق فيها في البحر فراجع صورة التوكيل بالقبض كن وكيل على قبض ما شتر ينمو ما شتر كذا
 في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين
 الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغني عن اضافته إلى المرسل وفي الفتاوى
 صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيل في قبض المبيع أو وكلك قبضه وصورة الرسول أن
 يقول كن رسولا يعني قبضه أو أمرت قبضه أو أرسلت قبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع إليك وقيل
 لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامران قال اقض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتب
 فيما علمته عليه أن قوله وفي الفتاوى الخ لا ينافي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول
 لا يملك من اضافة العقد إلى ماله من غير موافقة الموكل فانه لا يضيف العقد إلى
 الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والره ونحوها فان الوكيل كمالا حتى لو اضاف
 السكاح لنفسه كانه وما في الفتاوى ليس له ان يبيع الوكيل وكيل الرسول ولا يملكه اه وصار كذا
 بألفاظ الوكالة ويصير رسولا بألفاظ الرسالة وبالامر لكن صرح في البدر أن ادعى ان فعل كذا أو أدت كذا
 أن تفعل كذا أو كذا ويؤيده ما في اللؤلؤ الجذبة له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع
 ولم يقل في كان فوكيل وكذا اشترى بها أو أشار إلى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الخارية بثلث
 درهم كان مشروقا بالشراء للامور الا اذا زاد على أن أعطيك لاجل شرائك درهمان اشترى لاجل يملك
 له على الامانة اه وأما ادعاءه ليس كل أمر فوكيل لا يملك ما يبيع كذا فعل الأمور بطريق النيابة عن
 الآخر فليحفظ (سئل) فيما اذا اشترى زيمان بمرو حصانين أحدهما بمائة وعشرين قرشا والآخر
 بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما زيمان بمرو فبكر قوله يستين قرشاً ثم ظهر وتبين بالوجهما انهما اشترى أنه خان في التولية
 باثنى عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخاتبة من المسمى الزور فقل له ذلك (الجواب) نعم فان ظهرت
 خيانتة أي خيانة البائع في بيعه باعتباره أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو نكوله أي نكول
 البائع من البين وقادعاً المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الاقرار لانه في دعوى الخيانة مناقض
 فلا تتصور بینه ولا نكوله والحق سماعها كدعوى العيب وكدعوى الخط فانها تسهم أئنه بكل الثمن أو
 رد وله الخط في التولية يعني عند ظهور خيانتة فيه او هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يخط فيه ما وقال
 محمد يخط فيه ما الخ قوله وله الخط أي اسقاط قدر الخاتبة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخاتبة
 في التولية اذا ترى ثوبا بمائة وقبضه ثم قال لا تحراشتر بته بمرق ولبك بما اشترى بته فاطلع على ذلك

الوقف وانما تلك التولية وفيه واما العلة فلا تسهم الدعوى من الموقوف عليه ثم رضى فنو لو ادعى رستم تسهم قال
 و الاول يبقى اه فقد علمت أن في روايتين وأن الأصح عدم الصفقة فانها لا يحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت امرأة
 واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت في مائة المائة المرقومة عن ابن موضع الابن يدها على الحصة المرقومة مقدمة ثم
 مات الابن المزبور عن أولادها فاعرجل وادعى على ناطر الوقف الزور أن المرأة المرقومة جدته لا تموت بذلك البينة تلهي القاضي والآن يطالب
 ناطر الوقف بندا استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لا مزايعا لانه ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسب ان المرأة جدته

لامه أم لا (أجاب) نعم يستحق من حين موته جده بلا شبهة وعليه من تناوله لأعلى الناظر إذا لم يدفع ما لا يستحقه غير المدفوع إليه على
ظن أنه يستحق المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعدي به بعدم علمه المستحق وله مطالبته به شرعاً عدم الضمان فاقهم والله أعلم
(سئل) فيما إذا وقف على أولاده لصلبه المرحوم بن مؤذومهم مجدوع وعبد الرحمن وعلى من سجدته الله من الأولاد الذكور والآن تم
على أولاد الله كورث أولاد أولادهم وأولاد بنهم وبني بنهم يطاع بعد بطن على أن من مات منهم عن واد أو ولد أو انتقل نصيبه إليه وإن لم يكن
له ولا ولد أو ولد عاد نصيبه إلى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انقصر الوقف (٢٨١) في عبد الرحمن بموت أخيه بقوله لاصن عقب
ومات عبد الرحمن عن ابن

يقال له عبد الله وعن ابن
ابن مات في حياة والده عبد
الرحمن هل ينتقل جميع
ما انقصر في عبد الرحمن لابنه
ولاشئ لابني ابنه من كذا
الحكم في بنهما مادامت
طبقة تعول عليهم من أولاد
عبد الرحمن المستحقين له
بالشرط للترتيب المذكور
في الوقف أم لا (أجاب)
بموت عبد الرحمن تنقل
ما انقصر فيه في ولده عبد
الله بقوله من مات منهم عن
واد أو ولد أو انتقل نصيبه
إليه ولا نصيب لابن الذي
مات في حياة والده حقيقة
حتى ينتقل إلى ولده
والحقيقة لا تصرف عن
مسؤولها بمجرد غرض لم
يساعده اللفظ فلا يحمل
النصيب في كلام الواقف
على ما هو بالقرعة فلا تنقل
لأولاد الابن الذي مات في
حياة والده ولأولاد أولادهم
وإن سفلوا ماداموا في الحجب
بطبقتهما تحجبهم من
المستحقين للأفضاء باللفظ
والحال هذه والله أعلم

وبيان الحلق المراجعة على قول أبي يوسف إذا اشتراه بعشرة وبيع بمائة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فأنه
يحيط قدر الحياة من الأصل وهو درهمان ومائة من الربح وهو درهم ويأخذ التوريث في عشر درهما
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو داراً بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم أنزله بأعها من بكر وتسلها بكر
ثم أن بكر تزوج هاعليز بدبسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضي ويرد على الآن ردها على البايع
الأول فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك باعماً اشتراه فرد عليه بعيب رد على البايع لم يرد عليه
بقضاء بعد قبضه ولو ردها لئن بر من باب خيار العيب ومثله في الكفر والتوث (سئل) فيما إذا أقبض
زيد دراهمه له علسه وقضاهم من غير غريم بكر فوجد الغريم بعضاً من فوافرها بكر على عمرو وبغير
قضاء ويرد عمرو ردها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا إذا قبض
رجل دراهم على رجل وقضاهم من غير غريم فوجدها الغريم من فوافرها بكر على زيد فهل له ذلك (الجواب)
الأول اه (أقول) وقد اتفق بذلك أيضاً خير الربي بعلها في تناوي قارئ الهداية وتناوي ابن نجيم وقد
حرر المسئلة بغير راجحاً العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وحاصله أنه إن كان أقر القابض قبض
حقه وألن أولاد بن ملامه ليرد منه سياليم يقبل منه لتناقصه وينبغي أنه لو أختار تخفيف البايع أنه
ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه القاضي فإذا انكسر رده عليه وإن لم يقر القابض بما ذكرناه أقر قبض
دراهم مثلاً فالقول له مع البين أنه منكر استغناص حقولم يتقدم منما يناقض دعوام هذا إذا كان الذي
رد من فوافرها ما يقبله البعض دون البعض أو نهر جتوي ما لا يقبله الكل ولكن الفضه قها أكثر وأما
إذا كانت ستوقه التي نحاسها أكثر بمنزلة الزغل فلا يقبل قوله بعدما أقر قبض الدراهم لتناقصه
لأن الستوقه ليست من جنس الدراهم بخلاف الزوف والنهر جة اه ملخصاً ومقتضاه أنه لو لم يقر
قبض حق ولا قبض الدراهم بل سكت حتى قبض له رد الستوقه لعدم تناقضه أصلاً والله أعلم هذا وقد ذكر
المؤلف في المداينات عن القسبة بمرضا القاضي عبد الجبار إذا أخذ من ديندينار ألقعه في الزوف ليرد وج
ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا ألقعه في البسل وجره ليرد ليس له الرد كجلاو عيب بعشره
ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه إلى دائنه أو شري به شيئاً بعد علمه بعينه ليس له الرد أيضاً وهذه تقع كثيراً
فلتحفظ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو فخر سائر أعصصاته سافر بها وركبها ثم رجع ويرد ردها
على البايع بعيب قد علمه قبل ركو بها وسفر بها فقبل يكون تركوبه رضا بالعيب (الجواب) نعم إذا ثبتت
رؤيته بالعيب قبل ركو به وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردها (سئل) فيما إذا اشترى زيد بدار
من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء وقبله وسكت ثم الآن ويرد ردها على ذلك العيب فهل ليس له
ردها (الجواب) نعم كافي الأشباه والبداهة (أقول) هذا إذا رأى العيب علماً به عيباً في جامع
القصور لين من الخلاصة في المشتري العيب لم يعلم أنه عيب ثم علم نظراً كان عيباً بينا لا ينفي على الناس
كعمور وشلل لا يردو يعلم من مسائل كثيرة وفي الخاتمة إذا ردها أمقره أي ما فرجه ولم يعلم أنه عيب

٣٦ - (فتاوى حامده) اول (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فما بقي بناء تبليغ قيمته أضعاف قيمة الأرض
والفقره أجرة المثل هل إذا مضت مدة الأجر وأمان المستأجر حرة وإلى الموقوف عليهم الألف بقطع أم يبقى بأجرة المثل حيث لم يكن في
ذلك ضرراً بما لم يجمع الوقف يدفع أجرة المثل ويجلس المستأجر ويردته بعدم تألف البناء خصوصاً وقد أتى الناس بمثل ذلك كثيراً (أجاب)
قال في العرفي شرح قوله فإن مضت المدقة فلهما يعني البناء والغرس وسلمها يعني الأرض فأرغوة في القنة سائر أرضا وقفا وغرس فيها وبني
به مدة الأجر فالمد سائر أن يستأجر بأجرة المثل الذي لم يكن في ذلك ضرراً ولو أتى الموقوف عليهم الألف بقطع ليس لهم ذلك اه وهذا يعلم مسئلة

الأرض المنسكونة وهي منقولة أو غاف الخصاص أه كلام العرب منه في شرح التنوير المعجمي ثم الغار وفي الحواشي الزاهدي ذكر
عاقبة القصة وأما الأسرار لنجم الدين العلاءي بخلاف ما إذا استأجر أو صاعدا كالمس المستأجر من سبقها كذلك أن أبي المالك الأتلم بل
يكافه على ذلك إذا كانت قيمة الأغراس أكثر من قيمة الأرض فإذا لا يكفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الأرض فكذلك الأغراس
والأرض للأغراس وفي العكس يضمن المالك الأغراس قيمة الأغراس فتكون الأرض والأشجار وكذلك الحكم في العارية أه وأنت على علم
بان الحارة تنتهي بمضى المدخل لا يبقى لها (٢٨٢) أو اجاءا ويؤمن المستأجر تضييع عند اختلاف الشافعي فلا يظهر أن التواضع مع كائن
عليه فاضخان بقوله قال

[illegible]

أثن من مات منهم من غير ولد وأولادها لم تنقل عصمتهم هي في وجنتها فإذا مرضوا باجتماعهم عند ذنوبهم وقطاع على أولاد البطون على الحكم والنزيب
 المذكور وجعل أحولهم ترصيماته الواقف من أولاده المذكورين من مات منهم بعد مصطفى وله أولاد ذكر وأولاد شغل أولاده من في
 الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لأشئ لهم مادام واحد منهم موجوداً (أعجب) لأشئ لا لأولاد وأولاد الواقف المذكورين مادام
 واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى ترتب الاستحقاق بهم كدالة بقوله الطبقة لعلها منهم تصحب السفلى ولا ينافيه قوله على أن
 من مات من غير ولد كالأخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالحوا الشيخ بخطونه (٢٨٤) المتقون الخفيون بغفرنا على كذا هذا

قبل الرّوئية فهل هو ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في معنى التنويع من خيار الرّوئية بعبارة مع شرحه ولو فسخه قبل الرّوئية صح فخصني بالإصحح لعدم لزوم البيع بسبب جواز البيع فلم يقع منه (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو وجلائم ظهر أن به عساقا دعما كان عضدا لعموه رقة الالة كلور بد بالمشري ردة بسبب ذلك بعد نبوته شرعا فهل هو ذلك (الجواب) نعم وقلة الالة كل عيب كافي للخلاص وتغيرها ومثله في النذر المختار وفي العبرة الالة كل في البقرة عيب (سئل) في المقبون غنبا فحاشا إذا غرم المشتري فهل له استرداد البيع بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم وفي تبين الكثر والقلو في المقبون غنبا فحاشا أن يرد على بائعه بحكم الغبن وقال أبو علي النسفي فيمروا يثان عن أصحابنا يعني رواية الرّد فتابا للناس وكان صدور السلام أو اليسر يعني بأن البائع أن قال للمشتري فتمتعتني كذا أو قال ساوي كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه الرّد يحكم أنه غروا ولم يقل ذلك فلس له الرّد وقال بعضهم لا ردة كعصا كان والعصم أنه يعني بل ردان غروا ولا فلا اه وكما يكون المشتري مغيبا مغرورا يكون البائع كذلك كافي فتاوى فاري الهداية مخ (سئل) فيما إذا كان زيدا وروثهما أبيه ولم يرهما فباعهما من عمرو بن معلوم بعاشري عياو رزم البائع الآن أنه له استرداد البيع بخيار الرّوئية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا خيار لمن باع عاملا به كذا في المتيق ومثله في التنويع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو ردة وتوقع مسك على أنها معلومة من المسك ففتحها فوجد فيها رة فاحشا فخطأها هو وبردتها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل هو ذلك (الجواب) نعم وفي النخبة والرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين الأخذ والرّد وقال أبو يوسف والرصاص بحسبه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد بن عطاء بن النّعمان والرصاص في قاضيان من فضل العيون جعل أبو يوسف لحسن هذه المسئلة أصلا فقلل العيبا يساع في قلبه لا عيب كثيره وكل ما لا يساع في قلبه غير كثيره ويساع في الحنفية أمثاله قليل التراب فلا عيب كثيره والرصاص في المسك لا يساع في قلبه فغير كثيره ويساع في قليل التراب فلا عيب كثيره وعلمه المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه في مسئلتنا المسك مختلفا بكثير من التراب فلا عيب التراب ورتد بحسبه من الذين لعدم امكان تمييزه بخلاف الرصاص فإنه يمكن تمييزه ورتد الرصاص بحسبه وأما إذا كان التراب في المسك قليلا فليساع في قلبه ومسلتنا داخله تحت قول قاضيان ويساع في قليل التراب فلا عيب كثيره فنقص أن نأمكن تمييزه بغيره ورتد بحسبه من الذين بخلاف ما لا يمكن تمييزه فلا عيب يكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تمييزه فتأمل ثم أرى في الحاشية من فضل خيار الرّوئية بتعابره وإذا اشترى ناقة مسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن يرد خيار الرّوئية بتول بخيار العيب لانه يتعيب بالخارج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرد بخيار الرّوئية والعيب اه (مسئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو رة بقالة بن معلوم ثم أبق الجارية وتعذر يرد ردها على البائع بعيب الاباق وعمرو ينكر ذلك وكلفها إثبات باقها عنده أنضال ردة البيع فهل للعمرو ذلك (الجواب) نعم من وحدثه ما ينتص الّن عند التصاوأخذ من كل التي أوردته كالألقان والبول في

وإن أُنقِى به أى رجوع الاستحقاق للأولاد البتة الشيخ والذين العراقي رحمه الله عملنا عنهم الشرط اذ منهم مان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون للأولاد بل رجوع استحقاق الميت لآخره لا للشرط الواجب بل لكون الوقف منقطع الوسع وأشهر أقرب الناس إلى الواقف اهـ وقد أنقِى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الزملى الانصارى الشافعى بمثل ما أنقِى به الشيخ والذين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصابه وهم عبد الرحمن وسليمان وريضان وأم الأختوة وأم الخير وعلى من سجدته الله من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسولهم وعقبهم ثم دخل في ذلّت أولاد الظهور ودون أولاد

وغير المسحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقرة تغلب عليها متغلب وغرس فيها شجر أو أشجار الشجر وما من المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل المتكلم على الوقف يصح عليهم وأثبت الأرض الوقف وزرعها من يدهم ولازمهم أو مثلها لهدم المتغلب في تركه فتوخ - ذمها ومدة الفلاحين فتوخ من يدهم وهل يبق الأشجار أم تنلع (أجاب) نعم للمتكلم على الوقف الدعوى على المتعدى وضع يدهم على أرض الوقف وإقامة الدابران عليه وموضع يدهم على الأرض ومطالبة بأجرة المثل مدة وضع يدهم عليه بالقيمة المثل وقلم الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فان ضرر فهو المضيق له وأحق بعض علمائنا بفتحها الوقف بأقل (٢٨٥) القيمتين مزروع وغير مزروع وهذا الذي ينبغي

البحر يل علمه في جامع الفصولين ولو اصطغر على أن يجعل للوقف بمن هو أقل القيمتين مزروعاً أو مبنياً فيه صح والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غرسا لنفسه ثم ملكه من وجهه على ما عليه وأجرها الأرض ليستزرها حق بقاها لغرس فيها وما من المتولى وذلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض وأعمالها حق الزرع وانها أحق بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فهل زعة صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكاف المرأة وابنتها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تلك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فأرقتهم إذا ابتداء الفعل وقع ظلم وهو واجب الإعدام لا التبرير وقال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظلم

مقابل صححة شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتنفس الأولى والثانية (الجواب) نعم تنفس الأولى والثانية كما أتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرات المستأجرا إذا أجزه من غيره أو دفع إلى غيره من أجرة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد هل ينفس العدة الثانية يختلف المتأجر فيه والصحيح أنه ينفس (سئل) فيما إذا اشترى بدين محرو بضاعته بمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقابلا بعد الترامق عليه شريعة ولم يتقاضا المبيع حتى اشترا المشتري من محرو ثانياً بمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقابلة والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبد أو قبضه ثم تقابلا بالمبيع ولم يتقاضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخاتمة ومثله في من التتو (سئل) فيما إذا اشترى بدين محرو وساق قبضها فتعيت الفرس عند ذلك ثم تقابلا بالمبيع بالثمن الأول بلا عرو بالعيب ويرد محرو إذا إقالة بسبب ذلك فهل ذلك (الجواب) نعم وان تغيرت الإقالة إلى نقصان ما تعيت الجار يبق بالمشتري بفعل المشتري أو با - قدمه ما ية فان تقابلا بثلث الثمن الأول أو سكا عن ذكر الثمن الأول تحصل الإقالة فسخا عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقع الإقالة كأنه اختيارا شاء أمضى الإقالة وإن شاعر دون علم بالعيب فلا خيار له ذخيره من الثمن عشري الإقالة وبمثله أفتى العلامة خير المولى كفاي فتاويه من الإقالة

(باب الاستحقاق)

(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بى المشتري فيها بناء ثم استحققت بالبناء ببدلى ما كشرى حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويرد الرجوع على البائع بالثمن وقصة البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع على البائع بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسله إليه لا أنه يرد فرب جمع عليه بالثمن بقيمة البناء بمن باعهم يسلم ذلك إليه كفاي الخاتمة العمادية والخيرة وجامع الفصولين شرى أرضا بدين فيها أو غرس أو زرع فاستحق بجمع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وبغيره إليه فرب جمع بغيرهما مبنيا فأنما هو سلها إليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا فخصها وطن سلوحها ثم استحققتا بجمع على البائع بقيمة الجبس والطين وأنما بجمع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلم إليه فصولين أيضا (أقول) تقسيده بالرجوع بالقيمة فيبد أنه لا يرجع بالنفقة كالأجرة الفعلية ونحوها وبصرح في أذكار المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كرما كما سيأتي (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا فأنفق المشتري عليها ما قد استحقها رجل بوجهه شرى فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (الجواب) نعم ولو استحق العبد أو البقرة ثم رجع بما أنفق شرح التتو وعلقه عن القنفذ أنه في مجموعة الأقرى وعنها (سئل) فيما إذا اشترى بدين محرو بدين محرو بمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم به وقدمت البائع وله بدنة تشهد أن الجار منع عند باع بانه فلان في ملكه فهل تسلم بدينه المذكور ويطل الحكم السابق بالاستحقاق وإن لم يثبت رجع بالثمن على ورثة محرو

حق وعلى تقصد وإن تكون أصل الفرس وضع بحق فيموت المستأجر بطل الإجارة ويجب رد الأرض إلى ما كانت له وهذا إذا بضر القلع بالأرض فان ضرر فقلتل أن يتملكه بدمه متقوا بالجهة الوقف والله أعلم (سئل) في غرس وضع في أرض وقف بدون أحوال المثل واستمر سنين بعد بدو باعه واضعه لا تحرق بخلاف أرض فراع الوقف بزرع المشتري بها بقر ولا يتنفع بها بل يلزمه أجرة المثل في القراع والمشتغل بالقراع أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القيم لا تحرق الوقف بدون أحوال المثل قدر ما لا يتنافى بدمه حتى لم يجز قبضه المستأجر وانفع به لزمه أجرة المثل بالعام ما بلغ على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه مرسو في ذلك القراع والمشتغل بالقراع بالفرص إذا منافع الوقف المنصوب بضمه وبه على ما أفتى

به على اولا المتأخرون صيانة لمال الوقت وان امتنع من أحرق المثل بكاف الى قلع غراسه وسلم الأرض للموتى خالصة عن غراسه ان لم يضر الوقت فان أضره فهو المبيع له فليستر بصا المشتري مع أدائه أحرق المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ماله الفوتى يجب القضاء والافتاء فعلى المشتري أن يفتي به وعلى القاه أن يفتي به وانه أعلم (سئل) فيما اذا وقف بعض الورثة حصته في دار ليس للموتى في تركه غير ما عليه مهر زوجته المستقر لها هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لان استرقاق التركة بالدين يمنع الوارثين من الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا ملكه والحال هذه والله أعلم (سئل) في (٢٨٦) واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعد

كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم ثم الذكور دون الإناث ثم على جهة تبر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعه تبين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده فور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات على عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مان أبو في حجة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مان عوض لادن ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحمي الدين وعلى ومات حسين أنس خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه غفر الدين ومات أبو في حجة أبيه ومات محمد هذان عن ابنه معطى وحسين فالوجوه الات ماعين فكيف يقسم الوقف (أجاب) يقسم الات ربع الوقف على من سجد كرفنيص نور الدين ابن أبي الخير الربع ونصيب

(الجواب) اذا قال البائع من باع من رجع عليه بالن أن لا أعلى الثمن لان المشتري كاذب لان المبيع نجى في ملكي أو ملكه الباقي بلا واسطة أو بهما قسم دعوامو يبطل الحكم ان أثبت كذا في البرر وغيره قسم بينة زيد المذكور ويبطل الحكم المزبور وان لم يثبت رجع بالن على ورثة موهو والله أعلم استحق ذلك مطلق وطلب نفسه فبرهن بانه أنه نجى في ملكه الباقي يقول لو كان حصرة المشتري ولو غاب بائع البائع لانه يتبسط خصما عن بانه (أقول) ينبغي أن لا يشترط حصرة المشتري أيضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاءه مستحق واستحقه ففقد القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالن فدفعت اليه الثمن من غير الزام القاضي بانه فطلب أن يرجع بالن على بانه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزمام القاضي هكذا كرام المستلة في بيع الجامع الكبير جوهر الفتاوى من البيوع ومضى في شرح الجمع المسمى في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنو يلزم بشرط هذا لانه قالو ثبت رجوع المشتري على بانه بالن اذا كان الاستحقاق بالبينة (أقول) ذكر في التنو وفي كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالن ومثله في الكثرة وغيره وعلمه السراج يقولهم لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقبض به بالن على البائع اه فظاهر المتن والشرح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل (سئل) فيما اذا اشترى يمين عمرو بعتة بدمشق بمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى التنازع وحكمه بهارو جمع بطلب الثمن من بانه فادان يبرهن أنها تفتت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البتة فهل يشترط حصرة المشتري لقبول هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حصرة البتة أيضا (الجواب) مقتضى ما أتى به الخبر الرولى في فتاوا موافق لما في العمادة عدم اشتراط حضور المشتري قال في العمادة وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في العزاية عدمه لقبول بلا حضور المشتري قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حصرة البتة ذكر في دعوى النخبة اذا استحق المبيع من بدمشترى بالملك المطلق ورجع المشتري على بانه بالن فأقام البائع بدعوى التنازع وأن القضاء للمشتري وقعه باطلا وليس للارجوع بالن على هل تقبل هذه البينة بغيره المشتري اختلف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أتى بمرغرة وذ كرفي الخط قبل على قياس قول محمد وأبي يوسف الاخير يشترط حصرة المشتري لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه لمخلصن العمادة من الفصل الثالث فبين يصلح خصما للغير ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بانه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه انه كان نجى عنه عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالن أمر يخص المشتري فاكفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة والعلبادى وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم

حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحيي الدين ابنه خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسن القبول الثمن ولاشئ لغير الدين ابن ابن حسن لو أن أبيه في حجة واحدة ولصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصة بينهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أعشار منقطع وحكم المنقطع مختلف فمما أصح الاقوال في ماله ان يصر في أقرب الناس الى الواقف واستدلاله بان الصدقة على الأقارب أفضل لانهما صدقة موصلة وأقربهم هاتى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى بن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاد السلطان تولي ذلك الوقف من ابتداء عاشر سنة كذا في عاشر السنة اتى بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع

ما يحصل لجهة الوقف في تلك السنة بصرفه في المصارف الواقعة ثم اقامت عند رعايا الوقف الى ان يتحصل في تلك السنة المشروط ما يحصل منه لتتو وصح ذلك الوقف وكان صرفه من ماله اذ ان الشرع الشريف ينفي تنو وذلك المعدل ليرجع بنظره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترب للوقف المشروط لتتو وركب دفتر محاسبة الوقف الذي قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور اراد او صرفه في الدفتر المذكور وعين مقداره من الزيت انظر الى الزيت الذي صرفه في تنو والمعدون في الزيت المتولي عند الرعايا وجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولي المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا قبض المتولي الجديد المنسوب (٢٨٧) الزيت المذكور من الرعايا بصرفه في

مصارف الوقف التي في مدته
فقرض المعزول أمره على
السلطان فبر أمره بتقليص
الزيت المذكور ودفعه
للمتولي المعزول فغير ما صرفه
في التنوير ان كان عند
الرعايا يؤخذ منهم وان كان
قبض المتولي الجديد بصرفه
في زمنه في الوقف وتبين
الان ان المتولي الجديد
قبضه وصرفه في مصارف
الوقف في مدته فهل حيث
نص السلطان ان كل متولي
يتقبض مال سنة بصرفه في
مصارف سنته وقد صرف
المتولي المعزول باذن
السلطان وقاضي الشرع
الزيت من ماله في التنوير
ليرجع بنظره وجعل
القاضي عند المحاسبة الزيت
الذي عند الرعايا فغير
ما صرفه من الزيت وكتب
في دفتر المحاسبة ليس للمتولي
الجديد قبضه وصرفه في
مصارف سنته لانه مأمور
بقبض ما يتصل في سنته
وتنوع عن قبض ما يتصل
في سنة غيره بما امر السلطان
وهل اذا قبض المتولي الجديد

القبول بلا حضور المشتق بزيادة من الدعوى من نوع معين بشرط حضرته (أقول) اتفق نقل الخبرية
والصحة عن محمد بن علي اشتراط حضرته المشتق وخالفه ما نقل البرازي في ظاهره انه انقلب الامر على
البرازي فثبت ما قاله محمد بن أبي حنيفة وأبو يوسف وما قاله اليه وقال ان قوله ما هو الاظهر والاشبه كما قاله
في المحيط فانكس المراد لا نكس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جميع الفصول ونور العين كما نقله في
العقائد عن الأشعرية والمصنف مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامام بن أبي حنيفة وأبو يوسف وهو
الاكتفاء بغير المشتري فكان هو الاحوط وهذا أتفق به الخبر المروي وصرح في البحر اول كتاب الدعوى
بانه الامع ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكنتي بحضوره
وهو الارفق بالناس ايضاً هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا معيناً ثم اخبره
شريعته بنحو ما علم دفعه للبائع وتسلم الجبل منه تعرف على الجبل يدو ادعى انه قد دفعه للرجل لزيد بن
اثبات بالينة ولا قضاءه برجل الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في
التنوير يثبت رجوع المشتري على بائه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالينة اما اذا كان باقرار المشتري
أو بتركه فلا (أقول) نقل في نور العين حيلة الرجوع على البائع وهي أن المشتري لو اخذ العين من المشتري
بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائه بثمن فوجه ان يدعى على المشتق أن له قبضته حتى يلا
حكم وكان ملكه وقد هلك بذلك فادى قيمته فبرهن الاخذ انه له فبرجع المشتري على بائه بثمن اه
وظاهر تقبيله بالهلال انه عند عمله ان يدعى العين ويسترد هاهنا الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن
هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بانه لا لاخذ فلو اقر لا تسمع دعواه عليه لتناقصه ولا يثبت له الرجوع
على بائه فلما اذا قرأه على نفسه ونقل في نور العين ايضاً لو شري دار فاشترى باقرار المشتري أو بتركه
لا يرجع بثمنه على بائه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المشتق ليرجع بثمنه على بائه لا قبل لتناقص لانه
لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقصه دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت
باقراره فلما أمال برهن على اقرار البائع أنه للمشتق بقبل لعدم تناقصه وانه اثبات ما ليس ثابتاً فلو اقر
به لزمه اه وفيه ايضاً ادعى المشتق على المشتري وأخذ بلا حكم فقال المشتري لبائه أنه اخذ المشتق مني
بلا حكم فادعته الى دفع البائع غنه اليه ثم برهن البائع على المشتق أنه لم يبيع المشتري مع لا تفاسخ
البيع بينهما وبين المشتري بتراضيهما فيبقى على ذلك البائع ولم يبيع الاستحقاق اه وبقيته وقد عذر هذا الباب
هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من اخوه ما معلومة بين معلوم فقام عمر والحار جوعها على
الرجل بالتنازع ويرد المشتري اقامة البينة على عمرو والمدي انها نتاج فرس بائه فهل ترجيحاً للمشتري انها
نتاج فرس بائه على عمرو والحار جوعاً (الجواب) نعم ترجيح برهن الحار جوعاً ويدعى النتاج فلو ايدى
هو الصحيح خلافه ليس من اثنان شرع التثني من بايدي دعوى الرجلين وأتفق بذلك الشيخ خير الدين هنا فلا
وفي دعوى النتاج من التنازع بين يدي البينة ايدى على الباقول الحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاواه ايضاً

المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله اراد او مصرفه في دفتره بكونه للمتولي العتيق الرجوع بغيره على مال الوقف لكونه صرفه
في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على اشيء يتقدم وهو ان المتولي على الوقف هل يتخصص بالزمان أم لا والثاني
اذا صرف المتولي باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزمت من جهة مصالح المسجد التي تتصور الاستدانة لها باذن القاضي
أم لا الرابع هل للمتولي أن يصرف ربع سنتي سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بالزمان كسائر الولايات من القضاء والامارة
وعسبرهما وهذا لا خلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه لا يرجع قال في البرازي في قيم الوقف اشترى شيئاً مؤنة المسجد باذن الحاكم

لا يرجع في الوقت قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا بان القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء دفع الى القاضي أولا وسواء برهن على ذلك أولا اه وفي النسخة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز بان القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جهة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف ان يصعب عليه سلطان في توليته مخرج المسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاوه فاذا اقر ذلك علم ان ليس القموني الجدد يتناول ما هو محصل في سنة الصديق لمنع السلطان له (٢٨٨) من تناوله ويضمن تعديده بالاشغال ليس له اخذه ويضمن الدافع له ايضا ولتولى

الصديق بالخيار في تضمين
 أيهما شاء لو جرد التعدي
 من كل منهما كما هو ظاهر
 والله أعلم (سئل في كرم
 مشتمل على جنب وبعض من
 الثمن وأرضه وقف سيدنا
 الخليل عليه وعلى نبينا
 وعلى سائر الانبياء أفضل
 الصلاة وأتم السلام من
 الملك الخليل تداولته
 الايدي بالشراء ثم ادعى
 رجل هو أحد المستحقين على
 ذي اليد بانه وقفه هل
 تسع دعواه أم لا (أجاب)
 الفتوى على انها لا تسع
 الدعوى من الموقوف عليه
 قال في جامع الفصولين وانما
 للعدة لا تسع الدعوى ومن
 الموقوف عليه ثم رمز لنادر
 ابن رستم تسع قالو بالاول
 ينفي وقال قبله راضر الفتاوى
 وشيد الدرر مستحق غلة
 وقف لا تسع دعوى غلة
 الوقف وانما عليه المتولى
 ولو كان الوقف على رجل
 معين قبل يجوز ان يكون هو
 المتولى بغير اطلاق القاضي
 اذا لم يرد بعدد وبقية بانه
 لا يصح لان حقه أخذ الغلة
 لا التصرف في الوقف فغيره وانما الاصح انه لا تسع دعواه بغير ان القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف حده لا تسع اه وان
 الكرم اسم للارض والشجر عرف بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المتقاة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر فوقف
 الشجر على جهته غير جهة الارض فمختلف فيعود قال صاحب النسخة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه متقول ولا فرق
 بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة يحكم الاتصاف وان اريد كل من الارض والشجر فبطاله بدهى التصور وان اريد الارض
 فبديه البطلان أولى ايضا مما صرح به انصافنا ولا يخفى رجس على آخر ان هذه الارض التي في يد وقفها زابدين عمر وعليها وذا البيجد

البيضة في التنازع لذي اليد ورواه المشتري على نتائج مائة كبرهان بائع (سئل) فيما اذا اشترى زبدية من
 طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمر وحصة في البيع وطلمس المشتري غلة الحصة المستحق في المدة
 المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى
 طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء
 البيع بل من كسبه وفعله اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الا حصة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة
 معدة للاستغلال بناء على ما أتى به المتأخر من وجوب أجرة التملك في غصب عقار الوقف والبيتم أو المعد
 للاستغلال لا نقول قيدا وذلك في المدة للاستغلال بما اذا لم يسكنه بتأويل عقد اولئك كما قدمناه في أوائل
 الباب الثاني من الوقف وهذا التأويل المذكور موجود فتنبه (سئل) في جماعة اشترى كرم هب
 وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا لجلين اثنان بالبيضة الشرعية لذي القاضي وحكم لهما وبطلما
 الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدارا أنفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك
 بأخذ المستحقين المذكورين (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين يوضع من الغلة مقدارا أنفق في عمارة
 الكرم من قطع الكرم واصلح السواقي وبناءا لحيطان ومصرعه وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من
 المشتري اه وبطله أتى الشيخ خير الدين في فتاويه وايضا في السعدا فأنسدى مفتي السلطنة تقصلا عن
 الترفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الاثر في فتاويه (أقول) ولنظر الفرق بينه وبين
 ما صرح في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقية ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفق كاستخدام وكذا
 لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كالمأكل أيضا ولم يفتقر الى وجه فليتأمل سئل ثم أبتى ذكرت فيما علقته
 على النخلة فأتى هذا اليسر رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقطاع من الغلة التي استغلها وهو بعيد
 فيه البحث بحال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) فيما اذا اشترى زبدية من عمرو بستانا مع أرضه وحق شره
 المعلوم من الماء بئير معلوم بعدما أسلم منه موز وعاشق الشرب لجهة وقف بوا أخذه المستحق بالوجه
 الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب (الجواب) نعم رجل اشترى أرضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض
 قال محمد بخبر المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء تركه وكذا المسيل وان استحق
 الشرب بعد ما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء وغرسا أو زرعها فان المشتري يرجع
 بنقصان الشرب بوا المسيل خاتمة من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى امان آخر جميع
 غراس بستان معلوم قام بالوجه الشرعي في أرض وقف بئير معلوم من الدواهم فدفعه للبايع وقبضا
 المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاء ردا ما قبض ورجعا بجميع الثمن
 وان شاء أسكما ما قبض ورجعا على البايع بئير المستحق (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو في خبر
 المشتري ان يكذب كروا المسئلة في التنوير بمن باب خيار العيب (سئل) في امرأه اشترت من آخر دوا معلومة بئير
 معلوم ثم بعدما تسلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي ان شاءت وضبت بخصه من الثمن

لا التصرف في الوقف فغيره وانما الاصح انه لا تسع دعواه بغير ان القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف حده لا تسع اه وان
 الكرم اسم للارض والشجر عرف بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المتقاة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر فوقف
 الشجر على جهته غير جهة الارض فمختلف فيعود قال صاحب النسخة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه متقول ولا فرق
 بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة يحكم الاتصاف وان اريد كل من الارض والشجر فبطاله بدهى التصور وان اريد الارض
 فبديه البطلان أولى ايضا مما صرح به انصافنا ولا يخفى رجس على آخر ان هذه الارض التي في يد وقفها زابدين عمر وعليها وذا البيجد

الوقف ويقول هي ملكي وأقام الذي يفتان زيدا وقفها على ملاسحق بذلك شاوان شهدت المينقاتها كانت في يوم وقفها لان الانسان قد بنى على ملكه وقد تكون في يده بعد اجاره أو اعاره نحو ذلك وفي مسئلتنا الذي اناه وقف جده وقد بنى على ملكه فلا يصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في اراض موقوفه على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سجدته ثم وهم جميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه بكل حق هو له هل يصح وقفها شامل للارض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح (٢٨٩) الوقوف وقفه على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلوات والسلام فلا

يصح الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما وقد قال قاضيتان لو قال وقف على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اه فقد حرمه قول محمد الذي هو أقرب إلى موافقة الاما

ومصرح في شرح الجمع ان أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولي على أوقاف الحرمين الشريفين وقف الحرمين بغزو القدس الشريف ولذو الرملة وبالسبوت الوقف ودكا كنيسه وجماماته وبساتينه والحصن التي له في الجهات المذكورة والمزارع المعلومه ذلك سنة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارط عليه انه ان زاد عليك أحد وقيات الزيادة يدفع لك من يزيد عليك ذلك الذي حل على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسي وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف

وان شاء نردت (الجواب) نعم قال في النواحيات من خيار العبا استحق بعض المبيع فان قبل القبض خبر في السهل لتفرق المصلحة بعد خسر في القبي لا في غيره لان تبعض القبي عيب لا للمثل اه وفي العمادة من الخامس عشر ولو قبض السهل ثم استحق بعضه فان المبيع في مقدار المستحق باطل ثم نظر ان كان المقود عليه شيئا واحدا عا في تبعضه ضرر كالأرض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء من يضمن الثمن وان شاعده اه وفي نواحيات صاحب المصيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير كرم استحققت الأشجار هل لها حصص من الثمن قال لا كافي ثوب الغلام والجارية وبزعة الحمار فانها تدخل ثوبا وما يدخل بطريق التبعية لاحصائه من الثمن ان أن قال وهذا اذا لم يذ كر البناء والأشجار في البيع حتى دخلت ثوبا وما عا في العمادية (سئل) فيما اذا مات رجل عن وريثة بالغين وخلف حصصه في دار فاشترت الورثة حصصه معا ومن الدار من هنسود صدف الورثة أن بقية الدار لافلان وفلان ثم ظهر أن مورثهم الزوروا واشترى بقية الدار من فلان وفلان في حال صغرهم ولم يعلموا ذلك بشراهم والدم فهل يكون للتناقص في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم التناقص فيما مضى بقية الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرحوا به اشترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشود على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما عا من الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن اشترى الدار من المشتري ثم حل ما عا من الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك تناقص لان الاستحجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أحواله المقتنين فيها والجميع ان هذا لا يصح دعوا وان ثبت التناقص الا ان هذا تناقص فيما مضى بطريق الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطائه أفندى عن التنازع بما قد بين بعد قضاء الدين أو برهن على ابراء الدائن والمقتلعة بعد أداء بدل الخلع أو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في السهل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قسموا الموصى له بالمال ثم ادعوا زوج الموصى يصح لافراد الموصى بالزوج (سئل) فيما اذا اشترى زيد حمارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحمار منه فاستحقه بغير المالك المطلق وحكم له به فطلبه زيد من عمرو فنهى فادعى أنه اشترى الحمار من خالد وأثبت وناشد ادعى شراءه من بشر وأثبتوا بشر من رجل آخر وأثبت الرجل انه نتاج حماره كل ذلك ادعى كما شرى حكم على زيد بانه ليس له الرجوع على المدعى عليه بالثمن حيث أثبت الرجل أنه نتاج حماره وكتبه بذلك بجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا وبطل الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الدر وغيره (فرع) ه قسم الدار بين اثنين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقية البناء لان كلا منهما يبصر على القيمة بخلاف الدار بن فأنهما ان اقتسما هما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحق فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء بانه بجزءه ليس بيع كذا في البضاح والبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

(٣٧ - فتاوى حامديه - اول) في النواحي المذكورة أولا للجامعة معلوم بموجب الدفاتر قد لهم خارجا عن الاجرة المضمن مال أو صلب مال أو غير ذلك من الشروط هل يلزمه التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتولي أو على المدفوع اليهم أم لا (أجاب) لا يلزمه التزمه اذا اجاز المذ كور ومع الالتزام المذ كور فيها سادة بل ريب ولاشك والواجب في الاجازة المذ كورة اذا اشترها استأجره أو لئيل بشرط الدفع خارجا فادى شرط الدفع لا تمام للشفعة المسمى والمسمى قد بطل بوجوب اجرة المثل فلم يتم المستاجر المذ كور غرضه لا يقتصر على المسمى وقد بطل والشي اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ بطل الاصل بطل ما تفرع عليه

فهر جمع به على التولى لانه دفع باذنه وأمره بالشرط عليه فكان من جملة الاحكام الشرط والواجب في الاجازة الفاسدة أجرة المثل لا المسمى وإذا اختلفا أعتنى المؤجر والمستأجرهما القول قول المستأجر لا تكارما لا بد والله أعلم (سئل) في رجل برى أن يقف نصف داره على نفسه فز وجب مده حياته من بعد هملها ولتبعها التكررة وله هل اذا قضى بجرازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي يجوز اذ جاز وأرفع به الخلاف وسواء قضاه الحنفى وقضاه الشافعى والمالكى والحنبل لانه قضاء على فصل بمجهوده وصرحوا بان لأقاضى الحنفى المثل أن يحكم بصحوف (٢٩٠) المشاع لا اختلاف ترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولان محصيان فيجوز القضاء والاشارة بأحدهما وينفذ القضاء

(باب السلم)

(سئل) فيما إذا أسلف زيد عرابا لمعامل من الدراهم على نصف قطار من السمن المرقى سلما صحيا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية إلى أجل معلوم وكفل عرابا بجميع المسلم فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفلين عن صاحبهم بمره ثم حل الأجل فغاب بكر وأزمن زيد خالدا بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم ضرب بكر ويريد خالدا الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالمسلم فيه محصنة منه دن لا يسع إلى خروا ذ كرما لحاقه في فتاوى ووكذا العلائق على التتو بر وأخير الرضى من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التتو بر من باب كفالة الرطب (سئل) في السلم في الزاج المكسر (الجواب) قال في الخلاصة واخبر في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة ولو لا ذلك لا يتفاوت كالمطابق والمكاحل عددا وفي الاواني المتخذة من الخزف ان بين عددا يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البراز به والبحر وفي الصغرى عن الاصل واخبر في السلم في الزاج الآن تكون مكسرة فزنا معلوما فيجوز وكذلك جواهر الزاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزاج فهي عددي متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا بد كعدد ولا بد كالأوزن قال شمس الائحة السرخسى الآن تكون شيئا معلوم وقابل انه لا يتفاوت في المالبية كالمكاحل والعلقات فان أخذ ذلك لا يتخلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه لا بد كعدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكثران والقار ووات وكذا في الكثران الخزفية اذ بين نوعا لا يتفاوت آخده اه تارة ثانية (سئل) في السلم في الفهم (الجواب) صرح في مخ الغفار نقلا عن جواهر المتناوى بانه لا يصح السلم في الذهب وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الفهم تولى على السلم اليه الا اذا مر أس مال ذلك المسلم عليه فتناوى الخبرية (أقول) يعني أن الفهم كذلك لان النار عملت فيه فكان قبيلا امثالا به صرح في المخرجات في آخر باب السلم حيث قال قلت وسجي في الغضب أن الرىو القطر والفهم والاسحر والصابون والعصر والسرقين والجلود والصرم ونحوها وبر شعير قبي فليحفظ اه (سئل) فيما إذا أسلف زيد عرابا لمعامل من الدراهم على قدر معلوم من الكيليات وقدر محل الاجل و بر يدعروان بعوضه عن المسلم فيه بشئ من الموائى فهل لا يجوز الزايعاض عن السلم فيه بشئ غير شعيره (الجواب) نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه بخلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلف في شئ فلا يصرفه إلى غيره اه ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كثر قال في البحر والحاصل أن التصرف المبنى شامل للبيع والاستبدال والهبه والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون مجازا عن الآلة فيرد رأس المال كلا أو بعضا ولا يتم الآلة فانه باقرة ولا التصرف في الوصف من دفع الجسد مكان الرضى عو بالعكس اه (سئل) فيما إذا أسلف زيد عرابا لمعامل من الدراهم على غرار في قمع معلومتين سلما شرعيا مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضهما

بذلك والله أعلم (سئل) في مسعد احتاج إلى العمارة وانظر معلوم بشرط الواقف هل يصرفه أجرة عمله حال البشارة لها أو لا وهل يستحق ما شرطه الواقف في وقته على أدلم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فاذا قضاها قطع الآن بعمل فأتخذ قدر أجرة وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اه وفي الأخير بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة وأخذ قدر أجرة لكن اذا كان مما لا يمكن تولد عمله الا بضرب بين كلامه والمخيط ولا راعى المعلوم بالشرط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشر والشاذ من العمارة يعطيان بقدر أجرة عملهما فقط وأمام ليس في قطعه ضررين فانه لا يعلى شيأ أصلا من العمارة قال

في الاشياء والظواهر ومعاهو في معنى الامام للمحدد والمدرس للتأخر اه فالحاصل ان العلماء جميعهم الله تعالى من قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغرضها بطلوا وان فعل ما هو خلاف الشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو في هذا الجواب مشروع والله أعلم (سئل) في مدرسة لها تلامذة متعدد هل للمستكلم عليها أن يسببها خوفا من تخالوهم التي بدخلها ويقطعها بابا إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) ليس للمتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى بعض العلماء بعدم جواز فتح شباك التبرسة في جدار الجامع الا زهرا اذا لمصلحة للجامع فيه فكيف يفتح بابا إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها والاقايل به

وأنه أعلم (سئل) في الرجل الصالح المتفرغ على وقف ما من هو هل مريض به علمه الحنفية أم لا (الجواب) نعم مريض به علمه الحنفية من جهة
 الله تعالى فقد صرح في الجعنة لادن نعم القدر بقوله الصالح المتفرغ من لم يسأل الولاية لوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما
 يخرج به الناظر مما لا يظهر به فسق كشره بآثاره ونحوه اه وفي الاسعاف لائق الامين قاذور بنفسه أو بتأثيره لان الولاية مقبذة بشرط
 التفرغ وليس من النظر لولية الخائن لانها تطل على القصد ودون قوله العاجل لان المقصد لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للجهة قال في البحر
 والذي في الحكم كالعبد وعزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله مما يخرج به الناظر اذا (٢٩١) ظهر به فسق كشره الجرحا خاص بالمسلم
 الذي يترك وما يدعي له حديث الشريف اتركوهم وما

من عرو باعز يدا حدى الغرا تين من عرو بخمسة عشر قرشا وباعه الاخرى بعشرين قرشاً الى أجل
 معلوم يريد عرو أن يدفع زيد الغرا تين ويطل البيع فيه مما قبل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز
 التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلفي في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومرا بعة وتولية
 ولو من عليه سمي ولو به منه كان آفة اذا قبل وفي الصغرى آفة بعض السلم جائزة تعلقاً على التتو رأى
 لان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المذلول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس
 والتصرف فيه مفقوت فلم يجوز اه (سئل) فيما اذا دفع به مبلغا معلوما من الدراهم سلمها على قدر من
 الموزون وان لم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم صحيحاً وليس له زيادة الا من مال السلم (الجواب)
 اذا كان السلم فاسداً يجب على المسلم اليه رد المال لانه في هذه كقصوب والمغوب يجب رده قال في المنع ولا
 يجوز زلب السلم شراء شيء من المسلم اليه رأس المال بعد الآفة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه
 بحكم الآفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا الا حلالاً أو رأس مالك الا سلمك حال قيام العقد أو رأس مالك
 حال انفساخه الى أن قال وقد يكون السلم صحيحاً لانه لو كان فاسداً جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين
 وجاز الاستبدال في السلم الفاسد ان رأس ماله في يد البائع كقصوب فصعاً استبداله اه (سئل) في السلم في
 الدولة هل يصح ويؤثر السلم اليه يدفع المسلم فيه وان غلا السعر عن وقت العقد (الجواب) نعم حيث أمكن
 ضبطها معناه معرفة قدرها كايون خذمن الكسكز وغيره والظاهر أن القوة مثلية كايون خذمن يعرف المثلي
 واقسمي الذي جمعة نفعان المعبران كسكس ان شاعته انه الى في كتاب الغصب ثم رأيت وثيقته الحمد الصريح
 بأن القوة مثلية فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقاً فتاوى به من كتاب الغصب (سئل)
 في السلم في النعم اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الايتوهم البطن جائز وزنا كذا في
 البرازيه والخلاصة (سئل) فيما اذا سلم جماعة من زديم لمعلم معلوماً الدراهم على مقدار معلوم من
 الحنطة والشعير والبن مع بيان سائر شرائطه الشرعية فهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم والسلم والمسلم
 فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البرازيه وفتاوى الحانوف (سئل) فيما اذا دفع زديم لمعلم
 مقداراً معلوماً من الذهب والفضة سلمها على مقدار من الدراهم المسماة بالمال مؤجل الى أجل معلوم فهل
 يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملقى فيصعب في المكيل والموزون سوى النقدين
 لانهما أعان فلم يجوز السلم فيما لا مال له اه والمسئلة في المتون وأرضها في البحر والزبالي (سئل) في
 السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والنوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا حدداً بحر
 ويجوز السلم في ثوم والبصل كيلاً لا عدداً كرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعله من العدديان المتفاوتة
 ذنيرة

باب الرض *

(سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلاً على الكفيل دون الاصيل أو عليها
 (الجواب) يكون مؤجلاً على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والنهر يتاجل عليها لان الدين

المذكور حله في المدة المذكورة ولا استفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجازة الورثة لكره الوفاق تصد بقامهم على وقف مورثهم أم لا
 (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت من المتولى الموقوف لجهت لاقصم بعد دعواهم للتناقص وإذا تعارضت البيتان بنه كونه
 في النعمة وبنه كونه في المرض قدمت بيعة النعمة مصر به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاندفاع على الاشتراء والاستهباب
 والاستدعاء والاستعجار اقرار بأنه لا مال له فيه اتفاق الرابا حتى لو برهن المدي عليه ان المدي فعل معه شاماً ذلك تندفع دعوى المدي
 والورثة هناء دعوى ومتولى الوقف هو المدي عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشوش العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع
 الموت فليس يكون الوقف

في بدله بقوله وقف في محله وسلامته وطواحه واخذت به الى غير ذلك من العبارات وكان يكتفي في ذلك بالرجل وقفه ولا يفتقد الى جهة
 برز ومله للموتى واستأجره الوارث منه ثم ادعى انه كان في مرض الموت هل تسع دعواهم أم لا والجواب لا تسع لان اقدامهم على الاستيفار
 اقرار بانه لا مال لهم فسلما كتبنا على طور ومن مسافة بعيدة لاجل السائل ورعاية المعامل وانه اعلم (سئل) فيما اذا باع أحد مستقفي
 الوقف الاهل المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمصعد الحمدي على مشرقه افضل الصلوات السلام يصير سعيهم لا ولو مكث في بد مشتر به
 مد وطوله (أجاب) لا يصح بيعه برأى (٢٩٢) الوقف وتجب اجرة النخل كما هو الحق به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب اجرة النخل

بأى طريق سكن الوقف
 والله أعلم (سئل) في الخلو
 الواقع في غالب الاوقاف
 المصرية والادواف الرومية
 في الخواص وغيرها هل
 يصير حقا لازما للمالك
 الخلو ويجوز بيع مكانه
 وشراؤه واذا حكم به حكم
 شرعي يمنع على غيره من
 حكم الشرع الشريف
 نفسه (أجاب) ذكر في
 الاشياء والنفاذ في القاعدة
 السادسة في بحث العرف
 ان الخاص انه أقوى كسبر
 باعتباره فاقضى باعتباره
 يتبقى ان يبقى بان ما يقع في
 بعض أسواق القاهرة من
 خلوا لحوادث لازم وبغير
 الخلو في الحافوت حقا فلا
 عاك صاحب الحافوت
 اخراجه منها ولا اجرام الغير
 ولو كانت وقفا وقد وقع في
 حوائت الجوان بالقرية
 ان السلطان الغوري لما
 بناها سكنها لفقار الخلو
 وجعل لكل حافوت قدرا
 اتخذه منهم وكتب ذلك
 بكتوب الوقف اه وقد
 هـ بن محمد بن محمد بن بلال

واحد وفي شرح التذو وبالعلاني ومن اجل تاجيل القرض كذالك مؤجلات يتاخر عن الاصيل لان الذين
 واحد يحرم ونهزته قبل باب القرض عن تخفيض الجامع قبيل باب الزاها لكن في صور المسائل عن
 العتابة تولى كفل بالقرض فاعز عن الكفيل جاز ولا يتاخر عن الاصيل وفي فتاوى الكازروني ونقل عن فتاوى
 قارئ الهداية سئل عن الكفالة بالقرض الى اجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل
 أم لا أجاب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأقضى بذلك العلم المرحوم وقال
 في أنفع الوسائل قلت فقررنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى اجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
 وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصري في القهر واذا كفل بالقرض الى اجل يصح
 ويتناول على الاصيل وهذه الحلية في تاجيل القرض فان كل الكتب ترددت في نقل هذه العبارة أحد غيره
 واذا دار الامر بين أن يبقى بما قاله الحصري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فليفت بما قاله
 القدوري وبقيت الاصحاب ولا يبغي بما قاله الحصري ولا يجوز أن يعمل به اه (أقول) وذكر صاحب البحر
 في حجاب الكفالة ان قول الهداية لو كفل بالمال الحلية مؤجلا في شهر يتاخر عن الاصيل ايضا محمول على غير
 القرض لما في التاتر ثانية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى اجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل
 الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزاه الى العتابة لو كفل بالقرض فاعز عن الكفيل
 جاز ولا يتاخر عن الاصيل ويخالفه صرح به في تخفيض الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحلية في
 تاجيل القرض والقرض وسوى في أنفع الوسائل كلام فيه فراجعه اه مافي الجرد كرت فيما علقته
 عليه أن بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله
 من عن مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهه ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجلي
 ثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يصف الاجل الى نفسه بل ذكره مطلقا ورضي به الطالب ثبت
 الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لذلك تحطى بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل
 القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب
 كشرح القدوري على مختصر الكرخي وشرح التسكيلة والهيوط وخزانة الكل وغسبرها أنه لا يتاجل عن
 الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه
 وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليل ان غير القرض يتاجل عنهما
 وعليه يجعل مافي الهداية كما قدمنا من البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم
 لكن تبقى المخالفة بين مافي عامة الكتب وبين مافي القهر للحصري الذي هو شرح تخفيض الجامع الكبير
 فيقدم مافي أكثر الكتب عليه ولذا أقضى به قارئ الهداية ودعم المؤلف وأشار الى ترجيعه صاحب البحر
 في كتاب الكفالة بخلاف المسمى عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محله آخره لو كان
 المال حالا فكفل به انسان مؤجلا بالمر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيلا في حقهما في ظاهره والى

الحق في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أخرها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضرر بقوله وفي واقعات
 الضرر يرى رجل في يده كان قنابا ورفع الموتى أمره الى القاضي فأمره القاضي بقبضه وإجارتة ففعل الموتى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى
 بد كانه وان كان له شلو فهو أحق بخلوه أيضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الخيار فمكث في ذلك وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على
 المستأجر وقرر المستأجر اذاعه ذلك ان رضى به والا يؤمر بالرجوع من المالك وتسليم المالك اليه اه كلام صاحب واقعات الضرر يرى
 قال صاحب مع الغفار بعد نقله ما قاله في رسالته والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة واقعات الضرر يرى بمبادل على الدعوى وانه أعلم

هذا وقد مرحله ثمانية صاحب الكبر والحق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الأرض بناء أو غيرها أو كسبا أو انقراضا
الواقف أو باذن الناظر فتبقى في يده وفي العمر ومنع الصغار من نقلها عن القتيوي في الحاوي الزاهدي أيضا استأجر أرضا وقفا وغرس فيها
بني ثم مضت مدة الاجارة فالمستأجر أن يستقيها بالمثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ألقى الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك اه قال في
العمر ومنع الغفار وهذا تعلم مسئلة الأرض المتعسر وهي متقولة أيضا في أوقاف الخصال اه وصورة رقاقا أوقاف الخصال اه حائوت أصله
وقف وعمارته لرجل وهو لا يرى أن يستأجر أرضه بآثار المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث (٢٩٣) لو رقت يستأجر الأصل بالكثر مما يستأجر

صاحب البناء كغيره
ويؤجر من غيره ولا يترك في
يده ذلك الا حرا اه وقد ذكر
في الخاتمة مسئلة بيع سكني
الحاوي في مواضع متعددة
وذكرها في جامع الفصولين
في الفصل السادس عشر نقلا
عن النخبة ونص عليها في
الفتاوى الكبرى والخلاصة
والبازية وأقلب كتب
الفتاوى وهي شري سكني
وكان وقف وفي بعض النسخ
شري سكني في ذلك وقف
فقال المتولي ما ذنبت له
بالسكني فأمره بالرد فعرفوا
شراء بشرط القرار يرجع
على بائعه والا فلا يرجع
عليه بئسه ولا ينصفه اه
وفي جامع الفصولين والفتنة
والخلاصة وغير هاتين
المستأجر أو غرس في أرض
الوقف صار له فحاق القرار
وهو المسمى بالكرداره
الاستبقاء بالمثل اه
(أقول) ليس الفرض بإراد
هذا الجبل القطع بالحكم
ليقع القين بازدياد الخلاف
بالحكم حيث استوفى
شرائطه باجماع الأطراف

وفي رواية ابن سماعين محمد أنه حال على الأصل مؤجلا في حق الكفيل كذا في كفاية نخبة الفقهاء
وكذا في الهداية ويحيط السرخسي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كالجواب على الأصل
حالا أو مؤجلا منسبة المنقح اه من مجموع الاقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الرواية واجب على
حقهما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعمله على تعيين الفتوى على قول محمود ذكر في المنية أنه
الاستصناع كان نقله الاقروى في هامش مجموعته فبحث الطروسى في معانيه اه (أقول) كلام
الطروسى في القرض وليس فيما نقله هنا من ظاهر الرواية تصريح بذلك فيصعب على غير القرض كما
قال في البحر فيقال في التاميل (سئل) فيما اذا استدان بدين عمر ومباغها معا من الدراهم الى أجل
معلوم براجعة شرعية ثم قضى بدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي حوت بينهما الا بقدر
ما مضى من الأيام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير بوجه آخر في الروم أبو
السعود أفتدى قضى الدين الدين الموزج قبل الحلول أو مات قبل موته فأنخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة
التي حوت بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين في فتية به أفتى المرحوم أبو السعود أفتدى
التي حوت بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام وعلى الرافق للعائنين على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما اذا كان لا بد من مخرج
مفتى الروم وعليه الرافق للعائنين على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما اذا كان لا بد من مخرج
مبلغ من معلوم فراجعه على سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمر والمدين في الدين ودفعه المورثة
زيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أو لا (الجواب) جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حوت المراجعة
عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام قبل العلامة تعميم الدين أفتى به قال نعم كذا في الاقروى والتنوير
وأفتى به العلامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصور وبعد أداء الدين دون المراجعة اذا طنت المورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجعوا عليها بعد تسنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم
ذلك المال أو لا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم باق في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا
يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة فتاوى ما في الفتنة
قال برز بك رشوا هر راده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الأصل وبيعه بالمراجعة حتى اجتمع
عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذ فلا شيء له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر
لنا والله الموفق (سئل) في سلم اقترض من ذي قدر معلومان الخطوة والشعر وسلمت في سنة كذا
ومضت مدة ولا نريد السلم دفع عن ذلك على سره يوم القرض الذي بدون وجه شرعي والمثل موجود
فهل يلزمه ودمثل القدر المذكور ولا يجب صاحب القرض على أخذ الدين (الجواب) نعم وفي بيع
الامالي وجعل استقرض من آخر شيان السكيلي أو لوزني فانقطع عن أيدي الناس قال يجب للقرض على
لتأخير حتى يدرك الحد ثم عند أبي حنيفة لان الاذعة طلاع عن أيدي الناس يجري مجرى الهالة ومن مذهب
أبي حنيفة أن الحق لا يقطع عن العين بل لك العين فاذا بقي الحق في العين ولو جرد العين مدة معلومة يجب

الست التي هي الاركان في كل حادث مكان وهي المنظومة في هذا البيت
حكم ويحكم به وله وجه حكوم عليه وما حكم وطريق فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحت ولو لم يمسك مالك براه أو غيره صم وزلم
وارتفع الخلاف كما مر عليه لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصا فيما يتعلق بالناس الضرورة لاستيفاء المعامل والمدن
المشهوره تكسر ومدن المثل فانهم بما طوره وإليه فيه نفع كلي ويضرهم نقصوا عنه فله ما يملكه فكثيرا أوقاف الأثرى الى ما نقله
الفتوى باخذ من كل تاجر قدر ما علما بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتب الوقف فهو دائره مع ما ينبغي لأراد أن يتخلله لتاجر آخر

يدفع له ذلك القدر وما يفتقر من بعض المالك مما هو في ذلك بأموال الغنم ولا يصرف عليهم ماله الدرهم والدينار بل فأقر به الوقت وفاز
بالنقصة التجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما ينفق عن أمته والدين يسر ولا يفسد حتى ذلك في الدين ولا عار به على الواحد من وأتاه أعلم
(سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهل شرواطقة أن يكون على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده لأصله وهم فلان
وفلانة وفلانة وعلى من بعده الله تعالى له من الأولاد فلان كمو والآن بينهم على الفريضة الشرعية لئلا كرم مثل حظ الاثنين ثم من بعدهم
على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم
وأعقابهم وان سفلوا بطنا

على التأخير إلى وقت الادراك لئلا يعلين حقهم وفي نوادر ابن سماعيل عن أبي يوسف في رجل استترض
من آخر شيان الفواكه كلباً أو زناً فلم يقبض المقرض حتى انقطع هذا الشيء بالفلس إذا كسدت لأن
هذا ما يوجد في غير صاحب على تأخيرها إلى أن يجي مالاً أن يراضا على قيمته بخيرة لمخلصان الفصل التاسع
في القرض (سئل) فيما إذا كان زيد عرجاً وشريكه في أرض ما معلومة متانصة فقيد زيد بالاراضي
فصاوا شعيراً من عنده بأذن شريكه وأمره بالرجوع على شريكه بنصف ذلك والآن زعيم زيد أنه الرجوع
على شريكه وعرجاً وبين البذر يوم بذره فهل لزيد بالامثل فقصموا شعيرة (الجواب) نعم قال في البرازية
فإن قال العامل أن زيد على أرضه يذول على أن الخاريج بينهما نصفان فالزاد عرجاً وقصموا زيد على ما شرطا
و يكون البذر قرضاً للمزارع على زيدا الأرض ومثل في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخير بمن المزارعة
وفها أيضاً إذا وجد الأذن بالزرع مشتركة كاصبراً لا تستقرضا ففصل الشركة اهـ (سئل) في
رجل استترض من آخر معلومان الدراهم ونصفهما ثم فلاحهما فهل عليه رد مالها (الجواب) نعم ولا
ينظر إلى إغلاء الدراهم وخصها كما صرح به في المنع في فصل القرض مستدماً من جميع الفتاوى (سئل) في
ثلاثة أنشأوا استترضوا من رجل مبلغاً معلوماً من الدراهم سوية وتسلموا منه ولم يكفل كل منهم الاخر
في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ الزيد وفول والحالة هذه ليس له مطالبة بشيء زائد من
حصته (الجواب) نعم عشر وزر جلا جلا واستترضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم إلى واحد
منهم فدفق ليس له أن يطلب منه الا حصته وحصل هذا وابتسمه أخرى أن التوكيل بقبض المقرض
يصح وإن لم يصح التوكيل بالاستقراض بحر قبيل باب الربا (سئل) فيما إذا كان زيدا وبنيه الصغير
أمتعة معلومة فزنها عند سعد ودين استدانها منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه فعليه فهل يكون كل
من الرهن والامر بقبض الدين محضاً خبيث كان الرهن مقبوضاً (الجواب) نعم التوكيل بقبض المقرض
جميع كما مره بالافتقار وعن وكلة التفتيش وكذا يصح الرهن المذكور كما مره جوابه والله سبحانه أعلم

(باب الصرف)

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عرجاً بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها
عقد البيع وتسلم زيدا المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت وتقص قيمتها أنشأها التجرة في الغياران فهل على
المشتري رد مالها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجعة في التجارة فعلي زيدا المشتري
رد مالها العمرى البائع كافي الجور هو فاضلاً وخلاصاً والبرازية يشترى شيئاً بدراهم نقد البلد فلم يقده
حتى تغير الثمن أن كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينتقص البيع
وليس للبائع الا ذلك خلاصاً ورازية ولو اشترى شيئاً بدراهم نقد البلد لم يقض حتى تغيرت فان كانت
لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلس الرابطة فكسدت قبل القبض وقدم
قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد المبيع ولم يكن له

يستحق في الوقف تغير ذلك الراجحة بل يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل ينفرد ابن خاتمه وحده في ذلك الاستحقاق الا
أو يشترك هو وأولاد أولاد أصله عليه الفريضة الشرعية أو ينفرد أولاد أولاد أصله دون ابن خاتمه وهل إذا استحق أولاد أولاد
خال أمتة في ذلك يدخل فيهم أم هو موجود مستحق في الوقف المذكور ولا يدخل وهل يتجيب بابيه أو لا يتجيب وهل يسمى من أهل الوقف
أو لا يسمى وما إذا بقر الوافع ان نصيباً من هو معة في رد حتمه وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب إليه فالأقرب وما المراد
بقول الواقف أيضاً فإن لم يكن في رد حتمه المتوفى من يساويه فعلي أقرب الموجودين اليمن أهل الوقف أقيدهم والنا الجواب بطلوه وبينوا لنا

الدرجتها تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعد كثر اقربوا ذككم ولعقبكم في مدرككم ونفع المسلمين بعالمكم اشفقوا الجواب
واضحوا ايضا ما بين الان هذا المسئلة موقوف على قواكم ائسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في اهل الفردوس مقر كما وماكم (أجاب)
اعلم ان شرط الواقف كنس الشارع وقد نص الواقف ان من مات منهم عن غير ولد ولا واث ولا نسل ولا عقب عدا ما كان جار باعلى المتوفى في
من هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب في جبره اعلمنا شرط وهي في صرف نصب المتوفى المذكور
الى من هو الاقرب اليه وفي درجته وهو ان نال محبت كان من اهل الوقف لا اولاد (٢٩٥) اولاد لخال أمه الذين هم باعديا به وان
انحدوا معه درجته اقرب

القرابة أدى الى غرض
الواقف في الصرف بسببه
وقد نص عليه بقوله يقدم
في ذلك الاقرب اليه فالاقرب
وذلك صريح في اعتبار
الاقربية التي هي اللاحقة
الى الشفقة وزيد الدرجة
والى بذل المال بلا اشكال
مع استواء الدر جتوكل
أدق لغرضه المعبر عن
العلماء حتى صرحوا بانه
يصح تخصيصا فظهر بما تقرر
ان اولاد اولاد خال الأم
للمتوفى لا يستحقون مع ابن
خاله شيئا في نصيبه وأما
تسميتهن لا يندون شيامن
أهل الوقف فافتره كما صرح
به السيوطي واستأذني في
الاشباه والنظائر ومنع قول
القائل بعدم جواز وقوفه
في السور المال را بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه
في درجته وذوي طبقة من
أهل الوقف يقدم في ذات
الاقرب اليه فالاقرب اليه
يستحق بالشرط ولا يخفى
ما هو له بمحصار بعده
بحسب من كان يستحق لو جرد

الا ذلك ومن أبي يوسف له أن يدفع في نقصان القيمة يضاد ان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة
تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محدد عليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالفساد لانها اذا غلث
أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية جوهره من الصرف والعلامة الشيخ محمد النمر تاشي
صاحب التتوير رسالة في هذا الخصوص فرأى ان رخصتها (أقول) وقد كنت أيضا جفت في هذه المسائل
رسالة جميعها تنبيه الرقود على مسائل النقود ونخصت فيها رسالة النمر تاشي السمة بذل المجهود وذوت عليها
أشياء تفرجها عين الودود ويكدمها الجاهل الحسود وحاصل ما حوزته فيها أن الدراهم أمانات لا تزوج
وأمانات تنقطع وأمانات تزيد قيمتها وأمانات تنقص فإن كانت كاسرة لا تزوج بفسد البيع وان انقطعت
بان لا توجد في السوق ولو وجدت في يد الباصرة أو في البيوت فقبل بفسد البيع أيضا وقبل بحجب قيمتها في
آخر حرر الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلث فقبل ليهي البائع غيرهما أي يجب على المشتري رد المثل
وقبل بحجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي
غلب غشها والنفلوس يفهم منه أن الدراهم انخالصة والمعلوبة الغش ليس حكمها كذلك والتي يظهر
أنها اذا غلث أو رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقود بين نوعه كاذب
الفلان أو لرب الفلاني أما فاعلم بعين نوع من النقود الراجعة كلها الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من
أوضحه ولا من تعرض له أصلا وجهه اشكاله أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرودش يقول
بجاة قرش مثلا ويريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لأن القرض وكذا الربا والذهب كل منها
أنواع مختلفة في المآلة فتخرج عنها بقرش نوع قرشين ونوعا كثر أو بأقل والقرش في العرف اسم
أقطعة ناصية من الفضة المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تسوي سبعين مصرية
وحيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أربعين مصرية وإذا قال بجاة قرش يدفع من أي نوع أراد من
أنواع النقود الراجعة المختلفة المآلة سواء كانت من الذهب والفضة فالمراد بالقرش هي أو ما يساويها من
بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهم منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونفسل في القنية في باب
المتعارف بين التجار كالشرط عن تناوي أي الفضل الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون
ساعة دينار ثم يقدون ثلث دينار بمجودية أو ثلث دينار ووسط وجع ينساو به قال يجري على المواضع ولا يتبع
الى زيادة ينالهم ونفسل أيضا عن علا الدين التبرجاني لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة
أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف الى ما يتعارفونه اهف هذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تذكر
في زماننا ورود الأمر السلطاني بتقيص سعر بعض النقود الراجعة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على
نوع معين منها كالربا للفرجي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما
اذا وقع العقد على القرض التي لا تبين منها نوع خاص كذا كونا فلا يمكن القول بكذا لأن للمصلحة انما تعلم
حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المآلة وكذا رخصها الذي وود الأمر به متفاوت

سبب الاحتقان بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في قدر حقا للمتوفى من يساويه فعل اقرب الموجودين الى من اهل الوقف
أولم يوجد من يستحق من أهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من أهل الوقف وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في
معناها قال في المغرب بدرج السلم رتبة الواحد درجة واستعمل للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر
قال في المغرب قربة خلاف بعد وقال فيه وقيل القربة في المكان والقربة في المتزلة والقراءة والقربة في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس)
في رجل وجعل وقف على نفسه ثم على النسل يدغم على أولاد وأولاد أولاد ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا بحسب الطبقة السفلى وشرط

النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاجة للمستحقين الآن أم مطلقا وكل من وجد من الطبقة موقوف عليه (أجاب) النظر للارشد مطلقا ولم يدخل في الاستحقاق بالكيفية فهو بصدد أن يصير إليه قال في الاشياء والنظر وما ذكره السبكي في تأويله قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف التبادر إلى الفهم بل صريح كلام الواقفانه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكنية ولكنه بصدد أن يصير إليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد يعني أن (٢٩٦) الوقف شامل لهم ومقتضى التصرف بهم وله شرط اذا وجد عمل القضي عليه وهذا أقرب إلى قولنا لفقته والله أعلم

(سئل) فيماذا شرط الوقف في كتاب وقفه شروطا ومن حيلة شروطه ان من مات من أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد له ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب إلى المتوفى ومات واحد من أولاد اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب رها أولادهم وان أخت من أيها من أهل الوقف فهل ينقل نصيبها لأن أختها لكونه أقرب إليها أم لا (أجاب) ينقل نصيبها لأن أختها من أيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم على من مات منهم عن ولد وأولاد ولد أو أسفل منه نصيبه ومن مات منهم لغير ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب إلى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قد علك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من بعده أم لا وقوله الاقرب فالاقرب إلى المتوفى يقتضي عدم اعتبار ما هو صر فيها إلى الاقرب إليه وان كان أولاد درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب إلى المتوفى متأخرا عن قوله لا تصرف على من كان في درجته فينسخه أو يقول بتقدم الدرجة بالتحيز ولا يكون تأخرا عما لا الكلام مهما أمكن هذا وقد كررنا صاحب الواقعة طلبت غفلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معلا لا تشدد في خصمه ففترت عن المسئلة في أيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاثر ببعض معنى الدرجة بتقف المسئلة ولا يتقدم بها

في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قد علك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من بعده أم لا وقوله الاقرب فالاقرب إلى المتوفى يقتضي عدم اعتبار ما هو صر فيها إلى الاقرب إليه وان كان أولاد درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب إلى المتوفى متأخرا عن قوله لا تصرف على من كان في درجته فينسخه أو يقول بتقدم الدرجة بالتحيز ولا يكون تأخرا عما لا الكلام مهما أمكن هذا وقد كررنا صاحب الواقعة طلبت غفلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معلا لا تشدد في خصمه ففترت عن المسئلة في أيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاثر ببعض معنى الدرجة بتقف المسئلة ولا يتقدم بها

فأشكأت المسئلة علينا فحملنا إلى المعنى فقرأنا أن تقدم الأقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الوافين وإلى مقاصد أهل العرف فإلى مقصد الأقرب إلى الواقف وهنالك يقصد الأقرب إلى الوقت فذلك ترجع عندنا استحقاق هذا الأقرب إلى المتوفى والله أعلم لكن قد وقع حكم لدى المرحوم جنتي على شهادة أنه هو المستحق لحكم القاضى بوجوب ذلك من غير أن يحيط عليه بحد كونه أو نامتوق في صحته هذا الحكم فإن الشهادة على ما أراه ليست بصحيفة أو شاهدة أو شاهد بالاشهاد ولا استحقاق في قبولها نظر لانه حكم شرعى وهم إنما قبلوا شهادتهم لأسباب فشهدتهم بانه في الدرجة بخصه والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضى بوجوب ما شهدوا به عندى فيه نظر لكونه لم يتأمل (٢٩٧) أطراف الواقعة حتى يظهره الصواب فيها وعننى في نقضه أيضاً نظر

وأما المتركة بعد أيام من ورته فهل يكون البيع المزمور صواباً بالاداء والاراء عزاً (الجواب) حدث الحال ما ذكره يكون البيع المذكور صواباً بالاداء لا بشرط فيه التقاضى ولم يوجد ولا يجوز الاراء عن بدل الصرف قبل قبضه فإن فعل لم يصح بدون قبول الآخر فإن انتقض الصرف والام يصح ولم ينتقض لانه في معنى الغش فلا يصح الاراء عنهما كما في الجور والنهر والسرراج الوهاج وغير ذلك من المعتربات (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم إلى أجل معلوم وباعه عمرو وناعماً لم يفضا بعتق وش مؤجل إلى الاجل المذكور وسلمه لتمامه والحال أن الفسخ لا يخصص منه الا بضر ثم حل الاجل وأخذ عمرو دينه من ز يدوط البس بغير الخاتم فهل ليس له عنه (الجواب) نعم ومن باع شيئاً بغير خاتم أو كثر من قدر الحلية تجاز ومراعاة إذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بمثابة المادة والنصل والجمائل والحقن وإن كان مثلهما أو أقل لا يجوز لانه راوان كان يتخلف جنسها جاز كصف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فقبضت حصتها الحلية وإن لم يعينها جاز لا تصرف على الصفة وكذا إذا قلنا نحنهما من ثمنه كان قصد الصفة وقد راد بالاثني أحدهما فكونه تعالى يخرج منهما الأول والثاني والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة وتقدر عشرة نسيئة لتقدر حصتها الحلية عليهم فإن افتراقا عن قبض بطل البيع فبهمان كانت الحلية لا تلتخص الا بضر وكذب في سقفه وإن كانت تلتخص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالغلو في علق الجارية وعلى كل هذا جميع أمثاله المارح المختار في مسئلتنا باع إلى أجل معلوم لم يكن فيه قبض والله من لا يتخصص الا بضر فالبيع باطل في الفسخ والصفة كما هو معلوم من العبارة (أقول) وقد منى البيوع ما يدخل في المبيع تبعاً له كعلم التوب والشاش وتسكمت عليه عفة فراجع

• كتاب الكفالة •

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المتملم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر بها بعد البلوغ فأقره باطل (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية وغيره أوفى من التنوير وأهلها من هو أهل التبرع قال شارحه العلائي فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذميرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل المطلوب بانه في كفالة ذلك المال وقدره أوفى بل ينع الحكم كان باطلاً فلا يتوقف على إجازة الصغير أو المبلغ لانه يميز لها مال وقوعها فإذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فأقره باطل لانه أقر بكفالة باطل الخ (سئل) فيما إذا اشترى ز بديهة من عمرو وبش معلوم دفعه البائع وتسلم المبيع ثم قال ليكر أن تعرف هذا البائع فقال ليكر نعم أعره وإن ظهر أنه سارقها أسكه لك وتخرج من حقه ثم ظهر أن الباعة ترهنه فتعذر رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضى ونسخ البيع بالوجه الشرعى وغالب البائع فقام ز يدكف بكر احضار البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعى متعللاً بقول بكر المذكور أعره الخ وأنه بذلك يلزمه ما ذكره فهل يجزى بما ذكره أم لا (الجواب)

(٣٨ - فتاوى حامديه) اول (المتوفى لانه ربح غير محرم وابن الانتمى ربح محرم فدخل فيه بصرى كلام الواقف والله أعلم) (سئل) في غربة تصفها وقت لا يراه والنصف الآخر له فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتغيير المالكين الوقت ليعمره ويتفقه به كيف شاءوا كما فاسقنا الناظر على النصف الموقوف عن القسم أو في التغيير المذكور فهل فهل القاضى أن يعير الناظر على القيمة وعلى تغيير المالكين من الوقت لينتفع صاحب الملك بالنصف كيف شاءوا كما شاء أم لا (أجاب) نعم يجزى على القيمة بتغيير المالكين من الوقت في دفع كلبها بخصوص وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى زيد مسجداً أو سيلاً أو نعيلاً مصالطها للزومة لهما أراضى بها

فهراس يزون مع الزبون المذكور بشرط الظرف الشخص مخصوص فقرر السلطان كتاب الضم غلانه وبواب المصير لشدة احتياج المصير
الى ذلك وعين الشكل معلوما في كل سنة فهل يعمل بتقرير السلطان حشرأى المصلحة تعين في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه
للمعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أم لا (أجاب) نعم يعمل بتقرير السلطان ويحبر الناظر على صرفه من غلة الوقف
ولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذا والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا فخير على ولده الطفل المدعو حسن
وعلى من سبخته من الأولاد المذكور (٢٩٨) خاصة ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم

وأعتابهم المذكور على أن
من مات منهم ومن أولادهم
وأنسابهم عن ولده أو أسفل
منه انتقل نصيبه الى ولده
أو الأسفل منه وعلى ان من
مات من أولادهم وأولاد
أو أولادهم عن غير واحد ولا عقب
ولده ولا نسل ولا عقب
عاد نصيبه الى من هو في
درجته يقدم منهم الاقرب
فالاخر وعلى ان من مات
منهم ومن أولادهم وأولاد
أو أولادهم وأندابهم قبل
استحقاقه لشي من هذا
الوقف وتزك ولده أو أسفل
منه استحق ما كان يستحقه
والده لو كان حيا فاذا
انقرض المذكور على هذا
الترتيب المذكور عند ذلك
وقفا على الموجودين من
أولاده الاناث ثم على
أولادهم على الشرط
والترتيب فاذا انقرض
الجميع عن آخرهم ولم يبق
لهم نسل عاود وقفا على سباط
الخليل ثم انحدث الواقف
ولده اسمه محمد ثم مات آخره
حسن المذكور وتصرف
محمد في جميع الوقف ثم مات

عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم
ثم على أولاد أولادهم المذكور وبخلافه في ذكر النسل ثم انظر وقف الخليل الان ادعى على محمد بن الوقف آل الى جهته وقف الخليل
بجها بابا محمد أشخاص ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الصغير في قول الواقف على ولده الطفل حسن وعلى من سبخته من الاولاد
يرجع الى حسن لانه اقرب لابي الواقف حكم القاضي برفع يد محمود وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهته وقف الخليل
متقدمة على من سبخته الواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه لواقف القران الدالة على ذلك فتكون جهته وقف الخليل متأخرة عن جميع من

ينسب الى الواقف واذا قلتم بغيره وجوبه الى الواقف ودخل ولادة محمد فهل يتبع دخول محمد ان ابن بنته ام يدخل ويسحق بالجهنم
الذ كورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (أجاب) قد أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف
وعلى من يحدثه راجع الى الواقف لا الى ولادة حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد عياله نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد
ابن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاحتقاق الآن خاصا بمحمد بن محمد مقدم على جهة سهمها ط الخليل
والافهم مقدم عليه وقد استغنى في هذا الحادثة بجاهر مختلف الموضوع في السؤال باختلاف (٢٩٩) الجواب بسبب ذلك دلائل توهم معارضة

الافتقار منه من المشايخ والمنظر
منه الاصر في حقيقة
الحدوث والسبق بين محمد
ابن الواقف وبين ابنه حسن
فان كان محمد سابقا فالحق
في الاحتقاق الآن لسباط
الخليل وان كان حسن
سابقا على محمد في الوجود
فالحق لمحمد بن محمد
على سباط الخليل عليه
الصلوات السلام اه (أقول)
أما راجع الضمير الى الواقف
فما لا يشك أحد وفهمه
أذهو الاقرب الى غرض
الواقف مع صلاحية اللفظه
وقد تقرر في شروط الواقفين
انه اذا كان لفظا محتملا
يجب تعيين أحد محتمليه
بالغرض واذا رجعا للضمير
الى حسن لزم حرمان ولد
الواقف لصلبه واستحقاق
أولاد أولاد أولاد بناته وفيه
غاية البعد ولا تحسب بكونه
أقرب بمذ كور لاذ كرم
المطوور وهذا الغاية ظهوره
غنى عن الاستدلال واذا
كان حكم القاضي منساعا
ذلك يجب نقضه لكونه
على خلاف الصواب أما
اذا كان منساعا على رجوع

الوجوب اه وبمثله أثنى الخليلي بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندي
للودية لكنه بقرينة الدين تكون كفاؤه وأشار الى بقرته مطلقه بعمل على العرف وفي العرف
اذا قرن بالدين يكون ضمنا وأصرح فاضحان بان عندنا استعمال في الدين وادبم الوجوب فاذا علم ذلك
علم أنه مطالبته بالدين وحسبه والله أعلم اه وأما أثنى به الشيخ الطعنى من عدم لزوم تبعه لمال في البحر
فقد تعقب صاحب النهر فتأمل ولا يعمل على أن فاضحان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة
دعوى قد اختلف العلماء معهم الله تعالى في قوله بذلك عندي هل يكون كفيلا بذلك أم لا أجاب الطعنى
وصرح به في البحر وأثنى به انه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به في الخاتمة والتارخانية والنهر وأثنى
به الخليلي الرمي أنه يكون كفيلا بذلك فكان هو العمد وبه أثنى مولانا محمد أفسدى العمادى مفتي دمشق
الشام (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على
ذلك فرسين معلومتين مسلمتين لعمر وكفل بكر زيدا بالمبلغ المرزور عند عمرو ثم حل الاجل ونفى الكفيل
الدين لعمر وطلب منه الرهن فهل لا يصيل له على الرهن (الجواب) نعم كائى التارخانية والافتقار ونقل
عنا وعن الغاية وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب
ونفى الكفيل الدين فلا يصيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوضى بعض الورثة
دين الميت الذي وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين (سئل) فيما
اذا قال زيد المذموم لعمر والذي باع أحمى وكلما باعت فملى فتمنوا وقال لزيد بينه شرعية ثم باع أحمى المذموم
أتمتع معلومة بين معلوم من الدراهم ويدر عمر ومطالع بغير دين بالتمن المذموم بطريق الكفالة المذمومة
بعد ثبوته اذ كسر ما فعله ذلك (الجواب) نعم ونصع ايضا بقوله ما باعت فلا نفى ما اذا كان عليه
ما يجب بالبيعة الاولى ولو باعهم بعد أخرى لا يلزمه شئ في الثانية ذكره في البحر وعن الامام ايضا في نوادر
ابن سماعة عن أبي يوسف أنه يلزمه كذا في الفسخ وفي المبسوط لو قال منى أو اذا أو باعت لزمه الاول
بخلاف كمالوا المذموم ولو قال ما باعت ما لموم فهو على فباعه للمبعض اليوم لزم الكفيل الملالن جعلا
وكذلك اذا قال كلما باعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في المتن
والشرح (سئل) فيما اذا استأجر بيمكان وقف من ماطر وتسلم المكان ثم قام بكاف المؤجر بدفع مبلغ
من الدراهم راجعا أن المؤجر قاله حين الايجار أن أخذ منك ربعة أكن فأنما يعنى من خصوص
المأجور وانه أخذ من مبلغ كذا كروا نه يلزم المؤجر بسبب عقال المأجور والحال انه لم يسم الذي يأخذ
الجرير بمؤتم قتم ربعة نفى معرفته بل بناء للجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك (الجواب) حيث كان المكفول
عنه مجهول ولا يلزم اسم انسابه من الكفالة لا تصح ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر همام بن محمد
رحمهم الله تعالى لو قال لا تحرمنا غصبل فلان أو ما سرقنا فمضى ضمن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبل
أهل هذه الدار قاله ضمن فهو باطل حتى يسمى انسابا بعينه عني على الكثر ولا يصح مجعالة المكفول له

محذ أن الوقف فهو صحيح لا يجوز إبطاله اذا وقف على من سجدت ومحمد لم يحدث بعد الوقف فليتناوله لفظ الواقف هذا وقول المجسب في جوابه
وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمد مستدرك من حيث انه أتاها الحكم بسابقة في الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا
ما شئت حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موقوف جود اليس له حق لما قلناه له شتاه لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف
انما يوقف على حسن وعلى من سجدت فليتناوله ذلك وقلت وما رست ذم المجسب وانما * خستب انقاما في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشرع واجب * صياتها من كل دخل مذمم والله أعلم (سئل) في أخوين وقد افادوا مشتركة بينهما مأكسب ماصورية

أشكال الواقف المذكورة وفهمها على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورة والأناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الأناث وجعل بعد انقراض أهل الوقت بأسرهم ذلك وقفا على صاحب المسجد المذكور بعد بنت عباس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين من ولادته كرمته من الولد المذكورين عمه الواقف الثاني وعن أولادهم فحل حصه الواقف الميت تصرف لاختيه وأولاد أختيه وألهم المسجد والفقر (أجاب) لا تصرف إلى الأخت لعدم اشتراط صرف حصه أختيه لعدم موته ولا لأولاده ولا إلى المسجد لأنه مشروط بعد (٢٠٠) انقراض أهل الوقت فتعين صرفه إلى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج الحافظ سؤال

صورتها ما قول سيدنا مولانا شيخ الاسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورة والأناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية كذلك مثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الأناث كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على تسلمهم وصحبهم كذلك فإذا انقضى وقتها وخلت الأرض منهم عاد وقفا على أولاد الأناث فإذا انقضى ما جوعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب ودوقفا على صاحب مسجد عنه الواقفان ثم مات أحد الأخوين الشقيقين عن ولده وعن أخته الواقف فهل يستحق الولد في حصة عمه عن الواقف المذكورين أم لا ثم إذا مات الولد أيضا ولم يكن له عقب ولا نسل فهل يعود وقفا لماعتها للمسجد المذكور أو يستحق الواقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على ما شرطه الواقف المذكورين فإجابته عن الواقف المذكورين وقال وقتته على ولديه من فإذا انقضى وقتها على أولادهم إلى آخره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الوافين وخلف ولدا تصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر تصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر قوله لأنه غنما ضمن السلامة استحق المقدر لاظهار إسقاط قوله بحكم العقد لأنه في مسئلة السالك هذا الطريق بدون قوله فإن أخذ مالك لم يضمن السلامة أصلا بحكم العقد ولا بالتصریح بقتنه اهـ

الطالب واقف لكونه ما وقفا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على ما شرطه الواقف المذكورين فإجابته عن الواقف المذكورين وقال وقتته على ولديه من فإذا انقضى وقتها على أولادهم إلى آخره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الوافين وخلف ولدا تصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر تصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر قوله لأنه غنما ضمن السلامة استحق المقدر لاظهار إسقاط قوله بحكم العقد لأنه في مسئلة السالك هذا الطريق بدون قوله فإن أخذ مالك لم يضمن السلامة أصلا بحكم العقد ولا بالتصریح بقتنه اهـ

ما ذكره (أقول) والمسئول عن مساوئ هذا الأثر قول الواقف وقلت على والى هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وفتنا على أنفسنا ثم من بعدهما على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اهـ كلام شيخنا في علم أنه ما دام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصفه فإذا مات نصير جميع الوقف إلى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو ستين وأطلعت على أجوبة فيها مشايخ متعددين وكل واحد منهم شافيا جاب على قدر ما فهمه المتصمذ كرفاه التبادر والاقرب إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصرح به لانه وقف واحد (٣٠١) بخلاف المسئول عنه فانه وقف اثنين في

مسئلتنا فيعتبر بكل واحدنا ما يخصه على أولاده وفتنا مسئلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحقه المسعد والله أعلم (سئل) في سلطان جعل جزءا من مصالح مسجد واقف بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمة وخطباءه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لغريمه من أرباب الشعار ومضاهتهم في ذلك لكون الأمر في ذلك للسلطان نصرة الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان أن يخص به من يشاء بعد وجود وصفة الاستحقاق اذ هو مقوض إليه واختياره في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم (سئل) من الشيخ إبراهيم الخياوي المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة رجال الوقف كان الخطباء والأئمة يتعوضون عن غيرهم في تعيين السلطان خطباء وأئمة آخر من غير الخسوف وشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والإمامة فهل يدخلون في

الطالب لازمة أم لا هو الأصل وهو مقيد بما إذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أي صار الكفيل مجبراً صاحب هو أي المكفول منه اذ لم يلقه مع الحقة إلا من جهة فغيره يترك اهـ بنوع اختصار (أقول) مسئلة صحة ضمان النواصب من المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي صحه فيه النفس قاضيان الصحة كما في المتون واعتمد الأخير الرمي في قناؤه عدم الصحة معلا بأن الظلم يجب اعدامه ومجرم مقرر وفي القول بصحة تقريره ذكر جوابه فيما علقته على البحر معاراً به بخط بعض العلماء بما حاصله أن المراد من صحة الكفالة إتيان جوع الكفيل على الأصل لو كانت الكفالة بالأمر وليس المراد أنه يضمن لطلبها فالإمام اهـ ولعمري أنه تبيين حسن وبه يندفع قوله أن الظلم يجب اعدامه لأن ذلك لو قلنا جوع الظالم على الكفيل أم لا على ما قلنا من مجتهد جوع الكفيل على الأصل فلابد فيه رفع الظلم لأنه لا يولوا الكفيل بحسب الظالم المكفول وبشر به ويبيع عليه ماله وعقاره بمن يرضى أو يبيعه إلى يبيعه أو الاستدانة بالمرحمة ونحو ذلك كلهم مشاهدوا بالكفالة يرتفع ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا قال زيد لعمر وادفع الي بكرة كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على فدفعت عمر والمبلغ المزبور لغيره وكان عمر و خليفته لا يد الا عمرو و بدعوى الرجوع على زيد بالمبلغ المزبور ففصله ذلك (الجواب) نعم قال الإمام الخليل رحمه الله في قاضيان في فتاويه من الكفالة بالمزبور لعل قال لا يخرج دفعه إلى فلان ألف درهم ولم يقل على ولا أنها لك على فدفعتها المأموران كان خليفته لا يرد جوع عليه بما آذاه وان لم يكن خليفته لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عبه كالأول والثاني وجواب الآخر في عبه أو أجبره أو شريكه شركة عنان كذا في الأصل ورجل قال لغيره وليس بخطبة ادفن إلى فلان ألف درهم فدفعت المأمورا لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على القابض قال لأنه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه خاتمة من مسائل الأمر بتقديمال من الحوالة والكفالة وقد أضع المسئلة ثمانية الأضاح في الخبرية في ١٨ (سئل) فيما إذا أذن جماعة معلومون نزل بديان يقوم بمصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مقادير عرفية شرعية من مال أنفسهم أو يرجع عليهم بتفويضه فدفعت ذلك وصرف بمقتضى الأذن فيما ذكر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم و رد الجوع عليهم بتفويضه بعد ثبوت الأذن والصرف وقد مر صاف بالوجه الشرعي فهل ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل قوم وقت لهم صادرة فأمر أوجلا أن يستقرض لهم ما لينفق في هذه الموقوفات ففعل بالقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمران شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع تنازعا في كتاب الوصايا وفي كل موضع تلك المدفوع إليه المالمه مقابل تلك المالمه المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والأفلا فلا أمر غيره أن ينفق عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة التقبيل عن معين المفق وفيما عدا ما وافق هذا ما في العمدانية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم يوجب الرجوع إذا اشترطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو

الوقف وشاركونهم في الفقه أم لا (أجاب) حيث لم يكن الوقف جماعة معلومين ولا عدد مخصوصا بل أطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من أنصف بهذا الوصف من حديث نبوية السلطان كما يدل عليه كلام الناصحي وبعبارة لو قال وقف على ولدي و بوم فلان فلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن أحدثه فهو كآثر قدني النحول بالتعيين والعديد المنتفين في واقعة الحال وفي أوقاف هلال قلت أ رأيت أن كان له يوم وقف الوقف مائة وحديثه بعد ذلك مائة قال فالغلة لهم جميعا والله أعلم (سئل) في وقف صورة وقف على نفسه ثم على أولاده ومن سجدته لذك كمثل خطا اثنين ثم على أولادهم ثم على أت من مات عن ولد أو سفل منه عان نصيبه ومن مات لآخر ولد أو سفل منه

هذا نصيبه على حرقه بوجبه يقدم الاقرب بالاقرب الى الواقف ومن مان منهم قبل استحقاقه لشيء من موقوفه وانما اسفل منه استحقاق ما كان يستحقه والسلوك كان حيايات الواقف وانحصرت وقته في انبازه فاقسمها مناصفة ثم مات كل منهما عن اولاد اولادها وانحصر الواقف في ستة اولاد كور واناث من سلهم ما سوا بن في الدرجة فثلاث واحد من الستة في آخر شقيق واخو بن لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء خمسة ليكون كلهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة لا يمتري أو يختص به الأخ الشقيق دون (٢٠٢) البقية (أجاب) نصيبه يكون مقسوما على خمسة المذكورين لانه كمثل حصة الاثني عشر

لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعتها لا تفسر لها مع قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف الاقرب اليه لانه لا القوة وهذا مما لا شك فيه وقد تقرر عند العلماء تأخير القوتين عن القرابة وان كان شفعهما وجهه الاستحقاق في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذى جهة في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة انصاف ولا طعن والله اعلم (سئل) في ناظر وقف عزل بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أماكن معلومة فطلب منه الناظر حالا أن يسلمها جميعا من ذلك ليعرفه فيما شرطه الواقف من الجنيات وانصار فاني قائلا ان ذلك كله في لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات في حق هل يكون ذلك وقفنا شرعيا نعم

الاصح ولو قال عوض عن هبة أو أطلع عن كفارة أو أذن كاتما إلى أو هب فلان عني أنقلا بوجه بلا شرط الرجوع كفي التناز به وذ كفي السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواجب الذي سقط عن الاثر بدفع المأمور ان كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع باكثر مما سقط وان كان من أحكام الدنيا لرجع بلا شرط اه وقيد هذا في الخلاصة اذا قال ادفع مقدارا كذا الى فلان عني فليقل على يتي وأدفعه فاني ضامن قد دفع للمأمور ان كان شريك الامر وأخطأه وتفسيره بان يكون بينهما في السوق أخذوا عطاه وموضعه فانه يرجع على الامر بالاجماع وكذا لو كان الاثر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل انص عني قال بل عني الحق الرجوع بالاجماع من جموعة النقيب وذ كفي التناز وأمسلا آخر في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطل به الانسان بالحس والملازمة يكون الامر اذا تم مبتدأ الرجوع من غير اشتراط الضمان ولا فلا الا بشرط الضمان فلو امر المدينون بحل قضاء دينه ورجع عليه وان لم يضمن لوجبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء دارى أو قال الاسير اشتري فانه يرجع فيه بما لا شرط رجوع كقوله الخاتبة نعم أنه لا يطل بهما لاجبئ ولا بلازمة فتأمل اه شرح التناز (أقول) وفي الخاتبة ذكر في الاصل اذا امر صير في المصارف أن يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الاثر في قول أبي حنيفة فان يكن صير في الرجوع الآن يقول عني ولو أمره بشرائه أو بدفع الفداء يرجع عليه استعسدا وان لم يقل عني أن ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء دارى يرجع بما أنفق وكذا لو قال انص ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بامر يرجع عليه وان لم بشرط الرجوع هو الصريح اه والحاصل أنه اذا قال انص ديني أو نائبة أو اكفل لفلان بالف على أو انقدها لفلان على أو انص مالي على أو انفق على عيالي أو في بناء دارى يرجع مطلقا شرط الرجوع أو قال عني أو لا وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير في أو خططا للاحترام أو في عياله والانفاق لم يقل عني أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان عني أو لفلان أو امره أو عني أو كثر عن عيني بطعامك أو أذن كاتما إلى عيالك أو أجبني رجلا أو أعتق عني عبدا عن طهاري فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خططا أو قال عني ففعله هذا المسائل أربعة أقسام الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صير في أو خططا أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد خلصت هذا الحاصل من كلام الخاتبة ونحوها عن الخلاصة ففقه المسائل منصوص عليها في الخاتبة والخلاصة هو ما يستغنى عن الاصول للمادة لكونها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام عن غيره واجب بامر يرجع عما دفعه وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وقضاء دينه الخ فانه غير ضابط أيضا لانه لا يشمل الامر بالاتفاق في بناء دارى أو بشرائه الاسير وقضاء النائبة ولشموله الواجب الاخرى كالامر باذنه كانه ونحوه وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر

المتولى حاله ان تعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذا لم يصح أحد الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفنا شرعيا ولا امر عيال خطا جليا وشافرا عن الشرع أعني اذا قلنا من فقهاء الاسلام بمصلحة الالتزام في أوقاف الامم لانهم اعتبره كان باطلا وكيفما قومه كن ما لانفاق قدرته بيعا فهو بيع المردوم وان جهول وان قدرته اجابة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المردومة لا تمتع فبما يؤول وهي في الموجد لا تجوز فكيف يستاجر منها ما سيجوز ان اعتبره واهبها سيصرف ومتممها ما سيقبض فانه يفتقر الى الوقف لا تجوز ولو يعرض كهيئة الابدع بالولد الصغير مع خلاف جميع شرائط الهبة في ذلك وان

اختلفت ذلك صدقته على الواقع وتصدق عليه فهو أحرم المطلق لما سبق ولما أنه يؤدي إلى إطلاق العمل بشرطه الذي هو كسب القرآن وقبضه الاعتبارات بديهية التصورات فالحق الجمع على حقيقته والحكم المتفق على شرعيته لحكم المتولى على ما بدأه الغلات وقبضه التصلاتا لمصر فها بشرط وأفضاوات امتنع المزول يؤخذ من مظهره أو رفع يده عنها جبرا كما هو العدل المأمور به لا سيما في أمثال الأوقاف التي هي منسوبة على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها كما هو الأسلاف وانه أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده ثم على أولادهم ثم وشم وجعل آخره لخدمة بولاقه قطع هل تكون وقف عليهم يسكنونها أو يستغلونها أو لهم السكنى والاستغلال (٣٠٣) وهل إذا سكنها أحدهم ليقبضه مطالبة

بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدر وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة المثل للشرى إذا سكن من له الاستغلال وفعل مالا يجوز والحاصل أن الواقع إذا طلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وإن قد بالسكنى قبضه بها وإن صرح بهما كان السكنى والاستغلال حيا على كون شرط الواقع كسب الشارع فنه الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشرى بناه فليقبل عليه أجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وإن سكن في الدار السكنى والشرى لا يستحق لم يسكن الضيق لا يستحق لتضييعه أجرة المثل المتضيق ليس له الاستغلال ولو كان إلى جنب الآخر وليس له

أحد الورثة أنسا بان يكف عن الميت فكيف أن أمه ليرجع عليه يرجع كما في أنفق في بناء داري وهو اختيار شمس الإسلام وذكر السرخسي أنه أن يرجع عنه أمر القاضي وفيه من الضعفة قال ادفع إلى فلان قضاء له ولم يقل عني أو قال انقض فلانا فالقول لم يقل عني ولا على أي ضمان لها أو كسبيل لها يدفع فلا كان المأمور شرى كالدار أو خبطه له ورجع على أمه ومنه في الخطأ أن يكون بينهما أخذ وعطاء أو موضة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يعرضه فإنه يرجع على الأمر إجماعا إذا الضمان بين الخليطين مشروطا فإذا العرف أنه إذا أمر شرى أو خبطه بدفع مال إلى غيره بأمره يكون يدنا على الأمر والمعروف كالشرط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو بالعكس يرجع إجماعا لو لم يقبل على أي ضمان ولم يشترط الرجوع اهـ وأما إذا تعليل بالضمان عرفا أن يجري به العرف في الرجوع على الأمر يرجع وإن لم يكن خبطا ولا في عياله ولذا أجبوا الرجوع للصري فليخلف (سئل) فيما إذا قضى بدين عمره لثانيه بدون إذن مجرو وريد الرجوع على مجرو بما ضاع عنه بدون أنه فعل ليس له ذلك (الجواب) من قضى بدين غيره بغير أمره لا يكون له حق الرجوع عليه عمدا من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع على غيره كلقاضي دين غيره بغير أمره اهـ (سئل) في رجل أذن رجلين مبلغا مائتا مائلا إلى سنة وخمسة مائة عند مجيء آخرهم استحق الاجل فادى أحدهما ماله بالتمام وأدى الآخر البعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بهما زاده عشرين قرشا وأجل ذلك إلى أجل معلوم من غير حضور الضامن الزبور والآن يريد أن يدعي على الضامن في العقد الأول بمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم (الجواب) يقض الضمان فيفسخ بغير العقد الأول ولا يكون الرجوع إلى المدة كوز ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد الجسد بدو الله سبحانه أعلم لو سقط دين الطالبين البالغ بسبب من الأسباب ما يفسخ المائتين التي حوت بين البالغ وغيره أو بأمر الغير من دينه أو بقضاء البالغ دينه فنه لا يبرأ الكفيل وقبيل الكفيلة ذنبة من الفصل ١١ واختلاف الصلح يكون بغيره اختلاف السبب فنه فصل فيما يكون اقرا بشي أو شيئين في مسألة إضافة الاقرار إلى سبب واحد الجواب أفي العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادي وسئل في المدون إذا أحال بر الدين بدينه على مدون له بوضا وضعت في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان ويطلب أيا شاء قال في الخاتمة بطل جرحه على رجل مال فقال الطالب للمدون أحلني بحالي عليك على فلان على أنك ضمان لذلك ففعل فهو جازؤه أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه بشرط الضمان على المحيل فقبل على الحوالة كفاية لان الحوالة بشرط عدم برائة المحيل كفاية اهـ والله سبحانه أعلم وبالله أفي العلامة سراج الدين المشهور بقاوى الهداية في فتاوى به (أقول) أعاد كعبارة الضعفة ليقبس عليها مسألة اختلاف الصلح في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصلح بغيره اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الضعفة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفاية فكذلك تبطل لان اختلاف الصلح لانه بغيره اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذلك في المسئلة المسؤل عنها فاختلاف الصلح تبطل الكفاية

طلب آخر لحصته وهو جعل كلام الخصاص بأنه لا أثر على الساكن يعني الذي امتنع عن السكنى لضيق أو غيره حيث لم يتبعه الشرى بل عنها فتدبر ذلك وانهم قد اختلفوا على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلموا والله أعلم (سئل) في دار موقوفه على أولاد أوقاف الاربعين مائة سكنا وسكانا ممن بعد كل منهم على أولاده ثم وشم على حوالة بولاقه قطع هل إذا سكنها أحد الموقوف عليهم ماله من حق السكنى المشروطة بهذا الشرط يستحق عليها الباقرن أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقرن عليه أجرة إذا سكنها ماله من الحق المشروط له بنص الواقع الذي هو في وجوب العمل به كسب الشارع قال في البحر ناقلا عن فتح القدر ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرها ولزاد على

تدريحا سكة فم له الاعارة لا غير ولو كثيرا ولا والواقف ولو له ونسبه حتى شاقته الدار عليهم ليس لهم الاستكفاء تقسما على عددهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها حرم ومقاصير كان للذ كورا أن يسكنوا ساعهم معهم ولنسبه أن يسكن أزواجهن معهم وان لم يكن فيها حرم لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تنفع فيها مائة انما سكة هائل جعل الواقعة ذلك لتقيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجدوا لآخر موضعما لكنه لا يسترحب الا خارجة حصته على الساكنين بل ان أحب أن يقدم معي في بعضهم تلك الدار يلزم وجهه أو وجان كان لاحدهم ذلك فعل والأثر المضيح وخرج (٢٠٤) أو جلسوا معا كل في بقعة على جنب الآخر والاصل المذكور في الشرع والفرد

في أوقاف الخصاص ولم يخافه أحد فيما عرفت وكيف يتخالف وقد نقلوا إجماعهم على الأصل المذكور اه واشرطوا الاسكان لأوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشرط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا لانفع الوقف حتى يقول بوجوب الاجرة عليه على قولين قال بوجوب الاجرة على غاصب أوقف فتيه ذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط الواقف السكن فيها لآخر اثنين مدحتهما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وأبى الامام باء وأقسمه وفتح بابا آخر فهل الثانية ان تجبر احتجها على القسمة وفتح باب آخر وعلى المهاباة أم ليس له ذلك حيث ان الواقف شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معا من غير قسمة حيث لم توافقا الثانية على القسمة ولا على المهاباة وهل اذا كان الواقف شرط السكن لآخر اثنين مدحتهما لهما

هذا مراد المؤلف في نقل عبارة النشرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسئلة الخاتمة تاملها في ما اذا قرر رجل بألف عند الشئ وبسكن ثم أقر بألف بصل آخر فهما ألفان لان اختلاف الصل بميزة اختلاف السبب فيكونان اقرا من فيلزمه كل من الاثنين وأنت خير بان هذا لا يدل على أن تغيير الصل بكتابة صل آخر في مسئلتنا يبطل الكفالة لان الصل الاول لم يبطل كماله الاقرا واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فضا المداينة الاولى ثم جدها في صل آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة النشرة لسقوط الدين كما في حق المؤلف فيما يأتي في ساق ففهم (سئل) فيما اذا كان زيد بنتمه مرموعا بدين معلوم من الزاهم وكفله بذلك بكر فألح عروضا بالمبلغ المزموع على حاله السريعة مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم قال في العروة في قوله برى الحمل اشارة الى رعاة كنفه فاذا ازال الاصل الطالب برئا كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الزاهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فأجله عمرو الى أجل آخر معلوم وفضا عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تحديد كفالة الا أن يرد عمرو والصوى على بكر بما عاقده عليه نازبا بالمبلغ المزموع فهل لا يكون بكر كفيلا بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد (الجواب) حيث فضا عقد المداينة الاول لا يكون كفيلا بما عاقده نازبا بدون كفالة ونقلها مقرر ببيان النشرة (أقول) ظاهره انه بغير مضى الاجل الاول ونجد يد أجل آخر بدون قسمة مخرج نيق الكفالة فينا في ما أتى به أولا تامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقدارا معلوما من قسرا القتب بمن معلوم شراء شرعا ثم كفل بكر بتسليم البيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة بتسليم البيع جائزة فيجب عليه احضار موثقه للعشرة ثم مادامت الدين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمرو مال عليه فأتا من ذلك تقاضى زيد عا بماله عليه فقال عزول بديلا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه في المتيقن رجل قال لا تخران لم يعطك فلان مالك عليه فأتا من ذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومثله في الخلاصة (أقول) ظاهره انه اذا طالبه ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل الا بعد موت الاصل تامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمرو متعصنة بمن معلوم من الزاهم مؤجل الى أجل معلوم وكفل كل منهم الثمن لعمرو وكفاله شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن و برى عمرو مطالبة زيد بجميع الثمن بالا صالة والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في فصل كفاة المال من الغنائة (سئل) فيما اذا كان زيد دارجارية في ملكه فاجروا من عمرو ومدة معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في زرع الدار المزرعة وقبض منه الباقي وصرف عمرو مائة أذن له في صرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركه عتيق أئتم بالوجه الشرعي أن زيد كان وهما الدار قبل بيعار زيد لهما من عمرو وقبل اذنه في صرف بعض الاجرة كذا كرو برى ورجوع في التركة المزرعة

أن يسكنوا زواجهما معهم من غير رضا المستحقين في الوقف أم لا وهل اذا تراضى على القسمة وفتح باب آخر الدار الموقوفة بالباقي هل لهما ذلك من غير رضا المستحقين أم لا (أجاب) ليس لثانية ان تجبر احتجها على المهاباة لكل منهما ان تسكن زوجهما معا وتقيم القسمة فان تراضى على الوجه المذكور وودع صرح بالسئلة صاحب البحر تلاقع فتح القد في كتاب الوقف في قوله ولا تقسم وان وقف على أولاده والله أعلم (سئل) في أحد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون إذن البقية تعجب لهم عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تعجب عليه قال في البحر تلاقع الغنية أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالعلبة بدون إذن الآخر فوعله بأجرة حصة الغير ملكا سواء كانت وقفا

على سكاها أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (مسئل) في وقف صورته أنشأ الوقف وقعه هذا على نفسه ثم على بناته عمر و زاهد و شمسة والنسبيتين بالسوية شروطا السكنى لهن عند حاجتهن إليها آل الوقف إلى زاهد و شمسة و انسية تغلب و جاز زاهد و شمسة على دارين من دور الوقف وسكنهما مأمور و حتهما مع الغنم أو أنسية قاصر ولا زوج لها نحو واحد عشر سنة فلما تزوجت انسية تغلبت زوجها بها كذلك في دارين دور الوقف أيضا للدور ومقاومة لما الحكم الشرعي في ذلك بأسطر النالجواب ثلثين الثواب (أجاب) أعلم أول أن نحن المنقر في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها إلا بتخصيص من الواقف (٢٠٥) ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له

سكاها إلا بتخصيص من الواقف وبحث قصر الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى إنما لهم الاستغلال فقط فإذا سكن مع عدمها فإجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أن واجبهن لا يعطيهما مقرراتها على المتبوع على الأثر التابع كقصر في الغصب في أخذها الناظر منهم وأصرغها إلى العمارات كانت هناك عبارة والا فوزعها عليهم فإن قلت ما فائدة الأخذ منهم والرد عليهم قلت حيث كانت الدور متفاوتة عتبرت كل دار على حد في أخواتها لأجل الشركة الخاصة في الوقف فأنص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلا عن القنصل الشرعي إذا استعمل الوقف كله بالقبلة بدون إذن الأئمة خرقه أحصا الشريك سواء كانت وقفا على سكاها أو موقوفة للاستغلال وهذا صريح في أن السكنى بالقبلة المستمع الحاجة بدون إذن الشريك

بالباقى له من مصرفه وحق قبضه بمنزلة بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل في ذلك (الجواب) نعم في كفاية الأشياء الغرور لا يوجب الرجوع إلا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة (أقول) بخلاف هذا ما مر في أوامر كلب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤجر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متوليا فبما أنفق به (مسئل) في أمر أنه كلفت ابنتها ببيع دين شرعي بدينه لزيد كفاية شرعية مقبولة لدى بينة شرعية ثم حل أجل الدين ويريد مطالبة كليهما جميعا فهل في ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر لمطالب المطالبين مع الكفيل لأن مفهوم الكفاية وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة يقتضي تمام الذمة الأولى لا البراءة منها (مسئل) فيما إذا كفل زيد جماعة عند عرو ببيع دين شرعي كفاية شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بضمائه لزيد الكفيل ليدفعه لعمر وعلى سبيل الأمانة ثم مات الكفيل قبل دفعه لزيد وعرض ورثته وتركه ليعمل لزيد وتركه ليعمل لزيد الكفيل الرجوع في تركه بغيره البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى المطلوب الكفيل على قرض المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لأنه تعلق به حتى القايض على احتمال قضاءه الدين فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقيا بخلافه إذا كان الدين على وجه الرسالة قال الأصل للكفيل في خذ هذا المال وادفعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للأصل أن يسترد من يد الكفيل لأنه تعلق بالمؤدى حتى الطالب يردوه بالاسترداد ويدابطة فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرعا الكثر العيسى من الكفاية في فصل في مسائل متفرقة في المستفاد دفع الأصل للكفيل قد ائتمن الدين ليدفعه لعمر وعلى سبيل الأمانة والرسالة وما من الكفيل قبل دفعه الرجوع في تركه الكفيل لأنه أمانة متضمنة بالموت عن تجبيل (مسئل) فيما إذا طلب زيد من عمر مبلغا من الدراهم وسأل عمر وبكر الحاضر عن حاله يدفعه قال هو ناس ملاح ولم يرد له ذلك فاداه المبلغ المزور فهل لا يصير كفيلا بعمر دقوه المذكور (الجواب) نعم (مسئل) فيما إذا استقرض زيد من عمر مبلغا معلوما من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل معلوم الوزن سلمت شرعا بمسئولية شراطة الشرعية مشمول كل من المبلغ المزور والمسلم فيه الموقوف بكفاية بكر ما لاؤدته ويرد عمر ولا مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكور من بعد ثبوت ذلك شرعا فهل في ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الحارثي الكفاية بالمسلم فيه صحيحة لأنه دين لا مبيع وعن نقل محتمل والد على كثر في أخبار السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عز وزان كتاب هو اختلاف قولهم نعم الكفاية بالدين اه وتقله عنه الكازروني من الكفاية (مسئل) فيما إذا كفل زيد أباه عند عرو وكفاية بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه إلى عمر في موضع عكن بمخاضته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمستفاد للتو بر (مسئل) فيما إذا برأ صاحب الدين الكفيل عن الكفاية وأخرج منه فهل يبرأ من الكفاية وبراءة لا توجب براءة الأصل (الجواب) نعم والمستفاد في الجوهر وفي الدرر ولو برأ الطالب الكفيل

(٣٩ - فتاوى حامد) - (أول) موجبة لاحقة المثل بحصة الشريك وقدر على الجواب بما قرره زاهد على كلاً الحالين فتأمل ذلك واغتنمه فقل من حر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (مسئل) في ستون وقفا على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم القبلية فصار يدفع عنهم معارم سلطانية كالعروض ونحوها يضر أذن شرى بركة طلب منه امرأة المثل لخصته فأدى وتطل بدفع المغارم هل يجب عليه امرأة مثل حصته أم لا هل تعالاه مقبول أم لا (أجاب) عليه امرأة حصته الشريك سواء كان وقفا على السكنى أو موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القتيوب ليس للسكنى أن يتعلل بما ذكره لا يلزم شرى بركة المذكور حتى يمدد من المغارم حيث لم يأن له بالدفع

ليرجع عليه بمحضه منها كانه ليس الذي لم يسكن أن يقول لا تسكن بقدر ما سكن لان الهياكل كانت تكون بعد الحضور والله أعلم
(سئل) في ثلث عقار موقوف لستاحرفه عتقوا من سبها آخر مثله وقضى عليه باجر ثلث لفساد الاجارة ونحو ذلك هل يقضى عليه بمسألة
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بانجر ثلث حاله كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه إذ
لا يجب على الانسان آخر ملكه إذا انتفع به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر طار يعني مشرفا عليه هل
يجوز أن يجمع رجل وأحد من الوظيفين (٢٠٦) بحيث يكون متوليا وطارا أم لا يجوز الجواب متقولا لمصرحنا بنظرنا (أجاب)

لا يجوز أن يجمع الوظيفتان
في رجل واحد لا على ما ذكره
الناظمي ولا على ما ذكره
الامام محمد بن الفضل والذي
روى عنه ما لا ذكره
الخاصة في باب الوصي فيما
يكون قبول الوصية من
قوله رجل أوصى الخرجل
وجعل غيره مشرفا عليه
ذكر الناظمي انهما وصيان
كأنه قال جعلنا وصيين
فلا ينفرد أحدهما
لا ينفرد أحد الوصيين
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل يكون
الوصي أو يمسك المال
ولا يكون المشرف وصيا
وأتركوه مشرفا له لا يجوز
نصرف الوصي إلا به
فهذا صريح في عدم جواز
اجتماع الوظيفتين في واحد
لانه يسكن على ما ذكره
الناظمي انفراد الواحد
بالنصرف والوقوف اعتمد
على رأي اثنين ونظرهما
نصرا فادم برض واحد وأما
على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم
منه جواز تصرف الوصي

فقط يرى وأن لم يقبل إلا ذلك من عليه ليعتاج القبول بل عليه المطالبة وهي تسعة بالاراء اهـ (سئل) في
الكفيل بالمال إذا طالب الأصل قبل أن يؤدي الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا (الجواب) ليس له
المطالبة قبل أن يؤدي (سئل) في الكفالة بتسليم الامانات هل يجوز (الجواب) نعم ويجوز أي الكفالة
بتسليمها أي تسليم الامانات والمهر ونحو ذلك كانت قائمة بوجوب تسليمها وان هلك ما يجب على الكفيل
شيئ كالكفيل بالنفس درر (سئل) في جال مشركه بين زيد وعمر ومناصفة فباع زيد نصفها من
شركه عمرو بن معلوم من الدراهم وكفله بكر البكر بن المزور وعنده زيدا بالمال والذمة ثم استحق المبيع
بوجه الشرعي وحكم بذلك فبطل يبرأ الكفيل عن الثمن المزور (الجواب) نعم وقالوا واستحق المبيع
يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه ببطلان أو بغيره أو بخيار رؤيته أن
شرط برئ الكفيل إذا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفريق فيما ينظر مع أنه الاستحقاق تبيين أن الثمن
غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقطا متعلق من الغريم به فلا يسري عليه وقيد البراءة في
التراخي بما إذا رد المبيع على البائع فإن لم يرد كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يردّه ثم نعت قوله
ومعروفنا ومنه في الحر والبع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دابة بن معلوم من الدراهم
مقبوض يده ومن بكر الثمن زيدا استحق الدابة ثم أن الدابة استحققت من يرد بدوكم بالرجوع على
بائعها الثمن بوجه الشرعي ويرد يبرأ أن يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزور فهل له ذلك (الجواب) نعم
ولا يؤخذ ضامن الرد إذا استحق المبيع قبيل القضاء على البائع بالثمن لأن البيع لا ينتقض
بمجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الأصل فلا يجب على الكفيل
درر (أقول) وفي هذا مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقد مر الكلام على ذلك هناك فراجع
(سئل) فيما إذا كفل زيد لعمر ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل تكون
الكفالة المزورة صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار وسئل للمجهول بأربعة أمثلة بمالك عليه الخ
يعني أنها تصح بجهاه المال (سئل) فيما إذا كان زيد بديعة عمر ومنه معلوم من الدراهم بن بضاعة
اشترىها منه وكفله بالمبلغ المزور وعنده زيد كل من بكره ولا يعتاقوا لم يكفل كل من الكفيلين صاحبه
فأدى بكر جميع المبلغ زيد بطريق الكفالة وزعم أنه ألزجوع على خالد بنظر ما أدى له زيد فهل ليس
بكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بالفقادي أحدهم برئوا جميعا ولم يرجع
أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيلين صاحبه وادها أحدهم رجوع المزدى عليهما لاثنين
ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهم بالالف هذا إذا نظر في المزدى بالكفيلين فإن نظر بأحدهما
رجع عليه بالنصف ثم جعالي الثالث بالثمن رجوعا جميعا على الأصل بالالف وان ظفر بالأصل
قبل أن يظفر بصاحبه رجوع عليه بجميع الف قال أبو يوسف إذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن
يأخذ هذا المال أجمع ما شهدا كفاه كل واحد منهما من صاحبه بامرة كذا في ضبط السرخسي الفتاوى

الهندية

بالعلم مشرف عليه وأنت على علم بأن الوقف يستحق من الوصية وإن مسأله تفرع منها وهذا ظاهر لا يخار

عليه بنظر الغيبة بأدنى إمالة نظر اليه والله أعلم (سئل) في وقفه وأطرو متولاهل يجوز لأحدهما أن يتصرف في الوقف بغير العلم لا
(أجاب) لا يجوز لأحدهما أن يتصرف بغير العلم لا جوب ولا يجوز له أن ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلامنا في غير ما صنف والقيم
والمولود والتفريق كلامهم يعني واحد كائنه قروهم المتعاقبة عليها تلك اللفاظ بطهم ذلك من كان من أهل الفتوة وعرف اصطلاحهم
وشبه اسم الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما لو اوقع باليار الشامي من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من أن السلاطین نصب ناظرا

علماء أمه أو الأوقاف التي بالقدس منها أنظر خاص منصرف منصرف من قبل السلطان أمهائل لناظر العام رفع يد المناظر الخاص المنصوب من
التصرف فيما سوغه شرعاً أمه أو أذاعزل السلطان التولي العام ونصب غيره نزعزل بذلك التولي الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس
لناظر العام رفع يد المناظر الخاص المنصرف المستخدم من قبل السلطان وكشف ذلك والولاية بالخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم وأصحاب
القضاء والقنطرة ولا ينزعزل المناظر الخاص بمنزلة المناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهم مستقلة بنفسها على الوجه المتقدم ولا تلزم بينهما
وجه من الوجه ومثله لا ينزعزل نائب المتبعية بغيره تكشف القناع من هذه بل هذه (٣٠٧) بالولاية أولى بأنقاض أهل الاستحسان

والوجه والامر فهاهن
زيادة التبيين وأنه الموقف
المعين وهو أعلم العلل
(سئل) في رجل بيده وطيفة
لما مضى مسجد يوم أوقات
الصلاة الخس في كل يوم
بعماني وقد تناول جميع
العلوم من قيم الوقف والحال
أنه قد كان أم في بعض
الأوقات دون بعض فهل
لا يستحق العلوم بالاعتقاد
مباشر والباقي يرجع عليه
به ويكون موافقاً لوجه الوقف
أم كيف الحال (أجاب)
الذي فصل من كلام الجهر
أن مقتضى كلام الحصاص
أنه لا يستحق الاعتقاد ما يشر
وبه صرح ابن وهبان في
الساير للشيخ أصله الرحيم
حيث قال لا ينزعزل ولا
يستحق العلوم مدة سفره
مع أنهم جافران علمه وان
مقتضى كلام صاحب القنطرة
وهو ما يترك الامتناع بارة
أقرب بانه في الزمان يتحقق
أسبوعاً أو نحوها ولصبيته أو
لاستراحة لابس به ومثله
صفوى العادة والشرع أنه
يستحق إذا كان كذلك

الهندية وسئل المؤلف عن تقدير هذه المسئلة فيما إذا كفلت معاقبهم كفل كل من صاحبه باسمه فادى أحدهما
الدين كله فهل له الرجوع على الآخر نصف ما أدى (الجواب) نعم والحال هذه (أقول) وفي قول العين
قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كذا أو بألف يطالب كل واحد بنصف ألف وان كفلوا على التعاقب يطالب
كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأمتا السرخسي والمرغني في القرائن ١٥ (سئل) فيما إذا استدان
زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الغرامه وكفله بذلك عند عمر وكل من بكر وكفله كفالة شرعية بالاذن الشرعي
و يريد عمر ومطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور يطرق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت
مما نقلناه أن نفس قول العين الفرق بين ما إذا كفل معلوماً وعلى التعاقب فتيه (سئل) فيما إذا قال زيد لأخيه
يا ببيع فلان الذي ومهما ما بيته عندى صارا لآخر ما بيع فلانا ويستوي الثمن منه ثم أرسله وهو مقيم ببلدة
كذا فما شاعلى طريق البيع فلم يصبه ونهب في الطريق قبل وصوله السمو ما بيته معاً أصلاً فقام صاحبه
يكافى الذي القائل المذكور دفع قيمة القماش وزاعماً أن لا يرضى بقوله المذكور فهل لا يلزم ذلك والحال
هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا مات زيد بن ورنه وله مبلغ دين من الغرامه بنم عمر وطالب بالورثة
به فامتنع من دفعه لهم زاعماً أنه كفل زيد المذكور عند زيد بن استدان به زيد الذي أكثر من دين
زيد المستقر بنم عمر وأنه دفع ما بذمه لزيد بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة
صدورت بدون إذن من زيد فهل يلزم عمر دفع دين زيد ورثته (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد
بنم عمر ودينه معلوم المقدس بنم عمر واحد عشر إن أحد الدينين بكفيل والاخر غير كفيل فدفعت عمر
زيد لمبلغ معلوم من الغرامه ولم يبع من أي الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون
الآخر وفي التعين فأنه فهل يكون القول قوله مع عيظه (الجواب) نعم القول قول المدعى مع عيظه
(سئل) فيما إذا طلب زيد من عمرو أن يسعه فدان الحري وقاله بكر بعه فان راسع لثمن من الثمن
عنده فهو عندى فباعه عمرو والحري بنم عمر حال الذي بينه شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن المعروف
يلزم بكر ادفع نظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بضمز مبلغ معلوم عن أخت حرفة فوجله
الى أجل معلوم بكفالة عمر وقام بكفله زيد ادفع الثمن حال قبل حلول الاجل أو يحضره كفيلاً آخر مثله
بان ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا يخافه ما ثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم وأقضى قارئ الهداية فيما إذا قصد المدون السفر بانه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال قرب
الدين أن أردت فخرج معاً فادخل الاجل طال به بنك (أقول) وفي الخلاصة تأجعو أن الدين المؤجل
اذا قرب حله وأراد المدون السفر لا يصير على إعطاء الكفيل وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ائتمدوني
يريد أن يعيب عني فانه يطالب بالكفيل وإن كان الدين مؤجلاً وفي المحيط وأقضى بقول الشافعي في
السفر في سفر الدين باخذ كفيل كان حسن أو قبا بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجع من صاحب المحيط
وفي القنطرة ليس للدين مطالبته بالدين بالكفيل قبل الاجل وروى لاخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية به

للعرف وأنت على علم أن كلام الحصاص لا يصادق كلام صاحب القنطرة وقد نص في أنفع الوسائل أن مقتضى كلام الحصاص هو الفقه (أقول)
و يؤيد أيضاً نصهم على جواز الإجارة في هذه الطائعات فكان شبه الإجارة قواً ما فيها وأنه على (سئل) في كاتب وقف بأمر الكعبة مدة ثم
عزل في أثناء السنة هل يسعه معلوم ما قرره على الكعبة فيستحق بتدريج ما عمل شرعاً أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها الكون
معلومه في مقابلة عمل الكعبة فإذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم وأثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوماً واحداً استحق بحسبه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلوماً في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسي في أنفع الوسائل ونص على أن المعلوم يسقط على المدرس

والفقه ومصاحب وتليفه ما وقفته له في الاشياء وقدره وقال في أنعم الوسائل أنه لا شبهة بالفقه والاعمال مع الألبان في مقابلة العمل فقسم بشره
وهو ظاهر في الكفاية لأن الكفاية على بلائ قد خسر واجب والله أعلم (سئل) فيما إذا علمت المدرس بعد تمام السنه من ساهل يستحق ما هو
المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنعم الوسائل وتبعه في الاشياء والظاهر قال في أنفع
الوسائل بعد نقول من صاحب الفتية فهذا النوع الذي ذكره صاحب الفتية فيها ما هو صريح وذلك أن المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر
في حقهم وقت خروج الفلحة وما ذاك إلا (٣٠٨) أن لهذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لأن المدرس يرتد إلى مكان معين ويقرأ ويخبر

الطالب ويحضر في نوابه فراهته
الى الواجب وكذا الفتية
والامام وهذا كله ليس
بواجب عليه فله فكان
التقدير الذي يتناوله من
الوقت الذي هو في مقابلة
هذا العمل في معنى الاجرة
وقال في الاشياء ما إذا علمت
المدرس في أثناء السنه مثلاً
قبيل مجيء الفلحة وقبل
ظهورها وقدا برسمه ثم
مات أو عزل بانفي أن ينظر
وقت قصبة الفلحة الى مدة
مباشرة والى مباشرة من
جاء بعدهم يبسط العلوم
على المدرسين وينظر كم
يكون منه للمدرس المنفصل
والتفصيل فعمله بحسب
مدته ولا يتغير في حق زمان
مجيء الفلحة وأدراكها كما
اعتبر في حق الاولاد في
الوقف بل يفرق الحكم بينهم
وبين المدرس والفقيه
ومصاحب وتليفه وهذا
هو الاشبه بالفقه والاعمال
كذا حرمه الطرسوسي في
أنعم الوسائل والله أعلم
(سئل) في مدرس مدروسة
مات والمدرس صغر فمعلومه

ذلك اه فخر ران المعتمد قوي قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الا فرقى بالناس عدم السفر حتى يعطى
الكفيل فينبغي الاقتناع به لان المفتي بقى بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ
مناجنا الشيخ ابراهيم الغزي السباحي ومن خطه نقلت وجه كونه أرفق لظاهر اذ لو أمر بالسفر معاً الى
حلول الاجل وبما ينطبق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ على عدم الدين اعتماداً فانه نقله عن المنظومة
المجتمعة مستنداً به على ما قبله وبثريده فتأولهم بقوله أي وصف بشك في الزوج بنفقة شهر إذا أودا السفر
وقال بالزوجة كما يشير اليه كلام المحط والله أعلم (سئل) في رجل كفّل زيدا بامرء عند عمره وعلى مبلغ من
معلوم ودفعه الى غيره وبعد حلول أجله بحكم الكفاية ويريد الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر
بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا سرق زيدا متعة من دار ملاحظة لا صلب
ويريد أن يضمن غير ذلك لكونه قالهما محل من ضرر لاهل بمحلة الدار بسبب الاصطبل فأنا كافل
وضمن له فهل لا يضمن غير ذلك ولا تصح هذا الكفاية (الجواب) نعم أي لما سرق منها لا تصح بمحالة
المكفول ولا المكفول منه (سئل) في امرأة قالت زيدا غلب جرح من المصطفى الدين الذي لك عليه ثم
غلب جرح من المصرومات المرأه عن تركه قبل استيفائه بدنه هو ويريد الرجوع في تركها بدنه بالوجه
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طفلة واحد ثم رجعت جارية ثم رجعت فاطمة البتة
ثم خرج صداقها مكفلة بالزوج ككفالة شرعية فهل تصح الكفاية الزوجة ولها لها البتة بذلك بعد ثبوتها
شرعاً (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر عن الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعت جارية لا يصير المهر
حلالاً حتى تنقضي العدة به أو أخذت ما تشاء اه فقوله المؤلف هنا ولها لها البتة بذلك أي عند حلوله بموت
الزوج أو طلاقاً أو غير ذلك (سئل) في الكفاية بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلاً على
الكفيل دون الاصل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلاً على الكفيل وأما تأجيله على الاصل فنه
كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفّل أخاً عن جدين يدين معلوم ثم طالب به بدنه
وأزعمه له القاضي فطلب الرجل من زيد أن يجهل به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرف في كفاية
الازم فدفعه ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبته بدينه بقضه يضمن كفاية الا لزام فهل
له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

(كتاب الحوالة)

(سئل) فيما إذا كان زيد دين شرعي على عمرو فحاله عمرو على بكر بن دينه لعمرو وقيل الشكل الحوالة
ثم مات المكيل به دالحو القبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بتموته (الجواب) نعم ولو مات المكيل بعد
الحوالة قبيل استيفاء المبلغ المالك المقتل عليه وعلى المكيل دون كثيره فالتحامل مع سائر القراء على
السواء ولا يرجع المقتل بالحوالة وكذلك لو قيد بدنه الذي على المقتل عليه ولو مات قبيل الاستيفاء يتساقط
المقتل مع سائر القراء مازاية وخلاصة ومقتضاه بطلان الحوالة بتموت المكيل وهو المصريح به في الحاوي

واردة في كل سننلدرها وقد
مدرسها ما فات الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور وأولاً قسنا عورثة الميت مع المدرس حلالاً بل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحو
لورثة الميت أو يحكم بها للمدرس حلالاً إذا حكم بالورثة الميت فهل الحكم المزمور باطل لمخالفة الشرع لشريف أم لا (أجاب) يحكم بها
للمدرس حلالاً لا أصل صرف ربيع كل سنة استحققتها فها قد وردت في مدته فلا تتعدا وقد شهد ذلك أصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف
الى أقرب بأوقافه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني في فتاواه أنه لا يصرف ربيع سنن في سنة قبلها خصوصاً إذا ضاق عن

الزاهدي
مدرسها ما فات الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور وأولاً قسنا عورثة الميت مع المدرس حلالاً بل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحو
لورثة الميت أو يحكم بها للمدرس حلالاً إذا حكم بالورثة الميت فهل الحكم المزمور باطل لمخالفة الشرع لشريف أم لا (أجاب) يحكم بها
للمدرس حلالاً لا أصل صرف ربيع كل سنة استحققتها فها قد وردت في مدته فلا تتعدا وقد شهد ذلك أصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف
الى أقرب بأوقافه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني في فتاواه أنه لا يصرف ربيع سنن في سنة قبلها خصوصاً إذا ضاق عن

السنة التي لم تصرف العشرة في العصر فجزئته فاعطيت السنة التي وردت لها بالاشهاد كما حكم بها الغير المدروس فلا يجوز زوال الفسخ الشرع
بترك الحق لأجل الموهوم ادعى استحقاق الحال هذه واحتمال كونها عيشت لسنة التوفي موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام
هزل أو مات في أثناء السنة هل يستحق بقدر ما عاين أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حرم في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف
على أولاد الواقف مات ولستهم وبدن خرج زهرته ومير ورثة حصر ما له حصته ميراث عنه أم لا (أجاب) بل ميراثه
لأن المراد بالبيع الغلة أو خرجها أو بيعها فبقي كالمهم بصورتها ذات قيمة كما صرح به (٣٠٩) في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له

الزاهدي وبصاره مات الخ لم يطل الحوالة حتى لا يتخلص المقتال على الحال عليه بل أموره لغرامه لا نها
تخليد الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز إلا بمقتضى الحاجة بالو تسقط وتعود المطالبة إلى تركته
وعن زفر خلافة وان قوي ما على الحال عليه لا يطل الحوالة بل تفسخ عند مخالفا للشافعي رحمه الله تعالى
انتهت وهي مسئلة عجبية ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقتضية المقيدة أن يقدها
بدين له عليه أو دعيته أو عين في يد دعيته أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقدها واحد عمدا كـ
سواء كان له دين على الحال عليه أو دعيته عين له أو لا بأن قبلها مترعا والكل جائز لأنه في المقيدة وكيل بالدفق
وفي المطلقة مترع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المصيل من الدين أو العين والحال عليه الجوع على المصيل
بعد أدائه أن كانت رضاه وان كان الدين مؤجلا في حق المصيل تأجل في حق الحال عليه ولا يحصل بوجوب
المصيل ويحل بموت الحال عليه وحكم المقيدة أنه لا تلزم المصيل بمطالبة الحال عليه من الدين أو العين لتعلق
حق المقتال على مال الراهن بخلاف المطلقة فإنها لا تعلق بالمقتال عليه من الدين أو العين ولومات
المصيل قبل قبض المقتال كان الدين والعين الحال بهما من غير ما له بالحصول لكونه مال المصيل ولم يثبت عليه
يد الاستيفاء لغيره لأن المقتال على حاله المزمع تخليد الدين من غير من هو عليه وانما وجب الدين في ذمة
الحال عليه مع بقاء دين المصيل بخلاف الرهن لأنه ثبت عليه يد الاستيفاء فاحص به المرغن بعد موت الراهن
مدبونا بخلاف المطلقة لرافعة المصيل وصار المقتال من غرامه الحال عليه وإذا قسم الدين بين غرامه الحال
لا يرجع المقتال على الحال عليه حصصة الغرامه لاسحقاق الدين الذي كان عليه وتعممه في الجوع وظاهر
قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات المصيل قبل قبض المقتال الخ خاص بالمقتيد وهو صريح ببارز الدين
المقتار وبدل عليه قوله كان الدين والعين الحال بهما من غير ما له فقوله المصل بهما دليل على أن المراد به
المقتدة بقرينة قوله لا مال المصيل وكذا قوله لاسحقاق الدين فإنه لا يظهر أثر اسحقاق الدين في المطلقة لأنها
لا تتعبد بين ولا عين وكذا قول الوالدية ولومات المصيل وعليه دين يخص غرامه أو في الحال عليه ولا
يسلم لخصاله الاما قبض قبل الموت لأن ما على الحال عليه بقي على ملك المصيل الخ فهذا التعليل دليل على أن
المراد بالمقتدة وفي الجوهر أو ما إذا كانت مطلقة فلا تعلق بحال الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المصيل
عن الحال عليه الآن يؤذي فإذا أدى سقط ما عليه فصار ولو تبين رافعة الحال عليه من دين المصيل لا تعلق
أضال ولو أن الحال أراذمة الحال عليه من الدين صم الاراء الخ والحاصل أن الحوالة المطلقة تبرع كالمروا
كان الحال عليه مدبونا المصيل لا تتعبد بينه وما إذا كان للمصيل مطالبة قبل الاداء فلا يطل فيشعدين
المصيل بين غرامه لأن المقتال لم يبق من غرامه بل صار من غرامه الحال عليه كالمصرع الجوع فهذا كله دليل
على أن المطلقة لا تطل بموت المصيل بل تبقى مطالبة المقتال على الحال عليه وان أخذ من دين المصيل وقسم بين
غرامه وهذا جاز على القواعد الفقهية فبأن البرازية والخلاصة شكل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من
عمر أو أمشة معاومة بثمن معلوم من الدراهم في السنة أحال به البايع على بركه الواسعة مقبولة برضا

لا تخرج الوظيفة عن المنوب عنه ذلك إذا لا تكون الوظيفة شاعرة والحال كذلك واعطاء السلطان على أمته فكان وجوده شرطاً لصفته
فتنفذ بقدره كما قالوا في السؤال المعاد في الجواب اقتضاه ولا ارتباط في ذلك وكسب الأصول مترعة وهو صفة تنفصله وشعبه فإذا تفر ذلك
مع تفرع الاستجابة كما ينافي اقتضاه سائر فماتوا له النائب من تأخر الوقف من معاد الجهتين بجبا سدادها لأحق له في جهة الوقف
فقوله وإذا قسم الدين الخ أي في صورة التقيد والمراد به الدين الذي وقعت الحوالة عقيدته وقوله حصصة الغرامه أي الحصص التي شارك فيها الغرام
أي لا يرجع على الحال عليه بالجهة التي أخذوها من الدين الحال به وقوله لاسحقاق الدين عليه لقوله لا يرجع اه منه

واجبة الاخر وطسعا في شرطها الاستنباط حيث وفي العمل المشروط عليه عاتوا له فان من اعلى شيئا به على الحق ثابت فبين
 خلافه يستدرك منه لظهور بطلان يدبوا لوضع عليه والحالة هذه والله اعلم (سئل) هل القاضي اقامت قيم على الوقت بغية ناظر المصوب من
 جهة السلطان او القاضي خشيته في غلة الوقت (اجاب) نعم تصح اقامته ويسوغ له التصرف المقرض اليمن قبل قاضي الشرع ولا
 خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لعائب اقام القاضي مقامه جلالا ان يقدم فاذا قدم ترد اليه اه ومثله
 في مختصر الناصح لوقفي هلال والحاصل (٣١٠) وهذا في مصوب الوقت فيما لا يفتن بغيره وكيف لا تصح وقد تعين الناظر في مصروا

باليه يجب الاقتناع والفضاء
 بكل ما هو ارفع من الوقت فاذا
 علمت حجة اقامته مقامه علمت
 جواز جميع التصرفات
 السابقة للناظر المقام مقامه
 والله اعلم (سئل) في
 محذورات موقوفات على
 الرخصة الشريفة في فاسطين
 استمرت والناظر عليها ثابت
 عنها بدقيق الشاهد هل
 لقاضي الشرع الشريف
 بالقدس المنبى ان ينصب
 ناظر مباشر المرء بها بعض
 غلاتها لمصلحة الوقت ودفع
 ضرره ان لم يحصل بالرمة
 أم لا (اجاب) نعم لقاضي
 الشرع ذلك لما فيه من
 المصلحة حتى صرح على اونا
 بان للقاضي ان يستاجر
 فراشا للمسجد بالقرى
 لمصلحته وضربا بغير
 الاستدانة على الوقت
 للتعمير اذ التعمير من أهم
 مصالح الوقت فقد صرحوا
 بان الناظر اذا صرف
 للمستحقين مع الحاجة الى
 التعمير فاه يضمن اذا لاحق
 لهم في الغلة زمن التعمير بل
 لاحق لهم من الاحتياج

الذي هو ولا هذا على الوقت فيه فاذا ان القامى بالتعمير في مستقات الوقت واصلاح الاراضى صحيح فان فرضى المتولى اثم
 شخص بآخرة المثل وما قال بها جميع عليه والله اعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد
 موته وابعادها لعين الفاحش فهل يجوز وقتها وبيعها ام لا (اجاب) وقتها غير صحيح على الاصح المتي به فلو اترف الوقت انما اعها من يمتد بها
 ومشتريا يرجع بغيرها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه حكم شرعي وبقضاسته فباشر اثم الحكم لا ارتفاع الخلاف فيحكمه في محل
 احته ادواته اعلم (سئل) في اربعة اخوة وقتوا عقارا مشتركا بينهم فاشاءوا كل واحد بيعه على نفسه ثم على اولاده الذكور ثم على اولاد اولاده

المذكور على الذكور من أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على نسبه وان سفل داخل قبل الذلث الآن تكون اثني فقير ووجه فقير افعلا نصبا
 ما لذ كرفلومات أو هو اولاد كره أو نحو متاع غير ولد اسحق مال الهوا حوتها بام فقرها فقير ووجه على ان من فوقه من أولاد كل واحد
 من الواقين و أولاد أولاده ونسبه المستحق لمنافعه عما عليه ولده على ولد ولده ثم نسبه بينهم على ما ذكر وان من مات من أولاد الواقين
 ونسبهم المستحقين عن غير واولاد ولدته و سفل عادما كان جارا بانيه على أهل درجته ثم على ولدين انتقل اليهن أهل الوقف ثم على نسبه وان
 سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان من فوقه من أولاد كل من الواقين (٢١١) ونسبهم وان سفل قبل اسحقه وقرت أولاد

فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الثاني يعني لاتصح الحوالة في غيبة المحتال له الآن
يقبل أي الحوالة فضولي له أي لاجل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور الباقي أم اعدام اشتراط الاول وهو
المحيل فبان بقوله جل القائل ان علي فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها على فرضي القائل فان الحوالة
تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان بحديث علي بن أبي طالب
جل غائب ثم علم الغائب فقبل حصص الحوالة كذا في الخاتمة اهـ ومثله في الخلاصة والبرازيه وفي الكنز
وتصح في الدين لا في الدين رضا المحتال والمحال عليه اهـ قال في البرز وأود من الرضا القول في مجلس
الاجاب لما اقتضاه أن يقول له ما في مجلس الاجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به في البدائع اهـ ونقله
العلاء في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا الباقيين
لا حضورهما أو قر المصنف اهـ أي صاحب التنوير في المخرج (سئل) فيما إذا كان زيد بن ماجة ومروان
عمره على بكر ولم يكن لعمره على بكر المأزور دين شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون
الحوالة المأزورة صحيحة (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المخرج وغيره
(سئل) فيما لو أقر المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه مفسدا بغير دين ولا دين ولا كفيل
فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة المأزورة غير صحيحة (الجواب) المصحح من المذهب أن الحوالة
توجب البراءة من الدين وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح كافي جامع الزموزع والقدير والفقيه على هذا
كما في صور المسائل عن الظهيرية قال الهمام غفر الدين قاضيتان ولو أقر المحتال المحيل عما كان على المحيل
أو وجهه من لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا تورى المالكيان بموت المحال عليه مفسدا يرجع المحتال على المحيل
ففي هذه المسئلة السؤل عنها يرجع المحتال على المحيل لماذا كرواؤه أعلم (سئل) فيما إذا غاب المحال
عليه قبل دفع شيء من المال له ويرد المحتال الرجوع على المحيل بمجرد دفعه المحال عليه فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أقر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أم بالملك بأكرا عليه ثم ظهر أن
الأرض مملوكة من قبل زيد عند زوجته بن استئذنه منها قبل الأجرة ولم تحرز حصة الأجرة ولم يدفع لها
دينها ولم ينتفع عمرو بالاجور أصلا ولم يتمكن من ذلك ويرد المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا
وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى رجل على آخر مبلغ من الدراهم فمن
أمنعة فاقم الدعي عليه ما وذكر أن الدعي أحال عليه بالمبلغ رجلا بصرحوة مقبولة من الكل فاستدفعه
الدعي وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحال وأن المحتال وكلف الدعي عليه بذلك فكيف الحكم (الجواب)
حيث اعترف الدعي بالأحالة لاتصح منه دعوى الوكيل كذا قال في التنوير ولو قوكل المحيل بقض دين الحوالة
لم يصح اهـ ومثله في النسخة البرهانية (فروع) إذا أحال الطالب انسانا على مدونه وبالدين ككفيل برئ
المدون من دين المحيل وبرئ كفيله وبطلان المحتال الاصيل لا التكفيل لانه لم يضمن له شيئا فكيف ابراءه
موقوفه وكذا إذا أحال المرتهن دينه على الراهن بطل حصفي جسد الزهن ولا يكون وهنا قد احتال كذا

أو ولدوا استقم كما كان
يسخفه والبطوبى حيا
آباء دون أمهات يحسرى
ذلك عليهم أباؤهم انقطع
نسله من الواقفين
المذكورين من المذكور
بان توفي النسل كله ولولاد
ذكر له عاذا كان جارا يا
عليه على بناته ثم بنات بنيتهم
على بنات بن بنيتهم سفلوا
ثم على أولادهم ثم على
نسلهم وان سفلوا وحى
انقرض نسل واحد من
الواقفين من الاناث أيضا
عاشا كان جارا عليه يعنى
النسل على اخوة الابنة
المذكورين ثم على أولادهم
ثم على نسلهم وان سفل بنيتهم
على ماذ كرفى أولاد المتوفى
من المذكور يحسرى ذلك
سلك ذلك عليهم أبدا فاذا
انقرض نسل الاخوة
المذكورين باسره بان لم
يعقبوا عاد ذلك وقفا على
أفار جسم من جهة أبهم
وعلى نسلهم بقدم الاقر
والاحوج على غيره وكذلك
أولاد بنات الواقفين
المذكورين بنات بنيتهم

يجري ذلك عليهم كذلك أبدا فإذا انقروا بأسرهم عادو فقام على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم يقدم الفقير منهم على الغني فإذا انقروا بأسرهم عادو فقام على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدوس الشريف بينهم على ما رواه الناظر فإذا لم يوجد فاقترعوا ولا يحتاج عاد ذلك فقام على مصالح المارستان بها وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عادو فقام على مصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا ويجري ذلك كذلك أبدا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة انقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في أولئك من يدعي تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة مات تقي الدين من ابنتين وبنتهم عفيف وأجدوا طاعة مات

صفه بن ائبن كلثوم وعاشة بنت ماف أحد بن بئن ثم ماتا فاطمتن ابن اسمع محمد ثم مات محمد المذ كورعن بئن مؤمنورا بعاة ثم ماتت
عاشة بنت عصفه ابن اسمع كر نام ماتت كلثوم عن ابين وبنتهم حافظ ونفر الدين وعابدة ثم ماتت راحمة بنتي أحد بن ابن اسمه
محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذ كورعن بئن ثم مات فاطمة عن ابين وبنت ثم مات نقر الدين عن ابنين فهل يستحق الوقف كل من نسل
عليق ونسبل أحد ونسبل فاطمة على حسب ما شرط الواقف أم يصير منهم نسل بشئ اقتضت عبارة الواقف وقوله هذا إذا قلتم ما استحقاق
المكر فما استحق كل من بنتي محمد (٣١٢) بنت أحد ذكر ابن عاشق وأولادها وفاطمة وابني نقر الدين وعابدة وبنت بنت أحدو بنتي

محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن
وهل رأى وصف الحليحة
فهم كاشروني بنانه وكذلك
شرط تفضيل الذي كره على
اللاتي وشرط الترتيب أمام
رأى فهم شي من ذلك
(أجاب) نعم يستحق كل
واحد من نسل عفيف
ونسل أحد نسل فاطمة
ولا يحرم أحد منهم لقطع
نسل الواقفين إلا بغير
الذي كره وصبر وواجب
من نسل ابني وبنت ابن ابن
ابن ابن الواقف عوت أحد
يعتد عفيف ابني تقي
الدين فسد خوافي قول
الواقف ومن قطع نسله من
الواقفين من الذي كره إلى
قوله ثم على أولاده ثم على
نسلهم وإن سفل وقدا قطع
الذي كره من نسلهم وما بني
الإلانات ونسل الإناث
والذكر واللاتي داخل في
معنى أولادهن ونسأهن
إن سفل فنحوهم تحت
هذه العبارة بما لا يشك فيه
وقدر ترتيبهم وشرط من توفي
عن أولاد أولاد أولاد
ما كان عليه علي وإلهه

في فتاوى قارئ الهداية اذا قال زيدا لعمر و ان بكر اأخاني عليك بالف فاعطى بياوان قال بكر ما أخاني
 وارجع به علي فاعطاه عمر و ثم ان بكر مات و أعز به لعمرو وال جوع علي زيدا ثم لا يجب قارئ الهداية
 ان اعترف بالتحال عليه بالن الذي أسجل به عليه و دفع الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال
 يعرف الحال فان صدق الغيب المحتال ثم الامر وان أنكر الحوالة و أخذ بنصف المدين و جمع المدينون على
 المحتال بما قبض منه و كذلك ان مات أو غاب لم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشئ اه (أقول) وحاصل
 الجواب أن المحتال عليه ان مات بالن الذي عليه التحصيل و دفعه للمحتال على وجه الحوالة فلا يرجع به
 على المحتال ان صدق المحتال في الحوالة وكذا اذا جهل الحال و أماداً كذبه و أخذت من المدينين و جمع
 المدينون على القابض بما قبضه و الله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) فيما إذا أذبح رجل على عروبان به ذبته بغير القائب بمقتضى قدم من المراهيم كذا وأن عمرا الزور
كفيل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فافزعرو وبالكفة التي زورة وأجازها زيد لكذا وكور وأشكره وروى
أنه هل يبرك القائب ذلك البالغ الذي كوره قام زينة شرعية وجهم وشهدت بأن البالغ المزور بذمة
بكر القائب حكم الحاكم الذي ادعى عليه البالغ المزور زيد على عمرو والكفيل وبكر القائب فهل يكون الحكم
الذي كور قضاء على عمرو والكفيل وبكر القائب (الجواب) حيث كانت الكفاية مطلقة كذا ذكر وأجازها
المذنب شافها بكون الحكم الذي كور قضاء على عمرو والحاضر وبكر القائب لأن الحاضر صار ضمنيا مع القائب
وهذا الحلبة صرح بها في العروا والعماد وغيرهما (سئل) هل يصح بيع الحاكم كإيهاباته
أم لا (الجواب) هذه المسئلة أحجم علماء الاعتدال بمقتضى عدم جوازها قال الإمام الجليل أبو الحسن أحمد
ابن محمد القدوري من أمّة الإمام الأعلام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم
الحاكم لإيهابه وولده وزوجه باطل له وهي دقار في متون المذهب من باب التصكيم وقال العلامة
الشیخ خليل في مختصر من كتب الإمام مالك بن أنس امام دار الهجرة وزوجه الله تعالى ولا يحكم الحاكم كإيهاباته
لا يشهد على اختاره قال شارحه للتأني كانبه وأبيه وزوجته ونحوهم اه وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أمّة الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في الثقافة تحت
قول المنهاج ولا يتخذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لأنه قسم أباعه فكانوا
كنفسه اه وقال العلامة الشيخ موسى الجواد في كتاب الاتعايق في مذهب الإمام الجليل المحقق الامام
أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء لا يصح أن يحكم بنفسه ولأن لا تقبل شهادته وقال في كتاب
الشهادات مواضع الشهادة ستة أحد هاترابة الولادة فلا تقبل من عمره في التسبب بعضهم ببعض من
والدون علاول من جهة الام ولد وان سفل من والد البنين والبنات (سئل) في امره أخاب عنها زوجها بعد
وقوع طلاق منعها بغاية شرعية فمن ردت من ذلك لعدم النطق وغيرها ذلك فرغت أمرها لنقض حسنلي

آخره ومن لأهله أهل درسته فرجعت إلى المسئلة السبكي المأخوذ من مسئلة الخصاف ونقض القسمة بأقرض كل ففرض طبقتهما والكلام بينهما مقر وشهور وأدخلت ذلك فقد انقضت القسمة بأخون مل من أهل طبقة كلهم وهم عائشة بنت عفيف و بنت أجد ومحمد ابن طامع واجعت في الطبقة التي لها كل من حافظ وغفر الله من ذكرها وعابدة ومحمد بن بنت أجد و بنت بنت أجد ورايع وممنة بنت محمد بن طامع تقسم ربع الوقف على اثني عشر سهماً لا كور الاربعة كل واحد سهمان ثمانية أسهم وللاناث الاربعة وأربعة أسهم لكل واحد سهم سهم فلهذه جمة الاتي عشر سهماً عوت حافظاً انتقل نصيبه لاسم وبنه أسماً سال كل ذكر منها مائة وخمسة وللانثى خمس وخمسون

نفر الذين انتقل نصيبه لابنيه انصافا لكل واحد منهما نصف و موت محمد بن بنت اجدات نقل نصيبه الى بنته انصافا كذلك والباقيون من أهل
الطبعة وهم ذكر باوعا بقوت بنت بنت اجدوا رابعة وموتة بنت علي انصافا لهم ذكر باعها من ابنتي عشر سوا ما ولعا به سهم منها ولينث
بنت اجدسهم منها ولعمته سهم منها ورأى وصفا الحاجة وكذلك تفضيل الذكور واشراك الترتيب في الاصل مع قرعه واعطاء القرع عما
لاصل بموته لصرح قوله بجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جلة من جله والله اعلم (مثل) في وقصورة كلبه الذي يدين طره الذي هو
أحد اولاد القهور المسحقين ليعا انتقل بالقصور واحد بعد واحد الى الابد أنشأ الاخوان (٢١٣) الشقيقان محمد وأبراهيم وفقهما

سوية على أنفسه ما ثم من
بعد كل منهما على أولاده
هم أجدوليلي ومنى وحاب

هم أحمد وليلى ومنى وحبيب
وست الزوم أولاد محمد ويحيى

وست الروم أولاد محمد و يحيى
س ابراهيم وعلى من سيحدث

لَهُمَا مِنَ الْوَلَدِ الذَّكَورُ
وَالْإِنَاثُ مَا عَاشُوا عَلَى

الفريضه الشرعيه ثم على
أولادهم ثم على أنسأهم

ذکور وانا من اولاد
الطهور خاصة دون اولاد

البطلون يشتركون الاثنان
فما فوقهما على الفريضة

الشرعية هذه الصورة
الاصيلة وقد كان أولاد

الوقت و يشاركون أولاد

نقلت من السجّل بتاريخ

بينه وبين الصورة الأصلية
ذكورة زيادة عن سبعين

لظاهر خاصة دون أولاد

البطون حذفها الكاتب
سهوا من عند قوله على

لغيرضة الشرعية الاولى
الى قوله على الفريضة

بشرعية الثانية بسبق نظره
بها فحضرناظر الوقف الذي

فقضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه البينة الشرعية مما أقامه به مستوفيا شرعا له فهل ينفذ قضاءه
(الجواب) ينفذ في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم انفي المؤلف كذلك بندا لقضاء الحنبلي على
الغائب فبعد ما دعيت اليه ضرورة من دعوى دين له يد بمدة الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي تحت يد
شريكه من جنس الدين (مثل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون
غير مسموعة ولا يقضى عليه (الجواب) نعم (أقول) قال في متن التنوير وشريحه العلاني لا يقضى على غائب
ولاه أي لا يصح له ولا ينفذ على المفتي به بحر البصير رآه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بلا نائب ينفذ في
أظهر الروايتين عن أصحابنا كروم مثلا لخروفي باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ووجه غير واحد وفي
النيقولا البزازي ويجمع الفتاوى وعليه الفتوى ويرى في الفتح وقوعه على امضاء قاض آخر أو وكيل فيما
علقته على المدعى المختار أن ما في الفتح ليس قولنا بالتأجيل هو القول الثاني كقول العروان قول التنوير ولو قضى
على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جواز له فلا ينافي قوله بفسله لا يقضى على غائب لانه في القاضي الحقن كما
حرره في البحر بقوله اشبهه على كثير ان قولهم الفتوى على التنازع أهم كون القاضي شافعيًا برآه وأحنبا
لا برآه أو خاص بين راءوا الظاهر أنه في حق من راء لا جاع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره
الصدر الشهيد في شرح أدبية القاضي الى آخر ما طلبه وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه
لا يصح القضاء على الغائب لكن اعتراض العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر بتصرع صاحب الفتن بأنه
في حق الحنفي وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد لا ينفذ الفتوى على الاول لانه اذا فرغ لا آخر
لا ينقضه اه ونحوه في حاشية الخبر الرمي وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله أن قول قضا اضربت
أزواهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندي أن يحتاط بـ ٢٠ وبإحاطة الخرج والضرورات فيفتي بحسبها
جوازاً أو نكاحاً أصابته العقوق مع أنه مجتهد فيذهب الى جواز الائمة الثلاثة وتيفعه عندنا روايتان والاحوط
نصب وكيل عنه يعرف أنه راي جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه ملخصاً ورضاه في نور العين فينبغي
التعويل عليه وقال العلامة الخير الرمي في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الخرج والضرور يجب اعتبار عدم
امكان مراجعة الغائب والحضارة حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق (مثل) فيما
إذا ادعى زيد الناطرة على ثلاثة أنفاسهم وبمراجعة أهالي قريه كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من
من رعتهم الجارية تحت نظارته بالوجه الشرعي وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور
نافذ ولا يتعدى الى غير المحكوم عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى
الى غيرهم لما قال في الاشتباه بان القضاء ان القضاء يقتصر على المفتي عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة
ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تنجم دعوى أحد فيه بعد في الجزية الاصلية والتسبب وولاء
الاحتقاق والنكاح كذا في النشأ الصغرى والقضاء الواقع يقتصر ولا يتعدى الى كافة كفي الحامية
وقال أيضاً لا ينتسب أحد خصم لآخر أحد قصد ابغى وكالة ونيا به وولاه الا في مسألتين أحد الورثة ينتسب

(٤٠ - فتاوى سامية) (١) هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية الحاكمة الشرعية وادى على رجل من أولاد الباطن ٣٠٠٠٠٠هـ وبلاخا الخرج والضرورة وأن تمام عبارة جميع الفضولين مثلا وطلق أمر الله عند العدل فغلب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن بهز عن احضاره أو عن أن تسافر الدعي أو وكما له بعده أو لم تأخر أن كان لرضي أحد أو كالة وكذا المدونون غلب عن البلد في البلد أو غلب في مثل هذه المواضع لو رهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وغلب فغلبه أن حق لا تزور ولا جارية فيه فبقين أن يحكم على الغائبه وكذا الحق أن يبقى بجوار دفعه للخرج والضرورة وأن وصاية الحقوق عن الصباغ انه يجتهد فيما لاخا منه

بانه يجمع بين الشرط المذكور بعد ثبوته لديه منعاً شرعياً بعد اعتباره واجباً اعتباراً شرعياً ثم ادعى بعده والى البطلان المزبور الذي منعه لما حكم الشرع له من فاض آخر على الناظر المزبور استحقاقاً في الربع فتمنع لما حكم الشرع الثاني أيضاً ما مضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقت الاصل الشرع اعلانه منعه شرعياً بعد اعتباره واجباً اعتباراً شرعياً فقول الممول له شرعاً كالمثل بالوقت الاصل المتصل بالقسمة واحد بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن النسبة أهم الصورة المتقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجى فيها سهو الكاتب بحسب نظر الواجبه المشرع (أجاب) لا شبهة في ان الممول (٣١٤) به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصل المتصل بثبوته بالقضاء المحكوم به الخالي عن الشبهة

لا الصورة المتقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجى فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً للكتابة في منتهابه السطور والعهد على ما ثبت لدى الحكم الشرع وقضى به لاصلى وجه الخطا والكتابة وكل يحمل مثله والله أعلم (سئل) فيما اذا كان كاتب وقف على ذرية مصداق في سجل القاضى الموصون في صناديق القضاء عن تداول الابدى وتم طبق السجل صورته في درج من الزرية وكما الوقت تحت يده من الزرية بحكم كونه ناظراً على الوقت انتقل اليه من كان قبله من النظائر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة وتقصها أو تحذف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للمحجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضى بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقتسم المحجل بالمحجل والصورة

نصهما من الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصمهما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القسبة وقال في نو العرف في الفصل الخامس ادعت تعلق طلاق نفسها بشكاح غيره وارعت أنه تزوج فلانه ففى قبول هذه البيعة روايتان والصحيح أنها لا تقبل اذ شكاح فلانه شرط طلاقها فلا تنصب خصمها في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للمدعى به على الحاضر ينظر لو لم يتضرره الغائب كدخول النار وغيره يصير الحاضر خصمها لولا دوا ترين نفع وضراها (سئل) فيما اذا ترفع ز يدعى محروم وعند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتاً بسبب دفعه القاضي بخصوص الدعوى المذكورة ثبوت الحق لمحروم بخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ واجبة معتبرة أم لا (الجواب) اذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بأخيه المذكور والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنيت قاضيان في النار أي قاض عرف الحق وحكم به فوهو في الجنيت قاض عرف الحق وحكم بخلافه فوهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الحوى في حاشية الاشياء قال في العناية بالقضاء الحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الاعيان بالله أمر الله تعالى به كل من مرسل (سئل) فيما اذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع من ذلك من قبل ولى الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضية مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام مفتى الممالك العثمانية عياض الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما اذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بمقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تتم مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا بد من دفع اعادته فلو كان فيها فائدة كرجاءه الذي يدفع جميع فائده تعاد كما سنوضح في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا نزع السلطان وولى السلطنة غيره ولا يخلو قضية كل ولا هم ولم يعزلهم المنسوب ولم يقرهم فهل تكون قضية الخلو على حالهم أحكامهم نافذة ومورعهم جائزة ولا ينزعون بطلانهم يعزلهم المنسوب أعز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسى في الخطب والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسى في أنفع الوسائل في مسئلة الولاية المعلقة بالشرط المتعارف بقلان المحيط بالبدائع وهداية الناطقي وعبارة المختص من باب موت الخليفة والقاضى مانصه ومات الخليفة وأخلع وولى غيره بان اجتمع الناس على خطعه والاستبداد له وله قضاء ولا لا ينزعون بموته أو خلعه لانهم يعمون للمسلمين انصوا لمصالحهم فكان تاباعنهم في تقليدهم ولا عا السلون على حالهم فتبقى فوائدهم على حالهم وكذا الوماوات والى المدينة وله عمال لا ينزعون لانهم نصبوا للمعالي أهل المدينة فكان تاباعنهم اه وفي الدائع كل ما يخرج الوكيل عن كونه خراجاً يخرج به القاضى عن القضاء الا في شئ واحد وهو أن الوكيل اذا مات انعزل

قطاعة على العمل بالكتاب الموصوف عا ذكر أعلاه بعد أن ينال مقتضى ذلك (أجاب) نقل في التتارخانية عن وقف الوكيل الخلفاء ان الاوقاف التي تقادم أمرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان حرساً موقفاً دواو من القضية وهى في أيديهم أجزبت على رسومها الموجودة في دواو منهم استحسن اذا تنازع أهلها فيها ولم يكن لها رسوم في دواو من القضية القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقه أحكم به اه فقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضية وما اختصه وطارة ولا بما خالفه في مثل ذلك اناس عدم العمل بما أصلا الا بالبرهان الشرعى والله أعلم (سئل) في طاحونة موقوفه وفقاً شرعياً آخر ناظرها طين منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع

سنتين باجرة قدرها ثلاثون سلطانية على قاض حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ما صورته وحكمه ووجد ذلك ومن موجه عدم انقضاء
 الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما ما وضع المستاجر يده عليهما مدة سنتين ومات الآخر تم المستاجر من ولديه بمجد وعادة فوضعا أيديهما
 عليهما وكرهما لدي رجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسمعيل وتقي فخرج بعد موت أحدهما وتواجره فأنقضا رايته فله القبر اطين لا يحمل
 وتقي بعد موتهما بالمواصلة سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهما بالثلاثين فتنالوا لغيره القبر اطين مدة سنتين فالحكم في ذلك كله (أجاب)
 الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقت (٣١٥) ولكونهما في المشاع وهي لا تصح في
 الوقت ولا في الملك وتجب

أجرة المثل على كل من وضع
 يده على المستاجر بعد
 مدته وقد تبرر أن الاجارة
 تنقضي بموت العاقد من أو
 أحدهما حيث عقدها
 العاقد لنفسه فعلي تقدير
 صحة الاجارة فهي قد
 انقضت بموت المستاجر لانه
 عقدها لنفسه وحكم الحنبلي
 بعدم انقضاءها بعد موت
 المتواجرين أو أحدهما
 لا ينفذ فائدة القضاء لان
 الموجب المذكور لم يقع فيه
 الحكم على وجه الشرعي
 بخصوصه ولا يشترط حال
 حياة المتواجرين فكيف
 يحكم بعدم الانقضاء بالموت
 ولم يكن والحكم لا بد أن
 يكون في حادثة بعد دعوى
 صحفية في نصب الحكم عليها
 لدفع الخصومة بين المتداعين
 فيما دعى حين حكم الحنبلي
 بعدم الانقضاء بالموت لم يكن
 وقع الموت هو حكم في غير
 حادثة فلا يقع الخلاف بل
 هو افتاء لقضاء ومن المقرر
 ان الاوقاف تجب فيها أجرة
 المثل بالمقابلة وبسبب
 الافتاء بكل ما هو أنفع

الوكيل والخليفة اذا مات أو نزع لا تنتزل قضائه ولا نزع ولا يستخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي
 لا ينتزل خلفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا ينتزل عن الخليفة أيضا كما لا ينتزل القاضي
 ولا تلك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينتزل بعزله كوكيل لا تلك عزل الوكيل الثاني اه وقال في
 خزانة المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ في الاشياء اذا عزل القاضي ينتزل نائبه واذا مات لا لا الفتوى
 على أنه لا ينتزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعلامة اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية
 اذا قبله اصنع ما شئت فله عزل نائبه لا فوض بعض العزل صريحا لان نائب الوكيل اه وقال في
 الاشياء قضاء الامير جازع وجود قاضي البلد الآن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في المتقط وقال
 الجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشا مع وجود قائدها المولى من
 قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان زيدا على عروءى شرعية فأرسل زيد بكر اسولا لعرض عروءى
 الى مجلس الشرع ولم يكن عروءى وافق لكونه أجرة بكر على زيدا أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكر على
 زيد المرسل المدعى المذكور هو الاصح كذا انه في الخبر عن البرازية وما اذا كان مهر داني الخليفة الى
 المتزدهو الصبيح والحالة هذه والله أعلم والمثلثة في العلاق والخليفة والبرازية من القضاء (سئل) فقال القاضي
 شافعي بحصة يسير المذبح المطلق وحكم بذلك موافقا لمذهب مستوفيا شرعا لانه خلاف بعد الدعوى
 الصعبة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك وتولى كل من رفع اليمين القضاء منه وهو
 والحالة هذه فلا يباع للبرخ ولا للشافعي ولو فوضي بحصة يه عنه نفذ وهل يعمل التدبير قبل نعم نعم لو فوضي
 ببطان يبيع مزارع الخرافة من باب التدبير ولو فوض الى غيره يقضى على وفق مذهبه نفذ اجابا برأيه
 (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا فتركوه فبرهن عليه وحكم به فادعوا الامراء العام منه بعد تاريخ المال
 المذكور فهل يقبل برهانهم (الجواب) نعم يقبل لان المكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شئ القضاء
 (سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحدها معلومة فاشترى في أرض وقف معلومة تعد من
 بقر ومشد مسكة في أرض وقف معلومة فباع ذلك جميعه فمعه واحدة من يديهن معلوم وبين من كل من
 المبيعات وصدر ذلك الذي احكم بحصة البيع المذكور وكتب بذلك صلح ثم ظهر أن البيع
 المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والمعدوم وهو مشد المسكول بين للمعدوم ومن وأن
 أراضي الاوقاف الموقوفة على مستحقها الاسمي مسكة في مذهب الامام أحد بن حنبلي حسبما أفتى بذلك
 كاه مفت حنبلي معتد في ذلك على صحة قوله ذهب وحكما كم حنبلي بطلان البيع المذكور وبعده
 العمل بالنكاح المذموم مستوفيا شرعا لانه بعد الدعوى الصعبة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها
 بعد ثبوت شرع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دعى زيدا لاعلى عمرو فقال مالك على شئ قط ولا عرفك ثم
 برهن عروءى على الاراء فهل لا تقبل لتعذر توفيق (الجواب) حيث زاد كتمولا لغيرك لا يقبل لتعذر
 التوفيق والمثلثة في شئ القضاء من التنوير (سئل) في فقير ذى عيال وحرفة يكسب منها ويقتضى على عياله

لوقف صلاته حتى صرحوا بان منافع الغصب مضمونة على غاصبها وعليها الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمرو مكانا
 معنابين معلوم مقبوض ونصرف المشترين في السكات المذموم وروعة والان يدعى المشتري بان المكان المذموم وقف فهل تسعروا هما بذلك
 وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالبرهان الشرعي أم لا (أجاب) نعم تسعروا دعواهما على منولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له
 متول فالقاضي ينصب متولا ايضا صمان و يشترط الوفاة فاذا اثبتاها ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعهما قال في التتارخانية فانلا
 عن فتاوى القنيس اذى مشترى أرض على بائعها هذا الارض موقوف فتعذر بمتمانى أم البائع يعبرحق قال ليس له هذه المخاضة يعني

مع البائع اجماعاً ذلك المتولى فان لم يكن هناك متولى للقاضي بنصب متولى المعاصم وثبت الوقفية فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسرد المشتري الثمن من ياتعه وقال فيها ايضاً ان افلاعن النسبة سئل عن اشترى من آخر ارضاً وقضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد بيعت مائس لثا ببيع وقضت الثمن مني فيعترض فليكن أن رد الثمن على هـ له الخاص متوهم له أن بحلفه بالله ما علم ان الارض التي بعثها مني أنها ارض وقف كذا وليس عليه رد الثمن على فقال لا ولا تصح الخصومة للمتولى والوجه في هذا أن خصام المتولى في ذلك وان لم يكن لها متولى بنصب القاضي رجلاً لخاصم فاذا (٣١٦) أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسرد المشتري الثمن المردى الى البائع اه وفي جامع

الفصولين في الفصل الثالث
عشر في دعوى الوقف
واللهادة عليه ادعى المشتري
على ياتعه ان المبيع وقف
تقبل في الاصح وينقض
البيع اه يعني على ياتعه
ان كان هو المتولى وفي
الحاوي الزاهدي قم خج
للقاتي عبد الجبار الخجدي
اشترى ارضاً ونصرف فيها
سنتين ثم اقام بينة على ان
فيها كدقة مسجلة انه ان
يسرد في الكدقة قال وفي
ط الحصة ليس الخاصة
في المسئلة اليه يعني الى
المشتري مع البائع حيث
لم يكن متولى لما اشترى
الوقف وان لم يكن له متولى
نصب القاتى متولى بائى
بخاصم فثبت الوقفية
وبطلان البيع ثم يسرد
الثمن وجواب الخجدي
مستقيم على قول الفقيه أبى
جعفر وأبى الليث والصدور
الشهد بان دعواه وان لم
تصح أى على غير المتولى
للتناقض لكن ثبتت
الشهادة على الوقفية وانما
تقبل على قول كثيرين

من كسبه وفضل منه شئ وعللين الجماعة بكيفية بلاوجه شرعى الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل ليس
لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ
الاسلام عباد الدين أفندي العمادى عني عنه فيما اذا كان على رجل دون ثابته لجامعة ولا يك شيأ وله قدر
استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاق المزدور عن نفقته بن أو باب الدون المزدورة
بحسب دينهم الجواب نعم وكنت عليه الجواب بكلمه هو والد الجواب (سئل) فيما اذا كان يدا المدون
أخبار مشتمل على قري ومزارع لها غلات تفي بنفقته ونفقة صباه وي فضل منها شئ وتنتع من أدا دينه منه
ولا يك شيأ فيرد ذلك فهل يصرف الفضل المذكور لدينه (الجواب) نعم (سئل) في مدون استمتع من أدا دينه
الدين حتى حبس في حبس القاتى والحال أن له عقاراً وغيره يمكنه الوفاء من غنه اذا باعه الا أنه مفرد متعنت
في بيع ذلك فهل يبيع القاتى عليه حيث كان الحال ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) في رجل مله من
تركة مستقر فبدون عليه باعها الورثة بدون إذن من القاتى فهل لا ينفذ بيعهم والفرمانه فنهضه (الجواب)
ولا يبيع التركة المستقر فبالدين للقاتى لا للورثة لعدم ملكهم اذا الذين اغتصبهم والله أعلم وفي فتاوى
الانقروى عن القنبة تركة مستقر فبالدين وجاعزهم بدعى بدعائى المت فاعلمت قبل بيته على الورث
لا على غيرهم آخر ولكن لا يحلف الورث لان فائدة التسكول الذى هو اقرار والوارث لو اقر بالدين والتركة
مستقر فبالبيع اقرار ولا يظهر الدين في حق عريم آخر وينبى أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا
لا يحلف لامر موهوم (سئل) في رجل مله من أخت شقيقة عامر دون أخ شقيق غائب وابنهم عصبه
ونصف تركة فحصل القاتى نصيب العاصب من التركة تحت بدلاخت المزدورة لتنفذ في حوزته الى
وجوع الاخ وهي أخته فقام ابن الترم بدفع يدا الاخت عن ذلك بدون طريق شرعى فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم وللقاتى ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عبادية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد
الدين وفيه ايضاً وهذا تنصص منه على أن للقاضي أن ينصب فيما لحفظ مال العاصب اه وفي الفصولين
ومر فاش للقاضي نصب الوصى لو كان وارثه غائباً ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصياً وارثه غائب
مدة السفر اه فانما هو من العبارة للقاضي ايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه يحفظ فقط ومنه
استفيد جواباً لحادثة السؤل عنها وقال الشيخ خير الدين في شاشته على الفصولين وفي البحر تلاح عن بعض
الفتاوى وينصب وصياً عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب
الوصى عن الغائب ويمكن أن يجعل كلام الثاني على ما اذا كان معروفاً ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم
تصح اليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده ايضاً اه كلام خير الدين وللقاضي أن يبيع مال
الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان والده مسرفاً مبدوا بوضعه
على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من بعض في التهميات (أقول) وذكري البحر أن للقاضي
قبض دين غائب من محبوسه له أن يضعه عند عدل وله قبض مغبوسه به من غاصبه وان له ولاية اقرار مال

الشايع بدون الدعوى اه وفي اخلاص ترجل باع ارضاً ثم قال اني كنت وقفها ثم قال هي وقف على لاتعم هذه
الدعوى وليس له أن يحلفه أما لو اقام البينة تقبل كماله شهدا على حق الامتنع غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تسمع الدعوى
هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على ياتعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل البينة بنقض البيع عندا لفقهاء أبى
جعفر قال لفقهاء أبى الشويعه ناخذ اه والنقل في هذه المسئلة كثير فلتقتصر على ما ذكر والله أعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لآخرين
جميع مكن معلوم يناعه على انه باع في ملكه الباتعين بمن معين مقبوض وعمر المشتري في المكان المزبور عمارة جديدة ثم طهر أن المكان المرقوم

وقد وحكم به لجهة الوقف بحسب الشرع بفعل يسوع المشرى بين الرجوع على البائعين بالثمن الموقوف وبهية العمارة المرفوعة بمذمة
 أم لا (أجاب) لا شبهة في أنه يسوع المشرى بين الرجوع بالثمن المؤدى إلى البائع مخرج به غالب علما أننا وأما الرجوع بهية العمارة فلهما أن
 وجها بقية ما يمكنه أن يمددوا يسوع لهما فالق المحتج اشترى دارا وجعلها وطن سلوحها واشتقت لارجوع على البائع بهية الجص
 والطين وانما يرجع بقية ما يمكنه أن يمددوا يسوع له وفي الاشياء والنظار وفي بعض الكتب لناظر تلكه أي رضا البائع كما مر به
 في الجفر في كتاب الأجر بأقل القيتين في الوقف وعاد غير مزموع على الوقف فان لم يرض (٣١٧) الباقي فهو المضع لماله فليترص إلى

تخلصه واذا ترص عليه
 آخره مثله الوقف على اختيار
 المتأخرين في ضمان منافع
 الوقف بغير عقابا ربه
 والله أعلم (سئل) فيما اذا
 اشترى اخوان من جماعة
 جميع مكان معلوم بين
 معين مقبوض ادى ساكم
 شرعى حشنى في عوجب حجة
 شرعية ثم نفذوا الحرة المرفوعة
 حاكم شرعى مالكي وسكن
 الحاكم المالكي باسقاط
 غلة البيع ان ظهر مستحقا
 الغير ملك الوقف وعالم يكن
 المشتري عالما بالاشتقاق
 الغير عن العقد على قاعدة
 مذهبه الشريف وكتب
 بذلك حجة ولا تظهر أن
 المبيع وقف وحكم به لجهة
 الوقف ويطالب أهل الوقف
 المشتريين المزمورين
 بأجرة مثل المبيع في مدة
 تصرفهما فيه ففعل يسوع
 للحاكم الحشنى انفاذ حكم
 الحاكم المالكي باسقاط
 الغلة المرفوعة أم لا (أجاب)
 لا يسوع للحاكم الحشنى
 انفاذ حكم المالكي في ذلك
 لعدم وجود المحكوم عليه

وله ولاية يسوع من قوله اذا اتفق عليه التلّف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه اياه ابعاد دون الغائب بحاله
 بالخص وبيع ماله لا يبعد عنه اذا كان دينه ناشئا عنده وجميع مسائل كثيرة فيما عليك القاضي لم
 يجمعها غير محال الله تعالى خير افرأجها عند قول الكثر وكراهة التقليد لن خافى الحنفى وان آمنه لا (سئل)
 في رجل توفي عن تركه واورثه ولز يدبتم مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصباقي
 الخصوص المذكور وأثبت في مبلغه بالبيت كافر كفو حلف على ضمان المبلغ ذمة المتوفى فحكم القاضي له
 بالمبلغ بعد سجود الوكيل المذكور ذلك وكتبه حجة شرعية ففعل بعمل يجمعها بطلونه شرعا (الجواب)
 نعم (أقول) قال في العرول يمكن للمستورث ان يمدد على الميت نصب القاضي وكلا للدعوى كفى
 أدب القضاء بالخصاف وناظره أن وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتب على من الحسير
 الرضى أنه يجب تنقيده بما اذا وكله السلطان بجمع موقوفه أما اذا وكله بان يذم يذم عليه أيضا نعم
 وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وينشع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يذم المالك في الأرض وكذلك
 المقاطع المسماة بلعتم تيجارا اه (سئل) فيما اذا كان يذم يذم موروثه وله سمر والغائب
 عن مورثهما دان فادعى المورث وقف على زيد بغير بيان العاقر في الوقف وأثبت دعوا بالبيت الشرعية تنبوا
 شرعا ليدى ساكم شرعى حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى على عمرو (الجواب) بعض
 الورثة خصم عن جميعهم لأن الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت
 والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كفى العمادية (أقول) وفي الصراغما تنصب خصما عن الباقي
 بثلاثة شروط كون العلىن كاهنا في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت
 اه وتعمام بيان ذلك مبسوط فيه فراجع عند قول الكثر ولو ادعى دارا أو النفس ولا تخلفه غائب الخ (سئل)
 فيما اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم مصاد دعوى زيد بذلك على عمرو فسميها القاضي ولم يلقف لخصمون
 الامر الشريف ومنع عمر من معارضته فبدر عليه بالامر المذكور وكتبه حجة بانع فعل لا يعمل بها
 لكونه ممنوعا من مصادها (الجواب) نعم لأن القضاء يجوز تخصيصه وقتيده بالزمان والمكان واستثناء بعض
 الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا أولى القضاء حلا واسثنى خصومة أو رجلا معينا مع الاستثناء ولا
 يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قاله لا تسع حوادث فلا تنحى أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن
 يسع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرازية قلد السلطان رجلا القضاء بشرط عليه أن لا يسع قضاءه ففعل
 بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقعت
 خصومة بين المتداعيين بالمديريد أن يخاصمه إلى قاض منهما والذي عليه يريد الاخر فليكون اختيار
 (الجواب) اختيار المدي على عند محمد وعليه الفتوى كفى البرازية وبمثلها أفتى العلامة بن نجيم
 صاحب البحر والنسج الحاقوق والعلامتا لم يلى كفى فتاوه وقال في البحر وهو باطلا فشمائل الماذا
 أراد المدي قاضى محله الذى عليه وأراد المدي على قاضى محله الذى عليه والمدي والمدي قاضى محله الذى عليه

يعينه وليس الوقف كالحربة بل الحق به عندنا أنه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحربة فإنه يكون على الناس كافة وللمحكم على الوقف
 أن يطالب المشتريين المزمورين بأجرة مثل في مدته وضع أي مدته عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب
 بل لو علمناه صار حكمه على سائر الناس كافة وقد اشترطوا انفاذ الحكم المجهد فيه أن يصير الحكم حادثة فخرى في خصومة محضه عند القاضي من
 خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكي لم يغير في خصومة محضه عند القاضي من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد مر في الحواوي
 القدسي بأنه يقتضى بكل ما هو أرفع الوقف فيما يختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علماءنا باختار الانعزالا نفع الوقف في مسائل

كثيرة والافتناء بذلك والله أعلم (مسئل) في جهات معاومة نشترك فيها اثنتان غاب أحدهما ربيع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معاومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما خصص منها له ذلك حيث أنه لم يباشر ولم ينصب نائباً عنه يقوم مقامه أم لا (جواب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان أن الخلع وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق ماله العزل فأبى عليه بيعهما والله أعلم (مسئل) في وقف صورته أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه متعته حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وقم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وإبراهيم وأمة الرحمن وأمة الكريمة (٣١٨) المشمولون الآن بتجبره ولا به نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى

من الأولاد قسم ربيع ذلك الاربعة وكثروا كافي القاهرة فأراد المدعي شافعيماشلا والمدي عليهما الكيامتلا ولم يكونا في محلتهما فان اختيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا اه (اقول) وهذه المسئلة مذكورة في البصر والدراختار أول صاحب الدعوى وكتبت فيما علقته عليهما أن الغر في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسي وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بن العبرة للمدعي عليه انما هو فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العماد في الفصول وكذلك كان أحد ههنا من أهل العسكر والا سجون أهل البادية فإد العسكى أن يتخاصمه إلى قاضي العسكر فهو على هذا أي هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندى فقوله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا أما إذا كان كل منهما مسلماً ذواتاً بالحكم على أي من حضر عنده من مصري وشامي وحلي وعسكى وغيرهم كفي قضاء زماننا فينبغي التحويل على قول أبي يوسف ولو افترقه لغيره بف المدعي والمدعي عليه أي فان المدعي هو الذي له الخصومة فخطمها عند أي قاض أراد وما ذكره بعض المتأخرين لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين صاحب البصر وتقدم كلامه وما ذكره من العلامة المقدسي هو معنى ما نقله في الدراختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية ومثله قوله في المغفران كل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما إذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما إذا كانت الولاية لتقاضيين أو قضاء على مصر واحد على السواء فغير مبني على المدعي في دعواه فله الدعوى عنه أي قاض أراد الخ فتقوله كل قاض في محله أي أمور بالحكم على أهل محله فقط فغتم هذا المقام فإنه قد كان بعيدا على كثير من الأفهام وسئل العلامة قاضي الهداية عن شخص ادعى بحق في تركه ميتة أولاد بالغون وأطفال وأقام بينة فهل ينفذ بالحكم على الجميع فأجاب إذا قام بينة على أحد الورثة البالغين ثبت الدين في حق السكر والصغار وسئل أيضا عن رجل توفي وعليه دين وورثته عاتبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فأجاب الميت إذا كانت تركته في بلده موته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم عاتبون غيبة متقطعة وصغار القاضى بنصب وصيها من الميت وثبتت عن الدين ويده على أربابه بعد استخلاصهم وإن لم تكن الغيبة متقطعة فلا تسمع بينهم إلى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه وبقضى دينه بعد استخلاصهم اتهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منهم ولو برز الميت ولم يتجاوز دينهم على أحد ولم يعاضوا منه على شيء لم يقبضهم من التركة وسئل أيضا إذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فاقام عليه بينة شهدها فتعصب المدعي عليه بسبل القضاء فطلب المدعي من الحاكم الحكم عليه بذهب خلقه فأجاب المذهب أنه لا يجاب إلى ذلك وإن طلب أن يكتب له كتابا إلى قاضي البلدة التي هم التزم بصورتها الدعوى والشهادة يكتبه القاضي بشرطه المذكور وفي كتاب القاضي إلى القاضي وسئل أيضا إذا اتهم مسلم وديني في يد قاض هل يسوي بينهما قايما وجوبا فأجاب نعم وسئل أيضا عن الحاكم إذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فأجاب الصحيح أن قول القاضي ثبت

من الأولاد قسم ربيع ذلك بينهم بالقرصة الشرعية قسمة الميراث لأن كل مثل حظ الاثنيين ثم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم فغيرتهم ونسأهم وعتبهم كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فحسبنا لطيفة العلماء لطيفة السلفي وانما على أن من مات من مسحقى الوقف المذكور عن ولد أو ولده عاد نسيبه لولده أو ولده أو أسفل من ذلك ذكره كان أو أنثى ومن توفي من مسحقى الوقف المذكور عن غير ولد أو ولده أو ولد أسفل من ذلك ذكره أو أنثى عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يوجد أحد من مسحقى الوقف المذكور مساو له في درجته وذوى طبقته عاد نصيبه إلى أقرب الموجودين إلى الواقف المذكور وشرط الواقف في استحقاق الاتي أن تكون أعيانها كانت

ذات زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الإسكان فان تأمت عاد استحقاقها إذا انقضت الذي كور من هندي أولاده رجع ذلك كله وقطاعا بئانه الموجودات حين ذالك أن كل من تزوجت أو غير متزوجات ثم من بعدهم على أولاد البلوت ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بئنا بسدين أي بأبائهم وأولادهم عاتبون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت الأمانت من أولاد الواقف وانقضت هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء أبناء الواقف امت خليل عن محمد جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفا وموصية ثم مات شروين عن ابنته فورا الهدي ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وموصية عن غير ولد ثم مات محمد جلي

ان خليل بن ثلاث بنان وهن عاشت قوم من قورا بعد ثم ماتت نور الهدى بنت شروين بنت ثم ماتت عائشة بنت محمد جلي من خليل بن
غير واد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنيهما احمد ومجدو بنين بدرة وصفة فكيف بقسم الوقفين الموجودين (أجاب) لصفة
بنت شرف الدين أو يعترفوا بطواربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط وليت نور الهدى بنت شروين خمس قيراط وطواربعة أخماس قيراط
وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أو أربعة قيراط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولا تشبهوا بنسبها ولا جحد بن فاطمة قيراط ولثلاثة
أخماس قيراط ولا خيبه محمد مثله ولا ختمها مسوية أو بعدة أخماس قيراط ولا ختمهم بدرة (٣١٩) مثلها وذلك لتقص القسمة بتون شروين

لا تقراض درجته وقسمتها
على سبعة أسهم لأن فيها
ذكر بن وثلاث ناث فيموت
القاضي محمد استحق
سهم جميع أهل طبقته
الموجودين فقسمه لذكر
مثل حظ الاثنين حسب
الفرصة الشريفة في ذلك
وعوت محمد جلي استحق
سهم بنائه الثلاث وعوت
نور الهدى استحق سهمها
بنها وبن عائشة بنت محمد
جلي استحق سهمها أختها
ورابعة ومؤمنت بنت نور
الهدى لاثن أهل درجتها
وموت فاطمة استحق
سهمها ولادها محمد أحد
وصفة وبدرة قيراط أولاد
أولادهم بالميراث يتقرر
البتول ولم تقص القسمة
لعدم انقراض البطن الذي
ولي البطن المقرض بموت
شروين لبقاعه سبعة فلو
انقرض بموتهما تقص القسمة
وقسمنا الوقف على عدد
البطن الذي لم يورأ عطيا
سهم من بموت ابنيه إلى أن
ينقرض وهكذا على ما رجه
أهل التصق وإذا ناملت
وجبت القسمة المذكورة

عندي حكمه. وسئل أفاضل رجس سأل من الحاكم أن يحلف غيره أن لا يشكوه الامن الشرع نافي
الفرع الحلف فأجاب ليس للقاضي أن يحصره على الحلف وإنما ينهه عن التعرض له من غير الشرع فإذا انهاء
ثم سكاها من غير الشرع أذبه وغرمه جميع ما غرم بسبب السكاية. وسئل أفاضل بشرط في حصة
حكم الحاكم وقف أو بيع أو اجارة تبين ملك الوقف أو البائع أو المورث وحازته أم لا. فأجاب انما يحكم
بالحصة اذا ثبت أنه ملكه لملكه أو أنه له ولاية الإيجار أو البيع لما به أمانته أو بنابه وكذا في الوقف وان
لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالقبول بنفس الوقف والاجارة والبيع. وسئل أيضا اذا أخرجها كس كما يقضية
هل يكفي إخراجها ويسوغ لها أن العمل بها أم لا. فأجاب لا يكفي إخراجها بل لابد من شاهد آخر. وسئل
أيضا عن حنفى تجعل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالسلم الحال مثلا وكتبه باسم أسطورة وكان فاضيا
تخا كاليه فهل يسوغ له الحكم بإبطال تلك القضية أم لا. فأجاب اذا علم بالاجور على مذهبه وكان فاضيا
وطلب منه الحكم فيه أنه ينقضه ان لم يملأ من ذلك. وهل أيضا اذا ادعى شخص على شخص عندنا كم
يدعوى أو حضر بعض بينة شهدت ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضي فقال المدعى
أنا رفعت طليعي عن خصمي في هذا الوقت يقصد بذلك الذهاب إلى قاض آخر هل يحسمه القاضي في ذلك
ويقدمه على القاضي آخر فأجاب نعم طالما يطلب من القاضي الحكم أنه أن يؤخر حقه ويحكمه القاضي من
ذلك لأن المدعى اذا تركه تركه. وسئل أيضا هل بشرط لقاضي الشرع الاعذار للمصم وان أعزاليه يسوف
من وقت إلى وقت آخر الحكم فيه فأجاب اذا شهد الشهود بحق وزكوا وانصم لم يدافعوا عياضهم
القاضي وان طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم لشيء من الدافع يعمل ثلاثة أيام فان لم يجز الدافع قضى عليه
(فروع) رجل حلف بطلاق امرأته أن تزوجها فترزقها وحكم حلال الحكم بينهما في الطلاق المضاف
لحكم بطلاق اليمين اختلف المشايخ في ذلك كرفي الجامع الصغير أنه لا ينقض الحكم فيها وز كرفي صلح الأصل
وغيره من الروايات أن حكم الحكم فيما بين المتاحدين في الجهد ان عتزلت حكم القاضي حتى لا يكون لأحدهما
أن يرجع عن حكمه وز كرافص أن حكم الحكم في الجهد ان جازا في الحدود والقصاص وز كرفي
الأنفة لحواشي أن حكم الحكم في الجهد ان جازا في الحدود والقصاص وز كرافص أن حكم الحكم في الجهد ان جازا في الحدود والقصاص وز كرافص
قال الآن هذا ما علم ولا ينبغي به شيء لا يجازر الجاهل إلى مثل هذا وقد روي عن أصحابنا وجههم الله تعالى
ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روي عنهم أنه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقها فأتاه بطلاق اليمين
وسعه أن يحكمها فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة تزوجها فاستفتى فقها مثل
الأول فأتاه بمعه اثنين ووقع الثلاث المضاف عليها فانه يفرق الثاني عسلا الأولى لان فتوى الفقه
للمجاهل عتزلت حكم القاضي المولى أو حكم الحكم الآن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في
الجهت ان اذا رجع إلى القاضي ان كان موافقا لأبه أمضوا وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضي أن يبطل
حكم قاض آخر في الجهد ان في تناوي العلامة الحان في اذا حكم القاضي بدفع المال لوكيل امرأة ثم حضرت

مطابقة لما ذكرنا من الحساب والله أعلم (سئل) في أرض الوقف الفراع اذا استقرت امرأة في أرض المثل لاختاذها دارا بعد أن ثبت أنها
أجرة المثل وقيمة العبد ليدعى حكم الشرع واقتضت دارا وانتقلت من مالها إلى مالها والآن ناطر الوقف يتنازع في كون الأجرة دون أجرة
المثل و يدعى أنها يقين فاحش وريد نقض البناء هل يقبل بمجرده أو لا. (أجاب) لا يقبل بمجرده بل الناطر ان
هذه الأجرة دون أجرة المثل والقرل قول صاحب العمارة لأنه ينكر الزيادة كملوه ظاهر وليس للناظر نقض البناء بمجرد ادعواها من ادعوا أجرة
المثل ومثله الاحتكاك صرح صاحب الجير ومنع الظاهر في أوقاف الخصاص وكثير من الكتبة العترة قالوا كانت العمارة اذا

وقعت منها الاستحواجا كثيرا فتركت في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وان كانت تستأجر بالاكثر ورضي به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به فرفع ان لم يلحق برفع ضرره وان لحق الارض ضرر يترتب بغيره فبطل اللطائر ان اخذته للوقت باقل الثمنين مع لوعا وغير معاقبة والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا فمثل مسئلة الاحتكار فالواجب في ذلك على القضاة النظر من المحتملين جعابين الجانبين بما لا يضر ولا يضر ولا يضر (مثل) فيها اذا أكر الناظر الذي هو من جهة المستحق معرفة القاضي واذا لم يكن له ما ناخر بالعمرة واما حقه هي اجرة المثل حين ذلك وامضاء قاض آخر (٢٠٠) وعمره وتكاف عليه جلة أموال الومان الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقت

نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبناؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتى كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصاً اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر باكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بغيره، وانه وقد قال في الفتاوى استأجر ارضاً وقفاً وغرس فيها بوبى ثم مضت مدة الاجارة فلم تستأجر ان يستبقها باجرة المثل الا اذا يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك قال في البحر وهذا يعلم مسئلة الارض المستكره وهي منقولة ايضا في أوقاف الخصاص اه والله أعلم (مثل) في ناظر وقف أكر بنائه الكبير ارض يستأن الوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقصاً فاحسب اذا أجرة

الوكالة وقالت انما ذكرت في الخصومة فلا في القبض فهل يكون حكم الحنفى بدفع المال متضمنه الاتيان الوكالة بالقبض أوجب قالوا انه لا يكتفى بقول الموقوف وذلك بعد تقدم دعوى محضية بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى ان يذكر فيها أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهبهم فمن أن الوكيل بالقبض لا يكون وكيلاً بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال اليه اه استأجر ابلالاً بمكة ذهاباً جانياً ودفع الكراعم لغيره بالعبادة في الذهب حتى انقضت الاجارة فلم تستأجر ان يركبها الى مكة ولا يضمن وعطيه الكراعم الى مكة فاذا في مكة ووقع الامر الى القاضي فرأى ان يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر باق على هذا لورده من رجل عبيدين وغاب المدون غيبة منقطعة فرفع الرهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن يدين الرهن ينسحب ان يجوز كما اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل نقده الثمن غيبة منقطعة ليعلم ان يبيع المبيع ويوفي الثمن البائع فصولاً للعمادى من الفصل الخامس هل لنايب القدس الشريف بالوكالة ان يكتب لنايب القاضي بمسئق الشام نقل الشهادة ليعكمها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصر الله تعالى بفوض للقضاة الانتابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام عاك اقامة الجمعة وعقد التوفيض بذلك كانت ولاية النايب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كما به كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق اذ كل نايب قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به في بحث الاستنباه فقله جواز الكتاب من نايب القاضي الى نايب القاضي المذكور من تناوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب المحضر من المفتى ما هو المخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل المخلل فالائم على الكاتب لاعلى المفتى بتراز به قبيل كتاب الشهادة التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقرر وعلى موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفاداً من خط العلامة انحر والشيخ عبد الرحمن اقدى العمادى اختلفت الروايات في القاضي اذا ارتضى اوقفى بنعزل أم يستحق العزل اختار الجاهلون أنه لا ينعزل وبعضهم قالوا ينعزل قال شيخنا وامامنا جباب الدين الزيدوى أما بتعريف هذه المسئلة لا أقدر أن أقول تنفذ احكامهم لما أرى من القطيعة والجهل والجرأة فبهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ احكامهم لان أهل زماننا كذلك فلو اذقت بالعلان أدى ذلك الى ابطال الاحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أنفسدوا علينا ديننا وشرفنا بعيننا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرمج جواهر الفتاوى في قاض حكم في مسئلة تختلف فيها على قول ما قد ذهب الى وسفوح محمد خالف لذهب الى حنفية قول يكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على أن المفتى به قول أى حنفية فهل ينفذ قضاؤه أم لا غيره نقضه الجواب الاصل أن العمل على قول أى حنفية ولهذا يرجع المشايخ في ذلك الى الغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويمحسون عما استدبل به مخالفوه وهذا أمانة العدم بقوله وان لم يصرخوا بالقترى عليه اذا ترجع كمرج التحصيص لان المرجوح طالع بمقابلته بالراجع وحيداً فلا يعدل بالمفتى والقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غير

مألفها أضعاف ما عتد عليه الاحتكار لى قاض حتى عزل الناظر بعد أن غرس المحسكراً ووقع الغراس الامر الى قاض شافى المذهب فامضاء شافى الذهب حتى وجه ابيه المزعول بعد دهره فترافق الناظر الجديدم الغراس لى قاض حنبلى فامضاء أيضاً لعدم اقامة البيعة على العين الفاحش الذى ادعاه المتولى الجديدهل اذا أقام بينة شرعية لدى قاض شرعى ان الاحتكار وقع بالغيب الفاحش الموجب لنفسا الاجارة شراعت قبل يشته ويعمل ويجهاد يلزم المحسكراً أحوال المثل في السنين الماسة ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافى والحنبلى لكون تنفيذ الاول في غير وجهانهم الشرعى والثانى كان العجز عن اقامة البيعة على العين الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة

الوقت بقدر ما لا يتغيب الناس فيه لا يجوز وتحكم ذلك الحكم الجارفة والفساد وشبهه حجة المثل بالمتماثل نظر الوقت بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماء أئمتنا رحمهم الله تعالى يفتي بالتمتع في غصب بمقدار الوقت وغصب منافع كذا بكل ما هو أنفع الوقت فيما اختلف العلماء فيه ومصرحوا بأن شرط نفاذ الحكم تقديم الدعوى للصحة من الخضم الشرعي على الخضم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم أن الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا الجرد عن الدعاوى يعني الصحة ليست حكماً ومصرحاً بأصله كما يصح الدفع بجمع دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة (٢٢١) يصح بعدها كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم ومصرح في جامع الفصولين بأن المختار أن الدفع إذا برهن عليه بعد الحكم قبل ويطلب الحكم وكتبنا مشعور بذلك فإذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شئ ولا ترتيب في قبول بينة التولي الجدي بالغبن الفاحش وجوب العمل بما أباطل ما تقدم لظهور فساد بسبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشرط الوافين وما فيه من الضرر الكلي بالوقف وبمجموع أهل الجرام عليهم النظم والعدوان وذلك ما يغضب الرحمن ورضي الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله أعلم (مثل) فيما إذا مات المتكسر فتناول من له النكاح على المكان المتكسر من داره ما عليه من الحكم هل يحض على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) إذا نفي أو غرس في الأرض المتكررة وكان المتكسر يدفع أحده المثل لما قبل البناء أو الغراس ومضت

أي حصة في مسئلة لم يرجعها قول غيره وهو بجوابه دليل أي حقيقة على دليله فان حكم فيها تحكمه غير ماض ليس له غير الانتعاض والله أعلم فتاوى الشلبي في فصول العمد من فصل التناقض روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضي بطلان وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهده مع شاهد واحد قال أهل القاضي غايباً فيما يقول في شرط مع عمله شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر بمعنى شاهد بن اه

(باب الحبس)

(مثل) فيما إذا ثبت من لزومه على عرو باقراره لدى القاضي وطلب بدخسه ولم يأمره القاضي بالأداء فهل لا يجزئ حبسه ويستوى في ذلك الأصل والكفيل (الجواب) نعم لا يجزئ حبسه إذا ثبت الدين باقراره بل يأمره القاضي بالأداء فإن أبي حبسه وهذا اختيار الهداية والواقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الأصل والكفيل كإثباته من كلام الهداية وغيرها فقها أي في الهداية فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع أو التزيم بعقد كالمهر والكفالة اه قوله فان امتنع يعني التزم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما علم من عبارته في هذا اذ لم يمتنع لا يحبسه وقال الاقرى عن الخاتبة ومنية الحق إذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحبسه حتى يسلم نفس المكفول له اه وفي هذه الصورة إذا امتنع نفسه القاضي وكان عليه دين لا تحراً كتر من دين زبد هل له أن يخرجهما لاجل مقتضى ما في الحواشي له ذلك فانه قال قم عليه دون جماعتك واحد غنابة ولا تحره عشرة ولا تحشرون نفسه صاحب النامية في المزم خمسة أيام فكل واحد من الداعين أن يخرج من المزم المكتسب بقدر نصيبه اه لكن في البرازيه ما تخالفه فانه قال لهما على رجل دين واحد هما أقل ولا تحراً كتر صاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بل اذناه فان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رضى بحبسه ليس له ذلك اه (مثل) في رجل أقرم بدین شری ومکتفی الحبس مدته نحو خمسة أشهر ونظر للقاضي أنه لا مال له وأنه فقير مقلس بعد ما سال عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فآخروه بذلك ونصحه غائب وريد القاضي أن يأخذ منه كفلاً بالنفس ويحلى سبيله فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم وقد أفتى العلامة الخبير الرمي بمثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى أحدها في رجل أقرم بدین شری ومکتفی الحبس مدته ونظر للقاضي أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور شخصه قال في الخاتبة وإذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فآخبره بمقلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفلاً بنفسه ويخرجه من الحبس وفي أنفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحداً أصلاً ويقرر بالافراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال المنازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه مومر وقال المحبوس انه معمر لا بد من إقامة البينة أو ما مسئلة التقسيم إذا طلبه المحكم وكان معتقلاً يفضل عنه وعن نفقة عماله شئ يصرفه في دينه فغاصلها أن التزم بما أخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس بدین هو غنم مبيع إذا سأل عنه القاضي فآخبر أهل

(٤١) - (فتاوى حامديه) - (اول) مدة الاجارة فله أن يستبقها بما سحره المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أجب للموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماءنا واذ امان المحكر والمتكسر فلوازمه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الفائد في ذلك اذ لو قل لا تؤجرا كثر منه ولو حصل ضرر من أوقاع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مقلساً أو سعى الغاملة أو سعى الغاشي منه أو غير ذلك من أوقاع الضرر يجب أن لا يجوز الوقوف عليه وفي فاضل صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غير من الكتب المعتمدة والله أعلم (مثل) في واقف وقف وقفا على جهم وعينه عشرة أبقار كل بقر باسمه ووفى الواقف إلى جهماته تعالى هل يجوز لأحد أن يبدلهم بغيرهم

أو شرك غيرهم معهم أو يزيد عليهم مخالفًا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئًا مخالفًا لما شرطه الواقف إلا بشرط الواقف كضيق الشارع وإزالة أو التبديل والاشراك كل منهما مخالف لما شرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق بصحة أن يكون التثنية في وجوب العمل أضامن جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لا نهى أصلي على كقول العلماء إذا طعن قضاء القاضي بقبض إذا كان حكما لدليل عليه فالواقف هو مخالف لأنص وهو حكم لدليل عليه سواء كان نصا وظاهرا أو هذ من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة إلى ذكر الكتب (٣٢٣) المرحمة بها فانها كثيرة والله اعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيتا شرع مسجدا

و يقبض فيه مؤذنا وأماماه قبل
إذا جعله مسجداً بنية
ونصب فيه محرراً أو كلباً مدة
قليلة ينقله من بقعة إلى بقعة
في أرض موات تجرى عليه
أحكام المسجد وهل يدخل
في قوله صلى الله عليه وسلم
من بنى مسجداً الخ أم لا
(أجاب) لا يصح مسجد أفلا
تجربى عليه أحكام المساجد
لأنه ينقل ويحول من مكان
إلى مكان والمسجد مما لا ينقل
من مكان إلى مكان وصرح
علماءنا فاطبة بأن وقف
المنقول الذي لم يحرفه
تأمل لا يصح وهذا يمكن
في النقل بل قد صرح إمامان
المسجد المتخذ أصلاً للجنازة
والعبدية مختلف هل يكون
له حكم المسجد أم لا مع كونه
غير منقول ولا شرطه
المتأبد وهو مقفود من بيت
الشعر وأما حصول ثوابها
لمن اتخذ ذلك للصلاة فلا
شبهة فيه لأنه من أعمال البر
ولا يضرب في ذلك عدم أخذه
لأحكام المساجد فلا ينبغي
أن يمنع من همه لأجل
ذلك والله أعلم (مثل)

في ذي بدعي محدود بدعي ملكا رنا عن والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه عتبة وبدعيه (سئل)

ناظر وقف خارج، انه وقف فلان بن فلان على ابنة فلانة وأولادها وذرئهم ثم وثقوا بكتبه بالوجه الشرعي وحبسوا حكم شرعي فاقضى ذوالقعدة سنة ١٠١٠ من جلده ثم بنهاهوا استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة المرقوفة عليها هل يعمل بغير دعو أو أم لا مالهم تقيم بينة عادلة من مكانة على ما شاء (أجاب) لا يعمل بغير دعو أو أم لا مالهم تقيم بينة تشهد نسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم أن القرآن شهادة غير العدل لا يجازع العلم المعقل واقعاً علم (سئل) في رجل وقف على أولاده أو أولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة من بنين وبنت

وماتت الثانية عن بنت هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوؤف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نواقل الواقف وقد صرحوا بأنه اذا وقف على أولاد أو أولاد أو أولاد أو أولاد ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقير اعطاء واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل الولد فانه بشرط ذلك ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تناسلوا والله أعلم (سئل) في أرض وقف كان لبعض فيها كردار استجارز بتون وعصب بعدها ناطر الوقف كل سنة فاحخذ على كل شجرة قدر ما جعلوا وقد فئبت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض استجارز بتون والناظر يطلب أن ياخذ المقدار الذي (٣٣٣) كان ياخذ على عدد الاشجار التي فئبت

ويأتي صاحب الكردار عن ذلك وهو يصرف في الأرض بماله من حق الانتفاع بسبب الكردار المذكور بالزرع الشوي والسقي وعرف أهل تلك الجهة فاطبعت أن يزرعوا الأرض بمصحة معا ومنع من اخراج فهل عليه اذ زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزأه المثل للأرض أم العبد الذي كان يدفعه مال وجود الدوالي (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد فئبت فلا تأخذ به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المستولي دفعها ذلك تعينت وليس له الا على وجه المزارعة وان لم يكن دفعها ذلك فالتوى بما هو أنفع لجهة الوقف فان رأى أخذ الحصة أنفع أخذها وان رأى أخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف زراعتا في فاضل ان أرض موقوف في قرية يزرعها أهل القرية

(سئل) في مدون معسر ليس له مال وعليه دين لا رايه القدرة له على أدائها جله وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي ياخذ أو باب الدين دونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ولها بنت متزوجة فادعى تزويجها به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يدعى الفقر الا اذا أقامت بينته على بسار (الجواب) نعم (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة قضائية لانه الصغير في عدة أشهر فهل لا يحبس (الجواب) لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما اذا امتنع المدون من وفاة الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا وعقارا يمكنه الوفاء منه الا أنه مفرط في عنت في بقائه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله لوفاء دينه فان أبيع عليه وفي الدين أم لا (الجواب) نعم قال في المتن ويبع القاضي ماله ان امتنع ويقسمه بين غراماته بالخصص نيابة عنه اهـ وسئل قاضي الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده فاحل ثم له حبسه على الثمن وان كان المبيع في يده كالمرتحن يحبس الراهن وان كان الرهن في يده اهـ ذكر في المبيع وسئل عن المسجونين في ماله مال ظاهر شرعي يجب وقفه ويبع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فاجاب اذا كان الامر كذلك فكل القاضي أن يقضي في هذه المسئلة بقول صاحبين ويبع عليه أمواله ويقضي به اذ ينسحب عليه كأن لم يرض وله أن يسحب عليه من هذه التصرفات فاذا قضى به نفذ وانه أعلم وسئل هل يحكم الحاكم ببيع من يعلم في الرجل المعسر ولا يحبس فاجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل اذ حبس شخص بدس وغلب الدين فكيف يكتفون المدون الشرعي وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فاجاب القاضي اذا حبس الغريم فيما يحبس فيه وضمت له رايها القاضي بحيث ينقلب على ظنه أنه لو كان له مال لا يظهره يسأل عن حاله من له خبره فان أخبره بغيره لم يملك سواه كان خصمه حاضرا أو لا لكن اذا كان خصمه غائبا يتوق منه بكفيل ان يسر والا فلا وسئل اذا أراد احدا حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل له ذلك فاجاب العبر في ذلك لصاحب الحق للقاضي اهـ (سئل) في رجل أبي أن يتفق على زوجته وولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يحبس (الجواب) نعم يحبس اذا أبي أن يتفق عليها كما في التتويرو وغيره (سئل) فيما اذا حبست المرأة وزوجها بدس لها عليه فقال الزوج للقاضي احبسهما في أن لموضع في الحبس والحال أنها غير مخوف عليهما كتنعيم أمها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا يحبس من زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأه اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضي احبسهما في أن لموضع في الحبس لا يحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروي عن قاضي لاش أنه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة ترى في ذلك وهي مسيئة تهاين الفجور اهـ وفي ما آل الفتاوى اذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزنة الفتاوى استحسن بعض المتأخرين أن تحبس معها اذا كانت مخوفة عليها اهـ قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار إليه العلائي لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل تزوج ابنته

بالنصف أو الثلث وقفها كم من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحالك هذه الأرض سنة بدهم معلومة فلما أدرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي أن ياخذ حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم أو كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل قولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها في زرعها المستأجر يصير كمن المتولي دفعها زراعتا على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان المتولي أن ياخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر

وَيَمْنُ مَتَوَلَّى وَقَعَا أَرْضًا وَمَاءً وَلَوْ قَفَّ بِأَجْرٍ الْمَثَلُ وَأَذْنُ التَّوَلَّى لِلْمَسْتَأْجِرِ بِالْفِرَاسِ فِي الْأَرْضِ وَالْمَاءِ يَسْقِي الْفِرَاسَ عَلَى شَرْطٍ أَنْ يَكُونَ نَصْفُ الْفِرَاسِ تَبَعًا لَوْضِهِ وَمَا لَهُ وَالنَّصْفُ الثَّانِي لِلْفَارِسِ فَمَا وَفَّاهُ الْفِرَاسُ وَمَا لَهُ غِلَالٌ فَاسْتَحْرَجَ الْمَسْتَأْجِرُ وَاسْتَأْجَرَ مِنَ التَّوَلَّى أَجْرًا جَدِيدَةً وَأَذْنَهُ بِالْفِرَاسِ مَهْمَا أَرَادَ وَاسْتَأْجَرَ وَوَقَفَ الْمَسْتَأْجِرُ حَصَّةً النَّصْفِ مِنَ الْفِرَاسِ لَا وَلَا دَوْلَجَةً لِبَرٍّ وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ مُدَّةً ثُمَّ يَدْعِي سَبْعِينَ سَنَةً وَفِي هَذِهِ مُدَّةٌ كَلِمَاتُ جَدِّدٍ لَوْ قَفَّ الْمَذْكُورُ مَتَوَلَّى يَسْتَأْجِرُ مِنْهُ يَسْتَأْذِنُ مِنْهُ بِالْفِرَاسِ بِأَجْرٍ الْمَثَلُ فَانْتَبَهَرَ فِرَاسٌ جَدِيدٌ وَسَجِدَ بَعْدَ مَسْجِدِهِ فَأَمَّا عَمْرُو زَادَ وَدَا فَاحْشَا قِيَامُ نَصْفِ الْفِرَاسِ (٣٢٤) الْوَقْفُ فِي الْأَرْضِ وَالْمَاءِ فَحَرَمَ التَّوَلَّى فَهَلْ يَسُوعُ لِمَتَوَلَّى أَنْ يُوْحَرَفَ نَصْفُ الْفِرَاسِ وَأَرْضُ الْوَقْفِ وَالْمَاءُ لِقَبْرِ ذِي السِّدِّ بِزَيْمَةِ الزُّوْدِ الْفَاحِشُ عَنْ أَجْرِ الْمَثَلِ أَمْ لَا (أَجَابَ) كُلُّ مَنْ الْأَجَارَةُ الْأُولَى وَهِيَ الْأَجَارَةُ مِنْ زَيْدٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ وَالْأَجَارَةُ الثَّانِيَةُ تَوَلَّى الْأَجَارَةَ مِنْ عَمْرُو فَاسَدَ أَمَّا الْأُولَى فَلَعَدَمُ مَرِبِدَةٍ مُعَاوِمَةٍ لَهَا وَهِيَ شَرْطٌ فِي الْخِطَابَةِ وَحَلَّ دَفْعُ الْوَلِيِّ إِلَى رَجُلٍ أَرْضًا مُدَّةً مُعَاوِمَةً عَلَى أَنْ يَفْرُسَ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ فِي بَاقِي الْفِرَاسِ وَصَلَّى أَنْ يَحْتَصِلَ مِنَ الْفِرَاسِ وَالْثَمَارِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا حَازَاهُ وَفِيهِ قَدْرٌ كَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ قَصَرَتْ عَنْهُمْ بِضَرْبِ الْمُدَّةِ صَرَفَ فِي قِسَادِهَا بَعْدَهُ مَوْجِبُهُ فَسَادُهَا بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَدْرَاكِ الثَّمَارِ وَالْحَالِ هَذِهِ مُدَّةٌ مُعَاوِمَةٌ كَالْوَقْفِ غَرَامًا لِمَنْ تَبْلَغُ الثَّمَرَةُ عَلَى أَنْ يَصْلَحَهَا فَيُخَارِجُ كَانَ بَيْنَهُمَا تَقْسِدَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ مَا مُعَاوِمَةٌ يَذْكُرُ الْمَدْفُوعَ وَاقِعَةً الْحَالُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ السُّؤَالِ أَمَّا الثَّانِيَةُ فَانْهَارَ نَصْفُ الْفِرَاسِ

الصَّغِيرُ مِنْ زَيْدٍ بِعَمْرُو مَعَالُومٌ ثُمَّ امْتَنَعَ زَيْدٌ دَفْعَ مَاشِرٍ طَعْمَهُ لِأَيَّهَا يَدُونَ وَجْهَ شَرْعِي فَقَالَ يَحْيَى عَلَى الْمَجْلِ (الْجَوَابُ) نَعَمْ قَالَ فِي الْوَقْفِ الْمَخْتَارِ وَبِحَسَبِ الْمَدْفُوعِ فِي كُلِّ دَيْنٍ هُوَ بِدَلْمَالٍ أَوْ مُتَرَمِّمٍ بِعَقْدٍ دُرٍّ وَجَمْعٍ وَمَلَقِي مِثْلُ الثَّمَنِ وَلَوْ مُنْفَعَةً كَالْأَجَارَةِ وَالْقَرْضُ وَلَوْ فِي الْمَهْرِ الْمَجْلُ وَمَا زَيْمَةُ بِكَفَالَةٍ وَلَوْ بِالْمَرْكُ أَوْ كَيْفَ الْكَيْفِ وَإِنْ كَثُرُوا بِرَازِيَةٍ لِأَنَّهُ التَّزِمَةُ بِعَقْدٍ كَالْمَهْرِ وَهَذَا هُوَ الْعَقْدُ خِلَافُ الْقَوَى قَاضِيَانِ لِقَدَمِ التَّمَوْنِ وَالشَّرْوَ عَلَى الْفَتَاوَى بِحَرِّ فَلْيُحْظَ أَهْ وَقَالَ فِي الْخَطِّ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ فِيهِمَا التَّزِمَةُ بِعَقْدٍ وَلَمْ يَكُنْ بِدَلْمَالٍ وَفَعَلَّ عَلَى مَا فِي التَّمَوْنِ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ مَا فِي التَّمَوْنِ وَالْفَتَاوَى فَلَا يَحْتَمِلُ مَا فِي التَّمَوْنِ كَمَا أَنْفَعُ الْوَسَائِلُ وَكَذَا يَقْدَمُ مَا فِي الشَّرْوَ عَلَى مَا فِي الْفَتَاوَى أَهْ وَأَجَابَ فِي الْخِطَابَةِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ مَطْلَبَ الْوَلِيِّ وَجْهَ الْمَهْرِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَوْ طُفَا وَأَنْ زَوْجَتُ يَوْمَ وَلَدَتْ وَجِبَارُ زَوْجٍ عَلَى دَفْعِ الْمَهْرِ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ أَذْهُو بِدَلِّ الْبُذْخِ وَقَدْ مَلَكَهُ فَطَالِبُهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَحَسِبَ فَمَحْتُ وَقِيهِ أَنْ يَظْهَرَ أَصْدَارُهُ لِقَاضِيِهِ هَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فَيَوْمَ اللَّهِ أَعْلَمُ أَهْ (سُئِلَ) فِي الْأَبْيَادِ أَيْ الْأَنْفَاقِ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرَةِ بِحَسَبِ أَمْلٍ (الْجَوَابُ) لَا يَحْسِبُ الْأَبُ يَدِينَ وَلَدَهُ إِلَّا أَنْ أَتَى مِنَ الْأَنْفَاقِ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْمَلَقِ وَغَيْرِهِ (سُئِلَ) هَلْ يَحْسِبُ الْوَلِيُّ يَدِينَ وَلَدَهُ أَمْ لَا (الْجَوَابُ) لَا يَحْسِبُ وَالْوَاقِعُ يَدِينَ وَلَدَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَلَقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْرُوقَةِ وَتَكَرَّرَ الْوَلِيُّ لِيُدْخَلَ جَمِيعَ الْأَصُولِ فَلَا يَحْسِبُ أَصْلًا فِي يَدِينَ فَرَعُهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ بِسَبَبِ وَلَدِهِ وَكَذَا الْقَاضِصُ عَلَيْهِ يَسْتَحِقُّهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ مَرَدَّهُ وَلَا يَحْتَبِزُ قَدْ فُتِيَ بِذَلِكَ أَهْ الْمَيِّتَةُ كَمَا فِي الْعَرَمَنِ الْحَسَنِ وَقَالَ فِي حَيْضَةِ الْمَرْحُومِ مِنْ آخِرِ كَلِمَاتِ أَهْلِ الْقَضَاءِ لَا يَحْسِبُ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ وَالْجَدَّاتِ وَالْجَدَّاتِ الْأَقْرَبَاتِ الْوَلِيَّ لِقَوْلِهِمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا وَمَعْرُوفًا وَابْنِ الْحَسَنِ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَلَا فِي الْحَسَنِ نَوْعٌ يَحْتَقِرُ بِتَعَبٍ أَسَدًا لَوْلَا يَحْيَى أَنْ يَنْعَقِبَ بِأَسَدٍ يَحْتَقِرُ عَلَى الْوَلَدِ كَالْقَاضِصِ أَهْ (أُتُوْلَ) بِقِيَامِ مَاذَا كَانَ لِأَبْنٍ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ بِكَفَالَةٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ يَذْكُرُ فَمِنْ الْإِنِّ الصَّكِّ قِيلَ لِلْكُفْلِ حَسِبُ الْآبِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِذَا حَسِبَ الْكُفْلُ فَلَا يَحْسِبُ الْمَكْفُولُ فَذَكَرَ الْعَلَمَةُ الشَّرْحُ لِلْإِنِّ فِي حَاشِيَةِ التَّرَاثِيمِ لَا يَحْسِبُ مَا يَزِمُ مِنْ حِسْبِهِ مِنْ الْأَصْلِ وَهُوَ مُتَمَعٌّ وَقَدْ أَلْفَرَسَ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَنَقَلَ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ بَعْضَ الْمُؤَلِّفِ أَتَى بِذَلِكَ أَخْذًا مَعْنَى الْقَهْطَانِيِّ ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَا يَغْتَرُّ بِأَنَّهُ لَا يَحْسِبُ لِحَقِّ الْكُفْلِ وَلِذَلِكَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَذَى فَهُوَ عَجُوبٌ بِدَيْنِهِ الَّذِي يَتَّعِبُ عَلَيْهِ أَوْ يَسْتَعْبِدُ عَلَى قَوْلِهِمْ بِحَيْثُ أَصْحَابُ الدَّيْنِ وَعَلَى قَوْلِهِمْ بِحَيْثُ أَصْحَابُ الْمَطْلَبِ فَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ قَوْلِهِمْ لَا يَحْسِبُ أَصْلًا فِي يَدِينَ فَرَعُهُ لِأَنَّهُ لَا يَحْسِبُ أَجْنَبِيٍّ فِيمَا نَبَتْ لَهُ عَلَيْهِ تَأْتَلُ أَهْ كَلَامُ الْحَيْرِ الرَّمْلِيِّ وَلَا يَحْتَقِرُ أَنَّهُ مُتَعَدٍّ عَلَى أَنْ تَصْصَ مَا فِي الْقَهْطَانِيِّ فِي كِتَابِ الْكُفَالَةِ هَكَذَا وَإِنْ حَسِبَ حَسِبَ هُوَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ إِذَا كَانَ كُفْلًا عَنْ أَحَدِ الْأَبْنَاءِ أَوْ الْوَلِيِّ فَإِنَّهُ أَنْ حَسِبَ لَمْ يَحْسِبْ بِهِ يَشْعُرُ قَضَاءُ الْخِلَاصَةِ أَهْ وَأَنْتَ خَيْرُ بَنَاتٍ مَا فِي الْقَهْطَانِيِّ مَسْئَلَةٌ أُخْرَى غَيْرُ مَعْنَى فِيهِ لِأَنَّ مَعْنَى فِيهِ هُوَ مَاذَا كَانَ الْكُفْلُ أَجْنَبِيٍّ وَالْمَكْفُولُ أَصْلًا لِدَائِنِ وَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الدَّائِنُ أَجْنَبِيٍّ وَالْمَكْفُولُ أَصْلًا لِلْكُفْلِ كَمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ لِأَجْنَبِيٍّ بِدَيْنٍ مَعْرُودٍ وَقَدْ كَفَلَ ابْنُ عَمْرٍو بِأَبْنِ الْوَلَدِ فَذَا إِذَا زَيْدٌ لِأَجْنَبِيٍّ

لَا كُلُّ الْفَرَعِ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنْ أَجَارَةَ الشَّجَرِ وَالْكَرْمِ بِأَجْرٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفَرَعُ لَا يَصِحُّ لَهَا وَقَفْتُ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ الْعَيْنُ قَدْ اسْتَغْنَى عَنْهُ شَرْطُ لَيْسَ بِهَا مَا عَرَفَ ذَلِكَ عَرَفَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَحْيَى كُلُّ مَنْ مَوْلٍ لِرَجُلٍ مِنْ بَنَاتٍ فِي ذَلِكَ إِلَى كِتَابِ الْمَذْهَبِ كَالْحَانِيَةِ وَالتَّارِخَانِيَةِ وَتَوْشِيحِ الْبَرِّ وَخِطَابِ الْفَتَاوَى وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ مِنْ يَتَأَمَّلُ نَظْمَهُ ذَلِكَ وَاقِعَةً أَعْلَمُ (سُئِلَ) فِي رَجُلٍ اجْتَمَعَ فِي يَدِهِ مَطْلَبٌ وَفَوْزُ رَجُلَةٍ كَاتِبَةٍ وَلَا يَدْرِي وَجْهَ قَاضِيٍّ مِنْهَا مَنْزَعَةً فِي اسْتِحْقَاقِ بَنَاتٍ ابْنِ الْوَقْفِ مَعَ ابْنِ ابْنِ الْوَقْفِ صَوْرَةَ الْكُتُبِ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ أَنْسَاهُ الَّذِي كُورِدُونَ الْأَنَاثَ وَصَوْرَةَ الرَّجُلِ جَعَلَ يَقِفُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادُ كُورِدُوا وَوَصَرُّ قَاتِبِ

ان

في الخطة بعد بيان المدعى ومخيم وكلية الحالات الآتية ممنوعة بحسب شرط الواقف الدال عليه منذ كره كاتب الولاية التي صورته ما وقف على نسبه ثم على الأولاد وأولاد أولادهم كونه يحذف الواو فيه فليبق وجه ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الآتية ممنوعة عن الوقف بسبب عدم كونهن العمل بكاتب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها ذكر كونهن وأولادهم يتعين الوقف القامى ومنع له سبب الكتاب الدال على الرجعة لما ذكره التي تحذف منها الكاتب الواو في الجوهي مشتمل على كاتب الولاية أم العرفي جمع ذلك اتفق مع عليه البينة الشرعية لأخبر هذه الكواغد وانخطوط الرقعة (أجاب) العرفي لما تقوم البينة الشرعية عليه لما وجد من الخطوط (٢٢٥) والكواغد إذا قامت البينة على كتاب

أن يجبس الكفيل وهو ابن عرو فليس للكفيل أن يجبس أمه بن الكفالة لما يلزم عليه من حبس الأصل
 بدن فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثير من حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد
 من المولى تعالى على باطلها والفرق المذكور وأوصفت فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد
 والمنة (سئل) في مدون مجبوس ثبت لدى القاضي يسار وبينته شرعية فهل يؤبدجسه (الجواب) نعم يؤبد
 بجسه الموسر حتى يوفى دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الأمام الأعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى ببيع ماله لدينه ويقول ما يفتي كماله حربه في الاختيار والتور وغيرهما في كتاب الحجر
 (سئل) في بينة السار هل تقدم على بينة الاعصار وإذا شهدت بينة السار على أنه موسر فادعى وفاء الدين
 جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بينة السار مقدمه وكفى ما ذكره الله أعلم ولو أقام المدون
 بينة على الاعصار وصاحب الدين على السار كانت بينة السار أولى فان شهد أنه موسر فادعى أداء الدين
 جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال ثانية وقال في المنع وبينة يسار ما حق من بينة اعصاره القبول عند
 التعارض لأن السار عارض والبينة لا تثبت الخ (أقول) فلو ثبت أنه موسر أدى الاعصار بعد وره فانه
 يقبل لأثباته أمر احدا كما أقاد في فتح القدر وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب
 البحر حيث ظن أن مراده تقدم بينة الاعصار على بينة السار عند التعارض فاعتراه بأنه بحث غير صحيح
 مع أن مراده ما ذكره كالأمامه صاحب البحر كما أوجده فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر يحترف
 بالزراعة ينفق مناه على عياله وعليه ديون لجماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أرباب الدينون
 أنه يتخص بجميع غلته دون بقية أرباب الدينون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم
 بالخص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم وإذا تمت المدة ولم تظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين
 غرمائه بل يلزمونه ولا يتعونه من التصرف والسفرو يأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخص ملحق
 (أقول) هذا إذا أراد البائن أن يأخذ فاضل كسبه وحده بلارضا المدون أما إذا رضى المدون تخصص بعض
 غرمائه بشئ مع وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشئ إلا إذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق
 حق الغرماء بذلك كما إذا مات كإبليس على ما سأل في كتاب الدينات وكتاب الحجر ان شاء الله تعالى (سئل)
 فيما إذا حبس القاضي رجلا بدى شرعى عليه لا خرو مرض في الحبس مرضا أو ضلوا لم يجد من يخدمه فيه
 فهل يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كفى المنع (سئل) في المدون المعسر إذا كان له أمتعة
 يبت ضرورية يحتاج إليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بمادونها فهل لا يبيع ذلك لديه (الجواب)
 نعم لا يبيع ذلك لديه بحيث الحال ما ذكره في المسئلة في المنع والخير به (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة متماضية
 لآلته الصغرى في عدة أشهر فهل لا يجبس عليها (الجواب) نعم (سئل) في المدون إذا أودا السفر بعد
 حلول الدين عليه فهل للدائن منع من السفر حتى يوفى (الجواب) نعم

* (مسائل شتى) *

أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين بن أبي ابن ابن الواقف وفخر الدين بن ابن ابن الواقف فكيّف بقسم
 وبيع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فعلى عرض ابن ابن الواقف وبيع مختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد
 أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكرم بناموسى ابن الواقف ربع أبنهما بينهما مائة ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه
 فيسقط به ويعطى على شمس الدين ويحيى الدين وعبد الباقي أبنائهم ابن الواقف ربع حقه يقسم بينهم أرباعاً على قدر رؤسهم ويخصون
 بنور الدين ومصطفى وحسيناً بأرباع (٢٢٦) ابن ابن الواقف لتزول رتبته عن ذكرناه من على ومن ذكرناه من أهل الدرجة التي هو

(سئل) في سفل انهم وامتنع صاحب من بناءه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فالحكم
 (الجواب) ان انهم السفل بلا منعه صاحب لم يجز على البناء لعدم التعدي ولأن المالك لا يجزى على اصلاح
 ملكه ولا يذى العلو ان يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبنى علوه اذا امتنع صاحب السفل من بناءه ليتوصل الى
 حقه اذا وصل الى حقه لانه له أن يمنع صاحب السفل من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو
 ما أنفق على السفل بالغالب ان بنى باذنه وأذن القاضي لأن اذن القاضي كاذنه بنفسه ولا يتوهم هذا الذي
 استحسنه المتأخرون وفي الواجبة وبه يبقى والاجماع بقية البناء لوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته
 من وقت البناء لا وقت الرجوع هو المصحح اهـ وقد ذكرت هذه المسئلة في فاضحان ومنية الحق وشرح
 الكنز للعيني وغيره وأتى بذلك الخبر الرمي وغيره (سئل) في سفل هل يملكه صاحبها وامتنع من بناءه ولم يجز
 حق الاستطران والمرو والانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجزى على بناءه لتعديده بالسفم
 (الجواب) نعم وفي جامع الفصولين لو هم ذو السفل سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله أذوقت
 عليه حقاً الحق بالملك فيضمن كالأقوت عليه ملكا اهـ وظاهره أنه لا يجزى على ذى العلو وظاهره ما في فتح
 القد من خلافه وظاهره الثاني ويجعل الأول على ما إذا بنى صاحب السفل سفله وطلب من ذى العلو بناء
 علوه فإنه يجزى ولو انهم السفل يغير منع صاحب لا يجزى على البناء لعدم التعدي الخ يجوز من شق القضاء
 (أقول) وكتبت فيما علمته على الصرا قوله وظاهره الثاني مراده به ما في الفصولين سماه ثانياً لأنه ذكر
 أولاً ما فتح القد ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله يجعل الأول أراد به ما في الفتح الذي قدم
 صاحب البحر عبارة وهي وإن هدمه أى الجدار المشترك وأراد أحداهما البناء أو الأخر كان أمس
 الحائط عرضاً يمكنه أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجزى للشرى وان كان لا يمكن بحجر وعليه الفتوى
 وتفسير الجبر أنه لم يوافق الشرى لأنفق على العمارة ورجع على الشرى لكن بنصف ما أنفق وفي شهادات
 الفضل لو هدموا امتنع أحدهما بحجر ولو انهم لا يجزى ولو كان متع من الانتفاع به ما لم يتسوف نصف
 ما أنفق فيه ان فعل ذلك بقضاء أو لاقبض حصة البناء كذا في فتح القد اهـ وأنت ترى عدم المخالفين
 الكلامين فان كلام الفتح في الحائط المشترك الذى لا يمكن انتفاع كل واحد من الشرى بكن الأبنائه فإذا
 أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلو
 فما وجه كون صاحب العلو يجزى لأن سقف السفل لصاحب السفل فلا مر عليه ترك صاحب العلو علوه
 قال في البحر وفي التحفة السفل اذا كان له جل وعلو لا تخسف السفل وجذوعه وهرايه وبواريه
 وطنه لصاحب السفل غير أن صاحب العلو سكن في ذلك اهـ والهرادى ما لو وضع فوق السقف من قصب
 وعريش اهـ وإذا كان كل ذلك لصاحب السفل فلا يجزى شئ منه على صاحب العلو (سئل) فيما
 اذا كان له بعلوه ككسف قدمه كعب على حائطه وعلى سطح حاره وهو ومن قبله من ملك العلو
 متصرفون في الكسيف على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن لا يعارض ويريد الجار الا أن

أعلى من درجته قسم والعلة
 فهذا كزمان الحكم كما صرح
 به الأصوليون من أن كلة
 كل الاطاسة على يسيل
 الافراد فاعتبر كل واحد من
 الاربعة كأنه ايس معه
 غيره في أولاده من أخوته
 اذ كلة كل اذا خلقت على
 المنكر أوجبت عموم افراده
 بصلان كلة الجمع فانها
 قوس عموم الاجتماع دون
 الانفراد وهي مسئلة من
 دخل هذا الحنن المعروفة
 المشهورة بينهم فوجب
 بسبب ذلك صرف ما لكل
 واحد من الاربعة بنين
 أولاده مستقل به الواحد
 والاثنتان فاذا ثم يقع
 الترتيب بين أولاد كل واحد
 منهم وأولاد أولاده لقوله
 ثم من بعدهم على أولادهم
 ثم ومن فيصعب فيه الاصل
 فرعه وفرع غيره لعدم
 اشتراط صرف نصيب من
 مات لولده والامر في ذلك
 ظاهر بين لأخبار علموا الله
 أعلم (سئل) في امرأة
 أسقطت حقها من وقف
 شرط للزيرة وهي منهاهل

يسقط أم لا (أجاب) لا يصح اسقاطها قال في الحاشية في كتاب الشهادة أما الوقف على المدرستين كان فقير من أصحاب يكفه
 المدرسة بكون مسخطة الوقف استحقاقاً لا بطلاناً لوقاله أبطلت حتى كان له أن يطلب ما أخذ بعد ذلك اهـ هذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الوقف من غير توقف على فقر والحكم وقد صرحوا بان شرط الوقف كنص الشارع فاشبه
 الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحدروا فيه أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدته حياته
 ثم على أولاده الذكور والاثان ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم المذكور ثم على أنسألهم أبا ما عا شوا على ان

الائتمار من الموقوف عليهم تسحق بشرط الرملة والحاجه اذا تزوجت سقطت حقها من الوقف بحري الحال على ذلك امداد الدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل آخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطاً منها ان يبدأ بعمارته وما فضل تصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين اعلاماً فبات اولاده الذي كور جمعوا بقي اولادهم ولم يبق من صلبه الابنته ارملة محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الوقف ولم يعنه للسكنى والاستغلال كيف يكون الحال (أجاب) أما البصرف الا ان غلته فهي باسرها لابنته لترتيب المستفادين ولم يستثن بقوله غير ان من مات كان نصيبه لولده (٢٢٧) فالترتيب به نعم فلا شيء لاولاد البنين مع ولاء الصلبد ذكر اركان أو انشي

الصلبد ذكر اركان أو انشي والجمع في قسوله ثم على اولاده براديه جنس الاولاد لاحقة الجمع اذ الواحد ينفرده اذ انفردت تكون النسبة كلها له لانهم من اولاده لصلبه وهم من اولاد الاولاد فجميعهم بمو درجتها عليهم كاهو ظاهر لاخبار عليه ولا توقف فيه وأما ما يكون اداوقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالصريح في كسنتا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في التنظيم الوهباني

ومن وقف دار عليه فله سوى الاجر والسكنى بها لا يقرر قال شارح ابن الشحنة مسألة البيت من الجنس والخاص وقف منزلاً على ولديه وأولادهما أبدأ ما تناسلوا فاذا السكنى ليس لهما حق في السكنى لان حقهما في الغلظة وفي الحائصة دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو

يكنه منع الكيفية بل لانه يتزكى على الحائط ويحصل له اذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في سفل عليه علو لا يتفكسر بعض أحشائها السفل فهل يكون تعميرها على صاحب السفل بلا حرج (الجواب) نعم (سئل) في ذي حرفة متقن حرفته يشتغل في حانوته على حدته يرد بقية أهل حرفته أن يجبره على أن يشاركهم في تلك الحرفة فوكفوا معه في حانوته واحد هو باقي الاستغلال وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما اذا كان زيد محترفاً بحرفة صلاحة الصوف مائة فكبر وعجز وريد أن يداشر الحرفة بصناعة يشتغلون فيها هو معلم عليهم وهو متقن بها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل يتخون من معارضة في ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) في بيطار سائر حانوتاً ملاصقاً لحانوت بيطاراً خولياً صرغته فيها ويريد البيطار الا تخونه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضة ولا منعه الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان طائفة للعبيد يشترون الدفوف المعلقة على ما من أربابها يصنعونها على بيوعها للناس فيما مضى من الزمان الى الآن بلا معاوض ولا ان يدرجاعة منهم الاختصاص بجمع ما يباع من الدفوف وشراهم ان أربابها ويسع شئ منها لرباب الحرفة المذ كور تو التصدير على الباقي بدون وجه شرعي فهل من أراد البيع والشراء لا يمنع دون وجه شرعي ولا تصحير في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بحري ما معطى في داره خاص به فهل يمنع جاره من إجراء وأساخه فيه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بحري ما في دار جاره يعطى أرض الدار من قديم الزمان فامتلا الآن تراباً وأساخاً وأراد اصلاحه وحفر ولا يمكن ذلك الا بشمول الدار الجار والجار يمنعه فهل يقال للجار ما ان تركه يدخل ويصلح ويفعل أو يفعل بملك (الجواب) نعم يقال له ذلك والمسألة منقولة في البحر من شئ القضاة راجعاً ان رمت (سئل) فيما اذا كان لزيد بحري ما في أرض داره من قديم الزمان منهم بعض الجري وصار الماء يجري الى أرض داره وندو حيطانها وتضررت من ذلك وتر بينهما اصلاح الجري ومنع الضرر عنها فهل تجاب الى ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخرّب بعض أرض القوم لاصحاب الاراضي أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عبارة الارض خلاصة من الشرع (سئل) في جماعة أحدوا في دورهم بركاً ورأوا فاضها في بحري مطر مشترك بين أهل محلة بلا ذنهم وتضرر أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجراء فاضهم فيه فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر مشترك بين زيد وجماعة فلوهم عليه طاحون من قديم الزمان يريد رجل أن يبني طاحوناً فوق طاحون زيد بدون إذن منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له الا باذنهم (الجواب) نعم (مسئل) في قروي رجل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وصار ياشي القرية فكيف كانه الموداهوا السكنى بها بدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروي المذ كور على ذلك وله السكنى حيث شام من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقديت أسماؤه كما في ذلك كثير

قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز اعمار الدار الموقوفة للموقوف عا ولو كان له حق السكنى لما حازت السكنى للموقوف عليه لانه يكون مستأجراً سكنى داره حق السكنى فيها وذلك باطل فلما حازت الاجارة ذلك على انه في سكنى الدار غزاة الاجنبى اه فصل من ذلك ان جميع الغلظة تصرف على الرملة المذ كورة التي هي بنت الواقف لصلبه للاحق لاولاد واولاد الواقف مادامت حية واثاته أعلم (سئل) فبين وقف وقفاً وقض نظر لشخص وقوف الواقف ثم الناظر بعد أن أوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولد الناظر اذ كور أو حق من غيره أم لا وهل على تقدير عدم الوصية يجوز نصيب الناظر أجنبياً مع وجود من يصلح من ولاد الواقف وأقرب بانه أم لا (أجاب) بقوله قال في التت رحمانية

نقل عن السراجة وان مات القم بعد ما مات الواقف فان القم قد أوصى الى غيره فوصيت بمنزلة ١٥ ومثله في البرازيه وفي الجردا مات المتولي المشروط له بعد الواف فان القاضي ينصب غيره وشرط في الختي أن لا يكون المتولي أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي اه ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية والظاهر وبغيرهما العبارة الثانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا المتولي ليس له أن يوصي الى غيره بجاهد الشرط اه والقمه بفهم من هذه العبارة الاليفية اثبات الاول به لو وصي الناظر المذكور اذا التخصيص على جواز (٣٢٨) الشرط لدفع قومه بطرا عليه بدم الجواز كايده من أكثر من معاشرته انسابا

من العلماء الاعلام روح الله وأواجهم وقد ألف في ذلك العلامة التي الحسيني قدس الله سره رسالة وقد قال نبينا أفضل الناطق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وكرم البلاد بدار الله والعباد عباد الله فحيثما أصبت خبرا فاقم ذكره الجلال السويطي في الجامع الصغير والمؤمن أمر بنفسه بـ **سكن** أي البلاد أرادو يعيش بأي بلد قرأ في الراحة لنفسه فها هو الله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والجب فغرم مبلغا للقبض أو اعوان الغلظة هل يلزم الشاك بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض يتخلص الحقوق وعدل المدي عنه وشكا من غيره وغرم المدي عليه أفتي المتأخرون أن للمشتكى أن يرجع عما غرم على الشاك وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عنده بض الطلوع غرامه عليه حتى غرم مالا للطلوع هل يلزم التسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص ورغعه الى ظلم وعدا الظالم أن من دفع السوء وتوعد عليه عنده أن ياتى من ماله مصادره يضمن الشاك في هذه الصورة ما أخذ من الظالم هذا هو المقتضى به أفتي به المتأخرون من علمائنا رحمهم الله تعالى (سئل) في ناظر وقف أجزأ أرض الوقف من يد باجرة المثل ووجبه بدمبلغ من الفراههم خارجا عن الإجراء ويد مستحق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في سياق ماء حلوسيل وقف أحدث فوته جماعة سافا لا اولاخ دورهم وفي ذلك ضرر على ساق السيل وفي رفعه نفع تام فهل يرفع (الجواب) نعم (سئل) في باذا كان له نذر كتماء في داره ما يجري اليها الماهمن فاقض قديم في بركة في داره زيد فسقط زيد القاض واستمع من فقحه لأن تكس له هند بركة بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما ضامن الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك (سئل) في رجل أحدث سربا ما عماره وأجاء على جنيته دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب من رفعه عنه فهل يجب على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطر ها وأساسها ثم يخرج ذلك الى جنيته بدين قديم الزمان الى الآن بلا معارض وبكفنه بدسد بالوعة بلا وجه شرعي فهل يجب كانت قديمة يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصرا لهما شبيلك وبابوا أحدث مشرفة أيضا وصار شرف من ذلك كفة على حرم جاره ويحل جالوسه وتقراره اذا صعد ذلك وطلب الجار سد الشبيلك والباب ومنع من الصعود للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أراضي قرية تجارية في وقف بربواوات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى بعض الأراضي لسببها وبنى دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعملوا جل من من زراعتها وسدا عين ومطها بالتراب وغرس عليها وسطر بها باذن بعض التيمار بين وفي ذلك ضرر على أهالي القرية وجهه الوقف ببقية التيمار يتفهل بعد القديم ويبقى على قدمه كما كان (الجواب) نعم (سئل) في رجل عرجي ما في محل له حق التعمير فيه وتزمت سائر جاره وطلب الجار نحو يله فهل لا يجبر على نحو يله (الجواب) نعم لا يجبر على نحو يله (سئل) في نهر مشترك بين جماعة يجري ماؤه في داره

عبارةاتهم افضل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كأنهم مقررون في علم كل فقه فيستغنى عن ذكرها بذكر ما ينسرع عليها وينشعب منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طالعها كما هي طالعها بمسئله وليتولد الواقف وأهل بيت فانهم صرحوا قاطبة بأنه لا يحل الناظر من الاجانب مادم يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا لانه أشقى أولاد من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان أقام أجنبيا لعدم صلاحه أحد من أقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله أعلم (سئل) في دار موقوفه مع حاكمه ملاحظة لها استأجرها كور قوجل احارة طرية مضي غالها فاستبدلت الدار أو الحاكمه بدار أخرى في بلدة أخرى استبدل الشرع لذي نائب الشرع الشريف

فأدى مستأجرها كورة على مستبدل الدار وألحا كورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر يريدون على الوقف ولا مستحق له أم لا تصح دعواه الفساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة العلوية في الوقف هل هي صحيحة أم لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب) لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا لما كورة والمذكور كورة لانه لا حق له في نفس الدار لا يثبت له منفعته اما حق على تقديم صحة الاجارة في منفعته لما كورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تقديم بران الدار ولحا كورة معاني اجارته لا يملك فصح البيع قال في الخانية ولو أن جرم من غيره بـ **ع** لا ينفذ

بمعنى حق المستأجر فإن أراد المستأجر أن يقطع البيع أخفق أو أفعو العيص أنه لا عليك الفسخ اه وقال بعد قبيل الكلام على الاجارة الطولية
 الاحواز باع المستأجر ارضا للمستأجر أن يفسخ البيع معه اختلف الروايات فيمو العيص أنه لا عليك الفسخ اه هذا وقد رآنا أنه الفسخ على
 غير العيص من المذهب فقولنا الثاني الا في الحال كونه لا غير اذ الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار من جميع من ملكه ووقف وليست من
 قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد الاستبداد لا يكون الأمن خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في
 النار يدعيه ولا نظره ولا ملائمة فظهر كونه لا يصلح خصما يذيع بطلان الاستبداد في الدار ظهور الشمس في رابعة النهار وأما الحكم في
 الاجارة الطولية في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جليلة من نص عليها صاحب (٣٢٩) جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من

(٤٢ - فتاوى حامد) (اول) البلدة فلا تال به وصرح كلام هلال والخالف وناقضان وغيرهم بجواز في أي بلد مشاحت كان كثر غلة وأبعد من احتمال الخراب وقلة الرغبة أو ما قولهم في صقع أحسن وقولهم لا تخير إذا كان في غلة واحدة أو تكون المحسلة المأوى كتحريم المحلة الموقوفة في الاحسنة والخير به فمما هو المقصود بالوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة أو ترهم عاأو المسئلة باحتمال الخراب في أدون المحلتين لقلة الرغبات فيها كتدبير يقاس البلدان اللذان لا يحتمل الخراب على المحلتين اللتين أحدهما غلة الرغبة فتشتمل الخراب كالجوه مشاهد في الأمصار البكر كصر وغيرهما وعليك أن تتامل في قوله أو تكون المحلة المأوى كتحريم الموقوفة فهذا صريح في أنه إذا كانت المأوى كتحريم الموقوفة لا سبيل الحائر والحال ههنا وانما اختلفت المحلة وإن لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العدة في الوقف مردوا بكلام غيره وهذا غير مقبول والله أعلم (سل) في أرض موقوفة على ذر به شخص ما داموا ثم بعدهم على جهة ولا تقطع

وما يشعر زيتون قدوم نصفه السخفى الوقف ونصفه بيد جماعة تتقدم العهد على مفادى بعض الجماعات المالك في الأرض بقدر حصن في الشجر وأشكر الوقف في الأرض ومطالب المستحقين الوقف بأضرار مكاب الوقف وأهل يتوقف بوقوف وقف الأرض على أضرار أم لا يتوقف إلا على أضرار البنية الشرعية ويكتفي في ذلك قول الشاهد أم شهد أم هو وقف وأطلق أو قال بعد أن شهد به أم أمان الوقف لكن أشهر عندى أو أخفى من أنى به ول هو شرط تسمية الوقف أم لا حيث كان قد سماه أو إذا ثبت وقف الأرض وجهها الشرعى بحكم في أرضه وتجوز بكل ما هو أنفع الوقف من قلع أو إبقاء أم لا وهل إذا أضر أحد المستحقين الوقف بوضع يد لا على حصته شاع من الشجر يمنع أفرادوه دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكور دأماً (٣٢٠) (أجاب) لا يتوقف بوقوف الوقف على أضرار مكاب لأن جميع النسخ الترف ثلاث البنية

والاقرار والتكول وكذب
الوقف انما هو كاذبه خط
وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل
به كاحس به كثير من علمائنا
والعبرة في ذلك اللينة
الشرعية في الوقف يسوغ
لشاهد أن شهدا السماع
و يطلق ولا يصر في شهادته
قوله بعد شهادته لم ا عين
الوقف ولكن اشتهر عندي
أو أخبرني به من اثق به وفي
استراط تسمية الوقف
خلاف بين ائمتنا مشهور
وقد ذكر في جامع الفصولين
وامر الاعدية بنى أن تقبل
لو كان قد عاوقف مشهور
قديم لا يعرف واقفا متولى
عليه ظالم فادعى المتولى انه
وقف على كذا مشهور وشهد
كذلك فاغتار انه يجوز
اه وقد صرح علمائنا بانه
يفسق بالضماع في غصب
مطار الوقف وغصب منافعه
وكذا بكل ما هو افع للوقف
فيما اختلف العلماء فيه
كذلك صرح به في الحاروي

القديس وأقر أحد المستحقين وضع يده على حصى شجرة لا يمنع المقرنفة إذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من فيما سوى الوقف إذ البتة متوقفة على يده ودون ويد الحق متوقفة على يداها وقارعة وودعة وما كان فلا تمنع المقرنفة فكيف تمنع غيره هذا المنع يذهب بالطلان وليس فيما شبه التناقض والادغم وبأب الدغمى في الوقف مقصود غير مقفول * وبالله قد قد عايند العلماء أو كما يقولون وكل ما ذكره معاهمه عن مسئول وقد تناقضت وتفاوتت عليه النقول * فلا حاجة في الالساب وكثرة الأطباء والله أعلم (سئل) في الوقف وقوفه على زوجته أهدت ما ادعى عليه فاعمل ابن أجدوس يتيهنا ما من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما وأنسهما بمهما وذن يتيها بدأ ما عاشرها وأما ما عاشرها فبما يكون ذلك على مصالح الخيرة المشرفة والمسجد الأقصى الشريف فانت الزوجة المذكورة لأن والده يصر فيصير مصالح الخيرة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصر في نصيبها إلى الخيرة الشريفة لأن الصرف

لها مشروط بأفراض تساهلوا به وجد هذا الشرط فلذلك استتم والحال هذه وللقاضي صرفه للتابع وذر به لاسم إذا كانوا فقرا أهلا له
أقرب إلى غرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه متحججه ثم من بعده صود ذلك وقفاً على أولاده لصلبه
الموجودين ومثلهم بمجدون العابدن وصالح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفرصة الشرعية لئلا كرم مثل حظ الاثنين وعلى من سجدت
لواقف المشار إليهم الأولاد المذكور والآن بينهم على الفرصة الشرعية مستقل به الواحد منهم عند انقراضه وبشرك فيه الاثنين فما
فوقهما يجري ذلك عليهم مقدساً منهم من غير شرك لهم في ذلك ثم بعد أولاد الواقف المشار إليه يعود ذلك على أولاد الذكور منهم خاصة
دون الإناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أولاد أولادهم (٣٣١) نظير ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم
وان سفلاويهم على الشرط

فما إذا كان الجامع معلوم وجب عليه ما علم من جري أو ساغ قديم يجري فيه أو ساخهم وأوساخ الجامع
فاحتاج الجري إلى التعزيل والترميم الأزمن وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورة
وعلى جهة وقف الجامع الموز (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان يداور به في ملكه مستغله على
داخل وخارج وفي الخارج بركة ما يجري فاضها في جري قديم بياض الأرض ينزل في جري قديم
مستغرق بينه وبين جماعة يريدون بالآن أن ينقل البركة الموزة من الخارج إلى الداخل ويجري فاضها
كما كان في القدم إلى الجري القديم من غير إحداث شيء في الجري الموز وفعله ذلك (الجواب) نعم
ذلك (أقول) إن كانت البركة في الداخل نصير أقرب إلى الجري القديم عما كانت عليه في الخارج ولم يكسر
حافة الجري القديم المشترك فلا تمنع من ذلك وأما إذا كانت بالعكس وكانت القاض وبجرامك الجماعة
فقد يقال يمنع من ذلك لأنه إذا بعد الجري واحتاج فيما يقش الزمان إلى تعمير بزمه من زيادة كلفة عليه
وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحها باب التبر بانه لو أراد أحد الشركاء في النهر
أن ينصب عليه رصيفاً على ملكه كان كل حافة النهر وبطنه ملكاً له ذلك إن لم يضر بالماء وصروا الضرر
بالماء بأن يقوم الماسح يصل إلى الرصيف أرضه ثم يجري إلى النهر من أسفله لأنه بتأخر وصول حقهم إليهم
وينقص أه قدر ذلك (سئل) فإن من وقف مشغلي على بيوت و بركة ما قديمه يجري إليها الماسح
فاض بركة في دار يداور به بركة بركة المزمزورة إلى مكان آخر من داره وضرباً على أسفله
بيوت الخان وتكليف ناظر الوقف إلى تعمير سياج جديد لبركة الخان من البركة التي يريد تعميرها كل ذلك
بدون رضا الناظر ولا مصلحة لوقف ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضيه فيه تيمار به لها زراع بزروع بعضها يذفون قسمها في كل سنة
لتيمار بها والبعض منها مزارع قديم معطل فتمجد جل وكثرة وحده ويريد تعميرها لئلا يتبارى ولا
وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مشد مسكة في أرض سلطنة تيمار به يؤدى
مأعها لجهة التيمار من عشرين سنة حتى مات عن ابنه فصر فوضه التيمار مشداً إليه الموز وتصرف
وصبه في الأرض سنين لجهة القاصر وأدى مأعها لجهة التيمار ثم وجع التيمار المشد فهل جاز
و يراد بالرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفاً في
المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ومنع من المعارضة في ذلك (سئل) في حصص معلومة من
مزرعة معينة تبارى لخصم في وقف أهلي وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر تيمار في تناول
التيمار ما يخص حصص الوقف من القسم فلا بد من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم وذر بهم وتساهلهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاض
و إلى الدين بمجدون المرحوم الخواجا من العابدن عبد القادر بن خروا تيسر والد الواقف المشار إليهم من أولاد أولادهم وذر بتونس له وعقبه
بينهم على الفرصة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه بعد انقراضه على جهة موصلة فانقرض أولاد الذكور والوقف إلى أولاد البنات
ثم انحصرت بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة والوقف إلى الذرية وإلى الدين سبطاً والواقف المذكور والوجود الآن جماعة من ذرية
و إلى الدين المذكور بينهم أعلى طبقته من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى على أن الوقف على
الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيأ مع وجود أهل الطبقة العليا حيث يبق الواقف على الشرط والترتيب
المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع ما يراعى في أولاد الواقف من جبال الأصل ترعه دون فرع غيره يراعى في أولاد

المحرم القاضى الى الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب فاعاوان لم يذكر معه الشرط وهذا بدعى الثقل انه لو قد قال فيهم منه باعلى الاستواء في الحكم حكم القرضية الشرعية وترتيبه شرط ان قلت شرطه أى الواقف الترتيب بحث بصفة فلا يشق أحدا من أولادنا طبقه العال شامع أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده وأولاد ولده ولا يصح بين قوقوم من مات لآخر ولا نصيبه لمن في درجته تم تقصص القصة بعد انقراض الرجعة فاعاوان لا يصح عندنا لأنه الأقرب الى العادل والابعد عن التفاوت الفاحش في الأفضل فانهم والله أعلم (سئل منها أيضا) فيما إذا كانت مدرستها مدرسو ومعيدو غير ذلك ولها أوقاف من مسقطات وغيرها من جملة ذلك دارمان (٣٢٢) الساكن فيها فذهب يذللها من حاكم البلدة فاسكنها ياها مع ان لا مدرستين ليا

(سئل) فيما إذا كان لا يذيق القراا المعبر عنه مسجد المسكن في أرض سليخة جارية بجماعها في تبار عمرو ففرغ من دفع المسد المزبور ليكر بدون اذن من التيمارى ولا اجازته ولا وجه شرعى فهل يكون الفراع غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيمارى (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما إذا فرغ من مشدلا آخر بعض معلوم لدى قاض حنبلى حكم بصفة الفراع وان صدر بدون اذن المتكلمين على الأرض حكما شرعيا مستوفيا شرعا هلوا؟ فذهبكم كما حكفى وكتب بذلك جتات فهل يعمل بمضمونها (الجواب) حيث الحال المذكور يعمل بمضمونها الجتين المذكورتين بعد ثبوته شرعا والحكم المذكور ماض على الصلة بانقضاء (سئل) في منبر عتارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في تاحتها من الربيع يؤخذ من زراعتها كل سنة لجهة الأوقاف وزرعها جامعة واستمع منهم جلان من دفع قسمها والحال أن أحد القسم أنفع لجهة الأوقاف من آخر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليها من القسم من زرعها لجهة الأوقاف (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في تبارق ربة عليها قسم من الربيع وجب الدفع السلسالى زرع أحدهما فطعنتها لنفسه بيزر وعملها ويرد شرىكه أخذ ما يخصه من قسم العلة بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما لو قضى المدون الدين قبل حلول الاجل لداثته فهل لا يؤخذ من الربحية اتقى حوت المبيعة بينهما الا بقدر ماضى من الأيام (الجواب) نعم كفى التتوير والمخبر عن القينة وأقضى بذلك أبو السعود والعمادى والخافق وغيرهما (سئل) فيما إذا كان يدفع لعمرو فى كل سنته لعمان التبراه طمانا ذلك الحق عمرو المدعى له ومضى بذلك سنون وهما على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمرو بل حق زيد المدعى ويريد زيد الرجوع على عمرو بنظر ما دفعه في المدة بعد ثبوته ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

(خطاب الشهادة)

(سئل) فيما إذا ثبت أحد المدعين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن (سئل) فيما إذا أقام المدعى بينة على اقراا المدعى عليه ما به استأجروا له على هذه الشهادة فهل يقبل بينه ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتتوير وغيرها (سئل) فيما إذا عجز بدلعمر وقطع أراض ثم أسكر البيع فهل إذا حضر الشهود عندها وشهدوا على أعياها وأشاروا إليها بكنى بذلك عن بيان الحدود وقسم الشهادة المزبور ونقض البيع (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسمعيل (سئل) في شهادة الرقيق العدل لرقيقه في طريق الحج هل يقبل بالوجه الشرعى حيث لا مانع هناك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاخ

خاص فهل يكون ذلك العطاء والاذن لا بدغير واقع موقعه وتلزمه الاجرة في جميع ماضى وإذا بنى فيها بناء يكون غير معتبر أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص فذهب كذا العلماء من القواعد التي يشرع عليها كثير من الفسور والفرود الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرغ على بنى الاشياء والنظر في فرعها من جلتها ما هو صريح في المسئلة فائلا وعلى هذا العاك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناطره ولو منصوبا من قبله وفي البحر في أثناء شرحه للكتفى في قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضى متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه في الفتاوى الصغرى اذا ما من المتولى الواقف حتى فالرأى في نصب قباخرالى الواقف لالى القاضى فان

كان الواقف متنافسه أولى من القاضى وفيه شرط في المجتبى لصحة نصب القاضى أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل العدل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضى وفيه من لآعن التنازلية الوقف اذا كان عن أرباب معلومين يخصص عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع رأي القاضى يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم يقل عنها فآلآعن أهل السعد اذا اتفقوا على نصب رجل متولى لصالح المسعد فتول ذلك باعاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الأفضل ان نصبوا متوليا ولا يعاوان القاضى في زمانا لا يعرف من طمع القضاء في أموال الأوقاف (وأقول) لعمرى لقد نظرت المتأخرون النظر الصريح ونحن متأخرون المتأخرون قد تفرقنا من طمعهم ما هو خارج عن الحدود وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصدوم المنزوى في غالب الكتب مسطران منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فاسى على ساكن الدار المذكورة بآخرة المثل اسكنو مدم ما بنى بما يرفع ولم يضروا ثم فرغ من صنع ملطير بص الخلاء صلا لاهم وفى بعض الكتب الناطر تملك كباقل

المقربين من عواقرهم منزوعا الوقت من حرجه في الاشياء والنظر وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد أو ولد له أو أسقط منه فقصيمه بعد أن تبين الطباقة فهل اذا مات ولد من المستحقين للوقف ذكر كان أو أنثى عن ولد قبل ان تقضى القسمة بانقرض درجته بصرف نصيبه أو لا (أجاب) نعم بصرف نصيب من مات ولده ولو يكون قوله على ان من مات من الشخصا لقوله الطبقة العلوية نصيب السفلى نصيب الأصل فرع لا فرع غير موطن نصيب كل من مات جمعة ففرعوه يسير الحال كذلك الى أن تعرض الطبقة الأولى بأسرها تنتقص القسمة وتقسّم المظنين أهل الطبقة الثانية في مات من أهلها على ما قبل تقسيم نصيبه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل يعن كحرجي وقوله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم (٣٣٣) لجهنم بوقف بعمارة وأجره طعنا بالشرط

والعدل لا ختم وزوج أخيه العدل لها بطلاق زوجها الماهل تقبل اذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجبر خاص بما وصفتنا أو فهل لا تقبل شهادته له للثمة (الجواب) نعم والمسئلة في العمر والتزوير (سئل) في شهادة التابع لتبوعه كالخادم الذي يطلب معاشه من أهل تكون غير موقوفة (الجواب) نعم قال في المص ولا شهادة لأجبر الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والاراد بالاجبر في الحديث التبع للخاص الذي يضره واستأذنه ضرر نفسه ومنعه منفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقائعين ما هل البيت وأصل القنوع السؤل والمراد من يكون تبع القنوع كالخادم والأجبر والتابع لا يمتزله بالسائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد به الأجبر مشاهرة لانه أجبر خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجره في تبين الكثر اه ومثله في العلائق والبر وفي المنفعة من نجم الاعتلاء شهده خادمه وكاتبه ومشرعوته والمسلم في أحداث الرعي وقسمة التناوب وكذا راء كبحر الهندلانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوء ادمهم وعددهم ونشبههم لئلا يذم المالا (سئل) في أمير كبير ادعى فشده خادما وكاتبه ورعا به هل تقبل شهادتهم أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهم كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهملة الانقروى في فتاواه نقلا عن الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب العترة (سئل) فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحد هم حلاق وز كلهم من كون فتمتلل الشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرقته وأن يشتم بين رتبة الشهود والمزكين خصوص مقتضى أنه قبل الحلف تخاصم معهم على قراره وكيف الحكم (الجواب) الحمد لله تعالى لا تقبل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاقا فلا يعتبر بكونه عدلا كما صرح به في النخبة ونص عبارته وشهادة أهل الصنائع حاترة اذا كانوا عدلا ولا يثبتون عدالة الجور والعدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أي من مسقطات العدالة الصنائع الدينية كالقنوا والبال والحائث والصحيح القبول ان كان عدلا اه ثبت أن شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أشخاصا يعني أعداءه فان تركه بالعدالة شهادة ويشتط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادته موطنة فيها الخصم بأنهم أعداء على عداوة دينية أو تأنيب دعواه وجهه الشرعي فقد بطلت تركيتهم وبقي الشهود بلا ترك ولا يحكم بشهادتهم قبل التركية كافي البرر وغيره والعدوم يفرح بحزبه ويحزن لفرقه كافي البحر والخصومة اذا حزن بين الملتقى والذي عليه بغير حق فهي دينية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك قادحا في عدالة

عن أخوين بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق الموتى انتقل اليه فهل ذلك أم لا (أجاب) ان كان الوقف كتابي ودون القضاة المسمي في عصرنا بالصنبل وهو في أيديهم اتبع ما فيه احتسبا اذا تنازع فيه أهله ولا ينظر الى اليهود من حله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكمه به فاذا علم ذلك فان البنت ان تظهر القاض في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصة جد له لا تنتقل اليه ظهورا بينما أولم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك أولم تعلم عادة القوام ولكن أقام بنته على مدعاه الشرعي وجهه الشرعي حكمه به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم به بغير دعواه او لحاصل انه اذا وجد شرط الوقف فلا يسلب الى مخالفتها واذا فقد قل بالاستفاضة والاسميان اعادة المستمر من تقدم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيا عليه انه يشبه بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف ما يدي جماعة تاقوم عن آبائهم وأباؤهم من أجدادهم

وكذا مضطربا ببيت المال هل لو قيل ببيت المال جازته مع وجود التكاليف عليه من أهله بثمان مائة عشر أم لا وهل يكفلون إلى بيته تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب بذكر شرح (أجاب) ليس لو قيل ببيت المال جازته وكونه عليه عشر لا يجوز ولو قيل ببيت المال جازته لأن علماءنا صوابا على وجوب العشر في الأراضي الموقوفة والعشر يجري الصدقة وليس لا خذ الصدقة إلا جازة هذا مما لا ريب فيه ذو الالباب ولا يكفلون إلى بيته تشهد لهم بالوقف إلا الذي انتهى ما استدله وكذا وادعى ذوالدليل كان القول قوله بلا ينفك كذا يقبل اقرار مان ما فيه وقف على جهة كذا وما مر حواه أنه لا يجوز السلطان أن يكلف الناس إلى إثبات ما يدينهم بالتمسك بالدين بغير دعا كفاية وهذا أيضا ظاهر لا مر فيه والله أعلم (٣٣٤) (سئل) في وقفه متروكا كتب كل منهم مقرر على موجب شرط الواقف بغير اعطائنا فإذا صرف

أقول شاعلي أوزام الوقف وقبض شيئا يجب عليه أن يكون بجمعة الكاتب أم لا وإذا قلنا لا فإفادة الكاتب وإذا قلنا نعم فمضى قولهم القول قول المتولي فيما مره وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بجمعة الكاتب إلا إذا شرط الواقف أن المتولي لا يفعل ذلك إلا بجمعة ما ذكره على هذا غير عمل المتسولي الأمر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال وتحصيل الوصل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فإذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملاته أو بغير ذلك من طرق الوصول إلى معرفته كما هو ظاهر هذا وبعض المتأخرين ما يشبه المخالفة لهذا ولا اعتداده بكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس

مذهب النامع شر الحنفية وأما أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه ومجدوا أعني صالح وعلى الفتاوى من حديثه من الذي كور والآن على القر بضا لربعة ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطناء بعد بطن وطبقة بعد طبقة العليا تصحب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أولاد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذلك من مات عن ولدا ولا أولاد لمعنا صالح قبل والده عن ولده اسمع صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذ كور وعن ولده اسمع صلاح الدين هل صلاح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه لو قدر أناته قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو أولاد كان نصيبه إذا نصيبه وقت موته كصاحب له والذين آمنوا من الذين في فتاواه والشيخ في فتاواه في المسئلة بين العلماء معتزل عقايم واضطراب طويل مبنى على أن المراد بالنصيب ما يتم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض

لأن من مات عن ولد أو ولدوا له فالحاصل أن محمداً يخص بالانصاف ولا يثنى إلا بن أحمد صلاح الدين ثم دام جميع وجوده والحال هذه والله أعلم (مثل) فدرجل رفقو فمات على أولاد الموجودين وصحاهم لأن كمثل خط الانبياء على أن من مات عن ولد كورعن وأولادهم ولد فينفية ومن مات عن غير ولد أو ولد له فنفية من ولد هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ثم فماذا انقرضوا فهو على أقرب عصبة فإذا انقرضوا فعلى جهة عصبته مات وأحصى الموقوف في أبيه بن يوسف ولما كان حاله عن أبيه عبد النبي ورؤسائه مات رضاه عن ابن أبيه محلال ثم مات بن أبيه لأن ولد بن من ابن أخيه عبد النبي وابن أبيه محلال ثم مات عبد النبي عن ابن أبيه إبراهيم وكلاهما في درجته واحدة فكيف يقسم ربع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربع الوقف عليهما انصافاً لهذا انصافه ولا يثنى (٣٢٥) نصفه لاستوائهما في الدرجة وقد نص الحنفية في أوقافه في مثل

الفتاوى الرحيمه فتنى مفتى الروم العلامة مصطفى شيخ الاسلام منع الله سبحانه الامان ان القضية لبسوا مولين
ان يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا تعارضت بينت من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة
من يدعى صحتها فاقى البيهقي اولى بالقول (الجواب) البينة بينت من يدعى الفساد نص عليه بمحمدى
المتنى كذا فى الوجيز ورواه السرخسى بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى ابيانه
فكانت بينة تفسد اقرارا بانها كانت اولى وقبلها مع الفصول ولو تنازع الزوجان بعد الولاد فى صحة
النكاح وفسادوه رهنه قبل بينة الفساد لها ثبتت عالم يكن ثابتا ولو كان تدعى الفساد هو الزوج ثبت
حرمه ولو اقره امره ومتى قلنا بينة الفساد سقطت فقه العدة اذا فالفساد لا يوجب النفقة ونسب الولادات
كيفما كان اذا الفساد حتى حل الوطء لا يثبت النسب اهـ وفى ترجيح البينان والخابية واقعات الناطقى
والسراخية فروغ تؤيد ذلك (سئل) فيما اذا اختلف اليتيمان فى صحة تبيع وفسادهما فاقول ان منهما
(الجواب) القول لدى الصحة (بينة) اقول المتبادر من ان البينة بينت تدعى الفساد وفى البعتر عشت بيننا
صحة الوقت وفسادهما فكل الفساد بشرط وفى الوقت مفسد فبينة الفساد اولى وان كان لعنى فى المحلل او
غيره فبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري فى صحة تبيع وفساده وكبت
فبما علقته عليه من ترجيح البينان للشيخ فانه اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى الصحة والاخر يدعى
الفساد شرط فاسدا او واجدا لفسادا كان القول قول مدعى الصحة البينة بينت تدعى الفساد باتفاق
الروايان وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لعنى فى صلب العقد ان ادعى انه اشتراهما فادهرهم ورطل
من انخر والاخر يدعى البيع بانفادهم فيبروا وتبان عن ابي حنيفة فى ظاهر الرواية القول قول من يدعى
الصحة ايضا والبينة بينة الاخر كذا فى الوجه الاول وفى رواية القول قول من يدعى الفساد شمل الاحكام
اهـ (سئل) فيما اذا استأجر بدارا من عمر والاجني ثم شهد عمر والعدل ان يدعى على الفيرحل قبل
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا تاجر رجل عن زوجته بشئ وخلف تركه اذ يدعى بدارا فيها او لم يطلبه بمشغى
انه اخرج المتوفى لابيوانه بينة عده تشهد ذلك وان لا وارث له بعد ازوجتو البنت صغيره قبل تقبل بينت ولو
أخذ ما خصصن الزركة ولا يحتاج الى ذلك لجلد (الجواب) نعم واذا شهدوا بكونه وارثا لم يقولوا انتم
له وارثا غيره فان كان عن برى حال دون حال لا يدفع المال اليه لان فى وارثا خرم ثبت بالشهادة ولا يما
أقيم مقامهما من تاجر القاضى وان كان من برى على كل حال نظر القاضى واحتياط فحقه ان يكفوا كران
القاضى يحاط و يتايم ما يقدم ما يقع فى غائبه انه اولى كان له وارثا خرم ظهر فى مثل هذه المدعى بمقدرة
بشئ وذكره الطحاوى فى مختصره وقد روي انه لا نسو لالان الفيسه فقد تندد الى الحق قبل هذا فاقولهما وما ذكر

انتقل الناظر من مال دار الوقف تساوياً آخرتها نحو ان خمس عشرة من قرش او اسكن معه ولده بما قلته فيه ذلك أم لا واذ انتم لا
 فعل يلزمه أم لا مثل أولادهم ولده أم لا يلزمها (أجاب) نعم يلزمه أم لا مثل تلك الأروا التي سكنها والحال هذه كاصرحوا به في أحد عشر
 الوقف والأجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فم الناظر والشراء والأجنبي بل والواقف بعد التسليم لصريحهم بأنه بعده كالأجنبي والفروع
 الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزمه شيء لانها على الشيوع لا على التابع كاصرح به في محله والله أعلم (سئل) وفي وقف أهلي من جعلته أما كن
 مدة لسكن الموقوف عليهم ناظر بشرط واقف بعد المال كما كن التي بها أحد الموقوف عليهم وخصصه موقوف به كرى وحديثنا يمكن
 في زمن الواقف وجدوا نوحون قاتلوا راعوا غيره ما ليس ضروريه فافعل برجع عناصر فعلى الوقف أم ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف
 ذلك من مال الوقف بعهده أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذا اذا كان الصرف من مال الوقف بضمه والله أعلم (سئل)

في بعد ويدر رجل تلقاه ولده عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو المأمور و منهم من يقول وقف على كذا المهر ونفا الحيم (أجاب) من ادعى أنه وقف فخصب وقف ومن ادعى الملك فخصب ملك يتصرف فيه ما شاء عالم شهد شاهدان على الوقف فثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كإخص كلص على في التارخانية وغيره والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه يشترط مطلقا قدما كان أو حدا في كاصح به الامام ظهر الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف بدار أو شرط سكنها على بنات بكر وجعل آخر المهر وكتب بذلك صل شرعي تزوجت كل واحد منهن من رجل وامتنع الامر أن يسكن معاهل لهن السكنى على الانفراد وليس لاحداهن الامتناع عن المأوى يأذهل اذا سكنت (٣٣٦) احدهن متعملة لآخرى سكن فظهر ذلك حيث تعذر سكنها من معا (أجاب) ليس لواحدة

منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقهن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان تفرقت في المأوى فلهما جاز والاتسكن لكل واحدة بقدر ما مضى فيها بلا هابة كإفاده في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيره وانعذر سكنها معا غير مسلم وقد تقرر أن من له السكنى ليس له الاستقلال بمن له الاستقلال ليس له السكنى على الاصح والمأوى في الوقف لاجل عيالتهم فاستعملوا نحو رتبة الموقوف على وجه الجبر وان كانت قسمة تحفظ وعمارة فيه علم ان ليس لآخرى السكن نقلي ما سكنت احدها قال في فتح القدر بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعا يكفيه لاستوجب آخر حصته على الساكن بل ان أحب أن يسكن معي فبعت من تلك الدار بلزوجة أو زوجا كان لاحدهم ذلك والآخر لا المتسقين وخرج أو جالسوا معا كل في بقعة على جنب الآخر وقد كفي القنية وغيره ان المأوى انما تكون بعد انحصار فحين بعد ان حقتنا حور ناجوا المأوى في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كلهم صريح كلام الاسعاف وحل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التعليل فهي انما تكون فيما يستقبل لافيا مضي قدر ولا تعتر بمعاوق في بعض الشروح عما يفهم خلاف ذلك وانه أعلم (سئل) فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر كسر وطومات الواقفين ثلاث بنات لتسلم موعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولاده ليسوا كذلك والله أعلم (سئل) في وقف على ذرية بن منه طائفة فاستدان ناظر مبلغا وغيره في الوقف لعدم ما يصرف في المعار من جهة الوقف فيقران انما في جميع العقار ليوذي الدين المذكور وهل

الفتاوى
جاءوا معا كل في بقعة على جنب الآخر وقد كفي القنية وغيره ان المأوى انما تكون بعد انحصار فحين بعد ان حقتنا حور ناجوا المأوى في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كلهم صريح كلام الاسعاف وحل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التعليل فهي انما تكون فيما يستقبل لافيا مضي قدر ولا تعتر بمعاوق في بعض الشروح عما يفهم خلاف ذلك وانه أعلم (سئل) فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر كسر وطومات الواقفين ثلاث بنات لتسلم موعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولاده ليسوا كذلك والله أعلم (سئل) في وقف على ذرية بن منه طائفة فاستدان ناظر مبلغا وغيره في الوقف لعدم ما يصرف في المعار من جهة الوقف فيقران انما في جميع العقار ليوذي الدين المذكور وهل

يجمع غير صحيح وهو باق على الوقفة ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت عليه نفسه (أجاب) الأصح في المذهب أنه إذا لم يشترط الواقف الاستدانة
 للمتنوع لأجل العمارة وقت الحاجة لم يأن القاضى بها وقتها لا يثبت الدين الأعلى ولا عليك تضمنه غلة الوقف فضلا عن عبءه والاجماع منعقد
 على أنه لا يستقيم إجماعه بدين يحتاج إلى الاعتراض في مال ليس لهم ورفقة الوقف ليست للفقراء فغير صحيح وهو باق على الوقفة ولا يلزم الوفاء
 على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر إلى الصريح شرح قوله ويدأمن غلته بعمارته والله أعلم (سئل) في صورة كتاب الوقف فترى بمكتبوبها
 حدوده وحول تلك القرية أو راضى فترى مستنداً يدي فلا جها من قديم الزمان بحيث لا يخفى أحد أنها الوقف المذكور وهي ليست المال
 يقطعها السلطان للتماريه بتغير مصطلحهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها وقضى به (٢٣٧) الوقف وتوزع أيدى التجار به والغلاحين

عنها بمجردها من غير شهود
 تشهد على خصم شرعى من
 جهة بيت المال يصح سماع
 الدعوى عليه شرعاً أم لا
 (أجاب) لا يعتمد على صورة
 الصورة المشروحة ولا يقضى
 بها شرعاً بلا شهود تشهد
 على خصم تصح الدعوى
 عليه شرعاً لا بمجردها خط
 وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل
 به شرعاً قال في الأشياء بعد
 أن ذكر عدم الاعتماد على
 الخط فلا يعمل بمكتبوب
 الوقف الذى عليه منوط
 القضاة الماضين لأن القاضى
 لا يقضى إلا بالحقوى البينة
 أو الإقرار أو النكول كما
 في إقرار الخاتمة اهـ ومثله
 في كثير من كتب المذهب
 والله أعلم (سئل) في قرية
 موقوفة بأرضها على
 الحرمين الشريفين هل
 لسراعتها أن يقطعوها
 رفقة من الإمام أو من ناظر
 الوقف بمال معهم فيمنأية
 الغبن والغدر على جهة
 الوقف وبصح ذلك شرعاً

القضاة من الشهادات تشهد على وجهه فيمثل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخل فان كان
 يحتاج إلى زيادة أو ذلك لا يقبل وإن لم يكن بين الأول والثاني تناقض وإنما كان أحدهما لالان الظاهر أن
 لا شهادة عنده الأعلى وأما إذا تناقضت التلقين أنسان تزو وأولاً فلا يقبل استدلالاً بما ذكره
 محمد بن الجامع الصغير رجل شهد لم يرجع عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شواهد أن كان عدلاً تقبل
 شهادته فقوله لم يرجع دليل على أنه إذا مرجع عدلاً لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فمثل هذا
 مع ما تقدم من عبادة البحر من البرازية (أقول) ما ذكر من عبارة الجامع الصغير جزم به أصحاب المتن وقال
 في البحر وقد يتوهم به ولم يرجع أى لم يغادر مكانه لا لولا ما لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره لنفسه بالنيابا وجعل
 في المحطة أطالة المجلس كالقيام عنده رواية هشام بن محمد وقد في الكافي تبعاً للهداية بأن يكون موضع
 شبهة كالزاد أو النقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما
 يجرى مجراؤه من المجلس بعد أن يكون عدلاً وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القول في غير المجلس في
 أنكلى والظاهر الأول وعلى هذا وقع الخلط في ذكر بعض الحدود وأرى بعض النسب ثم يترك ذلك تقبل
 لانه قد يثبت به في مجلس القاضى اهـ وقوله والظاهر الأول أى التقييد بالمجلس وعدم البراج عنه هو ظاهر
 الرواية فيقطع أن متى البرازية ليس على الإطلاق أن لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (سئل) فيما إذا أدى
 زيد على بنى هند المتوفاه ضماً بأهـ ابن ابن عم أمهما المذكور وقام شاهد بن شهد أحدهما بان المدعى
 ابن ابن عم التوفاه بمقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن فونس الديري وأن المتوفاه قد تبنت سليمان بن
 فونس الديري وأن والديه يتوهم سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدهما فونس المذكور وشهد
 الشاهد الثاني بأن بنى التوفاه المدعى عليهما أقر تاعندهما بان المدعى ابن عم والدهما ضماً فكيف الحكم
 (الجواب) قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد
 من التوافق لفظاً ومعنى إلا في مسائل ليست ههنا منها كحقيقة ذلك في الصرح من الشهادات أما أولاً فلأن
 الشاهد الأول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاه والثاني شهد أنه ابن عم والدهما وأما ثانياً فلأن الأول
 شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لأدى الادام شهد أحدهما أنه أدام
 والاخران الدان أقر ببقية لا تقبل لأن أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول اهـ وفي فصول
 الاستروتنى من الفصل الخامس عشر لودى القصب وشهد أحدهما أنه أدام والاخر على الإقرار
 بالقصب لا تقبل وإذا اشترى جارية ثم وجبها عيباً أو أراد أن يدها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها
 بهذا العيب فنشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على الإقرار

(٤٣) - (قضايا حمديه) - (اول) أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذو كيف يصح مع كونه عيلاً مخالفاً للشرط
 الواقف وطى حكم الشرع الشريف إذا لم تقاطع على مفصل الوقف بأطلة منأية لقانونه المنيف وهذا إما الوقف فيمولا يتردد في بطلانه فسيؤاونه
 أعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل ذى وظيفة مقدار معلوم من الدراهم وغيره هل له أن يتناول من الوقف أو يجمع عليه الواقف
 أم لا وهل إذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل إذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم أنه بهذه العادة صار حقاً مستحقاً بطيبه
 أم لا وهل إذا أنهى إلى السلطان فقوله شراً إذا عاشره الواقف فيعمل له تناوله ويطلب تعيين الواقف أم لا وهل العوا إذا تخلفا للشرع
 الشرعيها طلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز أحداث الوطائف في الأوقاف أم لا وهل ضمن المتناول لها جميع ما تناوله وإذا عن حسته الذى
 شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يعمل لصاحب وظيفة ما أن يتناول من أدامه عاينه الواقف ويضمنه إذا أخذه بغير حق لمخالفة لشرط واقفه

ولا يثبت بصبر ورثة عاتقه كالسارق بعد السرقة لانه في السرقة لا يخل في السرقة بالتخلد له اعادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط
الواقف فلا يجوز له تناول مال ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كمن الشارع الموجب لبطال شرط الواقف ولصداقته النصوص
قاطعة بانه ليس لاحد ان يقر ورثته في الوقف بغير شرط الواقف ولا يخل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس
لاحد ان يقر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف ومصر في الاشياء والنظر في القاعدة الخامسة لتقلص النخبة والاولو الحيثية غير هما بان
القاضي اذا قرع قرعاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يخل للقاضي ذلك ولا يخل للفراش تناول شيء من ذلك به على حرمه أحداثا للوطنان
بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه (٣٣٨) الفراش لم يجز تقر به لا مكان استتجار فراش بل تقر بقرع غير من الوظائف بالاولى

ثم قال سئل لو قرع بعض
القاضي من فاض وقف
سكت الواقف عن مصرف
فانضم هل يصح فأجبت
لا يصح ايضاً لما في التنازع
ان فاض الوقف لا يصرف
للقراء وانما يشترط به
التولي مستغلاً ومصر في
البرازية وتبعه في الفرز
والفرز بانه لا يصرف فاض
وقف لو قسم آخر اعتمد
وافقهما واختلف اه ومن
المقرر المعلوم ان من
تناول شيئاً ليس له تناوله فهو
ضامن له ان قيمته بمقتضى وان
متبايناً لله والله أعلم (سئل)
في رجل وقف في ممتلكات
على جهة ترحي ان يتوزر
مستحسناً معلوماً بالاقصى
الشريف وان يتصدق
برطل غير الفقراء في شهر
رجب وشعبان ورمضان
وان يطبخ في كل ليلة من
رمضان باطية طعام للفقراء
وان يكون المتولي عليه شيخ
المسجد كائناً كان ومات

الواقف من غير مكسب والان تنكر الورثة ذلك هل اذا رفع الحكم الشرعي وقامت سنة شرعية تشهد بذلك يكون
القاضي سماعها واذا قضى بها ينتفع قضاءً شرعاً لا (أجاب) قدر في استاذنا الحافظي ورثته مفعبه بما هو مثل هذا السؤال فاجاب بما هو به
ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بغيره وقوله وقت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولي وصحة الكثير من
نحو حكم بصفة الواقف موافقة لقوله يصح نفذوا نهم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف ومضى على ذلك مدة سنين
ومات البايع فادعى ابنه ان يملك رجل انترى من الزوج غراساً في أرض وقف ايضاً لجداه البايع له كل قد قد وفاده وجعل ماله من انغراس
هذا والاول على اولاده ثم وقع على ذلك يستعمل يطل شراء الزوج من زوجها المذكور أم لا (أجاب) لا يطل لامر ومهنا ان ادعى
عليه لا يصح خصم من الزوج ومنها جواز بيع الوقف حيث لم يكن يحكموا بالزوم به بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم ابو الوفاء وغيره

بقوله ان لم يكن مسدداً يعني محكوماً بلزومه بعد عوي مصحة شريفة يطل الوقف فيما عاى والباقي على حله ومتهان وقف الغراس بدون الارض
تختلف فيه لاسماع اختلاف الوجهة فيقبل النقص والله أعلم (سئل) في وقف السيف لخليل المشرط على اجراء سباطه الجليل للفقراء
والاوامل والائتماء القاطنين ببلده والمجاورين لحدودها صلواته والسلام هل يعمل لناظره المتكلم عليه أن يقطع وما كلد به قصير
المستحقون فيه في غاية الحاجة والضيعة مع ان فيسما يقوم به احسن قيام ويتعلم به احواله اتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
بتناوله فحصله من محلاتهم وعدم صرفها على جهاتهم لو يقول هذه عوا لا حق فيها لصرها فعلى الذات النفس وشهواتها يمينو النالجواب
فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والرتاب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاختلاف (٣٣٩) النجعة الضخيمة تبسح حرة وتبدله

بمن يثق بهما ويقع في قلبه صدقهما فيفسعه أن يشهد وهذا عند الامامين لانه أقل نصاب يشهد العلم الذي
يبنى عليه الحكم في المعاملات ويشترط فيها العدالة ولقطة الشهادة وذكري في فصول المعادى أن
الفتوى على قولهما وما ذكره على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة ولكن في الهداية يقولون
والزيلي والحدادي وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشرع في يوسف
أنه يجوز له أن يشهد اذا سمع من واحد ثقة كافي شرح القدوري لا قطع ويشترط أن لا يكون استهزاء
صاحب النسب فان قام الرجل شاهدين عنده على نسبه لاسبعة أن يشهد كاصح به في الجرد بشرط أن
لا يفسر أنه يشهد بالسمع فلو فسر لا يقبل أمالوقالوا لم نعان ولكن اشترطنا تقبل كافي الخاتبة
والبراز يتوال خلاصه غير هوانه سبحانه أعلم قال الزيلي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسمع فلو فسر
لا يقبل كعناية لشيء في يد انسان يخالق له الشهادة واذا فسر لا يقبل اه أمالوقالوا اشترطنا كافي
السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة وشهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعان ولكن اشترطنا
تقبل ومنه في الخاتبة والبراز يتوكل من الكتب وأقنى بذلك الخبر المسمى رجا الله تعالى وقال في الجرد
وشروط فيها لقبول في النسب أن يصدر عدلان من غير استهزاء الرجل فان قام الى رجل شاهدين عنده
على نسبه لاسبعة أن يشهدوا كان الرجل غير بالاسبعة أن يشهد بنسبه حتى ياتي من أهل بلد من جليل
عدلين يشهدان عنده على نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه (سئل) في رجل غلب عن دمشق بلدته
الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائبين لجامعة أخيراً الاخت المزمورة
رجل انه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهوراً تزعم الاخت أنها حبسها في البيت وأنه يموت به مجرد
الاخبار المذكور فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك (الجواب) نعم واذا شهد شاهدان على
موت رجل فهذا على وجهين أما أن أطلقا الشهادة اطلاقاً لم يمتناشأ أو قالوا لم نعان موته وانما جعنا من
الناس في الوجه الاول تقبل شهادة ما في الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهوراً فلا تقبل الشهادة
بلا خلاف وان كان موته مشهوراً ذكر في الاصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب
القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسان الدين في الفائية وهو
الصحيح وان قالوا لا تشهد أن فلان مات أخيراً نأخذ من ذلك من شهد موته بمن وثق به حازت شهادته كما ذكرنا ذكر في
الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا يجوز هذه الشهادة مع أي يوسف أنه تقبل اذا صرح
بالسمع وكذا الشهادة على الملك اذا أثر باليد كمن رأى عناني بدانسان يتصرف فيها تصرف الملائك
حل له أن يشهد بالملك الذي يدولوا شهد عند القاضي وقال ان هذه العين ملكة لا في رايها يده يتصرف

بالأسماء فعل حكاه المسلمان اما طه اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها
رجل ووروه أشجار زيتونتين وغيرهما بذن شري من له ولاية الاذن شرعاً باحوا هي آخر المثل لكل سنة فكبر الشجر وعظم وصار له
وسم ومن الرجل وغاب والوراء هما ذر به ضعفاً وبنام يودون آخر المثل المولى البهاهل لناظر الوقف أن يكتب القرية قلم الانصار
أم لا والخال انهم يودون آخر المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في العرق شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلها فما رغب في
القنية استأجرها رافقاً وغرس فيها بون ثم مضت مدة الاحارة فلعست أحران يستقيها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أي الموقوف عليهم
الاقتلع ليس لهم ذلك اه وهذا يعلم مسئلة الارض المحسنة وهي مثله أيضاً في أوقاف الخصاص اه ماني الجرد وجهه انه لا فائدة في قلع
بقوله وعن أي يوسف أنه تقبل الخ لعله لا تقبل قلنا راجع عبادة التلوا نية اه منه

بالأسماء فعل حكاه المسلمان اما طه اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها
رجل ووروه أشجار زيتونتين وغيرهما بذن شري من له ولاية الاذن شرعاً باحوا هي آخر المثل لكل سنة فكبر الشجر وعظم وصار له
وسم ومن الرجل وغاب والوراء هما ذر به ضعفاً وبنام يودون آخر المثل المولى البهاهل لناظر الوقف أن يكتب القرية قلم الانصار
أم لا والخال انهم يودون آخر المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في العرق شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلها فما رغب في
القنية استأجرها رافقاً وغرس فيها بون ثم مضت مدة الاحارة فلعست أحران يستقيها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أي الموقوف عليهم
الاقتلع ليس لهم ذلك اه وهذا يعلم مسئلة الارض المحسنة وهي مثله أيضاً في أوقاف الخصاص اه ماني الجرد وجهه انه لا فائدة في قلع
بقوله وعن أي يوسف أنه تقبل الخ لعله لا تقبل قلنا راجع عبادة التلوا نية اه منه

الأجور وأجارتهم مثل الأجرة فحبس ما يقع على الأجر فحبس الحظ للجهتين الغنيرة الضعيف بعد الاتفاق والوقف المشار اليه بعدم ضرورة في الشواهد عليه لاسيما وقد تأيد نقل القضية بحجبي وأوافي الخلف وعلى الناظر في أن ينظر إلى ذلك بين العدل والنصف والله أعلم (سئل) فبماذا اختلف صاحب وظيفة كالندريس والقراء ونحوهم ما نظر الوقت فأدعى صاحب الوظيفة أنه ما شأرا هو استحق معاونه أو أنكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة أو قول الناظر هل يجوز لأحد أن وظيفة في الوقت بغير شرط أو لا (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخنا أيضا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراء في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظر في المباشرة فأدعى بان القول قول الورثة في المباشرة مع (٣٤٠) البين قال لانهم ما فاعن مقام مورثهم والقول قولهم في المباشرة مع البين لأنه أمين فكذلك

ورتبته هو موافق لقواعد
المذهب والاشكال انه أمين
على وظيفته وليس للجماعية
شيء الا جاز من كل وجه بل
لها شيعة بالصله أيضا وشيعة
بالهدفة فمفعلي كل شيء
الشيعة وأما احداث
الشيعة فلا يجوز قائله
الاشياء والمظاهر في
النسبة والوالدية
وغيرهما بان القاضى اذا
قر وزنا المصدا بغير
شرط اوافق لم يحل للقاضى
ذلك ولم يحل للفراس تناول
شي من ذلك وبه علم حرمه
احداث الوطأ في الاوقاف
بالاولى لان المصدا مع
اجتنابه للفراس لم يجوز
تقسره لا مكان استجار
قراض بلا تقسر وقتقر
غيره من الوطأ بل ليحل
بالاولى وهذا من النوع
الظاهر من فروع الفقه
فلا توقف فيه والله أعلم
(سئل) في وقت ضروره
وقف وقفه هذا على نفسه

فما تصرف الملائكة لتقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا اذا قال قد فاته أو شهدنا حنازته تارة ثانية ولا يشترط في الخبر بالوقت لفظ الشهادة بزيادة والنسب والنسك بخلاف الموت فإنه لو أخبر بالموت رجل أو امرأة أو أهل له أن يشهد وفي غيره لا بد من إخباره دليل صور المسائل وأما الموت فإنه يكفي فيه العدل ولو أني هو المختار الآن يكون الخبر منهما كوارث وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح الملتقى للعلائق من الشهادة تشهد أنه شهد أي حضر دفن زيد أو صلى عليه فهو معانية حتى لو فسر لقاضي بقوله إذا لا بد من الإلمت ولا يصلح الإلعيه در آخر الشهادات (أقول) وفي التنوير وشرحه العبد المختار وإن نكر الشاهد لقاضي أن شهادته بالتسامع أو بجماينة البورقة على الصحيح الآتي أو وقف والموت إذا فسر أو قال فيه أخبرنا من نقب في قبره على الأصح خلاصة بل في العزيمة عن الخاتمة معني التفسير أن يقول شهدنا لا ناسجمن الناس أما في القولين نعين ذلك ولكنه أشهر عندنا جاز في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اهـ وكتب فيما طعنته عليه أن طاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أتى به ليس من التسامع لكن صرح في الخبر عن التسامع أنه منه وكتب أيضا نقلا عن خط شيخ مشايخنا منسلا على الزركاني أن معنى التنوير وتقبل الدور من استثناء الوقت والموت بخلاف إطلاق عامة المتن وقد أفق بخلافه في المناوي الخيرية وفتاوى على أفندي مفتي الدولة العثمانية (سئل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البرور ولا يشهد بجماينة ٣ الآتي والنسب والموت والنسك والبدخول ولا ينافي وأصل الوقف أنه يشهد بها إذا أخبر به من يوثق به استحسانا مادفعها للخرج وتقبل الأحكام اهـ وهذه المسئلة مستفيض في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية بصورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهد أو أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فإن شهدوا على شرط الواقف وأنه قال للجهة الفلانية كذا والجهة الفلانية كذا فلا تنفع بالتسامع على شروط الواقف لأن الذي يشترطها هو أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشتر فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اهـ (سئل) فيما إذا أدى ورثة عمرو على زيد أن لمورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وأنه بان في ذمته وطالبوه به فأجاب بأنه دفع منسمة مقدار كذا في موضع كذا المورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأنكروا ذلك فأحضر الشهادة كلاما فلان وفلان فشهدا بأنه دفعه ذلك في الوقت المزور فحاضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مانع في ذلك اليوم وشهدوا قد فاجاب زيد أن المبلغ المذكور بان في ذمته وأنه مبطل في دعواه فما يلزم الشاهدين وما يلزم زيد (الجواب) الحمد لله عليهم المصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس

أبامجابهة فمن بعد على ولده لمصلبه الموجود الآن المدعو شمس الدين ومن سجدته من الأولاد الذكور دون عدلت
الآن على حكم الفريضة الشرعية فمن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة
العليناهم ثم حسب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا أو ادعاهم أبواؤهم والذ كرمثل حظ الاثنين فمن بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم
وغير بينهم ونسلهم وعقبهم يكون وقف على بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية فمن بعدهن على أولادهن الذكور والآن ثم على
٣ (نظام هذه الستة بعضهم فقال) افهم سألني ستة وأشهدنا * من غير رؤيا ولا عيوب ووقوف نسبه وولد والافوا كتم
ولاية القاضي وأصل ووقوف * لكن أبذل هذا التام بمسألة التناول بالزوجة المذ كور في المتن عدالة الولاد في كونهم امن
هذه المذات في خلاف من الامام السرخسي وشيخه الامام الحلواني كافي العرا منه

وقفا على أع الوافد لايه عبد القادري آخوند كرم الوجه وقد علمت الواقف ثمان شمس ادين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثمان احدى البنين
عن ابن ثمان احدى البنات عن ابن واخري عن بنين فعمل يتقل نصيب كل منهم الى والده أم كيف الحكم (أحب) نص يتقل نصيب كل منهم
الى والده بما يقوله على أن من مات منهم وترك ولدا الخ ويحصل ولدت شمس الدين في ذلك علق بقوله ثم على ولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم
الذكور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سمعته اذ تقرر ان الاضافة اذا كانت للاولاد دخلت ولدا البنين والبنات خلافا لما هو في صورة
الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يولد من ذرية الواقف من أولاد البطون ولا يغير
الحكم المستفاد من السلام السابق لما (٣٤٢) تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عند رنا وان اختلفت الحادثة لا مكان العمل

عليه صرف الناس عن تقلد القضاة وتعذر استيفاء من المدي لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد
سواء قبض المدي المال أولا به بقي كذا في التنوير والبر والبراز يتوصل الى القضاة وقضاة القضاة وقضاة القضاة
وقيد ضمانه في الهدي والتمني والوقاية والكثر والبرر بما اذا قبض المال لعدم الاتفاق فله لكن للمعتمد
الاول دون الثاني انفي عليه المترون لان مالي المترون تصعب التزاي والتصعب الصريح أقوى وبعبارة الخلاصة
الشاهدان اذ ارجعنا عن شهادتهما جوعا معتبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمان المال الذي
شهاداه وهو قول في حنفية الاخير وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المضي في المال الذي قضى به
اولم قبض اه وفي البراز يتوالى عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بضمان قبض المدي المال أولا
اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه بقي من علامات الترجيح كاصرح به في المنعرات والذي
استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المترون قول أبي حنيفة الاول والخماني به قوله الاخر وهو قول أبي
يوسف ومحمد ولهم جوع عن قوله الاول فشكل على الثاني القول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه انه شهد
زورا ولم يدع سوا ولا غلط كما هو به ابن الكالعز بالتشهير قال في السراجية وعليه الفتوى وزاد
الامامان منه وبه وجبه كذا في الجمع وفي البرز وظاهر كلامهم أن القاضي أن يضمن وجهان رآه سياسة
وقبل ان يرجع مصر ضرب ارجاعا وان تاب لم يبرز ارجاعا وتوفي بض مدته وبه رأى القاضي على الصريح
كيف لا وقد ارتكب كبير من الكاثر قال الله تعالى فاحتسبوا لرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور
وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا تزول قدمه مني وجب الله النار واما الحال كما عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الشهادة على النجبة ينكح أو توكل هل تصح وما طريق
مجتبأ (الجواب) نعم تصح وطريق مجتبه ما ذكره علماء ائمتنا رحمهم الله تعالى فن ذلك ما ذكره في التنوير
وشرحه العلامة ولا يشهد على مجتبى بسم الله من الاذاتين القاتل بان لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها
أي القاتل مع شهادة اثنين بانهم اذلة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه
الفتوى جامع النصول اه ومثله في البرر والعبادة والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط
عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أم اذلة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه
الفتوى كما ذكر ذلك في البرر عن الجامع الصغير والمسال امام خواهر راء كذا في التنازع فتوى البرر
بشرط رؤية شخصها لأوجهها وقال في الخبرية بعد ما نقل المسئلة وما هو الصريح وهذا كما بعد الموت
أي موت المرأة الشهود عليها أو اذا كانت حية أشار الشهود اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت
شهادتهما ولو قالوا اتعلمنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندرى هل هي هذه المدعى عليها أم لا

بمقتضى كل منهما اذا اختلف
من المطلق معنى متعين
معلوم يمكن العمل به مثل
التقيد ولان التقيد وجوب
الحكم ابتداء فهو مثبت
والاثبات لا وجوب فنيا
لا صفة ولا دلالة ولا اقتضاء
فاذا علم ذلك فقولهم بعد
انقراض أولاد الظهور
يكون وقفا على من يولد
من ذرية الواقف من أولاد
البطون مثبت لا يفتقر
أولاد البطون جميع الوقف
بعد انقراض أولاد الظهور
لاناف مشاركتهم لهم مع
وجودهم وقد علمت المشاركة
من قوله أولا ثم على أولادهم
فصلنا بكل منهما وهذا
مما قبله في المسام بالاصول
والله أعلم (سئل) في مكان
وقوف على جهة توثيق
عددا كما شرع ان أحده
له قران ونصف كل
عام ثم ان افساد اذ ينزاد
ضرر وجهه في كل عام
يستعقر ثم انه ادعى

مستاجر للمكان عددا كما شرع ان هذه الزيادة ضرر واقام بينة بذلك وبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة
الضرر وحكمه بفسادها في وجه انحصم والانظر بطالب أن ياخذ زيادة الضرر وقيل والحالة ما ذكره كريس ذلك أم لا (أحب) لا تعتبر زيادة
الضرر والتعنت في البراز به وغيرها واللفظ لها وان زاد من يتأخر مع المستاجر في الاخر وتعتنا لا تعتبر زيادة ذلك قيد باناز يادة عند الكل
وذكر في المحط ما يؤيد هذا القيد آخر المتولي تمام الوقف باجر ثم زاد آخره ليس المتولي أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجرا مثل اد
زيادة تخاف الناس قبل الالة في الزيادة على آخر المثل متعنت اه فاذا علم ذلك تكون المستاجر قد ازم بان يادة على الوجه المذكور فوالله عبر
صحيح فليس الناظر طاب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تعنتت الزيادة على المستاجر جبراً وأما اذ وجدته عن راض أولاد
هو في الاجرة وانه كان قبل مضى المدة فهو صحيح وبالله طاب الزيادة والحال هذه وان كل العرفا قد المعنى آخر كسرت فاذا وجه الله في المدة

ونحو ذلك فالواجب أحرازه لئلا يجهزهم المسمى لما تروا أن الأجرة الفاضلة يجب فيها أحرازه لئلا يحققه الانقضاء بشرط أن وجد الله سلم إلى المستأجر من جهة التاجر وأما ذكر هذا التفصيل لأن السؤال غير متعلم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أسوة بآخره على سنة يتداول فيه هذه الأجرة في المستقبل ولا يوزع عليها ثم تصح في الأولى فقط (أجاب) العبد صحيح في المستقبلات بغير فائدة فمما عداها وأما سكن الثانية فزمتها لاجتماعها مع هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده ونسبه وعقبه المذكور والآن على حكم القرينة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ونسبهم وعقبهم من ولد الظهور وولد البطن أولاداً المذكور وأولاداً لأنثى على حكم آبائهم بطناً بعد بطن ونسلاً بعد نسل مذكور في شرط وقسم هذا اللفظ فهل يدخل أولاد (٢٤٣) البنات في الوقف مع وجود أولاد المذكور

شهادتهم وكان على المدعي إقامة البينة أن هذه هي التي سمعها ونسبها كذا في التتار خاتبة وغيرها اه والله سبحانه أعلم في شهادات القاضي ظهر الدين إذا شهد الشهود رجل بدار وقالوا عرف الدار ونقف على حدودها أمثمت: ألبها لكن لا نعرف أسماء الحدود فدان القامى يقبل ذلك ثم ساء إذا عدل لا يعث معهم المدعي والمدعي أسأله لتفحص الشهود على الحدود بمحضرة أمين القامى فإذا وافقها عليها وقال اه حدود الدار التي شهدت نام هذا المدعي رجوعاً إلى القامى ويهدد الأسنان أنهما مواضوا وهذا بأسماء الحدود فيثبت بعض القاضي الدار التي شهد بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والحواشيت كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال (سئل) فيما إذا تصادقت امرأتان معاً أمثالها اشترت من أمثالها المذكور بشهادة معينة بمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتبت بذلك حجة شرعية فتحصل شهود مضمون الحجة الشهادة عليهم باعتد يفزوج المرأة وابنتها من المرفعان المذكور والآن أم المرأة تذكر البيع فهل يلزم اثبات الشراء بشهادة يثبتها بغير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث تحسبوا الشهادة عليها هي منتقبة أم لا (الجواب) يكفي في ذلك شهادة شهود مضمون حجة المصادقة حيث إلى الإثبات بشهادة يثبتها بغير حجة المصادقة على المرأة المتقدمة لتعرف كافي جامع الفصولين والاشباه ويصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الهامساء كانت الشهادة كلها وعليها كافي الحجة واختاره النسفي كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى ومن خطه نقلت وبمثله أجبت ورأيت فتوى أيضاً بخط الجليل العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى بما صورته فيما إذا كتب في صلح بيع أن زيد باع لعمه أمانة عن نفسه ووكاله عن أخته الناشئة كانت شهادتها بشهادة فلان وفلان حصنهما المعلومين في فاعة وبستان بمن معلوم مقبوض بيده ثمان مائة من الثمن عن وروثة ونجفت أخته بدو كبله في ذلك فهل يكف وروثة المشتري إلى إثبات تركه لهما ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور (الجواب) الحمد لله نعم يكف وروثة المشتري إلى إثبات تركه لهما ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه ولا عبرة بشهادة شهود وكالة لكونها في غير جهم خصم قالى السكافي لا يجوز إثبات وكالة والولاية بلا خصم حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد الماسكي وبخط الشيخ عبد الرحمن المذكور جواباً عن سؤال آخر لا عبرة بالجنة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وإن كانت تلك الشهادة عن معرفة يتقاصل ما منها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانهما وكلاهما يقض ما للمحامي ذمة الدفع والصلح والإبراء أيضاً فان شاهد على وكالة لا عبرة بشهادتهما أصلاً فانهما يشهد بالتركيب بناء على دعوى صحيحته والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود (سئل) فيما إذا

أولاً (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظهور والبطن مؤكداً قوله أولاد المذكور وأولاد البنات على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده ونسبه وعقبه المذكور والآن على حكم القرينة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ونسبهم وعقبهم من ولد الظهور وولد البطن أولاداً المذكور وأولاداً لأنثى على حكم آبائهم بطناً بعد بطن ونسلاً بعد نسل مذكور في شرط وقسم هذا اللفظ فهل يدخل أولاد (٢٤٣) البنات في الوقف مع وجود أولاد المذكور

صرفها إلى بعض فقهاء البلدان لكون فقرائهم لا يملأونهم بصح ولا بشرط الصرف للجمع حيث لم بشرط الوقف عددًا وأما صواب استيعاب الجميع أم لا وهل أنما يصح ظاهر ولا غير من له ولا ينفذ الصرف وكما لمصرف إلى أحضار شرط الوقف يلزمه أحضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والخال هذه كاصح به في الظاهر به والبراز يتوغيرهما ولا يكف المصروف اله من جهة من له ولاية الصرف إلى أحضار شرط الوقف وأما هو فقير صرفه بانصافه بالفقر الذي هو شرط الوقف من له ولا ينفذ ذلك فكيف إلى أحضار شرط الوقف كما هو ظاهر لمن عمن رأس أصعبه في الفتوى والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقعه مذهب على نفسه ثم من بعده له ولأولاده وأولاده وأولاد أولاده وأولاد البطلون وكل من انتقل من أولاد المذكور ينتقل نصيبه إلى أولاد المذكور وجعل للبناء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالهدوم مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد

وعشرون شخصاً ولا بدري ترتيب الموت فهل يقسم على رؤوس الموجودين ذكر كوروا أو أنا بشرط خلوهم المذكور سنة لا يفضل ذكره في أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والاثني المسحقا لذكور لا إطلاق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لأولاده الذكور فوجود قبلة الأصل المستفاد من صدر المسألة وقهرهم بها عند الاشتباه لأن الشكل يوصف الاستحقاق الاختصاص بشرط ترتيبه من الرتب فقسم كذلك على الرؤوس غير أن ما أصاب الموتى منهم كان لأولاد الذكور مع سهمهم المجهولة لهم بالسوية وإذا مات أحد منهم لا عن ولد فقسم على الموجود منهم الطيبة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده أو أولاد أولاده وذريته ونسبه ولم يرتبه بشرط (٢٤٤) أن من مات عن ولد فقصيبه وحكمه قسمته بين الولد والولد بالسوية بغضاب الموتى

كان لولد فكون لهذا الولد
شاهدان على مراعاته من مال معلوم لعمرو واختلاف الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا
(الجواب) نعم تكون شهادتهما مقبولة لأن الأقرار عياد وكرهان على ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه أعلم وفي الفقه وغيره لا يكف الشاهدان ببيان الوقت والمكان شرح المتن
العلق وفي البرازة في الوسا لهما القاضي عن الزمان والمكان فقال لا تغلب تقبل لانهما يكفانه اه وفي
البحر عن الكافي وإذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعق والوكالة
والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والصكف والخلاف والتفصيل تقبل وان اختلفا في الجنابة
والغيب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل أن الشهود به إذا كان قولاً كالبيع ونحوه بائناً بغيره
الشاهدان في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشاهدان القول عياد وكره وان كان الشهود به فعلاً
كالغيب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فإنه قول وحضور الشاهدان فعمل وهو شرط
فاختلفا في الزمان والمكان غلب القول لأن الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر
فاختلف الشهود به اه وفي الاقتضاء إذا شهد شاهدان على أقرار رجل بدين أو إبراء من مال أو ما أشبهه
ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لأن الأقرار عياد وكره فكون من الأول فلم يختلف
الشهود به فقبل شهادتهما من المحيط البرهاني في ٢٤١ (سئل) في رجل ادعى على جاحله مالا معلوماً
فأجابوا بأنهم دفعوه من مدة خمسة أشهر وأنه أقر باستيفائه منهم في التاريخ المزبور وأقاموا بيعة بطلب
مأجوراه غير أن الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يصح الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسئلة
مع تكرار التقدير والتعصص عنهم بعد نقل امر بحاجه غير أن ما وجدنا ما استأنس بذلك وهو مانع من إعلانه
في شرح المتن من اختلاف الشاهدين ونصه قال في الفقه وغيره لا يكف الشاهدان ببيان الوقت والمكان
اه ومثله في البرازة وفي القبة ضمن مسئلة لا يحتاجان إلى بيان التاريخ اه وفي الأقرو عن القاعدة
في الشهادات الشاهدان لو خالفوا في الدعوى بزيادة لا يحتاجان إلى إيجابها أو نقصان كذلك فان لا يمنع قبولها
اه وفي الخيرية عن القصولين لا يكف الشاهدان ببيان لون الدابة لأنه سئل عما يكف في بيانه فاستوى
ذكره وكرهه ويخرج من مسائل كثيرة اه وفي الأقرو عن المتن شهد على أقرار رجل بحال إلا أنهما
اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لأن على الشاهد حفظ عين الشهادة لا يحلها ومكانها
وقال السائي لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولو على الأقرار بالبيع أو الإبقاء واختلفا في الزمان والمكان
تقبل ولو سألهما القاضي عن الزمان والمكان فقال لا تغلب تقبل لانهما لا يكفانه برزاه به فمقتضى ما يلوح
من القول المذكور أن الاختلاف الواقع بين النجسة أشهر والتسعة أشهر لا يصح والله سبحانه أعلم (اقول)

سهمان سهمه المجهولة
معهم بالسوية وما انتقل
اليمن والله اه والله أعلم
(سئل) من صدق في قرية
نصفها وقف على طائفة
ونصفها وقف على طائفة
أخرى ولكل نصف ناظر
مستقل استولى متغلب
عليها مع جبهة ترقى غيرها
واستأجر المتغلب من أحد
الناظرين نصف المتكتم
عليه ودفعه إلى الأجرة التي
سماهاه فهل الناظر المتكتم
على النصف الثاني أو
مستحق أن يطالبه بنصف
مادفعه من الأجرة أم لا وهل
إذا أكره المولى المذكور
أو أوارنه على أن يدفع له أو
للمستحقين في النصف
المتكتم عليه من ماله شيئاً
يسبب ذلك يصح أم لا وهل
إذا استولى هذا المتغلب
الباقي على ناحيتها القريبة
المذكورة مدسنتين وأخذ
الخارج من أهلها وتركه

ولم يأخذ ثم زالت يد استولى الحاكم العدل عليها ثم أخذ الخارج من أهلها وهل يلزمه بسبب جوارته المتغلب نصه
دعوى
المتكتم عليه ضمنان منافع النصف الثاني المستحق أم لا (أجاب) ليس الناظر الذي لم يجر على حصيل فيما ضمن الأجرة ولا
ضمنان منافع نصف المتكتم عليه ولا يصح الصلح مع الأكره فلا يلزم به ولا يؤخذ الخارج مع ما ذكر من استيلاء الباقي سواء أخذ المتولى
أو تركه ولم يأخذ له انتفاعه الجارية لعدم الحماية وهذه الأحكام ظاهرة وليس عليها غطاء فلا ينسب المتكتم من شأنه إعمال الخطأ والله
أعلم (وسئل منها أيضاً) في قرية به موقوف على جبهة لكل جهة نصفها وله ناظر مستقل يشكك عليه بالولاية النظر بتوليد المتكتمين
شعير يتون بارزها وعليه ما معلوم لجنتي الوقت نظراً لسبقه بها تعدي على القرية كما العرف ووضع بدله ما مدسنتين وكل ما حصل
منها من غلال وغيره ولم يتخمس صاحب الشعير من كل غلة ثم غلبه بسقط عنه ما على التي يتون من المال المقرر لجنته الوقت أم لا يسقط وبطال به

مالك المذكور (أب) لأوجه لسقوطه عنه فطال السبع شرعاً والله أعلم (مثل) في رجل وقف على نفسه على أولاده خمس الدين وقرب
ورجعة على الفريضة السريعة فمن بعدهم على أولاد المذكور بن الذ كردون الآتي ثم على أولاد أولادهم ثم على أبا عما شواخاذا انقرضوا
فقطي الحرمين ثم على الفقراء من رجليه لآخر وله ثم مات رجب بن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابد وموصفة وحبيبة وعن ابن
اسمه على مات حال حياة جد الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنت رجب المذ كور بن ثمان شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم
وعن بنتين زلفا ونواحه فكيف يقسم الوقف (أب) ان صرح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذ كورة فقلته الا ان منصرفي
اواهم ولاشي لاختم ولا بنات رجب كاهن ظاهر لانه ادفقهم لقوله ثم من بعدهم على أولاد (٢٤٥) المذ كور بن الذ كردون الآتي فافهم
وعوى دفع المال فقسا دفعهم انما دفعوا في حقهم والله أعلم (ثم سئل عنه بما

دعوى دفع المالك من قبيل دعوى الفصل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف الشاهد في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع كما لا يخلاف بين الشاهد عن أنه كفى الخبر عن دفع القدر ولو ادعى الشراء أو نحوه شهدوا به بلا راجح تقبل له أقل أي لأن الملك المورخ أقوى وعلى القلب لا يتقبل ولو كان شراءا مشهورا فخره أشهر اتقبل وعلى القلب لا يتقبل اه وفي البرازي بمادى الشراء عند شهرين فشهدوا بالشراء عند شهرين وتقبل ما يعقل اه أهملوا دعاهم عند شهر فشهدوا به عند شهرين لا يتقبل ولعل وجهه أنه أكثر مما أدى لاثبات الشهود أدلة المدعى بخلاف ما قبله أقل فمكان بئزءه ما زاد أرغ وشهدا معا فقاما على وجهه حيث كان مانعا في الشراء وهو قولنا للظاهر أنه منع في دفع المال في مستثنى الأول لأنه فعل الآن بدعى الفرق بين دعوى الملك وغيره فالتأمل (سئل) فيما إذا ادعى بدعى عمرو بأنه في ذمت شخصه فقرش فاجاب بعمرو بأنه أهمل ذلك وأتى بشاهدين شهدا أنه أهمل فسماعة فقرش فزاد القاضي شهادتهما لكونها باكثر مما أدى ويرد بعمرو ولا إقامة بين شريعتيه تشهد له بطلب ما أجابه فهل ذلك (الجواب) نعم وفي البراءة والشهود إذا شهدوا باكثر ممن المدعى كان المدعى مكذوبهم فتقبل شهادتهم وإذا شهدوا بالاقبل تقبل لا خلاف فيه اه ومثله في العلاء (سئل) فيما إذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما مقبولة وبشرط حضور الزوج (الجواب) الشهادة على الطلاق بشرط لها حضور الزوج كما يقيد في النهاية كالصريح بذلك الترتابي في تناوبه وفيه أيضا إذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضر اتقبل وإن لم يوجد دعوى المرأة بطريق الخصم وهذا في الشهادة عند القاضي أما إذا قالوا لامرأته الغائب أن زوجك طلقك أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتهم أحل لها أن تزوج باسمه وكفى دعوى الشبهة إذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته لا تاتى تقبل شهادتهم وإن كان الرجل حاضر والمرأة غائبة تقبل بعمامة من الخصم في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البراءة في الخامس عشر (سئل) في الشهادة إذا أقسم أقراو المدعى عليه وقال لأعلم أقراره ثم شهد على أقراو المدعى عليه فهل تقبل شهادته أم لا (الجواب) إذا قال الشاهد لا شهادة ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القول لجواز النسبين ثم لا تذكر كفاي البراءة أقراو المصنف عسائري من الدعوى وبذكر في شرح الطحاوي أن المدعى إذا قال ليس بيني وبينه أو قال شهدت لأنهم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندى قال في هذا عن أصحابنا ولا يشان براءة لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لأن التوفيق يمكن بأن يقول كان في شهود وكنت

كانه أن ينيمو عنهم ذي السفل حتى يؤذيه قيمته وان كان البناء اذن القاضي فله المنع حتى يؤذى ما أنفق والله أعلم (مثل في مدرسة مجاوره لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناوله من آخر ما على مصالح المسجد بقيد في السجل المحفوظ فهل ذلك تصرف وقفا على المسجد الزبور ويسوغ له ذلك شرعا والادلا يجب ردع عن ذلك وضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقت مضى بها المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشأرها وادها لما صنعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المجرى حرمها أخذ من آخر ما يصح حيث وافق آخر المثل ليصرف في مصالح الدعوة والمشروعات وان المجرى أن يرجع في تركه بذلك وفي وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصرف (٢٤٦) وقفا على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعا ويحبس عنهم عن ذلك وضمن منافعها اذ منافع الوقت مضى به على ما هو

الوقت مضى به على ما هو المقتضى عندنا ويؤخذ ضمنان المنافع منه أو من تركه ورد عليه ولا يرجع على المسجد بشئ الا لا ذمته مما يصح حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في فقرتي جمعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج المدرسة أخرى يؤذيه أو بابها لتأخرها واحد ابدا واحد مدة مديدة هل لتأخر المدرسة الأولى منع تأخر المدرسة الثانية من تناوله وأخذت لجهة مدرسة محضا يكون جميع القرى بوقفا عليها فاني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاها كان في سائر الزمان على ما كان

نسبت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكان بيننا مذكرة ناجوا من الفتاوى (سئل) في شاهدي طلاق آخر اشهادتهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي مع مشاهدتهما والزوجين وأنهما يحتملان اجتماع الزوجين فهل وبفسقان بتأخير الشهادة تزداد شهادتهما (الجواب) نعم (أقول) وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير (سئل) فيما اذا شهدت بينة على يسار مدون وقالوا في شهادتهما انه موسر قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كفي بالخاتبة (سئل) فيما اذا باع زيد عماره المعلوم من عمره وتصرف به بغير مدم مديدة ورحلنا حينئذ شاهدان لذلك كله والمعلن عليهما يريدان الآن أن يشهدا بحسبه بان العتق وقع كذا وقد اشهادتهما بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل حيث كان الامر كذا كرا قبل شهادتهما (الجواب) شاهد الحسبة اذا أشوهاه بغير بلا عذر شرعي مع تمكنهم أدائهم لا تقبل شهادته كفي الاشياء وغيرها وقعت حادثة في مرة محرم سنة ١١٥٠ هي أن رجلا ضرب بندقية في سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأته وقتلتها من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضي كذا كرم فدفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى زوجها على قاتلها فشهدت الشهود بصلب ما ادعوا وادعوا أن المتتولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها من طرف القاضي اذ ذلك أصابته البندقية كذا كروا في الدعوى غير أنهم لم يدعوا اسم أبيها وجدها فقال القاضي هل بشرط ذكر الشهود اسم أبيها وجدها أم لا فكتبت ما صوره له المجلة تعالى وان كانت الشهادة على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبتها لجده فلا يكفي ذكر اسمها واسم أبيها وصانعها الا اذا كان يعرفها أي بالصناعة لا بحالة بان لا يشرك في امر غيره فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ باعتبار التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه وحده كفي جامع الفضولين وملتقط كذا في الترتيب وشرحه للعلاق من الشهادة وقال في المنع فالخالص أن المعتز لا يحصل حصول المعرفة وان ارتفاع الاشتراك اهـ وقالوا في ثبوت هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند القاضي مصر كذا شاهدان رؤى به الهلال وقضى القاضي بها ووجد استصاحم شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى الى قولهم قاضي بلدته كذا ولم يدعوا كروا اشتراط اسم أبيه وجده لانه لا يلتزم بغيره اذ القاضي في ذلك الوقت واحد لا ثنائ كروا المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المتتولة في دمشق في السوق المعلوم الشاهد بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لا ثنائ فلا يلبس ولا شبهة (سئل) في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا أم لا (الجواب) الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا الا دأعر فهارحلان وقالوا شهدائهم فلا يثبت ثبوت فلا يثبت حلت الشهادة بالاتفاق كما في ذلك الترتيب وغيره والله سبحانه

لان الظاهر انه وضع حتى لا يبعد وان لا ينافي ذلك كون القرية بجمعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى الموقوف عن جهة الوقت اذ يجوز أن تكون رقبته ارض موقوفة على جهة الخراج لغيره لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالا بقا فاته تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره فانصرفه الامام لما هو مقرر في الشرع فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طوائف من أرضها لجهة هذه المدرسة والوقت يخرج بقية المجهولة الاخرى وقد صرحوا بان العتق والخراج لا يسهلان وقف الارض لان الشارع عين لها موصوفا بالوقت وصرحوا بان أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم اتيانها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فاني شوههم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا أن يشتت ما عتق شرعا بالبرهان من وجوه اشيع والحرم والله أعلم (سئل) في مسقط أجرة الوقوف على وعلى غيره بالولاية التقارب وبوقض جميع الاجرة وما هو الماحر في أثناء

المدة في الحكم في الاقرار بقبولة (أجاب) وجمع رتبة المستأجر بما قبل المدة السابقة بعدموت المأجور الا حرق من صرفه انه من المستعققات ان كانوا حين وعي تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المأجور استهلكها لنفسه فالرجوع في تركها ان كان له تركه والا تخرج المطالبة الى يوم القيام والله أعلم (مثل) فيما اذا وقع رجل وقعه على نفسه أيام حياته فمن بعده على أولاده الموجودين يومئذ ومذمومهم وعلى من سبعتهم من الأولاد الذكور والآثام بينهم على الغير بضمان شرعية فمن بعدهم على أولادهم أياما متناشوا وبعد الانقراض على جهة بر متصلة وشرط وطاس جلته انه شرط نفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتعدي والتبديل كلباداه وان تنهاه ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا عثرى لواقف الرجوع (٣٤٧) وما يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف المشار اليه يصدر من لفظه

بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم بما حكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومتى فعل ذلك على لسان الواقف يشهد به بينة فهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي داحضت ولا يعمل بها ولا يول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط يده ما حكم حتى وحكم المحاكم الحسنى بصحة الوقف وزمه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرأ على واقف المزبور ذهاب بصره وتعددت الكتابة بده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده ذرية الولد المسزور من الوقف المذكور بلفظه بصور بينة شرعية معادلة فهل تقبل البينة الشرعية العادية على ذلك ويكون الاخراج

الموفق وصورت جواب التمرين في الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا ولا يكتفى بتعريف الواحد قال في العمادية ولو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان ليجل الشاهد أن يشهدا بها وتجب أن تعرف المرأة الواحد والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلان وقالوا أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشاهد من التأكيد ليس في لفظ الخبر لانهما يمين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة اذا أخبر جماعة تصور فواظهم على الكذب وعندهما اذا أخبر عدلان أنها فلانة بنت فلان بن فلان يجل في الشهادة على النسب وفي الفوائد ان يشترط لهما بيان حليتهما ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح العمل بدونهما به فتى مجلس الاسلام الاورجندى وظهره الدين المرغنى في رحمهما تعالى اه (أقول) وحاصله أن تعريف المرأة المجهولة ان كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بان فلا تشهد أنها فلانة بنت فلان كفي اتفاقا والابان أخبر أنها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عند مالئ بغير ذلك جماعة لا يمكن فواظهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر من البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة اثنين عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقالوا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أنسر اه فتجعل الخلاف بين الامام وصاحبه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الرمي في حاشيته على البحر عن معان الحكم المطر بالسي مثل مناقله المؤلف هناعن التمرين في قول والذى يظهر أن ما في معنى الحكم هو الاعتبار لما ذكره من العلة اه أي بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ (مثل) في شهادة الرجل لام زوجته بدون لهما على زوجها التوفي عنها وعن بنتهما هي زوجة الرجل الشاهد المذكور وهل تقبل (الجواب) تقبل شهادة لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل (مثل) فيما اذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على اقرارهم أنهم شهدوا وزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم أنهم شهدوا وزور قبل التعديل ولومن واحد لانه صرح بجواب التعديل على ما عهده في المنعبع اقرره صدر الشرعوا اقره منلا خسرو وأدخله تحت قولهم الدفع أهمل من الزرع كذا كراء العائى ومسئلة قبول الشهادة على الجرح المرد دوار في كتب المذهب والله سبحانه أعلم (مثل) في شهادة الدلال الذي لا يخلف ولا يكذب هل تقبل (الجواب) نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا التقبل شهادة النقص وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخلف (مثل) فيما اذا كان زينا بنت أع وبنت زوجة البعتان اقلتنا شهدا

صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (أجاب) اعلم أولان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتعدي والتبديل كلباداه وان تنهاه ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله ادخال والاخراج وما ذكره كقبة وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بالازم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا قبل وكوبه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب في حجة وتقيد في سجلات دمشق الخ بخلاف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقولوا هذا ان شرط أن لا يعزب القاضي فهو باطل لخالفته الشرع الشريف فوم ذاعلم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عوجه قال العلامة قاسم في فتاواه اجبعت الامة أن من الشروط الباطلة لا شرط وقعه على العبدان فالشرط باطل

وتكون الغلة العساكين لان فهم الفخ والفقر وهم لا يحصون وكذا على العورات والعرات والزنى ولو وقف على يميني اهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ ما وقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يرى فيها شرط الواقف ثم مضى الأوراق عنها فادعاهم فقال لم توقف في هذه الاخراج المزبور بل قلنا الواقف حتى أن قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البينة والبينة العادلة كما هي مبنية وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى قبل شهادة بينة فهي كذا وهو تغيير لموضع الشرعي وإبطال الحكم الشرعي الثابت بالكاتب السنة واجماع الاثنية والله أعلم (مثل) في مكان من موقف على جهة ترويح وثر وتشتر وتقدر على استقلاله وصار (٢٤٨) بحال لا يتفق به مدة تزيد على ثلاثين متوقفا للضرر للجار والمال به فرفع منزله الأمر

الى القاضي فاولس من جانبه له مع رجل آخر شراء طبق من عمره هل تقبل حيث لامانع شرعا لم (الجواب) نعم تقبل شهادتهما ماوى القنية تقبل شهادة الربيب (مثل) فيما اذا مان يذهن أولاد فادعى أحدهم أن أباه عنده المال وأخضر شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا يثبتني سواهما فنفعه الحاكم التمدح اديه من ذلك وعرف قسم بان الدار تكون ميراثا عن أبيه ثم بعد ذلك أخضر بينة تشبه له بختاه هل تقبل لا يمكن التوفيق (الجواب) تعديا لما لازم قال في التنوير بشرط التعدي في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهور الا ان اعترف الشهود الدار بينهما فلا يحتاج إلى كحدودها ولا يثبت ذكر باديها الدار ثم الحلة ثم السكون ثم أسماء أمهات وأسماء آبائهم ولا يثبت ذكر الجذان لكن الرجل مشهور اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوى أن المذمى اذا قال ليس في بيته أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المذمى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا وروايتان في رواية لا تقبل لتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكننا نسيت ذكرنا اه ومثله في الصمادية (مثل) فيما اذا أقام المذمى بينة على اقراء المذمى عليه ما استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل يستولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كذب الشهادة ومنه في الجرد والدرر والتنوير وغيرها (مثل) في شهادة المسحوق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لانه لحقاق الشهود به فكان داخل في شهادة الشرع لك لشره يكوه فظنير شهادة أحد الثنتين لشره يكوه بدنه مشترك بينهما كما صرح بذلك في الجرد في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الزوم المرحوم على أفندي (مثل) في شهادة الاخ العدل لاختيه في دعوى متعلقة بوقف برأخو ومتول عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاختيه والمسئلة في المتن بل في فتاوى التمر تسمى من الشهادة شهدوا مع متولى الوقف على آخر ان هذه القطعة الارض من جهة أراضي قريتهم تقبل اه (أقول) ما ذكره من فتاوى التمر ناشى لبناتى ما مر في السؤال السابق لان ذاتي في الشهادة على العلة وهي ملك المسحوقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلزم تقبل في الاول وتثبت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب الجرد ذكر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتوب والشافعية في المكتوب وشهادة أهل الملة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف الصبغ الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعبرة بالقبول في الكل قال ابن السكيت من هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مسحق فيه اه قال

وأخضر جماعة وشهدوا به بالعرض الفاسدة أن قبيته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحاك ان البينة انظر الشريعة شهدت بان الاستبدل اه كثر معاد وأقر فنعاه حكم القاضي به في ذلك فهل لا بأس بخ لا حد تنقضه ولعشرى التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم الا قضاء صانع الانعام ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد رجت شهادة الاولين باصالة القضاء وما شهد بذلك فروغ عنها فما ذكر في المتن لو شهد ستة بقل زيد يوم الخمر يكوه أخرى بقله يوم الخمر الكوفة لم تقبل البينة لان احدهما كاذبه يبين ولا ترجع لاحدهما فان حكم الحاكم بما بينة الاولى لا تنفع البينة الثانية لان الاولى رجت باصالة القضاء وفيها ضيقا لو أفتت المرأة البينة ان ثبت تزوجها يوم الخمر يكوه حكم القاضي بشهادتهم ثم قامت أخرى البينة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل ببنتها فلم كانت

البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحسن كالجواب ومثله ان الدار سائلة فلا سبيل للاختصاص بها وحكم القاضي بشهادتهم وأبديت
 كذا كرم شهدت أخرى لدى حاكمها بغيره أن الاستبدال الى هذا الزمان وكل من الحسن يقتضي بان عبارتها أن الاستبدال الى العمارة لقائمة
 في هذا الزمان فالقضاء شهادة شهود الاستبدال المحقق باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحسن فهو بمنزلة من جاء بعد الحكم بقرينة امداد الم
 تمكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا قضى باحدهما ولا يثبت الاخرى فلا يلقى الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل)
 في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقاراً ولا يشترط ذلك بل يجوز بالدرهم وهل اذ صدق بها وحكمها كمنه بغيره لا بد
 اطلاقه بسبب ذلك لا (أجاب) صريح كلام قاضين وكثير من علماء النجواز بالدرهم (٣٤٩) والدانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف
 وهلال لا يلحقه الاستبدال

الخبر الرمي به يعلم جواز شهادة الناطق في وقت تحت نظر لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه
 وهذا ما أفتى به العلامة الترمذي كجوابه ورد على ما مر من الفرق ما في البراز به من قوله أهل القرية اذا
 شهدوا على قطعة أرض أنهم من أراضي قرية يقيم لا قبل وأجاب عنه الترمذي بجملة هي قرية به مملوكة والله
 أعلم (سئل) في شهادة الواحد اذ لم يثبت بها حق شجاء المدعى بشهادة خويلد هل تقبل (الجواب) نعم
 اذا كل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه الصبي وزوج بنته
 وهما مدان هل تقبل (الجواب) نعم كافي الخلاصة وتقبل لامرأته وأبها وزوج ابنته ولا ريب فيه
 ولاخت امرأته وفي البراز به تقبل لابويه من الرضاة وتقبل امرأته ولا ريب فيه وأبها (سئل)
 في شهادة الذي المدعى على ذي منتهى بحق هل تقبل (الجواب) نعم كافي الملتقى وغيره من المثلون اذا مات
 الكافر بغناه مسلم وكافر وادعى كل واحد منهما مدعى بما فاق كل واحد منهما يمينت من أهل الكفر قال في الكتاب
 احزن بينة المسلم وأعطته حقاً فني شيء كان الكافر وروى الحسن بن زبادة عن أبي حنيفة أن التركة
 تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوى الاقر وروى عن الترابية والحط وتمام المسئلة فيها وفي حاشية الخبر
 الرمي على البحر (أقول) في الفخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهوداً من النصارى على
 ألف على الميت وأقام نصراني آخون كذلك دفع الالف وتركه للمسلم ولا يتقاضى فيها عنده وعند أبي
 يوسف يتقاضى والخلاف وراجع الى أن بينة النصراني مقبولة عنده عن حق اثبات الدين على الميت لا على
 اثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من
 اثبات الشركة والحاشية الحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المدعى عليه اذا طلب تخفيف الشاهد
 هل يجيبه القاضي في ذلك أولاً (الجواب) الشاهد لا يخفف قال في المنع من أن يترك طلب الدعوى ولو طلب
 المدعى عليه تخفيف الشاهد لا يجب عليه الجيب أو المدي أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا
 أمرنا بما كرام الشهود والمدعى لا يجب عليه الجيب لاسمها اذا أقام البينة في الفوائد ان لا يمتنع من رآي التهديب
 وفي زماننا لما تعذر التزكية بطلبه لنفسه اختيار القضاء تخفيف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول
 غلبة الظن اه وفي مناقب الكردى اعلم أن تخفيف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام
 وتذكر في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضائه بتخفيف الشهود وجب على العلماء
 ان ينصروه ويقولوا لا تسكت قضائنا أمر ان لا طاعون يلزم منه حفظ الخلق سبحانه وتعالى وان عصول
 يلزم منه خطائنا الى آخر ما فيها اه منغ من الشهادة (سئل) فيما اذا مات رجل عن تركه وورثه أقر
 اثنتان منهم لم يدعى الميت فلم يعطيه ولم يقض القاضي عليه ما بذلت حتى شهد بذلك الدين عند القاضي

وهلال لا يلحقه الاستبدال
 كالجواب بل باليسم وقد أفتى
 كثير من المعاصرين به
 اعتماداً على ما ذكره
 قاضيان وان بحث فيه
 صاحب البحر بما لا يجدي
 من كون النظائر كالجواب
 ويكون قال في فتاوى قارئ
 الهداية وضمن رغب
 ويعطى بده ارضاً وأدارا
 فقد عين العقار للبذلان
 المستبدل حيث كان قاضي
 الجنة قال النفس به مطمئنة
 قومون على المبدل به وان
 كان غير ذلك لم يرب فلا
 يؤمن عليه مطلقاً ومفهوم
 كلام قارئ الهداية
 لا يقوم صريح كلام
 قاضيان مع احتجائه قال
 في النهر بعد نقله الى البحر
 ورأيت بعض الموالى يميل
 الى هذا يعني الى ما في البحر
 ويعتده وأنت خبير بان
 المستبدل اذا كان هو
 قاضي الجنة فالتنصير به
 مطمئنة فلا يخشى الضياع

معه ولو بالدرهم والدانير وأبديت الموقف وقد أرفضنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا السائل باختصار أرفع الوسائل فليكن مستغفراً
 لمؤلفه اه واذا حكم الحاكم بصفة فلا يشق في عدم جواز اطلاقه مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جواره والله أعلم (سئل) فيما اذا
 رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدرهم بانه خشي على الوقف ان يخراب في المأكل لعدم الانتفاع بالكية وعدم تيسر عقار بيده
 في الحال هل يجوز له لا (أجاب) نعم اذ رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدرهم كما هو متفق عليه كلام الخاتمة
 والتمتار خاتمة وغيرهما وان بحث فيه ان يحجم فان صريح كلام فقهاء ثنائي هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف ان يخراب
 وعدم الانتفاع بالكية ولو يحصل عقاراً يبدله فالمصلحة حيث لم تمتع به في الاستبدال بالدرهم والدانير والذي يصرح به ما تروا ونظلم به
 عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المالكين قال القاضي ان يبيعوه بشرى يضمنوا خو ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح

جواز استبداله بالذراهم ومن حذر منه عليه يتحرف الظن فإذ اتفق هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المثل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت سيطلتها وانقض بنسائها واشترت على الانقضاء وقربت أن تصير كوما من التراب ولا نقاض وتعتت المصلحة في الاستبدال وتقررت المتعقبة بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الوقت وأنه الاستبدال ولو باخذ التقدير مع انتفاء العيب ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد مر على ما المشايخ يجوزون بالذراهم والدنانير وقالوا إذا تعينت المصلحة تعميما فمخافة الشرط بما ينافيه كسبي مع شرط ان لا تسلك عليه القضاة والسultan انصرأاته والحال هذه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنتاز الذي نفس من طمأنينة وقد أكثر القول والاستبدال (٢٥٠) وغاية الخط الموصول الى شرط السلامة الصلح وتولاه من الاستقامة وقد اتفق

متأخروا وعلما تنا على الافتاء بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا من فليكن الموعول عليه والله أعلم (سئل) في دار وقف استبدلها شخص من نفس الوقت بعد انقضاء الوقت لها كالمشري بانها بالصفة المسوقة للاستبدال شرعا وطلبه بما يقوم مقامها مما هو أصغر منها أو أكثر نفعا وغوا أو أقام شهودا شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الوقت فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعتبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والزم بعد الدوى الشرعية المستوفى للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حصر موجود يكذب الشهود (أجاب) لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وفوقه ضوابطه وحكم بما كراهه لا يقتدر على نقضه سواء لم يراه لا تسلك الحاكم كفي كل مجتهد فيه ورفع الخلاف حيث لا حصر موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة يقل جارية في قوم أهل خربت وتعلقت وانقطعت غلثا وأعمالها على المسخنة مدة سنين وما غلبت استبداله فاستبدلت نصف دار عمره لها غلثة وعاد على المسخنة وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع بصفة الاستبدال بعد بدل الالتهاد والنظر في ذلك حكما صحها شرعيا مستوفيا شرائط الشرع والالتزام بريد المسخنة الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال المضربين عن الاستبدال لجأه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بزموموا استيفاء شرائط الشرع بعد تقدم دعوى شرعية تدعى في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسع دعوى الموقوف عليه به فبقي أعني لا تسع دعوا في شيء يتبعه الوصف ولا في شيء يدعي عليه فيما ذكروا من الفقه لا في عين الوقت فخر وجهه المالك والملك فافهم والله تعالى أعلم

لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فأقروا زناه بدين لانسان على المتخلف بعباده ولم يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي لرب الدين ثبت الدين علىهما وعلى غيرهما من الورثة اه وفي رواية الثانية ولو شهدوا زناه على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازي مات الرجل عن ورثة فأقروا زناه بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما بالدين في حصةهما من التركة تقبل لأن مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يخل الدين في قسطهما وان قضى عليهما بأقرارهما ثم شهدا به عليه لا يقتضي بشهادتهما لهما مردان أن يحول بعض مالهما على باقي الورثة فكانت حرمته ودفع مفرغ وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبهما بأقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضي بالدين عليهما في نصيبهما قاتل الدين تقضي من أصل المال قضاء وحصةهما أصل المال ففعله لا تسلك سائر الورثة الدين وعدم البينة لعدم اه (أقول) ما ذكره البرازي من الاشكال المذكور ومضى على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة القمي في فتاواه إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجمع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنويرين كتاب الاقرار قبل فصل الاستثناء أحد الوارثين أقر بالدين يلزمه كونه وقيل حسموا واختاره أبو البيث اه وأما أقروا بالوصية بعد القسمة فإنه يلزمه حسمها اتفاقا كفي العمادية وقد كره في البر المختار قبل باب العتق من المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي أن شهدوا زناه على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لأنه لا تهمة في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقروا ولم يشهدا الزمة بما لحصه في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيره ما هو كذلك شهادتهما بغیر صفة العدة لا تكون حجة على غيره ما وانما هي حجة عليهما (سئل) عن شهودوا بأقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهما بعد أن آخر وأخمس أيام من غير عذر ان كانوا عاين بانهم يعيشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى يجوز في هذه المسئلة ويقضى بهما من معين المقتضى في كتاب الشهادة شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما آخروا وشهادتهما خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عاين بانهم يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بان الشهادة على حد الزنا وما أشبه من الحدود والحالصة تبطل بتقدم العهد عند علمائنا ثم يقدر والتقدم قد راسر معا ظاهر ما في الجامع الصغير بشرى أن ستة أشهر وما فوقها مستقام وقد روي في رواية لا اصل أن الشهر وما فوقه مستقام وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقه قامة مستقام وعن أبي يوسف أنه قال جهدا بآبي حنيف حتى يسكن في ذلك مدة قال وقال هو على قدر ما يرى الامام من

شرائطه وفوقه ضوابطه وحكم بما كراهه لا يقتدر على نقضه سواء لم يراه لا تسلك الحاكم كفي كل مجتهد فيه ورفع الخلاف حيث لا حصر موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة يقل جارية في قوم أهل خربت وتعلقت وانقطعت غلثا وأعمالها على المسخنة مدة سنين وما غلبت استبداله فاستبدلت نصف دار عمره لها غلثة وعاد على المسخنة وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع بصفة الاستبدال بعد بدل الالتهاد والنظر في ذلك حكما صحها شرعيا مستوفيا شرائط الشرع والالتزام بريد المسخنة الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال المضربين عن الاستبدال لجأه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بزموموا استيفاء شرائط الشرع بعد تقدم دعوى شرعية تدعى في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسع دعوى الموقوف عليه به فبقي أعني لا تسع دعوا في شيء يتبعه الوصف ولا في شيء يدعي عليه فيما ذكروا من الفقه لا في عين الوقت فخر وجهه المالك والملك فافهم والله تعالى أعلم

فلا يخاره اذ ارأى الباقي والقول قول البائع في ان غير المرقى كالمرق ولا يصير باع القابل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صاونا في عدول وأراد البائع من رؤوس العدول صاونا باساقدهما عينه الباقي على هذه الصفة على تلك الصفة بل رأينا جدينا هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب) للمشتري الفسخ حيث لم يأت الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صاونا في عدلين وكان أراد البائع منه قالنا أو قال هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أراد أممأرى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أراد أممأرى وفي جامع الفصولين والحرار والحق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى صاونا من آخر فقبل قبضه خطله البائع بصاونا آخر (For) بغير أمر المشتري بحيث لا يغير المبيع عن غير المبيع هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) ان الخطأ على هذه الكيفية سهل لا وهو موجب لبطان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا وقبضه سقط فقبضه انسان بامر المشتري فأعلم على عيب قدس به هل يرجع بمقتضى العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالثمن على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر وفي الواقات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زنا عنده طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والتبائع في أخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضه قبض الوديع ولا يضمن غير مضمون والقول قوله في الهلاك لبطان وقوعه من الدين فبقبض القبض التسليم له خالي عن عقد وجب الضمان والله أعلم

فادعى البائع فساد البيع وجهه الشرعي وادعى الغبن الفاحش والغرر والمشتري ادعى الصفة وعدم الغبن فاي بينهما تقدمتهما (الجواب) بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصفة كما صرح بذلك في ترجيح البيئات (سئل) في امرأتى قدس به من ثمنها ما بدين مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اتقى مشروسة وله بينة بذلك فاي بينهما تقدم (الجواب) اذا تعرضت بينة الحدوث والقدم في البرازية وتوان خلاصية التقدم أولى في ترجيح البيئات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلاف في شرح الملتقى ان بينة التقدم أولى في البناء وبينه الحدوث أولى في الكنف اه وعبارة البرازي بقن الحيطان حد التقدم ما لا يحفظه الاثران الا كذلك وان اختلفا فبهرن أحدهما على التقدم والا نحو على الحدوث فينة التقدم أولى ونهاد أهل الكنف هذا لا ينفى اه وعبارة القنية في باب البيتين المتضادتين يخرج له كيف في طريق العامة نزع غير انه يحدث وزعم صاحبه قديم وأقاما البينة قال بينة يتبين من يدعى انه يحدث في هذا القول في هذا القول لدى التقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وقوله في الحاوى الزا هدي بالحرف مع الا بقوله قال بينة يتبين من يدعى انه يحدث لانها تبين بولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة الطنج والبيئات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول للمجاهد كونها مبنية على الظاهر اه اذ البينة انما شرط لاثبات امر حدث والبين لا يثبت على ما كان اه فعلى هاذين الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) ان بينة الحدوث تقسم في صورة السؤال الى كذا في البناء والكنف لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التماسيل فان الحدوث امر عارض والقدم اصل فلذا كان القول قول مدعيه وحديثه فكانت البينة تدعى الحدوث على القواعد الفقهية والاصولية لا يثبت خلاف الاصل بلا فرق بين الكنف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والحاوى على ما في البرازية وان خلاصة ما ظهر ان ما صرح الملتقى ليس قويا مقابل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر العلاف في شرح التنوير في باب ما يحدث الرجل في الطريق نقل عن البرجندى ان الاصل في ما جعل حاله ان يجعل حديثا في طريق العامة وقد سماه لوفى طريق الخاصة اه ومثله في القهستاني عن الصماد بنوعه في الفتاوى الهندية في المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول له بصدقه والبينة لا تحرم على التفصيل المذكور ولا يفي بخلافه ذلك لما في القنية والحاوى ولعله قول ثالث فتأمل هو اذ قد اذاع المأثور صرحه الله تعالى في كتاب الشرب قائمه بحسنه في ان اختلاف المذكور او لم يخلو فيها اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ اموال او ارضا فالاسبق تاريخ احوار كبحرزم به اعجاب المتون وغيرهم فاغتم هذا الغرر (سئل) فيما اذا تعرضت بينة السارعة بينة الاساعار فاما تقدم (الجواب) بينة السارعة احق بالتصديق من بينة الاساعار عند التعارض

تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة لتعلم قيمتها فاذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله ان يتخبر عن دفعها اذا كان المبيع غائبا في مصر المتباينة أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل) في رجل باع ثيابا بثمن معلوم واستعمله المشتري الرجوع عن مسرفه فقال أشتى ان تقول غيبتك فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب يكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تنزل ان يادونهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيقال للمشتري ان الثياب بقيت ما توفت قبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعماه لثوبه جهام وقال قد خدمت بعض دينك بل بين لهما غنا فصرف الدين في البهايم واستهلك بعضها وهاك بعضها لا تعذر الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدين يضمن بقيته ضمنان تعذر المودع والقول قوله في مقدار القيمة بالبينة المدعى بالعدول يادونهما هلك من غير تعذر مضمون والقول قوله في الهلاك لبطان وقوعه من الدين فبقبض القبض التسليم له خالي عن عقد وجب الضمان والله أعلم

(سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري ثم استعاله المشتري فاقاله بغية النهاية فلما أحضرها المشتري وجدها ماعدا حدث عنده ففسخ البائع الأقال هل تنفع أم لا (أجاب) نعم تنفع الأقال ويعود البيع على حاله والله أعلم (سئل) في كليل بد من مستغرق باع التركة للذاتين بغير إذن الورثة والقاضي وسلمها هل الورثة استردوا المبيع ودفع الدين من ماله أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فزور البيعة الواحدة ثم بدعها بالذاتين وباعها لآخر ثم فرغ من البيعة بعيب إلى أن وصل للمشتري الأول هل ردت على بائعه أم لا (أجاب) إن بدع عليه بقضاء رده على بائعه أو لا والله أعلم (سئل) إذا طلع المشتري على عيب في المبيع فباعه للبائع وطلب الأقال فلم يقبل هل رده على البائع ولا ينفعه طلب الأقال أم لا (أجاب) له الرد ولا ينفع طلب الأقال لكن كونه ليس بعرض على البائع

ليس بعرض على البائع
صرح به في الترتيبات والله
أعلم (سئل) في بيع الثمر
هل يصح أم لا (أجاب) يصح
بعد ما صرح ولو تلف السواب
جائز اتفاقا وقبل بدو صلاحه
جائز أيضا على الأصح والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر غرة كرم بثمن
معلوم فأكله الغراب فما
الحكم في ذلك (أجاب)
يلزم المبتري دفع جميع
الثمن إذ شراء المشرع صحيح
عندنا سواء بصلاحها
أم لا على الأصح المقتضى به
وتسليمه بالغلبة والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى
دارا بما اشتملت عليه
حدوده إلا بقعة هل يدخل
في شرائه علوها وسفلها
وجميع بيوتها السفلية
والعالى بقومنا لها وجهها
وكنفها وبئرها ولا لغيرها
التي بعضها وجب ما ساحت
به الحدود وأوسفلها
ويصير كل ذلك من جهة

لأن السوا عرض والبيوت شرعت للذاتين (سئل) فيما إذا تناقضت بينة العصف والمريض فأيها ما تقدم (الجواب) تقدم بينة العصف قال في التتو رويته كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلاط العقل أو مجنونا (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مقدار معلوم من البن بثن معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاع على عيبه ورضي به ولا يندي أن لبن أمانة عنده فهل يكلف إلى إثبات الأمانة فإن عجز يبق على الشراء (الجواب) نعم لأن بينة الأمانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البيئات أقول هذا إذا كان للبائع بينة على الشراء أو لا فالقول للمدعي الأمانة بلا حاجة إلى إثباتها بالبينة لأنه منكر للبيع فيما يظهر وإن لم أره إلا أن قلنا راجع (سئل) في بينة لا كراهة في الإقرار هل تكون أولى من بينة الطوع إن أرخا واتخذ نازي بينهما (الجواب) نعم وبينه لا كراهة أولى من بينة الطوع يعني لو أثبت أفراد انسان بشئ ما عاها فقام المدعي عليه بينة فاني كنت مكرها في ذلك الأمر أو بينة لا كراهة أولى لأنها تثبت بخلاف الظاهر وهو الأصح على الفصول العمدية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البراز يقال وفي المقتط ادعى عليه الإقرار ما تعاو بهن في ذلك هو المدعي عليه أن ذلك الإقرار كان بالكره فبينة المدعي عليه أولى وإن لم يورخا أو أرخا على التعاقب فبينة المدعي أولى أه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة لا كراهة انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما إذا لم يحصل التعارض فبينة الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاث وهي إما أن يورخا أو لا فإن كان الأول وهو ما إذا أرخا فاما أن يورخا أو لا فإن كان الأول فبينة لا كراهة أولى وإن كان الثاني وهو ما إذا اختلف التاريخ أولم يورخا فبينة الطوع أولى أه (سئل) فيما إذا تناقضت بينة بيع الوفاه وبينه بيع البان فهل تقدم بينة بيع الوفاه (الجواب) نعم كافي فاضمان وغيره (سئل) فيما إذا تناقضت بينة من بدى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من بدى بعت منهما فأيها ما تقدم (الجواب) البينة بينة مدعى الفساد من عليه محدد المتني كذا في الوجيز وعليه السر تحسني في المحيط بان العصة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حاد يحتاج إلى إثباته فكانت بينة أكثرنا با فإكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولاد في صحة النكاح وفساده وبرهنا فقبل بينة الفساد لأنها تثبت ما لم يكن تابا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت حرمة طه باقراره ومضى قبلنا بينة الفساد تسقط بقعة العدة إذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كبقما كان إذا الفساد ينفى حل الوطء لا يثبت النسب أه (سئل) فيما إذا عرى زيد الخارج على متولى وقف يسد ما فرت الوقف بان البناء الموجودها القائم بأرضه الجار ينفى الوقف ملكه بنامه وكيله فلان في الأرض المذكور فو ادعى المتولى

(٤٥) - (فتاوى حامده) - اول (المبيع أم لا) (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لها أد وعلمه الحد ومن الحائط ويشتل على بيوت ومنازل ومن غير مستغف قد دخل قيمته غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحد وعند الإطلاق بالجامع أهل العلم بما هو متصل اتصال قرا كائن عليه العلماء الانخبار واقفه أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شاة فاشكت عنده ستا وأراد أن يبيع بوجهه بشماس فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بيمينته أم ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة أم الأمر على العكس (أجاب) القول قول البائع بيمينته على البرازية وبغيرها وعلى المشتري البينة والله أعلم (سئل) في الأرض التي لبست المال ويدفعها بأرباب التيارات من أجرة الناس بالثمن والاربع ملاهل فورث من أوصيها بجزولهم بيعها أم لا (أجاب) لا فورث ولا يجوز لهم بيعها كذا في البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل يمسك المال هل يبيع عتار بيت المال لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة

أذا رغب فيه ينعقد قيمته على المتقرب به كما صرح بذلك في العروا لله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وباعها وادّعى
لا تحرف فظهرت مسقطه للقبير وأخذها بحكم وما المالك الذي كور لا عن أرث ولا عن وريثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل كل بوجه
الوكيل على ما ينعقد ماله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على ما ينعقد ماله كما هو الحال هذه والله أعلم (سئل) في أمر أئتمن كونه وحيا بنعم صاوت لها فأنع
وقبض غنمه فقامت وادّعى إصالة البها حال حياته هل يقبل قوله بيئته أم لا (أجاب) القول بقوله بيئته حيث صدق بقية أو وريثة في القبض
وأنكروا إصالة البها تامل والله أعلم (مسئل) في فرص مشتركتين باع أحدهما بائنا لا تحرف فبالرجل حصته معلومة من بينهما
وقبض الثمن وأقبض نصفه لشره وسأله (٣٥٤) المشتري بائنه ثم قاله وريد أخذ ما دفعه لشره بالنسب الثمن هل ذلك أم لا (أجاب)

ليس له ذلك ويضمن
للمشتري ويكون مشترى
منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشترى طلب تسليم البع
من البائع قبل نقد الثمن
فقال هو عدي ودعة
حتى يدفع إلى الثمن فسرق
من عنده بعد نقد بعض
الثمن وتعتراضوا فهل
ينفسح البيع ويسترد
المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بمجانى أم لا (أجاب)
ينفسح البيع ويسترد
المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بمجانى ولا يكون
ويعتزل هو ومعتزلي الثمن
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في بستان غل
مسترد بين ثلاثة باع
أحدهم ثلث ست غلات
لثلاثة منه لغير الشر يكن
رغب البائع وزعم المشتري
أنه اشترى ثلث البستان
جميعه وصار يفاقم
الشر يكن بالثلث فيجمع
ثلاثة فهل البيع جائز وما
يحكمه في البيع

معلوم والان يدعى البائع انه باع بما يقابل بيعه النصفه خمس شجرة امتعت هل تسجع دعواه أو شأها منه لم يدا بم لا نسجم وهل على تقدر أن
يبتز يدانه اشترى جميع التجران بعينها ينذ الشرا على حصا لشربك أم لا ينذ (أجاب) لا نسجم دعواه ولا تقبل شهادته ولا يصح
بيع له خمس شجرة امتعت من كرم شتم على خبر كذا يصح بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أما الشريك ذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريك في دار باع أحدهما بيتا معناهما الآخر بيتي معلوم هل للشريك أن يطل هذا
البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع والشريك المطله قال في التراز به دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معناه من رجل لا يجوز ومن الثاني انه
يجوز في نديه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبين بيت معين (٢٥٥) فلا تخران بطله اه ومنه في الخاتبة

والخلاصة وغالب كتب
المذهب معلن بنضرو
الشريك ذلك عند القسمة
اذلوص في نصيبه لعن نصيبه
فيه فاذا وقعت القسمة للدار
كان ذلك ضررا على الشريك
اذ لا يسل الى جمع نصيب
الشريك فيه والحال هذه
لان نصبة المشتري ولا جمع
نصيب البائع فيه لغوات ذلك
يبع النصف واذا سلم الامر
في ذلك اتفق ذلك وسهل
طريق القسمة والله أعلم
(سئل) في رجلين بينهما
بقرة مناصفة باع أحدهما
نصفه من الاخر جماعة
وعشرة ثم اشترى جملتها
بمائة وأربعين قبل نقد الثمن
هل يجوز شراؤه لنصف
الذي باعه قبل نقد الثمن
أم لا (أجاب) لا يجوز فقد
صرح في العناية ونفع القدر
وكثير من الكتب في مسئلة
شراها باع اقل عما باع قبل
نقد الثمن انه اذا ضم الحاربه
المدة والحال هذه أخرى
أو باعها بالف وخمسائة

أنه موسر عليه نفقة المورس من أولى من ينسب الزوج أنه موسر بيننا زوجة أولى فيقالوا يختلف مقدار
المغروض وأولاه لان ثابت الزيادة بينة الزوجة أن الثوب بالمبعوث أو الهراهم هدية أولى من ينسب الزوج
أنه من الكسوة والمهر خاتبة وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن الغائب أن أباه حين انفق مال الابن على نفسه
كان موسرا أولى من بينة الابن الاعسار بينة الابن الزين أن يزيدا أو بطله نفقة أولى من ينسب يزidan
رجلا آخر هو أو الزين بينة انظر المشروط عليها الارض بنفسها انها أرضت الصبي بل ينظرها الا حراولى
من بينة أبيه أمها أرصة بله شأنه (عق) بينة الامه أنه اعتقه قبل الولادة قوله هارولى من بينة
السيدة أمها ولد قبل الاعتناء بينة البنت أن أبى مات حرا لاصل أولى من بينة المدي أنه كان عبدا فاعتقه
ولو أولى بينة المولى في قدر بدل الكفاية أولى من بينة العبد لاثباتها الزيادة بينة الامانة دورها في مرض موته
وهو عاقل أولى من بينة الورثة انه كان شتلا العقل ينتمدى فساد الكفاية أولى من ينتمدى صحته بينة
المكاتب أن الكفاية على نفسه وماله أولى من بينة المولى أمها على نفسه فقط (وقف) بينة الاسبق تاريخا
أولى فيقالوا برهن ذواليد أمها وقف عليه والقيم أمها وقف على المسجد ينتمدى الوقف بطلنا بعد بطن أولى
من ينتمدى الاطلاق بينة الخارج على الملك أولى من بينة المتولى ذى اليد على أنه وقف وبقي بينة
الخارج أمها وقف على مطلق أولى من ينتمدى اليد بائى اشتراهما من الواقف الا أن أيت ذواليد تاريخا
سابقا على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة ان كان الفاسد بشرط مفسود بينة الصحة أولى ان
كان الفاسد لعنى في الحال أو غيره (بيع) ينتمدى فساد البيع أولى من بينة الصحة اتفاقا فان كان
الفساد بشرط أو أجل فادن ينتمدى الفساد أولى أو باضول لعنى في صلب العقد كالشرا بالف وورطل
خبر في ظاهر الرواية ينتمدى البيع كرها أولى من ينتمدى طوعا على الصميم بينة الدار ان الزنة باعوا
هدا من التركة المستغرقة أولى من ينتمدى أن البائع مورثه ينتمدى البيع وفاء أولى من ينتمدى
بأنينة المشتري على الاقالة أولى من بينة البائع على البيع لبطان الثانية باقر ارمذى الاقالة بينة ذى اليد
أنى ينتمدى هذا العبد بالعين أولى من بينة أحد هاتين اشترى بتمسك بالف بينة أنى بعث كذا يوم كذا في
مكان كذا أولى من بينة لا حرائى لم كذا في اليوم في ذلك المكان ينتمدى اليد ان فلا نا ودعى الدار
أولى من بينة الخارج على الشرا من ذى اليد بينة من بلغ فاذى أن الوصى باع كذا باعين أولى من بينة
المشتري وقال كثير بالعكس بينة المشتري أن أباك بأعها في صفر كذا أولى من بينة الابن انه كان بالغنا
وقبل بالعكس بينة المشتري انك بعثت بعتى بعدي بولغ أولى من بينة البائع انه قبله لاثباته العارضة بينة
المشتري اجازة المالك بيع الفضولى أولى من بينة المالك الدلانها لمزومة بينة الخارج انى اشترى بتمسك أولى

فالبائع فاسد ذكر في العناية في وجه الفساد البيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه وجهة الفساد تقتضيه والترجيع ههنا للمفسد
ترجيع للصحة اه الحاصل ان الحكم كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزل انظار الشارح والمسؤول عن الحكم لا غير فلتعصر
عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى رجلا من آخر متاعا ثم قاله قبل قبضه به فباعه هل ينذ على المشتري أم لا ويكون فسخا (أجاب)
حيث باع بعد قول المشتري لبايعه به كان بيع البائع واقعا لنفسه وانقص بيعه الاول قال في البحر بقاء الخاتبة لو اشترى ثوبا وحذوة
فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقل البائع نعم لان
المشتري ينظر في الفسخ في خيار الرؤية وتوان قال بعلنى أى كن وكفى في البيع فالقبول قبل قبض البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا اه فلا يلزم للمشتري
الاولى فسخه الذى اشترى لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خبزة بمن معلوم قطعها فباعها بمسوة لا تصلح الا

مطلباً إلى الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص بأن تقوم سالتمن الغيب المذكور وغيره بالمقتصر جمع بقدره الآن ياخذها البائع مقطوعة يرجع المشتري بكل الثمن الذي يضمنه موافقه أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم فزعم على داره خوفاً فاتفق مع ثلثه أن يبيعه في الظاهر خوفاً من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو لدفع الظالم عنه وأشهد على ذلك فباعه ظالمه الذي نائب الحكم الشريف وكسبه ذلك البيع وادعى المشتري أنه يبيع حقيقة وأتم البيع بينهما فوضع على ذلك فهل إذا أقام البائع على ذلك يثبت قبضه لا يكون البيع الظاهر باطلاً (أجاب) نعم تقبل بيته على ذلك وثبت باطلان البيع كالمصرح به فاضحان ولو كسباً لا كراهة في التراضي والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتبرة والله أعلم (سئل) في رجل باع (٢٥٦) من آخر خبر تزوتون يبيع تلحظتوسمعه بقرى فلسطين يبيع بمسكة تصرف فيه المشتري

والآن ينكر كونه يبيع تلحظتوسمعه يبيع بحد حقيقة هل إذا أقام هو أو واره البينة حتى أنه يبيع تلحظتوسمعه يقبل بيته ويسترده أم لا (أجاب) نعم إذا أقام البائع أو واره البينة على ذلك قبلت ويستردوا وله يقم بيته بخلافه المشتري لا له منكر صرح به في الاختيار وغيره فإذا نكل عن البين ثبت كونه تلحظتوسمعه واثبت كونه تلحظتوسمعه جميع ما كلفه غيره وقد صرح فاضحان بأنه يبيع باطل وأنه يبيع الهالك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثياباً بغيره واتفقا على أن يكون كل قطار بستة قروش إلى أجل في السرو يتبايعان في الظاهر بثمانية إلى أجل هل المشتري ما يتفقا عليه في السرواً يتبايعا على العادتين وهل إذا أقام المشتري بينهما ادعاء تقبل ويحكم بينهما

منذ عشر سنين أولى من ينفذ البدان أما بعد منذ عشر سنين ينفذ البائع على أن يشرى ثمن من أهلك أولى من ينفذ أولى البائع ملك إليه الحسين مونه يستعقب الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر الثمن وأقدر المبيع ينفذ البائع في الثمن ويثبت المشتري في المبيع ولو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعاً بان قال البائع بعث العبد الواحد بالثمن وقال المشتري بل بعث العبدين بالف فيحكم بالبائع بالثمن والعبد ينفذ بيته للعصاة أولى فيما لو ادعى الثامر من ثالث أحدهما شره صحها والآخر فاسد ينفذ ذي اليد أنزى إذا قال لاحق في داره قبل شرائه ثلثه أولى من ينفذ على الثامر من زبينة البائع على دعوى المطلق أولى من ينفذ ذي اليد أن يشرى ثمن يتقابلان ينفذ البائع أن ينفذ الحاربه بهذا العبد أولى من ينفذ المشتري أن يبيع بالف ينفذ البائع أولى فيما لو اشترى ينفذ عبيد فحكم أحدهما والآخر يبيع ثم اختلفا في قيمة الهالك ينفذ البائع أن المبيع هالك في المشتري أولى من ينفذ المشتري أنه هالك في البائع ٢ ينفذ ليس له الخيار أولى فيما لو كن الخيار واحد هما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة ينفذ على النقص أولى لو اختلفا بعد التثمين ثوب السلم أولى فيما لو اختلفا في قدر السلم فيه أو حقه أو صفته وأدعه بينة السلم إليه أولى فيما لو اختلفا في رأس المال أو في مضي الاجل لا يثبت مالو ربح أو الأسبق تاريخاً دعوى الثامر من ثالث أولى من ينفذ لا شر وفيها تفصيل طويل ينفذ ذي اليد أنها انقضت ملك بانه أولى من ينفذ البائع في النتائج ملك بانه (خضعة) ينفذ الشفع أولى من ينفذ المشتري فيما إذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثالث بالعكس ينفذ المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفع في قيمته عند الثاني الشفع على شرائهما جميعاً عند الثاني وقال الثالث بالعكس ينفذ الشفع أولى من ينفذ المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشفع ينفذ الشفع انما اشترى بثمان من ذي أولى من ينفذ الذي عليه أن عمر أو دعهما (الاجرة) ينفذ المستأجر أنه استأجرها بغيره بتركها في الموضوع كذا أولى من ينفذ ثمره أو بشره إلى نصفه ينفذ الراعي انك شرطت على الرعي في هذا الموضوع الذي هلك فيه أولى من ينفذ صاحبها على موضع آخر ينفذ ثمره أو استأجرها لحاوت طائعا أولى من ينفذ الا حرمه الا كراه (أقول) تقدم في البيع أن ينفذ عديمه كراه أولى في الصبح قلل هذا مبني على خلاف الصبح تأمل ينفذ المستأجر أولى فيما لو سقط أحدهما يرضى باب الدار فادعاه كل منهما ينفذ ثمره أو بشره إلى نصفه ينفذ الراعي في داره الا حرمه ينفذ المستأجر أولى في قدر المدة ينفذ راكب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرني لأحفظك السكان ينفذ رب الدابة أولى فيما لو قاله الراسك

السرا (أجاب) صرح فاضحان وصاحب الاختيار بهذه فقال فاضحان قال محمد الثمن من السرو ولم يذكر استأجرني فيه خلافاً وروى المصنف أن الثمن من العلابية وقال صاحب الاختيار روى المصنف أن الثمن من السرو ولم يذكر العلابية وروى محمد في المال أن الثمن من السرمين غير خلاف وهو قولهما وأنت على علم أن رواية محمد لا تقوم بما رواه المصنف كيف ذلك ومحمد أستاذ الذي أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والأمالى إذا علمت ذلك علمت أن المشتري إذا أقام ينفذ ادعاء قبل ينفذ ينفذ من السرو والله أعلم (سئل) عن اشترى جوارض ح عند غفرا خبر أهل المعرفة له بسبب هرج قديمه فما الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولو دارة كن اشترى حرمه ينفذ ليس له الخيار أولى في صورته ادعى صاحب الخيار اجازة البيع في مدة الخيار وادعى الآخر نقضه وادعى الآخر الاجازة فالقول قول الأول والبينة لا حرمه من ليس له الخيار اه منه

بهذا الأمر أم لا (أجاب) نعم له العنق والحال هذا فخلوه في هذا المسغاة ما أوجب نقصان الثمن عند القارو وهذا كذلك وقد صرحوا
بأنه لو اشترى دوا أو فوجدها على حاله العنق وهذا أقص فهو قال في الحاوي الزاهد في الشرف أنتم المكي اشترى أو ما ظهر أنها
مشومة بنيت أن يتمكن من الرذلان الناس لا يرضون قهوا لاشبهت من عمل العوازل لا ويضعفه كجواهر ظاهر وقد اتبعت بذلك صراوا الله
أعلم (سئل) في رجل اشترى كراميا اشتمل عليهم من الأشجار بمن معلوم فظهر أن أرضه وقف يحكمه فوعلى الأبحار مال معلوم كل سنة فظهر
إبقائه في الأرض ولم يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن ردة الأبحار على البايع ورجع بمجموع الثمن أم لا (أجاب) نعم ذلك قال في
جامع الفصولين شري كراميا فاشترى أصل (٢٥٨) الكرم دون الشجر والفضيان والحيطان فلم يشتري أن ردة الأبحار على البايع ويستر

الذين جميعه ومثلها في كثير من الكتب والاستحقاق بيم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مدعيا معلوما من الثياب كل ثوب بخروج كذا بطن كذا فخرج بعضها بعد أن خرم غاليا في عدل فوجده ناقصا فقال جيع الثياب البسي جرت ناقصة كمثل هذا يلزم من نقص هذه نقص ما هو جزم أم لا (أجاب) لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والنوع وصف في المزروع ولا يقابل بغير فلاحه من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فلتأمن حمل حيث ذفاهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثيابا طعمها صاونا فاطلع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالتفسل والماء الفاحش هل له أن يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسيلة لتسويق باليمن

خسة بيعة الشرا من زيد أولى من بيعة الرهن منه إذا أخرج الأخر فقط أو كان تاريخه أسبق وبيعة ذي البدل كانت العين في يد أحدهما أولى في ذلك إذا سبق تاريخ الحراج (مزاوعة) * بيعة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الأرض والبذرة فقد شرط بعد ما تبنت وبيعة الأخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما تبنت أيضا بيعة رب الأرض أولى فيما لو قال بعد النبات شرطت نصف الحراج وقال الأخر عشر من قفيزا بيعة المزارع أولى ولو عكست الدعوى لم يخرج الأرض شيئا أي لا يتأمن بعدم لزوم أجرة الأرض بيعة مدعى العدة أولى من بيعة المدعى الفساد بشرط أن تظهر معينة يتقرب الأرض والبذر في شرطت لك النصف وعشر من قفيزا أولى من بيعة الأخر على شرط النصف فقط (مزاوعة) * بيعة القايض أن المال قرض أولى من بيعة البائنه أنه مضارب أو بضاعتو بيعة الدافع أن المال قرض أولى من بيعة القايض أنه مضارب أو مضارب أولى فيما لو اختلفا في قدر المشر وط من الربح يتقرب للمال أولى فيما لو اختلفا في القصص بغارة أو بيع بقصد قدمه بيعة المضارب أولى في المضارب الخاصة إذا اختلفا في التجارة بيعة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قرض رأس المال وأبكر الأخر قبضه بيعة المضارب أنك شرطت في الثلث أولى من بيعة الأخر على الثلث العشرة بيعة المضارب بثلث شرطت مائة أو لم تشرط في شيء على عكسك أجزأ المثل أولى من بيعة الأخر بشرط النصف (شركة) * بيعة الأخر أولى فيما لو أمر أحد الشر بيمين رجل يشراء عبدا وأنه اشترى قبل فخره ما حتى يكون للشركة وهرن الأخر أنه بعده ليكون للأخر وحده وبيعة غيره الأخر أولى فيما لو رهن الأخر أن الشراء بعد التفريق ليكون العبد له خاصة بيعة الخارج على شركة المفاوضة مع المبت أولى من بيعة الزورة أنه ترك المال ميراثا بالشركة (قسيمة) * يمين يدى يثنى بدأ خواتمه وقع في قسمته أولى من بيعة الأخر (دعوى) * بيعة البراءة أولى من البيعة على المال إن لم يورث أو أخرج أحدهما فقط أو أخرجوا معا بيعة المظالم على أنك أقروا بالبراءة أولى من بيعة الطالب على أنك أقروا بالمال بعد قرارى بالبراءة وبيعة الطالب أولى أن قال أنك أقروا بالمال بعد دعواك لقرارى بالبراءة بيعة الأخر أولى فيما لو قال في دعوى في ذلك أو في أيهما وكذا الأورخ أحدهما فقط والأقنبهما بيعة الخارج أولى إذا ادعى ذوالبدل التاج ونحوهما لا يتكرركم الصف وحط الدين أو أخرجوا تاريخه أسبق فيبيته أولى بيعة الخارج في دعوى التاج أولى أن أخرجوا وفق سن الدابة تاريخه بيعة الخارج أيضا أولى فيما إذا رهن على التاج ثم رهن على إقراره في يديهما وشراهما من فلان لأنه إذا باع ثم اشترى كان ملكا كما إذا قبض على التاج ونحوه يمين من وفاق سن الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى التاج على ثالث ذي يدوان لم يوافق أحدهما فيبين ما يمينه مدعى التاج خالوا

ولو باع الصاوب بعد إخلاصه على السبب لا تمناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل ملك كرا السباغ فطلب منه أو مالا باع عقار من رجل وطلعه ونصرف فيمينين يقولون أن ما تبعت الأجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصح مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصح مكرها قال في الكفر من صادره السلطان ولو يبيع ماله فباع ماله مع قال شارح لانه غير مكره وانما باع باختياره غايه الأمر أنه احتاج إلى بيعه لا يفاهما طلبه بذلك لا وجد الكره كالتن إذا حاس الدون بالدين فباع ماله لخصي فبمذنبه فاجوز لأنه باع باختياره وانما وقع الكره في الإفاهة في البيع قال من لا يمكن فيه لأنه لو يبيع ماله فباع ماله لا يصح الآن بأخذ الثمن طوعا أو هه هو مكره بانها لو أكره على بيعه وقض ثمنه طاعا بصير البيع محصا كالمهر مكرها إذا قبض المكره والثن طاعا كان قبضه إجازة للبيع كالأصل طاعا بعد أن باع مكرها والله أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ثيابا ففرض دينار ووعده أن يعطيه بها ثيابا السعر الواقع يوم كذا فإلما جاء

اليوم الموعود وكان سعر الزئبقه لوصافه أرسل صلح من غارسل به في شاهر يكون بيعا للسر العام يومئذ أم لا يكون معاول المدون طلب
الزئبق (أجاب) نعم يكون بيعا لافداو الخال هذه كاهر حه في مجمع الفتاوى والفتن والمجتمعي معز بالي النصاب وقد أفتى بذلك المرحوم
صاحب مع الفغار في فتاواه مثل عن رجل طلب دينه المعين من المدون فاعطاه عشرة أمداد من الخنطة مثلا ولم يعا منه صر يحاول بل انما
من جهة الدين فهل يكون بيعا بالدين أجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معز بالي النصاب عليه دفن الطلبر بالدين به فبعت اليه شيئا
قدرا معلوما وقال هذه بصر البلد والسر بينهم معلوم كان يعاوان لم يعلمه فلا وقال في الفتنة تعليلا بعلامه فيج طلب دينه العشرة من
المدون فاعطاه ألف مدين الخنطة ولم يعا صر يحاول بقل انهما من جهة الدين فهو بيع (٢٥٩) بالدين وان كانت قيمته أقل من الدين فان
كان السر بينهما معلوما

أوصاحب يدأولى من يئتمدى الملك يئتمدى البدأولى فيمالو ادعى أن هذا العبدوا في ملكه من أمته
وعنده وهرن الخارج على مثل ذلك يئتمدى الخارج أوى فيمالو وهرن على أن هذه أمته وان هذا العبد
ملكه وهرن دوا ذلك يئتمدى كى الدار أولى من يئتمدى نصفه لو كانت في أبيه أو لى بدنا له
علمدى الزكرا ثلاثة أو باعها ولا تخر بهما عند الامام ينتز بالدين على المسار أولى من ربة المدون
على الاعصار يئتمدى الا بربا بخا أولى فيمالو وهرن أحدهما ان العبيد يئتمدى شهرو وهرن الآخر انما
فى يئتمدى جمعة أو الساعة يئتمدى البدأولى فيمالو وهرن أن العبد يئتمدى عشر من سنو وهرن الخارج
اه كان فى يئتمدى نسختى انصعب واليئتمدى يتاخرج ان فاضى كذا قضى له هذه الجارية أو الدابة أولى
من يئتمدى اليلقى النتاج خلا فخر يئتمدى الشراء أولى فيمالو وهرن على ذى الدشر اعلم من يئتمدى وهرن
آ خر على الهية منى أنه يئتمدى خوى الصدقة منو آ خر على الأرض منو ان دى كل واحد ذلك من رجل
فيهم أو باعنا لاسق تار بخا أولى فيمالو وهرن أن الدار كانت يئتمدى من مستن من مات وتر كها ميرا
لى وهرن آخر انما كانت لعمر والميت من ذئمة ثم مات وتر كها ميرا تالى بخلاف مالوا ربا لو بقتنصف
بينهما بلقى التار يئتمدى لان من فلا تارقتل أمه يوم السبت أولى من يئتمدى لراة أن أباه زوجها يوم الاحد يئتمدى
المرأة أولى وهرن على الموتان وقت الموت لا يدخل فى القضاء بخلاف القتل يئتمدى الذى أنه ابن من
الميت لايه معز كرا النسب أولى من يئتمدى عليه أن الميت فلان آ خر وأأن ألك آ خر في حياته أنه أنسى
فلان لايه لايه يئتمدى المسلم أولى فيمالو أو فاعلم مسلم ونصرانى شهودا نصارى على دين تر تركه تصرفى فيدا
بدن المسلم وها لاني بهاصان يئتمدى المسلم أولى فيمالو أو فاعلم شهودا نصارى على عبيدى بنصرانى حتى وعن
الثاني أنه يئتمدى بينهما وبين المسلم أولى أيضا فيمالو مات نصرانيه انان مسلم وكافر وأقام المسلم يئتمدى
أو كافر على موته مسلم وهرن الكافر على موته كافر فيقتضى بالارض للمسلم ويضى على الميت يئتمدى المقتضى
عليه بالارض أنه أحدث البنافهيا أولى الاذا قضى عليه بالارض والبنافهية للمدى عليه أن ألك أمرانه
ملكى أولى من يئتمدى الارث من أبيه الا اذا وهرن المدى انك أقررت انه ملك فى فتعاصر الدفان
وتبقى بئتمدى الارث بلا معارض يئتمدى ورة أن سن المدى عن عشرة عسة أولى من يئتمدى أنه ابن الميت
وهو ابن عشرين سنة يئتمدى المرأة أمها كانت حلالا وقت الموت أولى من يئتمدى الورثة انما كانت حراما قبل موته
بسنة يئتمدى أن الكنىف فى طريق العامة تعهد أولى من يئتمدى صاحبه أنه قد دمى قال باع على النتاج
بعضر المشتري والمستحق منه أولى من يئتمدى المستحق على النتاج يئتمدى ذى البدأولى فيمالو دى أن أباه يئتمدى
الدار وتر كها ميرا ناله وهرن الخارج على مثل ذلك يئتمدى المدى الارث من جده أولى من يئتمدى البدأولى

أوصاحب يدأولى من يئتمدى الملك يئتمدى البدأولى فيمالو ادعى أن هذا العبدوا في ملكه من أمته
وعنده وهرن الخارج على مثل ذلك يئتمدى الخارج أوى فيمالو وهرن على أن هذه أمته وان هذا العبد
ملكه وهرن دوا ذلك يئتمدى كى الدار أولى من يئتمدى نصفه لو كانت في أبيه أو لى بدنا له
علمدى الزكرا ثلاثة أو باعها ولا تخر بهما عند الامام ينتز بالدين على المسار أولى من ربة المدون
على الاعصار يئتمدى الا بربا بخا أولى فيمالو وهرن أحدهما ان العبيد يئتمدى شهرو وهرن الآخر انما
فى يئتمدى جمعة أو الساعة يئتمدى البدأولى فيمالو وهرن أن العبد يئتمدى عشر من سنو وهرن الخارج
اه كان فى يئتمدى نسختى انصعب واليئتمدى يتاخرج ان فاضى كذا قضى له هذه الجارية أو الدابة أولى
من يئتمدى اليلقى النتاج خلا فخر يئتمدى الشراء أولى فيمالو وهرن على ذى الدشر اعلم من يئتمدى وهرن
آ خر على الهية منى أنه يئتمدى خوى الصدقة منو آ خر على الأرض منو ان دى كل واحد ذلك من رجل
فيهم أو باعنا لاسق تار بخا أولى فيمالو وهرن أن الدار كانت يئتمدى من مستن من مات وتر كها ميرا
لى وهرن آخر انما كانت لعمر والميت من ذئمة ثم مات وتر كها ميرا تالى بخلاف مالوا ربا لو بقتنصف
بينهما بلقى التار يئتمدى لان من فلا تارقتل أمه يوم السبت أولى من يئتمدى لراة أن أباه زوجها يوم الاحد يئتمدى
المرأة أولى وهرن على الموتان وقت الموت لا يدخل فى القضاء بخلاف القتل يئتمدى الذى أنه ابن من
الميت لايه معز كرا النسب أولى من يئتمدى عليه أن الميت فلان آ خر وأأن ألك آ خر في حياته أنه أنسى
فلان لايه لايه يئتمدى المسلم أولى فيمالو أو فاعلم مسلم ونصرانى شهودا نصارى على دين تر تركه تصرفى فيدا
بدن المسلم وها لاني بهاصان يئتمدى المسلم أولى فيمالو أو فاعلم شهودا نصارى على عبيدى بنصرانى حتى وعن
الثاني أنه يئتمدى بينهما وبين المسلم أولى أيضا فيمالو مات نصرانيه انان مسلم وكافر وأقام المسلم يئتمدى
أو كافر على موته مسلم وهرن الكافر على موته كافر فيقتضى بالارض للمسلم ويضى على الميت يئتمدى المقتضى
عليه بالارض أنه أحدث البنافهيا أولى الاذا قضى عليه بالارض والبنافهية للمدى عليه أن ألك أمرانه
ملكى أولى من يئتمدى الارث من أبيه الا اذا وهرن المدى انك أقررت انه ملك فى فتعاصر الدفان
وتبقى بئتمدى الارث بلا معارض يئتمدى ورة أن سن المدى عن عشرة عسة أولى من يئتمدى أنه ابن الميت
وهو ابن عشرين سنة يئتمدى المرأة أمها كانت حلالا وقت الموت أولى من يئتمدى الورثة انما كانت حراما قبل موته
بسنة يئتمدى أن الكنىف فى طريق العامة تعهد أولى من يئتمدى صاحبه أنه قد دمى قال باع على النتاج
بعضر المشتري والمستحق منه أولى من يئتمدى المستحق على النتاج يئتمدى ذى البدأولى فيمالو دى أن أباه يئتمدى
الدار وتر كها ميرا ناله وهرن الخارج على مثل ذلك يئتمدى المدى الارث من جده أولى من يئتمدى البدأولى

تظلم النى يلزم الوفا بمجموعه أم لا يلزمه أن يشله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر
بعدم التكليف بالفتح فى فتاوى الشيخ من ن يحرم اذا باع أحد الشر بكنى فى البناء أو الفراس فى الارض المحتكرة حصصه من أجنهى هل
يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشر بكنىه أو فاعلم اه ووجه عدم المبالغة فى الارض المحتكرة بالفتح كجوه ظاهر وأما لزوم
الوفاء بمعاودة الفتوى على أن البيع أطلق ولم يذكر فيه الوفا لان المشتري يوعدها بالبيع فهو بيع بان حيث كان الثمن عن المثل أو
بغير نصصر عليه الزاهدى فى ما به والله أعلم (سئل) فى رجل باع رجلا آ خر أو ابن معلوم إلى أجل معلوم ببيع ما عا دالى أنه فى شهر كذا
بعضر الثمن و يسر رجح الدار من بعضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المد كورا لا بد مضى مدة وفى الاجل المعين بينهما ما حال
ان الثمن المد كورا الذى باع به البائع المد كور دون قيمة الدار فهل للبائع المد كور دفع الثمن المد كور واسترجع الدار المد كورة أم لا واهم

أثبت ذلك البيع المعلن أصله أم يكون باطلا (أجاب) بغير المشتري على قبوله لأن من البائع ورد الباطل عليه والبيع فاسد لأنه مبني على الله عليه وسلم عن بيع وشروطه وشرطه وجب الوفاء بالشرط والذي عليه لا أكثر أنه رهن لا يفرق عن الرهن في حكمه من الأحكام قال السيد الامام قاتل الامام الحسن البصري قد شاهد البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة فترى أنه رهن وأما أيضا على ذلك فالصواب أن نجمع الاتفاق وننطق على هذا فظاهر بين الناس فقال المعتبر اليوم قوتنا وقد ظهر بين الناس ذلك في مخالفات غير نفس بل قد دلل عليه وفيه أقوال الثمانية وعلى كونه رهننا أكثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرمابيع ووافوا وأذن له بأكل غره فما كل غره فما والأذن يطالبها كل غره هل له ذلك شرعا أم لا (٣٦٠) وهل حبه يدينه الذي عليه حتى يؤذيه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل غره فما كلها

كان له ما بن غائب لم يعلم موته إلى الآن لأنه أحسن في اثبات ملك الغير بدينه من بدعي زيادة الأرض أولى فيها لو اختلف الورثة في تاريخ موت الأباوين وروى عنه في مسمى النبوة أولى في حق الأرض فيما لو رهن واحد أنه عهده الميث وأخوته وأخوه وأخواته لا يشترط أن يكون كل واحد من الأباوين له نصيب الكل والميراث للذين فقط (شهادتان) * بينة فلا نقال أو فعل كذا أولى من بينة أنه لم يقل أو لم يفعل بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أو من بينة أنه حي إذا أجمع بيمينته بتاريخ لاحق بينة الجرح أولى من بينة التعديل بينة الطلاق أو العلق أولى من بينة النكاح أو الملك بينة طهرية الأصل أولى من بينة الرق * (مأذون) * بينة العبد أو الولي المأذون على ما شرط به من غصب أو بدعي أو على به استهلكها أو مضاربة قبل إفذه أولى من بينة المقر أنه في حال الأذن * (حجر) * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى من كذا مال صلاحه ورهن المحرور أنه حال الجرح * (سرقه) * بينة ذي الدان المتاع ملك فلان وره من أبيه منسدة ثم اشترى بيمينته أولى من بينة الخراج أنه سرق منه من شهر بينة الخارج أن الجمار له كسرق منه من شهر أولى من بينة ذي الدان له ملكه وفي بدعي منسدة * فهذا كله ما خصتم من كسب تعارض البنات البغدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنت بها عما ذكره المؤلف * للصحة في المؤلف مسألة عن المفتي أبي السعود لم تقدم وهي بيعة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا موصرا إلى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من فروع الفقيه عن الشرح فراجعها (فروع) * ذكرها المؤلف مفرقة فجمعها * الشاهد إذا أذكر الشهادة لا يحلفه القاضي ولو قال المتدعي عليه الشاهد كذب وأراد تخلف المتدعي ما يعلم أنه كذب لا يحلفه بمجديه في ١٦ * رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاد يدينه وأقام شاهدين شهد أحدهما باليافه وشهد الآخر على اقرار صاحب المال باليافه لا تقبل خائفة أدعى ديننا بسبب قرض ونحوه وشهدا بدين مطلق قبل تقبل وقيل لا يكفي عن ادعاء بسبب وشهدا بدين مطلق أو العيصم أنه يقبل (أقول) والفرق بين العين والدين أن العين يحتمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يستحق برأيه والملك بسبب بخلافه فبصر المتدعي بسبب كذب الشهود بالملك بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزوائد فلا كذابا فافترا وأفتات قد ورى عن الفصول في ١١ رجل كتب على نفسه مائة وقال أشهدوا على عيالي الصلح بازلهم أن يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يحضر حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا الفصل فعليه بالخاتمة من فصل الشاهد يشهد بعلمه أخبر برأيه والحق والشهادة على الكاذب أو أقام المدعي عليه بينة على جميع الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كلوا قال أنهم فسقة أو زائدة أو سائر الذي الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا وباطل أو ذرروا أو ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل

جازه وحسب البائع يدينه لأن بيع الوفاة رهن ولا يقع الرهن من حبه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عمارتين معلوم وأطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعدة ان أوفى مثل الثمن فيفسخ البيع معه وكان البيع بمثل الثمن أو بفقر يسر فهل يكون بيعا بآنا أم رهننا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها ما بيننا على أقوال الرهن في الخاوي الزاهد في ان الغرض في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل غنه فانه يفسخ معه البيع ويكون بائناحت كل الذين عن المثل أو بفقر يسر والله أعلم (سئل) في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى بيمينه ما اوقاه البائع بمثل ما اوقاه اذا أقام

كل بينة على ما دعا على البينين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعي الباطل وما الحكم فيها إذا أجزا المشتري ووافاه بيمينته باذنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري إذا البائع بدعي بخلاف الظاهر في البائع والدينه تلي خلاف الظاهر صرح به في الخاتمة والتاخر خاتمة كثير من الكتب وهو المعتبر وما إذا أجزا المشتري ووافاه بيمينته فلو كان الرهن للعرين بذلك وحكمه ما ان الأجرة قوله لكن ذكر المؤلف ان حيث قال ادعى وصيغته أنكرها الورث فخرن الموصى له فادعى الورث الرجوع قبل لاسمع وقيل يسمع وهو الاصح لأنه مما يخفى لعل الموصى أدعى ثم رجوع ولم يعلم بها الورث فأنكر فلما أخبر بادي الرجوع والتناقص في مثله لا يضر ولو رهن على جود الموصى الوصية بتقبل على رواية كون الجود رجوعا لعل رواية أنه ليس رجوع بقول الحقير الظاهر أن الرواية الأولى هي الاصح والأولى إذ تقدم أن جود ما عدا النكاح فسخه اه منه

للاهرن وان كان بغير اذنه يتصدق به أو رغبه على الراهن المذكور وهو أولى صرح بذلك علما والله أعلم (سئل) في رجلين وامضاعا لبيع الوفاء قبل عقد في دار وعقد البيع في مجلس الحكم خالبا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقاض واستمر كلاما مدة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك تكون البيع بيع وفاء فخصر ذلك المبيع الى ما تبعه عند احضاره النعمان لا وهل يجب الاحرفه أم لا وهل اذا قام البائع بدعي على الوفاء للمشتري بدعيه على الثابت نفقه بينة البائنه أم بينة المشتري فالحكم في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الزهن يجب ردع البائع اذا استوفى المشتري النعمان ولا تصح الاجارة المذكور ولا يجب فيها الاجرة على الفقيه به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام (٣٦١) الحين للمار يدعي عن باع فادمن آخر

بشئ معلوم ببيع الوفاء وتما بضا من استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لا لانه عند ذاهن والراهن اذا استأجر الزهن من المزمين لا يجب الاخر اه وفي العارضة وان أجرو المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شئ ومن جعله رهنا كذلك ومن أجاز جوزه الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجرة وان أجرو من البائع قبل القبض لأجاب صاحب الهادي أنه لا يصح واستدل بمالوا جريدا اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البائنه فان لم يكن في الجار اه فعليه ان الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسألة الاختلاف في البائنه والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح

بينه وان كان حرا دخل في الحكم كالأقوال البينة انهم زوا أو شروا الخ أو شروا أو أنهم مع عيسد أو محمود دون في ذنف أو أنهم هم شركاء في المشهود به أو أقر المدعي أن شهوده شهدوا به أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين والصحيح قولنا ان البينة انما تقبل على ما ينشئ تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيمن اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الا أن يتضمن حقا لا شرع وهو فامة الحد وحقا للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا فان قال المدعي عليه اني قد صالحته هولا لا تشهد بكذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على هذا المال فاذا شهدوا فعليه أن مردوا على ما أخذوا أو قام على ذلك بينة قبلت وبطلت شهادتهم لانه أدى حقه فخصم ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل بحسب السرخسي وشهادة أهل الصحن فيما يقيم بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقيم بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحامات لا تقبل وان مستالحاجة اليه ٣ لان العدل لا يحضر السجين والبائع لا يلعب الصبيان والرجال لا يحضر ون حاشا النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعبة عما يستحق به الدخول في السجين ومنع النساء عن الحامات فاذا لم يتجاولا كان التصغير مضافا اليهم لاني الشرع يرايه من نفع الشهادة على التي تقبل شهادة البائن المدعوي الخ وان كان مفلسا ولا تقبل المدعوي الميت لتعلق حقه بالترك كقول لا تقبل المدعوي الخ اذا كان مفلسا وفي البرازيه شهادة الغريقين اذا كان الدين الذي عليهم هذا الذي لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن هذه الغلام مدرك محتلم قبل ذلك ولو قالوا رأينا به يتجمل قبل ذلك من متفرقات شهادات النواحيثه أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فعماسا لانه شهادة كل شاهدين عليه فامة لموصوليها حد النصاب الكامل وتحمل في شروح الهداية والبيضة اذا قامت على خلاف الشهادة المتواترة لا تقبل وهو أن يشتهرو ببيع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وفي البرازيه في شهادة التي الى ان قال قال في المحط ان تو ارعند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تصح الدعوى عليه ويقضى بفراغ الائمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بان مال لا يخلها الشك اه وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقف الخيرة في توصيه من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت البينة الشاهد بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالأشهاد واملائان الدار سابقة للاستبدال لانها مداهم وحكم القاضي بشهادتهم ويعت كاذ كثر شهد آخرى ادعى كما بانها عمرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكل الحس يقضى بان عمارتها أو ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حديثا بطل اذ هو مبني على

(٤٦ - فتاوى سلميه) - اول)

بيع الوفاء والآخر بعبا نا كان القول لمن يدعي البائنه والبيضة على مدعي الوفاء اه وقد أوقفنا في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصديق على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والغرض والامتناعية وغيرها وانما يجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير كرا الشرط على ما تواضعا والله أعلم (سئل) فخر رجل باع آخر حصة في دار وعنده المشتري انه منى وفاء اليه بعبا بامعه فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الزهن أم لا واذا كان كذلك فما الحكم في الفسلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المعلوم ببيع وفاء وحكمه حكم الزهن وما استغله ٣ قوله لان العدل الخ تلبيس الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك العلة وبيان لنفي الحاجة وعدم القبول وينبغي قبولها من السجين ولو مقلما اه منه

المشترى له سواء قلنا بانه وهن أو يسع فاقدا أو جازا ثم اذ الشرط على وجه العدة وجوب الوفاقى مثله وقد صرحوا اقاطبة في يسع الوفاقى ان المشترى
 أو جاز لغیر البائع قاله الاصول مطلقا سواء قلنا بكونه فاقدا أو كالصبي أو جازا وهو واضح أو قلنا بانه رهن اذ المهر من لیس أو غير ذلك ان رهن فالغلبة
 له وبصرفه وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) فی صغیر ورت من أشه أمعتدفعها أو لمز وحته فضاء عن مهرها الذى عليه ومات الابل هل يؤخذ
 غنمها من تركته ويقدم على الارث أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه قال فی جامع الفصولین يجوز قضاء الابد بنصف مال الصبی
 لانه بمنزلة يسع مال الصبی من نفسه والاب عليه كمثل العتق فوجه صح الابد أو الوصی بيسع مال الصبی بدین نفسه اذ قيمته تنفع كثير من الامه اذ
 لو لم يسع بخلاف عليه التلف اذ ضمنه فينتفع (٣١٢) به الصبی ومثله فی كثير من الكتب والله اعلم (سئل) فی رجل اشترى حمارا فوجده

وقد عندا السوق لضروريته
 هل له ردة أم لا (أجاب) له
 ردة والحالة هذه والله أعلم
 (مثل) في رجل اشترى من
 آخر ثلاثة أوقار من السنا
 ووقع له من مكان العدالي
 غيره ووجد به صفا هل إذا
 أئتم به جهر ردة تكون
 مؤنة الرد على المشتري أم
 على البائع (أجاب) مؤنة
 الرد على المشتري كافي
 البزاي به وغيره والله أعلم
 (مثل) في رجل باع لأخر
 جسم ما لم يكن له صلصم
 أم لا (أجاب) يصح إذا علم
 المشتري بذلك ولا يضر رجل
 البائع كافي فداوى قارنى
 الهداية والله أعلم (مثل)
 في رجل اشترى من آخر
 حطفاً في ثوبين بمبلغ معلوم
 يجوز وللمشتري الخيار
 فقد روي بها لأخبار البائع
 (أجاب) يجوز البيع
 للمشتري الخيار عند
 رويتها وأخبار البائع
 الحالة هذه والله أعلم

بينت بكتفهم الحسن فهو عزلة من جامعها بعد الحكم بجهونه أما إذا لم تكن كذلك فلا اه وأقضى بذلك المرحوم
الجدي بكلي فتاواه في آخر كتاب الشهادتي هو هامشها فتوى أخرى من الأئمة مثل العلامة المرشدی ما قولكم
في شهود بل عرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل يجوز شهادتهم أم لا أسباب إذا كانوا من أهل العدالة
الظاهرة كغفاهم ذلك ولا يقدح فيهم عدم معرفتهم بفروع الإسلام والایمان كازر وفي لكن في الخاتمة من
فصل من لا تقبل شهادة لنفسه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخبرية وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من
العدالة ولا يقتصر الحاکم على ظاهر عدالة المسلم إلى أن قال عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد اه
وفي الاشياء رأى إلى القاضي في مسائل إلى أن قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه قال
بحسبه العلامة البري هيذا قيل لا بد من علم قال في رتبة البهر فأما إذا كان سؤاله ليصل إلى مذهب من
يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أئمتي سلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته اه (أقول) وفي
فتاوى العلامة الخاتوني سئل فحين لا يعرف الايمان ولا الواجب الصلاة والفرض ولا السنن المستحب ولا
غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب نعم لهذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول شهادته
كأنه في البصر عن المجتبى في فصل التعزير اه وعبارة البصر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفتنة لا تقبل
شهادته اه والله أعلم

• (مخبر الوکالة) •

(سئل) فيما إذا كان من يذهب أو كل عراقي يبيع وقض غشبه فباع عمرو ذلك العقار، بين معلوم قبضه من المشتري ولم يقضه له يبيح ما نرى، والوكيل عن دورته وقره كنهجها، لكن انزور ولم يوجد والورثة لا يعلمون، يريد بالرجوع به في التركة الزور، وبالطريق الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضبوطة بالموت، فيجوز الا في عشرة على ما في الاشباه من كتاب الامانات، واذ الشربلاني في شرحه على الوهبانية، تسعة أخرى كائنه العلائي في شرحه، والمسئلة في معنى المتفق، ايضاً من كتاب الوديع، وغشبهها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يقض الفتن (الجواب) نعم قال في التنوير وروى عن عقلا، لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع وادارة، وصرح عن اقراره، يتعلق به ان لم يكن محجوراً، كسليم مبيع وقضه عن رجوع به عند استحقاقه، وخصوصاً في سبب لا يفاضل بين محجور وموكل، وغشبه اهـ (سئل) فيما إذا وافق زعيم عمر القصاب على أن يدفع له في كل يوم قدر ما له من اللحم، فان صار يذير لرب ابن أخيه، بأن يذبحه من مئذنته، فمستدعر ومومي، لئلا يئذنه ومائذ، يدفعه عمر، وطلب رسول الله كور، بين اللحم متلاذباناً، بما عهده والرسول ينكر ذلك، ويدعي أنه أخذ منه على

(سئل) في رجل اشترى من آخر برزقاً من كل برطل ونه فممن البرزق برطل من القطن الذي يقشره حين دخوله ووزعه طريق
 هل البيع صحيح أم لا (أجاب) هذا باطل ويرة المشتري مثل البرزقي البائع والله أعلم (سئل) في وصي باع بمنطقة ثلاثين ثوباً من فاحش هل يصح
 البيع أم لا (أجاب) يسع الوصي مال النتم فباحش الثوب وهو لا يدخل تحت تقويم الموقوفين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر
 شيئاً من غير أن يوزنه فكله ثم دفع البائع لعماله الثمن فقبضه فهل يكون إجازة منه وليس له عليه ذلك الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن إجازة والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى من مسافر بخرقه ثوباً من مسافر فخرقه على الرجوع فقبض في سفره حتى تبسره له العود فعدا فقبل له وذهب الباع
 إذا ثبت وجهه أم لا (أجاب) نعم له وذهب الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوباً من مسافر فخرقه له وذهب له (أجاب) نعم له وذهب
 كان عند بائعه كذلك والله أعلم (سئل) في رجل يوزع من ثمره من ثمره ما بالان التزعه على عسكره يسوع غريمه وهل هو قبيح أم لا (أجاب)

ثم إنكم وبسوقهم وسائر تصرفات الجارية في أنفسهم الخ وما كونه في ذلك من المصروف

المحط قالوا الماء قيمي عند أبي حنيفة فتأني وسفر وجهما لله تعالى وله امرهما تحت إقامتهما

أبي حنيفة أن الماء لا يكمل ولا يؤمن قال الخجاري معناه لا يباع بغيره بعض وعن مجرده الله الله ما يكمل ثم ذكر

قیمی عند أبي حنيفة فتأني وسفر فعل من ذلك أنه مضروب بالقيمة المثل والله أعلم (سئل) فيز يداع عاروا لا

لدي كما تم شرعي وحكم بصفة البيع ثم صرف البائع الثمن على عاروه عقاره وغيره ومانع غير وفاد في يد البائع على ور

وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصفته فهل يباع البيع به أم لا لاسيما الحكم (٣٦٣) بصفة البيع (أجاب) لا يحل له

تظهر الكتاب لأنه لا يده

طريق الرسالة ولا عن عليه فهل القول قول الرسول بينهما ولا يطلب بثمنه (الجواب) نعم (أنول) قد تمنا
في باب الخيارات من كتاب البروع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد
إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافة العقد إلى المرسول وذكرنا قبل باب الخيارات بوجه أن الرسول إذا لم يصف
عقد الشراء إلى المرسول لم يقع الشراء للمرسول بل يقع للرسول لأن الشرع امتنع وجده نفاذاً لا يتوقف فإذا
أضاف المشتري العقد إلى نفسه وقع الشراء ولزم الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان لأن
إضافة العقد إلى نفسه تنافي الرسالة ويستند فقوله الم قول الرسول بينهما والبيضة على البائع معناه لو أنكر
إضافته للعقد إلى نفسه وادعى إضافته إلى المرسول كرهه أن فلا يقول له بعه كذا أو أرسلني لبيعه كذا
فإن قوله لأنه منكر لزوم العقد عليه والبيضة على البائع في أنه لم يفرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب
فهم هذا الحل فاحظه (سئل) في يمتنع هاتين سنوات وكنت رجلاً في المصادقة مع فلان أنه سيق
معها حصته من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكسب بذلك الحق لم يجز وصبه بذلك فهل تكون الوكيل
الزوجة غير جارية (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر فلو وكل اليتيم رجلاً في أموره فجاز وصبه جاز الخ
أحكام الصغار من مسائل الوكيل (سئل) فيما إذا كان لأمراً أدهوى على امرأة أخرى وكل منهما
من المختدرات فوكل كل منهما وكلاهما فهل يقع البيع في كلتا (الجواب) نعم تصح دعوى وكيل المدعية
على وكيل المدعي عليها بالنسبة إلى الوكيل ولا يحتاج إلى حضور أحدهما كالموكل مستغفان كلام العلماء
وأفتى به الشيخ أممبل مفتي دمشق سابقاً بقوله تصح دعوى وكيل المدعي على وكيل المدعي عليه وليس في
منع سماعها نقل ولا طعن دليل كالموكل مستغفان كلام العلماء (سئل) فبماذا امتارت امرأة عن ابن عم
عصمة ثائبه وكيل عام ثابت الوكيل كونه موعود بوجه شرعي أو رد المطالبة بتأنيته منها واثبات نسبها لها
بالوجه الشرعي فهل ذلك (الجواب) نعم وإن وكل رجلاً متاعاً في كل دين له أو وكله بكل حق بالخصوص في
كل حقه على الناس أو وكله بطلب كل حقه في مصر كذا تصرف الوكيل إلى القائم والحادث استحساناً
والقياس أن يصرف التوكيل إلى القائم يوم التوكيل ولا يصرف إلى الحادث بعد التوكيل لأن التوكيل
حصل بقبض دين مضاف إليه يوم التوكيل حيث قال وكنت بقبض كل دين لي وكنت بالخصومة بكل حق لي
في مصر كذا والدين الذي يضاف إلى الموكل والحق الذي يضاف إليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل
دون الحادث بعده لأنهم سمعوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فأن العرف فيما
بين الناس أن من أراد سفره أو وكل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس وريد ذلك التوكيل
بالقائم والحادث جميعاً على أن يبيع شيئاً من حقوقه فلكان العرف صرفاً إلى كالة إلى الشكل وهذا الظاهر

نحطوس وذلك ليس من
جميع الشرع إذ جميع الشرع
البيضة أو الأثر أو التوكيل
عن اليمين وليس الورق
والخط من جميع الشرع والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى
بنز بصل من آخر بشرط
أنه يثبت فلي يثبت هل
يجز عدم ثبانه يرجع على
البائع بثمنه أم لا (أجاب)
لأنه لا يكون باسباب آخر
مالم يثبت أنه فاسد عنده
فإن أثبت بوجه ما أدى
حيث لا مال له وأن كان له
ماله بان صلح لشي آخر
يقط بقدرو يرجع بما
بقى وقيل لا كبر القطن
إذا لم يثبت والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى زوز بطيخ
أصفر وزرعه فلم يثبت هل
للمشتري الرجوع بثمنه على
بائعه أم لا (أجاب) ليس له
الرجوع بالثمن ولا بالنقص
لأنه قد استهلك المبيع ولا

رجوع بعد الاتفاق كما صرح به الإمام ظهير الدين في حبال القطن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر خرب القطن فزرعه فلم يثبت هل
يرجع بثمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بثمنه بل ولا ينقصه أن يقول مصحح وقيل يرجع بنقصانه أن ثبت أن عدم ثبانه لعيبه و بدونه
لا يرجع بالاتفاق لاحتمال أن عدم ثبانه قد وقع أو جفاف أرضه أو لأمراً آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أو بعثوه بمرض
الجذام لا يمنعهم من الرجوع لضعفهم أو لغيره لا يحددهم شيئاً معيناً فسلموا باع بعتهم عقاراً ومنقولاً معلوماً لهم يشتم قليل ورضوا به مع قلته
وأقروا بقبضه وكتب به لدى فاضى الشرع الشريف صلحاً شرعياً مشتملاً على الإيجاب والقبول وشراط الصعق والزوم ثم مات بعد سنين وابنه
المدكور ولا يدعى على أخوته بطلان البيع والهدم لهم لمرضه وعدمه المثل للمبيع المذكور هل تصح دعوا عليهم أم لا (أجاب) حيث
كان بالوصف المذكور وهو أنه أي المرض لا يمنعهم من الرجوع لقضاء حوائجهم بثمنه لا لأولاده ويعمل بقبضهم بالقبض مطلقاً صح فأجاب جاع

علمنا من جوابه في كل مرض بطول كالدواء السهل واداء الفايح والإمانة ومثله الداء المعروف بدأ الجذام لانه نوع الزمانة
 المصريح به في غير ما كتب فعلم بالصلاء المذكور ولو افقته لنقل المسطور والله أعلم (سئل) في رجل اراد السفر وهدمه ما شىء خاف عليها فباع
 نصفها لسان بشرط ان عاين سفره فوجدها طيبة أخذها وان وجدها مسنة أخذ الثمن العين وقبضها فلما عاد وجد المشتري ثمن ما نزل
 يعلل حق الفسخ عنه أم لا (أجاب) لا يعلل حق الفسخ عنه المشتري والله أعلم (سئل) في رجل باع حصصا لعتين بمحدد ولا تحرك ويبدو
 صلح قديم به البيع وغيره أخذه المشتري لينظر فيه عندا العقد وطلب الاتان البايع منه أن رده عليه فاستنعى هل يجبر على رده أم لا (أجاب) نعم
 يجبر على رده البعول حاله هذه وقد نص في (٢٦٤) جواهر الفتاوى بأنه ليس لمشتري الدار مطالبة البايع بتسليم القبلة القديمة والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى
 من آخر عقارا فهل يؤمر
 البايع باحضار الصلح القديم
 حتى يذبح المشتري منه
 ويكون في يده للاحتياج
 اليه واذا امتنع يجبر على
 ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر
 بذلك كما هو مذهب في الخلاصة
 والميزان ولسان الحكماء
 وكثير من الكتبة ولا يعزب
 عن طالب العلم انه اذا لم يكن
 له صلح قديم ينتفي هذا الامر
 وانه لو ابي احضاره لا يجبر
 عليه لان امره به ليس على
 سبيل الحكم وان القول قوله
 في انه ليس له صلح قديم عنده
 بلا عين فتأمل نعم لو وقف
 احياء الحق على عرضه كالمو
 غضب المبيع وامتنعت
 الشهود عن الشهادة حتى
 برأ وخطأ ولهم يجبر على
 عرضه كما في حق الفقيه أو
 جعفر رحمه الله تعالى صيانة
 لحق المشتري والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى
 شيئا من آخر بدين مقسط
 من وكل انسانا بقبض غلانه كان وصيلا بالواجب وما يحدث وانصرفت الى كالة الى الشك لمكان
 العرف فان الناس في عادتهم يريدون هذا التوكيل القاطم الحاد حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكيل
 في كل زمان ولا يعقون في الحرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكيل كالة بالشرط وقد ذكر الكاظمي
 نقلا عن الطوسي سؤاله عن انسان وكل آخر في جميع أمورهم هل يكتفى بقبض الحادث للموكل
 أم لا فاجاب بذلك ثم نقل عبارة النخبة باختصار ثم نقل عنها ولو كان قبض دين له على فلان ذكر في
 الزادات أنه ينصرف الى القاطم لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد نحو اخر زاده اذا وكله
 بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القاطم والحادث جمعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين
 له على فلان اه وتام هذه العبارة أيضا في النخبة من الفصل المزدود (سئل) في الوكيل العام هل
 يملك التبرع (الجواب) لا يملك التبرع كافي التزايه رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين يصير
 وكيلاني حفظ المال لا غير هو المصم وكذا لو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا لو قال أنت وكيل في كل
 شيء جائز أمرتك فيه يصير وكيلاني في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلاف في
 الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم ذلك لا يطلق لفظ التعميم وقال بعضهم ذلك لا ان دل دليل
 سابقة الكلام ونحوه به أخذ الفقيه أبو القاسم ذكرنا لما في ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك
 روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والابارات والاعناق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات
 في الهبات والاعناق قال وعليه الفتوى وهذا اقرب مما اختاره الفقيه أبو القاسم وفي فتاوى أبي جعفر
 رجل قال لغيره موكلتك في جميع أموري وأنت لست بمقام نفسي لا تكون الوكيل عامة ولو قال وكلتك في جميع
 أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكيل عامة تتناول البليات والانسكحة وفي الوجه الاول ذلك لا يمكن
 عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة مرفة فاقال كالة بالطله وان كان الرجل ناسحا وتجارة
 معروفة تنصرف الوكيل العامة خاصة في حاشية الجوى على الاشياء والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل
 شيء الا له لاق والعناق والهبة والوقف على المعنى به وينبغي أن لا يملك الا اراء والحاصل عن المدون أن ما من
 قبل التبرع فدخل تحت قول التزايه انه لا يملك التبرع وحله في الافتراض والهبة بشرط العوض فان
 الافتراض عا به ابتداء معاوضة ما يتناعوا ينبغي أن لا يملك كالة الامن يملك التبرع وان لا يجوز
 افتراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك
 قبض الدين واقتضاه وافيائه والدعوى بحق الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقرار برضى
 الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي لأن ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام اه (سئل) في ناظر

من وكل انسانا بقبض غلانه كان وصيلا بالواجب وما يحدث وانصرفت الى كالة الى الشك لمكان
 العرف فان الناس في عادتهم يريدون هذا التوكيل القاطم الحاد حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكيل
 في كل زمان ولا يعقون في الحرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكيل كالة بالشرط وقد ذكر الكاظمي
 نقلا عن الطوسي سؤاله عن انسان وكل آخر في جميع أمورهم هل يكتفى بقبض الحادث للموكل
 أم لا فاجاب بذلك ثم نقل عبارة النخبة باختصار ثم نقل عنها ولو كان قبض دين له على فلان ذكر في
 الزادات أنه ينصرف الى القاطم لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد نحو اخر زاده اذا وكله
 بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القاطم والحادث جمعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين
 له على فلان اه وتام هذه العبارة أيضا في النخبة من الفصل المزدود (سئل) في الوكيل العام هل
 يملك التبرع (الجواب) لا يملك التبرع كافي التزايه رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين يصير
 وكيلاني حفظ المال لا غير هو المصم وكذا لو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا لو قال أنت وكيل في كل
 شيء جائز أمرتك فيه يصير وكيلاني في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلاف في
 الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم ذلك لا يطلق لفظ التعميم وقال بعضهم ذلك لا ان دل دليل
 سابقة الكلام ونحوه به أخذ الفقيه أبو القاسم ذكرنا لما في ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك
 روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والابارات والاعناق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات
 في الهبات والاعناق قال وعليه الفتوى وهذا اقرب مما اختاره الفقيه أبو القاسم وفي فتاوى أبي جعفر
 رجل قال لغيره موكلتك في جميع أموري وأنت لست بمقام نفسي لا تكون الوكيل عامة ولو قال وكلتك في جميع
 أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكيل عامة تتناول البليات والانسكحة وفي الوجه الاول ذلك لا يمكن
 عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة مرفة فاقال كالة بالطله وان كان الرجل ناسحا وتجارة
 معروفة تنصرف الوكيل العامة خاصة في حاشية الجوى على الاشياء والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل
 شيء الا له لاق والعناق والهبة والوقف على المعنى به وينبغي أن لا يملك الا اراء والحاصل عن المدون أن ما من
 قبل التبرع فدخل تحت قول التزايه انه لا يملك التبرع وحله في الافتراض والهبة بشرط العوض فان
 الافتراض عا به ابتداء معاوضة ما يتناعوا ينبغي أن لا يملك كالة الامن يملك التبرع وان لا يجوز
 افتراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك
 قبض الدين واقتضاه وافيائه والدعوى بحق الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقرار برضى
 الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي لأن ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام اه (سئل) في ناظر

كل شهر كذا ومضت مدة قاضي البايع مضي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين فقط خلف القاضي الوقت
 البايع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلها منه فهل يتنقذ أم لا وبسرة الزائد (أجاب) لا يتنقذ وبسرة الزائد المشتري من البايع حيث دفعه
 بالزام القاضي لان البايع ادعى ايجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا يتنقذ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
 بيتا بلائة ارطال رز بعضها ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الى ذي في ملكه ولم يسلمه الاخر الى البايع أم لا (أجاب)
 لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يشت في الذمة بتل هذا القول فكان بيعا بلائع والله أعلم (سئل) في داو بيعت بهما اعباب غير
 ٣ قوله لان ذلك الخ الاشارة الى الاختصاص المفهوم من قوله ولا يختص أي أن اختصاص محبة الاقرار بمجلس القاضي انما هو في الوكيل
 بالخصوص فلو أقر في غير مجلس القاضي لا يصح كافي التنوير بخلاف الوكيل العام اه منه

مركبة لم تذكروا البيع هل تدخل في البيع بعماله (أجاب) لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة له لأنه كالأجار لم يكن له
 البيع الأصغر منه الذكروا والله أعلم (سئل) في مبيعة باعته لابن بنته لا يحب عن ابن عباس عن عمار بن قيس قال سألت أبا عبد الله
 فروض من مات عن ذكركما الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك من على الرضا وكان الثمن لا يحسن فيه فاشترى مع البيع ولا شيء على المشتري وإن
 كان عليهما من مستغرق لا يجوز العايدة ويصح البيع سواء أتاها باعته فاشترى أو سيرة فاشترى ثم القية أو يفسخ البيع لأن وفاء المدين
 مقدم على الأثر وإن لم يكن المدين مستغرقا فوجب لها ما مضى: ثلث سلمه المبيع غير شيء كالوصية للأجداد والله أعلم (سئل) في رجل باع
 دارا والله أعلم أجازها موضوعه فهل تدخل الأجار في البيع أم لا والحال أنه لم ينص (٣٦٥) عليها وقت البيع (أجاب) لا تدخل الأجار

المكومة المفصلة من البناء
 بها إذا الأصل أن ما كان في
 القمار من البناء أو متصلا
 به لئلا اتصال قرار يكون
 تابعه وإن كان منفصلا
 لا يكون تابعه وإجازة
 المكومة ليست متصلة
 اتصال قرار فلا تدخل والله
 أعلم (سئل) في امرأتين
 تزوجها أو باعته منه عقارا
 وأقترت بقبض الثمن
 وأشهدت أنها لا استحق
 واستوجب قبضه حقاولا
 استحقاقا وماتت فادعت
 بقية الورثة أن ذلك في المرض
 الذي ماتت فيه وادعى الزوج
 أنه في الصحة قل القول قول
 الورثة أو قول الزوج
 (أجاب) القول في ذلك قول
 بقية الورثة والبيئة بينة
 الزوج وإن لم يقم البيئة
 وأراد استعمالهم فله ذلك
 فان حلفوا كان الحلف على
 عديم العلم لأنه فعل الغير
 والله أعلم (سئل) في ذي
 اشتري من مسلم دارا بها

الوقف الأهلي من قبل القاضي إذا عهده وكل رجلا في تعاطي مصالح الوقف فان لا ذكر لك بكذا على أنه في
 عز لتسكن فانت وكل على كل ما كنت فانت وكل في قبيل ذلك فما للغير في قبيل في عز له في الصورتين (الجواب)
 للغير في قبيل في عز له في الصورتين الأولى أن يقول عز لك ثم عز لك وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة
 المتعلقة بغير الناصر الوكالة المتخبرة كما صرح به في فتاوى التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله للغير في
 عز له أن يقول عز لك المنة الوكالة المتعلقة ورجعت عن الوكالة لغيره فقول يقول لك لو كنت فانت معزول
 والأول أوجه والله أعلم (سئل) في رجل وكل أخا في مديونية لعله في خصومته وأخذ حقوق من
 الناس وفي ذلك ما عهده من المراهق لزوجه فماتت وغلب فقام شخص يرد الدعوى على الوكيل بدنه
 على الموكل فهل لا تنفع الدعوى من الشخص المزور على الوكيل المذکور (الجواب) حيث وكله فماتت
 له لعله لا تنفع الدعوى من الشخص المزور على الوكيل المذکور قال في البراءة أو كل في خصومته وأخذ
 حقوق من الناس على أن لا يكون وصيلا في مديونية على الموكل جاز فلا يثبت الماله ثم أراد الحكم المدع
 لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اهـ ومثله في التنوير ورسول قارئ الهداية عن شخص
 وكل شخص ادعى عليه رجل دين يستحق في خدمته ماله الوكيل ماله في القبض والمطالبة في
 الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لعله الجواب القول قوله في ذلك نفع بماله لأن المال الذي في يد الوكيل
 ودعته ولا يجب على المودع أن يقضي ما يثبت على المودع من الدين لأنه لم يثبت التوكيل من وبالمال لكان
 بقبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيلا به اهـ في فتاوى الرحيمي في جواب سؤال أجاب
 حيث كان وكيله لعله لا يسمع عليه دعوى دين ولا غيره معاملة الموكل وحسن ما يذنبه لا يدفع المال
 المبرور لئلا أن يدفع غيره فلا تقع به دعوى أيضا (سئل) في رجل وكله أن يشتري بيع نصيبها من دار
 معينة فمن كذا أباها ودفعها إلى الثمن ورضي بذلك أكثر من خمس عشرة سنة قامت الآن تطالب به الثمن
 وتدعي كقبضه من منع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله يمينه في الدفع لها لا يسمع من ورثته المدة
 (الجواب) نعم وفي الشبهة قال بغير حجة الله تعالى في الجامع وجل أمر رجل أن يبيع عبدا له ودفعه إليه
 فقال بعت من فلان بالف درهم وقبض الثمن فذلك عندى أو قال دفعته إلى الأمر وكذا به الآخر في الدفع
 أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لأنه أمين سلط على
 بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيها هو مسلط عليه وصار نائب بقوله
 كالثابت بالبيئة ولو ثبت اقراره بالبيئة لم يضمن الوكيل وبراءة المشتري كذا هنا اهـ وأفتى العلامة الشافعي
 بأن القول قول الوكيل يمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول قول الوكيل في براءته نفسه عن

عالم وسفل في محله من عمالات المسلمين في مصر من المصارف فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لأهل
 النمة أن يسكنوا بحلالت المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أن يده الله تعالى معهم من ذلك وأمرهم بالاعتزال في مساكن
 منفردة أم لا (أجاب) قال في الخامسة التي إذا اشتري دارا في المصرد كوفي العشر واخراج له لا يثبت أن تباع منه وإن اشتراها بغيره على
 بيعها من المسلم وكوفي الإحاراته لا يجوز لأنه لا يصح على البيع اهـ وفي الصغرى ذكر في الإحاراته أنه لا يصح على البيع إلا إذا كثر فينبذ
 يجرى وفي الخبرين وإذا تكرر أهل الذمة تدور أفيها من المسلمين ليسكنوا فيها جاز بشرط الحوائط فلقهم أم لا إذا كثر وأباحت يتعمل بسبب
 سكاها بعض المسلمين أو يتقلعون عن من السكني فبما بين المسلمين وفي المحيط يمكن أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويبيعون ويشتررون في
 أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد تقام المسئلة بين وجهان فقال وما ينبغي يتنازع دار المسلم * فلو شترى في مصر بالبيع بغير

أذا اشتري من مسلم ورأيت * إذا كان خافي الضرر فمشو بكثير ومن نقلها صاحب الجهرية وصاحب التلخيص وغيرهما وقد علمت أنها خلاصة وأدنى يجب أن يعرف عليه التفصيل ولا تقول بالبيع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الأمر على القلة والكثرة والضرورة والمنفعة وهذا هو الموافق لقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قبضة مشترك بين رب الأرض وثلاثة عمال باع أحدهم حقله لأجنبي قبل إدراكه وقارض على غنم رجلاه هل يصح بيعه ما وثب عليه من القارضة أم لا يصح البيع ولا ما وثب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح ما وثب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبه ما باع البائع قبل القبض فما الحكم (أجاب) إن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير إذنه لكنه أبان أنه يفسخ البيع الأول فأن لم (٣٦٦) يكن باذنه ولا إجازة وهو قائم فحققه فأنه كان نقده الثمن أخذه ولا يحبس البائع على ملك المشتري إلى استيفائه

أضمان وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالتهم هذه المسألة لو قال الوكيل بالبيع بعث وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندى أو دفعته إلى الآخر صدق لأنه أخبر بما هو مسلط عليه فيقبل قوله فيه لأنه موثوق من جهة موثوق بالمبيع بعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لأنه أقر باستيفائه ولا يرجع على الآخر لأن قوله معصم في نفي الضمان عن نفسه لا في إيجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى القرافي من الوفاء ضمن سؤال وقد صرحوا بأن قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل بيعه وكانت العين هالكة وفيما إذا أدى دفع ما وكل بدقه في راحة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الدين إذا قال قبضت ودفعته إلى الموكل فالقول مع العيين لأنه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة وقال في الخاوي القدسي والفتاوى الصغرى والنخبة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا بقبض الثمن فقتل الوكيل قبضت فضاع أو دفعته إلى الآخر فجدد الثمن وكذا القول لو قبل مع عيبه مبرور المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب قاطبة أن العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمة ضمن سؤال لمصلحة أن يداوكل عراقي قبض حصصا لثري في قبض دونه الثابتة في الزعم فأدى بدمره أنه قبض تلك الحصصات والدين ودفعته إلى الموكل وأشكر الموكل وطلب منه بيعة تشبهه بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ نفسه بدون بيعة تحت أن الموكل حى والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما إذا كان يدوكل شرعيا عن أخته في شراء بيتان معلوم وفي إيجاره وقبض أجورهما واشترى كلتي مدنتين حتى ماتت أخته عن ورثته وعن زوج مصترف بالقبض ومنكر دفع الوكيل ذلك لثمنه فهل يقبل قول الوكيل بيئته في دفع الاجرة لوكله (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك خير الرمي فتوى معقولة نافذة وأما كتاب الوكيل فكله من فتاواه من جعلها قوله أعلم أنه متى ثبت قبض الوكيل من المدونين بيئته أو تصديق الورثة فيه فالقول بقوله في الدفع بيئته لأنه مودع بعد القبض فإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في إيجاب الضمان على الميت وقبض قوله في راحة نفسه فترجع إلى الورثة على الغرم ولا يرجع الغرم عليه لأنه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغرم ثابت فهو بالنسبة للمودع فتأمل ذلك واغتنمه فإنه مفرد اه فالخامس في رسالة الشرنبلالي المسماة بمئة الجليل في قبول قول الوكيل أن سرياه قوله على موكله ليبرأ غرضه خاص بها إذا أدى الوكيل حال حياة موكله القبض وأما بعد موته فلا يثبت راحة الغرم إلا البيئته بغيره أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في راحة نفسه فيقبل قول الوكيل بيئته مطلقا سواء كان في حياته موكلا أو بعد موته ودعوا أحلاما ما قبض في يده كدعواه لا يصل مقبولة بكل حال لأن المقبوض في يد الوكيل أمانة بمنزلة

وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالقول بالتخييار إن شاء فسخ البيع ورجع بالثمن إن كان قد رده وإن شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن إن كان نقده الثمن والألام يرجع والمثل بالمثل والقيم بالقيمة وهذه الأحكام من فتاوى قاضيان وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حلما بئس في الذمة ووضعه المشتري في عدله باذن بائعه وذهب البائع بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحلج من ابنه فقال قد بئسته هل يلزمه إحضاره وإن قدزله المطالبة بئته (أجاب) للمشتري بدفع ابن البائع ومطالبته بأحضار الحلج وإن تعذر فله المطالبة بئته والله أعلم (سئل) في رجل باع أخوين وطلأ حلما بئس معلوم ثم اشتراهما من قبيل القبض وقبل النقد بأزبدن الثمن واشتلكهما

فالحكم في البيعين (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لأنه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الوديعة البائع كائن عليه في البحر وغيره أو من غير البائع وأطلاق الثمن يشملهما وأما الأول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأخيهما أن يطلب الاخر بشئ والله أعلم (سئل) في كرمه أشجاره ملك متوعدة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره ما عدا أشجار الوقف ولم يبرها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار المالك هل يصح البيع المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه فتدفعوا قاطبة على اشتراك معلومة بالمبيع وهذا البيع والحال هذه كبعض شاقم قطع وكبيع نصيب من طعام لم يبيعه ولا يصح وان يبيعه بعد ذلك ومثله يملك جميع ماله في هذه القرية من الدقيق والتبر والنباب ولا يملكه المشتري فهو غير جائز لو حصل أن عدم العلم بالمبيع موجب لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزى إلى عدة الفتاوى رجل قال بعثت منك ماله في هذا الدار من المتاع إن كان معلوما

جاز ولو قال يفت منكم ما تصدق في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا الخزانة أن كان معلوما المشتري فهو سائر وإن لم يكن معلوما والجهالة
سبب جازاه وأنت على علم بالجهالة هنا فحسب وقت البيع في أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فقام والله أعلم (سئل) في رجل
له كرم بمائة في كرم آخر باع لرجل الإسلام اليهودي لعل المشتري أن يخرجه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المروم منه حث استثناء البائع من
السهم فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل مائة أو أخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن يخرجه الدار المبيعة لأنه
باعها من غير استثناء وإن كانت تلك الدار لغير البائع كان عبدا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضيان كما نقله عنه في العبر وهو دال
على انه إذا استثنى الطريق استحق المروم له للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) (٣٦٧) في رجل له ربع فربس باعه له نحو فأناله
بعثه وربي في فربس هذه

بكذا فاشتره بما بعته من
الربع وتقاضا فلقته أحد
الشركاء فقال لرجل المبيع
بيني وبينك فقال جعلته
ودفع له نصف الثمن هل يصح
الجعل المذكور أم لا
و رجع بمائة دفع (أجاب)
لا يصح الجعل المذكور بعد
وقوع البيع على ربه الذي
هو ملكه و رجع بمائة دفع
لهم لأن يكون البائع
اشترى من شريكه غنما من
الفرس بمقدار نصف الثمن
الذي باعه أولا فيصير شراء
منه يبيعان شريكه مبتدأ
فبيع ولا يرجع بمائة دفع
والله أعلم (سئل) في غراس
في أرض وقفين اثنين هل
يجوز لأحدهما أن يبيع
حصة فيه من أخيه كما
يجوز من الشريك أم لا
(أجاب) نعم يجوز بيعه من
أخيه وكذا من الشريك
كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم
وهي في فتاواه وإن كانت

الردية والأمين لا يخرج عن كونه أميناً بغير موكل قتال وغنام التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة
وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا أعتني من صدوقي تحسين ديناراً أعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد
في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله فأجاب القول بالوكيل مع عينه أنه لم يصدق في الصندوق
سوى ذلك وإن شئت من ماله (سئل) في التوكيل بالانقراض هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الانقراض
أقراراً من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالانقراض صحيحاً ولا يصير بالتوكيل مقراً قبل الانقراض من
الوكيل كذا في التتو ومن الواكلة والعبر والمنع وغيرهما وفي البرازيه من أنه يصح التوكيل بالانقراض صحيح ولا
يكون التوكيل به قبل الانقراض أقراراً من الموكل وعن العلوي يسي معناه أن وكيل بالخصومة ويقول خصام
فاذا رأيت طرفاً منكم أعالج على قاتر بالمدي يصح أقراره على الموكل اه (سئل) في الوكيل بالشراء
إذا دفع الثمن من ماله إلى البائع وأراد الرجوع بنظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الأشباه
الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله إلا فيما إذا أدى المبلغ ومصدق الموكل وكذبه
البائع فلا يرجع على البائع اه وفي البرازيه ذكره المشتري له عبد فقال اشترى ثمنه فذهب الثمن فقال
الموكل صدقت ولكن البائع طلب فربس محض و ينكره فذهب الثمن لا يلتفت إليه يومه براءة الثمن
إلى الوكيل فاذا اشترى البائع بعد الحضور وطرف يرجع الموكل التوكيل به بالموثوق اه ومثله في الخيرية
وفي الدور من الواكلة الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره إذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن إلى
بائعه أولا اه (سئل) فيما إذا أرسل زيد بغيره وقد راعى ما من الجاز أو أمره ببيع مائة مائة من
جاعة معلومين بشئ معلوم قبضه منهم وغلب عمرو وقلم زيد طالبا الجاعة بالثمن زاعماً أنه وكله بالبيع
بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له بذلك ولا عبرة بزمعه وقبض عمرو صحيح (الجواب) نعم قال في الحاشية
الوكيل بالبيع باع وغالب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنع وفي البرازيه وجامع الفتاوى ذكره بشرط
أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن وأنه باطل اه وفي التتو وشرحه للعلائي والمشتري الإباء عن
دفع الثمن للموكل وإن دفعه مع وقوعه نهى الوكيل استصناؤه ولا يطالب الوكيل ثانياً لعدم الغائبة اه
الوكيل بالبيع إذا كان للمشتري عليه من على قول أو حذفت أو محمد بصير الثمن قصاصاً على الوكيل
و يصير الوكيل لموكله على قول أو يوصف لا يصير قصاصاً خاتبة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان
للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا أن الثمن يصير قصاصاً على الموكل من المحل المزبور وكذا الحاصف
رجل له على رجل دين باطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان أحدهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره
في شراءه من مديونه فاذا اشترى الوكيل بصير الثمن قصاصاً كما لا يوكيل على مديونه وهو البائع ثم

الأرض بفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أبلغ الوسائل والله أعلم (سئل) في ذي ولاية أوقع
القبض على رجلين اتهمتا بقتل ففهمالا خرطاعا عليهما عشرين قرشاً بغير عقوبته لهما على المسلمين المنتسب يردان يقامه بهما هل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إلا لا يرتفع على الرجلين بالثمة قتال حتى تتصور المقاصد من شرعي ثابت بتمت وعلى تقدير التبريد بتمتهما
وبوجه شرعي لأصح المقاصد لأنه بيع الدين من غير من علم الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً من ماله
وتفرق بينهما فقبض ثم أرسله بعد أربعة أيام إلى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائباً فادخله داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحاً وهاهنا
هالك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هالك من مال المشتري لأن مال البائع لزوم البيع وعدم الإقالة والبيع الصحيح لا يشترط مجرد
ود المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحاً فادخله عند البائع ولم يقبله صريحاً كان هالكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم

انفساحه بغير اصاله الى البائع كل هو من غير الخاتمة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بفسره فادى بعد قبضه انه وجده فانصاهل القول قوله بينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بينه حسلم ثم رز وقت الشراء انه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه المقدوسه كان قبل التصرف أو بعد اطلاق قولهم القول في قدر المقترض القابض بينه حسما كان أو استوفى أو أن في ذلك بين أن يتصرف فسيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بفسره فادى البائع بحضور المشتري ووسله المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بينه ما لم يكن أكثر منه قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به (٣٦٨) قارى الهداية في فتاواه صاحب البحر عند قوله انه نقص كيل وهو في كثير من الكتب

والله أعلم (سئل) في جماعة الوكيل ياخذ الثمن من موكله كقول نقد الثمن من مال نفسه والثانية أن يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا مديونه فإذا اشتراه بصرفه صاعبا كان للموكل على البائع من المال المورود في وكالة القاعدية (سئل) في رجل بدأ وكالة عامت فوضه الى غيره في قبض ما يجب له قبضه موصوفه كذلك فتعاطى ذلك المدة وصعد على القبض وكفيه في بعض المصرف فهل يقبل قوله بينه فبما لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسا في الخبر به من الوكالة مفصلة فارجع اليها تمامه جدا (سئل) فيما اذا دفع ربحا باريه لعمره وأذنه أن يصرف عليها لتفتت في كل يوم كذا مصرية ورجع بنظر ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معاومة يتغيب ثم ماتت بدعوى زوجه تركه ويرد عمره والمأذون له الرجوع في تركه الاذن بنظر ماصرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل لعمره ذلك (الجواب) نعم سئل أوجدت من وكلي رجلا وكالة مطابقة على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وباع زوجته فطالبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب عليه أن يبين فقال ان كان نفي يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة الانفاق الا اذا ذكر خراجا لم يكن الصغير ضعيفا موصوفه وسئل عنها على ابن أحد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا يمين فاقامة البينة وان أراد الخروج من ضمن الثمن فالتقول قوله من وكالة بتمهاله في فتاوى أهل العصر (أقول) علل هذا في الفتاوى الخبر به بأنه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل يشكر واليسته على المدي واليمين على المنكوفي الوجه الثاني الوكيل يشكر الضمان ويدعى الخروج عن عهده الامانة والقول قول الامين باليمين (سئل) فيما اذا بيع المدون مبلغ الدين مع رسوله لها ثمة فهلك مع الرسول فهل يجب على المدون (الجواب) نعم بيع المدون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المدون هلك عليه اشياء من الوكالة (سئل) فيما اذا وكلي يدعوا في استيفاء طاحونة وقفا فاستجابوا من ناظر الوقف ونفضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التوافق فهل تكون مقابلته غير صحيحة يبيح المأجور يبدل الموكل الى انهاء مدة عقد التوافق المزبور (الجواب) الوكيل بالاستيفاء لا بالوكالة بعد القبض احتسنا كذا في وكالة التعانية والتراخية ومنه في فتاوى الاقروى من الوكالة عن التعانية والحيط البرهان (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من المراهم وكذا ما قراضه من رجل معين وبيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمرو ذلك والآن يدعى عمرو بأنه استحق ثمن السلعة فهل يكون قهرا يبدون عمرو (الجواب) نعم وصح التوكيل بالاقرار لا بالاستقرار في رازبه والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع اذ باع المبيع

والله أعلم (سئل) في جماعة استعاروا من آخر مالا لزروع القطن وأغاروا منه لزرع القطن وأكل كل ما زرعوا وجاء الشتاء فزوع الكراون بغير اذنه ولا منهم فطالبوا بغيره الذي بذروه في أرضهم وبأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حسدوه لانفسهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطلحوا على ذلك بعد طواع الزرع لم يصحبه والحال حسد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربيع سفينة في البحر من معلوم وصار فيها البائع بغير اذن المشتري فاستولت عليها الاقر فخرج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والخال حسد لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في الحركة فليس اذا بعصموا في خطر وتقاله البائع سلمته ليل ففتح الباب

فذهب ولم يمكنه أخذه بغيره عن تسليمها والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغيره عن قاطعه والله أعلم (سئل) في رجل وسله اشترى من آخر ثلاث شوالا تنافس فتواحدة بين معلوم الى أجل معلوم فالحال الاجل دفع له ثمن الشرائين وتعود هذا ليس له والثالث يعيب عيبا له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فطالب رد الكل أو عمل الكل وان كان تصرف في الشرائين وتعود هذا ليس له والثالث يعيب عيبا فيه على الاصع الفتي به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلين صفقة واحدة واطلع على عيب أحدهما بعد القبض هل يردهما أو يرد العيب أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد المصير بأخذ السلم يحصن الثمن ولا يردهما معا الا اذا تراشا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في الخبر من باب المراجعة والتولية يتلاقى القهمن اشترى شاة وغب فيه غشنا فاشتا فله ان يرده على البائع يحتم الغبن وقبضه واثباته ويقبض بالرد فطالب الناس ثم لم لا يرد وقوع البيع بغبن فاحش ذكر كمال الجصاص وهو أبو بكر

الرازي في واقعة ان المشتري أن ودو البائع أن يسرد وهو الخيار أي بكر الزنجي والقاضي الجلاله أكثر وأبان كمال المضاربة الربا لعين الفاحش وبه يفتي ثم رقم خلاصه به أفتي بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا يستخوان غير المشتري البائع فيه أن يسرد وكذا أن غير البائع المشتري له أن رد وعلى هذا فتاوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل أربعين فرساً التي عند شريكه فباعها هل ولدت أم عسرت فقال له لا ولدت ولا عسرت فزدها فباعها حصته فيها بغيرها ثم تبين أنها كانت ولدت مسورة هل تدخل المهر في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بينهما كذب الظاهر بأن كان البيع منذ مسورة فلا والله صنف علم أو عام إذا حدث بضاف إلى أقرب بالوقت والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر زوا وجبض بعضه بقي عند البائع بعضه ففلا سعر فباعه بلجلاً باكرتم الثمن الاول وسأله واستهلكه ما الحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع غنه الاول وبطل البيع الاول وصح (٢٦٩)

وسلم إلى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهلك باقيه نحو ريد الموكل مطالبة الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل بالبيع إذا باع غناه الا أمر من تسليم البيع حتى قبض الثمن لا يصح فيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وقوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو كان بالبيع ثم غناه عن البيع حتى قبض الثمن فيباعه قبل قبض الثمن وسلم البيع كان البيع باطلا حتى يسرد البيع من المشتري ثم يبيع خائفاً من فعل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به فان تقاضى وقبض غناها هو ابطاله أهل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي وأصله ان حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استخساناً وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الإيجاب والقبول ثم قال وأما إذا كان وكيلاً باع نحو الدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازيه والتنو ومن المضاربة والجر من الوكالة (سئل) فيما إذا سئل زيد لعمرو بالقيم بمقدار من الحر وليعلمه ويشترى له الثمن أمتعة فلم يبعها ومتهم من ذلك وجاف يدهم شق وطالب عمر ابن الحر ومثله لا بأنه ضمن قيمته حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في الاشياء من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لم يكن متبرعاً في مسائل الخزفي يسوع العدة ورجل غاب وأمر تبذره أن يبيع السلعة وسلم غناها فلان فباع التلذ وأمسك الثمن حتى هلك البضين لان الوكيل لا يلزمه تمام ما تبرع به بحداية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل قاضي الهادي عن الوكيل في بيع غرة أو قبض دين اذا تم ان حتى عدم ما هو وكيل فيه فخلقت الثمن واستغنى الدون فباعها لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في البرازيه الوكيل بشره شيء يبعته اذا خالف يقع المالك له الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوفاً على ابيازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له

(٤٧ - فتاوى حامدية - اول) الى ذمة المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة فبهاذا في تصور الكفالة اذا

هي حدثت فحصل الحاصل والحال هذا وقد صور المسئلة بقولهم بان اشترى بائعاً منكم وكل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في الحر في شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله و يتفرع انضماماً وحضراً أحد المشتريين وغاب الآخر فتقدم الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى يتقدم الغائب أو تقدمه الجميع الخ فهو صحيح باه بالخصم وهذا مما لا شك فيه الفقيه والله أعلم (سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من أوعيه جلاله خيرة قيم المقومات الى خارج عنده بضاعة بأفقه بها عدت ثم هو ما فعل وظلاله بهات الامر والالتاحو بطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التناحره وكيه مطالب بالثمن مال الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجاء العلماء الفعول لان الرسول انما هو سفير ومبعوث لا غير في الخلاصه ما إذا اشترت شيئاً وقالت كنت رسول زوجه السلك ولا عني على لك وقال البائع انما بعثت منك والثن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في البرازيه جامع الفتاوى المذكور وهو عبارة عن الحاشية في آخر كتاب البيوع عمر أما شتر من رجل ثم اختلفا فقالت كنت رسول زوجه السلك وكان البيع على

وجه الرسالة وليس على "البن" وقال البائى لابل بعتهامك وفى تعليقك البن كان القول فى ذلك قول المراءو البينة البائع ومثله فى كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح فى الواقعة الحال إذا قال التابع كنت رسول الأمير اليك فلا تنكح على وقال البائى بعتهامك وفى تعليقك البن كان القول فى ذلك قول التابع بالبينة الملتزمة فوق والبائى الموحدة وعلى البائع البينة الشراء كان لنفسك ولست رسولاً فى ذلك والله أعلم (سئل) فى الرجل الصبي الجسد الكامل العقل إذا باع بنيه أو قف جميع ما عليه من عقار ومثقال معلوم لهم بثن معلوم هل يتفديهم له وقتها ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بدمته أم لا وهل إذا أراههم والحال مذكر من جميع البن يصح إوازؤه كذلك وقته أم لا (أجاب) نعم يتفديهم به وأوازؤه لا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به غلاة وأما طبعه بانيان حتى التفرام لم يتعلق بين ماله وأخاهو متعلق بدمته فبعض فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف فعوض ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفاني حقه وعلمه دون ولا ماله فيه هل يصح أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلة لئن جعلته خاصة اهـ والوقف (٢٧٠) داخل فى قولنا سائر التصرفات الشرعية يصح من المدين الصحيح جميع ذلك والله أعلم

(سئل) فى رجل اشترى من آخو غرا أو معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه وليس له الفسخ بتغير السعر إلى نقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرار وليس له الفسخ بتغير السعر إلى نقصان والله أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخو غرا سافعا طلع على عيب بعد تحببه بأهله فما الحكم فى ذلك (أجاب) بفسخه القاضي عند عدل إذا برهن المشتري قال فى البرازية أطلع على عيب بعد تحببه البائع وبرهن ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع أن لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالبن وانفقى بالرد رجوع لان إقصاء على القالب ينفذ فى الظاهر

ولا تعمل فيه إجازة المجزئ من أوائل وكالة القاعد بقا ترى وفيه أيضا فى التهذيب غمى كل موضع يكون خلافا فى البيع فهو موقوف على إجازة الأمر ما كان خلافا فى الشراء يكون مشترى بالنفسه إلا إذا كان الوكيل مبرا أو عبداً محجورا أو مريداً فهو موقوف من أو آخر وكالة التنازع حتى هامش سوقى أو ما شربن وكالة التنازع حتى القرض بدوما كان خلافا فى الشراء لم الشراء الوكيل ولا يتوقف على إجازة من اشترى له إلا إذا لم يعد فإذ على الوكيل كالصلى والعبد المحجور (سئل) فيما إذا وكل الراعى المزمين ببيع الرهن عند حلول أجل فهل تكون وكالة المزمين لازمة ولا ينعزل العزل (الجواب) نعم تكون الوكالة لازمة ولا ينعزل العزل حقيقةً وأحكاماً والمستثناة فى التنويرين باب عزل الوكيل (سئل) فى التوكيل بالاستقرار هل يكون باطلا (الجواب) نعم التوكيل بالاستقرار باطل إلا لار سال للاستقرار فى الدور (سئل) فيما إذا وكل يذبح إبان يقرض ماله يمين أخوة قرضه عمره ثم إن المستقرض قرضه لم يوجد وبيع يذبح يذبح مبالغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون التوكيل باطلا (الجواب) نعم التوكيل بالقرض صحيح فبعضه بقرض ماله الوكيل وهذا المال لا يلزم الوكيل المزمين قال فى الدور قبل باب الوكالة بالبيع والشراء وقدر أن التوكيل بالقرض صحيح لأنه لو فوض التصرف فى ملكه اهـ وتقدم نقله عن البرازية (سئل) فى الوكيل بالبيع إذا اشترى بالبيع لنفسه هل لا نكح ذلك (الجواب) الوكيل بالبيع لا يملك شراء لنفسه فيبيع من غيره بشرط منه كذا فى الجرع عن البرازية فى فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يقصد من تركه شأونه (سئل) فيما إذا توافق زعيم مجروح على أن يشترى أو يشترياً أمتعة مسافران بها إلى الحجاز مع الحاج فى زمن قريب فخره وجهم من البلدة إلى الحجاز واحتاج زبائى مسلف من التراهم لأجل ذلك لعدم وجود شئ مع من ذلك وعنده قدر من البن يدفعه لعدم بيعه بثن باخذه وتبعده الشركة بينهما وشترابه ومال مجروحاً أمتعة لأجل الشركة و سائرهم مع الحاج وقد وجد فى اللفظ ما يدل على بيع البن بالنقد لا بالنسيئة والدلالة فائقة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم ما نزع يذبح و تركه وطلب ورثة يذبح العين من مجروحاً فائقة فلا نكح باعه إلى أجل يحمل بعد خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحال هذه (الجواب) نعم فان الوكيل

هكذا اهـ ولا شأن له بجمع بالنقصان فى صورة عدم الرجوع بالبن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم (سئل) فى مؤجر بالبيع معصرة رسل وعاهه المستأجر لبيع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولا يجزى بينهما بيع فرخص الشيرج أو غلافا الحكم (أجاب) انه لم يتفقا على غن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما علم من أجرة المعصرة وله طلب مثل شرحه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل له كمران استقرأق احد همامان الآخر باع شتة ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباعته رجل فهل ذلك الرجل منع الاب من الاستطراق أم لا وان تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم (سئل) فى مرضة مرض الموت باعته شأله من بنتها التى هي من جملته ووتها لم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع بالمعنى بقية الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل) فى امرأة أعتقت بدموت أمها أنها باعته الحصة الفلانية بالقرار الغلاني كذا فى سال صحته أفا تكرر بقية الورثة كونه فى الصحة أو دعاوى فى مرض الموت فالقول بالبن والبنية على من (أجاب) البينة على مدعى البيع فى الصحة والقول بالبن يتبع فى المرض بثنه إذا لحادث يضاف إلى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل) فى رجل مريض باع لبن زوجه وأواقر قبض البن فى مرضه وألوة تمكذبه فى القبض ولا تجزى البيع فما الحكم

النصف قال في الكافي رجل له أرض بضاعولا خوفه انقل فباعها ماب الارض باذن الآخر الفواقية كل واحد خمسة فاشترى بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادتين بالبيع على الوجه المسطور وعدم كرحصة كل من الزد جعواز وج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفق على ان لكل نصف المأور والله أعلم (باب البيع الفاسد) (سئل) في رجل اشترى من آخر زينة ثمانية عشر قطعا اراد ان يخلطه ما رواه ان يأخذ ثمنه وأخره فخلطه وأدعاهم الجوخ كذا فزاع منه كذا وأرسل كل مشري به هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح مع ما ذكرنا شرط الخلط باقراد مفسد كذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المسطور باقراده مفسد والفاسد بحسب دفعه ويعبر بقر روحه قال في الرأفة وكثير من الكتب اذا أصر البائع والمشتري على امساك المشتري فاسد او على الفاضل له فسخه فحالفا لشرع فعلى كل منهما فسخ والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباهي غرزة يتون بجرا زيت غير عين وباعها زيت الفى يسحق منه باربعة وخمسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) (٣٧٢) لا يصح ذلك شرعا والواجب رد عينه ان كان باقيا والاضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء

البائع أخذ قيمته وان شاء صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع عينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعا من الغنم على ان يهدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا من العدد بلا غن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم (سئل) في بيع الزيتون بوزن غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر (أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكمل مضعون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الجدي فبعض المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بعينه والله أعلم (سئل) في رجل باع حوزر يتاد بناهل يجوز (أجاب) لا يجوز بائنا من العين ان كانت مقدارا في الزيتون أو نقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقام عليها ما دامت عندك ولها ما باعها فقلت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع فغهما وسلمهما وهاككا وولدت أنضامه فوالان رد أخذ المهر عنده والقام عليها وقبض الكبرياء بها يقوم عليها الحكم في ذلك (أجاب) البائع استرد الفرس مع المهر دفعه البيع وقبض المشتري قيمة الحصان لعدم صحة البيع في الفرس ولا يشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا في مقدار القول البائع والمعين والبيعة على المشتري لدعاه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللين في الضرع هل يجوز أم لا واذا قام لالسا الحيلة حتى لا تتاول به (أجاب) لا يجوز والحيلة أن يقرض طالب اللين درهم مقدرا فيقلب على الثلثة ان يساوي اللين أو يشار به اذا وقعت فيه المبالغة ويقول مالك اللين ما يأتي من دابتي الفلانة أو من دوابي من اللين خذ قدر ضافا اذا استوفاه يجعل هذا هذا فيعمل لهذا السال ولا يحل الوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع نصف كرم ومثل المشتري بعد قبضه فادى البائع على ابنه

ولم يصبر البائع الى الجدي فبعض المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بعينه والله أعلم (سئل) في رجل باع حوزر يتاد بناهل يجوز (أجاب) لا يجوز بائنا من العين ان كانت مقدارا في الزيتون أو نقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقام عليها ما دامت عندك ولها ما باعها فقلت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع فغهما وسلمهما وهاككا وولدت أنضامه فوالان رد أخذ المهر عنده والقام عليها وقبض الكبرياء بها يقوم عليها الحكم في ذلك (أجاب) البائع استرد الفرس مع المهر دفعه البيع وقبض المشتري قيمة الحصان لعدم صحة البيع في الفرس ولا يشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا في مقدار القول البائع والمعين والبيعة على المشتري لدعاه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللين في الضرع هل يجوز أم لا واذا قام لالسا الحيلة حتى لا تتاول به (أجاب) لا يجوز والحيلة أن يقرض طالب اللين درهم مقدرا فيقلب على الثلثة ان يساوي اللين أو يشار به اذا وقعت فيه المبالغة ويقول مالك اللين ما يأتي من دابتي الفلانة أو من دوابي من اللين خذ قدر ضافا اذا استوفاه يجعل هذا هذا فيعمل لهذا السال ولا يحل الوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع نصف كرم ومثل المشتري بعد قبضه فادى البائع على ابنه

والحال هذه فهو فاسد لجهة الاجل وليس على المشتري الا اقل خبطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا يحكم ما عدا ما في خبطة باعهم
له القول قوله بينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نوزا بغير غرض على أنه يزرع مد
حطلة من حطلة في ارضه البائع وتقايد زرع الشرط فلا يرض به البائع لضعفه فترافعا الى المحكم لحكم بفساد البيع وأخروا على الشو
للبائع وجددا اعتدى بيع على العشرة المقبوضة نصف غرارة خبطة غير مشارها قبل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلنا بفساد البيع
(أجاب) هو فاسد كالباع الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو رديه وشرا الخبطة لا يصح ما بين ذلك حيث لم تكن مشارا اليها
فقد المشتري النوز على باعهم ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل التروا والمنازع لا تفصح عندنا وزرع الضعف للمشتري ولا
يأثم نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباعه وسلم غيرها ومات المكره
والمكره والمشتري بعد أن اكمل الزوائد (٣٧٤) مدة سنتين فما الحكم (أجاب) الاصل ان يبيع المكره فاسدا والبائع الفسخ ولا يبطل بموته

ولا يموت لخالل أي المكره
والمشتري وزاؤه ضمن
بالتعدي فلو ارث البائع
فسخ البيع وأخذ الخصة
وقسم ما كل منهما من
تركته المتعدي في أكلها
والله أعلم (سئل) في رجل
باع آخر نصف فدان بثمن
معالم شرط ان يخرج من
العمل سالما ففعله ولا تخن
على مشتره وان عطب أو
تعب فالتن مقره فسرقت
فوره واسهلته السارق
فتعوض المشتري ثمن ثورا
بده وأجاز البائع ذلك
التعويض ويريد ان يرجع
بنصف قيمة المستهلك ويكون
المعوض مشتركا والمشتري
يريد الزامه بالتور المعوض
جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة
في الحكم (أجاب) لا اعتبار
بكلام المشتري ولا الرجوع
بنصف قيمة المستهلك لفساد

لا رضى بتوكيله اقل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الصبي الجرد المقيم في البلدا اذا اراد ان يركل
وكلاعه ليدعي بحق على الاخر فهل المدعي عليه أن ياتي حتى يحضر المحكم فيدعي بنفسه (الجواب) قد
أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة انظر الى ما عاصرت به صريح علماءنا فاطبة متوننا وشروحاتنا الى كالة
بالضرورة لا تكون الا ارضنا الخصة الا أن يكون الموكل مرضا أو نائما مسافرا أو مريدا للسفر أو مريدا
وجه ذلك أن الجواب يستحق على انفسهم ولهذا يستحقه والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه
ينضربه فيوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره الجمهور في النسبي ومصدر الشرع ابا
الفضل الموصلي ورجع إليه في كل مصنف وغالب المتون عليه فانه العمل به يدفع الضرر ولا يمتلي هذا الزمان
الفاقد والله تعالى أعلم وقال في المتن وغيره موصى أي التوكيل بالخصومة في كل حق رضائهم للزومها
الا أن يكون الموكل مرضا لا يمكن حضوره ويحتمل الحكم أو نائما مسافرا أو مريدا للسفر أو مريدا للسفر
معتادة للفرج الى المجلس الحكم (سئل) في امرأته كلفت أخا لزوجها من زيد الكلف لها وفي قبض
مهرها فزوجه او قبض مهرها ثم ماتت عن زوج و زنة يدعون عليه بمقبضه من المهر والوكيل يدعي
القبض والدفع في حياتها فسد قتل الزنة في القبض وأنكره والدفع لهما قبل قول الوكيل بيمينته
(الجواب) نعم وأجاب العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذا الحادثة بقوله ان كان الموكل فيه قبض
ودعيته نحو هاهنا الامانات فالقول قوله بيمينته في القبض والدفع لهما وان كان قبض دين وأقر ببقائه والزنة
بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينته في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله
الا بينة واذا لم يثبت بيمينته زوجت الزنة بمقتضاها على المدون ولا يرجع المدون على الوكيل لأن قوله في
رافعة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت الخ اه (سئل) في أهالي قرية معاوية آقا موازدا
وكلائهم لتعاطي أمورهم ويأثم أعمالهم ومعالجهم في القرية بالمزاوره وجهه احواله على ذلك مبلغا
معلوما من القرأهم وقد رامن الخطة والشعير وتعاطى زيد لثوب و ريد بطالبهم باجره مثله فهل له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وكل زيد يجر في اقتاضي دينه الذي بئمة فلان وقبضه بشرط له على ذلك
اجرا معلوما في متعملة وقبضه فهل يستحق الاجر الشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك ووقته

البيع والمعوض مشتركا بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بئمة خروا تاجر تزنياباعها له بار بعمائة قرش ثم دفع له
المشتري من غنما مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في البئمة في أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في البئمة لا يجوز في أجل لانه افتراق عن دين دين
وهو بيع الكاكي بالكاكي وقد ثبتا عنه فوجب على المدون دفع الزينة على الفائز فمثل ما قبض من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة
عزمت على الحج الشرع فباعت زوجه نصف دار بثمن معلوم وابتاعها بثمن غيره كراو حكر وكذلك وبتاها ثلثي بيت ونصف حكر كذلك
على انهما ان رجعت سالفة بعد ملكها الباهل يبعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين
قبضه واذا أصروا على امساك المبيع بضمه فالتقاضى حقا للشرع ومن مات فواريه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر نصف حقلين بثمن معلوم بعضهم جمل الخ دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضه
عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فلهما الا اقل فيسترد من باعهم ما زاد عنها بما تبينه ان كان
ازيد منها وما هلك عند البائع هلك منه لا ارتفاع العقد بوصوله اليه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر دارا بغير شرط فقبض

ومضات سنة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام من دفع واحد وعشرين الجثة سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا الفساد الأجل فيجب إعادته ويحرم تفرقه (أجاب) البيع فاسد بطله الأجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والظلف ودخول الخبز أكثر جهاته من هذه الأشياء فلا يصح حمله أجلًا للتمن لأفضائه إلى المازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصصين دارا شوطان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فأن المشتري وصار وصيه بن جرحاوصرف أجرة ثمنه في الحكم (أجاب) البيع فاسد بشرطه ويفسخ وجوبه ولو تضمن الأجرة لأنهم صرحوا بأنه إذا مات أحد المتبايعين فاسد انوار ثمنه النقض وإن الزوال والمنفصلة غير التولية من البيع فاسد المنع الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند أبي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلل الذي ليس بينه وبينها نحو مجرد هوله هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز وهي مسئلة الأكثر وغيره الذي عبر عنها بأسقط حيث قال غافلاني ما لا يجوز بيعه ولو عاوضا أي لا يجوز بيعه ولو بعد ما سقط لأنه حق التعلل (٣٧٦) لا غير وهو ليس بحال وحل البيع المالم هو ما يمكن إرجاؤه وقبضه ولو لم يمكن إرجاؤه

والحق في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل افترض من شر يكفي خيل دراهم معاومة وقال إن لم أدفعها لك إلى أربعين يوما فقد بطلت حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (أجاب) البيع الذي كورع بصحيفة وقعه واجب على كل من المتبايعين فإن أصرا عليه وعلم القاضي فسخه عما عليهما والله أعلم (سئل) في رجل باع لا تحرقه كرم ثلاثين غرسا وانعقد البيع على هذه الصفة شرط علىه أن أحوج المشتري البائع إلى شكايته إلى القاضي وذكر البائع للمشتري أن أعطيتني من غير شكايته أخذت منك خمسة وعشرين قرشا وأحوج المشتري البائع إلى الشكاية إلى القاضي

حدث أنكره والتوكيل المذكور على الوجه المذموم فلا يصح من البيع التوكيد بل لا بد من إتيانه بوجه الشرعي والحالة هذه والله أعلم وأنت مكتوب بالضبط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي في نسخته العمادي يعالج باب الأمانة الحنفية في حقه كتب فيها أن فلان بن فلان أو كبل عن فلانة فلا تفي القبض والإبراء إلا في ذلك وهذا فيه شهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلتين المذكورتين عن ربع حصصهما من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا أم أربا القايض المذكور مدة الفاقع المذكور من جميع الدعاوى وبذلك التلويح الحاكم وحكم بوجبه فإذا طعن الخصم في مضمون هذه العترة شهده جلان أن مضمون هذه العترة ثبت لدى فلان بن فلان فمسألهما القاضي عن مضمون العترة فلم يعرفه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحق وبغير معرفة ما كتب فيها أم لا (الجواب) لا عبرة بما تجوز لأشهاد من شهد بمضمونها وإن كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين ببنية عادلة بأنهما قد كتبا بمقبض المألهما في ذمة الدافع وبالصلح والأراء أضافان شهادتيه والوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فأنهما لم يشهدا بالتوكيد بناء على دعوى بفسخ والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن أفندي المذكور في جواب سؤال نعم يكف وزنه المشتري إلى الأبيات توكلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون حكم البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الجديته الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود وكالة ولو الالة بلا خصم حاضر اه ومن خطه الخصم قال في الكافي في حكاية الشهادات لا يجوز إثبات وكالة والولاية بلا خصم حاضر اه ومن خطه المعهود في (سئل) فيما إذا كان لا يعلم من مضمون عترة وفلان عن تركه وورثه فوكل زيد بذكر قبض دينه من وريثه وكتبه بذلك شربة فهل يعمل بمضمونه بناء على الثبوت الشرعي له قبضه (الجواب) نعم ولو كبل قبض الدين على الخصومة ولو كبل قبض العين لا على الخصومة ما عني على الأكثر وفي تصحيح العلامة قاسم قوله ولو كبل قبض الدين وكيلا بالخصومة عند أبي حنيفة وقالوا هو رواية عن أبي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الأتمام المحبوبي في أصح الأقاويل والاختيارات والنسب والوصلي ومصدر الشرع يعقود قبض الدين لا بالوكيل قبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة

فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (أجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فبطلت المشتري المشتري إذا قبضه فبطلت البائع فإن كان قائما وجب الفسخ وردّه وإن كان كذلك أو استهلكه المشتري وجب ردّه له إذا غلب على كافي عامة الفتاوى فإذا انعدم المثل فقيمة يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بينهما هذا إذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد أما إذا لم يقدر العقد لا يسد على الخصم والله تعالى أعلم (سئل) في مبطنة بين اثنين ما أحدهما نصفهما من الآخر قيل أن يخرج جميع بطنتها وهي بمائة ثمرة بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بشره فاسد أو هلك واحد من اثنين فما الحكم (أجاب) رد الباقيين وبزمن نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم (سئل) في بيع أراضين بين المال هل يجوز أم لا (أجاب) أما ما حازاه السلطان لبيت المال أو يدفعه من أعتلى الناس بالبيع أو أخلص منسلا فيبيعها بل لا يكون له أن يملكه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه واقتافه ويكون له ما والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع آخر في شرع عمر بن شونه وهو يقول له اشترى بها ثلاث جوار وناوا الجزاء بمليارهم ولم يزلت عن مشار اليه البائع يقول بعدكم باستنة

نروش وثلاث فرض فكيف الحكم الشرعي (أجاب) يختلف المشتري أولاً أنه ما اشتراه بالقرش المذكور فإن نكل قضى عليه ما إن حلف بماله
 البائع بعده أنه ما بع به بالزيت فإذا حلف فخرج العقد على قيمة المبيع المذكور أن تعذر المثل ولم يصير البائع إلى خروج الحدين وأمثله أن لم
 يكن كذلك لأن الزيتون مثلي كما وأخت في حله وإن نكل أن يدعو المشتري في ضمن دعواه فساد البيع فلم يبق فيه ما يلزم في البيع الفاسد
 وهو ضمان ماله أن وجد والاولم يصير البائع إلى خروج الحدين فبقية وقد تقرر الصادق في هذه الصورة بخلاف ما إذا حلف بأنه يفسخ العقد
 الذي وقع بصفته لفساد على قيمته تابع أومثله فيتنعق الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع أن كل واحد منهما يدين في ضرب العقد
 الذي يدين صاحبه والآخر ينكره وأنه يبيد دفع زبادة الثمن فيصالحان كما إذا احتكما في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا ضرب من بينهما
 يقولان إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فإنه يفتق العقد على قيمة المبيع ليصح الإزام وهو باطل لأنه يتناول واقع الحال فافهم
 ذلك وأنه أعلم (سئل) في رجل باع آخر أرضاً لمن القطن الحليج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه
 قال في الحائستو رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز ومنه في كثيره الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حليج وقال
 المشتري كان عندك فالقول لبايئنا أن حدث ولا يلزمه الحليج صرح به النزاري وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفتدري أن الرجل إذا باع حليجاً لخص
 ثم ادعى له لم يكن عنده حليج ومثله أنه حدث في ملكه بعده يكون القول بغيره فيمنعه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام المشتري بينة أنه كان في ملكه
 ومثله قبل بينته وينفذ بيعه أم لا (أجاب) البينة كما هي مبينة فإذا قامت عليه ماله وقع عليه البيع وجوز جازاً البيع وألزم البائع بشأه
 للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى واحد أو جماعة قرشاً بدينار لم يفتد (٣٧٧) بقرش معينة وشروطاً كجزء أو أصلاً

المشتري تقام على البائع
 بقرشين هل يصح أم لا
 (أجاب) هو فاسد يلزم فيه
 ودعين الزيتون فأنما وثقه
 هال كان وجد المثل والا
 فالبايع مخير إن شاء صرحوا
 وجودها أو أخذ بقية
 عاجلاً والقول قول المشتري
 فيما يدينه من القيمة والقدر
 والله أعلم (باب الإقالة) *
 (سئل) في رجل اشترى
 من آخر ثوباً من معلوم
 ونسبه ثم رد على بائعه

فتم بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ (سئل) في رسول التقاضي هل عاك قبض الدين (الجواب)
 نعم قال في الدر المختار من الوكلاء بالخصوص مقبول التناهي عاك القبض لا الخصومة ما جاء به اهـ (سئل)
 فيما إذا وكل رجل يدبر في بيع نخل معاملة له وأن اشترى بثمنه ثمانية مائة وقال لاتباعه لا يبيع فلان بضاعه بغير
 محضه واشترى به غير النخل فهل يكون عبراً من (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرة وقال في الخابيه من فصل
 التوكيل بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاد عن البيع الأيهود أو لا يبيع فلان لا يملك البيع بغير
 شهود أو بغير محض فلان اهـ (سئل) في رجل له بناءة دار فأمضى أرض وقف وكذا يبيعها بغير إذن
 امرأته بغير معلوم ولا تدعى زيدان البناء ملكه فهل إذا ثبت ما ذكر لا يسمع دعوى الوكيل بذلك
 (الجواب) نعم وفي فتاوى الحنفية في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل
 أو الوصي وبما رتبتم أن من أقل أن انسان بعين فكذا لا عاك أن يذهب لنفسه لا عاك أن يبيع بغيره وكذا
 أو وصاية وكذا لو ادعى لفلسان بالوكالة ثم ادعى لفلسان آخر أنه وكله بالخصوص فقبله وقبله وبصير
 متناقضاً والدين في هذا الحكم كالعين نعم بهذا أن التناقض من الوكيل أو الوصي مانع من الدعوى

(٤٨ - فتاوى حامديه - اول) مدعيانه وقد حله العمل قبله صريحاً وقال فيها خيرة شيدوا رجوع البائش ما عنده بعد شهر
 وأيام هل حيث قبله صريحاً ففسخ العقد السابق بينهما وأمن على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحاً صواب قبوله إقالة العقد السابق
 وما من على ذمته لا على ذمته للمشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من معلوم فقدم فساءل البائع الإقالة قبل قبضه ما نود فله رجل مبلغاً
 ليقبله فقبضه منه قال لا لا لا لا ففعل مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك إقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك إقالة فقد صرح علماؤنا أنها
 تتعذر بركت وتواركت ورفعت وصاحت يؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسجى له بكذا أو ساع وافقه على المطلوب وسجى وتسمع فعل شيئاً
 ففعل فيه والسامحة بالسامحة وفيه سجى جاد فيه سيجى بكذا اسمها حتى الموافقة على المطلوب والناس تستعمل السماع في ترك ما بكرهه
 الله وسجى قوله لا سيجى له في ترك أي وافقتك على ما طلبت بك وسجى لك بما طلبت بك وسجى لك بما طلبت بك وسجى لك بما طلبت بك وسجى لك بما طلبت بك
 تركت وتواركت لا سماع إضافة الصلح على دفعه في ذلك قبضه وهو ملا يتوقف فيه على الحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
 داراً هاهنا كل ما بها هاهنا من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له ادفعه فلان وقد خفضت البيع وقبل الزوج ودفعها من أمرت هل ينسخ
 البيع أم لا (أجاب) نعم ينسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلاباً من رجل فاستقل فيموت هلك عند البائع بعد الإقالة فادعى أنه حدث به عيب عند
 المشتري ولم يطلع عليه وقت الإقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والإقالة وقعت صححة وقد ورد حدوث
 العيب فيه باقراً للمشتري بغيره ليس البائع أن يرجع بنقصان العيب وإن تعذر الرد بالهالك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وقبضها
 ثم تبين عند فساد الإقالة من البائع فادعى غير عالم بالعيب هل له رد الإقالة لا يفسد ذلك أم لا (أجاب) له رد الإقالة وله أمضاهوا ولا يرجع بنقصان
 العيب والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الكرم المبيع واستهلك المشتري غره ثم تم تقايلاً أو فسخاً لعقد البيع هل تصح الإقالة أم لا ولما الحكم في

القرن المنهك (أجاب) لا يصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وسله هذا كل المشتري ثمة سنة ثم تقابلًا لا يصح والنجني وإن زاده المنفعة تمنع الإقالة إذا كانت بعد القبض لاقبله وصرحاه الترتيب من المسم كالثمرة ومثله في كثير من الكتب وفي الخلاصة والعشرين من جامع الفصولين والمنفصلة الترتيب كوليده وغيره وتمنع الرد وكذا تمنع القسب بإثر أسباب النقص انتهى وإذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الثمرة كالصالحا المشتري والحال هذوالله أعلم (سئل) هل بعد استغله المشتري هل تصح إقالته فيه أم لا (أجاب) نعم لصح وتعيينه الغلة والله أعلم (سئل) في زيد أقرض بكر نصف غره كرم مشاعها هل ياقرض جميع أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنع الشروع فقد صرح في الحر ومخ التفاري كالمعينة فتلان النهاية بأن قرض المشاع جائز بالإجماع وعلمه عدم توقفه على القبض إذا التصرف فيه قبل يجوز على الأصح كالمثل في التشاركات من الفتاوى والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القراض أم لا (أجاب) لا يلزم إلا إذا أوصى به وإقائه أعلم (سئل) لو رسل قبض القرض أدامت مره هل يلزم أم لا (أجاب) لا يلزم لأنه يجوز دخير ومعبور وهذا بالإجماع ولا ضمان عليه لو الحال هذوالله أعلم (بأبواب) (سئل) فلو رجل مانع من ورثة وبنته تمسك لجهة وقت معاملة بالرجع تعامل فيه بحيلة تأدفع الراجع بالخطور شرعا والمتولى عليه مطالب الورثة به هل ذلك أم لا لارهل إذا كان لاحدهم معام ومثله في تسوغة أن تمنع صرفه له لأن أم لا (أجاب) ليس لتولي الوقت ذلك أظهر بالحض محرم بالكاتب والسنة وأجاء المتسوية الوقت واليتم وغيرهما أو أورد فيمن عظيم الأثم وقبح الحرم لا يكاد يضبط ولا يصح بحثه فيمن ابن عباس قال يقال لا كل الراجح سلاح للرجع ولا عبرة بمن أضله لتعالي فقاسه على ما دفع الرفق إذا كانت المرام درهم الوقت (٣٧٨) على التوليع وأزوتها فانه قاس فاسد في غاية الباطل نتجحت لا راحة فيه للمساواة لعدم

صدق الحقني إلى ما بالموهبة
قال الشافعي رحمه الله تعالى
بعضها في الملك أيضا وعن
إجماعنا في الملك لكونها
أعراضا لا تتوهم إلا بالقد
وأما أخذ العشرة باني عشر
بالرجوع إلى الخلق من
العوض في القصة فلا يخص
طريق القياس حتى يطق
المنافع والحوادث لا وقوة إلا
بأنه الحق العظيم والله أعلم
(مسئل) في رجل اشترى

حطقة في سبلها بعضا منكم و بعضا منكم بحسب ما جعلنا الصلح بضع ذم أو لم لا (أجاب) لا يصح كإصرح به في الخبر ناقلنا ثانيا
عن الحارثي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحطقة التي في سبلها أو علم أنها مساوية لحطقة الثمن أو أقل للربا بالخاص والحال هذه
ولله أعلم (سئل) في ذم أحد من ذمينة مستقر وش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة تركها فاستوفى منه مستقر وش ونصفا أو طلبة
الآن بقرشين زعم أنها زوم الريح هل يلزمه أم لا وعليها رد ما ادعى رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها ربحا بمحض فعلها رد ما جاع
الائتميل واجاع الائتميل بالاجماع كل الواه والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام ما شرعهم اجمع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما يشرع من
الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويطل انكار ما قبض أم لا وهل اذا دفعوا بما يغير معاملته يكون ربا على كل الرجوع فيه ولهم أن يعسبوا
من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يهلك الرجوع عنه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعقد وقبض
الشيء منه سواء قبل قبل ان يزوج عن الوصاية أو بعده كإصرح به في مباح الفصولين وغيره ويراد بالدين بالدفع المطلقا حيث وجب بعقده
نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كذا ما خلفا التمسك بما كان كذباني اقراره كإصرح به في ظاهر وأما دفع مال ربحا
بغير معاملة فهو ربحا بمحض مطلقا سواء كان في مال التيم أو غيره فلا طلاق النصوص الواردة في تحريم عمو الوكيل لفاعله ولا عبرة بمن شذف فان خالف
النصوص مردود حتما ولتعلق قالها بكلف السبل والله أعلم (سئل) في صرف القطع بالقرش والاسدية (أجاب) هو رباح حيث يتعدا
وزنا فزوم موجب من رد الدين و وجب بالتعز ولا تركاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب واذا اتفق أحد ههما متبعضا وجب
عليه ضمان مثله فبرده ويسترد ما دفعه بالقول قوله بيمينه لا بالقول قول القاضي ضمانا كان أو أمينا والله أعلم (باب الاستحقاق) (سئل)
في رجل ورثه على حصص في حوا كبر موقوفه بأرضها وشعرها وفتحا حكمه ما لكل غلظ ما دة سنن ادعى الموقوف عليهم ما يؤول كل

من غلبت أجلي بانيتم ما عوالة فهل على تقديراتهم ما عوالة يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتاً بمحكموا بالزوم على الوجه الشرعي وبغيره
جميعاً كل من الفسلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليهم ردّها والوقت فان أبي حسب القاضي حتى رد وعليه رد الفسلة التي استهلكها
ورجع عليهم بخلافه من الخبز ان ثبت الوجه الشرعي والله أعلم (سئل) فدرجل اشترى كرامنة بضعه فصرف ثلث منها لثمن ثم ظهر له
فأشبهه وقتها بعد إقامة البينة وأخذ البائع ضيقه القاضي وطلب الخزانة أن تغيب المشتري عن الحكم في ذلك فهل يجب ردّها على البائع ان
كانت قائمة أو بيمينتان كانتا حالاً كما هو الحال في القول قول المشتري في عقد الخزانة أم لا (أجاب) صريح في مجمع الفتاوى بغيره
جامع الفتاوى انه يرضى من الفسلة مقدار ما أنفق في عار والكرم وما غفل من ذلك أخذ من المشتق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار
ما تناول أو أقل أو أكثر تناول وان أنكر بالكتابة فالقول قوله بيمينه لانه المتى عليه ولا خر المتى فختناج الى البينة والله أعلم (سئل) فدرجل
اشترى من آخر بعه ثمن معلوم فاحتقن بدمورجع طلبها ثمن من البائع فأدى التناج عنده هل يكون هذا دافعا من قبله لا بشرطه من
المسحق الغائب بعده أم لا (أجاب) نعم لسمع الدعوى وتقبل البينغلو كان المسحق غائبا على الظاهر والاشبهو بنفقة المدعي بذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداوله الايدي فاحتق بدمشق الشام بالمال المطلق أو بالتناج فطلب من باعته عنه فبرهن باعته انه نفع عنده
أو عنده باعته هل يطل الحكم الصادر بدمشق الشام بالاستحقاق (أجاب) نعم تسع بينة البائع انه نفع عنده أو عنده باعته يطل الحكم السابق
بالاستحقاق لان ذالدهو البائع الاول وفي دعوى التناج من المتابعين ينفذى البدأوى بالقبول للحكم بما والله أعلم (سئل) فدرجل اشترى
بيمينتين آخر فداعها المشتري من آخر فاحتقن بدمعوى التناج هل اذا أقام (٢٧٩) المسحق منه بينة انها نتاج بيمينتين ما عوالة

فإنه يرجع على الوكيل أن يباقي به ولو حكيما وإن ضاع إلا إذا ضاع منه الدفع وأقاله قبضت منك على أي أبرأتك من الدين تنويعا بين أبي الكلاب والخوصمة والقبض (سئل) فما إذا دفع بغير درهم بعمر ليدفعها إليه بكذا فحضر الدفع وأتذكر بغير درهم فصدق بينهما أم لا (الجواب) قال في الاشياء من الامانات ٣ المأذونه بالدفع إذا ادعاه وكذا ما عاين كانت أمانة فالقول وإن كان ضمنيا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اهـ وأتت سبحانه أعلم (سئل) في جماعة دعوا الجماعة آخرين مالا وأذنوا لهم بدفعه بدو وأخذوا حقه من وصول المال اليه فالدفعوا له وأخذوا والجميع بذلك وضاعت والآت أذكر بديق من المال من المأذون لهم وكذبهم الآذون أيضا فكيف الحكم (الجواب) القول للمأذون لهم في ذلك بينهم في واردة أنفسهم فقط وحيث أنكز بديق فالتبض فالتقول به عنه أيضا والله أعلم وسئل قارئ الهداية بغير شخص دفع إلى الخويلع وأمره بدفعه بدو وانحاز من بدو رجعة أن المبلغ وصل إليه ففعل ذلك وأدعى المأذون ضياع الجعنة وأتذكر بديق فالتبض فهل القول فولد بدمع عنه أم قوله المأذون من عنه أم لا الجواب القول قول المأذون في أنه دفع إليه بدمع عنه وانكز بديق فالتبض

وقصة الولد أ.م (الأ.ج) ثم المشتري أن رجع على بائعه بالثمن وقصة الولد ب.م التسليم المستحق كما صرح به في جامع الفتاوى وإلى ذلك ما معلا بأنه مغرور ومن جهة البائع فخرج عنه هذه الآية بصحان لمن في عقد المعاوضة أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثيابا بربعة قرون فصار ثوبان فادعت قسمته فظهر أنه عمل الغير وأنه كان ودعت البائع فقول أ.م أخذته مالكه المشتري أن رجع على بائعه بالثمن وعازاد في قيمته عنده أ.م ليس المشتري أن رجع على البائع إلا بالثمن لا غير (أ.ج) ليس المشتري أن رجع على البائع إلا بالثمن وأحال هذه والله أعلم (سئل) في عمر اشترى من زيد بربعة ابتلاعة وعشرين من أسد بأربعة بغير إشعار وبثا بياضاً وأمان بغير الإشعار عند مشتريه زيد فادعى أسد على عمر أن الجبل الذي باعه أسد له أو أنه لم يذنه ببعده الا خمسة وثلاثين أسداً وأنه رد بعمو زيد أخذ منه منهل يعطى بغير رد دعواه أ.م لا والله حكم إذا أقام بطل على دعواه (أ.ج) لا يعطى الذي يجرد دعواه بل لأبيه من بينة تنوزم دعاه والأصل ان المتصرف بالبيع يكون مالكاً إذا أصبح إقراره بصدقه فحضر أو وكيل لانه ساع في نقض ما تم من جهة فرد دعاه وإذا أقام المدعي المذكور بنبط على دعواه استحق أن يعطى ورجع عمر على زيد بغير العبر المستحق عليه هو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع في العبر التي مات وان كان عمر واستعمله أو كادى عليه لا طلب لستحقه باحة عليه اذا منقاع المصوب غير مضبوته عندنا والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى من بدنا بدين معلوم من عمر وبنى بنتاه بعد مدة ظهر له مستحق وأبنته بدي قاض واستخلصه من زيد الآن زعم زيد بأن له ان يرجع البائع على عمر وقول أ.م (الأ.ج) نعم له أن رجع بالثمن وقصة البائع على البائع كما صرح به على أن قاطبة قوله الماذون له الخ أي ان كان زيد مدعياً عنده وفادى من يلزم رد بدها إلى بكر فالقول للمعروف الدفع وان كان الذي عنده عمر وعصبا أو دنائز لا يكون القول للمعروف الدفع لانه يدعى مراعاة مشيئة الصبيون هنا بخلاف الأول اهـ منه

لكنه غرتوه فبعته فاعلموا ان ساجه والله أعلم (سئل) في رجلين تخاصما في ثوب من ثياب يدي على أحدهما وأقام عليه ينقوا أخذوا بلباسه فاقبضت كمن يده ما تم ما تعبيلغ وردده على القاض فامتنع من قبضه وريد أخذوه الذي قابض به هل ذلك أم لا (أجاب) ليس ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينقص البيع لأن الاستحقاق واجب فوق العدل انقصه البيع لم يفسخ به والله أعلم (باب السلم) (سئل) في رجل سلم أخرا مبالغه ما عاين جلود من جلود المزرع عددا معلوما ولكن لم يبين الطول والعرض وما تنقي به الجفاه ولا بقية شروط السلم من الحمل وضرب بالدهن العسنة وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المفسر هو فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على السلم إلى الرب السلم وجوب بقية المقبوض من الجلود على رب السلم إلى السلم إلى القول قوله فيها بينه وعلى السلم إلى البينة إذا ادعى زيادة على ما قبضه أو بطل السلم إذا التزم القول والقابض ضمنا كان أو أمنا والله أعلم (سئل) في السلم إذا مات هل يحمل السلم فيه ويؤخذ من تركه ولا يلزم رب السلم الصبر إلى الأجل المشروط في عقد السلم أم لا (أجاب) نعم يحمل السلم فيه ويؤخذ من تركه السلم إلى الله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلوا منه السلم إلى الله لا شامته فقال رب السلم لا قبله إلا بما تتركه فسرقت هل يكون على الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين وإلا حالهده وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما إذا سلم بنافي بثل بموز أم لا يجوز لاشتمال البدين على أحد وصفي على الآخر أو اتفاق في الوزن (أجاب) من شرط صحة السلم عدم اشتغال البدين على أحد الوصفين الذين هما العلة لا بأوقدا اشتغال على هذا الكونهما موزونين فإن التزم موزون كالجسر به في الجرد والبن موزون وأيضا كالجوهر مشاهدا فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحزمة (٣٨٠) النساء والله أعلم (سئل) في رجل سلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين فرس إلى خمسة غنوس ثلاثين

وطامرت كاهرا أبض سئل الدواب يستحق في نصب الميزان بطرابلس الشام سنة اثنين وستين بعد الألف وأسلمهم أيضا خمسين فرسا أسدي قرضا يستحق وقاضها في المزم المرقوم ذلك في كفة ثلثين أستاذ القرية مالا ومفتها صورة ماسطر في مساوره حل بعم السلم المذكور وكفالة الكفيل المزيور أم لا يصح واحد منهما وهل إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطور بأن السلم إلى أبي آخر المذكور والمستقرض لم يبلغ المزيور وأستاذ القرية به المذكور في الظاهر استعانة به على خلاص من أهل القرية ثلثمائة من غير أن يكون مستقرضا وسأل الله في الحقيقة لزمه ذلك أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية ثلثمائة في ذلك وأنكر إلا خذ ذلك فاقم عليه بئنه ذلك تعيل أم لا وهل إذا عجز عن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد الكفالة في الجهر بالسلم فيه لا تصح إذ شرط صحة الكفالة الدين الصريح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة البينة فقد صرح بمقتضى أخذنا في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بمقتضى الاختيار وكثير من علماءنا قالوا فاضمان فإن ادعى أحدهما أن البيع كان ثلثمائة وأنكر الآخر لا يثبت قول من يدعي البينة ويستخلف الآخر وأن أقام مدعى البينة على ما ادعى قبلت بيته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة توكروا جلاب لهم مبلغا على أن يقيموا في ثوب في ذم جماعة قائلهم وأدعوا إليه أنه يتركه في الجاهل بصرهم وإدعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم السلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بينهم وبينه ويلزمهم السلم فيه لأنه يدعي الصحة وهم يتعوان الفساد وفي ماله القول لدى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أدوا رجل أن يستلهم جواهرهم على أن يضمن الناص ففعل غير آت بشرائطهم يصح ويطلب المأذون له وهو يطلب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطلب أحد ما المأذون له ففسد السلم بترك شرائطه وأما الذين أدوا فاعلم جواز التوكيل من جانب السلم إلى الجاهل بصرهم في الجهر فلا يطلب عليهم فسد السلم وأصح والله أعلم (سئل) في رجل سلم أخرا عشرة قروش في خضار وعشرة رطلين الدبس إلى رجل من أهل المدينة هل يصح السلم أو يؤخر السلم إلى دفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفعه رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في خ الخضار فقال

إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطور بأن السلم إلى أبي آخر المذكور والمستقرض لم يبلغ المزيور وهو وأستاذ القرية به المذكور في الظاهر استعانة به على خلاص من أهل القرية ثلثمائة من غير أن يكون مستقرضا وسأل الله في الحقيقة لزمه ذلك أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية ثلثمائة في ذلك وأنكر إلا خذ ذلك فاقم عليه بئنه ذلك تعيل أم لا وهل إذا عجز عن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد الكفالة في الجهر بالسلم فيه لا تصح إذ شرط صحة الكفالة الدين الصريح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة البينة فقد صرح بمقتضى أخذنا في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بمقتضى الاختيار وكثير من علماءنا قالوا فاضمان فإن ادعى أحدهما أن البيع كان ثلثمائة وأنكر الآخر لا يثبت قول من يدعي البينة ويستخلف الآخر وأن أقام مدعى البينة على ما ادعى قبلت بيته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة توكروا جلاب لهم مبلغا على أن يقيموا في ثوب في ذم جماعة قائلهم وأدعوا إليه أنه يتركه في الجاهل بصرهم وإدعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم السلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بينهم وبينه ويلزمهم السلم فيه لأنه يدعي الصحة وهم يتعوان الفساد وفي ماله القول لدى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أدوا رجل أن يستلهم جواهرهم على أن يضمن الناص ففعل غير آت بشرائطهم يصح ويطلب المأذون له وهو يطلب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطلب أحد ما المأذون له ففسد السلم بترك شرائطه وأما الذين أدوا فاعلم جواز التوكيل من جانب السلم إلى الجاهل بصرهم في الجهر فلا يطلب عليهم فسد السلم وأصح والله أعلم (سئل) في رجل سلم أخرا عشرة قروش في خضار وعشرة رطلين الدبس إلى رجل من أهل المدينة هل يصح السلم أو يؤخر السلم إلى دفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفعه رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في خ الخضار فقال

عن جواهر الفوائد أنه لا يصح السلم في البضيق يعني وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الأهل إلا أن العار علة فيه فلا يصح في الماسة
وأيضاً على السلم التسليم الأول أو رأس المال السلم ويسترد ببيع بعضه ما كان باقياً أو لا يقع فيه موقوفه أو أنه علم (سئل) في رد دفعه له عمر ودرهم
ليضرب به على شعير فدفعها رد أكبر لغيرها فخرج البعض وأبقى البعض على نفسه ولا أن يقول بذلك موقوف عند الشعر لعمر وهل
يلزم أن يدفع له فظهر الشعر ما لا (أجاب) لا يلزم ذلك والحال هذه على أحواله تكون وإنما يلزم رد مثل ما استهلك من الدرهم وأنه أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر قدراً من الزيت بمئة درهم جعل الثمن في قدراً زيد من الزيت المبيع سلباً وعند سحبي المحل دفع المسلم إليه
المسلم ثمانين من الزيت هل يصح ذلك أم لا أو يأخذ المسلم بما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدراً المذكوراً ولا من الزيت أم كيف
الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الأمانة سلباً فطالما اشترى بالدرهم التي جعلت غنائماً وغيره يرجع بمادفعه للبائع من الزيت
وأما علم (مسئل) في امرأأة سلمت رجلاً معلقاً فظن بقتله ووزعها نصفاً سلباً فحين المحل بمحمد المسلم المعلقاً فاشترى منها ما لم تتم من
النظن من مؤجل وحين عجزها عاقها فبعض المبلغ وسلم لها وأبقى عليها البعض وتلا بيبه به هل لهذا ذلك أم ليس لها إلا رأس مال سلمها في
الأصل وترد الزيادة والحالة هذه (أجاب) ليس عمر آثار رأس مال سلمها ما اشترته من القطن يلزمها منه فبقاؤه سلباً بغير درهمها من رأس مال السلم
وتروا الزيادة والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع السلم فبعض المسلم المبيع هل هو أقاله أم لا (أجاب) لا يكون أقاله سواء كان بقدرة رأس المال أو باقل
أو بأكثر أو قبض الثمن أو بوضعه أو لا ما إذا استرد بسلو رأس المال بعد أن قاله قام على بغيره أو نحو قدره المسلم الموقوفه فانه
ينفخ ويكون ذلك أقاله للمسلم كما إذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بغيره قال (٣٨١) فرد عليه البائع الثمن وروده عليه المبيع

وأما مال المسلم على رب المسلم والبرد من قروشه أو عصيانا كانت فاقعة لأدفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمتي وبين المهرن الذي هو رب المسلم قيمة البندقية التي قبلت بلغني أن لي بثب الضياع بالبرهان إذ فاسد العقود كبيعها في الأحكام وحكم الرهن الصحيح ذال في بثب ضياعه أو هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشاً في ثلاثين رطلاً بالسياغز لا فلا حيا لمدة ستة أشهر فقامت طلبة بالفرز فأعمرها فاختاره المسلم اليمين وسكبل رب المسلم ثلاثة وثلاثين قرشاً في رطلان بالسياغز لا أو طالعاً غزلاً فأقامها بمائة قرش وأربعة وعشرين من قطعته بصره وبالباقى من الفرز باعه الأصل لرجل آخر خمسة وعشرين قرشاً فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الفرز المسلم فيه قبل دفعه فليس سواء كان لاجني أو ألهه المسلم اليه اتفاقاً أو ما نفقس المسلم الذي وقع وألا في الفرز لأن اجتماع الشروط وهي سبعة عشر شرطاً فتقر أس المال وأدع عرف في المسلم فيه فهو صحيح ثبت به المسلم فيه ذمة المسلم اليه وما أطن أمها استوفيت وإذا لم توجد يازم على المسلم البرد أس المال وهو الخمسة والعشرون قرشاً لرب السال لا غير وستردهما سوى ذلك من الفرز وغيره والخالل هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشاً في مخطوطة لم يذكر ما توقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فيه قبله أن يسترده ويدفع له قرشاً من كن بابياً أو ماله أن كانت بمقداره بعينه (أجاب) نعم له استرداده ذلك من دفع شيئاً بعه على أنه ثابت في الذمة فبات أنه لم يكن نائباً استرداده وبرد عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطار قطن المار رأس ماله خمسة قرش وأشترى المسلم اليمين رب السلم نصف قطار بعينه بمائة قرش مؤجلة إلى استوفيه مودعه عند محله ما عليه وكل في باقي عامه القطار بدفع نصفه الباقي ثم طلبة باليمن الذي هو الثمانية قرش بدفع نصف قطار بعينه بخمسة قرش وقاصه بمثلها ما عليه من الثمانية فهل له المداينة بالثلاثة قرش أو لم لأوهل يصح جميع ما فاعلام لا أو نحو التال جواب (أجاب) شراء المسلم اليمين رب السلم نصف قطار معين صحيح لكن دفعه

له بعينه بعد قبضه بمأخذه من القفلان السلم في غير صحيح لأن فيه شرهما باع باطل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقيته على هذا الوجه
السكران السلم باطل لأنه لا نقض بالسلم في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان أن فيه باقية عقوبته مثلما أجمعه ولعل وصف القفطار الثاني
وقع عن السلم فيه لا دفع على جهته فيقرب الرب السلم نصف قفطار وعله النصف الضمون بطله فإن تقاصصا صحيح ووقعه الرافعة في جميع السلم فيه
ولا يطالب كل بحافي عقوبته وبيع السلم اليه النصف القفطار خرابا للثمن الذي هو المستقر وش صحيح فقد ذكره السلم في ثمانية عن النصف
الذي اشتراه وألازم دتمير السلم خمسة عن النصف الذي اشتراه خلا لرافعة التقاصصا الحجة بالنسبة فيقرب الرب السلم ثلاثة تطالب به
ووجه ما نخذه الأحكام أن السلم فيه يكون بمعاقد القبض قال في الزادات أو سلم مائة في كرم اشترى السلم البعير رب السلم كرمه حنظلة
بمائة درهم الستة قبضه فلما حل السلم أعطى ذلك الكرمي بجزائه اشترى ماباع باطل مما باع قبل نقد الثمن كما نقله في البحر ففحق القدر
مستدله على ذلك وأما التقاصصا بالسلم فيه فنقل في البحر عن الأيضاح أن وجب على رب السلم من مثل السلم سبب تقدم على العقد أو بعده
لم يصر قصاصا وإن وجب قبض مضون كالغصب والقرض صار قصاصا إن كان قبل العقد وإن كان بعده فله قصاصا إن انتهى وهنا وجب
قبض مضون فإن جعله قصاصا إن وجب قبض مضون كالغصب والقرض صار قصاصا إن كان قبل العقد وإن كان بعده فله قصاصا إن انتهى وهنا وجب
(سئل) في دلال قال لا ~ شتر هذا بكذا أو خسر فعلى ما اشترا غصمه هل تصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران
فقد صرح في البرازي بأنه لو قال بايع فلانا على ما أصاب من خسران فعلى كل بيع وقد ذكر في البحر شرح قوله وما غصبك فلان فعلى ما قال
عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (٣٨٢) (سئل) في رجل قال غشيت من ما كى سياسة وقد أدا الخروج من بلده لا يخرج فسا أخذ

له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي اصل ذلك اليه فقبض الوكيل ذلك في مدته معاودة ثم مات
ابن تركته مجهولاً لذلك فهل يقضى الوكيل ذلك في تركته (الجواب) نعم يقضى ولا يقبل قول ورثته الا براهان
لانه قد تورق في تركته الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفنى العلامة تأخير الرمي سقى الله
روحه الرحمة والزوان في عرصاته الجحان (سئل) في معطوله وصى شرعي وللمعطوله مال فكل الوصي
المزبور وجب في الاتفاق على المعومن ماله في كسوته اللازمة للضرورة وصرف على ذلك مصرف المثل
في مدة تختصمه و الظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب) نعم يقبل قول الوكيل في ذلك
ببينه لان الوصي عاك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور البيت كافي الا تقوى وأدب
الوصياء والمعونة في الصبي كافي الا تقوى وفي العزم متى القضاء نائب الساطر كهو في قول قوله فلو
ادعى ضياع مال الوقف أو تغير قيمته على المستحقين وأنكروا فاقولوه لا كاصيل لكن مع البينة وفي قارتي أمين
القاضي فإنه لا عين عليه كالتقاضى اهـ والوصي كالتأطيل ان الوصية والوقف أحثان يستقي كل منهما من
الاشح كالحج وراهب وفي الخبرية من الوصايا الوصى مثل القيمة لوقلم الوصية والوقف أحثان اهـ (سئل)

فيم يكون كفيلاً كاحصر به في التترارخانية بقوله لفتحت صدرى للوديعه لكتبه بقرينه الدين تكون كفاة وأشار الى انه يلقى بقوله في معالقه بمحمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون عيماً ما وقد صرح فاضلخان بأن عتداذا استعملت في الدين راديه الوجوب فاذا علم ذلك علم أنه مطالبه وحسبه والله أعلم (ستل) في رجل استعزم أن يترك شرب الزهره من عينه لا شرب يبيع له كل غره فأعاره لذلك شرط الرجوع عليه بهما كل ما لم يرض منها فأكله سنين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما أكله منها كما يعلم من مسائل الكفاة بالمجهول نحو ما ذاب على غلن فغلى وما غصك فلان فغلى فانهم والله أعلم (ستل) في قاض اقترض من آخر دواهم وطلب المقرض منه كفيلاً فأحضر المقرض رجلاً له وقاله هذا كفى فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول فأنا كفيل عنه فيما اقترضه من القاضى المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تضم الكفاة أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها الشراح الهداية بمجال غنائم بسبب تعصدي العبادة فغلبوا الكلام عليه فخص عتات القلم عنه وقد ذكر ما صرح به فاضلخان في فتاواه وهو قوله ولعل على الكفاة التماهى شرط محض نحو أن يقول اذا هبت الريح أو جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبي الدار فأنا كفيل بنفسه لا بصهر كفيلاً وكذا ولعل على الكفاة بالمال هذه الشرعا وان على الكفاة التماهى بسبب الحق أو بسبب لا مكان التسليم نحو أن يقول اذا قدم الطالب البلد فأنا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيلاً بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطاً لازماً للكفاة وهذا شرط لازم اذا دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح أن يلزمه المال هذا لا يكون بحال من الاحوال فانهم والله أعلم (ستل) في صلح حاصله استأجر وقبل والترم وتهد فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان أن فلان يساهمهم بتجلى أهالي القرية الغلانية عن المال العتق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان ومشاهدة

وخلعت غرة بمسوق حطاب ومال طنطور ومجدة وعبدية وخوسه عبالا قدوة الغافرش وولمها قرش بدفعان ختام شهر ببيع الاول ثلثا لها
والباقي هر ألفان بدفعان في غانية أشهر من غرة ببيع الثاني الختام ذي التعدة كل شهر ما تشارش وخسون اسنة اراوقولا ودهم سدا
والترما بصحبات شرعنا مقبولات شرعا وصدقا هسما على ذلك فلان وفلان وقيل كل التصاقد لنفسه قبولا شرعا ثم بعد تمام ذلك
تسلم المترمان المذ كوران من جس فلان وفلان المترن لهم ما شئني القرية فلانا وفلانا المسجونين على المال المذ كور تسلما شرعا وكفل
كل من المترمين صاحبه في اداء المبلغ المذ كور يؤخذ منهما كقالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه اعلالا وحكمي وجبه
حكما شرعيا قبل ما تفتنه هذا الصلح صحح شرعا من الخلل بعمل به شرعا فصع استجار المستاجر بن وقبوله ما وال التزامهما المصدري في الصلح
باستاخر والتزم وقيل وتعهدهما هو رب على أهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهدة الخ
أما (أجاب) لا شبهة في خلل الصلح المذ كور وعدم صحته مذقوله استاخر وقيل والتزم وتعهدهما هو رب على أهالي القرية عن المال العتيق
الخ أفعال واقعة على ما هو رب على أهالي القرية وما هو كذا ذلك فاسد بأجاء العقلاء استاخر ما هو كذا لا يتقبل وقوله كذلك وتعهده
وال التزام اذ الكفالة بما لا يتصور له في الذمة غير صحيح في صح القولين فكيف يقال أصله شرعا من مجدة وعبدية وبجسبة الخ قال في فتح القدير
وأما الزواب فان أريد بها ما يكون بحق ككبري النهر المشترك للعامتة أو الحارص للحيلة الذي يسمى في ديار مصر الخفير والموظف لخبز
الجيش في حق فداء الأسرى اذ يمكن في بيت المال شيء غيرهما مما هو بحق فالكفالة جارية بالاتفاق لانهما واجبة على كل مسلم موسر بايجاب
طاعته في الامر فبما هي مصلحة المسلمين ولا يلزم بيت المال اوزمعهوا شي فمعاون أربها (٣٨٣) ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس

في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون
البيع غير جائز (الجواب) نعم لو كان بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن كان البيع باطلا حتى
يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع ثانية (سئل) في امرأته وكذا تزوجها بدين شراء أرض معينة
من أخها هند وكذا مقبولة منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء للمؤكدة (الجواب) الوكيل بشرأته
بعينه اذا اشتراها لنفسه مثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشرا بالموكل ولا تلك الشراء لنفسه سالم
يخرج عن الوكالة وهو عاك خارج بنفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الحاشية من فصل
شركة العتاق في بيع شراء الأرض المذ كور لا غير الخازن (سئل) فيما اذا أرسل زيناخه ليعمر
الناجر ليدفعه لثمنه معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيناخه فقام عمرو بطالب الخادم بشئها والناجر يقول
كنت رسول زيناخه يدولنا على شيء فهل ليس لعمره ذلك والقول قول الرسول في ذلك (الجواب) اذا ثبت أنه
رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بعينه (أقول) انبأت كونه رسولا غير لازم بل مجرد قوله كنت
رسولا يكفي وهو معنى قوله والقول قوله بعينه وهذا اذا لم يشتر الخادم من الناجر بأضافة العقد الى نفسه بل

عنه بجهتها ومن قال في المطالبة بمسكن أن يقول بعثتها يمكن منعها ما على أنها في المطالبة بالدين أو معناه أو مطلقا ومن جمل إلى
أهله الامام الزيدوي وينظر الاسلام أما أن هو صدر الاسلام فابي حجة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة نقلا عن مجموع النوازل طمع
الوالي أن يأكل كل منهم شيئا بغير حق فاختفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجدهم الوالي لا تطلعوا علينا وما أصابكم فهو
علينا بالخصص فلا أخذوا الى منهم شيئا فاهم الرجوع قال هذا ماسة قهر على قول من يجزئ ضمان الجباية وعلى قول عاملة الحاج لا يصح وفي
البراز به ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان غير الاسلام وجاعه قالوا يصح وجعلوا المطالبة بالحسية كالمطالبة
الشرعية انتهى وفي فتح القدير وفي آخر التمر وفي المسئلة قال والحكم يعني في القسمين ما بيننا من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر
من أصحابنا من قال لا انفصل الإنسان أن يساوي أهل جملة في اعطاء النائية قال شمس الانفة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة
والجهاد وأما في زماننا فكثر التواضع وتخذلوا ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع
الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعلى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ان كمال باعاني كطاه الاصلاح والاضلاع بان
الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بل ابرهات فان قلت ان الشيخ يز بن نعيم في البحر قال وظاهر
كلامهم ترجيح الصحة قال في الاصلاح والفتوى على الصحة فعمله عليه لقوله وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم بخلافه لما
صرح به في الخلاصة والبراز يتناه قول العامة والعلامة أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تفر بروفي القول بجهته تفر به قلت فامو يدوراه
في مجموعته نقلا عن العلامين لا سيما اذا قال لغيره خلصني فندفع المأمور ما لا وخلصته من اختلافه قال السرخصي رجوع في المسئلةين وقال
صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الأصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال فاضحان وان كفل عن رجل الجبايات

أختلفوا فيه والصحيح أنهما نكح قتلوه والصحيح لا يدفع قول صاحب المحط هذا هو الأصح وعليه الفتوى وأما انخراج فصرح علماؤنا بأنما
 يصح الكفالة به قالوا المراد به المولف وهو الذي يجب في التمتان بولف الأمام كل سنة من ماله على ما لا يخرج المشقة وهو الذي يشبهه
 الأمام من غلة الأرض لانه غير واجب في النكاح كذا في العيني وغيره وظاهره ان العقد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنتز في غيره قال
 في البحر أطلقه فشميل انراج المولف ونحوه المقامه وتخصمه بعضهم بالمولف وهو ما يجب في النكاح وفي هذه الضمان بخراج المقامه لانه لم
 يكن دينيا في النكاح المسئلة كثيرة للنقل متروا وشروا وقتاوى هذا وأما الصلح المذكور فأنواع الخلل فيه فلا تخصي فلا يعا به ولا يلتفت اليه
 شرعا والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما المال وجبهما ماقفال أحدهما فلا يخرج لخصما من مصادره بدفع المبال الذي طلبه ونصفه على ونصفه
 عليك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولولم يقل له ترجع على ففي البرازة قال بل جل خلطى من مصادره والى أو قال
 الأسير ذلك قبل لا يرجع فهما بلا شرط الرجوع وقيل في الأسير يرجع ولا شرط لاقى المصادرة والأمام السرخصي على أنه رجع فهما بلا
 شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في كسيف النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم
 يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في فروى تزل به ضيف فغصبهم بميلار فاتهم الضيف فاقبال الضيف وقاله أن فلا تضيفك غصبهم متى
 الغلانية فقال له ان كان غصبهم حينئذ فأنضام فظفر غصب فلان لاهل على المضيف ضامنا أم لا (أجاب) نعم عليه ضامنا وهو زوجها
 ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكة كما صرح به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل أتهم آخر بسرقه فصره فأنكر
 فذهب فخصم غره عند قوم لا قدر (٣٨٤) عليهم كلكهم أخبروه بأن فلانا وصلها بنا وباع البعض لنا والبعض تركه عندنا ودعة

فرجع الموطأ به برده
 لديه فقال اذهب أنت اللهم
 وهما أخذوا منك فغلى
 ففعل وأخذوا منه ما أحبوا
 وأكرها هل يضمن ما أخذوا
 منهم أم لا (أجاب) نعم
 يضمن جميع ما أخذوه والحال
 هذه بقوله مهما أخذوا ومن
 مالك فعلى صرحوا به في
 الكتب والله لا نأت والله أعلم
 (سئل) في رجل أذى على
 نحن ثم ما ضامنا له ما نعلق
 بة فلان ياذن بالكفالة

أضاف الى المرسل أو قبض بدون عقد أصلا على وجه الرضاه أم لا (أجاب) نعم (سئل) في رجل أذى على نفسه ثم ادعى أنه رسول
 لا صدق كاذمه (سئل) في رجل دفع لقتال متدارا معيا من الحر وراذنه أن يدفعه إلى امرأته فلو لم
 لتكبح الحر ويفقد من عندها ويرد الرجل تضيق القتال مثل حره فهل لا يضمنه حيث كان مأذونا
 بدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومبلغا معا لومان الدراهم بطريق الرضاه لم يدفعه
 عمر وليكره دائن يدين دين بكر فدفعه عمر وليكره رد بكر من ذلك دينار على عمر وليكره على زيد دينار
 خارج فأنكر زيد فإنه ديناره وانهم عمر الرسول فإنه ديناره وهذا الرسول ونكره فعل القول لعمر و
 الرسول بينهما (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا بعث زوجا بغيره هذا الرسول ونكره فعل القول لعمر و
 غاها لاجسره لزوجته وأخبرها بذلك فاعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج البها فبما ذكره مشددة
 والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول أنه
 رسول في ذلك (الجواب) لا ضمان على الرسول كذا ذكره أئمتنا الفحول اذ هو مفسر غير ضامن وما على الرسول
 الابلاغ البين والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى * (فروع) * الرسول أمين والعين يده أمانة فإذا

لشريعة هل إذا ثبت ذلك عليهما بالوجه الشرعي يؤخذان به أم لا (أجاب) نعم يؤخذان به ويحبان فيه فقد صرح علماؤنا
 بأن حكم كفى الكفيل حكم الكفيل في الطلب والحبس والملازمة لجميع الأحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا
 وضمنته أوصيها على كل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال وإذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه إلى من كفل
 بحيث يمكنه صميمته ولو في غير مجلس القاضي (أجاب) هي كفالة بالنفس ويبرأ بشيئله حيث أمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضي
 ن لم يشترط تسليمه لله والله أعلم (سئل) في رجل قذف في زوجته وخمس تين وثلاث مائة ماتت إحداهن عن زوج وعن ذكر
 الآخر كسفر قبل الدين فعوضت الزوج عن مائة كراما وزوجة ابنه لكفالة مهرها بغير راذن ابنه كراما قضى القاضي به هل زوج البينة
 بطل قضاء القاضي بذلك مع استيفاء الشرائط أم لا (أجاب) لا يقدر على إبطال ما نصب عليه قضاء القاضي المستوفى لشرائطه الشرعية وقد
 قرر في الشرع الشريف تقديم الدين على الأرض وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه إذا مات المستوفى من تركه ولا رجوع
 ورجوعه على المكفول عنه كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجة ابنه ومات الأب لم يؤخذ من تركته أم لا (أجاب)
 لم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم (سئل) في سفينة وثمها نصرا في جل بها نساء وطفلا ورجلا من المسلمين
 والأفريق وأقبل عليهم في العرغلون به أهل حرمين الأفريق فمضاح المسلمون على الرئيس ان لقيهم على البروكات متيسر القرب به من البرفق
 هو ومن معه من الأفريق لا تخافوا منهم أخذ لكم هؤلاء فضمنناه علينا فاسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والأفريق لم يتصرفوا
 لأموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان إذا تضمنوا عنه معلوم بالأشياء وكذا
 المتضمنون له وهم المسلمون الذين في السفينة وتلاخلف عندنا في هذه الضمانات المتخلاف فيها إذا كان المتضمنون عنه مجهولاً ومن فروع

المذهب قال لا تخوask هذا العذر بق فان أخذنا ذلك فافاضنا وأخذناه مع الضمان والخمسون منه مجهول كذا في جامع الفصولين وإسراء
 له وأخذ خبير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القديري وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع
 لا خر حنطة إلى رجلين فمن كلفه آخر فقلته فساد البيع بالاجل المجهول هل يرد الكفيل عن الكفالة أم لا (أجاب) بظاهر فساد
 البيع بظاهر فساد الكفالة إذا أدرج على الأصل رد البيع نفسه أن كان موجوداً ورتبته أن كان هالكاً ومستحباً لكافة فقلته بغير علمه عدم الدين
 المكفول به على الأصل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجال ثلاثة جبال ذهب بها إلى مصر بمحمولات لا تخو
 بأجرة معلومة عينت للبعال على صاحب الجبال ودفع له حماراً ركبته عارية فخلج بمصر مرض الحمار وعجز عن السير ونجحت القافلة وان
 ترك الخروج معها حصل ضرر على الجبال فخرج أودعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل إلى وطنه الأصلي أخبر به فاستشاط
 غضباً فكلفها أخويه على الكفالة فصحته أم غير صحته (أجاب) الكفالة غير صحته لأن شرطها ضمان المكفول به على الأصل وهو مختلف هنا
 لأن المستعار غير ضامن لهذا العذر الذي ذكر على الجبال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفوا دية قتيل على عاقلة القاتل هل تصح كفالهم
 وبطالونهم أم لا (أجاب) لأصح الكفالة بالدية كما صرح به في الظهيرية واختلافه بالزوجة والتوارثانية تنقل عن الظهيرية فلا
 بطالونهم لعدم صحته والله أعلم (كتاب الحوالة) (سئل) في رجل لاخته الكبيرة فمهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر زوجته
 البالغة قال لا أعلم المذكور أباً وزوجة مبرها على زوجها ليس في الأب من مهرته بغير إذن من الزوجين فاستوفى

الأب منه البعض وبقي
 البعض ومات الأب وأخته
 عن تجبیه ومات الأب المالح
 أضافهم إلى الحوالة صحته
 أم غير صحته ومات الحكم في
 المدفوع للأب هل للدافع
 الرجوع في تركه الأب
 أم لا (أجاب) الحوالة
 مطلق كورباطة وللحيثان
 عليه الدافع الرجوع فيها
 دفعه بعينه أن كان قائماً
 وبقيته في القبي ومثله
 في المثل أن كان مستهلكاً
 في تركه القاض والحالة

أدعى رداً العين إلى صاحبها وأدعى الموت والهلاك بصدق مع يمينه بالاتفاق لأن يكدبه الظاهر من الخيانة
 كذا في الشارح فترجل على أي آخر دعوى فاراد الذي عليه أن يسافر فوكل وكيلاً بطلب المدعى ثم عزله
 لا ينزل إلى محضرة الخصم لتعلق حق الغير بهذه الوكيلات فخرج الفخاوي من الباب الخامس وفي المحيط قال
 الوكيل بالبيع يضمن من رجل آخر فوصلته إليه ولم أقدر عليه فضاء الثمن عنده ألقى المريغاني بأن
 الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن عليها أن لا تله ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لأن له
 ذلك دون تمامه الموكل عنه عبودته أولى أن يكون له ذلك ولودفعه الوكيل إلى الرجل ليعرضه على من أحب
 فمهر به الرجل ولم يقدر عليه أودع فعنده البيع فالوكيل ضامن به ألقى المريغاني أيضاً وألقى الشيخ
 النسفي وشيخ الإسلام عطاه من جزاء السخدي بأنه لا يضمن لأن البيع غالباً لا يفي إلى الأعلى هذا الوجه فيبقى
 له فيه والأول أصح لما ذكره المريغاني لأنه ليس له التسليم إلى أحد قبل البيع اه (أقول) لقائل أن
 يقول إن كونه لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن إذا كان بدون إذن من الموكل أمالو كان بالأذن
 الصريح فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك إذا كان معروفاً لعديان كان الشيء انما يباع مع الدلال
 ولم يكن الوكيل دلالاً فإذا وكله يبيع مع عليه بذلك كان إذا منته بذلك عادة والمعروف كالشروط كما
 قلته قبل فمخوصة أوراق عن فتاوى الشيخ نجير الدين فليست أمالو في الخاتمة لو أرسل الراعي كل بقرة

(٤٩ - فتاوى سامدية) - اول - هذه والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر وقف قرية بشرط تعجيل الاجرة وأحال بها
 مستحقاً في الوقف فقبضها ثم نفقت الاجرة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض (أجاب) يرجع المالح بما جبا أدى للحيثان على
 المحل لأعلى المالح والحال هذه والله أعلم (سئل) في منول أذنته القاضي في الاستدانة للعمار فأدال بالوقف فمهر المستاجر بأذن المتولي
 وأسأله على مستاجر حوائث الوقف ولم يصحوا بقبول الحوالة هل المستاجر مطالب بالمتولي بمصره وحسبه إذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب)
 المستاجر ذلك ففي البحر من الفتية ومثله في الحاروي الزاهدي إذا قال القيم أو المالك لستاجرها أذنت لك في عمارتها فمهرها بانه يرجع على
 القيم والمالك والحوالة لا تلزم لأنه لا ينسب إلى ساكت قول والله أعلم (سئل) في الخصال إذا قضي من احتال عليه المالح هل إن يرجع به على
 الأصل أم لا ولو لم يكن الثوب الجليل (أجاب) نعم له الرجوع على المحل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لأنه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول
 الدين اليه من جهة الخصال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلاله المالح وقد فاته ذلك فيرجع عليه بها والله أعلم (سئل) في رجل هل على آخر
 دين فأحاله به على رجل وقبل الحوالة ومات المالح عليه وعليه بدون لائق تركه بمنا الحكم في دين الحوالة (أجاب) الخصال أسوة لغرماء المالح
 عليه فان بقى له شيء عليه يرجع به على المحل لأنه قد قوى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو عن مبيع فاجابه بأن احتسب له على
 فلان الغائب فقال المدعى لا أقبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضي ومعهم معارضة إلى الاجتماع الغائب ومخاضه عليه
 يلزم المدعى تعز وأواهاته بذلك أم لا وأما احضر الغائب ومخاضه عليه بالبينه هل يرجع على المحل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى
 قوله وإن نه الموكل أن يمهأ بعد البيع أماله فلا كبحر قبل فمخوصة أوراق اه منه